



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

أئمة عقيدتنا

شرح
أئمة عقيدتنا
على
الفيترة أئمة مالك
المجلد ١-٣

تأليف
الأستاذ الدكتور
عبدالمجيد بن عبدالمجيد

مطبعة
دار الكتب العلمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ابن عقيل

كاتب:

عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل

نشرت في الطباعة:

المكتبه التجاريه الكبرى

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٣٠	شرح ابن عقيل
٣٠	اشاره
٣٠	المجلد ١
٣١	اشاره
٣٣	مقدمه الطبعه الثانيه
٣٥	مقدمه الطبعه الأولى
٤٠	خطبه الناظم
٤٣	الكلام و ما يتألف منه
٤٣	اشاره
٤٥	تعريف الكلام اصطلاحا
٤٦	الكلم و أنواعه
٤٧	القول و النسبه بينه و بين غيره
٤٨	علامات الاسم
٥٣	علامات الفعل
٥٩	المعرب و المبنى
٥٩	اشاره
٦١	أنواع شبه الحرف أربه
٦٦	المعرب و انقسامه إلى صحيح و معتل
٦٧	المعرب و المبنى من الأفعال
٧١	الحروف كلها مبنيه
٧٤	إعراب الأسماء الستة و ما فيها من اللغات
٨٤	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
٨٧	إعراب المثني و ما يلحق به

٩١	إعراب جمع المذكر السالم و ما يلحق به
٩٨	لغات العرب في نون جمع المذكر السالم و نون المثني
١٠٥	إعراب جمع المؤنث السالم و ما يلحق به
١٠٩	إعراب الاسم الذي لا ينصرف
١١٠	إعراب الأفعال الخمسه
١١٢	إعراب المعتل من الأسماء
١١٥	بيان المعتل من الأفعال
١١٦	إعراب المعتل من الأفعال النكره و المعرفه
١١٨	التكره و المعرفه
١١٨	معنى النكره
١١٩	معنى المعرفه و أنواعها
١٢٠	الضمير و معناه
١٢١	ينقسم الضمير البارز إلى متصل و منفصل
١٢٤	المضمرات كلها مبنيه
١٢٦	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع
١٢٧	ينقسم الضمير إلى مستتر و بارز
١٢٩	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع و منصوب
١٣١	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل
١٣٤	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير و فصله
١٤٠	تلزم نون الوقايه قبل ياء المتكلم في الفعل
١٤٢	نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٤٧	نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع لدن و قد
١٥١	العلم
١٥١	اشاره
١٥١	معنى العلم
١٥٢	ينقسم العلم إلى اسم و كنيه و لقب

- ١٥٧ ينقسم العلم إلى منقول و مرتجل
- ١٥٩ ينقسم العلم إلى علم شخصى و علم جنس
- ١٦٠ علم الجنس و الفرق بينه و بين علم الشخص
- ١٦٣ اسم الإشاره
- ١٦٣ ما يشار به إلى المفرد مذكرا و مؤنثا
- ١٦٤ ما يشار به إلى المثنى
- ١٦٦ مراتب المشار إليه و ما يستعمل لكل مرتبه
- ١٦٩ الإشاره إلى المكان
- ١٧٠ الموصول
- ١٧٠ اشاره
- ١٧١ الموصول قسمان : اسمى و حرفى
- ١٨١ الموصول الاسمى العام
- ١٨٧ كل الموصولات الاسميه تحتاج إلى صله و عائد
- ١٨٨ لا تكون صله الموصول إلا جملة أو شبهها
- ١٨٩ شروط الجملة التى تقع صله
- ١٩٠ ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صله
- ١٩٦ «أى» الموصول و متى تبنى؟ و متى تعرب؟
- ١٩٨ بعض العرب يعرب «أيا» الموصول فى كل حال
- ٢٠٠ تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا
- ٢٠١ ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع بعد «لا سيما»
- ٢٠٤ الكلام على حذف العائد المنصوب
- ٢٠٨ الكلام على حذف العائد المخفوض و شروطه
- ٢١٣ المعزف بأداه التعريف
- ٢١٣ حرف التعريف هو «أل» برمتها أو اللام وحدها؟
- ٢٢١ قد يصير الاسم المقترن بأل او المضاف علماً بالغلبه
- ٢٢٤ الابتداء

- المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر و مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ٢٢٤
- أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه و ما يجوز من وجوه الإعراب فى كل حال ٢٣٢
- الرافع للمبتدأ و للخبر و اختلاف العلماء فى ذلك ٢٣٧
- تعريف الخبر ٢٣٨
- الخبر يكون مفردا و يكون جملة و الجملة على ضربين ٢٣٩
- الخبر المفرد على ضربين : جامد و مشتق ٢٤٢
- إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوبا ٢٤٣
- يجىء الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا ٢٤٤
- ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جنسه إلا إن أفاد ٢٥١
- لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ ٢٥٣
- الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ و قد يتقدم عليه ٢٤٤
- المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر ٢٧١
- المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر ٢٧٩
- يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إن دل على المحذوف دليل ٢٨٣
- المواضع التى يجب فيها حذف الخبر ٢٨٧
- المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ ٢٩٥
- قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد كان و أخواتها ٢٩٨
- كان وأخواتها ٣٠٤
- عمل هذه الأفعال و ألفاظها ٣٠٤
- بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط و بعضها لا يعمل إلا بشرط ٣٠٧
- معانى هذه الألفاظ ٣١٢
- غير الماضى منها يعمل عمل الماضى و بيان ما يتصرف منها و ما لا يتصرف ٣١٢
- يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها و بين اسمها خلافا لبعضهم فى ليس و لابن معط فى دام ٣١٥
- تقديم الخبر على دام وحدها أو عليها و على «ما» المصدرية الظرفية ٣١٩
- تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفى ٣٢٠
- يختار امتناع تقديم الخبر على ليس ٣٢١

- من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا و منها ما يكون تاما و يكون ناقصا ----- ٣٢٣
- لا يفصل بين العامل و اسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا ٣٢٣
- إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمولا خبره و يجب تأويله ٣٢٤
- تأتي «كان» زائده، و بيان مواضع زيادتها، و شروطها ٣٣٤
- تحذف «كان» : إما وحدها، و إما مع اسمها، و إما مع خبرها - ٣٤٠
- قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه و شروط جواز ذلك الحروف المشبهه بليس ٣٤٥
- فصل في ما ولا ولات وإن المشتبهات بليس ٣٤٨
- الحرف الأول «ما» و شروط إعماله عمل ليس سته ٣٤٨
- حكم المعطوف على خبر «ما» النافية ٣٥٤
- زياده الباء في خبر «ما» و «ليس» و غيرهما ٣٥٥
- الحرف الثاني «لا» و شروط إعماله عمل ليس ثلاثه ٣٥٨
- الحرف الثالث «إن» و بيان اختلاف النجاه في إعماله ٣٦٤
- الحرف الرابع «لات» و إعماله هو مذهب الجمهور ٣٦٦
- أفعال المقاربه ٣٦٩
- اشاره ٣٦٩
- أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال، إلا «عسى» فقيل: فعل و قيل: حرف ٣٦٩
- أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام ٣٧١
- الأكثر في خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه و يقل تجرده منها ٣٧٤
- و «كاد» على عكس ذلك ٣٧٨
- يجب اقتران خبر حرى و اخلولق بأن ٣٨٠
- يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن ٣٨١
- مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب» ٣٨٤
- يمتنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن ٣٨٨
- أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف و المتصرف منها «أوشك» و «كاد» ٣٨٩
- اختصت عسى و أوشك و اخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه كما جاز استعمالها ناقصه ٣٩٣
- إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم ٣٩٤

- ٣٩٥ إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح و الكسر
- ٣٩٧ إن و أخواتها
- ٣٩٧ اشاره
- ٣٩٧ هذه الأدوات كلها حروف و عددها ستة
- ٣٩٨ معانى هذه الأحرف
- ٤٠١ لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً
- ٤٠٢ لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، و لو كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً
- ٤٠٣ همزة «إن» لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح و وجوب الكسر و جوازهما
- ٤٠٣ اشاره
- ٤٠٣ المواضع التى يجب فيها فتح همز إن
- ٤٠٥ المواضع التى يجب فيها كسر همز إن
- ٤٠٩ المواضع التى يجوز فيها كسر همز إن و فتحها
- ٤١٧ متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟
- ٤٢٥ تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر و على ضمير الفصل و على اسم «إن» و لكل ذلك شروط
- ٤٢٩ تقتزن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها و ربما بقى معها العمل
- ٤٣١ العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها، و قيل استيفائه
- ٤٣٣ تخفّف «إن» المكسوره فيقل عملها
- ٤٣٩ تخفّف أن المفتوحه فيحذف اسمها، و يجب أن يكون خبرها جمله
- ٤٤٥ تخفّف «كأن» فيحذف اسمها، و ربما ذكر
- ٤٤٩ فهرس الموضوعات
- ٤٧٠ المجلد ٢
- ٤٧٠ اشاره
- ٤٧٢ مقدمه الطبعه الثانيه
- ٤٧٤ لا التى لنفى الجنس
- ٤٧٤ اشاره
- ٤٧٤ تعمل «لا» عمل إن بشروط

- ٤٧٥ أنواع اسم «لا» النافية و حكم كل نوع
- ٤٨٠ حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا
- ٤٨٥ نعت اسم «لا»
- ٤٨٨ العطف على اسم لا إذا لم تكرر «لا»
- ٤٨٩ تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام، مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
- ٤٩٣ إذا دل دليل على خبر «لا» حذف
- ٤٩٨ ظنّ و أخواتها
- ٤٩٨ اشاره
- ٤٩٨ ألفاظ هذه الأفعال و أنواعها و معاني كل منها و الاستشهاد على ذلك
- ٥١٣ التعليق و الإلغاء
- ٥١٦ يجوز إلغاء العامل المتوسط و المتأخر دون المتقدم
- ٥٢٢ علم بمعنى عرف، و ظن بمعنى اتهم، و رأى بمعنى حلم
- ٥٢٨ يستعمل القول بمعنى الظن
- ٥٣٥ أعلم و أرى
- ٥٣٥ ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
- ٥٣٦ ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى و الثالث من مفاعيل هذه الأفعال
- ٥٣٦ ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة، و يثبت لثانیهما ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى «كسا»
- ٥٣٨ تتمه أفعال هذا الباب و الاستشهاد لها
- ٥٤٦ الفاعل
- ٥٤٦ تعريف الفاعل
- ٥٤٨ حكم الفاعل التأخر عن فعله
- ٥٥١ إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جمهره العرب من علامه التثنيه و الجمع
- ٥٥٧ إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه
- ٥٥٩ يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا
- ٥٦٠ يجب تأنيث الفعل فى موضعين
- ٥٦١ قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما

- ٥٦٦ إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
- ٥٦٨ الأصل في الفاعل أن يلي الفعل و يعقبه المفعول، و قد يخالف ذلك الأصل
- ٥٧٠ قد يجب تأخير المفعول و تقديم الفاعل عليه
- ٥٧٧ المفعول المتصل بضمير الفاعل، و الفاعل المتصل بضمير المفعول النائب عن الفاعل
- ٥٨٤ النائب عن الفاعل
- ٥٨٤ إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه و أخذ أحكامه
- ٥٨٥ تغيير صورته الفعل عند إسناده للمفعول
- ٥٩٣ يقوم مقام الفاعل : المصدر و الظرف و الجار و المجرور
- ٥٩٥ متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
- ٥٩٧ إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟
- ٦٠٢ اشتغال العامل عن المعمول
- ٦٠٢ اشاره
- ٦٠٣ ضابط الاشتغال
- ٦٠٥ المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه
- ٦٠٩ المواضع التي يجب فيها رفعه
- ٦١١ المواضع التي يترجح فيها نصبه
- ٦١٣ المواضع التي يترجح فيها رفعه
- ٦١٥ الفعل المتصل بضمير الاسم و المنفصل منه بحرف جر أو بإضافه سواء
- ٦١٦ الوصف العامل كالفعل
- ٦١٩ تعدى الفعل و لزومه
- ٦١٩ تعريف الفعل المتعدى و علامته
- ٦٢٣ يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور
- ٦٢٧ إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى، و قد يجب ذلك، و قد يمتنع
- ٦٣٠ يجوز حذف الفضله إن لم يضر حذفها
- ٦٣١ يجوز حذف ناصب الفضله إذا دل عليه دليل
- ٦٣٢ التنازع في العمل

- ٦٣٢ اشاره
- ٦٣٢ ضابط التنازع
- ٦٣٦ خلاف النجاه فى ترجح أى العاملين و وجه ذلك
- ٦٣٦ العامل المهمل يعمل فى ضمير الاسم، و إذا كان العامل فى الظاهر هو ثانى العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع
- ٦٤٦ المفعول المطلق
- ٦٤٦ اشاره
- ٦٤٦ تعريف المفعول المطلق
- ٦٤٩ أيهما أصل للآخر : الفعل أو المصدر؟
- ٦٤٩ المفعول المطلق على ثلاثة أنواع
- ٦٥٠ ينبو عن المصدر فى الانتصاب على المفعوليه المطلقه عده أشياء
- ٦٥٢ ما يجب إفراده من المصادر و ما يجوز تثنيته و جمعه
- ٦٥٣ حذف العامل فى المفعول المطلق إما ممتنع، و إما جائز، و إما واجب
- ٦٦٣ المفعول له
- ٦٦٣ اشاره
- ٦٦٤ تعريف المفعول له و حكمه
- ٦٦٥ المفعول له على ثلاثة أنواع و حكم كل نوع
- ٦٧٠ المفعول فيه و هو المسمى طرفا
- ٦٧٠ تعريف الطرف
- ٦٧١ حكم الطرف و بيان ما يعمل فيه
- ٦٧٢ العامل فى الطرف إما مذكور، و إما محذوف جوازا أو وجوبا
- ٦٧٣ كل أسماء الزمان تقبل النصب على الطرفيه و إنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان
- ٦٧٧ الطرف على قسمين : متصرف و غير متصرف
- ٦٧٩ ينبو المصدر عن ظرف الزمان كثيرا و عن ظرف المكان قليلا
- ٦٨١ المفعول معه
- ٦٨١ اشاره
- ٦٨١ تعريف المفعول معه و بيان العامل فيه

- ٦٨٢ اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه
- ٦٨٣ قد ينصب المفعول معه و لم يتقدمه في اللفظ فعل
- ٦٨٥ الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
- ٦٨٨ الاستثناء
- ٦٨٨ اشاره
- ٦٨٨ حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»
- ٦٩٤ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
- ٦٩٧ حكم الاستثناء المفرغ
- ٦٩٨ حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد
- ٧٠١ حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد
- ٧٠٤ حكم المستثنى بغير و سوى، و حكم «غير» نفسها
- ٧١٢ حكم المستثنى بليس و لا يكون، و بخلا و عدا
- ٧١٨ حكم المستثنى بحاشا
- ٧٢٢ الحال
- ٧٢٢ تعريف الحال
- ٧٢٣ الأكثر في الحال أن يكون مشتقا و أن يكون منتقلا
- ٧٢٤ المواضع التي تأتي فيها الحال جامده
- ٧٣٠ لا تكون الحال إلا نكرة و قد تجيء معرفه على التأويل بنكرة
- ٧٣٧ حق صاحب الحال أن يكون معرفه و قد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ
- ٧٤٥ لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، و يتقدم على غيره
- ٧٤٨ لا يجيء الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال
- ٧٥١ متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ و متى يمتنع ذلك؟
- ٧٥٦ قد يتعدد الحال و صاحبه واحد أو متعدد
- ٧٥٨ الحال على ضربين : مؤسسه و مؤكده
- ٧٦١ الحال قد تكون جملة بشرط أن يكون لها رابط
- ٧٦٢ قد يجب أن يكون الرابط الضمير، و مواضع ذلك

٧٦٤	قد يجوز الربط بالضمير، و بالواو، و بهما
٧٦٧	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا
٧٧٠	التمييز
٧٧٠	تعريفه و بيان أنواعه و حكمه
٧٧٣	حكم التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل
٧٧٤	يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب
٧٧٦	ما يجوز جره بين ، من التمييز و ما لا يجوز
٧٧٦	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه و اختلاف العلماء فى بعض مسائل من ذلك
٧٨٣	فهرس الموضوعات
٧٨٧	المجلد ٣
٧٨٧	اشاره
٧٨٩	حروف الجر
٧٨٩	اشاره
٧٨٩	عده حروف الجر
٧٨٩	«كى» تكون حرف جر فى موضعين
٧٩٠	«لعل» حرف جر عند عقيل
٧٩٢	«متى» حرف جر عند هذيل
٧٩٣	«لولا» حرف جر عند سيبويه
٧٩٦	من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر
٨٠١	معانى حروف الجر
٨٠١	معانى «من» الجاره
٨٠٥	معانى اللام الجاره
٨٠٨	معانى الباء الجاره
٨٠٨	معانى «على» و «عن» الجارتين
٨١٢	معانى الكاف الجاره
٨١٤	استعملت الكاف و عن و على أسماء

- ٨١٧ «مذ» و «منذ» يكونان اسمين فى موضعين و يكونان حرف جر
- ٨١٨ تزداد «ما» بعد من و عن و الباء، فلا تكفها عن عمل الجر
- ٨٢٧ الجر بغير رب محذوف على نوعين : غير مطرد و مطرد
- ٨٣٠ الإضافة
- ٨٣٠ اشاره
- ٨٣١ ما يحدث لأجل الإضافة
- ٨٣١ تكون الإضافة بمعنى اللام أو من أو فى
- ٨٣٢ الإضافة على ضربين : لفظيه و معنويه
- ٨٣٣ الإضافة اللفظيه و هى غير المحضه
- ٨٣٤ متى يجوز اقتران المضاف بأل؟
- ٨٣٤ لا يضاف اسم إلى ما اتحد به معنى
- ٨٣٧ يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط
- ٨٤٠ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير
- ٨٤٧ ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه
- ٨٤٩ مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية
- ٨٥٠ كلا و كلتا يلزمان الإضافة إلى معرفه مثنى
- ٨٥٢ «أى» تلزم الإضافة و تضاف إلى المفرد فى مواضع و معانى «أى»
- ٨٥٥ «لدى» و «مع» و ما يضافان إليه
- ٨٦٠ «غير» و «قبل و بعد» و نظائرها
- ٨٦٤ قد يحذف المضاف و يبقى المضاف إليه مجرورا
- ٨٦٧ قد يحذف المضاف إليه، و يبقى المضاف بحاله غير منون
- ٨٧١ الفصل بين المضاف و المضاف إليه
- ٨٧٧ المضاف إلى ياء المتكلم
- ٨٧٧ ما يفعل بأخر الاسم عند إضافته للياء
- ٨٧٩ هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم و تدغمهما إعمال المصدر
- ٨٨٣ إعمال المصدر

- ٨٨٣ اشارة
- ٨٨٣ يعمل المصدر عمل الفعل فى موضعين
- ٨٨٤ المصدر يعمل فى ثلاثه احوال : مضافا و مقترنا بأل و مجردا منهما
- ٨٩١ يضاف المصدر إلى أحد معموليه ثم يؤتى بالآخر
- ٨٩٣ إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز فى التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله
- ٨٩٤ إعمال اسم الفاعل
- ٨٩٤ اشارة
- ٨٩٤ اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل و مجرد منها و متى يعمل بلا شرط؟ و شروط عمل ما يعمل بشرط
- ٩٠١ صيغ المبالغه تعمل عمل اسم الفاعل
- ٩٠٤ المثنى و المجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما
- ٩٠٨ تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و نصبه إياه
- ٩٠٨ حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه
- ٩١١ إعمال اسم المفعول
- ٩١١ كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول غير أنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول
- ٩١٢ قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه
- ٩١٣ أبنية المصادر
- ٩١٣ مصدر الثلاثى المتعدى
- ٩١٣ مصدر الثلاثى المفتوح العين اللازم
- ٩١٧ يأتي مصدر الثلاثى على غير ما ذكر سماعا
- ٩١٧ مصدر غير الثلاثى مقيس و أوزانه
- ٩٢٣ اسم المره و اسم الهياه
- ٩٢٥ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين [أو الصفات المشبهات بها]
- ٩٢٥ اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل
- ٩٢٧ اسم الفاعل من غير الثلاثى
- ٩٢٨ اسم المفعول من الثلاثى
- ٩٢٩ ينوب عن المفعول وزن فعيل

- ٩٣١ الضفه المشبته باسم الفاعل -
- ٩٣١ علامه الصفه المشبته جر فاعلها بها
- ٩٣٢ تصاغ الصفه المشبته من الفعل اللازم بشرط كونه للحال
- ٩٣٢ تعمل الصفه المشبته عمل اسم الفاعل المتعدى
- ٩٣٣ لا يتقدم معمول الصفه المشبته عليها و لا تعمل فى أجنبى
- ٩٣٤ ما يجوز فى معمول الصفه المشبته من وجوه الإعراب و أحوال معمولها
- ٩٣٨ التّعجب
- ٩٣٨ للتعجب صيغتان و إعراب كل منهما
- ٩٤٢ يجوز حذف المتعجب منه بشرط وضوح المعنى
- ٩٤٥ شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة
- ٩٤٦ ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط
- ٩٤٧ قد شد مجىء فعل التعجب مما لم يستكمل الشرط
- ٩٤٨ لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه و لا يفصل بين «ما» و فعل التعجب إلا بالظروف و شبهه
- ٩٥٢ نعم وبئس ، وما جرى مجراهما
- ٩٥٢ نعم و بئس فعلا ن جامدان خلافا للكوفيين
- ٩٥٣ فاعل نعم و بئس على ثلاثه أنواع
- ٩٥٥ اختلاف النحاه فى الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر فى كلام واحد
- ٩٥٨ إذا وقعت «ما» بعد «نعم» فما إعراب «ما»؟
- ٩٥٨ المخصوص بالذم أو بالمدح و إعرابه
- ٩٦٠ تستعمل «ساء» بمعنى «بئس» و يجوز أن تغير كل فعل ثلاثى إلى مثال كرم للمدح أو للذم
- ٩٦١ يقال فى المدح «حَبِّدًا» و فى الذم «لا حَبِّدًا» و اختلاف العلماء فى إعرابهما
- ٩٦٦ أفعال التفضيل
- ٩٦٦ اشاره
- ٩٦٧ يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه
- ٩٦٨ أفعال التفضيل على ثلاثه أنواع : مضاف، و مقترن بأل، و مجرد منهما و حكم كل نوع من هذه الأنواع
- ٩٧٥ لا تتقدم «من» الجاره للمفضول على أفعال التفضيل إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام و ندر فى غير ذلك

- ٩٧٩ لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا في «مسأله الكحل»
- ٩٨٢ التوابع
- ٩٨٢ النعت
- ٩٨٢ اشاره
- ٩٨٢ تعريف التابع و أنواعه
- ٩٨٣ تعريف النعت و ما يجىء له
- ٩٨٦ لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبهه
- ٩٨٧ قد يكون النعت جملة و شروط ذلك
- ٩٩٠ لا تكون جملة النعت طلبيه و الفرق بينها و بين جملة الخبر
- ٩٩٢ قد يكون النعت مصدرا منكرا ؛ فيجب فيه الإفراد و التذكير
- ٩٩٣ تعدد النعت لمتعدد
- ٩٩٤ نعت معمولى عاملين متحدين فى المعنى و العمل يجب إتباعه
- ٩٩٥ تعدد النعت لمنعوت واحد
- ٩٩٦ النعت المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوبا
- ٩٩٧ يجوز حذف ما علم من نعت أو منعوت
- ٩٩٨ التوكيد
- ٩٩٨ التوكيد لفظى و معنوى
- ٩٩٩ ثانيهما التوكيد بكل و بكلا و كلتا
- ١٠٠١ قد يؤكد بعد كل بأجمع و فروعه
- ١٠٠١ و قد يؤكد بأجمع و فروعه دون كل
- ١٠٠٣ توكيد النكره
- ١٠٠٤ هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع و جمعاء؟
- ١٠٠٤ توكيد الضمير المتصل المرفوع
- ١٠٠٥ التوكيد اللفظى
- ١٠٠٧ توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيا
- ١٠٠٧ توكيد الحروف توكيدا لفظيا

- ١٠٠٨ ----- يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير
- ١٠١٠ ----- العطف
- ١٠١٠ ----- العطف ضربان : عطف نسق و عطف بيان
- ١٠١٢ ----- يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منعوته فيه
- ١٠١٣ ----- كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا إلا في مسألتين
- ١٠١٦ ----- عطف التسقي
- ١٠١٦ ----- تعريفه و مثاله
- ١٠١٦ ----- حرف العطف على ضربين : ما يشرك لفظا و حكما و ما يشرك لفظا فقط
- ١٠١٨ ----- الواو لمطلق الجمع
- ١٠١٩ ----- الفاء للترتيب بلا مهله
- ١٠٢٠ ----- ما تختص به الفاء
- ١٠٢٠ ----- «حتى»
- ١٠٢١ ----- «أم» و أنواعها
- ١٠٢٣ ----- «أو» و معانيها
- ١٠٢٦ ----- «تأتي» «إما» لما تأتي له «أو»
- ١٠٢٧ ----- «لكن» و «لا» و «بل»
- ١٠٢٨ ----- العطف على الضمير المرفوع المتصل
- ١٠٣١ ----- العطف على الضمير المخفوض
- ١٠٣٣ ----- قد يحذف كل من الفاء و الواو مع معطوفه
- ١٠٣٥ ----- قد يحذف المعطوف عليه
- ١٠٣٦ ----- يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل و العكس
- ١٠٤٠ ----- البديل
- ١٠٤٠ ----- تعريف البديل و أنواعه
- ١٠٤٣ ----- متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟
- ١٠٤٥ ----- حكم البديل من اسم الاستفهام
- ١٠٤٦ ----- يبدل الفعل من الفعل

- ١٠٤٩ النداء
- ١٠٤٩ حرف النداء و مواضع استعمالها
- ١٠٥٠ متى يجوز حذف حرف النداء؟
- ١٠٥٢ أنواع المنادى و حكم كل نوع
- ١٠٥٦ إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني جاز له رفعه و نصبه
- ١٠٥٧ لا يجمع بين حرف النداء و «أل» إلا فى موضعين
- ١٠٦٠ فصل : أحكام تابع المنادى
- ١٠٦٩ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ١٠٧٢ أسماء لازمه النداء
- ١٠٧٥ الاستغاثه
- ١٠٧٥ يجر المستغاث بلام جر مفتوحه
- ١٠٧٦ تحذف لام المستغاث و يؤتى بألف بدلها
- ١٠٧٧ التدبه
- ١٠٧٧ تعريف المندوب و ما يجوز ندبه و ما لا يجوز
- ١٠٧٨ يلحق بآخر المندوب ألف و بيان ما يحذف لأجل هذه الألف
- ١٠٧٩ تجوز زياده هاء بعد ألف الندبه عند الوقف و زيدت الهاء فى الوصل شذوذا
- ١٠٨٢ الترخيم
- ١٠٨٢ تعريف الترخيم
- ١٠٨٣ بيان ما يجوز ترخيمه و ما لا يجوز
- ١٠٨٥ يحذف مع الآخر للتخيم ما اتصل بالآخر بشروط
- ١٠٨٦ ترخيم المركب و ترخيم الجمله
- ١٠٨٧ يجوز فى الاسم المرخم لغتان و قد تتعين واحده
- ١٠٩٠ ترخيم غير المنادى للضرورة
- ١٠٩٣ الاختصاص
- ١٠٩٣ الاختصاص يشبه النداء لفظا و يخالفه من ثلاثه أوجه
- ١٠٩٤ إعراب المخصوص

- التحذير و الإغراء ١٠٩٥
- اشاره ١٠٩٥
- تعريف التحذير ١٠٩٦
- تحذير المتكلم نفسه شاذ و تحذير الغائب أشد ١٠٩٦
- الإغراء : معناه و حكمه أسماء الأفعال و الأصوات ١٠٩٧
- أسماء الأفعال والأصوات ١٠٩٨
- من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار و مجرور في الأصل و منها ما يكون مصدرا ١٠٩٨
- يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل الذي ينوب هو عنه ١١٠٠
- لمنون من أسماء الأفعال نكره و ما لم ينون معرفه ١١٠١
- أسماء الأصوات ١١٠٢
- نونا التوكيد ١١٠٤
- اشاره ١١٠٤
- أحكام اتصال الفعل المسند إلى الضمائر بالنونين صحيحا كان أو معتلا ١١٠٨
- لا تقع النون الخفيفه بعد الألف ١١١١
- تزداد ألف فارقه بين نون النسوه زنون التوكيد ١١١٢
- ما لا ينصرف ١١١٦
- ينقسم الاسم إلى منصرف و غير منصرف و علامه المنصرف ١١١٦
- سبب منع الاسم من الصرف ١١١٧
- ألف التأنيث تمنع صرف الاسم ١١١٧
- الوصفيه و زياده الالف و النون ١١١٩
- الوصفيه و وزن الفعل ١١٢٠
- لوصفيه العارضة لا تأثير لها و بعضهم يعتبرها ١١٢٠
- الوصيه و العدل ١١٢٢
- صيغه منتهى الجموع ١١٢٣
- العلميه و التركيب المزجى ١١٢٤
- العلميه و زياده الألف و النون ١١٢٧

- العلميه و التأنيث ١١٢٧
- العلميه و العجمه ١١٢٩
- العلميه و وزن الفعل ١١٢٩
- حكم العلميه و ألف الإلحاق المقصوره و الممدوده ١١٣١
- العلم المؤنث الموازن لقطام و حكمه و اختلاف لغات العرب فيه ١١٣٣
- يصرف الممنوع من الصرف و يمنع المصروف للضروه ١١٣٥
- فهرس الموضوعات ١١٤٢
- المجلد ٤ ١١٤٨
- اشاره ١١٤٨
- إعراب الفعل ١١٥٠
- يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب و الجوازم ١١٥٠
- بعض العرب يهمل أن حملا على «ما» المصدريه ١١٥٣
- من نواصب المضارع «إذن» بشروط ١١٥٣
- تنصب «أن» مضمرة بعد اللام و أو ١١٥٥
- تنصب «أن» مضمرة بعد حتى ١١٥٨
- واو المعيه كالفاء فيما ذكر ١١٦٢
- إذا سقطت الفاء بعد غير النفي جزم المضارع ١١٦٥
- شرط الجزم بعد النهى أن تضع إن و لا بين النهى و المضارع ١١٦٦
- إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن مذكوره أو محذوفه ١١٦٨
- يشذ نصب المضارع بأن محذوفه في غير المواضع المذكوره ١١٧٢
- عوامل الجزم ١١٧٥
- الأدوات الجازمه ضربان و الاستشهاد لكل أداه منها ١١٧٥
- الأدوات التي تقتضى فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين ١١٨١
- إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز في الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعا ١١٨٤
- إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطا وجب اقتترانه بالفا ١١٨٦
- إذا الفجائيه تقوم مقام الفاء ١١٨٧

- ١١٨٧ ----- إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثه أوجه
- ١١٨٩ ----- إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط و الجزاء جاز فيه وجهان
- ١١٩٠ ----- يمحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل
- ١١٩٢ ----- إذا اجتمع شرط و قسم محذف جواب المتأخر منهما
- ١١٩٤ ----- يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ و قد يترجح و إن لم يسبقهما ذو خبر
- ١١٩٦ ----- فصل «لو»
- ١١٩٦ ----- تستعمل «لو» استعمالين
- ١١٩٨ ----- تختص لو الشرطيه بالفعل
- ١١٩٨ ----- إذا وقع بعد لو الشرطيه مضارع انصرف إلى الماضى
- ١٢٠١ ----- «أما» و «لولا» و «لوما»
- ١٢٠١ ----- «أما» حرف شرط و تفصيل و يجب اقتران تالى تاليها بالفاء و قد تحذف هذه الفاء فى الضروره
- ١٢٠٤ ----- للولا و لوما استعمالان
- ١٢٠٥ ----- قد يلى أداه التحضيض اسم معمول لفعل محذوف
- ١٢٠٩ ----- الإخبار ب«أذى» و الألف و اللام
- ١٢٠٩ ----- اشاره
- ١٢١٠ ----- هذا الباب يقصد به التمرين
- ١٢١٠ ----- إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه مثنى فإنه يجب تثنيه الموصول و إذا كان مجموعا و جب جمع الموصول
- ١٢١١ ----- يشترط فى الاسم الذى يراد الإخبار عنه أربعة شروط
- ١٢١٣ ----- لا يخبر الإخبار بالألف و اللام إلا عن اسم فى جمله فعليه
- ١٢١٤ ----- إذا رفعت صله «أل» ضميرا عائدا على غير أل و جب فصله
- ١٢١٦ ----- العدد
- ١٢١٦ ----- الثلاثه و العشره و ما بينهما و تمييزها
- ١٢١٨ ----- تمييز العدد المركب
- ١٢٢٢ ----- تمييز العدد المفرد و المعطوف
- ١٢٢٣ ----- إضافه العدد المركب إلى غير مميزه
- ١٢٢٤ ----- صياغه فاعل من العدد على وجوه

- ١٢٣١ «كم» و«كأتى» و«كذا»
- ١٢٣١ «كم» الاستفهاميه
- ١٢٣٢ «كم» الخبريه
- ١٢٣٣ «كم» بنوعيهما لها الصداره
- ١٢٣٤ الحكايه
- ١٢٣٤ الحكايه بـ «أى» و بـ «من»
- ١٢٤٠ التأنيث
- ١٢٤٠ علامه التأنيث التاء أو الألف مقصوره أو ممدوده
- ١٢٤٣ ألف التأنيث مقصوره أو ممدوده و أوزان المقصوره المشهوره
- ١٢٤٤ الأوزان المشهوره للألف الممدوده
- ١٢٤٨ المقصور والممدود
- ١٢٤٨ ضابط المقصور و الممدود و أنواعهما و ضابط القياسى منهما
- ١٢٥١ السماعى من المقصور و الممدود
- ١٢٥١ يجوز قصر الممدود للضرورة إجماعا و اختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة
- ١٢٥٣ كيفيه تثنيه المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحا
- ١٢٥٣ اشاره
- ١٢٥٥ همزه الممدود على أربعة أنواع و حكم كل نوع منها عند التثنيه
- ١٢٥٧ جمع المنقوص و المقصور جمع مذكر سالما
- ١٢٥٩ متى تتبع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالما
- ١٢٦٠ متى لا يجوز إتباع عين الاسم لفائه فى جمع المؤنث؟
- ١٢٦٤ جمع التّكسير
- ١٢٦٤ أبنيه جموع القله و ما تكون جمعا له
- ١٢٦٨ أبنيه جموع الكثره و ما تكون جمعا له
- ١٢٩٠ التّصغير
- ١٢٩٠ ما يعمل فى كل اسم يراد تصغيره و أمثله التّصغير
- ١٢٩١ يتوصل إلى التّصغير بما يتوصل به إلى التّكسير على صيغه منتهى الجموع

- ١٢٩٢ يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم
- ١٢٩٣ المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير
- ١٢٩٥ أشياء لا يعتد بها في التصغير
- ١٢٩٧ تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث
- ١٢٩٨ إذا كان ثاني الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير
- ١٣٠١ تصغير الترخيم
- ١٣٠١ تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بلا تاء
- ١٣٠٣ صغروا بعض المبنيات شذوذاً
- ١٣٠٤ التسبب
- ١٣٠٤ علامة النسب ياء مشدده
- ١٣٠٤ تحذف للنسب الياء المشدده في آخر المنسوب إليه إذا سبقها ثلاثة أحرف
- ١٣٠٥ النسب إلى ما آخره ألف
- ١٣٠٧ النسب إلى المنقوص
- ١٣٠٩ النسب إلى ما آخره ياء مشدده مسبوقة بحرف واحد
- ١٣١٠ النسب إلى ما آخره علامه تثنيه أو جمع
- ١٣١٠ النسب إلى نحو طيب
- ١٣١١ النسب إلى نحو فعيله و فعيله
- ١٣١٣ النسب إلى نحو الممدود
- ١٣١٤ النسب إلى نحو المركب بأنواعه
- ١٣١٦ النسب إلى نحو محذوف اللام
- ١٣١٨ النسب إلى نحو ما وضع على حرفين
- ١٣١٩ النسب إلى نحو محذوف الفاء
- ١٣٢٠ النسب إلى نحو الجمع
- ١٣٢٠ يستغنى عن ياء النسب بمجىء الاسم على بعض الصيغ
- ١٣٢٣ الوقف
- ١٣٣٥ الإيماله

- ١٣٤٤ التصريف
- ١٣٤٤ معنى التصريف
- ١٣٤٤ لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثة و لا يدخل الحروف و شبهها
- ١٣٤٥ الاسم ضربان : مجرد و مزيد فيه و بيان كل منهما
- ١٣٤٦ أوزان الاسم الثلاثى
- ١٣٤٦ الفعل ضربان : مجرد و مزيد فيه و أوزان المجرد ثلاثيا أو رباعيا
- ١٣٤٩ أوزان الاسم الرباعى و الخماسى
- ١٣٥١ ضابط الحرف الأصى و الحرف الزائد (الميزان)
- ١٣٥٤ مواضع زياده الألف
- ١٣٥٥ مواضع زياده الياء و الواو
- ١٣٥٦ مواضع زياده الهمزه و الميم
- ١٣٥٧ مواضع زياده النون
- ١٣٥٨ مواضع زياده التاء و الهاء
- ١٣٥٩ لا يحكم بالزياده التى تجى ء على غير وجهها إلا بحجه و ثبت
- ١٣٦٠ فصل فى زياده همزه الوصل
- ١٣٦٣ الإبدال
- ١٣٦٣ ذكر الحروف التى تبدل من غيرها إبدالا شائعا
- ١٣٦٨ المواضع التى تبدل فيها الهمزه
- ١٣٧١ المواضع التى تبدل فيها الألف ياء
- ١٣٧٢ متى تقلب الألف و الواو ياء؟
- ١٣٧٥ متى تقلب الياء واوا؟
- ١٣٧٩ فصل
- ١٣٨٠ فصل
- ١٣٨١ متى تقلب الواو و الياء ألفا؟
- ١٣٨٤ لا يتوالى إعلان فى كلمه
- ١٣٨٥ متى تبدل النون ميما؟

- الإعلال بالنقل و مواضعه ----- ١٣٨٦
- اسم المفعول من معتل العين ----- ١٣٩٠
- اسم المفعول من معتل اللام ----- ١٣٩٢
- إبدال حرف اللين تاء ----- ١٣٩٥
- حذف الواو من المثال الواوى ----- ١٣٩٧
- حذف أحد المثليين ----- ١٣٩٩
- الإدغام ----- ١٤٠١
- ما لا يجوز إدغام المثليين فيه و ما يجوز ----- ١٤٠١
- ما يجوز فيه الإدغام و الفك ----- ١٤٠٣
- متى يجب الفك؟ ----- ١٤٠٥
- خاتمه الناظم ----- ١٤٠٧
- خاتمه محقق الكتاب و شارح الشواهد ----- ١٤٠٨
- تكملة في تصريف الأفعال ----- ١٤١٠
- اشاره ----- ١٤١٠
- الباب الأول : فى المجرى والمزيد فيه من الأفعال ----- ١٤١٢
- اشاره ----- ١٤١٢
- الفصل الأول : فى أوزانهم ----- ١٤١٢
- الفصل الثانى : فى معانى هذه الأبنية ----- ١٤١٤
- الفصل الثالث : فى وجوه مضارع الفعل الثلاثى ----- ١٤١٨
- الباب الثانى : فى الصحيح والمعتل و أقسامهما و أحكام كل قسم ----- ١٤٢١
- اشاره ----- ١٤٢١
- الفصل الأول : فى السالم و أحكامه ----- ١٤٢٢
- الفصل الثانى : فى المضعف و أحكامه ----- ١٤٢٤
- الفصل الثالث : فى المهموز و أحكامه ----- ١٤٢٩
- الفصل الرابع : فى المثال و أحكامه ----- ١٤٣٤
- الفصل الخامس : فى الأجوف و أحكامه ----- ١٤٣٩

١٤٥٠	الفصل السادس : فى الناقص و أحكامه
١٤٥٨	الفصل السابع : فى اللفیف المفروق و أحكامه
١٤٦١	الفصل الثامن : فى اللفیف المقرون و أحكامه
١٤٦٤	الباب الثالث : فى اشتقاق صیغتی المضارع و الأمر
١٤٦٤	إشاره
١٤٦٤	الفصل الأول : فى الأحكام العامه
١٤٦٥	الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض الأنواع
١٤٦٨	الباب الرابع : فى تصریف الفعل بأنواعه الثلاثه مع الضمائر
١٤٦٩	الباب الخامس : فى تقسیم الفعل إلى مؤكد و غیر مؤكد
١٤٦٩	إشاره
١٤٦٩	الفصل الأول : فى بیان ما يجوز تأكيده و ما يجب و ما يمتنع
١٤٧٢	الفصل الثانى : فى أحكام آخر الفعل المؤكد
١٤٧٦	فهرس الشواهد
١٥٢٤	فهرس الموضوعات
١٥٢٨	فهرس التكملة الموضوعه فى تصریف الأفعال
١٥٣١	تعريف مركز

سرشناسه: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن ۶۹۸ - ۷۶۹ق.

عنوان قراردادى: الفيه، شرح

عنوان و نام پديدآور: شرح ابن عقيل / بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري و معه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل / تاليف محمد محى الدين عبدالحميد.

مشخصات نشر: مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ۱۳۸۴ق. = ۱۹۶۴م. = ۱۳۴۳ -

مشخصات ظاهرى: ۴ج.

يادداشت: عربى.

موضوع: زبان عربى -- نحو

شناسه افزوده: ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفيه. شرح

شناسه افزوده: عبد الحميد محمد محى الدين. منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

شماره کتابشناسى ملی: ۳۰۲۸۱۴۱

توضیح: «شرح ابن عقيل»، اثر بهاء الدين عبد الله بن عقيل عقيلي همدانى، شرح غير مزجى «الفیه ابن مالک»، از کتاب های قديمی آموزش قواعد عربی و کسب دانش تخصصی در زمينه علم نحو و صرف است که نقش کاربرى آن مورد توجه مراکز علمى و عنایت صاحب نظران و متخصصان زبان و ادبیات عربی در ایران و کشورهای اسلامى دیگر - از جمله مصر، سودان، لبنان، سوریه و... - بوده و هست. کتاب، به زبان عربی و حدوداً در نیمه اول قرن هشتم نوشته شده است.

شیخ "محمد محى الدين عبد الحميد" نیز شرح دیگری بر ابیات الفیه و بر همین شرح ابن عقيل در هامش کتاب افزون ساخته که در آن به ترکیب ابیات الفیه و همچنین به توضیح و تفسیر نکاتى پرداخته است که ابن عقيل، به وجه ایجاز و اختصار، بدان ها اشاره کرده و یا از ایراد آن ها، صرف نظر کرده است. شیخ محمد محى الدين، شرح خود را «منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» نام نهاده است که در واقع، منقح ترین چاپ و گزیده ترین شرح موجود می باشد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ، وجعله دينه المرضي ، وطريقه المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أني كتبت منذ أربع سنين تعليقات على كتاب الخلاصه (الألفيه) الذي صنّفه إمام النحاه ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك المولود بجيان سنه ستمائه من الهجره ، والمتوفى في دمشق سنه اثنتين وسبعين وستمائه ، وعلى شرحه الذي صنّفه قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، المصري ، الهاشمي ، المولود في سنه ثمان وتسعين وستمائه ، والمتوفى في سنه تسع وستين وسبعمائه من الهجره ، ولم يكن يدور بخلدي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذي حلّته ، بل كنت أقول في نفسي : «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لي دعوه رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين» .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال منهم الإعجاب كلّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى في إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط مني ، أو أتمم بحثا ، أو أعدل عباره بعباره أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثالا أو كلمه غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمتية الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لي الفرصه ، فلم أتأخر عن اهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحا ، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقني إلى مرضاته ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين.

كتبه المعتر بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضل الحمد عندك ، حمدا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده.

وأسألك المزيد من صلواتك وسلامك على مصدر الفضائل ، الذي ظلّ ماضيا على نفاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخابط ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضحات الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلاهم منزله عنده ، صلّى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار.

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلّفا - ممن صنفوا في قواعد العربيّة - قد نال من الحظوه عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءه ، وإقراءه ، وشرحا ، وتعليقا ، مثل أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ، والتصنيفات الممتعه ، وأفضل من كتب في علوم العربيّة من أهل طبقتة علما ، وأوسعهم اطلاعا ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفه ، ودين ، وكمال خلق.

فلابن مالك مؤلفات في العربيّة كثيره متعدده المشارب ، مختلفه المناحي ، وقلّ أن تجد من بينها كتابا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءه ، والبحث ، وبيان معانيه : بوضع الشروح الوافيه والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخلاصه» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفيه» (1)

ص: ٥

١- تسميه «الألفيه» مأخوذه من قوله في أولها : وأستعين الله في «ألفيه»***مقاصد النحو بها محويه وتسميه «الخلاصه» مأخوذه من قوله في آخرها : حوى من الكافيه «الخلاصه»***كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصه علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزه ظريفه ، مع الإشاره إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحيانا.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طويت مصنفات أئمه النحو من قبله ، ولم ينتفع من جاء بعده بأن يحاكوه أو يدعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يشر فى خطبته إلى ألفيه الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزواوى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ. والمعروف بابن معط - لما ذكره الناس ، ولا عرفوه.

وشروح هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمه الموجزه لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليله الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه - يقال له ابن هشام - أنحى من سيبويه» اه.

وقد شرح ابن هشام الخلاصه مرتين : إحداهما فى كتابه «أوضح المسالك ، إلى ألفيه ابن مالك (١)» ، والثانيه فى كتاب سماه «دفع الخصاصه ، عن قراء الخلاصه» ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين «وله عدده حواش على الألفيه والتسهيل» اه.

وممن شرح الخلاصه علامه محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم.

ص: ٦

١- قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيدا ، وشرحناه ثلاثه شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربيه إلى ما وراءه.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩هـ

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوارى ، الأندلسى ، المرسينى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠هـ (١).

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسى ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزى ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى - نسبه إلى عقيل بن أبى طالب - الهمدانى الأصل ، ثم البالىسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليله الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩هـ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

ص: ٧

١- قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقا ، وشرحناه شرحا شاملا جامعا لأشتات الفن وأدله مسائله ، وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب - غير هؤلاء - الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحا من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابه عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكل ذلك بركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهره بالفقه في العربية وسعه الباع.

وهذه الشروح مختلفه ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقب صاحبه للناظم يتحامل عليه ، ويتلمس له المزلق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقا وسطا بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقا بين الطريقتين بهاء الدين بن عقيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامه ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم ينزل له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافق.

ولصاحب هذا الشرح - من الشهره في الفن والبراعه فيه ، ومن البركه والإخلاص - ما دفع علماء العربيه إلى قراءه كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصه.

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعمل أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت - في أول الأمر - أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثا على الأزورار عنه ، ونحن في زمن أقل ما فيه من عاب أنك لا تجد راغبا في علوم العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبه لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفيه ، وشرح الشواهد شرحا وسطا بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّه في عبارته واضحه وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصه مختصره في تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن

ص: ٨

مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته»، ووضع له لاميّه خاصه ، سماها «لاميه الأفعال».

وأريد أن أنبهك إلى أنني وقفت في تصحيح هذه المطبوعه تصحيحا دقيقا ؛ فإنّ نسخ الكتاب التي في أيدي الناس - رغم كثرتها ، وتعدد طبعها - ليس فيها نسخه بلغت من الإتقان حدا ينفي عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زياده ليست في بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتا في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشره نسخه مختلفه ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسّر لي - سبحانه! - معارضه بعضها ببعض ، فاستخلصت لك من بينها أكملها بيانا ، وأصحّها تعبيرا ، وأدناها إلى ما أحبّ لك ، فجاءت - فيما أعتقد - خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [] .

والله - سبحانه! - المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد هو ابن مالك :

أحمد ربّي الله خير مالك (١)

مصلّيًا على النبي المصطفى

وآله المستكملين الشرفا (٢).

ص: ١٠

١- بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده ، وصلاته و سلامه على من لا نبي بعده. «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبره «مالك» مضاف إليه ، وكان حق «ابن» أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبرا لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقه أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجمله هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا- للذم ، بل هي للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا- محل لها من الإعراب معترضه بين القول ومقوله «أحمد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ربّي» رب منصوب على التعظيم ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمه بحركه المناسبه ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «الله» عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحه الظاهره «خير» منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمه ، وخير مضاف و «مالك» مضاف إليه ، والجمله من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول.

٢- «مصلّيًا» حال مقدره ، ومعنى كونها مقدره أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلى على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاه بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا في أحمد «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال «المصطفى» نعت للنبي ، وهو مجرور بكسره مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفه ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف. والهاء مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر «المستكملين» نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفا» بفتح الشين : مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحه الظاهره ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان لآل ، مجرور بكسره مقدره على الألف ؛ إذ هو مقصور من الممدود - وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم - وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصلّيًا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

وأستعين الله في ألفيته

مقاصد النحو بها محويّه (١)

نقرب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز (٢)

وتقتضى رضا بغير سخط

فائقه ألفيته ابن معط (٣).

ص: ١١

١- «وأستعين» الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم ، والجمله من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفه على الجمله السابقه الواقعه مفعولا- به لقال «في ألفيه» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ ، ومقاصد مضاف و «النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحويه «محويه» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفيه.

٢- «تقرب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفيه «الأقصى» مفعول به لتقرب «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفيه أيضا «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعد ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و «تبذل» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجمله الواقعه نعتا لألفيه ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفيه.

٣- «وتقتضى» الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفيه «رضا» مفعول به لتقتضى «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و «سخط» مضاف إليه «فائقه» حال من الضمير المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «ألفيه» مفعول به لاسم الفاعل ، وألفيه مضاف و «ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه ، وجمله «تقتضى» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجمله الواقعه نعتا لألفيه أيضا.

وهو بسبق حائز تفضيلاً

مستوجب ثنائى الجميلاً (١)

والله يقضى بهبات وافره

لى وله فى درجات الآخره (٢)

ص: ١٢

١- «وهو» الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببيه «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائى» ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلاً» نعت لثناء ، والألف للاطلاق.

٢- «والله» الواو للاستئناف ، ولفظ الجلاله مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجمله من الفعل الذى هو يقضى والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافره» نعت لهبات «لى ، وله ، فى درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و «الآخره» مضاف إليه مجرور وعلامه جره الكسره الظاهره ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة. تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبه إلى زواوه ، وهى قبيله كبيره كانت تسكن بظاهر بجايه من أعمال إفريقيا الشماليه - الفقيه الحنفى. ولد فى سنه ٥٦٤ ، وأقرأ العرييه مده بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذه الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العرييه ، وهو صاحب الألفيه المشهوره وغيرها من الكتب الممتعه ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلماء عليها عده شروح. وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنه ٦٢٨ بمصر ، وقبره قريب من تربه الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعا (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ١٢٩ ، وفى بغيه الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهره ٦ / ٢٧٨).

كلامنا لفظ مفيد : كاستقم

واسم ، وفعل ، ثم ، حرف الكلم (٢)

واحد كلمه ، والقول عم ،

وكلمه بها كلام قد يؤم (٣)

ص: ١٣

١- «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب. فأقيم «شرح» مقامه ، فارتفع ارتفاعه. ثم حذف «شرح» أيضا وأقيم «الكلام» مقامه. فارتفع كما كان الذى قبله «وما» الواو عاطفه و «ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف. و «يتألف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكلام ، و «منه» جار ومجرور متعلق بـيتألف ، والجمله من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

٢- «كلامنا» كلام : مبتدأ. وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ ، وليس خبرا ثانيا «كاستقم» إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضا متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل ، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـثم «الكلم» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاه هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفاده والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثه أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف. وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـثم لبعده رتبته.

٣- «واحد كلمه» مبتدأ وخبر ، والجمله مستأنفه لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وعلى هذا يكون فاعله ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل - وأصله أعم - حذف همزته كما حذف من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا. كما فى قول الراجز. *بلال خير الناس وابن الأخير* وقد قرئ (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمه» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى «يؤم» يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمه معنى الكلام قد

يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمه قد يطلق ويفصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا " كلمه الاخلاص " وقالوا " كلمه التوحيد " وأرادوا بدينك قولنا: " لا إله إلا الله " وكذلك قال عليه الصلاه والسلام: " أفضل كلمه قالها شاعر كلمه ليبيد " وهو يريد قصيده ليبيد بن ربيعه العامرى التى أولها: ألا كل شئ ما خلا الله باطل * * وكل نعيم لا محاله زائل

الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارته عن «اللفظ المفيد فائده يحسن السكوت عليها» فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمه ، والكلم ، ويشمل المهمل ك- «دينز» والمستعمل ك- «عمرو» ، ومفيد : أخرج المهمل ، و «فائده يحسن السكوت عليها» أخرج الكلمه ، وبعض الكلم - وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه - نحو : إن قام زيد .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو «زيد قائم» ، أو من فعل واسم ك- «قام زيد» وكقول المصنف «استقم» فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول «فائده يحسن السكوت عليها» فكأنه قال : «الكلام هو اللفظ المفيد فائده كفائده استقم» .

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلم به ، مفيداً كان أو غير مفيد . أنهم قالوا «كلمه الإخلاص» وقالوا «كلمه التوحيد» وأرادوا بدينك قولنا : «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : «أفضل كلمه قالها شاعر كلمه لبيد» وهو بريد قصيده لبيد بن ربيعه العامري التي أولها :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وكل نعيم لا محاله زائل

والكلم : اسم جنس (١) واحده كلمه ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنه بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها - بل فى غيرها - فهى الحرف.

والكلم : ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد.

والكلمه : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل كديز ، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد. ور

ص: ١٥

١- اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء» ، والتاء غالبا تكون فى المفرد كبقرة وبقرة وشجره وشجر ، ومنه كلم وكلمه ، وربما كانت زياده التاء فى الدال على الجمع مثل كمء للواحد وكمأه للكثير ، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء. كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كماء وذهب وخل وزيت. فإن قلت : فىانى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحده قريه ، ومدى وواحده مديه ، فبما ذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع؟ فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنه معينه من زنات الجموع المحفوظه المعروفه ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمر لا يوافق زنه من زنات الجمع! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) وقوله جل شأنه : (إِلَيْهِ يَصِيرُ عَدُ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، كما تجد فى قوله تعالى : (لَهُمْ عُرْفٌ مِنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَبْنِيَّةٌ) وقوله سبحانه : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) وكقول الشاعر : فى غرف الجنه العليا التى وجبت لهم هناك بسعى كان مشكور

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن القول يعمّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضا على الكلم والكلمه أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله فى المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمه قد يقصد بها الكلام ، كقولهم فى «لا إله إلا الله» : «كلمه الإخلاص».

وقد يجتمع الكلام والكلم فى الصدق ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زيد» فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكلم «إن قام زيد» (١).

ومثال انفراد الكلام «زيد قائم» (٢).

بالجرّ والتّونين والتّندا ، وأل

ومسند - للاسم تمييز حصل (٣)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - فى هذا البيت علامات الاسم.

ص: ١٦

١- لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

٢- لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات.

٣- «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتى «والتونين ، والتندا ، وأل ، ومسند» كلهن معطوفات على قوله الجر «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما - وهو الوجه الثانى - كان هذا متعلقا بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجمله فى محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتونين والتندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتونين والتندا وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسه.

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافه والتبعيه ، نحو «مروت بغلام زيد الفاضل» فالغلام : مجرور بالحرف ، وزيد : مجرور بالإضافه ، والفاضل : مجرور بالتبعيه ، وهو أشمل من قول غيره «بحرف الجر» ؛ لأن هذا لا يتناول الجرّ بالإضافه ، ولا الجرّ بالتبعيه .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام (١) : تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربه ، كزيد ، ورجل ، إلا- جمع المؤنث السالم ، نحو «مسلمات» وإلا- نحو «جوار ، وغواش» وسيأتى حكمهما . وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو «مررت بسيويه وبسيويه آخر» . وتنوين المقابله ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو «مسلمات» فإنه فى مقابله النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين . وتنوين العوض ، وهو على ثلاثه أقسام : عوض عن جمله ، وهو الذى يلحق «إذ» عوضا عن جمله تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضا عنه ؛ وقسم يكون عوضا عن اسم ، وهو اللاحق ل- «كلّ» عوضا عما تضاف إليه ، نحو «كلّ قائم» أى : «كلّ إنسان قائم» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضا عنه (٢) .

ص: ١٧

- ١- فى نسخه «وهو أقسام» بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام
- ٢- ومنه قول الله تعالى : (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) وقوله جل شأنه : (كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ) وقوله تباركت كلماته : (كُلًّا نُمِدُّ هُوَلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) ومثل كل فى هذا الموضوع كلمه «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبه بن العجاج فى مطلع أرجوزه طويله يمدح فيها تميما : داينت أروى والدّيون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر .

وقسم يكون عوضا عن حرف ، وهو اللاحق ل- «جوار ، وغواش» ونحوهما رفعا وجرًا ، نحو «هؤلاء جوار ، ومررت بجوار» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها.

وتنوين الترتم (١) ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقة بحرف عله ، كقوله :

١- أقلى اللوم - عاذل - والعتابن ***وقولى - إن أصبت - : لقد أصابن (٢).

ص: ١٨

١- هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطرادا.

٢- هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطيه بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثه ألقيت إليهم مقاده الشعراء فى عصر بنى أميه ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل. اللغه : «أقلى» أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القله فى معنى النفى بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا- يفعله أصلا «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفه للترخيم ، وأصله عاذله ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و «العتاب» التقرير على فعل شىء أو تركه. المعنى : اتركى أيتها العاذله هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطليين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل الإعراب : «أقلى» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى لمخاطبه الواحده مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى «عاذل» منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذله «والعتابا» الواو عاطفه ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبه فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبه «لقد أصابا» جمله فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين القول ومقوله. الشاهد فيه : قوله : «والعتابن ، وأصابن» حيث دخلهما ، فى الإنشاد ، تنوين الترتم ، وآخرهما حرف العله ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافيه التى آخرها حرف عله تسمى مطلقه.

فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترتم ، وكقوله :

٢- أَرَفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا***لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنِ (١).

ص: ١٩

١- هذا البيت للنابغة الذبياني ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيده له يصف فيها المنجرده زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها : من آل ميه رائح أو مغتدى عجلائن ذا زاد وغير مزود؟ اللغة : «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشى «مغتدى» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار في وقت الغداة ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله «عجلائن ذا زاد» ما كان من تسليم ميه عليه أوردتها تحيته «أرف» دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحال «تزل» - مضموم الزاى - مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين. المعنى : يقول في البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غدا مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلائن ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق. الإعراب : «أرف» فعل ماض «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفى وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالنا» برحال : جار ومجرور متعلق بتزول ، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة محذوفه تقديرها «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاه ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترتم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترتم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف «كأن» التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيا لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر : لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب ؛ فمحذورها كأن قد ألما وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها.

والتنوين الغالى - وأثبتته الأخفش - وهو الذى يلحق القوافى المقيدة ، كقوله :

٣- *وقاتم الأعماق خاوى المخترق* (١).

ص: ٢٠

١- هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده : *مشتبه الاعلام لَماع الخفقتن* اللغة : «القاتم» كالأقتم : الذى تعلوه القتمه ، وهى لون فيه غبره وحمرة ، و «أعماق» جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء. و «الخاوى» الخالى ، و «المخترق» مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و «الأعلام» علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و «الخفق» اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضروره. المعنى : كثير من الأمكنه التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشده التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبره بمسالك الصحراء. الإعراب : «وقاتم» الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، و قاتم مضاف و «الأعماق» مضاف إليه «خاوى» صفة لقاتم ، و خاوى مضاف و «المخترق» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جمله من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات : *تَشَطَّطته كلِّ مغلاه الوهق* الشاهد فيه : قوله «المخترقن» و «الخفقتن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمه التى فى آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا كما هنا تسمى القافيه حينئذ «قافيه مقيده».

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابله ، والعوض ، وأما تنوين الترتم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف (١).

ومن خواص الاسم النداء ، نحو «يا زيد» ، والألف واللام ، نحو «الرجل» والإسناد إليه ، نحو «زيد قائم».

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارته بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف «مسند» مكان «الإسناد له».

* * *

ص: ٢١

١- هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسميه نون الترتم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنوينا إنما هى تسميه مجازيه ، وليست من الحقيقه التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

بتا فعلت وأتت ، ويا افعلى ،

ونون أقبلنّ - فعل ینجلی (١)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فعلت» والمراد بها تاء الفاعل ، وهي المضمومه للمتكلم ، نحو «فعلت» والمفتوحة للمخاطب ، نحو «تباركت» والمكسوره للمخاطبه ، نحو «فعلت».

ويمتاز أيضا بتاء «أتت» ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنه ، نحو «نعمت» و «بئست» فاحترزنا بالساكنه عن اللاحقه للأسماء ؛ فإنها تكون متحركه بحركه الإعراب ، نحو «هذه مسلمه ، ورأيت مسلمه ، ومررت بمسلمه» ومن اللاحقه للحرف ، نحو «لات ، وربّت ، وثمّت (٢)» وأما تسكينها مع ربّ وثمّ فقليل ، نحو «ربّت وثمّت».

ص: ٢٢

١- «بتا» جار ومجرور متعلق بـينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبرا عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا- يجوز ، قلت : إن ضروره الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جارا ومجرورا يحتمل فيه ذلك التقدم الذى لا- يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و «فعلت» قصد لفظه : مضاف إليه «وأنت» الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضا : معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء ، ويا مضاف و «افعلى» مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضا «ونون» الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و «أقبلن» قصد لفظه : مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت «لات» حرف نفى بكثره ، وورد استعماله فى فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَلَا تَحِثُّ مَنَاصِرٌ) وأما دخولها على رب ففى نحو قول الشاعر : وربّت سائل عنى حفىّ أعارت عينه أم لم تعارا ونحو قول الآخر : ماوىّ يا ربّتما غاره شعواء كاللذعه بالميسم وأما دخولها على ثم ففى نحو قول الشاعر : ولقد أمرّ على اللّيم يسبّنى فمصيت ثمّت قلت لا يعينى

ويمتاز أيضا بياء «افعلى» والمراد بها ياء الفاعله ، وتلحق فعل الأمر ، نحو «اضربى» والفعل المضارع ، نحو «تضربين» ولا تلحق الماضى.

وإنما قال المصنف «يا افعلى» ، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهى لا تختصّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إئنى» بخلاف ياء «افعلى» فإن المراد بها ياء الفاعله على ما تقدّم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل.

ومما يميز الفعل نون «أقبلنّ» والمراد بها نون التوكيد : خفيفه كانت ، أو ثقيله ؛ فالخفيفه نحو قوله تعالى : (لَنَسِيْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيه نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ)

فمعنى البيت : ينجلي الفعل بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنه ، وياء الفاعله ، ونون التوكيد.

سواهما الحرف كهل وفى ولم

فعل مضارع يلى لم كيشم (1)

ص: ٢٣

١- «سواهما» سوى : خبر مقدم مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «وذلك كهل» «وفى ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجمله خبر المبتدأ «لم» مفعول به لىلى ، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته ، وفيه لغه أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

بالتون فعل الأمر ، إن أمر فهم (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال ، ثم مثل ب- «هل وفى ولم» متبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو «هل زيد قائم» و «هل قام زيد» ، وأشار بفى ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو «زيد فى الدار» ، ومختص بالأفعال كلم ، نحو «لم يقم زيد».

ثم شرع فى تبين أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر ؛ فجعل علامه

ص: ٢٤

١- «وماضى» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله مز الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وسم» الواو عاطفه أو للاستئناف سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالتون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجمله من الفعل ونائب فاعله لا- محل لها من الإعراب تفسيريه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور. وتقديره «إن فهم أمر فسم بالتون إلخ». وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمه فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب. ومز : أمر من ماز الشىء يميزه ميزا - مثل باع يبيع بيعا - إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشىء يسمه وسما - مثل وصفه يصفه وصفا - إذا جعل له علامه يعرفه بها ، والأمر قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

المضارع صحه دخول «لم» عليه ، كقولك في يشمّ : «لم يشم» وفي يضرب : «لم يضرب» ، وإليه أشار بقوله : «فعل مضارع يلي لم كيشم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : «وماضى الأفعال بالتأمر» أى : ميّز ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنه ، وكل منهما لا- يدخل إلا- على ماضى اللفظ ، نحو «تباركت يا ذا الجلال والإكرام» و «نعمت المرأه هند» و «بئست المرأه دعد».

ثم ذكر فى بقيه البيت أن علامه فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلاله على الأمر بصيغته ، نحو «اضربن ، واخرجن».

فإن دلت الكلمه على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهى اسم فعل (1) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والأمر إن لم يك للّون محل

فيه هو اسم نحو صه وحيهل (2).

ص: ٢٥

١- وكذا إذا دلت الكلمه على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهى لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع. نحو أوه وأف ، بمعنى أنوجح وأتضجر ، وإن دلت الكلمه على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعا راجعا إلى ذات الكلمه فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمه الداله على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمه ، كما فى فعل التعجب نحو : «ما أحسن السماء» وكما فى «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمه فعلا.

٢- «والأمر» الواو عاطفه أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفى وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدما «محل» اسمها مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر ، والجمله منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضرورة. والجمله من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملته «هو اسم» فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الأمر فى أول البيت ، وتكون جملته جواب الشرط محذوفه دلت عليها جملته المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضروره أيضا ؛ فاليست لا يخلو من الضروره «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «صه» مضاف إليه ، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فصه وحيهل : اسمان وإن دلًا على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول : صهّن ولا حيهلن ، وإن كانت صه بمعنى اسكت ، وحيهل بمعنى أقبل ؛ فالفارق (1) بينهما قبول نون التوكيد وعدمه ، نحو «اسكتن ، وأقبلن» ، ولا يجوز ذلك في «صه ، وحيهل».

*** **

ص: ٢٤

١- ثلاثة فوائد - الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثه أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه ومه ؛ فما نون وجوبا أو جوازا فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفه. والفائده الثانيه : توافق أسماء الأفعال في ثلاثه أمور ؛ أولها : الدلاله على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالبا ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضمامه ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو «آمين» فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه - وهو زدنى - متعد ، وتخالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف «اسكت» فإنك تقول : اسكتنى ، واسكتنا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : «زيدا عليك» كما تقول : «محمدًا الزم» والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيدا لفظيا باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ، واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا- يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمره ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخره عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولًا- تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر : يأئها المائح دلوى دونكا إئى رأيت التياس يحمدونكا يقدر : حذ دلوى ، ولا- يجعل قوله : «دلوى» معمولًا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح. والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفه ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال. والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبه وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاك. الفائده الثالثه ، اختلف النحاه فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامده لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمه ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامه الأسماء ولا علامه الأفعال ، وأعطاه أبو جعفر اسما خاصا بها حيث سماها «خالفه».

والاسم منه معرب ومبنى

لشبهه من الحروف مدني (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : ما سلم من شبه الحروف ، والثاني المبنى ، وهو : ما أشبه الحروف ، وهو المعنى بقوله : «لشبهه من الحروف مدني» أي : لشبهه مقرب من الحروف ؛ فعلة البناء منحصره عند المصنف - رحمه الله تعالى! - في شبه الحرف ، ثم نوع المصنف وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيويه - رحمه الله! - علي أن عله البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ،

ص: ٢٨

١- أي : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر.

٢- «والاسم» الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر ، والجمله منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، «ومبنى» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «ومنه مبنى» ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى في آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا- مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاه «لشبهه» جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : «وبناؤه ثابت لشبهه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبهه أو بمدني «مدني» نعت لشبهه ، وتقدير البيت : «والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبهه مدن له من الحرف ومدني : اسم فاعل فعله أدني ؛ تقول : أدنيت الشيء من الشيء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائده للشباع ، وليست لام الكلمه ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوبا.

١- اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا؟ فذهب جماعه إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهه الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم «نزال وهيئات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو سقيا لك و «ضربا زيدا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضا يلزمه إعراب نحو «أف» و «أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العله التي من أجلها بنى «نزال» و «شتان» و «أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عامله في غيرها غير معموله لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لا في لفظه ولا في محله. وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنيه ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربه ولا- مبنيه ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، الا- ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا- يجوز الحكم بإعراب الكلمه ولا- بنائها. وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثه أسباب من موانع الصرف ، وعلوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمره ، ومثلوا لذلك ب- «حذام ، وقظام» ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلميه ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمه وقاطمه ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسه أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلميه والتأنيث والعجمه والتركيب وزيادة الألف والنون ، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره ، بل لمضارعتة في الهيئه نزال ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل . وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا- عله للبناء إلا مشابهه الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

أنواع شبه الحرف أربعه

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا

والمعنوي في متى وفي هنا (١)

وكنيابه عن الفعل بلا

تأثر ، وكافتقار أصلا (٢)

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعه مواضع :

(فالأول) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف

ص : ٣٠

١- «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمي مضاف و «جئنا» قصد لفظه : مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متى ، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك «جئنا» وهما تاء المخاطب و «نا» ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متي» الاستفهاميه والشرطيه وفي «هنا» الإشاريه.

٢- «وكنيابه» الواو عاطفه ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابه «بلا تأثر» الباء حرف جر ، ولا- : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاربه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابه ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاربه التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كنيابه «أصلا» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على افتقار ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيباه عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حاله من حالاته.

[واحد]، كالتاء في ضربت ، أو على حرفين ك- «نا» في «أكرمنا» ، وإلى ذلك أشار بقوله : «في اسمي جئتنا» فالتاء في جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك «نا» اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين (1).

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا ، والثاني ما أشبه حرفا غير موجود ؛ فمثال الأول «متى» فإنها مبنيه لشبهها

ص: ٣١

١- الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولاصمه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كناء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين ، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء لا يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حاله ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعدده ، فلم يكن ثمه ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهه الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفه عليه ، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع.

الحرف ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو «متى تقوم؟» وللشرط ، نحو «متى تقوم أقم» وفى الحالتين هى مشبهه لحرف موجود ؛ لأنها فى الاستفهام كالمهمزه ، وفى الشرط كيان ، ومثال الثانى «هنا» فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغى أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشاره معنى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها ، كما وضعوا للنفى «ما» وللنهي «لا» وللمتنى «ليت» وللترجى «لعلّ» ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشاره لشبهها فى المعنى حرفا مقدّرا (١).

(والثالث) شبهه له فى الثيابه عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو «دراك زيدا» فدراك : مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره (٢) كما أن الحرف كذلك..

ص: ٣٢

١- نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشاره مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجودا ، وهو أل العهديه ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشاره فى هنا ونحوها حسيه وفى أل العهديه ذهنيه لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشاره بنيت لشبهها فى المعنى حرفا مقدرا. ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها داله على الملاصقه والقرب زياده على الظرفيه ، والملاصقه والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفا ، وأيضا «ما» التعجيبه ، فإنها داله على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفا ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفا مقدرا ، فافهم ذلك.

٢- اسم الفعل مادام مقصودا معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ، وعبارته الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا- تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول «ولا يدخل عليه عامل أصلا» بدلا من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «مادام مقصودا منه معناه» يريد به الإشاره إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه - بأن يقصد لفظه مثلا - فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى : ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولجّ فى الدّعر فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ؛ فهى مرفوعه بضمه مقدره على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل : وقد علمت سلامه أنّ سيفى كرية كلّما دعيت نزال ونظيرهما قول جريبه الفقعى : عرضنا نزال فلم ينزلوا وكانت نزال عليهم أطمّ

واحترز بقوله : «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو «ضربا زيدا» فإنه نائب مناب «اضرب» وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف «دراك» فإنه وإن كان نائبا عن «أدرك» فليس متأثرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتراكا في النيابة مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فنبت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

وهذا الذى ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية (1) ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

ص: ٣٣

١- إذا قلت «هيهات زيد» مثلا- فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول - وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو - أن هيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمه ، وهذا الرأى هو الذى يجرى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثره بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى - وهو رأى سيبويه - أن هيهات مبتدأ مبني على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، والثالث - وهو رأى المازنى - أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعدا زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعله بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهى الألفاظ الداله على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسائرهم محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شبها معنويا ، لا نيايا.

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللانزم ، وإليه أشار بقوله : «وكافتقار أصيلا» وذلك كالأسماء الموصوله ، نحو «الذى» فإنها مفتقره فى سائر أحوالها إلى الصلّه ؛ فأشبهت الحرف فى ملازمه الافتقار ، فبنيت (1).

وحاصل البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضممرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشاره ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصوله.

* * *

ص : ٣٤

١- زاد ابن مالك فى شرح الكافيه الكبرى نوعا خامسا سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا. ومثل له بأوائل السور نحو «ألم ، ق ، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقراً ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفه ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسروده ، وأسماء العدد المسروده ، وزاد ابن مالك أيضا نوعا سادسا سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل «حاشا» الاسميه ؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفيه فى اللفظ. واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضممرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبه من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقارا متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طردا للباب على وتيره واحده.

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف كأرض وسما (1)

يريد أن المعرب خلاف المبنى ، وقد تقدم أن المبنى ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب ما لم يشبه الحرف ، وينقسم إلى صحيح - وهو ما ليس آخره حرف عله كأرض ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف عله كسما - وسما : لغه في الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرها ، وسم - بضم السين وكسرها ، وسما - بضم السين وكسرها أيضا .

وينقسم المعرب أيضا إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزيد وعمرو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أحمد ومساجد ومصايح ؛

ص : ٣٥

١- «ومعرب» مبتدأ ، ومعرب مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف في «سلما» للاطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و «الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصورا - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا. وههنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمه هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال «المعرب والمبنى» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضا فقال «والاسم منه معرب ومبنى» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وآخر المعرب ، فما وجهه؟ والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل في الأسماء. وبدأ في التعريف بالمبنى لكونه منحصرًا ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصه الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!.

غير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن امكن ، ومتمكن غير أمكن (١).

المعرب و المبني من الأفعال

وفعل أمر ومضى بنيا

وأعربوا مضارعا : إن عريا (٢)

من نون توكيد مباشر ، ومن

نون إناث : كبير عن من فتن (٣).

ص: ٣٦

١- والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التثوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافه ، ويجر بالكسره ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون ، ولا يجر بالكسره إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف.

٢- «وفعل» مبتدأ ، وفعل مضاف و «أمر» مضاف إليه «ومضى» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف التى فيه للتثنيه ، وهى نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت «مضى» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق. من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى : وإئى لتعرونى لذكراك هزه كما انتفض العصفور بالله القطر

٣- «من نون» جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و «توكيد» مضاف إليه ، «مباشر» صفه لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و «إناث» مضاف إليه «كيعرن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيعرن «من» اسم موصول مفعول به ليعرن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمه منها كحرف من حروف زبد مثلا «فتن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال (1) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، ونقل ضياء الدين بن العلي في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان :

ص: ٣٧

١- لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن عله إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن عله ، وما جاء منها مبني يسأل عن عله بنائه ، وقد تقدم للنظام والشارح بيان عله بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبني لا يسأل عن عله بنائه ، وإنما يسأل عن عله إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعله إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبه لا يتضح التمييز بينها إلا-بالإعراب ، فأما المعاني التي تنوارد على الاسم فمثل الفاعليه والمفعوليه والإضافه في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا- وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تنوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيها عنه استقلالاً ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدريه وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز.

(أحدهما) ما اتفق على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبني على الفتح (١) نحو «ضرب وانطلق» ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

(والثاني) ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني ، وهو فعل الأمر نحو «اضرب» وهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين (٢).

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة «هل تضربن» والفعل معها مبني على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين الخفيفه والثقيله (٣) فإن لم تتصل به لم يبين ، وذلك كما إذا

ص: ٣٨

١- بنى الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفه وصله وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحه لأنها أخف الحركات ، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالتة على الحدث والزمان.

٢- عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدره ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار «تضرب» ثم حذف حرف المضارعه قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعه إلى همزه الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار «اضرب» وفي هذا من التكلف ما ليس تخفى.

٣- لا- فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما مثل الشارح ، وأن تكون مقدره كما في قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع لا تهين الفقير علك أن ترقع يوما والدهر قد رفعه فإن أصل قوله لا تهين لا تهين بنونين أولاهما لام الكلمه والثانيه نون التوكيد الخفيفه ، فحذفت نون التوكيد الخفيفه ، وبقي الفعل بعد حذفها مبني على الفتح في محل جزم بلام النهي ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدره في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لا تهين ب حذف الياء التي هي عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هي غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

فصل بينه وبينها ألف اثنتين نحو «هل تضربان»، وأصله : هل تضرباننّ ، فاجتمعت ثلاث نونات ؛ فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهه توالى الأمثال ؛ فصار «هل تضرباننّ (١)».

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبه ، نحو «هل تضربنّ يا زيدون» و «هل تضربنّ يا هند» وأصل «تضربنّ» تضربوننّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربوننّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربنّ ، وكذلك «تضربنّ» أصله تضربيننّ ؛ ففعل به ما فعل بتضربوننّ.

وهذا هو المراد بقوله : «وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر» فشرط فى إعرابه أن يعرى من ذلك ، ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو «هل تضربنّ يا زيد» فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأَخفش إلى أنه مبنيّ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهندات يضربن» والفعل معها مبنيّ على السكون ، ونقل المصنف - رحمه الله تعالى! - فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

ص: ٣٩

١- أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند لواحد ، فى اللفظ ، فإن ألف الاثنتين تظهر فى النطق كحركه مشبعه ، فلو لم تكسر النون فى المثنى التيسر المسند للاثنتين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد.

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح (١).

الحروف كلها مبنيه

وكلّ حرف مستحقّ للبناء

والأصل في المبني أن يسكّنا (٢)

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم

كأين أمس حيث ، والساكن كم (٣)

الحروف كلها مبنيه ؛ إذ لا- يعثورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو «أخذت من الدراهم» فالتعويض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحه ، كأين وقام وإنّ ، وقد تكون كسره ، كأمس وجير ، وقد تكون ضمه ، كحيث ، وهو اسم ، و «منذ» وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو «كم ، واضرب ، وأجل».

ص: ٤٠

١- ممن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة ، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيروره النون جزءا منه ؛ فتقول في نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءا منه.

٢- «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبناء» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكنا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبني ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبني تسكينه ، والمراد كونه ساكنا.

٣- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و «فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف : أي وذو ضم «كأين» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس ، حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن الواو عاطفه أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ «كم» خبره ، ويجوز العكس.

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون :
يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف (١).

والرّفْع والنّصْب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل ، نحو : لن أهابا (٢)

والاسم قد خصّص بالجرّ ، كما

قد خصّص الفعل بأن ينجزما (٣).

ص : ٤١

١- ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعه أو ياء مخاطبه ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولهما الكسر ، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا نافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا نافية للجنس أيضا ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا ، نحو : يا زيدون.

٢- «والرفع» مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إعرابا» مفعول ثان لا جعلن «الاسم» جار ومجرور متعلق بإعرابا «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بـلن ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجمله الفعل والفاعل في قوه مفرد مضاف إليه.

٣- «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض ، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أي ككون الفعل مخصصا «بأن» الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أي بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص.

فارفع بضَمِّ ، وانصبن فتحا ، وجر

كسرا : كذكر الله عبده يسر (١)

واجزم بتسكين ، وغير ما ذكر

ينوب ، نحو : جا أخو بنى نمر (٢).

ص: ٤٢

١- «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وهو معطوف على ارفع «فتحا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفه ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كسرا» مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلاله مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحه الظاهره ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «واجزم» الواو عاطفه ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلته «ينوب» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضروره «أحو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأحو مضاف و «بنى» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «نمر» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف ، والجمله من الفعل وفاعله فى قوه مفرد مجرور بإضافه نحو إليه.

أنواع الإعراب أربعه : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زيد يقوم ، وإن زيدا لن يقوم» وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو «زيد» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لم يضرب».

والرفع يكون بالضمه ، والنصب يكون بالفتحه ، والجر يكون بالكسره ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائبا عنه ، كما نابت الواو عن الضمه في «أخو» والياء عن الكسره في «بنى» من قوله : «جا أخو بنى نمر» وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

إعراب الأسماء الستة و ما فيها من اللغات

وارفع بواو ، وانصبّ بالألف ،

واجرر بياء - ما من الأسماء أصف (1)

شرح في بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التي سيصفها

ص : ٤٣

١- «وارفع» الواو للاستثناف ، ارفع فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصبين» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفه ، اجرر : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصوله «أصف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله صله الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه.

الأسماء الستة ، وهى أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفوه ، وذو مال ؛ فهذه ترفع بالواو نحو «جاء أبو زيد» وتنصب بالألف نحو «رأيت أباه» وتجر بالياء نحو «مررت بأبيه» والمشهور أنها معربه بالحروف ؛ فالواو نائبه عن الضمه ، والألف نائبه عن الفتحة ، والياء نائبه عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : «وارفع بواو - إلى آخر البيت» ، والصحيح أنها معربه بحركات مقدّره على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمه مقدّره على الواو ، والنصب بفتحه مقدّره على الألف ، والجر بكسره مقدّره على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شىء عن شىء مما سبق ذكره (1) .

ص: ٤٤

١- فى هذه المسألة أفعال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربه من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه . والثانى : أنها معربه من مكان واحد أيضا ، وإعرابها بحركات مقدّره على الواو والألف والياء ، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك : فاعل مرفوع بضمه مقدّره على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعه من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهره أو مقدّره فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدّره ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربه من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال أفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك وقد رأيت أبا لك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة ، «هذا أبوك» فالضمه باقيه على ما كانت عليه فى حال الأفراد ، فوجب أن تكون علامه إعراب ، لأن الحركه التى تكون علامه إعراب للمفرد فى حاله أفراده هى بعينها التى تكون علامه لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات فى حال إضافه الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمه والواو جميعا علامه للرفع ، والفتحه والألف جميعا علامه للنصب ، والكسره والياء جميعا علامه للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قله حروف هذه الأسماء ، فرفدوها - فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم - بحروف زائده ، تكثيرا لحروفها .

من ذاك «ذو» : إن صحبه أبانا

والفم ، حيث الميم منه بانا (١)

أى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء - ذو ، وفم ، ولكن يشترط فى «ذو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءنى ذو مال» أى : صاحب مال ، وهو المراد بقوله : «إن صحبه أبانا» أى : إن أفهم صحبه ، واحترز بذلك عن «ذو» الطائيه ؛ فإنها لا تفهم صحبه ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، بل تكون مبتئيه ، وآخرها الواو رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ونحو «جاءنى ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام» ؛ ومنه قوله :

٤- فإما كرام موسرون لقيتهم ***فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا(٢)ن

ص: ٤٥

١- «من ذاك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبه» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبه فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ب«بانا» فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للاطلاق وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.

٢- هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ، وقد استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش ٧) فى مبحث الأسماء الخمسه ، وفى باب الموصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥) مرتين أيضا. وقبل البيت المستشهد به قوله : ولست بهاج فى القرى أهل منزل على زادهم أبكى وأبكى البواكيا فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذو عندهم ... البيت وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لئام فاذخرت حياثيا وعرضى أبقى ما اذخرت ذخيره وبطنى أطويه كطى رداثيا اللغة : «هاج» اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقذح ، تقول : هجاه يهجو هجوا وهجاء «القرى» - بكسر القاف مقصورا - إكرام الضيف ، و «فى» هنا داله على السببيه والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم : «دخلت امرأه النار فى هره» أى بسبب هره و من أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحدا ولن يذمه ويقذح فيه بسبب القرى على آيه حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثه أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم ، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وضمنانه ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثه ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبه له «كرام» جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسره وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسره وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم. الإعراب : «إما» حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما لقينى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامه رفعه الضمه الظاهره «موسرون» نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامه رفعه الواو نيابه عن الضمه لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل

له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب. وجمله الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيريه «فحسبى» الفاء واقعه في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خير مقدم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامه جره الياء نيابه عن الكسره ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صله للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع «كفانيا» كفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجمله كفى وفاعله ومفعوله لا محل صله ما. الشاهد فيه : قوله «فحسبى من ذو عندهم» فإن «ذو» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمه بروايتين ؛ فمن العلماء من روى «فحسبى من ذى عندهم» بالياء ، واستدل بهذه الروايه على أن «ذا» الموصوله تعامل معاملة «ذى» التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الخمسه ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الروايه ، ومعنى ذلك أنها معربه ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبى من ذو عندهم» بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التى هى اسم موصول مبنيه ، وأنها تجيء بالواو فى حاله الرفع وفى حاله النصب وفى حاله الجر جميعا وهذا الوجه هو الراجح عند النحاه ؛ وسيذكر الشارح هذا البيت مره أخرى فى باب الموصول ، وبينه على الروايتين جميعا ، وعلى أن روايه الواو تدل على البناء وروايه الياء تدل على الإعراب ، لكن على روايه الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابه عن الحركات على الراجح ، وعلى روايه الواو تكون الكلمه فيها مبنيه على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه. قال ابن منظور فى لسان العرب : «وأما قول الشاعر : *فإن بيت تميم ذو سمعت به* فإن «ذو» هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفه التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغه طيء ، وذو بمعنى الذى» اه. وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن «ذو» التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا ؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربه لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنيه ، وبنائها كما علمت على السكون

وكذلك يشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه ، نحو «هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه» ؛ وإليه أشار بقوله : «والفم حيث الميم منه باننا» أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تنزل منه أعرب بالحركات ، نحو «هذا فم ، ورأيت فما ، ونظرت إلى فم».

أب ، أخ ، حم - كذاك ، وهن

والنقص فى هذا الأخير أحسن (١)

وفى أب وتاليه يندر

وقصرها من نقصهن أشهر (٢)

يعنى أن «أبا ، وأخا ، وحما» تجرى مجرى «ذو ، وفم» اللذين سبق ذكرهما ؛

ص: ٤٨

١- «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفه ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ.

٢- «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتاليه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفه ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر. ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ.

فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء ، نحو «هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحمها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف عله ، نحو «هذا هن زيد ، ورأيت هن زيد ، ومررت بهن زيد (1)» وإليه أشار بقوله : «والنقص في هذا الأخير أحسن» أي : النقص في «هن» أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا ، نحو «هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه» وأنكر الفراء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكاية سيويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجّه على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله : «وفي أب وناليه يندر - إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتاليه - وهما «أخ ، وحم» - فأحدى اللغتين النقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو «هذا أبه وأخه وحمها ، ورأيت أبه وأخه وحمها ، ومررت بأبه وأخه وحمها» وعليه قوله : (1)

ص : ٤٩

١- ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا» وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه و [آله] و سلم جهده في محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى «ولا- تكنوا» قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغه في التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : «بهن أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسره الظاهره ، ومن ذلك قولهم في المثل : «من يطل هن أبيه ينتطق به» يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢ / ٣٠٠ بتحقيقنا)

وهذه اللغة نادره فى «أب» وتاليه ، ولهذا قال : «وفى أب وتاليه يندر» أى : يندر النقص ، واللغه الأخرى فى «أب» وتاليه أن يكون بالألف : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ونحو «هذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها ، وعليه قول الشاعر :

ص: ٥٠

١- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، من كلمه يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله : أنت الحليم والأمير المنتقم تصدع بالحق وتنفى من ظلم اللغة : «عدى» أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوه فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢ / ٣٠٠ بتحقيقنا). الإعراب : «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدى» فعل ماض وفاعله «فى الكرم» جار ومجرور بالكسره الظاهره متعلق بافتدى أيضا ، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وما : نافية «ظلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثه أقوال ، وهو الذى نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاه غيره. الشاهد فيه : قوله «بأبه - يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسره الظاهره ، ونصب الثانى بالفتحه الظاهره. وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهره على أواخره ، ولا يجتلبون لها حروف العله لتكون علامه إعراب.

١- نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبه بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نواتره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النواتر فلم أحد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن : أى قلو ص راكب تراها طاروا عليهم فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها ناجيه وناجيا أباهَا وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا ، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله : «وناجيا أباهَا» فإن «أباهَا» فاعل بقوله : «ناجيا» وهذا الفاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغه القصر ، ولو جاء به على لغه التمام لقال : «وناجيا أبوها». الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «أباهَا» أبا : اسم إن منصوب بفتح مقدره على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابه عن الفتحه كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من «أباهَا» مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاهَا» مفعول به لبلغ على لغه من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتح مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المحد صفه أو رتبه ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهايه ، أو نهايه مجد النسب ونهايه مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن. الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : «أباهَا» الثالثه لأن الأولى والثانيه يحتملان الإجراء على اللغه المشهوره الصحيحه كما رأيت فى الإعراب ؛ فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثه فهى فى موضع الجر بإضافه ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثه ؛ لأنه يبعد جدا أن يجيء الشاعر بكلمه واحده فى بيت واحد على لغتين مختلفتين.

فعلامه الرفع والنصب والجرّ حركه مقدّره على الألف كما تقدّر في المقصور ، وهذه اللغه أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره أنّ في «أب ، وأخ ، وحَم» ثلاث لغات : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقا (١) ، والثالثة أن يحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في «هن» لغتين : إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

وشرط ذا الإعراب : أن يضمن لا

لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا (٢).

ص: ٥٢

١- هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وختعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضوعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : «ما صنع أبا جهل؟» ، وقوله : «لا وتران في ليله» وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه : «لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس» وأبو قبيس : جبل معروف .

٢- «وشرط» الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و «ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدرى ونصب «يضمن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أي : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و «لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض «أخو» فاعل جاء ، وأخو مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابه عن الفتحة ، وهو مضاف ، و «اعتلا» مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافه إلى أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا : مثال للمنصوب بالألف ، وهو مضاف إلى «اعتلا» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعه :

(أحدها) أن تكون مضافه ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهره ، نحو «هذا أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب».

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو «هذا أبو زيد وأخوه وحموه» ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدّره ، نحو «هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي» ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مكبره ، واحترز بذلك من أن تكون مصغّره ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهره ، نحو : «هذا أبيّ زيد وذويّ مال ، ورأيت أبيّ زيد وذويّ مال ، ومررت بأبيّ زيد وذويّ مال».

(الرابع) : أن تكون مفرده ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعه أو مثناه ؛ فإن كانت مجموعه أعربت بالحركات الظاهره (1) ، نحو «هؤلاء آباء م

ص : ٥٣

١- المراد جمع التكسير كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذا ، وهي - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذا : بالواو رفعا ، وبالياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو. فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمى : فلما تبيّن أصواتنا بكين وفدينا بالأبينا وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذا ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني : صبحنا الخزر جيّه مرهفات أبار ذوى أرومتها ذووها ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم

الزّيدين ، ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم» ، وإن كانت مثناه أعربت إعراب المثنى : بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، نحو : «هذان أبو زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه».

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، ثم أشار إليهما بقوله : «وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا لليا» أى : شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله «يضمن» راجع إلى الأسماء التى سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبره ؛ فكأنه قال : «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكوره إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذو» لا- تستعمل إلا مضافه ، ولا تضاف إلى مضمّر ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفه ، نحو : «جاءنى ذو مال» ؛ فلا يجوز «جاءنى ذو قائم» (1) ن

ص: ٥٤

١- اعلم أن الأصل فى وضع «ذو» التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى : أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفه من غير حاجه إلى توسط شىء ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنويه كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شىء ، ألا ترى أنك لا تقول «محمد فضل» إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغه ، فأما الأسماء التى يمتنع أن تكون نعتا - وذلك الضمير والعلم - فلا يضاف «ذو» ولا مثناه ولا جمعه إلى شىء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى الذى سبق إنشاده : صبحنا الخزر جيّه مرهفات أيار ذوى أرومتها ذووها كما شذ قول الآخر : إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وشذ كذلك ما أنشده الأصمعى قال : أنشدنى أعرابى من بنى تميم ثم من بنى حنظله لنفسه : أهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه إنما يصطنع المعروف فى الناس ذووه وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتا بغير حاجه إلى شىء - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافه «ذو» إليه ، ونذر نحو قولهم : اذهب بذى تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامه ، فتلخص أن «ذو» لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرا أم لم يكن

بالألف ارفع المثنى ، وكلا

إذا بمضمّر مضافا وصلا (1)

ص: ٥٥

١- «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالى «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المثنى» مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحه مقدره على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمّر» جار ومجرور متعلق بوصل الآتى «مضافا» حال من الضمير المستتر فى وصل «وصلا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

كلتا كذاك ، اثنان واثنان

كابنين وابنتين يجريان (١)

وتخلف اليا في جميعها الألف

جرًا ونصبا بعد فتح قد ألف (٢)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف.

وحده : «لفظ دالّ على اثنين ، بزياده في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه» فيدخل في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثني نحو «الزيدان» والألفاظ الموضوعه لاثنين نحو «شفع» ، وخرج بقولنا (٣) «بزياده» نحو

ص: ٥٦

١- «كلنا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجريان الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

٢- «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرا» مفعول لأجله «ونصبا» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فتح ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

٣- وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذي تكون في آخره زياده المثني وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدا ، فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان ، وشبعان ، وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعدا فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهره على النون ، والألف ملازمه لها في كل حال ؛ لأنها نون الصيغه ، وليست النون القائمه مقام التنوين.

«شفع» ، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول «اثن» وخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه ، كالقمرين ؛ فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قمر ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : «القمرين».

وأشار المصنف بقوله : «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يرفع بالألف ، وكذلك شبه المثنى ، وهو : كل ما لا يصدق عليه حدّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله «وكلا» ؛ فما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزياده أو شبهها ، فهو ملحق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنان ملحقه بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حدّ المثنى ، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمّر ، نحو «جاءنى كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وجاءتنى كلاهما ، ورأيت كليتهما ، ومررت بكليتهما» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرا ، نحو «جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين» ؛ فلهذا قال المصنف : «وكلا إذا بمضمّر مضافا وصلا» (1) .

ص: ٥٧

١- هذا الذى ذكره الشارح تبعا للنظام - - من أن لكلا- وكلنا حالتين : حاله يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحاله يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا - هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه - على ما ذهب إليه نحاه البصره - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ؛ فأخذا حكم المفرد تاره وحكم المثنى تاره أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، فى الإعراب. وفى إعادته الضمير عليهما أيضا. ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :
نعم الفق عمدت إليه مطيئتي فى حين جدّ بنا المسير كلانا ومحل الشاهد فى قوله «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف الى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حاله الجر. وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله : إنّ المتيه والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى فتراه قال «يوفى المخارم» بالإفراد ، ثم قال «يرقبان» بالثنى ، فأما الإعراب فإن جعلت «كلاها» توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى.

ثم يبين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين ؛ فائتان واثنتان ملحقان بالمشئى [كما تقدم] ، وابنان وابنتان مشئى حقيقه.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياء تخلف الألف فى المشئى والملحق به فى حالتى الجرّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، نحو : «رأيت الزيدىن كليهما ، ومررت بالزيدىن كليهما» واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا ، نحو : «مررت بالزيدىن» وسيأتى ذلك.

وحاصل ما ذكره أن المشئى وما ألحق به يرفع بالألف ، وينصب ويجرّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب فى المشئى والملحق به بحرکه مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا.

وما ذكره المصنف من أن المشئى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور فى لغة العرب ، ومن العرب (1) من يجعل المشئى والملحق به .

ص: ٥٨

١- هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعه بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذره. وخرج عليه قوله تعالى : (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : «لا وتران فى ليله» وجاء عليها قول الشاعر : تزود منّا بين أذناه طعنه دعتة إلى هابى التراب عقيم فإن من حق «هذان ، ووتران ، وأذناه» - لو جرّين على اللغة المشهوره - أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة فى موضع المجرور بإضافه الظرف قبلها ، وفى الآيه الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامه العرب : منها أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها فى قول عبد الله بن قيس الرقيات : بكر العواذل فى الصّبح يلمنى وألومهنّ ويقلن : شيب قد علاك وقد كبرت ، فقلت : إنّه يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هى هاء السكت ، و «هذان» فى الآيه الكريمة حيثند مبتدأ ، واللام بعده زائده ، و «ساحران» خبر المبتدأ. ومنها أن «إن» مؤكده ناصبه للاسم رافعه للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و «هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق ، والجمله فى محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران.

بالألف مطلقا : رفعا ، ونصبا ، وجرا ؛ فيقول : «جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما».

* * *

إعراب جمع المذكر السالم وما يلحق به

وارفع بواو وييا اجرر وانصب

سالم جمع «عامر ، ومذنب» (١).

ص: ٥٩

١- «وارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق برفع «وييا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلاله هذا عليه ، أي : اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب وسالم مضاف و «جمع» مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و «عامر» مضاف إليه ، و «مذنب» معطوف على عامر.

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا .

وأشار بقوله : «عامر ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفه .

فيشترط في الجامد : أن يكون علما ، لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في «رجل» رجلون ، نعم إذا صغّر جاز ذلك نحو : «رجيل ، ورجيلون» لأنه وصف (١) ، وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في «زينب» زينبون ، وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لاحق - اسم فرس - لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في «طلحه» طلحون ، وأجاز ذلك الكوفيون (٢) ، وكذلك إذا كان مركبا ؛ فلا يقال في «سيويه» سيويهن ، وأجازه بعضهم .

ص : ٦٠

١- وجاء من ذلك قول الشاعر : زعمت تماضر أنني إمّا أمت يسدد أئينوها الأصغر خلتى محل الشاهد في قوله «أئينوها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمع مذكر سالما ورفع بالواو نيابه عن الضمه ، ولو لا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابنا اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوه الوصف ، ألا ترى أن رجلا في قوه قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أئينا في قوه قولك : ابن صغير؟

٢- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحه وحمره جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثه أدله ؛ الأول : أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثا ، والعبره بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحمرات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلبي جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنا في التأنيث جمع مذكر سالما فجواز جمع الاسم الأخف تمكنا في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

ويشترط في الصفه : أن تكون صفه ، لمذكر ، عاقل ، خاليه من تاء التانيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا «صفه لمذكر» ما كان صفه لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفه لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق - صفه فرس - سابقون ، وخرج بقولنا «خاليه من تاء التانيث» ما كان صفه لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التانيث ، نحو علامه ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك ، نحو «أحمر» فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمران ، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى ، نحو «سكران ، وسكرى» فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو «صبور ، وجريح» فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأه صبور ، ورجل جريح ، وامرأه جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون.

وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : «عامر» فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون.

وأشار إلى الصفه المذكوره أولا بقوله : «ومذنب» فإنه صفه لمذكر عاقل خاليه من تاء التانيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مذنبون.

وشبه ذين ، وبه عشرونا

وبابه ألحق ، والأهلونا (١)

أولو ، وعالمون ، عليونا

وأرضون شد ، والسنونا (٢)

وبابه ، ومثل حين قد يرد

ذا الباب ، وهو عند قوم يطرد (٣).

ص: ٦٢

١- «وشبه» الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و «ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفه ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه «ألحق» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله عشرون.

٢- «أولو» و «عالمون» و «عليون» و «أرضون» : كلهن معطوف على قوله عشرون «شد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استثنائية ، وقيل : بل الجمله في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط «والسنون» و «بابه» معطوفان على قوله عشرون.

٣- «ومثل» الواو عاطفه أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و «حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد ، وعند مضاف و «قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهره على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب «حين» بالضمه رفعا والفتحه نصبا والكسره جرا ، والإعراب بحركات ظاهره على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاه أو من العرب.

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مذنب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل والضَّراب ونحوهما ، فتقول : الأفضلون والضَّرابون ، وأشار بقوله : «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء جرا ونصبا .

وجمع المذكر السالم هو : ما سلم فيه بناء الواحد ، ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فما لا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل للشروط - فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به ؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عشر ، وكذلك «أهلون» ملحق به ؛ لأن مفردة - وهو أهل - ليس فيه الشروط المذكورة (1) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك «أولو» ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و«عالمون» جمع عالم ، وعالم كرجل اسم جنس جامد ، وعلَّيون : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وأرضون : جمع أرض ، وأرض : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سنه ، والسنه : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها ملحقه بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.أل

ص: ٦٣

١- وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالما شذوذا ، وذلك كقول الشنفرى : ولى دونكم أهلون : سيد عملس ، وأرقت ذهلول ، وعرفاء حبال

وأشار بقوله «وبابه» إلى باب سنه ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حذف لامه ، وعوّض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسّر : كمائه ومئين وثبه وثبين. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فإن كسّر كشفه وشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذا ، كظبه ؛ فإنهم كسروه على ظباه وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ، فقالوا : ظبون ، وظيفين.

وأشار بقوله : «ومثل حين قد يرد ذا الباب» إلى أنّ سنين (1) ونحوه قد .

ص: ٦٤

١- اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا هي لغة الحجاز وعلياء قيس. وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين» وقد تكلم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» وقد روى هذا الحديث بروايه أخرى على لغة عامه العرب : «اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعا مره بهذه ومره بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرر للمدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواه بهما جميعا كل منهم رواه بلغه قبيلته ؛ لأن الروايه بالمعنى جائزه عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير : أرى مَرَّ السنين أخذن مني كما أخذ السرار من الهلال وقول الشاعر : ألم نسق الحجيج - سلى معدّا - سنينا ما تعدّ لنا حسابا وقول الآخر : سنيني كلّها لاقيت حربا أعدّ مع الصّيلادمه الذكور ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي ذكرناه أولا في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني : إنني أبي أبي ذو محافظه وابن أبي أبي من أبتين ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريبا فتلخص لك من هذا أن في سنين وبابه أربع لغات ، وأن في الجمع عامه لغتين.

تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون ؛ فتقول : هذه سنين ، ورأيت سنينا ، ومررت بسنين ، وإن شئت حذف التّونين ، وهو أقل من إثباته ، واختلف في أطراد هذا والصحيح أنه لا- يطرد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» في إحدى الروايتين ، ومثله قول الشاعر :

٧- دعاني من نجد ؛ فإنّ سنينه ***لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا(١).

ص: ٦٥

١- البيت للصمه بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأمويه ، وكان الصمه قد هوى ابنه عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عند تسعه وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمه بدا من فراقهما جميعا ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيده له في ذلك. اللغه : «دعاني» أي اتركاني ، ويروى في مكانه «ذراتي» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و «الشيبة» - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه. و «المرد» - بضم فسكون - جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر. الإعراب : «دعاني» دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» ، سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهره - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجمله «لعبن» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجمله «شيبننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفه بالواو على جملة لعبن «مردا» حال من المفعول به في قوله شيبننا. الشاهد فيه : قوله «فإن سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهره ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنيه الكلمه كالنون التي من أصل الكلمه في نحو مسكين وغسلين ، ألا- ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا- مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمه أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائده مع الياء للدلاله على أن الكلمه جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنينه» ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٥٨) وتقدم لنا ذكر ذلك. [الشاهد فيه إجراء السنين مجرى الحين ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافه].

ونون مجموع وما به التحق

فافتح ، وفلّ من بكسره نطق (أ).

ص: ٦٦

١- «ونون» مفعول مقدم لا-فتح ، و نون مضاف و «مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبنى على السكون فى محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتى «انتحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «فافتح» الفاء زائده لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول فى محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا-محل لها من الإعراب صله الموصول ، وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسوره : أى فى حالتى النصب والجر أما فى حاله الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

حقّ نون الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا ، ومنه قوله :

٨- عرفنا جعفرًا وبنى أبيه *** وأنكرنا زعانف آخرين (٢)ى

ص: ٦٧

١- «نون» الواو عاطفه ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثنى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلّه ما «الملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض ، والواو فاعل. والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «نون» فى أول البيت «فانتبه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يريد أن لغه جمهور العرب جاريه على أن ينطقوا بنون المثنى مكسوره ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحه.

٢- هذا البيت لجرير بن عطيه بن الخطفى ، من أبيات خاطب بها فضاله العرنى ، وقبله قوله : عرين من عرينه ، ليس منّا برئت إلى عرينه من عرين المفردات : «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبه بن يربوع «وبنى أبيه» إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهمله ساكنه - وهم الأتباع ، وفى القاموس «الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيره ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحه السمك ، وكل جماعه ليس أصلهم واحدا» ه. والزعانف أيضا : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للناس وردالهم : الزعانف. الإعراب : «عرفنا» فعل وفاعل «جعفرًا» مفعوله «وبنى» معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من «أبيه» مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفه له منصوب بالياء نيابه عن الفتحه لأنه جمع مذكر سالم ، وجمله أنكرنا ومعمولاته معطوفه على جمله عرفنا ومعمولاته. الشاهد فيه : كسر نون الجمع فى قوله «آخرين» بدليل أن القصيده مكسوره حرف القافيه ، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمه قوله : أتوعدنى وراء بنى رياح؟ كذبت ؛ لتقصرنّ يداك دونى

وقوله :

٩- أكل الدهر حلّ وارتحال ***أما يبقى على ولا يقيني؟! (١)

وما ذا تبتغى الشعراء منى

وقد جاوزت حدّ الأربعين؟

وليس كسرهما لغه ، خلافا لمن زعم ذلك.

ص: ٦٨

١- هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيده له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما : عذرت البزل إن هي خاطرتني فما بالي وبال ابني لبون؟ وبعدهما قوله : أخو خمسين مجنم أشدّي ونجّذني مداوره الشؤون المفردات : «بتغى» معناه يطلب ، ويروى في مكانه «يدري» بتشديد الدال المهملة ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخذعه. المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربه والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيله ، ولا يمكن لعدوه أن يخذعه. الإعراب : «أكل» الهمزة للاستفهام ، وكل ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح «يبقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «وما ذا» ما : اسم استفهام مبتدأ. وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغى ، والجمله من الفعل وفاعله لا- محل لها من الإعراب صله الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه «وقد» الواو حاله ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا ، وقيل : مجرور بالكسره الظاهره ؛ لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «الأربعين» حيث وردت الروايه فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيده ؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهره على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابه عن الكسره ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا. ونظيره بيت ذى الأصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق : ما سدّ حى ولا ميت مسدّهما إلا الخلائف من بعد النبيين

وَحَقَّ نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغه ، ومنه قوله :

١٠- على أحوذيين استقلت عشيه**فما هي إلا لمحه وتغيب (١).

ص: ٦٩

١- البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاه ، وهو من أبيات قصيده له يصف فيها القطاه ، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاه قوله : كما انقبضت كدراء تسقى فراخها بشمظه رفاها والمياه شعوب غدت لم تصعد في السماء ، وتحتها إذا نظرت أهويّه ولهوب فجاءت وما جاء القطا ، ثم قلّصت بمفحصها ، والواردات تنوب اللغه : «الأحوذيان» مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاه ، يصفها بالسرعه والخفه ، و «استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء ، و «العشيه» ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هي» ضمير غائبه يعود إلى القطاه على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحه وتغيب. المعنى : يريد أن هذه القطاه قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا- لحظه يسيره ثم تغيب عن ناظريك فلا- تعود تراها ، يقصد أنها شديده السرعه. الإعراب : «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاه التي تقدم وصفها «عشيه» ظرف زمان منصوب على الظرفيه متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفه ، ما : نافية «هي» مبتدأ بتقدير مضافين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحه وتغيب بعدها «إلا» أداه استثناء ملغاه لا عمل لها «لمحه» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفه ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاه ، والجمله من الفعل والفاعل معطوفه على جمله المبتدأ والخبر. الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهي لغه ، وليست بضروره ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن فتح النون في التثنيه ككسر نون الجمع في القله ، وليس كذلك ، بل كسرها في الجمع شاذّ وفتحها في التثنيه لغه ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني (١).).

ص: ٧٠

١- اعلم أنهم اتفقوا على زياده نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاه في تعليل هذه الزياده على سبعة أوجه ، الأول - وعليه ابن مالك - أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافه في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بنى كرماء» لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت «بنى كرماء» فقد أردت وصف الآباء أنفسهم بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعدا عن توهم الأفراد في «هذان» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين» ؛ إذ لو لا النون لالتبست الصفه بالمضاف إليه على ما علمت أولا- ولالتبست المفرد بالمثني أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضا عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على ألسنه المعريين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معا ، وعليه ابن ولاد والجزولي. والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كمحمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا- تنوين في مفردة كزئيب وفاطمه ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفتى ؛ ولتست عوضا عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثني ، إذ لو حذف النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثني مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسوره في المثني مفتوحه في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفه بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثني خفيف ، فقصدت المعادله بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقيلان في كلمه ، وورد العكس في الموضوعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع ؛ ضروره لا لغه ، وقيل : ذلك خاص بحاله الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والواو أيضا. وذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثني ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر : يا أبتا أرّقنى القدان فالنوم لا تطعمه العينان وهذا إنما يجيء مع الألف ، لا مع الياء. وسمع تشديد نون المثني في تثنيه اسم الإشاره والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد في قوله تعالى : (فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ) وقوله : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا) وقوله : (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) وقوله سبحانه : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ).

١١- أعرف منها الجيد والعينانا** ومنخرين أشبها ظبياناً(١).

ص: ٧١

١- البيت لرجل من ضببه كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبه ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله : إنَّ لسلمي عندنا ديوانا يخزى فلانا وابنه فلانا كانت عجوزا عمّرت زمانا وهي ترى سيئها إحسانا اللغه : «الجيد» العنق «منخرين» مثنى منخر ، بزنه مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسميه الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادته سكانها «ظبيان» اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبي ، قال أبو زيد «ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان» ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (وَسَيِّئِلِ الْقَرْيَةِ) يريد أهل القرية» اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا. الإعراب : «أعرف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضا ، منصوب بالياء نيابه عن الفتحة لأنه مثنى «أشبها» أشبهه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «ظبيان» مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهره على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحه مقدره على الألف كما في قوله «والعينانا» السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجمله من الفعل وفاعله في محل نصب صفه لمنخرين. الشاهد فيه : قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعه منهم الهروى : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله «ظبيان» ، ويتأتى ذلك على أنه تشبيه ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحه ، وأن فيها شاهدا أيضا ، فهو نظير قول حميد بن ثور «على أحوذيين» الذي تقدم (ش رقم ١٠).

وقد قيل : إنه مصنوع (١) ؛ فلا يحتجّ به .

. * * *

ص : ٧٢

١- حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمشثى بالألف في حالة النصب ، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظبياننا» عند الهروى وجماعه ، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربى ، ويرد هذا الكلام شيثان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبه ، وأبو زيد ثقه ثبت حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثنى الثقه» أو «أخبرنى الثقه» ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الروايه عند أبى زيد فى نواذره : *ومنخران أشبها ظبياننا* بالألف فى «منخرين» أيضا ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهه لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

وما بتا وألف قد جمعا

يكسر فى الجرّ وفى النّصب معا (١)

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو مسلمات ، وقيدنا بـ «السالم» احترازا عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : هنود ، وأشار إليه المصنف - رحمه الله تعالى! - بقوله : «وما بتا وألف قد جمعا» أى جمع بالألف والتاء المزيديتين ، فخرج نحو قضاه (٢) ؛ فإنّ ألفه غير زائده ، بل هى منقلبه عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله

ص: ٧٣

١- «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتى «وألف» الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفى النصب» الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معا» ظرف متعلق بمحذوف حال.

٢- مثل قضاه فى ذلك : بناه ، وهدهاه ، ورماه ، ونظيرها : غزاه ، ودعاه ، وكساه ، فإن الألف فيها منقلبه عن أصل ، لكن الأصل فى غزاه ودعاه وكساه واو لا ياء.

قضيه ، ونحو أبيات (١) فإنّ تاءه أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سببا في دلالته على الجمع ، نحو «هندات» ؛ فاحترز بذلك عن نحو «قضاة» ، وأبيات» ؛ فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل «قضاة» ، وأبيات» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله «بتا» متعلقه بقوله : «جمع».

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالكسره ، نحو : «جاءني هندات ، ورأيت هندات ، ومررت بهندات» فنابت فيه الكسره عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبني في حاله النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه (٢).

ص: ٧٤

- ١- ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.
- ٢- اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ ف قيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهره مطلقا : أى سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو زينات وطلحات في جمع زينب وطلحه ، أم كان معتلا نحو لغات وثبات في جمع لغه وثبه ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا- ، وبالكسره إذا كان مفرده صحيحا ، وقيل : ينصب بالكسره نيابه عن الفتحة مطلقا ؛ حملا لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلا- بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا.

كذا أولات ، والذي اسما قد جعل

- كأذرعَات - فيه ذا أيضا قبل (١)

أشار بقوله : «كذا أولات» إلى أن «أولات» تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسره ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي ملحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : «والذي اسما قد جعل» إلى أن ما سُمي به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : «أذرعَات» ينصب بالكسره كما كان قبل التسميه به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعَات ، ورأيت أذرعَات ، ومررت بأذرعَات» ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالكسره ، ويزال منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعَات ، ورأيت أذرعَات ، ومررت بأذرعَات» والثاني : أنه يرفع بالضمه ،

ص: ٧٥

١- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذي» الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول «اسما» مفعول ثان لجعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «كأذرعَات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعَات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتي «ذا» مبتدأ ثان «أيضا» مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماض ، مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أي : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسما كأذرعَات ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأولات كذلك : أي كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذي جعل اسما - أي سمي به بحيث صار علما ، ومثاله أذرعَات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضا ، وأذرعَات في الأصل : جمع أذرع الذي هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمي بأذرعَات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات» ، ويروى قوله :

١٢- تنوّرتها من أذرعات ، وأهلها**بيثرب ، أدنى دارها نظر عالي (١).

ص: ٧٦

١- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيده مطلعها : ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي اللغه : «تنورتها» نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و «أذرعات» بلد في أطراف الشام ، و «بيثرب» اسم قديم لمدينه الرسول صلى الله عليه و [آله] و سلم «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد. الإعراب : «نورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعات» مجرور بمن ، وعلامه جره الكسره الظاهره ، إذا قرأته يالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامه جره الفتحة نيابه عن الكسره لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلميه والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر. الشاهد فيه : قوله «أذرعات» فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد. ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثه التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسميه به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيديتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابله ؛ إذ هو في مقابله النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمه ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابله ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعه منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهه شبها ؛ فمن جهه كونه جمعا نصبوه بالكسره نيابه عن الفتحة ، ومن جهه كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعه منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضره فقط ، وهى أنه علم مؤنث.

بكسر التاء منونه كالمذهب الأول ، وبكسرهما بلا تنوين كالمذهب الثاني ، وبفتحةها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

إعراب الاسم الذي لا ينصرف

وجزّ بالفتحة ما لا ينصرف

ما لم يضيف أو يك بعد «أل» ردف (١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمه ، نحو ، «جاء أحمد» وينصب بالفتحة ، نحو : «رأيت أحمد» ويجر بالفتحة أيضا ، نحو : «مررت بأحمد» ، فنابت الفتحة عن الكسره. هذا إذا لم يضيف أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جرّ بالكسره ، نحو : «مررت بأحمدكم» وكذا إذا دخله الألف واللام ،

ص: ٧٧

١- «وجر» الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يضيف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامه جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله صلة ما المصدرية «أو» عاطفه «يك» معطوف على يضيف ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبني على انفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أي اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مده عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

إعراب الأفعال الخمسة

واجعل لنحو «يفعلان» التونا

رفعا ، وتدعين وتسالونا (٣)

ص: ٧٨

١- قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضا ؛ فمن أمثله دخول أل على العلم قول الراجز : باعد أمّ العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها ومن أمثله إضافه العلم قول الشاعر : علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان

٢- سواء أكانت «أل» معرفه ، نحو «الصلاه فى المساجد أفضل منها فى المنازل» أو موصوله كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائده كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد : رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافه كاهله فإن الاسم مع كل واحد منها يجز بالكسره.

٣- «واجعل» الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و «يفعلان» قصد لفظه : مضاف إليه «التونا» مفعول به لا جعل «رفعا» مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفه ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضا «وتسالونا» الواو عاطفه ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضا ، وأراد من «نحو بفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثه المخاطبه ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

كلم تكونى لترومى مظلمه (١)

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابه شرع فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابه ، وذلك الأمثله الخمسه ؛ فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو «يضربان» أو التاء ، نحو «تضربان» وأشار بقوله : «وتدعين» إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبه ، نحو «أنت تضربين» وأشار بقوله «وتسألون» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو «أنتم تضربون» سواء كان فى أوله التاء كما مثل ، أو الياء ، نحو «الزيدون يضربون».

فهذه الأمثله الخمسه - وهى : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين - ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركه التى هى الضمه ، نحو «الزيدان يفعلان» فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو «الزيدان لن

ص: ٧٩

١- «وحذفها» الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمه الآتى «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ ، والسمه - بكسر السين المهمله - العلامه ، وفعلها وسم يسم سمه على مثال وعد يعد عدده ووصف يصف صفه وومق يمشى مقه «كلم» الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب «تكونى» فعل مضارع متصرف من كان الناقصه مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع «لترومى» اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامه نصبه حذف النون ، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومى ؛ والمظلمه - بفتح اللام - الظلم ، وأن المصدريه المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجمله تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه.

يقوما ، ولم يخرججا» فعلامه النصب والجزم سقوط النون من «يقوما ، ويخرججا» ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ)

إعراب المعتل من الأسماء

وسمّ معتلاً من الأسماء ما

كالمصطفى والمرتقى مكارما (١)

فالأول الإعراب فيه قدرا

جميعه ، وهو الذي قد قصرا (٢)

ص: ٨٠

١- «وسم» الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «معتلا» مفعول ثان لسم مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقى» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى ، حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال - معتلا.

٢- «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدرا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب. والألف للاطلاق «جميعه» جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في «قدر» ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيدا للإعراب ويكون في «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا «هو الذي» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول - وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجز ، قدر على آخره الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أى سمي مقصورا ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة.

والثان منقوص ، ونصبه ظهر

ورفعه ينوى ، كذا أيضا يجزّ (١)

شرح في ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل «المصطفى ، والمرتقى» يسمى معتلا ، وأشار «بالمصطفى» إلى ما في آخره ألف لانزومه قبلها فتحه ، مثل «عصا ، ورحى» ، وأشار «بالمرتقى» إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو «القاضى ، والدّاعى».

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لانزومه ، فاحترزب- «الاسم» من الفعل ، نحو يرضى ، وب «المعرب» من المبنى ، نحو إذا ، وب «الألف» من المنقوص ، نحو القاضى كما سيأتى ، وب «لانزومه» من المثنى فى حاله الرفع ، نحو الزّيدان ؛ فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو [رأيت] الزّيدين.

وأشار بقوله «والثان منقوص» إلى المرتقى ؛ فالمنقوص هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لانزومه قبلها كسره نحو المرتقى ؛ فاحترزب- «الاسم» عن الفعل نحو يرمى ، وب «المعرب» عن المبنى ، نحو الذى ، وبقولنا «قبلها كسره» عن

ص : ٨١

١- «والثان منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفه ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على نصب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفه ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على رفع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بيجز «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجز» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنقوص.

التي قبلها سكون ، نحو ظبي ورمي ؛ فهذا معتل جار مجرى الصحيح : في رفعه بالضمه ، ونصبه بالفتحه ، وجره بالكسره .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب (1) ، نحو «رأيت القاضي» ، وقال الله تعالى : (يا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء (2) .

ص : ٨٢

١- من العرب من يعامل المنقوص في حاله النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلي : ولو أنّ واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي : كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافى فأنت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشرا قال «كافي» مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق . وقد اختلف النحاه في ذلك ، فقال المبرد : هو ضروره ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعه الكلام ؛ فقد قرىء (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

٢- من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حاله النصب ، فيظهر الضمه والكسره على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطيه : فيوما يوافين الهوى غير ماضى ويوما ترى منهنّ غولا تغول وقول الآخر : لعمر ك ما تدرى متى أنت جائي ولكنّ أقصى مدّه المدّهر عاجل وقول الشماخ بن ضرار الغطفاني : كأنّها وقد بدا عوارض وفاض من أيديهنّ فائض وقول جرير أيضا : وعرق الفرزدق شرّ العروق خبيث الثرى كابي الأزند ولا خلاف بين أحد من النحاه في أن هذا ضروره لا تجوز في حاله السعه ، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حاله واحده على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعه الكلام ، وورد في قراءه جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حاله الرفع وحاله الجر - على حاله واحده وهي حاله النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمه النحاه على أنه ضروره يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها .

نحو «جاء القاضى ، ومررت بالقاضى» ؛ فعلامه الرفع ضمه مقدّره على الياء ، وعلامه الجر كسره مقدّره على الياء .

وعلم مّيّا ذكر أن الاسم لا- يكون فى آخره واو قبلها ضمه ، نعم إن كان مبيّتا وجد ذلك فيه ، نحو هو ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلّا فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو «جاء أبوه» وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سُمى به من الفعل ، نحو يدعو ، ويغزو ، والثانى : ما كان أعجميا ، نحو سمندو ، وقمندو .

بيان المعتل من الأفعال

وأى فعل آخر منه ألف ،

أو واو ، أو ياء ، فمعتلا عرف (١).

ص: ٨٣

١- «أى» اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و «فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجمله مفسره لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطيه : أى فهذه الجمله فى محل نصب خبر كان المحذوفه مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفه ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالألف - على لغه ربيعه التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو واو أو ياء» مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جمله على جمله «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف «فمعتلا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، و «معتلا» حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، وخبر «أى» هو مجموع جمله الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، ولتقدير : أى فعل مضارع كان هو - أى الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربه هو ما آخره حرف عله ألف أو واو أو ياء .

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمّه ، نحو : يغزو ، أو ياء قبلها كسره ، نحو : يرمى ، أو ألف قبلها فتحه ، نحو : يخشى .

إعراب المعتلّ من الأفعال النكرة و المعرفة

فالألف انو فيه غير الجزم

وأبد نصب ما كيدعو يرمى (١)

والرفع فيهما انو ، واحذف جازما

ثلاثهنّ ، تقض حكما لازما (٢)

ص: ٨٤

١- «فالألف» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف «في» توسعا ، والتقدير : ففي الألف انو «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو ، وغير مضاف و «الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمى» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب .

٢- «والرفع» الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «واحذف» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جزما» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» مفعول ، لا حذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أوآخر ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال ؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير : واحذف أحرف العله حال كونك جازما ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف ، وعلامه جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازما» نعت لحكما .

ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم - وهو الرفع والنصب - نحو «زيد يخشى» فيخشي : مرفوع ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على الألف ، و «لن يخشى» فيخشي : منصوب ، وعلامه النصب فتحه مقدره على الألف ، وأما الجزم فيظهر ؛ لأنه يحذف له الحرف الآخر ، نحو «لم يخش».

وأشار بقوله : «وأبد نصب ما كيدعو يرمى» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو «لن يدعو ، ولن يرمى».

وأشار بقوله «والرفع فيهما انو» إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء ، نحو «يدعو ، ويرمي» فعلامه الرفع ضمه مقدره على الواو والياء.

وأشار بقوله : «واحذف جازما ثلاثهين» إلى أن الثلاث - وهي الألف ، والواو ، والياء - تحذف في الجزم ، نحو «لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم» فعلامه الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحاصل ما ذكره : أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثه بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ، ويقدر في الألف.

نكرة: قابل أل ، مؤثرا ،

أو واقع موقع ما قد ذكرا (١)

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل «أل» (٢) فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف «رجل» فتقول : الرجل ، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل «أل» ولا- تؤثر فيه التعريف ، كعبّاس علما ؛ فإنك تقول فيه : العباس ، فتدخل عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفه قبل دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل «أل» ذو : التي بمعنى صاحب ، نحو «جاءني ذو مال» أي : صاحب مال ، فذو : نكرة ، وهي لا تقبل «أل» لكنها واقعه موقع صاحب ، وصاحب يقبل «أل» نحو صاحب.

. * * *

ص: ٨٦

١- «نكرة» مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جاريه على موصوف محذوف ، أي : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكرا «قابل» خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هي المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و «أل» مضاف إليه ، مقصود لفظه «مؤثرا» حال من أل «أو» عاطفه «واقع» معطوف على قابل ، و «موقع» مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و «ما» اسم موصول مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول.

٢- اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك الحال في نحو «جاء زيد راكبا» والتميز في نحو «اشتريت رطلا عسلا» واسم لا النافيه للجنس في نحو «لا رجل عندنا» ومجرور رب في نحو «رب رجل كريم لقيته». والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تميزا أو اسم لا- واعترض عليه أيضا بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل. والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعا موقع «الرجل» لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه.

وغيره معرفة : كههم ، وذى

وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى (١)

أى : غير النكرة المعرفة ، وهى ستة أقسام : المضممر كههم ، واسم الإشارة كذى ، والعلم كههند ، والمحلى بالألف واللام كالغلام ، والموصول كالذى ، وما أضيف إلى واحد منها كابنى ، وستكلم على هذه الأقسام.

. * * *

ص : ٨٧

١- «وغيره» غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه «معرفة» خبر المبتدأ «كههم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كههم «وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى» كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها. وهذه العبارة تنبىء عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثانى : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا ليس بسديد.

فما لذي غيبه أو حضور

- كَأنت ، وهو - سَمَّ بالضمير (١).

يشير إلى أن الضمير : ما دلّ على غيبه كهو ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب ، نحو أنت ، والثاني ضمير المتكلم ، نحو أنا.

* * *

وذو اتصال منه ما لا يتدا

ولا يلي إلا اختيارا أبدا (٢).

ص : ٨٨

١- «فما» اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و «غيبه» مضاف إليه «أو» عاطفه «حضور» معطوف على غيبه «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثاني لسم.

٢- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «لا» نافية «يتدا» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل صلة الموصول. والعائد محذوف ، أي : لا يتدا به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ؛ لأن نائب الفاعل إذا كان راجعا إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعا إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ، والصواب أن في قوله يتدا ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام ما لا يتدا به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفه ، لا- : نافية «يلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه : مفعول به ليلي «اختيارا» منصوب على نزع الخافض ، أي : في الاختيار «أبدا» ظرف زمان متعلق بيلي.

كالياء والكاف من «ابنى أكرمك»

والياء والها من «سليه ما ملك» (١)

الضمير البارز ينقسم إلى : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يتبدأ به كالكاف من «أكرمك» ونحوه ، ولا يقع بعد «إلا» فى الاختيار (٢) ؛ فلا يقال : ما أكرمت إلاك ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣- أعوذ بربّ العرش من فئه بغت ***على ؛ فما لى عوض إلاه ناصر(٣)هـ

ص : ٨٩

١- «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابنى» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أكرمك» أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقه «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك - إلخ «سليه» سل : فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلى «ملك» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ما .

٢- أجاز جماعه - منهم ابن الأنبارى - وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

٣- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل اللغه : «أعوذ» ألتجىء وأتحصن ، و «الفئه» الجماعه ، و «البغى» العدوان والظلم ، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد. المعنى : إنى ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعه ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفه ؛ فليس لى معين ولا- وزر سواه. الإعراب : «أعوذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «رب» جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه «من فئه» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فئه ، والتاء للتأنيث ، والجمله فى محل جر صفة لفئه «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى «إلاه» إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضروره الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعه الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله

١- وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لا يعرف قائلها. اللغة: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاه بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعنايه به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمه بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفيه ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني : لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي و «ديار» معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) يريد لا تذر منهم أحدا ، بل استأصلهم وأفنهم جميعا. المعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكثرث بعدم مجاوره أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له. الإعراب : «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائده «كنت» كان الناقصه واسمها «جارتنا» جاره : خبر كان ، وجاره مضاف ونا : مضاف إليه ، والجمله من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافه إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور «إلّاك» إلا : أداه استثناء ، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى «ديار» فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي ، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضا ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرا ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شىء كائن علينا فى عدم مجاوره أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضا والتقدير على هذا : وما علينا ضرر فى عدم مجاوره أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا. الشاهد فيه : قوله «إلّاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلّا- شذوذا. وقال المبرد : ليست الروايه كما أنشدها النحاه «إلّاك» وإنما صحه الروايه : * أَلَّا يجاورنا سواك ديار* وقال صاحب اللب : روايه البصريين : * أَلَّا يجاورنا حاشاك ديار* فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلك.

وكلّ مضمر له البنا يجب ،

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب (١).

المضمرات كلّها مبنيه ؛ لشبهها بالحروف في الجمود (٢) ، ولذلك لا تصغّر).

ص: ٩٢

١- «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و «مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى البنا ، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صله «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجروره محلا بالإضافة ، والجمله من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

٢- قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبني - أن الضمائر مبنيه لشبهها بالحروف شبيها وضعيا ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واجد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملا للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح في هذا الموضوع وجهها ثانيا من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثني ولا تصغر ، وأما نحو «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن» ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامه المثني والجمع طارئة عليها. ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقره في دلالتها على معناها البته إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينه التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر ، وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى انهم قد وضعوا للرفع صيغه لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغه أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغه كافيا لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفا فيهما (وانظر ص ٢٨ ، ٣٢).

ولا- تثنى ولا- تجمع ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرّ والنصب ، وهو : كل ضمير نصب أو جر متّصل ، نحو : أكرمتك ، ومررت بك ، وإنّه وله ؛ فالكاف في «أكرمتك» في موضع نصب ، وفي «بك» في موضع جر ، والهاء في «إنه» في موضع نصب ، وفي «له» في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو «نا» ، وأشار إليه بقوله :

للرّفْع والنّصْب وجرّ «نا» صلح

كاعرف بنا فإننا نلنا المنح (1)

أى : صلح لفظ «نا» للرفع ، نحو نلنا ، وللنصب ، نحو فإننا ، وللجر ، نحو بنا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثال الرفع نحو «اضربى» ومثال النصب نحو «أكرمنى» ومثال الجر نحو «مرّ بى».

ويستعمل فى الثلاثة أيضا «هم» ؛ فمثال الرفع «هم قائمون» ومثال النصب «أكرمتهم» ومثال الجر «لهم».

وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه ؛ لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهى ضمير متّصل

ص : ٩٣

١- «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتى «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و «نا» مبتدأ ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نا ، والجمله من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليليه ، وإن حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها «نلنا» فعل وفاعل ، والجمله من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

فى الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً فى الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطب ، وفى حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك «هم» ؛ لأنها - وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة - فليست مثل «نا» ؛ لأنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ؛ وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل .

* * *

ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع

وألف والواو والتّون لما

غاب وغيره ، كقاما واعلما (١)

الألف والواو والتّون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثال الغائب «الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن» ومثال المخاطب «اعلما ، واعلموا ، واعلمن» ، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطب والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

* * *

ص : ٩٤

١- «ألف» مبتدأ - وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «الواو ، والتّون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجمله لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفه ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنيين فاعله ، والجمله معطوفه بالواو على جمله قاما .

ومن ضمير الرفع ما يستتر

كافعل أوافق نغبت إذ تشكر (١)

ينقسم الضمير إلى مستتر و بارز (٢) ، والمستتر إلى واجب الاستتار و جائزه .

ص: ٩٥

١- «من ضمير ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و ضمير مضاف. و «الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، و الجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جاره لقول محذوف ، و الجار و المجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، و التقدير : وذلك كقولك. و فاعل : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه و جوبا تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه و جوبا تقديره أنا «نغبت» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضى ، و يستعمل مجازا فى المستقبل ، و هو متعلق بقوله «نغبت» مبنى على السكون فى محل نصب «تشكر» فعل مضارع و فاعله ضمير مستتر فيه و جوبا تقديره أنت ، و الجملة فى محل جر بإضافه إذ إليها.

٢- المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، و المراد بالضمير البارز ما له صورته فى اللفظ حقيقته نحو الناء و الهاء فى أكرمه ، و الياء فى ابني ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازا فى نحو قولك : جاء الذى ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذى ضربته ، فحذفت التاء من اللفظ ، و هى منوبه ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. و من هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، و الثانى المحذوف ، و الفرق بين المحذوف و المستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، و أما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، و إنما يستعيرون له الضمير المنفصل - حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر و جوبا تقديره أنا أو أنت - و ذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، و ليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، و الوجه الثانى : أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمده فى الكلام ، و أما الحذف فكثيرا ما يقع فى الفضلات ، كما فى المفعول به فى المثال السابق ، و قد يقع فى العمدة فى غير الفاعل كما فى المبتدأ ، و ذلك كثير فى العربية ، و منه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، فى وصف امرىء يضمير بغضه : مستتر الشئ ، لو يفقدنى لبدأ منه ذباب فنبع يريد هو مستتر البغض ، فحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، و مثل ذلك أكثر من أن يحصى فى كلام العرب.

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلّ محلّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلّ محله الظاهر.

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :

الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يحلّ محلّه الظاهر ؛ فلا تقول : افعل زيد ، فأما «افعل أنت» فأنت تأكيد للضمير المستتر في «افعل» وليس بفاعل لا فعل ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افعل ؛ فإن كان الأمر لواحد أو لاثنين أو لجماعه برز الضمير ، نحو اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن.

الثاني : الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة ، نحو «أوافق» والتقدير أنا ، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيدا للضمير المستتر.

الثالث : الفعل المضارع الذي في أوله النون ، نحو «نغتبط» أي نحن.

الرابع : الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو «تشكر» أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحد أو لاثنين أو لجماعه برز الضمير ، نحو أنت تفعلين ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنتنّ تفعلن.

هذا (1) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

ص: ٩٦

١- وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمدا ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ما عدا بكرا ، أو لا يكون محمدا. زادها ابن هشام في التوضيح تبعا لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) وأما مرفوع الصفه الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعا. وذلك نحو «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو «نعم رجلا أبو بكر ، وبئس امرأة هند» ؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر «نعم الرجل زيد ، وبئس المرأة هند».

ومثال جائز الاستتار: زيد يقوم، أى هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محلّه الظاهر؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبه، نحو هند تقوم، وما كان بمعناه، نحو زيد قائم، أى هو.

ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع و منصوب

وذو ارتفاع وانفصال: أنا، هو،

وأنت، والفروع لا تشبهه (1)

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام فى المستتر، والبارز ينقسم إلى: متصل، ومنفصل؛ فالمتصل يكون مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا، وسبق الكلام فى ذلك، والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا، ولا يكون مجرورا.

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: «أنا» للمتكلم وحده، و«نحن» للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، و«أنت» للمخاطب، و«أنت» للمخاطبه، و«أنتما» للمخاطبين أو المخاطبتين، و«أنتم» للمخاطبين، و«أنتن» للمخاطبات، و«هو» للغائب،

ص: ٩٧

١- «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشبهه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الفروع، والجمله من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، الذى هو الفروع.

و «هى» للغائبه ، و «هما» للغائبين أو الغائبتين ، و «هم» للغائبين ، و «هنّ» للغائبات.

وذو انتصاب فى انفصال جعلاً :

إيآى ، والتفريع ليس مشكلاً (1)

أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : «إيآى» للمتكلّم وحده ، و «إيانا» للمتكلّم المشارك أو المعظم نفسه ، و «إياك» للمخاطب ، و «إيّاك» للمخاطبه ، و «إياكما» للمخاطبين أو المخاطبتين ، و «إياكم» للمخاطبين ، و «إيّاكنّ» للمخاطبات ، و «إياه» للغائب ، و «إياها» للغائبه ، و «إياهما» للغائبين أو الغائبتين ، و «إياهم» للغائبين ، و «إياهنّ» للغائبات (2).

ص : ٩٨

١- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «انتصاب» مضاف إليه «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى جعل الآتى «جعلاً» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو «إيآى» مفعول ثان لجعل ، والجمله من جعل ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس ، والجمله من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- اختلف فى هذه اللواحق التى بعد «إيا» ف قيل : هى حروف تبين الحال وتوضح المراد من «إيا» متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، ومثلها مثل الحروف التى فى أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق فى أسماء الإشاره نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيبويه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا. وذهب الخليل والمازنى ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر أضيفت إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق فى نحو «إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب» فىكون فى ذلك دليل على أن اللواحق أسماء. وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذى استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثانى أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمه للإضافه ، وقد علمنا أن الإضافه من خصائص الأسماء المعربه ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربه ، ألت ترى أنهم أعربوا «أى» الموصول والشرطيه والاستفهاميه لما لازمها من الإضافه؟ وقال الفراء : إن «إيا» ليست ضميراً ، وإنما هى حرف عماد جىء به توصلاً للضمير ، والضمير هو اللواحق ، ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ لتميز هذه اللواحق عن الضمائر المتصله. وزعم الزجاج أن الضمائر هى اللواحق موافقا فى ذلك للفراء ، ثم خالفه فى «إيا» فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء. وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً ، وإنما هو بين بين. وقال الكوفيون : المجموع من «إيا» ولواحقها ضمير واحد.

وفي اختيار لا يجيء المنفصل

إذا تأتي أن يجيء المتصل (١)

كلّ موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول في أكرمتك «أكرمت إياك» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أكرمتك.

ص: ٩٩

١- «وفي اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي «لا» نافية «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتي» فعل ماض «أن» حرف مصدرى ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتي ، والتقدير : تأتي مجيء المتصل ، والجمله من تأتي وفاعله في محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب إذا محذوف لدلاله ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

١- اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشره مواضع : الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) وكقول الفرزدق : أنا الدَّائِدُ الحَامِي الدَّمَار ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدي : قد علمت سلمى وجاراتها ما قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا- أنا الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو «عجبت من ضربك هو» وكقول الشاعر : بنصركم نحن كنتم فائزين ، وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل : وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل وكقول لبيد بن ربيعة : فإن أنت لم ينفحك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح. الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو «اللهم أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» فى بيت الفرزدق السابق. السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفى ، كقوله تعالى : (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ) (إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ) وكقول الشاعر : إن هو مستوليا على أحد إلما على أضعف المجانين السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) وكقول الشاعر : مبرأ من عيوب الناس كلهم فالله يرعى أبا حفص وإيانا الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبى ذؤيب الهذلى : فآليت لا أنفك أحذو قصيده تكون وإياها بها مثلا بعدى التاسع : أن يقع بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى». العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر : إن وجدت الصيديق حقا لإيَّاك ، فمرنى فلن أزال مطيعا وسيأتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح.

جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

١٥- بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ***إياهم الأرض فى دهر الدهارير(١)ل

ص: ١٠١

١- البيت من قصيده للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله : يا خير حىّ وقت نعل له قدما وميت بعد رسل الله مقبور إتى حلفت ، ولم أحلف على فند ، فناء بيت من السباعين معصور اللغه : «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» - بكسر الميم مخففه - بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت يهم «الدهارير» الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه. الإعراب : «الباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» فى البيت الذى أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسره الظاهره على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله : يا من رأى عارضا أسرّ له بين ذراعى وجهه الأسد وقولهم «قطع الله يد ورجل من قالها» والوجه الثانى : نصب الأموات بالفتحة الظاهره على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الأول لكونه فضله «ضمنت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و «الدهارير» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فضله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز فى سعه الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض». ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التميمى من قصيده له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد فى وادى أشى - بزنه المصغر (وانظر ١ / ٦٥ من كتابنا هدايه السالك إلى أوضح المسالك) : وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلّا يريدهم حبا إلى هم فقد جاء بالضمير منفصلا - وهو قوله «هم» فى آخر البيت - وكان من حقه أن يجيء به متصلا بالعامل - وهو قوله «يزيد» - ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حبا إلى». ومثل ذلك قول طرفه بن العبد البكرى : أصرمت جبل الوصل ، بل صرموا يا صاح ، بل قطع الوصال هم وكان من حقه أن يقول : «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر ففصل

وصل أو افصل هاء سلنيه ، وما

أشبهه ، في كتته الخلف انتمى (١).

ص: ١٠٢

١- «وصل» الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر ، وفعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله افصل معطوفه على جمله صل «هاء» مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثانى ، وهاء مضاف و «سلنيه» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صل ما «في كتته» جار ومجرور متعلق بانتمى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجمله من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا فى هذه المسأله ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبه إلى قائله.

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا.

فأشار بقوله : «سلنيه» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثانى منها ليس خيرا فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : «الدّرهم سلنيه» فيجوز لك فى هاء «سلنيه» الاتصال نحو سلنيه ، والانفصال نحو سلنى إيّاه ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو الدّرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيّاه.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسأله الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله : «فى كتته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف فى المختار منهما ؛ فاختار المصنف

ص: ١٠٣

١- «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «خلتنيه» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «واتصالا» الواو عاطفه ، اتصالا : مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «غيرى غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيرى ، والجمله من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق.

الاتصال ، نحو كنته ، واختار سيويه الانفصال ، نحو كنت إياه (١) ، [تقول ؛ الصديق كنته ، وكنت إياه].

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو «خلتني» (٢) وهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، وهما ضميران ، ومذهب سيويه أن المختار فى هذا أيضا الانفصال ، نحو خلتنى إياه ، ومذهب سيويه أرجح ؛ لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيويه عنهم وهو المشافه لهم ، قال الشاعر : حن

ص: ١٠٤

١- قد ورد الأمران كثيرا فى كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير وقول الآخر : ليس إياى وإياك ، ولا نخشى رقبيا ومن الاتصال قول أبى الأسود الدؤلى يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله : فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها وقول رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن الصياد : «إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله» ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتى فى ص ١٠٩.

٢- قد ورد الأمران فى فصيح الكلام أيضا ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا) وقول الشاعر : بلغت صنع امرىء برّ إخاله إذ لم تزل لاكتساب الحمد معتذرا ومن الانفصال قول الشاعر : أخی حسبتك إياه ، وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

١- هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيبيويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد. المفردات : «حذام» اسم امرأه ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأه من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكه اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيره ثلاثه أيام ، وهى التى يشير إليها النابغه الذبياني فى قوله : واحكم كحكم فتاه الحى إذ نظرت إلى حمام سراع وارد التمد قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع «فصدّقوها» الفاء واقعه فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به «فإن» الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهره «ما» اسم موصول خبر إن ، مبنى ، على السكون فى محل رفع «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام. التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبيويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيبيويه ، وهى فكره لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسأله ليس هو ما ذهب إليه سيبيويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوه من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلك من قبل أن الاتصال فى البابين أكثر وروداً عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال فى خبر «كان» فى الحديث الذى روينا لك ، وورد الاتصال فى المفعول الثانى من باب ظن فى القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد فى القرآن الانفصال فى أحد البابين أصلاً ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.

ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أخص من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ؛ فلا تقول : أعطيتهو ك ، ولا- أعطيتهو نى ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : «أراهمنى الباطل شيطانا» ؛ فإن فصل أحدهما كنت بالخيار ؛ فإن شئت قدمت الأخص ، فقلت : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتنى إياه ، وإن شئت قدمت غير الأخص ، فقلت : أعطيته إياك ،

ص: ١٠٦

١- «وقدم» الواو عاطفه ، قدم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «فى اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدم من» الواو عاطفه ، قدم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبنى على السكون فى محل نصب «شئت» فعل وفاعل ، وجملتها لا- محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقد من الذى شئته «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بقدم من .

وأعطيته إياى ، وإليه أشار بقوله : «وقدّمن ما شئت فى انفصال» وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخصّ فى الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه (١) ، لم يجز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا (٢)

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتّحدا فى الرتبة - كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين - فإنه يلزم الفصل فى أحدهما ؛ فتقول : أعطيتنى إياى ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا- يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنى ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه ؛ نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما ، وإليه أشار بقوله فى الكافية :

ص: ١٠٧

١- إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألسنت ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذا ، أما نحو «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إياه» فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

٢- «وفى اتحاد» الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و «الرتبة» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فصلا» مفعول به لا لزوم «وقد» الواو عاطفه ، قد : حرف دال على التقليل «بييح» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق ببييح «وصلا» مفعول به لبيح.

مع اختلاف ما ، ونحو «ضمنت

إياهم الأرض» الضرورة اقتضت

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله : «ونحو ضمننت - إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضروره ، كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمننت

إياهم الأرض في دهر الدهارير (١)

[١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك.

تلمز نون الوقايه قبل ياء المتكلم فى الفعل

وقبل يا النفس مع الفعل التزم

نون وقايه ، و «ليسى» قد نظم (٢)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقايه ، وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو «أكرمنى ، ويكرمنى ، وأكرمنى» وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذا ، كما قال الشاعر :

ص: ١٠٨

١- مضى شرح هذا البيت قريبا (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

٢- «وقبل» الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتى ، وقبل مضاف و «يا» مضاف إليه ، ويا مضاف و «النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و «الفعل» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا- محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف «نون» نائب فاعل لا لتزم مرفوع بالضمه ، ونون مضاف و «قايه» مضاف إليه «وليسى» الواو عاطفه ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ليسى ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

١- هذا البيت نسبه جماعه من العلماء - ومنهم ابن منظور فى لسان العرب (ط ي س) - لرؤبه بن العجاج ، وليس موجودا فى ديوان رجزه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان. اللغه : «كعديد» العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و «الطيس» - بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المثناه من تحت ، وفى آخره سين مهمله - الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : «واختلفوا فى تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل» اه «ليسى» أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد : * عهدى بقومى كعديد الطيس* وهى الروايه الصحيحه المعنى. المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثره تشبه كثره الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفا عنهم. الإعراب : «عددت» فعل وفاعل «قومى» قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفه له ، والجمله فى محل جر بإضافه الظرف إليها «ليسى» ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ «ليسى» أما الأول فإنه أتى يخبره ضميرا متصلا ولا يجوز عند جمهوره النجاه أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى. والثانى - وهو الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقايه من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل ، وانظر ما ذكرناه فى ص ١٠٤.

واختلف فى أفعال التعجب : هل تلزمه نون الوقايه أم لا-؟ فتقول : ما أفقرنى إلى عفو الله ، وما أفقرى إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم (١).

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف

«ليتنى» فشا ، و «ليتنى» ندرا

ومع «لعل» اعكس ، وكن مخبرا (٢)

فى الباقيات ، واضطرارا خففا

منى وعنّى بعض من قد سلفا (٣).

ص: ١١٠

١- الخلاف بين البصريين والكوفيين فى اقتران نون الوقايه بأفعل فى التعجب مبنى على اختلافهم فى أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقايه ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شىء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقايه لتقيه الكسر.

٢- «وليتنى» الواو عاطفه ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ «فشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجمله من فشا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وليتنى» قصد لفظه أيضا : مبتدأ «ندرا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجمله من ندر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفه ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتى ، ومع مضاف و «لعل» قصد لفظه : مضاف إليه «اعكس» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفه ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مخيرا» خبره.

٣- «فى الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخير فى البيت السابق «واضطرارا» الواو عاطفه ، اضطرارا : مفعول لأجله «خففا» فعل ماض ، والألف للاطلاق «منى» قصد لفظه : مفعول به لخفف «وعنى» قصد لفظه أيضا : معطوف على منى «بعض» فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و «من» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصول ، والجمله من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من.

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقايه مع الحروف ؛ فذكر «ليت» وأن نون الوقايه لا تحذف منها ، إلا ندورا ، كقوله :

١٨- كمنيه جابر إذ قال : ليتي ***أصادفه وأتلف جلّ مالي (١)ى؟

ص: ١١١

١- هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذى سماه النبي صَلَّى الله عليه و [آله] و سلّم بهذا الاسم ، وكان اسمه فى الجاهليه قبل هذه التسميه زيد الخيل ؛ لأنه كان فارسا. اللغه : «المنيه» بضم فسكون - اسم للشىء الذى تتمناه ، وهى أيضا اسم للتمنى ، والمنيه المشبهه بمنيه جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك فى قوله : تمنى مزيد زيدا فلاقى أخاثقه إذا اختلف العوالى كمنيه جابر ، إذ قال : ليتى أصادفه وأفقد جلّ مالى تلاقينا ، فما كُنّا سواء ولكن خرّ عن حال لحال ولو لا قوله : يا زيد قدنى ؛ لقد قامت نويره بالمالى شككت ثيابه لما التقينا بمطرّد المهزّه كالخلال «مزيد» بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنه فولى هاربا «أخاثقه» أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازل الأقران فى الحرب «العوالى» جمع عاليه ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهه العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد». الإعراب : «كمنيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابها لمنيه جابر ، ومنيه مضاف و «جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضى من الزمان «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جابر ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «أصادف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حاله ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من «مالى» مضاف إليه ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ليتى» حيث حذف نون الوقايه من ليت الناصبه لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاه ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقايه مع ليت ، بل يجوز لك فى السعه أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضروره حيث قال : «وقد قالت الشعراء «ليتى» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي» اه ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتى. ومثل هذا الشاهد - فى حذف نون الوقايه مع ليت - قول ورقه بن نوفل الأسدى :
فيا ليتى إذا ما كان ذاكم ولجت وكنت أولهم ولوجا وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثه بن عبيد البكرى أحد المعمرين فى قوله : ألا يا ليتنى أنضيت عمري وهل يجدى علىّ اليوم ليتى؟

والكثير فى لسان العرب ثبوتها ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما «لعلّ» فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - (لعلّى أبلع الأسباب) ويقول ثبوت النون ، كقول الشاعر :

ص: ١١٢

١- هذا البيت من الشواهد التي لا- يعرف قائلها. اللغة : «أعيراني» ويروى «أعيروني» وكلاهما أمر من العاريه ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» - بفتح القاف وضم الدال المخففه - الآله التي ينجر بها الخشب «أخط بها» أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه فى الرمل «قبراً» المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذى يغمد فيه السيف «الأبيض ماجد» لسيف صقيل. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «أعيراني» أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الا-ثنين فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول لأ-عيرا «القدوم» مفعول ثان لأعيرا «لعلني» لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقايه ، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبراً» مفعول به لأخط «الأبيض» اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامه جر ، الفتحه نيابه عن الكسره لأنه اسم لا- ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفيه ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لقبر «ماجد» صفه لأبيض ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقايه مع لعل ، وهو قليل. ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود : أرينى جوادا مات هزلا لعلنى أرى ما ترين ، أو بخيلا مخلصدا والكثير فى الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ) وقوله سبحانه : (لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً) ومنه قول الفرزدق : وإنى لراج نظره قبل التى لعلنى - وإن شطت نواها - أزورها وقول الآخر : ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها : لعلنى أو عسانى

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات ، أى : فى باقى أخوات ليت ولعلّ - وهى : إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ - فتقول : إنّى وإننى ، وأنى وأننى ، وكأنى وكأننى ، ولكننى ولكننى.

ثم ذكر أن «من ، وعن» تلمهما نون الوقايه ؛ فتقول : مئى وعئى - بالتشديد - ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : منى وعنى - بالتخفيف - وهو شاذ ، قال الشاعر :

٢٠- أيها السائل عنهم وعنى *** لست من قيس ولا قيس منى (١)

ص: ١١٤

١- وهذا البيت أيضا من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه «وفى النفس من هذا البيت شىء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و «عن» وأتى بهما على لغة غير مشهوره من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه. اللغة : «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيله من مضر ، واسمه الناس - بهمزه وصل ونون - ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس - بياء مثناه تحته - وقيس هنا غير منصرف للعلميه والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيله ، وبعضهم يقول : قيس ابن عيلان. الإعراب : «أيها» أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها للتنيبه «السائل» صفه لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعنى» معطوف على عنهم «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفه ، ولا نافية «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفه على جملة ليس واسمها وخبرها. الشاهد فيه : قوله «عنى» و «منى» حيث حذف نون الوقايه منهما شذوذا للضرورة.

وفى لدنى لدنى قل ، وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى (١)

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى «لدنى» إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقلّ حذفها ، كقراءه من قرأ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف والكثير فى «قد ، وقط» ثبوت النون ، نحو : قدنى وقطنى ، ويقل الحذف نحو : قدى وقطى ، أى حسبى ، وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله :

٢١- قدنى من نصر الخبيبين قدى ***[ليس الإمام بالشحيح الملحد](٢)

ص: ١١٥

١- «فى لدنى» جار ومجرور متعلق بقل «لدنى» قصد لفظه : مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على لدنى المخففه ، والجمله من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفى قدنى» جار ومجرور متعلق بيفى الآتى «وقطنى» معطوف على قدنى «الحذف» مبتدأ «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحذف ، والجمله من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «الحذف» والجمله معطوفه على جمله المبتدأ والخبر السابقه.

٢- هذا البيت لأبى نخيله حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بنى أميه ، من أرجوزه له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى ، ويعرض بعبد الله بن الزبير. اللغة : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعبا أخاه ، وغلبه لشهرته ، ويروى «الخبيبين» - بصيغته الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى «قدنى» حسبى وكفانى «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجمله التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفه بعد موت معاويه بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبخلا لا تبص يده بعتاء. الإعراب : «قدنى» قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقايه ، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و «الخبيبين» مضاف إليه «قدى» يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفينى ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفينى ، وهذا رأى ضعيف جدا ، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسما بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره مؤكده لجمله المبتدأ وخبره السابقه «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح. الشاهد فيه : قوله «قدنى» و «قدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : «وقد يقولون فى الشعر قطى

وقدى فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد» اه. وقال الأعمى : «وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعه الحروف بمنزله من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثا يغير آخرهما عن السكون» اه وقال الجوهري : «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد فى الأفعال وقايه لها ، مثل ضربنى وشتمنى» وقال ابن برى يرد على الجوهري «وهم الجوهري فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصا بالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقايه لحركه أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتها لنفسك : منى وعننى ؛ فزدت نون الوقايه لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقايه لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها فى لیت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركه التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقايه لتبقى الباء على سكونها» اه. ولاين هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويله لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب ، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسأله ، وهو رابع تلك الأبيات). هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم. واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقايه ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقايه باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم : «فهل أنتم صادقونى» وفى قول الشاعر : وليس الموافعنى ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا وفى قول الآخر : ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى وليس حاملنى إلا ابن حمال وفى قول الآخر : وليس بمعينى وفى الناس ممتع صديق إذا أعيا على صديق كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم «غير الدحال أخوفنى عليكم» لمشابهه أفعل التفضيل لفعل التعجيب.

معنى العلم

اسم يعين المسمى مطلقا

علمه : كجعفر ، وخرنقا (٢)

وقرن ، وعدن ، ولاحق ،

وشذقم ، وهيله ، وواشق (٣)

العلم هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقا ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبه ؛ فالاسم : جنس يشمل النكره والمعرفه ، و «يعين مسماه» : فصل أخرج النكره ، و «بلا- قيد» أخرج بقيه المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك- «أنا» أو الخطاب ك- «أنت» أو الغيبه ك- «هو» ، ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسى وغيرهم ، تنيبها على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المؤلفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخرنق : اسم امرأه من شعراء العرب (٤) ، «.

ص: ١١٨

١- هو فى اللغة مشترك لفظى بين معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صحرا : وإن صحرا لتأتّم الهداه به كأنه علم فى رأسه نار ومنها الرايه التى تجعل شعارا للدوله أو الجند ، ومنها العلامه ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمه «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه.

٢- «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين ، والجمله من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفه لاسم «مطلقا» حال من الضمير المستتر فى يعين «علمه» علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون «اسم يعين المسمى» خبرا مقديما ، و «علمه» مبتدأ مؤخرا «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ.

٣- «وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيله ، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

٤- لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول «من شواعر العرب».

وهي أخت طرفه بن العبد لأمه ، وقرن : اسم قبيله ، وعدن : اسم مكان ، ولاحق : اسم فرس ، وشدقم : اسم جمل ، وهيله : اسم شاه ، وواشق : اسم كلب .

ينقسم العلم إلى اسم وكنيه و لقب

واسما أتى ، وكنيه ، ولقبا

وأخرن ذا إن سواه صحبا (١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكنيه ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنيه ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنيه : ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللقب : ما أشعر بمدح كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة .

وأشار بقوله «وأخرن ذا - إلخ» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

ص: ١١٩

١- «واسما» حال من الضمير المستتر في أنى «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم «وكنيه ، ولقبا» معطوفان على قوله اسما «وأخرن» الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحابا» صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

١- البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيده لها ترثيه بها ، وأولها : كلّ امرئ بمحال
الذّهر مكذوب وكلّ من غالب الأيام مغلوب اللغه : «محال الدهر» بكسر الميم ، بزنه كتاب - كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته
«شريان» - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسي «يعوى حوله الذّيب» كناية عن موته ،
والباء من قولها «بأن» متعلقه بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله : أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغهم عنّي حديثا ، وبعض القول
تكذيب الاعراب : «بأن» الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب «ذا» - بمعنى صاحب .. اسم أن ، منصوب بالألف نيابه عن
الفتح لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و «الكلب» مضاف إليه «عمرا» بدل من ذا «خيرهم» خير : صفة لعمرا ، وخير مضاف
والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و «شريان» مضاف إليه «يعوى»
فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء للثقل «حوله» حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى
عمرو مضاف إليه «الذّيب» فاعل يعوى ، والجملة في محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جارا ومجرورا
متعلقا بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة «يعوى إلخ» في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذى أنشدناه. الشاهد فيه : قولها «ذا الكلب عمرا» حيث قدمت اللقب - وهو قولها
«ذا الكلب» - على الاسم - وهو قولها «عمرا» - والقياس أن يكون الاسم مقدما على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه
القياس لقالت «بأن عمرا ذا الكلب». وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائده ، بخلاف ذكر
الاسم أولا ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة. ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن
قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي : أنا ابن مزيقيا عمرو ، وجدّي أبوه عامر ماء السماء والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن
«مزيقيا» لقب ، و «عمرو» اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على
الأصل.

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحت سواه ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار (1) بين أن تقدّم الكنية على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

ص: ١٢١

١- هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى - ذكروا أن قول ابن مالك* وأخرن ذا إن سواه صحبا* موهم لخلاف المراد ، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهوره النحاه ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكره جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان اسما أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحا لبيت المصنف هذا نصه : «وأخرن هذا إن اسما صحبا» ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور ، قال ابن هشام : «وفى نسخه من الخلاصه ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقه ، وليس كذلك» اه. ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخه المعتمده عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخه.

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنيه ؛ فتقول : زين العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * وأخرن ذا إن سواه صحبا* : * «وذا اجعل آخراً إذا اسما صحبا» * وهو أحسن منه ؛ لسلامته مما ورد على هذا ؛ فإنه نصّ في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنيه ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : «وأخرن ذا إن سواها صحبا» لما ورد عليه شيء ؛ إذ يصير التقدير : وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنيه ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

وإن يكونا مفردين فأضف

حتما ، وإلا أتبع الذي ردف (١)

إذا اجتمع الاسم واللقب : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا .».

ص : ١٢٢

١- «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصه فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامه جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني «فأضف» الفاء واقعه في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط «حتما» مفعول مطلق «وإلا» الواو عاطفه ، إلا : هو عباره عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا ، فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا- : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملته جواب الشرط إذا كانت طلبيه وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع «الذى» اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجمله ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صله الموصول وهو «الذى».

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة (١)، نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيد كرز، ومررت بسعيد كرز؛ وأجاز الكوفيون الإتيان؛ فتقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيدا كرزاً، ومررت بسعيد كرز، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين، نحو عبد الله أنف الناقه، أو مركباً ومفرداً، نحو عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقه - وجب الإتيان؛ فاتباع الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزید أنف الناقه، وأنف الناقه؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنف الناقه، والنصب على إضمار فعل، والتقدير: أعنى أنف الناقه؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زيد أنف الناقه، ورأيت زيدا أنف الناقه، ومررت بزید أنف الناقه، وأنف الناقه.

ص: ١٢٣

١- وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترناً بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة؛ فتقول: جاءني الحارث كرز، ياتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان؛ إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاه. قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع. مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

ومنه منقول : كفضل وأسد

وذو ارتجال : كسعاد ، وأدد (١)

وجمله ، وما بمزج ركباً ،

ذا إن بغير «ويه» تم أعربا (٢)

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

كعبد شمس وأبي قحافه (٣)

ص: ١٢٤

١- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفه ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و «ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

٢- «وجمله» مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجمله المبتدأ والخبر معطوفه بالواو على جملة «ومنه منقول» ، «وما» الواو عاطفه ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى «ركباً» ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه : مضاف إليه «تم» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ يه أعرب.

٣- «وشاع» فعل ماض «فى الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع ، وذو مضاف ، و «الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه «وأبى» الواو عاطفه ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابه عن الكسره لأنه من الأسماء الخمسه ، وأبى مضاف «وقحافه» مضاف إليه.

ينقسم العلم إلى : مرتجل ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلميه فى غيرها ، كسعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال فى غير العلميه ، والنقل إما من صفه كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربه ، أو من جمله : كقام زيد ، وزيد قائم (١) ، وحكمها أنها تحكى ؛ فتقول : جاءنى زيد قائم ، ورأيت زيد قائم ، ومررت بزيد قائم ، وهذه من الأعلام المركبه .

ومنها أيضا : ما ركب تركيب مزج ، كبلبلك ، ومعدى كرب ، وسيويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير «ويه» أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم ب- «ويه» لا- يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءنى بلبلك ، ورأيت بلبلك ، ومررت بلبلك ؛ فتعربه إعراب ما لا- ينصرف ، ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءنى بلبلك ، ورأيت بلبلك ، ومررت بلبلك ، ويجوز [أيضا] أن يعرب أيضا إعراب المتضايين ؛ فتقول : جاءنى حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت .

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءنى سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه ؛ فثنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو جاءنى سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

ص: ١٢٥

١- الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا «تأبط شرا» وسموا «شاب قرناها» ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيويه : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب وسموا «ذرى حبا» ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاه على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيب إضافه : كعبد شمس ، وأبى قحافه ، وهو معرب ؛ فتقول : جاءنى عبد شمس وأبو قحافه ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافه ، ومررت بعبد شمس وأبى قحافه .

وتبّه بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معربا بالحركات ، ك- «عبد» ، وبالحروف ، ك- «أبى» ، وأن الجزء الثانى ؛ يكون منصرفا ، ك- «شمس» ، وغير منصرف ، ك- «قحافه» .

ينقسم العلم إلى علم شخصى و علم جنس

ووضعوا لبعض الأجناس علم

كعلم الأشخاص لفظا ، وهو عم (١)

من ذاك : أم عريط للعقرب ،

وهكذا ثعاله للثعلب (٢) .

ص: ١٢٦

١- «ووضعوا» الواو عاطفه ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعه فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ، و «الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا منه لأنه نكره وصاحب الحال إنما يكون معرفه ، وعلم مضاف ، و «الأشخاص» مضاف إليه «لفظا» تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهه اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلا- ماضيا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

٢- «من» حرف جر «ذاك» ذا : اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر ، وأم مضاف و «عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذاك حال كونه علما للعقرب «وهكذا» الواو عاطفه ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعاله» مبتدأ مؤخر «لثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

ومثله بزّه للمبرّه ،

كذا فجار علم للفجره (١)

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فعلم الشخص له حكمان : معنويّ ، وهو : أن يراد به واحد بعينه : كزيد ، وأحمد ، ولفظيّ ، وهو صحه مجيء الحال متأخره عنه ، نحو «جاءني زيد ضاحكا» ومنعه من الصّيرف مع سبب آخر غير العلميه ، نحو «هذا أحمد» ومنع دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول «جاء العمرو» (٢).

ص: ١٢٧

١- «ومثله» الواو عاطفه ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثله مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر «بره» مبتدأ مؤخر «للمبره» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر ، مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجره» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجره ، ويجوز أن يكون قوله «للفجره» جارا ومجرورا في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضا ، فتأمل .

٢- اعلم أن العلم بحسب الأصل لا- تدخله الألف واللام ، ولا- يضاف ، وذلك لأنه معرفه بالعلميه ، وأل والإضافه وسيلتان للتعريف ، ولا- يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلا. وفي هذه الحاله يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل وغلالم ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النجم العجلي : باعد أمّ العمرو من أسيرها حرّاس أبواب على قصورها وقول الأخطل التغلبي : وقد كان منهم حاجب وابن أمّه أبو جندل والزّيد زيد المعارك وفي هذا البيت اقتران العلم بآل ، وإضافته. ومن مجيء العلم مضافا قولهم : ربيعه الفرس ، وأنمار الشاه ، ومضر الحمراء ؛ وقال رجل من طيء : علا زيدنا يوم الثّقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشّفرتين يمان وقال ربيعه الرقي : لشتان ما بين اليزيديين في النّدى يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يا عمر الخير جزيت الجنّه اكس بيتاتي وأمّهنه * أقسمت بالله لتفعلنه* والشواهد على ذلك كثيره ، وانظر ص ٨٧ السابقه.

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه [اللفظي] ؛ فتقول : «هذا أسامه مقبلا» فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام ؛ فلا تقول : «هذا الأسامه» (١).

ص: ١٢٨

١- ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظيه ثلاثه أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك ثلاثه أخرى : (الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامه مقبل : وثعاله هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر. (الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا- يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي صحت إضافته على ما علمت في علم الشخص. (الثالث) أنه لا- ينعت بالنكره ؛ لأنه معرفه ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيه كما هو معلوم.

وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكره : من جهه أنه لا- يخصّ واحدا بعينه ، فكلّ أسد يصدق عليه أسامه ، وكل عقرب يصدق عليها أمّ عريط ، وكل ثعلب يصدق عليه ثعاله.

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثّل بقوله : «برّه للمبرّه ، وفجار للفجره».

* * *

ص: ١٢٩

ما يشار به إلى المفرد مذكرا و مؤنثا

بذا لمفرد مذكر أشر

بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر (١)

يشار إلى المفرد المذكر بـ «ذا» ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمه ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائده (٢).

ص: ١٣٠

١- «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى «وذه» الواو عاطفه ، وذه : معطوف على ذى «تى تا» معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضا «اقتصر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله «اقتصر» معطوفه على جمله «أشر» بإسقاط العاطف.

٢- ههنا ثلاثه أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعا للمصنف - فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشاره إلى المفرد المذكر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول «ذاء» بهمزه مكسوره بعد الألف ، والثانى «ذائه» بهاء مكسوره بعد الهمزه المكسوره ، والثالث «ذاؤه» بهمزه مضمومه وبعدها هاء مضمومه ، الرابع «آلك» بهمزه ممدوده بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر ذلك الناظم فى كتابه التسهيل. الأمر الثانى : أن «ذا» إشاره للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفردا حقيقه أو حكما ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكما نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل «ذا» فى الإشاره إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعه العامرى : ولقد سئمت من الحياه وطولها وسؤال هذا الناس : كيف لبيد؟ الأمر الثالث : أن الأصل فى «ذا» أن يشار به إلى المذكر حقيقه ، كما فى الأمثله التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزله المذكر ، كما فى قول الله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ : هَذَا رَبِّي) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثه بدليل قوله (بَازِغَةً) - بقوله : (هذا رَبِّي) لأنه نزلها منزله المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها بمذكر ، ويقال : بل لأن لغه إبراهيم - عليه السّلام! - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

ويشار إلى المؤنثه بـ «ذى»، و «ذه» بسكون الهاء، و «تى»، و «تا»، و «ذه» بكسر الهاء : باختلاس ، وياشباع ، و «ته» بسكون الهاء ، و بكسرهما ، باختلاس ، وإشباع ، و «ذات».

ما يشار به إلى المثنى

وذا ن تان للمثنى المرتفع

وفى سواه ذين تين اذكر تطع (١)

يشار إلى المثنى المذكور فى حاله الرفع بـ «ذان» وفى حاله النصب والجر بـ «ذين» وإلى المؤنثتين بـ «تان» فى الرفع ، و «تين» فى النصب والجر.

وبأولى أشر لجمع مطلقا ،

والمدّ أولى ، ولدى البعد انطقا (٢).

ص: ١٣١

١- «وذا ن» الواو عاطفه ، ذان : مبتدأ «تان» معطوفه عليه بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى ، وجمله المبتدأ وخبره معطوفه على ما قبلها «وفى سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه ، وقد أعمل الحرف فى «سوى» لأنها عنده متصرفه «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتى «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله «اذكر» معطوفه بالواو على ما قبلها.

٢- «وبأولى» الواو عاطفه ، والباء حرف جر ، و «أولى» مجرور المحل بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» السابق «مطلقا» حال من قوله «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفه ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون الألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه للوقف.

بالكاف حرفاً : دون لام ، أو معه

واللام - إن قدمت ها - ممتنع (١)

يشار إلى الجمع - مذكراً كان أو مؤنثاً - بـ «أولى» ولهذا قال المصنف : «أشرف لجمع مطلقاً» ، ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل ، ومن ورودها في غير العاقل قوله :

٢٣- ذم المنازل بعد منزله اللوى ***والعيش بعد أولئك الأيام (٢)

ص: ١٣٢

١- «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفاً» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالاً وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنع» خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنع إن قدمت ها فاللام ممتنع ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

٢- البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، من كلمه له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله - وهو المطلع - قوله : سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام اللغه : «ذم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث : الكسر ؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، وهذه لغه بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركه الذال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل ، أو منزله ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزله أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد «منزله اللوى» - واللوى - بكسر اللام مقصوراً - موضع بعينه «العيش» أراد به الحياه. المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسره ، وذم أيام الحياه التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءه وغبطه. الإعراب : «ذم» فعل أمر ، مبني على السكون لا- محل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفه أو مكسوره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المنازل» مفعول به لدم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل ، وبعد مضاف و «منزله» مضاف إليه ، ومنزله مضاف ، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفه ، العيش : معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من «أولئك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه. الشاهد فيه : قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي «الأيام» ومثله في ذلك قول الله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الروايه الصحيحه في بيت الشاهد* والعيش بعد أولئك الأقوم* وهذه هي روايه النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد ؛ لأن الأقوم عقلاء ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأن الآيه الكريمة التي تلونها كافيه أعظم الكفايه للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وفيه لغتان : المدّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصر ، وهي لغة بني تميم.

مراتب المشار إليه و ما يستعمل لكل مرتبه

وأشار بقوله : «ولدى البعد انطقا بالكاف - إلى آخر البيت» إلى أن المشار إليه له رتبتان : القرب ، والبعد ؛ فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب ،

ص: ١٣٣

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : «ذاك» أو الكاف واللام نحو «ذلك».

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدّم حرف التنبيه الذى هو «ها» على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول «هذاك» (١) وعليه قوله :

٢٤- رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ***ولا أهل هذاك الطرف الممدد(٢).

ص: ١٣٤

١- إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا- ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى : ياما أميلح غزلانا شددن لنا من هؤلئناكنن الضال والسيمر الشاهد فيه هنا : قوله «هؤلئناكنن» فإنه تصغير «أولاء» الذى هو اسم إشاره إلى الجمع ، وقد اتصلت به «ها» التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره .

٢- هذا البيت لطفه بن العبد البكرى ، من معلقته المشهوره التى مطلعها : لخوله أطلال ببرقه ثمهد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد وقبل بيت الشاهد قوله : وما زال تشرابى الخمر ولذتى وبيعى وإنفاقى طريفى ومتملدى إلى أن تحامتنى العشيره كلها وأفردت أفراد البعير المعبد اللغه : «خوله» اسم امرأه «أطلال» جمع طلل ، بزنه جبل وأجبال ، والطلل : ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافى «برقه» بضم فسكون - هى كل رابية فيها رمل وطين أو حجاره ، وفى بلاد العرب نيف ومائه برقه عدها صاحب القاموس ، وألف فيها غير واحد من علماء اللغه ، ومنها برقه ثمهد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبره فى الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فىبقى سواده ظاهرا «البعير المعبد» الأجرى «بنى غبراء» الغبراء هى الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشده فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنه الكتاب - البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء . المعنى : يريد أن جميع الناس - من غير تفرقه بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه ، ولا- ينكرون محله من الكرم والمواساه للفقراء وحسن العشره وطيب الصحبه للأغنياء وكأنه يتألم من صنع قومه معه . الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «بنى» مفعول به ، وبنى مضاف ، و «غبراء» مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصره فجملة «لا ينكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علميه - وهو أولى - فالجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعه فى قوله «لا ينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف . الشاهد فيه : قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجىء باللام ، ولم يقع لى - مع طويل البحث وكثره الممارسه - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشاره للمفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسأله ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضروره تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعده .

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول «هذا لك».

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قربي ، وبعدي ، كما قرّناهُ ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربي ، ووسطى ، وبعدي ؛ فيشار إلى من في القربي بما ليس فيه كاف ولا-لام : كذا ، وذى ، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى من في البعدي بما فيه كاف ولام ، نحو «ذلك».

ص: ١٣٥

وبهنا أو ههنا أشر إلى

داني المكان ، وبه الكاف صلا (١)

في البعد ، أو بثمّ فه ، أو هنّا

أو بهنالك انطقن ، أو هنّا (٢)

يشار إلى المكان القريب ب- «هنا» ويتقدّمها هاء التنبيه ؛ فيقال «ههنا» ؛ ويشار إلى البعيد على رأى المصنف ب- «هناك» ، وهنالك ، وهنّا بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد النون ، وب «ثمّ» و «هنّت» ، وعلى مذهب غيره «هناك» للمتوسط ، وما بعده للبعيد.

.. * * *

ص: ١٣٦

١- «وبهنا» الواو عاطفه ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى ، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشر «داني» مجرور بإلى ، وعلامه جره كسره مقدره على الياء للثقل ، ودانى مضاف و «المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفه ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتى «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو صلا الآتى «صلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه للوقف.

٢- «فى البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» فى البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتى «فه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتى «انطقن» انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفه حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك».

موصول الأسماء الذى ، الأثنى التى ،

واليا إذا ما ثنيا لا تثبت (١)

بل ما تليه أوله العلامه ،

والنون إن تشدد فلا ملامه (٢).

ص: ١٣٧

١- «موصول» مبتدأ أول ، وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذى» مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره : منه ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأثنى» مبتدأ «التى» خبره ، والجمله معطوفه على الجمله الصغرى السابقه - وهى جمله المبتدأ الثانى وخبره - بحرف عطف مقدر ، والرباط للجمله المعطوفه بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أثناه التى ، ويجوز أن يكون قوله «الأثنى» مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنه منه ، فيكون على هذا قوله «التى» بدلا من الأثنى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتى «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائده «ثنيا» ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول وألف الاثنتين نائب فاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط «لا» ناهيه «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثبتها - أى الذى والتى - فلا تثبتها.

٢- «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول - إلخ ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب «تليه» تلى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أوله» أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامه» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطيه «تشدد» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب ، ولا : نافية للجنس «لامه» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر «لا» محذوف ، وتقديره : فلا ملامه عليك ، مثلا ، والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ.

الموصول قسمان : اسمي و حرفي

ينقسم الموصول إلى اسمي ، و حرفي و لم يذكر المصنف الموصولات الحرفيه ، وهي خمسه أحرف :

أحدها : «أن» المصدريه ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضيا ، مثل «عجبت من أن قام زيد» ومضارعا ، نحو «عجبت من أن يقوم زيد» وأمرا ، نحو «أشرت إليه بأن قم» ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) - فهي مخففه من الثقيله.

ومنها : «أن» وتوصل باسمها وخبرها ، نحو «عجبت من أن زيدا قائم» ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا) وأن المخففه كالثقله ، وتوصل باسمها وخبرها ، لكن اسمها يكون محذوفا ، واسم المثقله مذكورا.

ومنها : «كى» وتوصل بفعل مضارع فقط ، مثل «جئت لكى تكرم زيدا».

ص: ١٣٨

١- «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شدا» الآتى «وتين» معطوف على «ذين» «شدا» شدد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أيضا» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «تعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتى «قصدا» قصد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجمله من قصد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله تعويض.

ومنها : «ما» وتكون مصدرية ظرفيه ، نحو «لا أصحبك ما دمت منطلقا» [أى : مدّه دوامك منطلقا] وغير ظرفيه ، نحو «عجبت ممّا ضربت زيدا» وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو «لا أصحبك ما يقوم زيد ، وعجبت مما تضرب زيدا» ومنه (١) : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجمله الاسميه ، نحو «عجبت ممّا زيد قائم ، ولا أصحبك ما زيد قائم» وهو قليل (٢) ، وأكثر ما توصل الظرفيه المصدريه بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو «لا- أصحبك ما لم تضرب زيدا» ويقبل وصلها - أعنى المصدريه - بالفعل المضارع الذى ليس منفيا بلم ، نحو «لا أصحبك ما يقوم زيد» ومنه قوله :

٢٥- أطوف ما أطوف ثم آوى *** إلى بيت قعيدته لكاع (٣)

ص: ١٣٩

١- أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيا أو مضارعا.
٢- اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جمله اسميه مصدره بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا- أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين : أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدريه بالجمله الفعلية الماضويه ، ووجه ذلك عندهم أن الأ- كثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأ- كثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضا ، إلا- أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل «ما» بالجمله الاسميه ؛ لأن ذلك أقل تقديرا.

٣- اشتهر أن هذا البيت للحطيئه - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النصرى. اللغه : «أطوف» أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى «أطود» بالبدال المهمله مكان الفاء - والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيده البيت : هى المرأه. وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهيه فى الخبث. المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامه النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه ، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأه شديده الخبث متناهيه فى الدناء واللؤم. الإعراب : «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيدته» قعيده : مبتدأ ، وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله «بيت» ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف ، وجمله النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاه ، أولهما فى قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدريه الظرفيه على فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمه النداء ، وهو فى قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به فى

غير النداء ضروره ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنه فعال - بفتح الفاء والعين - مما كان سببا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يا لكاع ويا دفار ، ولا يجوز أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بـدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خير المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت.

ومنها : «لو» وتوصل بالماضى ، نحو «وددت لو قام زيد» والمضارع ، نحو «وددت لو يقوم زيد».

فقول المصنف «موصول الأسماء» احتراز من الموصول الحرفى - وهو

ص: ١٤٠

«أن وأن وكى وما ولو» - وعلامته صحه وقوع المصدر موقعه ، نحو «وددت لو تقوم» أى قيامك ، و «عجبت ممّا تصنع ، وجئت لكى أقرأ ، ويعجبني أنك قائم ، وأريد أن تقوم» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمى ف- «الذى» للمفرد المذكر (1)، و «التي» للمفردة المؤنثة.

فإن ثبتت أسقطت الياء وأتيت مكانها: بالألف فى حاله الرفع ، نحو «اللذان ، واللّتان» وبالياء فى حالتى الجر والنصب ؛ فتقول : «اللذين ، واللّتين».

وإن شئت شدّدت النون - عوضا عن الياء المحذوفه - فقلت : «اللذانّ واللّتانّ» وقد قرىء : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضا مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فتقول : «اللذيينّ ، واللّتينّ» وقد قرىء : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ) - بتشديد النون -

وهذا التشديد يجوز أيضا فى تشبيه «ذا ، وتا» اسمى الإشارة ؛ فتقول : «ذانّ ، وتانّ» وكذلك مع الياء ؛ فتقول : «ذيينّ وتيينّ» وهو مذهب الكوفيين - والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفه كما تقدم فى «الذى ، والتي».

جمع الذى الالى الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا (2).

ص: ١٤١

١- لا- فرق بين أن يكون المفرد مفردا حقيقه ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفردا حكما كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلا كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوما ممطرا.

٢- «جمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و «الذى» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقا» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفه ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتى «رفعا» يجوز أن يكون حالا- ، وأن يكون منصوبا بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولا لأجله «نطقا» نطق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للاطلاق ، والجمله من نطق وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم.

يقال في جمع المذكر «الألى» مطلقا : عاقلا كان ، أو غيره ، نحو «جاءنى الألى فعلوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

٢٦- وتبلى الألى يستلثمون على الألى ***تراهنّ يوم الرّوع كالحدا قبل (٢)يق

ص: ١٤٢

١- «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التى ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر فى «وقع» الآتى «نزرا» حال ثانية من الضمير المستر فى وقع «وقعا» وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للاطلاق ، والجمله من وقع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله اللاء.

٢- هذا البيت من كلام أبى ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلى ، وقبلة : وتلك خطوب قد تملّت شبابنا قديما ، فتبلىنا المنون ، وما نبلى اللغه : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استتمعت بهم «نبلىنا» تفنىنا «المنون» المنية والموت «يستلثمون» يلبسون اللأمة ، وهى الدرع ، و «يوم الروع» يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب «الحدا» جمع حدأه ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبه وعنّب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعا - وهو الحور. المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديما ، فتبلىنا المنون وما نبلىها ، وتبلى من بيننا الدارين والقاتله فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدا فى سرعتها وخفتها. الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على المنون فى البيت الذى ذكرناه فى أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلى «يستلثمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، «على» حرف جر «الألى» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولا به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، وبوم مضاف و «الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى «القبل» صفه للحدا ، وجمله ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلثمون» ، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الأولى فى المره الأولى فى جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله فى المره الثانية فى جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا فى لغه البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعه المذكور فى «يستلثمون» وهو الواو ، وضمير جماعه الإناث فى «تراهن» وهو «هن». ومن استعمال «الألى» فى جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر : محّا حبّها حبّ الألى كّن قبلها وحلّت مكانا لم يكن حلّ من قبل وقول الآخر : فأما الألى يسكنّ غور تهامه فكلّ فتاه تترك الحجل أقصما وهذا البيت يقع فى بعض نسخ الشرح ، ولا يقع فى أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم تشرحه ، ومن استعماله فى

الذكور العقلاء قول الشاعر : فَإِنَّ الْأَلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأْسَوُا تَأْسُوا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّأْسِيَا وَمَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الذُّكُورِ غَيْرَ الْعُقَلَاءِ -
وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات - قول الآخر : تَهَيَّجْنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامَنَا الْأَلَى مَرْرِنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرَيْقَ

فقال : «يستلثمون» ثم قال : «تراهن».

ويقال للمذكر العاقل فى الجمع «الذنين» مطلقا - أى : رفعا ، ونصبا ، وجرا - فتقول : «جاءنى الذنين أكرموا زيدا ، ورأيت الذنين أكرموه ، ومررت بالذنين أكرموه».

وبعض العرب يقول : «الذون» فى الرفع ، و «الذنين» فى النصب والجر ؛ وهم بنو هذيل ، ومنه قوله :

٢٧- نحن الذون صبّحوا الصّباحا***يوم النّخيل غاره ملحاحا(١).

ص: ١٤٤

١- اختلف فى نسبه هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأ-علم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعه إلى رؤبه بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى روايه أبى زيد : نحن قتلنا الملك الجحجحا ولم ندع لسارح مراحا إلا ديارا أو دما مفاحا نحن بنو خويلد صراحا * لا كذب اليوم ولا مزاحا* اللغة : «نحن الذون» هكذا وقع فى روايه النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره «نحن الذين» على الوجه المشهور فى لغة عامه العرب ، وقوله «صبّحوا» معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ مُضِيْبِينَ) «النخيل» - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه «غاره» اسم من الإغاره على العدو «ملحاحا» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام ، وأراد أنها غاره شديده تدوم طويلا «مفاحا» بضم الميم - مرافا حتى يسيل «صراحا» يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهه فيه ولا ظنه وهو برنه غراب ، وجعله العينى - وتبعه البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام. الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر. المبتدأ «صبّحوا» فعل وفاعل ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صلة «الصباحا ، يوم» ظرفان يتعلقان بقوله «صبّحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غاره» مفعول لأ-جمله ، ويجوز أن يكون حالا- بتأويل المشتق - أى مغيرين - وقوله «ملحاحا» نعت لغاره. الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو فى حاله الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء «الذون» فى حاله الرفع ومجىء «الذنين» فى حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمه معربه ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقه ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صوره المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء.

ويقال فى جمع المؤنث : «اللات ، واللاء» بحذف الياء ؛ فتقول «جاءنى اللات فعلى ، واللاء فعلى» ويجوز إثبات الياء ؛ فتقول «اللاتى ، واللائى»

وقد ورد «اللاء» بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٢٨- فما آباؤنا بأمنٍ منه *** علينا اللاء قد مهدوا الحجورا(١)

[كما قد تجيء «الأولى» بمعنى «اللاء» كقوله :

فأما الأولى يسكن غور تهامه

فكل فتاه تترك الحجل أقصما]ها

ص: ١٤٥

١- البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء اللغه : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففه من قولك : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهياته ، ومن هنا سمي الفراش مهدا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فَلْيَأْنَسُوا يَمَّهْدُونَ) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - يريدون فى حفظة وستره ورعايته. المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمه علينا وفضلا من هذا الممدوح. الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائده ، وأمن : خبر ما «منه ، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفه لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدورا» مهد : فعل ماض ، وواو الجماعه فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد ، والألف للاطلاق ، وجمله الفعل الماضى - الذى هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول. الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعه الذكور ؛ فجاء به وصفا لآباء. وقد استعملوا «اللاء» اسما موصولا وأصله اسم إشاره ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم : إلى الثفر البيض الألاء كأنهم صفائح يوم الرّوع أخلصها الصّقل وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزه : أبى الله للشّم الألاء كأنهم سيوف اجاد القين يوما صقالها

ومن ، وما ، وأل - تساوى ما ذكر

وهكذا «ذو» عند طييء شهر (١)

وكالتى - أيضا - لديهم ذات ،

وموضع اللاتى أتى ذوات (٢)

ص: ١٤٦

-
- ١- «ومن» مبتدأ «وما ، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجمله من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولا به ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله «شهر» الآتى «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتى ، وعند مضاف و «طييء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ذو» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو.
- ٢- «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضا» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفيه المكانية ناصبه قوله «أنى» الآتى ، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أنى ذوات» فعل ماض وفاعله.

أشار بقوله : «تساوى ما ذكر» إلى أن «من ، وما» والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث - [المفرد] والمثنى ، والمجموع - فتقول : جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن ؛ وأعجبنى ما ركب ، وما ركبت ، وما ركبا ، وما ركبتا ، وما ركبوا ، وما ركبن ؛ وجاءنى القائم ، والقائمه ، والقائمان ، والقائمتان ، والقائمون ، والقائمات .

وأكثر ما تستعمل «ما» فى غير العاقل ، وقد تستعمل فى العاقل (١) ، ومنه قوله تعالى : (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى) وقولهم : «سبحان ما سخر كُنْ لنا» و «سبحان ما يسبح الرعد بحمده» .

و «من» بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل فى العاقل ، وقد تستعمل فى غيره (٢) .

ص : ١٤٧

١- تستعمل «ما» فى العاقل فى ثلاثه مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فى السَّمَاوَاتِ وَمَا فى الْأَرْضِ) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ) والموضع الثانى : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك - وقد رأيت شبعا من بعيد - : انظر ما ظهر لى ، وليس منه قوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَدَرْتُ لِمَكَ مَا فى بَطْنِي مُحَرَّرًا) لأدن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرججه عن العقل ، بل استعمال «ما» هنا فى ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان .

٢- تستعمل «من» فى غير العاقل فى ثلاثه مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل فى عموم فصل بمن الجاره ، نحو قوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ) ومن المستعمله فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاوره فى هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) وقول الشاعر * أسرب القطا هل من يعير جناحه* وهو الذى استشهد به المؤلف فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعاره ؛ لأن العلاقه المشابهه ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) واستعمال من فيما لا يعقل - فى هذا الموضع - من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنكته ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩- بكيت على سرب القطا إذ مررن بي *** فقلت ومثلى بالبسكاء جدير : (١)

أسرب القطا ، هل من يعير جناحه

لعلّى إلى من قد هويت أطير؟

ص: ١٤٨

١- هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلا لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبى تمام ، وقيل : فائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتا فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواه. اللغه : «السرب» جماعه الطباء والقطا ونحوهما ، و «القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو - أى أحببت. الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على السكون فى محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بى «بى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزه حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهاميه «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جمله «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صله الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه موجود «جناحه» جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر يالى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته «أطير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر «لعل». الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذى تجعله بمنزله من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى فى معاملته معاملته ذوى العقل ، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء. ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى : ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو «جاءنى القائم ، والمركوب» واختلف فيها ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصوليه فى شىء .

وأما من وما غير المصدريه فاسمان اتفاقا ، وأما «ما» المصدريه فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغه طيء استعمال «ذو» موصوله ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفردا ، ومثنى ، ومجموعا (١) ؛ ض

ص : ١٤٩

١- لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصوله عاقلا أو غير عاقل ؛ فمن استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به ، وقول قوال الطائى : فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا : هلمّ فإنّ المشرفىّ الفرائض يريد فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائى : فإنّ الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت يريد : وبئرى التى حفرتها والتى طويتها ؛ لأنّ البئر مؤنثه بدون علامه تأنيث . ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضا : أظنك دون المال ذو جئت طالبا ستلعاك بيض للنفوس قوابض

فتقول : «جاءنى ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن» ، ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث : «جاءنى ذات قامت» ، وفى جمع المؤنث : «جاءنى ذوات قمن» وهو المشار إليه بقوله : «وكالتى أيضا - البيت» ومنهم من يثنئها ويجمعها فيقول : «ذوا ، وذوو» فى الرفع و «ذوى ، وذوى» فى النصب والجر ، و «ذواتا» فى الرفع ، و «ذواتى» فى الجر والنصب ، و «ذوات» فى الجمع ، وهى مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر فى «ذو» هذه - أعنى الموصولة - أن تكون مبنية ، ومنهم من يعربها : بالواو رفعا ، وبالالف نصبا ، وبالياء جرا ؛ فيقول : «جاءنى ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذى قام» فتكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فإما كرام موسرون لقيتهم

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا [٤](١).

ص: ١٥٠

١- قد مضى شرح هذا البيت فى باب «المعرب والمبنى» (ش رقم ٤) شرحا وافيا لا تحتاج معه إلى إعادة شىء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مره أخرى فى باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحده منهما ، ووجه الاستدلال بهما.

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء.

وأما «ذات» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا ، مثل «ذوات» ، ومنهم من يعربها إعراب مسلمات : فيرفعها بالضمه ، وينصبها ويجرها بالكسره (١).

ومثل ما «ذا» بعد ما استفهام

أو من ، إذا لم تلغ في الكلام (٢).

ص: ١٥١

١- قال ابن منظور : «قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابيا يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامه ذات أكرمكم الله بها ؛ فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفى الثنيه : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء : *وبئرى ذو حفرت وذو طويت* ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد : جمعتها من أينق موارد ذوات ينهضن بغير سائق» اه كلام ابن منظور ، وهو فى الأصل كلام الفراء.

٢- «ومثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ذا ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الكلام فهى كذلك ؛ وقوله «فى الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله تلغ.

يعنى أن «ذا» اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصوله ، وتكون مثل «ما» فى أنها تستعمل بلفظ [واحد]: للمذكر ، والمؤنث - مفردا كان ، أو مثنى ، أو مجموعا - فتقول : «من ذا عندك» و «ماذا عندك» سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره.

وشرط استعمالها موصوله أن تكون مسبوقة ب- «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، نحو «من ذا جاءك ، وما ذا فعلت» فمن : اسم استفهام ، وهو مبتدأ ، و «ذا» موصوله بمعنى الذى ، وهو خبر من ، و «جاءك» صلة الموصول ، والتقدير «من الذى جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ ، و «ذا» موصول [بمعنى الذى] ، وهو خبر ما ، و «فعلت» صلته ، والعائد محذوف ، تقديره «ماذا فعلته»؟ أى : ما الذى فعلته.

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ فى الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «من» مع «ذا» كلمة واحده للاستفهام ، نحو «ماذا عندك؟» أى : أى شىء عندك؟ وكذلك «من ذا عندك؟» فماذا : مبتدأ ، و «عندك» خبره [وكذلك : «من ذا» مبتدأ ، و «عندك» خبره] فذا فى هذين الموضعين ملغاه ؛ لأنها جزء كلمه ؛ لأن المجموع استفهام.

* * *

كل الموصولات الاسمية تحتاج إلى صلة و عائد

وكلها يلزم بعده صلة

على ضمير لائق مشتمله (١).

ص: ١٥٢

١- «وكلها» الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافا لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصلة بكونها مشتمله على عائد ، وهذا خاص بصله الموصول الاسمى ؛ ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلا ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله «موصول الاسماء»؟ و «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتمله» الآتى «لائق» نعت لضمير «مشتمله» نعت لصله.

الموصلات كلها - حرفيه كانت ، أو اسميه - يلزم أن يقع بعدها صله تبيين معناها.

ويشترط في صله الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفردا فمفرد ، وإن كان مذكرا فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو «جاءني الذي ضربته» وكذلك المثنى والمجموع ، نحو «جاءني اللذان ضربتهما ، والذين ضربتهم» وكذلك المؤنث ، تقول : «جاءت التي ضربتها ، واللذان ضربتهما ، واللاتي ضربتهن».

وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما ، وذلك نحو «من ، وما» إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : «أعجبنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن» على حسب ما يعنى بهما.

* * *

لا تكون صله الموصول إلا جملة أو شبهها

وجمله أو شبهها الذي وصل

به ، كمن عندى الذي ابنه كفل (١).

ص: ١٥٣

١- «وجمله» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله «جملة» مبتدأ ، وقوله «الذي» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميرا مستترا ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جاره لمحذوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ «عندى» عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صله ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله الذي.

صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعنى بشبه الجملة الظرف والجارّ والمجرور ، وهذا فى غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها.

شروط الجملة التى تقع صلة

ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبريه (١) ، الثانى : كونها خالية من معنى التعجب (٢) ، الثالث : كونها غير مفتقره إلى كلام .

ص: ١٥٤

١- ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسمع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق : وإنى لراج نظره قبل التى لعلى - وإن شطت نواها - أزورها وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بشينه : وما ذا عسى الواشون أن يتحدّثوا سوى أن يقولوا إنى لك عاشق وزعم الكسائى أن جملة «لعلى أزورها» من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن «ما» فى قول جميل «وما ذا» اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة. والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفه ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، وما ذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمه اسم موصول أصلا.

٢- اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبريه هى أم إنشائية؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعا قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبريه ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا- يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا- شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جأنى الذى ما أحسنه وإن قلنا إنها خبريه» فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبريه ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

قبلها ، واحترز ب- «الخبريه» من غيرها ، وهي الطلبيه والإنشائية ؛ فلا يجوز «جاءنى الذى اضربه» خلافا للكسائي ، ولا «جاءنى الذى ليته قائم» خلافا لهشام ، واحترز ب- «خالیه من معنی التعجب» من جمله التعجب ؛ فلا يجوز «جاءنى الذى ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبریه ، واحترز «بغير مفتقره إلى كلام قبلها» من نحو : «جاءنى الذى لكنّه قائم» ؛ فإن هذه الجملة تستدعى سبق جملة أخرى ، نحو : «ما قعد زيد لكنّه قائم».

ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صله

ويشترط فى الطرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ، والمعنى بالتام : أن يكون فى الوصل به فائده ، نحو : «جاء الذى عندك ، والذى فى الدار» والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «جاء الذى استقرّ عندك» أو «الذى استقرّ فى الدار» فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما ؛ فلا تقول «جاء الذى بك» ولا «جاء الذى اليوم».

وصفه صريحه صله أل

وكونها بمعرب الأفعال قلّ (١).

ص: ١٥٥

١- «وصفه» الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم «صريحه» نعت لصفه «صله» مبتدأ مؤخر ، وصله مضاف و «أل» مضاف إليه «وكونها» كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدرا لكان الناقصه يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحه ، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحه اسم الفاعل نحو : «الضارب» واسم المفعول نحو : «المضروب» والصفة المشببه نحو : «الحسن الوجه» فخرج نحو : «القرشى ، والأفضل» وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشببه موصوله خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسأله ؛ فمره قال : إنها موصوله ، ومره منع ذلك (١).

وقد شدّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : «وكونها بمعرب الأفعال قلّ» ومنه قوله :

ص: ١٥٦

١- للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفة المشببه ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشببه لا- تكون صله لأل ؛ فأل الداخله على الصفة المشببه عند هؤلاء معرفه لا موصوله ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الصلوات للأفعال ، والصفة المشببه بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشببه لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشتروا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغه التى تقع صله لأل أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث ، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صله لأل ، بل تكون أل الداخله عليه معرفه ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشببه صله لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته فى المعنى - ، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعا؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا- يكون صله لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا- من حيث المعنى ولا- من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلائنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلائنه الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر فى مسأله واحده هى المعروفه بمسأله الكحل .

١- هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بنى عذره ، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ؛ فعاتم العذرى أن قال : فحيا الإله أبا حزره وأرغم أنفك يا أخطل وجدّ الفرزدق أتعس به ودقّ خياشيمه الجندل و «أبو حزره» : كنبه جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانه حتى يلصق أنفه بالرغام - وهو التراب - و «الجد» الحظ والبخت ، وفى قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنبارى ، وسنذكر فى ذلك بحثا فى باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذى قبله قوله : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل اللغه : «الخنى» - بزنه الفتى - هو الفحش ، و «الخطل» - بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريك - الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما ، ويفصل فى خصومتهم «الأصيل» ذو الحسب ، و «الجدل» شده الخصومه. المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أفضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتديير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكما؟! الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائده الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمى نعت للحكم ، مبنى على السكون فى محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للمجهول «حكومته» حكومه : نائب فاعل لترضى ، وحكومته مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائده لتأكيد النفى «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذى» معطوف على الحكم أيضا ، وذى مضاف و «الرأى» مضاف إليه. «والجدل» معطوف على الرأى. الشاهد فيه : قوله «الترضى حكومته» حيث أنى بصله «أل» جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى : يقول الخنى ، وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخه اليتقصع

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف - فى غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به ، بل يجوز فى الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذا ؛ فمن الأول قوله :

٣١- من القوم الرسول الله منهم *** لهم دانت رقاب بنى معد (١).

ص: ١٥٨

١- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، قال العيني : «أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله» اه ، وروى البغدادي بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو : بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومه من قصي اللغة : «دانت» ذلت ، وخضعت ، وانقادت «معد» هو ابن عدنان ، وبنو قصي هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه و [آله] و سلم منهم الإعراب : «من القوم الرسول الله» : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام فى كلمه «الرسول» موصول بمعنى الذين صفه للقوم مبنى على السكون فى محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلامه مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصوله «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى «دانت» دان : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث «رقاب» فاعل دان ، ورقاب مضاف و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «معد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ. ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هى هنا بعض كلمه. وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمه وإبقاء بعضها بعجب فى العريبه ، وهذا لبيد بن ربيعه العامري يقول : * درس المنا بمتالع فأبان* أراد «المنازل» فحذف حرفين غير ترخيم. وهذا رؤبه يقول : * أوالفا مكه من ورق الحمى* أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحه الميم كسره والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده : وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعه المذكور فى قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وَخُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) أى كالذين خاضوا - وفى الآيه تخريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفه لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصله محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه - قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمه كلها ؛ فلم يبق منها إلا حرفا واحدا ، ومن ذلك قول الشاعر : نادوهم : أن أجموا ، ألاتا ، قالوا جميعا كلهم : أأفا فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا - حرف العطف ، وأصله «ألا- فاركبا». وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم ، حم ، ص - من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم. قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياما من ورطه للوقوع فى ورطه أخرى أشد منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضروره إلى ضروره أصعب منها مخلصا وأعسر نجا. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا بسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآيه الكريمة التى تلونها أولا على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذى» موصول حرفى.

٣٢- من لا يزال شاكرا على المعه***فهو حر بعيشه ذات سعه (١)

ص: ١٦٠

١- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين. اللغة: «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولاتق، ومستحق «سعه» بفتح السين، وقد تكسر - اتساع ورفاهيه ورغد. المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خبر فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكرا» خبر لا يزال، والجمله من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارته عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهى مجروره المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صله لأمل، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائده، و «هو» ضمير منفصل مبتدأ، و «حر» خبره، والجمله منهما فى محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» فى أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبهه المبتدأ بالشرط «بعيشه» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الرفع خبرا لهو «ذات» صفة لعيشه، وذات مضاف و «سعه» مضاف إليه مجرور بالكسره الظاهره، ولكنه سكنه للوقف. الشاهد فيه: قوله «المعه» حيث جاء بصله «أل» ظرفا، وهو شاذ على خلاف القياس. ومثل هذا البيت - فى وصل أل بالظرف شذوذا - قول الآخر: وغيرنى ما غال قيسا ومالكا وعمرا وحجرا بالمشقّر ألعما يريد: الذين معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شىء فيه، وأنى بصلتها ظرفا، وهو شاذ؛ فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصه بالأسماء؛ وقال الكسائى فى هذا البيت: إن الشاعر يريد «معا» فزاد أل

أى كما ، وأعربت ما لم تضاف

و صدر وصلها ضمير ان حذف (1)

يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث - مفردا كان ، أو مثنى ، أو مجموعا - نحو : «يعجبني أيهم هو قائم».

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال ؛ أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيهم هو قائم» الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أى قائم» الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أى هو قائم» وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربه بالحركات الثلاث ، نحو : «يعجبني أيهم هو قائم ، ورأيت أيهم هو قائم ، ومررت بأيهم هو قائم» وكذلك : «أى قائم ، وأيها قائم ، وأيى قائم» وكذا ، «أى

ص : ١٦١

١- «أى» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفه ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التانيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم «تضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، و صدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضاف العائد على أى «انحذف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما - فى كونها موصولا صالحا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا - وأعربت هذه الكلمه مده عدم إضافتها فى حال كون صدر صلتها ضميرا محذوفا.

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأى هو قائم» الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : «يعجبني أيهم قائم» ففي هذه الحالة تبنى على الضم ؛ فتقول : «يعجبني أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم» وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهْمٌ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر :

٣٣- إذا ما لقيت بني مالك ***فسلم على أيهم أفضل (١)

ص: ١٦٢

١- هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مره بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد» وذكر البيت. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «لقيت» فعل وفاعل ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط «بنى» مفعول به للقى ، وبنى مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخله في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأ-كث في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسره الظاهره ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذى هو أى. الشاهد فيه : قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأى مبني على الضم - على الروايه المشهوره الكثيره الدوران على ألسنه الرواه - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعه من البصريين فى هذه الكلمه : يذهبون إلى أنها تأتى موصوله ، وتكون مبنيه إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافه لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ؛ فإذا لم تكن مضافه أصلا ، أو كانت مضافه لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربه ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لا تجيء موصوله ، بل هى إما شرطيه وإما استفهاميه ، لا تخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعه من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصوله ، ولكنها معربه فى جميع الأحوال ؛ أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر.

وهذا مستفاد من قوله : «وأعربت ما لم تضيف - إلى آخر البيت» أى : وأعربت أى إذا لم تضيف فى حالة حذف صدر الصلة ؛ فدخل فى هذه الأحوال الثلاثة السابقه ، وهى ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم تضيف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضيف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحاله الرابعه ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ.

بعض العرب يعرب «أيا» الموصوله فى كل حال

وبعضهم أعرب مطلقا ، وفى

ذا الحذف أيا غير أى يقتفى (١)

إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل

فالحذف نزر ، وأبوا أن يختزل (٢).

ص: ١٦٣

١- «وبعضهم» الواو للاستثناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ، والجمله من أعرب وفاعله فى محل رفع خير المبتدأ الذى هو بعضهم «مطلقا» حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقا «وفى ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى «الحذف» بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أيا» مفعول به لقوله «يقتفى» الآتى «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «أى» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجمله فى محل رفع خير المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاه حكم بإعراب أى الموصوله فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتفى ويتبع أيا فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويله.

٢- «إن» شرطيه «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل فغير أى يقتفى أيا «وإن» الواو عاطفه ، إن شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ «نزر» خبره ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

إن صلح الباقي لوصل مكمل

والحذف عندهم كثير منجلى (١)

في عائد متّصل إن انتصب

بفعل ، أو وصف : كمن نرجو يهب (٢)

يعنى أن بعض العرب أعرب «أيا» مطلقا ، أى : وإن أضيفت وحذف

ص: ١٦٤

١- «إن» شرطيه «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاه مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلى» خبر ثان ، أو نعت للخبر.

٢- «فى عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل فى البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطيه «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جاره ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدره على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن نرجوه ، والجمله لا محل لها صلته «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامه رفعه الضمه الظاهره ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

صدر صلتها ؛ فيقول : «يعجبنى أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم» وقد قرىء (ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى * فسلم على أيهم أفضل * [٣٣] بالجر.

تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا

وأشار بقوله : «وفى ذا الحذف - إلى آخره» إلى المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعا لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) وأيهم أشد] ؛ فلا تقول : «جاءني اللذان قام» ولا «الليذان ضرب» ؛ لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة ، بل يقال : «قاما ، وضربا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أى» وإن لم تطل الصلة ، كما تقدم من قولك : «يعجبنى أيهم قائم» ونحوه ، ولا يحذف صدر الصلة مع غير «أى» إلا إذا طالت الصلة ، نحو «جاء الذي هو ضارب زيدا» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذي ضارب زيدا» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قاتل لك سوءا» التقدير «بالذي هو قاتل لك سوءا» فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياسا ، نحو «جاء الذي قائم» التقدير «جاء الذي هو قائم» ومنه قوله تعالى : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) في قراءه الرفع ، والتقدير «هو أحسن» (١).

ص: ١٦٥

١- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، أى سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان الموصول غير أى لم يجزوا الحذف إلا- بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السماك : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) قالوا : التقدير : مثلا الذى هو بعوضه فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر : لا تنو إلا الذى خير ؛ فما شقيت إلا نفوس الألى للشّرّ ناوونا قالوا : التقدير لا تنو إلا الذى هو خير ، ومن ذلك قول الآخر : من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى : لم أر مثل الفتيان فى غبن الأيام يدرون ما عواقبها قالوا : ما موصوله ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها. وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلك أن «ما» فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائده ، وبعوضه خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن «ما» فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهاميه مبتدأ ، وما بعدها خبر ، والجمله فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدره بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزئ لك بالإشارة.

وقد جوزوا في «لا سيما زيد» إذا رفع زيد : أن تكون «ما» موصولة ، وزيد : خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «لاسى الذى هو زيد» فحذف العائد الذى هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوبا ؛ فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير «أى» وجوبا ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ (١).

ص: ١٦٦

١- الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفه ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرئ القيس : ألا ربّ يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بداره جلجل فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة جاز فيه ثلاثه أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثه. فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون «لا» نافية للجنس و «سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهره ، و «ما» زائده ، وسى مضاف ، و «يوم» مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بداره جلجل موجود ، والوجه الثانى أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و «سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهره. وهو مضاف و «ما» نكرة غير موصوفه مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و «يوم» بدل من ما. وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضا ، أحدهما : أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا و «سى» اسمها ، و «ما» نكرة موصوفه مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليها ، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء عظيم هو يوم بداره جلجل موجود ، والوجه الثانى ، أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و «سى» اسمها ، و «ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليه ، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجمله من المبتدأ والخبر لا- محل لها من الإعراب صله الموصول ؛ وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بداره جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح. وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضا ، أحدهما : أن تكون «ما» نكرة غير موصوفه وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليها ، و «يوما» مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بداره جلجل ، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نكرة غير موصوفه وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، و «يوما» تمييز لها وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفه كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ؛ فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز فى النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا- يكون إلا- نكرة منع النصب فى المعرفه ؛ لأنه لا- يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفه كما هو مذهب جماعه الكوفيين جوز نصب المعرفه بعد «سيما». والحاصل أن نصب المعرفه بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة.

وأشار بقوله «وأبوا أن يختزل»* إن صلح الباقي لوصل مكمل» إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صله ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو «جاء الذى هو أبوه منطلق» ، أو «هو ينطلق» أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامان ، نحو «جاء الذى هو عندك» أو «هو فى الدار» ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة ؛ فلا تقول «جاء الذى أبوه منطلق» تعنى «الذى هو أبوه منطلق» ؛ لأن الكلام يتمّ دونه ، فلا يدرى أحذف منه شىء أم لا؟ وكذا بقيه الأمثلة المذكوره ، ولا فرق فى ذلك بين «أى» وغيرها ؛ فلا تقول فى «يعجبني أيهم هو يقوم» : «يعجبني أيهم يقوم» لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد ، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضمير - غير ذلك الضمير المحذوف - صالح لعوده على الموصول ، نحو «جاء الذى ضربته فى داره» ؛ فلا يجوز حذف الهاء من ضربته ؛ فلا تقول : «جاء الذى ضربت فى داره» لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صله لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يحذف مع «أى» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صله كما تقدم ، نحو «جاء الذى هو أبوه منطلق» ، ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو «جاءنى الذى ضربته فى داره ، ومررت بالذى مررت به فى داره» ، و «يعجبني أيهم ضربته فى داره ، ومررت بأبيهم مررت به فى داره».

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلى - إلى آخره» إلى العائد لمنصوب.

وشرط جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف، نحو «جاء الذي ضربته، والذي أنا معطيكه درهم».

فيجوز حذف الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذي ضربت» ومنه قوله تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) وقوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) التقدير «خلقته، وبعثه» (١).

وكذلك يجوز حذف الهاء من «معطيكه»؛ فتقول «الذي أنا معطيك درهم» ومنه قوله:

٣٤- ما الله موليك فضل فاحمدنه به ***فما لدى غيره نفع ولا ضرر(٢)

تقديره: الذي الله موليكه فضل، فحذفت الهاء.

ص: ١٦٩

١- لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكریمتین؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثره استعماله في الفصح، ومن ذلك قول عروه بن حزام: وما هو إلا أن أراها فجاءه فأبته حتى ما أكاد أجيب وأصرف عن جهى الذى كنت أرتئى وأنسى الذى أعددت حين أجيب أراد أن يقول: أصراف عن وجهى الذى كنت أرتئيه، وأنسى الذى أعددته، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف:

٢- هذا البيت من الشواهد التي ذكرها ولم ينسبها إلى قائل معين. اللغة: «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان. المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنه جاء تك من عنده من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك؛ فاحمد ربك عليه، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر. الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولى: خبر عن لفظ الجلالة، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة، وهو المفعول الأول، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول، والتقدير: موليكه، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خير» خبر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفه، احمد: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفه. ولا: نافية «ضرر» معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهملة، و «لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «نفع» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أى: بالشئ الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك. واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون

هذا الوصف صله لأل فإن كان الوصف صله لأل كان الحذف شاذاً ، كما فى قول الشاعر : ما المستفزّ الهوى محمود عاقبه ولو أتيح له صفو بلا كدر كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبه ، فحذف الضمير المنصوب مع ان ناصبه صله لأل ، ومثله قول الآخر : فى المعقب البغى أهل البغى ما ينهى امرأ حازماً أن يسأماً أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له . وإنما يمتنع حذف المنصوب بصله أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسميه أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك.

وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذف منه قليل .

فإن كان الضمير منفصلا (1) لم يجز الحذف ، نحو «جاء الذى إياه ضربت» فلا يجوز حذف «إياه» وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف - وهو الحرف - - نحو «جاء الذى إنّه منطلق» فلا يجوز حذف .

ص: ١٧١

١- الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصورا عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت «جاء الذى إياه ضربت» كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت «جاء الذى ضربت» صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك «جاء الذى ما ضربت إلا إياه» فإنه بدل على أنك قد ضربت هذا الجائز ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : «جاء الذى ما ضربت» دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائز فحسب. فأما المنفصل جوازا فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر : * ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فإن التقدير يجوز أن يكون «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فَاكْهِنَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ) فإنه يجوز أن يكون التقدير «بالذى آتاهم» وأن يكون التقدير «بالذى آتاهم ربهم» والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآيه الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى : (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) فإنه يجوز أن يكون التقدير «ومن الذى رزقناهم» كما يجوز أن يكون التقدير «ومن الذى رزقناهم إياه».

الهاء (١)، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص ، نحو «جاء الذى كانه زيد».

الكلام على حذف العائد المخفوض و شروطه

كذاك حذف ما بوصف خفضاً

كأنت قاض بعد أمر من قضى (٢)

كذا الذى جرّ بما الموصول جر

ك «مرّ بالذى مررت فهو بر» (٣)

ص: ١٧٢

١- إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشاره إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) هذا إذا قدرت أصل الكلام : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) أنهم شركائى ، على حد قول كثير : وقد زعمت أنى تغيّرت بعدها ومن ذا الذى يا عزّ لا يتغيّر؟ فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائى» لم يكن من هذا النوع.

٢- «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتى «خفضاً» خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جاره لقول محذوف ، أى كقولك ، أنت : مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و «أر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من ماده قضى ، يشر إلى قوله تعالى : (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) كما قال الشارح.

٣- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذى» والجمله لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتى «جر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها صلة «كمر» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالذى» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل وفاعل. والجمله لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله : «فهو بر» الفاء واقعه فى جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ. وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع فى الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجرورا بالإضافة ، أو بالحرف.

فإن كان مجرورا بالإضافة لم يحذف ، إلا- إذا كان مجرورا بإضافه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو «جاء الذى أنا ضاربه : الآن ، أو غدا» ؛ فتقول : جاء الذى أنا ضارب ، بحذف الهاء.

وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف ، نحو «جاء الذى أنا غلامه ، أو أنا مضروبه ، أو أنا ضاربه أمس» وأشار بقوله : «كأنت قاض» إلى قوله تعالى : (فَأَقْصِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير «ما أنت قاضيه» فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورا بحرف فلا- يحذف إلا- إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظا ومعنى ، واتفق العامل فيهما ماده ، نحو : «مررت بالذى مررت به ، أو أنت مارّ به» فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : «مررت بالذى مررت» قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : «مررت بالذى أنت مارّ» أى به ، ومنه قوله :

ص: ١٧٣

أى : أنت بائح به. .

ص: ١٧٤

١- هذا البيت لعنتره بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من كلمه مطلعها : طربت وهاجتك الطّباء السّوانح غداه غدت منها سنيح وبارح تغالت بى الأشواق حتّى كأنّما بزندان فى جو فى من الوجد قادح اللغه : «طربت» الطرب : خفه تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك ، وبعثت شوقك «الطّباء» جمع ظبى «السوانح» جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاً-ك مياسره من ظبى أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح «بارح» هو ضد السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقه» - بكسر فسكون - فى الأصل تطلق على ثمانين عامما ، وقد أراد بها المده الطويله «فبح» أمر من «باح بالأمر ببوح به» : أى أعلنه وأظهره «لان» أى الآن ، فحذف همزه الوصل والهمزه التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبه الألف ، وقيل : بل هى لغه فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطيه : الآن وقد نزعت إلى نمير فهذا حين صرت لهم عذابا وقول الآخر : ألا يا هند هند بنى عمير أرتّ لان وصلك أم جديد؟ وقول أشجع السلمى : ألان استرحنا واستراحت ركابنا وأمسك من يجدى ومن كان يجتدى وروى الأعمم بيت الشاهد : تعزيت عن ذكرى سميّه حقه فبح عنك منها بالذى أنت بائح وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنتره. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع «تخفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر «كان» فى محل نصب «حب» مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و «سمراء» مضاف إليه «حقه» ظرف زمان متعلق بتخفى «فبح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذى» جار ومجرور متعلق ببح أيضا «أنت بائح» مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به. الشاهد فيه : قوله «بالذى أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جمله الصلة ؛ لكونه مجرورا بمثل الحرف الذى جر الموصول - وهو الباء - والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد ماده : الأول «بح» والثانى «بائح» ومعنى : لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : «مررت بالذي غضبت عليه» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك «مررت بالذي مررت به على زيد» فلا يجوز حذف «به» منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق ، والداخلة على الضمير للسببيه ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا ، نحو : «مررت بالذي فرحت به» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : «كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ» أى كذلك يحذف الضمير الذى جرّ بمثل ما جرّ الموصول به (١) ، نحو : «مررت .

ص: ١٧٥

١- ومثله أن يكون الموصول وصفا لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير : إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه. أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذى عنيت» فإن التقدير فيه : بالأمر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الذى جر ذلك العائد. وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذى ركنت» فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف - وهو الأمر - مجرورا بحرف مماثل للحرف الذى جر به ذلك العائد.

بألذی مررت فهو بر» أی : «بألذی مررت به» فاستغنی بالمثال عن ذکر بقیه الشروط التی سبق ذکرها.

* * *

ص: ١٧٦

حرف التعريف هو «أل» برمتها أو اللام وحدها؟

أل حرف تعريف ، أو اللام فقط ،

فمنط عرّفت قل فيه : «النمط» (١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه ؛ فقال الخليل المعرّف هو «أل» ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن (٢)..

ص: ١٧٧

١- «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و «تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفه «اللام» مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لترتين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب - أي كاف - حال من «اللام» وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخله في جواب شرط محذوف و «قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته! وتقدير الكلام «إذا عرفت ذلك فانت» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أي إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل ، والجمله في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن «عرفت» فعل شرط حذف أداته ، وجمله «قل» جواب الشرط حذف منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أي إن أردت تعريفه ، وجمله الشرط وجوابه - على هذا - خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعي له.

٢- ذهب الخليل إلى أن أداه التعريف هي «أل» برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثر استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداه التعريف هي اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها. وجيء بهمزة الوصل قبلها.

والألف واللام المعرّفه تكون للعهد ، كقولك : «لقيت رجلاً فأكرمت الرجل» وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاستغراق الجنس ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها «كلّ» ولتعريف الحقيقه ، نحو : «الرجل خير من المرأه» أى : هذه الحقيقه خير من هذه الحقيقه.

و «النمط» ضرب من البسط ، والجمع أنماط - مثل سبب وأسباب - والنمط - أيضا - الجماعه من الناس الذين أمرهم واحد ، كذا قاله الجوهري.

وقد تزداد لازما : كالكالات ،

والآن ، والذين ، ثم الكالات (١)

ولاضطرار : كبنات الأوبر

كذا ، «وطبت النفس يا قيس» السرى (٢).

ص: ١٧٨

١- «قد» حرف تقليل «تزداد» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى «أل» «لازما» حال من مصدر الفعل السابق ، وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازما ، وقيل : هو مفعول مطلق ؛ وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازما ، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كالكالات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالكالات «والآن ، والذين ، ثم الكالات» معطوفات على الكالات.

٢- «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جاره لقول محذوف ، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من ماده القول محذوف أيضا «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبني على الضم فى محل نصب «السرى» نعت له ، وتقدير الكلام : «طبت النفس يا قيس» كذلك.

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائده ، وهي - في زيادتها - على قسمين : لازمه ، وغير لازمه .

ثم مثل الزائده اللازمه ب- «اللات» (1) وهو اسم صنم كان بمكه ، وب «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح (2) ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ؛

ص: ١٧٩

١- مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمي ، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولاً ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلمية أيضا : العزى ، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزه ، ثم سمي به صنم أو شجره كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمي به خفت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيرا ما يغير فيها ، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به .

٢- أكثر النحاه على أن «الآن» مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا في سبب بنائه؟ فذهب قوم إلى أن عله بنائه تضمنه معنى «أل» الحضوريه ؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعه ؛ وهؤلاء يقولون : إن «أل» الموجوده فيه زائده ؛ وبنائه لتضمنه معنى «أل» أخرى غير موجوده ؛ ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نصيب بن رباح : وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى «أل» غير الموجوده فيه ، وهذا عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى «الآن» لضمنه معنى الإشاره ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى «الآن» لشبهه بالحرف شبهها جموديا ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعه ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشاره إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشاره إلى المكان ؛ فبنائه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاه من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفيه وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : «وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول ببنائه لا توجد له عله صحيحه» اه .

فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : «مررت بهذا الرجل» ؛ لأن قولك : «الآن» بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائده ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائده ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور.

ومثّل - أيضا - ب- «الذين» ، و «اللآت» والمراد بهما ما دخل عليه «أل» من الموصولات ، وهو مبنى على أنّ تعريف الموصول بالصيغ ؛ فتكون الألف واللام زائده ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول ب- «أل» إن كانت فيه نحو : «الذى» فإن لم تكن فيه فببئتها نحو : «من ، وما» إلا «أيا» فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائده ، وأما حذفها في قراءه من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلّ على أنها زائده ؛ إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وإن كانت معرّفه ، كما حذفت من قولهم : «سلام عليكم» من غير تنوين - يريدون «السّلام عليكم».

وأما الزائده غير اللازمه فهي الداخلة - اضطرارا - على العلم ، كقولهم في «بنات أوبر» علم لضرب من الكمأه «بنات الأوبر» ومنه قوله :

ص : ١٨٠

١- هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلًا، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر. اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك؛ ومثله - في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا - قوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) و (يَبْغُونَهَا عِوَجًا) و (وَالْقَمَرَ قَدْرَ نَافِ مَنَازِلَ) «أكمؤا» جمع كمء - بزنه فلس - ويجمع الكمء على كمأه، أيضا، فيكون المفرد خاليا من التاء وهي في جمعه، على عكس تمره وتمر، وهذا من نوادر اللغة، «وعساقلا» جمع عسقول - بزنه عصفور - وهو نوع من الكمأه، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتيح جمع مفتاح، وليس جمع مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقيل جمع عسقل - بزنه منبر - و «بنات الأوبر» كمأه صغار مزغبه كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأه كأمثال الحصى صغار، وهي رديئه الطعم. الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف على قوله أكمؤا «ولقد» الواو عاطفه، واللام موطنه للقسم، و «قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطرا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأه ردىء، والعلم لا تدخله «أل»، فرارا من اجتماع معرفين، وهما حينئذ العلميه وأل، فزادها هنا ضروره، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر: *ولقد نهيتك عن بنات الأوبر* فإنه زاد الألف واللام للضروره، وكقول الراجز: باعد أمّ العمر من أسيرها حراس أبواب لدى قصورها (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي) وقول آخر: يا ليت أمّ العمر كانت صاحبي مكان من أشتى على الرّكائب قال: وقد يجوز أن أوبر نكره فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقبل» اه كلام الأصمعي.

والأصل «بنات أوبر» فزيدت الألف واللام ، وزعم المبرّد أن «بنات أوبر» ليس بعلم ؛ فالألف واللام - عنده - غير زائده.

ومنه الداخلة اضطرارا على التمييز ، كقوله :

٣٧- رأيتك لما أن عرفت وجوهنا***صددت ، وطبت النفس يا قيس عن عمرو(١)

ص: ١٨٢

١- البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه. اللغة : «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أي : ثباتنا في الحرب وشده وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقا حميما لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه. المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمه بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل الإعراب : «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجه لمفعول ثان ؛ لأن «رأى» هنا بصريه «لما» ظرفيه بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائده «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل ، وهو جواب «لما» و «طبت» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه على جمله صددت «النفس» تمييز نسبه «يا قيس» يا : حرف نداء ، و «قيس» منادى ، وجمله النداء لا محل لها معترضه بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسلية. الشاهد فيه : قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز - الذي يجب له التنكير - ضروره ، وذلك في اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفه وأن يكون نكره ؛ وعلى ذلك لا تكون «أل» زائده ، بل تكون معرفه. ومن العلماء من قال : «النفس» مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفسا يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

والأصل «وطبت نفسا» فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفه ؛ فالألف واللام عندهم غير زائده.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : «كبنات الأوبر» ، وقوله : «وطبت النفس يا قيس السرى».

* * *

وبعض الاعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا (1)

ص: ١٨٣

١- «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتى «دخلا» دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى «نقلا» نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان ومعموليهها لا محل لها صلة الموصول.

ذكر المصنف - فيما تقدم - أن الألف واللام تكون معرّفه ، وتكون زائده ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصّيفه ، والمراد بها الداخلة على ما سمى به من الأعلام المنقوله ، مما يصلح دخول «أل» عليه ، كقولك في «حسن» : «الحسن» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفه ، كقولك في «حارث» : «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك في «فضل» : «الفضل» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك في «نعمان» : «النعمان» وهو في الأصل من أسماء الدم (٢) ؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل ، وحذفها نظرا إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نقلا» إلى أن فائده دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفه ، أو ما في معناها.

ص: ١٨٤

١- «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف ، حذف : معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابه عن الضمه لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد :

٢- هنا شيان : الأول أن الذى تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما ؛ لأن الحمرة لازمه للدم. والثانى : أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثله العلم الذى قارنت أل» وضعه كالكالات والعزى والسموأل ، وهذه لازمه ، بدليل قوله هناك «وقد تزداد لازما» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه لبست بلازمه على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب فى هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانا مقرونا بأل ؛ فيكون من النوع الأول ، وسمت أحيانا أخرى «نعمان» بدون أل ؛ فيكون من النوع الثانى.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفه ونحوه أنه إنما سمي به تافؤلا- بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : «الحارث» نظرا إلى أنه إنما سمي به للتفؤل ، وهو أنه يعيش ويحترث ، وكذا كل ما دل على معنى ونحوهما يوصف به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافا لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يلمح لم يؤت بهما.

قد يصير الاسم المقترن بأل او المضاف علما بالغلبه

وقد يصير علما بالغلبه

مضاف أو مصحوب أل كالعقبه (١)

وحذف أل ذى - إن تناد أو تضيف -

أوجب ، وفي غيرهما قد تنحذف (٢).

ص: ١٨٥

١- «وقد» الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علما» خبر يصير مقدم على اسمه «بالغلبه» جار ومجرور متعلق بـيصير «مضاف» اسم يصير مؤخر عن خبره «أو مصحوب» أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كالعقبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبه.

٢- «وحذف» الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتى ، وحذف مضاف ، و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ذى» اسم إشارة نعت لال «إن» شرطيه «تناد» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «تضيف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوجب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها - مع أنها جملة طلبيه - ضروره «وفى» الواو حرف عطف ، فى : حرف جر «غيرهما» غير : مجرور بفى ، وغير مضاف والضمير - الذى يعود على النداء والإضافة - مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتى «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أل» وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل فى غير النداء والإضافة.

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة ، نحو : «المدينة» ، و «الكتاب» ؛ فإنَّ حقهما الصِّدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت «المدينة» على مدينة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، و «الكتاب» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو «يا صعق» في الصَّعق (١) ، و «هذه مدينة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

وقد تحذف في غيرهما شذوذا ، سمع من كلامهم : «هذا عَيُوق طالعا» (٢) ، والأصل العَيُوق ، وهو اسم نجم.

وقد يكون العلم بالغلبة أيضا مضافا : كابن عمر ، وابن عَبَّاس ، وابن مسعود ؛

ص: ١٨٦

-
- ١- الصعق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رمى بصاعقه ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامه ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقه ، فقال الناس عنه : الصعق.
 - ٢- العيوق - في أصل الوضع - كلمة على زنه فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخصوصا به نجما كبيرا قريبا من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يخول بينه وبين إدراكها.

فإنه غلب على العبادله (1) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصِّدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : «يا ابن عمر». هـ)

ص: ١٨٧

١- العبادله : جمع عبدل ، بزنه جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى «زيد» حتى صار زيدا ، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من «عبد الله» فاللام هى لام لفظ الجلاله ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرىء القيس ، وقالوا : حمدله ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ، وطلبقه ، من قولهم : أطال الله بقاءك - وأشباه لهذا كثيره. وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعه ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت : لقد بسملت ليلى غداه لقيتها فى حَيِّذا ذاك الحبيب المبسمل ولكثره ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول «مشأل مشأله» إذا قال : ما شاء الله ، وتقول «سبحر سبخره» إذا قال : سبحان ربي ، وتقول «نعمص نعمصه» إذا قال : نعم صباحك ، وتقول «نعمس نعمسه» إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا ؛ وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصورا على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعه ثانيه)

المبتدأ قسماً: مبتدأ له خبر و مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر

مبتدأ زيد ، وعاذر خبر ،

إن قلت «زيد عاذر من اعتذر» (١)

وأول مبتدأ ، والثاني

فاعل اغنى في «أسار ذان» (٢)

وقس ، وكاستفهام النفي ، وقد

يجوز نحو «فائز أولو الرشد» (٣)

ص: ١٨٨

١- «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفه ، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «قلت» قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره ، وفاعله - من جهه كونه اسم قاعل - ضمير مستتر فيه ، والجمله من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

٢- «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجمله في محل رفع صفه لفاعل «في» حرف جر ، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزه للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و «ذان» فاعل سد مسد الخبر ، والجمله من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان.

٣- «وقس» الواو عاطفه ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف ، قد حرف تقييل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و «الرشد» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداه استفهام ولا أداه نفي.

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ فمثال الأول «زيد عاذر من اعتذر» والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني «أسار ذان» فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وصف اعتمد على استفهام ، أو نفى - نحو : أقائم الزّيدان ، وما قائم الزّيدان - فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - ورفع (1) فاعلا ظاهرا ، كما مثل ، أو ضميرا منفصلا ، نحو : «أقائم أنتما» وتم الكلام به ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : «أقائم أبواه زيد» فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ ؛ إذ لا يقال «أقائم أبواه» فيتّم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا ؛ فلا يقال في «ما زيد قائم ولا قاعد» : إن «قاعدا» مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافا (2) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ،) .

ص : ١٨٩

١- «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله «وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى» وكذلك قوله «وتم الكلام به» ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلا بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمدا على استفهام أو نفى - عند البصريين - والثاني أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

٢- سنبسط القول في هذه المسألة قريبا (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء).

أو بالاسم كقولك : كيف جالس العمران (١)؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مثل ، أو بالفعل كقولك : «ليس قائم الزيدان» فليس : فعل ماضٍ [ناقص] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ خبر ليس ، وتقول : غير قائم الزيدان»
فغير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سدّ مسدّ خبر غير ؛ لأن المعنى ما قائم الزيدان ، فعومل «غير قائم» معاملة «ما قائم» ومنه قوله :

٣٨- غير لاه عداك ؛ فاطرح اللهو ، ***ولا تغترر بعارض سلم (٢)

ص: ١٩٠

١- «كيف» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من «العمران» الآتى و «جالس» مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهره ، و «العمران» فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابه عن الضمه لأنه مثنى .
٢- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين. اللغه : «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفله «اطرح» - بتشديد الطاء - أى - اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها - أى صلح وموادعه ، وإضافه عارض إليه من إضافه الصفه للموصوف. المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركز إلى الغفله ، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنه وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون فى الأهبه والاستعداد. الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه «عداك» عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «فاطرح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللهو» مفعول به لا طرح «ولا» الواو عاطفه ، لا : ناهيه «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه وعلامه جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلتى بتغترر ، وعارض مضاف ، و «سلم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي ؛ فكأنه «ما» فى قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظا بإضافه المبتدأ إليه وهو فى قوه المرفوع بالابتداء وللکلام بقیه نأتى فى شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد.

فغير : مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافه ، وعداك : فاعل بلاه سدّ مسدّ خبر غير ، ومثله قوله :

٣٩- غير مأسوف على زمن ***ينقضى بالهمّ والحزن (١)ب

ص: ١٩١

١- البيت لأبي نواس - الحسن بن هانى بن عبد الأول ، الحكيمى - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر ، وهو : إنّما يرجو الحياه فتى عاش فى أمن من المحن اللغه : «مأسوف» اسم مفعول من الأسف ، وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغه اسم المفعول مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه. المعنى : إنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاه ولا اكتراث. الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «زمن» والجمله من ينقضى وفاعله فى محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى «والحزن» الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم. التمثيل به : فى قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدى فى قولك «ما مضروب الزيدان» فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضاميين بمنزله الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا ، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه فى الشاهد السابق. هذا أحد توجيهات ثلاثه فى ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه. والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله «غير» خبر مقدم ، وأصل الكلام : «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشىء؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيده ؛ لأن العبارة الواردة فى البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير. والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير - إلخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال «أنا غير آسف - إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقه والجهد. ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبى يمدح بدر بن عمار : ليس بالمنكر أن برزت سبعا غير مدفوع عن السبق العراب

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافه ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل ، وقد سدّ مسدّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك فى إعرابه .

ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام (1) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

ص : ١٩٢

١- مذهب جماعه من النحاه أنه يجب أن يكون الفاعل الذى يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميرا منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت «أمسافر أنت» صح هذا الكلام عربيه ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خيرا مقدا ، و «أنت» مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده فى الشعر العربى الصحيح ، وفى القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربيه أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) إذ لو جعلت «راغب» خيرا مقدا و «أنت» مبتدأ مؤخرا لزم عليه الفصل بين «راغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلہتى» بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبه للخبر أجنبى منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شىء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه ونظير الآية الكريمة فى هذا وعدم صحه التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «فخير نحن» فى الشاهد رقم ٤٠ الآتى . ومن ذلك أيضا قول الشاعر :
أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب؟ ومثله قول الآخر : خليلي ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من
أقاطع وقول الآخر : فما باسط لخيرا ولا دافع أذى عن الناس إلا أنتم آل دارم ولا يجوز فى بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل
الوصف خيرا مقدا والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك فى الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن
يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير
فاعلا فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب أفراد عامله .

ذلك ؛ فأجازوا «قائم الزيدان» فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سدّ سدّ الخبر.

ص: ١٩٣

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «وقد يجوز نحو : فائر أولو الرّشد» أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام.

وزعم المصنف أن سيويه يجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قوله :

٤٠- فخير نحن عند الناس منكم *** إذا الدّاعى المثوّب قال : يالا(١).

ص: ١٩٤

١- هذا البيت لزهير بن مسعود الضبى. اللغة : «الناس» هكذا هو بالنون فى كافة النسخ ، ويروى «البأس» بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت «المثوب» من التثويب ، وأصله : أن يجىء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمي الدعاء نثوبيا لذلك «قال يالا ، أى : قال يا لفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة. الإعراب : «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخير «عند» ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و «والناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضا «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «الداعى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعى ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «المثوب» نعت للداعى «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجمله من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره «يالا» مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا لفلان. الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما فى قوله «فخير نحن» ، أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخير ، ولم يتقدم على الوصف - وهو «خير» - نفى ولا استفهام وزعم جماعه من النحاه - منهم أبو على وابن خروف - أنه لا شاهد فى هذا البيت ، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره «نحن خير - إلخ» وقوله «نحن» المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفى الكلام ما يغنى عنه؟ وأما الشاهد الثانى فإن «نحن» الذى وقع فاعلا- أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحه ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخرا ويكون «خير» خبرا مقديما ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» - بأجنبى ، على ما قررناه فى قوله تعالى : (أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) (فى ص ١٩٣) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزا.

فخبر: مبتدأ، ونحن: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبق «خير» نفى ولا استفهام، وجعل من هذا قوله:

٤١- خبير بنو لهب؛ فلا تك ملغيا**مقاله لهبى إذا الطير مرت (١)

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ص: ١٩٥

١- هذا البيت ينسب إلى رجل طائى، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع. اللغه: «خبير» من الخبره، وهى العلم بالشىء «بنو لهب» جماعه من بنى نصر ابن الأزد، يقال: إنهم أزر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيره عزه. تيممت لهبا أبتغى العلم عندهم وقد صار علم العائفين إلى لهب المعنى: إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافه؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه. الإعراب: «خبير» مبتدأ، والذى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و «لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفه، لا: ناهيه «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتك، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقاله» مفعول به لمغ، ومقاله مضاف و «لهبى» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها، وهى جمله الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغيا.. إلخ «مرت» مر: فعل ماض، والتاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «الطير» والجمله من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره. الشاهد فيه: قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه. ويرى البصريون - ما عدا الأخفش - أن قوله «خبير» خبر مقدم، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: أفرادا وتشبيه وجمعا، وهنا لا- تطابق بينهما لأن «خبير» مفرد، و «بنو لهب» جمع؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن؛ فإن «خبير» فى هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع؛ بسبب كونه على زنه المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحدثان عدل، والمحمدون عدل، ومن عاده العرب أن يعطوا الشىء الذى يشبه شيئا حكم ذلك الشىء؛ تحقيقا لمقتضى المشابهه، وقد وردت صيغه فعيل مخبرا بها عن الجماعه، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرا ظاهرا عن الجمع فى نحو قوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) وقول الشاعر: * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ*

أحوال المبتدأ ذي المرفوع مع مرفوعه و ما يجوز من وجوه الإعراب في كل حال

والثان مبتدا ، وذا الوصف خبر

إن في سوى الأفراد طبقا استقرّ (١).

ص: ١٩٦

١- «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفه ، ذا اسم إشاره مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشاره «إن» شرطيه «في سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، وسوى مضاف ، و «الأفراد» مضاف إليه «طبقا» حال من الضمير المستتر فى «استقر» الآتى وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام «إن فى سوى الأفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ - إلخ».

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفرادا أو تشبه أو جمعا ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفرادا - نحو «أقائم زيد» - جاز فيه وجهان (1) ؛ أحدهما : أن .

ص: ١٩٧

١- ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها ، الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحمدون؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضا ، وذلك نحو : أقيام أخواك؟ ونحو أقيام إخوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبرا مقديما . والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده قاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقديما ، وذلك لأن جعله خبرا مقديما فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين . والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي) وفي قولك «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبرا مقديما ، أما في الآيه فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها ، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقديما الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعمل فيه يجوز ترك علامة التانيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفي قولك «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظا ورتبه ، وهو ممتنع .

يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ، ويكون الوصف خبرا مقدما ، ومنه قوله تعالى (١) : «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ» فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرا ، و «أراغب» خبرا مقدما.

والأول - في هذه الآيه - أولى ؛ لأن قوله : «عن آلهتي» معمول ل- «راغب» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل ل- «راغب» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس ل- «راغب» عمل فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقت تشبه نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعا نحو «أقائمون الزيدون» فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «والثان مبتدا وذا الوصف خبر - إلى آخر البيت» أي : والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدّم عليه ، إن تطابقتا في غير الأفراد».

ص : ١٩٨

١- قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآيه الكريمه لا- يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا- وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول في هذه الآيه أولى» ليس دقيقا ، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآيه واجب لا يجوز غيره».

- وهو التثنيه والجمع - هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابقا - وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم - فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و «أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و «أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر (١).

ص: ١٩٩

١- أحب أن أجلى لك حقيقه هذه المسأله ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صوره من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ ، والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما؟. أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالته على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى اوصاف الذوات. لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهوله ، والموضوع للدلاله على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا تفهم السرف فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا- أغنى عن الخبر - تقدم النفى والاستفهام عليه. وأما عن الأمر الثانى فإننا نقرر لك أن النحاء بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعا على أصول مقرره ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول. فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامه التثنيه والجمع على أفصح اللغتين ؛ فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى. والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتها فى الأفراد والتثنيه والجمع ؛ فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يجز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ. وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان. ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقه المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبه حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقه بين المبتدأ والخبر لا- تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقه فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه. وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكريين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا- ولم يجز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى. وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفرد لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط

المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامه التشبه والجمع - غير موجود ،
وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد.

ورفعوا مبتدأ بالابتداء

كذاك رفع خبر بالمبتدأ (١)

مذهب سيوييه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

ص: ٢٠٠

١- «ورفعوا» الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل «مبتدأ» مفعول به رفعوا «بالابتداء» جار ومجرور متعلق برفعوا «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «رفع» مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و «خبر» مضاف إليه «المبتدأ» جار ومجرور متعلق برفع.

فالعامل في المبتدأ معنويّ - وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائده ، وما أشبهها - واحترز بغير الزائده من مثل «بحسبك درهم» فيحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائده ، ولم يتجرد عن الزائده ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائده ؛ واحترز «بشبهها» من مثل «ربّ رجل قائم» فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه ، نحو «ربّ رجل قائم وامرأه».

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيويه رحمه الله!

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنويّ.

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل : ترافعا ، ومعناه أنّ الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

تعريف الخبر

والخبر : الجزء المتمّ الفائده ،

كالله برّ ، والأيدى شاهده (1)

عرّف المصنّف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائده ، ويرد عليه الفاعل ، نحو «قام زيد» فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتمّ للفائده ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلصه هذا أنه

ص: ٢٠١

١- «والخبر» الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «التمم» نعت له ، والمتم مضاف و «الفائده» مضاف إليه «كالله» الكاف جاره لقول محذوف ، ولفظ الجلاله مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيدى شاهده» الواو عاطفه ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفه بالواو على الجملة السابقه.

عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره.

الخبر يكون مفردا و يكون جملة و الجملة على ضربين

ومفردا يأتي ، ويأتي جملة

حاويه معنى الذي سيقت له (١)

وإن تكن إياه معنى اكتفى

بها : كنطقي الله حسبي وكفى (٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

ص: ٢٠٢

١- «ومفردا» حال من الضمير في «يأتي» الأول «يأتي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر «ويأتي» الواو عاطفه ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفه على جملة «يأتي» وفاعله السابقه «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني منصوب بالفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف «حاويه» نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاويه. ومعنى مضاف و «الذي» مضاف إليه «سيق» سيق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسيق.

٢- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على قوله جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جاره لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «وحسبي» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ (١)، وهذا معنى قوله: «حاويه معنى الذي سيقت له»
والرابط:

١- إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زيد قام أبوه» وقد يكون الضمير مقدّرا، نحو «السّيمن منون بدرهم» التقدير: منون منه بدرهم

٢- أو إشاره إلى المبتدأ، بت

ص: ٢٠٣

١- يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثه شروط؛ الأول: أن تكون مشتمله على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط، وفصل القول فيه، والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائيه؛ فلا يجوز أن تقول: محمد يا عدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة «يا عدل الناس» خبرا عن محمد، الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدره بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى. وقد أجمع النحاه على ضروره استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثه، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسميه، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحه وقوع القسميه خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصده ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلييه فهو على تقدير قول؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيها للخبر بالنعته، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعته بأن النعته يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠). وجدّ الفرزدق أتعس به ودقّ خياشيمه الجندل وكل النحاه أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله، وكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) (١) في قراءه من رفع اللباس

٣- أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم كقوله تعالى : (الْحَيَاةُ مَيَّا الْحَيَاةُ) و (الْقَارِعَةُ مَيَّا الْقَارِعَةُ) وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : «زيد ما زيد»

٤- أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو «زيد نعم الرجل».

وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى قوله : «وإن تكن - إلى آخر البيت» أى : وإن تكن الجملة إياه - أى المبتدأ - فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : «نطقى الله حسبى» ؛ فنطقى : مبتدأ [أول] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثان ، وحسبى : خبر عن المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرابط ؛ لأن قولك «الله حسبى» هو معنى «نطقى» وكذلك «قولى لا إله إلا الله».

* * *

ص: ٢٠٤

١- هذه الآية الكريمة أولها : (يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) وقد قرىء فيها فى السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه ، فأما قراءه النصب فعلى العطف على «لباسا بوارى» ولا- كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءه الرفع فيجوز فيها عده وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول ، و «ذلك» مبتدأ ثانيا ، و «خير» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاء الآية عليه ، والوجه الثانى : أن يكون «ذلك» بدلا من «لباس التقوى» ، والثالث : أن يكون «ذلك» نعتا للباس التقوى على ما هو مذهب جماعه و «خير» خبر المبتدأ الذى هو «لباس التقوى» وعلى هذين لا شاهد فى الآية لما نحن بصدده فى هذا الباب.

والمفرد الجامد فارغ ، وإن

يشتقّ فهو ذو ضمير مستكنّ (1)

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامدا ، أو مشتقا.

فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير ، نحو «زيد أخوك» وذهب الكسائي والزمانى وجماعه إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تضمن معناه نحو «زيد أسد» - أى شجاع - تحمّل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثّل.

وإن كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو «زيد قائم» أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهرا.

ص: ٢٠٥

١- «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصا من التقاء الساكنين وطلبا للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعه في جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و «ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول ، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانيا ، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبي يوجب هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقا ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهه ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرا ، وذلك كأسماء الآله ، نحو «مفتاح» فإنه مشتق من «الفتح» ولا يتحمل ضميرا ؛ فإذا قلت : «هذا مفتاح» لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغه مفعول وقصد به الزمان أو المكان كـ «مرمى» فإنه مشتق من «الرمى» ولا يتحمل ضميرا ؛ فإذا قلت «هذا مرمى زيد» تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا ؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، وذلك نحو «زيد قائم غلاماه» فغلاماه : مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميرا .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين ، إلا إن أول بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل ، نحو : «زيد منطلق» أى : هو ، فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا ، نحو : «هذا مفتاح» ، و «هذا مرمى زيد» .

* * *

إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوبا

وأبرزنه مطلقا حيث تلا

ما ليس معناه له محصلا (1)ن»

ص: ٢٠٦

١- «وأبرزنه» الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا- محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقا» حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجمله من تلا- وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا- ، مبنى على السكون فى محل نصب «ليس» فعل ماض ناقص «معناه» معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصلا» الآتى «محصلا» خبر ليس ، والجمله من ليس ومعموليها لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو «ما» ، وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقا إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعباره سالمه من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله : وإن تلا غير الذى تعلقا به فأبرز الضمير مطلقا فى المذهب الكوفى شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ، ورأيهم حسن وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن»

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه ، نحو : «زيد قائم» أى هو ، فلو أتيت بعد المشتق بـ «هو» ونحوه وأبرزته فقلت : «زيد قائم هو» فقد جَوَزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر فى «قائم» والثانى أن يكون فاعلابـ «قائم». هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير ، سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن ؛ فمثال ما أمن فيه اللبس : «زيد هند ضاربها هو» ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لو لا الضمير «زيد عمرو ضاربه هو» فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : «وأبرزنه مطلقاً» أى سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو :

ص: ٢٠٧

«زيد هند ضاربها هو» - فإن شئت أتيت ب- «هو» وإن شئت لم تأت به ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه» لاحتتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه هو» تعين أن يكون «زيد» هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : «وأبرزنه مطلقا» يعنى سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

٤٢- قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ***بكنه ذلك عدنان وقحطان (١)

التقدير : بانوها هم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

. * * *

ص : ٢٠٨

١- هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع . اللغة : «ذرا» بضم الـ ذال - جمع ذروه . وهى من كل شىء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للاضافه كما حذفت النون فى قولك «قاضو المدينه ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى «كنه» كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته . الإعراب : «قومي» قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبه العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «علمت» علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف واسم الإشاره فى «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه الشاهد فيه : قوله «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قومي ذر المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو فى المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنيه وليست بانيه ؛ وإنما البانى هو القوم . وهذا الذى يدل عليه هذا البيت - من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حاله الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصله ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجه لهم فى ذلك . والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ . ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومي بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى .

يجىء الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً

وأخبروا بظرف أو بحرف جر

ناوين معنى «كائن» أو «استقر» (١).

ص: ٢٠٩

١- «وأخبروا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفه «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو فى قوله «أخبروا» منصوب بالياء نيابه عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و «كائن» مضاف إليه «أو» عاطفه «استقر» قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن.

تقدم أن الخبر يكون مفردا ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو [جارا و] مجرورا (١) ، نحو : «زيد عندك» ، و «زيد في الدار» فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف (٢) ، وأجاز قوم - منهم

ص: ٢١٠

١- يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين : أولاها : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار. وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينه الداله عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غدا ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غدا ، وجعل ابن هشام في المغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

٢- ههنا أمران ؛ الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينه تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينه ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتى قريبا. الأمر الثانى : اعلم أنه قد اختلف النحاه في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذى ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينه تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو فى المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيره واحده.

المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : «كائن» أو «استقر» فإن قدرت «كائنا» كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت «استقر» كان من قبيل الخبر بالجمله .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأَخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا- منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير «زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار» وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجمله ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير «زيد استقر - أو يستقر - عندك ، أو في الدار» ونسب هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضا .

وقيل : يجوز أن يجعل- من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقرا ونحوه ، وأن يجعل- من قبيل الجمله ؛ فيكون التقدير «استقر» ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر» .

وذهب أبو بكر بن السَّراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا- من قبيل الجمله ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات .

والحقّ خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صرّح به شذوذا ، كقوله :

٤٣- لك العزّ إن مولاك عزّ ؛ وإن يهن ***فأنت لدى بحبوحه الهون كائن (١)

للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا- مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذي اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : «عز» الثلاثي اللازم ، وقوله : «بحبوحه» هو بضم فسكون ، وبحبوحه كل شيء : وسطه «الهون» الذل والهوان .

الإعراب : «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إن» شرطيه «مولاك» مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «عز» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجمله لا محل لها مفسره ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أي : إن عز مولاك فلك العز «وإن» الواو عاطفه ، وإن : شرطيه «يهن» فعل مضارع فعل الشرط محزوم وعلامه مجزومه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك «فأنت» الفاء واقعه في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بكائن الآتي ، ولدى مضاف و «بحبوحه» مضاف إليه ، وبحبوحه مضاف و «الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «كائن» حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبرا - شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا - أن يكون كل منهما متعلقا بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامه ، فإن كان متعلقهما كونا خاصا وجب ذكره ، إلا أن نقوم قرينه تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينه جاز

ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه مجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلا ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذًا ، كذلك قالوا.

والذى يتجه للعبد الضعيف - عفا الله تعالى عنه! - وذكره كثير من أكابر.

ص: ٢١١

١- هذا البيت من الشواهد التى لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين. اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحِب ، والجار ، والصهر «يهن» يروى بالبناء العلماء أن «كائنا ، واستقر» قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كونا عاما واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كونا خاصا ، وحيثئذ يجوز ذكره ، و «ثابت» و «ثبت» بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلا ، وحيثئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا - أيضا - يتجه ذكر «كائن» فى هذا البيت وذكر «مستقر» فى نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) لأن المعنى أنه لما رآه ثابتا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر.

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبرا - كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ، نحو : «مررت برجل عندك ، أو فى الدار» أو حالا ، نحو : «مررت بزيد عندك ، أو فى الدار» أو صلة ، نحو : «جاء الذى عندك ، أو فى الدار» لكن يجب فى الصيغ أن يكون المحذوف فعلا ، التقدير : «جاء الذى استقرّ عندك ، أو فى الدار» وأما الصفة والحال فحكمتما حكم الخبر كما نقدم.

ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جنه إلا إن أفاد

ولا يكون اسم زمان خبرا

عن جثّه ، وإن يفد فأخبرا (١)

ص: ٢١٣

١- «ولا» الواو للاستئناف ، ولا- : نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون ، واسم مضاف و «زمان» مضاف إليه «خبرا» خبر يكون «عن جثّه» جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف. إن : شرطيه «يفد» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبرا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط.

ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة ، نحو : «زيد عندك» وعن المعنى نحو : «القتال عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي ، نحو : «القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة» ولا- يقع خبرا عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفاد نحو «الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع» فإن لم يفسد لم يقع خبرا عن الجثة ، نحو : «زيد اليوم» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا ؛ فإن جاء شيء من ذلك يؤول ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، التقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهري ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد (1) ، كقولك : «نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا» .

ص: ٢١٤

١- هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيينا واضحا ، الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثه ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبرا ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثه أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقا وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأ-غلب الأ-كثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالبا لا دائما ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعه من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلا ؛ فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو «القتال زمانا» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو «زيد مكانا» ونحو «القتال مكانا» لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة فى الجميع ؛ والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد. وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها. الأمر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرورا بفي ، نحو قولك : «نحن فى يوم قائظ ، ونحن فى زمن كله خير وبركه» ولا يجوز فى هذا إلا الجر بفي ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير فى ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغدا أمر ؛ فإن التقدير عند النحاه فى هذا المثل : اليوم شرب خمر ، وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى فى حصوله وقتا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهري ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز فى هذا النوع أن تجره بفي ، فتقول : الرطب فى شهري ربيع ، والورد فى أيار - وهو شهر من الشهور الروميه يكون زمن الربيع.

وإلى هذا أشار بقوله : «وإن يفد فأخبراً» فإن لم يفد امتنع ، نحو : «زيد يوم الجمعة».

لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ

ولا يجوز الابتدا بالنكرة

ما لم تفد : كعند زيد نمره (١)

وهل فتى فيكم؟ فما خلّ لنا ،

ورجل من الكرام عندنا (٢).

ص: ٢١٥

١- «لا» نافية «يجوز» فعل مضارع «الابتدا» فاعل يجوز «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتدا «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على النكرة «كعند» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و «زيد» مضاف إليه «نمره» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك عند زيد نمره.

٢- «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافية «خل» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

ورغبه في الخير خير ، وعمل

برّيزين ، وليقس ما لم يقل (١)

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفه (٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تفيد ، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها
سته :

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور (٣) ، نحو : «في .

ص: ٢١٦

١- «رغبه» مبتدأ «في الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ ، وعمل مضاف و «بر» مضاف إليه «يزين»
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفه
أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو مبنى للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس
«لم» حرف نفى وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
على «ما» والجمله من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله.

٢- المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم على المجهول لا- يفيد ، لأن ذكر
المجهول أول الأمر يورث السامع حيره ؛ فتبعته على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفه
حتى يكون معينا ، أو نكرة مخصوصه . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفه ولا- نكرة مخصصه ؛ لأن حكمه - وهو المعبر عنه
بالفعل - متقدم عليه البته ؛ فيتقرر الحكم أولا- في ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوما عليه أيا كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين
المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضا السر في جواز أن
يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه.

٣- مثل الظرف والجار والمجرور الجمله ، نحو قولك : قصدك غلامه رجل ، فرجل مبتدأ مؤخر ، وجمله «قصدك غلامه» من
الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، لسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جمله ، واعلم أنه لا بد - مع تقديم الخبر
وكونه أحد الثلاثة : الجمله ، والظرف ، والجار والمجرور - من أن يكون مختصا ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف
الظرف إليه والمسند إليه في الجمله مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أو قلت ولد
له ولد رجل - لم يصح.

الدار رجل»، و «عند زيد نمره» (١)؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قائم رجل».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام (٢)، نحو: «هل فتى فيكم».

الثالث: أن يتقدم عليها نفى (٣)، نحو: «ما خلّ لنا».

ص: ٢١٧

١- النمره - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار.

٢- اشترط جماعه من النحويين - منهم ابن الحاجب - لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزه ، والثاني : أن يكون بعده «أم» نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأه؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغا للابتداء بها؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفى ، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامه ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين بطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد ، فكأن السؤال فى الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبهه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به.

٣- قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفى ؛ لأن النفى هو الذى يجعل النكرة عامه متناوله جميع الأفراد ، وحمل الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفى ، فالوجه فى النفى هو صيروره النكرة عامه.

الرابع : أن توصف (١) ، نحو : «رجل من الكرام عندنا».

الخامس : أن تكون عامله (٢) ، نحو : «رغبه في الخير خير».

السادس : أن تكون مضافه ، نحو : «عمل برّ يزين».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غير المصنف إلى تيف وثلاثين موضعا [وأكثر من ذلك (٣)] ، فذكر [هذه] الستة المذكوره .

ص: ٢١٨

١- يشترط في الوصف الذى يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصا للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصا للنكرة - نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا - لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظى ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثانى : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفا من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ) فإن تقدير الكلام : وطائفه من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يَعْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكورا فى الكلام ولا محذوفا على نيه الذكر ، ولكن صيغه النكرة تدل عليه. ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغه التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ، فإن المعنى رحل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة داله على التعجب ، نحو «ما» التعجيبه فى قولك : ما أحسن زيدا ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجيبه وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيدا ؛ فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكرة موصوفه - يشتمل على أربعة أنواع.

٢- قد تكون النكرة عامله الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن - بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عامله النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عامله الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام «خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليله» ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يبنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه.

٣- قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين عدوا أمورا كثيره لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعدده ، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى فى بعض ما يذكره الشارح زياده على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثانى عشر والرابع عشر وسنين ذلك.

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : «من يقيم أقم معه».

الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : من عندك؟ فتقول : «رجل» ، التقدير «رجل عندي».

التاسع : أن تكون عامّة ، نحو : «كل يموت».

العاشر : أن يقصد بها التنويع ، كقوله :

٤٤- فأقبلت زحفا على الركبتين *** فثوب لبست ، وثوب أجز (١)

[فقوله «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره ، وكذلك «ثوب أجز»]. .

ص: ٢١٩

١- هذا البيت من قصيده لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيده قوله : لا ، وأبيك ابنه العامري لا يدعى القوم أنى أفّر وزعم الأصمعي - فى روايته عن أبى عمرو بن العلاء - أن القصيده لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعه بن جشم ، وأولها عنده : أحر ابن عمرو كآنى خمر ويعدو على المرء ما يآتمر ويروى صدر البيت الشاهد هكذا : * فلما دنوت تسديتها* اللغه : «تسديتها» تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ، ويروى «ثوب نسيت».

الإعراب : «فأقبلت» الفاء عاطفه ، أقبلت : فعل ماض مبنى على فتح مقدر وفاعل «زحفا» يجوز أن يكون مصدرا فى تأويل اسم الفاعل فىكون حالا- من التاء فى «أقبلت» ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : أزحف زحفا «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفا» «ثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفه ، ثوب : مبتدأ «أجر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجمله من المبتدأ وخبره معطوفه بالواو على الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «ثوب» فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح. وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملى «نسيت ، وأجر» ليستاخرين ، بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : ثوب لى نسيت وثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفه ، وفى البيت روايه أخرى ، وهى * ثوبا نسيت وثوبا أجر* بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الروايه ، ويرجح هذه الروايه على روايه الرفع أنها لا- تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جمله الخبر مما لا يجيزه جماعه من النحاه منهم سيويه إلا لضروره الشعر.

الحادى عشر : أن تكون دعاء ، نحو : (سَلَامٌ عَلَيَّ إِلِ يَا سَيِّدَ)

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب (1) ، نحو : «ما أحسن زيدا!». لك

ص: ٢٢٠

١- قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلاً فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذلك

الثالث عشر: أن تكون خلفا من موصوف ، نحو : «مؤمن خير من كافر».

الرابع عشر: أن تكون مصغره ، نحو : «رجيل عندنا» ؛ لأن التصغير فيه فائده معنى الوصف ، تقديره «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر: أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : «شَرَّ أهرَّ ذا ناب ، وشىء جاء بك» التقدير «ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرَّ ، وما جاء بك إلَّا شىء» على أحد القولين ، والقول الثانى [أن التقدير] «شَرَّ عظيم أهرَّ ذا ناب ، وشىء عظيم جاء بك» ؛ فىكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا ؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرًا ، وهو ها هنا مقدر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥- سرينا ونجم قد أضاء ؛ فمذ بدا***محيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق (١).

ص: ٢٢١

١- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغة : «سرينا» من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا «أضاء» أثار «بدا» ظهر «محيّاك» وجهك. المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمينا. ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة. الإعراب : «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال ، نجم : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان فى محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماض «محيّاك» محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجمله فى محل جر بإضافه مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجمله «أخفى» فعل ماض «ضوءه» ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و «شارق» مضاف إليه ، والجمله من الفعل - الذى هو أخفى - والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ. الشاهد فيه : قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال ، والذى نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار فى التسويغ على وقوع النكرة فى صدر الجمله الحالیه ، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقة به ، كقول شاعر الحماسه (انظر شرح التبريزى ٤ / ١٣٠ بتحقيقنا) : تركت ضانى تودّ الذئب راعيها وأنّها لا ترانى آخر الأبد الذئب يطرقها فى الدّهر واحده وكلّ يوم ترانى مديه ييدى الشاهد فيهما قوله «مديه» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه فى صدر جملة الحال ؛ لأن جملة «مديه ييدى» فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى قوله «ترانى». ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر : عندى اصطبار ، وشكوى عند فاتنتى فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟ فإن الواو فى قوله «وشكوى عند فاتنتى» يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما.

السابع عشر: أن تكون معطوفه على معرفه ، نحو : «زيد ورجل قائمان».

الثامن عشر: أن تكون معطوفه على وصف ، نحو : «تميمى ورجل فى الدار».

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف ، نحو : «رجل وامرأه طويله فى الدار».

العشرون : أن تكون مبهمه ، كقول امرىء القيس :

٤٦- مرسعه بين أرساغه * * * به عسم بيتغى أرنبا(١).

ص: ٢٢٢

١- اتفق الرواه على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامه ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ ف قيل : لامرىء القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرىء القيس ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخه ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى - بروايه أبى عبيده والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعلم الشنتمرى من القصائد المختاره - نسبه هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، ما نصه : «هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى ، كما قاله الأمدى ، ولبس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير» اه ، ومهما يكن من شىء فقد روى الرواه قبل بيت الشاهد قوله : أيا هند لا تنكحى بوهه عليه عقيقته أحسبا للغه : «بوهه» هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق «عقيقته» العقيقه الشعر الذى يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلدته. وقال القتيبى : أراد بقوله «عليه عقيقته» أنه لا ينتظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حنى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعه» هى التميمه يعلقها مخافه العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذه ، وكان الرجل من جهله العرب يشد فى يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافه أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى «بين أرباقه» والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الجبل فيه عدو عرى ، ومعناه أنه يجعل تميمته فى حبال «عسم» اعوجاج فى الرسغ وييس «أرنبا» حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن اتخذ كعبها تميمه لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف المعنى : يخاطب هندا أخته - فيما ذكر الرواه - ويقول لها : لا- تتزوجى رجلا من جهله العرب : يضع التمام ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج وييس ، لا- يبحث إلا عن الأرناب ليتخذ كعوبها تمام جينا وفرقا. الإعراب : «مرسعه» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفيه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهه فى البيت السابق ، والرابط بين جمله الصفه والموصوف هو الضمير المجرور محلا- بالإضافه فى قوله أرساغه «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب صفه ثانيه لبوهه «بيتغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بوهه ، وجمله الفعل وفاعله فى محل نصب صفه لبوهه أيضا «أرنبا» مفعول به لبيتغى ، فقد وصف البوهه فى هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله «عليه عقيقه» والثانيه قوله «أحسبا» والثالثه جمله «مرسعه بين أرساغه» ، والرابعه جمله

«به عسم» ، والخامسه جمله «بيتغى أرنيا». الشاهد فيه : قوله «مرسه» فإنها نكره وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكره ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو نقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسه دون مرسه ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح. واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على روايه مرسه بتشديد السين مفتوحه ، ورفعه وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسوره ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعه على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسه ، أى البوهه السابق مرسه ، ونصبها على أنها صفة لبوهه فى البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

٤٧- لولا اصطبار لأودى كلّ ذى مقه***لما استقلت مطاياهنّ للظعن (١).

ص: ٢٢٤

١- لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين. اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقه» حب ، وفعله ومقه يمقه مقه - كوعده يعده عده - والتا ، فى مقه عوض عن فاء الكلمه - وهى الواو - كعده وزنه ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا. المعنى. يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من بحبه ويعطف عليه. الإعراب : «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره : موجود. وقوله «لأودى» اللام واقعه فى جواب لولا ، وأودى : فعل ماض «كل» فاعل أودى ، وكل مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «مقه» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافه لما إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت. الشاهد فيه : قوله «اصطبار» فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا». وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغا للابتداء بها لأن «لولا» تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سببا فى تقليل شيوع هذه النكرة.

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : «إن ذهب عير فعير فى الرباط» (١).

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكره لام الابتداء ، نحو «لرجل قائم». دل

ص: ٢٢٥

١- هذا من أمثال العرب ، والعير - بفتح فسكون - هو الحمار ، والرباط - بزنه كتاب - ما تشد به الدابه ، ويقال : قطع الظبى رباطه ، ويريدون قطع حبالته يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به فى قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ - مع كونه نكره - لكونه واقعا بعد الفاء الواقعه فى جواب الشرط ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (١ / ٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ فى ١ / ٢٥ بتحقيقنا) وانظره فى جمهره الأمثال لأبى هلال العسكرى (١ / ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيريّه) ورواه هناك «إن هلك عير فعير فى الرباط» وقال بعد روايته : يضرب مثلا للشىء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل فى المعنى قول كثير عزه : هل وصل عزّه إلّا وصل غانيه فى وصل غانيه من وصلها بدل

٤٨- كم عمّه لك يا جرير وخاله**فدعاء قد حلبت على عشارى (١).

ص: ٢٢٤

١- البيت للفرزدق بهجو جريرا ، وقبله قوله : كم من أب لى يا جرير كأنه قمر المجزّه أو سراج نهار ورث المكارم كابرا عن كابر ضخم الدسيعة كل يوم فخار اللغة : «المجره» باب السماء ، وقيل : هى الطريق التى تسيير منها الكواكب «الدسيعة» الجفنه ، أو المائده الكبيره ، وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثره الأكله الذين يلتفون حولها «فدعاء» هى المرأه التى اعوجت إصبعها من كثره حلبها ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثره مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشارى» العشار : جمع عشاء - بضم العين المهمله وفتح الشين - وهى الناقه التى أتى عليها من وضعها عشره أشهر ، وفى التنزيل الكريم : (وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ). الإعراب : «كم» يجوز أن تكون استفهاميه ، وأن تكون خبريه «عمه» يجوز فيها وفى «خاله» المعطوفه عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن «كم» خبريه فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة «حلبت» وعمه : تمييز لها ، وتمييز كم الخبريه مجرور كما هو معلوم ، وخاله : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهاميه فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة «حلبت» أيضا ، وعمه : تمييز لها ؛ وتمييز كم الاستفهاميه منصوب كما هو معلوم ، وخاله معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبريه أو استفهاميه فى محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله «حلبت» الآتى ، وعلى هذين يكون قوله «عمه» مبتدأ ، وقوله «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة «قد حلبت» فى محل رفع خبره ، وتمييز «كم» على هذا الوجه محذوف ، وهى - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبريه فيقدر تمييزها مجرورا ، ويجوز أن تكون استفهاميه فيقدر تمييزها منصوبا ، و «فدعاء» صفة لخاله ، وقد حذف صفة لعمه مماثله لها كما حذف صفة لخاله مماثله لصفه عمه ، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمه لك فدعاء ، وكم خاله لك فدعاء» فحذف من الأول كلمه فدعاء وأثبتها فى الثانى ، وحذف من الثانى كلمه لك وأثبتها فى الأول ، فحذف من كل مثل الذى أثبتته فى الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغه «الاحتباك». الشاهد فيه : قوله «عمه» على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكره - لوقوعها بعد «كم» الخبريه ، كذا قال الشارح العلامه ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك فى الإعراب أن «عمه» على أى الوجوه موصوفه بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لك» وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خاله به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ فى هذا البيت وقوع النكره بعد «كم» الخبريه ، وإنما هو وصف النكره ، وبحث عن شاهد فيه الابتداء بالنكره بعد كم الخبريه ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه.

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى تيف وثلاثين موضعا ، وما لم أذكره منها أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ وقد يتقدم عليه

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا

وجوزوا التقديم إذ لا ضررا (١)

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ ، فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه ، على ما سيبين ؛ فتقول «قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد ، وفى الدار زيد ، وعندك عمرو» وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب

ص: ٢٢٧

١- «والأصل» مبتدأ «فى الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخرا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذ» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضررا» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود. والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذ إليها.

الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر (١)؛ فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين ، والكوفيين - على جواز «فى داره زيد» فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث (٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل «زيد قائم ، وزيد قام أبوه ، :

ص: ٢٢٨

١- فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق ور كاكه لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أو لا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارته ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى - على ذلك - تخصيصه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : «وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «فى داره زيد» فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا- على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورته من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره. فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» (ص ٤٦ طبعه ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة برون أنه لا- يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفردا كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «فى الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جملة. فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه - لا بخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه الغلّة نفسها موجودة فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسما مشتقا أم قدرته فعلا :

٢- فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق ور كاكه لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أو لا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارته ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى - على ذلك - تخصيصه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : «وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «فى داره زيد» فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا- على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورته من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره. فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» (ص ٤٦ طبعه ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة برون أنه لا- يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفردا كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «فى الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جملة. فالجواب أن

الجار والمجرور - عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه - لا بخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه الغلة نفسها موجودة فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسما مشتقا أم قدرته فعلا :

وزيد أبوه منطلق» والحق الجواز؛ إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله «وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم: «مشنوء من يشنؤك» فمن: مبتدأ ومشنوء: خبر مقدم، و«قام أبوه زيد» ومنه قوله:

٤٩- قد ثكلت أمه من كنت واحده***وبات منتشبا في برثن الأسد(١)

ف- «من كنت واحده» مبتدأ مؤخر، و«قد ثكلت أمه»: خبر مقدم، و«أبوه منطلق زيد»؛ ومنه قوله:

ص: ٢٢٩

١- البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم حسان بن ثابت الأنصاري اللغه: «ثكلت أمه» هو من الثكل، وهو فقد المرأه ولدها «منتشبا» عالقاً داخلاً- «برثن الأسد» مخلبه، وجمعه برائن، مثل برقع وبراقع، والبرائن للسياح بمنزله الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع. الإعراب: «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التانيث «أمه» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع «واحد» واحد خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجمله من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من «وبات» الواو عاطفه، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «منتشبا» خبر بات «في برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشبا، وبرثن مضاف و «الأسد» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «قد ثكلت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحده» وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرا - بمنزله المتقدم في اللفظ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

٥٠- إلى ملك ما أمّه من محارب ***أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره (١)

ف- «أبوه»: مبتدأ [مؤخر] ، و «ما أمّه من محارب»: خبر مقدم . .

ص: ٢٣٠

١- هذا البيت من كلمه للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان. اللغه: «محارب» ورد في عدّه قبائل: أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر ابن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفه بن قيس عيلان ، والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمر بن وديعه بن لكير بن أفصى بن عبد القيس «كليب» بزنه التصغير - اسم ورد في عدّه قبائل أيضا: أحدها في خزاعه ، وهو كليب بن حبشيه بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعه بن الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظله بن مالك ، والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعه بن خزيمه بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعه بن صعصعه. الإعراب: «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتي» في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله: رأوني ، فنادوني ، أسوق مطيتي بأصوات هلال صعاب جرائره «ما» نافية تعمل عمل ليس «أمه» أم: اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجمله «ما» ومعموليها في محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو: مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجمله المبتدأ وخبره في محل جر صفة لملك «ولا» الواو عاطفه ، لا- نافية «كانت» كان: فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث «كليب» اسم كان «تصاهره» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر «كان» وجمله كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفه على جمله الصفة. الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاه وشاهد لعلماء البلاغه ، فأما النحاه فيستشهدون به على تقديم الخبر - وهو جمله «ما أمّه من محارب» على المبتدأ - وهو قوله «أبوه» - والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغه فيذكرونه شاهدا على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضا يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان: وما مثله في الناس إلّا مملكا أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه التقدير: وما مثله في الناس حيّ يقاربه إلّا مملكا أبو أمّه أبوه.

ونقل الشريف أبو السعادات هبه الله بن الشجرى الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين.

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر

فامنع حين يستوى الجزآن :

عرفا ، ونكرا ، عادمى بيان (١)

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ،

أو قصد استعماله منحصرأ (٢).

ص: ٢٣١

١- «فامنع» امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لا منع «حين» ظرف زمان متعلق بامنع «يستوى» فعل مضارع «الجزآن» فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافه «حين» إليها «عرفا» تمييز «ونكرا» معطوف عليه «عادمى» حال من «الجزآن» وعادمى مضاف و «بيان» مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزءى الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحه للابتداء بها ، حال كونهما عادمى بيان ، أى لا قرينه معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائده «الفعل» اسم لكان محذوفه تفسرها المذكوره بعدها. والخبر محذوف أيضا ، والجملة من كان المحذوفه واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبرا» الخبر : خبر «كان» والألف للاطلاق ، والجملة لا- محل لها مفسره «أو» عاطفه «قصد» فعل ماض مبنى للمجهول «استعماله» استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصرا» حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه.

أو كان مسندا : لدى لام ابتدا ،

أو لازم الصدر ، كمن لى منجدا (١)

ينقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفه أو نكره صالحه لجعلها مبتدأ ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر ، نحو «زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو» ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدّمته فقلت «أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكل المقدم مبتدأ (٢) ، وأنت .

ص : ٢٣٢

١- «أو» عاطفه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «مسندا» خبر كان «لدى» جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و «لام» مضاف إليه ، ولام مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه «أو» عاطفه «لازم» معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و «الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جاره لقول محذوف كما تقدم مرارا «من» اسم استفهام مبتدأ «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجدا» حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

٢- إذا كانت الجملة مكونه من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعا معرفتين ؛ فللنحاه فى إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارته الناظم والشارح ؛ وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا - فالمقدم مبتدأ ؛ والرابع : أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلّ عليه ؛ فإن وجد دليل يدلّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك «أبو يوسف أبو حنيفة» فيجوز تقدم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١- بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا**بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد(١)

ص: ٢٣٣

١- نسب جماعه هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاه وأهل المعاني والفرضيين. الإعراب : «بنونا» بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفه ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهن» بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الأبعاد» صفة للرجال. الشاهد فيه : قوله «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا- منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينه معنويه تعين المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه - وهو الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر. وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : «قد يقال إن هذا البيت لا- تقديم فيه ولا- تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة : * ورمم كأوراك العذارى قطعته* فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت : قبيله أأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وافيها إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه أأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس» اه كلام ابن هشام. والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا- تكون ثمه طمأنينه على إفاده غرض المتكلم بالعبار ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه أأم الأحياء وعن أو في هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد. ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدي : كلام التبيين الهداه كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداه ، لا العكس.

فقله «بنونا» خبر مقدم ، و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم .

والثاني : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو «زيد قام» فقام وفاعله المقدر (1) : خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال «قام زيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخر ، والفعل خبرا مقدا ، بل يكون «زيد» فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعا لظاهر - نحو «زيد قام أبوه» - جاز التقديم ؛ فتقول

ص : ٢٣٤

١- أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

«قام أبوه زيد»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك (1)، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا، نحو «الزيدان قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول «قاما الزيدان» ويكون «الزيدان» مبتدأ مؤخرا، و«قاما» خيرا مقدما، ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضى [وجوب] تأخير الخبر الفعلى مطلقا، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصورا بآئما، نحو «إنما زيد قائم» أو بإلا، نحو «ما زيد إلا قائم» وهو المراد بقوله «أو قصد استعماله منحصرًا»؛ فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» فى المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذا، كقول الشاعر:

٥٢- فيا رب هل إلّا بك النّصر يرتجى ***عليهم؟ وهل إلّا عليك المعول؟ (٢)

ص: ٢٣٥

١- يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوز البصريون التقديم. ومنعه الكوفيون (واقراً الهامشه رقم ١ فى ص ٢٢٨).

٢- البيت للكميت بن زيد الأسدى، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانيه، والبيت من قصيده له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مدح بنى هاشم، وأولها قوله: ألا هل عم فى رأيه متأمل؟ وهل مدبر بعد الإساءه مقبل؟ اللغه: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعا، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأه عمياء وعميه «مدبر» هو فى الأصل من ولاكك قفاه، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا- بياليك «المعول» تقول: عولت على فلان؛ إذا جعلته سन्दك الذى تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل. الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفه اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكارى دال على النفى «إلا» أذاه استثناء ملغاه «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقا بقوله يرتجى، وجمله يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق فى المعنى بالنصر ولكن الصنائه تأباه؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى، لهذا يجعل متعلقا بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفى «إلا» أذاه استثناء ملغاه «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه: قوله «بك النصر» و«عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضوعين شذوذا، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا- يتم إلا- على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية وحدها. وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهها آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهها آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا - كما ذكره الشارح - هو رأى جماعه النحاه؛ فأما علماء البلاغه فيقولون: إن كانت أذاه القصر هى «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصورا عليه، وإن كانت أذاه القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

الأصل «وهل المعول إلا عليك» فقدّم الخبر.

الرابع : أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء ، نحو «لزيد قائم» وهو المشار إليه بقوله : «أو كان مسندا لذى لام ابتداء» فلا يجوز تقديم الخبر

ص: ٢٣٦

على اللام ؛ فلا تقول : «قائم لزيد» لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣- خالى لأنت ، ومن جرير خاله ***ينل العلاء ويكرم الأخوال(١)

ف- «لأنت» مبتدأ [مؤخر] و «خالى» خبر مقدم. به

ص: ٢٣٧

١- البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها. اللغة : «جرير» يروى فى مكانه «تميم» ، ويروى أيضا عوييف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدودا - الشرف والرفعه ، وقيل : هو مصدر على فى المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما فى المرتبة فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سموا. الإعراب : «خالى لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و «أنت» خبر المبتدأ ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون «خالى» خبرا مقدما ، و «لأنت» مبتدأ مؤخرا ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذا من الجبهه التى ذكرناها أولا ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفه ، يكرم : فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «الأخوال» قال العينى : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبني للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : «يكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوال» تمييزا : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفه على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائده على ما قاله البصريون فى قول الشاعر : * وطبت النفس يا قيس عن عمرو* الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثه شواهد للنحاه : الأول : فى قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجىء به الشاعر مرفوعا فيقول «ينال العلاء» ولكنه جاء به مجزوما ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها فى «لم يخف» ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول : كذاك الذى يبغى على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وليس لك أن تزعم أن من فى قوله «من جرير خاله» شرطيه ؛ فلذلك جزم المضارع فى جوابها ؛ لأن ذلك يستدعى أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطا ، وهو غير جائز عند أحد من النحاه ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسميه أصلا (وانظر - مع ذلك - شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتى). والشاهد الثانى : فى قوله «ويكرم الأخوال» فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفه ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجىء التمييز معرفه ، والبصريون يقولون : ال فى هذا زائده لا معرفه ، والشاهد الثالث : - وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا - فى قوله «خالى لأنت» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفى البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها فى الإعراب ، والثانى : أنه أراد «لخالى أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضروره ، والثالث : أن يكون أصل الكلام «خالى لهو أنت» فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، فحذفت الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال فى صدر ما ذكر من جملتها. ومثل هذا البيت فى هذين التوجيهين قول الراجز : أم الحليس لعجوز شهره ترضى من اللحم بعظم الرقبه

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو «من لى منجدا؟» فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجدا : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على «من» ؛ فلا تقول «لى من [منجدا]».

* * *

ص: ٢٣٨

ونحو عندي درهم ، ولى وطر ،

ملتزم فيه تقدّم الخبر (١)

كذا إذا عاد عليه مضمّر

مما به عنه مبيّن يخبر (٢)

كذا إذا يستوجب التصديرا

: كأين من علمته نصيرا (٣)

ص: ٢٣٩

١- «ونحو» مبتدأ «عندي» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولى» الواو عاطفه ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله «نحو» فى أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف و «الخبر» مضاف إليه .
٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماض «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد «مضمّر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضا ، وما اسم موصول «به ، عنه» متعلقان بيخبر الآتى «مبيّن» حال من المجرور فى «به» «يخبر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «ما» وجمله «عاد عليه مضمّر» فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيّن - أى مفسرا - لذلك الضمير . قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشبث ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول : كذا إذا عاد عليه مضمّر من مبتدأ ، وما له التصدر

٣- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديرا» مفعول به ليستوجب ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «كأين» الكاف جاره لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيرا» مفعول ثان لعلم ، والجمله لا محل لها صلة .

: كما لنا إِلا اتّباع أحمددا (1)

أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكره ليس لها مسوِّغ إلا تقدّم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو «عندك رجل ، وفي الدار امرأه» ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : «رجل عندك» ، ولا «امرأه في الدار» وأجمع النحاه والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : «ونحو عندي درهم ، ولي وطر - البيت» ؛ فإن كان للنكره مسوِّغ جاز الأمران ، نحو «رجل ظريف عندي» ، و «عندي رجل ظريف».

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو «في الدار صاحبها» فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو «صاحبها في الدار» ؛ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

وهذا مراد المصنف بقوله : «كذا إذا عاد عليه مضمّر - البيت» أي : كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمّر مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارته ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحه ؛ لأن الضمير في قولك «في الدار

ص : ٢٤٠

١- «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتي ، وخبر مضاف و «المحصور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفيه متعلق بقدم «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، و «ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاه «اتباع» مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و «أحمددا» مضاف إليه ، مجرور بالفتحه نيابه عن الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلميه ووزن الفعل ، والألف للاطلاق.

صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر؛ فينبغي أن تقدر مضافا محذوفا في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على ملبسه» ثم حذف المضاف - الذي هو ملابس - وأقيم المضاف إليه - وهو الهاء - مقامه؛ فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه».

ومثل قولك «في الدار صاحبها» قولهم: «على الثمره مثلها زبدا» وقوله:

٥٤- أهابك إجلالا، ما بك قدره***على، ولكن ملء عين حبيها(١).

ص: ٢٤١

١- هذا البيت قد نسبه قوم - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأماشي (ص ٤٠١) - لنصيب بن رياح الأكبر، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباته المصري في كتابه «سرح العيون» (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بنى عامر من أبيات أولها قوله: وناديت يا رباه أول سؤلتى لنفسى ليلي، ثم أنت حسيها دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكة يوما أن تمحى ذنوبها اللغه: «أهَابك» من الهيبة، وهي المخافه «إجلالا» إعظاما لقدرك. المعنى: إني لأهَابك وأخافك، لا لاقتدارك على، ولكن إعظاما لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابه، وهو معنى أكثر الشعراء منه، انظر إلى قول بن الدمينه: وإني لأستحييك حتى كأنما على بظهر الغيب منك رقيب الإعراب: «أهَابك» أهَاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبنى على الكسر في محل نصب «إجلالا» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدره» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدره، أو بمحذوف نعت لقدره «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف و «عين» مضاف إليه «حبيها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيها» فإنه قدم الخبر - وهو قوله «ملء عين» - على المبتدأ - وهو قوله «حبيها» - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبه، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

فحبيها : مبتدأ [مؤخر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ - وهو «ها» - عائد على «عين» وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت «حبيها ملء عين» عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

وقد جرى الخلاف في جواز «ضرب غلامه زيدا (١)» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبه ، ولم يجر خلاف - فيما أعلم - في منع «صاحبها في الدار» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسأله «ضرب غلامه زيدا» بخلاف مسأله «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف (٢).

ص: ٢٤٢

١- مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفيه «زان نوره الشجر» ونحو قول الشاعر : جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجرى سنّار ونحو قول الشاعر الآخر : كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا التّدى في ذرى المجد وسيأتى بيان ذلك وإبضاحه في باب الفاعل.

٢- وأيضا فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيرا في سعه الكلام ، حتى ليظن أن رتبه قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحيانا - لا يتصور أحد أن رتبه التقدم ؛ لكونه حكما ، والحكم في مرتبه التأخر عن المحكوم عليه البتة ، وأيضا فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعا يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

الثالث : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : «كذا إذا يستوجب التصديرا» نحو «أين زيد»؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخر ؛ فلا تقول : «زيد أين» ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وكذلك «أين من علمته نصيرا»؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و «علمته نصيرا» صلة من .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصورا ، نحو «إنما في الدار زيد ، وما في الدار إلا زيد» ومثله «ما لنا إلّا أتباع أحمد».

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إن دل على المحذوف دليل

وحذف ما يعلم جائز ، كما

تقول «زيد» بعد «من عندكما» (١)

ص: ٢٤٣

١- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جاره ، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أي : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك كائن كقولك ، و «زيد» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقول «من» اسم استفهام مبتدأ «عندكما» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذي للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التشبيه ، والجمله في محل جر بإضافه بعد إليها.

وفى جواب «كيف زيد» قل «دنف»

فزيد استغنى عنه إذ عرف (١)

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل : جوازا ، أو وجوبا ، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا ؛ فمثال حذف الخبر أن يقال : «من عندكما»؟ فتقول : «زيد» التقدير «زيد عندنا» ومثله - فى رأى - «خرجت فإذا السبع» التقدير (٢) «فإذا السبع حاضر» قال الشاعر :

٥٥- نحن بما عندنا ، وأنت بما***عندك راض ، والرأى مختلف (٣)

التقدير «نحن بما عندنا راضون».

ص : ٢٤٤

١- «وفى جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهى فى محل جر بإضافه «جواب» إليها «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «دنف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف «فزيد» الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ «استغنى» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغنى ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغنى ، أو حرف دال على التعليل «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه فى الجواب ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها.

٢- «إذا» فى هذا المثال ونحوه تسمى «إذا الفجائية» وللعلماء فيها خلاف : أهى حرف أم ظرف؟ والذين قالوا هى ظرف اختلفوا : أهى ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هى ظرف جعلها خبرا مقدما ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا ، وكأن القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت ففى وقت خروجى الأسد ، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت ففى مكان خروجى الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هى حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك. وهذا الوجه هو الذى عناه الشارح بقوله : «فى رأى».

٣- هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن برى إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيده له ، أولها قوله : ردّ الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا؟ وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمه - هو صاحب القصيده التى أولها قوله : أتعرف رسما كاطراد المذاهب لعمره وحشا غير موقف راكب؟ اللغه : «الرأى» أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رئم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفالف. الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «عندنا» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجروره محلا- بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتى «عندك» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجروره محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف

إليه «راض» خبر المبتدأ الذى هو «أنت» و «الرأى مختلف» مبتدأ وخبره. الشاهد فيه : قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر - احترازا عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله «نحن يما عندنا» والذى جعل حذفه سائغا سهلا لدلاله خبر المبتدأ الثانى عليه. واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلاله الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه. واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن «راض» فى الشطر الثانى من البيت ليس خبرا عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه. وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقه بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ) وما أشبهه.

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : «كيف زيد»؟ فتقول «صحيح» أى : «هو صحيح».

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما فقلت : «زيد عندنا ، وهو صحيح».

ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى : «من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها».

قيل : وقد يحذف الجزآن - أعنى المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : «فعدتهن ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر - وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر» - لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذفوا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : «واللائى لم يحضن كذلك» وقوله : (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (وَاللَّائِي يَئِسْنَ) والأولى أن يمثّل بنحو قولك : «نعم» فى جواب «أزيد قائم»؟ إذ التقدير «نعم زيد قائم».

* * *

المواضع التي يجب فيها حذف الخبر

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم ، وفى نصّ يمين إذا استقر (1).

ص: ٢٤٦

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و «لو لا» مضاف إليه ، مقصود لفظه «غالبا» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفى نص» الواو عاطفه ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و «يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة ، مبتدأ «استقر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله من استقر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لو لا فى غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر فى نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل فى اليمين نضا ، بحيث لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينه.

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

كمثل «كلّ صانع وما صنع» (١)

وقبل حال لا يكون خبرا

عن الذي خبره قد أضمر (٢)

كضربى العبد مسيئا ، وأتم

تبييني الحقّ منوطا بالحكم (٣).

ص: ٢٤٧

١- «وبعد» الواو عاطفه ، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى واو ، والجمله من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف ، و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفه «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا معطوفا على كل ، ويجوز أن تكون حرفا مصدريا هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجمله «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا.

٢- «وقبل» الواو عاطفه ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حال «خبرا» خبر كان ، والجمله من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجمله من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

٣- «كضربى» الكاف جاره لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئا» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جمله محذوفه ، والتقدير : إذا كان (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئا «وأتم» الواو عاطفه ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف وتبيين من «تبييني» مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطا» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على الحق ، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطا. والتقدير : أتم تبييني الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه منوطا بالحكم.

حاصل ما فى هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبرا لمبتدأ بعد «لولا» ، نحو «لولا زيد لأتيتك» التقدير «لولا زيد موجود لأتيتك» واحتراز بقوله «غالبا» عما ورد ذكره فيه شذوذا ، كقوله :

٥٦- لولا أبوك ولولا قبله عمر***ألقت إليك معدّ بالمقاليد(١)

ف- «عمر» مبتدأ ، و «قبله» خبر.

ص: ٢٤٨

١- البيت لأبى عطاء السندى - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار - مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، من كلمه يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصه ذلك فى الأغانى (١٦ / ٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله : أمّا أبوك فعين الجود نعرفه وأنت أشبه خلق الله بالجود ويروى صدر البيت «لولا- يزيد ولولا- الخ» ويزيد أبو الممدوح ، وبعد لشاهد قوله : ما ينبت العود إلّا فى أرومته ولا يكون الجنى إلّا من العود اللغه : «معد» هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم من أصل الكلمه ؛ لقولهم «تمعدد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى قوى وكمل ، قال الراجز : ربّيته حتّى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا لقله تمفعّل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى معد زائد بدليل إدغام الدال فى الدال ، والتزموا أن يكون تمعدد على زنه تمفعّل مع قلته ، وانظر الجزء الثانى من كتابنا دروس التصريف «المقاليد» : هو جمع لا- مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتنال أمر الممدوح. المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك. وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك. الإعراب : «لولا» حرف يدل على امتناع الثانى لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أبوك» أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا «لولا» الواو عاطفه كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «إليك» جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل ألقت ، والجمله من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بألقت. الشاهد فيه : قوله «لولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التى يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجمله الجواب ، ولا يجمع فى الكلام بين العوض والمعوض عنه. وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد فى البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله فى كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه : ولولا- بنوها حولها لخبطتها كخبطه عصفور ولم أتلعثم فإن «لولا» حرف امتناع لوجود ، و «بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و «حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيت أبي عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون «حول» متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح.

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلا - هو طريقه لبعض النحويين ، والطريقه الثانيه : أن الحذف واجب [دائما (1)] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول ، والطريقه الثالثه أن الخير : إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيّدا ؛ فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : «لولا زيد لكان كذا» أى : لولا زيد موجود ، وإن كان كونا مقيّدا ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره ، نحو : «لولا زيد محسن إلى ما أتيت» وإن دلّ عليه [دليل] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليك؟ فتقول : «لولا زيد لهلكت» أى : «لولا زيد محسن إلى» ، فإن شئت حذفته الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قول أبى العلاء المعرّى ،

ص: ٢٥٠

١- ههنا شيآن نحب أن نبهك إليهما ، الأول أن الطريقه الثانيه من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقه جمهور النحاه ، والفرق بينها وبين الطريقه الأولى أن أهل الطريقه الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل ، وليس شاذا ، وذلك بخلاف طريقه الجمهور ، فإن ذكر الخير عندهم بعد «لولا» إن كان صادرا عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرا عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ. والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقه الأولى ، وذلك مخالف لما حمّله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحاله الثالثه ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالبا» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقه الثالثه ، فتدبر.

١- البيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادره الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من الدوله العباسيه ؛ فلا- يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به. اللغه : «يذيب» من الإذابه ، وهى إساله الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «غضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وحفنه. الإعراب : «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و «غضب» مضاف إليه «فلو لا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعه فى جواب «لو لا» وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف ، وجمله سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو لا. التمثيل به : فى قوله «فلو لا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا - وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامه ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لو لا» لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لو لا وفى البيت توجيه آخر يصح على مذهب الجمهور ، وهو أن «يمسك» فى تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل ، كقولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن». وحاصل القول فى هذه المسأله أن النحاه اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا كونا خاصا أولا؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا ألته ، بل يجب كونه كونا عاما ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول ، وقال غيرهم ؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لو لا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه ؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا حاله واحده عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثه أحوال عند غيرهم ، وهى : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين (1) ، نحو : «لعمرك لأفعلن» التقدير «لعمرك قسمي» فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به.

قيل : ومثله «يمين الله لأفعلن» التقدير «يمين الله قسمي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً (2) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير «قسمي يمين

ص: ٢٥٢

١- المراد بكون المبتدأ نصًّا في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينه ، ومقابل هذا ما ليس نصًّا في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينه ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكر ك المقسم عليه.

٢- إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصًّا في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جيء به له وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصًّا في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

الله» بخلاف «لعمرك» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقها الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو «عهد الله لأفعلن» التقدير «عهد الله على» فعهد الله : مبتدأ ، وعلى خبره ، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعية ، نحو «كلّ رجل وضيعته» فكلّ : مبتدأ ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير «كلّ رجل وضيعته مقترنان» ويقدر الخبر بعد واو المعية.

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى «كلّ رجل وضيعته» كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً (1) ، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدراً ، وبعده حال سدّ [ت] مسدّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدّ الحال مسدّه ، وذلك نحو «ضربى العبد مسيئاً» فضربى : مبتدأ ، والعبد : معمول

ص: ٢٥٣

١- بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره.

له ، ومسيئا : حال سدّ [ت] مسدّ الخبر ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير «ضربى العبد إذا كان مسيئا» إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضىّ فالتقدير «ضربى العبد إذ كان مسيئا» فمسيئا : حال من الضمير المستتر فى «كان» المفسّر بالعبد [و «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخبر].

وتبه المصنف بقوله : «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدّر قبل الحال التى سدّت مسدّ الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله : «لا يكون خبرا» عن الحال التى تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله! - من قولهم «زيد قائما» فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير «ثبت قائما» وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا ؛ فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف «ضربى العبد مسيئا» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذى قبلها ؛ فلا تقول : «ضربى العبد مسيء لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء».

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو «أتمّ تبينى الحقّ منوطا بالحكم» فأتّمّ : مبتدأ ، وتبينى : مضاف إليه ، والحقّ : مفعول لتبينى ، ومنوطا : حال سدّ [ت] مسدّ خبر أتمّ ، والتقدير : «أتمّ تبينى الحقّ إذا كان - أو إذ كان - منوطا بالحكم».

المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ

ولم يذكر المصنف المواضع التى يحذف فيها المبتدأ ، وجوبا ، وقد عدّها فى غير هذا الكتاب أربعة (1) :

ص : ٢٥٤

١- بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى الذى أنشدناه فى مباحث العائد فى باب الموصول (ص ١٦٦) ، وهو : ألا ربّ يوم صالح لك منهما ولا سيّما يوم بداره جلجل أم كان معرفه كما فى قولك : أحبّ النابهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم بداره جلجل ، ولا مثل الذى هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثانى) بعد المصدر النائب عن فعله الذى بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقا لك. وتعسا لك ، وبؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست وبؤست. هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدى باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلا- ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر فى هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين فى جملة واحده ، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جاره لغير ضمير المخاطب ، نحو «شكرا لك» : أى شكرت لك شكرا ، ونحو «سقيا لزيد» : أى

اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحده حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضا ليتصل العامل بمعموله.

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع : فى مدح ، نحو : «مررت بزيد الكريم» أو ذم ، نحو : «مررت بزيد الخيث» أو ترخم ، نحو : «مررت بزيد المسكين» فالمبتدأ محذوف فى هذه المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير «هو الكريم ، وهو الخيث ، وهو المسكين».

الموضع الثانى : أن يكون الخبر مخصوص «نعم» أو «بئس» نحو : «نعم

ص : ٢٥٥

الرّجل زيد ، وبئس الرّجل عمرو» فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير «هو زيد» أى الممدوح زيد «وهو عمرو» أى المذموم عمرو.

الموضع الثالث : ما حكى الفارسيّ من كلامهم «فى ذمّتى لأفعلن» ففى ذمّتى : خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير «فى ذمّتى يمين» وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم.

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل ، نحو : «صبر جميل» التقدير «صبرى صبر جميل» فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ - الذى هو «صبرى» - وجوبا (١).

قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد كان و أخواتها

وأخبروا باثنين أو بأكثر

عن واحد كههم سراه شعرا (٢).

ص: ٢٥٦

١- وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فَصَبِّرْ جَمِيلٌ) وقول الشاعر : عجب لتلك قضيه ، وإقامتى فيكم على تلك القضيه أعجب وقول الراجز : شكا إلى جملى طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضا ، فقد جوزوا أن يكون «عجب» مبتدأ و «لتلك» خبره.

٢- «وأخبروا» فعل ماض وفاعله «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثر» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كههم» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ «سراه» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل نصب مقول القول المقدر.

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : «زيد قائم ضاحك» فذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك ، سواء (١) كان الخبران في معنى خبر واحد ، نحو : «هذا حلو حامض» أى مز ، أم لم يكونا كذلك ، كالمثال الأول ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ؛ فإن لم يكونا كذلك تعين العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :

٥٨- من يك ذا بتّ فهذا بتّي ***مقيظ مصيّف مشتي (٢).

ص: ٢٥٧

١- الذى يستفاد من كلام الشارح - وهو تابع فيه للناظم فى شرح الكافيه - أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد فى اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كالأية القرآنيه التى تلاها ، وكمثال النظم ، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع - عند من أجاز التعدد - أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها ، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا- يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمه.

٢- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام ، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مره ولم ينسبه فى إحداها ، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله : * أخذته من نعجات ست * وزاد على ذلك كله فى موضع آخر قوله : * سود نجاج كنعاج الدشت * اللغه : «بت» قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله «مقيظ ، مصيّف ، مشتي» أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء «الدشت» الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله : قد علمت فارس وحمير والأعراب بالدشت أيتكم نزلا- قال أهل اللغه : «وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغه العرب ولغه الفرس». المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حماره القيط وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء. الإعراب : «من» يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، فإن قدرت «من» شرطيه فهذا فعل الشرط ، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصوله فإنما جزم - كما أدخل الفاء فى «فهذابتى» لشبهه الموصول بالشرط «ذا» خبريك ، منصوب بالألف نيابه عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و «بت» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، والجمله من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصوله «فهذا» الفاء واقعه فى جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط ، وإن قدرتها موصوله فالفاء زائده فى خبر المبتدأ لشبهه بالشرط

فى عمومه ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشاره مبتدأ «بتى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتى» أخبار متعدده لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشاره ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من» إن قدرت «من» موصوله ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطيه ، وجمله الشرط وجوابه جميعا فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطيه. الشاهد فيه : قوله «فهذا بتى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى» فإنها أخبار متعدده لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا- يمكن أن يكون الثانى نعتا للأول ؛ لاختلافهما تعريفيا وتنكيريا ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

٥٩- ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى ***بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم (١).

ص: ٢٥٩

١- البيت لحميد بن ثور الهلالي ، من كلمه يصف فيها الذئب. اللغة : «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منيه ، وهى فى الأصل فعيله بمعنى مفعول من منى الله الشىء يمينه - على وزن رمى يرمى - بمعنى قدره ، وذلك لأن المنيه من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع فى أكثر كتب النحاه ، والصواب فى إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيده عينيه مشهوره لحميد بن ثور ، وقبله قوله : إذا خاف جورا من عدو رمت به قصائبه والجانب المتواسع وإن بات وحشا ليله لم يضق بها ذراعا ، ولم يصبح لها وهو خاشع الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب «إحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفه ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفه على جملة «ينام» السابقيه «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر. الشاهد فيه : قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد - وهو قوله «هو» - بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثانى منهما على الأول والشواهد على ذلك كثيره فى كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجحده ونكرانه. ومما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى) وقوله سبحانه فى قراءه ابن مسعود : (وهذا بعلى شيخ) ومنه قول على بن أبى طالب أمير المؤمنين : أنا الذى سمّتن أمى حيدرته كليث غابات غليظ القصره * أكيلكم بالسيف كيل السندره* فإن قوله «أنا» مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون «كليث» جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله «أكيلكم» جملة فعليه فى محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مثلا مفردين ، نحو : «زيد قائم ضاحك» أو جملتين نحو : «زيد قام ضحك» فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جمله فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : «زيد قائم ضحك» هكذا زعم هذا القائل ، ويقع فى كلام المعريين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جوزوا كون «تسعى» خبرا ثانيا ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالا (١).

ص: ٢٦٠

١- إذا لم تجعل جمله (تسعى) خبرا ثانيا كما يقول المعريون فهى فى محل رفع صفة لحيه ، وليست فى محل نصب حالا من حيه كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حيه) نكره لا مسوغ لمجىء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفه أو نكره معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فترعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ.

عمل هذه الأفعال و ألفاظها

ترفع كان المبتدا اسما ، والخبر

تنصبه ، ككان سيّدا عمر (١)

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا

أمسى وصار ليس ، زال برحا (٢)

فتىء ، وانفكّ ، وهذى الأربعة

لشبه نفى ، أو لنفى ، متبعه (٣)

ومثل كان دام مسبوقا ب- «ما»

كأعطت مادمت مصيبا درهما (٤).

ص: ٢٦١

١- «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدا» مفعول به لترفع «اسما» حال من قوله المبتدأ «والخبر» الواو عاطفه ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصبه» تنصب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على «كان» ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجمله من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيريه «ككان» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى: وذلك كائن كقولك ، كان: فعل ماض ناقص «سيّدا» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن للوقف.

٢- «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضا: مبتدأ مؤخر «بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ليس ، زال ، برحا» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.

٣- «فتىء ، وانفكّ» معطوفان أيضا على «ظل» بإسقاط حرف العطف فى الأول «وهذى» الواو للاستئناف ، ها: حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى: اسم إشارة مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، «لشبهه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعه» الآتى ، وشبهه مضاف ، و «نفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعه» خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة.

٤- «ومثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضا: مبتدأ مؤخر «مسبوقا» حال من دام «بما» الباء حرف جر ، وما قصد لفظه مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا «كأعطت» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير «أعطت المحتاج»

مثلاً- «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصيبا» خبر دام «درهما» مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان - فى العمل الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن فى حاله معينه ، وهى حاله ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة فى نحو قولك «أعط المحتاج درهما مادمت مصيبا» أى مده دوامك مصيبا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصيبا.

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربه ، وظنّ وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفى الجنس ، وإنّ وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقا ، إلا «ليس» ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسيّ - في أحد قوليّه - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليّه - إلى أنها حرف (1).

ص: ٢٤٢

١- أول من ذهب من النحاه إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في «الحليّات» وأبو بكر بن شقير ، وجماعه . واستدلوا على ذلك بدليلين : الدليل الأول ، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين : الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفي . الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف . والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامه ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقه من المصدر للدلالة على الحدث دائما والزمان بحسب الصيغ المختلفه ، وهذه الكلمه لا تدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلاله على الزمان مخالف لما في عامه الأفعال ؛ فإن عامه الأفعال الماضيه تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمه تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينه تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : «ليس خلق الله مثله» فليس أداه نفي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله الفعل الماضي - وهو خلق - وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينه - وهي كون الخبر ماضيا - على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصِيرُهُمْ إِلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يشتمل على قرينه تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف . ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التانيث الساكنه تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحه ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن . وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن «ليس» داله على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلاله بحسب الوضع وأصل اللغه ، وهي من هذه الجهه داله عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوع بها اسما لها ، والمنصوب بها خبرا لها.

بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط وبعضها لا يعمل إلا بشرط

وهذه الأفعال قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا ، أو شبه نفي ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفكك ؛ فمثال النفي لفظا «ما زال زيد قائما» ومثاله تقديرا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنُوا تَذَكَّرُ يُونُسَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يحذف النافي معها قياسا إلا بعد القسم كآية الكريمة ، وقد شدَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

ص: ٢٦٣

١- البيت لخداش بن زهير. اللغة: «منتطقا» قد فسره الشارح العلامة تفسيرا، ويقال: جاء فلان منتطقا فرسه؛ إذا جنبه - أى جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسا جوادا، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجازاً في الثناء على قومه، أى: ناطقا «مجيدا» بضم الميم: يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله «منتطقا»، وهو وصف للفرس على الأول؛ ووصف لنفسه على الثانى. المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسا، أو ناطقا بما أثر قومه، ذاكرهم ممدوحهم؛ لأنها كثيرة لا تبنى. وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم. الإعراب: «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» مصدرية ظرفية «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومي» قوم: مفعول به لأدام، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و «الله» مضاف إليه «منتطقا» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيدا» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانبا فرسا مجيدا، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى، وكأنه قال: لا أبرح ناطقا بمحامد قومي مجيدا فى ذلك؛ لأن ما أثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح. الشاهد فيه: قوله «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداه النفي مراده، فكأنه قال «لا- أبرح» ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا فى اللفظ ولا فى التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقا مجيدا، أى: صاحب نطق وجواد - لأن قومي يكفوننى هذا؛ فعلى الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا- استشهد فيه. ومثل هذا البيت قول خليفه بن براز: تنفكك تسمع ما حيت بهالك حتى تكونه واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقا ثلاثة: الأول: أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفي. الثانى: أن يكون المنفى به مضارعا كما فى الآيه، وكما فى قول امرىء القيس: فقلت: يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى وقول عبد الله بن قيس الرقيات: والله أبرح فى مقدمه أهدي الجيوش على شكته حتى أفجعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوتيه وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومي: تالله أنسى حبها حياتنا أو أقبرا وقول نصيب من مرثيه له فى أبى بكر بن عبد العزيز بن مروان: تالله أنسى مصيبتى أبدا ما أسمعنى حينها الإبل الثالث: أن يكون ذلك فى القسم كما فى الآيه الكريمة من سوره يوسف، وبيت امرىء القيس، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم كما فى بيت خداش، وبيت خليفه بن براز.

أى : لا- أبرح منتطقا مجيدا ، أى : صاحب نطق وجواد ، ما أدام الله قومي ، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت .

ومثال شبه النفي - والمراد به النهي - كقولك : «لا تزال قائما» ومنه قوله :

٦١- صاح شمّر ولا تزال ذاكر الموت***ت ؛ فنسيانه ضلال مبين (١)

والدعاء ، كقولك : «لا يزال الله محسنا إليك» ، وقول الشاعر :

ص: ٢٦٥

١- البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر. الإعراب : «صاح» منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسي ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا برخم مما ليس آخره تاء إلا- العلم «شمّر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو عاطفه ، لا : ناهيه «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائده إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال. الشاهد فيه : قوله «ولا- تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل ؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .

١- البيت لذى الرمه غيلان بن عقبه يقوله فى صاحبه ميه. اللغة : «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ورث «منهلاً» منسكبا منصبا «جرعائك» الجرعاء : رمله مستويه لا تنبت شيئا «القطر» المطر. المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامه على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهيه أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم المهاجره منها لانتجاع الغيث والكلأ. الإعراب : «ألا» أداه استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير «يادارميه» «اسلمى» فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «يادار» يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، ودار مضاف ، و «مى» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمى «ولا» الواو حرف عطف ، لا- : حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجرعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وجرعاء مضاف وضمير المخاطبه مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر. الشاهد فيه : للنحاه فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله «يا اسلمى» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه ؛ لأن «ألا» السابقه عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقرره أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ. يقولون لى : يا احلف ، ولست بحالف أخادعهم عنها لكيما أنالها فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل : ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بكر ولا زال حيانا عدى آخر الدهر أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر : ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد وذات الثنايا الغرّ والفاحم الجعد أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى قول الفرزدق : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل يريد : يا هذا أرغم الله أنفا - إلخ ، ومثله قول الآخر : يا لعنه الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فيمن رواه برفع «لعنه الله» والشاهد الثانى فى قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم «لا» الدعائيه عليها ، والدعاء شبه النفى.

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : «وهذى الأربعة - إلى آخر البيت».

القسم الثانى : ما يشترط فى عمله أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية ، وهو «دام» كقولك : «أعط ما دمت مصيبا درهما» أى : أعط مدّه دوامك مصيبا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مدّه دوامى حيا.

ص: ٢٤٧

ومعنى ظلّ: اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، ومعنى بات : اتّصافه به ليلا ، وأضحى : اتصافه به فى الضّحى ، وأصبح : اتّصافه به فى الصباح ، وأمسى : اتّصافه به فى المساء ، ومعنى صار : التحوّل من صفة إلى [صفه] أخرى ، ومعنى ليس : النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، نحو : «ليس زيد قائما» أى : الآن وعند التقييد بزمن على حسبه ، نحو : «ليس زيد قائما غدا» ومعنى ما زال وأخواتها : ملازمه الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو : «ما زال زيد ضاحكا ، وما زال عمرو أزرق العينين» ومعنى دام : بقى واستمرّ.

غير الماضى منها يعمل عمل الماضى و بيان ما يتصرف منها و ما لا يتصرف

وغير ماضٍ مثله قد عملا

إن كان غير الماضى منه استعمالا (١)

هذه الأفعال على قسمين (٢): أحدهما ما يتصرّف ، وهو ما عدا ليس ودام..

ص: ٢٦٨

١- «وغير» مبتدأ ، و غير مضاف ، و «ماض» مضاف إليه «مثله» مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلّه فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ؛ فلهذا وقعت حالا «قد» حرف تحقيق «عملا» عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «غير» اسم كان ، و غير مضاف ، و «الماضى» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعمالا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملا فإنه يعمل مشابهها الماضى.

٢- هى على قسمين إجمالا ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلا (الأول) ما لا يتصرف أصلا فلم بات منه إلا الماضى ، وهو نعلان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامه التى ترفع فاعلا- فقط ، والكلام إنما هو فى دام الناقصه التى ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثانى) ما يتصرف تصرفا ناقصا ، بأن يكون المستعمل منه الماضى والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتىء ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضى ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاه فى مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو على الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جنى عن قول سيويوه «مكون فيه» فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب!. وأجازه غير أبى على ، فاحفظ ذلك.

والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فتنبّه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي ، وذلك هو المضارع ، نحو : «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمر ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) واسم الفاعل ، نحو : «زيد كائن أخاك» وقال الشاعر :

٦٣- وما كل من يبدى البشاشه كائناً***أخاك ، إذا لم تلفه لك منجدا(١).

ص: ٢٦٩

١- البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين. اللغة : «يبدى» يظهر «البشاشه» طلاقه الوجه «تلفه» تجده «منجدا» مساعدا. المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة الإعراب : «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها ، وكل مضاف ، و «من» اسم موصول مضاف إليه «يبدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» والجمله لا محل لها صلة الموصول «البشاشه» مفعول به ليبدى «كائناً» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالألف نيابه عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى «منجدا» مفعول ثان لتلفى ، وقال العيني : هو حال وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاه. الشاهد فيه : قوله «كائناً أخاك» فإن «كائناً» اسم فاعل من كان الناقصه وقد عمل عملها ، فرفع اسما ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في «كان» الناقصه : هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرا ، ومنه قوله :

٦٤- ببذل وحلم ساد في قومه الفتى *** وكونك إياه عليك يسير(١).

ص: ٢٧٠

١- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين. اللغة : «بذل» عطاء «ساد» من السيادة ، وهي الرفعه وعظم الشأن. المعنى : إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل. الإعراب : «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد ، «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضا بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصه ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله «يسير» الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصه يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصله به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافه ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله «إيا» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره. الشاهد فيه : قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصه وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت. فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن «كان» الناقصه قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال - سواء أكان اسما ، أم كان فعلا غير ماض - يعمل العمل الذي يعمله الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وما لا يتصرف منها - وهو دام ، وليس (١) - وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها خلافاً لبعضهم في ليس و لابن معط في دام

وفي جميعها توسط الخبر

أجز ، وكلّ سبقه دام حطر (٢)

ص: ٢٧١

- ١- رجح العلامة الصبان أن الناقصه لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البته صله لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرا ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (ما دُمْتُ حَيًّا) بقولهم : مده دوامى حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامه ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرا لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءه ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصه فتمم الدعوى.
- ٢- «وفي جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و «الخبر» مضاف إليه «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مبتدأ «سبقه» سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حطر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «دام» قصد لفظه مفعول به لسبق «حطر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل.

مراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه - يجوز توسيطها بين الفعل والاسم (1)؛ فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك : «كان في الدار صاحبها» ، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم

ص: ٢٧٢

١- حاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال : الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر ، نحو : كان صديقي عدوى ، وثانيتها : أن يكون الخبر محصورا نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ صِيَائَتْهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْيِيدَةً) والمكاء : التصفير ، والتصديه : التصفيق. الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدريه لثلا يلزم تقديم معمول الصله على الموصول ، فلم يبق إلا- توسط هذا الخبر على ما ذكرنا. الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعا ، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو «أين كان زيد»؟ الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو «كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها» يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : «في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها» - بنصب غلام - ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم. الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعا ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعا ، نحو «هل كان زيد صديقك»؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز «هل كان صديقك زيد» ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز. السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو «كان محمد صديقك» يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق.

قولك : « كان أخى رقيقى » فلا يجوز تقديم رقيقى - على أنه خبر - لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسّط فيه الخبر قولك : « كان قائما زيدا » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصِيرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب - من المتصرف ، وغيره - يجوز توسّط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازه ، قال الشاعر :

٦٥- سلى - إن جهلت - الناس عنا وعنهم ***فليس سواء عالم وجهول (١).

ص: ٢٧٣

١- البيت من قصيده للسمو آل بن عادياء الغساني ، المضروب به المثل فى الوفاء ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله : إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكلّ رداء يرتديه جميل وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل اللغه : «يدنس» الدنس - بفتح الدال المهملة والنون - هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسيه ، والمراد ههنا الدنس المعنوى «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئه ومقابح الصفات «رداء» هو فى هذا الموضع مستعار للخصله من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفه من الصفات الدنيئه فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصله التى يرغبها «ضيمها» الضيم : الظلم. المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا - إن لم تكونى عالمه بحالنا ، مدركه للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم - لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقه الأمر ليس كمن جهلها. الإعراب : «سلى» فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعله «إن» شرطيه «جهلت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبه فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم. الشاهد فيه : قوله «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» عل اسمها وهو «عالم» وذلك جائر سائغ فى الشعر وغيره ، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

وذكر ابن معط أن خبر «دام» لا يتقدم على اسمها ؛ فلا تقول : «لا أصحابك» ما دام قائما زيدا» والصواب جوازه ، قال الشاعر :

٦٦- لا طيب للعيش ما دامت منغصه***لذاته بادكار الموت والهزم (١)

ص: ٢٧٤

١- البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها. اللغة : «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصه» اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير «بادكار» تذكر ، وأصله «اذتكار» فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمه ، على أن تقلب المهمله معجمه بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمه والمهمله على حاله فتقول «اذكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا- ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولا. المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياه ولا يستطيع العيش مادام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لا- ينسى أنه مقبل لا محاله على الشيخوخه والموت ومفارقة أحبائه وملاذه. الإعراب : «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها مبنى على الفتح في محل نصب «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا- حينئذ محذوف «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «منغصه» خبر دام متعلق على اسمها «لذاته» لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائده إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصه ، وادكار مضاف ، و «الموت» مضاف إليه «والهزم» معطوف بالواو على الموت. الشاهد فيه : قوله «ما دامت منغصه لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصه» على اسمها وهو قوله «لذاته». هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاه ، ردا على ابن معط. وفيه خلل من جهه أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصه» ومتعلقه وهو قوله «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته». وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم «دام» ضميرا مستترا ، وقوله «منغصه» خبرها ، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصه» ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه. ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر : ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو العدى لست عنه راغبا أبدا فإن قوله «حافظ سرى» خبر دام ، وقوله «من وثقت به» اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سرى» ، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلا بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل. فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر. قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما : دام ، وحافظ سرى - وتأخر معمول واحد - وهو «من وثقت به» - فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما استعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله.

تقديم الخبر على دام وحدها أو عليها و على «ما» المصدريه الظرفيه

وأشار بقوله : «وكلّ سبقه دام حظر» إلى أن كلّ العرب - أو كلّ النحاه - منع سبق خبر «دام» عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصله بها ، نحو : «لا- أصبحك قائما ما دام زيد» فمسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وحدها ، نحو «لا أصبحك ما قائما دام زيد» - وعلى ذلك حمله ولده في شرحه - ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

دام على دام وحدها ؛ فتقول : «لا أصحبك ما قائما دام زيد» كما تقول : «لا أصحبك ما زيدا كَلِّمت».

تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفي

كذاك سبق خبر ما النَّافية

فجىء بها متلوّه ، لا تاليه (١)

يعنى أنه لا يجوز أن يتقدّم الخبر على ما النَّافية ، ويدخل تحت هذا قسما ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطا في عمله ، نحو «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قائما ما زال زيد» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفي شرطا في عمله ، نحو «ما كان زيد قائما» فلا تقول : «قائما ما كان زيد» ، وأجازه بعضهم (٢).

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم ؛ فتقول : «قائما لم يزل زيد ، ومنطلقا لم يكن عمرو» ومنعهما بعضهم (٣) .

ص : ٢٧٤

١- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و «خبر» مضاف إليه ، وهو من جهه أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجىء» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجىء «متلوّه» حال من الضمير المجرور محلا بالباء «لا» عاطفه «تاليه» معطوف على متلوّه .

٢- أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النَّافية أن تكون فى صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقا ، ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التى يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

٣- ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا النع مردود بقول الشاعر : مه عاذلى فهائما لن أبرحا
بمثل أو أحسن من شمس الضحى وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما ، نحو «ما قائما زال زيد» و «ما قائما كان زيد» ومنعه بعضهم.

يختار امتناع تقديم الخبر على ليس

ومنع سبق خبر ليس اصطفى ،

وذو تمام ما برفع يكتفى (١)

وما سواه ناقص ، والنقص في

فتىء ليس زال دائما قفى (٢)

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها ؛ فذهب الكوفيون

ص: ٢٧٧

١- «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف ، و «سبق» مضاف إليه ، وسبق مضاف و «خبر» مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه : مفعول به لسبق «اصطفى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و «تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق بيكتفى الآتى «يكتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، وجملة يكتفى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

٢- «وما» اسم موصول مبتدأ «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «فى فتىء» جار ومجرور متعلق بقوله «قفى» الآتى «ليس ، زال» معطوفان على «فتىء» بإسقاط حرف العطف «دائما» حال من الضمير المستتر فى قوله «قفى» الآتى «قفى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو «النقص». وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص قفى - أى اتبع - حال كونه مستمرا فى فتىء وليس وزال.

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : «قائماً ليس زيد» واختلف النقل عن سيويه ؛ فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره نقدّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدللّ من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم على «ليس» قال : ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل (1).

. * * *

ص : ٢٧٨

١- هذه القاعدة ليست مطرده تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا- يتطرق إليه النقض ؛ ونحن نذكر لك عدده مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل : الموضوع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً- ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو «عمرو ضرب زيدا» . فيقولون «زيدا عمرو ضرب» . الموضوع الثاني : خبر إن - إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لم يجيزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : «إن جالس زيدا» ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : «إن عندك زيدا جالس» . الموضوع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن - نحو «لم أضرب ، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو «زيدا لن أضرب ، وعمرا لم أصحاب» . الموضوع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكته خاصه به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكته لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا و منها ما يكون تاما و يكون ناقصا

وقوله : «وذو تمام - إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاما و ناقصا ، والثاني ما لا يكون إلا ناقصا ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكلّ هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّه ، إلا-«فتىء» ، و «زال» التي مضارعها يزال ، لا- التي مضارعها يزول فإنها تامه ، نحو «زالت الشمس» و «ليس» فإنها لا تستعمل إلا ناقصه .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ) أى : إن وجد ذو عسره ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)

* * *

لا يفصل بين العامل و اسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا

ولا يلي العامل معمول الخبر

إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر (1).

ص: ٢٧٩

١- «ولا» نافيه «يلى» فعل مضارع «العامل» مفعول به ليلى مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلى ، ومعمول مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إلا» أداه استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفا» حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى أتى «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله «ظرفا» وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه ، وجمله «أتى» وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلي معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفا أو حرف جر .

يعنى أنه لا يجوز أن يلى «كان» وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [وحده على الاسم] ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم ، نحو «كان طعامك زيد آكلا» وهذه ممتنعه عند البصريين ، وأجازها الكوفيون.

الثانى : أن يتقدم معمول والخبر على الاسم ، ويتقدم معمول على الخبر ، نحو «كان طعامك آكلا زيد» وهى ممتنعه عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى «كان» معمول خبرها ؛ فتقول «كان آكلا طعامك زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين ، نحو «كان عندك زيد مقيما ، وكان فيك زيد راغبا».

إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله

ومضمّر الشّان اسما انو إن وقع

موهم ما استبان أنّه امتنع (١).

ص: ٢٨٠

١- «مضمّر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتى ، ومضمّر مضاف و «الشّان» مضاف إليه «اسما» حال من مضمّر «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «وقع» فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع ، وموهم مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل لاستبان ، و تقديره : استبان امتناعه ، وجمله «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول . وتقدير البيت : وانو مضمّر الشّان حال كونه اسما لكان إن وقع فى بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى وضح امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها.

يعنى أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى «كان» وأخواتها معمول خبرها فأولّه على أنّ فى «كان» ضميراً مستترا هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧- قنafd هداجون حول بيوتهم ***بما كان إياهم عطيه عودا(١)

ص: ٢٨١

١- البيت للفرزدق ، من كلمه يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله : رأى عبد قيس خفته شورت بها يدا قابس ألوى بها ثم أحمدا اللغة : «قنafd» جمع قنfd ، وهو - بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمه أو دال مهمله - حيوان يضرب به المثل فى السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنfd ، وقالوا أيضا «أسرى من أنقد» وأنقد : اسم للقنfd ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامه ، وللذئب : ذؤاله ، قاله الميدانى (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : «والقنfd لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع» اه ، ويقال فى مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفى مثل آخر «اجعلوا ليكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكرى فى جمهره الأمثال (بهامش الميدانى ٢ / ٧) «هداجون» جمع هداج وهو صيغه مبالغه من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشيه الشيخ ، أو مشيه فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب ، ويروى «قنafd دراجون» والدراج : صيغه مبالغه أيضا من «درج الصبى والشيخ» - من باب دخل - إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطيه» هو أبو جرير. المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونه فجار ، يشبهون القنafd حيث يسرون بالليل طلبا للسرقة أو للدعارة والفحشاء ؛ وإتما السبب فى ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك. الإعراب : «قنafd» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنafd ، وأصله هم كالقنafd ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغه «هداجون» صفة لقنafd ، مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا- اسميا ، والأ-حسن أن تكون موصولا- حرفيا «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله «عطيه» اسم كان «عودا» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطيه ، وجمله الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان». وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهره علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «بما كان إياهم عطيه عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطيه» مع تأخير الخبر وهو جملة «عودا» عن الاسم أيضا ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضى الذى ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون «عطيه» اسم كان ، ولهم فى البيت ثلاثة توجهات : أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطيه» مبتدأ ، وجمله «عودا» فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم : مفعول به لعود ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمير يلى العامل. والتوجيه الثانى : أن «كان» فى البيت زائده ، و «عطيه عودا» مبتدأ وخبر ، وجمله المبتدأ والخبر لا- محل لها من الإعراب صله الموصول ، وهو «ما» ، أى بالذى عطيه عودهموه. والثالث : أن اسم «كان»

ضمير مستتر يعود على «ما» الموصول، وجمله عطيه عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجمله كان ومعموليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره هنا: بما كان عطيه عودهموه ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها. قال المحققون من العلماء: والقول بالضروره متعين في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه: باتت فؤادى ذات الخال سالبه فالعيش إن حمّ لى عيش من العجب فذات الخال: اسم بات، وسالبه: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال، وفؤادى: مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبه، وزعموا أنه لا يمكن فى هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقه، ومثله قول الآخر: لئن كان سلمى الشيب بالصيد مغربا لقد هون السيلوان عنها التحلم فالشيب: اسم كان، ومغربا خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به لمغربا تقدم على اسم كان، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقه. ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجا عجيبا؛ فرعم أن «فؤادى» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادى ذات الخال سالبه إياك، ولئن كان يا سلمى مغربا إياك بالصد، وجمله النداء فى البيتين لا محل لها معترضه بين العامل ومعموليه.

فهذا ظاهره أنه مثل «كان طعامك زيد آكلا» ويتخرج على أن في «كان» ضميرا مستترا هو ضمير الشأن [وهو اسم كان].

ص: ٢٨٣

ومما ظاهره أنه مثل «كان طعامك آكلا زيد» قوله :

٦٨- فأصبحوا والنوى على معرّسهم *** وليس كل النوى تلقى المساكين (١)

ص: ٢٨٤

١- البيت لحميد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله : باتوا وجلّتنا الصّيهباء بينهم كأنّ أظفارهم فيها السيكاكين اللغه : «جلّتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحه - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جليل - بوزن غرفه وغرف - ويجمع أيضا على جلال ، وهي عربيه معروفه «الصهباء» يريد أن لونها الصهبه ، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه : الجملة قفه التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهبه ، اه ، «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معرّسهم» اسم مكان من «عرس بالمكان» - بتشديد الراء مفتوحه - أى نزل به ليلا. المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقرهم تمرا ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومه مرتفعه ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواه يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضا ، إشاره إلى كثره ما قدم لهم منه ، وكثره ما أكلوا ، ووصفهم بالشره. الإعراب : «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حاله «النوى» مبتدأ «على» خبره ، وعالي مضاف ومعرّس من «معرّسهم» مضاف إليه ، ومعرّس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن «كل» مفعول به مقدم لقوله «تلقى» وكل مضاف ، و «النوى» مضاف إليه «نلقى» فعل مضارع «المساكين» فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف. الشاهد فيه : قوله «وليس كل النوى تلقى المساكين» ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولا- أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى «يلقى المساكين» بياء المضارعه كما يروى «تلقى المساكين» بالتاء ؛ فهذه أربع روايات. أما روايه رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد فى هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جمله خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقى المساكين ، أو تلقيه المساكين. فإن قلت : كيف جاز أن يروى «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين. فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز فى فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاه بصريهم وكوفهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكرا أم كان مفرده مؤنثا ، ومن ورود فعله مؤنثا - مع أن مفرده مذكر - قول الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا) فإن مفرد الأعراب أعرابى. وأما روايه نصب كل والفعل «يلقى» بياء المضارعه ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ولا- يجوز فى البيت على هذه الروايه غير هذا الوجه من الإعراب ، نعنى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرا ، ويلقى فعلا- مضارعا فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها. فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسندا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت «وليس

كل النوى يلقى المساكين» بنصب كل؟ فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التفسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكور ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعه : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت : أو تقول : المساكين ألقى أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التفسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده. وأما روايه نصب «كل» والفعل «تلقى» بالتاء الفوقيه فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجمله من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدا على اسمها ، كما فى البيت. والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم فى هذا البيت ، وعلى هذا لا- يكون البيت دليلا- على ما زعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ناقصا ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العينى عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجمله من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا «يلقى المساكين» بالياء التحتية. واسم ليس فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروفه. والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه! - يرى أن فى كلام العينى هذا تحاملا على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلا من عده وجوه. الأول : أن قوله «والبيت لم يرو إلا- يلقى المساكين بالياء التحتية» غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقيه ، وهذه عبارته الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على روايه التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئه فى الروايه ، لأن الروايه ترجع إلى الحفظ لا- إلى العقل ، ولا- شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد. الثانى : فى قوله «ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال عبارته الثانى على روايه الجماعه من أثبات العلماء. الثالث : أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجمله خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيرا صحيحا ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا- التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله!! ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمس أمور : الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل روايه منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب. الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل روايه من هذه الروايات الثلاث. الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا- يجوز إلا- على الروايه الرابعه ، وهى «وليس كل النوى تلقى المساكين». الرابع : أن البيت يحتمل على الروايه الرابعه وجهها من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون. الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

- إذا قرىء بالتاء المشناه من فوق - فيخرج البيتان على إضمار الشأن :
والتقدير فى الأول «بما كان هو» أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

ص: ٢٨٧

وعطيه : مبتدأ ، وعود : خبره ، وإياهم : مفعول عود ، والجمله من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يفصل بين «كان» واسمها معمول الخير ؛ لأن اسمها مضمرة قبل المعمول.

والتقدير فى البيت الثانى «وليس هو» أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلّ [النوى] منصوب بتلقى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع] خير ليس ، هذا بعض ما قيل فى البيتين.

تأتى «كان» زائده، و بيان مواضع زيادتها، و شروطها

وقد تزداد كان فى حشو : كما

كان أصح علم من تقدما (1)

كان على ثلاثه أقسام ؛ أحدها : الناقصه ، والثانى : التامه ، وقد تقدم ذكرهما والثالث : الزائده ، وهى المقصوده بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشئيين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو «زيد كان قائم» والفعل ومرفوعه ؛ نحو «لم يوجد كان مثلك» والصله والموصول ، نحو «جاء الذى كان أكرمه» والصفه والموصوف ، «مررت برجل كان قائم» وهذا يفهم أيضا من إطلاق قول المصنف «وقد تزداد كان فى حشو» وإنما تنقاس زيادتها بين «ما»

ص: ٢٨٨

١- «وقد» حرف تليل «تزداد» فعل مضارع مبنى للمجهول «كان» قصد لفظه : نائب فاعل تزداد «فى حشو» جار ومجرور متعلق بتزداد «كما» الكاف جاره لقول محذوف «ما» تعجيبه ، وهى نكره تامه مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائده «أصح» فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجيبه «علم» مفعول به لأصح ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

وفعل التعجب ، نحو «ما كان أصحّ علم من تقدّما (١)» ولا تزداد في غيره إلا سماعا.

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم (٢) : ولدت فاطمه بنت الخرشب الأنماريه الكمله من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم.

و [قد] سمع أيضا زيادتها بين الصفه والموصوف كقوله :

٦٩- فكيف إذا مررت بدار قوم *** وجيران لنا كانوا كرام (٣).

ص: ٢٨٩

١- مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب قول الشاعر : لله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسيفل ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣ / ٢٢ بتحقيقنا) : أبا خالد ما كان أوهى مصيبه أصابت معدّا يوم أصبحت ثاويا وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) : أرى أمّ عمرو دمعتها قد تحدرًا بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروه ابن أذينة : ما كان أحسن فيك العيش مؤتفا غصّا ، وأطيب في آصالك الأوصلا

٢- قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمه بنت الخرشب ، من بنى أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعماره الوهاب ، وقيس الحفاظ وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادره أقرانه شجاعه وبساله ورفع شأنه.

٣- البيت للفرزدق ، من قصيده له يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير الإعراب : «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لجيران «كانوا» زائده - وستعرف ما فيه - «كرام» صفه لجيران مجرور وعلامه جره الكسره الظاهره في آخره. الشاهد فيه : قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفه وهى قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران». هذا مقتضى كلام الشارح العلامه ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاه سيبويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زياده «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زياده كان في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصله بها اسمها ، وغايه ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفه وموصوفها بجمله كامله من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام - على هذا - وجيران كرام كانوا لنا. والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعايه ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون ظننت متأخره ومتوسطه ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفه وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شىء غيره. قال سيبويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على

إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر : * وجيران لنا كانوا كرام*» اه وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اه. هذا ، ومن شواهد زياده «كان» بين الصفه وموصوفها - من غير أن تكون متصله باسمها - قول جابر الكلابي (وانظر معجم البلدان ماده كتيفه) : وماؤ كما العذب الذى لو شربته شفاء ل نفس كان طال اعتلالها فإن جمله «طال اعتلالها» فى محل جر صفه ل نفس ، وقد زاد بينهما «كان».

وشدّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠- سراه بنى أبى بكر تسامى ***على كان المسومه العراب (١).

ص: ٢٩١

١- أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلًا ، ويروى المصراع الأول منه : * جياذ بنى أبى بكر تسامى* اللغه : «سراه» جمع سرى ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعله ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفًا «المسومه» الخيل التى جعلت لها علامه ثم تركت فى المرعى «العراب» هى خلايف البراذين والبخاتى ، ويروى : * على كان المطهّمه الصّلاب* والمطهّمه : البارعه التامه فى كل شىء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد. المعنى : من رواه «سراه بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربيه التى جعلت لها علامه تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه «جياذ بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربيه ، يريد أن جياذهم أفضل الجياذ وأعلاها. الإعراب : «جياذ» مبتدأ ، وجياذ مضاف ، و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياذ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائده «المسومه» مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومه ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى. الشاهد فيه : قوله «على كان المسومه» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمّ عقيل بن أبي طالب :

٧١- أنت تكون ماجد نبيل ***إذا تهبّ شمأل بليل (١).

ص: ٢٩٢

١- البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلًا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا : إنّ عقيلًا كاسمه عقيل وبيبي الملقف المحمول أنت تكون السّيد النبيل إذا تهبّ شمأل بليل * يعطى رجال الحيّ أو نبيل * اللغة : «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبًا وهيبًا ، إذا هاجت «شمأل» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبه نديه. الإعراب : «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائده «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل ، والجمله من الفعل والفاعل في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ. الشاهد فيه : قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائده ، كالباء ، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذًا ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليقه. والقول بزياده «تكون» شذوذًا في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء. ومما استدل به على زياده «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت : كأنه سبيته من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء روياه برفع «مزاجها غسل وماء» على أنها جمله من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيته وزعما أن «يكون» زائده. والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدا ، ورفع «غسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا روايه رفعهما فليس يلزم عليها زياده يكون ، بل هي عامله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها. وكذلك بيت الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائده ، بل هي عامله ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجمله لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه.

تحذف «كان»: إما وحدها، وإما مع اسمها، وإما مع خبرها

ويحذفونها ويبقون الخبر

وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر (١)

تحذف «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد إن ، كقوله :

ص: ٢٩٣

١- «يحذفونها» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعله ، وها العائد على كان مفعول به «ويبقون» الواو حرف عطف ، يبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعله «الخبر» مفعول به ليبقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتى ، وبعد مضاف و «إن» قصد لفظه مضاف إليه «ولو» معطوف على إن «كثيرا» حال من الضمير المستتر فى اشتهر «ذا» اسم إشاره مبتدأ «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ ، والجمله من اشتهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

١- البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيره ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهده إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصه مشهوره تذكر في أخبار ليبد. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إن» شرطيه «صدقا» خبر لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير «إن كان المقول صدقا» «وإن كذبا» مثل قوله «إن صدقا» وكان المحذوفه في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلاله سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قिला» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجمله في محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه. الشاهد فيه : قوله «إن صدقا ، وإن كذبا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إن» الشرطيه ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيله (انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضا عليه في التنبيه ٨٨) : لا تقرّب الدّهر آل مطرّف إن ظالما - أبدا - وإن مظلوما وقول النابغه الذبياني : حدبت عليّ بطون ضنّه كلّها إن ظالما فيهم وإن مظلوما وقول ابن همام السلولي : وأحضرت عذرى عليه الشّهو***د إن عاذرا لي وإن تاركا وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرره الشارح العلامه ، وعليه قول الشاعر : لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

التقدير : «إن كان المقول صدقا ، وإن كان المقول كذبا» وبعد لو (١) ، كقولك : «أئتني بدابّه ولو حمارا» أى : «ولو كان الماتى به حمارا».

وقد شدّ حذفها بعد لدن ، كقوله :

٧٣- * من لد شولا فإلى إتلائها***[التقدير : من لد أن كانت شولا]. (٢).

ص : ٢٩٥

١- ومن ذلك ما ورد فى الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم «التمس ولو خاتما من حديد» التقدير : ولو كان ملتمسك خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

٢- هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء. اللغة : «شولا» قيل : هو مصدر «شالت الناقه بذنبها» أى رفعتة للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائله - على غير قياس - والشائله : الناقه التى خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أثلت الناقه» إذا تبعها ولدها ، الإعراب : «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد - مثلا «شولا» خبر لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير «من لد أن كانت الناقه شولا» «فإلى» الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر «إتلائها» إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقه من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها. الشاهد فيه : قوله «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن ، ولو» كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامه وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه. وفى الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم «شولا» مفعولا- مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير «من لد شالت الناقه شولا» وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب «شولا» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ «غدوه» بعد «لدن» وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسأله وشرح هذا الشاهد فى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر ببحث ضاف واف.

وبعد «أن» تعويض «ما» عنها ارتكب

كمثل «أما أنت بَرّا فاقترَب» (١)

ذكر في هذا البيت أن «كان» تحذف بعد «أن» المصدرية ويعوّض عنها «ما» ويبقى اسمها وخبرها ، نحو «أما أنت بَرّا فاقترَب» والأصل «أن كنت بَرّا فاقترَب» فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ، فصار «أن أنت بَرّا» ثم أتى بـ «ما» عوضاً عن «كان» ، فصار

ص: ٢٩٦

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ارتكب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «تعويض» مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «عنها» جار ومجرور متعلق بتعويض «ارتكب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجمله من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «أما» هي أن المصدرية المدغمه في ما الزائده المعوض بها عن كان المحذوفه «أنت» اسم كان المحذوفه «برا» خبر كان المحذوفه «فاقترَب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

«أن ما أنت بَرّا» [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار «أما أنت بَرّا»] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤- أبا خراشه أما أنت ذا نفر***فإن قومي لم تأكلهم الضَّبَع (١)ذر

ص: ٢٩٧

١- البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبه أبا خراشه ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنه غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأحتهما الخنساء الشاعر المشهوره ، وندبه - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير. اللغة : «ذا نفر» يريد ذا قوم تعتر بهم وجماعه تمتلئ بهم فخرا «الضبع» أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنه الشديده المجدبه ، قال حمزه الأصفهاني : إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنه المجدبه ، فقالوا : أكلتنا الضبع. المعنى : يا أبا خراشه ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعتر بجماعتك فإن قومي موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنه الشديده المجدبه ، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات الإعراب : «أبا» نادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و «خراشه» مضاف إليه «أما» هي عباره عن أن المصدريه المدغمه في «ما» الزائده النائبه عن «كان» المحذوفه «أنت» اسم لكان المحذوفه ، «ذا» خبر كان المحذوفه ، وذا مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليليه ، إن حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل ، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و عوض عنها ما» الزائده وأدغمها في نون أن المصدريه وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف كان لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلا بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائده ؛ فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدريه وميم ما الزائده - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر. هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفه الدينورى في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا- يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن. ومن شواهد المسأله قول الشاعر : إِمَّا أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلاً ما تأتي وما تذر

فأن : مصدرية ، وما : زائده عوضا عن «كان» ، وأنت : اسم كان المحذوفه ، وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون «ما» عوضا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول «أما كنت منطلقا انطلقت» (١).

ولم يسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو «أما أنا منطلقا انطلقت» والأصل «أن كنت منطلقا» ولا مع الظاهر ، نحو «أما زيد ذاهبا انطلقت» والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصل «أن كان زيد ذاهبا انطلقت» وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه ب- «أما زيد ذاهبا».

قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه و شروط جواز ذلك الحروف المشبهه بليس

ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون ، وهو حذف ما التزم (٢).

ص: ٢٩٨

١- ادعاء أنه لا- يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا- يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقا انطلقت».

٢- «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله «تحذف» الآتى «الكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانيه لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله من التزم ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب.

إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قيل : لم يكن ، والأصل يكون ، فحذف الجازم الضمه التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ «لم يكن» والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال (1) ؛ فقالوا : «لم يك» وهو حذف جائز ، لا لازم ، ومذهب سيويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاته ساكن ؛ فلا تقول : «لم يك الرجل قائما» وأجاز ذلك يونس ، وقد قرىء شاذًا (لم يك الذين

اء

ص : ٢٩٩

١- قد جاء هذا الحذف كثيرا جدا فى كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن أمثالهم «إن لم يك لحم فنفش» والنفش : الصوف ، ويروى «إن لم يكن» وهذه الروايه تدل على أن الحذف جائز لا- واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمه الفحل : ذهبت من الهجران فى كلّ مذهب ولم يك حقا كلّ هذا التّجّب وقول عروه بن الورد العبسى : ومن يك مثلى ذا عيال ومقترا يغزّر وي طرح نفسه كلّ مطرح وقول مهلهل بن ربيعه يرثى أخاه كليب بن ربيعه : فإن يك بالذّنائب طال ليلى فقد أبكى من اللّيل القصير وقول عميره بن طارق اليربوعى : وإن أك فى نجد - سقى الله أهله بمئاناه منه! - فقلبى على قرب وقول الحطيئه العبسى : ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودّه والإخاء

كفروا) وأما إذا لاقى متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أولاً ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي ابْنِ صِيَادٍ : «إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» (١) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : «إِنْ يَكُنْ ، وَإِلَّا يَكُنْ» ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ [ضَمِيرٍ] مُتَّصِلًا جاز الحذف والإثبات ، نحو «لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا» وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وإن تك حسنه يضاعفها) برفع حسنه وحذف النون ، وهذه هي التامة.

*** **

ص: ٣٠٠

١- روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه. ورواه الإمام البخاري في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ «إن يكن هو ، وإن لا يكن هو».

الحرف الأول «ما» و شروط إعماله عمل ليس سته

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إن»

مع بقا النفي ، وترتيب زكن (١)

وسبق حرف جرّ أو ظرف ك- «ما»

بي أنت معنياً أجاز العلما (٢)

تقدّم في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

ص: ٣٠١

١- «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله «أعملت» الآتي ، وإعمال مضاف و «ليس» قصد لفظه : مضاف إليه «أعملت» أعمل : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء تاء التانيث «ما» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» ودون مضاف ، وقوله «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضا ، ومع مضاف ، و «بقا» مقصور من ممدود للضرورة : مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و «النفي» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق «زكن» فعل ماض مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترتيب ، والجمله من زكن ونائب فاعله في محل جر صفة لترتيب ، وحاصل البيت : أعملت ما النافية إعمال ليس ، حال كونها غير مقترنه بيان الزائده ، وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها.

٢- «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتي ، وسبق مضاف ، و «حرف» مضاف إليه ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جر «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، ما : نافية حجازيه «بي» جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتي «أنت» اسم ما «معنيا» خبر ما منصوب بالفتحة الظاهره «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضروره : فاعل أجاز. وحاصل البيت : وأجاز النحاه العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، وذلك نحو «ما بي أنت معنيا» أصله ما أنت معنيا بي ، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرا عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من «عنى فلان بفلان» - بالبناء للمجهول - إذا اهتم بأمره.

وحروف ، وسبق الكلام على «كان» وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخة ، وسيأتى الكلام على الباقي ، وذكر المصنف فى هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسما يعمل عمل «كان» وهو : ما ، ولا ، ولات ، وإن .

أما «ما» فلغه بنى تميم أنها لا تعمل شيئا ؛ فتقول : «ما زيد قائم» فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لما فى شيء منهما ؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو : «ما يقوم زيد» وما لا يختص فحقه ألما يعمل ، ولغه أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : «ما زيد قائما» قال الله تعالى (ما هذا بشراً) وقال تعالى : (ما هُنَّ أمهاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥- أبناؤها متكنفون أباهم ***حنقو الصدور ، وما هم أولادها(١).

ص: ٣٠٢

١- البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو على ولم ينسبه ، وقبله قوله : وأنا النذير بحرّه مسودّه تصل الجيوش إليكم أقوادها اللغه : «النذير» المعلم الذى يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحره» أصله الأرض ذات الحجاره السود ، وأراد منه هنا الكتيبه السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادها جمع قود ، وهى الجماعه من الخيل «أبناؤها» أى أبناء هذه الكتيبه التى يندرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد «متكنفون» أى : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة. الإعراب : «أبناؤها» أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الحره مضاف إليه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا : مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقو» خبر ثان ، وحنقو مضاف ، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافية حجازيه «هم» اسم ما مبنى على الضم فى محل رفع «أولادها» أولاد : خبر «ما» منصوب بالفتحه الظاهره ، وأولاد مضاف وها ضمير الحره مضاف إليه الشاهد فيه : قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافيه عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلا ، ونصب خبرها لفظا ، وذلك لغه أهل الحجاز.

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط سته ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : ألا يزداد بعدها «إن» فإن زيدت بطل عملها ، نحو : «ما إن زيد قائم» برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم (١).

الثاني : ألا ينتقص النفي بإلا ، نحو : «ما زيد إلا قائم» ؛ فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى : (ما أنتمم إلا بشر مثلنا) وقوله : (وما أنا إلا نذير)] خلافا لمن أجازته (٢) .

ص: ٣٠٣

١- أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال «ما» عمل ليس مع زياده «إن» بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر : بنى غدانه ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ، ولكن أنتم الخزف وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن «ما» نافية ، و «أنتم» اسمها ، و «ذهبا» خبرها ، وجمهور العلماء يروونه «ما إن أنتم ذهب» بالرفع على إهمال «ما» ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن «إن» زائده ، ولكنها نافية مؤكده لنفي ما .

٢- ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاص نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر : وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدبا فزعم أن «ما» نافية ، و «الدهر» اسمها ، و «منجنونا» خبرها ، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك ، و «صاحب الحاجات» اسمها ، و «معدبا» خبرها ، وبقول الشاعر : وما حقّ الّذى بعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوقا بإلا- وجمهور البصريين لا- يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فمما أولوا به البيت الأول أن «منجنونا» مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجمله الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله «معدبا» في الشطر الثاني : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معدبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعدبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضا مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معدبا أى تعذبا ، وما حق الذى يفسد إلا- ينكل به نكالا- أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية فى المواضع الثلاثة.

الثالث : أَلَّا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم وجب رفعه ، نحو : «ما قائم زيد» ؛ فلا تقول : «ما قائما زيد» وفي ذلك خلاف (١).

ص : ٣٠٤

١- ذهب بعض النحاه إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل. والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه : الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر. والثاني : أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، والسرف في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغه أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوه الأصل. والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ. ولكننا لا نسلم أن «مثل» منصوب ، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) فمثل في هذه الآية الكريمه صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبني على الفتح في محل رفع.

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته فقلت : «ما فى الدار زىد» ، و «ما عندك عمرو» فاختلف الناس فى «ما» حينئذ : هل هى عاملة أم لا-؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور فى موضع نصب بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذى زكن ، وهذا هو المراد بقوله : «وترتيب زكن» أى : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل «ما» شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا فى غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع : ألما يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا- جار ومجرور ؛ فإن تقدم بطل عملها ، نحو : «ما طعامك زىد آكل» فلا يجوز نصب «آكل» ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما فى

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها ، نحو : «ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت معتياً» ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها.

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس : ألّا تتكرر «ما» ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : «ما ما زيد قائم» [فالأولى نافية ، والثانية نفت النفي ؛ فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم (1).

الشرط السادس : ألّا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعأ به» فبشيء : فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى

ص: ٣٠٦

١- إذا رأيت «ما» متكرره فى كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفى الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكده لنفى الأولى ، وإما أن تكون زائده ، فإذا كانت الثانية نافية لنفى الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالهما جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائده وجب إهمال الأولى أيضا عند من يهمل «ما» إذا اقترنت بها «إن» الزائده ، وإن كانت «ما» الأولى نافية والثانية مؤكده لنفى الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز : لا ينسك الأسى تأشياً ، فما ما من حمام أحد مستعصما فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكده لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصما من حمام. وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال «ما» عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكده لنفى الأولى ؛ فيكون الخلاف فى هذا الموضوع غير حقيقى.

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلام سيبويه - رحمه الله تعالى! - في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين - أعنى القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك - فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور - وهو «ما زيد بشيء ، إلى آخره» - : استوت اللغتان ، يعنى لغه الحجاز ولغه تميم ، واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : «استوت اللغتان» فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا» والمراد أنه لا عمل ل- «ما» فيه ، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في أعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا» ، والمراد أنه يكون مرفوعا (1) سواء جعلت «ما» حجازيه ، أو تميميه ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في أعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب ، وتوجيه كل من القولين ، وترجيح المختار منهما - وهو الثانى - لا يليق بهذا المختصر.

حكم المعطوف على خبر «ما» النافية

ورفع معطوف بلكن أو ببل

من بعد منصوب بما الزم حيث حل (٢).

ص: ٣٠٧

١- ظاهر هذا الكلام لبس بسديد ، بل يجوز في «شئ» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثانى على أنه بدل من شئء المجرور بالباء الزائده بشرط أن تكون ما عامله ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شئء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عامله ، أو مهمله ، والثانى أن يكون بدلا من شئء الأول بشرط أن تكون ما مهمله.

٢- «ورفع» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «الزم» الآتى ، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد مضاف و «منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» ظرف متعلق بالزم ، مبنى على الضم في محل نصب «حل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله من حل وفاعله في محل جر بإضافه حيث إليها.

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف فلا يخلو : إما أن يكون مقتضيا للإيجاب ، أولا.

فإن كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده - وذلك نحو «بل ، ولكن» - فتقول : «ما زيد قائما لكن قاعد» أو «بل قاعد» ؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير «لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد» ولا يجوز نصب «قاعد» عطفًا على خبر «ما» ؛ لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصب والرفع ، والمختار النصب ، نحو «ما زيد قائما ولا قاعدا» ويجوز الرفع ؛ فتقول : «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «ولا هو قاعد».

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل ، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

* * *

زياده الباء في خبر «ما» و «ليس» وغيرهما

وبعد ما وليس جرّ الباء الخبر

وبعد لا ونفى كان قد يجزّ (١).

ص: ٣٠٨

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضا : معطوف على ما «جر» فعل ماض «البا» قصر للضرورة : فاعل جر «الخبر» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ونفى» معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و «كان» قصد لفظه : مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر.

تزداد الباء كثيرا في الخبر بعد «ليس ، وما» نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازية خلافا لقوم ، بل تزداد بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفراء - رحمهما الله تعالى! - زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك ، وهو موجود في أشعارهم (١).

وقد اضطرب رأى الفارسي في ذلك ؛ فمره قال : لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية ، ومره قال : تزداد في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر «لا» كقوله :

ص : ٣٠٩

١- من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفا (٣٠٥) : لعمرك ما معن بتارك حفه ولا منسىء معن ولا متيسر ثم إن الباء قد دخلت في خبر «ما» غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي : لعمرك ما إن أبو مالك بواه ، ولا بضعيف قواه فأبو مالك مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقا بـ «الزائد بعد ما» وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ - وهو قوله «بواه» - فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦- فكن لي شفيفا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتिला عن سواد بن قارب (١)

وفى خبر [مضارع] «كان» المنفيه ب- «لم» كقوله :

٧٧- وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكن***بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل (٢).

ص: ٣١٠

١- البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم ، وقبله قوله : فأشهد أنّ الله لا شيء غيره وأنتك مأمون على كلّ غائب وأنتك أدنى المرسلين وسيله إلى الله يا ابن الأكرمين الأطايب فمرنا بما يأتيك يا خير مرسل وإن كان فيما جئت شيب الذّوائب اللغه : «فتيلا» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواه. الإعراب : «فكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لي» جار ومجرور متعلق بقوله «شفيعا» الآتي «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفيه الزمانيه ناصبه قوله شفيعا «لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابه عن الضمه ، وذو مضاف ، و «شفاعه» مضاف إليه «بمغن» الباء زائده ، مغن خبر لا- ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا- وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و «فتيلا» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن» صفة لسواد ، وابن مضاف ، و «قارب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائده على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

٢- البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواه على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهوره بين المتأدبين باسم «لاميه العرب» وأولها قوله : أقيموا بني أمي صدور مطيسكم فإنني إلى قوم سواكم لأميل اللغه : «أقيموا صدور مطيسكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإنني إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول! إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيك وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدي في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع - بالتحريك - أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهه بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجله هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجله إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك. الإعراب : «إن» شرطيه «مدت» مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبني للمجهول ، مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التانيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائده ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمه داله على التعليل قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق ، و «أجشع» مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائده على خبر مضارع كان المنفى بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفي كان» نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل «وبعد نفي فعل ناسخ» ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغه كانت هذه الأفعال.

الحرف الثاني «لا» و شروط إعماله عمل ليس ثلاثة

فى النكرات أعملت كليس «لا»

وقد تلى «لات» و «إن» ذا العمل (1).

ص: ٣١١

١- «فى النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتى «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مماثلا إعمال ليس «لا» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلى» فعل مضارع «لات» فاعل تلى «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشاره مفعول به لتلى «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره ، وتقدير البيت : أعملت فى النكرات «لا» إعمالا مماثلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل.

وحذف ذى الرفع فشا ، والعكس قل (١)

تقدّم أن الحروف العاملة عمل «ليس» أربعة ، وقد تقدّم الكلام على «ما» وذكر هنا «لا» و «لات» و «إن».

أمّا «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ، ومذهب تميم إهمالها (٢)

ص: ٣١٢

١- «ما» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و «سوى» مضاف ، و «حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «ذى» بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و «الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس. وتقدير البيت : وما للات عمل فى غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس - وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع - قليل.

٢- قال أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصه إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها» وانظر هذا مع كلام الشارح.

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثه (١):

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو «لا رجل أفضل منك» ، ومنه قوله :

٧٨- تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا***ولا وزر مما قضى الله واقيا(٢).

ص: ٣١٣

١- وبقي من شروط إعمال «لا» عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفى الجنس نضا ؛ فإن كانت لنفى الجنس نضا عملت عمل إن المؤكده التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو «لا عندك رجل مقيم ولا امرأه» أهملت.

٢- هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا. اللغه : «تعز» أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب «وزر» هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقايه ، وهى الرعايه والحفظ. المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى. الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فلا» الفاء تعليليه ، ولا : نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقيا» الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفه لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى «قضى الله» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و «واقيا» خبر لا. الشاهد فيه : قوله «لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا» حيث أعمل «لا» فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان. هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأَخْفَش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لافى الاسم ولا فى الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع فى الاسم ولا تعمل شيئا فى الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره ردا لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه ردا لما زعمه الأَخْفَش.

٧٩- نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل *** فبؤت حصنا بالكماه حصينا(١)

ص: ٣١٤

١- هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جنى ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح. اللغة : «بؤت» فعل ماض مبني للمجهول ، من قولهم : بؤأه الله منزلا ، أى أسكنه إياه «الكماه» جمع كمى ، وهو الشجاع المتكى فى سلاحه ، أى : المستتر فيه المتغضى به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضه والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثانى . لأنهم قتلوا كثيرا من فرسان أعدائهم ، فلكثر من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غره. الإعراب : «نصرتك» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضى من الزمان متعلق بنصر «لا» نافية تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا ، وغير مضاف ، و «خاذل» مضاف إليه «فبؤت» الفاء عاطفه ، بؤئ : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبؤئ «حصنا» مفعول ثان «بالكماه» جار ومجرور جعله العيني متعلقا بقوله «نصرتك» فى أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله «حصينا» الذى بعده ، بل هو أولى وأحسن «حصينا» نعت لقوله حصنا السابق. الشاهد فيه : قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا- مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضا كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج.

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنابغة :

٨٠- بدت فعل ذى ودّ ، فلمّا تبعتهَا***تولّت ، وبقت حاجتى فى فؤاديا(١)

وحلّت سواد القلب ، لا أنا باغيا

سواها ، ولا عن حبّها متراخيا.

ص: ٣١٥

١- البيتان للنابغة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه و [آله] و سلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبى تمام. اللغة : «فعل ذى ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب الموده ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود - بتثليث الواو - المحبه ، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتى» بتشديد القاف - تركتها باقيه «سواد القلب» سويداؤه وهى حبه السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه. الإعراب : «بدت» بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «فعل» قال العينى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفل ، وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل مضاف إلخ ؛ وفعل مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذى هو جوابه «تبعتهَا» فعل وفاعل ومفعول ، والجمله فى محل جر بإضافه لما إليها «تولت» تولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وبقت» مثله «حاجتى» حاجه. مفعول به لبقت ، وحاجه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى فؤاديا» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «سواد» مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافية «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثه الغائبه مضاف إليه «متراخيا» معطوف على قوله باغيا السابق. الشاهد فيه : قوله «لا أنا باغيا» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفه ، وهو «أنا» ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاه هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامه ، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيره ؛ أحدها : أن قوله «أنا» ليس اسما للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - «لا أرى باغيا» فلما حذف الفعل ، وهو «أرى» برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله «باغيا» حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير «لا- أنا أرى باغيا» ، وجمله الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذى هو قوله «باغيا» - عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس فى هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو فى التقدير ؛ فإن من سنن العرييه الاستغناء بالمعمول عن العامل كما فى الحال الساده مسد الخبر المفصحه عنه ، كما اتضح لك ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك.

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فمره قال : إنه مؤوّل ، ومره قال : إنّ القياس عليه سائغ (١).

الشرط الثاني : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول «لا قائما رجل».

الشرط الثالث : ألاّ ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : «لا رجل إلاّ أفضل من زيد» بنصب «أفضل» ، بل يجب رفعه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

* * *

ص: ٣١٦

١- الذى ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال فى التسهيل ، «ورفعها معرفه نادر» فقال أبو حيان فى شرح هذه العبارة ما نصه : «قال المصنف فى الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ أعمالها فى معرفه فى قول النابغه الجعدى * وحلت سواد القلب لا أنا باغيا* البيت اه ، وقد حذا المتنى حذو النابغه فقال : إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقيا والقياس على هذا سائغ عندى (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى أعمال لا فى المعرفه ، وذكر ذلك فى كتاب التمام» اه كلام أبى حيان بحروفه.

وأما «إن» النافية فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئا. ومذهب الكوفيين - خلا الفرّاء - أنها تعمل عمل «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السّراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه - رحمه الله تعالى! - إشارة إلى ذلك، وقد ورد السماع به؛ قال الشاعر:

٨١- إن هو مستوليا على أحد***إلا على أضعف المجانين (١).

ص: ٣١٧

١- يكثر استشهاد النحاه بهذا البيت، ومع هذا لم يذكر قائل معين. اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفه: إحداها: الرواية التي رواها الشارح. والثانية: * إلا على حزبه الملاعين* والثالثة: * إلا على حزبه المناحيس* «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولايات على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، والمناحيس في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع. المعنى: ليس هذا الإنسان بذى ولايه على أحد من الناس إلا- على أضعف المجانين. الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل «ليس» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله «مستوليا» السابق «إلا» أداه استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف، و«المجانين» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستوليا». وهذا الشاهد يرد على الفرّاء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئا، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسما مفردا منصوبا بالفتحة الظاهره، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن نصب بها شاذ؛ لوروده في الشعر كثيرا، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العاليه «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير - رضى الله عنه! - في الآية الكريمة التي تلاها الشارح. ويؤخذ من هذا الشاهد - زياده على ذلك - أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا»: فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له. ويؤخذ منه أيضا أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل؛ لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف... إلخ».

٨٢- إن المرء ميتا بانقضاء حياته ***ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا(١)

ص: ٣١٨

١- وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لا يعلم قائلها. المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي. الإعراب : «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتا» وانقضاء مضاف ، وحياء من «حياته» مضاف إليه ، وحياء مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جاره ، وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغي عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله «فيخذلا» الفاء عاطفه ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يبغى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.

وذكر ابن جنى - فى المحتسب - أن سعيد بن جبير - رضى الله عنه! - قرأ (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ) بنصب العباد.

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفه ، فتقول : «إن رجل قائما ، [وإن زيد القائم] ، وإن زيد قائما».

الحرف الرابع «لات» و إعماله هو مذهب الجمهور

وأما «لات» فهى «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحه ؛ ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس» ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقي الخبر ، والتقدير «ولات الحين حين مناص» فالحين : اسمها ، وحين مناص خبرها ، وقد قرىء شذوذا (وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم «لات» والخبر محذوف ، والتقدير «ولات حين مناص لهم» أى : وولات حين مناص كائنا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : «وحذف ذى الرفع - إلى آخر البيت».

وأشار بقوله : «وما للات فى سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيويه من أن

«لايت» لا- تعمل إلا- في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر :

٨٣- ندم البغاه ولات ساعه مندم *** والبغى مرتع مبتغيه وخيم (١) دم

ص: ٣٢٠

١- قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكناني ، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعه مندم» ثم قال : ولا أحفظ صدره. اللغة : «البغاه» جمع باغ ، مثل قاض وقضاه وداع ودعاه ورام ورماه ، والباغى : الذى يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمى بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (نَخْوِضُ وَنَلْعَبُ) «وخيم» أصله أن يقال : وخم المكان ؛ إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه. الإعراب : «ندم» فعل ماض «البغاه» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف «ساعه» خبرها ، والجمله فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاه والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعه مضاف و «مندم» مضاف إليه «والبغى» مبتدأ أول مرفوع بالضمه الظاهره «مرتع» مبتدأ ثان مرفوع بالضمه الظاهره ، ومرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول. الشاهد فيه : قوله «ولات ساعه مندم» حيث أعمل «لات» فى لفظ «ساعه» وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعه منهم الرضى - إذ ذهب إلى أن «لايت» لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعه ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفى المسأله كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة. ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد ، وهو :
ولتعرفنّ خلائقا مشموله ولتندمنّ ولات ساعه مندم

وكلام المصنف محتمل للقولين ، وجزم بالثاني في التسهيل ، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً ، وأنه إن وبد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمّر ، والتقدير «لات أرى حين مناص» وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «لات حين مناص كائن لهم» والله أعلم.

* * *

ص: ٣٢١

ككان كاد وعسى ، لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر (١)

أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال، إلا «عسى» فقيل: فعل وقيل: حرف

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخه [للابتداء] ، وهو «كاد» وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ، ولا خلاف في أنها أفعال ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضا إلى ابن السراج (٢) ،

ص: ٣٢٢

١- «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراك «ندر» فعل ماض «غير» فاعل ندر ، وغير مضاف و «مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتى «خبر» حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغه ربيعه التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

٢- نص ابن هشام فى أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا- تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ؛ لقوه التشابه بينهما. ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتيه) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدا قول صخر بن العود الحضرمى : فقلت : عساها نار كأس ، وعها تشكى فأتى نحوها فأعودها والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربه - وهذا فعل ماض ؛ بدليل قبوله علامه الأفعال الماضيه كطاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) وأما جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست حاشا وعدا وخلا داله على الاستثناء وهى جامده ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها؟ وهذا الذى ذكرناه - من أن «عسى» على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاه سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢). ومن هذا كله يتضح لك : أن فى «عسى» ثلاثه أقوال للنحاه ، الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاه البصره ورجحه المتأخرون ، والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهوره الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج. والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب

كما فى البيت الذى أنشدناه ، وفعل فىما عدا ذلك ، وهو قول سىبويه شىخ النجاه ، ولا تتسع هذه العجاله السرىعه إلى الاحتجاج لكل رأى وتخرىج الشواهد على كل مذهب.

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو «عسيت» وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن».

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربه ، وليست كلها للمقاربه ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربه ، وهي : كاد ، وكرب ، وأوشك.

والثاني : ما دلّ على الرجاء ، وهي : عسى ، وحرى ، واخولق.

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : جعل ، وطفق ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ.

فتسميتها أفعال المقاربه من باب تسميه الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسما لها ، ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : «ككان كاد وعسى» لكن الخبر في

هذا الباب لا يكون إلا مضارعا ، نحو «كاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم» وندر مجيئه اسما بعد «عسى ، وكاد» كقوله :

٨٤- أكثرت في العذل ملحا دائما***لا تكثرن إني عسيت صائما(١).

ص: ٣٢٤

١- قال أبو حيان : «هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اه ؛ قال ابن هشام : «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الآمل ومنيه السائل ، فقال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهوله القائلين» اه ، وقيل : إنه لرؤبه بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبه فلم أجده في أصل الديوان ، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذبيلا لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوبا إليه ، وذلك لا يدل على صحه نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارته المؤلف لكتاب الأدب الذى نقل عنه. اللغة : «العذل» الملامه «ملحا» اسم فاعل من «ألح يلح إلحاحا» أى أكثر. الإعراب : «أكثرت» فعل وفاعل «فى العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحا» حال من التاء فى أكثرت مؤكدا لعاملها «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا : ناهيه ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «عسيت» عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره ، والجمله من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله «عسيت صائما» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسما مفردا ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا». وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبرا لإن الناصبه للاسم الرافعه للخبر ، وذلك لأن عسى للترجى ، والترجى إنشاء ، وأيضا فإن الأفعال ناقصه جملتها إنشائية ، والجمل الإنشائية لا تقع خبرا لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبرا للمبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبريه ؛ فلا تكون «عسى» ناقصه ، وأما قوله «صائما» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفه مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجوت أن أكون صائما.

٨٥- فأبت إلى فهم ، وما كدت آتبا***وكم مثلها فارقتها وهي تصفر(١).

ص: ٣٢٥

١- هذا البيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمه مختاره ، اختارها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى (١) / ٨٥ بتحقيقنا) وأولها قوله : إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضاع ، وقاسى أمره وهو مدبر اللغه : «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحنن على إفلاتى منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصه ذلك أن قوما من بنى لحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شرا يشتر عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحيه بعيده عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجأ من قبضتهم. المعنى : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطه فارقتها ، وهي تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها. الإعراب : «فأبت» الفاء عاطفه ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» الواو حالیه ، ما : نافية «كدت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «آتبا» خبر كاد ، والجمله فى محل نصب حال «وكم» الواو حالیه ، كم : خبریه بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «مثلها» مثل : تمييز لكم مجرور بالكسره الظاهره ، ومثل مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهى» الواو للحال ، هى : مبتدأ «تصفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «وما كدت آتبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسما مفردا ، والقياس فى هذا الباب أن يكون الخبر جمله فعلیه فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاه هذه الروايه ، وزعم أن الروايه الصحيحه هى «وما كنت آتبا».

وهذا هو مراد المصنف بقوله : «لكن ندر - إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجارّ والمجرور ، والجمله الاسميّه ، والجمله الفعليه بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن «عسى ، وكاد» بل الذى ندر مجيء الخبر اسما ، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين .

الأكثر فى خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه و يقل تجرده منها

وكونه بدون «أن» بعد عسى

نزر ، وكاد الأمر فيه عكسا (١)

ص: ٣٢٦

١- «وكونه» الواو عاطفه ، وكون : مبتدأ - وهو مصدر كان الناقصه فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهه الابتداء - وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه واردا «بدون» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق أيضا بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و «عسى» قصد لفظه : مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفه ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول «الأمر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الآتى «عكسا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجمله من عكس ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

أى : اقتتران خبر «عسى» ب- «أن» كثير (١) ؛ وتجريده من «أن» قليل ، وهذا مذهب سيويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجزد خبرها من «أن» إلا فى الشعر ، ولم يرد فى القرآن إلا مقترنا ب- «أن» قال الله تعالى : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ) وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُزَحِّمَكُمْ)

ومن وروده بدون «أن» قوله :

٨٦- عسى الكرب الذى أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب (٢) ثم

ص: ٣٢٧

١- أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فريد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب. وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه : أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها. وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفه ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائما. وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغه فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام. وهذه الوجوه الثلاثه جاريه فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتا لاسم ذات ، أو يجيء حالا من اسم الذات. ورابعها : أن «أن» ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائده ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائده لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعه أحيانا ، وهى لا تسقط إلا نادرا لضروره الشعر.

٢- البيت لهدبه بن خشرم العذرى ، من قصيده قالها وهو فى الحبس. وقد روى أكثر هذه القصيده أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على ، وأول هذه القصيده قوله : طربت ، وأنت أحيانا طروب وكيف وقد تملأك المشيب؟ يجدّ النأى ذكرك فى فؤادى إذا ذهلت على النأى القلوب يؤزقنى اكتاب أبى نمير فقلبى من كآبته كتيب فقلت له : هداك الله! مهلا وخير القول ذو اللبّ المصيب عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب اللغه : «طربت» الطرب : خفه تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأى» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبى حنيفه أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التى رويها ، وكان أبو نمير معه فى السجن. الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم مرفوع به «الذى» اسم موصول صفه للكرب «أمسيت» أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجمله من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفه لفرج ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر «يكون» والجمله من «يكون» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «عسى». الشاهد فيه : قوله «يكون وراءه - إلخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش ٨٧) وقول الآخر : عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر يمنهم جون الرّباب سكوب (المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون :

الأَسود ، والرَباب : السحاب ، والسحاب الأَسود دليل على أَنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر : فأما كيس فنجا ،
ولكن عسى يغتَرّ بي حمق لثم

٨٧- عسى فرج يأتي به الله ؛ إنه ***له كل يوم فى خليفته أمر(١)

و «كاد» على عكس ذلك

وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى» ؛ فيكون الكثير فى ضا

ص : ٣٢٩

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهره المعنى. الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتى» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق بيأتى «الله» فاعل يأتى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر عسى «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفيه الزمانيه لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و «يوم» مضاف إليه «فى خليفته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليفه مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله : «يأتى به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من أن المصدريه ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق : وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد؟ وفى بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أنه يجوز فى الفعل المضارع الذى يقع خبرا لعسى خاصه أن يرفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم عسى. فأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز فى الفعل المضارع الواقع خبرا لها إلا- أن يكون رافعا لضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمه : وأسقيه حتى كاد مما أثبتته تكلمنى أحجاره وملاعبه فظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد وهو «تكلمنى» رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول. أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسما أجنبيا من اسم عسى ؛ فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضا

خبرها أن يتجرد من «أن» ويقلّ اقتترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها ب- «أن» مخصوص بالشعر ؛ فمن تجريده من «أن» قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (١) ومن اقتترانه ب- «أن» قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ[آلِهِ] وَسَلَّمَ : «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» وقوله :

٨٨- كادت النفس أن تفيض عليه *** إذ غدا حشو ريطه وبرود(٢).

ص: ٣٣٠

١- ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتى فى باب الفاعل : لَمَّا رَأَى طالِبوه مصعبا ذرعوا وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر الشاهد فيه : قوله «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترن بأن

٢- هذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاه وعلماء اللغة غير منسوبه إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمه لمحمد بن منذر ، أحد شعراء البصره يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى ، وقبله : إنَّ عبد المجيد يوم توفى هدَّ ركنا ما كان بالمهدود لیت شعرى ، وهل درى حاملوه ما على النَّعش من عفاف وجود؟ اللغة : «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويرى فى مكانه «تفيض» وكل الرواه يجوزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول «فاضت نفس فلان» بالطاء ، وكلام غير الأصمعى أسد ؛ فهذا البيت الذى نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر : تفيض نفوسها ظمأ ، وتخشى حماما ؛ فهى تنظر من بعيد وقول الراجز : تجمَّع النَّاس ، وقالوا : عرس ففقت عين ، وفاضت نفس وقول الشاعر فى بيت الشاهد «ريطه» بفتح الراء وسكون الياء المثناه - الملاءه إذا كانت قطعه واحده ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت. الإعراب : «كادت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أن» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود للنفس ، والجمله خبر «كاد» فى محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضا «غدا» فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى «حشو» خبر غدا ، وحشو مضاف و «ريطه» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطه. الشاهد فيه : قوله «أن تفيض» حيث أنى بخبر «كاد» فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر : أبيتهم قبول السليم منا ؛ فكدم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السِّل وقول رؤبه بن العجاج : ربع عفاه الدهر طولا فامحى قد كاد من طول البلى أن يمصحها ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه! - «كاد قلبى أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترنا بأن - فى الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقتترانه بأن مع كاد ضروره لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو فى هذا تابع لسيبويه.

يجب اقتران خبر حرى و اخلولق بأن

وكعسى حرى ، ولكن جعلاً

خبرها حتما ب- «أن» متصلاً (1)

ص: ٣٣١

١- «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراك «جعلاً» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق «خبرها» خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتما» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتما «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتى «متصلاً» مفعول ثان لجعل.

وألزموا اخلولق «أن» مثل حرى

وبعد أوشك انتفا «أن» نذرا (1)

يعنى أن «حرى» مثل «عسى» فى الدلالة على رجاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها ب- «أن» ، نحو «حرى زيد أن يقوم» ولم يجرد خبرها من «أن» لا- فى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «اخلولق» تلزم «أن» خبرها نحو «اخلولقت السماء أن تمطر» وهو من أمثله سيبويه ،

بكثر اقتران خبر «أوشك» بأن

و أما «أوشك» فالكثير اقتران خبرها ب- «أن» ويقل حذفها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩- ولو سئل الناس التراب لأوشكوا***- إذا قيل هاتوا - أن يملوا ويمنعوا(2)عا

ص: ٣٣٢

١- «وألزموا» فعل وفاعل «اخلولق» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «أن» قصد لفظه أيضا : مفعول ثان لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «اخلولق» السابق ، ومثل مضاف و «حرى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتى ، وبعد مضاف ، و «أوشك» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» كسر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «نذرا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا ، وتقدير البيت : وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبها فى ذلك حرى ، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل .

٢- هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضا (ص ١٢٦) وقوله : أبا مالك ، لا- تسأل الناس ، والتمس بكفيك فضل الله ، والله أوسع المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء ، وأهونها خطرا ، وأقلها قيمة - لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال. الإعراب : «ولو» شرطيه غير جازمه «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعه فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماض ناقص ، و واو الجماعه اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل ل قيل ، وجمله قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن ، و واو الجماعه فاعل ، والجمله فى محل نصب خبر أوشك «ويمنعوا» معطوف على يملوا. الشاهد فيه : يستشهد النحاه بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : فى قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغه الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثانى : فى قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير. ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى : إذا جهل الشقى ولم يقدر ببعض الأمر أوشك أن يصابا وقول الكلجبه اليربوعى : إذا المرء لم يغش الكريهه أوشكت

حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا

٩٠- يوشك من فرّ من مئته *** في بعض غرّاته يوافقها (١).

ص: ٣٣٣

١- البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد ان البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيوييه (ج ٢ ص ٤٧٩). اللغة : «مئته» المنية الموت «غرّاته» جمع غره - بكسر الغين - وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها. المعنى : إن من فر من الموت في الحرب القريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته ، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد. الإعراب : «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجمله لا محل لها صلة «من مئته» الجار والمجرور متعلق بفر. ومنيه مضاف والهاء مضاف إليه «في بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي ، وبعض مضاف وغرّات من «غرّاته» مضاف إليه ، وغرّات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز الذي هو للغائب مفعول به ، وجمله يوافقها في محل نصب خبر «يوشك». الشاهد فيه : قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جمله فعليه فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

ومثل كاد في الأصح كربا

وترك «أن» مع ذى الشروع وجبا (١)

كأنشأ السائق يحدو ، وطفق ،

كذا جعلت ، وأخذت ، وعلق (٢)

ص: ٣٣٤

-
- ١- «مثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و «كاد» قصد لفظه : مضاف إليه «في الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كربا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وترك» مبتدأ ، وترك مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الشروع» مضاف إليه «وجبا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجمله من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.
- ٢- «كأنشأ» الكاف جاره لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص «السائق» اسمه «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ «وطفق» معطوف على أنشأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وأخذت ، وعلق» معطوفان على جعلت.

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا- تجرّد خبرها من «أن» ، وزعم المصنف أن الأصحّ خلافه ، وهو أنها مثل «كاد» ؛ فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقلّ اقتترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١- كرب القلب من جواه يذوب *** حين قال الوشاه : هند غضوب (١)

وسمع من اقتترانه بها قوله :

٩٢- سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما *** وقد كربت أعناقها أن تقطعا (٢)

ص: ٣٣٥

١- قيل : إن هذا البيت لرجل من طييء ، وقال الأخفش : إنه للكلبه اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين . اللغه! «جواه» الجوى! شده الوجد «الوشاه» جمع واش ، وهو التمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفه من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور. المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شده ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاه الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبه على. الإعراب : «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتى ، أو بقوله «كرب» السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القلب ، والجمله من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفيه الزمانيه متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاه» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجمله قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه «حين» إليها. الشاهد فيه : قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مجردا من أن.

٢- البيت لأبى يزيد الأسلمى ، من كلمه له يهجو فيها إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل بن هشام بن المغيره ، والى المدينه من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرماني ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمه قوله : مدحت عروقا للتدى مصّت الثرى حديثا ، فلم تهتم بأن تترعرا نقائذ بؤس ذاقت الفقر والغنى وحلبت الأيام والدّهر أضرعا اللغه : «مصّت الثرى حديثا» أراد أنهم حديثو عهد بنعمه ؛ فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولا بالعروق جعل الكنايه من جنس ذلك الكلام «بأن تترعرا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهمله ، ويروى «تترعرها» براءين معجمتين بينهما عين مهمله كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمه بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابه هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع ، والعباره مأخوذه من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق جلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهه النساء «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب - بفتح الغين المعجمه وسكون الراء المهمله ، وكذلك الذنوب - بفتح الذال المعجمه - مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء

ذوو أثره وأنانيه ؛ فلا- يجودون وإن أكثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم. المعنى : إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها بنى مروان. الإعراب : «سقاها» سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبه مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «كربت» كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «أعناقها» أعناق اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعاً» فعل مضارع حذف منه إحدى التاءين - وأصله تتقطعاً - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجمله في محل نصب خبر كرب ، والجمله من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «أن قطعاً» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل ، حتى إن سيويوه لم يحك فيه غير التجرد من «أن» ، وفي هذا البيت رد عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبه : قد برت أو كربت أن تبورا لَمِ رأيت ييهسا مثورا ومن ورود خبر «كرب» مضارعاً غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي : فلا- تحرمي نفسا عليك مضيقه وقد كربت من شدّه الوجد تطلع

والمشهور في «كرب» فتح الراء ، ونقل كسرهما أيضا.

يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن

ومعنى قوله «وترك أن مع ذى الشروع وجبا» أن ما دلّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ «أن» لما بينه وبين «أن» من المنافاه ؛ لأن المقصود به الحال ، و «أن» للاستقبال ، وذلك نحو «أنشأ السائق يحدو ، وطفق زيد يدعو ، وجعل يتكلم ، وأخذ ينظم ، وعلق يفعل كذا».

* * *

واستعملوا مضارعا لأوشكا

وكاد لا غير ، وزادوا موشكا (1).

ص: ٣٣٧

١- «واستعملوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به لاستعمل «الأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشك «لا» عاطفه «غير» معطوف على أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر «وزادوا» فعل وفاعل «موشكا» مفعول به لزيد.

أفعال هذا الباب لا تتصرف ، إلا «كاد ، وأوشك» ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَشِيطُونَ) وقول الشاعر :

* يوشك من فرّ من مئته (١) *

[٩٠] وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل «يوشك» إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي] وليس بجديد ، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي ، وقد ورد في الشعر ، كقوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا (٢)

[٨٩] نعم الكثير فيها استعمال المضارع [وقل استعمال الماضي] وقول المصنف : «وزادوا موشكا» معنا أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من «أوشك» كقوله :

٩٣- فموشكه أرضنا أن تعود***خلاف الأنيس وحوشا يبابا(٣)ى

ص: ٣٣٨

١- هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص ٣٣٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله «يوشك» حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه في الموضوع الذي أحلناك عليه.

٢- هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره في (ص ٣٣٣) والاستشهاد به ههنا لقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغه المضارع المبني للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضوع الذي أحلناك عليه.

٣- هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده قوله : وتوحش في الأرض بعد الكلام ولا تبصر العين فيه كلابا اللغه : «خلاف الأنيس» أى بعد المؤانس «وحوشا» قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض وحش ، تريد خاليه ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور فى اللسان : «اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعة : ما على الرّسم بالبلتين لو بيّن رجح الجواب أو لو أجابا؟ فإلى قصر ذى العشيره فالصا لف أمسى من الأنيس يبابا معناه خاليا لا أحد به» اه. الإعراب : «فموشكه» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أرض «خلاف» منصوب على الظرفيه ، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف ، و «الأنيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من الضمير المستتر فى تعود ، وقوله «يبابا» حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك.

الشاهد فيه : قوله «فموشكه» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك ، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزه : فَإِنَّكَ
موشك أَلَّا تراها وتعدو دون غاضره العودی

وقد يشعر تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤- أموت أسي يوم الرّجام، وإئني *** يقينا لرهن بالذّي أنا كائد(١)

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب.

ص: ٣٣٩

١- هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزه، وهو من قصيده له طويله يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل؛ وقبل بيت الشاهد قوله: وكدت وقد سالت من العين عبره سها عاند منها وأسبل عاند قذيت بها والعين سهو دموعها وعوارها في بان الجفن زائد فإن تركت للكحل لم يترك البكي وتشري إذا ما حثحتها المراد اللغه: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكدر يرقاً، وسئل ابن عباس عن المستحاضه فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنه لينه «عوارها» قذاها «تشري» تلح «حثحتها» حركتها «المراد» جمع مرود - بزنه منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسي» حزنا وشده لوعه «الرّجام» بالراء المهملة المكسوره والجيم - موضع بعينه، ويصحفه جماعه بالزاي والحاء المهملة. الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أسي» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالا بتقدير «آسيا» أي حزينا «يوم» منصوب على الظرفيه الزمانيه، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و «الرّجام» مضاف إليه «وإئني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «يقينا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقينا «لرهن» اللام مؤكده، ورهن: خبر إن «بالذّي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجمله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبرا لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذّي أنا كائد ألقاه، مثلا. الشاهد فيه: قوله «كائد» بهمزه بعد ألف فاعل منقلبه عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامه، وقد تبع فيه قوما من النحاه، وقيل: إن الصواب في الروايه «كابد» بالباء الموحده من المكابده، فلا شاهد فيه.

وأفهم كلام المصنف أن غير «كاد ، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل ، وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحب

ص: ٣٤٠

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عسى يعسى فهو عاس ، وحكى الجوهريّ مضارع «طفق» ، وحكى الكسائيّ مضارع «جعل».

اختصت عسى و أوشك و اخلوق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه كما جاز استعمالها ناقصه

بعد عسى اخلوق أو شك قد يرد

غنى ب- «أن يفعل» عن ثان فقد (1)

اختصت «عسى ، واخلوق ، وأوشك» بأنها تستعمل ناقصه وتامه.

فأما الناقصه فقد سبق ذكرها.

وأما التامه فهي المسنده إلى «أن» والفعل ، نحو «عسى أن يقوم ، واخلوق أن يأتي ، وأوشك أن يفعل» ف- «أن» والفعل فى موضع رفع فاعل «عسى ، واخلوق ، وأوشك» واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها.

وهذا إذا لم يل الفعل الذى بعد «أن» اسم ظاهر يصح رفعه به ؛ فإن وليه نحو «عسى أن يقوم زيد» فذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد «أن» ف- «أن» وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامه ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز

ص: ٣٤١

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و «عسى» قصد لفظه مضاف إليه «اخلوق ، أوشك» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى» ومثله قوله «عن ثان» وقوله «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجمله من فقد ونائب فاعله فى محل جر صفة لثان.

ما ذكره الشلوبيين وتجويز وجه آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد «أن» مرفوعا بعسى اسما لها ، و «أن» والفعل فى موضع نصب بعسى ؛ وتقدّم على الاسم ، والفعل الذى بعد «أن» فاعله ضمير يعود على فاعل «عسى» وجاز عوده عليه - وإن تأخر - لأنه مقدّم فى النيه.

وتظهر فائده هذا الخلاف فى التثنيه والجمع والتأنيث ؛ فتقول - على مذهب غير الشلوبيين - «عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات» فتأتى بضمير فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعا به ، بل هو مرفوع ب- «عسى» وعلى رأى الشلوبيين يجب أن تقول : «عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات» فلا تأتى فى الفعل بضمير ؛ لأنه رفع الظاهر الذى بعده.

* * *

إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم

وجردن عسى ، أو ارفع مضمرا

بها ، إذا اسم قبلها قد ذكرا (1)

ص: ٣٤٢

١- «وجردن» جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عسى» قصد لفظه : مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضمرا» مفعول به لا لرفع «بها» جار ومجرور متعلق برفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم «قبلها» قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيريه.

اختصت «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغه تميم ، وجاز تجريدها عن الضمير ، وهذه لغه الحجاز ، وذلك نحو «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغه تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» في موضع نصب بعسى ، وعلى لغه الحجاز لا ضمير في عسى» و «أن يقوم» في موضع رفع بعسى.

ونظير فائده ذلك في التثنيه والجمع والتأنيث ؛ فتقول - على لغه تميم - : «هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوما ، والهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن» وتقول - على لغه الحجاز - : «هند عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوما ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : «الزيدان جعلنا ينظمان» ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول : «الزيدان جعل ينظمان» كما تقول : «الزيدان عسى أن يقوما».

* * *

إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر

والفتح والكسر أجز في السين من

نحو «عسيت» ، وانتقا الفتح زكن (1)

ص: ٣٤٣

١- «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفه ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجمله من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا اتصل ب-«عسى» ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو «عسيت» أو لمخاطب ، نحو «عسيت ، وعسيت ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن» أو لغائبات ، نحو «عسين» جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ نافع : (فهل عسيتم إن توليتم) - بكسر السين - وقرأ الباقون بفتحها.

* * *

ص: ٣٤٤

لِإِنَّ ، أَنْ ، لَيْت ، لَكِنَّ ، لَعْلٌ ،

كَأَنَّ - عكس مالكان من عمل (١)

كَإَنَّ زيدا عالم بَأَنِي

كَفَاءً ، وَلَكِنَّ ابنه ذو ضغن (٢)

هذه الأدوات كلها حروف و عددها ستة

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخه للابتداء ، وهي ستة أحرف (٣) . :

ص: ٣٤٥

١- «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ ، لَيْت ، لَكِنَّ ، لَعْلٌ ، كَأَنَّ» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و «مَا» اسم موصول مضاف إليه «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صله الموصول : أَى عكس الذى استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

٢- «كَإَنَّ» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق غير مره ، إِنَّ : حرف توكيد ونصب «زيدا» اسمها «عالم» خبرها «بَأَنِي» الباء جاره ، وَأَنْ : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «كفاء» خبرها ، وَأَنْ ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن ، وذو مضاف و «ضغن» مضاف إليه.

٣- قد عرفت مما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربه (ص ٣٢٢) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عامله عمل إِنَّ ؛ فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حاله واحده ، وهى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر : * فقلت عساها نار كأس وعلها* وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضع الذى أحلناك عليه ، ومثله قول الراجز : تقول بنتى : قد أنى أناكا ، يا أبتا علك أو عساكا ومثله قول عمران بن حطان الخارجى : ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعتنى : لعلى أو عسانى ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاه ، فاعرف ذلك.

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سَبِيحِيَّةً خَمْسَةً ؛ فَاسْقَطْ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ ، كَمَا سَيَأْتِي.

معاني هذه الأحرف

ومعنى «إِنَّ ، وَأَنَّ» التوكيد ، ومعنى «كَأَنَّ» التشبيه ، و «لَكِنَّ» للاستدراك ، و «لَيْتَ» للتَمَنَّى ، و «لَعَلَّ» للترجى والإشفاق ، والفرق بين الترجى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن ، نحو : «ليت زيدا قائم» وفى غير الممكن ، نحو : «ليت الشباب يعود يوما» (١) ، وَأَنَّ الترجى لا- يكون إلا- فى الممكن ؛ فلا- تقول : «لعلَّ الشباب يعود» والفرق بين الترجى والإشفاق أن الترجى يكون فى المحبوب ، نحو : «لعل الله يرحمنا» والإشفاق فى المكروه نحو : «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروف تعمل عكس عمل «كان» فت نصب الاسم ، وترفع الخبر (٢) .

ص: ٣٤٦

١- قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهيه ، وهو قوله : أَلَيْتَ الشَّبَابَ يَعودُ يَوماً فَأَخبِرُهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبَ
٢- ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما : الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا- يخرج عن الابتدائية ، مثل «ما» التعجيبه ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أى الوقوع فى صدر الجملة - كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :
إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الكَنِيسَةَ يَوماً يَلِقُ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً فَإِنَّ : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَومَ القِيَامَةِ المَصُورُونَ» فَإِنَّ : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من فى قوله «من أشد» زائده على مذهب الكسائى الذى يجيز زياده من الجاره فى الإيجاب ، ويجعل «أشد» اسم إن. و «المصورون» خبرها وهو مبنى على رأى ضعيف ، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى (إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقوله سبحانه (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) وقول الشاعر : إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدِهِمْ لَا- تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معموله له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول. والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول فى شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وكذلك الباقى ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام ما لا لزوم له. ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحه ؛ فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وقوله جل شأنه : (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا). الأمر الثانى : أن جماعه من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون يان وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه) : إذا اسودَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلتَأْتِ وَلتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا ، إِنَّ حَرَّاسَنَا أَسَدًا وَيَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ ذُوَيْبِ العِمَانِيِّ الفَقِيمِيِّ الرَّاجِزِ يَصِفُ فَرَسًا : كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَهُ أَوْ قَلِمَا مَحَرَّفَا بِقَوْلِ ذِي الرَّمَةِ : كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمُوهَاتٌ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زَلَالًا وَبِقَوْلِ الرَّاجِزِ : * يَا

ليت أيام الصّبا رواجعا* وزعم ابن سلام أن لغه جماعه من تميم - هم قوم رؤبه بن العجاج - نصب الجزأين بيان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامه. وجمهره النحاء لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسدا ، يا ليت أيام الصبا تكون رواجع.

نحو: «إن زيدا قائم»؛ فهي عاملة في الجزئين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ.

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

وراع ذا الترتيب، إلا في الذي

كليت فيها - أو هنا - غير البدي (1)

أى: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسماً:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: «ليت فيها غير البدي» را

ص: ٣٤٨

١- «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» يدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي - إلخ «كليت» الكاف جاره لقول محذوف، وهي ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملته صلة الذي وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفه، معناه التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و «البدي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها - إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو «ليت هنا غير البدى» أى اوقح ؛ فيجوز تقديم «فيها ، وهنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : «ليت فى الدار صاحبها» فلا يجوز تأخير «فى الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، و لو كان ظرفا أو جارا و مجرورا

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، نحو : «إنّ زيدا آكل طعامك» فلا يجوز «إنّ طعامك زيدا آكل» وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو : «إنّ زيدا واثق بك» أو «جالس عندك» فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم ؛ فلا تقول : «إنّ بك زيدا واثق» أو «إنّ عندك زيدا جالس» وأجازة بعضهم ، وجعل منه قوله :

٩٥- فلا تلحنى فيها ؛ فإنّ بحبّها***أحاك مصاب القلب جمّ بلابله (١)

. * * *

ص : ٣٤٩

١- هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠). اللغة : «لا تلحنى» - من باب فتح - أى : لا- تلمنى ولا- تعذلنى «جم» كثير ، عظيم «بلابله» أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال. المعنى : قال الأعلام فى شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعدل لا يصرفنى عنها» اه الإعراب : «فلا» ناهية «تلحنى» تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامه جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحنى «فإن» الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب «تجبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبه مضاف إليه «أحاك» أcha : اسم إن ، وأcha مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إن ، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لإين «بلابله» بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضمه الظاهره ، وبلابل مضاف وضمير الغائبه العائد إلى «أحاك» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر. الشاهد فيه : تقديم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أحاك» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب» وأصل الكلام «إن أحاك مصاب القلب بحبها» فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن واسمها ، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاه (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠).

إشارة

وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر

مسدّها ، وفي سوى ذاك اكسر (١)

«إنّ» لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين :

المواضع التي يجب فيها فتح همز أن

فيجب فتحها إذا قدّرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل (٢) ،

ص: ٣٥٠

١- «وهمز» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «افتح» الآتي ، وهمز مضاف و «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لسد» جار ومجرور متعلق بفتح ، وسد مضاف و «مصدر» مضاف إليه «مسدها» مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اكسر» الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- شمل قول الشارح «مرفوع فعل» ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا) أى : أولم يكفهم إنزالنا ، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ) أى : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرا كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلك بعد «ما» المصدرية نحو قولهم : «لا- أكلمه ما أن في السماء نجما» وقولهم : «لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه» التقدير : لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه ، وبعد «لو» الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) أى لو ثبت صبرهم.

نحو : «يعجبني أنك قائم» أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : «عرفت أنك قائم» أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرف ، نحو : «عجبت من أنك قائم» أى : من قيامك (1) ، وإنما قال : «لسد مصدر مسدها» ولم يقل : «لسد مفرد مسدها» لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها ، نحو : «ظننت زيدا إنه قائم» ؛ فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تقدر بالمصدر ؛ إذ لا يصح «ظننت زيدا قيامه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تكسر : وجوبا ، أو جوازا ، على ما سنين ، وتحت هذا قسما ؛ أحدهما : وجوب الكسر ، والثانى : جواز الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

ص : ٣٥١

١- ذكر المؤلف ضابطا عاما للمواضع التى يجب فيها فتح همزه «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثه منها ، وبقيت عليه خمس مواضع أخرى : الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْك تَرَى الْأَرْضَ) أى ومن آياته رؤيتك الأرض. الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم. الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) أى مثل نطقكم ؛ فما : صله ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافه. الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْتِي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم. الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخِيدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به.

المواضع التي يجب فيها كسر همز إن

فاكسر في الابتداء ، وفي بدء صله

وحيث «إنّ» ليمين مكمله (١)

أو حكيت بالقول ، أو حلت محلّ

حال ، كزرتة وإنيّ ذو أمل (٢)

وكسروا من بعد فعل علّقا

باللام ، كاعلم إنّه لذو تقى (٣)

ص: ٣٥٢

١- «فاكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الابتداء» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و «صله» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفه ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه : مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكمله» الآتي «مكمله» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافه «حيث» إليها.

٢- «أو» حرف عطف «حكيت» حكي : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، والجمله معطوفه على جمله المبتدأ والخبر السابقيه «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن «محل» مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و «حال» مضاف إليه «كزرتة» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سلف مرارا ، زرتة : فعل وفاعل ومفعول «وإنيّ» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «ذو» خبرها ، وذو مضاف ، و «أمل» مضاف إليه ، والجمله من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرتة».

٣- «وكسروا» الواو عاطفه ، وكسروا : فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «علقا» علق : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل والجمله في محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جاره لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها «لذو» اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و «تقى» مضاف إليه.

[فذكر أنه] يجب الكسر في سته مواضع :

الأول : إذا وقعت «إِنَّ» ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : «إِنَّ زيدا قائم» ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : «أَنَّكَ فاضل عندي» بل يجب التأخير ؛ فتقول : «عندي أَنَّكَ فاضل» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثانى : أن تقع «إِنَّ» صدر صله ، نحو : «جاء الذى إنه قائم» ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ).

الثالث : أن تقع جوابا للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : «والله إن زيدا لقائم» وسيأتى الكلام على ذلك.

الرابع : أن تقع فى جملة محكيه بالقول ، نحو : «قلت إن زيدا قائم» [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فإن لم تحك به - بل أجرى القول مجرى الظن - فتحت ، نحو : «أتقول أن زيدا قائم؟» أى : أتظن.

الخامس : أن تقع فى جملة فى موضع الحال ، كقوله : «زرته وإني ذو أمل» ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦- ما أعطيانى ولا سألتهما**إلا وإنى لحاجزى كرمى (١)

ص: ٣٥٣

١- البيت لكثير عزه ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيده له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيده قوله : دع عنك سلمى إذ فات مطلبها واذكر خليليك من بنى الحكم اللغه : «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدرا ميميا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب «إلا» روايه سيبويه - رحمه الله - على أنها أداء استثناء مكسوره الهمزه مشدده اللام ، وروايه أبى العباس المبرد بفتح الهمزه وتخفيف اللام على أنها أداء استفتاح ، وروايه سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهه المعنى «حاجزى» أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه. الإعراب : «ما» نافية «أعطيانى» أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى شيئا «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية «سألتهما» فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق «إلا» أداء استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حاله من الأحوال «وإنى» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «لحاجزى» اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «كرمى» كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناه من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حاله إلا هذه. الشاهد فيه : قوله «إلا وإنى - إلخ» حيث جاءت همزه «إن» مكسوره لأنها وقعت موقع الحال ، وثمت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزه «إن» وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعمش (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعته موقع الجملة النائبه عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسوره لذلك» اه. ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ) فإن فى هذه الآيه الكريمة

مكسوره الهمزه وجوبا لسببين كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام.

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علقَ عنها باللام ، نحو : «علمت إنَّ زيدا لقائم» وسنبين هذا في باب «ظنَّ» فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت ، نحو : «علمت أنَّ زيدا قائم».

هذا ما ذكره المصنف ، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر إنَّ فيها :

الأول : إذا وقعت بعد «ألا» الاستفاحيه ، نحو : «ألا إنَّ زيدا قائم». ومنه قوله تعالى : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ)

ص : ٣٥٤

الثاني : إذا وقعت بعد «حيث» ، نحو : «اجلس حيث إنَّ زيدا جالس».

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : «زيد إنَّه قائم».

ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : «فاكسر في الابتداء» لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها.

المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها

بعد إذا فجاءه أو قسم

لا لام بعده بوجهين نمى (١)

مع تلوفا الجزا ، وذا يطرد

في نحو «خير القول إننى أحمد» (٢)

ص : ٣٥٥

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمى» في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و «إذا» مضاف إليه ، وإذا مضاف و «فجاءه» مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا- ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمى» الآتى «نمى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز إن.

٢- «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و «تلو» مضاف إليه ، وتلو مضاف و «فا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و «الجزا» قصر للضرورة أيضا : مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ ، وخير مضاف و «القول» مضاف إليه «إننى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافه «نحو» إليه.

يعنى أنه يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو «خرجت فإذا إن زيدا قائم» فمن كسرها جعلها جملة ،
والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ، والتقدير «فإذا قيام زيد» أى
ففى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، والتقدير «خرجت فإذا قيام زيد موجود» (١) ، ومما جاء بالوجهين قوله :

٩٧- وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيّدا*** إذا أنه عبد القعا واللهازم (٢).

ص: ٣٥٦

١- هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أهى
حرف أم ظرف؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف
أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون
مبتدأ والخبر محذوفا ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن جعلتها مفردا فتحت الهمزة. والحاصل أن من قال «إذا حرف
مفاجأه» وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامه ، وجاز عنده أيضا فتح الهمزة على
تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانيا أو مكانيا فقد
أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الطرف قبله. ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا»
ذات وجهين لا- يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلفيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال
بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضا.

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢): «وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا
البيت كما أخبرك به» اه. اللغة : «اللهازم» جمع لهزمه - بكسر اللام والزاي - وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت
الأذن ، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسه والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمه موضع اللكر ،
فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير
العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته. المعنى : كنت أظن زيدا سيّدا كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سياده
له ولا- شرف. الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أرى» بزنه المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «زيدا» مفعوله الأول «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول
وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر
محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس «سيّدا» مفعول ثان لأرى ، والجملة من «أرى» وفاعلها ومفعولها فى
محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «عبد» خبر إن ، وعبد مضاف و «القفا» مضاف
إليه «واللهازم» معطوف على القفا. الشاهد فيه : قوله «إذا أنه» حيث جاز فى همزة «إن» الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع
معمولها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لنتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح
عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع مفعولها جملة ، وهى فى
ابتدائها ، قال سيبويه : «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت :
مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز» اه ، وقال الأعلم : «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها يعد

إذا ، فالكسر على نيه وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبوديه ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبوديه شأنه» اهـ . والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك : أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزه إن ، وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثه أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبوديه شأنه ، أو فإذا العبوديه موجوده ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبوديه ، وهذا تقدير سيويه كما سمعت في عبارته . وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزه إن وأجاز كسرهما ، فإن فتحها فهى ومدخولها في تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثاني : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

روى بفتح «أَنْ» روى بفتح «أَنَّ» وكسرها ؛ فمن كسرها جعلها جملة [مستأنفه] ، والتقدير «إذا هو عبد القفا واللهازم» ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أى : ففى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى «فإذا عبوديته موجوده».

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام ، نحو «حلفت أَنْ زيدا قائم» بالفتح والكسر ؛ وقد روى بالفتح والكسر قوله :

٩٨- لتتعدنّ مقعد القصي ***مَنى ذى القاذوره المقلّي (١)

أو تحلفى برّبك العلىّ

أنى أبو ذىالك الصبى .

ص: ٣٥٨

١- اليتان ينسبان إلى رؤبه بن العجاج ، وقال ابن برى : «هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولدا فأنكره». اللغة : «القصي» البعيد النائي «ذى القاذوره» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذوره ، وهذا رجل ذو قاذوره ؛ إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه «المقلّي» المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضا : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذا من اليايى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو. الإعراب : «لتتعدن» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، تتعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثه المخاطبه المحذوفه للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله «تتعدنين» فحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان ، فحذفت ياء المؤنثه المخاطبه للتخلص من التقاءهما وهى كالثابته ، لكون حذفها لعله تصريفيه ، وللدلاله عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و «القصي» مضاف إليه «منى» جار ومجرور متعلق بتتعدن ، أو بالقصي ، أو بمحذوف حال «ذى» نعت للقصي ، وذى مضاف و «القاذوره» مضاف إليه «المقلّي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفى» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامه نصبه حذف النون ، وياء المخاطبه فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ووب مضاف والكاف مضاف إليه «العلى» صفه لرب «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه «أبو» خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من «ذىالك» اسم إشاره مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الصبى» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له. الشاهد فيه : قوله «أنى» حيث يجوز فى همزه «إن» الكسر والفتح ؛ لكونها واقعه بعد فعل قسم لا لام بعده. أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كوني أبا لهذا الصبى. وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم. ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن يكون جملة ، وبستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت «أن» بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلى محذوفه ، وإن قدرت أن جملة فهى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام.

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خيرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو «حلفت إن زيدا قائم» أو غير ملفوظ به ، نحو «والله إن زيدا قائم» أو اسميه ، نحو «لعمرك إن زيدا قائم» (١).

ص: ٣٦٠

١- اعلم أن ههنا أربع صور: الأولى: أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمُنْكُمْ) وقوله جل شأنه : (أَهْوَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ). والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضا في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ). ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزه إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسور. والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨). ولا خلاف أيضا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزه إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق. والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ). وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزه ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : «وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع» اه. وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إِنْ» بعد فاء الجزاء ، نحو «من يأتني فإنه مكرم» فالكسر على جعل «إِنْ» ومعموليها جملة أوجب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتني فهو مكرم ، والفتح على جعل «أَنْ» وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «من يأتني فأكرامه موجود» ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا ، والتقدير «فجزاؤه الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فأنه غفورٌ رحيمٌ بالفتح [والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير «فالغفران جزاؤه» أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أَنْ» بعد مبتدأ هو فى المعنى قول وخبر «إِنْ» قول ، والقائل واحد ، نحو «خير القول إني أحمد [الله]» فمن فتح جعل «أَنْ» وصلتها مصدرا خبرا عن «خير» ، والتقدير «خير القول حمد الله» ف- «خير» : مبتدأ ، و «حمد الله» : خبره ، ومن كسر جعلها جملة خبرا عن «خير» كما تقول «أول قراءتى (سَيَّبِحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) فأول : مبتدأ ، و (سَيَّبِحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ ، و «إني أحمد الله» خبره ، ولا تحتاج هذه

الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ؛ فهى مثل «نطقى الله حسبى» ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله : «أول ما أقول أنى أحمد الله» وخرّج الكسر على الوجه الذى تقدّم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجملة ، وعليه جرى جماعه من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافى ، وأبى بكر بن طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين.

متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر

لام ابتداء ، نحو : إنى لوزر (١)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر «إن» المكسورة (٢) ، نحو «إن زيدا لقائم» .

ص: ٣٤٢

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الآتى ، وبعد مضاف ، و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف ، و «الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التى هى ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء ، وهى للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذى يستعان به .

٢- يشترط فى خبر إن الذى يجوز اقتران اللام به ثلاثه شروط. ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتى : الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجر دخول اللام عليه نحو قولك : إن فى الدار زيدا ، ولا فرق فى حاله تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ) فقد دخلت اللام على الخبر فى أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما «بهم» و «يومئذ» الثانى : أن يكون الخبر مثبتا غير منفى ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه. الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، وذلك بأن يكون واحدا من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو «إن زيدا لقائم» ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو «إن أخاك لوجهه حسن» ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو «إن زيدا ليقوم» ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو «إن زيدا لعسى أن يزورنا» ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو «إن زيدا لقد قام». ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءها نحو «إن زيدا لوجهه حسن» ، وعلى الثانى منهما نحو «إن زيدا وجهه لحسن» ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ.

وهذه اللام حقّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنّ لها صدر الكلام ؛ فحقّها أن تدخل على «إنّ» نحو «لأنّ زيدا قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخروا اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات «إنّ» ؛ فلا تقول «لعلّ زيدا لقائم» وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر «لكن» ، وأنشدوا :

٩٩- يلوموننى فى حبّ لىلى عواذلى ***ولكننى من حبّها لعميد(١)ن

ص: ٣٦٣

١- هذا البيت مما ذكر النحاه أنه لا- يعرف له قائل ، ولم أجد أحدا ذكر صدره قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله : * ولكننى من حبّها لعميد* والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق فى العرييه ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان» اه كلامه ، ومثله للأنبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : «ولا يعرف له قائل ، ولا تتمه ، ولا نظير» اه. ولا ندرى أروايه الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواه قديما لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فمن أى المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا. اللغه : «عميد» من قولهم : عمدته العشق ، إذا هذه ، وقيل : إذا انكسر قلبه من الموده. الإعراب : «يلوموننى» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغه الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله «فى حب» جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و «لىلى» مضاف إليه «عواذلى» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكننى» لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقايه ، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء ، أو هى زائده على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن. الشاهد فيه : قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - فى الظاهر - على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين. والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبه. أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات. الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائده ، وليست لام الابتداء. الثالث : سلمنا صحه البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخله على خبر «لكن» وإنما هى داخله على خبر «إن» المكسوره الهمزه المشدده النون ، وأصل الكلام «ولكن إننى من حبها لعميد» فحذفت همزه «إن» تخفيفا ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنان نونا «إن» والرابعه نون الوقايه ؛ فحذفت واحده منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت. الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخله على خبر لكن ، ولكننا لا- نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضروره وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعده. والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير فى شرح الشاهد الآتى ، وكذلك فى قول الآخر : أمسى أبان ذليلا بعد عزّته وما أبان لمن أعلاج سودان

وخرّج على أن اللام زائده ، كما شدّ زيادتها في خبر «أمسى» نحو قوله :

١٠٠- مَرّوا عجالي ، فقالوا : كيف سيّدكم؟ ***فقال من سألوا : أمسى لمجهودا(١).

ص: ٣٦٥

١- حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبوه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملًا أيضًا ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه. اللغة : «عجالي» جمع عجلائن - كسكران وسكاري - ومن العلماء من يرويه «عجالا» بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه «سراعا» على أنه جمع سريع «كيف سيّدكم» روى في مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذي سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعه ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا «مجهودا» نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعباه. الإعراب : «مروا» فعل وفاعل «عجالي» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيّدكم» سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أي سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعه التي هي نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهودا» اللام زائده ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول في محل نصب. الشاهد فيه : قوله «لمجهودا» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زياده شاذه ، ومثل هذا قول كثير عزه : وما زلت من ليلي لذن أن عرفتها لكالهائم المقصي بكلّ سبيل حيث زاد اللام في خبر «زال» - وهو قوله لكالهائم - زياده شاذه. وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر : * ولكنني من جها لعמיד* هي لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التي في خبر لكن هي - كما زعمتم - لام الابتداء ، بل هي لام زائده مقحمه اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

أى : أمسى مجهودا ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذا ، كقوله :

١٠١- أمّ الحليس لعجوز شهربه ***ترضى من اللحم بعظم الرقبه (١).

ص: ٣٦٦

١- نسب جماعه هذا البيت - ومنهم الصاغانى - إلى عنتره بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبه بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري. اللغة : «الحليس» هو تصغير حلس ، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعه ، وهذه الكنيه فى الأصل كنيه الأنان - وهى أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأه تشبيها لها بالأتان «شهربه» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنه ، والمراد بها ههنا الكبيره الطاعنه فى السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً) أى بدلکم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبه - كانت من داله على التبويض. الإعراب : «أم» مبتدأ ، وأم مضاف ، و «الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهربه» صفه لعجوز «ترضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجمله صفه ثانيه لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله ، وعظم مضاف و «الرقبه» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لعجوز» حيث زاد اللام فى خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زياده اللام أحد تخريجات فى هذا البيت ، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنه به - وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لهى عجوز - إلخ. فحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهى فى صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك فى باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره فى شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبى عزه عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وقد امتن عليه يوم بدر : فَإِنَّكَ مِنْ حَارِبْتِهِ لِمَحَارِبِ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لِسَعِيدِ الشَّاهِدِ فِي قَوْلِهِ : «مَنْ حَارِبْتَهُ لِمَحَارِبِ» وَفِي قَوْلِهِ «مَنْ سَأَلْتَهُ لِسَعِيدِ» فَإِنْ «مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْتَدَأٌ فِي الْمَوْضِعِينَ ، وَقَدْ دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى خَبْرِهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحه ، وقد قرىء شاذًا : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح «أن» ، وبتخرج أيضا على زياده اللام.

ولا يلي ذى اللام ما قد نفيا

ولا من الأفعال ما كرضيا (1)

ص: ٣٦٧

١- «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذى» اسم إشاره مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره ، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفى : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتيه «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملته صله «ما» الثانيه ، وتقدير البيت : ولا يلي هذه اللام اللفظ الذى تقدمته أداه نفى ، ولا الماضى الذى يشبه رضى حال كونه من الأفعال.

وقد يليها مع قد ، كإِنَّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذاً (١)

إذا كان خبر «إِنَّ» منفيًا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول «إِنَّ زيدا لما يقوم» وقد ورد في الشعر ، كقوله :

١٠٢- وأعلم إِنَّ تسليمًا وتركا***للا متشابهان ولا سواء (٢)

ص: ٣٤٨

١- «وقد» حرف تقليل «يليهما» يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى المعبر عنه بقوله «ما كرضى» وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و «قد» قصد لفظه مضاف إليه «كإِنَّ» الكاف جاره لقول محذوف ، إن : حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة : اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله خبر إن فى محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذا» حال من الضمير المستتر فى «سما».

٢- البيت لأبى حزام - غالب بن الحارث - العكلى. اللغة : «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسوره ؛ لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائده فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائده «تسليما» أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. الإعراب : «أعلم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائده على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن. الشاهد فيه : قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ. وقد اختلف العلماء فى روايه صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزه إن مكسوره ؛ لوجود اللام فى خبرها. قال ابن هشام : «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك فى لغه البيت. وذهب ابن عصفور - تبعاً للفراء - إلى أن الهمزة مفتوحه ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائده ، وليست لام الابتداء. فإذا جعلت همزه إن مكسوره - على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح ههنا - كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى. وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحه ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى. ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائده كما اعتبروها كذلك فى الشواهد السابقه. وقال ابن جنى : «إنما أدخل اللام - وهى للايجاب - على لا وهى للنفى من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى بمعنى الذى فى قوله : لما أغفلت شكرك فاجتنبى فكيف ومن عطائك جلّ مالى؟ ولم يكن سبيل اللام الموجه أن تدخل على ما النافيه لو لا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

وأشار بقوله : «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدر لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول «إن زيدا لرضى» وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعا دخلت اللام

ص : ٣٦٩

عليه ، ولا فرق بين المتصرف نحو «إن زيدا ليرضى» وغير المتصرف ، نحو «إن زيدا ليذر الشر» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو «إن زيدا سوف يقوم» أو «سيقوم» ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح ، وأما إذا كانت السين فقليل].

وإن كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه ؛ فتقول : «إن زيدا لنعم الرجل ، وإن عمرا لبئس الرجل» وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك.

فإن قرن الماضي المتصرف ب- «قد» جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : «وقد يليها مع قد» نحو «إن زيدا لقد قام».

تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر و على ضمير الفصل و على اسم «إن» و لكل ذلك شروط

وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل ، واسما حلّ قبله الخبر (١)

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم إن والخبر ، نحو «إن زيدا لطعامك آكل» وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا (٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

ص: ٣٧٠

١- «وتصحب» الواو عاطفه ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحب «معمول» بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و «الخبر» مضاف إليه «والوصل» معطوف على الواسط «واسما» معطوف على الواسط أيضا «حل» فعل ماض «قبله» قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله «اسما» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله «اسما».

٢- يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط : الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطا بين ما بعد إن ، سواء أكان التالي لأن هو اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالي لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو «إن عندى لفي الدار زيدا» أم كان التالي لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو «إن عندى لفي الدار زيدا جالس» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط معمول الخبر» ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورته واحده منها. الشرط الثاني : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أل في الخبر للعهد الذكري ، والمعهود هو الخبر الذي تدخل اللام عليه ، والذي بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك. الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذي بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضا وجه إشعار كلامه به. الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ؛ فلا يصح أن تقول «إن زيدا لراكبا حاضر» ولا تقول «إن زيدا لعرقا يتصبب» وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولا مطلقا ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إن زيدا لركوب الأمير راكب» ولا أن

تقول «إن زيدا لتأديبا ضارب ابنه» واستظهر جماعه عدم صحه دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون ب- «قد» لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول «إنّ زيدا لطعامك أكل» وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : «وتصح الواسط» - أى : المتوسط - تنيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول «إنّ زيدا آكل لطعامك».

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول «إنّ زيدا لطعامك لآكل» ، وذلك من جهة أنه خصّ دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم «إني» لبحمد الله لصالح».

وأشار بقوله : «والفصل (١)» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو «إن زيدا لهو القائم» وقال الله تعالى : (إن هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) ف- «هذا» اسم «إن» ، و «هو» ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و «الفصص» خبر «إن».

وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأت ب- «هو» لاحتمل أن يكون «القائم» صفة لزيد ، وأن يكون خبرا عنه ، فلما أتيت ب- «هو» تعين أن يكون «القائم» خبرا عن زيد.

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر (٢) ، نحو «زيد هو القائم» أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو «إن زيدا لهو القائم»..

ص: ٣٧٢

١- البصريون يسمونه «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه «الفصل» كما قال الناظم «والفصل» والكوفيون يسمونه «عمادا» ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأديه المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ فالأكثر على أنه حرف وضع على صورته الضمير وسمى «ضمير الفصل» ومن النحاه من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت «زيد هو القائم» أو قلت «كان زيد هو القائم» ، وفي محل نصب إذا قلت «إن زيدا هو القائم» ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ).

٢- يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط. الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو «إن محمدا هو المنطلق» أو أولهما معرفه حقيقه وثانيهما يشبه المعرفه في عدم قبوله أداه التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو «محمد أفضل من عمرو». الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغه ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة. الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبه أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنيه أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) فنحن للتكلم كما قبله.

واشار بقوله : «واسما حلّ قبله الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو «إنّ في الدار لزيدا» قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ).

وكلامه يشعر [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : «إنّ زيذا لهو لقائم» ، ولا «إنّ لفي الدار لزيذا».

ومقتضى إطلاقه - في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلّ معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : «إنّ زيذا لضاحكا راكب».

* * *

تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها وربما بقي معها العمل

ووصل «ما» بذي الحروف مبطل

إعمالها ، وقد يبقّى العمل (١).

ص : ٣٧٣

١- «ووصل» مبتدأ ، ووصل مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «بذي» جار ومجرور متعلق بوصل «الحروف» بدل أو عطف بيان من ذي «مبطل» خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها» إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يبقى» فعل مضارع مبني للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.

إذا اتصلت «ما» غير الموصولة بياناً وأخواتها كفتها عن العمل ، إلا «ليت» فإنه يجوز فيها الإعمال [والإهمال] فتقول : «إنما زيد قائم» ولا يجوز نصب «زيد» وكذلك أن [وكان] ولكن ولعل ، وتقول : «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زيدا» فقلت : «ليتما زيدا قائم» وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن «ما» إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعه من النحويين (1) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائي «إنما» .

ص: ٣٧٤

١- ذهب سيويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول «ما» عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وقوله سبحانه : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ونحو قول امرئ القيس : ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي وتسمى «ما» هذه ما الكافه ، أو ما المهيه ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضا ما الزائده ، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمي ، بل هى باقيه معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، وقد جاء السماع معصدا لذلك ، كما فى قول النابغه الذبياني : قالت ألا- ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد فإنه يروى بنصب «الحمام» ورفعه ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت فى اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت ، وذهب الزجاج فى كتابه «الجمل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزله واحده ، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر فى الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : «من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما» اه ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي ؛ وابن السراج ، وهو الذى يفيد كلام الناظم .

زيدا قائم» والصحيح المذهب الأول ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلّا «ليت» ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصول من الموصول ؛ فإنها لا تكفّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصول التي بمعنى «الذى» ، نحو «إنّ ما عندك حسن» [أى : إن الذى عندك حسن] ، والتي هي مقدّره بالمصدر ، نحو «إنّ ما فعلت حسن» أى : إنّ فعلك حسن

العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها، و قيل استيفائه

وجائز رفعك معطوفا على

منصوب «إنّ» ، بعد أن تستكملا (١)

أى : إذا أتى بعد اسم «إنّ» وخبرها بعطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان ؛ أحدهما : النصب عطفا على اسم «إنّ» نحو «إنّ زيدا قائم وعمرا»

ص: ٣٧٥

١- «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «معطوفا» مفعول به المصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله «إنّ» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أن» مصدرية «تستكملا» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه «بعد» إليه ، وثمه مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها.

والثاني: الرفع نحو «إنَّ زيدا قائم وعمرو» واختلف فيه (1)؛ فالمشهور أنه معطوف على محلّ اسم «إنَّ» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به [ظاهر] كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إنَّ» - أي قبل أن تأخذ خبرها - تعيّن النصب عند جمهور النحويين؛ فتقول: إنَّ زيدا وعمرا قائمان، وإنَّك وزيدا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع.

ص: ٣٧٦

١- مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاه أنه قد ورد عن العرب - في جملة صالحه من الشعر، وفي بعض النثر - وقوع الاسم المرفوع مسبوqa بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابيء بن الحارث البرجمي: فمن يك أمسى بالمدينه رحله فإني وقيار بها لغريب ومنه ما أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائل معين: خليلي هل طبّ فإني وأنتما - وإن لم تبوحا بالهوى - دنفان! وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين؛ الأولى قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) والثانية قراءه بعضهم: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصِيبُ الْمُؤْمِنِينَ) برفع «ملائكته». وقد اختلف النحاه في تخريج ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفه على جملة إن واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حيثنذ لا محل لها معترضه بين اسم إن وخبرها، وهو حسن؛ لما يلزم على جعلها معطوفه على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه؛ لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها.

وألحقت يانَ لكنَّ وأنَّ

من دون ليت ولعلَّ وكأَنَّ (١)

حكم «أنَّ» المفتوحه و «لكنَّ» فى العطف على اسمهما حكم «إنَّ» المكسوره ؛ فتقول : «علمت أنَّ زيدا قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه ، وتقول : «علمت أنَّ زيدا وعمرا قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : «ما زيد قائما ، لكنَّ عمرا منطلق وخالدا» بنصب خالد ورفعه ، و «ما زيد قائما لكن عمرا وخالدا منطلقان» بالنصب فقط .

وأما «ليت ، ولعلَّ ، وكأَنَّ» فلا يجوز معها إلا النصب . [سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخر ؛ فتقول : «ليت زيدا وعمرا قائمان ، وليت زيدا قائم وعمرا» بنصب «عمرو» فى المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك «كأَنَّ ؛ ولعلَّ» ؛ وأجاز الفراء الرفع فيه - متقدما ومتأخرا - مع الأحرف الثلاثة .

* * *

تخفّف «إنَّ» المكسوره فيقل عملها

وخفّفت إنَّ فقلَّ العمل

وتلزم اللام إذا ما تهمل (٢)

ص: ٣٧٧

١- «وألحقت» الواو عاطفه ، ألحق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «يانَ» جار ومجرور متعلق بألحق «لكنَّ» قصد لفظه : نائب فاعل لألحق «وأنَّ» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضا ، ودون مضاف و «ليت» قصد لفظه : مضاف إليه «ولعلَّ ، وكأَنَّ» معطوفان على ليت .

٢- «وخفّفت» الواو عاطفه ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «إنَّ» نائب فاعل خفف «فقلَّ» الفاء عاطفه ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائده «تهمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المخففه ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التى خففت لزمها اللام .

وربما استغنى عنها إن بدا

ما ناطق أرادته معتمدا (١)

إذا خَفَّفَتْ «إِنَّ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها ؛ فتقول : «إن زيد لقائم» وإذا أهملت لزمته اللام فارقه بينها وبين «إن» النافية ، ويقلّ إعمالها فتقول : «إن زيدا قائم» وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى (٢) ؛ فلا تلزمها حينئذ اللام ؛ لأنها لا تلتبس - والحاله هذه - .

ص : ٣٧٨

١- «وربما» الواو عاطفه ، رب حرف تقليل ، وما كافه «استغنى» فعل ماض مبنى للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حاله إهمالها «إن» شرطيه «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراد» أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجمله من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمدا» حال من الضمير المستتر في «أراد» .

٢- على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) في قراءه من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما» ، وفي هذه الآيه - على هذه القراءه - إعرابان : أولهما أن «إن» مؤكده مخففه من الثقيله «كلا» اسم إن المخففه «لما» اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكده المخففه «ليؤفئهم» اللام واقعه في جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و «ربك» رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجمله الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) والجمله القسميه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جمله القسم إنشائيه ، وجمله الصله يجب أن تكون خبريه معهوده ، وقد أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقه هي جمله جواب القسم لا جمله القسم ؛ وجمله جواب القسم خبريه لا إنشائيه ، والإعراب الثانى أن «إن» مؤكده مخففه «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء ، وما زائده «ليؤفئهم» اللام مؤكده للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ، ومضاف إليه ، و «أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه ، والجمله من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكده المخففه .

بالنافيه [لأن النافيه لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافيه إذا أهملت ولم يظهر المقصود [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣- ونحن أباه الضيم من آل مالك***وإن مالك كانت كرام المعادن (١)

ص: ٣٧٩

١- البيت للطرمح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر» ، وهو شاعر طائي ، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت. اللغة : «ونحن أباه الضيم» يروى في مكانه «أبا ابن أباه الضيم» وأباه : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم : الظلم «مالك» هو اسم قبيله الشاعر ، فإن الطرمح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبه بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعه بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء «كرام المعادن» طيبه الأصول شريفه المحتد. الإعراب : «ونحن» مبتدأ «أباه» خبر المبتدأ ، وأباه مضاف ، و «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان. أو حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» مخففه من الثقيله مهمله «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيله ، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان ، وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك. الشاهد فيه : قوله «وإن مالك كانت - إلخ» حيث ترك لام الابتداء التى تجتلب في خبر «إن» المكسوره الهمزه المخففه من الثقيله عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين «إن» النافيه ، وإنما تركها هنا اعتمادا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقه منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقريته أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفى يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافيه لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهى قبله دنيئه الأصول ؛ فيكون هذا ذما ومتناقضا مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادته النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقريته ههنا معنويه. ومثل هذا البيت - فى اعتماد الشاعر على القريته المعنويه - قول الشاعر : إن كنت قاضى نحسبى يوم بينكم لو لم تمنّوا بوعده غير مكذوب ألا- ترى أنه فى مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حملت «إن» فى صدر البيت على النفى فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام.

التقدير: وإن مالِك لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافيه ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : «وربما استغنى عنها إن بدا - إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية و «إن» المخففة من الثقيله ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيويه يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائده هذا الخلاف في مسأله جرت بين ابن أبي العافيه وابن الأخرصر ؛ وهى قوله صلّى الله عليه و [آله] و سلّم : «قد علمنا إن كنت لمؤمناً» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلها لاما أخرى - اجتلبت للفرق - فتح أن ، وجرى الخلاف في هذه المسأله قبلهما بين أبى الحسن علىّ بن سليمان البغدادي الأخرفش الصغير ، وبين أبى علىّ الفارسى ؛ فقال الفارسى : هى لام غير

لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخرى (١).

* * *

والفعل إن لم يك ناسخا فلا

تلفيه غالبا إن ذى موصلا (٢)

ص: ٣٨١

١- قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضا أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتا متأخرا غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففه من الثقيله تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرا كما في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه : شئت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبه المتعمد وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريبا جدا وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه «قد» نحو قولك : إن زيد لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففه المؤكده والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظرا وأقوم حجه ؛ فمذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غايه الاستقامه.

٢- «والفعل» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخا» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية «تلفيه» تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا- تلفيه ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط «غالبا» حال من الهاء فى «تلفيه» السابق «إن» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتى «ذى» نعت لإن «موصلا» مفعول ثان لتلفى.

إذا خَفَّفت «إِنَّ» فلا- يليها من الأفعال إلا- الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقل أن يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : «غالباً» ومنه قول بعض العرب : «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» وقولهم : «إن قنعت كاتبك لسوطاً» وأجاز الأخفش «إن قام لأننا (١)».

ومنه قول الشاعر :

١٠٤- شلت يمينك إن قتلت لمسلماً**حلت عليك عقوبه المتعمد(٢).

ص: ٣٨٢

١- ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) ونحو (إِنْ كَادَتْ لَتَزِدِينَ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) ونحو (وَإِنْ نَظُنُّكَ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ) والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكة «إن قتلت لمسلماً» والرابعة : أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» وهى مرتبه على هذا الترتيب الذى سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحده منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثه والرابعه.

٢- البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ العدويّ ، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. اللغه : «شلت» بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التى هى اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلك خطأ «حلت عليك» أى نزلت ، ويروى مكانه «وجب عليك» الإعراب : «شلت» شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين : فاعل شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففه من الثقيله «قتلت» فعل وفاعل «لمسلماً» اللام فارقه ، مسلماً : مفعول به لقتل «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبه» فاعل لحل ، وعقوبه مضاف و «المتعمد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المخففه من الثقيله فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وإن تخفّف أنّ فاسمها استكنّ

والخبر اجعل جملة من بعد أن (١)

إذا خفّفت أنّ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفا (٢) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو «علمت أن زيد قائم» ف- «أن» مخفّفة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير [«أنه» ، و «زيد قائم» في جملة في موضع رفع خبر «أن» والتقدير] «علمت أنه زيد قائم» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

ص: ٣٨٣

١- «وإن» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جملة» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه .

٢- الذى اشترط فى أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا من النحاء هو ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويو - رحمه الله! - فى قوله تعالى : (أَنْ يَأْتِيَنَّكَ مِنْ رَبِّكَ الْبُرْهَانُ) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١- البيت مما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين : اللغة : «أنك» بكسر كاف الخطاب - لأن المخاطب أنتي ، بدليل ما بعده ، والتاء في «سألتني» مكسوره أيضا لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعلا بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنتي قياسا ؛ لأن فعلا بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل ، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس ، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعلا- بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سنهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه. المعنى : لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقده النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق الموده لى ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا- يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشده. الإعراب : «فلو» لو : شرطيه غير جازمه «أنك» أن : مخففه من الثقيله ، والكاف اسمها «في يوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتني» الآتى ، ويوم مضاف و «الرخاء» مضاف إليه «سألتني» فعل وفاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «فراقك» فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «أنك» حيث خفت «أن» المفتوحه الهمزه وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب - الذى جرى الشارح على رأيه - أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وخبرها جملته. واعلم أن الاسم إذا كان محذوفا - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملته. أما إذا كان الاسم مذكورا شذوذا كما في هذا الشاهد ؛ فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملته ، بل قد يكون جملته كما في البيت ، وقد يكون مفردا ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفردا وكونه جملته ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمه ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان : لقد علم الضّيف والمرملون إذا اغبرّ أفق وهبت شمالا بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الشمال- ألا- ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المره الأولى مفرد ، وذلك قوله «بأنك ربيع» وخبرها في المره الثانيه جملته ، وذلك قوله «وأنك تكون الشمال»

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصريفه ممتنعا (١)

فالأحسن الفصل بقد ، أو نفى ، أو

تنفيس ، أو لو ، وقليل ذكر لو (٢)

ص: ٣٨٥

١- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلا» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجمله من يكن المنفى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال «ولم» الواو عاطفه ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه «ممتنعا» خبر يكن الأخير.

٢- «فالأحسن» الفاء واقعه في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأ-حسن : مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقد» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل» «أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفه ، وقليل خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و «لو» قصد لفظه مضاف إليه.

إذا وقع خبر «أن» المخففه جمله اسميه لم يحتج إلى فاصل ؛ فتقول : «علمت أن زيد قائم» من غير حرف فاصل بين «أن» وخبرها ، إلا إذا قصد النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)

وإن وقع خبرها جمله فعليه ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفًا ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) وإن كان متصرفًا ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أو لا- ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) فى قراءه من قرأ (غَضَبَ) بصيغه الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا- قليلا ، وقالت فرقه منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه (1) والأحسن الفصل ، والفاصل؟!!

ص: ٣٨٦

١- مما ورد فيه الخبر جمله فعليه فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابغه الذيبانى : فلما رأى أن ثمر الله ما له وأتلى موجودا وسدّ مفارقة أكبّ على فأس يحدّ غرابها مذكّره من المعاول باتره فأن : مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجمله الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنبارى. وقد اختلف العلماء فى السبب الذى دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترقيه بين أن المخففه من الثقيله وأن المصدريه. وعلى هذا ينبغى أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضوع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن ؛ فإن هذا الموضوع يكون لأن المخففه لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنبارى ؛ فلبس عندهما موضع تتعين فيه المخففه ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للترقيه دائما. وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذى أصاب أن المؤكده بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جمله اسميه ، أو جمله فعليه فعلها جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك؟!!

أحد أربعة أشياء.

الأول: «قد» كقوله تعالى: (وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا)

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثال السين قوله تعالى: (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) ومثال «سوف» قول الشاعر:

١٠٦- واعلم فعلم المرء ينفعه *** أن سوف يأتي كل ما قدرا (١)ها

ص: ٣٨٧

١- هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس الإعراب: «واعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعلم» مبتدأ، وعلم مضاف، و «المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجمله من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوبا «سوف» حرف تنفيس «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل يأتي، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف». ومثل هذا البيت قول الفرزدق: أبيت أمّتي النفس أن سوف نلتقى وهل هو مقدور لنفسي لقاءها

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا)

الرابع : «لو» - وقل من ذكر كونها فاصله من النحويين - ومنه قوله [تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبِنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)

ومما جاء بدون فاصل قوله :

١٠٧- علموا أن يؤملون فجادوا***قبل أن يسألوا بأعظم سؤل (١).

ص: ٣٨٨

١- هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. الإعراب : «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففه من الثقيله ، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعه نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففه «فجادوا» الفاء عاطفه ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفه على جملة علموا «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعه نائب فاعل ، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف ، و «سؤل» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففه من الثقيله ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر. والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعه بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففه من الثقيله لا- غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففه موضعا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للفرقه ؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففه من الثقيله ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر : أن تقرأن على أسماء ويحكما متى السّلام ، وأن لا تشعرا أحدا وكما لم تنصبه في قوله تعالى : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ) في قراءه من قرأ برفع «يتم» وكما لم تنصبه في حديث البخارى عن عائشه رضى الله تعالى عنها (٦ / ١٢٠ الطبعه السلطانيه) قال رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم لها «وما منعك أن تأذنين له؟ عمك» ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهمله ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون ؛ فدل ذلك على أن لغه هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينه على أن «أن» الأولى مخففه من الثقيله ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) فى قراءه من رفع (يُتِمُّ) فى قول ، والقول الثانى : أن «أن» ليست مخففه من الثقيله ، بل هى الناصبه للفعل المضارع ، وارتفع (يُتِمُّ) بعده شذوذا (١).

تخفف «كأن» فيحذف اسمها، وربما ذكر

وخففت كأن أيضا فنوى

منصوبها ، وثابتا أيضا روى (٢).

ص: ٣٨٩

١- قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعه من العرب ؛ يهملون «أن» المصدريه كما أن عامه العرب يهملون «ما» المصدريه فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيره ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكننا قد ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

٢- «وخففت» الواو عاطفه ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التانيث «كأن» قصد لفظه : نائب فاعل لخفف «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوى» الفاء عاطفه ، نوى : فعل ماض مبنى للمجهول «منصوبها» منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتا» الواو عاطفه ، وثابتا : حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله «روى» الآتى ، و «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خفت «كأن» نوى اسمها ، وأخبر عنها بجمله اسميه (١) ، نحو «كأن زيد قائم» أو جملة فعلية مصدره ب- «لم (٢)» كقوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ تَعَنَّ بِالْأَمْسِ) أو مصدره ب- «تد» كقول الشاعر :

أفد الترحل غير أن ركابنا

لما نزل برحالنا ، وكأن قد [٢] (٣)»

ص : ٣٩٠

١- لم يستشهد الشارح هنا لمجىء خبر «كأن» جملة اسميه ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) فى روايه أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد : وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثدياه. مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن.

٢- إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقدر كبيت النابغه الذى أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر : لا يهولتك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما فى الآية الكريمة ، وكما فى قول الخنساء : كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزبزا وكقول شاعر من غطفان (انظره فى معجم البلدان ١٨ / ٦). كأن لم يدمنها أنيس ، ولم يكن لها بعد أيام الهدمله عامر

٣- هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا فى قوله «وكأن قد» حيث خفت «كأن» وحذف اسمها وأخبر عنها بجمله فعلية مصدره بقدر ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذف جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله «لما نزل برحالنا»

أى : «وكان قد زالت» فاسم «كان» في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير «كأنه زيد قائم ، وكأنه لم تغن بالأمس ، وكأنه قد زالت» والجمله التي بعدها خير عنها ، وهذا معنى قوله : «فنوى منصوبها» وأشار بقوله «وثابتا أيضا روى» إلى أنه قد روى إثبات منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨- وصدر مشرق النحر***كأن ثدييه حقان (١)

ص: ٣٩١

١- هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبها. اللغة : «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمه «وجه» وروى غيره في مكانها «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله «ثدييه» عائده إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كأن ثديى صاحبه ، فحذف المضاف - وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشرق اللون» مضىء لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» تشبيه حقه ، وحذفت التاء التي في المفرد من التشبيه كما حذفت في تشبيه «خصيه ، وأليه» فقالوا : حصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تشبيه حق - بضم الحاء وبدون تاء - وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي : وصدرا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللامسينا والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان. الإعراب : «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثر على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر ، ومشرق مضاف و «اللون» مضاف إليه «كأن» مخففه من الثقيله «ثدييه» ثديى : اسمها ، وثديى مضاف والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن ، ومن روى «ثدياه حقان» وهى الروايه التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقه سبقت قريبا (ص ٣٩٠) فهى جمله من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه - أى الحال والشأن - ثدياه حقان ، وجمله كأن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله! - الروايتين جميعا ، وبين وجه كل واحده منهما بما لا يخرج عما ذكرناه. الشاهد فيه : قوله «كأن ثدييه حقان» حيث روى بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم «كأن» المخففه من الثقيله ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جمله ، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الروايه جاريا على الكثير الغالب. ولا داعى لما أجازته الشارح على روايه «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ؛ فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجوره قديمه لبعض العرب. ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كأن - مع إمكان حملة على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حملة على وجه صحيح راجح.

ف- «ثدييه» اسم كأن ، وهو منصوب بالياء لأنه مشئى ، و «حقآن» خبر كأن ، وروى «كأن ثدياه حقآن» فيكون اسم «كأن» محذوفا وهو ضمير الشأن ، والتقدير «كأنه ثدياه حقآن» و «ثدياه حقآن» : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسم «كأن» وجاء بالألف على لغه من يجعل المشئى بالألف فى الأحوال كلها.

* * *

ص: ٣٩٢

الوارده فى الجزء الأول من «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالك

وحواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص الموضوع

ص الموضوع

٣

مقدمه الطبعه الثانيه

٣٦

المعرب والمبنى من الأفعال

٥

مقدمه الطبعه الأولى

٤٠

الحروف كلها مبنيه

١٠

خطبه الناظم ، وإعرابها

٤٠

الأصل فى البناء السكون ، ومن المبنى ما هو غير

ساكن

الكلام وما يتألف منه

٤١

أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع منها ، وما يشترك

فيه النوعان

١٤

تعريف الكلام اصطلاحا

٤٣

إعراب الأسماء الستة ، وما فيها من اللغات

١٤

ما يصح أن يتركب الكلام منه

٥٢

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

١٥

الكلم وأنواعه

٥٥

إعراب المثنى وما يلق به

١٦

القول ، والنسبه بينه وبين غيره

٥٩

إعراب جمع المذكر السالم وما يلحق به

١٦

قد يقصد بالكلمه الكلام

لغات العرب فى نون جمع المذكر السالم ، ونون المثنى

١٦

علامات الاسم

٧٣

إعراب جمع المؤنث السالم وما يلحق به

٢٢

علامات الفعل

٧٧

إعراب الاسم الذى لا ينصرف

٢٣

يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين

٧٨

إعراب الأفعال الخمسه

٢٤

الفعل ثلاثه أنواع ، وعلامه كل نوع

٨٠

إعراب المعتل من الأسماء

٢٥

إن دلت كلمه على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهى

اسم فعل

٨٣

بيان المعتل من الأفعال

المبنى والمعرب

٢٨

الاسم ضربان : معرب ، ومبنى ، وبيان كل منهما

٣٠

أنواع شبه الحرف أربعه

٣٥

المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل

ص: ٣٩٣

إعراب المعتل من الأفعال

ينقسم العلم إلى منقول ومرتل

النكرة والمعرفة

ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنس

معنى النكرة

علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص

معنى المعرفة ، وأنواعها

اسم الإشارة

الضمير ، ومعناه

ما يشار به إلى المفرد مذكرا ومؤنثا

ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل

١٣١

ما يشار به إلى المثنى

٩٢

المضمرات كلها مبنيه

١٣١

ما يشار به إلى الجمع

٩٤

ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع

١٣٣

مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبه

٩٥

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز

١٣٤

الإشاره إلى المكان

٩٧

ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب

الموصول

٩٩

لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل

١٣٩

الموصول قسمان : اسمى ، وحرفى

١٠٢

المواضع التى يجوز فيها وصل الضمير وفصله

١٣٩

الموصلات الحرفيه ، وما يوصل به كل منها

١٠٨

تلتزم نون الوقايه قبل ياء المتكلم فى الفعل

١٤٦

الموصول الاسمى العام

١١٠

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف

١٥٢

كل الموصلات الاسميه تحتاج إلى صله وعائد

١١٥

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع لدن وقد

١٥٣

لا تكون صله الموصول إلا جملة أو شبهها

العلم

١٥٤

شروط الجملة التى تقع صله

معنى العلم

ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صله

ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب إذا اجتمع الاسم

واللقب فما وجوه الإعراب التى تجوز فيهما؟

يشترط فى صله «أل» أن تكون صفه صريحه

١٦٠

«أى» الموصوله ، ومتى تبنى؟ ومتى تعرب؟

١٩٦

أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من

وجوه الإعراب فى كل حال

١٦٣

بعض العرب يعرب «أيا» الموصوله فى كل حال

٢٠٠

الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء فى ذلك

١٦٥

تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا

كان مرفوعا

٢٠١

تعريف الخبر

١٦٦

ه قف على ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع

بعد «لا سيما»

٢٠٢

الخبر يكون مفردا ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين

١٦٩

الكلام على حذف العائد المنصوب

٢٠٥

الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق

١٧٢

الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه

٢٠٦

إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره

وجوبا

المعرف بأداه التعريف

٢٠٩

يجيء الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

١٧٧

حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها؟

٢١٣

ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جته إلا إن

أفاد

١٧٨

المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثه

٢١٥

لا تقع النكره مبتدأ إلا بمسوغ

تزداد «أل» زياده لازمه ، أو اضطرارا

٢٢٧

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم

عليه

١٨٣

تدخل «أل» على بعض الأعلام للمح الأصل

٢٢٨

ه قف على خلاف الكوفيين فى جواز تقديم خبر المبتدأ

وسندهم فى ذلك

١٨٥

قد يصير الاسم المقترن بأل أو المضاف علما بالغلبه

٢٣١

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر

الابتداء

٢٣٩

المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر

١٨٨

المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع

أغنى عن الخبر

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف

دليل

المواضع التي يجب فيها حذف الخبر

المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ

قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد

تأتي «كان» زائده ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها

كان وأخواتها

تحذف «كان» : إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع

خيرها

عمل هذه الأفعال ، وألفاظها

قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه ، وشروط

جواز ذلك الحروف المشبهة بليس

ه قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل؟

ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس

بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا

بشرط

الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس سته

٢٤٨

معانى هذه الألفاظ

٣٠٧

حكم المعطوف على خبر «ما» النافيه

٢٤٨

غير الماضى منها يعمل عمل الماضى وبيان ما يتصرف

منها وما لا يتصرف

٣٠٨

زياده الباء فى خبر «ما» و «ليس» وغيرهما

٢٧١

يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ،

خلافًا لبعضهم فى ليس ، ولا بن معط فى دام

٣١١

الحرف الثانى «لا» وشروط إعماله عمل ليس ثلاثه

٢٧٥

تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما»

المصدرية الظرفيه

٣١٧

الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاه فى إعماله

تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من

أدوات النفي

الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور

يختار امتناع تقديم الخبر على ليس

أفعال المقاربه

من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا ، ومنها

ما يكون تاما ويكون ناقصا

أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال ، إلا

«عسى» ففعل : فعل ، وقيل : حرف

لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا

كان المعمول ظرفا أو مجرورا

أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام

إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إِبلاء العامل معمول

خبره وجب تأويله

٣٢٣

عملها ، وبيان ما يشترط في خبرها

ص: ٣٩٦

الأكثر فى خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه ، ويقل

تجرده منها

إن وأخواتها

و «كاد» على عكس ذلك

هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة

يجب اقتران خبر حرى واخلولق بأن

معانى هذه الأحرف

يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن

عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاه فى عملها فى

الخبر.

مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها ، إلا إذا

كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

٣٣٧

يمنتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن

٣٤٩

لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان

ظرفاً أو جاراً ومجروراً

٣٣٨

أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك

وكاد

٣٥٠

همزة «إن» لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب

الكسر ، وجوازهما

٣٤٠

حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى ، ومن طفق ،

ومن جعل

٣٥٠

المواضع التي يجب فيها فتح همز أن

٣٤١

اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب

بأنه يجوز أن تستعمل تامه ، كما جاز استعمالها ناقصه.

٣٥٢

المواضع التي يجب فيها كسر همزه إن

٣٤٢

إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك

الاسم

٣٥٥

المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها

٣٤٣

إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح

والكسر

٣٤٢

متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟

٣٧٠

تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر ، وعلى

ضمير الفصل ، وعلى اسم «إن» ولكل ذلك شروط

ص: ٣٩٧

تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي

معها العمل

التعليق والإلغاء

العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقيل

استيفائه

يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم

تخفف «إن» المكسوره فيقل عملها

علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم

تخفف أن المفتوحه فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها

جمله

متى يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟ ومنى لا يجوز؟

تخفف «كأن» فيحذف اسمها ، وربما ذكر

ص: ٣٩٨

المجلد ٢

اشاره

ص: ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ، وجعله دينه المرضي ، وطريقه المستقيم.

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أني كتبت منذ أربع سنين تعليقات على كتاب الخلاصه (الألفيه) الذي صنّفه إمام النحاه ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك المولود ببيان سنه ستمائه من الهجره ، والمتوفى في دمشق سنه اثنتين وسبعين وستمائه ، وعلى شرحه الذي صنّفه قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، المصري ، الهاشمي ، المولود في سنه ثمان وتسعين وستمائه ، والمتوفى في سنه تسع وستين وسبعمائه من الهجره ، ولم يكن يدور بخلدي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذي حلّته ، بل كنت أقول في نفسي : «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لي دعوه رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين».

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال منهم الإعجاب كلّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى في إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط مني ، أو أتمم بحثا ، أو أعدل عبارته بعبارته أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثالا أو كلمه غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمتية الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لي الفرصه ، فلم أتأخر عن اهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحا ، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقني إلى مرضاته ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين.

كتبه المعتر بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٤

عمل إن اجعل للا في نكره

مفردة جاء تك أو مكرّره (١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخه للابتداء ، وهي «لا» التي نفى الجنس ، والمراد بها «لا» التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلّه.

وإنما قلت «التنصيص» احترازا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعا ، نحو : «لا رجل قائما» ؛ فإنها ليست نصّا في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ؛ فبتقدير إرادته نفي الجنس لا يجوز «لا رجل قائما بل رجلا» وبتقدير إرادته نفي الواحد يجوز «لا رجل قائما بل رجلا» ، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلّا ؛ فلا يجوز «لا رجل قائم بل رجلا».

تعمل «لا» عمل إن بشروط

وهي تعمل عمل «إن» ؛ فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة - وهي التي لم تتكرر - نحو «لا غلام رجل قائم» وبين المكرره ، نحو «لا حول ولا قوه إلّا بالله» (٢).

ص: ٥

١- «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي ، وعمل مضاف و «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكره» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجااء «أو» عاطفه «مكرره» معطوف على مفردة.

٢- ومع أنها تعمل مفردة ومكرره فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعملها مكرره جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكره (١)؛ فلا تعمل في المعرفه ، وما ورد من ذلك مؤول بنكره ، كقولهم «قضيه ولا أبا حسن لها»
فالتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها (٢) ويدل على أنه معامل معامله النكره وصفه بالنكره كقولك «لا أبا حسن حلالا لها» ولا
يفصل بينها وبين اسمها ؛ فإن فصل بينهما ألغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غول)

أنواع اسم «لا» النافيه و حكم كل نوع

فانصب بها مضافا ، أو مضارعه

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه (٣).

ص: ٦

١- الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافيه ، وأن يكون المنفى بها الجنس ، وأن يكون
النفى نصا في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شيء ، وأن
يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما
الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثه الأولى ، وترك واحدا ، وهو ألا يدخل عليها جار .

٢- هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفى غير صادق . وقد أوله العلماء
بتأويلين آخرين ، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها ، ومثل كلمه متوغله في الإبهام لا
تعرف بالإضافه ، ونفى المثل كناية عن نفى وجود أبي الحسن نفسه ؛ والثاني : أن يجعل «أبا حسن» عباره عن اسم جنس وكأنه
قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعاره نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود ، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل
، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

٣- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافا» مفعول به لا نصب
«أو» عاطفه «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله «مضافا» ومضارع مضاف والهاء العائده إلى قوله «مضافا» مضاف
إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «ذا» من «ذاك» اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب
«الخبر» مفعول به لا- ذكر الآتى «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «رافعه» رافع : حال من الضمير
المستتر في «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه الصفه لمعمولها ، وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك
وقع هذا المضاف حالا .

وركب المفرد فاتحا : كلا

حول ولا قوه ، والثاني اجعلا (١)

مرفوعا ، او منصوبا ، او مركبا ،

وإن رفعت أولا لا تنصبا (٢).

ص: ٧

١- «وركب» الواو عاطفه ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحا» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له «كلا» الكاف جاره لقول محذوف على ما سبق غيره مره ، ولا- : نافية للجنس «حول» اسم لا- ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافية للجنس أيضا «قوه» اسمها. وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفه بالواو على الجملة السابقيه «والثاني» مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا- الآتى «اجعلا» اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا- محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبه الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبه ألفا حرف لا محل له من الإعراب.

٢- «مرفوعا» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوبا» أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع «أو مركبا» معطوف على قوله «مرفوعا» السابق «وإن» الواو عاطفه ، إن : شرطيه «رفعت» رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل «أولا» مفعول به لرفعت «لا» ناهيه «تنصبا» : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضروره ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا.

لا- يخلو اسم «لا» [هذه] من ثلاثه أحوال ؛ الحال الأول : أن يكون مضافا [نحو «لا غلام رجل حاضر»]. الحال الثاني : أن يكون مضارعا للمضاف ، أى مشابهها له ، والمراد به : كل اسم له تعلق بما بعده : إما بعمل ، نحو «لا طالعا جبلا ظاهر ، ولا خيرا من زيد راكب» ، وإما بعطف نحو : «لا-ثلاثه وثلاثين عندنا» ويسمى المشبّه بالمضاف : مطوّلا- ، وممطولا- ، أى : ممدودا ، وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظا ، كما مثل ، والحال الثالث : أن يكون مفردا ، والمراد به - هنا - ما ليس بمضاف ، ولا مشبّه بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان ينصب به ؛ لتركبه مع «لا» وصيرورته معها كالشئ الواحد ؛ فهو معها كخمسه عشر ، ولكن محله النصب بلا- ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو «لا- حول ولا- قوه إلا بالله» والمثنى وجمع المذكر السالم بينان على ما كانا ينصبان به - وهو الياء - نحو «لا مسلمين لك ، ولا مسلمين» فمسلمين ومسلمين مبنيان ؛ لتركبهما مع «لا» كما بنى «رجل» [لتركبه] معها.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أنّ «رجل» فى قولك : «لا-رجل» معرب ، وأن فتحة فتحه إعراب ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن «مسلمين» و «مسلمين» معربان (1).

ص: ٨

١- ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاه ، واحتج لما ذهب إليه بأن التشبيه والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شئ من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهه من وجهين : أو لهما - وهو وجه عقلى - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لهذا لا- يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا- فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثانى - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا- المجموع جمع تكسير ، ولم يعأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعأ بما هو من خصائص الأسماء.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم : مبنى على ما كان ينصب به - وهو الكسر ؛ فتقول : «لا مسلمات لك» بكسر التاء ، ومنه قوله :

١٠٩- إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ ***فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ (١).

ص: ٩

١- البيت لسلامه بن جندل السعدى ، من قصيده له مستجاده ، وأولها قوله : أودى الشَّبَابَ حميدا ذو التَّعَاجِيبِ أودى ، وذلك شأو غير مطلوب ولى حثيثا ، وذاك الشَّيْبِ يتبعه لو كان يدركه ركض اليعاقب اللغه : «أودى» ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمه تأكيدا لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حميدا» محمودا «التعاجيب» العجب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبه ، وهى الأمر الذى يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثا» سريعا «اليعاقب» جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محموده «الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا : * أودى الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ ... إلخ* الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذى» اسم موصول : نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبرا مقديما ، و «عواقبه» مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أفدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صله الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى «نلذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «ولاء» نافية للجنس «لذات» اسم لا- ، مبنى على الكسره نيابه عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» الشاهد فيه : قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالما ، ووردت الروايه ببنائه على الكسره نيابه عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

١- اعلم أن للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب : الأول : أن يبنى على الكسره نيابه عن الفتحه من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهوره النحاه. الثاني : أن يبنى على الكسره نيابه عن الفتحه لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفيه ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابله ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف. الثالث : أنه مبني على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، ورجحه ابن هشام في المغنى والمحقق الرضى في شرح الكافيه وابن مالك في بعض كتبه. الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسره نيابه عن الفتحه ، والبناء على الفتح. وزعم كل شراح الألفيه أن بيت سلامه بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعا ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامه يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييدا لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد روايه الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

وقول المصنف : «وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعا ، والرافع له «لا» عند المصنف وجماعه [وعند سيبويه الرافع له لا-] إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وإن كان الاسم مفردا فاختلف في رافع الخبر ؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعا ب- «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع ب- «لا» فتكون «لا» عاملة في الجزءين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به.

حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا

وأشار بقوله : «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكره مفردة وتكررت «لا» نحو «لا حول ولا قوه إلا بالله» يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يبنى مع «لا» على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع. فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع «لا» الثانيه ، وتكون [لا] الثانيه عاملة عمل إن ، نحو «لا حول ولا قوه إلا بالله» (1). حا

ص: ١١

١- وعلى تركيب الثانيه مع اسمها تركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا- يبيح فيه ولا خله ولا شفاعه) بفتح بيع وخرها وشفاعه ، و «لا» في المواضع الثلاثة نافيه للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، وخرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلاله ما قبله عليه. ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) : نحن بنو خويلد صراحا لا كذب اليوم ولا مزاحا

الثانى : النصب عطفا على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانىه زائده بين العاطف والمعطوف ، نحو «لا حول ولا قوه إلا بالله» ومنه قوله :

١١٠- لا نسب اليوم ولا خله***أتسع الخرق على الرّاقع (١).

ص: ١٢

١- البيت لأئس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامه من كلمه عينيه ، وبعده : كالتّوب إذ أنهج فيه البلى أعياء على ذى الحيله الصّانع وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو : * أتسع الخرق على الرّاقع* من كلمه قافيه ، وقبله : لا- صلح بينى - فاعلموه - ولا- بينكم ، ما حملت عاتقى سيفى ، وما كئنا بنجد ، وما قرقر قمر الواد بالشّاهق اللغه : «خله» بضم الخاء وتشديد اللام - هى الصداقه ، وقد تطلق الخله على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسه. ألا أبلغا خلّتى راشدا وصنوى قديما إذا ما تصل «الراقع» ومثله «الراتق» الذى يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ فى البلى «أعياء» صعب ، وشق ، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر : صوت ، وصاح ، و «قمر» يجوز أن يكون جمع أقرم ؛ فوزانه وزان أحمر وحممر وأصفر وصفير ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى «الشاهق» الجبل المرتفع. الإعراب : «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «خله» معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذى هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لا-تسع «على الرّاقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع». الشاهد فيه : قوله «ولا- خله» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائده للتأكيد ، ويكون «خله» معطوفا بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نسب» - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حملة الشارح - تبعا لجمهور النحاه - عليه. وقال يونس بن حبيب : إن «خله» مبنى على الفتح فى محل نصب ، ولكنه نونه للضروره ، وبنائه على الفتح عنده على أن «لا» الثانىه عامله عمل «إن» مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير «ولا خله اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانىه مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضروره لا- يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضروره معه. وقال الزمخشري فى مفصله : إن «خله» منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خله ، وهو تكلف لا- مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسميه ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفه مع الجملة المعطوف عليها فى الفعلية والاسميه ونحوهما.

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفا على محل «لا» واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ،
وحيث تكون «لا» زائده ، الثاني : أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليس» ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للأعمال
فيه ، وذلك نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله» ومنه قوله :

١١١- هذا - لعمر كم - الصَّغار بعينه ***لا أمّ لي - إن كان ذاك - ولا أب (١)

ص: ١٣

١- اختلف العلماء في نسبه هذا البيت ، فقليل : هو لرجل من مدحج ، وكذلك نسبه في كتاب سيبويه ، وقال أبو ريش : هو
لهمام بن مره أخى جساس بن مره قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحمر
، وقال الأصفهاني : هو لضمره بن ضميره ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا ، ولا يعرف له قائل . اللغة : «هذا لعمر كم»
العمر - بفتح فسكون - الحياه ، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره ، بجمله القسم - وهي قوله «لعمر كم» مع
خبره المحذوف - ويروى «هذا وجدكم» والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضا أبو الأب «الصغار» بزنه سحاب - الذل ، والمهانه ،
والحقاره «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائده ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعي لذلك . الإعراب : «هذا» اسم
إشاره مبتدأ «لعمر كم» اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر كم قسمي ، وعمر مضاف
والضمير مضاف إليه ، والجمله معترضه بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة
«بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائده ، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار ، وعين مضاف والهاء
مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطيه
«كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن
كان ذاك محمودا ، أو نحوه «ولا» الواو عاطفه ، لا زائده لتأكيد النفي «أب» بالرفع - معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما في
موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت . الشاهد فيه : قوله «ولا أب» حيث جاء
مرفوعا على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفا على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن «لا» الثانية عامله
عمل ليس ، و «أب» اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون «لا» غير عامله أصلا ، بل هي زائده ، ويكون «أب» مبتدأ خبره
محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامه . ومثله قول جرير بن عطيه : بأى بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي ، لا يدين ولا صدر؟
وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي : لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

وإن نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكوره - أعنى البناء ، والرفع ، والنصب - نحو : لا غلام رجل ولا امرأه ، ولا امرأه ، ولا امرأه .

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو «لا رجل ولا امرأه ، ولا غلام رجل ولا امرأه» ومنه قوله :

١١٢- فلا لغو ولا تأثيم فيها***وما فاهوا به أبدا مقيم (١).

ص: ١٥

١- البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح - كغيره من النحاه - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمه أميه على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا : ولا- لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم وفيها لحم ساهره وبحر وما فاهوا به أبدا مقيم اللغه : «لغو» أى. قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أئتمته - بتشديد التاء - بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا- ينسب بعضا إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم - وهو الذى يفعل ما يلام عليه «ساهره» هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنه لحم حيوان البر. الإعراب : «فلا» نافية ملغاه «لغو» مبتدأ ، مرفوع بالضمه الظاهره «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن «تأثيم» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فىكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا- هو المحذوف ، وعلى أیه حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدا» منصوب على الظرفيه ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا- الأولى نافية عامله عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العامله عمل إن أو خبر الاولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العامله عمل إن على جملة لا الأولى العامله عملى ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه فى إعراب البيت. ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى فى باب الفاعل : فلا- مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها الروايه فيه برفع «مزنه» بالضمه الظاهره وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول فى «لا لغو ولا تأثيم».

والثاني: الرفع، نحو «لا رجل ولا امرأه، ولا غلام رجل ولا امرأه (١)».

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز بها تقدّم للعطف على [محل] اسم «لا» و «لا» هنا ليست بناصبه؛ فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: «وإن رفعت أو لا لا تنصبا».

نعت اسم «لا»

ومفردا نعتا لمبنى يلي

فافتح، أو انصب، أو ارفع، تعدل (٢).

ص: ١٦

١- من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: (لَا يَبِغُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) يرفع الثلاثة في قراءه غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي: وما هجرتك حتى قلت معلنه: لا ناقة لي في هذا ولا جمل وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى في قوله: بم التعلل لا أهل ولا وطن ولا نديم ولا كأس ولا سكن؟

٢- «ومفردا نعتا» يجوز أن يكون مفردا مفعولا مقديما تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتا بدلا منه، ويجوز أن يكون مفردا حالا من نعتا، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعتا مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة «لمبنى» جار ومجرور متعلق بقوله نعتا، أو بمحذوف صفه له «بلى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت، والجمله في محل نصب صفه لقوله نعتا «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، «أو» عاطفه «انصب» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامه جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

إذا كان اسم «لا» مبتتياً ، ونعت بمفرد يليه - أى لم يفصل بينه وبينه بفواصل - جاز فى النعت ثلاثه أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع اسم «لا» ، نحو «لا رجل ظريف».

الثانى : النصب ، مراعاة لمحل اسم «لا» نحو «لا رجل ظريفاً».

الثالث : الرفع ، مراعاة لمحل «لا» واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سيوبه كما تقدم ، نحو «لا رجل ظريف»

وغير ما يلى ، وغير المفرد

لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد (1)

ص: ١٧

١- «وغير» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «لا تبين» الآتى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلته ما «وغير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و «المفرد» مضاف إليه «لا» ناهيه «تبين» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفه «الرفع» مفعول به مقدم لا قصد «اقصد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ووليه النعت ، جاز في النعت ثلاثه أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ النعت المفرد المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفواصل ، لم يَجْزِ بِنَاءِ النعت ؛ فلا تقول «لا رجل فيها ظريف» بِنَاءِ ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو «لا رجل فيها ظريف» أو نصبه ، نحو «لا رجل فيها ظريفا» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو «لا- طالعا جبلا- ظريفا» ولا- فرق - في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفردا ، كما مثل ، أو غير مفرد.

وأشار بقوله : «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف والمشبه بالمضاف - تعين رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلك نحو «لا رجل صاحب بَرّ فيها ، ولا غلام رجل فيها صاحب بَرّ».

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ولم يفصل بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثه أوجه ، نحو «لا رجل ظريف ، وظريفا ، وظريف» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء.

والعطف إن لم تتكرر «لا» احكما

له بما للنت ذى الفصل انتمى (١)

تقدّم أنه إذا عطف على اسم «لا» نكره مفرده ، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثلاثه أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو «لا-رجل ولا امرأه ، ولا امرأه ، ولا امرأه» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول ، وقد تقدم [في البيت الذى قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب (٢) ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛

ص: ١٩

١- «والعطف» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه : فاعل تتكرر «احكما» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبه ألفا حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضروره ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «له ، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى «ذى» نعت للنعت ، وذى مضاف ، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الموصوله ، والجمله من انتمى وفاعله لا- محل لها من الإعراب صله الموصول. وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا- فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

٢- من شواهد هذه المسأله قول رجل من بنى عبد مناه بن كنانه يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا فأنت تراه قد عطف «ابنا» على اسم لا الذى هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوبا. وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعا بالعطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مرارا.

فتقول : «لا- رجل وامرأه ، وامرأه» ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش «لا رجل وامرأه» بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال : «لا رجل ولا امرأه» ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا-يجوز فيه إلا-الرفع والنصب ، سواء تكررت «لا» نحو «لا- رجل ولا غلام امرأه» أو لم تكرر ، نحو «لا رجل وغلام امرأه» (١).

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ؛ فإن كان معرفه لا-يجوز فيه إلا الرفع ، على كل حال ، نحو «لا رجل ولا زيد فيها» ، أو «لا رجل وزيد فيها».

تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام، مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام

وأعط «لا» مع همزة استفهام

ما تستحقّ دون الاستفهام (٢).

ص: ٢٠

١- ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه. وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفه ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأه فيها ، وتقول : لا أحد رجل وامرأه فيها ، وإن كان البدل معرفه لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأنّ ألفاظه معارف ، واسم «لا» نكرة ، ولا تؤكّد النكرة توكيدا معنويا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

٢- «وأعط» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» قصد لفظه : مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف ، و «همزة» مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و «استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصول ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف و «الاستفهام» مضاف إليه. وحاصل البيت : وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبه الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبه بأداه الاستفهام.

إذا دخلت همزه الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : «ألا- رجل قائم ، وألا- غلام رجل قائم ، وألا- طالعا جبلا- ظاهر» وحكم المعطوف والصفه - بعد دخول همزه الاستفهام - كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف - رحمه الله تعالى! - هنا ، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره : من أحكام العطف ، والصفه ، وجواز الإلغاء.

فمثال التوبيخ قولك : «ألا رجوع وقد شبت؟» ومنه قوله :

١١٣- ألا ارعواء لمن ولت شبيته ***وآذنت بمشيب بعده هرم؟(١).

ص: ٢١

١- هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى قائل معين. اللغة : «ارعواء» أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخه وكبر «هرم» فناء للقوه وذهاب للفتاء ودواعى الصبوه. المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟! الإعراب : «ألا» الهمزه للاستفهام ، ولا- : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن : اسم موصول «ولت» ولى : فعل ماض. والتاء تاء التأنيث «شبيته» شبيبه : فاعل ولت ، وشبيبه مضاف والضمير مضاف إليه. والجمله من ولت وفاعله لا- محل لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفه ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى شبيبه «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر صفه لمشيب. الشاهد فيه : قوله «ألا ارعوا» حيث أبقي للا نافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزه الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار.

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : «ألا رجل قائم؟» ومنه قوله :

١١٤- ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد؟***إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي (١)

ص: ٢٢

١- نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوخ ، ويروى فى صدره اسمها هكذا : * ألا اصطبار لليلي أم لها جلد* اللغه : «اصطبار» تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت. المعنى : ليت شعرى - إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت - أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟. الإعراب : «ألا» الهمزة للاستفهام ، ولا- : نافية للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر. والجمله معطوفه على جمله «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفيه «ألقى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «الذى» اسم موصول : مفعول به لألقى «لاقاه» لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به لللقى تقدم على فاعله «أمثالي» أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول. الشاهد فيه : قوله «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعدد دخول همزه الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن «لا» النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معاد دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أيتنقى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر؟

وإذا قصد بالآ التمنيّ: فمذهب المازنيّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشى إطلاق المصنف ، ومذهب سيويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء.

ومن استعمالها للتميّي قولهم : «ألا ماء ماء باردا» وقول الشاعر :

١١٥- ألا عمر ولى مستطاع رجوعه ***فيرأب ما أثأت يد الغفلات (١)

. * * *

ص: ٢٣

١- احتج بهذا البيت جماعه من النحاه ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين. اللغه : «ولى» أدبر ، وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت ، وصدعت وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر : يرأب الصّيدع والثأى برصين من سجايا آرائه ويغير (بغير - بفتح باء المضارعه - بمعنى يمير : أى يمون الناس). الإعراب : «ألا» كلمه واحده للتميّي ، ويقال : الهمزه للاستفهام ، وأريد بها التمنيّ ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر ، والجمله فى محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانيه لعمر «فيرأب» الفاء للسببيه ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببيه فى جواب التمنيّ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول : مفعول به ليرأب «أثأت» أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث «يد» فاعل أثأت ، ويد مضاف و «الغفلات» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته». الشاهد فيه : قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنيّ ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ومما يدل على كون «ألا» للتميّي فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببيه فى جوابه.

إذا دل دليل على خبر «لا» حذف

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر (١)

ص: ٢٤

١- «وشاع» فعل ماض «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي ، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر» الآتي ، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المراد ، والجمله من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره.

إذا دلّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هل من رجل قائم؟ فتقول : «لا رجل» وتحذف الخبر - وهو قائم - وجوبا عند التميميين والطائيين ، وجوازا عند الحجازيين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا- جار ومجرور ، كما مثل ، أو ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو أن يقال : هل عند رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول : «لا رجل».

فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجر حذفه عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «لا أحد أغير من الله» وقول الشاعر :

١١٦- * ولا كريم من الولدان مصبوح* (١)

ص: ٢٥

١- نسب الزمخشري في المفصل (١ / ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه - كما قال الأعلام - لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) - وهو حي من اليمن - وكان قد اجتمع هو حاتم والنابعه الذياني عند امرأه يقال لها ماويه بنت عفزر يخطبونها ، فأثرت حاتما عليهما ، وصدر هذا الشاهد : * إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها* وبعض النحاة - كسيبويه ، والأعلام ، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله : * ورد جازرهم حرفا مصرمه* وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحه الإنشاد. هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح وردّ جازرهم حرفا مصرمه في الرأس منها وفي الأضواء تملح إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا- كريم من الولدان مصبوح اللغه : «اللقاح» جمع لقوح ، وهى الناقه الحلوب «أصرتها» جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لثلا- يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصره حين لا- يكون در ، وذلك في سنى القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح ، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحد - الشرب بالغداه ، والغداه : الوقت ما بين صلاه الفجر وطلوع الشمس. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضا ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها «غدت» غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا ، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصره : نائب فاعل لملقى ، وأصره مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا. الشاهد فيه : قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف - عند عدم قيام قرينه - هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له. هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعا لسيبويه شيخ النحاه. وقد أجاز الأعلام الشنتمرى وأبو على الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفا ، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتا لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معا ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه. قال الأعلام : «ويجوز أن يكون نعتا لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه» اه. وقال الزمخشري : «وقول حاتم* ولا كريم إلخ* يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغه الحجازيه ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبرا ، ولكن صفه محموله على محل لا مع المنفى» اه. ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغه الطائيين حذف خبر لا مطلقا ،

أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينه ، أو كان كونا مطلقا ، ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينه على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعيه من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا- يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه ، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن نقدر قوله «مصباح» نعتا لقوله «لا كريم» أى نعتا على محل لا مع اسمها وهو الرفع - حتى يكون كلامه جاريا على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «إذا المراد مع سقوطه ظهر» واحتراز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم.

* * *

ص: ٢٤

انصب بفعل القلب جزءى ابتدا

أعنى : رأى ، خال ، علمت ، وجدا (١)

ظنّ ، حسبت ، وزعمت ، مع عدّ

حجا ، درى ، وجعل اللذ كاعتقد (٢)

وهب ، تعلم ، والتى كصيرا

أيضا بها انصب مبتدا وخبرا (٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظنّ وأخواتها.

ألفاظ هذه الأفعال و أنواعها و معانى كل منها و الاستشهاد على ذلك

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلّ على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلم ، والثانى منهما :

ص : ٢٨

١- «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «جزءى» مفعول به لا- نصب ، وجزءى مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه «أعنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «رأى» قصد لفظه : مفعول به لأعنى «خال ، علمت ، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

٢- «ظنّ ، حسبت ، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و «عدّ» قصد لفظه : مضاف إليه «حجا ، درى ، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول - وهو لغه فى الذى - صفه لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

٣- «وهب ، تعلم» معطوفان على «عدّ» بعاطف محذوف من الثانى «والتى» اسم موصول : مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مبتدا» مفعول به لا نصب «وخبرا» معطوف على مبتدا ، وجمله انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

ما يدل على الرَّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خال ، وظنّ ، وحسب ، وزعم ، وعدّ ، وحجا ، وجعل ، وهب .

فمثال رأى قول الشاعر :

١١٧- رأيت الله أكبر كلّ شيء***محاولة ، وأكثرهم جنودا(١)

فاستعمل «رأى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظنّ» (٢) ، كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يظنونه .

ص: ٢٩

١- البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعه بن بكر ابن هوازن. اللغة : «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيله ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى * وأكثرهم عديدا* والثانية رواها أبو حاتم ، وهى * وأكثره جنودا* . الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثانٍ لرأى ، وأكبر مضاف ، و «كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضا. الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر ... إلخ» فإن رأى فيه داله على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله «أكبر» على ما بيناه فى الإعراب .

٢- تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلمية - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رثته. تقول «رأيت محمدا» تريد ضربته فأصبت رثته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر : رأى الناس - إلّا من رأى مثل رأيه - خوارج تراكين قصد المخارج وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففى قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين ففى قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨- علمتك الباذل المعروف ؛ فانبعثت ***إليك بي واجفات الشوق والامل (١).

ص: ٣٠

١- هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين. اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة ، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء» ، «فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبه في طريقها «واجفات» أراديتها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهي جمع واجفه ، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفا - بوزان وعد يعد وعدا - ووجيفا ؛ إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز (فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ). الإعراب : «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافه ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفه ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليك ، بي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و «الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق. الشاهد فيه : قوله «علمتك الباذل ... إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل ذال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثاني قوله الباذل ، على ما بيناه في الإعراب. والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرع إليك مؤملا جدواك. وقد تأنى «علم» بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ). وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأتى بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفه العليا - فلا تتعدى أصلا.

ومثال «وجد» قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)

ومثال «درى» قوله :

١١٩- دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط***فان اغتباطا بالوفاء حميد(١).

ص: ٣١

١- وهذا الشاهد - أيضا - لم ينسبوه إلى قائل معين. اللغة : «دريت» بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطه ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميده التى تجعل الناس يغبطونه. المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به. الإعراب : «دريت» درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «الوفى» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعليه ؛ لأن قوله «الوفى» صفه مشبهه ، والصفه يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثه المذكوره «يا عرو» يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروه «فاغتبط» الفاء عاطفه ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فان» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «اغتباطا» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفه لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمه الظاهره. الشاهد فيه : قوله «دريت الوفى العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله «الوفى» على ما سبق بيانه. هذا ، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقتين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزه تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل.

ومثال «تعلم» - وهى التى بمعنى اعلم (١) - قوله :

١٢٠- تعلم شفاء النفس قهر عدوها***فبالغ بلطف فى التحيل والمكر(٢).

ص: ٣٢

١- احتراز بقوله «وهى التى بمعنى اعلم» عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثه أوجه ؛ أحدها : أن قولك «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيهما : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامده غير متصرفه ، وتلك متصرفه ، تامه التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

٢- البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر. اللغة : «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيله. المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالح فى الاحتيال لذلك ؛ لكى تبلغ ما تريد. الإعراب : «تعلم» فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و «النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من «عدوها» مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالح «فى التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفه له «والمكر» معطوف على التحيل. الشاهد فيه : قوله «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه فى الإعراب. ثم اعلم أن هذه الكلمه أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكده ومعموليه ، كما فى قول النابغه الذبياني : تعلم أنه لا طير إلّا على متطير ، وهو التبور وقول الحارث بن ظالم المرىء : تعلم - أبيت اللعن! - أنّ فاتك من اليوم أو من بعده بابن جعفر وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب : تعلم أنّ خير الناس طرا قتيلا بين أحجار الكلاب ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جمله كما فى بيت الشاهد.

وهذه مثل الأفعال الداله على اليقين.

ومثال الداله على الرّجحان قولك : «خلت زيدا أخاك» وقد تستعمل «خال» لليقين ، كقوله :

١٢١- دعاني الغواني عمّهّن ، وخلتني ***لى اسم ؛ فلا أدعى به وهو أول (١).

ص: ٣٣

١- هذا البيت للنمر بن بن تولب العكلى ، من قصيده له مطلعها قوله : تأيّد من أطلال جمره مأسل فقد أقفرت منها سراء فيذبل
اللغة : «دعاني الغواني» الغواني : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينه أو هى التى استغنت بيت أبيها عن الأزواج ،
أو هى اسم فاعل من «غنى بالمكان» أى أقام به ، ويروى : «دعاني العذارى والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ،
ويروى : «دعاء العذارى» ودعاء - فى هذه الروايه - مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن مفعوله. الإعراب : «دعاني» دعا : فعل
ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «الغواني» فاعل دعا «عمهن» عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه
«وخلتني» فعل وفاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى
واحد - وهو المتكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر ،
والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى
محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «وخلتني لى اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن
أن لنفسه اسما ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جمله
«لى اسم» من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب.

و «ظننت زيدا صاحبك» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: (وَوَظُّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و «حسبت زيدا صاحبك» وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢- حسبت التقي والجود خير تجاره***رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا(١).

ص: ٣٤

١- هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيده طويله عدتها اثنان وتسعون بيتا ، وأولها قوله : كبيشه حلت بعد عهدك عاقلا وكانت له خبلا على النأي خابلا تربعت الأشراف ثم تصيقت حساء البطاح وانتجعن المسايلا اللغه : «كبيشه» على زنه التصغير - اسم امرأه «عاقلا» بالعين المهملة والقاف اسم جبل ، قال ياقوت : «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ، لكونه من لحفه» اه «خبلا» الخبل : فساد العقل ، ويروى «وكانت له شغلا على النأي شاغلا» وقوله «تربعت الأشراف» معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت «تصيقت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحا» بفتح الراء - الريح «ثاقلا» ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا ما دامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل. المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده الإعراب : «حسبت» فعل وفاعل «التقي» مفعول أول «والجود» معطوف على التقي «خير» مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و «تجاره» مضاف إليه «رباحا» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائده «المرء» اسم لأصبح محذوفه تفسرها المذكوره بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفه ومعموليهما في محل جر بإضافه «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلا» خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسره. الشاهد فيه : قوله «حسبت التقي خير تجاره - إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله «التقي» وثانيهما قوله «خير تجاره» على ما بيناه في الإعراب.

١٢٣- فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ***فإني شريت اللحم بعدك بالجهل (١).

ص: ٣٥

١- هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي. اللغة: «أجهل» الجهل هو الخفة والسفه «الحلم» التؤده والرزانه. المعنى: لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلت بها رزانه وخلقا كريما. الإعراب: «إن» شرطيه «تزعميني» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبه فاعل، والنون للوقايه، وياء المتكلم مفعول أول «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجمله من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان، والجمله من «كان» واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعه فى جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والباء اسمها «شريت» فعل وفاعل، والجمله من شرى وفاعله فى محل رفع خبر «إن» والجمله من إن ومعموليهما فى محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعدك» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبه مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت. الشاهد فيه: قوله «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين؛ أحدهما ياء المتكلم، والثانى جمله «كان» ومعموليهما، على ما ذكرناه فى إعراب البيت. واعلم أن الأكثر فى «زعم» أن تتعدى إلى معموليهما بواسطة «أن» المؤكده، سواء أكانت مخففه من الثقيله نحو قوله تعالى: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) وقوله سبحانه: (يَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) أم كانت مشدده كما فى قول عبيد الله بن عتبة: فذق هجرها؛ قد كنت تزعم أنه رشاد، ألا يا ربّما كذب الزعم وكما فى قول كثير عزه: وقد زعمت أنى تغيّرت بعدها ومن ذا الذى يا عزّلا- يتغيّر؟ وهذا الاستعمال - مع كثرته - ليس لازما، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذى نحن بصددده، ومنه قول أبى أميه الحنفى، واسمه أوس: زعمتنى شيخا، ولست بشيخ إنما الشّيخ من يدبّ دبيبا وزعم الأزهري أى «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليهما بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضروره من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضروره خلاف الأصل.

١٢٤- فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ***ولكنما المولى شريكك فى العدم (١)ى

ص: ٣٧

١- هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى : اللغة : «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق - فى الأصل - على عده معان سبق بيانها (ص ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر. المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك الموده أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك. الإعراب : «فلا» ناهيه «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه «فى الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفه ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافه «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «فى العدم» جار ومجرور متعلق بشريك. الشاهد فيه : قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عدّ» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «المولى» والثانى قوله «شريكك» على ما سبق بيانه فى الإعراب. ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جاريه بن الحجاج : لا أعدّ الإقتار عدما ، ولكن فقد من قد فقدته الإعدام فقوله «أعدّ» بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضا قول جرير بن عطيه : تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى ، لو لا الكمى المقنعا فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

١٢٥- قد كنت أحجو أبا عمرو أخوا ثقه***حَتَّى أَلَمْتُ بنا يوما مَلَمَات (١).

ص: ٣٨

١- هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله : فقلت ، والمرء تخطيه عطيته : أدنى عطيته إتياء ميثاء اللغة : «أحجو» أظن «ألمت» نزلت ، والملمات : جمع ملمه وهى النازله من نوازل الدهر المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا يركن إليه فى النوازل ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ؛ إذ نزلت بى نازله فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عنى ولم يأخذ بيدي فيها. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو ، وجمله أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان «ثقه» يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، وقرأ بالجر منونا ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و «ثقه» مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثانى هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غايه «ألمت» ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم. الشاهد فيه : قوله «أحجو أبا عمرو أخوا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما «أبا عمرو» والثانى «أخا ثقه». هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاه أن «حجا يحجر» بنصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله. واعلم أيضا أن «حجا» تأتى بمعنى غلب فى المحاجاه ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمه يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمه أحجيه وأدعيه ، وتأتى حجا أيضا بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل : حجونا بنى النعمان إذ عصّ ملكهم وقبل بنى النعمان حاربنا عمرو (عصّ ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتى أيضا بمعنى أقام ، ومنه قول عماره ابن يمن : * حيث تحجّجى مطرق بالفالق* وقول العجاج. فهنّ يعكفن به إذا حجا عكف النّبيط يلعبون الفنزجا والتي بمعنى غلب فى المحاجاه أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام فى المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت فى الشواهد.

ومثال «جعل» قوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِناثًا)

وقيد المصنف «جعل» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صير» فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب.

ومثال «هب» قوله :

١٢٦- فقلت : أجرني أبا مالك ، ***وإلا فهبني امرأ هالكاً(١)

ص: ٣٩

١- البيت لابن همام السلولى. اللغة : «أجرني» اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحمايه «أبا مالك» يروى فى مكانه «أبا خالد» «هبنى» أى عدنى واحسبنى. المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هى إن الشرطيه مدغمه فى لا النافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً «هبنى» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرىء. الشاهد فيه : قوله «هبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امرأ» على ما أوضحناه فى الإعراب. واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا- يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغه الأمر ، فإن كان من الهبه - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ) وقال سبحانه : (يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا) وقال : (هَبْ لِي حُكْمًا). واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» المؤكده ومعموليه ؛ فزعم ابن سيده والجرمى أنه لحن. وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العرييه. وقد روى مر حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً» ، وهو - مع فصاحته - قليل.

ونبه المصنف بقوله : «أعنى رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعده مما ذكره المصنف فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو «جبن زيد» ومتعد إلى واحد ، نحو «كرهت زيدا».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب.

وأما أفعال التحويل - وهى المراده بقوله : «والتى كصيرا - إلى آخره» - فتتعدى أيضا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : «صير» نحو «صيرت الطين خزفا» و «جعل» نحو قوله تعالى : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا) و «وهب» كقولهم «وهبنى الله

فداك» أى صيرنى ، و «تخذ» كقوله تعالى : (لَاتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا) و «أخذ» كقوله تعالى : (وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) و «ترك» كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧- ورَيْبته حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَته ***أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (١).

ص: ٤١

١- البيت لفرعان بن الأعراف - ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف - أحد بنى مره ، ثم أحد بنى نزار بن مره ، من كلمه له يقولها فى ابنه منازل ، وكان له عاقا ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى : ٤ - ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسه منها قوله : زت رحم بينى وبين منازل جزاء كما يستنزل المدرّ حاله لرَيْبته حَتَّى إِذَا أَحْضَ شَيْظَمَا يَكَادِ يَسَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبَهُ فَلَمَّا رَأْنَى أَبْصَرَ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبَهُ تَغَمَّطَ حَقَّى بَاطِلًا ، وَلَوْى يَدَى لَوْى يَدِهِ اللَّهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهُ اللَّغْهَ : «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجه إلى الخدمه. الإعراب : «رَيْبته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائيه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه ب- «ترك» مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هى ضمير الغائب ، وثانيهما قوله «أخا القوم» ، وقد أوضحناهما فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسه : إن «أخا القوم» حال من الهاء فى «تركته» وساغ وقوعه حالا - مع كونه معرفه ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل - والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوما باعيانهم ، ولا يخص قوما دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قويا مستغنيا لاحقا بالرجال ، اه بإيضاح ، وعليه لا استشهاد فى البيت ، ولكن الذى عليه الجماعه أولى بالنظر والاعتبار.

١٢٨- رمى الحدّثان نسوه آل حرب ***بمقدار سمدن له سمودا(١)

فردّ شعورهنّ السّود بيضا

وردّ وجوههنّ البيض سودا

. * * *

ص: ٤٢

١- البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدى ، وهما مطلع كلمه له اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسه ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبه فى عيون الأخبار (٢ / ٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضاله ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٢ / ٤٩٤) وبعد البيتين قوله : فإئك لو رأيت بكاء هند ورملة إذ تصكّان الخدودا سمعت بكاء باكيه وباك أبان الدّهر واحداها الفقيدا اللغه : «الحدّثان» جعله العينى عباره عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما الحدّثان - بكسر فسكون - نوازل لدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أى حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العينى مبنيا للمجهول «فرد وجوههن - إلخ» يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سودا من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض ، يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضاره وجهه وروتق شبابه ؛ فصار أسود كاييا. الإعراب : «رمى» فعل ماض «الحدّثان» فاعل رمى «نسوه» مفعول به لرمى ، ونسوه مضاف و «آل» مضاف إليه ، وآل مضاف ، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سمودا» مفعول مطلق مؤكّد لعامله «فرد» الفاء عاطفه ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحدّثان «شعورهن» شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوه مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضا» مفعول ثان لرد «ورد وجوههن البيض سودا» مثل الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «فرد شعورهن - إلخ» ، وقوله «ورد وجوههن - إلخ» حيث استعمل «رد» فى معنى التصيير والتحويل. ونصب به - فى كل واحد من الموضوعين - مفعولين.

وخصّ بالتعليق والإلغاء ما

من قبل هب ، والأمر هب قد ألزما (١)

كذا تعلّم ، ولغير الماض من

سواهما اجعل كلّ ما له زكن (٢).

ص: ٤٣

١- «وخص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «ما» اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا- ماضيا مبنيًا للمجهول ، وعليه يكون «ما» اسما موصولا- مبنيًا على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و «هب» قصد لفظه : مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثان مقدم على عامله. وهو «ألزم» الآتي «هب» قصد لفظه : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «ألزما» ألزم : فعل ماض مبني للمجهول. والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفه ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتي ، وغير مضاف ، و «الماض» : مضاف إليه «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن ونائب نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفه ، وغير متصرفه .

فالمتصرفه : ما عدا «هب ، وتعلّم» فيستعمل منها الماضي ، نحو «ظننت زيدا قائما» وغير الماضي - وهو المضارع ، نحو «أظنّ زيدا قائما» والأمر ، نحو «ظنّ زيدا قائما» واسم الفاعل ، ونحو «أنا ظانّ زيدا قائما» واسم المفعول ، نحو «زيد مظنون أبوه قائما» فأبوه : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و «قائما» المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو «عجبت من ظنّك زيدا قائما» - ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغير المتصرف اثنان - وهما : هب ، وتعلّم ، بمعنى اعلم - فلا يستعمل منهما إلا صيغته الأمر ، كقوله :

تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها

فبالغ بلطف في التّحليل والمكر [١٢٠] (١)

وقوله :

فقلت : أجرني أبا مالك

وإلا فهبني امرأ هالكا [١٢٦] (٢)

واختصّت القلبية المتصرفه بالتعليق والإلغاء (٣) ؛ فالتعليق هو : ترك العمل .

ص: ٤٤

١- ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٤٢٠) وهو الشاهد ١٢

٢- قد شرحنا هذا الشاهد آنفا ، فارجع إليه في (ص ٤٢٧) وهو الشاهد ١٢٦ .

٣- هذه العبارة موهمة «أن التعليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلك ، بل يجرى التعليق في أنواع من الأفعال سندكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معا مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحدا منهما بمفرده قد يجرى في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق . ثم إن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لي أمجهت أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أتقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعه أم يكفرها ، وسألت أتورنا غدا أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

لفظا دون معنى لمانع ، نحو «ظننت لزيد قائم» ، فقولك «لزيد قائم» لم تعمل فيه «ظننت» لفظا ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه فى موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت ، نحو «ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا» ؛ فهى عاملة فى «لزيد قائم» فى المعنى دون اللفظ (1).

والإلغاء هو : ترك العمل لفظا ومعنى ، لا لمانع ، نحو «زيد ظننت قائم» فليس ل- «ظننت» عمل فى «زيد قائم» : لا فى المعنى ، ولا فى اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضى ، نحو «أظنّ لزيد قائم» و «زيد أظنّ قائم» وأخواتها.

ص: ٤٥

١- مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزه : وما كنت أدرى قبل عزّه ما البكى ولا موجعات القلب حتّى نوّلت فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التى علق عنها «أدرى» بسبب «ما» الاستفهاميه وقد أتى بالمعطوف منصوبا بالكسره نيابه عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

وغير المتصرفه لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التحويل ، نحو «صبر» وأخواتها.

يجوز إلغاء العامل المتوسط و المتأخر دون المتقدم

وجوز الإلغاء ، لا فى الابتدا ،

وانو ضمير الشأن ، أو لام ابتدا (١)

فى موهم إلغاء ما تقدما

والترزم التعليق قبل نفى «ما» (٢)

و «إن» و «لا» ؛ لام ابتداء ، أو قسم ،

كذا ، والاستفهام ذا له انحتم (٣).

ص: ٤٦

١- «وجوز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «فى الابتدا» جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء فى التوسط وفى التأخر لا فى الابتداء «وانو» الواو حرف عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و «الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفه «لام» معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه وقد قصره للضرورة.

٢- «فى موهم» جار ومجرور متعلق بانو فى البيت السابق ، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء» مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصوله «والترزم» فعل ماض مبنى للمجهول «التعليق» نائب فاعل للترزم «قبل» ظرف متعلق بالترزم ، وقبل مضاف و «نفى» مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و «ما» قصد لفظه مضاف إليه.

٣- «وإن ، ولا» معطوفان على «ما» فى البيت السابق «لام» مبتداً ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفه «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتداً «والاستفهام» مبتداً أول «ذا» اسم إشاره : مبتداً ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتى «انحتم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله من انحتم وفاعله فى محل رفع خبر المبتداً الثانى ، وجمله المبتداً الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتداً الأول.

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفه إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطا ، نحو «زيد ظننت قائم» أو آخرا ، نحو «زيد قائم ظننت» (١) ، وإذا توسّطت ، فقيل : الإعمال والإلغاء سيان ، وقيل : الإعمال أحسن من الإلغاء ، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : «ظننت زيد قائم» بل يجب الإعمال ؛ فتقول : «ظننت زيدا قائما» فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمه أوّل على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩- أرجو وآمل أن تدنو موذّتها***وما إخال لدينا منك تنويل (٢)

ص: ٤٧

١- ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، ما دام العامل متوسطا أو متأخرا ، وليس كذلك ، بل للإلغاء - مع ذلك - ثلاثه أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدرا مؤخرا نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال ههنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخرا ، وثانيهما : أن يتقدم المفعول وتقترب به أداه تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيا ، نحو قولك : زيدا قائما لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لثلاث يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك.

٢- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم ، والتي مطلعها : بانث سعاد فقلبي اليوم متبول ، متيم إثرها ، لم يفد ، مكبول وما سعاد غداه البين إذ رحلت إلّا أغنّ غضيض الطرف مكحول اللغة : «بانث» بعدت ، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبلة الحب : أي أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلّه وقهره وعبده «إثرها» بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء. الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضروره «مودتها» موده : فاعل تدنو ، وموده مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «لدينا» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «تنويل» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف. الشاهد فيه : قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمه ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت. وهذا أحد توجيهات في البيت ، وهو الذي ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ ، وقوله «تنويل» خبرها ، و «إخال» عامله في مفعولين أحدهما ضمير غيبه محذوف ، وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير : والذي إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل. وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجالة.

فالتقدير «وما إخاله لدينا منك تنويل» فالهاء ضمير الشأن ، وهي المفعول الأول ، و «لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

ص: ٤٨

التقدير: «أنى وجدت لملاك الشيمه الأدب» فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء.

ص: ٤٩

١- هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم بعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسه ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا). اللغه: «كذاك أدت» الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفه لمصدر محذوف ، واسم الإشاره يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه ، وهو قوله: أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه ، والسوؤه اللقب «ملاك» بزنه كتاب - قوام الشىء وما يجمعه «الشيمه» الخلق ، وجمعها شيم كقيمه وقيم. الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشاره مضاف إليه ، أو الكاف جاره لمحل اسم الإشاره ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدت ، والتقدير على كل حال: تأديبا مثل هذا التأديب أدت «أدت» أدب: فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنى» أن: حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل ، والجمله من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ ، وملاك مضاف و «الشيمه» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجمله ، والأصل: وجدت لملاك الشيمه الأدب ، أو الجمله فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام: وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمه الأدب. الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمه الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمه الأدب» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون: ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولأم الابتداء مقدره الدخول على «ملاك» وإما من باب الأعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذين التأويلين من التكلف.

وذهب الكوفيون - وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره - إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف : «وجوز الإلغاء» لئبته على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تقدم ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : «والترم التعليق»].

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية ، نحو «ظننت ما زيد قائم».

أو «إن» النافية ، نحو «علمت إن زيد قائم» ومثلوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو «ظننت ما زيد قائم» ؛ فلو حذف «ما» لقلت : «ظننت زيدا قائما» والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفتم لمعلق - وهو «إن» - لم يتسلط «تظنون» على «لبثتم» ؛ إذ لا - يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

ص: ٥٠

وكذلك يعلّق الفعل إذا وقع بعده «لا» النافية ، نحو «ظننت لا زيد قائم ولا عمرو» أو لام الابتداء ، نحو «ظننت لزيد قائم» أو لام القسم ، نحو «علمت ليقومنّ زيد» ولم يعدّها أحد من النحويين من المعلقات (1) ، أو الاستفهام ، وله صور ثلاث ؛ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو «علمت أيّهم أبوك» ؛ الثانية : أن يكون مضافا إلى اسم استفهام ، نحو «علمت غلام أيّهم أبوك» ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو «علمت أزيد عندك أم عمرو»؟ و «علمت هل زيد قائم أم عمرو»؟.

ص: ٥١

١- قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم : منهم الأعم الشتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى فى أغلب كتبه ، ومثّلوا لذلك بقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) وبقول الشاعر : ولقد علمت لتأتينّ منيتى لا بعدها خوف علىّ ولا عدم وبقول لبيد بن ربيعة : ولقد علمت لتأتينّ منيتى إنّ المنايا لا تطيش سهامها وذهب سيوييه - رحمه الله! - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهره النحاه ، إلى أن «علم» فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزله القسم ، وما بعدها جملة لا- محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحيثنذ تخرج عما نحن بصددده ؛ فلا- تقتضى معمولا ، ولا تتصف بالغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيوييه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) «هذا باب الأفعال فى القسم ... وقال لبيد* ولقد علمت لتأتين* كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك» اه. وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١) : «وأما قوله* ولقد علمت لتأتين* فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق» اه.

لعلم عرفان و ظنّ تهمة

تعديه لواحد ملتزمه (١)

إذا كانت «علم» بمعنى عرف تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : «علمت زيدا» أى : عرفته ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا).

وكذلك إذا كانت «ظنّ» بمعنى اتهم تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : «ظننت زيدا» أى : اتهمته ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) أى : بمتّهم.

* * *

ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما

طالب مفعولين من قبل انتمى (٢)

إذا كانت رأى حلميه (٣) - أى : للرؤيا فى المنام - تعدّت إلى المفعولين كما تتعدّى إليهما «علم» المذكوره من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : «ولرأى

ص: ٥٢

١- «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و «عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم ، وظن مضاف و «تهمة» مضاف إليه «تعديه» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعديه «ملتزمه» نعت لتعديه.

٢- «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و «الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من علم ، و طالب مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بانتمى «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا- محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرّؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

٣- «حلميه» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبه إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئا.

الرؤيا انم» أى : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعديه إلى اثنين ؛ فعبر عن الحلميه بما ذكر ؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدرا لغير «رأى» الحلميه ، فالمشهور كونها مصدرا لها (1) ، ومثال استعمال «رأى» الحلميه متعديه إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) فالياء مفعول أول ، و «أعصر خمرا» جمله فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١- أبو حنن يؤزقنى ، وطلق ، ***وعمار ، وآونه أثالالا(٢)

أراهم رفقنى ، حتى إذا ما

تجافى الليل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذى يجرى لورد

إلى آل ؛ فلم يدرك بلالا

فالهاء والميم فى «أراهم» : المفعول الأول ، و «رفقنى» هو المفعول الثانى .

ص : ٥٣

١- المشهور عند علماء اللغه أنك تقول : رأيت رؤيا صالحه ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغه يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظه ويستشهدون على صحه ذلك بقول الراعى : فكبر للرؤيا وهش فؤاده وبشر قلبا كان جمًا بلابله ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : «ولرأى الرؤيا» إشاره إلى رأى الحلميه .

٢- هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيده له يندب فيها قومه ويبيكيهم ، وأولها قوله : أبت عيناك إلّا أن تلخا وتحتالا بما بهما احتيالا كأنهما سعينا مستغيث يرجى طالعا بهما ثقالا وهى خرزاهما ؛ فالماء يجرى خلالهما ، وينسل انسلالا على حيين فى عامين شتى فقد عنى طلابهما وطالا فأيه ليله تأتيك سهوا فتصبح لا ترى فيهم خيالا والبيت الأول من ثلاثه الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء للضروره ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى فى الإعراب. اللغه : «تلخا» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا : مثنى سعينا ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربه تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله تلخا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شىء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين «وهى» ضعف أو انشق «أبو حنن» ، وطلق ، وعمار ، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كناية عن الظهور ، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالا» - بزنه - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره «آونه» جمع أوان ، مثل زمان وأزمنه ومكان وأمكنه ، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقنى» بضم الراء أو كسرهما

- جمع رفیق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء. الإعراب : «أبو حنش» مبتدأ ، وجمله «يؤرقنى» فى محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنش». وقد رخم «أثال» فى غير النداء ضروره ، وأصله أثاله ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف. وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضمه ظاهره على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول «رفقتى» رفقه : مفعول ثان لأرى ، ورفقه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» فى مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى «علم» ، وإنما عملت مثل عملها لأن بيتهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلذا أجريت مجراه.

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ، ولا سقوط أحدهما ، إلا إذا دلّ دليل على ذلك.

فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال : «هل ظننت زيدا قائما؟ فتقول : «ظننت» ، التقدير : «ظننت زيدا قائما» فحذفت المفعولين لدلاله ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢- بأى كتاب أم بأيه سنّه***تري حّبهم عارا على وتحسب؟(٢)

أى : «وتحسب حّبهم عارا على» فحذف المفعولين - وهما : «حّبهم» ، و «عارا على» - لدلاله ما قبلهما عليهما .

ص : ٥٥

١- «ولا» ناهبه «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هتا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العاربه ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

٢- البيت للكميت بن زيد الأسدي ، من قصيده هاشميه يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه و [آله] و سلم ، وأولها قوله : طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب ، ولا لعبا منى ، وذو الشيب يلعب؟ ولم يلهنى دار ولا رسم منزل ولم يتطرّبنى بنان مخضّب اللغه : «تري حّبهم» رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفه حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلميه بشىء من التكلف «عارا» العار : كل خصله يلحقك بسببها عيب ومذمه ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لاميه السموأل قوله ، وفيه دلالة غير قاطعه : تعيرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها : إنّ الكرام قليل ومن نقله اللغه من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل «وانظر شرح الحماسه ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) «وتحسب» أى تظن ، من الحسبان. الإعراب : «بأى» جار ومجرور متعلق بقوله «تري» الآتى ، وأى مضاف و «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفه «بأيه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأيه مضاف ، و «سنه» مضاف إليه «تري» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حّبهم» حب : مفعول أول لتري ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه «عارا» مفعول ثان لتري ، سواء أ جعلت رأى اعتقاديه أم جعلتها علميه ، ويجوز على الأول جعله حالا «على» جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفه له «وتحسب» الواو عاطفه ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير «وتحسب حّبهم عارا على». الشاهد فيه : قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : «هل ظننت أحدا قائما؟» فتقول : «ظننت زيدا» أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٣٣- ولقد نزلت - فلا تظننى غيره - ***مّنّى بمنزله المحبّ المكرم (١)

أى : «فلا تظننى غيره واقعا» ف- «غيره» هو المفعول الأول ، و «واقعا» هو المفعول الثانى ..

ص: ٥٦

١- هذا البيت لعنتره بن شداد العيسى ، من معلقته المشهوره التى مطلعها : هل غادر الشعراء من متردّم؟ أم هل عرفت الدار بعد توهم؟ اللغه : «غادر» ترك «متردّم» بزنه اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان من قولك : ردمت الشىء ، إذا أصلحته ، ويروى «مترنم» بالنون - وهو صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهبأ لك أو لغيرك أن تجيء بشىء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه. المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظننى غير ذلك حاصلًا. الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظننى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبه فاعل «غيره» غير : مفعول أول لتظننى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزله» جار ومجرور متعلق أيضا بنزلت ، ومنزله مضاف ، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب. الشاهد فيه : قوله «فلا تظننى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا ، وذلك جائز عند جمهوره النحاه ، خلافا لابن ملكون.

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز: لا فيهما، ولا فى أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيدا»، ولا «ظننت قائما» تريد «ظننت زيدا قائما».

* * *

يستعمل القول بمعنى الظن

وكتظنّ اجعل «تقول» إن ولى

مستفهما به ولم ينفصل (1).

ص: ٥٧

١- «كتظن» جار ومجرور متعلق باجعل «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تقول» قصد لفظه: مفعول به لاجعل «إن» شرطيه «ولى» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تقول «مستفهما» مفعول به لولى «به» جار ومجرور فى موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال، ولم: حرف نفى وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تقول، وجمله لم ينفصل وفاعله فى محل نصب حال.

بغير ظرف ، أو كظرف ، أو عمل

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل (1)

القول شأنه إذا وقعت بعده جمله أن تحكى ، نحو «قال زيد عمرو منطلق» ، و «تقول زيد منطلق» لكن الجملة بعده فى موضع نصب على المفعوليه.

ويجوز إجراؤه مجرى الظن ؛ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما «ظن».

والمشهور أن للعرب فى ذلك مذهبين ؛ أحدهما - وهو مذهب عامه العرب - أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط - ذكرها المصنف - أربعة ، وهى التى ذكرها عامه النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعا ؛ الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : «اجعل نقول» فإن «تقول» مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوqa باستفهام ،

ص : ٥٨

١- «بغير» جار ومجرور متعلق بينفصل فى البيت السابق. وغير مضاف و «ظرف» مضاف إليه «أو» عاطفه «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه «أو» عاطفه «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطيه «بعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى. وبعض مضاف ، و «ذى» مضاف إليه «فصلت» فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.

وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهما به»؛ الشرط الرابع: أن لا يفصل بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل أحدها لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره».

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «أتقول عمرا منطلقا»؛ فعمرا: مفعول أول، ومنطلقا: مفعول ثان، ومنه قوله:

١٣٤- متى تقول القلص الرواسما**يحملن أم قاسم وقاسما(١).

ص: ٥٩

١- البيت لهدبه بن حشرم العذري، من أرجوزه رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة (٢ / ٤٦) ولكن رواه التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاه، وروايته: لقد أراني والغلام الحازما نزجي المطي ضمرا سواهما متى يقود الذبل الرواسما والجله التاجيه العواهما اللغه: «القلص» بزنه كتب وسرر - جمع قلوص، وهي الشابه الفتيه من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصه «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هي كنيه امرأه، وهي أخت زياده بن زيد العذري. المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى؟ الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفيه الزمانيه، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسما» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناء فاعل، والجمله في محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف و «قاسم» مضاف إليه «وقاسما» معطوف على أم قاسم. الشاهد فيه: قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثاني جمله «يحملن» كما قررناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم* متى تظن... إلخ* فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجرى مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمه في إحدى الروايتين مكان كلمه في الروايه الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناه لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الروايه بالمعنى ألا تغير المراد.

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو «قال زيد عمرو منطلق» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعا بغير تاء ، نحو «يقول زيد عمرو منطلق» أو لم يكن مسبوqa باستفهام ، نحو «أنت تقول عمرو منطلق» أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ، ولا [جاءَ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو «أنت تقول زيد منطلق» فإن فصل بأحدها لم يضّر ، نحو «أعندك تقول زيدا منطلقا» ، و «أفى الدار تقول زيدا منطلقا» ، و «أعمرا تقول منطلقا» ، ومنه قوله :

١٣٥- أجهّالا تقول بنى لؤى ***لعمر أبيك أم متجاهلينا(١)

فبنى [لؤى] : مفعول أوّل ، وجهّالا : مفعول ثان . .

ص : ٦٠

١- هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي. اللغة : «أجهّالا» الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه «أنوما» وهو جمع نائم «بنو لؤى» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت «أنوما» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفله عما يجرى حولهم من الأحداث. المعنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمينين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقه الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفله لمآرب لهم فى أنفسهم؟؟. الإعراب «أجهّالا» الهمزه للاستفهام ، جهّالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأوّل «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنى» مفعول أوّل لتقول ، وبنى مضاف ، و «لؤى» مضاف إليه «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من «أبيك» مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفه «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهّالا». الشاهد فيه : قوله «أجهّالا- تقول بنى لؤى» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله «جهّالا» والثانى قوله «بنى لؤى» مع أنه فصل بين أداه الاستفهام - وهى الهمزه - والفعل. بفاصل - وهو قوله «جهّالا» - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له.

وإذا اجتمعت الشُّروط المذكوره جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول ، نحو «أتقول زيدا منطلقا» وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو «أتقول زيد منطلق».

وأجرى القول كظنّ مطلقا

عند سليم ، نحو «قل ذا مشفقا» (1)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب فى القول ، وهو مذهب سليم ؛ فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين ، مطلقا ، أى : سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكوره ، أم لم توجد ، وذلك

ص: ٦١

١- «أجرى» فعل ماض مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجرى «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقا» حال ثان من القول «عند» ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و «سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقا» مفعول ثان.

نحو «قل ذا مشفقا» ف- «ذا» مفعول أول ، و «مشفقا» مفعول ثان ، ومن ذلك قوله :

١٣٦- قالت وكنت رجلا فطينا : ***هذا لعمر الله إسرائيلينا(١)

ف- «هذا» : مفعول أول لقالت ، و «إسرائيلينا» : مفعول ثان.

ص: ٦٢

١- البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته «هذا لعمر الله إسرائيل» أي : هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرب» هكذا : وقال أهل السوق لما جينا : هذا لعمر الله إسرائيلينا اللغه : «فطينا» وصف من الفطنه ، وتقول : فطن الرجل يفظن - بوزان علم يعلم. فطنه - بكسر فسكون - وفطانه ، وفطانيه - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفظن بوزان قعد يقعد ، والفطنه : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر - «جينا» أصله جئنا - بالهمزه - فلينه بقلب الهمزه الساكنه حرف مد من جنس حركه ما قبلها «إسرائيلين» لغه في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين. يريدون : جبريل ، وإسماعيل. الإعراب : «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «وكنت» الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص. والتاء اسمه «رجلا» خبر كان «فطينا» صفه لرجل ، والجمله من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها : حرف تنبيه ، واسم الإشاره مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يميني ، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضه بين المفعول الأول والثاني «إسرائيلينا» مفعول ثان لقالت. الشاهد فيه : قوله «قالت ... هذا ... إسرائيلينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به مفعولين ، أحدهما : اسم الإشاره - وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا. والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوبا. وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ، «إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خبرا ، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائيلينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحه نيابه عن السكسره ؛ لأنه لا ينصرف للعلميه والعجمه. وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلا في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) بجر الآخره على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبا مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخره. وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخريج الجماعه أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحاله ، ونصب المفعولين بالقول مطلقا لغه لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

إلى ثلاثة رأى وعلما

عدّوا ، إذا صارا أرى وأعلما (1)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها «أعلم ، وأرى» فذكر أن أصلهما «علم ، ورأى» ، وأنهما بالهمزة يتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين ، نحو «علم زيد عمرا منطلقا ، ورأى خالد بكرا أخاك» فلما دخلت عليهما همزة النّقل زادت هما مفعولا ثالثا ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : «أعلمت زيدا عمرا منطلقا» و «أريت خالدا بكرا أخاك» ؛ فزيدا ، وخالدا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : «علم زيد ، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تصيّر ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدّيا إلى واحد ، نحو : «خرج زيد ، وأخرجت زيدا» وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين ، نحو : «لبس زيد جبّه» فتقول : «ألبيت زيدا جبّه» وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة ، كما تقدم فى «أعلم ، وأرى».

ص: ٦٤

١- «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بـ«عدوا» «رأى» مفعول به مقدم لـ«عدوا» «وعلما» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» صار : فعل ماض ناقص. وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه : خبر صار «وأعلما» معطوف على رأى ، والجملة فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى و الثالث من مفاعيل هذه الأفعال

وما لمفعولى علمت مطلقا

للثان والثالث أيضا حَقًّا (١)

أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل «أعلم ، وأرى» ما ثبت لمفعولى «علم ، ورأى» : من كونهما مبتدأ وخبرا فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبه إليهما ، ومن جواز حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل ، ومثال ذلك «أعلمت زيدا عمرا قائما» فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر - وهما «عمرو قائم» - ويجوز إلغاء العامل بالنسبه إليهما ، نحو : «عمرو أعلمت زيدا قائم» ومنه قولهم : «البركه أعلمنا الله مع الأكابر» ف- «نا» : مفعول أول ، و «البركه» : مبتدأ ، و «مع الأكابر» ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : «أعلمنا الله البركه مع الأكابر» ، ويجوز التعليق عنهما ؛ فتقول : «أعلمت زيدا لعمرو قائم» ومثال حذفهما للدلاله أن يقال : هل أعلمت أحدا عمرا قائما؟ فتقول : أعلمت زيدا ، ومثال حذف أحدهما للدلاله أن تقول فى هذه الصوره : «أعلمت زيدا عمرا» أى : قائما ، أو «أعلمت زيدا قائما» أى : عمرا قائما.

ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزه ، و يثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى «كسا»

وإن تعدّيا لواحد بلا

همز فلاثنين به توَصِّلا (٢).

ص : ٦٥

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و «علمت» قصد لفظه : مضاف إليه «مطلقا» حال من الضمير المستتر فى الصلة «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتى «والثالث» معطوف على الثانى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «حقيقا» حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «وإن» شرطيه «تعديا» فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله تعديا «بلا همز» الباء حرف جر ، ولا- : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العاربه ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضا ، ولا مضاف و «همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توَصِّلا الآتى «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضا «توصلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضيا مبني للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

تقدّم أن «رأى ، وعلم» إذا دخلت عليهما همزه النّقل تعدّيا إلى ثلاثه مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد - كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصر ، نحو «رأى زيد عمرا» و «علم» بمعنى عرف نحو «علم زيد الحقّ» - فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : «أريت زيدا عمرا» و «أعلمت زيدا الحقّ» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كسا» و «أعطى» نحو «كسوت زيدا جبّه»

ص: ٦٦

١- «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و «اثني» مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و «كسا» قصد لفظه : مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بـ«الآتي» «في كل» جار ومجرور متعلق بـ«اثتسا أيضا» ، وكل مضاف و «حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «اثتسا» مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والاثتساء أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

و «أعطيت زيدا درهما»: فى كونه لا يصحّ الإخبار به عن الأول؛ فلا تقول [زيد الحقّ، كما لا تقول] «زيد درهم»، وفى كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثانى وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثانى، وإن لم يدل على ذلك دليل؛ فمثال حذفهما «أعلمت، وأعطيت»، ومنه قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثال حذف الثانى وإبقاء الأول «أعلمت زيدا، وأعطيت زيدا» ومنه قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثانى نحو: «أعلمت الحقّ، وأعطيت درهما» ومنه قوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله: «والثانى منهما - إلى آخر البيت (١)».

* * *

تمه أفعال هذا الباب و الاستشهاد لها

وكأرى السابق نبا أخبرا

حدّث، أنبا، كذاك خبرا (٢).

ص: ٦٧

١- عبارته الناظم - وهى قوله «فهو به فى كل حكم ذو اتسا» - عامه، ولم يتعرض الشارح - رحمه الله! - فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصريه وعلم العرفانيه إذا اتصلت بهما همزه النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشان مفعولهما الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصريه وعلم العرفانيه يعلق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى) فأرنى هنا بصريه، لأن إبراهيم عليه السّلام كان يطلب مشاهدته كيفيه إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثانى جملة (كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ؟).

٢- «وكأرى» الواو عاطفه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخبرا»، حدث، أنبا، معطوفات على نبا بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثه مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر «أعلم ، وأرى» وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية ، وهى : «نبأ» كقولك : «نبأت زيدا عمرا قائما» ومنه قوله :

١٣٧- نبئت زرعه - والسفاهه كاسمها - ***يهدى إلى غرائب الأشعار(١).

ص: ٦٨

١- هذا البيت للنابغه الذبياني ، من كلمه له يهجو فيها زرعه بن عمرو بن حويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعه على النابغه الذبياني بأن يحمل قومه على معاداه بنى أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغه ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعه ومضى ، ثم بلغ النابغه أن زرعه يتوعده ، فقال أبياتا يهجوها فيها ، وهذا البيت الشاهد أولها. اللغه : «نبئت» أخبرت ، والنبأ كالخبير وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا- يطلق إلا- على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهه كاسمها» السفاهه : الطيش وخفه الأحلام ، وأراد أن السفاهه فى معناها قبيحه كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب : جمع غريبه ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد : جمع آبده ، وأصلها إسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس. الإعراب : «نبئت» نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للمتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «زرعه» مفعول ثان «والسفاهه كاسمها» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال «يهدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زرعه ، والجمله من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدى «غرائب» مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «نبئت زرعه ... يهدى» حيث أعمل «نبأ» فى مفاعيل ثلاثه ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثانى «زرعه» والثالث جمله يهدى مع فاعله ومفعوله.

و «أخبر» كقولك : «أخبرت زيدا أخاك منطلقا» ومنه قوله :

١٣٨- وما عليك - إذا أخبرتنى دنفا***و غاب بعلك يوما - أن تعوديني؟! (١).

ص: ٦٩

١- هذا البيت لرجل من بني كلاب ، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولكن روايه الحماسه هكذا : وما عليك إذا خبرتنى دنفا رهن المنيه يوما أن تعودينا أو تجعلى نطفه فى القعب بارده وتغمسى فاك فيها ثم تسقينا وانظر شرح التبريزى على الحماسه ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا. اللغه : «دنفا» بزنه كتنف - هو الذى لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعا - وهو المرض الملازم الذى ينهك القوى «و غاب بعلك» بعل المرأه : زوجها ، وقد رأيت أن روايه الحماسه فى مكان هذه العبارة «رهن المنيه» والمنيه : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله «أن تعودينى» العياده : زياره المريض خاصه ، ولا- تقال فى زياره غيره. الإعراب : «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر «دنفا» مفعول ثالث ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعولاه-ته الثلاث فى محل جر بإضافه إذا إليها «و غاب بعلك» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى - عند أبى العباس المبرد - على تقدير «قد» أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجمله فى محل جر بالعطف على جمله «أخبرتني دنفا» المجروره محلا- بإضافه إذا إليها «أن تعودينى» فى تأويل مصدر مجرور بفي محذوفه ، والتقدير : فى عيادتي ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بخبر. الشاهد فيه : قوله «أخبرتني دنفا» حيث أعمل «أخبر» فى ثلاثه مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبه ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله «دنفا».

و «حدّث» كقولك «حدّث زيدا بكرا مقيما» ومنه قوله :

١٣٩- أو منعتم ما تسألون ، فمن حدّثتموه له علينا الولاء؟(١)

ص: ٧٠

١- البيت للحارث بن حلزة اليشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها : آذنتنا بينها أسماء ربّ ثاو يملّ منه الثواء اللغه : «منعتم ما تسألون» معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفه والإخاء والمساواه فلائى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدّثتموه له علينا الولاء» يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبه فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى «له علينا العلاء» بالعين المهمله ، من العلو ، وهو الرفع. ويروى «العلاء» بالغين المعجمه ، وهو الارتفاع أيضا. الإعراب : «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لمنع «تسألون» جمله من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدّثتموه» حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «له ، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر ، والجمله من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث. الشاهد فيه : قوله «حدّثتموه ... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» فى ثلاثه مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جمله «له علينا الولاء» كما أوضحناه فى الإعراب.

و «أنبا» كقولك : «أنبات عبد الله زيدا مسافرا» ومنه قوله :

١٤٠- وأنبئت قيسا ولم أبله *** كما زعموا خير أهل اليمن (١)

و «خبر» كقولك : «خبرت زيدا عمرا غائبا» ومنه قوله :

١٤١- وخبرت سوداء الغميم مريضه *** فأقبلت من أهلى بمصر أعودها (٢)

ص: ٧١

١- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمه يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب ، وأولها قوله : لعمر ك ما طول هذا الزّمن على المرء إلما عناء معنّ اللغة : «معن» هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقه «ولم أبله» تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، ويروى فى مكانه «ولم آته» ويذكر الرواه أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أو شكك؟ ثم أمر بحبسه. الإعراب : «وأنبئت» أنبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيسا» مفعول ثان «ولم أبله» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، فى محل نصب حال «كما» الكاف جاره ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجروره المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ؛ وعلى الأول فجملة «زعموا» لا- محل لها صلة ، وعلى الثانى تكون «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و «أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسره ، وسكن لأجل الوقف. الشاهد فيه : قوله «وأنبئت قيسا ... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبا فى مفاعيل ثلاثه ، الأول تاء المتكلم الواقعه نائب فاعل ، والثانى قوله «قيسا» ، والثالث قوله «خير أهل اليمن».

٢- هذا البيت للعوام بن عقبه بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأه من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضا ، فخرج إلى مصر فى ميره ، فبلغه أنها مريضه ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أبياتا أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله : فيا ليت شعرى هل تغير بعدنا ملاحه عينى أم يحيى وجيدها؟ وهل أخلقت أثوابها بعد جدّه ألا حَيِّدا أخلاقها وجديدها؟ ولم يبق يا سوداء شىء أحبه وإن بقيت أعلام أرض وبيدها (وانظر شرح التبريرى على الحماسه ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا). اللغة : «الغميم» بفتح الغين المعجمه وكسر الميم - اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنه التصغير ، ويروى «ونبئت سوداء الغميم» ويروى أيضا «ونبئت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه فى قوله : قفى يا أميم القلب نقض لبانه ونشكك الهوى ، ثم افعلى ما بدا لك ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسيه القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلبا. ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها». الإعراب : «خبرت» خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثان ، وسوداء مضاف و «الغميم» مضاف إليه «مريضه» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلى» الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من التاء فى «أقبلت» الشاهد فيه : قوله «وخبرت سوداء الغميم مريضه» حيث أعمل «خبر»

فى ثلاثه مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعه نائب فاعل ، والثانى قوله «سوداء الغميم» ، والثالث قوله «مريضه» كما اتضح لك فى إعراب البيت. هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسأله لوجدت الأفعال فيها كلها مبنيه للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جمله كبيت الحارث بن حازه (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثه صريحه» اه.

وإنما قال المصنف : «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تاره تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتاره تتعدى إلى اثنين ، وكان قد ذكر أولاً [أرى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فتبه على أن هذه الأفعال الخمسه مثل «أرى» السابقه ، وهى المتعديه إلى ثلاثة ، لا مثل «أرى» المتأخره ، وهى المتعديه إلى اثنين.

* * *

ص: ٧٣

الفاعل الذى كمرفوعى «أتى

زيد» «منيرا وجهه» «نعم الفتى» (١)

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع فى ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع - وهو الفاعل ، أو نائبه - وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلي هذا الباب.

فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ، على طريقه فعل ، أو شبهه ، وحكمه الرفع (٢) ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : «قام زيد» والمؤول

ص: ٧٤

١- «الفاعل» مبتدأ «الذى» اسم موصول : خبر المبتدأ «كمرفوعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجمله الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه «منيرا» حال ، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

٢- وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر. وقال الأخطل : مثل القنفاذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر وقال عمر بن أبى ربيعه المخزومى : ألم تسأل الأطلال والمتربعا بطن حليات دوارس أربعا إلى الشرى من وادى المغمس بدلت معالمه وبلا ونكباء زعزا وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا ، كما قال الراجز : قد سالم الحيات منه القدا الأفعوان والشجاع الشجعما وربما رفعوهما جميعا ، كما قال الشاعر : إن من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة. وتعرض هناك للكلام عليها مره أخرى ، إن شاء الله تعالى. والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم. وقد يجر لفظ الفاعل بإضافه المصدر ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) أو بإضافه اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاه والسلام : «من قبله الرجل امرأته الوضوء». وقد يجر الفاعل بالباء الزائده. وذلك واجب فى أفعال الذى على صوره فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى.(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ونحو قول الشاعر : أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا وهو كثير غالب فى فاعل «كفى» نحو قوله تعالى : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم الرياحى : عميره ودّع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله «الشيب» غير مجرور بالباء. ويشذجر الفاعل بالباء فيما عدا أفعال فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر : ألم ياتيئك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فالباء فى «بما» زائده ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، فى بعض تخريجات هذا البيت. وقد يجر الفاعل بمن الزائده إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدره على الراجح ، فاحفظ ذلك كله.

به ، نحو : «بعجبنى أن تقوم» أى : قيامك.

فخرج ب- «المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره ، نحو : «زيد أخوك» أو جملة ، نحو : «زيد قام أبوه» أو «زيد قام» أو ما هو فى قوه الجملة ، نحو : «زيد قائم غلامه» أو «زيد قائم» أى : هو - وخرج بقولنا «على طريقه فعل» ما أسند إليه فعل على طريقه فعل ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : «ضرب زيد».

ص: ٧٥

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسم الفاعل ، نحو : «أقائم الزيدان» ، والصفة المشبهة ، نحو : «زيد حسن وجهه» والمصدر ، نحو : «عجبت من ضرب زيد عمرا» واسم الفعل ، نحو : «هيهات العقيق» والظرف والجار والمجرور ، نحو : «زيد عندك أبوه» أو «فى الدار غلاماه» وأفعل التفضيل ، نحو : «مررت بالأفضل أبوه» فأبوه : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : «كمرفوعى أتى - إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعل متصرف ، نحو : «أتى زيد» والثانى ما رفع بفعل غير متصرف ، نحو : «نعم الفتى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : «منيرا وجهه».

حكم الفاعل التأخر عن فعله

وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر

فهو ، وإلا فضمير استتر (١).

ص : ٧٦

١- «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطيه «ظهر» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلا ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفه ، وإن : شرطيه ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله «استتر» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير. وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : «حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ» وثانى الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظا به ، وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : «وأشار بقوله فإن ظهر - إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطردا ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشه ١ ص ٤٦٦).

حكم الفاعل التأخر عن رافعه - وهو الفعل أو شبهه - نحو «قام الزيدان ، وزيد قائم غلاماه ، وقام زيد» ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا- تقول : «الزيدان قام» ، ولا «زيد غلاماه قائم» ، ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلا مقدّما ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير «زيد قام هو» وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله (١)

ص: ٧٧

١- استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في نحو قول الزبء : ما للجمال مشيها وثيدا أجنديلا يحملن أم حديدا في روايه من روى «مشيها» مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله - وهو وثيدا الآتي - ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووثيدا : حال من الجمال منصوب بالفتحه الظاهره ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشيها واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمه واحده متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمه على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفاده إسناد القيام لزيد على وجه وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغه الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولى التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما. وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون «مشى ، مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و «وثيدا» حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا.

وتظهر فائده الخلاف في غير الصورة الأخيره - وهى صوره الإفراد - نحو «زيد قام» ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : «الزيدان قام ، والزيدون قام» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : «الزيدان قاما ، والزيدون قاموا» ، فتأتى بألف وواو فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : «وبعد فعل فاعل».

وأشار بقوله : «فإن ظهر - إلخ» إلى أن الفعل وشبهه لا بدّ له من مرفوع (1) ، فإن ظهر فلا إضمار ، نحو «قام زيد» وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو «زيد قام» أى : هو.

. * * *

ص : ٧٨

١- بعض الأفعال لا- يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل : (الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر : * أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس * (الثانى) «كان» الزائده فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها. لله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسيفل بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائده لا فاعل لها. (الثالث) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» فى نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابقه لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهى إياك.

إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً تجرد الفعل عند جمهره العرب من علامه التشبيه و الجمع

وجرد الفعل إذا ما أسندا

لاثنين أو جمع كـ - «فاز الشهدا» (١)

وقد يقال : سEDA ، وسعدوا ،

والفعل للظاهر - بعد - مسند (٢)

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريده من علامه تدل على التشبيه أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : «قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات» ، كما تقول : «قام زيد» ولا تقول على مذهب هؤلاء : «قاما الزيدان» ،

ص: ٧٩

١- «وجرد» الواو عاطفه ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «أسندا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجمله من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جاره لقول محذوف ، وجمله الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء.

٢- «وقد» حرف تقييل «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال ، والفعل : مبتدأ «للظاهر ، بعد» متعلقان بمسند الآتى «مسند» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

ولا «قاموا الزيدون»، ولا «قمن الهندات» فتأتى بعلامه فى الفعل الرفع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به، وما اتصل بالفعل - من الألف، والواو، والنون. - حروف تدلّ على تشبيه الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا، والفعل المتقدم وما اتصل به اسما فى موضع رفع به، والجمله فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجها آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة - أعنى الألف، والواو، والنون -

ومذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصّفّار فى شرح الكتاب - أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى، أو مجموع - أتى فيه بعلامه تدلّ على التشبيه أو الجمع (١)؛ فتقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات» فتكون الألف والواو والنون حروفا تدلّ على التشبيه والجمع، كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفا تدلّ على التأنيث عند جميع العرب (٢)، والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به، كما ارتفعت «هند» ب- «قامت»، ومن ذلك قوله: .

ص: ٨٠

١- وليس الإتيان بعلامه التشبيه إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامه الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجبا عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامه، وربما تركوها.

٢- الفرق بين علامه التأنيث وعلامه التشبيه والجمع من ثلاثه أوجه: الأول: أن لحاق علامه التشبيه والجمع لغه لجماعه من العرب بأعيانهم - يقال: هم طيبىء، ويقال: هم أزدشنوءه - وأما إلحاق تاء التأنيث فلغه جميع العرب. الثانى: أن إلحاق علامه التشبيه والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال، ولا يكون واجبا أصلا؛ فأما إلحاق علامه التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميرا متصلا لمؤنث مطلقا، وإذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب. الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامه التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامه التشبيه والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامه ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند؛ فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون علامه التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

١- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول : كيف نومى على الفراش ولما تشمل الشام غاره شعواء؟ تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى عن براها العقيله العذراء ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمه يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله : لقد أورث المصرين حزنا وذله قتيل بدير الجاثليق مقيم اللغه : «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمي «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذى يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه ، ولم يعيناه. الإعراب : «تولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتولى ، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائده ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنيه ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف ، حميم : معطوف على مبعد. الشاهد فيه : قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنيه مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤.

١٤٣- يلوموننى فى اشتراء النّخى***أهلى ؛ فكلهم يعذل (١)

ص: ٨٢

١- هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله : وأهل المذى باع يلحونه كما لحي البائع الأوّل اللغه : «يلوموننى» تقول : لائم فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومه ، وملامه ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو «يعذل» العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لامه وعذله. الإعراب : «يلوموننى» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعه ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ليلوم «فى اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و «النخيل» مضاف إليه «أهلى» أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجمله من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «يلوموننى ... أهلى» حيث وصل واو الجماعه بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغه طيبه ، وقيل : لغه أزد شنوءه. وبذكر النحاه مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى) : نتج الرّبيع محاسنا ألقحها غرّ السّحائب ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمه : إلى أن رأيت النّجم وهو مغرّب وأقبلن رايات الصّباح من الشّرق فقد وصل كل منهما نون النسوه بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، وهو قوله «غرّ السّحائب» فى الأوّل ، و «رايات الصّباح» فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط : ألفتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه فقد وصل ألف الاثنتين بالفعل فى قوله «ألفتا» مع كونه مسندا إلى المثنى الذى هو قوله «عيناك» وكذلك قول عروه بن الورد : وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير فقد ألحق ألف الاثنتين بالفعل فى قوله «كانا» مع كونه مسندا إلى اثنتين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله «نسب وخير» ومثله قول الآخر : نسيا حاتم وأوس لدن فاضت عطاياك يا ابن عبد العزيز ومحل الاستشهاد فى قوله «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسأله كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسأله شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى.

١٤٤- رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى ***فأعرضن عنى بالخدود النواضر(١).

١- البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبه بن أبى سفيان. اللغة : «الغوانى» جمع غانيه ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينه «لاح» ظهر «النواضر» الجميله ، مأخوذ من النضره ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر. الإعراب : «رأين» رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصريه ، والنون حرف دال على جماعه الإناث «الغوانى» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الشيب «بعارضى» الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عنى ، بالخدود» جاران ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفه للخدود. الشاهد فيه : قوله «رأين الغوانى» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة فى قوله «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله «الغوانى» كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر : فأدركنه خالاته فخذلته ألا إن عرق السوء لا بدّ مدرك ومن شواهد المسأله الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق فى باب إن وأخواتها وقول الشاعر : نصروك قومي ؛ فاعتزت بنصرهم ولو أنّهم خذلوك كنت ذليلا فقد ألحق علامه جمع الذكور - وهى الواو - بالفعل فى قوله «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله «قومي». وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء فى حديث وائل بن حجر «ووقعنا ركبناه قبل أن تقعا كفاء» وقوله «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقوله «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وستكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشه ١ فى ص ٤٧٣) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة «لغه يتعاقبون فيكم ملائكة».

ف- «مبعد وحميم» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أسلماه» حرف يدلّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك «أهلي» مرفوع بقوله «يلومونني» والواو حرف يدلّ على الجمع ، و «الغواني» مرفوع ب- «رأين» والنون حرف يدلّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : «وقد يقال سEDA وسعدوا - إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يوتى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامه تدلّ على التثنيه ، أو الجمع ؛ فأشعر قوله «وقد يقال» بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك.

وإنما قال : «والفعل للظاهر بعد مسند» لينبه على أن مثل هذا التركيب

إنما يكون قليلاً- إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به - من الألف ، والواو ، والنون - وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلاً من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلاً ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أكلوني البراغيث» ، ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» (١) ، ف- «البراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه

ويرفع الفاعل فعل أضمراً

كمثل «زيد» في جواب «من قرأ»؟ (٢).

ص: ٨٥

١- قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» علامه جمع الذكور ، و «ملائكة» وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعه من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ ، وأصله «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامه على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعه المذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن ، و «ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً ، ولكنه من جملة مستأنفه القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره : «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في روايه أخرى.

٢- «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمراً» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضم ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد «في جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرأ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الاستفهاميه الواقعه مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لك : «من قرأ»؟ فتقول : «زيد» التقدير : «قرأ زيد» وقد يحذف الفعل وجوبا ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ف- «أحد» فاعل بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير «وإن استجارك [أحد استجارك]» ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إن» أو «إذا» فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ، ومثال ذلك في «إذا» قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ف- «السما» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير «إذا انشقت السماء انشقت» وهذا مذهب جمهور النحويين (١) ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى.

* * *

ص: ٨٦

١- خلاصه القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب : أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح. والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاه الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره. المذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمرة فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير. فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين : الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؛ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة ، فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجملة الاسمية ، وعلى هذا لسننا فى حاحه إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير. والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلا كان هذا الرفع أو غير فعل - فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم. وقد نسب جماعه من متأخرى المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين. والصواب ما قدمنا ذكره وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧

وتاء تأنيث تلي الماضي ، إذا

كان لأنثى ، ك- «أبت هند الأذى» (١)

ص: ٨٧

١- «وتاء» مبتدأ ، وتاء مضاف ، و «تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «الماضى» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف ، أى إذا كان مسندا لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كاتن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل نصب بذلك المقول المحذوف.

إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث لحقته تاء ساكنه تدلّ على كون الفاعل مؤنثا ، ولا فرق فى ذلك بين الحقيقى والمجازى ، نحو «قامت هند ، وطلعت الشمس» ، لكن لها حالتان : حاله لزوم ، وحاله جواز ، وسيأتى الكلام على ذلك.

يجب تأنيث الفعل فى موضعين

وإنما تلزم فعل مضمّر

متّصل ، أو مفهم ذات حر (1)

تلزم تاء التأنيث الساكنه الفعل الماضى فى موضعين :

أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى ؛ فتقول : «هند قامت ، والشمس طلعت» ، ولا تقول : «قام» ولا «طلع» فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء ، نحو «هند ما قام الأهى».

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث ، نحو «قامت هند» وهو المراد بقوله «أو مفهم ذات حر» وأصل حر حرح ، فحذفت لام الكلمه.

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

ص : ٨٨

١- «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و «مضمّر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمّر «أو مفهم» معطوف على مضمّر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و «حر» مضاف إليه.

المجازي الظاهر ؛ فتقول : «طلع الشمس ، وطلعت الشمس» ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله.

وقد يبيح الفصل ترك التاء ، في

نحو «أتى القاضي بنت الواقف» (١)

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ؛ فتقول : «أتى القاضي بنت الواقف» والأجود «أتت» وتقول : «قام اليوم هند» والأجود «قامت».

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما

والحذف مع فصل يالاً فضلاً ،

ك- «ما زكا إلا فتاه ابن العلاء» (٢)

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث ب- «إلا» لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ؛ فتقول : «ما قام إلا هند ، وما طلع إلا الشمس» ولا يجوز

ص : ٨٩

١- «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به لبيح ، وترك مضاف ، و «التاء» مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق ببيح «أتى» فعل ماض «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، «الواقف» مضاف إليه ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافه نحو إليها.

٢- «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلاً» الآتي ، ومع مضاف ، و «فصل» مضاف إليه «يالاً» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلاً» فضل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، وما : نافية «ره» فعل ماض «إلا» أداه استثناء ملغاه «فتاه» فاعل زكا وفتاه مضاف و «ابن» مضاف إليه. وابن مضاف ، و «العلاء» مضاف إليه.

«ما قامت إلّا هند»، ولا «ما طلعت إلّا الشمس»، وقد جاء في الشعر كقوله :

١٤٥- * وما بقيت إلّا الضلوع الجراشع* (١)

ص: ٩٠

١- هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبه - وصدره : * طوى النّحز والأجزاء ما فى غروضها* وهذا البيت من قصيده له طويله ، أولها قوله : أمنزلتى مئى ، سلام عليكما! هل الأزمن اللّائى مضين رواجع؟ وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والمدّيار البلاقع؟ اللغه : «النحز» - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجزاء» جمع : جزز - بزنه سبب أو عنق - وهى الأرض اليابسه لا- نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزله الحزام للسرّج ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقه وما حوله ، بعلاقه المجاوره «الجراشع» جمع جرشع - بزنه قنفذ - وهو المنتفخ. المعنى : يصف ناقته بالكلال والضّمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلّبه ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخه ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقه الضّمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثائى لها على السير بدفعها وتخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسه صلّبه ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه. الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجزاء» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى «فى غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صله الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائذ إلى الناقه مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداه استثناء ملغاه «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع. الشاهد فيه : قوله «فما بقيت إلا- الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل ؛ لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا- ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر. ومثل هذا الشاهد قول الراجز : ما برئت من ريبه وذمّ فى حربنا إلا بنات العمّ

فقول المصنف : «إن الحذف مفضل على الإثبات» يشعر بأن الإثبات - أيضا - جائز ، وليس كذلك (١) ؛ لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح ؛ لأن الإثبات قليل جدا.

ولحذف قد يأتي بلا فصل ، ومع

ضمير ذى المجاز فى شعر وقع (٢)

ص: ٩١

١- إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل. وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضروره الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام : لم يزرني أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاما لا تتسع له هذه العجالة.

٢- «والحذف» مبتدأ ، وجمله «قد يأتى» وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بىأتى «ومع» الواو عاطفه أو للاستئناف ، مع ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و «ضمه» مضاف إليه. وضمير مضاف و «ذى» بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و «المجاز» مضاف إليه «فى شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتى «وقع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث.

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فصل ، وهو قليل جدا ، حكى سيبويه : «قال فلانه» ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦- فلا مزنه ودقت ودقها***ولا أرض أبقل إبقالها(١)

. * * *

ص : ٩٢

١- البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفى شرح شواهد للأعلم الشنتمرى. اللغه : «المزنه» السحابه المثقله بالماء «الودق» المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) «أبقل» أنبت البقل ، وهو النبات. الإعراب : «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنه» اسمها ، وجمله «ودقت» وفاعله المستتر العائد إلى مزنه فى محل نصب خبر لا «ودقها» ودق : منصوب على المفعوليه المطلقه ، وودق مضاف وها : مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه لجمله على جمله ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم لا- ، وجمله «أبقل» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها «إبقالها» إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبه فى محل جر مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض ، وهى مؤنثه مجازيه التأنيث ، ويروى : * ولا أرض أبقلت إبقالها* بنقل حركه الهمزه من «إبقالها» إلى التاء فى «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه. ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس : فإما ترينى ولى لّمه فإنّ الحوادث أودى بها ومحل الاستشهاد منه قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله «أودى» مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثه ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضروره الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الروايه المشهوره - حذف علامه التأنيث من الفعل.

والتاء مع جمع - سوى السالم من

مذكر - كالتاء مع إحدى اللبن (١)

والحذف في «نعم الفتاه» استحسنا

لأن قصد الجنس فيه بين (٢)

ص: ٩٣

١- «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر في خبره ، ومع مضاف ، و «جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع ، وسوى مضاف و «السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ، ومع مضاف و «إحدى» مضاف إليه ، وإحدى مضاف و «اللبن» مضاف إليه.

٢- «والحذف» بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنا «في نعم الفتاه» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنا «استحسنا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن. وقصد مضاف و «الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنا ، وتقدير الكلام : استحسنا الحذف في «نعم الفتاه» لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجمله «استحسنا» خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسناه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله.

إذا أسند الفعل إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامه لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جمع سلامه لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالهاء ؛ فتقول : «قام الزيدون» ، ولا يجوز «قامت الزيدون» (1) ، وإن لم يكن جمع سلامه لمذكر - بأن كان

ص : ٩٤

١- الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوه ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود ، والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو ازديدن والمؤمنين والبنين ، والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهنديات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرا ، والسر في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خاليا من علامه التأنيث ، وأن يؤول بالجماعه فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامه التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوه في المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : (غُلِبَتِ الرُّومُ) وتقول . جاء الرجال ، وجاءت الرجال . وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) وقال عبده بن الطيب من قصيده له : فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي والظّاعنون إليّ ، ثم تصدّعوا وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسه : لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطه من ذهل بن شيبانا والمذهب الثاني : مذهب أبي على الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعا واحدا ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر . والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع ، وهي : اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعه من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نيه حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبي على الفارسي ، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له في يسر وسهوله .

جمع تكسير لمذكر كالرجال ، أو لمؤنث كالهنود ، أو جمع سلامه لمؤنث كالهندات - جاز إثبات التاء وحذفها ؛ فتقول : « قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، وقامت الهندات ، وقامت الهندات » ؛ فإثبات التاء لتأوله بالجماعه ، وحذفها لتأوله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللبّن » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامه لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازيّ التانيث كلبنه ؛ فكما تقول : « كسرت اللبّنه ، وكسر اللبّنه » تقول : « قام الرجال ، وقامت الرجال » وكذلك باقى ما تقدم .

وأشار بقوله : « والحذف فى نعم الفتاه - إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثا - إثبات التاء وحذفها ، وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيا ؛ فتقول : « نعم المرأه هند ، ونعمت المرأه هند » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ، فعومل معاملة جمع التكسير فى جواز إثبات التاء وحذفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعدّد ،

ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه.

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل و يعقبه المفعول، و قد يخالف ذلك الأصل

والأصل في الفاعل أن يتّصلا

والأصل في المفعول أن ينفصلا (١)

وقد يجاء بخلاف الأصل ،

وقد يجى المفعول قبل الفعل (٢)

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل ؛ لأنه كالجاء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو «ضربت ، وضربت» ، وإنما سكنوه كراهه توالى أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره ؛ فتقول «ضرب زيدا عمرو» ، وهذا معنى قوله : «وقد يجاء بخلاف الأصل».

ص: ٩٦

١- «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و «أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

٢- «وقد» حرف تقييد «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و «الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تقييد «يجى» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجى «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه.

وأشار بقوله : «وقد يجى المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك (1) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو «أَيَّا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ]» أو اسم استفهام ، نحو «أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتّصاله ، نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أّخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : «نعبدك» فيجب التقديم ، بخلاف قولك «الدّرهم إياه أعطيتك» فإنه لا يجب تقديم «إياه» لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنّت تقول : «الدّرهم أعطيتك ، وأعطيتك إياه».

ص: ٩٧

١- يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثه مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط. الموضع الأول : أن يكون المفعول واحدا من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول «كم» الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت ، أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب ، ونحو غلام من ضربت؟ ونحو مال كم رجل غضبت. الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميرا منفصلا فى غير باب «سليته» و «خلتنيه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر ، نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ). الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعا فى جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت «أما» مذكوره فى الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) أم كانت مقدره نحو قوله سبحانه (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) فإن وجد ما يكون فاصلا بين «أما» والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك ، والسر فى ذلك أن «أما» يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ؛ فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجمله ، كما سيأتى بيانه فى بابها.

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو «ضرب زيد عمرا» ؛ فتقول : «عمرا ضرب زيد» (١).

قد يجب تأخير المفعول و تقديم الفاعل عليه

وأخر المفعول إن لبس حذر ،

أو أضم الفاعل غير منحصر (٢).

ص: ٩٨

١- بقيت صورته أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع : الأول : أن يكون المفعول مصدرا مؤولا- من أن المؤكده ومعموليتها ، مخففه كانت «أن» أو مشدده ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ) إلا- أن تتقدم عليه «أما» نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت. الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالدا. الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا ، ونحو قولك : جئت كى أضرب زيدا فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب. الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزما بجازم ما ، وذلك كقولك لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت زيدا لم تضرب - جاز الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوبا بلن عند الجمهور أو ياذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول. لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم.

٢- «وأخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطيه «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «حذر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجمله من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيره «أو» عاطفه «أضم» فعل ماض مبنى للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضم «غير» حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و «منحصر» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

يجب تقديم الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفى الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينه تبيّن الفاعل من المفعول ، وذلك نحو «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلا ، و «عيسى» مفعولا ، وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين (1).

ص: ٩٩

١- الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ، وقد أخطأ الجاده ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا- للافهام ، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمه «عمير» - بزنه التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره.

فإذا وجدت قرينه تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره ؛ فتقول : «أكل موسى الكمثرى ، وأكل الكمثرى موسى (١)» وهذا معنى قوله : «وأخر المفعول إن لبس حذر».

ومعنى قوله : «أو أضم الفاعل غير منحصر» أنه يجب - أيضا - تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، نحو «ضربت زيدا» فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره ، نحو «ما ضرب زيدا إلّا أنا» (٢)

وما يالًا أو يانما انحصر

أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر (٣).

ص : ١٠٠

١- قد تكون القرينه الداله على الفاعل معنويه ، وقد تكون لفظيه ، فالقرينه المعنويه كما فى مثال الشارح ، وقولك : أرضعت الصغرى الكبرى ؛ إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينه اللفظيه ثلاثه أنواع ؛ الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعا ، ولو نصب كان موسى منصوبا كذلك ، الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ؛ فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولا ؛ إذ لو جعلته فاعلا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظا متقدم رتبه وهو جائز الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثا وقد اتصلت بالفعل علامه التأنيث ، وذلك كقولك : ضربت موسى سلمى ؛ فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ؛ فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

٢- ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير. قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلّا أنا

٣- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم لأخر «يالًا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتى «أو» عاطفه «يانما» جار ومجرور معطوف على «يالًا» «انحصر» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصوله «أخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «إن» شرطيه «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد ، والجمله من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيريه.

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إلّا» أو بـ «إنّما» وجب تأخيره ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ «إلّا» فأما إذا كان الحصر بـ «إنّما» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ «إلّا» فإنه يعرف بكونه واقعا بعد «إلّا» ؛ فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ «إنّما» قولك : «إنّما ضرب عمرا زيد» ومثال المفعول المحصور بـ «إنّما» «إنّما ضرب زيد عمرا» ومثال الفاعل المحصور بـ «إلّا» «ما ضرب عمرا إلا زيد» ومثال المفعول المحصور بـ «إلّا» «ما ضرب زيد إلا عمرا» ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ «إلّا» قولك : «ما ضرب إلا عمرو زيدا» ومنه قوله :

١٤٧- فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا***عشيّه آناء الدّيار وشامها(١)

ص: ١٠١

١- هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيده طويله لذي الرمه غيلان بن عقبه ، وأولها قوله : مررنا على دار لميّه مرّه وجاراتها ، قد كاد يعفو مقامها وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله : وقد زوّدت مئى على النّأى قلبه علاقات حاجات طويل سقامها فأصبحت كالهيّماء : لا الماء مبرد صداها ، ولا يقضى عليها هيّامها اللغه : «آناء» من الناس من يرويه بهمزه ممدوده كأبار وآرام ؛ ومنهم من يرويه بهمزه فى أوله غير ممدوده وهمزه بعد النون ممدوده بوزن أعمال ؛ وقد جعله العينى جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنه فقل أو صرد أو ذئب أو كلب - وهو الحفيره تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزه فى أوله ممدوده على أنه قدم الهمزه التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتها ساكنه فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بأبار وآرام جمع بئورثم. كما يجوز أن تكون المده فى الهمزه الثانيه على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزه الأولى على أنه مصدر بزنه الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنه جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأه على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإييره ثم تحشوه بدخان الشحم. وليس ذلك بصواب أصلا. وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحه ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامه ، وهى العلامه ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشيّه على ما سنبينه لك فى الإعراب. هذا ، وروايه الديوان هكذا : فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا أهله آناء الدّيار وشامها المعنى : لا يعلم إلّا الله تعالى مقدار ما هيّجتة فينا من كوامن الشوق هذه العشيّه التى قضياها بجوار آثار دار المحبويه. وعلامات هذه الدار ، الإعراب : «فلم» الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامه جزمه حذف الياء «إلّا» أداه استثناء ملغاه «الله» فاعل يدرى «ما» اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجمله «هيّجت» مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيّجت «عشيّه» يجوز أن يكون فاعل لهيّجت ، وعشيّه مضاف و «آناء» مضاف إليه ، وآناء مضاف ، و «الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشيّه إن جعلته فاعل هيّجت ، وشام مضاف وضمير الغائبه العائده على الديار مضاف إليه ، ولا تلتفت لغير هذا من أعراب ، ويجوز نصب عشيّه على الظرفيه ، ويكون «آناء» فاعلا لهيّجت ، ويكون قد حذف تنوين عشيّه للضرورة أو ألقي حركة الهمزه من آناء على تنوين عشيّه ثم حذف الهمزه ، ويكون «شامها» معطوفا على آناء الديار. الشاهد فيه : قوله «فلم

يدر إله الله ما - إله» حيث قدم الفاعل المحصور بإله ، على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إله تجويز ذلك استشهدا بمثل هذا البيت ، والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف. والتقدير : فلم يدر إله الله ، درى ما هيجت لنا ، وسذكر ذلك الشارح.

ومثال تقديم المفعول المحصور بيلاً قولك : «ما ضرب إلّا عمرا زيدا» ، ومنه قوله :

١٤٨- تزوّدت من ليلي بتكليم ساعه***فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها(١).

ص: ١٠٣

١- نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوّح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر «ليلي» فيه. الإعراب : «تزوّدت» فعل ماض وفاعل «من ليلي ، بتكليم» متعلقان بتزود وتكليم مضاف ، و «ساعه» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاه «ضعف» مفعول به لزيد ، وضعف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبه العائد الى ليلي مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فما زاد إلا- ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به ، وهو قوله «ضعف» على الفاعل ، وهو قوله «كلامها» مع كون المفعول منحصر «بيلاً» وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، وبقيه البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن فى «زاد» ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعه ، وهو فاعله ، وقوله «كلامها» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ؛ ولا مقتضى له.

هذا معنى كلام المصنف ، واعلم أن المحصور ب- «إنما» لا- خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور يالا ففيه ثلاثه مذاهب :

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأبارى - أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ؛ فلا يجوز «ما ضرب إلا زيد عمرا» فأما قوله : * فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا (1) * [١٤٧] فأول على أن «ما هيئت» مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : «درى ما هيئت لنا» فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو «ما ضرب إلا عمرا زيد»

الثانى - وهو مذهب الكسائى - أنه يجوز تقديم المحصور ب- «إلا» : فاعلا كان ، أو مفعولا .

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولى ، والشلوبين - أنه لا يجوز تقديم المحصور ب- «إلا» : فاعلا كان ، أو مفعولا .

المفعول المتصل بضمير الفاعل، و الفاعل المتصل بضمير المفعول النائب عن الفاعل

وشاع نحو «خاف ربّه عمر»

وشدّ نحو «زان نوره الشجر» (2).

ص: ١٠٤

١- قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧ .

٢- «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماض «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظا مضاف إليه «عمر» فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها «وشدّ» فعل ماض «نحو» فاعل شدّ «زان» فعل ماض «نوره» نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظا ورتبه مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها ، والمراد بنحو «خاف ربه عمر» : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو «زان نوره الشجر» : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

أى : شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر (1)، وذلك نحو «خاف ربّه عمر» ف- «ربّه» مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا - لأن الفاعل منوئى التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل ؛ فهو متقدم رتبة ، وإن تأخر لفظا.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ فى ذلك خلاف ، وذلك نحو «ضرب غلامها جار هند» فمن أجازها - وهو الصحيح - وجّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

وقوله : «وشد - إلى آخره» أى شدّ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو «زان نوره الشجر» فالهاء المتصلة بنور - الذى هو الفاعل - عائده على «الشجر» وهو المفعول ، وإنما شد ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ لأن «الشجر» مفعول ، وهو متأخر لفظا ، والأصل فيه أن يفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبة ، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه ، وأجازها أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جنى ، وتابعهما المصنف (2) ، ومما ورد من ذلك قوله : .

ص: ١٠٥

١- من ذلك قول الأعشى ميمون : كناطح صخره يوما ليوهنها فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل
٢- ذهب إلى هذا الأبخفش أيضا ، وابن حتى تابع فيه له. وقد أيدهما فى ذلك المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ما ذهبنا إليه ، ولكن على قله ، وليس للبصريه منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا ، اه ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

١- البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما! - يرثيه. اللغه: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيله لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم «نصرت بالرعب». الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى «رأى» فعل ماض «طالبوه» طالبو: فاعل رأى ، و طالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجمله من رأى وفاعله فى محل جر بإضافه لما الظرفيه إليها «مصعبا» مفعول به لرأى «ذعروا» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطيه غير جازمه «ساعد المقدور» فعل و فاعل ، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجمله من ينتصر و فاعله فى محل نصب خبر «كاد» و جواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجمله الشرط والجواب لا محل لها اعتراضيه بين كاد واسمها وبين خبرها. الشاهد فيه: قوله «رأى طالبوه مصعبا» حيث أخرج المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه. ومن شواهد هذه المسأله - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر: لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع وقول الآخر: ألا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جرّ من كلّ جانب وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتى بعض شواهد لهذه المسأله ، ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء.

١٥٠- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد***ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد(١)

ص: ١٠٧

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها. اللغة : «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمدا جبهه ، كما تقول : ألبست عليا قميصا «حلمه» الحلم : الأناه والعقل ، وهو أيضا تأخير العقوبه وعدم المعاجله فيها «سؤدد» هو السياده «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد ، والمرقاہ : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال - جمع ذروه ، وهى أعلى الشىء. الإعراب : «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا : مفعول أول لكسا ، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد» أثواب : مفعول ثان لكسا ، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى. وذرى مضاف ، و «المجد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «كسا حلمه ذا الحلم ، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبه جميعا ، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافا لابن جنى - تبعا للأخفش - وللرضى ، وابن مالك فى بعض كتبه كذا قالوا. ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى «حلمه ، ونداه» عائدا على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ اتسوا به وجعلوه قدوه لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغايه من هذه الصفه ، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف.

وقوله :

١٥١- ولو أنّ مجداً أخذ الدهر واحداً*** من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً(١)

وقوله.

١٥٢- جزى ربّه عنيّ عدىّ بن حاتم*** جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (٢).

ص: ١٠٨

١- البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله : أعين ألا ابكى سيد الناس ، واسفحى بدمع ، فإن أنزفته فاسكبي الدما اللغه : «أعين» أراد يا عيني ، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسره التي قبلها «اسفحى» أسيلى وصبى «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء «أخذ» كتب له الخلود ، ودوام البقاء. المعنى : يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياه مهما يكن نافعا لمجموع البشر. الإعراب : «لو» شرطيه غير جازمه «أن» حرف توكيد ونصب «مجدا» اسم أن ، وجمله «أخذ» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاص محد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر» منصوب على الظرفيه الزمانيه ، وعامله أخذ «واحدا» مفعول به لأخذ «من الناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجمله من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «مطعماً» مفعول به لأبقى. الشاهد فيه : قوله «أبقى مجده مطعماً» حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل ، وهو قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظا ورتبه.

٢- البيت لأبي الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبه ابن جنى إلى النابغه الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغه الذبياني قصيده على هذا الروى. اللغه : «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى «الكلاب العاديات» - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه. المعنى ؛ يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه. الإعراب : «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عنى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفه لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفه للكلاب «وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «فعل» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربه ، والجمله في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «جزى ربه .. عدى» حيث آخر المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

١٥٣- جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر***وحسن فعل كما يجزى سنمار(١)

ص: ١٠٩

١- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لا حق. اللغة : «أبا الغيلان» كنيه لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشدده - اسم رجل رومي ، يقال : إنه الذي بنى الخورتق - وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيره ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لثلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأه ، يقولون : «جزانى جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١ / ١٥٩ بتحقيقنا) : جزتنا بنو سعد بحسن فعالتنا جزاء سنمار ، وما كان ذائب الإعراب : «جزى» فعل ماض «بنوه» فاعل ، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفه ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه ، وما : مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبنى للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى ، و «ما» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع «جزى» ، وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهها لجزاء سنمار. الشاهد فيه : قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخرج المفعول ، وهو قوله «أبا الغيلان» عن الفاعل ، وهو قوله «بنوه» ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائذ على المفعول. هذا ، ومن شواهد هذه المسأله مما لم ينشده الشارح - زياده على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر : وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر حيث قدم الفاعل - وهو قوله «أعماله» - على المفعول - وهو قوله «المرء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسأله ثمانية شواهد. ولكثره شواهد هذه المسأله نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال ، وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمه على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسأله ، وذلك نحو «ضرب بعلمها صاحب هند» ، وقد نقل بعضهم فى هذه المسأله أيضا خلافا ، والحقّ فيها المنع.

* * *

ص: ١١٠

إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه و أخذ أحكامه

ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له ، كنييل خير نائل (١)

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه ، فيعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه (٢) ، وذلك نحو «نيل خير نائل» .

ص: ١١١

١- «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضا «فيما» مثله ، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «كنييل» الكاف جاره لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول «خير نائل» نائب فاعل ، ومضاف إليه.

٢- الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جدا ، ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئا لفظيا أو معنويا. فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : (فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس : علقت عرضا ، وعلقت رجلا غيرى ، وعلقت أخرى غيرها الرّجل فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مره منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبه ، وعرضا : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهوبتها. وأما الأسباب المعنويه فكثيره : منها كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) ومنها كونه مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائده وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك «سرق اللص متاعى» فائده زائده في الإفهام على قولك «سرق متاعى» ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

فخير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : «نال زيد خير نائل» فحذف الفاعل - وهو «زيد» - وأقيم المفعول به مقامه - وهو «خير نائل» - ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : «خير نائل نيل» على أن يكون مفعولا مقديما ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده - وهي «نيل» ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير : «[نيل] هو» ، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول : «نيل».

تغيير صوره الفعل عند إسناده للمفعول

فأول الفعل اضممن ، والمتصل

بالآخر اكسر فى مضى كوصل (1)

ص: ١١٢

١- «فأول» مفعول مقدم ، والعامل فيه «اضممن» الآتى ، وأول مضاف و «الفعل» مضاف إليه «اضممن» اضمم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه «اكسر» الآتى «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى مضى» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك - إلخ ، ووصل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف.

واجعله من مضارع منفتحاً

كيتتجى المقول فيه : يتتجى (١)

يضمّ أوّل الفعل الذى لم يسمّ فاعله مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ، ويفتح ما قبل آخر المضارع.

ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل : «وصل» وفى المضارع قولك فى «يتتجى» : «يتتجى».

والثانى التالى تا المطاوعه

كالأول اجعله بلا منازعه (٢)

وثالث الذى بهمز الوصل

كالأول اجعلنه كاستحلى (٣).

ص: ١١٣

- ١- «واجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثان لا جعل «كيتتجى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت ليتتجى الذى قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «يتتجى» قصد لفظه : محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول.
- ٢- «والثانى» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل الثانى «التالى» نعت للثانى «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتا مضاف ، و «المطاوعه» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل الآتى «اجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «بلا منازعه» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاريه ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف ، ومنازعه : مضاف إليه ، مجرور بالكسره المقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاريه ، وسكن لأجل الوقف.
- ٣- «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و «الذى» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، «الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل مقداً عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذى سبق مراراً.

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحا ببناء المطاوعه ضمّ أوله وثانيه ، وذلك كقولك في «تدحرج» : «تدحرج» وفي «تكسير» ؛ «تكسر» وفي «تغافل» : «تغوفل».

وإن كان مفتتحا بهمزه وصل ضمّ أوله وثالثه ، ذلك كقولك في «استحلى» : «استحلى» وفي «اقتدر» : «اقتدر» وفي «انطلق» : «انطلق».

واكسر أو اشمم فائلائيّ أعل

عينا ، وضمّ جا ك - «بوع» فاحتمل (1)

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتلّ العين سمع في فائه ثلاثه أوجه :

(1) إخلاص الكسر ، نحو «قيل ، وبيع» ومنه قوله :

١٥٤- حيكّت على نيرين إذ تحاك ***تختبّط الشوك ولا تشاك (2).

ص: ١١٤

١- «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجمله معطوفه على الجمله السابقه «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و «ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثلاثي ، والجمله في محل جر نعت لثلاثي «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ضم ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ضم».

٢- - البيت لراجز لم يعينوه. اللغه : «حيكّت» نسجت ، وتقول : حاك الثوب محوكة حوكا وحيাকে «نيرين» تشبه نير - بكسر النون بعدها ياء مثناه - وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانه والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديده ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنه معظم - إذا كان منسوجا على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» ونولين : مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبه التي يلف عليها الحائك الشقه حين يريد نسجها «تختبّط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها. المعنى : وصف ملفحه أو حله بأنها محكمه النسج ، تامه الصفاقه ، وأنها إذا اصطدمت بالشواك لم يؤذها ولم يعلق بها. الإعراب : «حيكّت» حيكك : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكك «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيكك ، وجمله «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافه «إذ» إليها «تختبّط» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا

تقدیره هی «الشواک» مفعول به لتختبط «ولا» نافیہ «تشاک» فعل مضارع مبنی للمجهول ، ونائب الفاعل ضمیر مستتر فیہ جوازا تقدیره هی. الشاهد فیہ : قوله «حیکت» حیث إنه فعل ثلاثی معتل العین ، فلما بناه للمجهول أخلص کسر فائه ، ویروی «حوکت علی نیرین» بالواو ساکنه ، وعلی هذا یكون شاهدا للوجه الثانی ، وهو إخلاص ضم الفاء.

١٥٥- ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت؟***ليت شبابا بوع فاشترت (١)

وهي لغه بنى دبير وبنى فقعس [وهما من فصحاء بنى أسد]. .

ص: ١١٥

١- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهي قوله : يا قوم قد حوقلت أو دنوت وبعض حيقال الرجال الموت مالى إذا أجذبها صأيت أكبر قد عالنى أو بيت ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت؟ ليت شبابا ... وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اه ، ولم يعينه أيضا. اللغه : «حوقلت» ضعفت وأصابنى الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ ؛ إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالنى» غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى روايه أبى على القالى * أكبر غيرنى ...* «أم بيت» يريد أم زوجه ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا- ، ومثل هذا - فى «ليت» - قول الشاعر : ليت شعرى ، وأين منى ليت؟ إن ليئا وإن لؤا عناء ومثله قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : ليت شعرى ، وهل يردنّ ليت؟ هل لهذا عند الرباب جزاء؟ وقول الآخر : ليت شعرى مسافر بن أبى عم رو ، وليت يقولها المحزون ونظيره - فى «لو» إذ قصد لفظها وجعلت اسما - قول الآخر : ألام على لو ، ولو كنت عالما بأذنان لو لم تفتنى أوائله الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفى «ينفع» فعل مضارع «شيئا» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجمله لا محل لها معترضه «ليت» حرف تمن مؤكداً للأول «شبابا» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجمله فى محل رفع خبر ليت الأول «فاشترت» فعل وفاعل ، وجملتهما معطوفه بالفاء على جملة بوع. الشاهد فيه : قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغه جماعه من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبه ، وحكى عن هذيل .

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركه بين الضمّ والكسر - ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخطّ ، وقد قرىء فى السبعه قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام فى «قيل ، وغيض».

* * *

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما لباع قد يرى لنحو حبّ (١)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتلّ العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً.

فإن كان واوياً - نحو «سام» من السوم - وجب - عند المصنّف - كسر الفاء أو الإشمام ؛ فتقول : «سمت» ، [ولا يجوز الضم ؛

ص: ١١٧

١- «وإن» شرطيه «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول : مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الموصوله «قد» حرف تليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و «حب» قصد لفظه : مضاف إليه.

فلا تقول : «سمت»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو «سمت العبد».

وإن كان يائياً - نحو «باع» من البيع - وجب - عند المصنف أيضاً - ضمّه أو الإشمام ؛ فتقول : «بعت يا عبد» ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : «بعت» ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو «بعت الثوب».

وهذا معنى قوله : «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» أى : وإن خيف اللبس فى شكل من الأشكال السابقه - أعنى الضمّ ، والكسر ، والإشمام - عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمام ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى.

وقوله : «وما لباع قد يرى لنحو حبّ» معناه أن الذى ثبت لفاء «باع» - من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام - يثبت لفاء المضاعف ، نحو «حبّ» ؛ فتقول : «حبّ» ، و «حبّ» وإن شئت أشممت.

وما لفا باع لما العين تلى

فى اختار وانقاد وشبه ينجلى (١)

ص: ١١٨

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وفا مضاف و «باع» قصد لفظه : مضاف إليه «لما» اللام جاره ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ ، وجمله «تلى» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجروره باللام «فى اختار» جار ومجرور متعلق بتلى «وانقاد ، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه ، والجمله فى محل جر نعت لشبه.

أى : يثبت - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كلّ فعل يكون على وزن «افتعل» أو «انفعل» - وهو معتلّ العين - ما يثبت لفاء «باع» : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو «اختار ، وانقاد» وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثه أوجه : الضمّ ، نحو «اختور» ، و «انقود» والكسر ، نحو «اختير» ، و «انقيد» والإشمام ، وتحرك الهمزه بمثل حركه التاء والقاف.

يقوم مقام الفاعل : المصدر و الظرف و الجار و المجرور

وقابل من ظرف أو من مصدر

أو حرف جرّ بنيابه حرى (١)

تقدّم أن الفعل إذا بنى لما لم يسمّ فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجارّ والمجرور مقامه ؛ وشرط فى كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنيابه ، أى : صالحاً لها ، واحتترز بذلك مما لا يصلح للنيابه ، كالظرف الذى لا يتصرّف ، والمراد به : ما لزم النصب على الظرفيه (٢) ، نحو «سحر» إذا أريد به سحر .

ص: ١١٩

١- «وقابل» مبتدأ ، وخبره قوله «حرى» فى آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «بنيابه» جار ومجرور متعلق بحر «حر» خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل.

٢- الظروف على ثلاثه أنواع : النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفيه ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعود ، وإذا ، وسحر. والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفيه ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح التاء. وهذان النوعان يقال لكل منهما : «ظرف غير متصرف» ، والفرق بينهما ما علمت. والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفيه وعن الجر بمن ، إلى التأثير بالعوامل المختلفه : كزمن ، ووقت ، وساعه ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

يوم بعينه ، ونحو «عندك» فلا تقول : «جلس عندك» ولا «ركب سحر» ؛ لئلا تخرجهما عما استقرّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، وكالمصادر التي لا تتصرف ، نحو «معاذ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله» ؛ لما تقدّم في الظرف ، وكذلك ما لا فائده فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارّ] والمجرور ؛ فلا تقول : «سير وقت» ، ولا «ضرب ضرب» ، ولا «جلس في دار» لأنه لا فائده في ذلك.

ومثال القابل من كل منها قولك : «سير يوم الجمعة ، وضرب ضرب شديد ، ومرّ بزيد» (١).

ص: ١٢٠

١- حاصل الذى أوماً إليه الشارح فى هذه المسأله أنه يشترط فى صحه جواز إنابه كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصا ؛ فإن فقد أحدهما واحدا من هذين الشرطين لم تصح نيابته. فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفيه والجر بمن إلى التأثير بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لك قريبا. وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدريه إلى التأثير بالعوامل المختلفه ، وذلك كضرب وقتل وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدريه كمعاذ الله فإنه يصدر غير متصرف لا يقع إلا- منصوبا على المفعوليه المطلقه. وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافه ، أو وصف ، أو نحوهما. وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا- على العدد ، أو على النوع ، أما نحو «ضرب ضرب» فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل. ويشترط فى نيابه الجار والمجرور ثلاثه شروط ، أولها : أن يكون مختصا - بأن يكون المجرور معرفه أو نحوها - وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازما لطريقه واحده ، كمنذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمه لجر المقسم به ، وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلاله على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابه المفعول لأجله.

ولا ينوب بعض هذى ، إن وجد

فى اللفظ مفعول به وقد يرد (١)

مذهب البصريين - إلا الأخفش - أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله : مفعول به ، ومصدر ، وظرف ، وجزاءً ومجرور - نعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ؛ فتقول : ضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير فى داره ، ولا يجوز إقامة غيره [مقامه] مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود : تقدم ، أو تأخر ؛ فتقول : «ضرب ضرب شديداً زيدا ، وضرب زيدا ضرب شديداً» وكذلك فى الباقي ، واستدلوا لذلك بقراءة أبى جعفر (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) وقول الشاعر : «.

ص: ١٢١

١- «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشارة فى «هذى» مضاف إليه «إن» شرطيه «وجد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «فى اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تليل «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نيابه بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله «ولا ينوب - إلخ».

١- نسبوا هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله : وقد كفى من بدئه ما قد بدا وإن ثنى فى العود كان أحمدا اللغه : «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزن رمى يرمى - وأصل معناه جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفع قدر «شفى» أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا «الغى» الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء - وهو الرشاد وإصابه الجاده. المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ، ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصله من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا- ذوو الهدايه والرشد. الإعراب : «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامه جزمه حذف الألف ، والفتحه قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداه استثناء ملغاه «سيدا» مفعول به ليغن «ولا» الواو عاطفه ، ولا نافية «شفى» فعل ماض «ذا» مفعول لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و «الغى» مضاف إليه «إلا» أداه استثناء ملغاه «ذو» فاعل شفى ، وذو مضاف ، و «هدى» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيّدا» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله «بالعلياء» - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله «سيدا». والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبه ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك. ومثل هذا البيت قول الراجز : وإنما يرضى المنيب ربّه ما دام معيّبا بذكر قلبه ومحل الاستشهاد فى قوله «معنيا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله «بذكر» - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله «قلبه» - بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبا بعد ذلك كما هو ظاهر. والببتان حجه للكوفيين والأخفش جميعا ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضروره الشعريه.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامه كل [واحد] منهما ؛ فتقول : ضرب في الدار زيد ، وضرب في الدار زيدا ، وإن لم يتقدم تعين إقامه المفعول به ، نحو «ضرب زيد في الدار» ؛ فلا يجوز «ضرب زيدا في الدار».

إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟

وباتفاق قد ينوب الثّان من

باب «كسا» فيما التباسه أمن (١)

ص: ١٢٣

١- «وباتفاق» الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و «كسا» قصد لفظه : مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجمله من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجروره محلا بفي.

إذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين لما لم يسم فاعله : فإما أن يكون من باب «أعطى» ، أو من باب «ظن (1)» ؛ فإن كان من باب «أعطى» - وهو المراد بهذا البيت - فذكر المصنف أنه يجوز إقامه الأول منهما وكذلك الثاني ، بالاتفاق ؛ فتقول : «كسى زيد جبته ، وأعطى عمرو درهما» ، وإن شئت أقتت الثاني ؛ فنقول : «أعطى عمرا درهم ، وكسى زيدا جبه» .

هذا إن لم يحصل لبس بإقامه الثاني ، فإذا حصل لبس وجب إقامه الأول ، [وذلك نحو «أعطيت زيدا عمرا» فتعين إقامه الأول] فتقول : «أعطى زيد عمرا» ولا يجوز إقامه الثاني حيثئذ : لئلا يحصل لبس ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا ، بخلاف الأول .

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن

ص: ١٢٤

١- قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. نحو ظننت زيدا قائما وعلمت أخاك مسافرا ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا- ظن وأخواتها. وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله «باب ظن» ، ومراد الناظم بقوله «فى باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت. وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذا النوع على ضربين ؛ لأن نصبه لأحد هذين المفعولين إما أن يكون على نزع الخافض ، كما فى قولك : اخترت الرجال محمدا ، وكما فى قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الأصل اخترت من الرجال محمدا ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين. وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم دينارا ، وكسوت محمدا جبه. وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

اللّبس ؛ فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفه والثاني نكره
تعين إقامه الأول ؛ فتقول : «أعطى زيد درهما» ، ولا يجوز عندهم إقامه الثاني ؛ فلا تقول : «أعطى درهم زيدا».

في باب «ظنّ ، وأرى» المنع اشتهر

ولا أرى منعا إذا القصد ظهر (1)

يعنى أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل
كأرى وأخواتها - فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامه الأول ، ويمتنع إقامه الثانى فى باب «ظنّ» والثانى والثالث فى باب «أعلم»
؛ فتقول : «ظنّ زيد قائما» ولا يجوز «ظنّ زيدا قائم» وتقول : «أعلم زيد فرسك مسرجا» ولا يجوز إقامه الثانى ؛ فلا تقول : «أعلم
زيدا فرسك مسرجا» ولا إقامه الثالث ؛ فتقول : «أعلم زيدا

ص: ١٢٥

١- «فى باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و «ظن» قصد لفظه : مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن
«المنع» مبتدأ ، وجمله «اشتهر» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا «منعا» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل لفعل محذوف
يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافه إذا إليها «ظهر»
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القصد ، والجمله من ظهر المذكور وفاعله لا- محل لها من
الإعراب تفسيريّه.

فرسك مسرج» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضا - ابن المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا- يتعين إقامة الأول ، لا- في باب «ظنّ» ولا باب «أعلم» لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : «ظنّ زيدا قائم ، وأعلم زيدا فرسك مسرجا» .

وأما إقامة الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه ، وليس كما زعما ، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك (١) ؛ فتقول : «أعلم زيدا فرسك مسرج» .

فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب «ظن ، وأعلم» فلا- تقول : «ظنّ زيدا عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني ، ولا «أعلم زيدا خالد منطلقا» .

وما سوى النائب ممّا علّقا

بالرّافع التّصّب له محققا (٢)

ص: ١٢٦

١- حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاه أجاز به بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى مفعولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاه فى ثانى مفعولى علم .

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ أول «سوى النائب ، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لما ، والجمله لا محل لها صلة ما المجروره محلا بمن «بالرّافع» متعلق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو «ما» فى أول البيت «محققا» حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا ، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا (١) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ، ونصبت الباقي ؛ فتقول : «أعطى زيد درهما ، وأعلم زيد عمرا قائما ، وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره».

* * *

ص: ١٢٧

١- يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبا لها وهو مبني للمعلوم.

١- أركان الاشتغال ثلاثه : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطه ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثه شروط لا بد من بيانها. فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم فى الكلام - فخمسه : الأول : ألا يكون متعددا لفظا ومعنى : بأن يكون واحدا ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح. الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله. الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا- عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى. الرابع : كونه مفتقرا لما بعده ؛ فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكفيا بالعامل المتقدم عليه. الخامس : كونه صالحا للابتداء به ، بألا يكون نكرة محضه ؛ فنحو قوله تعالى : (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) ليس من باب الاشتغال ، بل (رَهْبَانِيَّةً) معطوف على ما قبله بالواو ، وجمله (ابتدعوها) صفه. وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان : الأول : أن يكون متصلا المشغول عنه ، فإن انفصل منه بفواصل لا- يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح. الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل ، أو صفه مشبهه ، أو فعلا جامدا كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح. وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنيا من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه ، نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، ويصح أن يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه ، نحو زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه.

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل

عنه : بنصب لفظه ، أو المحل (١)

فالسابق انصبه بفعل أضمراً

حتماً ، موافق لما قد أظهر (٢)

الاشتغال : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، [قد] عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببته - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير «زيداً ضربته ، وزيداً مررت به» ومثال المشتغل بالسبب «زيداً ضربت غلامه» وهذا هو المراد بقوله : «إن مضمراً اسم - إلى آخره» والتقدير : إن شغل مضمراً اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمراً لفظاً نحو «زيداً ضربته» أو بنصبه محلاً ، نحو «زيداً مررت به» فكلاً واحداً من «ضربت ، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى

ص : ١٢٩

١- «إن» شرطية «مضمراً» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن شغل مضمراً ، ومضمراً مضاف ، و «اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمراً «عنه ، بنصب» متعلقان بشغل ، ونصب مضاف ، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

٢- «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فانصب السابق «انصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب ، وجمله «أضمراً» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، في محل جر نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : حتم ذلك ذلك حتماً «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق ، وجمله «أظهر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.

الضمير بنفسه ، و «مررت» وصل إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا ، وكل من «ضربت ، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على «زيد» كما تسلط على الضمير ، فكنت تقول : «زيدا ضربت» فتنصب «زيدا» ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره ، وتقول : «بزيد مررت فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ، ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه - إلى آخره» معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئه المذكوره ؛ فيجوز لك نصب الاسم السابق ، واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ؛ [لأنه لا يجمع بين المفسّر والمفسّر] ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في «زيدا ضربته» : إن التقدير «ضربت زيدا ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيدا مررت به» : إن التقدير «جاوزت زيدا مررت به» (1) وهذا هو الذي ذكره المصنف. ي

ص: ١٣٠

١- اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمشغول به بلا واسطه ، وقد يكون لازما ناصبا للمشغول به معنى وهو مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال : فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورته واحده ، وهى أن يجتمع في العامل المشغول شيان هما : كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم - نحو قولك : زيدا ضربته. ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه ، في ثلاث صور : الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما ، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيدا مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به. الثانيه : أن يكون العامل لازما ، والمشغول به اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا مررت بغلامه ؛ فإن التقدير : لايبست زيدا مررت بغلامه ، ولا- تقدره : «جاوزت زيدا مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر. الثالثه : أن يكون العامل متعديا ، ولكنه نصب اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه. وهكذا تقدر في كل صورته من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى

والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفئ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معا ؛ فإذا قلت : «زيدا ضربته» كان «ضربت» ناصبا ل- «زيد» وللهاء ، وردّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره ، وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى ، وردّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه

والنصب حتم ، إن تلا السابق ما

يختصّ بالفعل : كإن وحيثما (١).

ص: ١٣١

١- «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تلا» فعل ماض. فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا- السابق ما يختصّ بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «يختص» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من يختص وفاعله لا- محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق بـيختص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك كائن كإن - إلخ ، «وحيثما» معطوف على «إن» المجروره محلا بالكاف.

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : «والنصب حتم - إلى آخره» ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداءه لا يليها إلا الفعل ، كأدوات الشرط (1) نحو إن ، وحيثما ؛ فتقول : «إن زيدا أكرمه أكرمك ، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه» : فيجب نصب «زيدا» في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه

ص: ١٣٢

١- الأدوات التي تختص بالفعل أربعه أنواع : الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضروره الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما : الأولى «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيا ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانية : «إذا» مطلقا ، نحو إذا زيدا لقيته - أو تلقاه - فأكرمه . النوع الثاني : أدوات التحضيض ، نحو هلا زيدا أكرمه . النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو ألا زيدا أكرمه . النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو هل زيدا أكرمه ، فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧- لا تجزعي إن منفس أهلكته *** فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (١)ل

ص: ١٣٣

١- هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة ، وهو من كلمة للنمر بن توبل يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبدير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول : قالت لتعدلني من الليل : اسمع ، سفه تبيتك الملامه فاهجعي لا تجزعي لغد ، وأمر غد له ، أتعجلين الشّر ما لم تمنعي قامت تبكي أن سبات لفتيه زقا وخاييه يعود مقطع اللغة : «لا تجزعي» لا تحزني ، والجزع هو : ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء ، وهو أيضا أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يضمن أهله به «أهلكته» أذهبت وأفنيته «هلكت» مت. الإعراب : «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامه جزمه حذف النون. وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله «أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «إذا» الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل ، وجملتها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بعد» الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله «اجزعي» في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا- محل لها من الإعراب. الشاهد فيه : قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداء الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداء الفعل. وقيل : أن تقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» يروى برفعه. فأما روايه النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ - ٦٨ ، ومفصل الزمخشري ١ - ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ؛ لأن «منفسا» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا أهلكته. والرواية الثانية برفع «منفس» وهي روايه الكوفيين ، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ ، وجملة «أهلكته» خبره ، وهذا هو صريح عباره الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و «إذا» الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأدانين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له ، فأما البصريون فلا يسلمون أولا روايه الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداء الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحدا من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداء الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعليه ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه (في ص ٥١٨) ، ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل

تقديره : «إن هلك منفس» (١) ، والله أعلم.

* * *

ص: ١٣٤

١- هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت ، ولو أنه قال : «وتقديره عند البصريين إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

وإن تلا السابق ما بالابتدا

يختصّ فالرفع التزمه أبداً (١)

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبل معمولاً لما بعد وجد (٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع (٣) ؛ فيجب رفع .

ص: ١٣٥

١- «وإن» شرطية «تلا» فعل ماض ، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بـ «يختص الآتي» «يختص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلته «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجمله في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفيه ، والجمله من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسره .

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعوليه المطلقه بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا- الفعل - إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب تفسيريته «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد ، والجمله لا محل لها صلته ما الواقع مفعولا به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلته «ما» الواقع فاعلا «معمولا» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد «وجد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا باللام ، والجمله لا محل لها صلته «ما» المجروره محلا باللام .

٣- للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشتطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ٥١٨) وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذف الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ، والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرنا.

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداه تختص بالابتداء ، كإذا التي للمفاجأه ؛ فتقول : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» برفع «زيد» - ولا تجوز نصبه ؛ لأن «إذا» هذه لا يقع بعدها الفعل : لا ظاهرا ، ولا مقدرًا.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و «ما» النافية ، نحو «زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد هل تضربه ، وزيد ما لقيته» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها (1) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل .

ص: ١٣٦

١- الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشره أنواع : (الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه. (الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو زيد هل أكرمته ، وعلى أسلمت عليه. (الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو زيد هلا- أكرمته ، وخالد ألا- تزوره. (الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه. (الخامس) لام الابتداء ، نحو زيد لأننا قد ضربته ، وخالد لأننا أحبه جبا جما. (السادس) «كم» الخبرية ، نحو زيد كم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له. (السابع) الحروف الناسخة ، نحو زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيزه. (الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو زيد الذى تضربه ، وهند التى رأيتها. (التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو زيد رجل ضربته. (العاشر) بعض حروف النفي ؛ وهى «ما» مطلقا ، نحو زيد رجل ما ضربته ، «لا» بشرط أن تقع فى جواب قسم ، نحو زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و «لا» نحو زيد لم أضربه - أو كان حرف النفي هو «لا» وليس فى جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه - فإنه يترجح الرفع ولا يجب ؛ لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملاً فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : «كذا إذا الفعل تلا - إلى آخره».

أى : كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده ، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : «زيداً ما لقيت» أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر ؛ فيقول : «زيداً ما لقيته».

المواضع التي يترجح فيها نصبه

واختير نصب قبل فعل ذى طلب

وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب (١)

وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقرّ أولاً (٢)

ص: ١٣٧

١- «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف و «فعل» مضاف إليه «ذى طلب» نعت لفعل ، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل ، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المنجوره محلاً بالإضافه.

٢- «وبعد» معطوف على بعد فى البيت السابق ، وبعد مضاف و «عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و «فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يختار فيه النصب.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب - كالأمر ، والنهي ، والدعاء - نحو «زيدا اضربه ، وزيدا لا تضربه ، وزيدا رحمه الله» ؛ فيجوز رفع «زيد» ونصبه ، والمختار النصب (١).

وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداءه يغلب أن يليها الفعل (٢) ، كهمزه الاستفهام ، نحو «أزيدا ضربته» بالنصب والرفع ، والمختار النصب.

وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جمله فعليّه ولم يفصل بين العاطف والاسم ، نحو «قام زيد وعمرا أكرمه»؟ فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختار النصب ؛ لتعطف جمله فعليّه على جمله فعليّه ، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو «قام زيد وأما عمرو فأكرمه» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختار الرفع كما سيأتي ، وتقول : «قام زيد وأما عمرا فأكرمه» فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالّ على طلب.

ص: ١٣٨

١- إنما اختبر نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبيا - مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجمله الطلبية - لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.

٢- الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزه الاستفهام (الثانية) «ما» النافية ؛ ففي نحو «ما زيدا لقيته» يترجح النصب (الثالثة) «لا» النافية ؛ ففي نحو «لا زيدا ضربته ولا عمرا» يترجح النصب (الرابعة) «إن» النافية ؛ ففي نحو «إن زيدا ضربته» - بمعنى ما زيدا ضربته - يترجح النصب أيضا.

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا

به عن اسم ، فاعطفن مخبرا (١)

أشار بقوله : «فاعطفن مخبرا» إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذى تقدم أنه القسم الخامس ، وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو «زيد قام وعمرو أكرمه» فيجوز رفع «عمرو» مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز.

المواضع التي يترجح فيها رفعه

والرفع في غير الذى مرّ رجع

فما أبيض افعال ، ودع ما لم يبيح (٢)

ص: ١٣٩

١- «إن» شرطية «تلا» فعل ماض ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا- «فعلا» مفعول به لتلا «مخبرا» نعت لفعل «به ، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مخبرا» حال من الضمير المستتر فى «اعطفن».

٢- «والرفع» مبتدأ «فى غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتى ، وغير مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «مر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة «رجح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول به مقدم لا فعل «أبيض» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيض ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبيح» مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

هذا هو الذى تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع ، وذلك : كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرفع نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو «زيد ضربته» فيجوز رفع «زيد» ونصبه ، والمختار رفعه ؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفه الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه على النصب قوله :

١٥٨- فارسا ما غادروه ملحما***غير زميل ولا نكس وكل (١)

ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء «جَنَّات».

ص: ١٤٠

١- البيت لامرأه من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٣ - ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمه بن عبده ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها : لو يشا طار به ذو ميعه لاحق الآطال نهى ذو خصل غير أن الباس منه شيمه وصروف الدهر تجرى بالاجل اللغه : «فارسا» هذه الكلمه تروى بالرفع وبالنصب ، وممن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح «ما» زائده «غادروه» تركوه فى مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ؛ فهو فعيل بمعنى مفعول فى الأصل. ثم نقل إلى الاسميه «ملحم» بزنه المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا- يجد له مخلصا «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا : الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه : الضعيف الذى يقصر عن النجده وعن غايه المجد والكرم «الوكل» بزنه كتف - الذى يكل أمره إلى غيره عجزا «لو يشا - إلخ» معناه أنه لو شاء النجاه لأنجاه فرس له نشاط وسرعه جرى وحده ، والنهد : الغليظ ، والحصل : جمع خصله ، وهى ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس - إلخ» الشيمه : الطبيعه والسجيه والخليقه ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحداها صرف. الإعراب : «فارسا» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا «ما» حرف زائد لقصد التفخيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس «غادروه» فعل وفاعل ومفعول به «ملحما» حال من الضمير المنصوب فى غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذاك «غير» حال ثان ، وغير مضاف و «زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى ، ونكس : معطوف على زميل «وكل» صفه لنكس. الشاهد فيه : قوله «فارسا ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله «فارسا» المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا- مرجح للنصب فى هذا الموضع ولا- موجب له ؛ فلما نصب «فارسا» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنع.

وفصل مشغول بحرف جرّ

أو بإضافه كوصل يجرى (١)

يعنى أنه لا فرق فى الأحوال الخمسه السابقه بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو «زيد ضربته» أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو «زيد مررت به» أو بإضافه ، نحو «زيد ضربت غلامه» ، [أو غلام صاحبه] ، أو مررت بغلامه ، [أو بغلام صاحبه] ؛ فيجب النصب فى نحو «إن زيدا مررت به أكرمك» كما يجب فى «إن زيدا لقيته أكرمك» وكذلك يجب الرفع فى «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو» ويختار النصب فى «أزيدا مررت

ص: ١٤١

١- «فصل» مبتدأ ، وفصل مضاف و «مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «أو» عاطفه «بإضافه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى «يجرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ فى أول البيت ، والجمله من يجرى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

به؟» ويختار الرفع في «زيد مررت به» ويجوز الأمران على السواء في «زيد قام وعمرو مررت به» وكذلك الحكم في «زيد [ضربت غلامه ، أو] مررت بغلامه».

الوصف العامل كالفعل

وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل

بالفعل ، إن لم يك مانع حصل (١)

يعنى أن الوصف العامل في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم ، والمراد بالوصف العامل : اسم الفاعل ، واسم المفعول.

واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو «زيد دراهمه» فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من لوصف الذى لا- يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو «زيدا أنا ضاربه أمس» ؛ فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه : الآن ، أو غدا ، والدرهم أنت معطاه» فيجوز نصب «زيد ، والدرهم» ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

ص: ١٤٢

١- «وسو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفا» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و «عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامه جزمه السكون على النون المحذوفه للتخفيف «مانع» فاعل يك «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مانع ، والجمله فى محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل.

واحترز بقوله : «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو «زيد أنا الضَّاربه» ؛ فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسِّر عاملا فيه ، والله أعلم (١).

وعلقه حاصله بتابع

كعلقه بنفس الاسم الواقع (٢)

تقدّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل ، نحو «زيدا ضربته» وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو «زيدا مررت به» ؛ أو بإضافه ، نحو «زيدا ضربت غلامه».

ص: ١٤٣

١- تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثه شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغه ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ؛ فإن واحدا منهما لا يسمى وصفا (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعوليه باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزله لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفه المشبهه واسم التفضيل (الثالث) ألا يوحد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصوله ، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرافا في ثلاثه أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغه ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل.

٢- «وعلقه» مبتدأ «حاصله» نعت لعلقه «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصله «كعلقه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لعلقه المجرور بالكاف ، ونفس مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

وذكر في هذا البيت أن الملابسه بالتابع كالملايسه بالسببى ، ومعناه أنه إذ عمل الفعل فى أجنبى ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق : من صفه ، نحو «زيدا ضربت رجلا يحبه» أو عطف بيان ، نحو «زيدا ضربت عمرا أباه» أو معطوف بالواو خاصيه نحو «زيدا ضربت عمرا وأخاه» حصلت الملابسه بذلك كما تحصل بنفس السببى ، فينزل «زيدا ضربت رجلا يحبه» منزله «زيدا ضربت غلامه» وكذلك الباقي.

وحاصله أن الأجنبى إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببى ، والله أعلم.

ص: ١٤٤

علامه الفعل المعدى أن تصل

«ها» غير مصدر به ، نحو عمل (١).

ينقسم الفعل إلى متعدّد ، و لازم ؛ فالمتعدى : هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، [نحو «ضربت زيدا»] واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر (٢) نحو «مررت بزيدا» أولا مفعول له ، .

ص: ١٤٥

١- «علامه» مبتدأ ، و علامه مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن ، و سكن للوقف ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «أن» و ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، و التقدير : علامه الفعل المعدى وصلك به ها - إلخ «ها» مفعول به لتصل ، و ها مضاف و «غير» مضاف إليه ، و غير مضاف ، و «مصدر» مضاف إليه «به» جار و مجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، و نحو مضاف ، و «عمل» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- أكثر النحاه على أن الفعل من حيث التعدى و اللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى ، و اللازم ، و لا ثالث لهما ، و عباره الناظم و الشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول «ولازم غير المعدى» و الشارح يقول «واللازم ما ليس كذلك» و ذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين. و من العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى ، و الثانى اللازم ، و الثالث ما ليس بمتعد و لا لازم ، و جعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» و أخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به و لا تتعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تاره متعديه إلى المفعول به بنفسها و تاره أخرى متعديه إليه بحرف الجر ، نحو شكرته و شكرت له و نصحته و نصحت له و ما أشبههما و قد يقال : إن «كان» ليست خارجة عن القسمين ، بل هى متعديه ، و حينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يقال : إن المقسم هو الأفعال التامه ؛ فليست «كان» و أخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها فى أحد القسمين ، كما انه قد يقال : إن نحو شكرته و شكرت له لم تخرج عن القسمين ، بل هى إما متعديه ، و حرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمه ، و نصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الخافض.

نحو «قام زيد» ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلا متعدّيا ، وواقعا ، ومجاوزا ، وما ليس كذلك يسمى : لازما ، وقاصرا ، وغير متعدّد ، و [يسمى] متعدّيا بحرف جر .

وعلامه الفعل المتعدّي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو «الباب أغلقته» .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدّي واللازم ؛ فلا تدل على تعدّي الفعل ؛ فمثال المتصلة بالمتعدّي «الضرب ضربته زيدا» أى ضربت الضرب [زيدا] ومثال المتصلة باللازم «القيام قمته» أى : قمت القيام .

* * *

فانصب به مفعوله إن لم ينب

عن فاعل ، نحو تدبّرت الكتب (١) .

ص : ١٤٦

١- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول : مفعول به لانصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «ينب» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعوله ،؟؟؟ الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل»؟؟؟ مجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو «تدبّرت»؟؟؟ فاعل «الكتب» مفعول به ، ونحو مضاف ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول فى قوله «فانصب به مفعوله» هو المفعول به ، لأمرين ؛ أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه . والمفعول المطلق . وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدّي هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك فى نصبه المتعدّي واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقمت قياما ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديبا ، وقمت إجلالا للأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلا . وخرجت من الملعب ليلا .

شأن الفعل المتعدّي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو «تدبّرت الكتب» فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدّم ، نحو «تدبّرت الكتب».

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم : «خرق الثوب المسمار» ولا- ينقاس ذلك ، بل يقتصر فيه على السماع (١) .

ص: ١٤٧

١- قال السيوطى فى همع الهوامع (١ / ١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر : مثل القنافذ هداجون قد بلغت بحران أو بلغت سواتهم هجر فإن السوات هى المبالغة ، وسمع أيضا رفعهما ، قال : [إن من صاد عققا لمشوم] كيف من صاد عققان وبوم وسمع نصبهما ، قال : قد سالم الحيات منه القدا [الأفعوان والشجاع الشجاع] والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك» اه وقال ابن مالك فى شرح الكافية : «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل* مثل القنافذ ... البيت» اه. والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل ، والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغير لم يحصل إلا- فى حركات الإعراب ، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغير إنما حصل فى المعنى. وهذا رأى لجماعه من النحاه ، وقد اختاره الشاطى. وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل.

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصلهما ذلك ، كأعطى وكسا.

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى.

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضرب ، ونحوه.

ولازم غير المعدى ، وحتم

لزوم أفعال السجايا ، كنهم (١)

كذا افعلل ، والمضاهى اقعنسسا ،

وما اقتضى : نظافه ، أو دنسا (٢)

أو عرضا ، أو طارح المعدى

لواحد ، كمدّه فامتدّا (٣).

ص : ١٤٨

١- «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و «المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماض مبنى للمجهول «لزوم» نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و «أفعال» مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و «السجايا» مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير : وذلك كائن كنهم.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «والمضاهى» معطوف على قوله «افعلل» السابق. وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه. وقوله «اقعنسسا» مفعوله ، وقد قصد لفظه «وما» اسم موصول : معطوف على المضاهى «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة. والجمله لا- محل لها صلة الموصول «نظافه» مفعول به لاقتضى «أو دنسا» معطوف على قوله نظافه.

٣- «أو عرضا» معطوف على قوله نظافه فى البيت السابق «أو طارح» أو : حرف عطف. وطارح : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المعدى» مفعول به لطارح «لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمدّه» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير : وذلك كائن كمدّه «فاستدا» الفاء عاطفه ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

اللازم هو : ما ليس بمتعدّد ، وهو : ما لا- يتّصل به هاء [ضمير] غير المصدر ، ويتحتّم اللزوم لكل فعل دالّ على سجيّه - وهى الطبيعه - نحو : «شرف ، وكرم ، وظرف ، ونهم» وكذا كلّ فعل على وزن افعلّل ، نحو : «اقشعرّ ، واطمأنّ» أو على وزن افعللل ، نحو : «اقعسس ، واحرنجم» أو دالّ على نظافه ك- «طهر الثوب ، ونظف» أو على دنس ك- «دنس الثوب ، ووسخ» أو دالّ على عرض نحو : «مرض زيد ، واحمرّ» أو كان مطاوعا لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو : «مددت الحديد فامتدّ ، ودحرجت زيدا فتدحرج» واحترز بقوله : «لواحد» مما طواع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعديا إلى مفعول واحد ، نحو : «فهمت زيدا المسأله ففهمها ، وعلمته النحو فتعلمه».

* * *

يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور

وعدّ لازما بحرف جرّ

وإن حذف فالنصب للمنجرّ (١)

ص: ١٤٩

١- «وعد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لازما» مفعول به لعد «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «وإن» شرطيه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالنصب» الفاء لربط الجواب بالشرط. النصب : مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

نقلا ، وفي «أن» «وأن» يطرد

مع أمن لبس : كعجبت أن يدوا (١)

تقدّم أن الفعل المتعدّي يصل إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : «مررت بزيدا»
وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ، نحو : «مررت زيدا» قال الشاعر :

١٥٩- تمرّون الدّيار ولم تعوجوا***كلامكم علىّ إذا حرام (٢)

ص: ١٥٠

١- «نقلا» مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله «حذف» وتقديره منقولاً «وفي أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و «أمن» مضاف إليه ، وأمن مضاف و «لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جاره لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و «أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفه ، والتقدير : عجبت من وديهم - أى إعطائهم الدبه - والجار والمجرور متعلق بعجب.

٢- البيت لجرير بن عطيه بن الخطفى. اللغة : «تعوجوا» يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا - كقال يقول قولاً ومقالاً - إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه. وروايه الديوان*
أتمضون الرسوم ولا- نحيا*. الإعراب : «تمرّون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرّون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال ، ولم : نافية جازمه ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجمله فى محل نصب حال «كلامكم» كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «تمرّون بالديار» حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام «تمرّون بالديار» ويسمى ذلك : «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعه الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من «أن» المؤكده مع اسمها وخبرها ، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها. ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفننى مررن الطّريقا ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطّريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ؛ وذلك فى قوله «غضبت أن نظرت» وأصله : غضبت من أن نظرت.

أى : تمزّون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أنّ» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن عليّ ابن سليمان البغداديّ وهو] الأَخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط تعيين الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : «بريت القلم بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء ؛ فتقول : «بريت القلم السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف ، نحو : «رغبت في زيد» فلا يجوز حذف «في» ؛ لأنه لا يدري حينئذ : هل التقدير «رغبت عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز ، نحو «اخترت القوم من بني تميم» فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : «اخترت القوم بني تميم» ؛ إذ لا يدري : هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم» أو «اخترت من القوم بني تميم».

وأما «أنّ ، وأن» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطّردا ، بشرط أمن اللبس ، كقولك «عجبت أن يدوا» والأصل «عجبت من أن يدوا» أى : من أن يعطوا الدّيه ، ومثال ذلك مع أنّ - بالتشديد - «عجبت من أنّك قائم» فيجوز حذف «من» فتقول : «عجبت أنّك قائم» ؛ فإن حصل لبس لم يجز

الحذف ، نحو «رغبت في أن تقوم» أو «رغبت[في أنك قائم] فلا- يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس.

واختلف في محل «أنّ ، وأن» - عند حذف حرف الجرّ - فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب (1) ، وذهب سيويه إلى تجويز الوجهين . .

ص: ١٥٢

١- أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذي كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين : أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآيه ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا ، فمتى حذف من الكلام زال عمله. وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و «أن» فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجرورا به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعده بن جؤيه الهذلى : لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه ، كما عسل الطّريق الثّعلب وكما فى قول المثلّمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيره : آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه والحبّ يأكله فى القرية السّوس أراد الأول : كما عسل فى الطّريق ، وأراد الثّانى : آليت على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجرورا ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن. وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب. فمن ذلك قول الفرزدق من قصيده يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى : وما زرت ليلى أن تكون حبيبه إلىّ ، ولا- دين بها أنا طالبه فقوله «ولا دين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من «أن تكون - إلخ» وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب. وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف. وذلك فى قوله. إذا قيل : أىّ الناس شرّ قبيله؟ أشارت كليب بالأكفّ الأصابع أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف «إلى» أبقى «كليب» على جره. فلما رأى سيويه - رحمه الله! - تكافؤ الأدله ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما.

وحاصله : أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير «أنّ ، وأن» لم يجر حذف حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان «أنّ ، وأن» جاز [ذلك] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

* * *

إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى، و قد يجب ذلك، و قد يمتنع

والأصل سبق فاعل معنى كمن

من «ألبن من زاركم نسج اليمن» (١)

إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ؛ فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، نحو «أعطيت زيدا درهما» فالأصل تقديم «زيد»

ص: ١٥٣

١- «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و «فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ «من» حرف جر ، ومجرور ، قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبن» فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» اسم موصول : مفعول أول لألبس «زاركم» زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجمله لا- محل لها صلة «نسج» مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على «درهم» لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذ للدرهم ، وكذا «كسوت زيدا جبّه» و «ألبن من زاركم نسج اليمن» ف- «من» : مفعول أول ، و «نسج» : مفعول ثان ، والأصل تقديم «من» على «نسج اليمن» لأنه اللابس ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معني ، لكنه خلاف الأصل.

ويلزم الأصل لموجب عرى

وترك ذاك الأصل حتما قد يرى (١)

أى : يلزم الأصل - وهو تقديم الفاعل في المعنى - إذا طرأ ما يوجب ذلك ، وهو خوف اللبس ، نحو «أعطيت زيدا عمرا» فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره ؛ لأجل اللبس ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا- في المعنى ، وتأخير ما هو فاعل في المعنى ، نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا- في المعنى ؛ فلا- تقول : «أعطيت صاحبه الدرهم» لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه [وهو ممتنع] والله أعلم (٢).

ص: ١٥٤

١- «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى موجب ، والجمله في محل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «حتما» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترك ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى - اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - ثلاثه أحوال ؛ الحاله الأولى يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى ، والحاله الثانیه يجب فيها تقديم المفعول في المعنى ، والحاله الثالثه يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنين لك مواضع كل حاله منها تفصيلا. أما الحاله الأولى فلها ثلاثه مواضع ؛ أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا- في المعنى ، وذلك نحو «أعطيت زيدا عمرا» وثانيهما : أن يكون المفعول في المعنى محصورا فيه ، نحو قولك «ما كسوت زيدا إلا جبه ، وما أعطيت خالدا إلا درهما» وثالثها : أن يكون الفاعل في المعنى ضميرا والمفعول في المعنى اسما ظاهرا نحو «أعطيتك درهما». وأما الحاله الثانیه فلها ثلاثه مواضع أيضا ؛ أولها : أن يكون الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وثانيها : أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولك «ما أعطيت الدرهم إلا

زيدا» وثالثها : أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرا والفاعل في المعنى اسما ظاهرا ، نحو قولك «الدرهم أعطيته بكرا»
وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك «أعطيت زيدا ماله» يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا
؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظا فقد عاد على متقدم رتبة.

يجوز حذف الفضله إن لم يضر حذفها

وحذف فضله أجز ، إن لم يضر

كحذف ما سيق جوابا أو حصر (١)

الفضله : خلاف العمده ، والعمده : ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضله : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حذف الفضله إن لم يضر ، كقولك

ص: ١٥٥

١- «وحذف» مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و «فضله» مضاف إليه «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «لم» جازمه نافية «يضر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضله فأجزه «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كحذف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «سيق» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «جوابا» مفعول ثان لسبق «أو» عاطفه «حصر» فعل ماض مبني للمجهول معطوف على سيق.

فى «ضربت زيدا»: «ضربت» بحذف المفعول به ، وكقولك فى «أعطيت زيدا درهما»: «أعطيت» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ
أَعْطَى وَاتَّقَى) و «أعطيت زيدا» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) و «أعطيت درهما» قيل : ومنه قوله تعالى :
(حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير - والله أعلم - حتى يعطوكم الجزية ، فإن ضرَّ حذف الفضله لم يجر حذفها ، كما إذا وقع المفعول
به فى جواب سؤال ، نحو أن يقال : «من ضربت؟» فتقول : «ضربت زيدا» أو وقع محصورا ، نحو «ما ضربت إلَّا زيدا» ؛ فلا يجوز
حذف «زيدا» فى الموضوعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجواب ، ويبقى الكلام فى الثانى دالًّا على نفي الضرب مطلقا ، والمقصود
نفيه عن غير «زيد» ؛ فلا يفهم المقصود عند حذفه.

* * *

يجوز حذف ناصب الفضله إذا دل عليه دليل

ويحذف الناصبها ، إن علما ،

وقد يكون حذفه ملتزما (١)

يجوز حذف ناصب الفضله إذا دلَّ عليه دليل ، نحو أن يقال : «من ضربت؟» فتقول : «زيدا» التقدير : «ضربت زيدا» فحذف
«ضربت» ؛ لدلاله ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجبا كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو «زيدا ضربته» التقدير :
«ضربت زيدا ضربته» فحذف «ضربت» وجوبا كما تقدم ، والله أعلم. ون

ص: ١٥٦

١- «ويحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «الناصبها» الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله
ضمير مستتر فيه ، و «ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضله مفعول به «إن» شرطيه «علما» فعل ماضى مبنى للمجهول. فعل الشرط ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناصب «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف :
اسم يكون وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزما» خبر يكون

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل

قبل فلولواحد منهما العمل (١)

والثان أولى عند أهل البصره

واختار عكسا غيرهم ذا أسره (٢)

ضابط التنازع

التنازع عباره عن توجه عاملين إلى معمول واحد (٣) ، نحو «ضربت

ص: ١٥٧

- ١- «إن» شرطيه «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «قبل» ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا- من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضيم فى محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر
- ٢- «والثانى» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و «أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و «البصره» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير : فاعل اختار. وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم ، وذا مضاف و «أسره» مضاف إليه ، وهو بضم الهمزه والمراد به ذا قوه ، وأصله - بضم الهمزه - الدرع الحصينه ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزه ، والأسره - بالفتح - الجماعه القويه.
- ٣- قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل فى العمل ، وذلك بأن يكونا اسمى فاعلين ، نحو قول الشاعر :
عهدت مغيثا مغنيا من أجرته فمن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمى مفعول كقول كثير : قضى كلّ ذى دين فوقى غريمه وعزّه ممطول معنّى غريمها أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حبك وتقديرك زيدا ، أو بأن يكونا اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ؛ فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى (هاؤم أقرؤا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :
لقد علمت أولى المغيره أننى لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا فقوله «مسمعا» اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و «الضرب» ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل متصرف

وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل. ويشترط في العاملين - سوى ما فصلنا - شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ؛ فلا- يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» إذ لا- ارتباط بين الفعلين : والارتباط يحصل بواحد من ثلاثه أمور : (الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت (الثاني) أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ) و (كَمَا ظَنَنْتُمْ) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا. (الثالث) أن يكون جوابا للأول ، نحو قوله تعالى (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) ونحو قوله جل شأنه : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا). ويشترط في العاملين أيضا : أن يكون كل واحد منهما موجها إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر : *أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس* فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجها إلى قوله «اللاحقون» ؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، أو لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثاني تأكيد له ، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال وذلك لأن كلا من «كفاني» و «لم أطلب» ليس متوجها إلى قوله «من المال» إذ لو كان كل منهما متوجها إلى لصار حاصل المعنى : كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت : ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي وإنما قوله «قليل من المال» فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله «ولم أطلب» فله معمور محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك. ويشترط في العاملين أيضا : أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثله التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول إما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولك «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل في ضميره ، وإن كان منصوبا نحو قولك «زيدا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين ، وللثاني منهما معمور محذوف يدل عليه المذكور ، أولا معمور له أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك «ضربت زيدا وأهنت» فهو معمور للسابق عليه منهما ، وللمتأخر عنه معمور محذوف بدل عليه المذكور ، وقد أشار الشارح إشاره وجيزه إلى هذا الشرط.

وأكرمت زيدا» فكلّ واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيدا» بالمفعوليه ، وهذا معنى قوله : «إن عاملان - إلى آخره».

وقوله : «قبل» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثّلنا ، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله : «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره ، كما سيدكره.

ص: ١٥٩

خلاف النحاه فى ترجح أى العاملین و وجه ذلك

ولا- خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا فى الأولى منهما (١).

فذهب البصريون إلى أنّ الثانى أولى به ؛ لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به ؛ لتقدمه.

العامل المهمل بعمل فى ضمير الاسم، و إذا كان العامل فى الظاهر هو ثانى العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع

وأعمل المهمل فى ضمير ما

تنازعا ، والتزم ما التزما (٢).

ص: ١٦٠

١- رأى البصريون أن إعمال ثانى العاملين أولى من إعمال الأول منهما ثلاث حجج : الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهى العلة التى ذكرها الشارح. الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل - وهو المتقدم - ومعموله - وهو الاسم الظاهر - بأجنبى من العامل ، وهو ذلك العامل الثانى ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر فى هذا الباب للضرورة التى ألجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل. الثالثة : أنه يلزم على إعمال العامل الأول فى لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى - وهى جملة العامل الأول مع معموله - قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل. ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى لعلتين : الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكرا ، وهى التى ذكرها الشارح. والثانية : أنه يترتب على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميرا فى العامل الأول منهما ؛ فىكون فى الكلام الإضممار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ، وخلاف الأصل عند البصريين. ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب. ثم إنه قد يوجد فى الكلام ما يوجب إعمال الثانى كما فى قولك : ضربت بل أكرمت زيدا ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما فى قولك : لا أكرمت ولا قدمت زيدا.

٢- «وأعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «فى ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «تنازعا» فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة.

أى : إذا أعملت أحد العاملين فى الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل فى ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : «يحسن ويسىء ابناك» فكل واحد من «يحسن» و «يسىء» يطلب «ابناك» بالفاعليه ، فإن أعملت الثانى وجب أن تضمّر فى الأول فاعله ؛ فتقول «يحسنان ويسىء ابناك» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : «يحسن ويسينان ابناك» ومثله «بغى واعتديا عبداك» وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : «بغيا واعتدى عبداك» ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول «يحسن ويسىء ابناك» ولا «بغى واعتدى عبداك» لأن تركه (٢) يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل

ص: ١٦١

١- «كيحسنان» الكاف جاره لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل «ويسىء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا : فاعل يسىء مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى ، ومضاف إليه.

٢- يريد أن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير ليصح ؛ فإن ترك الإضمار لا يؤدى إلى حذف الفاعل فقط ؛ لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظور.

ملتزم الذكر ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، وأجازه الفراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : «يحسان ويسى ابنك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

ولا تجيء مع أول قد أهملًا

بمضمر لغير رفع أوهلا (١)

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

وأخرنه إن يكن هو الخبر (٢).

ص: ١٦٢

١- «ولا» ناهية «تجىء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و «أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملًا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أول ، والجمله في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجىء «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و «رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجمله في محل جر صفة لمضمر.

٢- «بل» حرف عطف ، ومعناه - هنا - الانتقال «حذفه» حذف : مفعول مقدم لالزم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن. وغير مضاف و «خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفه ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لآخر «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط. واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا- محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

تقدّم أنه إذا عمل أحد العاملين في الظاهر وأهمّل الآخر عنه أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا- فرق في وجوب الإضمار - حينئذ - بين أن يكون المهمّل الأوّل أو الثاني ، فتقول : «يحسنان ويسىء ابناك ، ويحسن ويسيثان ابناك»

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمّل غير مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمده في الأصل - وهو مفعول «ظن» وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : «إن يكن هو الخبر» - أولا ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالب له هو الأوّل ، أو الثاني ، فإن كان الأوّل لم يجز الإضمار ؛ فتقول «ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرّ بي زيد» ولا تضمّر فلا تقول : «ضربته وضربني زيد» ولا «مررت به ومرّ بي زيد» وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦٠- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *** جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد(١)

وألغ أحاديث الوشاه ؛ فقلما

يحاول واش غير هجران ذى ود.

ص: ١٦٣

١- البيتان من الشواهد التي لم تقف لأحد على نسبتها لقائل معين. اللغة : «جهارا» بزنه كتاب - أي عيانا ومشاهده ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهرا وجهارا. وجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك في معنى العلقن ، قال الله تعالى : (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) وقال الأَخفش في قوله تعالى : (حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) أي عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصله ما استتر عنك ولم تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا «أحفظ للعهد» يروى في مكانه «أحفظ للود» والود - بضم الواو في المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح المحبة «ألغ» يريد لا- تجعلن لكلام الوشاه سبيلا إلى قلبك «الوشاه» جمع واش. وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادته الشيء بحيلة. المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقه ، وكان كل واحد منكما يعمل في العلقن على إرضاء صاحبه ؛ فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبه صديقك عنك ، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاه ؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقه وتعكير صفوها. الإعراب : «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجمله «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان ، والجمله من كان ومعموليها في محل جر بإضافه إذا إليها ، وهي جمله الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، وجمله يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفه على جمله ترضيه التي قبلها «جهارا» منصوب على الظرفيه تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، وسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ. الشاهد فيه : قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما «ترضى» و «يرضى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضى» و «يرضى» ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولا به. والثاني يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء ، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا

يعمل الأول فى الضمير ؛ لأن هذا الضمير فضله يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر. والإضمار قبل الذكر لا يجوز. وقد ارتكبه الشاعر ، من غير ضروره ملجئه إلى ارتكاب هذا المحذور ؛ فإنهم إنما أجازوا - فى هذا الباب - الإضمار قبل الذكر ، إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضروره يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا.

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضممار ؛ فتقول : «ضربنى وضربته زيد ، ومَرَّ بى ومررت به زيد» ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول «ضربنى وضربت زيد» ولا «مَرَّ بى ومررت زيد» ، وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦١- بعكاظ يعشى الناظرين ***- إذا هم لمحوا - شعاعه (١)

والأصل «لمحوه» فحذف الضمير ضروره ، وهو شاذ ، كما شذَّ عمل المهمل الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمده فى الأصل.

ص: ١٦٥

١- البيت لعانكه بنت عبد المطلب عمه النبى صَلَّى الله عليه و [آله] و سَلَّم ، من كلمه رواها أبو تمام حبيب بن أوس فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى : ٢ / ٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها : سائل بنا فى قومنا وليكف من شرِّ سماعه قيسا ، وما جمعوا لنا فى مجمع باق شناعه فيه السَيِّئُور والقنا والكبش ملتمع قناعه اللغه : «عكاظ» بزنه غراب - موضع كانت فيه سوق مشهوره ، يجتمع فيها العرب للتجاره ، والمفاخره «يعشى» مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا «لمحوا» ماض من اللمح ، وهو سرعه إبصار الشئ «شعاعه» بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الحبال ، والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذى ذكرته فى البيت السابق على هذا البيت. المعنى : تريد أن أشعه سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكنى بذلك عن كثره السلاح وقوه بريقه ولمعانه. الإعراب : «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» فى البيت السابق «يعشى» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به يعشى «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوهم «لمحوا» فعل ماض وفاعله ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «شعاعه» شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضمه الظاهره ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «يعشى ... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» والفعل الأول - وهو «يعشى» - يطلبه فاعلا له ، والفعل الثانى - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولا ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثانى فى ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضروره ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما «يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى فى البيت. ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضروره وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضممار قبل الذكر ، وفى حذفه فساد ، وهو تهيه العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير عله ولا سبب موجب له. وذهب قوم إلى أن حذف الضمير فى مثل هذه الحال جائز فى سعه الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضله لا يجب ذكرها.

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمده في الأصل ، فإن كان عمده في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرا ؛ فتقول : «ظننت زيدا قائما إياه» وإن كان الطالب له هو الثاني أضمته : متصلا كان ، أو منفصلا ؛ فتقول : «ظننت وظنني زيدا قائما ، وظننت وظنني إياه زيدا قائما».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول : «ضربته وضربني زيد» ، ولا مررت به ومرّ بي زيد» بل يلزم الحذف ؛ فتقول : «ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرّ بي زيد» إلا إذا كان المفعول خبرا في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخرا ؛ فتقول «ظننت وظننت زيدا قائما إياه».

ومفهوما أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا : مرفوعا كان ، أو مجرورا ، أو منصوبا ، عمدته في الأصل أو غير عمدته.

وأظهر ان بكن ضمير خيرا

لغير ما يطابق المفسرا (١)

نحو أظنّ ويظنّاني أخوا

زيدا وعمرا أخوين في الرّخا (٢)

أى : يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسره ؛ لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسره مثني ، نحو «أظنّ ويظنّاني زيدا وعمرا أخوين» ف- «زيدا» : مفعول أول لأظنّ ، و «عمرا» : معطوف عليه ، و «أخوين» : مفعول ثان لأظنّ ، والياء : مفعول أول ليظنّان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتيت به ضميرا فقلت : «أظنّ ويظنّاني إياه زيدا وعمرا أخوين» ي

ص: ١٦٧

١- «أظهر» فعل أمر مبنى على السكون ، وكسر للتخلص من النقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبرا» خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول «المفسرا» مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسما ظاهرا.

٢- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو «أظنّ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ويظنّاني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثان ليظنّاني «زيدا» مفعول أول لأظنّ «وعمرا» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثان لأظنّ «في الرخا» تنازع فيه كل من «أظنّ» و «يظنّاني»

لكان «إياه» مطابقا للياء ، فى أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين» ؛ لأنه مفرد ، و «أخوين» مثنى ؛ فتفوت مطابقه المفسّر للمفسّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت «أظن ويظنانى إياهما زيدا وعمرا أخوين» حصلت مطابقه المفسّر للمفسّر ؛ [وذلك] لكون «إياهما» مثنى ، و «أخوين» كذلك ، ولكن تفوت مطابقه المفعول الثانى - الذى هو خبر فى الأصل - للمفعول الأول - الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفردا ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو «إياهما» ، ولا بد من مطابقه الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت [المطابقه] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : «أظن ويظنانى أخوا زيدا وعمرا أخوين» ؛ ف- «زيدا وعمرا أخوين» : مفعولا- أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و «أخوا» مفعوله الثانى ، ولا تكون المسأله - حينئذ - من باب (1) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه ؛ فتقول : «أظن ويظنانى إياه زيدا وعمرا أخوين» وأجازوا أيضا الحذف ؛ فتقول : «أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين».

ص: ١٤٨

١- القول بأن هذه المسأله حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبه للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم توجه مطالبه كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظنانى ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ؛ فإنه لا- يطلب مفعولا- ثانيا إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول. ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا : إن اشتراط صحه توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا- بالنظر إلى الأفراد والتشبيه ، ولا- بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت «ضربنى وضربت زيدا» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيدا» المنصوب ، ولو قلت «ضربنى وضربته زيدا» لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع؟

المصدر اسم ما سوى الزمان من

مدلولي الفعل كأمن من أمن (١)

الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف- «قام» يدل على قيام في زمن ماض ، و «يقوم» يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و «قم» يدل على قيام في الاستقبال ، والقيام هو الحدث - وهو أحد مدلولي الفعل - وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : «ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» فكأنه قال : المصدر اسم الحدث كأمن ؛ فإنه أحد مدلولي أمن .

تعريف المفعول المطلق

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعه ، أو عدده ، نحو «ضربت ضربا ، وسرت سير زيدا ، وضربت ضربتين» .

وسمى مفعولا- مطلقا لصدق «المفعول» عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

بمثله أو فعل أو وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخب (٢).

ص: ١٦٩

١- «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و «الزمان» مضاف إليه «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولي مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

٢- «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «أو فعل ، أو وصف» معطوفان على مثل «نصب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلا» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفه له «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة
الابتداء.

ينتصب المصدر بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا» أو بالفعل (١) ، نحو «ضربت زيدا ضربا» أو بالوصف (٢) ، نحو «أنا ضارب زيدا ضربا».

ص: ١٧٠

١- يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثه شروط ؛ الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما - فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

٢- يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ؛ أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغه مبالغه ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر : أمّا الملوك فأنت اليوم الأهمم لؤما ، وأبيضهم سر بال طباخ فإن قوله «لؤما» مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله «الأهمم» الذى هو أفعل تفصيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «الأهمم» وتقدير الكلام - على هذا - : فأنت اليوم الأهمم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبهه ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغه الذبياني : وأراني طربا فى إثرهم طرب الواله أو كالمختبل فإن قوله «طرب الواله» مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله «طربا» الذى هو صفة مشبهه ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهه دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أراني طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله - إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفصيل.

أيهما أصل للآخر : الفعل أو المصدر؟

ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : «وكونه أصلاً لهذين انتخب» أي : المختار أن المصدر أصل لهذين ، أي : الفعل ، والوصف.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه

وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، والوصف مشتق من الفعل.

وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح المذهب الأول ؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزياده ، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كلا منهما يدلّ على المصدر وزياده ؛ فالفعل يدلّ على المصدر والزمان ، والوصف يدلّ على المصدر والفاعل.

المفعول المطلق على ثلاثة أنواع

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد

كسرت سيرتين سير ذى رشد (١)قف

ص: ١٧١

١- «توكيداً» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعاً» السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «كسرت» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، سرت : فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و «ذى» بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «رشد» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكنه للوقف

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدا ، نحو «ضربت ضربا».

الثاني : أن يكون مبينا للنوع (١) ، نحو «سرت سير ذى رشد» ، و «سرت سيرا حسنا».

الثالث : أن يكون مبينا للعدد ، نحو «ضربت ضربه ، وضربتتين ، وضربات».

ينوب عن المصدر في الاتصاف على المفعول المطلق عدة أشياء

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ

كجدّ كلّ الجدّ ، وافرح الجدل (٢).

ص: ١٧٢

١- المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال الأول : أن يكون مصافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغايه ، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحاله أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقه فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص . الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابة قطعا . الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهديه ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعا ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة . وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضر صورته لم يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

٢- «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول : فاعل ينوب «عليه» جار ومجرور متعلق بدل الآتى «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلته ما «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول مطلق ، نائب عن المصدر ، منصوب بالفتحه الظاهره ، وكل مضاف و «الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجدل» مفعول مطلق .

قد ينبو عن المصدر ما يدلّ عليه ، ككل وبعض ، مضافين إلى المصدر ، نحو «جَدَّ كَلَّ الجَدُّ» (١) ، وكقوله تعالى : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) و«ضربته بعض الضُّرب».

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور (٢) ، نحو «قعدت جلوسا ، وافرحت الجذل» فالجلوس : نائب مناب القعود لمرادفته له ، والجذل : نائب مناب الفرحت لمرادفته له.

ص: ١٧٣

١- ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح : وقد يجمع الله الشَّيتيين بعد ما يظنَّان كَلَّ الظَّنَّ أن لا تلاقيا
٢- اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا- من لفظه فلحك في إعرابه ثلاثة أوجه : الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاه في هذا الوجه من الإعراب على مذهبي فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ؛ واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف. الثاني : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله ، الثالث : أن تجعل المصدر حالا- بتأويل المشتق ، فإذا قلت «فرحت جذلا» فجذلا : عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير فرحت لأجل الجذل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كوني جذلان.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة ، نحو «ضربته ذلك الضرب» وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا-بد من وصفه بالمصدر ، كما مثلنا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثله سيبويه «ظننت ذاك» أى : ظننت ذاك الظن ، فذاك إشارة إلى الظن ، ولم يوصف به.

وينوب عن المصدر - أيضا - ضميره ، نحو «ضربته زيدا» أى : ضربت الضرب ، ومنه قوله تعالى : (لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ) أى : لا أعذب العذاب.

وعدده ، نحو «ضربته [عشرين] ضربه» ومنه قوله تعالى : (فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً).

والآله ، نحو «ضربته سوطا» والأصل : ضربته ضرب سوط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم.

* * *

ما يجب إفراده من المصادر وما يجوز تثنيته وجمعه

وما لتوكيد فوحد أبدا

وثن واجمع غيره وأفردا (١)

لا-يجوز تثنيه المصدر المؤكّد لعامله ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول : «ضربت ضربا» ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

ص: ١٧٤

١- «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتى «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحد» الفاء زائده ، ووحد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من بن واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة ، وقلبت نون التوكيد ألفا للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله.

وأما غير المؤكد - وهو المبين للعدد ، والنوع - فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه.

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو : ضربت ضربتين ، وضربات.

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو «سرت سيري زيد الحسن والقيح»].

وظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلوبين.

حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع، وإما جائز، وإما واجب

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفى سواه لدليل متسع (١)

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازا ، ووجوبا.

فالمحذوف جوازا ، كقولك : «سير زيد» لمن قال : «أى سير سرت» و «ضربتين» لمن قال : «كم ضربت زيدا؟» والتقدير : سرت سير زيد ، وضربته ضربتين.

وقول ابن المصنف : إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سهو منه ؛ لأن

ص: ١٧٥

١- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «عامل» مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و «المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفى سواه» الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

قولك «ضربا زيدا» مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوبا ، كما سيأتي - ليس بصحيح (1) ، وما استدللّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتي] ليس منه ، وذلك لأن «ضربا زيدا» ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خال من التأكيد ، بمثابة «اضرب زيدا» لأنه واقع موقعه ، فكما أن «اضرب زيدا» لا تأكيد فيه كذلك «ضربا زيدا» وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء ؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل ، دالّ على ما يدلّ عليه ، وهو عوض منه ، ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكّد.

ومما يدلّ أيضا على أن «ضربا زيدا» ونحوه ليس من المصدر المؤكّد لعامله أن المصدر المؤكّد لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل ؛ ف- «زيدا» في قولك «ضربا زيدا» منصوب ب- «ضربا» على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو «اضرب» ؛ فعلى القول الأول ناب «ضربا» عن «اضرب» في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله ، كندلا اللذ كاندلا (2).

ص: ١٧٦

١- جملة «ليس بصحيح» خبر المبتدأ الذي هو قوله «وقول ابن المصنف».

٢- «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية. وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و «آت» مضاف إليه «بدلا» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «كندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر في آت «اللذ» اسم موصول صفه لندلا «كاندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف في «كندلا» وفي «كاندلا» داخله على مقصود لفظه ؛ فكل منهما مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها الحكاية.

يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بدلا من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو «قيامًا لا- قعودا» أى : قم [قيامًا] ولا- تقعد [قعودا] ، والدعاء ، نحو «سقيا لك» أى : سقاك الله .

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو «أتوانيا وقد علاك المشيب؟»
أى : أتتوانى وقد علاك (١).

ويقلّ حذف عامل المصدر وإقامه المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر ، نحو «أفعل وكرامه» أى : وأكرمك .

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه .

ص : ١٧٧

١- اعلم أن المصدر الآتى بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتى (رقم ١٦٢) ، والثانى ما كان المراد به النهى كقولك : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو : سقيالك . والرابع ما كان المراد به التوبيخ كقولهم «أتوانيا وقد جد الجد» . وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعى ، ومقيس ؛ فأما لسماعى فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامه ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبه جملة قبله . ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بيانا وافيا .

وأشار بقوله : «كندلا» إلى ما أنشده سيويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢- يمرون بالدهنا خفافا عياهم***ويرجعن من دارين بجر الحقائب (١)

على حين ألهى الناس جلّ أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب .

ص: ١٧٨

١- البيتان لأعشى همدان. من كلمه يهجو فيها لصوصا. اللغه : «الدهنا» يقصر ويمد - موضع معروف لبنى تميم «عياهم» العياب : جمع عيبه ، وهى وعاء الثياب «دارين» قرية بالبحرين مشهوره بالمسك. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون - جمع بجرء ، وهى الممتلئه ، والحقائب : جمع حقيبته ، وهى - هنا - العيبه أيضا «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفله «جلّ أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها «ندلا» خطفا فى خفه وسرعه. المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ؛ وقد صفرت عياهم من المتاع فلا شىء فيها. ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلك ناشىء من أنهم يختلسون غفله الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعا ، وكن خفيف اليد سريع الروغان. الإعراب : «يمرون» فعل وفاعل «بالدهنا» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافا» حال من الفاعل «عياهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات. أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل. وبجر مضاف و «الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسره الظاهره «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «جلّ» فاعل ألهى ، وجل مضاف. وأمور من «أمورهم» مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله ندلا السابق «ندل» مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و «الثعالب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فندلا» حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوبا ، على ما تبين لك فى الإعراب.

ف- «ندلا» نائب مناب فعل الأمر ، وهو اندل ، والتدل : خطف الشيء بسرعة ، و «زريق» منادى ، والتقدير : ندلا يا زريق [المال] ، وزريق اسم رجل ، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا ، وفيه نظر (١) ؛ لأنه إن جعل ، ندلا» نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير «اندل» لم يصح أن يكون مرفوعا به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا ؛ فكذلك ما ناب منابه ، وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب ، والتقدير «ليندل» صح أن يكون مرفوعا به ؛ لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو «ضربا زيدا» أى : اضرب زيدا ، والله أعلم.

وما لتفصيل كما مّا مّا

عامله يحذف حيث عنّا (٢).

ص: ١٧٩

- ١- ولو كان «زريق» فاعلا لجا به منونا ؛ لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشه الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.
- ٢- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كأما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوبا «عامله» عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل ، والجمله من يحذف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبنى على الضم فى محل نصب «عنا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل ، والجمله من عن وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبه ما تقدمه (١)، كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا أَثَخَّنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ؛ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً) فَمَنَّا، وفداء: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا، والتقدير - والله أعلم - فَإِمَّا تَمْنُونَ مِنَّا، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً، وهذا معنى قوله: «وما لتفصيل - إلى آخره» أى: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل، حيث عَنَ، أى: عرض.

كذا مكرّر وذو حصر ورد

نائب فعل لاسم عين استند (٢).

ص: ١٨٠

١- يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثه شروط؛ الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبه، أى بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصله بعده، والشرط الثانى: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جمله، سواء أكانت طلبيه كآليه الكريمه التى تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبريه كقول الشاعر: لاجهدنّ: فَإِمَّا رَدِّ واقعه تخشى، وإمّا بلوغ السؤل والأمل فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردا - نحو أن تقول: لزيد سفر فإمّا صحه وإمّا اغتنام مال - لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره؛ والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمه عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إمّا إهلاكا وإمّا تأديبا فاضرب زيدا - لم يجب حذف العامل أيضا.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو مضاف، و «حصر» مضاف إليه، وجمله «ورد» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر فى ورد، ونائب مضاف. و «فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق باستند الآتى، واسم مضاف، و «عين» مضاف إليه «استند» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل.

أى : كذلك يحذف عامل المصدر وجوبا ، إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين ، أى : أخبر به عنه ، وكان المصدر مكررا أو محصورا (١) ؛ فمثال المكرر : «زيد سيرا سيرا» والتقدير : زيد يسير سيرا ، فحذف «يسير» وجوبا لقيام التكرير مقامه ، ومثال المحصور «ما زيد إلّا سيرا» ، و «إنّما زيد سيرا» والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، وإنما زيد يسير سيرا ، فحذف «يسير» وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف ، نحو «زيد سيرا» التقدير : زيد يسير سيرا ؛ فإن شئت حذف «يسير» ، وإن شئت صرّحت به ، والله أعلم.

ومنه ما يدعونه مؤكدا

لنفسه ، أو غيره ؛ فالمبتدا (٢).

ص: ١٨١

١- يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون العامل فيه خبرا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلم ، لا منقطعا ، ولا مستقبلا ، والرابع أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكررا أو محصورا ، كما مثل الشارح ، أو معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلا وشربا ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترنا بهمزه الاستفهام نحو : أأنت سيرا؟.

٢- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم وصول : مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكدا» مفعول ثان والجمله من يدعو وفاعله ومفعوليه لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بیدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

نحو «له على ألف عرفا»

والثان ك- «ابني أنت حقا صرفا» (١)

أى : من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمّى : المؤكّد لنفسه ، والمؤكّد لغيره .

فالمؤكّد لنفسه هو : الواقع بعد جملة لا- تحتّم لغيره ، نحو «له على ألف [عرفا] أى : [اعترفا ، فاعترفا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أعترف اعترفا» ويسمى مؤكدا لنفسه ؛ لأنه مؤكّد للجمله قبله ، وهى نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتّم سواه ، وهذا هو المراد بقوله : «فالمبتدا» أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكّد لغيره هو : الواقع بعد جملة تحتّمه وتحتّم لغيره ؛ فتصير بذكره نصّا فيه ، نحو «أنت ابني حقا» فحقّا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أحقّه حقا» وسمّى مؤكدا لغيره ؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن قولك «أنت ابني» يحتّم أن يكون حقيقه ، وأن يكون مجازا

ص : ١٨٢

١- «نحو» خبر للمبتدا فى آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدا مؤخر «عرفا» مفعول مطلق ، وجمله المبتدا وخبره فى محل جر بإضافه نحو إليها «والثان» مبتدا «كابني» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدا محذوف «ابني» ابن خبر مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدا مؤخر ، وجمله المبتدا وخبره فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقا» مفعول مطلق «صرفا» نعت لقوله حقا .

على معنى أنت عندى فى الحنو بمنزله ابنى ، فلما قال «حقًا» صارت الجملة نصيًا فى أن المراد البنو حقيقه ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصًا ؛ فكان مؤكدا لغيره ؛ لوجوب مغايره المؤثر للمؤثر فيه .

كذاك ذو التشبيه بعد جملة

ك «لى بكا بقاء ذات عضله» (١)

أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتمله على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو «لزيد صوت صوت حمار ،

ص : ١٨٣

١- «كذاك» كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و «جملة» مضاف إليه «كلى» الكاف جاره لقول محذوف. لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكا» قصر للضرورة مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف و «عضله» مضاف إليه .

٢- الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه : فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدرا ، وأن يكون مشعرا بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه . وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتمله على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضا مشتمله على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر. فإن لم يكن المصدر مشعرا بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام - ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا. بل هو فيما ذكرنا - مما تقدمته جملة - من الأمثلة بدل مما قبله .

وله بكاء بكاء الثكلى» ف- «صوت حمار» مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يصوت صوت حمار ، وقبله جملة وهي «لزيد صوت» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو «زيد» وكذلك «بكاء الثكلى» منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يبكي بكاء الثكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع ، نحو «صوته صوت حمار ، وبكاؤه بكاء الثكلى» ، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو «هذا بكاء بكاء الثكلى ، وهذا صوت صوت حمار».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله.

* * *

ص: ١٨٤

ينصب مفعولا له المصدر ، إن

أبان تعليلا ، كـ - «جد شكرا ، ودن» (١)

وهو بما يعمل فيه متّحد

: وقتا وفاعلا ، وإن شرط فقد (٢)

فاجرته بالحرف ، وليس يمتنع

مع الشّروط : كلزهد ذا قنع (٣)

ص: ١٨٥

١- «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطيه «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «تعلّلا» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكرا» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفه ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف للدلالة الأول عليه.

٢- «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتى «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا- محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطيه «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجمله من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيريّه ، وجواب الشرط فى البيت التالى.

٣- «فاجرته» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمنتع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف. والجمله فى محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع ومع مضاف ، و «الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جاره لقول محذوف. لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى «دا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله من قنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

المفعول له هو : المصدر ، المفهم عله ، المشارك لعامله : فى الوقت ، والفاعل ، نحو «جد شكرا» فشكرا : مصدر ، وهو مفهم للتعليل ؛ لأن المعنى جد لأجل الشكر ، ومشارك لعامله وهو «جد» : فى الوقت ؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود ، وفى الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.

وكذلك «ضربت ابني تأديبا» فتأديبا : مصدر ، وهو مفهم للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فى جواب «لم فعلت الضرب؟» وهو مشارك لضربت : فى الوقت ، والفاعل.

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة - أعنى المصدريه ، وإبانه التعليل ، واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل.

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جرّه بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو «من» أو «فى» أو الباء ؛ فمثال ما عدمت فيه المصدريه قولك «جتتك للسمن» ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الوقت «جتتك اليوم للإكرام غدا» ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل «جاء زيد للإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو «هذا قنع لزهد».

وزعم قوم أنه لا- يشترط فى نصبه إلا- كونه مصدرا ، ولا- يشترط اتحاده مع عامله فى الوقت ولا- فى الفاعل ، فجوزوا نصب «إكرام» فى المثالين السابقين ، والله أعلم.

* * *

وقل أن يصحبها المجرد

والعكس في مصحوب «أل» وأنشدوا (١)

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توالى زمر الأعداء (٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمه له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون محلّي بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافا ، وكلّها يجوز أن تجرّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرّد عن الألف واللام والإضافة النصب ، نحو «ضربت ابني تأديبا» ، ويجوز جرّه ؛ فتقول : «ضربت ابني لتأديب» ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرّه ، وهو خلاف ما صرح به النحويون ، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد ؛ فالأكثر جرّه ، ويجوز النصب ؛ ف- «ضربت ابني للتأديب» أكثر من «ضربت ابني التأديب» ، ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

١٦٣- * لا أقعد الجبن عن الهيجاء* (٣).

ص: ١٨٧

١- «وقل» فعل ماض «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب ، و «أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل ، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

٢- «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمه «توالى» توالى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل توالى ، وزمر مضاف و «الأعداء» مضاف إليه.

٣- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ؛ فهذا صدره ، وعجزه قوله : *ولو توالى زمر الأعداء* اللغة : «أقعد» أراد لا- أنكل ولا- أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون - هو الهيبه والفرع وضعف القلب والخوف من العاقبه «الهيجاء» الحرب ، وهى تقصر وتمد ، فمن قصرها قول لبيد : * يا ربّ هيجا هى خير من دعه* ومن مداها قول الآخر : إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهتد «توالى» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمره ، وهى الجماعه «الأعداء» جمع عدو. الإعراب : «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفه ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوالى زمر الأعداء ، ولو توالى زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم «توالى» نوالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالى ، وزمر مضاف ، و «الأعداء» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «الجبن» حيث وقع مفعولا لأجله ، ونصبه مع كونه

محلى بأل وقد اختلف النحاه فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفا ؛ فذهب سيويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسه : كريم يغض الطرف فضل حيايه ويدنو وأطراف الرّماح دوانى فقوليه «فضل حيايه» مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافه ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير. وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكره ؛ لأنه - فيما زعم كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكره ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فأل هذه زائده لا معرفه ، وإن جاء مضافا إلى معرفه ، فإضافته لفظيه لا تفيد تعريفا. والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله فى هذه المسأله ؛ لورود الشواهد الكثيره فى النظم والنثر ، ومما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) والقول بزياده الحرف أو بأن الإضافه لفظيه خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

البيت ، ف- «الجبن» مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :

١٦٤- فليت لى بهم قوما إذا ركبوا**شئوا الإغاره فرسانا وركبانا(١)

ص: ١٨٩

١- البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسه ، وهو من كلمه لقريط ابن أنيف أحد بنى العنبر. اللغه : «شئوا» أراد : فرقوا أنفسهم لأجل الإغاره «الإغاره» الهجوم على على العدو والإيقاع به «فرسانا» جمع فارس ، وهو راكب الفرس «ركبانا» جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكى الإبل. المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب. الإعراب : «فليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوما» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «شئوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شئوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغاره «الإغاره» مفعول لأجله «فرسانا» حال من الواو فى «شئوا» «وركبانا» معطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «الإغاره» حيث وقع مفعولا- لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكره ؛ وادعاؤه أن أل فى «الإغاره» ونحوها زائده لا معرفه خلاف الأصل فلا يلتفت إليه. وربما قيل : إنه لا شاهد فى البيت ؛ لأن الإغاره مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله.

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب ، والجرّ - على السواء ؛ فتقول : «ضربت ابني تأديبه ، ولتأديبه» وهذا [قد] يفهم من كلام المصنف ؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جرّ المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقلّ فيه واحد منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوبا [قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه] قوله :

١٦٥- وأغفر عوراء الكريم ادّخاره *** وأعرض عن شتم اللّثيم تكّرما(١)

ص : ١٩٠

١- البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور. اللغة : «العوراء» الكلمه القبيحه «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح. الإعراب : «وأغفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عوراء» مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و «الكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض ، وشتم مضاف و «اللثيم» مضاف إليه «تكّرما» مفعول لأجله. الشاهد فيه : قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال «لادخاره» لكان سائغا مقبولا ، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفه لا- يضافه ولا بأل ، وما زعمه من أن إضافه المفعول لأجله لفظيه لا تفيد التعريف غير صحيح. وفي قوله «تكّرما» شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله «تكّرما» مفعول لأجله ، وهو منكر غير معرف لا يضافه ولا بأل ، وقد جاء به منصوبا لاستيفائه الشروط ، ولا يختلف أحد من النحاه في صحه ذلك.

تعريف الظرف

الظرف : وقت ، أو مكان ، ضمنا

«في» باطراد ، كهنا امكث أزمتنا (1)

عرّف المصنّف الظرف بأنه : زمان - أو مكان - ضمّن معنى «في» باطراد ، نحو «امكث هنا أزمتنا» فهنا : ظرف مكان ، وأزمتنا : ظرف زمان ، وكل منهما تضمن معنى «في» ؛ لأن المعنى : امكث في هذا الموضع [و] في أزمتنا.

واحترز بقوله : «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبرا ، نحو : «يوم الجمعة يوم مبارك ، ويوم عرفه يوم مبارك ، والدار لزيد» فإنه لا يسمي ظرفا والحاله هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجرورا ، نحو : «سرت في يوم الجمعة» و «جلست في الدار» على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح ، وكذلك ما نصب منهما مفعولا به ، نحو : «بنيت الدار ، وشهدت يوم الجمل».

واحترز بقوله : «باطراد» من نحو : «دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام» فإن كل واحد من «البيت ، والدار ، والشام» متضمن معنى «في» ولكن تضمنه معنى «في» ليس مطردا ؛ لأن أسماء المكان المختص لا يجوز حذف «في» معها ؛ فليس «البيت ، والدار ، والشام» في المثل

ص : ١٩١

١- «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الـ اثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه : مفعول ثان لضمّن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمّن «كهنا» الكاف جاره لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أزمتنا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضا.

منصوبه على الظرفيه ، وإنما هي منصوبه على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تضمن معنى «فى» باطراد ، وهذه متضمنه معنى «فى» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثه ونحوها منصوبه على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنه معنى «فى» ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى «فى» ؛ فكذلك ما شَبَّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : «باطراد» ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى فى» ، والله تعالى أعلم.

حكم الظرف و بيان ما يعمل فيه

فانصبه بالواقع فيه : مظهرًا

كان ، وإلا فانوه مقدرا (١)

حكم ما تضمّن معنى «فى» من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو : «عجبت من ضربك زيدا ، يوم الجمعة ، عند الأمير» أو الفعل ، نحو : «ضربت زيدا ، يوم الجمعة ، أمام الأمير» أو الوصف ، نحو : «أنا ضارب زيدا ، اليوم ، عندك».

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف .. (٢)

ص: ١٩٢

١- «فانصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهرًا» خبر لكان الآتى مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن : شرطيه ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «مقدرا» حال من الهاء فى «انوه».

٢- اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فاذا قلت «جلست أمامك» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك» وكذلك إذا قلت «كان جلوسى أمامك» واعلم أيضا أن المصدر يدل على الحدث بدلاله المطابقه ؛ لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفه يدلان على الحدث بدلاله التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفه معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقه ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقه أو بالتضمن ، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا.

والناصب له إما مذکور كما مثل ، أو محذوف : جوازا ، نحو أن يقال : «متى جئت؟» فتقول : «يوم الجمعة» ، و «كم سرت؟» فنقول : «فرسخين» ، والتقدير «جئت يوم الجمعة» ، وسرت فرسخين» أو وجوبا ، كما إذا وقع الظرف صفة ، نحو : «مررت برجل عندك» أو صله ، نحو : «جاء الذى عندك» أو حالا ، نحو : «مررت بزید عندك» أو خبرا فى الحال أو فى الأصل ، نحو «زید عندك ، وظننت زيدا عندك» ؛ فالعامل فى هذه الظروف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها ، والتقدير فى غير الصلة «استقرّ» أو «مستقر» وفى الصلة «استقرّ» ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة (١) ، والله أعلم.

. * * *

ص: ١٩٣

١- ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صله ، أو خبرا ، أو حالا ؛ وبقي عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولا عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه. والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا- يجوز إظهار هذا العامل ؛ لأن المتأخر عوض عنه ، ولا- يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو قولك لمن يذكر أمرا قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن ؛ فناسب «حين» عامل ، وناسب «الآن» عامل آخر ؛ فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى جديد.

كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية و إنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان

وكل وقت قابل ذاك ، وما

يقبله المكان إلا مبهما (١)

نحو الجهات ، والمقادير ، وما

صيغ من الفعل كمرمى من رمى (٢)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية (٣) : مبهما كان ، نحو «سرت

ص: ١٩٤

١- «وكل» مبتدأ ، وكل مضاف ، و «وقت» مضاف إليه «قابل» خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا : اسم إشاره مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهما» حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان فى حال من الأحوال إلا فى حال كونه مبهما.

٢- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و «الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذا من مصدر رمى.

٣- أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلاله الالتزام ؛ لأن كل حدث يقع فى الخارج لا بد أن يكون وقوعه فى مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الداله على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه فى الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع.

لحظه ، وساعه» أو مختصا : إما بإضافه ، نحو «سرت يوم الجمعة» ، أو بوصف نحو «سرت يوما طويلا» أو بعدد ، نحو «سرت يومين».

وأما اسم المكان فلا- يقبل النصب منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره ، والمبهم كالجهاث [السّت] ، نحو : «فوق ، وتحت ، [ويمين ، وشمال] وأمام ، وخلف» ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو «غلوه ، وميل ، وفرسخ ، وبريد» (١) تقول : «جلست فوق الدّار ، وسرت غلوه» فتنصبهما على الظرفيه.

وأما ما صيغ من المصدر ، نحو «مجلس زيد ، ومقعه» فشرط نصبه - قياسا - أن يكون عامله من لفظه ، نحو «قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلس عمرو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرّه بفي ، نحو : «جلست فى مرمى زيد» ؛ فلا- تقول : «جلست مرمى زيد» إلا شذوذا.

ومما ورد من ذلك قولهم : «هو منّى مقعد القابله ، ومزجر الكلب ، ومناطق الثريا» (٢) أى : كائن مقعد القابله ، وفى مزجر الكلب ، ومناطق الثريا ، والقياس «هو منّى فى مقعد القابله ، وفى مزجر الكلب ، وفى مناطق الثريا» ولكن نصب شذوذا ، ولا يقاس عليه ، خلافا للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

ص: ١٩٥

١- الغلوه - بفتح الغين المعجمه وسكون اللام - فسرّها المتقدمون بالباع مائه باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهم محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوه برميّه سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائه ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثه أميال ، والبريد : أربعة فراسخ.

٢- يقول العرب «فلان منى مقعد القابله» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابله عند ولاده المرأه من المرأه. ويقولون «فلان منى مزجر الكلب» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى تزجر إليه الكلب. ويراد بهذا الظم ، ويقولون «فلان منى مناطق الثريا» يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعه ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعه قدره.

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع

ظرفا لما في أصله معه اجتمع (1)

أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا : أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كمجامعه «جلست» ب- «مجلس» في الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو «الجلوس».

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان ؛ أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمه ؛ لأنها - وإن كانت معلومه المقدار - فهي مجهوله الصفه ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمه ؛ لأنها معلومه المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما ، نحو «جلست مجلسا» ومختصا ، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهر كلامه أيضا أن «مرمى» مشتق من رمى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو : ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفا ، فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع «دخل ، وسكن» ونصب

ص: ١٩٦

١- «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف ، و «كون» مضاف إليه ، وكون مضاف ، و «ذا» مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيسا» خبر الكون الناقص «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشاره للمأخوذ من مصدر الفعل ، و «أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفا» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «ظرفا» أو بمحذوف صفه له «فى أصله ، معه» جار ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى «اجتمع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرور محلا باللام.

«الشأم» مع «ذهب»، نحو «دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشأم» واختلف الناس في ذلك ؛ ف قيل : هي منصوبه على الظرفيه شذوذا ، وقيل : منصوبه على إسقاط حرف الجر ، والأصل «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو «مررت زيدا» وقيل : منصوبه على التشبيه بالمفعول به (١).

*** **

ص: ١٩٧

١- في هذه المسأله أربعه أقوال للنحاه ذكر الشارح منها ثلاثه : (الأول) أن هذه الظروف المختصه منصوبه على الظرفيه كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها ، إلا- أن ذلك شاذ لا- يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاه ، ونسبه الشلوبين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب (الثاني) أن هذه الأسماء منصوبه على إسقاط حرف الجر ، يعنى على الحذف والإيصال ، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩) : لدن بهز الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطّريق الثّعلب وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه ، وقد اختاره ابن مالك. (الثالث) أن هذه الأسماء منصوبه على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدى ، كما نصبوا الاسم بعد الصفه المشبهه التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصره. (الرابع) أن هذه الأسماء منصوبه على أنها مفعول به حقيقه ، وعللوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تاره وبحرف الجر تاره أخرى ، وكثره الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع ؛ إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثره الورود ، بخلاف نحو «ذهب».

وما يرى ظرفا وغير ظرف

فذاك ذو تصرّف في العرف (١)

وغير ذى التصرّف : الذى لزم

ظرفيه أو شبهها من الكلم (٢)

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفا وغير ظرف ، ك- «يوم ، ومكان» .

ص: ١٩٨

١- «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول «ظرفا» مفعول ثان ليرى ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله «ظرفا» «السابق» وغير مضاف ، و «ظرف» مضاف إليه «فذاك» الفاء زائده ، واسم الإشارة مبتدأ ثان «ذو» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط فى عمومته ، وذو مضاف ، و «تصرف» مضاف إليه «فى العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.

٢- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «التصرف» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : خبر المبتدأ «لزم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذى «ظرفيه» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفيه أو شبهها ، وليس يجوز أن يكون معطوفا على قوله «ظرفيه» المذكور فى البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفيه وحدها ، ومنه الذى لزم شبه الظرفيه وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفيه وحدها ولا يفارقها ؛ وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفيه وشبهها ، نعى أنه إذا فارق الظرفيه لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذى التصرف».

فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً ، نحو «سرت يوماً وجلست مكاناً» ، ويستعمل مبتدأ ، نحو «يوم الجمعة يوم مبارك ، ومكانك حسن» وفاعلاً ، نحو «جاء يوم الجمعة ، وارتفع مكانك».

وغير المتصرف هو : ما لا- يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سحر» إذا أردته من يوم بعينه (١) ، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَيِّحَرٍ) و «فوق» نحو «جلست فوق الدار» فكل واحد من «سحر : فوق» لا يكون إلا ظرفاً (٢).

والذى لزم الظرفيه أو شبهها «عند [ولدن]» والمراد بشبهه الظرفيه أنه لا يخرج عن الظرفيه إلا باستعماله مجروراً ب- «من» ، نحو «خرجت من عند زيد» ولا تجزّ «عند» إلا ب- «من» فلا يقال «خرجت إلى عنده» ، وقول العامه : «خرجت إلى عنده» خطأ (٣) .

ص : ١٩٩

١- مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفيه بمثاليين : أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفيه أو شبهها ، بدليل مجيئه مجروراً بمن فى قوله تعالى : (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) وفى آيات أخر. ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفيه «قط» و «عوض» ظرفين للزمان أولهما للماضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفى أو شبهه ، ومنها أيضاً «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبه كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً «بيناً» و «بينما» ومنها «مذ ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض.

٢- قد قال العرب الموثوق بعريبتهم : «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا : «إلى أين» و «إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجاره على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجاره على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان ، وإدخال «إلى» الجاره على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف ، اتباعاً لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذاك في ظرف الزمان يكثر (١)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك «جلست قرب زيد» أى : مكان قرب زيد ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصب على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول «آتيك جلوس زيد» تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامه المصدر مقام ظرف الزمان ، نحو «آتيك طلوع الشمس ، وقدم الحاج ، وخروج زيد» والأصل : وقت طلوع الشمس ، ووقت قدم الحاج ، ووقت خروج زيد ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر (٢) .

ص: ٢٠٠

١- «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» ، وظرف مضاف ، و «الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك ، الجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- ذكر الشارح - تبعا للناظم - واحدا مما ينوب عن الظرف ، وهو المصدر ، بين أن نيابه المصدر عن ظرف الزمان مقيسه - بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان - وأن نيابته عن ظرف المكان سماعيه يجب ألا تستعمل منه إلا ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيا أو مكانيا : الأول : لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف ، نحو «بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم» وذلك من جهة أن كلمتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعوليه المطلقة . الثاني : صفة الظرف ، نحو «سرت طويلا» شرقي القاهرة . الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو «صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا» . الرابع : ألقاظ معينه تنوب عن اسم الزمان ، نحو «أحقا» في قول الشاعر : أحقا عباد الله أن لست صادرا ولا واردا إلا على رقيب وفي نحو قول الآخر : أحقا أن جيرتنا استقلوا فتيتنا ويتتهم فريق وفي نحو قول الآخر : أحقا بنى أبناء سلمى بن جندل تهددكم إيتاي وسط المجالس وفي نحو قول الآخر : أحقا أن أخطلكم هجاني

* * *

ص: ٢٠١

ينصب تالى الواو مفعولا معه

فى نحو «سبرى والطرىق مسرعه» (١)

بما من الفعل وشبهه سبق

ذا النصب ، لا بالواو فى القول الأحقّ (٢)

تعريف المفعول معه و بيان العامل فيه

المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مع .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل «سبرى والطرىق مسرعه» أى : سبرى مع الطرىق ، فالطرىق منصوب بسبرى .

ومثال شبه الفعل «زىد سائر والطرىق» ، و «أعبنى سىرك والطرىق» فالطرىق : منصوب بسائر وسىرك .

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو ، وهو غير صحىح ؛ لأن كل حرف اختصّ

ص : ٢٠٢

١- «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول «تالى» نائب فاعل ينصب ، وتالى مضاف و «الواو» مضاف إليه «مفعولا» حال من نائب الفاعل «معه» مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولا» ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فى نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن فى نحو «سبرى» فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه نحو إليها «والطرىق» مفعول معه «مسرعه» حال من ياء المخاطبه فى قوله سبرى .

٢- «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله سبق الآتى «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبهه : معطوف على الفعل ، وشبهه مضاف والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالباء «ذا» اسم إشاره مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما «فى القول» جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق «الأحق» نعت للقول .

بالاسم ولم يكن كالجزء منه ؛ لم يعمل إلا الجزّ ، كحروف الجر ، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازا من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطى العامل لها ، نحو «مررت بالغلام»

اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه

و يستفاد من قول المصنف «فى نحو سيرى والطريق مسرعه» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ، وتقدّمه فعل أو شبهه ، و [هذا] هو الصحيح من قول النحويين (١).

وكذلك يفهم من قوله : «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بدّ أن يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : «والنيل سرت» وهذا باتفاق ، أمّا تقدّمه على مصاحبه - نحو «سار و النيل زيد» - ففيه خلاف ، والصحيح منعه (٢)..

ص: ٢٠٣

١- يريد الشارح بالمماثلة فى قوله «مقيس فيما كان مثل ذلك - إلخ» المشابهه فيما ذكر ، وفى كون الاسم الذى بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو. وقد اختلف النحاه فى هذه المسأله ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعيه وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا- معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا- يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهه المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا- يحصى من الشواهد نثرا ونظما ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبه - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبه فى مستوى واحد - من غير ضروره ولا ملجىء ما ، يقطع بذلك.

٢- اختلف النحاه فى تقديم المفعول معه على مصاحبه : أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذى يؤخذ من كلامه فى كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فتقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر : ألا- يا نخله من ذات عرق عليك - ورحمه الله - السيّلام والشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، وثانى الاستدلاليين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما فى قول يزيد بن الحكم الثقفى من قصيده يعاتب فيها ابن عمه : جمعت وفحشا غيبه ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى فزعم أن الواو فى قوله «وفحشا» واو المعيه ، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ، ومن ذلك أيضا قول بعض الفزاريين ، وهو من شعراء الحماسه : أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءه اللقبا فزعم أن الواو فى قوله «والسوءه» واو المعيه ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله «اللقبا» وأصل الكلام عنده : ولا ألقبه اللقبا والسوءه. وليس ما ذهب إليه ابن جنى بسديد ، ولا ما استدل به صحيح ، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعا ينادى بأن ذلك ممتنع ، فأما البيت الذى أنشده شاهدا على تقديم المعطوف فضروره أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحه الروايه يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضروره.

قد ينصب المفعول معه و لم يتقدمه في اللفظ فعل

وبعد «ما» استفهام أو «كيف» نصب

بفعل كون مضمّر بعض العرب (١)

حقّ المفعول [معه] أن يسبقه فعل أو شبهه ، كما تقدّم تمثيله ، وسمع من كلام العرب نصبه بعد «ما» و «كيف» الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل ،

ص: ٢٠٤

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه من إضافه الدال إلى المدلول «أو» عاطفه «كيف» معطوف على «ما» السابق «نصب» فعل ماض بفعل «جار ومجرور متعلق بنصب ، وفعل مضاف ، و «كون» مضاف إليه مضمّر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب ، وبعض مضاف ، و «العرب» مضاف إليه.

نحو «ما أنت وزيدا (١)» و «كيف أنت وقصعه من ثريد» فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون ،
والتقدير : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعه من ثريد ، فزيدا وقصعه : منصوبان ب- «تكون» المضمرة.

* * *

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحقّ

والتنصب مختار لدى ضعف النسق (٢)

ص: ٢٠٥

-
- ١- ومن ذلك قول أسامه بن الحارث بن حبيب الهذلي : ما أنت والسبر في متلف يبرح بالذّكر الضّابط الشاهد في قوله «ما أنت
والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فعل ، ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه :
أتوعدني بقومك يابن حجل أشابات يخالون العبادا بما جمّعت من حُضن وعمرو وما حُضن وعمرو والجيادا؟ الشاهد في قوله
«وما حُضن والجيادا» حيث نصب «الجيادا» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه. ومع ورود ذلك في كلام
العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعجم :
تكلّفني سويق التمر جرم وما جرم وما ذاك السويق؟ وكما قال أوس بن حجر : عددت رجالا- من قعين تفجّسا فما ابن لبني
والتفجّس والفخر؟ وكما قال المنخل يهجو الزبرقان بن بدر : يا زبرقان أخابني خلف ما أنت - ويب أبيك - والفخر؟
- ٢- «والعطف» مبتدأ «إن» شرطيه «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر ، ولا :
اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارويه ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسره
مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارويه ، والجار والمجرور متعلق بيمين «أحق» خبر المبتدأ ، وجمله
الشرط وجوابه معترضه بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و «ضعف»
مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و «النسق» مضاف إليه.

والنَّصْب إن لم يَجْزِ العطف يجب

أو اعتقد إضمار عامل تصب (١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحقّ من النصب ، نحو «كنت أنا وزيد كالأخوين» فرفع «زيد» عطفا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفصل ، والتشريك أولى من عدم التشريك ، ومثله «سار زيد وعمرو» فرفع «عمرو» أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك (٢) ؛ .

ص: ٢٠٦

١- «النصب» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النصب. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو : عاطفه ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إضمار» مفعول به لا اعتقد ، وإضمار مضاف و «عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جمله الشرط وجوابه - على هذا - فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- الضعف الذى لا- يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظيا : أى عائدا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعه الإعراب ، وإما أن يكون معنويا. وقد مثل الشارح للضعف اللفظى ، ولم يمثل للضعف المعنوى : أى الذى يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى ، ومن أمثله قولهم «لو تركت الناقه وفصيلها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقه لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقه متسبب عن مجرد تركك إياهما ، وليس كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقه وتركت فصيلها يرضعها - تعنى يتمكن من رضاعها - لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى : لو تركت الناقه مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ؛ لأن المعية يراد بها المعبه حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله ضعيفا ، ومثله قول الشاعر : إذا أعجبتك الدّهر حال من امرىء فدعه وواكل أمره والليالي إذ لو عطفت «الليالي» على «أمره» لكنك محتاجا إلى تقدير : واكل أمره لليالي وواكل الليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شىء .

لسلامته من الضعف ، نحو «سرت وزيدا» ؛ فنصب «زيد» أولى من رفعه ؛ لضعف العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفه تعين النصب : على المعية ، أو على إضمار فعل [يليق به] ، كقوله :

١٦٦- *علفتها تبنا وماء باردا* (١)

ص: ٢٠٧

١- هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا في تتمته ؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه : *حتى شتت هماله عيناها* ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا : *لما حطت الرحل عنها واردا* اللغة : «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «هماله» اسم مبالغه من هملت العين ؛ إذا انهمرت بالدموع. الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه «باردا» صفة للمعطوف. الشاهد فيه : قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثه أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثه. وسيأتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى.

فماء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير «وسقيتها ماء باردا» وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ) فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عطفه على «أمركم» ؛ لأن العطف على نيه تكرر العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أجمعت أمرى ، وجمعت شركائي» فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير - والله أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير «فأجمعوا أمركم ، واجمعوا شركاءكم».

* * *

ص: ٢٠٨

ما استثنت «الآ» مع تمام ينتصب

وبعد نفى أو كنفى انتخب (١)

إتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه إبدال وقع (٢)

حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»

حكم المستثنى ب- «إلا» النَّصْب ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجب ، سواء

ص: ٢٠٩

١- «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجمله من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتى ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفى» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبنى للمجهول.

٢- «إتباع» نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، وجمله «اتصل» وفاعله المستتر العائد إلى ما لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لا نصب ، وجمله «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتى «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجمله «وقع» من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جمله «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جار بن ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم.

كان متصلاً أو منقطعاً ، نحو «قام القوم إلا- زيذا ، وضربت القوم إلا- زيذا ، ومررت بالقوم إلا زيذا ، وقام القوم إلا حماراً ،
وضربت القوم إلا حماراً

ص: ٢١٠

و مررت بالقوم إلا حمارا» ف- «زيدا» فى هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك «حمارا».

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا» ، واختار المصنف - فى غير هذا الكتاب - أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيبويه (1) وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أى : أنه ينتصب الذى استثنته «إلا» مع تمام الكلام ، إذا كان موجبا.

ص: ٢١١

١- للنحاه فى ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال : الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على «إلا» بواسطة عمل «إلا» هو تعديده ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعديده بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين. الثانى : أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعبارته فى الألفية تشير إليه ، أفلا- ترى أنه يقول فى مطلع الباب «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات «وألغ إلا» وهى عبارته يدل ظاهرها على أن لمراد إلغاؤها عن العمل الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله ، لا بواسطة كالمذهب الأول الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم إخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا : إنه ناصبه على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصبه بواسطة «إلا». ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب - مع إمكانه - ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب - وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهى ، والاستفهام -
فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعا ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضا مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضا مما
قبله.

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار (1) ، والمشهور أنه بدل من متبوعه ،
وذلك نحو «ما قام أحد إلا زيد

ص: ٢١٢

١- أطلق الشارح - رحمه الله! - اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا ، وليس هذا الإطلاق بسديد ؛ بل قد يختار
النصب على الاستثناء ، ولذلك ثلاثه مواضع : الأول ، وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك :
مازارنى إلا زيدا أحد ؛ فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البديله ؛ لثلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال
؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعا. الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى
أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل
بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان. الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن
أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له «ما نجحوا إلا عليا»
وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

وإلّا زيدا ، ولا يقيم أحد إلا زيد وإلّا زيدا ، وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيدا ، وما ضربت أحدا إلا زيدا ، ولا تضرب أحدا إلا زيدا ، وهل ضربت أحدا إلا زيدا؟ ؛ فيجوز في «زيدا» أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبا على البدليه من «أحد» ، وهذا هو المختار ، وتقول : «ما مررت بأحد

ص: ٢١٣

إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا؟ وَإِلَّا زَيْدًا».

وهذا معنى قوله : «وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل» أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفى أو شبه نفى. (١)

ص: ٢١٤

١- قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى ما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو نقول : لا أحد فيها إلا زيد. وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا فيه - وهو زيد - معرفه بالعلميه، وذلك ظاهر ، وهو مثبت، لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت «زيدا» فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولاً لمن الزائده العامله فى «أحد» المبدل منه ، و أنت تعلم أن من الزائده لا تدخل إلا على نكره منفيه ، و «زيد» معرفه مثبتة كما أنبأتك. و أما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للبديل منه - وهو أحد الواقع اسماً للنافيه للجنس - لكنت قد عملت لا النافيه للجنس فى معرفه ، و قد علمت أن لا النافيه للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيره . فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، و انظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البديل: هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البديل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البديل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول - وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد - المبدل منه فاعل مجرور لفظاً من الزائده وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع و انطلق به مرفوعاً ، و فى المثال الثانى - وهو لا أحد فيها إلا زيد - المبدل منه اسم لا ، و لا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، او «لا» واسمها فى قوه مبتدأ كما صرح به سيبويه و ذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفه فارفع زيدا.

وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب ؛ فتقول : «ما قام القوم إلا حمارا» ، ولا يجوز الإتيان ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : «ما قام القوم إلا حمار ، وما ضربت القوم إلا حمارا ، وما مررت بالقوم إلا حمارا».

وهذا هو المراد بقوله : «وانصب ما انقطع» أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنو تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه.

فمعنى البيتين أن الذى استثنى ب- «إلا» ينتصب ، إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه ، وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك ، وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعا.

وإن كان غير موجب - وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي - انتخب - أى : اختير - إتيان ما اتصل ، ووجب نصب ما انقطع عند غير بنو تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيان المنقطع.

* * *

حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه

وغير نصب سابق فى النفي قد

يأتى ، ولكن نصبه اختر إن ورد (1).

ص: ٢١٥

١- «وغير» مبتدأ ، و«غير مضاف و «نصب» مضاف إليه ، ونصب مضاف و «سابق» مضاف إليه «فى النفي» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتى» الآتى «قد» حرف دال على التقليل ، وجمله «يأتى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «غير نصب» فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب : مفعول مقدم لاحتر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «ورد» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فيما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى ، نحو «قام إلا زيدا القوم» وإن كان غير موجب فالمختار نصبه ؛ فتقول : «ما قام إلا زيدا القوم» ، ومنه قوله :

١٦٧- فمالى إلا آل أحمد شيعه***ومالى إلا مذهب الحقّ مذهب (١)

وقد روى رفعه ؛ فتقول «ما قام إلا زيد القوم» قال سيوييه : «حدثنى

ص: ٢١٦

١- البيت للكثير بن زيد الأسدي. من قصيده هاشميه ، يمدح فيها آل النبي صلى الله عليه و [آله] و سلم ، وأولها قوله : طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى ، وذو الشيب يلعب؟ اللغه : «طربت» الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء ، وهى المرأه النقيه «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاه - ومنهم ابن هشام فى المغنى - على تقدير همزه الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعه» أشيع وأنصار «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد : أنه لا- قصد له إلا طريق الحق. الإعراب : «وما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداه استثناء «آل» مستثنى ، وآل مضاف ، و «أحمد» مضاف إليه «شيعه» مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، «ومالى إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما. الشاهد فيه : قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفى ، وهذا هو المختار.

يونس أن قوما يوثق بعريبتهم يقولون : مالى إلا أخوك ناصر» وأعربوا الثانى بدلا من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قوله :

١٦٨- فإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً*** إذا لم يكن إلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعًا (١)

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب - وهو الرِّفْع -

ص: ٢١٧

١- البيت لحسان بن ثابت شاعر النبى صَلَّى الله عليه و [آله] و سَلَّمَ ، من قصيده يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله : ألا يا لقومى هل لما حمّ دافع؟ وهل ما مضى من صالح العيش راجع؟ اللغه : «حم» تقول : حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعه شفاعته صَلَّى الله عليه و [آله] و سَلَّمَ ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً). الإِعراب : «فإنهم» إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه «يرجون» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خير إن «منك» جار ومجرور متعلق بـيرجون «شفاعه» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفيه «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بـلم «إلا» أداه استثناء «النبىون» مستثنى ، وستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن ، وهو المستثنى منه. الشاهد فيه : قوله «إلا- النبىون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر. وقد خرج بعض النحاه على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ؛ فذهبوا إلى أن قوله «النبىون» معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله «شافع» بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

وذلك إذا كان الكلام غير موجب ، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفى أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو «قام إلا زيدا القوم».

حكم الاستثناء المفرغ

وإن يفرغ سابق «إلا» لما

بعد يكن كما لو «ألا» عدما (١)

إذا فرغ سابق «إلا» لما بعدها - أى : لم يشتغل بما يطلبه - كان الاسم الواقع بعد «إلا» معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها ، وذلك نحو «ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا» ف- «زيد» : فاعل مرفوع بقام ، و «زيدا» : منصوب بضربت ، و «بزيدا» : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر «إلا».

ص: ٢١٨

١- «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بيفرغ «بعد» ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظا فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» المحروره محلا باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا «كما» الكاف جاره ، ما زائده «لو» مصدرية «ألا» قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إلا ، و «لو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام.

وهذا هو الاستثناء المفرغ (١) ولا يقع في كلام موجب (٢) فلا تقول «ضربت إلا زيدا».

حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد

وألغ «إلا» ذات توكيد كلا

تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء (٣)

إذا كررت «إلا» لقصد التوكيد تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ، ولم تفد

ص: ٢١٩

- ١- يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكده ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والنيل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسدا ، وذلك لأن الكلام مع هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه.
- ٢- أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضله وأن يكون عمده ، وللنحاه في هذا الموضوع مذهبان : أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقا كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول «ضربت إلا زيدا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينه تدل على أنك تريد بالناس جماعه مخصوصه ، أو أنك قصدت إلى المبالغه - بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعا على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزله الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض - أمر نادر ، فلا يجعل له حكم. والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضله ، والثاني : أن تحصل فائده ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمده أو لم تحصل فائده لم يجز.
- ٣- «وألغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلا» قصد لفظه : مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» ، وذات مضاف ، و «توكيد» مضاف إليه «كلام» الكاف جاره لقول محذوف ، لا : ناهيه «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء «إلا» توكيد لإلا السابقه «العلاء» بدل من «الفتى» ، بدل كل من كل.

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البذل والعطف ، نحو «ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك» ف- «أخيك» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً ، أى لم تفد فيه استثناء مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء» [والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلاء] ف- «العلاء» بدل من الفتى ، وكررت «إلا» توكيداً ، ومثال العطف «قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا» والأصل : إلا زيدا وعمرا ، ثم كررت «إلا» توكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩- هل الدهر إلا ليله ونهارها*** وإلا طلوع الشمس ثم غيارها(١)

والأصل : وطلوع الشمس ، وكررت «إلا» توكيداً.

ص: ٢٢٠

١- البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيده له ، وبعده قوله : أبى القلب إلا أم عمرو ، وأصبحت تحرق نارى بالشكاه ونارها وعيرها الواشون أنى أحبها وتلك شكاه ظاهر عنك عارها اللغه : «غيارها» بزنه قيام - هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول - توقد ، وتذكى ، وتشعل «بالشكاه» بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائ «عيرها الواشون» نسبوا إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم. الإعراب : «هل» حرف استفهام بمعنى النفى «الدهر» مبتدأ «إلا» أداه استثناء ملغاه «ليله» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفه ، نهار : معطوف على ليله ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفه ، وإلا- زائده للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و «الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفه «غيارها» غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وإلا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زياده «إلا» فى هذا الموضع زياده «لا» فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفه لما بعد «لا» الثانيه على ما بعد «لا» الأولى ، وليست «لا» الثانيه إلا زائده لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله :

١٧٠- مالك من شيخك إلا عمله ***إلا رسيمه وإلا رمله (١)

ص: ٢٢١

١- البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٤). اللغة : «شيخك» هكذا يقرأه الناس قديما وحديثا بالياء المثناه بعدها خاء معجمه ، ويشتهر على ألسنه الجميع أنه الجمل ، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعي بين الصفا والمروه ، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعه في ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في روايه هذه الكلمه «شنجك» بالنون والجيم الموحدين ، وهو الجمل ، وأصل نونه متحركه فسكنها لإقامه الوزن ، وكان الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل. ولكن الذى عليه الرواه الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و «رسيمه ورملة» على هذه الروايه الأخيره ضربان من السير. المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا- منفعه لك من جملك إلا- فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل وقد بينا لك المعنى على الروايه الأصيله التى اخترناها وصوبناها. الإعراب : «ما» نافية «لك» جار ومجرور ، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداه استثناء «عمله» عمل : مبتدأ مؤخر ، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» زائده للتوكيد «رسيمه» رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفه ، إلا : زائده للتوكيد «رملة» رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت.

والأصل : إلا عمله رسيمة ورملة ، ف- «رسيمة» : بدل من عمله ، «ورمله» معطوف على «رسيمة» ، وكررت «إلا» فيهما توكيدا.

حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد

وإن تكرر لا لتوكيد فمع

تفريغ التأثير بالعامل دع (١)

في واحد ممّا بالآ استثنى

وليس عن نصب سواه مغنى (٢)

إذا كُتبت «إلا» لغير التوكيد - وهى : التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو أسقطت لما فهم ذلك - فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرّغا ، أو غير مفرّغ.

ص: ٢٢٢

١- «وإن» شرطيه «تكرر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «إلا- لا» عاطفه «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و «تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «فى واحد» جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بالأ» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى «استثنى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على ما الموصوله المجروره محلا بمن ، والجمله من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من «سواه» مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. «مغنى» خبر ليس ، ووقف عليه كلغه ربيعه ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها محذوف ، أى وليس مغن عن نصب سواه موجودا.

فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي ؛ فتقول : «ما قام إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا» ولا يتعين واحد منها لشغل العامل ، بل أيها شئت شغلت العامل به ، ونصبت الباقي ، وهذا معنى قوله : «فمع تفرغ - إلى آخره» أى : مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله - :

ودون تفرغ : مع التّقدّم

نصب الجميع احكم به والتزم (١)

وانصب لتأخير ، وجىء بواحد

منها كما لو كان دون زائد (٢)

كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا على

وحكمها فى القصد حكم الأول (٣)

ص: ٢٢٣

١- «ودون» ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و «تفرغ» مضاف إليه «مع التّقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و «الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم «والتزم» الواو عاطفه ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

٢- «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجىء» الواو عاطفه ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجىء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لواحد «كما» الكاف جاره ، وما : زائده «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و «لو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر صفه ثانيه لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ؛ لأنه تخصص بالوصف .

٣- «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : نافية جازمه «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعه فاعله «إلا» أداه استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعه بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلفه ربيعه «وحكمها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «فى القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و «الأول» مضاف إليه .

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب ، نحو «قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم ، وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم» وهذا معنى قوله : «ودون تفرغ - البيت».

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب ، فإن كان موجبا وجب نصب الجميع ؛ فتقول : «قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيبدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبه ؛ وذلك نحو «ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» ف- «زيد» بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف «لم يفوا إلا امرؤ إلا على» ف- «امرؤ» بدل من الواو في «يفوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير - إلى آخره» أى : وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا ، وإن كان غير موجب فجىء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي.

ومعنى قوله «وحكمها فى القصد حكم الأول» أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففى قولك «قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» الجميع

مخرجون ، وفي قولك «ما قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» الجميع داخلون ، وكذا في قولك : «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا» [الجميع داخلون].

حكم المستثنى بغير و سوى، و حكم «غير» نفسها

واستثنى مجرورا بغير معربا

بما لمستثنى يالاً نسبا (١)

استعمل بمعنى «إلا» - في الدلالة على الاستثناء - ألفاظ : منها ما هو اسم ، وهو «غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء» ومنها ما هو فعل ، وهو «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو «عدا ، وخلا ، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما «غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء» فحكم المستثنى بها الجزر ؛ لإضافتها إليه وتعرب «غير» بما كان يعرب به المستثنى مع «إلا» ؛ فتقول : «قام القوم غير زيد» بنصب «غير» كما تقول «قام القوم إلا زيدا» بنصب «زيد» ، وتقول «ما قام أحد غير زيد ، وغير زيد» بالإتباع والنصب ، والمختار الإتيان ، كما تقول «ما قام أحد إلا زيد ، وإلا زيدا» وتقول : «ما قام غير زيد» فترفع «غير» وجوبا كما تقول : «ما قام إلا زيد» برفعه

ص : ٢٢٥

١- «استثنى» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مجرورا» مفعول به لاستثنى «بغير» جار ومجرور متعلق باستثنى «معربا» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «لمستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتى «يالاً» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسبا» نسب : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافه غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى يالاً.

وجوبا ، وتقول : «ما قام أحد غير حمار» بنصب «غير» عند غير بنى تميم ، وبالإتياع عند بنى تميم ، كما تفعل فى قولك «ما قام أحد إلّا حمار ، وإلا حمارا».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح سينها ويمدّ ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمدّ ، وهذه اللغه لم يذكرها المصنف ، وقلّ من ذكرها ، ومن ذكرها الفاسى فى شرحه للشاطبيه.

ومذهب سيبويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفا ، فإذا قلت «قام القوم سوى زيد» ف- «سوى» عندهم منصوبه على الظرفيه ، وهى مشعره بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفيه إلا فى ضروره الشعر.

واختار المصنف أنها ك- «غير» فتعامل بما تعامل به «غير» : من الرمع ، والنصب ، والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الأصحّ ما لغير جعل (١)

فمن استعمالها مجروره قوله صلى الله عليه و [آله] و سلّم : «دعوت ربّى ألا يسلّط على أمّتى عدوّا من سوى أنفسها» وقوله صلى الله عليه و [آله] و سلّم : «ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا- كالشعره البيضاء فى الثور الأسود ، أو كالشعره السّوداء فى الثور الأبيض» وقول الشاعر :

ص: ٢٢٦

١- «لسوى» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «سوى ، سواء» معطوفان على سوى بعاطف مقدر فى كل منهما «اجعلا» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم موصول : مفعول أول لا- جعل «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتى على أنه المفعول الثانى «جعل» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلّه ، والألف لاطلاق.

١- البيت للمرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداهما في (١ / ٣) ونسبه للمرار بن سلامه ، والثانيه في (١ / ٣٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه. اللغه : «الفحشاء» الشئ القبيح ، وتقول : أفحش الرجل في كلامه ، وفحش تفحيشا ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام. الإعراب : «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصول «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان ومعموليهها لا محل لها من الإعراب صله «إذا» ظرفيه «جلسوا» فعل وفاعل. والجمله في محل جر بإضافه إذا إليها «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجاره هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفه ، لا- : نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء - إلخ. الشاهد فيه : قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفيه ، واستعملت مجروره بمن ، متأثره به ، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر. قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : «أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضروره ، وكان ينبغي ألا- يدخل من عليها ؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزله غير في دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها» اه ومثل هذا البيت - في استعمال سوى مجروره للضروره - قول الأعشى ميمون بن قيس :
تجانف عن جؤ اليمامة ناقتي وما عدلت عن أهلها لسوائكا وقول عثمان بن صمصامه الجعدي : على نعمنا ، لا نعم قوم سوائنا ،
هي الهمّ والأحلام لو يقع الحلم

ومن استعمالها مرفوعه قوله :

١٧٢- وإذا تباع كريمه أو تشتري ***فسواك بائعها وأنت المشتري (١)

وقوله :

١٧٣- ولم يبق سوى العدو***ن دنّاهم كما دانوا(٢).

ص: ٢٢٨

١- البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسه عدّه أبيات من هذه الكلمه ، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله : وإذا توغّرت المسالك لم يكن منها السبيل إلى نداك بأوعر اللغه : «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشىء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبه في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشىء ، والكلف به ، وشده الرغبه في الحصول عليه ، و «أو» ههنا بمعنى الواو «كريمه» أى خصله كريمه ، أى نفيسه حسنه يتسابق الكرام إليها. المعنى : إذا رغب قوم فى تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب فى المجد المحصل للمكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبنى للمجهول «كريمه» نائب فاعل تباع ، والجمله من تباع ونائب فاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «أو» عاطفه «تشتري» فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كريمه «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «بائعها» بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وهما : مضاف إليه ، وجمله المبتدأ وخبره لا- محل لها من الإعراب جواب إذا «وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ ، والجمله معطوفه على الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفيه ، ووقعت مبتدأ متأثرا بالفاعل ، وهذا العامل معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفيه.

٢- البيت للفند الزمانى من كلمه يقولها فى حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعه ، وقد روى أبو تمام فى مطلع ديوان الحماسه أبياتا من هذه الكلمه يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله وقوله : صفحنا عن بنى ذهل وقلنا : القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا فلما صرح الشّرّ وأمسى وهو عريان اللغه : «صفحنا» عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبك «بنى ذهل» يروى فى مكانه «بنى هند» وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءه ، وجمله «دناهم» هذه جواب «لما» فى قوله «فلما صرح الشر». الإعراب : «ولم» نافية جازمه «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و «العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل ومفعول به «كما» الكاف جاره ، وما : يجوز أن تكون موصولا- اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا «دانوا» فعل وفاعل ، فإذا كانت «ما» موصولا اسميا فالجمله لا محل لها من الإعراب صلّه ، والعائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفه لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير :

دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا. الشاهد فيه : قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلا ، وخرجت عن الظرفيه.

ف- «سواك» مرفوع بالابتداء ، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعليه.

ومن استعمالها منصوبه على غير الظرفيه قوله :

١٧٤- لديك كفيل بالمنى لمؤمل ***وإن سواك من يؤمله يشقى (١)

ص: ٢٢٩

١- البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لا- حق. اللغه : «كفيلي» ضامن «المنى» الرغبات والآمال ، واحدها منه بوزان مديه وعرفه «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلانا تأميلا ، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشده. المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن بظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبه وشقاء الإعراب : «لديك» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بالمنى ، لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «إن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والهاء مفعول به ، والجمله لا- محل لها صله الموصول «يشقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصوله ، وجمله المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن. الشاهد فيه : قوله «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفيه ووقعت اسما لإن فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكده. ومثل هذا البيت - في وقوع سوى منصوبه بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٦١٨) وقول عمر بن أبي ربيعه المخزومي (البيت ١٧ من الكلمه ١١٤) : وصرمت حبلك إذ صرمت ؛ لأننى***أخبرت أنك قد هويت سوانا وكل هذه الشواهد داله على أن هذه الكلمه ليست ملازمه للنصب على الظرفيه كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعائهم أن ذلك خاص بضروره الشعر - مع كثره ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيره مما لا تدعو إليه ضروره ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع النمحل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا.

ف- «سواك» اسم «إنّ» ، هذا تقرير كلام المصنف.

ومذهب سيويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفيه ، إلا في ضروره الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

ص: ٢٣٠

واستثنى ناصبا بليس و خلا

وبعدا ، وبيكون بعد «لا» (١)

أى : استثنى ب- «ليس» وما بعدها ناصبا المستثنى ؛ فتقول : «قام القوم ليس زيدا ، و خلا زيدا ، و عدا زيدا ، و لا يكون زيدا» ف- «زيدا» فى قولك : «ليس زيدا ، و لا يكون زيدا» منصوب على أنه خبر «ليس ، و لا يكون» ، و اسمهما ضمير مستتر ، و المشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم (٢) ، .

ص: ٢٣٢

١- «واستثنى» فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه و جوبا تقديره أنت «ناصبا» حال من الفاعل المستتر فى استثنى «بليس» جار و مجرور متعلق باستثنى «و خلا» معطوف على ليس «وبعدا ، و بيكون» جاران و مجروران معطوفان على بليس «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، و بعد مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- للنحاه فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك «قام القوم لا يكون زيدا» و المستكن فى ليس من قولك «قام القوم ليس زيدا» ثلاثه أقوال معروفة : (الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ؛ فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيدا ؛ فهو مثل قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسألة. (الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ؛ فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيدا. (الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، و المستثنى نفسه على تقدير مضاف ، و تقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام زيدا. و يضعف الوجهين - الثانى و الثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيدا.

والتقدير: «ليس بعضهم زيدا [ولا يكون بعضهم زيدا]»، وهو مستتر وجوبا، وفي قولك: «خلا زيدا، وعدا زيدا» منصوب على المفعوليه، و«خلا، وعدا» فعلان فاعلهما - في المشهور - ضمير عائذ على البعض المفهوم من القوم كما تقدم، وهو مستتر وجوبا، والتقدير: خلا بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيدا.

وتبته بقوله: «ويكون بعد لا» - وهو قيد في «يكون» فقط - على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإن، ولن، ولما، وما.

* * *

واجزر بسابقي يكون إن ترد

وبعد «ما» انصب، وانجرار قد يرد (١)

ص: ٢٣٣

١- «واجزر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامه جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجر - إلخ «وبعد» الواو عاطفه، بعد: ظرف متعلق بانصب الآتى، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

أى : إذا لم تتقدّم «ما» على ، «خلا ، وعدا» فاجرر بهما إن شئت ؛ فتقول : «قام القوم خلا زيد ، وعدا زيد» فخلا ، وعدا : حرفا جرّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما ، وإنما حكاه الأَخفش ؛ فمن الجرّ ب- «خلا» قوله :

١٧٥- خلا الله لا أرجو سواك ، وإِنما**أعدّ عيالي شعبه من عيالك(١).

ص: ٢٣٤

١- البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق. اللغة : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطماعيه في الوصول إليه ، وتقول : رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمه تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسأله مشروحه مستدلا لها (ص ٦١١ وما بعدها) «أعد» أى أحسب «عيالي» العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبه» طائفه. المعنى : إننى لا أومل أن يصلنى الخير من أحد إلا- منك ، وأنا واثق كل الثقه من أنك لا تدخر وسعا فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم. الإعراب : «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا- ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «سواك» سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداه حصر «أعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالي» عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شعبه» مفعول ثان لأعد «من عيالك» من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لشعبه ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «خلا- الله» وفى هذه الكلمه وحدها شاهدان للنحاه : أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر ، فجره لفظ الجلاله ، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأَخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا (١ / ٣٧٧) حيث يقول «أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزله حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا- النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا- تكون صلتها إلا للفعل هنا» اه ، وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا- يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جمله المستثنى منه. وفى قوله «لا أرجو سواك» شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفيه فتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهناك إليه فى ص ٢٣٠.

١٧٦- تركنا فى الحضيض بنات عوج ***عواكف قد خضعن إلى النّسور(١)

أبحنا حيهم قتلا وأسرا***عدا الشّمطاء والطفل الصّغير

ص: ٢٣٦

١- وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبون لها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفه، والعاكوف: ملازمه الشيء والمواظبه عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحناحيهم» أراد أهلكننا واستأصلنا، والحي: القبيله «أسرا» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشّمطاء» هى العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض، الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «فى الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل، والجمله فى محل نصب صفة لعواكف «إلى النّسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حى: مفعول به لأباح، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشّمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشّمطاء «الصغير» صفة للطفل. الشاهد فيه: قوله «عدا الشّمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشّمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارته سيبويه، ودلناك على موضعه من كتابه.

فإن تقدمت عليهما «ما» وجب النصب بهما؛ فتقول: «قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا زيدا» ف- «ما»: مصدرية، و «خلا، و عدا» صلتهما، و فاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و «زيدا»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وبعد ما انصب» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائي الجرّ بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائده، وجعل «خلا، و عدا» حرفي جرّ؛ فتقول: «قام القوم ما خلا زيد، وما عدا زيد» وهذا معنى قوله: «وانجرار قد يرد» وقد حكى الجرمي في الشرح الجرّ بعد «ما» عن بعض العرب.

وحيث جرّاهما حرفان

كما هما إن نصبيا فعلان (1).

ص: ٢٣٧

١- «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاه به اقتراحه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوه المشتق «جرا» فعل ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» لفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائده على القول الثاني، وما بعدها جمله من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله «فعالان» الآتي؛ لأنه في قوه المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصبا» فعل ماض، فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره «فعالان» خبر المبتدأ.

أى : إن جررت ب- «خلا ، وعدا» فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بها فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه.

حكم المستثنى بحاشا

وكخلا حاشا ، ولا تصحب «ما»

وقيل «حاش ، وحشا» فاحفظهما (١)

المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جرّ؛ فتقول : «قام القوم حاشا زيد» بجر «زيد» وذهب الأخفش والجرمى والمازنى والمبرد وجماعه - منهم المصنف - إلى أنها مثل «خلا» : تستعمل فعلا فت نصب ما بعدها ، وحرفا فتجر

ص : ٢٣٨

١- «كحلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه : مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه : نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ : فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهما : مفعول به لاحفظ.

ما بعدها ؛ فنقول : «قام القوم حاشا زيدا ، وحاشا زيد» وحكى جماعه - منهم الفراء ، وأبو زيد الأنصارى ، والشيبانئى - النصب بها ، ومنه : «اللهم اغفر لى ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الإصبع» وقوله :

١٧٧- حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم ***على البريّه بالإسلام والدين (١)

وقول المصنف : «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشا» مثل «خلا» فى أنها تنصب ما بعدها أو تجرّه ، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خلا» ؛ فلا تقول : «قام القوم ما حاشا زيدا» ، وهذا الذى ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها «ما» قليلا ؛ ففى مسند أبى أميه الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم قال : «أسامه أحبّ الناس إلىّ ما حاشا فاطمه» (٢)

ص : ٢٣٩

١- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب. الإعراب : «حاشا» فعل ماضى دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فضل : فعل ماضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجمله من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر «إن» «على البريه ، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام. الشاهد فيه : قوله «حاشا قريشا» فإنه استعمل «حاشا» فعلا ، ونصب به ما بعده.

٢- توهم النحاه أن قوله «ما حاشا فاطمه» من كلام النبى صلى الله عليه و [آله] و سلم ، فجعلوا «حاشا» استثنائيه ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائيه يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلك غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقوب به على قول الرسول صلى الله عليه و [آله] و سلم «أسامه أحبّ الناس إلىّ» يريد الراوى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاه والسلام لم يستثن أحدا من أهل بيته لا فاطمه ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النبى ، وفاطمه : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائيه ، بل هى فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعه ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغه الذبياني : ولا أرى فاعلا فى الناس شبهه وما أحاشى من لأقوام من أحد والفرق بين حاشا الاستثنائيه وهذا الفعل من سته أوجه ، الأول : أن الاستثنائيه تكون حرفا وتكون فعلا ، وهذه لا تكون إلا فعلا ، والثانى أن الاستثنائيه - إن كانت فعلا - غير متصرفه ، وهذه متصرفه ، الثالث أن فاعل الاستثنائيه مستتر وجوبا ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازا ، والرابع أن ألف الاستثنائيه تكتب ألفا ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائيه يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغه الذبياني «وما أحاشى» السادس : أن «ما» التى تسبق الاستثنائيه مصدرية أو زائده ، وأما التى تسبق هذه فهى نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصا عليه ، والله ينفعك به.

١٧٨- رأيت الناس ما حاشا قريشا***فإننا نحن أفضلهم فعلا(١)

ويقال في «حاشا» : «حاش ، وحشا».

. * * *

ص: ٢٤٠

١- نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعه على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطيه ، وليس فيها بيت الشاهد. اللغة : «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من رأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفه حرمه كذا ، وعلى هذا تكون متعديه إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزله ، ونحو ذلك ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعلا» فى محل نصب مفعولا ثانيا لرأى ، وزيدت الفاء بها كما زيدت فى خبر المبتدأ فى نحو قولهم. الذى يزورنى فله جائزه سننيه «فعالا» هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسوره على أنه جمع فعل. الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف لدلاله الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلا «ما حاشا» ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسم «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن «أفضلهم» أفضل : خبر إن ، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالا» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائده ، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها فى محل نصب مفعولا- ثانيا لرأى ، ولا عجب أن تزداد الفاء فى المفعول الثانى ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزداد فى خبر المبتدأ كثيرا. الشاهد فيه : قوله «ما حاشا قريشا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها.

* * *

ص: ٢٤١

تعريف الحال

الحال وصف ، فضله ، منتصب ،

مفهم في حال كفردا أذهب (١)

عرّف الحال (٢) بأنه ، الوصف ، الفضله ، المنتصب ، للدلاله على هيئه ، نحو : «فردا أذهب» ف- «فردا» : حال ؛ لوجود القيود المذكوره فيه.

ص: ٢٤٢

١- «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضله ، منتصب ، مفهم» نعوت لوصف «في حال» جار ومجرور متعلق بمفهم «كفردا» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق غير مره ، فردا : حال من فاعل أذهب الآتى «أذهب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.

٢- الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء العربيه ما ذكره الشارح العلامه ، ويقال : حال ، وحاله ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر : على حاله لو أنّ في القوم حاتما على جوده ضنّت به نفس حاتم ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر : إذا أعجبتك الدهر حال من امرىء فدعه ، وواكل أمره واللياليا

الأكثر في الحال أن يكون مشتقا وأن يكون منتقلا

وخرج بقوله : «فضله» الوصف الواقع عمده ، نحو : «زيد قائم» وبقوله «للدلالة على الهيئه» التمييز المشتق ، نحو : «الله درّه فارسا» فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئه ، بل التعجب من فروسيته ؛ فهو لبيان المتعجب منه ، لا لبيان هيئته ، وكذلك «رأيت رجلا-راكبا» فإن «راكبا» لم يسق للدلالة على الهيئه ، بل لتخصيص الرجل ، وقول المصنف «مفهم في حال» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئه».

* * *

ص: ٢٤٣

يغلب ، لكن ليس مستحقاً (١)

الأكثر في الحال أن تكون : منتقله ، مشتقه .

ومعنى الانتقال : ألا- تكون ملازمه للمتّصف بها ، نحو «جاء زيد راكباً» ف- «راكباً» : وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً .

وقد تجيء الحال غير منتقله (٢) ، أى وصفا لازماً ، نحو «دعوت الله سميعاً» و «خلق الله الزرافه يديها أطول من رجلها» ، وقوله :

١٧٩- فجاءت به سبط العظام ، كأنما**عمامته بين الرجال لواء(٣)

ف- «سميعاً ، وأطول ، وسبط» أحوال ، وهى أوصاف لازمه .

ص : ٢٤٤

١- «وكونه» الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «منتقلا» خبر المصدر الناقص «مشتقاً» خبر ثان «يغلب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجمله من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا - إلخ «مستحقاً» خبر ليس .

٢- تجيء الحال غير منتقله فى ثلاث مسائل : الأولى : أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وَحَلِقِ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) ونحو قولهم : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجلها ، ونحو قول الشاعر *فجاءت به سبط العظام* البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩). الثانية : أن تكون الحال مؤكده : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا) وقوله سبحانه : (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا) وإما مؤكده لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) وإما مؤكده لمضمون جمله قبلها ، نحو قولهم : زيد أبوك عطوفا الثالثه : فى أمثله مسموعه لا ضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعاً ، وقوله تعالى : (أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) وكقوله جل ذكره : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ).

٣- البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه. اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامه «لواء» هو ما دون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى. الإعراب : «فجاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافه «عمامته» عمامه : مبتدأ ، وعمامه مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفيه ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفا ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا ، وإضافه سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصاً ؛ لأنه صفة مشبهه ، وإضافه الصفة المشبهه إلى معمولها لا تفيده التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيده رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب

الإضافه إن شاء الله تعالى

وقد تأتي الحال جامده ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

ويكثر الجمود : في سعر ، وفي

مبدي تأول بلا تكلف (١)

كبعه مدًا بكذا ، يدا بيد ،

وكرّ زيد أسدا ، أي كأسد (٢)

ص: ٢٤٥

١- «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدي مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه.

٢- «كبعه» الكاف جاره لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لمد ، وقال سيبويه : هو بيان لمد «وكرّ زيد» فعل وفاعل «أسدا» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدا» الواقع حالا ، والكاف الاسميه مضاف وأسد مضاف إليه.

يكثر مجيء الحال جامده إن دلت على سعر ، نحو «بعه مدًا بدرهم (١)» فمدا : حال جامده ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى «بعه مسعرا كل مد بدرهم» ويكثر جمودها - أيضا - فيما دلّ على تفاعل ، نحو «بعته يدا بيد (٢)» أى : مناجزه ، أو على تشبيهه ، نحو «كز زيد أسدا» : أى مشيها الأسد ، ف- «يدا ، وأسدا» جامدان ، وصحّ وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وفى مبدى تأول» أى : يكثر مجيء الحال جامده حيث ظهر تأولها بمشتق.

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقه» معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقا» (٣).

ص: ٢٤٦

١- يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع ما ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفا محذوفا ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلا) مد منه بدرهم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصددده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصددده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذا من الحال وصفته جميعا ، وتقديره : مسعرا. ويجوز أن يكون هذا الحال حالا- من فاعل بعه ؛ فيكون لفظ «مسعرا» الذى تؤوله به بكسر العين مشدده اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ؛ فيكون قولك «مسعرا» بفتح العين مشدده اسم مفعول

٢- هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يدا كائنه مع يد.

٣- ذكر الشارح ثلاثه مواضع تجيء فيها الحال جامده وهى فى تأويل المشتق ، وهى : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزه - أو على تشبيهه ، وقد بقيت خمس مواضع أخرى : الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا- رجلا- ، وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررا ، فالمجموع فى المثال الأول هو الذى تدل الواو عليه ، وفى المثال الثانى هو الجند ، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر. الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفه ، نحو قوله تعالى : (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) وقوله : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) وتسمى هذه الحال : «الحال الموطئه». الموضع الثالث : أن تكون الحال داله على عدد ، نحو قوله تعالى (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا. الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها ، كقولك : هذا مالك ذهبا ، أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتما ، وكقوله تعالى : (وَتَنجُوتُونَ الْجِبَالَ بِيُوتًا) أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، كقولك : هذا خاتمك حديدا ، وكقوله تعالى : (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا). وقد أجمع النحاه على أن المواضع الأربعة الأولى - وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب

تأويلها أيضا ؛ ليكون الحال على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

لا تكون الحال إلا نكرة وقد تجيء معرفة على التأويل بنكرة

والحال إن عرّف لفظا فاعتقد

تنكيره معنى ، كوحّدك اجتهد (١)

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا- تكون إلا- نكرة ، وأن ما ورد منها معرّفا لفظا فهو منكر معنى ، كقولهم : جاءوا الجماء الغفير .

١٨٠- و* أرسلها العراك ...*(٢)

ص: ٢٤٨

١- «الحال» مبتدأ «إن» شرطه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظا» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لا اعتقد ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحّدك» الكاف جاره لقول محذوف ، وحد : حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي ، ووحّد مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك اجتهد ووحّدك ، والحال في تأويل «منفردا» .

٢- هذه قطعه من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حمارا وحشيا أورد أنه الماء لتشرب ، وهو بتمامه : فأرسلها العراك ، ولم يذدها ، ولم يشفق على نغص الدخال اللغه : «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده ، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الذخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مره مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريما ، أو شديد العطش ، أو ضعيفا. الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقه ، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأبن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفه ، لم نافية جازمه ، يذذ : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وها : مفعول به ، والجمله معطوفه على جملة فأرسلها. ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص مضاف ، و «الذخال» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفه - والحال لا يكون إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أي : أرسلها معتركه ، يعني مزدحمه

واجتهد وحدك ، وكلمته فاه إلى فيّ ؛ ف- «الجماء ، والعراك ، ووحدك ، وفاه» : أحوال ، وهي معرفه ، لكنها مؤؤله بنكره ،
والتقدير : جاءوا جميعا ، وأرسلها معترکه ، واجتهد منفردا ، وكلمته مشافهه.

ص : ٢٤٩

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا ، بلا تأويل ؛ فأجازوا «جاء زيد الزاكب».

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها ، وإلّا فلا ؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط «زيد الزاكب أحسن منه الماشي»

ص: ٢٥٠

ف- «الراكب والماشى»: حالان ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول : «جاء زيد الرّاكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

* * *

ص: ٢٥١

ومصدر منكر حالا مقع

بكثره كبغته زيد طلع (١)

حقّ الحال أن يكون وصفا - وهو : ما دلّ على معنى وصاحبه : كقائم ، وحسن ، ومضروب - فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

ص: ٢٥٢

١- «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر منكر. والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «بكثره» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغته» الكاف جاره لقول محذوف ، بغته : حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه «زيد طلع بغته» ف- «بغته» : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باعنا ؛ هذا مذهب سيويه والجمهور.

ص: ٢٥٣

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدريه ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يبغت بغته ، ف- «يبغت»
عندهما هو الحال ، لا «بغته».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدريه كما ذهبوا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور [وهو طلع] لتأويله
بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

ص: ٢٥٤

فى قولك : «زيد طلع بغيته» «زيد بغت بغيته» ؛ فيؤولون «طلع» ببيت ، وينصبون به «بغته».

حق صاحب الحال أن يكون معرفه و قد يكون نكره بشرط أن يكون معه مسوغ

ولم ينكر غالبا ذو الحال ، إن

لم يتأخر ، أو يخصص ، أو يبين (١)

ص: ٢٥٥

١- «ولم» نافية جازمه «ينكر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم «غالبا» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر «أو يخصص ، أو يبين» معطوفان على يتأخر.

من بعد نفى أو مضاهيه ، ك- «لا

بيغ امرؤ على امرىء مستسهلا» (١)

حقّ صاحب الحال أن يكون معرفه ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مسوغ ، وهو أحد أمور (٢) :

ص: ٢٥٦

١- «من بعد» جار ومجرور متعلق بيمين فى البيت السابق ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» عاطفه «مضاهيه» مضاهى : معطوف على نفى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه «كلا» الكاف جاره لقول محذوف ، لا : ناهيه «بيغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه «امرؤ» فاعل بيغ «على امرىء» جار ومجرور متعلق ببيغ «مستسهلا» حال من قوله «امرؤ» الفاعل

٢- ذكر الشارح - تبعا للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكره ثلاثه مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافه ، وثالثها وقوع النكره بعد النفى أو شبهه ، وبقي من المسوغات ثلاثه أخرى لم يصرح بها. الأول : أن تكون الحال جمله مقترنه بالواو ، كما فى قولك : زارنا رجل والشمس طالعه ، والسر فى ذلك أن وجود الواو فى صدر الجمله يرفع توهم أن هذه الجمله نعت للنكره ؛ إذ النعت لا- يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففى قوله تعالى. (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) مسوغان ، بل ثلاثه ، وهى تقدم النفى ، ووقوع الواو فى صدر جمله الحال ، والثالث اقتران الجمله بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى النعوت (انظر ص ٦٠٤ السابقه و ٦٣٨ الآتيه) وأما قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) فالمسوغ وقوع الواو فى صدر جمله الحال. الثانى : أن تكون الحال جامده ، نحو قولك : هذا خاتم حديدا ، والسر فى ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ فى مثل هذا أن تكون الحال جامده كما علمت (انظر ص ٦٢٨ وما بعدها). الثالث : أن تكون النكره مشتركه مع معرفه أو مع نكره يصح أن تجيء الحال منها ، كقولك : زارنى خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارنى رجل صالح وامرأه مسكرين.

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو «فيها قائما رجل» ، وكقول الشاعر ، وأنشده سيويه :

١٨١- وبالجمس مَنى بِننا لو علمته ***شحب ، وإن تستشهدى العين تشهد(١)

وكقوله :

١٨٢- وما لام نفسى مثلها لى لائم ***ولا سدّ فقرى مثل ما ملكت يدى (٢).

ص: ٢٥٧

١- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغة : «شحب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودا - وقد جاء على لغة أخرى ، شحب يشحب شحوبه - مثل سهل الأمر يسهل سهوله - إذا تغير لونه «بيناً» ظاهراً ، وهو يفعل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح. المعنى : إن بجسمى من آثار حبك لشحوبا ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظرى إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه. الإعراب : وبالجمس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «بيناً» حال من شحب الآتى على رأى سيويه الذى يجيز مجيء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً «لو» شرطية غير جازمه «علمته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجمله من الشرط وجوابه لا- محل لها معترضه بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطية «تستشهدى» فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط. الشاهد فيه : قوله «بيناً» حيث وقعت الحال من النكرة ، التى هى قوله «شحب» على ما هو مذهب سيويه ، كما قررناه فى الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

٢- وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التى لا يعلم قائلها اللغة : «لام» عدل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملاما وملامه ، إذا عاتبه ووبخه «سد فقرى» أراد أغنانى عن الحاجه إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتية من ناحيته ما لا يجب ؛ فهو فى حاجه لإيصاده. المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ ، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منالاً له مما فى أيدي الناس. الإعراب : «وما» نافية «لام» فعل ماض «نفسى» نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل : حال من «لائم» الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و «مثل» من الألفاظ التى لا- تستفيد بالإضافه تعريفا «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفه ، لا زائده لتأكيد النفى «سد» فعل ماض ، «فقرى» فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثل» فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملك» ملك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يدى» يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. والجمله من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى الشاهد فيه : قوله «مثلها لى لائم» حيث جاءت الحال - وهى قوله «مثلها» ، و «لى» - من النكرة - وهى قوله «لائم» - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

ف- «قائما» : حال من «رجل» ، و «بيننا» حال من «شحوب» ، و «مثلها» حال من «لائم».

ومنها : أن تخصّص النكرة بوصف ، أو بإضافه ؛ فمثال ما تخصّص بوصف قوله تعالى : (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (١) .

ص: ٢٥٨

١- الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثاني واحد الأوامر وقد أعرب الناظم وابنه «أمرًا» على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أي حال كونه مأمورا به من عندنا. واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا. وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجوده في هذا المثال ، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزم من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحه الاستغناء به عنه ؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه. ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده ؛ لأن «كل أمر» نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا- من الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا- من الضمير الواقع مفعولا ، أي مأمورا به.

١٨٣- نَجَّيتَ يَا رَبُّ نوحًا ، واستجبت له *** في فلک ماخر في اليمّ مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبيّنه *** في قومه ألف عام غير خمسينا. (١)

ص: ٢٥٩

١- البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبه إلى قائل معين. اللغة: «الفلک» أصله بضم فسكون - السفينه ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد تتبع حركه عينه التي هي اللام حركه الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مخرت السفينه - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر ، أو الماء «مشحونا» اسم مفعول من شحن السفينه : أى ملاءها «آيات مبيّنه» ظاهره واضحه ، أو أنها تبين حاله وتدلل على صدق دعواه. الإعراب : «نجيت» فعل وفاعل «يا رب» يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجمله النداء لا محل لها معترضه بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحا» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفه ، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «في فلک» جار ومجرور متعلق بنجيت «ماخر» صفة لفلک «في اليم» جار ومجرور متعلق بماخر «مشحونا» حال من فلک «وعاش» الواو عاطفه ، عاش : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نوح «يدعو» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجمله في محل نصب حال «بآيات» جار ومجرور متعلق بيدعو «مبيّنه» صفة لآيات «في قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش ، وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و «عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و «خمسينا» مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف في آخره للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «مشحونا» حيث وقع حالا- من النكره ، وهى قوله «فلک» والذي سوغ مجيء الحال من النكره أنها وصفت بقوله «ماخر» فقربت من المعرفه.

ومثال ما نخصّص بالإضافه قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ).

ومنها : أن تقع النكره بعد نفى أو شبهه ، وشبه النفى هو الاستفهام والنهى ، وهو المراد بقوله : «أو بين من بعد نفى أو مضاهيه»
فمثال ما وقع بعد النفى قوله :

١٨٤- ما حمّ من موت حمى واقيا***ولا ترى من أحد باقيا(١).

ص : ٢٦٠

١- البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به. اللغه : «حم» بالبناء للمجهول - أى قدر ، وهىء ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهياً له أسبابه (انظر ص ٦٠٢ و ٦٣٨) «واقيا» اسم فاعل من «وقى يقى» بمعنى حفظ يحفظ. المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للموت دائماً. الإعراب : «ما» نافية «حم» فعل ماض مبنى للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى «حمى» نائب فاعل لحم «واقيا» حل من حمى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» زائده «أحد» مفعول به لترى «باقيا» حال من أحد ، وهذا مبنى على أن «ترى» بصريه ، فإذا جرّيت على أن ترى علميه كان قوله «باقيا» مفعولاً ثانياً لترى. الشاهد فيه : قوله «واقيا» و «باقيا» حيث وقع كل منهما حالاً من النكره ، وهى «حمى» بالنسبه ل- «واقيا» و «أحد» بالنسبه ل- «باقيا» والذي سوغ ذلك أن النكره مسبوقة بالنفى فى الموضوعين. وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا «ترى» بصريه ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت «ترى» علميه فإن قوله «باقيا» يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه فى الإعراب.

ومنه قوله تعالى (١): (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) ف- «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية»، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافا للزمخشري؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضا وجود «إلا» مانع من ذلك؛ إذ لا يعترض ب- «إلا» بين الصفة والموصوف، وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

١٨٥- يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى *** لنفسك العذر في إبعادها الأملأ؟(٢).

ص: ٢٤١

١- انظر ما كتبناه عن هذه الآية في ص ٦٣٣.

٢- أكثر ما قيل في نسبه هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه. اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضا مركب إضافي «هل حمّ عيش» (انظر ص ٦٠٢ و ٦٣٧) والاستفهام ههنا إنكارى بمعنى النفي؛ فكأنه قال: ما قدر الله عيشا باقيا «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم. الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقيا» حال من عيش «فترى» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العذر» مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعذر. وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافه المصدر إلى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر. الشاهد فيه: قوله «باقيا» حيث وقع حالا من النكرة - وهي قوله «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذي يؤدي معنى النفي.

ومثال ما وقع بعد النهى قول المصنف : «لا يبع امرؤ على امرىء مستسهلا» وقول قطري بن الفجاءه :

١٨٦- لا يركنن أحد إلى الإحجام ***يوم الوغى متخوفا لحمام (١)

ص: ٢٤٢

١- البيت - كما قال الشارح العلامه - لأبي نعامه قطري بن الفجاءه ، التميمي ، الخارجي ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري ، قصدا إلى الرد عليه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعا ، والفجاءه : بضم الفاء . اللغه : «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء - الموت . المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني خوفا من الموت . الإعراب : «لا» ناهيه «يركنن» يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا الناهيه «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضا ، ويوم مضاف ، و «الوغى» مضاف إليه «متخوفا» حال من أحد «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف . الشاهد فيه : قوله «متخوفا» حيث وقع حالا من النكره التى هى قوله «أحد» ، والذى سوغ مجيء الحال من النكره هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهيه؟

واحترز بقوله : «غالبا» مما قلّ مجيء الحال فيه من النكره بلا مسوّغ من المسوغات المذكوره ، ومنه قولهم : «مررت بماء قعده رجل (١)» ، وقولهم : «عليه مائه بيضا» (٢) ، وأجاز سيبويه «فيها رجل قائما» ، وفي الحديث : «صلّى رسول الله صلّى الله عليه و آله] و سلّم قاعدا ، و صلى وراءه رجال قياما» (٣).

لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، و يتقدم على غيره

وسبق حال ما بحرف جرّ قد

أبوا ، ولا أمنعه ؛ فقد ورد (٤).

ص: ٢٦٣

- ١- قعده رجل - بكسر القاف وسكون العين المهمله - أى مقدار قعدته.
- ٢- بيضا - بكسر الباء الموحده - جمع بيضاء ، وهو حال من مائه ، ولا يجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ لو كان تمييزا لوجب أن يكون مفردا لا جمعا ، وأن يكون مجرورا لا منصوبا ، لأن تمييز المائه يكون كذلك.
- ٣- اختلف النحاه فى مجيء الحال من النكره إذا لم يكن للنكره مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا- يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها.
- ٤- «وسبق» مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و «حال» مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «ما» اسم موصول : مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية «أمنعه» أمنع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل. وقد : حرف تحقيق «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سبق حال ، وتقدير البيت : وقد أبى النحاه أن يسبق الحال صاحبه الذى جر بالحرف ، ولا أمنع ذلك ، لأنه وارد فى كلام العرب.

مذهب جمهور النحويين أنه لا- يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف (١) فلا تقول في «مررت بهند جالسه» مررت جالسه بهند.

وذهب الفارسيّ ، وابن كيسان ، وابن برهان ، إلى جواز ذلك ، وتابعهم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :

١٨٧- لئن كان برد الماء هيمان صاديا***إلى حيبا ، إنها لحيب (٢).

ص: ٢٦٤

١- اعلم أن صاحب الحال قد يكون محرورا بحرف جر غير زائد ، كقولك : مررت بهند جالسه ، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكبا ؛ فراكبا : حال من أحد المجرور لفظا بمن الزائده. ولا خلاف بين أحد من النحاه في أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ؛ فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن تقول : ما جاء راكبا من أحد. والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

٢- البيت لعروه بن حزام العذري ، وقبلة : حلفت برّب الرّاكعين لرّبهم خشوعا ، وفوق الرّاكعين رقيب وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله : وقلت لعزّاف اليمامة : داووني فإنّك - إن أبرأتني - لطيب اللغه : «هيمان» مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش «صاديا» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب - إذا عطش. الإعراب : «لئن» اللام موطئه للقسم ، إن : شرطيه «كان» فعل ماض ناقص. فعل الشرط «برد» اسم كان ، وبرد مضاف ، و «الماء» مضاف إليه «هيمان ، صاديا» حالان من ياء المتكلم المجروره محلا يالى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حيبا الآتى «حيبا» خبر كان «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه «لحيب» اللام لام الابتداء ، حيب : خبر إن ، والجمله من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم. الشاهد فيه : قوله «هيمان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجروره محلا يالى ، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب.

ف- «هيمنان ، وصاديا» : حالان من الضمير المجرور يالى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨- فإن تك أذواد أصبن ونسوه***فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال (١)

ف- «فرغا» حال من قتل.

ص: ٢٤٥

١- البيت لطليحه بن خويلد الأسدى المتنبي ، وبعد البيت المستشهد به قوله : وما ظنكم بالقوم إذ تقتلونهم أليسوا - وإن لم يسلموا - برجال؟ عشية غادرت ابن أرقم ثاوييا وعكاشه الغنمي عنه بحال اللغه : «أذواد» جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغا» أى هدرا لم يطلب به «حبال» بزنه كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الرده ، فقتل به منهم عكاشه بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أنشدناهما. المعنى : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وجماعه من النساء سيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلك ؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت تأرى منكم ، فلم يضع دمه هدرا. الإعراب : «فإن» شرطيه «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوه نائب فاعل ، والجمله من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تك «ونسوه» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، لن : نافية ناصبه «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامه نصبه حذف النون ، وواو الجماعه فاعل «فرغا» حال من «قتل» الآتى «بقتل» جار ومجرور متعلق بيذهب ، وقتل مضاف ، و «حبال» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فرغا» حيث وقع حالا من «قتل» المجرور بالباء وتقدم عليه.

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو «جاء ضاحكا زيد ، وضربت مجرّده هندا»

لا يجيء الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال

ولا تجز حالا من المضاف له

إلا إذا اقتضى المضاف عمله (١)

أو كان جزء ما له أضيفا

أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفا (٢)

ص: ٢٦٦

١- «ولاء» ناهيه «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حالا» مفعول به لتجز «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله «حالا» وقوله «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «أو» عاطفه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف له «جزء» خبر كان ، وجزء مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفه «مثل» معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من «جزئه» مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه «فلا» ناهيه «تحيفا» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا لأجل الوقف في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

لا- يجوز مجيء الحال من المضاف إليه (١)، إلا- إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضارب هند مجردة ، وأعجبنى قيام زيد مسرعا ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) ومنه قول الشاعر :

١٨٩- تقول ابنتي : إنَّ انطلاقتك واحدا** إلى الزرع يوما تاركى لا أباليا(٢)

ص: ٢٤٧

١- اختلف النحاه في مجيء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيويوه - رحمه الله! - إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكوره أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاه إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز ، والسرف في هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا- يجب ذلك؟ فذهب سيويوه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدا وأن يكون مختلفا ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا ، وذهب غيره إلى أنه لا- بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلك ألا- يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا- إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة التى ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملا فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرا أو اسم فاعل كان كذلك عاملا فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعا كالشئ الواحد ؛ فيصير فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه.

٢- البيت لمالك بن الريب ، أحد بنى مازن بن مالك ، من قصيده له ، وأولها قوله : ألا ليت شعرى هل أبيتن ليله بجنب الغضى أزحى القلاص التواجيا فليت الغضى لم يقطع الزكب عرضه وليت الغضى ماشى الزكاب لياليا اللغه : «الروع» الفرع ، والمخافه ، وأراد به ههنا لحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادته السبب «تاركى» اسم فاعل من ترك بمعنى صير. المعنى : إن ابنتى تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفردا يصيرنى لا محاله بلا أب ، لأنك تقتحم لظاها فتموت. الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» ابنه : فاعل تقول ، وابنه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «انطلاقتك» انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «واحدا» حال من الكاف التى هى ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار ومجرور متعلق بانطلاق «تاركى» تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا- ، والجمله من لا- ومعموليهما فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون «أبا» اسم لا منصوبا بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى «ليا» زائده ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود. الشاهد فيه : قوله «وحدا» حيث وقع حالا- من المضاف إليه - وهو الكاف فى قوله «انطلاقتك» - والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلا- كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق. وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملا فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت.

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) ف- «إخوانا» : حال من الضمير المضاف إليه «صدور» ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ف- «حنيفا» : حال من

«إبراهيم» والمله كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل في غير القرآن : «أن أتبع إبراهيم حنيفاً» لصحّ.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه - لم يجوز أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول : «جاء غلام هند ضاحكه» خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى : «إن هذه الصورة ممنوعه بلا خلاف» ليس بجيد ، فإن مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيّ في أماليه.

متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ و متى يمتنع ذلك؟

والحال إن ينصب بفعل صرفاً

أو صفة أشبهت المصرفاً (١)

فجائز تقديمه : ك- «مسرعاً

ذا راحل ، ومخلصاً زيد دعا (٢).

ص: ٢٦٩

١- «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفاً» صرف : فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفه «صفه» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفاً» مفعول به لأشبهه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله «صفه».

٢- «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم «تقديمه» تقديم. مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» الكاف جاره لقول محذوف ، مسرعاً : حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله ، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلا- متصرفا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقبل التأنيث ، والتثنية والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (١) ؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصا زيد دعا» [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال] ، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له : «مسرعا ذا راحل».

فإن كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه ، فتقول : «ما أحسن زيدا ضاحكا» ولا تقول : «ضاحكا ما أحسن زيدا» ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، وكذلك إن كان الناصب

ص : ٢٧٠

١- أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقا في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع : الأول : أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبتهجا. الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفا ، وقولهم : لأصبرن محتسبا. الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلا ، وإن عليك أن تنصح مخلصا. الرابع : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذا ، وعلى المذاكر متفهما.

لها صفة لا- تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجرز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا- يتصرف في معموله ، فلا تقول : «زيد ضاحكا أحسن من عمرو» ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : «زيد أحسن من عمرو ضاحكا» (١).

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخرًا لن يعملًا (٢)

ك «تلك ، ليت ، وكأنّ» وندر

نحو «سعيد مستقرًا في هجر» (٣)

لا- يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ؛ وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

ص: ٢٧١

١- سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمه ، وذلك المستثنى نحو قوله «زيد مفردًا أنفع من عمرو معانا» وسيذكر هناك (ص ٦٥٠) ضابط هذا المثال.

٢- «وعامل» مبتدأ «ضمّن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثانٍ لضمّن ، ومعنى مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفه «حروفه» حروف : معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخرًا» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبه «يعملًا» يعمل : فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٣- «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كتلك «ليت ، وكأن» معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقرًا» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

والمجرور (١) نحو «تلك هند مجردة ، وليت زيدا أميرا أخوك ، وكأنّ زيدا راكبا أسد ، وزيد في الدار - أو عندك - قائما» ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنويّ في هذه المثل ونحوها ؛ فلا تقول «مجردة تلك هند» ولا «أميرا ليت زيدا أخوك» ولا «راكبا كأنّ زيدا أسد».

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف [نحو زيد قائما عندك] والجارّ والمجرور

ص: ٢٧٢

١- اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على ثبت من الأمر : الأول : أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي ، وهو شيئان : الابتداء العامل في المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مرادا في هذا الموضوع ؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضا ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنه معنى أشير؟ وهكذا. الثاني : العوامل المعنويه بالمعنى المراد هنا كثيره ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهي : أسماء الإشارة ، وحروف التمني ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقي خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجي كلعل ، نحو قولك : لعل زيدا أميرا قادم ، وثانيها : حروف التنبيه مثل «ها» في قولك : ها أنت زيد راكبا ؛ فراكبا : حال من زيد ، والعامل في الحال هو «ها» ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى : *يا جارتا ما أنت جاره* ، عند من جعل «جاره» الأخرى حالا لا تميزا ، رابعها : أدوات النداء نحو «يا» في قولك : يأيها الرجل قائما ، وخامسها : «أما» نحو قولهم : أما علما فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم ، فعلما - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

نحو «سعيد مستقرا في هجر» ومنه قوله تعالى : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) (١) في قراءه من كسر التاء ، وأجازة الألفش قياسا .

* * *

ونحو «زيد مفردا أنفع من

عمرو معانا» مستجاز لن يهن (٢)

تقدم أن أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمه ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمه عليه ، والأخرى متأخره عنه ، وذلك نحو : «زيد قائما أحسن منه قاعدا» و «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا» ف- «قائما ، ومفردا» منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا «قاعدا ، ومعانا» وهذا مذهب الجمهور .

ص : ٢٧٣

١- القراءه المشهوره برفع السموات على الابتداء ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور - وهو «بيمينه» - متعلق بمطويات ، والقراءه التي يستدل بها الشارح برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسره نيابه عن الفتحه على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والجار والمجرور - وهو قوله (بيمينه) - متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

٢- «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفردا» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتى «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معانا» حال من عمرو ، وجمله المبتدأ والخبر في محل جر بإضافه نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبه «يهن» بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامه نصبه الفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «نحو» وجمله يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان ، أو صفحه للخبر السابق .

وزعم السيرافيّ أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفه ، والتقدير : «زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا ، وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا».

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول «زيد قائما قاعدا أحسن منه» ولا [تقول] «زيد أحسن منه قائما قاعدا».

قد يتعدد الحال و صاحبه واحد أو متعدد

والحال قد يجيء ذا تعدد

لمفرد - فاعلم - وغير مفرد (١)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد (٢) ، أو متعدد.

فمثال الأول «جاء زيد راكبا ضاحكا» ف- «راكبا ، وضاحكا» : حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثال الثاني «لقيت هنداً مصعباً منحدره» ف- «مصعباً» : حال من التاء ، و «منحدره» : حال من «هند» والعامل فيهما «لقيت» ومنه قوله :

١٩٠- لقي ابني أخويه خائفاً*منجديه ؛ فأصابوا مغنماً(٣).

ص: ٢٧٤

١- «الحال» مبتدأ ، وجمله «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في يجيء ، وذا مضاف و «تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق يتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا- محل لها اعتراضيه بين المعطوف والمعطوف عليه ، «وغير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و «مفرد» مضاف إليه.

٢- ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ؛ أولهما أن يقع بعد «إما» نحو قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) وثانيهما : أن يقع بعد «لا» النافية كقولك : رأيت بكرا لا مستبشرا ولا جذلان.

٣- البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها اللغة : «منجديه» مغيبه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ، وتقول : أنجد فلان فلانا ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدر كوا «مغنما» غنيمه. الإعراب : «لقي» فعل ماض «ابني» ابن : فاعل لقي ، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي ، والهاء مضاف إليه «خائفا» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفه ، أصابوا : فعل وفاعل «مغنما» مفعول به لأصابوا ، والجمله من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفه بالفاء على جملة لقي ومعمولاته. الشاهد فيه : قوله «خائفا منجديه» فإن الحال متعدده لمتعدد ، والنظره الأولى

تدل على صاحب كل حال قترده إليه ؛ فإن واحدا من الحاليين مفرد والآخر مشى ، وكذلك صاحباهما ، فلا لیس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمشى للمشى.

ف- «خائفا» حال من «ابنى» ، و «منجديه» حال من «أخويه» والعامل فيهما «لقى».

فعند ظهور المعنى تردّ كلّ حال إلى ما تليق به ، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛
ففى قولك : «لقيت زيدا مصعدا منحدرًا» يكون «مصعدا» حالا من زيد ، و «منحدرًا» حالا من التاء.

* * *

الحال على ضربين : مؤسسه و مؤكده

وعامل الحال بها قد أكّدا

فى نحو : «لا تعث فى الأرض مفسدا» (١).

ص: ٢٧٥

١- «وعامل» مبتدأ ، وعامل مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتى «قد» حرف تحقيق «أكّدا» أكد :
فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل الحال ، والألف للاطلاق. والجمله فى
محل رفع خبر المبتدأ «فى نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهيه «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت «فى الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسدا» حال من الضمير المستتر فى «تعث» وهو حال مؤكده
للعامل وهو «تعث» وجمله «تعث فى الأرض مفسدا» فى محل جر بإضافه نحو إليها.

تنقسم الحال إلى مؤكده ، وغير مؤكده ؛ فالمؤكده على قسمين ، وغير المؤكده ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكده : ما أكّدت عاملها ، وهي المراد بهذا البيت ، وهي : كلّ وصف دلّ على معنى عامله ، وخالفه لفظاً ، وهو الأ-كثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون الأول في الكثرة ؛ فمثال الأول «لا تعث في الأرض مفسداً» ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ومن الثاني قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) وقوله تعالى : (وَسَيَخْرُ لَكُمْ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ)

وإن تؤكّد جملة فمضمّر

عاملها ، ولفظها يؤخّر (١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكده ، وهي : ما أكّدت مضمون الجملة ،

ص : ٢٧٤

١- «وإن» شرطيه «تؤكّد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكّد «فمضمّر» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمّر : خبر مقدم «عاملها» عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفه ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة «يؤخّر» من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفه بالواو على جملة جواب الشرط .

وشرط الجملة : أن تكون اسميه ، وجزآها معرفتان ، جامدان ، نحو : «زيد أخوك عطوفا ، وأنا زيد معروفاً» ومنه قوله :

١٩١- أنا ابن داره معروفاً بها نسبي *** وهل بداره يا للناس من عار؟ (١)

ف- «معطوفا ، ومعرفوفا» حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير في الأول «أحقّه عطوفا» وفي الثاني «أحقّ معروفاً».

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة ؛ فلا تقول «عطوفا زيد أخوك» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول «زيد عطوفا أخوك».

* * *

ص: ٢٧٧

١- البيت لسالم بن داره ، من قصيده طويله يهجو فيها فزاره ؛ وقد أوردها التبريزي في شرحه على الحماسه ، وذكر لهذه القصيده قصه ، فارجع إليها هناك ، اللغه : «داره» الأكترون على أنه اسم أمه ، وقال أبو ريش : هو لقب جده ، واسمه يربوع ، ويجاب - هلى هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى داره في قوله «معروفاً بها نسبي» بأنه عنى به القبيله. المعنى : أنا ابن هذه المرأه ، ونسبي معروف بها ، وليس فيها من المعره ما بوجب القدح فى النسب ، أو الطعن فى الشرف. الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و «داره» مضاف إليه «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكارى «بداره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائده «عار» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وياء : للنداء ، واللام للاستغاثه. الشاهد فيه : قوله «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها.

وموضع الحال تجيء جمله

ك «جاء زيد وهو ناو رحله» (١)

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد ، وتقع الجملة موقع الحال (٢) ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بدّ فيها من رابط ، وهو في الحاليه : إما ضمير ، نحو «جاء زيد يده على رأسه» أو واو - وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحه وقوع «إذ» موقعها - نحو «جاء زيد وعمرو قائم» التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضمير والواو معا ، نحو «جاء زيد وهو ناو رحله».

ص : ٢٧٨

١- «موضع» ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و «الحال» مضاف إليه «تجىء» فعل مضارع «جمله» فاعل تجىء «كجاء زيد» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحله» مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

٢- يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعا للناظم من هذه الشروط واحدا ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال - إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معا - والشرط الثاني. أن تكون الجملة خبريه ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جمله إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبيه ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدره بعلم استقبال ، وذلك نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جمله اسميه خبريه. ومن هذا الكلام - مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جمله - تعرف أن الخبر والحال جميعا اشتركا في ضروره وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبيه على الاصح عند النحاه ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبرا ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك.

قد يجب أن يكون الرابط الضمير، و مواضع ذلك

وذات بدء بمضارع ثبت

حوت ضميرا ، ومن الواو خلت (١)

وذات واو بعدها انو مبتدا

له المضارع اجعلن مسندا (٢)

الجملة الواقعة حالا- : إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تربط إلا بالضمير ، نحو «جاء زيد يضحك ، وجاء عمرو تقاد الجنايب بين يديه» ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول «جاء زيد ويضحك» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبرا عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم «قمت وأصك عينه» وقوله :

١٩٢- فلما خشيت أظافيرهم *** نجوت وأرهنهم مالكا (٣).

ص: ٢٧٩

١- «وذات» مبتدأ ، وذات مضاف ، و «بدء» مضاف إليه «بمضارع» جار ومجرور متعلق ببدء «ثبت» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع «حوت» حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ذات بدء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ضميرا» مفعول به لحوت «ومن الواو» الواو عاطفه ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «خلت» خلا- : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر.

٢- «وذات» مبتدأ ، وذات مضاف و «واو» مضاف إليه «بعدها» بعد : ظرف متعلق بانو الآتى ، وبعد مضاف ، وها : مضاف إليه «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مبتدا» مفعول به لانو «له» جار ومجرور متعلق باجعل الآتى «المضارع» مفعول أول لا جعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «اجعلن» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد الثقيلة «مسندا» مفعول ثان لا جعل.

٣- البيت لعبد الله بن همام السلولى. اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور - بزنه عصفور - والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد تخلصت منهم. الإعراب. «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتى ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير : مفعول به لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافه «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكا» مفعول ثان لأرهن. الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملة حالا ، وتسبق بالواو ،

وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الإعراب.

ف- «أصكّ ، وأرهنهم» خبران لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أصكّ ، وأنا أرهنهم.

* * *

قد يجوز الربط بالضمير، وبالواو، وبهما

وجمله الحال سوى ما قدّما

بواو ، أو بمضمر ، أو بهما (١)

ص: ٢٨٠

١- «وجمله» مبتدأ ، وجمله مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما» قدم : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت ، وقوله «أو بمضمر ، أو بهما» معطوفان على قوله بواو.

الجملة الحالية : إما أن تكون اسميه ، أو فعليه ، والفعل [إما] مضارع ، أو ماض ، وكل واحده من الاسميه والفعلية : إما مثبتة ، أو منفية ، وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو ، بل لا تربط إلا بالضمير فقط (1) ، وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو

ص: ٢٨١

١- قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى البيضاوى في قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) أن تكون جملة (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) حالا من الضمير المستتر وجوبا في (نعبد) ومن الشروط أيضا : ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنه بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى (لِمَ تُؤْذِنُنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعيه ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد. وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعيه المنفيه بلا تمتع معها الواو ، كما في قوله تعالى : (ما لِي لا أَرَى الْهُدُودَ) وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعا ذكرنا لك اثنتين منها ، (والثالثة) أن تكون مضارعيه منفيه بما ، كقول الشاعر : عهدتك ما تصبو ، وفيك شبيهه فما لك بعد الشيب صبا متيما؟ (الرابعه) الجملة المعطوفه على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (فَجَاءَهَا بِأُسْدِنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) فجملة «هم قائلون» معطوفه على «بياتا». (الخامسه) الجملة المؤكده لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لا شك فيه ، وقوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ) فجملة «لا ريب فيه» حال مؤكده لمضمون جملة «ذلك الكتاب» في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام. (السادسه) الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسميه نحو قولك : ما صاحبت أحدا إلا زيد خير منه ، أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأيا إلا رأيت صوابا ، ونحو قوله تعالى : (يا حَسْرَةَ عَلِي الْعِبَادِ ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤْنَ) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعه بعد «إلا» بالواو كما في قوله. نعم امرأ هرم لم تعر نائبه إلا- وكان لمرتاع لها وزرا فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ. (السابعه) الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفه ، نحو قولك : لأضربنه حضر أو غاب ، وقول الشاعر : كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشخ عليه جاد أو بخلا

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسميّة : مثبتة ، أو منفيّة ، والمضارع المنفيّ ، والماضي : المثبت ، والمنفيّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده على رأسه » وكذلك المنفيّ ، وتقول : « جاء زيد لم يضحك ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقيم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفيّ ، نحو « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفيّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب عمرا » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤوّل على إضمار مبتدأ ، كقراءه ابن ذكوان :

ص : ٢٨٢

(فاستقيما ولا تتبعان) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتبعان ؛ ف- «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا

والحال قد يحذف ما فيها عمل

وبعض ما يحذف ذكره حظل (١)

يحذف عامل الحال : جوازا ، أو وجوبا.

فمثال ما حذف جوازا أن يقال : «كيف جئت» فتقول : «راكبا» ، [تقديره «جئت راكبا»] ، وكقولك : «بلى مسرعا» لمن قال لك : «لم تسر» والتقدير : «بلى سرت مسرعا» ، ومنه قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير - والله أعلم - : بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حذف وجوبا قولك : «زيد أخوك عطوفا» ونحوه من الحال المؤكده لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ، وكالحال النائبه مناب الخبر ،

ص: ٢٨٣

١- «والحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

١- هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما : الأول : أن عامل الحال على ثلاثه أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا- يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه. فأما النوع الذى يجب ذكره ولا- يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شىء من هذه العوامل ، سواء أعلمت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ فلا- يقوى على أن يعمل وهو محذوف. وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثه مواضع من مواضعه - وهى الحال المؤكده لمضمون جمله ، والحال النائبه مناب الخبر ، والحال الداله على زياده أو نقص بتدرىج - وبقي موضعان آخران ، أولهما : أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئا ، ومن ذلك قول كثير : هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزّه من أعراضنا ما استحلّت وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعدا وقد جد الناس؟. وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين. الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه - بسبب كونه فضله - أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمس مواضع ؛ أولها : أن يكون الحال مقصورا عليه ، نحو قولك : ما سافرت إلا راكبا ، وما ضربت عليا إلا مذنبا ، وثانيها : أن يكون الحال نائبا عن عامله كقولك : هنيئا مريئا تريد كل ذلك هنيئا مريئا ، وثالثها : أن تتوقف عليه صحه الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي) ورابعها : أن يكون الحال جوابا ، كقولك : بلى مسرعا ، جوابا لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائبا عن الخبر ، نحو قولك : ضربى زيدا مسيئا.

ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم : «اشتريته بدرهم فصاعدا ، وتصدقت بدينار فسافلا» ف- «صاعدا ، وسافلا» : حالان ، عاملهما محذوف وجوبا ، والتقدير : «فذهب الثمن صاعدا ، وذهب المتصدق به سافلا» وهذا معنى قوله : «وبعض ما يحذف ذكره حظل» أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (١).

* * *

ص : ٢٨٥

١- قد بقى الكلام على صاحب الحال من ناحيه الذكر والحذف - بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال ، وبالفامل فيها من هذه الناحيه - فنقول : الأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكورا ، وقد يحذف جوازا ، وقد يحذف وجوبا بحيث لا يجوز ذكره . فيحذف جوازا إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدا ، أى تسافر راشدا . ويجوز أن تقول تسافر راشدا . ويحذف وجوبا مع الحال التى تفهم ازديادا أو نقصا بتدرىج ، نحو قولهم : اشتريت بدينار فصاعدا ، أى : فذهب الثمن صاعدا ؛ ففى هذا حذف صاحب الحال وعامله .

تعريفه و بيان أنواعه و حكمه

اسم ، بمعنى «من» مبین ، نكره ،

ينصب تمييزا بما قد فسرہ (١)

كشبر ارضا ، وقفيز برّا ،

ومنوين عسلا وتمرا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، وبقي التمييز - وهو المذكور فى هذا الباب - ويسمى مفسّرا ، وتفسيرا ، وميِّنا ، وتبيينا ، ومميِّزا ، وتمييزا .

وهو : كل اسم ، نكره ، متضمن معنى «من» ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، نحو «طاب زيد نفسا ، وعندى شبر أرضا» .

واحترز بقوله : «متضمن معنى من» من الحال ؛ فإنها متضمنه معنى «فى» .

وقوله : «ليان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله : كاسم «لا» التى لنفى الجنس ، نحو «لا رجل قائم» فإنّ التقدير : «لا من رجل قائم» .

ص : ٢٨٦

١- «اسم» خير مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكره» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله مستأنفه لا محل لها من الإعراب «تمييزا» حال من نائب الفاعل المستتر فى قوله ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب ، و «قد فسرہ» فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجمله لا محل لها صلة ما المجروره محلا بالباء .

٢- «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله «أرضا» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «برا» تمييز لقفيز «ومنوين عسلا» مثله «وبرا» معطوف على قوله عسلا .

وقوله : «ليان ما قبله من إجمال» يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمال ذات ، والمبين إجمال نسبه .

فالمبين إجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير - وهى الممسوحات ، نحو «له شبر أرضا» والمكيلايت ، نحو «له قفيز برّا» والموزونات ، نحو «له منوان عسلا وتمرًا» - والأعداد (1) ، نحو «عندى عشرون درهما».

وهو منصوب بما فسره ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنوان ، وعشرون.

والمبين إجمال النسبه هو : المسوق لبيان ما تعلق به العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو «طاب زيد نفسا» ، ومثله : (اشتعل الرأس شيئا) ، و «غرست الأرض شجرا» ، ومثله (وفجّرنا الأرض عيونا).

ف- «نفسا» تمييز منقول من الفاعل ، والأصل «طابت نفس زيد» ، و «شجرا» منقول من المفعول ، والأصل «غرست شجر الأرض»
فبين

ص: ٢٨٧

١- قول الشارح «والأعداد» عطف على قوله «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما - وهما المقادير ، والأعداد - وبقي عليه شيان آخران. أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها ، كقولك : قد صببت عليه ذنوبا ماء ، واشتريت نحيا سمنا ، وقولهم : على التمره مثلها زيدا. وثانيهما : ما كان فرعا للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتما فضه ، على ما هو مذهب الناظم تبعا للمبرد فى هذا المثال من أن فضه ليس حالا ؛ لكونه جامدا ، وكون صاحبه نكرة وكونه لازما ، مع أن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيويوه إلى أن فضه فى المثال المذكور حال ، وليس تمييزا ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها.

«نفسا» الفاعل الذى تعلق به الفعل ، ويين «شجرا» المفعول الذى تعلق به الفعل.

والنائب له فى هذا النوع [هو] العامل الذى قبله.

وبعد ذى وشبهها اجره إذا

أضفتها ، ك- «مدّ حنطه غذا» (١)

والنصب بعد ما أضيف وجبا

إن كان مثل «ملء الأرض ذهباً» (٢)

أشار ب- «ذى» إلى ما تقدّم ذكره فى البيت من المقدرات - وهو : ما دلّ

ص : ٢٨٨

١- «بعد» ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وها : مضاف إليه «اجرره» اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا الظرفيه إليها «كمد» الكاف جاره لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و «حنطه» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

٢- «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النصب ، والجمله من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ ، وملء مضاف و «الأرض» مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلا ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه مثل إليها «ذهبا» تمييز.

على مساحه ، أو كيل ، أو وزن - فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يصف إلى غيره ، نحو «عندى شبر أرض ، وقفيز برّ ، ومنوا عسل وتمر».

فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ، نحو «ما فى السماء قدر راحه سحابا» ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا).

وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد.

حكم التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

مفضّلا : ك- «أنت أعلى منزلا» (١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالإضافة.

وعلامه ما هو فاعل فى المعنى : أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعال التفضيل فعلا ، نحو «أنت أعلى منزلا ، وأكثر مالا» ف- «منزلا ، ومالا» يجب نصبهما ؛ إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلا ؛ فتقول : أنت علا منزلك ، وكثر مالك.

ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى (٢) «زيد أفضل رجل ، وهند أفضل امرأه»

ص : ٢٨٩

١- «والفاعل» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله انصبن الآتى - «المعنى» منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرا بإضافه الفاعل إليه «انصبن» انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن «مفضلا» حال من الفاعل المستتر وجوبا فى انصبن «كأنت» الكاف جاره لقول محذوف ، أنت : مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلا» تمييز.

٢- ضابط ما ليس بفاعل فى المعنى : أن يكون أفعال التفضيل بعضا من جنس التمييز ، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ؛ فنحو «زيد أفضل رجل» تجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذى يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو «هند أفضل امرأه» تجد أفعال التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل فى المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأه ، أى بعض النساء.

[فيجب جزّه بالإضافه ، إلا إذا أضيف «أفعل» إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذ ، نحو «أنت أفضل الناس رجلا»](١).

يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب

وبعد كل ما اقتضى تعجبا

ميّز ، كـ - «أكرم بأبى بكر أبا» (٢)

يقع التمييز بعد كل ما دلّ على تعجب ، نحو «ما أحسن زيدا رجلا ،

ص: ٢٩٠

١- من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره فى صورته واحده ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه فى صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتها : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتا ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافه أفعال التفضيل مره أخرى.

٢- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ميز» الآتى ، وبعد مضاف ، و «كل» مضاف إليه ، وكل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول «تعجبا» مفعول به لاقتضى ، والجمله من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كأكرم» الكاف جاره لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورته الأمر «بأبى» الباء زائده ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

وأكرم بأبي بكر أبا ، ولله درّك عالما ، وحسبك يزيد رجلا ، وكفى به عالما» (١).

١٩٣- و* يا جارتا ما أنت جاره* (٢).

ص: ٢٩١

١- ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبه ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم «لله دره فارسا» كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبه التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلا ، نحو الله در زيد فارسا ، أو كان ضمير خطاب ، نحو الله درك فارسا ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارسا - فهو من تمييز النسبه ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورته واحده ، ويكون تمييز نسبه في ثلاث صور.

٢- هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله : *بانث لتحننا عفار* اللغه : «بانث» بعدت ، وفارقت «لتحننا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزنتي هذا الأمر يحزنتي ، من باب نصر ، وأحزنتي أيضا ، وفي التنزيل العزيز : (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ) «عفاره» اسم امرأه. الإعراب : «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المنقلبه ألفا ، وجاره مضاف ، وياء المتكلم المنقلبه ألفا مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار. الشاهد فيه : قوله «جاره» حيث وقع تمييزا بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : «ما أنت». فإن قلت : أهو تمييز نسبه أم تمييز ذات؟ قلت : لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزا في أنه من قبيل تمييز النسبه ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبه ، وأما على ما ذكرناه قريبا من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضا من تمييز النسبه ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به. فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئا غير التمييز؟ قلت : قد ذهب جمهوره عظيمه من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به.

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد

والفاعل المعنى : ك- «طب نفسا تفد» (١)

يجوز جرّ التمييز بمن إن لم يكن فاعلا- فى المعنى ، ولا- مميزا لعدد ؛ فتقول : «عندى شبر من أرض ، وقفيز من برّ ، ومنوان من عسل وتمر ، وغرست الأرض من شجر» ولا تقول : «طاب زيد من نفس» ولا «عندى عشرون من درهم».

* * *

لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه و اختلاف العلماء فى بعض مسائل من ذلك

وعامل التمييز قدّم مطلقا

والفعل ذو التصريف نررا سبقا (٢).

ص: ٢٩٢

١- «واجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطيه «شئت» فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لا جرر ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، «العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذى «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديرًا بالإضافه أو منصوب تقديرًا على المفعوليه أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جاره لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نفسا» تمييز «تفد» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتى ، وعامل مضاف ، و «التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقا» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل ، وذو مضاف ، و «التصريف» مضاف إليه «نررا» حال من الضمير المستتر فى قوله سبق الآتى «سبقا» سبق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجمله من سبق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

مذهب سيبويه - رحمه الله! - أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : «نفسا طاب زيد» ، ولا «عندي درهما عشرون».

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : «نفسا طاب زيد ، وشيئا اشتعل رأسى» ومنه قوله :

١٩٤- أتتهجر ليلي بالفراق حبيبها؟ * * * وما كان نفسا بالفراق تطيب (١).

ص: ٢٩٣

١- ينسب هذا البيت للمخبل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري. المعنى : ما ينبغي ليلي أن تهجر محبها وتتباعده عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه. الإعراب : «أتتهجر» الهمزة للاستفهام الإنكاري ، تهجر : فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه «وما» الواو واو الحال ، ما : نافية «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن «نفسا» تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ليلي ، والجملة من نطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان». الشاهد فيه : قوله «نفسا» فإنه تمييز ، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفسا» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو - في هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضروره ؛ فلا يقاس عليه. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد : * وما كان نفسى بالفراق تطيب* ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا : أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسى بالفراق تطيب وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت. وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان روايه البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاه ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

١٩٥- ضيِّعت حزمى فى إبعادى الأملأ ، ***وما ارعويت ، وشيأ رأسى اشتعلا(١)

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله فى هذا الكتاب قليلا.

ص: ٢٩٤

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها. اللغة : «الحزم» ضبط الرجل أمره ، وأخذة بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن الإعراب : «ضيِّعت» فعل وفاعل «حزمى» حزم : مفعول به لضيِّع ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى إبعادى» الجار والمجرور متعلق بضيِّع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «الأملأ» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفه ، ما : نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيأ» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتعلا» الآتى «رأسى» رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «اشتعلا» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجمله من اشتعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «شيأ» حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائى ، والمازنى ، وابن مالك فى غير الألفيه ، ولكنه فى الألفيه قد نص على ندره هذا ، ومثله قول الشاعر : أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا؟ وقول الآخر. ولست ، إذا ذرعا أضيِّق ، بضارع ولا يائس - عند التّعسر - من يسر وقول ربيعه بن مقروم الضبى : رددت بمثل السّيد نهد مقلّص كميّش إذا عطفاه ماء تحلّبا وجعل بعض النحاء من شواهد هذه المسأله قول الشاعر : إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثرىا ولم يعن بالإحسان كان مذمّما والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجمله «قر عينا» فى محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ؛ لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عينا بالعيش ؛ فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزله تأخير العامل نفسه.

فإن كان العامل غير متصرف ؛ فقد منعوا التقديم (١) : سواء كان فعلا ، نحو «ما أحسن زيدا رجلا» أو غيره ، نحو «عندى عشرون درهما».

وقد يكون العامل متصرفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو «كفى بزيد رجلا» ؛ فلا يجوز تقديم «رجلا» على «كفى» وإن كان فعلا متصرفا ؛

ص: ٢٩٥

١- وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضروره من ضرورات الشعر اتفاقا ، كقول الراجز : ونارنا لم ير نارنا مثلها قد علمت ذاك معدّ كلّها

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ؛ فمعنى قولك : «كفى بزيد رجلا» ما أكفاه رجلا! (١)

ص: ٢٩٦

١- من القواعد المقرره أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمه هذه الصناعات قواعدها ، ثم لتعود بذكريتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك. ١- المشتقات كلها - من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغه - أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول. ب - ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر ج - إن وأخواتها ، أشبهت الفعل في معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهله أنها عملت هذا العمل لكونها فرعا ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

قد تم - بعون الله تعالى ، وحسن تأييده - الجزء الثاني من شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفيه ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميها «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، مفتتحا بحروف الجر.

هذا ، وقد عينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ فجاء - بحمد الله جلت قدرته! - على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب و حواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغنى عن جميعها ، ولا يغنى عنه شيء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٢٩٧

المجلد ٣

اشاره

ص: ١

حروف الجرّ

إشاره

هاك حروف الجرّ ، وهى : من ، إلى ،

حتّى ، خلا ، حاشا ، عدا ، فى ، عن ، على

مذ ، منذ ، ربّ ، اللّام ، كى ، واو ، وتا

والكاف ، والباء ، ولعل ، ومتى (١)

عده حروف الجرّ

هذه الحروف العشرون كلّها مختصّه بالأسماء ، وهى تعمل فيها الجرّ ، وتقدّم الكلام على «خلا ، وحاشا ، وعدا» فى الاستثناء ، وقلّ من ذكر «كى ، ولعلّ ، ومتى» فى حروف الجرّ.

«كى» تكون حرف جرّ فى موضعين

فأما «كى» فتكون حرف جرّ فى موضعين (٢) :

أحدهما : إذا دخلت على «ما» الاستفهاميه ، نحو «كيمه؟» أى : لمه؟ ف- «ما» استفهاميه مجروره ب- «كى» ، وحذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها ، وجيء بالهاء للسكت.

ص: ٣

١- «هاك» ها : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والكاف حرف خطاب «حروف» مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف و «الجر» مضاف إليه «وهى» مبتدأ «من» قصد لفظه : خبر المبتدأ «إلى ، حتى ، خلا- إلخ البيتين» معطوفات على «من» بإسقاط حرف العطف فى بعضها وإثباته فى بعضها الآخر.

٢- ولكى الجاره موضع ثالث تقع فيه ، وهو أن يكون مدخولها «ما» المصدريه ، كما فى قول الشاعر : إذا أنت لم تنفع فضرّ ؛ فإنّما يراد الفتى كيما يضرّ وينفع أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح فى الموضع الثانى.

الثانى : قولك : «جئت كى أكرم زيدا» ف- «أكرم» : فعل مضارع منصوب ب- «أن» بعد «كى» (١) ، و «أن» والفعل مقدران بمصدر مجرور ب- «كى» والتقدير : جئت [كى إكرام زيد ، أى] لإكرام زيد.

«لعل» حرف جر عند عقيل

وأما «لعلّ» فالجرّ بها لغه عقيل ، ومنه قوله :

(٢) * لعلّ أبى المغوار منك قريب* .

ص: ٤

١- اعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كى ؛ فيقال : «جئت لكى أتعلم» وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كى ؛ فيقال : «جئت كى أن تكرمنى» وعلى الوجه الأول تكون كى مصدرية بلا- تردد ، وهو الأ-كثر استعمالا ، وعلى الوجه الثانى تكون كى حرف جر بلا تردد ، وهو أقل استعمالا من سابقه ، وقد يؤتى بكى غير مسبوقة باللام ولا سابقه لأن ، كما يقال : «جئت كى أتعلم» وهى حينئذ تحتل المصدرية بتقدير اللام قبلها. وتحتل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن مقدره بعدها ، وحملها على الوجه الأول أولى ؛ لأنه الأكثر فى الاستعمال كما قلنا ، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين.

٢- هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيده مستجاده يرثى فيها أخاه أبا المغوار - واسمه هرم ، وقيل : اسم أبى المغوار شيب - وصدر البيت قوله : * فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهره* ومن العلماء من ينسب هذه القصيده لسهم الغنوى أخى كعب وأبى المغوار جميعا ، والصواب عند الأثبات من الرواه ما قدمناه ، وقبل هذا البيت قوله : وداع دعا : يا من يجيب إلى الندى فلم يستحبه عند ذاك مجيب الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «ادع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أخرى» مفعول به ، وهى صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الكلام : ادع مره أخرى «وارفع» الواو عاطفه ، وارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الصوت» مفعول به لارفع «جهره» مفعول مطلق «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «أبى» مبتدأ مرفوع تقديرا ، وأبى مضاف و «المغوار» مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتى «قريب» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «لعل أبى - إلخ» حيث جر ب- «لعل» لفظ أبى على لغه عقيل.

١٩٧- لعلّ الله فضلكم علينا***بشيء أنّ أمّكم شريم (١)

ف- «أبي المغوار» ، والاسم الكريم : مبتدآن ، و «قريب» ، و «فضّلكم» خبران ، و «لعلّ» حرف جرّ زائد (٢) دخل على المبتدأ ؛ فهو كالباء في «بحسبك درهم» .

ص : ٥

١- هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين. اللغة : «أن أمكم» يجوز في همزه «أن» الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها مع ما بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء ، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم» هي المرأه المفضاه التي اتحد مسلكها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضا. الإعراب : «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، والميم علامه الجمع ، والجمله من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا ، بشيء» يتعلقان بفضل «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «شريم» خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء ، على تقدير فتح همز «أن». الشاهد فيه : قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظا على لغه عقيل كما في البيت السابق ، وهو مرفوع في التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.

٢- الصواب أن يقول «حرف جر شبيه بالزائد» وأما الباء في قولهم «بحسبك درهم» فهي حرف جر زائد ، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقا. واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصا ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصا ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصا ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاه باب حروف الجر ، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في «بحسبك درهم» ومن في قولك «ما زارني من أحد» والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلي في الدلاله على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب.

وقد روى على لغه هؤلاء فى لامها الأخيره الكسر والفتح ، وروى أيضا حذف اللام الأولى ؛ فتقول : «علّ» بفتح اللام وكسرها.

«متى» حرف جر عند هذيل

وأما «متى» فالجرّ بها لغه هذيل ، ومن كلامهم : «أخرجها متى كمّه» ، يريدون «من كمّه» ومنه قوله :

١٩٨- شر بن بماء البحر ثم ترفعت *** متى لجج خضر ، لهنّ نثيج (١).

ص: ٦

١- البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، يصف السحاب ، وقبلة قوله : سقى أم عمرو كلّ آخر ليله حناتم سود ماؤهنّ بحيج إذا همّ بالإقلاع هبت له الصّيبا فأعقب نشء بعدها وخروج اللغه : «حناتم» جمع حنتمه ، وأصلها الجره الخضراء ، وأراد هنا السحاب ، شبهها بالجرار «سود» جمع سوداء ، وأراد أنها ممتلئه بالماء «نثيج» سائل منصب «ترفعت» تصاعدت ، وتباعدت «لجج» جمع لجه - بزنه غرفه وغرف - واللجه : معظم الماء ، «نثيج» هو الصوت العالى المرتفع. المعنى : يدعو لامرأه - وهى التى ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفه بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج خضر ، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال. الإعراب : «شربن» فعل وفاعل ، ونون النسوه تعود إلى حناتم «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف ، و «البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى حناتم أيضا «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو بماء البحر «خضر» صفة للجج «لهنّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نثيج» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجج. الشاهد فيه : قوله «متى لجج» حيث استعمل «متى» جاره ، كما هو لغه قومه هذيل.

وسياتى الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يعدّ المصنف فى هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر ، وذكرها فى غيره (١).

«لولا» حرف جر عند سيويه

ومذهب سيويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجزّ إلا المضمّر ؛ فتقول : «لولاي ، ولولاك ، ولولاه» فالياء ، والكاف ، والهاء - عند سيويه - مجرورات ب- «لولا».

وزعم الأخصّ أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئا ، كما لا تعمل فى الظاهر ، نحو : «لولا زيد لأتيتك».

وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعنى «لولاك» ونحوه - لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩- أتطمع فينا من أراق دماءنا***ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن (٢)

ص: ٧

١- قد يقال فى القسم «الله لأفعلن» وقد يقال : «ها الله لأفعلن» بذكر همزة الاستفهام كما فى المثال الأول ، أو ها التنييه كما فى المثال الثانى ، عوضا عن باء الجر ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين فى حروف الجر ؛ نظرا إلى حقيقة الأمر ، وهى أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذى نابت عنه الهمزة وها ، وليس بالهمزة ولا بها ، فاعرف ذلك.

٢- البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمه أولها قوله : معاوى ، إننى لم أباعك فلتة وما زال ما أسررت منى كما علق اللغه : «أراق» أسال «يعرض» أراد يتعرض لها بالنيل منها «الأحساب» جمع حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه. الإعراب : «أتطمع» الهمزة للاستفهام التويخى ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع «أراق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «دماءنا» دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا : مضاف إليه ، والجمله من أراق وفاعله ومفعوله لا- محل لها صلة «ولولاك» لولا- : حرف امتناع لوجود وجر ، والكاف فى محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيويه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لولاك موجود ، وجمله المبتدأ والخبر شرط لولا- «لم» نافية جازمه «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم «لأحسابنا» الجار والمجرور متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض ، وجمله يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا. الشاهد فيه : قوله «لولاك» فإن فيه ردا على أبى العباس المبرد الذى زعم أن «لولا» لم تجيء متصله بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء ، ومثله قول الآخر ، وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه ، والصواب أنه للعرجى (انظر خزانه الأدب ٢ / ٤٢٩) : * لولاك فى ذا العام لم أحجج* ومع وروده فى كلام العرب الموثوق بعريتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا ، نحو قوله تعالى : (لَوْ لَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ونحو قول المتنبي : لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان وقول الراجز : والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

٢٠٠- وكم موطن لولاي طحت كما هوى ***بأجرامه من قنه النيق منهوى (١)

ص: ٩

١- البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص ، من كلمه له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص. اللغه : «موطن» أراد به المشهد من مشاهد الحروب «طحت» هلكت ، ويقال : طاح يطوح كقال يقول. وطاح يطيح كباع يبيع «بأجرامه» الأ-جرام : جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رمى يرمى «قنه النيق» رأس الجبل «منهوى» ساقط. المعنى. كثير من مشاهد الحروب لو لا- وجودى معك فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه. الإ-عراب : «كم» خبريه - بمعنى كثير - مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت «موطن» تمييز كم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم - على الأول - محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لك ، مثلا- «لولاي» لو لا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء عند سيبويه ، وياء المتكلم عنده ذات محلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعا ، والتقدير : لولاي موجود «طحت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر صفة لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجمله لا محل لها جواب لو لا ، وهذا أحسن «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «هوى» فعل ماض «بأجرامه» الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه «من قنه» جار ومجرور متعلق بهوى أيضا ، وقنه مضاف ، و «النيق» مضاف إليه «منهوى» فاعل هوى ، و «ما» المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحا مثل طيح منهوى من قنه النيق بأجرامه. الشاهد فيه : قوله «لولاي» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذى أصله أن يقع فى محل الجر والنصب ، وفيه رد على المبرد الذى أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصله التى تكون فى محل نصب أو فى محل جر ، وقال : إن ذلك لا يجوز عربيه ، وقد جاء هذا الذى أنكره فى هذا الشاهد والذى قبله وفى البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان نقل هذه الشواهد ردا عليه.

من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر

بالظاهر اخصص : منذ ، مذ ، وحتى

والكاف ، والواو ، وربّ ، والتا (١)

واخصص بـمذ ومنذ وقتا ، وربّ

منكرا ، والتاء لله ، وربّ (٢)

وما رووا من نحو «ربّه فتى»

نزر ، كذا «كها» ، ونحوه أتى (٣)

ص: ١٠

-
- ١- «بالظاهر» جار ومجرور متعلق باخصص «اخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منذ» قصد لفظه : مفعول به لا خصص «مذ ، وحتى ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتا» معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في «مذ» وحده.
 - ٢- «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمذ» جار ومجرور متعلق باخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتا» مفعول به لاخصص «وبرب» معطوف على بمذ «منكرا» معطوف على «وقتا» السابق «التاء» مبتدأ «الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلالة.
 - ٣- «وما» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صلة «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربّه فتى» رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفتى : تمييز للضمير ، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافه «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ ، وهو «ما» الموصوله في أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كها» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نحو.

من حروف الجر ما لا يجزّ إلا الظاهر ، وهى هذه السبعه المذكوره فى البيت الأول ؛ فلا تقول «منذ ، ولا مذ» وكذا الباقى .

ولا تجر «منذ ، ومنذ» من الأسماء الظاهره إلا أسماء الزمان (١) ، فإن كان الزمان حاضرا كانت بمعنى «فى» نحو : «ما رأيت منذ يومنا» أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضيا كانت بمعنى «من» نحو : «ما رأيت منذ يوم الجمعة» أى : من يوم الجمعة ، وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : «واخصص بمنذ ومنذ وقتا» .

وأما «حتى» فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شدّ جرّها للضمير ، كقوله :

٢٠١- فلا والله لا يلقى أناس ***فتى حتاك يا ابن أبى زياد(٢).

ص: ١١

١- منذ ومنذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلبا للمناسبة بين حالتيهما ، وأما نحو قولك «ما رأيت منذ حدث كذا ، وما رأيت منذ أن الله خلقه» فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

٢- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها . اللغة : «يلقى» مضارع ألقى ، ومعناه وجد ، ويروى «لا يلقى أناس» بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقى «حتاك» استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال «وانتهاء الغابه فى حتاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتاك ، فعمل هذا البيت مصنوع» وستعرف رد هذا الكلام . المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلام أبى حيان . الإعراب : «فلا» لا زائده قبل القسم للتوكيد «والله» الواو للقسم ، ولفظ الجلاله مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوبا «لا» نافية «يلقى» فعل مضارع «أناس» فاعل يلقى «فتى» مفعول به أول ليلقى ، ومفعول يلقى الثانى محذوف ، وتقدير الكلام : لا- يلقى أناس فتى مقصودا لآمالهم إلى بلوغك «حتاك» حتى : جاره ، والضمير فى محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بيلقى «يا» حرف نداء «ابن» منادى ، وابن مضاف و «أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف و «زياد» مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجاره على الضمير ، وهو شاذ .

ولا يقاس على ذلك ، خلافا لبعضهم ، ولغه هذيل إبدال حائها عينا ، وقرأ ابن مسعود (فتربصوا به عتي حين).

وأما الواو فمختصه بالقسم ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ؛ فلا تقول «أقسم والله» ولا «أقسم تالله».

ولا- تجر التاء إلا لفظ «الله» : فتقول : «تالله لأفعلن» وقد سمع جرّها ل- «ربّ» مضافا إلى «الكعبة» ، [قالوا] : «تربّ الكعبة» وهذا معنى قوله : «والتاء لله وربّ» وسمع أيضا «تالرحمن» ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا «تحياتك» وهذا غريب.

ولا- تجر «ربّ» إلا نكره ، نحو : «ربّ رجل عالم لقيت» وهذا معنى قوله : «وبربّ منكرا» أى : واخصص برّب النكره ، وقد شد جرها ضمير الغيبه ، كقوله :

٢٠٢- واه رأبت وشيكا صدع أعظمه *** وربّه عطبا أنقذت من عطبه (١)

ص: ١٢

١- البيت مما أنشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده في اللسان (رب) مع تغيير طفيف هكذا : * كائن رأبت وهايا صدع أعظمه * اللغة «رأبت» أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قوله : رأب فلان الصدع ؛ إذا أصلحه وجبره «وشيكا» سريعا «عطبا» هو هنا بكسر الطاء - صفة مشبهه : أى هالكا «من عطبه» هو هنا بفتح الطاء مصدر بمعنى الهلاك ، وفي اللسان «م العطب» ، المعنى : رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت جناحه. الإعراب : «واه» هو على تقدير «رب» أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرا «رأبت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر «وشيكا» مفعول مطلق عامله رأبت ، أى رأبت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعا «صدع» مفعول به لرأبت ، وصدع مضاف وأعظم من «أعظمه» مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه «وربه عطبا» رب : حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد ، والضمير فى محل جر برّب ، وله محل رفع بالابتداء «عطبا» تمييز للضمير «أنقذت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برّب «من عطبه» الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وربه عطبا» حيث جر «رب» الضمير ، وهو شاذ. واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفه هو أم نكره؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفه على أصله ، وذهب ابن عصفور وجر الله الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكره ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا تجر غير النكره ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير.

كما شدَّ جرَّ الكاف له ، كقوله :

٢٠٣- خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثْبًا**وَأَمَّ أَوْ عَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا(١)ن

ص: ١٣

١- البيت للعجاج بصف حمار وحش وأتته ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن. اللغة : «الذَّنَابَاتِ» جمع ذنابه بالكسر ؛ وهي آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثبا» أى قريبا «أم أو عال» هى هضبه فى ديار بنى تميم. المعنى : إنه جعل فى هربه الذَّنَابَاتِ عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أو عال فى جانب يمينه قريبا منه قربا مثل قرب الذَّنَابَاتِ أو أقرب. الإعراب : «خلى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على حمار الوحش «الذَّنَابَاتِ» مفعول أول لـ«خلى» «شمالا» مفعول ثان «كثبا» صفة لشمال «وأم أو عال» يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذَّنَابَاتِ ، وأما الرفع فبالابتداء «كها» على روايه النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى روايه الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفه «أقربا» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل «أم أو عال كها» مبتدأ وخبرا. الشاهد فيه : قوله «كها» حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ. ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد : شكوتم إلينا مجانيكم ونشكو إليكم مجانيينا فلولا المعافاه كْنَا كههم ولو لا البلاء لكانوا كنا ومثله أيضا قول الآخر : لا تلمنى فإننى ككك فيها إننا فى الملام مشتركان

وقوله :

٢٠٤- ولا ترى بعلا ولا حلائلا***كه ولا كهنَ إلا حائلا(١)

وهذا معنى قوله : «وما رووا - البيت» أى : والذى روى من جر «ربّ» المضممر نحو «ربه فتى» قليل ، وكذلك جر الكاف المضممر نحو «كها».

ص: ١٤

١- البيت من أرجوزه لرؤبه بن العجاج يصف حمارا وأتته. الإعراب : «ولا» نافية «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعلا» مفعول أول «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفي «حلائلا» معطوف على قوله «بعلا» السابق «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلا» «ولا كهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» وهو معطوف بالواو على الحال السابق «إلا» أداه استثناء ملغاه «حائلا» مفعول ثان ل ترى. الشاهد فيه : قوله «كه ، كهن» حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ.

معاني «من» الجاره

بعض وبين وابتدىء فى الأمكنه

بمن ، وقد تأتى لبدء الأزمنه (١)

وزيد فى نفى وشهه فجر

نكره : ، ك- «ما لباغ من مفر» (٢)

تجىء «من» للتبعيض ، وليبان الجنس ، ولابتداء الغايه : فى غير الزمان كثيرا ، وفى الزمان قليلا ، وزائده.

فمثالها للتبعيض قولك : «أخذت من الدراهم» ومنه قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ).

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ).

ومثالها لابتداء الغايه فى المكان قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى).

ومثالها لابتداء الغايه فى الزمان قوله تعالى : (لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وقول الشاعر :

ص: ١٥

١- «بعض» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وبين وابتدىء» مثله ومعطوفان عليه «فى الأمكنه» متعلق بابتدىء «بمن» تنازعه الأفعال الثلاثة «وقد» حرف تقييد «تأتى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على من «لبدء» جار ومجرور متعلق «بتأتى» وبدء مضاف و «الأزمنه» مضاف إليه.

٢- «وزيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «فى نفى» جار ومجرور متعلق بزيد «وشبهه» الواو عاطفه ، شبهه : معطوف على نفى ، وشبهه مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه «فجر» الفاء عاطفه ، جر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «نكره» مفعول به لجر «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، ما : نافية «لباغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «من» زائده «مفر» مبتدأ مؤخر.

٢٠٥- تخيرن من أزمان يوم حلیمه*** إلى اليوم ، قد جربن كل التجارب (١)

ومثال الزائده : «ما جاءني من أحد» ولا تزداد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني : أن يسبقها نفى أو شبهه ، والمراد يشبه النفي : انتهى. نحو «لا- تضرب من أحد» ، والاستفهام ، نحو «هل جاءك من أحد؟» .

ص: ١٦

١- البيت للنابغة الذبياني ، من قصيده له مطلعها قوله : كليني لهم يا أميمه ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب اللغه : «يوم حلیمه» يوم من أيام العرب المشهوره حدثت فيه حرب طاحنه بين لحم وغسان ، وحليمه هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني ، أضف اليوم إليها لأن أباهما - فيما ذكروا - حين اعترم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم ، وفي يوم حلیمه ورد المثل «ما يوم حلیمه بسر» يضرب للأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطاع كتمانها. وقبل البيت المستشهد به قوله : فهم يتساقون المتيه بينهم بأيديهم بيض رقاق المضارب ولا- عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب الإعراب : «تخيرن» تخير : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوه - العائد على السيوف المذكوره في البيت السابق على بيت الشاهد - نائب فاعل «من أزمان» جار ومجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف ، و «يوم» مضاف إليه ، ويوم مضاف و «حلیمه» مضاف إليه «إلى اليوم» جار ومجرور متعلق بتخير ، وجمله «قد جربن» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال «كل» مفعول مطلق ، وكل مضاف ، و «التجارب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «من أزمان» حيث وردت «من» لابتداء الغايه في الزمن. وفي المسأله كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن «من» قد تأتي لابتداء الغايه في الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضى ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك ، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغايه في الأمكنه والأحداث والأشخاص.

ولا- تزداد في الإيجاب (١) ، ولا- يوتى بها جاره لمعرفه ؛ فلا- تقول : «جاءنى من زيد» خلافا للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : (لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ).

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : «قد كان من مطر» أى قد كان مطر.

لانتها : حتى ، ولام ، وإلى ،

ومن وباء يفهمان بدلا (٢)

يدل على انتهاء الغايه «إلى» ، وحتى ، واللام ؛ والأصل من هذه الثلاثه «إلى» فلذلك تجر الآخر وغيره ، نحو : «سرت البارحه إلى آخر الليل ، أو إلى نصفه» ولا تجر «حتى» إلا ما كان آخرها أو متصلا بالآخر (٣) ، كقوله .

ص: ١٧

١- ذكر السعد أن «من» الجاره تزداد في الإثبات اختيارا في موضع واحد ، وهو تمييزكم الخبريه إذا فصل بين كم وبينه بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : (كَمْ تَرَكَوا مِنْ جَنَّاتٍ) فمن : زائده ، وجنات : تمييزكم.

٢- «لانتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتى» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولام ، وإلى» معطوفان على حتى «ومن» الواو للاستئناف ، من : قصد لفظه : مبتدأ «وباء» معطوف على من «يفهمان» فعل وفاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «بدلا» مفعول به ليفهمان.

٣- الآية الكريمة التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلا بالآخر ، ومثال ما كان آخرها قولهم : أكلت السمكه حتى رأسها ، واعلم أن «حتى» الجاره على ضربين : جاره للمفرد الصريح ، وهذه هي التي لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون إلا غايه ، وجاره لأن المصدريه ومدخولها ، وهذه تكون غايه ، وتكون تعليليه ، وتكون استثنائه.

تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجزّ غيرهما ؛ فلا تقول : «سرت البارحة حتّى نصف الليل». واستعمال اللام للانتهاء قليل ، ومنه قوله تعالى : (كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى)

ويستعمل «من» والباء ، بمعنى «بدل» ؛ فمن استعمال «من» بمعنى «بدل» قوله عزّ وجل : (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاهِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) [أى : بدل الآخرة] وقوله تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ) أى : بدلکم ، وقول الشاعر :

٢٠٦- جاريه لم تأكل المرققا***ولم تذق من البقول الفستقا(١).

ص: ١٨

١- البيت لأبى نخيله - يعمر بن حزن - السعدى. اللغة : «جاريه» هى - فى الأصل - الفتاه الشابه. ثم توسع فيه فاستعملوه فى كل أمه «المرققا» على صيغه اسم المفعول - الرغيف الرقيق الواسع «البقول» جمع بقل ، وهو كل نبات اخضرت به الأرض «الفستقا» نقل خاص معروف. المعنى : يريد أن هذه الجاريه بدويه لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمرىء طعم الرفه ، فهى تأكل يابس العيش ، لا- الرغفان الرقيقه الواسعه المستديره ، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عاده ، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضاره والرفاهيه. الإعراب : «جاريه» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى جاريه ، أو نحوه «لم» نافية جازمه «تأكل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسره تخلصا من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على جاريه «المرققا» مفعول به لتأكل ، والألف للاطلاق «لم» نافية جازمه «تذوق» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجاريه فاعل «من البقول» جار ومجرور متعلق بتذوق «الفستقا» مفعول به لتذوق ، والألف للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «من البقول» حيث ورد «من» بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل الفستق بالبقول. وهكذا قال ابن مالك وجماعه من النحويين ، وقال آخرون : إن «من» هنا للتبعيض ، وعندهم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون «من» اسما بمعنى «بعض» وموقعها فى الإعراب على هذا مفعول به لتذوق ، ويكون قوله «الفستقا» بدلا منها.

أى : بدل البقول ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد فى الحديث «ما يسرنى بها حمر النعم» أى : بدلها ، وقول الشاعر :

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا

شئوا الإغاره فرسانا وركبانا (١)

[١٥٤]

معانى اللام الجاره

واللام للملك وشبهه ، وفى

تعديه - أيضا - وتعليل قفى (٢)

وزيد ، والظرفيه استبن بيا

و «فى» وقد بينان السببا (٣).

ص: ١٩

١- هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه فى باب «المفعول له» فانظره هناك

٢- «واللام» مبتدأ «للملك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وشبهه» الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملك ، وشبهه مضاف والضمير مضاف إليه «وفى تعديه» جار ومجرور متعلق بقوله «قفى» الآتى آخر البيت «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «وتعليل» معطوف على تعديه «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.

٣- «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام فى البيت السابق نائب فاعل «والظرفيه» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «استبن» الآتى «استبن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بيا» قصر للضرورة متعلق باستبن «وفى» معطوف على با «وقد» حرف تقييد «بينان» فعل مضارع وألف الاثنين - العائد إلى الباء وفى - فاعل «السببا» مفعول به ليبين ، والألف للاطلاق.

تقدم أن اللام تكون للانتهاء ، وذكر هنا أنها تكون للملك ، نحو (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) و «المال لزيد» ، ولشبهه الملك ، نحو : «الجلّ للفرس ، والباب للدّار» ، وللتعديده ، نحو «وهبت لزيد مالا» ومنه قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) وللتعليل ، نحو «جئتك لإكرامك» ، وقوله :

٢٠٧- وإني لتعروني لذكراك هزه*** كما انتفض العصفور بلله القطر(١)

ص: ٢٠

١- البيت لأبي صخر الهذلي. اللغة : «تعروني» تصيبيني ، وتنزل بي «ذكراك» الذكرى - بكسر الذال وآخره ألف مقصوره - التذكر ، والخطور بالبال «هزه» بفتح الهاء وكسرهما - حركة واضطراب «انتفض» تحرك «القطر» المطر. المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، ويقول : إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه. الإعراب : «وإني» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه «لتعروني» اللام للابتداء ، تعرو : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «لذكراك» الجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف وكاف المخاطبه مضاف إليه من إضافه اسم المصدر إلى مفعوله «هزه» فاعل تعرو «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعل انتفض ، و «ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزه ، التقدير : هزه كائنه كانتفاض العصفور «بلله» بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به لبلل «القطر» فاعل بلل ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور ، و «قد» مقدره قبل الفعل ، عند البصريين : أي قد بلله. الشاهد فيه : قوله «لذكراك» فإن اللام فيه للتعليل.

وزائده : قياساً (١) ، نحو «لزيد ضربت» ومنه قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) وسماعاً ، نحو «ضربت لزيد».

وأشار بقوله : «والظرفية استبن - إلى آخره» إلى معنى الباء و «فى» ؛ فذكر أنهما اشتراكاً فى إفاده الظرفية ، والسببية ؛ فمثال الباء للظرفية قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) أى : وفى الليل ، ومثالها للسببية قوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَيِّدِهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا) ومثال «فى» للظرفية قولك «زيد فى المسجد» وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم : «دخلت امرأه النار فى هرّه حبستها ؛ فلا هى أطعمتها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض» (٢).

ص: ٢١

١- زياده اللام على ضربين ؛ الأول : زيادتها لمجرد التأكيد - وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام - كقول ابن ميادة الرماح ابن أبرد : وملكت ما بين العراق ويشرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد والزياده الثانيه لتقويه عامل ضعف عن العمل بأحد سبيين ؛ أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو قوله تعالى : (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ) وقوله سبحانه : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) وثانيهما. أن يكون العامل فرعاً فى العمل : إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى (مُصَيِّدًا لِّمَا مَعَهُمْ) وإما لكونه صيغه مبالغه نحو قوله سبحانه (فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ).

٢- خشاش الأرض : هوامها وحشراتهما ، الواحده خشاشه ، وفى روايه فى الحديث «حشيش الأرض» وفى روايه ثالثة «حشيشه الأرض» - بحاء مهمله - وهو يابس النبات ، وهو وهم. قاله ابن الأثير.

معاني الباء الجاره

بالبا استعن ، وعدّ ، عوّض ، ألصق

ومثل «مع» و «من» و «عن» ها انطق (١)

تقدم أن الباء تكون للظرفيه وللسببيه ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانه ، نحو «كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين» وللتعدييه ، نحو «ذهبت بزید» ومنه قوله تعالى : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) وللتعويض ، نحو : «اشترت الفرس بألف درهم» ومنه قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) وللالصاق ، نحو «مررت بزید» وبمعنى «مع» نحو «بعثك الثوب بطرازه» أى : مع طرازه ، وبمعنى «من» كقوله :

* شربن بماء البحر* (٢)

[١٩٨]

أى : من ماء البحر ، وبمعنى «عن» نحو (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أى : عن عذاب ، وتكون الباء - أيضا - للمصاحبه ، نحو (فَسَيَّبِحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) [أى : مصاحبا حمد ربك].

* * *

معاني «على» و «عن» الجاريتين

على للاستعلاء ، ومعنى «فى» و «عن»

بعن تجاوزا عنى من قد فطن (٣).

ص: ٢٢

١- «بالبا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله «استعن» الآتى «استعن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وعد ، عوض ، ألصق» معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف «ومثل» حال من «ها» فى قوله «بها» الآتى ، ومثل مضاف و «مع» مضاف إليه «ومن ، وعن» معطوفان على «مع» السابق «بها» جار ومجرور متعلق بانطق الآتى «انطق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- هذه قطعه من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨ وقد سبق أول باب حروف الجر

٣- «على» قصد لفظه : مبتدأ «للاستعلاء» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ومعنى» معطوف على الاستعلاء ، ومعنى مضاف ، و «فى» قصد لفظه : مضاف إليه و «عن» معطوف على «فى» السابق «بعن» جار ومجرور متعلق بقوله «عنى» الآتى ، «تجاوزا» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «عنى» الآتى «عنى» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل عنى «قد»

حرف تحقيق «فطن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، أى : وعنى الذى تحققت فطنته تجاوزا بعن.

كما «على» موضع «عن» قد جعلنا (١)

تستعمل «على» للاستعلاء كثيرا ، نحو «زيد على السطح» وبمعنى «فى» نحو قوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى : فى حين غفله ، وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيرا ، نحو : «رميت السهم عن القوس» وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ) أى : بعد طبق ، وبمعنى «على» نحو قوله :

٢٠٨- لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب ***عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى (٢) را

ص: ٢٣

١- «وقد» حرف تقليل «تجى» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى «عن» فى البيت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجىء ، وموضع مضاف ، و «بعد» قصد لفظه : مضاف إليه «وعلى» معطوف على بعد «كما» الكاف جاره ، ما : مصدرية «على» قصد لفظه : مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله «جعلنا» الآتى ، وموضع مضاف ، و «عن» قصد لفظه : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «جعلنا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى «على» نائب فاعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو على المقصود لفظه.

٢- البيت لذى الإصبع - حرثان بن الحارث بن محرث - العدوانى ، من كلمه له مطلعها قوله : يا من لقلب طويل البث محزون أمسى تذكر ريا أم هارون أمسى تذكرها من بعد ما شحطت والدهر ذو غلظه حينا وذو لين اللغه : «أفضلت» زدت «ديانى» الديان : القاهر المالک للأموال الذى يجازى عليها ، فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزونى» تسومنى الذل وتقهرنى . المعنى : لله ابن عمك ، فلقد ساواك فى الحسب ، وشابهك فى رفعه الأصل وشرف المحتد ، فما من مزيه لك عليه ، ولا فضل لك فتفخر به عليه ، ولا- أنت مالک أمره والمدبر لشؤونه ، فتقهره وتذله. الإعراب : «لا» أصل هذه الكلمه «لله» فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذا فصار «الله» ثم حذف أداه التعريف ؛ فصار كما ترى «ابن» مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من «عمك» مضاف إليه ، وعم مضاف والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» أفضل : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عنى» مثله «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «ديانى» ديان : خبر المبتدأ ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزونى» الفاء عاطفه ، تخزونى : فعل مضارع ، والنوى اللوقايه ، والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت تخزونى ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفه بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقه ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزونى . الشاهد فيه : قوله «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» ، والسر فى ذلك أن «أفضل» بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى بعلى . ومثل ما ورد فى صدر هذا البيت - من قوله «لاه ابن عمك» - قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى (البيت ١٧ من القطعه ٢٣ من ديوانه بشرحنا) : قلت : كلاً ، لاه ابن عمك ، بل خفنا أمورا كئنا بها أغمارا

أى : لا أفضلت فى حسب علىّ ، كما استعملت «على» بمعنى «عن» فى قوله :

ص: ٢٤

أى : إذا رضيت عنى.

معانى الكاف الجاره

شبهه بكاف ، وبها التعليل قد

يعنى ، وزائدا لتوكيد ورد (٢)

تأتى الكاف للتشبيه كثيرا ، كقولك : «زيد كالأسد» ، وقد أتى .

ص: ٢٥

١- البيت للتحيف العقيلى ، من كلمه يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيرى ، ومن هذه القصيده قوله فى حكيم المذكور :
تنصّيت القلايص إلى حكيم خوارج من تباله أو مناها فما رجعت بخائبه ركاب حكيم بن المسيب منتهاها اللغه : «قشير» بزنه -
التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعه بن عامر بن صعصعه. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت»
رضى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «على» جار ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى ، وبنو مضاف و «قشير» مضاف إليه ،
والجمله من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «لعمرك» اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير
لعمرك الله قسمى ، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه «أعجبنى» أعجب : فعل ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «رضاها» رضا
: فاعل أعجب ، والضمير مضاف إليه ، وأنته مع أن مرجعه مذكر وهو «بنو قشير» لتأولهم بالقبيله ، وجمله «أعجبنى رضاها» لا
محل لها من الإعراب جواب «إذا». الشاهد فيه : قوله «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» ويدلك على ذلك أن «رضى»
إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى : (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله : (لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) ، وقد حمل الشاعر
«رضى» على ضده وهو «سخط» فعده بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو «على» وليس فى ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل
الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

٢- «شبهه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بكاف» متعلق بشبهه «وبها» متعلق بقوله : «يعنى» الآتى «التعليل»
مبتدأ «قد» حرف تقييد «يعنى» فعل مضارع مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعليل ،
والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وزائدا» حال من فاعل «ورد» الآتى «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بزائد «ورد» فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف.

للتعليل ، كقوله تعالى : (وَإِذْ كَرُّوهُ كَمَا هَيَّدَاكُمْ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائده للتوكيد ، وجعل منه قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أى ليس مثله شيء ، ومما زيدت فيه قول رؤبه :

٢١٠- * لواحق الأقراب فيها كالمق * ** * أى : فيها المقق ، أى : الطول ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الألفظ؟ فقال : كهين ، أى : هينا. (١).

ص: ٢٦

١- هذا الشاهد من أرجوزه لرؤبه بن العجاج. اللغة : «لواحق» جمع لا-حقه ، وهى التى ضممت وأصابها الهزال «الأقراب» جمع قرب - بضم فسكون ، أو بضمين - وهى الخاصرة «المقق» بفتح الميم والقاف - الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقه. المعنى : يريد أن هذه الأتن - التى يصفها - خماص البطون ، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور ، وأن فيها طولاً. الإعراب : «لواحق» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و «الأقراب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمقق» الكاف زائده ، المقق : مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «كالمقق» حيث وردت الكاف زائده غير داله على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيئان ؛ الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألسنت ترى أنك لا تقول : فى هذا الشيء كالتطول ، وإنما تقول فى هذا الشيء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك. وتخريج البيت على زياده الكاف هو تخريج جماعه من النحاه : منهم الرضى فى شرح الكافية ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعه ، وأبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حمل أبو على على زياده الكاف قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقوله سبحانه : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) قال : تقدير الكلام أرايت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قريه.

واستعمل اسما ، وكذا «عن» و «على»

من أجل ذا عليهما من دخلا (١).

استعمل الكاف اسما قليلا ، كقوله :

٢١١- أنتتهون ولن ينهى ذوى شطط***كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل (٢).

ص: ٢٧

١- «واستعمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق «اسما» حال من نائب الفاعل «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عن» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر و «على» معطوف على عن «من أجل» جار ومجرور متعلق بدخل أيضا «من» قصد لفظه : مبتدأ «دخلا» دخل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدته اللامية المشهوره التى مطلعها : ودّع هريره إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل؟ اللغة : «شطط» هو الجور ، والظلم ، ومجاوزه الحد «الفتل» بضم تين - جمع فتيله ، وأراد بها فتيله الجراح. المعنى : لا- ينهى الجائرين عن جورهم ، ولا- يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذى ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشده. الإعراب : «أنتتهون» الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تنتهون : فعل وفاعل «ولن» نافية ناصبه «ينهى» فعل مضارع منصوب بفتحه مقدره على الألف «ذوى» مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و «شطط» مضاف إليه «كالطعن» الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن مضاف إليه «يذهب» فعل مضارع «فيه» جار ومجرور متعلق بيذهب «الزيت» فاعل يذهب «والفتل» معطوف على الزيت ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للطعن ، أو فى محل نصب حال منه ؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجنسيه ، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦. الشاهد فيه : قوله «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهى فاعل لقوله «ينهى» وقد أوضحنا ذلك فى إعراب البيت.

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعليه ، والعامل فيه «ينهى» ، والتقدير : ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن ، واستعملت «على ، وعن» اسمين عند دخول «من» عليهما ، وتكون «على» بمعنى «فوق» و «عن» بمعنى «جانب» ، ومنه قوله :

٢١٢- غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها***تصلّ ، وعن قيض بزيزاء مجهّل (١).

ص: ٢٨

١- البيت لمزاحم العقيلي ، يصف القطاه ، من قصيده له مطلعها قوله : خليلي عوجاني على الزبع نسأل متى عهدته بالظّاعن المتحمّل وقبل بيت الشاهد قوله : أذلك أم كدرية ظلّ فرخها لقي بشروري كاليتيم المعيل اللغه : «غدت» هنا بمعنى «صار» فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول : «غدا على أميراً» أي : صار على أميراً ؛ فلو لم يكن بمعنى «صار» اختص حدوث معناه بزمان الغداه «من عليه» أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر «ظمؤها» بكسر الظاء وسكون الميم - زمان صبرها عن الماء «تصل» تصوت وإنما يصوت حشاها ، فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - قشر البيضه الأعلى «زيزاء» بزاي مفتوحه أو مكسوره ثم مشناه تحته ساكنه فزاي ثانيه - هو ما ارتفع من الأرض «المجهل» الذي ليس له أعلام يهتدى بها. المعنى : يقول : إن هذه القطاه انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مده صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارت عن بيضها الذي وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يهتدى بها. الإعراب : «غدت» غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى «كدرية» في بيت سابق أنشدناه لك «من» حرف جر «عليه» على : اسم بمعنى فوق مجرور محلا- بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظمؤها» ظمء : فاعل تم ، وظمء مضاف والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل نصب حال «وعن قيض» جار ومجرور معطوف على قوله «من عليه» فهو من متعلقات غدت أيضا «بزيزاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لزيزاء. الشاهد فيه : قوله «من عليه» حيث ورد «عن» اسما بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك.

أى : غدت من فوقه ، وقوله :

٢١٣- ولقد أرانى للرماح دريئه***من عن يمينى تاره وأمامى (١)

أى : من جانب يمينى .

ص : ٢٩

١- البيت لقطرى بن الفجاءه ، من أبيات سبق أحدها فى باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦). اللغه : «دريئه» هى حلقة يرمى فيها المتعلم ويطعن للتدرب على إصابه الهدف ، وأراد بهذه العبارة أنه جرىء على اقتحام الأهوال ومنازله الأبطال وقراع الخطوب ، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولى ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والأمام وحدهما - وترك اليسار والظهر - لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العاده ألا- يمكن الفارس منه أحدا. الإعراب : «أرانى» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «للرماح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريئه» ، الآتى «دريئه» مفعول ثان لأرى ، وأرى هنا علميه ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك من خصائص أفعال القلوب ، فلو جعلتها بصريه لزمك أن تقدر مضافا محذوفا ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسى «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أى تجيئنى من جهه يمينى - إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من «يمينى» مضاف إليه ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تاره» منصوب على الظرفيه ، ويروى فى مكانه «مره» وقوله «وأمامى» معطوف على يمينى. الشاهد فيه : قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسما بمعنى «جهه» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لك ذلك فى إعراب البيت.

«مذ» و «منذ» يكونان اسمين في موضعين و يكونان حرف جر

و «مذ ، و منذ» اسمان حيث رفعاً

أو أوليا الفعل : كـ - «جئت مذ دعا» (١)

وإن يجزاً في مضى فكمن

هما ، وفي الحضور معنى «فى» استبن (٢).

ص: ٣٠

- ١- «ومذ» قصد لفظه : مبتدأ «ومند» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفه لمذ ومنذ «رفعاً» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «حيث» إليها «أو» عاطفه «أوليا» أولى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنيين نائب فاعل ، وهو المفعول الثانى «الفعل» مفعول أول لأولى ؛ لأنه هو الفاعل فى المعنى «كجئت» الكاف جاره لقول محذوف ، جئت : فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه مذ إليها.
- ٢- «وإن» شرطيه «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط. وألف الاثنيين فاعل «فى مضى» جار ومجرور متعلق بيجرا «فكمن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كمن : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هما» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفى الحضور» جار ومجرور متعلق بقوله «استبن» الآتى «معنى» مفعول مقدم لاستبن ، ومعنى مضاف و «فى» قصد لفظه : مضاف إليه «استبن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

تستعمل «مذ ، ومنذ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا ، أو وقع بعدهما فعل ؛ فمثال الأول «ما رأيتَه مذ يوم الجمعة» أو «مذ شهرنا» ف- «مذ» : [اسم] مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك «منذ» ، وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما ، ومثال الثاني «جئت مذ دعا» ف- «مذ» : اسم منصوب المحل على الظرفيه ، والعامل فيه «جئت».

وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جر : بمعنى «من» إن كان المجرور ماضيا ، نحو «ما رأيتَه مذ يوم الجمعة» أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى «فى» إن كان حاضرا ، نحو «ما رأيتَه مذ يومنا» أى : فى يومنا.

تزداد «ما» بعد من و عن والباء، فلا تكفها عن عمل الجر

وبعد «من وعن وباء» زيد «ما»

فلم يعق عن عمل قد علما (1)

تزداد «ما» بعد «من ، وعن» والباء ؛ فلا تكفها عن العمل ، كقوله

ص: ٣١

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتى ، وبعد مضاف ، و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «وعلى ، وباء» معطوفان على «من» «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول «ما» قصد لفظه : نائب فاعل زيد «فلم» نافية جازمه «يعق» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «عن عمل» جار ومجرور متعلق ب«يعق» «قد» حرف تحقيق «علما» علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمل ، والجمله فى محل جر صفة لعمل.

تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) وقوله تعالى : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ).

وزيد بعد «ربّ ، والكاف» فكف

وقد تليهما وجرّ لم يكف (١)

تزداد «ما» بعد «الكاف ، وربّ» فتكفّهما (٢) عن العمل ، كقوله :

٢١٤- فَإِنَّ الْحَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا*** كما الحبطات شرّ بنى تميم (٣).

ص: ٣٢

١- «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و «رب» قصد لفظه : مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «وقد» حرف تقييل «يليهما» بلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال ، جر : مبتدأ «لم» نافية جازمه «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جر ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

٢- أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد - أي غير جملة - فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تهيهما للدخول على الجمل ، اسميه كانت أو فعلية ؛ فأما دخولهما على الجمل الاسمي فقد استشهد له الشارح (ش ٢١٤ و ٢١٥) وأما دخولهما على الجمل الفعلية فمنه قول جذيمه الأبرش : ربّما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات ومنه قول رؤبه بن العجاج في أحد تخريجاته : * لا تشتم الناس كما لا تشتم*

٣- البيت لزياد الأعمج ، وهو أحد أبيات ثلاثه ، وقبلة : وأعلم أنني وأبا حميد كما النشوان والرّجل الحليم أريد حباه ويريد قتلى وأعلم أنه الرّجل اللّئيم والبيتان مرفوعا القافيه كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورها ، ففيه الإقواء. اللغه : «النشوان» أصله السكران ، وأراد به لازمته ، وهو الذي يعيب كثيرا ويقول ما لا- يحتمل ، بدليل ذكر الحليم في مقابلته «الحليم» ذو الأناه الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها «حياه» بكسر الحاء - وهو العطيّه «الحمر» جمع حمار ، ويروى «فإن النيب من شر المطايا» والنيب : جمع ناب ، وهي الناقه المسنه «المطايا» جمع مطيه ، وهي - هنا - الدابه مطلقا ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أي : تسرع ، أو لأنك تركب مطاها : أي ظهرها «الحبطات» بفتح الحاء المهمله وكسر الباء الموحده - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلا- انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر : إذا ما مات ميت من تميم فسرك أن يعيش فجىء بزاد الإعراب : «فإن» حرف توكيد «الحمر» اسم إن «من شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر ، ما : كافه

«الحبّطات» مبتدأ «شر» خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف ، و «تميم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «كما الحبّطات» حيث زيدت «ما» بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، وقد وضح ذلك في إعراب البيت.

٢١٥- ربّما الجامل المؤبّل فيهم ***وعناجيح بينهنّ المهار(١).

ص: ٣٣

١- البيت لأبى دواد الإيادى. اللغة: «الجمال» القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه «المؤبّل» - بزنه المعظم - المتخذ للقنيه ، وتقول : إبل مؤبّله ، إذا كانت متخذة للقنيه «عناجيح» جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق «المهار» جمع مهر - والواحد بهاء - وهو ولد الفرس. المعنى : يقول : إنه ربما وجد فى قومه القطيع من الإبل المعد للقنيه ، وحياد الخيل الطويله الأعناق التى بينها أولادها. الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد ، ما زائده كافه «الجمال» مبتدأ «المؤبّل» صفة للجمال «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيح» الواو عاطفه ، وعناجيح : مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وعناجيح فيهم ، مثلاً «بينهن» بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله «عناجيح» السابق ، وهى التى سوغت الابتداء بالنكره. الشاهد فيه : قوله «ربما الجامل فيهم» حيث دخلت «ما» الزائده على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ، ودخول رب المكفوفه على الجمل الاسميه شاذ عند سيبويه ؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجمل الفعلية ، وعند أبى العباس المبرد لا تختص رب المكفوفه بجملة دون جملة ؛ فليس فى البيت شذوذ عنده.

وقد تزداد بعدهما ولا تكفّهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦- ماوئى يا ربّتما غاره***شعواء ، كاللذعه بالميسم (١).

ص: ٣٤

١- البيت لضمره النهشلى. اللغه : «غاره» هو اسم من أغار القوم ، أى : أسرعوا فى السير للحرب «شعواء» منتشره متفرقه «اللذعه» مأخوذ من لذعته النار ، أى : أحرقتة «الميسم» ما يوسم به البعير بالنار : أى يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيله وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم لتعرف. الإعراب : «ماوى» منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله «يا ماويه» «يا» حرف تنبيه «ربتما» رب : حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وما : زائده غير كافه هنا «غاره» مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيهه بالزائد «شعواء» صفه لغاره «كاللذعه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه ثانيه لغاره «بالميسم» جار ومجرور متعلق باللذعه ، وخبر المبتدأ جمله «ناهبته» فى بيت آخر ، وهو قوله : ناهبتها الغنم على طبع أجرد كالقصدح من الساسم الشاهد فيه : قوله «ربتما غاره» حيث دخلت «ما» الزائده - التى من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر - على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر فى لفظ ما بعدها.

٢١٧- وننصر مولانا ونعلم أنه ***كما الناس مجروم عليه وجارم (١)

وحذفت «ربّ» فجرت بعد «بل»

والفا ، وبعد الواو شاع ذا العمل (٢).

ص: ٣٥

١- البيت لعمر بن براقه الهمداني ، من كلمه مطلعها : تقول سليمي : لا تعرّض لتلفه وليلك عن ليل الصّعاليك نائم المعنى : إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه ، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه. الإعراب : «ننصر» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «مولانا» مولى : مفعول به لننصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «كما» الكاف جاره ، ما : زائده «الناس» مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجمله «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجارم» معطوف على «مجروم». الشاهد فيه : قوله «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

٢- «وحذفت» الواو عاطفه أو للاستئناف ، حذف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث «رب» قصد لفظه : نائب فاعل «فجرت» الفاء حرف عطف ، وجر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى رب «بعد» ظرف متعلق بفجرت ، وبعد مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف إليه «والفا» قصر للضرورة : معطوف على «بل» و «بعد» ظرف متعلق بقوله «شاع» الآتى ، وبعد مضاف ، و «الواو» مضاف إليه «شاع» فعل ماض «ذا» اسم إشاره فاعل شاع «العمل» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره : أى وشاع هذا العمل بعد الواو.

لا- يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلا في «ربّ» بعد الواو ، وفيما سنذكره ، وقد ورد حذفها بعد الفاء ، و «بل» قليلا ؛
فمثاله بعد الواو قوله :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترقن* (١)

ومثاله بعد الفاء قوله :

٢١٨- فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع***فألهيتهها عن ذى تماء محول (٢).

ص: ٣٦

١- تقدم شرح هذا البيت فى أول الكتاب ، فانظره هناك ، وهو الشاهد رقم ٣ والشاهد فيه هنا قوله «وقاتم» حيث جر بعد الواو
برب المحذوفه. ونظير هذا البيت - فى الجر برب محذوفه بعد الواو - قول امرىء القيس : ليل كموج البحر أرخى سدوله على
بأنواع الهموم ليبتلى

٢- البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهوره ، وقبل هذا البيت قوله : ويوم دخلت الخدر خدر عينيه فقالت :
لك الويلات ، إنك مرجلى تقول ، وقد مال الغيظ بنا معا : عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل فقلت لها : سيرى ، وأرخى زمامه
ولا- تبعدينى عن جناك المعلل اللغه : «طرقت» جث ليل «تماء» جمع تميمه ، وهى التعويذه تعلق على الصبى لتمنعه العين فى
زعمهم «محول» اسم فاعل من «أحول الصبى» إذا أتى عليه من مولده عام. الإعراب : «فمثلك» مثل : مفعول مقدم على عامله
وهو قوله «طرقت» الآتى منصوب بفتحته مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو
«رب» المحذوفه ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه «حبلى» بدل من الكاف فى «مثلك» «قد» حرف تحقيق «طرقت» فعل وفاعل
«ومرضع» معطوف على حبلى ، وهو يروى بالجر تابعا على اللفظ ، وبالنصب تابعا على الموضع «فألهيتهها» الفاء عاطفه ، ألهيتهها :
فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله معطوفه على جمله «قد طرقت» «عن ذى» جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و «تماء»
مضاف إليه «محول» صفه لذى تماء. الشاهد فيه : قوله «فمثلك» حيث جر برب المحذوفه بعد الفاء.

٢١٩- بل بلد ملء الفجاج قتمه ***لا يشتري كئانه وجهرمه (١).

ص: ٣٧

١- البيت لرؤبه بن العجاج. اللغة: «بلد» يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر «الفجاج» جمع فج ، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله قتامه ، والقتام هو الغبار ، فخففه بحذف الألف «جهرمه» الجهرم - بزنه جعفر - هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرميه - ياء نسبه مشدده - نسبه إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، فحذف ياء النسبه. المعنى : يصف نفسه بالقدره على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقتة قويه على قطع الطرق الوعره والمسالك الصعبه. الإعراب : «بل» حرف دال على الإضراب والانتقال «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيهه بالزائد ، وهو رب المحذوفه بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان ، وملء مضاف و «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» قتم : خبر المبتدأ الثاني ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجمله فى محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشتري» فعل مضارع مبنى للمجهول «كئانه» كئان : نائب فاعل ليشتري ، وكئان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه «وجهرمه» معطوف على «كئانه» والجمله فى محل رفع نعت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفه هو قوله «كلفته عيديه» وهذا الخبر قد وقع فى بيت بعد بيت الشاهد بتسعه أبيات ، وذلك فى قوله : كلفته عيديه تجشمه كأنها ، والسير ناج سؤمه قياس بار نبعه ونشمه تنجو إذا السير استمر وذمه الشاهد فيه : قوله «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفه بعد «بل».

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو ، وقد شدَّ الجَرِّ بـ «رَبِّ» محذوفه من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠- رسم دار وقفت في طلله ***كدت أفضى الحياه من جلله (١)

. * * *

ص : ٣٨

١- البيت لجميل بن معمر العذري. اللغة : «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه «من جلله» له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم «فعلت هذا من جلال كذا» والمعنى : فعلته من عظمه في نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : «فعلت كذا من جلالك وجلالك» ، والمعنى من أجلك ، وبسبيك. الإعراب : «رسم» مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتعال المحل بالحركه التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، ورسم مضاف ، و «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل وفاعل «فى طلله» الجار والمجرور متعلق بوقفت ، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لرسم «كدت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أفضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الحياه» مفعول به لأفضى ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجمله «كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «رسم دار» - فى روايه الجر - حيث جر قوله «رسم» برب محذوفاً من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثه : الواو ، والفاء ، وبـ ، وذلك شاذ.

وقد يجزّ بسوى ربّ ، لدى

حذف ، وبعضه يرى مطرداً (١).

الجرّ بغير «ربّ» محذوفاً على قسمين : مطرد ، وغير مطرد.

فغير المطرد ، كقول رؤبه لمن قال له «كيف أصبحت؟» : «خير والحمد لله» التقدير : على خير ، وقول الشاعر :

٢٢١- إذا قيل : أىّ الناس شرّ قبيله؟ *** أشارت كليب بالأصابع (٢).

ص: ٣٩

١- «وقد» حرف تقليل «يجر» فعل ماض مبني للمجهول «بسوى» جار ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و «رب» قصد لفظه : مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و «حذف» مضاف إليه «وبعضه» بعض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وهو المفعول الأول «مطردا» مفعول ثان ليرى ، والجمله من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- البيت من قصيده للفرزدق يهجو فيها جريرا. اللغة : «قبيله» واحده قبائل العرب «كليب» - بزنه التصغير - أبو قبيله جرير ، والباء فى قوله : «بالأ-كف» للمصاحبه بمعنى «مع» أى : أشارت الأصابع مع الأ-كف ، أو الباء على أصلها والكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت الأ-كف بالأصابع ، فقلب. المعنى : إن لؤم كليب وارتكاسها فى الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه ، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيله فى الوجود لبادر الناس إلى الإشاره إلى كليب. الإعراب : «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ ، وأى مضاف و «الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفته همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، وشر مضاف و «قبيله» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» أشار : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «كليب» مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأ-كف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت. الشاهد فيه : قوله «أشارت كليب» حيث جر قوله «كليب» بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف - غير ما سبق ذكره - شاذ.

أى : أشارت إلى كليب ، وقوله :

٢٢٢- وكريمه من آل قيس ألفتة ***حتى تبذخ فارتقى الأعلام (١)

أى : فارتقى إلى الأعلام. صل

ص: ٤٠

١- هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. اللغة : «كريمه» صفة لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمه ، والناء فيه للمبالغه لا للتأنيث ؛ بدليل تذكير الضمير فى قوله «ألفتة» ولا يقال : إنه استعمل صيغه فعيله فى المبالغه ، وليست من صيغها ؛ لأننا نقول : الصيغ المشهوره هى الصيغ القياسيه ، أما السماعى فلا حصر له «ألفتة» بفتح اللام - من باب ضرب - أى : أعطيته ألفا ، أو بكسر اللام - من باب علم - أى : صرت أليفه «تبذخ» تكبير وعلا- «الأعلام» جمع علم ، وهو - بفتح العين واللام جميعا - الجبل. الإعراب : «وكريمه» الواو واو رب «كريمه» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الشبيه بالزائد «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمه ، وآل مضاف ، و «قيس» مضاف إليه مجرور بالفتحه لأنه اسم لا- ينصرف للعلميه والتأنيث المعنوى لأنه اسم للقبيله «ألفتة» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «حتى» ابتدائية «تبذخ» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا «فارتقى» الفاء عاطفه ، ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجمله معطوفه على جمله «تبذخ» السابقه «الأعلام» مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى. الشاهد فيه : فى هذا البيت عدده شواهد للنحاه : أولها وثانيها فى قوله : «كريمه» حيث جر هذه الكلمه برب محذوفه بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الداله على المبالغه لصيغه فعيل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغه فعال - كعلامه ونسابه - أو صيغه مفعال - كمهذاره - أو صيغه فعول - كفروقه - وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله : «فارتقى الأعلام» حيث جر قوله : «الأعلام» بحرف جر محذوف ، كما بيناه فى الإعراب ، وذلك شاذ. ورابعها : فى قوله : «قيس» حيث منعه الصرف وجره بالفتحه نيابه عن الكسره ، فإن أردت به اسم القبيله فهو ممنوع من الصرف قياسا للعلميه والتأنيث المعنوى ، وإن أردت به علم مذكر كأبى القبيله كان منعه من الصرف شاذا ، وهو - مع شذوذه - مما له نظائر فى شعر العرب ، ومن نظائره قول الأخطل : طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائله النفوس غرور فقد منع «شيب» من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر : قالت أميمه : ما لثابت شاخصا عارى الأشاجع ناحلا كالمنصل

والمطرد كقولك : «بكم درهم اشترت هذا»؟ فدرهم : مجرور بمن محذوفه عند سيويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلى مذهب سيويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله ، وهذا مطرد عندهما في مميز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ.

* * *

ص: ٤١

نونا تلى الإعراب أو تنوينا

مما تضيف احذف كطور سينا (١)

والثانى اجرر ، وانو «من» أو «فى» إذا

لم يصلح إلا ذاك ، واللّام خذا (٢)

لما سوى ذينك ، واخصص أولا

أو أعطه التعريف بالذى تلا (٣).

ص: ٤٢

١- «نونا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتى «تلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نون ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله نونا «الإعراب» مفعول به لتلى «أو» عاطفه «تنوينا» معطوف على قوله نونا «مما» جار ومجرور متعلق باحذف «تضيف» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا- بمن «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كطور سينا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود.

٢- «الثانى» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله اجرر «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانو» كذلك «من» قصد لفظه : مفعول به لا- نو «أو» عاطفه «فى» معطوف على من «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمه «يصلح» فعل مضارع مجزوم بلم «إلا» أذاه استثناء ملغاه لا- عمل لها «ذاك» ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجمله الفعل المنفى بلم والفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها «واللام» مفعول مقدم لخذ «خذا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٣- «لما» جار ومجرور متعلق بخذ فى البيت السابق «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» المجروره محلا- باللام ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذينك» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أولا» مفعول به لا خصص «أو» عاطفه «أعطه» أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعط «التعريف» مفعول ثان لأعط «بالذى» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صله الذى.

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف : من نون تلى الإعراب - وهى نون الشنيه ، أو نون الجمع ، وكذا ما ألحق بهما - أو تنوين ، وجزّ المضاف إليه ؛ فتقول : «هذان غلاما زيد ، وهؤلاء بنوه ، وهذا صاحبه».

واختلف فى الجار للمضاف إليه ؛ فقليل : هو مجرور بحرف مقدر - وهو اللام ، أو «من» ، أو «فى» - وقيل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال].

تكون الإضافة بمعنى اللام أو من أو فى

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى «من» أو «فى» ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : «وانو من أو فى - إلى آخره».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «من» أو «فى» فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام

فيتعين تقدير «من» إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف ، نحو «هذا ثوب خزّ ، وخاتم حديد» والتقدير : هذا ثوب من خزّ ، وخاتم من حديد.

ويتعين تقدير «فى» إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف ، نحو «أعجبنى ضرب اليوم زيدا» أى : ضرب زيد فى اليوم ، ومنه قوله تعالى : (لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١)

ص: ٤٣

١- ومن ذلك قول الشاعر : ربّ ابن عمّ لسليمى مشمعلّ طبّاح ساعات الكرى زاد الكسل عند من رواه بإضافه طبّاح إلى ساعات الكرى - ومعناه طبّاح فى ساعات النوم.

فإن لم يتعين تقدير «من» أو «في» فالإضافة بمعنى اللام ، نحو «هذا غلام زيد ، وهذه يد عمرو» أي : غلام لزيد ، ويد لعمرو.

الإضافة على ضربين : لفظية و معنوية

وأشار بقوله : «واخصص أولا - إلى آخره» إلى أن الإضافة على قسمين : محضه ، وغير محضه.

فالمحضه هي : غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضه هي : إضافة الوصف المذكور ، كما سنذكره بعد ، وهذه لا تفيد الاسم [الأول] تخصيصا ولا تعريفا ، على ما سنبين.

والمحضه : ليست كذلك ، وتفيد الاسم الأول : تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة ، نحو «هذا غلام امرأة» ، وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو «هذا غلام زيد».

* * *

وإن يشابه المضاف «يفعل»

وصفا ، فعن تنكيره لا يعدل (١)

كربّ راجينا عظيم الأمل

مروّع القلب قليل الحيل (٢).

ص: ٤٤

١- «إن» شرطية «يشابه» فعل مضارع ، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه : مفعول به ليشابه «وصفا» حال من قوله المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر «تنكيره» تنكير : مجرور بعن ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق ب«يعدل الآتي «لا» نافية «يعدل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجمله الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجمله المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

٢- «كرب» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كقولك رب - إلخ ، ورب : حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد «راجينا» راجى : اسم فاعل مجرور برب ، وراجى مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفة لراج ، وعظيم مضاف و «الأمل» مضاف إليه «مروّع» صفة ثانية لراج ، ومروّع مضاف و «القلب» مضاف إليه «قليل» صفة ثالثة لراج ، وقليل مضاف و «الحيل» مضاف إليه.

وذي الإضافة اسمها لفظية

وتلك محضه ومعنويّه (١)

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة ، وهو غير المحضة ؛ وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه «يفعل» - أى : الفعل المضارع - وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال].

فمثال اسم الفاعل : «هذا ضارب زيد ، الآن أو غدا ، وهذا راجينا».

ومثال اسم المفعول : «هذا مضروب الأب ، وهذا مروّع القلب».

ومثال الصفة المشبهة : «هذا حسن الوجه ، وقليل الحيل ، وعظيم الأمل».

فإن كان المضاف غير وصف ، أو وصفا غير عامل ؛ فالإضافة محضة : كالمصدر ، نحو «عجبت من ضرب زيد» واسم الفاعل بمعنى الماضي ، نحو «هذا ضارب زيد أمس».

وأشار بقوله : «فمن تنكيره لا يعدل» إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعنى غير المحضة - لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ؛ ولذلك تدخل «ربّ» عليه ، وإن كان مضافا لمعرفه ، نحو «ربّ [راجينا] وتوصف به النكرة ،

ص: ٤٥

١- «وذي» اسم إشاره مبتدأ أول «الإضافة» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه «لفظية» خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلك» اسم إشاره مبتدأ «محضه» خبره «ومعنويّه» معطوف على محضه ، والجمله من هذا المبتدأ وخبره معطوفه على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

نحو قوله تعالى : (هَدِيًّا بِالْبَعْثِ الْكُفْبِهِ) وإنما يفيد التخفيف ؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظيه .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنويه ، وسميت محضه أيضاً ؛ لأنها خالصة من نيه الانفصال ، بخلاف غير المحضه ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : «هذا ضارب زيد الآن» على تقدير «هذا ضارب زيدا» ومعناها متحد ، وإنما أضيف طلباً للخفه .

متى يجوز اقتران المضاف بأل؟

ووصل «أل» بذا المضاف مغتفر

إن وصلت بالثان : ك- «الجعد الشعر» (١)

أو بالذى له أضيف الثانى

: ك- «زيد الضارب رأس الجانى» (٢)

لا- يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافته محضه ؛ فلا تقول : «هذا الغلام رجل» لأن الإضافة منافيه (٣) للألف واللام ؛ فلا يجمع بينهما .» .

ص : ٤٦

١- «ووصل» مبتدأ ، ووصل مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «بذا» جار ومجرور متعلق بوصل «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لا-سم الإشارة «مغتفر» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «وصلت» وصل : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أل «بالثان» جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢- «أو» عاطفه «بالذى» جار ومجرور معطوف على قوله «بالثان» فى البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بقوله «أضيف» الآتى «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول «الثانى» نائب فاعل أضيف ، والجمله لا محل لها صلة .

٣- فى بعض النسخ «معاقبه» والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاقبه أن كل واحده منهما تعقب الأخرى : أى تدخل الكلمه عقبها ؛ فهما لا يجتمعان فى الكلمه ، وسيأتى يقول «لما تقدم من أنهما متعاقبان» .

وأما ما كانت [إضافته] غير محضه - وهو المراد بقوله «بذا المضاف» - أى بهذا المضاف الذى تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت - فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان ، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نيه الانفصال اغتفر ذلك ، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ك- «الجعد الشعر ، والضارب الرجل» ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، ك- «زيد الضارب رأس الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا- على ما أضيف إليه [المضاف إليه] ، امتنعت المسأله ؛ فلا تقول : «هذا الضارب رجل» [ولا «هذا الضارب زيد»] ولا «هذا الضارب رأس جان».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامه لمذكر ، ويدخل فى هذا المفرد كما مثل ، وجمع التكسير ، نحو : «الضوارب - أو الضّراب - الرجل ، أو غلام الرجل» [و جمع السلامه لمؤنث ، نحو «الضاربات الرجل ، أو غلام الرجل»].

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامه لمذكر كفى وجودها فى المضاف ، ولم يشترط وجودها فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وكونها فى الوصف كاف : إن وقع

مثنى ، او جمعا سبيله اتبع (1).

ص: ٤٧

١- «وكونها» كون : مبتدأ ، وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «فى الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «وقع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر فى وقع السابق «أو» عاطفه «جمعا» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى ، وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله جمعا ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ «أن» بفتح الهمزة على أنها مصدرية ؛ فهى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزة على أنها شرطيه ، وشرطها قوله «وقع» كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

أى : وجود الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعا أتبع سبيل المثنى - أى : على حدّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم - يبنى عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : «هذان الضاربا زيد ، وهؤلاء الضاربو زيد» (١) وتحذف النون للاضافة.

لا يضاف اسم إلى ما اتحد به معنى

ولا يضاف اسم لما به اتحد

معنى ، وأول موهما إذا ورد (٢)

ص: ٤٨

١- ومن شواهد ذلك قول عنتره بن شداد العبسى فى معلقته : ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائره على ابنى ضمضم الشاتمى عرضى ولم أشتمهما والتأذرين إذا لم القهما دمي وقول الآخر : إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإنتى لست يوما عنهما ببنى

٢- «لا» نافية «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول «اسم» نائب فاعل «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «يضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «اتحد» الآتى «اتحد» فعل ماض ، وفى قوله «اتحد» ضمير مستتر يعود على ما الموصوله فاعل ، والجمله لا محل لها صلة «معنى» منصوب على التمييز أو على نزع الخافض «وأول» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «موهما» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

المضاف يتخصّص بالمضاف إليه ، أو يتعرّف به ؛ فلا بد من كونه غيره ؛ إذ لا يتخصّص الشيء أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتّحد في المعنى : كالمترادفين وكالموصوف وصفته ؛ فلا يقال : «قمح برّ» ولا «رجل قائم» وما ورد موهما لذلك مؤوّل ، كقولهم «سعيد كرز» فظاهر هذا أنه من إضافه الشيء إلى نفسه ؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ؛ فيؤوّل الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ؛ فكأنه قال : جاءني مسمّى كرز ، أى : مسمى هذا الاسم ، وعلى ذلك يؤوّل ما أشبه هذا من إضافه المترادفين ، كـ «يوم الخميس» . وأما ما ظاهره إضافه الموصوف إلى صفته ، فمؤوّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة ، كقولهم : «حبّ الحمقاء ، وصلاه الأولى» ، والأصل : حبّ البقلة الحمقاء ، وصلاه الساعه الأولى ؛ فالحمقاء : صفة للبقله ، لا- للحبه ، والأولى صفة للساعه ، لا للصلاه ، ثم حذف المضاف إليه - وهو البقله ، والساعه - وأقيمت صفته مقامه ، فصار «حبّ الحمقاء ، وصلاه الأولى» فلم يضاف الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره .

يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بشروط

وربّما أكسب ثان أوّلا

تأنيثا ان كان لحذف موهلا (١)

قد يكتسب المضاف المذكّر من المؤنث المضاف إليه التأنيث ، بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامه المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك

ص : ٤٩

١- «وربما» رب : حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد ، وما : كافه «أكسب» فعل ماض «ثان» فاعل أكسب «أولا» مفعول أول لأكسب «تأنيثا» مفعول ثان لأكسب ، «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «لحذف» جار ومجرور متعلق بقوله موهلا الآتى «موهلا» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المعنى ، نحو «قطعت بعض أصابعه» فصَحَّ تأنيث «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول :
«قطعت أصابعه» ومنه قوله :

٢٢٣- مشين كما اهتزت رماح تسفّهت ***أعاليها مرّ الرّياح النّواسم (١)

فأثّ المرّ لإضافته إلى الرّياح ، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرّ بالرّياح ، نحو «تسفّهت الرّياح».

وربما كان المضاف مؤنثا فاكسب التذكير من المذكر المضاف إليه ، بالشرط

ص: ٥٠

١- هذا البيت لذي الرمه غيلان بن عقبه. اللغة : «اهتزت» مالت ، واضطربت «تسفّهت» من قولهم : تسفّهت الرّياح الغصون ؛ إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمه ، وهى الرّياح اللينه أول هبوبها ، وأراد من الرماح الأغصان. المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحا - أى غصونا - مرت بها ريح فأمالتها. الإعراب : «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «اهتزت» اهتز : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت ، و «ما» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، أى : مشين مشيا كأننا كاهتزاز - إلخ «تسفّهت» تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالى : مفعول به لتسفه ، وأعالى مضاف وها : مضاف إليه «مر» فاعل تسفّهت ، ومر مضاف ، و «الرّياح» مضاف إليه «النواسم» صفة للرّياح. الشاهد فيه : قوله «تسفّهت ... مر الرّياح» حيث أنث الفعل بناء التّأنيث مع أن فاعله مذكر - وهو قوله مر - والذى جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو الرّياح.

الذى تقدم ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ف- «رحمه» : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى .

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث ؛ فلا- تقول : «خرجت غلام- هند» إذ لا- يقال «خرجت هند» ويفهم منه خروج الغلام .

وبعض الاسماء يضاف أبدا

وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا (1)

من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى ؛ فلا يستعمل مفردا - أى : بلا إضافة - وهو المراد بشرط البيت ، وذلك نحو «عند ، ولدى ، وسوى ، وقصارى الشئ ، وحماذاه : بمعنى غايته» .

والثانى : ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ ، [نحو «كلّ ، وبعض ، وأى»] ؛ فيجوز أن يستعمل مفردا - أى : بلا إضافة - وهو المراد بقوله : «وبعض ذا» أى : وبعض ما لزم الإضافة [معنى] قد يستعمل مفردا لفظا ، وسيأتى كلّ من القسمين .

ص : ٥١

١- «وبعض» مبتدأ «الاسماء» مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «أبدا» منصوب على الظرفية «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «ذا» اسم إشارة : مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يأت» فعل مضارع ، وقد حذف لامه - وهى الياء - ضروره ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «لفظا» منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الخافض ، وعلى هذين يكون قوله «مفردا» حالا من الضمير المستتر فى قوله «يأتى» ويجوز أن يكون قوله «لفظا» هو الحال ، ويكون قوله «مفردا» نعتا له .

وبعض ما يضاف حتما امتنع

إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع (١)

كوحده ، لبي ، ودوالي ، سعدى ،

وشدّ إيلاء «يدى» للبي (٢)

من اللازم للإضافة لفظا مالا يضاف إلا إلى المضمّر ، وهو المراد هنا ، نحو «وحدك» أى : منفردا ، و «لبيك» أى : إقامه على إجابتك بعد إقامه ، و «دواليك» أى : إداله بعد إداله ، و «سعديك» أى : إسعادا بعد إسعاد ، وشدّ إضافه «لبي» إلى ضمير الغيبه ، ومنه قوله :

٢٢٤- إنك لو دعوتنى ودونى ***زوراء ذات مترع بيون (٣)

. لقلت لبي لمن يدعونى..

ص: ٥٢

١- «بعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله «حتما» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماض «إيلاؤه» إيلاء : فاعل امتنع ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإيلاء مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «اسما» مفعول ثان لإيلاء «ظاهرا» نعت لقوله اسما «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف ، والجمله فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.

٢- «كوحده» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لى ، ودوالي سعدى» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشدّ» فعل ماض «إيلاء» فاعل شدّ ، وإيلاء مضاف و «يدى» مضاف إليه «لبي» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول المضاف إليه.

٣- هذه الأبيات من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغة : «زوراء» - بفتح فسكون - الأرض البعيده الأطراف «مترع» ممتد «بيون» بزنه صبور - البئر البعيده القعر ، وقيل : هى الواسعه الجالين ، وقيل : التى لا يصيبها رشاؤها ، وقيل : الواسعه الرأس الضيقه الأسفل «لبيه» فى هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبه ، والأصل أن يقول : لقلت لك لبيك. المعنى : يقول : إنك لو ناديتنى وبيننا أرض بعيده الأطراف ، واسعه الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ؛ لأجبتك إجابته بعد إجابته ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدايد. الإعراب : «إنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطيه غير جازمه «دعوتنى» دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله شرط «لو» «ودونى» الواو للحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر فى

محل نصب حال «ذات» صفة لزوراء ، وذات مضاف و «مترع» مضاف إليه «بيون» صفة لمترع «لقلت» اللام واقعه في جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجمله جواب «لو» وجمله الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» في أول الأبيات. الشاهد فيه : قوله «لبيه» حيث أضاف «لبي» إلى ضمير الغائب ، وذلك شاذ ، وقد أنشد سيويه (١ / ١٧٦) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن «لييك» مثنى ، وليس اسما مفردا بمنزله لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافه المثنى نحو «غلامى زيد ، وكتابى بكر» ولو كان مفردا لقال «لبي يدى» بالألف ، كما تقول : لدى زيد ، وفتى العرب ، وسيوضحه الشارح أتم توضيح.

وشدّ إضافة «لبي» إلى الظاهر ، أنشد سيبويه :

٢٢٥- دعوت لما نابني مسورا***فلبي ، فلبي يدي مسورا(١)

ص: ٥٣

١- هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها. اللغة : «لما نابني» نزل بي من ملمات الدهر «مسورا» بزنه درهم - اسم رجل «لبي» أجاب دعائي وأغاثني. الإعراب : «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام للتعليل ، ما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «مسورا» مفعول به لدعوت «فلبي» الفاء عاطفه ، لبي : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور ، والجمله معطوفه على جمله «دعوت مسورا» وقوله «فلبي يدي مسورا» الفاء للتعليل ، ولبي : مصدر منصوب على المفعوليه المطلقه بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدي مضاف إليه ، ويدي مضاف ، و «مسور» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فلبي يدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر ، وهو قوله «يدي» شذوذا ، وفيه دليل على أن «لبيك» مثني كما ذهب إليه سيبويه ، وليس مفردا مقصورا كالفتي كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق ، وبينه الشارح.

كذا ذكر المصنف ، ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في «لبي» ، و «سعدى».

ومذهب سيبويه أن «لبيك» وما ذكر بعده مثني ، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف ، وأن تثنيته المقصود بها التكرير ؛ فهو على هذا ملحق بالمثني ، كقوله تعالى : (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصِيرَ كَرَّتَيْنِ) أى : كرات ، ف- «كرتين» : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : (يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصِيرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ) أى : مزدجرا وهو كليل ، ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط ؛ فتعين أن يكون المراد ب- «كرتين» التكرير ، لا- اثنين فقط ، وكذلك «لبيك» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم ؛ فليس المراد الاثنين فقط ، وكذا باقى أخواته ، على ما تقدم فى تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى ، وأن أصله لبي ، وأنه مقصور ، قلبت ألفه ياء مع المضممر ، كما قلبت ألف «لدى ، وعلى» مع الضمير ، فى «لديه» ، و «عليه».

وردّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء ،

ص: ٥٤

كما لا تنقلب ألف «لدى» و «على» ؛ فكما تقول : «على زيد» و «لدى زيد» كذلك كان ينبغي أن يقال : «لبي زيد» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ؛ فقالوا :

* فلبى يدي مسور* [٢٢٥]

فدل ذلك على أنه مثني ، وليس بمقصور كما زعم يونس.

وألزموا إضافه إلى الجمل

«حيث» و «إذ» وإن ينون يحتمل (١)

إفراد إذ ، وما كإذ معنى كإذ

أضف جوازا نحو «حين جانبذ» (٢)

من اللازم للإضافة : ما لا يضاف إلا إلى الجملة ، وهو : «حيث ، وإذ ، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية ، نحو «اجلس حيث زيد جالس» (٣).

ص: ٥٥

١- «وألزموا» الواو عاطفه ، الزموا : فعل وفاعل «إضافه» مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافه ، أو بمحذوف صفه له «حيث» قصد لفظه : مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطيه «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «إذ» وقوله «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول ، جواب الشرط.

٢- «إفراد» نائب فاعل يحتمل في البيت السابق ، وإفراد مضاف ، و «إذ» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز ، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جوازا» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، وما بعده جمله في محل جر بإضافه نحو إليها.

٣- وإذا أضيفت «حيث» إلى جمله اسميه فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلا ، نحو «جلست حيث زيد حبسته» أو «جلست حيث زيد نهبنه» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافه إلى جمله فعليه.

وإلى الجملة الفعلية ، نحو «اجلس حيث جلس زيد» أو «حيث يجلس زيد» وشدّ إضافتها إلى مفرد كقوله :

٢٢٦- أما ترى حيث سهيل طالعا***[نجما يضيء كالشهاب لامعا](١).

ص: ٥٦

١- البيت أحد الشواهد المجهول قائلها. اللغة : «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القيظ «الشهاب» شعله النار. الإعراب : نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيره القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهاك إعرابه ، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك «أما» الهمزة للاستفهام ، ما : نافية ، أو الكلمه كلها أداه استفتاح «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و «سهيل» مضاف إليه «طالعا» قيل : هو حال من سهيل ، ومجىء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلا - قد ورد في الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و «نجما» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفه لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بـيضيء «لامعا» حال مؤكده. الشاهد فيه : قوله «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ عند جمهره النحاه ، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة ، وقد أجاز الكسائي إضافه «حيث» إلى المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، واعلم أنه يروى هكذا : * أما ترى حيث سهيل طالع* يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ ، ورفع «طالع» على أنه خبره ، و «حيث» مضافه إلى الجملة ؛ فلا شاهد فيه حينئذ ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبه كما ترى في البيت التالي له.

وأما «إذ» فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية (1)، نحو «جئتك إذ زيد قائم»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جئتك إذ قام زيد»، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضا عنها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله: «وإن ينون يحتمل أفراد إذ» أى: وإن ينون «إذ» يحتمل أفرادها، أى: عدم إضافتها لفظا؛ لوقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو «آتيك إذا قام زيد»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول «آتيك إذا زيد قائم» خلافا لقوم، وسيدكرها المصنف.

وأشار بقوله: «وما كإذ معنى كإذ» إلى أنّ ما كان مثل «إذ» - فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من [الجملة، وهى] الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛ فتقول: «جئتك حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد» وكذلك تقول: «جئتك حين زيد قائم»، وكذلك الباقى.

وإنما قال المصنف: «أضف جوازا» ليعلم أن هذا النوع - أى ما كان مثل «إذ» فى المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه «إذ» - وهو الجملة - جوازا، لا وجوبا.

ص: ٥٧

١- ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التى تضاف إليها إذ غير ماضويه العجز - بأن يكون الخبر اسما كمثل الشارح، أو فعلا مضارعا نحو «جئت إذ زيد يقرأ».

فإن كان الظرف غير ماض ، أو محدودا ، لم يجر مجرى «إذ» بل يعامل غير الماضي - وهو المستقبل - معاملة «إذا» فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ؛ فتقول : «أجيئك حين يجيء زيد» ولا يضاف المحدود إلى جملة ، وذلك نحو «شهر ، وحول» بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو «شهر كذا ، وحول كذا».

ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه

وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا (١)

وقبل فعل معرب أو مبتدا

أعرب ، ومن بنى فلن يفندا (٢)

ص: ٥٨

١- «وابن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «أعرب» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كاذ» متعلق بقوله «أجريا» الآتى «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجرى : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها صلة ، والألف للاطلاق «واختر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» مقصور للضرورة : مفعول به لاخر ، وبنا مضاف و «متلو» مضاف إليه ، و «متلو» مضاف و «فعل» مضاف إليه ، وجملة «بنيا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لفعل.

٢- «قبل» ظرف متعلق بقوله «أعرب» الآتى ، وقبل مضاف و «فعل» مضاف إليه «معرب» صفة لفعل «أو» عاطفه «مبتدا» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدا ، وجملة «بنى» وفاعله المستتر فيه جوازا لا- محل لها صلة ، وجملة «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبنى للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من فى محل رفع خبر المبتدا الذى هو الاسم الموصول ، والفاء زائده فى خبر الموصول لشبهه بالشرط.

تقدّم أن الأسماء المضافه إلى الجملة على قسمين : أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوما ، والثاني : ما يضاف إليها جوازا.

وأشار في هذين البيتين إلى أنّ ما يضاف إلى الجملة جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء ، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماض ، أو جملة فعلية صدّرت بمضارع ، أو جملة اسميه ، نحو «هذا يوم جاء زيد ، ويوم يقوم عمرو ، أو يوم بكر قائم». وهذا مذهب الكوفيين ، وتبعهم الفارسيّ والمصنّف ، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماض البناء ، وقد روى بالبناء والإعراب قوله :

٢٢٧- * على حين عاتبت المشيب على الصبا* (١).

ص : ٥٩

١- هذا صدر بيت للنابغة الذبياني ، وعجزه قوله : * فقلت : ألما أصح والشيب وازع؟ * اللغه : «عاتبت» لمت في تسخط «الصبا» - بكسر الصاد - اسم للصبوه ، وهي الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ايضاض المسود من الشعو ، وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو ، وهو زوال السكر «وازع» زاجر ، كاف ، ناه. الإعراب : «على» حرف جر ، ومعناه هنا ظرفيه «حين» يروى بالجر معربا ، ويروى بالفتح مبنيا ، وهو المختار ، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظا أو محلا- ، والجار والمجرور يتعلق بقوله «كفكف» في بيت سابق ، وهو قوله : فكفكفت منى دمعته فرددتها على النحر منها مستهلّ ودامع «عاتبت» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافه «حين» إليها «المشيب» مفعول به لغابت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» فعل وفاعل ، والجملة معطوفه بالفاء على جملة عاتبت «ألما» الهمزة للانكار ، لما : نافية جازمه وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامه جزمه حذف حرف العله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «والشيب وازع» الواو الحال ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «على حين» فإنه يروى بوجهين : بجر «حين» وفتحه ، وقد بينا ذلك في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن كلمه «حين» إذا أضيفت إلى مبنى كما هنا جاز فيها البناء ؛ لأن الأسماء المبهمه التي تجب إضافتها إلى الجملة إذا أضيفت إلى مبنى فقد تكتسب البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

بفتح نون «حين» على البناء ، وكسرها على الإعراب.

وما وقع قبل فعل معرب ، أو قبل مبتدأ ؛ فالمختار فيه الإعراب ، ويجوز البناء ، وهذا معنى قوله : «ومن بنى فلن يفئدا» أى : فلن يغلظ ، وقد قرئ في السبعة : (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب ، وبالفتح على البناء ، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بمضارع ، أو إلى جملة اسمية ، إلا الإعراب ، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماض.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازا ، وأما ما يضاف إليها وجوبا فلازم للبناء ؛ لشبهه بالحرف فى الافتقار إلى الجملة ، كحيث ، وإذ ، وإذا.

* * *

مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية

وألزموا «إذا» إضافة إلى

جمل الأفعال ، كـ «هن إذا اعتلى» (١)

ص: ٦٠

١- «وألزموا» فعل وفاعل «إذا» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «إضافه» مفعول ثان لألزموا «إلى جمل» جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو بمحذوف صفه له وجمل مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف جاره لقول محذوف ، هن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام.

أشار في هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره ، من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : «أجيئك إذا زيد قائم» وأما «أجيئك إذا زيد قام» ف- «زيد» مرفوع بفعل محذوف ، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيوييه .

وخالفه الأخفش ؛ فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده .

وزعم السيرافي أنه لا- خلاف بين سيوييه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما في خبره ؛ فسيوييه يوجب أن يكون فعلاً- ، والأخفش يجوّز أن يكون اسماً ؛ فيجوز في «أجيئك إذا زيد قام» جعل «زيد» مبتدأ عند سيوييه والأخفش ، ويجوز «أجيئك إذا زيد قائم» عند الأخفش فقط (١).

* * *

كلا وكتا يلزمان الإضافة إلى معرفه مثنى

لمفهم اثنين معرف - بلا

تفرّق - أضيف «كتا» ، و «كلا» (٢)

ص: ٦١

-
- ١- قد يستدل للأخفش بقول الشاعر : إذا باهليّ تحته حظليّ له ولد منها فذاك المذرّع وأنصار سيوييه يخرجون هذا البيت على أن «كان» مضمرة بعد إذا ، وكأنه قد قال : إذا كان باهلي ؛ فتكون إذا مضافه إلى جملة فعلية ، وهو تكلف .
 - ٢- «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقوله «أضيف» الآتي ، ومفهم مضاف و «اثنين» مضاف إليه «معرف» صفة لمفهم «بلا تفرّق» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «كتا» نائب فاعل «وكلا» معطوف على كتا .

من الأسماء الملازمه للاضافه لفظا ومعنى : «كلتا» و «كلا» ؛ ولا يضافان إلا إلى معرفه ، مثنى لفظا [ومعنى] ، نحو : «جاءني كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين» أو معنى دون لفظ ، نحو «جاءني كلاهما ، وكلتاهما» ومنه قوله :

٢٢٨- إنَّ للخير وللشرِّ مدى *** وكلا ذلك وجه وقبل (١)

وهذا هو المراد بقوله : «لمفهم اثنين معرف» ، واحتراز بقوله «بلا- تفرق» من معرّف أفهم الاثنين بتفرق (٢) ، فإنه لا يضاف إليه «كلا ، وكلتا» فلا تقول «كلا زيد وعمرو جاء» ، وقد جاء شاذًا ، كقوله :

ص: ٦٢

- ١- البيت لعبد الله بن الزبيري ، أحد شعراء قريش المعدودين ، وكان في أول الدعوه الإسلاميه مشركا يهجو المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمه له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد. اللغه : «مدى» غايه ومنتهى «وجه» جهه «وقبل» بفتحتين - له عده معان ، ومنها المحججه الواضحه. المعنى : يقول : إن للخير وللشر غايه ينتهى إليها كل واحد منهما ، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد. الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «وللشر» معطوف على للخير «مدى» اسم «إن» مؤخر عن خبره «وكلا» مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشاره فى «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد. والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظا ، وهو «ذلك» لأنه مثنى فى المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر.
- ٢- فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثه ؛ أولها : أن يكون المضاف إليه معرفه ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنتين ، وثالثها : أن يكون لفظا واحدا ، كرجلين وامرأتين ، وخليلين.

«أى» تلزم الإضافة و تضاف إلى المفرد فى مواضع و معانى «أى»

ولا تضيف لمفرد معرّف

«أيا»، وإن كررتها فأضف (٢)

أو تنو الأجزاء، وخصصن بالمعرفة

موصولة أيا، وبالعكس الصّفة (٣).

ص: ٦٣

١- البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء لها قائلا معينا فيما نعلم. اللغة: «عضدا» معينا، وناصرنا «النائبات» جمع نائبه، وهى ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «إمام» نزول «الملمات» جمع ملمه، وهى ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب. المعنى: يقول: كل من أخى وصديقى يجدنى عوننا له وناصرنا، عندما تنزل به نازله أو تنتابه محنه، فإننى أقف إلى جواره وأخذ بيده حتى يزول ما نزل به. الإعراب: «كلا» مبتدأ، وكلا مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وخليلى» معطوف على أخى «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى، وتجاوز مراعاة لفظه كما تجاوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به فى أول الكتاب) «عضدا» مفعول ثان لواجد «فى النائبات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإمام» معطوف على النائبات، وإمام مضاف و «الملمات» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «كلا أخى وخليلى» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

٢- «ولا» ناهية «تضيف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضيف «معرفة» نعت لمفرد «أيا» مفعول به لتضيف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط، أضف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.

٣- «أو» عاطفه «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الاجزاء» مفعول به لتنوى «واخصصن» اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق باخصص «موصوله» حال من أى قدم على صاحبه «أيا» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصّفة» مبتدأ وخبر.

وإن تكن شرطاً أو استفهاماً

فمطلقاً كَمَل بها الكلاماً (١)

من الأسماء الملازمه للاستفهامه معنى «أى» (٢) ولا تضاف إلى مفرد معرفه ، إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

٢٣٠- ألا تسألون الناس أيى وأيكم ***غداه التقينا كان خيراً وأكرماً(٣).

ص: ٦٤

١- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على أى «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفه «استفهاماً» معطوف على قوله «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مطلقاً : مفعول مطلق ، وأصله صفه لمصدر محذوف ، أى : فتكميلاً- مطلقاً «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاماً» مفعول به لكمل ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.

٢- اعلم أولاً أن «أى» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطيه ، والموصوله ، والاستفهاميه ، والوصفيه ، وكل واحده من الثلاثه الأولى قد تتكرر ، وقد ينوى بها الأجزاء ، فأما الوصفيه بنوعيه فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوى بها الأجزاء ، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادته الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه ، وذلك نحو أن تقول : أى الكسب أطيب؟ وأى الدينار دينارك؟ ومثله أيضاً العطف بالواو ، كأن تقول : أى زيد وعمرو أفضل؟

٣- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها : الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «تسألون» فعل مضارع وفاعله «الناس» مفعول به لتسألون «أى» أى : مبتدأ ، وأى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأيكم» معطوف على أى «غداه» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصه ، وأما من لا يجوزون ذلك فإنهم يعلقونه بقوله «خيراً وأكرماً» الذى هو الخبر «التقينا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه قوله غداه إليها «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أى وأيكم «خيراً» خبر كان «وأكرماً» معطوف على قوله خيراً ، والجمله من «كان» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أى ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتسألون. الشاهد فيه : قوله «أى ، وأيكم» حيث أضاف «أياً» إلى المعرفه ، وهى ضمير المتكلم فى الأول وضمير المخاطب فى الثانى ، والذى سوغ ذلك تكرارها.

أو قصدت الأجزاء ، كقولك : «أى زيد أحسن»؟ أى : أى أجزاء زيد أحسن ، ولذلك يجاب بالأجزاء ، فيقال : عينه ، أو أنفه ، وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام (١).

وأى تكون : استفهاميه ، وشرطيه ، وصفه ، وموصوله.

فأما الموصوله فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفه ؛ فتقول : «يعجبني أيهم قائم» ، وذكر غيره أنها تضاف - أيضا - إلى نكره ، ولكنه قليل ، نحو «يعجبني أى رجلين قاما».

وأما الصفه فالمراد بها ما كان صفه لنكره ، أو حالا من معرفه ، ولا تضاف إلا إلى نكره ، نحو «مررت برجل أى رجل ، ومررت بزيد أى فتى» ومنه قوله :

٢٣١- فأومات إيماء خفيا لحبتر***فله عينا حبتر أيما فتى (٢).

ص: ٦٥

١- قد علمت مما ذكرناه قريبا أن الشرطيه والموصوله قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحده منهما الأجزاء ؛ فالحصر الذى ذكره الشارح هنا غير مسلم له.

٢- البيت للراعى النميرى. اللغه : «أومات» الإيماء : الإشاره باليد أو بالحاجب أو نحوهما. المعنى : يقول : إنى أشرت إلى حبتر إشاره خفيه ؛ فما كان أحد بصره وأنفذه ؛ لأنه رآنى مع خفاء إشارتى. الإعراب : «فأومات» فعل وفاعل «إيماء» مفعول مطلق «خفيا» صفه لإيماء «لحبتر» جار ومجرور متعلق بأومات «فله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عينا» مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و «حبتر» مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجملة الخبريه إنشاء التعجب «أيما» أى : حال من حبتر ، وما : زائده ، وأى مضاف ، و «فتى» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أيما فتى» حيث أضاف «أيا» الوصفيه إلى النكره.

وأما الشرطيه والاستفهاميه : فيضافان إلى المعرفه وإلى النكره مطلقا ، أى سواء كانا مثنيين ، أو مجموعين ، أو مفردين - إلا المفرد المعرفه ؛ فإنهما لا يضافان إليه ، إلا الاستفهاميه ؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أيا» إن كانت صفة أو حالا ، فهي ملازمه للإضافه لفظا ومعنى ، نحو «مررت برجل أئى رجل ، وبزيد أئى فتى» ، وإن كانت استفهاميه أو شرطيه أو موصوله ، فهي ملازمه للإضافه معنى لا لفظا ، نحو : «أئى رجل عندك؟ وأئى عندك؟ وأئى رجل تضرب أضرب ، وأيا تضرب أضرب ، ويعجبني أيهم عندك ، وأئى عندك» ونحو «أئى الرّجلين تضرب أضرب ، وأئى رجلين تضرب أضرب ، وأئى الرّجال تضرب أضرب ، وأئى رجال تضرب أضرب ، وأئى الرّجلين عندك؟ وأئى الرّجال عندك؟ وأئى رجل ، وأئى رجلين ، وأئى رجال؟».

«لدى» و «مع» و «ما يضافان إليه»

وألزموا إضافه «لدى» فجر

ونصب «غدوه» بها عنهم ندر (1).

ص: ٦٦

١- «وألزموا» فعل وفاعل «إضافه» مفعول ثانٍ قدم على الأول ، و «لدى» قصد لفظه : مفعول أولٍ لألزم «فجر» الفاء عاطفه ، جر : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لدى «ونصب» مبتدأ ، ونصب مضاف و «غدوه» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بنسب الأتى «ندر» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نصب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

ومع مع فيها قليل ، ونقل

فتح وكسر لسكون يتصل (١)

من الأسماء الملازمه للإضافه «لدن ، ومع».

فأما «لدن» (٢) فلابتداء غايه زمان أو مكان ، وهى مبنيّه عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد - وهو الظرفيه ، وابتداء الغايه - وعدم جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفيه إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد فى القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَمَدُنَا عِلْمًا) وقوله تعالى : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَمَدُنْهُ) وقيس تعربها ، ومنه قراءه أبى بكر عن عاصم : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ) لكنه أسكن الدال ، وأسمها الضم.

ص: ٦٧

١- «ومع» معطوف على «لدن» فى البيت السابق «مع» قصد لفظه : مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتى «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سكون ، والجمله فى محل جر صفة لسكون.

٢- اعلم أن لدن تخالف عند من أربعة أوجه : أولها أن لدن مبنيه وعند معربه ، وثانيها أن لدن ملازمه للدلاله على مبتدأ غايه زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغايه وذلك إذ اقترنت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يخبر بلدن ، وقد يخبر بعند ، نحو زيد عندك ، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جمله كقول الشاعر : صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب وهى عندئذ ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد.

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

٢٣٢- تنتهض الرعدة في ظهيري *** من لدن الظهر إلى العصير (١)

ويجزّ ما ولى «لدى» بالإضافة ، إلا «غدوه» فإنهم نصبوها بعد «لدى» كقوله :

٢٣٣- وما زال مهري مزجر الكلب منهم *** لى غدوه حتى دنت لغروب (٢).

ص: ٦٨

١- هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيء. اللغة : «تنتهض» تتحرك وتسرع «الرعدة» بكسر الراء - اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (المالاريا) «ظهيري» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر ، وهو الوقت المعروف. المعنى : إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر. الإعراب : «تنتهض» فعل مضارع «الرعدة» فاعل «في ظهيري» الجار والمجرور متعلق بتنتهض ، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من لى» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضا ، ولدى مضاف و «الظهر» مضاف إليه «إلى العصير» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضا. الشاهد فيه : قوله «من لى» حيث كسر نون لى و قبلها حرف جر ، فيحتمل أنه أعرب «لدى» على لغة قيس ، فجراها بالكسرة ، ويحتمل أنها مبنية على السكون فى محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للإعراب ، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ، فتفطن لذلك.

٢- هذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لا يعلم قائلها. اللغة : «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر ، أى المكان الذى يطرد وينحى الكلب إليه ، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب). المعنى : يقول : ما زال مهري بعيدا عنهم من أول النهار إلى آخره. الإعراب : «ما زال» ما : نافية ، زال : فعل ماض ناقص «مهري» مهر : اسم زال ، ومهر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مزجر» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و «الكلب» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه فى معنى المشتق ، أى البعيد «لدى» ظرف لابتداء الغاية مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزى أو بخبرها «غدوه» منصوب على التمييز ، لأن غدوه تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوه «حتى» ابتدائية «دنت» دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الشمس المفهومه من المقام كما فى قوله تعالى (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) «لغروب» جار ومجرور متعلق بدنت. الشاهد فيه : قوله «لدى غدوه» حيث نصب «غدوه» بعد «لدى» على التمييز ، ولم يجره بالإضافة.

وهي منصوبه على التمييز (١)، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : «ونصب غدوه بها عنهم ندر» وقيل : هي خبر لكان المحذوفه ،
والتقدير : لدن كانت الساعه غدوه.

ويجوز في «غدوه» الجر ، وهو القياس ، ونصبها نادر في القياس ؛ فلو عطفت على «غدوه» المنصوبه بعد «لدن» جاز النصب عطفا
على اللفظ ، والجرّ مراعاه للأصل ؛ فتقول «لدن غدوه وعشيّه ، وعشيّه» ذكر ذلك الأخصّس.

وحكى الكوفيون الرّفْع في «غدوه» بعد «لدن» وهو مرفوع بكان المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت غدوه [و «كان» تامه].

ص : ٦٩

١- في نصب غدوه ثلاثه أقوال ذكر الشارح اثنين منها ، وثالثها أنه على التشبيه بالمفعول به.

وأما «مع» فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو «جلس زيد مع عمرو ، وجاء زيد مع بكر» والمشهور فيها فتح العين ، وهى معربه ، وفتحها فتحه إعراب ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

٢٣٤- فريشى منكم وهواى معكم *** وإن كانت زيارتكم لماما(١)

وزعم سيويوه أن تسكينها ضروره ، وليس كذلك ، بل هو لغه ربيعه ، وهى عندهم مبنيه على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنه العين حرف ، وأدعى النّحاس الإجماع على ذلك ، وهو فاسد ؛ فإن سيويوه زعم أن ساكنه العين اسم .

ص : ٧٠

١- البيت لجريير بن عطيه ، من قصيده له يمدح فيها هشام بن عبد الملك. اللغه : «ريشى» الريش والرياش يطلقان على عده معان ، منها اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش ، والقوه «لماما» بكسر اللام - متقطعه ، بعد كل حين مره. الإعراب : «فريشى» ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهواى» هوى : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «معكم» مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «وإن» الواو واو الحال ، إن : قال العينى وغيره : زائده «كان» فعل ماض «زيارتكم» زياره : اسم كان ، وزياره مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافه المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أى زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافه المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياى «لماما» خير كان. الشاهد فيه : قوله «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيويوه ضروره لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر. لكن الذى نقله غيره من العلماء أن قوما من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغه يجوز تسكينها فى سعه الكلام ، ولا شك أن من حفظ حجه على من لم يحفظ.

هذا حكمها إن وليها متحرك - أعنى أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ، وهي لغه ربيعه - فإن وليها ساكن ، فالذى ينصبها على الظرفيه يبقى فتحها فيقول «مع ابنك» والذى يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول «مع ابنك» :

«غير» و «قبل و بعد» و نظائرها

واضمم - بناء - «غيرا» ان عدمت ما

له أضيف ، ناويا ما عدما (١)

قبل كغير ، بعد ، حسب ، أول

ودون ، والجهات أيضا ، وعل (٢)

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا

«قبلا» وما من بعده قد ذكرا (٣).

ص: ٧١

١- «واضمم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضمم ضم بناء «غيرا» مفعول به لاضمم «إن» شرطيه «عدمت» عدم : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لعدم «له» جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتى «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى غير ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد الضمير المجرور محلا باللام «ناويا» حال من فاعل اضمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لناو ، وجمله «عدما» لا محل لها صلة الموصول.

٢- «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد ، حسب ، أول ، ودون ، والجهات» معطوفات على «قبل» بعاطف مقدر فى بعضهن «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «وعل» معطوف على قبل.

٣- «وأعربوا» فعل وفاعل «نصبا» حال من الفاعل : أى ناصبين «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «نكرا» نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «قبلا» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على قوله «قبلا» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله «ذكرا» الآتى ، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة.

هذه الأسماء المذكورة - وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات الست - وهى : أمامك ، وخلفك ، وفوقك ، وتحتك ، ويمينك ، وشمالك - وعمل ؛ لها أربعة أحوال : تبنى فى حاله منها ، وتعرب فى بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظا ، نحو «أصبت درهما لا غيره ، وجئت من قبل زيد» أو حذف المضاف إليه ونوى اللفظ ، كقوله :

٢٣٥- ومن قبل نادى كل مولى قرابه***فما عطفت مولى عليه العواطف (١)

وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف لفظا ؛ فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فتكون [حينئذ] نكرة ، ومنه قراءه من قرأ : (لله الأمر من قبل ومن بعد) بجر «قبل ، وبعد» وتنوينهما ؛ وكقوله :

ص: ٧٢

١- هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاه ولم ينسبها إلى قائل معين. الإعراب : «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله «نادى» الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى ، وكل مضاف و «مولى» مضاف إليه «قرابه» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفه ، وما : نافية «عطفت» عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «العواطف» فاعل عطفت. الشاهد فيه : قوله «من قبل» حيث أعرب «قبل» من غير تنوين ؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلك - مثلا - والمحذوف المنوى الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون.

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها .

ص: ٧٣

١- البيت ليزيد بن الصعق ، حدث أبو عبيده ، قال : كانت بلاد غطفان مخصبه ، فرعت بنو عامر بن صعصعه ناحيه منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسى على يزيد ابن الصعق ، وكان يزيد فى جماعه من الناس ، فلم يستطعه الربيع ، فأقبل على سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، فأخذ نعمه ، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه ، فجمع قبائل شتى ، فاستاق نعماً كثيره له ولغيره ، وأصاب عصفير النعمان بن المنذر - وهى إبل معروفه عندهم - ففى ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتا منها بيت الشاهد ، ومنها قوله : ألا أبلغ لديك أبا حريث وعاقبه الملامه للمليم فكيف ترى معاقبتى وسعبي بأذواد القصيبه والقصيم وهذا دليل على أن من روى عجز البيت «بالماء الفرات» لم يصب. اللغه : «ساغ» سهل جريانه فى الحلق «أغص» مضارع من الغصص - بالتحريك - وهو اعتراض اللقمه ونحوها فى الحلق حتى لا- تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد ، وهو من الأضداد ، بطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذى فعل ما يلام عليه. المعنى : يقول : لم يكن يهنأ لى طعام ولا يلذ لى شراب بسبب ما كان لى من التآر عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدرى بالغلبه عليهم ساغ شرابى ولذت حياتى. الإعراب : «فساغ» فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشّراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه «قبلا» منصوب على الظرفيه يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أغص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل نصب خبر أكاد ، وجمله «أكاد» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «كان» وجمله كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله «أغص» و «الحميم» صفة للماء. الشاهد فيه : قوله «قبلا» حيث أعربه منونا ؛ لأنه قطعه عن الإضافه لفظا ومعنى.

أما الحاله [الرابعه] التي تبني فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ؛ فإنها تبني حينئذ على الضم ، نحو (لله الأمر من قبل ومن بعد) وقوله :

٢٣٧- * أقب من تحت عريض من عل *** وحكى أبو على الفارسي «ابدأ بذا من أول» بضم اللام وفتحها وكسرها - فالضم على البناء لنيه المضاف إليه معنى ، والفتح على الإعراب لعدم نيه المضاف (١)

ص: ٧٤

١- هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس ، من أرجوزه له يصف فيها أشياء كثيرة ، وأول هذه الأرجوزه قوله : الحمد لله العليّ الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل اللغه : «أقب» مأخوذ من القب ، وهو دقه الخصر وضمور البطن. الإعراب : «أقب» خبر لمبتدأ محذوف : أي هو أقب «من» حرف جر «تحت» ظرف مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله «أقب» ، وقوله «عريض» خبر ثان «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض. الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله : «من تحت ، ومن عل» حيث بنى الطرفان على الضم ؛ لأن كلا- منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونوى معناه. هكذا قالوا ، وهو كلام خال عن التحقيق ؛ لأن قوافي الأرجوزه كلها مجروره كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله : «من عل» مجرورا لفظا بمن ، ويكون من الحاله الثانيه التي حذف فيها المضاف إليه ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد بقوله : «من تحت» وحده ، فاحفظ ذلك ، ولا تكن أسير التقليد.

إليه ، لفظا ومعنى ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفه ووزن الفعل ، والكسر على نيه المضاف إليه لفظا.

فقول المصنف «واضمم بناء - البيت» إشاره إلى الحاله الرابعه.

وقوله : «ناويا ما عدما» مراده أنك تبنيتها على الضم إذا حذف ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظا.

وأشار بقوله : «وأعرّبوا نصباً» إلى الحاله الثالثه ، وهى ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فإنها تكون حينئذ نكره معربه.

وقوله : «نصباً» معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دخل [عليها] جرّت ، نحو «من قبل ومن بعد».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعنى الأولى ، والثانيه - لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب - وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين - كما تقدم [فى كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].

* * *

قد يحذف المضاف و يبقى المضاف إليه مجرورا

وما يلي المضاف يأتى خلفا

عنه فى الاعراب إذا ما حذف (1)اف

ص: ٧٥

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به ليلى ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «يأتى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «خلفا» حال من الضمير المستتر فى يأتى «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «خلفا» «فى الإعراب» جار ومجرور متعلق بقوله : «يأتى» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «حذفا» حذف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذى يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الإعراب إذا حذف المضاف

يحذف المضاف لقيام قرينه تدلّ عليه ، ويقام المضاف إليه مقامه ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) أى : حبّ العجل ، وكقوله تعالى : (وَجَاءَ رُبُّكَ) أى : أمر ربّك ، فحذف المضاف - وهو «حب ، وأمر» - وأعرب المضاف إليه - وهو «العجل ، وربّك» - بإعرابه .

وربّما جرّوا الذى أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدّما (١)

لكن بشرط أن يكون ما حذف

مماثلا لما عليه قد عطف (٢)

ص : ٧٤

١- «وربّما» رب : حرف تقييل وجر ، ما : كافه «جرّوا» فعل وفاعل «الذى» مفعول به لجرّوا «أبقوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صلة «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صلة ما ، وقبل مضاف و «حذف» مضاف إليه ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه ، والجمله من «تقدّما» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صلة «ما» .

٢- «لكن» حرف استدراك «بشرط» جار ومجرور قال المعربون : إنه متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل «جرّوا» فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقا بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن ذلك الجرّ كائن بشرط إلخ «أن» مصدرية «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون ، وجمله «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا- محل لها صلة «مماثلا» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتى ، وجمله «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجروره محلا باللام .

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا ، كما كان عند ذكر المضاف ، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف ، كقول الشاعر :

٢٣٨- أكل امرئ تحسبين أمراً**ونار توقد بالليل نارا(١)

[و] التقدير «وكلّ نار» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجرورا

ص: ٧٧

١- البيت لأبي دواد الإيادي ، واسمه جاريه بن الحجاج. الإعراب : «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كل : مفعول أول لتحسين مقدم عليه ، وكل مضاف و «امرئ» مضاف إليه «تحسين» فعل وفاعل «امرأ» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفه ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فنار مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امرئ» المتقدم «توقد» أصله تتوقد ، فحذف إحدى التاءين ، وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجمله صفه لنار «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «نارا» معطوف على قوله «امرأ» المنصوب السابق. الشاهد فيه : قوله «ونار» حيث حذف المضاف - وهو «كل» الذي قدرناه في إعراب البيت - وأبقى المضاف إليه مجرورا كما كان قبل الحذف ، لتحقق الشرط ، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو «كل» في قوله «أكل امرئ». وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفا على «امرئ» المجرور لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملا على شيئين - وهما «نار» «ونارا» - معطوفين على معمولين - وهما «امرئ» و «امرأ» - لعاملين مختلفين ، وهما «كل» العامل في «امرئ» المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثاني «تحسين» العامل في «امرأ» المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلك لا يجوز ، ولكننا لما جعلنا «نار» المجرور بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا هذا المحذوف معطوفا على «كل» لم يبق إلا- عامل واحد في المعطوف عليهما وهو «تحسين» إذ هو عامل في «كل» وفي «امرأ» المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسين ، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا البيان ، إن شاء الله.

كما كان عند ذكرها ، والشرط موجود ، وهو : العطف على مماثل المحذوف وهو «كل» في قوله «أكل امرئ».

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه ، والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) في قراءه من جرّ «الآخره» والتقدير «والله يريد باقى الآخره» ومنهم من يقدره «والله يريد عرض الآخره» فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ [به] ، والأوّل أولى ، وكذا قدره ابن أبى الربيع في شرحه للإيضاح.

قد يحذف المضاف إليه ، ويبقى المضاف بحاله غير منون

ويحذف الثانى فيبقى الأوّل

كحاله ، إذا به يتّصل (١)

بشرط عطف وإضافه إلى

مثل الذى له أضفت الأوّل (٢)

يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا ؛ فيحذف تنوينه

ص: ٧٨

١- «ويحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «الثانى» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأوّل» فاعل يبقى «كحاله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأوّل ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله «يتصل» الآتى «يتصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها.

٢- «بشرط» جار ومجرور متعلق بقوله «يحذف» فى البيت السابق ، وشرط مضاف و «عطف» مضاف إليه «وإضافه» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافه ، ومثل مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الآتى «أضفت» فعل وفاعل «الأوّل» مفعول به لأضفت ، والجمله لا محل لها صلة.

وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها» التقدير : «قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «من قالها» لدلاله ما أضيف إليه «رجل» عليه ، ومثله قوله :

٢٣٩- * سقى الأرضين الغيث سهل و حزنها* (١).

ص: ٧٩

١- هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله : * فنيطت عرى الآمال بالزّرع والضرع* اللغه : «الحزن» ما غلظ من الأرض و «السهل» بخلافه «نيطت» أى : علقّت «عرى» جمع عروه وإضافته إلى الآمال كإضافه الأظفار إلى المنيه فى قولهم : نشبت أظفار المنيه بفلان «الضرع» هو لذات الظلف كالتدى للمرأة. المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع وغزاره الألبان. الإعراب : «سقى» فعل ماض «الأرضين» مفعول به لسقى قدم على الفاعل «الغيث» فاعل بسقى «سهل» بدل من الأرضين ، بدل بعض من كل «وحزنها» الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «فنيطت» نيط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «عرى» نائب فاعل نيط ، وعرى مضاف و «الآمال» مضاف إليه «بالزّرع» جار ومجرور متعلق بنيطت «والضرع» معطوف على الزرع. الشاهد فيه : قوله «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف - وهو قوله سهل - على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلك لتحقق الشرطين : العطف ، وكون المعطوف مضافا إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها. ومن ذلك قول الشاعر : مه عاذلى ، فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى أصل الكلام : بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، فحذف «شمس الضحى» الذى أضيف له «مثل» لدلاله عامل آخر عليه وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة.

[التقدير «سهلها وحزنها»] فحذف ما أضيف إليه «سهل» ؛ لدلاله ما أضيف إليه «حزن» عليه.

هذا تقرير كلام المصنف ، وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

ومن قبل نادى كلّ مولى قرابه

فما عطفت مولى عليه العواطف [٢٣٥](١)

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافا ، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف ، والتقدير : «ومن قبل ذلك» ومثله قراءه من قرأ شذوذا : (فلا خوف عليهم) أى : فلا خوف شىء عليهم (٢).

وهذا الذى ذكره المصنف - من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور - هو مذهب المبرد.

ص : ٨٠

١- هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى ، والشاهد فيه هنا قوله «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين - وهما العطف والمماثلة - غير متحققين ، لأنه ليس معطوقا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل.

٢- هى قراءه ابن محيىصن ، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين ، على أن «لا» مهمله أو عامله عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضا ، ويجوز - على هذه القراءه - أن تكون «لا» عامله عمل إن ، والفتحه فتحه بناء ، ولا شاهد فى الآيه على ذلك ، كما يجوز أن تكون عامله عمل إن والفتحه فتحه إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلا خوف شىء ، فىكون الكلام مما نحن بصدده أيضا.

ومذهب سيبويه أن الأصل «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه «رجل» فصار «قطع الله يد من قالها ورجل» ثم أقحم قوله «ورجل» بين المضاف - وهو «يد» - والمضاف إليه - الذى هو «من قالها» - فصار «قطع الله يد ورجل من قالها» (١).

فعلى هذا يكون الحذف من الثانى ، لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء (٢) يكون الاسمان مضافين إلى «من قالها» ولا حذف فى الكلام : لا من الأول ، ولا من الثانى.

ص: ٨١

١- وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه فى قول الشاعر ، وهو من شواهد المسألة : يا تيم تيم عدى لا أبالكم لا يلقىكم فى سوءه عمر وقوله الآخر ، وهو من شواهد المسألة أيضا : يا زيد زيد اليعملات الذبّل تطاول الليل عليك فانزل إذا نصبت أول النداءين ، فقال المبرد : المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثانى ، وقال سيبويه : الأول مضاف إلى ما بعد الثانى ، وقد حذف الذى يضاف الثانى إليه ، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

٢- الفراء يخصص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معا ، كاليد والرجل فى «قطع الله يد ورجل من قالها» والربع والنصف فى نحو «خذ ربع ونصف هذا» وقبل وبعد فى قولك «رضيت عنك قبل وبعد ما حدث» بخلاف نحو «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معا.

الفصل بين المضاف و المضاف إليه

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا او ظرفا أجز ، ولم يعب (١)

فصل يمين ، واضطرارا وجدا

: بأجنبي ، أو بنعت ، أو ندا (٢)

أجاز المصنف أن يفصل - فى الاختيار - بين المضاف الذى هو شبه الفعل - والمراد به المصدر ، واسم الفاعل - والمضاف إليه ، بما نصبه المضاف : من مفعول به ، أو ظرف ، أو شبهه.

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فى قراءه ابن عامر ، بنصب «أولاد» وجر الشركاء.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذى هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته : «ترك يوماً نفسك وهواها ، سعى لها فى رداها».

ص: ٨٢

١- «فصل» مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و «مضاف» مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف ، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «ما» فاعل المصدر «نصب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة ما ، والعائد محذوف ، وأصله ما نصبه «مفعولا» حال من «ما» الموصول «أو» عاطفه «ظرفا» معطوف على قوله مفعولا «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولم» نافية جازمه «يعب» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامه جزمه السكون.

٢- «فصل» نائب فاعل ليعب فى البيت السابق ، وفصل مضاف و «يمين» مضاف إليه «واضطرارا» مفعول لأجله «وجدا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنى» جار ومجرور متعلق بوجد «أو بنعت» معطوف على بأجنى «أو ندا» معطوف على نعت ، وقصر قوله ندا للضرورة.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذى هو اسم فاعل قراءه بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلَهُ) بنصب «وعد» وجر «رسل».

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى الدرداء : «هل أنتم تاركولى صاحبي» وهذا معنى قوله «فصل مضاف - إلى آخره».

وجاء الفصل أيضا فى الاختيار بالقسم ، حكى الكسائى : «هذا غلام والله زيد» ولهذا قال المصنف : «ولم يعب فصل يمين».

وأشار بقوله : «واضطارا وجدا» إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الضروره : بأجنبى من المضاف ، ونبعت المضاف ، وبالنداء .

فمثال الأجنبى قوله :

٢٤٠- كما خطَّ الكتاب بكفَّ يوما** يهودى يقارب أو يزيل (١)

ففصل ب- «يوما» بين «كف» و «يهودى» وهو أجنبى من «كف» ؛ لأنه معمول ل- «خط» .

ص: ٨٣

١- البيت لأبى حيه النميرى ، يصف رسم دار. اللغة : «يهودى» إنما خص اليهودى لأنهم كانوا أهل الكتابه حينذاك «يقارب» أى : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته. المعنى : يشبه ما بقى متناثرا من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابه اليهودى كتابا جعل بعضه متقاربا وبعضه متفرقا. الإعراب : «كما» الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدرية «خط» فعل ماض مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار مجرور متعلق بخط «يوما» منصوب على الظرفيه يتعلق بخط أيضا ، وكف مضاف و «يهودى» مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب - إلخ ، وجمله يقارب وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو العائد إلى اليهودى فى محل جر صفة ليهودى ، وجمله يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو العائد لليهودى أيضا معطوفه عليها بأو. الشاهد فيه : قوله «بكف يوما يهودى» حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بأجنبى من المضاف وهو يوما ، وإنما كان الفاصل أجنبيا لأن هذا الظرف ليس متعلقا بالمضاف ، وإنما هو متعلق بقوله خط ، وقد بينه الشارح.

٢٤١- نجوت وقد بلّ المرادى سيفه *** من ابن أبي شيخ الأباطح طالب (١)

ص: ٨٤

١- نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما. اللغة: «المرادى» نسبة إلى مراد، وهى قبيله من اليمن، ويريد بالمرادى قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طلب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم، لعنه الله! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شىء «الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكه، وأراد بشيخها أبى طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد على رضى الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه مكه وعظمائها. الإعراب: «نجوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «بل» فعل ماض «المرادى» فاعل بل «سيفه» سيف: مفعول به لبل، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف و «أبى» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبى، ومضاف إليه، وأبى مضاف و «طالب» مضاف إليه الشاهد فيه: قوله «أبى شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبى، والمضاف إليه وهو طالب، بالنعت وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبى طالب شيخ الأباطح.

الأصل «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح» وقوله :

٢٤٢- ولئن حلفت على يديك لأحلفن ***بيمين أصدق من يمينك مقسم (١)

الأصل «بيمين مقسم أصدق من يمينك».

ومثال النداء قوله :

ص: ٨٥

١- هذا البيت للفرزدق همام بن غالب. اللغة : «على يديك» أراد على فعل يديك ، فحذف المضاف ، والمقصود بفعل يديه العطاء والوجود والكرم وسعه الإنفاق. المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا- يشوب حلفه شك ، وبين ذلك بأن يمينه أكد من يمين الممدوح على فعل نفسه. الإعراب : «لئن» اللام موطئه للقسم ، إن : شرطية «حلفت» حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء المتكلم فاعله «على يديك» الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «لأحلفن» اللام واقعه في جواب القسم المدلول عليه باللام ، أحلفن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوبا يدل عليه جواب القسم «بيمين» جار ومجرور متعلق بأحلف «أصدق» نعت ليمين «من يمينك» الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثانى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «بيمين أصدق من يمينك مقسم» حيث فصل بين المضاف - وهو يمين - والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينك ، كما فى البيت السابق ، وأصل الكلام : بيمين مقسم أصدق من يمينك. وفى البيت شاهد آخر ، وهو فى قوله «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطأ له باللام فى قوله «لئن» مقدما على الشرط.

وقوله :

٢٤٤- كأنّ برزون أبا عصام ***زيد حمار دقّ باللجام (٢)

الأصل «وفاق بجير يا كعب» و «كأنّ برزون زيد يا أبا عصام».

*** !.

ص: ٨٦

١- هذا البيت لبجير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلك ، وتعرض للرسول صلى الله عليه وسلم فنال بلسانه منه ، فأهدر النبى دمه. اللغة : «وفاق» مصدر وافق فلان فلانا ، إذا فعل مثل فعله «تهلكه» أى هلاك «سقر» اسم من أسماء النار التى هى دار العذاب. المعنى : يقول : إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - ينقذك من الوقوع فى الهلكه ومن الخلود يوم الآخرة فى دار العذاب. الإعراب : «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب ، ووافق مضاف و «بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضا ، وتعجيل مضاف و «تهلكه» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «فى سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد. الشاهد فيه : قوله «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف ، وهو «وفاق» والمضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله «كعب» وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

٢- هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها إلى قائل معين. اللغة : «برزون» البرزون من الخيل : ما ليس بعربى. المعنى : يصف برزون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لو لا اللجام الذى يظهره فى مظهر الخيل لكان حمارا لصغره فى عين الناظر ولضعفه. الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «برزون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء ، منصوب بالألف نيابه عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و «عصام» مضاف إليه ، وبرزون مضاف ، و «زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار ، والجمله فى محل رفع نعت لحمار «باللجام» جار ومجرور متعلق بدق. الشاهد فيه : قوله «كأن برزون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف ، وهو «برزون» والمضاف إليه وهو «زيد» بالنداء وهو قوله : «أبا عصام» ، وأصل الكلام : كأن برزون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله!

ما يفعل بآخر الاسم عند إضافته للياء

آخر ما أضيف للياء كسر ، إذا

لم يك معتلاً : كرام ، وقذى (١)

أو يك كابنين وزيدين ؛ فدى

جميعها الياء بعد فتحها احتذى (٢)

وتدغم الياء فيه والواو ، وإن

ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن (٣).

ص : ٨٨

١- «آخر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآنى ، وآخر مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «الياء» جار ومجرور متعلق بأضيف «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمه «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه «معتلاً» خبر يك ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا «كرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وقذى» معطوف على «رام» وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «أو» عاطفه «يك» معطوف على يك السابق فى البيت الذى قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك «وزيدين» معطوف على ابنين «فدى» اسم إشاره : مبتدأ أول «جميعها» جميع : توكيد ، وجميع مضاف وها مضاف إليه «الياء» مبتدأ ثان «بعد» ظرف مبني على الضم فى محل نصب ، متعلق بمحذوف حال «فتحها» فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه «احتذى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجمله الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثالث ، وجمله المبتدأ الثالث وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٣- «وتدغم» فعل مضارع مبني للمجهول «الياء» نائب فاعل لتدغم «فيه» جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ «الواو» معطوف على الياء «وإن» شرطيه «ما» اسم موصول : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل - إلخ ، وذلك الفعل المحذوف فى محل جزم فعل الشرط «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقبل مضاف و «واو» مضاف إليه «ضم» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا- محل لها مفسره «فاكسره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اكسر : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله

فى محل جزم جواب الشرط «يهن» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر.

وألفا سلم ، وفي المقصور - عن

هذيل - انقلابها ياء حسن (١)

يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم (٢) ، إن لم يكن مقصورا ، ولا- منقوصا ، ولا- مثنى ، ولا مجموعا جمع سلامه لمذكر ، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين ، وجمع السلامه للمؤنث ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح ، نحو «غلامى ، وغلمانى ، وفتياتى ، ودلوى ، وظيبي».

وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مقصورا أو منقوصا ، فإن كان منقوصا

ص: ٨٩

١- «وألفا» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتى «سلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وفى المقصور ، عن هذيل» جاران ومجروران يتعلقان بقوله «حسن» الآتى فى آخر البيت «انقلابها» انقلاب : مبتدأ ، وانقلاب مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر لفاعله «ياء» مفعول المصدر «حسن» خبر المبتدأ.

٢- اعلم أن لك فى ياء المتكلم خمسة أوجه ؛ الأول : بقاؤها ساكنه ، والثانى : بقاؤها مفتوحه ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسره قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها ألفا بعد فتح ما قبلها نحو «غلاما» ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفا وإبقاء الفتحة لتدل عليها. ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسه إنما تجرى فى الإضافه المحضه ، نحو غلامى وأخى ، فأما الإضافه اللفظيه فليس إلا وجهان : إثباتها ساكنه ، أو مفتوحه ؛ لأنها فى الإضافه اللفظيه على نيه الانفصال فهى كلمه مستقله ، ولا يمكن أن تعتبرها كجزء كلمه. ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسه لا- تختص بباب النداء ، خلافا لابن مالك فى تسهيله (وانظر الهامشه رقم ١ فى ص ٩٢ الآتیه) وما قاله الشارح هناك.

أدغمت ياءؤه في ياء المتكلم ، وفتحت ياء المتكلم ؛ فتقول : «قاصي» رفعا ونصبا وجزا ، وكذلك تفعل بالمشي وجمع المذكر السالم في حاله الجر والنصب ؛ فتقول : «رأيت غلامي وزيدي» و «مررت بغلامي وزيدي» والأصل : بغلامين لي وزيدين لي ، فحذفت النون واللام للاضافه (1) ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم - في حاله الرفع - فتقول فيه أيضا : «جاء زيدي» ، كما تقول في حاله النصب والجر ، والأصل : زيدوي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمه كسره لتصح الياء ؛ فصار اللفظ : زيدي.

وأما المثنى - في حاله الرفع - فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده ؛ فتقول : «زيداي ، وغلاماي» عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع ؛ فتقول «عصاي ، وفتاي».

وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وفتتح ياء المتكلم ؛ فتقول : «عصي» ومنه قوله :

٢٤٥- سبقوا هوى ، وأعنقوا لهواهم ***فتخرموا ، ولكل جنب مصرع؟(٢)

ص : ٩٠

١- المحذوف للاضافه هو النون ، وأما اللام فحذفتها للتخفيف.

٢- هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيده له يرثي فيها أبناءه ، وكانوا قد ماتوا في سنه واحده ، وأول هذه القصيده قوله :
أمن المنون وربيته تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع؟ اللغة : «هوى» أصل هذه الكلمه : هوى - بألف المقصور ، وياء المتكلم فقلبت ألف المقصور ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، والهوى : ما تهواه النفس ، وترغب فيه ، وتحرص عليه ، و «أعنقوا» بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإعناق ، وهو كالعنق - بفتحتين - ضرب من السير فيه سرعه «فتخرموا» بالبناء للمجهول - أى : استؤصلوا وأفتتهم المنيه «جنب» هو ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه. المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو بقاؤهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت - وجعله هوى لهم من باب المشاكلة - وليس مختصا بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان. الإعراب : «سبقوا» فعل وفاعل «هوى» مفعول به منصوب بفتحته مقدره على الألف المنقلبه ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأعنقوا» فعل وفاعل «لهواهم» الجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه «فتخرموا» فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعه نائب فاعل «لكل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه قوله «هوى» حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها في ياء المتكلم ، وأصله «هواي» على ما بيناه لك ، وهذه لغة هذيل.

فالحاصل : أن يا المتكلم تفتح مع المنقوص : ك- «رامى» ، والمقصور : ك- «عصاى» والمثنى : ك- «غلاماى» رفعا ، و «غلامى» نصبا وجزا ، وجمع المذكر السالم : ك- «زيدى» رفعا ونصبا وجزا .

وهذا معنى قوله : «فدى جميعها اليا بعد فتحها احتدى» .

وأشار بقوله : «وتدغم» إلى أن الواو فى جمع المذكر السالم والياء فى المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى ، تدغم فى ياء المتكلم .

وأشار بقوله : «وإن ما قبل واو ضم» إلى أن ما قبل واو الجمع : إن انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء ، فإن لم ينضم - بل انفتح - بقى على فتحه ، نحو «مصطفون» ؛ فتقول : «مصطفى» .

ص : ٩١

وأشار بقوله : «وألفا سلم» إلى أن ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور ، لا تقلب ألفه ياء ، بل تسلم ، نحو «غلامى» و «عصاى».

وأشار بقوله : «وفى المقصور» إلى أنّ هذيلًا تقلب ألف المقصور خاصه ؛ فتقول : «عصى».

وأما ما عدا هذه الأربعة (١) فيجوز فى الياء معه : الفتح ، والتسكين ؛ فتقول : «غلامى ، وغلامى» (٢).

ص: ٩٢

١- ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها - نحو ظبى ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٩) أن الوجوه الجائزه فى ياء المتكلم - مع هذه الأربعة - خمسه أوجه.

٢- وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشدده - نحو كرسى ، وبنى - تصغير ابن - فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسى وبنى - بثلاث ياءات - ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداهن ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثانى - وهو حذف إحدى الياءات لتوالى الأمثال - واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالى الأمثال يجيز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد الأول فى قول أميه بن أبى الصلت ، يذكر قصه إبراهيم الخليل ، وهمه بذبح ابنه : يا بئى ، إنى نذرتك لله شحيطا ، فاصبر فدى لك خالى

بفعله المصدر ألحق في العمل

: مضافا ، او مجزّدا ، أو مع أل (١)

إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحلّ

محلّه ، ولاسم مصدر عمل (٢)

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين

أحدهما : أن يكون نائبا مناب الفعل ، نحو : «ضربا زيدا» ف- «زيدا» منصوب ب- «ضربا» لنيابته مناب «اضرب» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضرب» وقد تقدم ذلك في باب المصدر (٣).

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مقدّرا ب- «أن» والفعل ، أو ب- «ما» والفعل ، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدر ب- «أن» إذا أريد المضى أو

ص: ٩٣

١- «بفعله» الجار والمجرور متعلق بالحق الآتي ، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله ، وهو ألحق «ألحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بالحق أيضا «مضافا» حال من المصدر «أو مجزّدا ، أو مع أل» معطوفان على الحال الذي هو قوله : «مضافا».

٢- «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «أو» عاطفه «ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجمله في محل نصب خبر كان «محلّه» محل : منصوب على الظرفيه المكانية ، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و «مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر.

٣- يريد باب المفعول المطلق.

الاستقبال ، نحو «عجبت من ضربك زيدا - أمس ، أو غدا» والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس ، أو من أن تضرب زيدا غدا ، ويقدر ب- «ما» إذا أريد به الحال ، نحو : «عجبت من ضربك زيدا الآن» التقدير : ممّا تضرب زيدا الآن.

المصدر يعمل في ثلاثة أحوال : مضافا ومقترنا بأل ومجردا منهما

وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال : مضافا ، نحو «عجبت من ضربك زيدا» ومجردا عن الإضافة وأل - وهو المنون - نحو : «عجبت من ضرب زيدا» ومحلى بالألف واللام ، نحو «عجبت من الضرب زيدا».

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون ، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى ب- «أل» ، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم المجرد ، ثم المحلى.

ومن إعمال المنون قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) ف- «يتيما» منصوب ب- «إطعام» ، وقول الشاعر :

٢٤٦- بضرب بالسيوف رؤوس قوم ***أزلنا هامهنّ عن المقييل (١).

ص: ٩٤

١- البيت للمرار - بفتح الميم وتشديد الراء - بن منقذ ، التميمي ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (١ / ٦٠ ، ٩٧). اللغة : «هام» جمع هامه ، وهى الرأس كلها «المقييل» أصله موضع النوم فى القائله ؛ فنقل فى هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر فى النوم حين القائله. المعنى : يصف قومه بالقوه والجلاده ، فيقول : أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤوسهم. الإعراب : «بضرب» جار ومجرور متعلق بقوله «أزلنا» الآتى «بالسيوف» جار ومجرور متعلق بضرب ، أو بمحذوف صفة له «رؤوس» مفعول به لضرب ، ورؤوس مضاف ، و «قوم» مضاف إليه «أزلنا» فعل وفاعل «هامهن» هام : مفعول به لأزال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه «عن المقييل» جار ومجرور متعلق بأزلنا. الشاهد فيه : قوله «بضرب .. رؤوس» حيث نصب بضرب - وهو مصدر منون - مفعولا به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله «رؤوس».

ف- «رؤوس» منصوب ب- «ضرب».

ومن إعماله وهو محلى ب- «أل» قوله :

٢٤٧- ضعيف النكايه أعداءه ***يخال الفرار يراخى الأجل (١)

ص: ٩٥

١- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلًا ، وهو من شواهد الأشموني أيضا (رقم ٦٧٨). اللغة : «النكايه» بكسر النون - مصدر نكيت في العدو ، إذا أثرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء - الكول والتولى والهرب «يراخى» يؤجل. المعنى : يهجو رجلا ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه ، وجبان عن الثبات في مواطن القتال ، ولكنه يلجأ إلى الهرب ، ويظنه مؤخرا لأجله. الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و «النكايه» مضاف إليه «أعداءه» أعداء : مفعول به للنكايه ، وأعداء مضاف والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليراخى ، والجمله في محل نصب مفعول ثان ليخال. الشاهد فيه : قوله «النكايه أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله «النكايه» مفعولا- وهو قوله «أعداءه» - كما ينصبه بالفعل. وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل ابن أحمد. وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده «ضعيف النكايه نكايه أعداءه» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض ، وتقدير الكلام «ضعيف النكايه في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي ؛ فلا يخرج عليه إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

٢٤٨- فإِنَّكَ والتَّائِبِينَ عرَّوه بعدما***دعاكَ وأيدينا إليه شوارع (١).

ص: ٩٤

١- هذا البيت من الشواهد التي لا- يعرف قائلها ، وبعده : لكالرجل الحادى وقد تلح الضحى وطير المنايا فوقهنّ أواقع اللغه : «التأبين» مصدر ابن الميت ، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه ، و «أل» فيه عوض من المضاف إليه «عرَّوه» اسم رجل «شوارع» جمع شارع ، وهى الممتدة المرتفعه «الحادى» سائق الإبل «تلح الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعه ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزه لاستثقال واوين فى أول الكلمه ، ونظير ذلك قولهم «أواقى» فى «وواقى» جمع واقيه ، ومن ذلك قول المهلهل وهو عدى بن ربيعه أخى كليب : ضربت صدرها إلى وقالت : يا عديا لقد وقتك الأواقى المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ، ويقول : إن حالتك هذه فى بكائك عرَّوه والثناء عليه - بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره فى حال امتداد سيفنا إليه - تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضه عليها وواقعه فوقها. الإعراب : «فإنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «والتأبين» يجوز أن يكون معطوفا على اسم إن ، فالواو عاطفه ، ويجوز أن يكون مفعولا- معه فالواو واو المعية «عرَّوه» مفعول به للتأبين «بعد» ظرف متعلق بالتأبين «ما» مصدرية «دعاك» دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عرَّوه ، والكاف مفعول به لدعا ، و «ما» المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بإضافه بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه إياك «وأيدينا» الواو واو الحال ، أيدى : مبتدأ ، وأيدى مضاف ، ونا : مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بشوارع «شوارع» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وخبر «إن» فى البيت الذى أنشدناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق قوله «كالرجل». الشاهد فيه : قوله «والتأبين عرَّوه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله «التأبين» مفعولا به ، وهو قوله «عرَّوه» وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم ، وذكرنا أقوالهم ، فى شرح الشاهد السابق.

٢٤٩- لقد علمت أولى المغيره أننى ***كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا(١)».

ص: ٩٧

١- هذا البيت لمالك بن زغبة - بضم الزاى وسكون الغين - أحد بنى باهله ، وقد أنشده سيويوه ١ / ٩٩ والأشموني فى باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفى باب إعمال المصدر. اللغة : «أولى المغيره» أراد به أول المغيره ، والمغيره : صفة لموصوف محذوف ، ويحتمل أن يكون مراده : الخيل المغيره ، وأن يكون إنما قصد : الجماعه المغيره ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغاره ، أى : كر عليهم «أنكل» مضارع من النكول ، وهو الرجوع عن قتال العدو جبنا. المعنى : يصف نفسه بالشجاعه ، ويقول : قد علمت الجماعه التى هى أول المغيرين ، وفى طليعتهم ، أننى جرىء القلب شجاع ، وأننى صرفتهم عن وجههم هازما لهم ، ولحقت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان فى مقدم الصفوف الأولى. الإعراب : «لقد» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق «علمت» علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «أولى» فاعل علم ، وأولى مضاف و «المغيره» مضاف إليه «أننى» أن : حرف توكيد ونصب ، والنون بعدها للوقايه ، وياء المتكلم اسم أن «كررت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر آن ، وجمله أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولى علم «فلم» نافية جازمه «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعا» مفعول به للضرب. الشاهد فيه : قوله «الضرب مسمعا» حيث أعمل المصدر المحلى بأل ، وهو قوله «الضرب» عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله «مسمعا».

ف- «أعداءه»: منصوب ب- «النكايه»، و «عروه» منصوب ب- «التأين» و «مسمعا» منصوب ب- «الضرب».

* * *

وأشار بقوله: «ولاسم مصدر عمل» إلى أنّ اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة (1) [على معناه]، وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا - من بعض ما فى فعله دون تعويض: كعطاء؛ فإنه مساو لإعطاء معنى، ومخالف له بخلوه من الهمزه الموجوده فى فعله، وهو حال منها لفظا وتقديرا، ولم يعوّض عنها شىء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما فى فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا؛ فإنه

ص: ٩٨

١- اعلم أولا أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر؛ فقال قوم: هو دال على الحدث الذى يدل عليه المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدا، وقال قوم: اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذى يدل على الحدث؛ فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفا، واعلم ثانيا أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصليه والزائده جميعا: إما بتساو مثل تغافل تغافلا وتصدق نصدقا، وإما بزياده مثل إكرام إكراما وزلزل زلزله، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شىء، إلا أن يحذف لعله تصريفيه، ثم تاره يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو إقامه ووعده، وتاره يحذف لفظا لا لعله تصريفيه ولكنه منوى معنى نحو قاتل قتالا ونازلته نزالا، والأصل فيهما قيتالا ونيزالا، وقد أوضح لك الشارح ذلك. فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منويا كان اسم مصدر، نحو أعطى عطاء وتوضأ وضوءا وتكلم كلاما وأجاب جابه وأطاع طاعه وسلم سلاما وتطهر طهورا. وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل والدهن فليس بمصدر، ولا باسم مصدر، وإن اشتمل على حروف الفعل، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتضاحا لا لبس فيه.

لا- يكون اسم مصدر ، بل يكون مصدرا ، وذلك نحو : «قاتل» فإنه مصدر «قاتل» وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ، لكن خلا- منها لفظا ، ولم يخل [منها] تقديرا ، ولذلك نطق بها في بعض المواضع ، نحو : «قاتل قيتالا ، وضارب ضيرابا» لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله «دون تعويض» مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ، ولكن عوّض عنه شيء ، فإنه لا يكون اسم مصدر ، نل هو مصدر ، وذلك نحو عده ؛ فإنه مصدر «وعد» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ، ولكن عوّض عنها التاء.

وزعم ابن المصنف أن «عطاء» مصدر ، وأن همزته حذف تخفيفا ، وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين.

ومن إعمال اسم المصدر قوله :

٢٥٠- أكفرا بعد ردّ الموت عني *** وبعده عطائك المائة الرتاعا(١).

ص : ٩٩

١- البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمه له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤). اللغة : «أكفرا» ججودا للنعمه ، ونكرانا للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعه ، وهي من الإبل التي تبرك كى ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها. المعنى : أنا لا أجحد نعمتك ، ولا أنكر صنيعك معي ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت ، وأعطيتني مائه من خيار الإبل. الإعراب : «أكفرا» الهمزه للاستفهام الإنكارى ، كفرا : مفعول مطلق لفعل محذوف : أى أكفر كفرا «بعد» ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفرا ، و «بعد» مضاف و «رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و «الموت» مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت «عني» جار ومجرور متعلق برد و «وبعد» معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من «عطائك» اسم مصدر : مضاف إليه ، وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافه اسم المصدر إلى فاعله «المائه» مفعول به لاسم المصدر الذى هو عطاء «الرتاعا» صفة للمائه. الشاهد فيه : قوله «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله «عطاء» عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول وهو قوله «المائه» بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

ف- «المائه» منصوب ب- «عطائك» ومنه حديث الموطأ: «من قبله الرّجل امرأته الوضوء» ، ف- «امرأته» منصوب ب- «قبله» وقوله :

٢٥١- إذا صحّ عون الخالق المرء لم يجد***عسيرا من الآمال إلا ميسرا(١)

وقوله :

٢٥٢- بعشرتك الكرام تعدّ منهم***فلا ترين لغيرهم ألوف(٢).

ص: ١٠٠

١- البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه. اللغة : «عون» اسم بمعنى الإعانة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان فلانا يعينه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «صح» فعل ماضٍ «عون» فاعل صح ، وعون مضاف و «الخالق» مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «المرء» مفعول به لا اسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من «صح» و فاعله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «لم» نافية جازمه «يجد» فعل مضارع مجزوم بلم ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء «عسيرا» مفعول أول ليجد «من الآمال» جار ومجرور متعلق بعسيرا أو بمحذوف صفة له «إلا» أداه استثناء ملغاه «ميسرا» مفعول ثان ليجد. الشاهد فيه : قوله «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله «عون» - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول - وهو قوله «المرء» - بعد إضافته لفاعله كما بيناه في إعراب البيت.

٢- البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥). اللغة : «بعشرتك» العشرة - بكسر العين - اسم مصدر بمعنى المعاشرة «ألوف» - بفتح الهمزة وضم اللام - أى محبا ، ويروى* فلا- ترين لغيرهم الوفاء* ببناء ترى للمعلوم ، والمراد نهيه عن أن ينطوى عليه على الوفاء لغير كرام الناس. الإعراب : «بعشرتك» الجار والمجرور متعلق بقوله «تعد» الآتى ، وعشره مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «الكرام» مفعول به لعشره «تعد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول لتعد «منهم» جار ومجرور متعلق بتعد ، وهو المفعول الثانى «فلا» الفاء فاء الفصيحة ، لا : ناهية «ترين» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا- ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول «لغيرهم» الجار والمجرور متعلق بقوله «ألوف» الآتى ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «ألوف» مفعول ثان ل ترى. الشاهد فيه : قوله «بعشرتك الكرام» فإنه قد أعمل اسم المصدر ، وهو قوله «عشره» عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «الكرام» بعد إضافته إلى فاعله.

وإعمال اسم المصدر قليل ، ومن ادّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم ؛ فإن الخلاف في ذلك مشهور (١) ، وقال الصيمري : إعماله شاذ ، وأنشد : * أكفرا - البيت * [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العليج في البسيط : ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله ، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياسا .

* * *

يضاف المصدر إلى أحد معموليه ثم يؤتى بالآخر

وبعد جرّه الذي أضيف له

كَمَل بِنَصَبٍ أَوْ بَرَفَعِ عَمَلَهُ (٢).

ص: ١٠١

-
- ١- اسم المصدر إما ان يكون علما مثل يسار وبره وفجار ، وإما أن يكون مبدوءا بميم زائده كالمحمده والمترية ، وأما ألا يكون واحدا منهما ؛ فالأول لا يعمل إجماعا ، والثاني يعمل إجماعا ، والثالث هو محل الخلاف .
 - ٢- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «كامل» الآتي ، وبعد مضاف وجر من «جره» مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول : مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كامل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكامل «أو» عاطفه «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل : مفعول به لكمل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه .

يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ؛ ثم ينصب المفعول ، نحو «عجبت من شرب زيد العسل» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل ، نحو : «عجبت من شرب العسل زيد» ، ومنه قوله :

٢٥٣- تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره***نفى الدراهم تنقاد الصّياريف (١).

ص: ١٠٢

١- البيت للفرزدق يصف ناقه ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ١٠) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩) وابن هشام فى قطر الندى (رقم ١٢٤) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٦٧). اللغة : «تنفى» تدفع ، وبابه روى «الحصى» جمع حصاه «هاجره» هى نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتى ٢٥٤) «الدراهم» جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذف من جمع مفتاح فى قوله تعالى (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) وقيل : لا حذف ولا زياده ، بل مفاتيح جمع مفتاح ، ودراهم جمع درهام «تنقاد» مصدر نقد ، وتأوه مفتوحه ، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع «الصياريف» جمع صيرفى. المعنى : إن هذه الناقه تدفع يداها الحصى عن الأرض فى وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، وكنى بذلك عن سرعه سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذى تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب فإذا كانت فيه جلده فهى فى غيره أكثر جلاده وأشد اصطبارا. الإعراب : «تنفى» فعل مضارع «يداها» يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف لأنه مثنى ، ويذا مضاف وها مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفى «فى كل» جار ومجرور متعلق بنفى ، وكل مضاف و «هاجره» مضاف إليه «نفى» مفعول مطلق عامله تنفى ، ونفى مضاف و «الدراهم» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله «تنقاد» فاعل المصدر الذى هو نفى ، وتنقاد مضاف و «الصياريف» مضاف إليه ، من إضافه المصدر لفاعله. الشاهد فيه : قوله «نفى الدراهم تنقاد» حيث أضاف المصدر - وهو قوله «نفى» - إلى مفعوله - وهو قوله «الدراهم» - تم أنى بفاعله مرفوعا ، وهو قوله تنقاد.

وليس هذا الثانى مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، وجعل منه قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فأعرب «من» فاعلا بحج ، وردّ بأنه يصير المعنى : والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع ، وليس كذلك ؛ ف- «من» : بدل من «الناس» ، والتقدير : والله على الناس مستطيعهم حج البيت ، وقيل : «من» مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من استطاع منهم فعليه ذلك.

ويضاف المصدر أيضا إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : «عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا».

إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز فى التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله

وجزّ ما يتبع ما جرّ ، ومن

راعى فى الاتباع المحلّ فحسن (١).

ص: ١٠٣

١- «جر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لجر «يتبع» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول «ما» اسم موصول : مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «فى الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وقيل : جملة الشرط فقط ، وقيل : جملة الجواب فقط ، وهو خلاف معروف بين النحاه.

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا ، مرفوعا محلا ؛ فيجوز في تابعه - من الصفه ، والعطف ، وغيرهما - مراعاة اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل فيرفع ؛ فتقول ، «عجبت من شرب زيد الظريف ، والظريف».

ومن إتباعه [على] المحلّ قوله :

٢٥٤- حتّى تهجر في الرّواح وهاجها**طلب المعقّب حقّه المظلوم (١)

فرفع «المظلوم» لكونه نعتا ل- «المعقب» على المحل . .

ص: ١٠٤

١- البيت للبيد بن ربيعة العامري ، يصف حمارا وحشيا وأتانه ، شبه به ناقته. اللغة : «تهجر» سار في الهاجرة ، وقد سبق قريبا (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر «الروح» هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذي يطلب حقه مره بعد أخرى «المظلوم» الذي مطله المدين بدين عليه له. المعنى : يقول : إن هذا المسحل - وهو حمار الوحش - قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له ؛ فهو يلح في طلبه المره بعد الأخرى. الإعراب : «تهجر» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى مسحل هو فاعله «في الروح» جار ومجرور متعلق بتهجر «وهاجها» الواو عاطفه ، هاج : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى الذى عبر عنه بالمسحل فى بيت سابق فاعل ، وها : مفعول به ، وهى عائده إلى الأنان «طلب» مصدر تشبیهى مفعول مطلق عامله «هاجها» أى : هاجها لكى تطلب الماء طلبا حثيثا مثل طلب المعقب - إلخ ، وطلب مضاف ، و «المعقب» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى فاعله «حقه» حق : مفعول به للمصدر الذى هو طلب ، ويجوز أن يكون مفعولا للمعقب ؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب «المظلوم» نعت للمعقب باعتبار المحل ؛ لأنه - وإن كان مجرور اللفظ - مرفوع المحل. الشاهد فيه : قوله «طلب المعقب ... المظلوم» حيث أضاف المصدر ، وهو «طلب» إلى فاعله - وهو المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت ، وهو «المظلوم» وجاء بهذا التابع مرفوعا نظرا للمحل .

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً-؛ فيجوز - أيضاً - فى تابعه مراعاة اللفظ والمحل ، ومن مراعاة المحل قوله :

٢٥٥- قد كنت داينت بها حسانا***مخافه الإفلاس والليانا(١)

ف- «الليانا» ، معطوف على محل «الإفلاس».

ص: ١٠٥

١- البيت لزياده العبرى ، ونسبوه فى كتاب سيبويه (١ / ٩٧) إلى رؤبه ابن العجاج. اللغة : «داينت بها» أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير المجرور محلا بالباء فى بها يعود إلى أمه «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناه - المطل واللى والتسويق فى قضاء الدين. المعنى : يقول قد كنت أخذت هذه الأمه من حسان بدلا عن دين لى عنده ؛ لمخافتى أن يفلس ، أو يمطنى فلا يؤدينى حقى. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه «داينت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل نصب خبر كان «بها» جار ومجرور متعلق بداين «حسانا» مفعول به لداين «مخافه» مفعول لأجله ، ومخافه مضاف ، و «الإفلاس» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله ، وقد حذف فاعله «والليانا» معطوف على محل الإفلاس - وهو النصب - لكونه مفعولا به للمصدر. الشاهد فيه : قوله «والليانا» حيث عطفه بالنصب على «الإفلاس» الذى أضيف المصدر إليه ، نظرا إلى محله.

كفعله اسم فاعل فى العمل

إن كان عن مضيئه بمعزل (٢)

اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل و مجرد منها و متى يعمل بلا شرط؟ و شروط عمل ما يعمل بشرط

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفًا بأل ، أو مجردا.

فإن كان مجردا عمل عمل فعله ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلا أو حالا ، نحو «هذا ضارب زيدا - الآن ، أو غدا» وإنما عمل لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه موافق له فى الحركات والسكنات ؛ لموافقته «ضارب» ل- «يضرب» ؛ فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضى لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه ؛ فهو مشبه له معنى ، لا لفظا ؛ فلا تقول : «هذا ضارب زيدا أمس» ، بل يجب إضافته ، فتقول «هذا ضارب زيد أمس» ، وأجاز الكسائى إعماله ، وجعل منه قوله تعالى : (وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)

ص: ١٠٦

١- عرف ابن مالك فى تسهيله اسم الفاعل بأنه «الصفه الداله على فاعل الحدث ، الجاربه فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، فى حالتى التذكير والتأنيث ، المفيده لمعنى المضارع أو الماضى».

٢- «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «فى العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبرا «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «عن مضيئه» الجار والمجرور متعلق بقوله «معزل» الآتى ، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه «بمعزل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمعزل عن مضيئه فهو كفعله فى العمل.

ف- «ذراعیه» منصوب ب- «باسط» ، وهو ماض ، وخزّجه غيره على أنه حكاية حال ماضيه.

وولى استفهاما ، او حرف ندا ،

أو نfia ، او جا صفة ، أو مسندا (1)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو «أضارب زيد عمرا» ، أو حرف النداء ، نحو «يا طالعا جبلا» أو النفي ، نحو «ما ضارب زيد عمرا» أو يقع نعتا ، نحو «مررت برجل ضارب زيدا» أو حالا ، نحو «جاء زيد راكبا فرسا» ويشمل هذين [النوعين] قوله : «أو جا صفة» وقوله : «أو مسندا» معناه أنه يعمل إذا وقع خبرا ، وهذا يشمل خبر المبتدأ ، نحو «زيد ضارب عمرا» وخبر ناسخه أو مفعوله ، نحو «كان زيد ضاربا عمرا ، وإنّ زيدا ضارب عمرا ، وظننت زيدا ضاربا عمرا ، وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرة».

ص: ١٠٧

١- «وولى» فعل ماض ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفه فيكون معطوفا على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجمله منه ومن فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال ، وقبلها «قد» مقدره «استفهاما» مفعول به لولى «أو» عاطفه «حرف» معطوف على قوله «استفهاما» وحرف مضاف ، و «ندا» قصر للضروره : مضاف إليه «أو نfia» معطوف على «استفهاما» «أو» عاطفه «جا» قصر للضروره : فعل ماض معطوف على ولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسندا» معطوف على قوله «صفة».

وقد يكون نعت محذوف عرف

فيستحقّ العمل الذي وصف (١)

قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدّر فيعمل عمل فعله ، كما لو اعتمد على مذکور ، ومنه قوله :

٢٥٦- وكم مالى عينيه من شىء غيره *** إذا راح نحو الجمره البيض كالدمى (٢).

ص: ١٠٨

١- «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «نعت» خبر يكون ، ونعت مضاف و «محذوف» مضاف إليه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جر نعت لقوله «محذوف» «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه «العمل» مفعول به ليستحق «الذى» اسم موصول : نعت للعمل ، وجمله «وصف» من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى.

٢- البيت لعمر بن أبى ربيعه المخزومي. اللغة : «الجمره» مجتمع الحصى بمنى «البيض» جمع بيضاء ، وهو صفة لموصوف محذوف أى : النساء البيض ، مثل «الدمى» جمع دميّه - بضم الدال فيهما ، كقولك : غرفه وغرف ، والدميه : الصورة من العاج ، وبها تشبه النساء فى الحسن والبياض تخالطه صفره المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى فى بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئا. الإعراب : «وكم» خبريه مبتدأ «مالىء» تمييز لكم مجرور بمن المقدره أو بإضافه «كم» إليه ، على الخلاف المعروف ، وفى مالىء ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ - وهو كم - محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئا ، أو نحو ذلك «عينيه» مفعول به لمالىء ، والضمير مضاف إليه «من شىء» جار ومجرور متعلق بمالىء ، وشىء مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرفيه «راح» فعل ماض «نحو» منصوب على الظرفيه المكانية يتعلق براح ، ونحو مضاف و «الجمره» مضاف إليه «البيض» فاعل راح «كالدمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض الشاهد فيه : قوله «مالىء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالىء» النصب فى المفعول به ، بسبب كونه معتمدا على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره : وكم شخص مالىء - إلخ.

ف- «عينه»: منصوب ب- «ماليء» و «ماليء»: صفة لموصوف محذوف ، وتقديره : وكم شخص ماليء ، ومثله قوله :

٢٥٧- كناطق صخره يوما ليوهنها**فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل (١)

التقدير : كوعل ناطح صخره.

ص: ١٠٩

١- البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته المشهوره ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٨). اللغة : «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه «لبوهيها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه - مثل أعطاه يعطيه - ومعناه أضعف أيضا «يضرها» مضارع ضاره يضيره ضيرا ، أى أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنه كتف ، ذكر الأروى. المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل الذى ينطح الصخره ليضعفها ؛ فلا يؤثر فيها شيئا ، بل يضعف قرنه ويؤذيه. الإعراب : «كناطق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هو كائن كناطق ، ونحوه ، وناطق - فى الأصل - صفة لموصوف محذوف ، وأصل الكلام كوعل ناطح ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : (أَنْ اَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) وفى «ناطق» ضمير مستتر فاعل «صخره» مفعول به لناطق «يوما» ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كى ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، وها : مفعول به «فلم» نافية جازمه «يضرها» يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وها : مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر فى اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «الوعل» فاعل أوهى ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمرة ، والأصل أن يقول «فلم يضرها وأوهى قرنه» فيكون فى «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل. الشاهد فيه : قوله «كناطق صخره» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله «ناطق» - عمل الفعل ، ونصب به مفعولا ، وهو قوله «صخره» لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم فى البيت قبله ، وكما قررناه فى إعراب هذا البيت.

وإن يكن صله أل ففى المضى

وغيره إعماله قد ارتضى (١)

إذا وقع اسم الفاعل صله للألف واللام عمل : ماضيا ، ومستقبلا ، وحالا ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل ؛ إذ حق الصله أن تكون جملة ؛ فتقول : «هذا الضارب زيدا - الآن ، أو غدا ، أو أمس».

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعه من النحويين - منهم الرّماني - أنه إذا وقع صله لأل لا يعمل إلا ماضيا ، ولا يعمل مستقبلا ، ولا -حالا ، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا ، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل ، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف فى التسهيل ، وزعم ابنه بدر الدين فى شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صله للألف واللام عمل :

ص: ١١٠

١- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «صله» خبر يكن ، وصله مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ففى المضى» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتى فى آخر البيت «وغيره» الواو عاطفه ، وغير : معطوف بالواو على المضى ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «إعماله» إعمال : مبتدأ ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ارتضى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إعمال ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

ماضيا ، ومستقبلا ، وحالا ؛ باتفاق ، وقال بعد هذا أيضا : ارتضى جميع النحويين إعماله ، يعنى إذا كان صله لأل.

صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل

فَعَالٍ او مفعالٍ او فعول

- فى كثره - عن فاعل بديل (١)

فيستحقّ ما له من عمل

وفى فعيل قلّ ذا وفعل (٢)

يصاغ للكثرة : فَعَالٍ ، ومفعالٍ ، وفعول ، وفعيل ، وفعل ؛ فيعمل عمل الفعل على حدّ اسم الفاعل ، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال فعيل وفعل ، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فعل.

فمن إعمال فَعَالٍ ما سمعه سيويوه من قول بعضهم : «أما العسل فأنا شرّاب» (٣) ، وقول الشاعر :

ص: ١١١

١- «فعال» مبتدأ ، وليس نكرة ، بل هو علم على زنه خاصه «أو مفعال» معطوف عليه «أو فعول» معطوف على مفعال «فى كثره ، عن فاعل» متعلقان بقوله بديل الآتى «بديل» خبر المبتدأ.

٢- «فيستحق» الفاء للتفريع ، يستحق : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول : مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول «من عمل» بيان لما «وفى فعيل» متعلق بقوله «قل» الآتى «قل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة : فاعل بقل «وفعل» معطوف على فعيل.

٣- ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيويوه الثقه للاشاره إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفه عليها ، وسيأتى ذكر ذلك فى شرح الشاهد رقم ٣٥٩ ، وانظر كتاب سيويوه (١ / ٥٧).

١- البيت للقلاخ - بقاف مضمومه ، وفي آخره خاء معجمه - ابن حزن بن جناب ، وهو من شواهد الأشموني (٦٩٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٣٧٢). اللغة : «إليها» إلى بمعنى اللام : أى لها «جلالها» بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد به ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج «الخوالف» جمع خالفه وهو - فى الأصل - عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد أنه قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجند ووقت حدوث الذعر. المعنى : يقول : إنك لا- ترانى إلا- مواخيا للحرب كثير لبس الدروع ، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فليست ألج الأخبية هربا من الفرسان وخوفا من ولوج المآزق - يصف نفسه بالشجاعه وملازمه الحرب. الإعراب : «أخا» حال من ضمير مستتر فى قوله «بأرفع» فى بيت سابق ، وهو قوله : فإن تك فاتتك السيماء فإننى بأرفع ما حولى من الأرض أطولا وأخا : مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباسا» حال أخرى ، أو صفة لأخا الحرب «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس «جلالها» جلال : مفعول به لقوله «لباسا» و جلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» الباء زائده ، ولاج : خبر ليس ، وولاج مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان ليس. الشاهد فيه : قوله «لباسا ... جلالها» فإنه قد أعمل «لباسا» وهو صيغه من صيغ المبالغة - إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «جلالها» لاعتماده على موصوف مذكور فى الكلام ، وهو قوله «أخا الحرب».

ومن إعمال مفعال قول بعض العرب : «إنه لمنحار بوائكها» ف- «بوائكها» منصوب ب- «منحار».

ومن إعمال فعول قول الشاعر :

٢٥٩- عشية سعدى لو تراءت لراهب *** بدومه تجر دونه وحجيج (١)

قلبي دينه ، واهتاج للشوق ؛ إنها

على الشوق إخوان العزاء هيوج .

ص: ١١٣

١- البيتان للراعى ، وهما من شواهد الأشمونى (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيبويه (١ - ٥٦). اللغة : «تراءت» ظهرت ، وبدت «لراهب» عابد النصرارى «دومه» حصن واقع بين المدينه المنوره والشام ، وبسمى دومه الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلبي» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شىء. المعنى : يقول : كان الأمر الفلانى فى العشيّه التى لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصرارى مقيم بدومه الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عند لأبغض دينه وتركه وثار شوقا لها. الإعراب : «عشيّه» منصوب على الظرفيه «سعدى» مبتدأ «لو» شرطيه غير جازمه «تراءت» تراءى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سعدى «لراهب» متعلق بتراءت ، والجمله شرط «لو» «بدومه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب «تجر» مبتدأ «دونه» دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ و «حجيج» معطوف على «تجر» وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لراهب «قلبي» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على راهب «دينه» دين : مفعول به لقلبي ، ودين مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله جواب «لو» وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «سعدى» وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه الظرف وهو «عشيّه» إليها «واهتاج» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجمله معطوفه على جملة الجواب «للشوق» جار ومجرور متعلق ياهتاج «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وهما اسمه «على الشوق» جار ومجرور متعلق بقوله «هيوج» الآتى «إخوان» مفعول به لهيوج ، وإخوان مضاف و «العزاء» مضاف إليه «هيوج» خبر إن. الشاهد فيه : قوله «إخوان العزاء هيوج» حيث أعمل قوله «هيوج» وهو من صبغ المبالغه إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «إخوان» وهو معتمد على المسند إليه الذى هو اسم إن. وفى البيت دليل على أن هذا العامل - وإن كان فرعا عن الفعل - لم يضعف عن العمل فى المعمول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولا لقوله «هيوج» وقد قدمنا أن قول العرب «أما العسل فأنا شراب» الذى رواه سيبويه الثقه يدل على ذلك أيضا ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرع فى العمل عن فرع ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل المضارع ، وأن ذلك سبب فى ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخره ، والجواب أنه لا قياس مع النص.

ف- «إخوان» منصوب ب- «هيوج».

ومن إعمال فعيل قول بعض العرب : «إن الله سميع دعاء من دعاه» ف- «دعاء» منصوب ب- «سميع».

ومن إعمال قعل ما أنشده سيويه :

٢٦٠- حذر أمورا لا تضير ، وآمن *** ما ليس منجيه من الأقدار (١).

ص: ١١٤

١- زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقى ونسبه للعرب ، قال المازنى : زعم أبو يحيى أن سيويه سأله : هل تعدى العرب فعلا؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبتته هو فى كتابه ، والبيت من شواهد سيويه (١ / ٥٨) واستشهد به الأشمونى (رقم ٠٣) وستعرف فى شرح الشاهد الآتى (رقم ٢٦١) رأينا فى هذه الأقصوصه. الإعراب : «حذر» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، أو نحوه ، وفى حذر ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول به لحذر «لا» نافية «تضير» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى أمور هو فاعله ، والجمله فى محل نصب صفه لأمر «وآمن» معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لآمن «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجى : خبر ليس ، ومنجى مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنجى ، وجمله «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول. الشاهد فيه : قوله «حذر أمورا» حيث أعمل قوله «حذر» - وهو من صيغ المبالغه - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «أمورا».

٢٦١- أتانى أنهم مزقون عرضى ***جحاش الكرملين لها فديد(١)

ف- «أمورا» منصوب ب- «حذر» ، و «عرضى» منصوب ب- «مزق».

. * * *

ص: ١١٥

١- البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد الأشمونى (٧٠٢) وقد ذكره الأعلام الشتمرى فى شرحه لشواهد سيويه (١ - ٥٨) ليبين أن أقصوه اللاحقى لا تضر سيويه. اللغة : «جحاش» جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهى أنثى الحمار «الكرملين» تشبه كرمل - بزنه زبرج - وهو ماء بجبل من جبل طيبء «فديد» صوت. المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح ، وهم عندى بمنزله الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصوت ، يريد أنه لا يعبا بهم ولا يكثر لهم. الإعراب : «أتانى» أتى : فعل ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى «عرضى» مفعول به لمزقون ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم جحاش ، ونحو ذلك ، وجحاش مضاف و «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش الكرملين. الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذى هو صيغه مبالغه ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «عرضى». والعلماء - رحمهم الله! - يذكرون هذا البيت فى الاستشهاد على إعمال صيغه فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحقى السابق لبردوا ما نسبه اللاحقى إلى سيويه من أنه أخذ بيته الذى اختلقه له واستدل به فى كتابه - وهو إنما يرمى بذلك إلى الطعن فى كتاب سيويه بأن فيه ما لا أصل له - وإنما أورد أئمه العربيه هذا البيت ليبرهنوا على أن الذى أصله سيويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف فى لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبه القول إليهم ؛ فلا يضره أن يكون فى كتابه شاهد غير معروف النسبه أو مختلق ، وسيويه إنما ذكر بيت اللاحقى مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعده ثابتة بدونه.

وما سوى المفرد مثله جعل

فى الحكم والشروط حيثما عمل (١).

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع - نحو: الضَّارِبِينَ ، والضَّارِبَتَيْنِ ، والضَّارِبِينَ ، والضَّارِبَاتِ ، والضَّارِبَاتِ ، والضَّارِبَاتِ - فحكمها حكم المفرد فى العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط ؛ فتقول: «هذان الضَّارِبَانِ زيدا ، وهؤلاء القاتلون بكرا» ، وكذلك الباقي ، ومنه قوله :

٢٦٢- * أوالفا مكّه من ورق الحمى* (٢).

ص: ١١٦

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف و «المفرد» مضاف إليه «مثله» مثل : مفعول ثان لجعل مقدم عليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجمله من جعل ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الحكم» متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» حيث : ظرف متعلق بجعل ، وما : زائده «عمل» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.

٢- البيت للعجاج من أرجوزه طويله ، وهو من شواهد سيبويه فى «باب ما يحتمل الشعر» وانظره فى كتاب سيبويه (١ - ٨ و ٥٦) والأشمونى (رقم ٧٠٧). اللغة : «أوالف» جمع آلفه ، وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله «ألف يألّف» بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع فى كتاب سيبويه مره «قواطننا» وهو جمع قاطنه ومعناه ساكنه «مكه» اسم لبلد الله الحرام «ورق» جمع ورقاء ، وهى أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذى يضرب لونه إلى سواد «الحمى» بفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام ، فحذف الميم فى غير النداء ضروره ثم قلب الكسره فتحه والألف ياء. الإعراب : «أوالفا» حال من القاطنات المذكور فى بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مكه» مفعول به لأوالف «من ورق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لأوالف ، وورق مضاف و «الحمى» مضاف إليه ، وانظر باب الترقيم الآتى (ش ٣٣٣) الشاهد فيه : قوله «أوالفا مكّه» حيث نصب مكّه بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

٢٤٣- ثم زادوا أنهم في قومهم ***غفر ذنبهم غير فخر(١).

ص: ١١٧

١- البيت لطفه بن العبد البكرى ، من قصيده له مطلعها : أصحوت اليوم أم شأقتك هزّ ومن الحبّ جنون مستعر وهو من شواهد سيويه (١ - ٥٨) والأشموني (رقم ٧٠٦) اللغة : «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور ، مأخوذ من الفخر ، وهو المباهاه بالمكانم والمآثر والمناقب. الإعراب : «زادوا» فعل وفاعل «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه «في قومهم» الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «غفر» خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذنبهم» ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به ل زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «غير» خبر ثان لأن ، وغير مضاف و «فخر» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله «غفر» الذى هو جمع غفور الذى هو صيغه مبالغه ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «ذنبهم».

تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و نصبه إياه

وانصب بذي الأعمال تلوًا ، واخفض ،

وهو لنصب ما سواه مقتضى (١)

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ، ونصبه له ؛ فتقول : «هذا ضارب زيد ، وضارب زيدا» فإن كان له مفعولان وأضيفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر ؛ فتقول : «هذا معطى زيد درهما ، ومعطى درهم زيدا».

* * *

حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض

ك «مبتغى جاه ومالا من نهض» (٢)

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة : الجرّ ، والنصب ، نحو

ص: ١١٨

١- «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذي» جار ومجرور متعلق بانصب ، وذى مضاف و «الإعمال» مضاف إليه «تلوا» مفعول به لا نصب «واخفض» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لنصب» متعلق بقوله «مقتضى» الآتى فى آخر البيت ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «مقتضى» خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل.

٢- «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولا ، وتابع مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «انخفض» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

«هذا ضارب زيد وعمرو ، وعمرا» ؛ فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار فعل - وهو الصحيح - والتقدير «ويضرب عمرا» أو مراعاة لمحلّ المخفوض ، وهو المشهور ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٦٤- الواهب المائة الهجان وعبدها***عوذا تزجى بينها أطفالها(١)

ص: ١١٩

١- البيت للأعشى ميمون بن قيس. اللغة: «الواهب» الذى يعطى بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء: البيض ، وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوذا» جمع عائد ، وهى الناقه إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها ، وسميت عائدا لأن ولدها يعوذ بها ، أى : يلجأ إليها ، وهو جمع غريب ، ويندر مثله فى العريه «تزجى» تسوق. المعنى : يمدح قيسا بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثه العهد بالتاج مع أولادها ورعاتها. الإعراب : «الواهب» يجوز أن يكون مجرورا نعتا لقيس المذكور فى بيت سابق على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب إلخ ، وفى الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف و «المائة» مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «الهجان» بالجر بإضافه المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا ، أو نعت له على اللفظ «وعبدها» يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة ، وأما النصب فعلى العطف على محله ، أو بإضمار عامل ، ويصح تقدير هذا العامل فعلا كما يصح تقديره وصفا منونا «عوذا» نعت للمائة ، وهو تابع للمحل «تزجى» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود على المائة فاعل «بينها» بين : ظرف متعلق بتزجى ، وبين مضاف وها : مضاف إليه «أطفالها» أطفال : مفعول به لتزجى ، وأطفال مضاف وضمير الغائبه العائد إلى النوق مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وعبدها» فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعا للفظ الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما ، كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على روايه النصب.

بنصب «عبد» وجره ، وقال الآخر :

٢٦٥- هل أنت باعث دينار لحاجتنا***أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق (١)

بنصب «عبد» [عطفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل ، التقدير : «أو تبعث عبد [ربّ]».

ص: ١٢٠

١- هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٨٧) والأشموني (رقم ٧٠٨) اللغة : «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل ، أو اسم جاريه ، أو هو اسم لقطعه النقد المعروفه ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبين أنه أخو عون بن مخراق. الإعراب : «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ ، وباعث مضاف و «دينار» مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجه مضاف ونا : مضاف إليه «أو» عاطفه «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلا : أى تبعث عبد رب ، ويجوز أن تقدره وصفا منونا : أى باعث عبد رب ، وعبد مضاف و «رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه ، وأخا مضاف و «عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون ، وابن مضاف و «مخراق» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بينا فى الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان - وهو الجر بالعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك فى البيت السابق. ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه : ١ / ٨٧) : فيينا نحن نطلبه أتانا معلّق وفضه ورناد راع فنصب «رناد راع» بالعطف على محل «وفضه» والوفضه : الكنانه التى توضع فيها السهام.

كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول غير أنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول

وكل ما قرّر لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاضل (١)

فهو كفعل صيغ للمفعول في

معناه كـ - «المعطى كفاً يكتفى» (٢)

جميع ما تقدّم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يثبت لاسم المفعول ؛ فتقول : «أمضروب الزيدان - الآن ، أو غداً ، أو «جاء المضروب أبوهما - الآن ، أو غدا ، أو أمس».

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول ؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فعله ؛ فكما تقول : «ضرب الزيدان» تقول : «أمضروب الزيدان»؟ وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو «المعطى كفاً

ص: ١٢١

١- «وكل» مبتدأ ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قرر» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا- محل لها صلة «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «يعطى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثانٍ يعطى ، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «بلا- تفاضل» الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف و «تفاضل» مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا.

٢- «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صفة لفعل «للمفعول» جار ومجرور متعلق بصيغ «في معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله كفعل من معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والمضمير مضاف إليه «كالمعطى» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، «وأل» في قوله «المعطى» موصوله مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها ، وفي «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول «كفاً» مفعول ثانٍ للمعطى ، وجملة «يكتفى» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أل الموصوله.

يكتفى» فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل ، و «كفافا» : المفعول الثاني.

قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع

معنى ، ك- «محمود المقاصد الورع» (١)

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعا به ؛ فتقول في قولك «زيد مضروب عبده» : «زيد مضروب العبد» فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعا به ، ومثله «الورع محمود المقاصد» ، والأصل : «الورع محمود مقاصده» ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل (٢) ؛ فلا تقول : «مررت برجل ضارب الأب زيدا» تريد «ضارب أبوه زيدا».

ص: ١٢٢

١- «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بـ«يضاف» «مرتفع» صفة لا-سم «معنى» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل ، محمود : خير مقدم ، ومحمود مضاف و «المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.

٢- اسم الفاعل إما أن يكون فعلة قاصرا كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعلة متعديا لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعلة متعديا لا-ثنين كالمعطى والسائل ، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعا إن أريد به الدوام ، ويصير حينئذ صفة مشبهه ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الذمار ، وإن كان من فعل متعد لاثنين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعا ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاه فيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقا ، وهو رأى جمهوره النحاه ، وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال الذى ذكره الشارح ، وثالثها : تجوز إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر : ما الرّاحم القلب ظلّاما وإن ظلما ولا الكريم بمنّاع وإن بخلا فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.

مصدر الثلاثي المتعدى

فعل قياس مصدر المعدى

من ذى ثلاثه ، ك- «ردّ ردّا» (١)

الفعل الثلاثى [المتعدى] يجىء مصدره على «فعل» قياساً مطّرداً ، نصّ على ذلك سيبويه فى مواضع ؛ فتقول : ردّ ردّا ، وضرب ضرباً ، وفهم فهماً ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد.

مصدر الثلاثى المفتوح العين اللازم

وفعل اللازم بابه فعل

كفرح ، وكجوى ، وكشلل (٢)

أى : يجىء مصدر فعل اللازم على فعل قياساً ، كفرح فرحاً ، وجوى جوى ، وشلتّ يده شللاً.

وفعل اللازم مثل فعدا

له فعول بأطراد ، كغدا (٣).

ص: ١٢٣

١- «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و «مصدر» مضاف إليه ، ومصدر مضاف و «المعدى» مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدى «من ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «كرد» الكاف جاره لقول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه «ردا» مفعول مطلق.

٢- «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشلل» معطوفان على كفرح.

٣- «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر فى اللازم ، ومثل مضاف و «قعدا» قصد لفظه : مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعول» مبتدأ ثان مؤخر ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر

المبتدأ الأول «باطراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «كغدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كغدا.

ما لم يكن مستوجبا : فعلا ،

أو فعلا نا - فادر - أو فعلا (١)

فأول لذي امتناع كأبي ،

والثان للذي اقتضى تقلبا (٢)

للدا فعال أو لصوت ، وشمل

سيرا وصوتا الفعيل كسهل (٣)

يأتي مصدر فعل اللازم على فعول قياسا ؛ فتقول : «قعد قعودا ، وغدا غدوًا ، وبكر بكورا».

ص: ١٢٤

١- «ما» مصدرية «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه «مستوجبا» خبر يكن ، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل «فعالا» مفعول به لمستوجبا «أو فعلا نا» معطوف على قوله «فعالا» «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله معترضه بين المعطوف والمعطوف عليه لا- محل لها من الإعراب «أو فعالا» معطوف على قوله «فعلا نا».

٢- «فأول» مبتدأ «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذى مضاف و «امتناع» مضاف إليه «كأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثان» مبتدأ «للذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «تقلبا» مفعول به لاقتضى ، والجمله لا محل لها صلة.

٣- «للدا» قصر ضروره : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ مؤخر «أو» عاطفه «لصوت» جار ومجرور معطوف على قوله للدا «وشمل» فعل ماض «سيرا» مفعول به مقدم على الفاعل «وصوتا» معطوف عليه «الفعيل» فاعل شمل «كسهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كسهل.

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجبا فعلا - إلى آخره» إلى أنه إنما يأتي مصدره على فعول ، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : فعال ، أو فعلا ، أو فعال.

فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو : كل فعل دلّ على امتناع ، كأبي إباء ، ونفر نفارا ، وشرذ شرادا ، و [هذا] هو المراد بقوله « فأولّ لذي امتناع».

والذي استحق أن يكون مصدره على فعلا هو : كل فعل دلّ على تقلّب ؛ نحو : « طاف طوفانا ، وجال جولانا ، ونزا نزوانا» ، وهذا معنى قوله « والثان للذي اقتضى تقلبا».

والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو : كل فعل دلّ على داء ، أو صوت ؛ فمثال الأول : سعل سعالا ، وزكم زكاما ، ومشى بطنه مشاء. ومثال الثاني : نعب الغراب نعابا ، ونعق الراعي نعاقا ، وأزّت القدر أزا ، وهذا هو المراد بقوله : « للذا فعال أو لصوت».

وأشار بقوله : « وشمل سيرا وصوتا الفعيل» إلى أن فعلا يأتي مصدرا لما دلّ على سير ، ولما دل على صوت ؛ فمثال الأول : ذمل ذميلا ، ورحل رحیلا ، ومثال الثاني : نعب نعيبا ، ونعق نعيقا [وأزّت القدر أزيلا ، وصهلت الخيل صهيلا].

فعوله فعاله لفعلا

كسهل الأمر ، وزيد جزلا (1)

ص : ١٢٥

١- «فعوله» مبتدأ «فعاله» معطوف عليه بإسقاط العاطف «لفعلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كسهل» الكاف جاره لقول محذوف ، وسهل : فعل ماض «الأمر» فاعل سهل «وزيد» مبتدأ ، والجملة من «جزلا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا كان الفعل على فعل - [ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره على فعوله ، أو على فعاله ؛ فمثال الأول : سهل سهوله ، وصعب صعوبه ، وعذب عدوبه ، ومثال الثاني : جزل جزاله ، وفصح فصاحه ، وضخم ضخامه .

* * *

يأتي مصدر الثلاثي على غير ما ذكر سماعا

وما أتى مخالفا لما مضى

فبابه النقل ، كسخط ورضى (١)

يعنى أن ما سبق ذكره فى هذا الباب هو القياس الثابت فى مصدر الفعل الثلاثى ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس ، بل يقتصر فيه على السماع ، نحو : سخط سخطا ، ورضى رضا ، وذهب ذهابا ، وشكر شكرا ، وعظم عظمه .

* * *

مصدر غير الثلاثي مقيس و أوزانه

وغير ذى ثلاثه مقيس

مصدره كقُدس التّقدس (٢)

ص: ١٢٦

١- «وما» اسم شرط : مبتدأ «أتى» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مخالفا» حال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة من «مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرور محلا باللام «فبابه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «النقل» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

٢- «وغير» مبتدأ أول ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «مقيس» مبتدأ ثان ، ومقيس مضاف ، ومصدر من «مصدره» مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «كقُدس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، من المضاف إليه «التّقدس» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

وزكّه تزكيه ، وأجملا

إجمال من تجمّلا تجمّلا (١)

واستعد استعاذه ، ثم أقم

إقامه ، وغالبا ذا التّا لزم (٢)

وما يلي الآخر مدّ وافتحا

مع كسر تلو الثّان ممّا افتتحا (٣)

بهمز وصل : كاصطفى ، وضّم ما

يربع فى أمثال قد تلملما (٤)

ص: ١٢٧

١- «وزكّه» زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «تزكيه» مفعول مطلق «وأجملا» فعل أمر ، وألفه منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إجمال» مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه «تجملا» مصدر تقدم على عامله «تجملا» فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «من».

٢- «وغالبا» حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى قوله «لزم» الآتى فى آخر البيت «ذا» اسم إشاره : مبتدأ «التا» قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره ، والجمله من «لزم» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

٣- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتى «يلى» فعل مضارع «الآخر» فاعل يلى ، ومفعوله محذوف : أى ما يليه الآخر ، والجمله لا محل لها صلة «مد» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وافتحا» الواو عاطفه ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل «مع» ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «تلو» مضاف إليه ، وتلو مضاف و «الثان» مضاف إليه «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو» والجمله من «افتتحا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بمن.

٤- «بهمز» جار ومجرور متعلق بافتتحا فى البيت السابق ، وهمز مضاف و «وصل» مضاف إليه «كاصطفى» متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لضم ، والجمله من «يربع» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فى أمثال» جار ومجرور متعلق بضم. وأمثال مضاف ، وقوله «قد تلملما» قصد لفظه : مضاف إليه.

ذكر في هذه الأبيات مصادر غير الثلاثي ، وهي مقيسه كلها.

فما كان على وزن فعل ، فإما أن يكون صحيحا أو معتلا ؛ فإن كان صحيحا فمصدره على تفعيل ، نحو «قدّس تقديسا» ، ومنه قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) ويأتي - أيضا - على [وزن] فعّال ، كقوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) ويأتي على فعال بتخفيف العين ، وقد قرىء (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) بتخفيف الذال ، وإن كان معتلا فمصدره كذلك ، لكن تحذف ياء التفعيل ، ويعوض عنها التاء ؛ فيصير مصدره على (1) تفعّله ، نحو «زكى تزكيه» وندر مجيئه على تفعيل ، كقوله :

٢٦٦- باتت تنزى دلوها تنزياً*** كما تنزى شهله صبياً(٢).

ص: ١٢٨

١- مجيء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعّله على ثلاثه أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر. فأما الواجب فيكون في مصدر المعل اللام منه نحو زكى تزكيه. ووفى توفيه ، وأدى تأديه. وأما الكثير فيكون في مهموز اللام منه ، نحو خطأته تخطئه ، وهنأته تهنئه ، وحلأته تحلئه ، وجزأته تجزئه ، ونشأته تنشئه ، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدمه ، وجرب تجربه ، وجاء في المضاعف نحو «حللته تحله» ومنه قوله تعالى : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ) أى تحليلها بالكفاره.

٢- هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. اللغة : «باتت» يطلق على معنيين ، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل «ظل» الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار ، والثاني : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت «تنزى» تحرك «شهله» هي المرأه العجوز. المعنى : يصف امرأه بالضعف وذهاب المنه ، وهي تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحركه حركه ضعيفه تشبه تحريك المرأه العجوز لطفل تداعبه. الإعراب : «باتت» بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «تنزى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «دلوها» دلو : مفعول به لتنزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجمله في محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلا تاما فالجمله في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه «تنزياً» مفعول مطلق «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «تنزى» فعل مضارع «شهله» فاعل تنزى «صبياً» مفعول به لتنزى ، و «ما» المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله «تنزياً» أو بمحذوف صفه له ، أى : تنزیه مشابهه تنزیه العجوز صبياً. الشاهد فيه : قوله «تنزياً» حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل - بتضعيف العين - المعل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعّله كالتزكيه ، والتنزیه ، والترضيه ، والتوفيه ، والتأديه ، والتوليه ، والتخليه ، والتحليه.

وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على تفعيل ، وعلى تفعله ، نحو : خطأ تخطيئاً وتخطئه ، وجزأ تجزيئاً وتجزئه ، وتبأ تنبيئاً وتنبيهه .

وإن كان على «أفعل» فقياس مصدره على إفعال ، نحو : أكرم إكراماً ، وأجمل إجمالاً ، وأعطى إعطاءً .

هذا إذا لم يكن معتلّ العين ؛ فإن كان معتلّ العين نقلت حركه عينه إلى فاء الكلمه وحذفت (1) ، وعوّض عنها تاء التأنيث غالباً ، نحو : أقام إقامه ، والأصل : إقواماً ، فنقلت حركه الواو إلى القاف ، وحذفت ، وعوّض عنها تاء التأنيث ، فصار إقامه .

وهذا هو المراد بقوله : «ثم أقم إقامه» ، وقوله : «وغالبا ذا التالزم»

ص: ١٢٩

١- أصل إقامه مثلاً : إقوام كإكرام ، نقلت حركه الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، فقلبت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما وعوض منها التاء فصار إقامه ، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفه من الألفين هي الألف الزائده ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفه هي المنقلبه عن العين .

إشاره إلى ما ذكرناه من أنّ التاء تعوّض غالبا ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ).

وإن كان على وزن تفعّل ، فقياس مصدره تفعّل - بضم العين - نحو : تجمّل تجمّلا ، وتعلّم تعلّما ، وتكرّم تكّرّما.

وإن كان في أوله همزة وصل كسر ثالثة ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن انفعّل ، أو افتعل ، أو استفعل ، نحو : انطلق انطلاقا ، واصطفى اصطفاء ، واستخرج استخراجا ، وهذا معنى قوله «وما يلي الآخر مدّ وافتحا».

فإن كان استفعل معتلّ العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ، وعوّض عنها تاء التأنيث لزوما ، نحو : استعاذ استعاذه ، والأصل استعوذا ، فنقلت حركة الواو إلى العين - وهى فاء الكلمة - [وحذفت] وعوّض عنها التاء ، فصار استعاذه ، وهذا معنى قوله «واستعذ استعاذه».

ومعنى قوله : «وضمّ ما يربع في أمثال قد تلملما» أنه إن كان الفعل على وزن «تفعّل» يكون مصدره على تفعّل - بضم رابعه - نحو «تلملم تلملما ، وتدحرج تدحرجا».

فعال أو فعلله - لفعلا ،

واجعل مقيسا ثانيا لا أولا (١).

ص: ١٣٠

١- «فعال» مبتدأ «أو فعلله» معطوف على فعال «لفعلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مقيسا» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «ثانيا» مفعول أول لا جعل «لا أولا» لا : حرف عطف ، أولا : معطوف على قوله «ثانيا».

يأتي مصدر فعلل على فعلايل : كدحرج دحراجا ، وسرهف سرهافا ، وعلى فعلله - وهو المقيس فيه - نحو «دحرج دحرجه ، وبهرج بهرجه ، وسرهف سرهفه».

لفاعل : الفاعل ، والمفاعله ،

وغير ما مرّ السماع عادله (١)

كلّ فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعله ، نحو «ضارب ضرابا ومضاربه ، وقاتل قتالا- ومقاتله ، وخاصم خصاما ومخاصمه».

وأشار بقوله : «وغير ما مرّ - إلخ» إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مرّ يحفظ ولا يقاس عليه ، ومعنى قوله «عادله» كان السماع له عديلا ، فلا يقدم عليه إلا بثبت ، كقولهم - في مصدر فَعَل المَعْتَل - تفعيلا ، نحو :

* باتت تنزى دلوها تنزياً* [٢٦٦]

والقياس تنزيهه ، وقولهم في مصدر حوقل حيقالا ، وقياسه حوقله - نحو «دحرج دحرجه» - ومن ورود «حيقال» قوله :

٢٦٧- يا قوم قد حوقلت أو دنوت *** وشرّ حيقال الرجال الموت (٢)

ص: ١٣١

١- «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الفعال» مبتدأ مؤخر «والمفاعله» معطوف على الفاعل «وغير» مبتدأ أول ، و غير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من «مر» وفاعله المستتر فيه جوازا لا محل لها صلة الموصول ، «السماع» مبتدأ ثان ، والجملة من «عادله» وفاعله المستتر فيه جوازا في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٢- البيت من الشواهد المجهولة نسبتها. اللغة : «حوقلت» كبرت وضعفت «أو دنوت» قربت من هذا. المعنى : يقول : إني قد كبرت سني ، وضعفت عن القيام بأمر نفسي ، أو قربت من ذلك ، وشر الكبر الموت ، أي : القرب منه ، والكلام خبر لفظا ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته. الإعراب : «يا» حرف نداء «قوم» منادى ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفه للتخفيف والاجترأ عنها بالكسره مضاف إليه «حوقلت» فعل وفاعل «أو» عاطفه «دنوت» فعل وفاعل ، والجملة معطوفه بأو على جملة حوقلت «وشر» مبتدأ ، وشر مضاف و «حيقال» مضاف إليه ، و«حيقال» مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الموت» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «حيقال» حيث ورد على زنه فعلايل - بكسر فسكون - وهو مصدر «حوقل» الملحق بدحرج ، فحق مصدره أن يكون بزنه الفعلله.

وقولهم - فى مصدر تفعل - تفعلالا ، نحو : تملق تملقا (١) ، والقياس تفعل تفعلالا ، نحو : تملق تملقا.

اسم المره و اسم الهياه

و فعله لمره كجلسه

و فعله لهيه كجلسه (٢)

إذا أريد بيان المره من مصدر الفعل الثلاثى قيل فعله - بفتح الفاء - نحو ضربته ضربه ، وقتلته قتله.

هذا إذا لم يبين المصدر على تاء التأنيث ، فإن بنى عليها وصف بما يدل على

ص: ١٣٢

١- مما ورد من ذلك قول الشاعر : ثلاثه أحباب : فحبّ علاقته ، وحبّ تملاق ، وحبّ هو القتل والتملاق - بكسر التاء والميم جميعا ، وفتح اللام مشدده - هو التودد والتلطف.

٢- «وفعله» مبتدأ «لمره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كجلسه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله «وفعله لهيه كجلسه» فى الإعراب مثل الشطر الأول.

الوحده (١) نحو : نعمه ، ورحمه ، فإذا أريد المره وصف بواحد.

وإن أريد بيان الهيئه منه قيل : فعله - بكسر الفاء - نحو جلس جلسه حسنه ، وقعد قعده ، ومات ميته.

فى غير ذى الثلاث بالتا المره

وشدّ فيه هيئه كالخمره (٢)

إذا أريد بيان المره من مصدر المزيد على ثلاثه أحرف ، زيد على المصدر تاء التانيث ، نحو أكرمه إكرامه ، ودحرجته دحرجه.

وشذ بناء فعله للهيئه من غير الثلاثى ، كقولهم : هى حسنه الخمره ، فبنوا فعله من «اختمر» و «هو حسن العمه» فبنوا فعله من «تعمم».

ص: ١٣٣

١- المصدر المبنى على التاء إما أن يكون أوله مفتوحا كرحمه ونعمه ، وإما أن يكون أوله مضموما مثل كدره وزرقه وحمره ، وإما أن يكون أوله مكسورا ، نحو نشده وذربه ؛ فإن كان أوله مفتوحا وأريد الدلاله على المره منه وصف بالواحد كما قال الشارح ؛ لتمييز الدال على الحدث من الدال على المره ، أما إن كان أوله مضموما أو مكسورا وأريد الدلاله على المره منه فإنه يكفى فتح أوله ، وبهذا الفتح يميز الدال على المره من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم.

٢- «فى غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستكن فى خبر المبتدأ الآتى ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «بالتا» قصر ضروره : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المره» مبتدأ مؤخر «وشدّ» فعل ماض «فيه» جار ومجرور متعلق بشدّ «هيئه» فاعل شدّ «كالخمره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل

كفاعل صغ اسم فاعل : إذا

من ذى ثلاثه يكون ، كغذا (١)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جىء به على مثال «فاعل» وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فعل - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً ، نحو ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذا فهو غاذ ، فإن كان الفعل على وزن فعل - بكسر العين - فما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ؛ فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعل ، نحو ركب فهو راكب ، وعلم فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثي على فعل - بضم العين - فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

وهو قليل في فعلت وفعل

غير معدى ، بل قياسه فعل (٢)

ص: ١٣٤

١- «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله «اسم فاعل» الآتي «صغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اسم» مفعول به لصغ ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بصغ «من ذى» جار ومجرور متعلق بقوله «يكون» الآتي ، و «ثلاثه» مضاف إليه «يكون» فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كغذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك غذا.

٢- «وهو قليل» مبتدأ وخبر «في فعلت» جار ومجرور متعلق بقليل «وفعل» معطوف على فعلت «غير» حال من فعل ، وغير مضاف و «معدى» مضاف إليه «بل» حرف دال على الانتقال والإضراب «قياسه» قياس : مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ.

وأفعل ، فعلان ، نحو أشر ،

ونحو صديان ، ونحو الأجر (١)

أى : إتيان اسم الفاعل على [وزن] فاعل قليل فى فعل - بضم العين - كقولهم : حمض فهو حامض ، وفى فعل - بكسر العين - غير متعدّد ، نحو : أمن فهو آمن [وسلم فهو سالم ، وعقرت المرأة فهى عاقرا] ، بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازما أن يكون على فعل - بكسر العين - نحو «نضر فهو نضر ، وبطر فهو بطر ، وأشر فهو أشر» أو على فعلاّن ، نحو «عطش فهو عطشان ، وصدى فهو صديان» أو على أفعل ، نحو : «سود فهو أسود ، وجهر فهو أجهر».

وفعل اولى ، وفعل بفعل

كالضخم والجميل ، والفعل جمل (٢)

وأفعل فيه قليل وفعل ،

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل (٣)

إذا كان الفعل على وزن فعل - بضم العين - كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فعل ك- «ضخم فهو ضخّم ، وشهم فهو شهم» وعلى فاعل ، نحو :

ص : ١٣٥

١- «وأفعل» معطوف على فعل الواقع خبرا فى البيت السابق «فعالن» معطوف على أفعل بعاطف مقدر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «أشر» مضاف إليه.

٢- «وفعل مبتدأ» «أولى» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على فعل «بفعل» جار ومجرور متعلق بأولى «كالضخم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «والجميل» معطوف على «الضخم» «والفعل جمل» مبتدأ وخبر.

٣- «وأفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «قليل» الآتى «قليل» خبر المبتدأ «وفعل» معطوف على أفعل «وبسوى» الجار والمجرور متعلق بيغنى ، وسوى مضاف و «الفاعل» مضاف إليه «قد» حرف تليل «يغنى» فعل مضارع «فعل» فاعل يغنى.

«جمل فهو جميل ، وشرف فهو شريف» ، ويقال مجيء اسم فاعله على أفعل نحو «خطب فهو أخطب» (١) وعلى فعل نحو «بطل فهو بطل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلا ، نحو : طاب فهو طيب ، وشاخ فهو شيخ ، وشاب فهو أشيب ، وهذا معنى قوله : «وبسوى الفاعل قد يغنى فعل».

* * *

اسم الفاعل من غير الثلاثي

وزنه المضارع اسم فاعل

من غير ذى الثلاث كالمواصل (٢)

مع كسر متلو الأخير مطلقا

وضمّ ميم زائد قد سبقا (٣)

ص: ١٣٦

١- وقع في بعض النسخ «خطب فهو أخطب» بالخاء والضاد المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشى باحمر ، وليس بسديد ؛ لأن «خطب» إنما هو بفتح العين التى هى الضاد هنا ، وفى الحديث الشريف «بكى حتى خطب دمه الحصى» قال ابن الأثير : الأشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى احمر دمه فخطب الحصى ، ووقع فى نسخه «خطب فهو أخطب» بالخاء المعجمه والطاء المهمله ، وتقول «خطب فهو أخطب» إذا كان أخضر ، لكن هذا الفعل بكسر العين التى هى الطاء المهمله.

٢- «وزنه» خبر مقدم ، وزنه مضاف و «المضارع» مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و «فاعل» مضاف إليه «من غير» جار ومجرور متعلق بزنه ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

٣- «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله «المضارع» فى البيت السابق ، ومع مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «متلو» مضاف إليه ، ومتلو مضاف و «الأخير» مضاف إليه «مطلقا» حال من كسر «وضم» معطوف على كسر ، وضم مضاف و «ميم» مضاف إليه «زائد» نعت لميم ، وجمله ، «قد سبقا» وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت ثان لميم.

وإن فتحت منه ما كان انكسر

صار اسم مفعول كمثّل المنتظر (١)

يقول: زنه اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثه أحرف زنه المضارع منه بعد زياده الميم فى أوله مضمومه ، ويكسر ما قبل آخره مطلقا : أى سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا ؛ فتقول «قاتل يقاتل فهو مقاتل ، ودحرج يدحرج فهو مدحرج ، وواصل يواصل فهو موصل ، وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج ، وتعلم يتعلم فهو متعلم».

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثه أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ، ولكن تفتح منه ما كان مكسورا - وهو ما قبل الآخر - نحو : مضارب ، ومقاتل ، ومنتظر.

* * *

اسم المفعول من الثلاثى

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرء

زنه مفعول كآت من قصد (٢)

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثى جىء به على زنه «مفعول» قياسا

ص: ١٣٧

١- «وإن» شرطيه «فتحت» فتح : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المتكلم فاعل «منه» جار ومجرور متعلق بفتحت «ما» اسم موصول : مفعول به لفتحت «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجمله من «انكسر» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «صار» فعل ماض ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «اسم» خبر صار ، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كمثّل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، ومثّل مضاف ، و «المنتظر» مضاف إليه.

٢- «وفى اسم» جار ومجرور متعلق باطرء الآتى ، واسم مضاف و «مفعول» مضاف إليه ، ومفعول مضاف و «الثلاثى» مضاف إليه «اطرء» فعل ماض «زنه» فاعل اطرء ، وزنه مضاف و «مفعول» مضاف إليه «كآت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «من قصد» جار ومجرور متعلق بآت.

مطردا نحو: «قصده فهو مقصود ، وضربته فهو مضروب ، ومررت به فهو ممرور به».

ينوب عن المفعول وزن فعيل

وناب نقلا عنه ذو فعيل

نحو فتاه أو فتى كحيل (1)

ينوب «فَعِيل» عن «مَفْعُول» في الدلالة على معناه نحو «مررت برجل جريح ، وامرأه جريح ، وفتاه كحيل ، وفتى كحيل ، وامرأه قتيل ، ورجل قتيل» فتاب جريح و كحيل وقتيل ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : «وناب نقلا عنه ذو فعيل».

وزعم ابن المصنف أن نيابه «فَعِيل» عن «مَفْعُول» كثيرة ، وليست مقيسه ، بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابه فعيل عن مفعول : وليس مقيسا خلافا لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا كعليم ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس ، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا ، وهذا لا يقتضى نفى الخلاف.

وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماع على أن فعلا لا ينوب عن

ص: ١٣٨

١- «وناب» فعل ماضٍ «نقلا» حال من ذو فعيل الآتي «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «ذو» فاعل ناب ، وذو مضاف و «فَعِيل» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «فتاه» مضاف إليه «أو فتى» معطوف على فتاه «كحيل» صفه.

مفعول ، يعنى نيابه مطلقه ، أى من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصّه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل .

وتبّه المصنف بقوله : نحو : «فتاه أو فتى كحيل» على أن فعيلًا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكّر والمؤنث ، وستأتى هذه المسأله مبينه فى باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف فى التسهيل أن فعيلًا ينوب عن مفعول : فى الدلاله على معناه ، لا فى العمل ؛ فعلى هذا لا تقول : «مررت برجل جريح عبده» فترفع «عبده» بجريح ، وقد صرح غيره بجواز هذه المسأله .

* * *

ص : ١٣٩

صفه استحسان جرّ فاعل

معنى بها المشبهة اسم القاعل (١)

قد سبق أن المراد بالصفة : ما دلّ على معنى وذات ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعال التفضيل ، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسان جرّ فاعلها بها ، نحو : «حسن الوجه ، ومنطلق اللسان ، وطاهر القلب» والأصل : حسن وجهه ، ومنطلق لسانه ، وطاهر قلبه ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعليه] ولسانه : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ؛ فلا تقول : «زيد ضارب الأب عمرا» تريد ضارب أبوه عمرا ، ولا «زيد قائم الأب غدا» تريد زيد قائم أبوه غدا ، وقد تقدّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : «زيد مضروب الأب» وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة.

ص: ١٤٠

١- «صفة» خبر مقدم «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول «جر» نائب فاعل استحسان ، وجر مضاف و «فاعل» مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفه «معنى» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «بها» جار ومجرور متعلق بجر «المشبهة» مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسم» مفعول به للمشبهة ، واسم مضاف و «الفاعل» مضاف إليه.

٢- أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثاني أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفه في أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه في العمل ، ولهذا لما خالف أفعال التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعا لم يعمل النصب أصلا.

تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للحال

وصوغها من لازم لحاضر

كطاهر القلب جميل الظاهر (١)

يعنى أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل متعدّد ؛ فلا [تقول : «زيد قاتل الأب بكرا» تريد قاتل أبوه بكرا ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : «طاهر القلب ، وجميل الظاهر» ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : «لحاضر» ؛ فلا تقول : «زيد حسن الوجه - غدا ، أو أمس».

ونبه بقوله : «كطاهر القلب جميل الظاهر» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وازن المضارع ، نحو : «طاهر القلب» وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يوزانه ، وهو الكثير ، نحو «جميل الظاهر ، وحسن الوجه ، وكريم الأب» وإن كانت من غير ثلاثى وجب موازنتها المضارع ، نحو «منطلق اللسان».

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى

وعمل اسم فاعل المعدى

لها ، على الحدّ الذى قد حدّا (٢).

ص: ١٤١

١- «صوغها» صوغ : يجوز أن يكون معطوفا على «جر» الواقع نائب فاعل فى البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها - إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف : أى وصوغها واجب من لازم - إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين ، ويجوز عندي أن يكون قوله «صوغها» مبتدأ ، وقوله «من لازم» متعلقا بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه «من لازم لحاضر» جار ومجروران متعلقان بصوغ من «صوغها» السابق على الوجهين الأولين «كطاهر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف و «القلب» مضاف إليه «جميل» معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف و «الظاهر» مضاف إليه.

٢- «وعمل» مبتدأ ، وعمل مضاف ، و «اسم» مضاف إليه ، و «اسم» مضاف و «فاعل» مضاف إليه ، وفاعل مضاف و «المعدى» مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف ، تقديره الفعل المعدى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على الحد» متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا «الذى» نعت للحد ، والجمله من «قد حدّا» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى.

أى : يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى ، وهو : الرفع ، والنصب (١) نحو «زيد حسن الوجه» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل ، و «الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن «حسنا» شبيه بضارب فعمل عمله ، وأشار بقوله : «على الحدّ الذى قد حدّا» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحدّ الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتمادها.

لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها و لا تعمل فى أجنبي

وسبق ما تعمل فيه مجتنب

وكونه ذا سببٍه وجب (٢)دأ

ص: ١٤٢

١- اعلم أولا- أن الصفة المشبهة لا- تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقه : أى الواقع عليه حدثه ، نحو هذا ضارب عمرا ، فأما الصفة المشبهة فهي مأخوذة من فعل قاصر البته ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاه جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزا ، وإما مشبها بالمفعول : فى كونه منصوبا واقعا بعد الدال على الحدث ومرفوعه. ثم اعلم ثانيا أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها للمفعول المطلق مقال.

٢- «وسبق» مبتدأ ، وسبق مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، والجمله من «تعمل» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «فيه» متعلق بتعمل «مجتنب» خبر المبتدأ «وكونه» كون : مبتدأ والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «ذا» خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و «سببیه» مضاف إليه «وجب» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ

لما كانت الصفه المشبهه فرعا فى العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه ؛ فلم يجوز تقديم معمولها عليها ، كما جاز فى اسم الفاعل ؛ فلا- تقول : «زيد الوجه حسن» كما تقول : «زيد عمرا ضارب» ولم تعمل إلا فى سببى ، نحو «زيد حسن وجهه» ولا تعمل فى أجنبى ؛ فلا تقول «زيد حسن عمرا» واسم الفاعل يعمل فى السببى ، والأجنبى ، نحو «زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا».

* * *

ما يجوز فى معمول الصفه المشبهه من وجوه الإعراب و أحوال معمولها

فارفع بها ، وانصب ، وجرّ - مع أل

ودون أل - مصحوب أل ، وما أتصل (١)

بها : مضافا ، او مجردا ، ولا

تجرر بها - مع أل - سما من أل خلا (٢)

ص: ١٤٣

١- «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» متعلق بارفع «وانصب ، وجر» معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقيهما لدلاله متعلق الأول عليهما «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجروره محلا بالباء ، ومع مضاف و «أل» مضاف إليه «ودون أل» دون : ظرف معطوف على قوله «مع أل» السابق «مصحوب أل» مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثه السابقه - وهى : ارفع ، وانصب ، وجر - «وما» موصول معطوف على «مصحوب أل» السابق «اتصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله.

٢- «بها» متعلق باتصل فى البيت السابق «مضافا» حال من الضمير المستتر فى «اتصل» «أو مجردا» معطوف على «مضافا» السابق «ولا» الواو عاطفه ، ولا- : ناهيه «تجرر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتجرر «مع أل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ها» المجرور محلا بالباء «سما» مفعول به لتجرر «من أل» متعلق بخلا الآتى «خلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله «سما» السابق.

ومن إضافه لتاليها ، وما

لم يخل فهو بالجواز وسما (1)

الصفه المشبهه إما أن تكون بالألف واللام ، نحو «الحسن» أو مجردة عنهما ، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا- يخلو المعمول من أحوال ستّه :

الأول : أن يكون المعمول بأل ، نحو «الحسن الوجه ، وحسن الوجه».

الثاني : أن يكون مضافا لما فيه أل ، نحو «الحسن وجه الأب ، وحسن وجه الأب».

الثالث : أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف ، نحو «مررت بالرجل الحسن وجهه ، وبرجل حسن وجهه».

الرابع : أن يكون مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو «مررت بالرجل الحسن وجه غلامه ، وبرجل حسن وجه غلامه».

الخامس : أن يكون مجردا من أل دون الإضافة ، نحو «الحسن وجه أب ، وحسن وجه أب».

ص: ١٤٤

١- «ومن إضافه» معطوف على قوله «من أل» في البيت السابق «لتاليها» الجار والمجرور متعلق بإضافه ، وتالي مضاف وها مضاف إليه «وما» اسم شرط : مبتدأ «لم» نافية جازمه «يخل» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «بالجواز» متعلق بقوله «وسما» وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ.

السادس : أن يكون المعمول مجردا من أل والإضافه ، نحو «الحسن وجهها ، وحسن وجهها».

فهذه اثنتا عشره مسأله ، والمعمول فى كل واحده من هذه المسائل المذكوره : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصّل حينئذ ستّ وثلاثون صوره .

وإلى هذا أشار بقوله «فارفع بها» أى : بالصفه المشبهه ، «وانصب ، وجر ، مع أل» أى : إذا كانت الصفه بأل ، نحو «الحسن» «ودون أل» أى إذا كانت الصفه بغير أل ، نحو «حسن» «مصحوب أل» المعمول المصاحب لأل ، نحو «الوجه» «وما اتصل بها : مضافا ، أو مجردا» أى : والمعمول المتصل بها - أى : بالصفه - إذا كان المعمول مضافا ، أو مجردا من الألف واللام والإضافه ، ويدخل تحت قوله : «مضافا» المعمول المضاف إلى ما فيه أل ، نحو «وجه الأب» والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو «وجهه» والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو «وجه غلامه» والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافه ، نحو «وجه أب» .

وأشار بقوله : «ولا تجرر بها مع أل - إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفه بأل - أربع مسائل :

الأولى : جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو «الحسن وجهه» .

الثانيه : جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو «الحسن وجه غلامه» .

الثالثة : جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو «الحسن وجه أب».

الرابعة : جر المعمول المجرد من أل والإضافة ، نحو «الحسن وجه».

فمعنى كلامه «ولا تجرر بها» أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع أل ، اسما خلا من أل أو خلا من الإضافة لما فيه أل ، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يخل من ذلك يجوز جرّه كما يجوز رفعه ونصبه ؛ كالحسن الوجه ، والحسن وجه الأب ، وكما يجوز جرّ المعمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال.

* * *

ص: ١٤٦

للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما

بأفعل انطق بعد «ما» تعجبا

أو جىء ي «أفعل» قبل مجرور بها (١)

وتلو أفعل انصبته : ك - «ما»

أوفى خليلينا ، وأصدق بهما (٢)

للتعجب صيغتان (٣) : إحداهما «ما أفعله» والثانية «أفعل به» وإليهما

ص: ١٤٧

١- «بأفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «انطق» الآتى «انطق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا «بعد» ظرف متعلق بانطق أيضا ، وبعد مضاف و «ما» مضاف إليه «تعجبا» مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر فى «انطق» على التأويل بالمشقة : أى انطق متعجبا «أو» عاطفه «جىء» فعل أمر معطوف على انطق «بأفعل» جار ومجرور متعلق بجىء «قبل» ظرف متعلق بجىء أيضا ، وقبل مضاف و «مجرور» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضرورة.

٢- «وتلو» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو - إلخ ، وتلو مضاف و «أفعل» قصد لفظه : مضاف إليه «انصبته» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق غير مره ، ما : تعجبيه مبتدأ «أوفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى «ما» «خليلينا» خليلي : مفعول به لأوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وهو مضاف ونامضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «وأصدق» فعل ماض جاء على صورته الأمر «بهما» الباء زائده ، والضمير فاعل أصدق.

٣- هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاه باب التعجب لبيانهما ، فأما العبارات الداله - بحسب اللغة - على إنشاء التعجب فكثيره : منها قياسى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغته فعل - بضم العين - وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارسا! وقولهم : سبحان الله.

أشار المصنف بالبيت الأول ، أى : انطق بأفعل بعد «ما» للتعجب ، نحو : «ما أحسن زيدا ، وما أوفى خليلينا» أوجىء بأفعل قبل مجرور بيا ، نحو : «أحسن بالزّيدين ، وأصدق بهما».

فما : مبتدأ ، وهى نكرة تامه عند سيبويه ، و «أحسن» فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر عائد على «ما» و «زيدا» مفعول أحسن ، والجمله خبر عن «ما» ، والتقدير «شئ أحسن زيدا» أى جعله حسنا ، وكذلك «ما أوفى خليلينا».

وأما أفعل ففعل أمر (١) ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائده.

واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوفايه له إذا اتصلت به ياء المتكلم ، نحو : «ما أفقرنى إلى عفو الله» وعلى فعلية «أفعل» بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

٢٤٨- ومستبدل من بعد غضبى صريمه***فأحر به من طول فقر وأحريا(٢).

ص: ١٤٨

١- المشهور عند النحاه البصريين أنها فعل ماض جاء على صورته الأمر ، والمجرور بالباء الزائده وجوبا هو فاعله ، وأصل الكلام «أحسن زيد» أى صار ذا حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صورته الأمر ليكون بصوره الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورته الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صورته الفضله نحو : امرر بزيد ، ثم التزموا ذلك.

٢- هذا البيت مما استشهد به ثعلب ، ولم يعزه لقاتل معين ، وأنشده فى اللسان (غ ض ب) عن ابن الأعرابى ، ولم يعزه إلى قاتل معين ، وروى صدره «ومستخلف من بعد غضبى» وقد أنشده ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٣٧) كما أنشده صاحب اللسان. اللغه : «غضبى» - بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحده - اسم للمائه من الإبل ، وهى معرفه لا تتون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلك الجوهرى والصاغانى وابن سيده والزجاجى ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه «غضيا» بالمشناه التحيه مقصورا - وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرتة «صريمه» تصغير صرمه - بكسر أوله - وهى القطعه من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال غير ذلك ، ويجوز أن تقرأ صريمه بفتح الصاد ، والصريمه : القطعه من النخل والإبل أيضا ، ومن الأول قول عمر رضى الله عنه «أدخل رب الصريمه والغنيمه» يريد صاحب الإبل القليله والغنم القليله. الإعراب ، «ومستبدل» الواو واو رب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديرا ، وفيه ضمير مستتر فاعله «من بعد» جار ومجرور متعلق بمستبدل ، وبعد مضاف ، و «غضبى» مضاف إليه «صريمه» مفعول به لمستبدل «فأحر» أحر : فعل ماض جاء على صورته الأمر «به» الباء زائده ، والضمير فاعل أحر «من طول» جار ومجرور متعلق بأحر ، و «من» فيه بمعنى الباء ، ويروى «لطول فقر» وطول مضاف و «فقر» مضاف إليه «وأحريا» الواو عاطفه ، وأحريا : فعل ماض جاء على صورته الأمر ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه فى الوقف. الشاهد فيه : قوله «وأحريا» حيث أكد صيغه التعجب بالنون الخفيفه ، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلك دليلا على فعلية صيغه التعجب ، خلافا لمن ادعى اسميتها. فإن قلت : ألسنم تدعون أن هذه الصيغه فعل ماض؟ فإذا كان هذا صحيحا فما بال نون التوكيد - كما تدعون - قد اتصلت به ، ونون التوكيد - فيما نعلم - إنما تتصل بالأمر والمضارع؟ قلنا : الجواب على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضى - وإن يكن نادرا - ليس

كأتصالها بالاسم ، فإن اشتراك الماضي مع المضارع والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قربا واتصالا ، فسهل - من أجل هذا - دخول النون عليه ، والثاني : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها ، فإنها في صورته فعل الأمر وإن يكن معناها معنى الماضي ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد ذكر الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

أراد «وأحرين» بنون التوكيد الخفيفه ، فأبدلها ألفا فى الوقف.

وأشار بقوله : «وتلو أفعال» إلى أن تالى «أفعل» ينصب لكونه مفعولا ، نحو «ما أوفى خليلينا».

ثم مَثَل بقوله : «وأصدق بهما» للصيغه الثانيه.

وما قدمناه من أن «يا» نكره تامه هو الصحيح ، والجمله التى بعدها خبر عنها ، والتقدير : «شىء أحسن زيدا» أى جعله حسنا ، وذهب الأَخفش إلى أنها موصوله والجمله التى بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : «المدى أحسن زيدا شىء عظيم» وذهب بعضهم إلى أنها استفهاميه ، والجمله التى بعدها خبر عنها ، والتقدير : «أى شىء أحسن زيدا؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكره موصوفه ، والجمله التى بعدها صفه لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : «شىء أحسن زيدا عظيم».

* * *

يجوز حذف المتعجب منه بشرط وضوح المعنى

وحذف ما منه تعجبت استبح

إن كان عند الحذف معناه يضح (١).

ص: ١٥٠

١- «حذف» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتى ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بتعجب «تعجبت» فعل وفاعله ، والجمله لا محل لها صله «استبح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «عند» ظرف متعلق بقوله «يضح» الآتى ، وعند مضاف و «الحذف» مضاف إليه «معناه» معنى : اسم كان ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله من «يضح» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل ، إذا دلّ عليه دليل ؛ فمثال الأول قوله :

٢٦٩- أرى أمّ عمرو دمعها قد تحدرًا**بكاء على عمرو ، وما كان أصبراً(١)

ص: ١٥١

١- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي. اللغة: «أم عمرو» يريد به عمرو بن قميئه الشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم «تحدرا» انصب ، وانسكب. المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابره متجلده ، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟! الإعراب: «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى ، وأم مضاف و «عمرو» مضاف إليه «دمعها» دمع: مبتدأ ، ودمع مضاف وها مضاف إليه ، والجمله من «تحدرا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو ، لأن «أرى» بصريه فلا تحتاج لمفعول ثان «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور متعلق ببكاء «وما» تعجبيه مبتدأ «كان» زائده «أصبرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبيه ، والمفعول محذوف ، أى: أصبرها ، والجمله في محل رفع خير المبتدأ وهو ما التعجبيه. الشاهد فيه: قوله «وما كان أصبرا» حيث حذف المتعجب منه ، وهو الضمير المنصوب الذي يقع مفعولا به لفعل التعجب كما قدرناه. ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطين على بن أبي طالب: جزى الله قوما قاتلوا في لقاءهم لدى الزوع قوما ما أعزّ وأكرما يريد ما أعزهم وأكرمهم ، فحذف الضميرين.

التقدير: «وما كان أصبرها» فحذف الضمير وهو مفعول أفعل ؛ للدلالة عليه بما تقدم ، ومثال الثاني قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقدير - والله أعلم - وأبصر بهم ، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

٢٧٠- فذلك إن يلق المتيه يلقها***حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر(١)

ص: ١٥٢

١- البيت لعروه بن الورد ، الملقب بعروه الصعاليك. المعنى : هذا الفقير - الذى وصفه فى أبيات سابقه - إذا صادف الموت صادفه محمودا ، وإن يستغن يوما فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!. الإعراب : «فذلك» اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب «إن» شرطيه «يلق» فعل مضارع ، فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه «المنيه» مفعول به ليلق «يلقها» يلق : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «حميدا» حال من فاعل «يلق» المستتر فيه «وإن» شرطيه «يستغن» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو فاعل «يوما» ظرف زمان متعلق بيستغن «فأجدر» الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماض جاء على صورته الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط. الشاهد فيه : قوله «فأجدر» حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل «أجدر» كما أوضحناه فى الإعراب. واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان «أفعل» معطوفا على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف. ثم اعلم أن ما ذكرناه - من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغه «أفعل به» إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف - هو رأى جماعه من النحاه ، وهؤلاء يخصصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبره بوضوح المقصد ، سواء أكان بالعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذًا ، فاعرف ذلك.

أى : فأجدر به [فحذف المتعجب منه بعد «أفعل» وإن لم يكن معطوفا على أفعل مثله ، وهو شاذ].

وفى كلا الفعلين قدما لزما

منع تصرّف بحكم حتما (١)

لا- يتصرف فعلا- التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقه واحده ؛ فلا يستعمل من أفعل غير الماضى ، ولا من أفعل غير الأمر ، قال المصنف : وهذا مما لا خلاف فيه.

شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة

وصغهما من ذى ثلاث ، صرفا ،

قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا (٢)

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا ،

وغير سالك سبيل فعلا (٣)

يشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة :

ص: ١٥٣

١- «وفى كلا» جار ومجرور يتعلق بقوله «لزما» الآتى ، وكلا مضاف و «الفعلين» مضاف إليه «قدما» ظرف متعلق بلزم «لزما» لزم : فعل ماض ، والألف للإطلاق «منع» فاعل لزم ، ومنع مضاف و «تصرف» مضاف إليه «بحكم» جار ومجرور متعلق بلزم ، والجمله من «حتما» ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لحكم.

٢- «وصغهما» صغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به «من ذى» جار ومجرور متعلق بصغ ، وذى مضاف و «ثلاث» مضاف إليه ، والجمله من «صرفا» ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لذى ثلاث «قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا» نعوت أيضا لذى ثلاث : بعضها مفرد ، وبعضها جمله.

٣- «وغير» معطوف على «غير» فى البيت السابق ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «وصف» مضاف إليه ، وجمله «يضاهى أشهلا» فى محل جر صفة لوصف «وغير» عطف على غير السابق ، وغير مضاف و «سالك» مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «سبيل» مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و «فعلا» قصد لفظه : مضاف إليه.

أحدها : أن يكون ثلاثيا ؛ فلا يبينان مما زاد عليه ، نحو دحرج وانطلق واستخرج .

الثاني : أن يكون متصرفا ؛ فلا يبينان من فعل غير متصرف ، كنعم ، وبئس ، وعسى ، وليس .

الثالث : أن يكون معناه قابلا للمفاضله ؛ فلا يبينان من «مات» و «فنى» ونحوهما ؛ إذ لا مزيه فيهما لشيء على شيء .

الرابع : أن يكون تاميا ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصه ، نحو «كان» وأخواتها ؛ فلا- تقول «ما أكون زيدا قائما» وأجازة الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيًا ، واحترز بذلك من المنفى : لزوما ، نحو «ما عاج فلان بالدواء» أى : ما انتفع به ، أو جوازا نحو «ما ضربت زيدا» .

السادس : أن لا- يكون الوصف منه على أفعال ، واحترز بذلك من الأفعال الداله على الألوان : كسود فهو أسود ، وحمرة فهو أحمر ، والعيوب كحول فهو أحول ، وعور فهو أعور ؛ فلا- تقول «ما أسوده» ولا- «ما أحمره» ولا- «ما أحوله» ولا «ما أعوره» ولا «أعور به» ولا «أحول به» .

السابع : أن لا يكون مبيئا للمفعول نحو : «ضرب زيد» ؛ فلا تقول «ما أضرب زيدا» تريد التعجب من ضرب أوقع به ؛ لثلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه .

ما يتوصل به إلى التعجب من فاقده شرط من الشروط

وأشدد ، أو أشدّ ، أو شبههما

يخلف ما بعض الشروط عدما (١) .

ص : ١٥٤

١- «وأشدد» قصد لفظه : مبتدأ «أو أشد» معطوف عليه «أو شبههما» معطوف على أشد «يخلف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول : مفعول به ليخلف «بعض» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «عدم» الآتى ، وبعض مضاف و «الشروط» مضاف إليه «عدما» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «ما» الموصولة .

ومصدر العادم - بعد - ينتصب

وبعد أفعال جرّه بالبا يجب (١)

يعنى أنه يتوصّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدّ ونحوه ، وينصب مصدر ذلك الفعل العادم الشروط بعد «أفعل» مفعولاً ، ويجر بعد «أفعل» بالباء ؛ فتقول «ما أشدّ دحرجته ، واستخراجه» و «أشدد بدحرجته ، واستخراجه» ، و «ما أقبح عوره ، وأقبح بعوره ، وما أشدّ حمرة ، وأشدد بحمرته».

قد شد مجيء فعل التعجب مما لم يستكمل الشرط

وبالندور احكم لغير ما ذكر

ولا تقس على الذى منه أثر (٢).

ص: ١٥٥

١- «ومصدر» مبتدأ ، ومصدر مضاف و «العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بينتصب الآتى «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله : «يجب» الآتى ، وبعد مضاف و «أفعل» مضاف إليه «جره» جر : مبتدأ ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه «بالبا» قصر للضرورة : متعلق بجر ، والجمله من «يجب» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «بالندور» جار ومجرور متعلق بقوله : «احكم» الآتى «احكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باحكم أيضا ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على الذى» جار ومجرور متعلق بقوله : «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتى «أثر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «الذى».

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شىء من الأفعال التى سبق أنه لا يبنى منها حكم بندوقه ، ولا يقاس على ما سمع منه ، كقولهم «ما أخصره» من «اختصر» فبنوا أفعال من فعل زائد على ثلاثه أحرف وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم «ما أحمقه» فبنوا أفعال من فعل الوصف منه على أفعال ، نحو حمق فهو أحمق ، وقولهم «ما أعساه ، وأعس به» فبنوا أفعال وأفعال به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه و لا يفصل بين «ما» و فعل التعجب إلا بالظروف و شبهه

وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ، ووصله بما الزما (١)

وفصله : بظرف ، او بحرف جر

مستعمل ، والخلف فى ذاك استقر (٢)

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : «زيدا ما أحسن»

ص: ١٥٦

١- «وفعل» مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لن» نافية ناصبه «يقدم» فعل مضارع مبنى للمجهول «معموله» معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «ووصله» وصل : مفعول مقدم لقوله : «الزما» الآتى ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بوصل «الزما» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه.

٢- «وفصله» مبتدأ ومضاف إليه «بظرف» جار ومجرور متعلق بفصل «أو بحرف» معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «مستعمل» خبر المبتدأ «والخلف» مبتدأ «فى ذاك» جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجمله من «استقر» وفاعله المستتر فيه جوازا فى محل رفع خبر المبتدأ.

ولا «ما زيدا أحسن» ولا «بزيد أحسن» ويجب وصله بعامله ؛ فلا يفصل بينهما بأجنبي ، فلا تقول فى «ما أحسن معطيك الدرهم» : «ما أحسن الدرهم معطيك» ولا فرق فى ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : «ما أحسن بزيد ما زيدا» تريد «ما أحسن ما زيدا بزيد» ولا- «ما أحسن عندك جالسا» تريد «ما أحسن جالسا عندك» فإن كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب ففى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ، والمشهور جوازه ، خلافا للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمرى المنع إلى سيويه ، ومما ورد فيه الفصل فى النثر قول عمرو بن معد يكرب : «لله درّ بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها» وقول على كرم الله وجهه ، وقد مرّ بعمار فمسح التراب عن وجهه : «أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجذّلا» ، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابه رضى الله عنهم :

٢٧١- وقال نبيّ المسلمين : تقدّموا***وأحب إلينا أن تكون المقدّما(١).

ص: ١٥٧

١- البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلّفه قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبى حنين مائه من الإبل. الإعراب : «وقال» فعل ماض «نبي» فاعل ، ونبي مضاف و «المسلمين» مضاف إليه «تقدّموا» فعل أمر وفاعله ، والجمله فى محل نصب مقول القول «وأحب» فعل ماض جاء على صورته الأمر ، فعل تعجب «إلينا» جار ومجرور متعلق بأحب «أن» مصدرية «تكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو اسمه «المقدّما» خبر تكون ، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بباء زائده مقدره ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدّما. الشاهد فيه : قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذى هو «أحب» وفاعله الذى هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز فى الأصح من مذاهب النحويين. ومثل هذا البيت فى كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر : أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا فإن المصدر المنسبك من «أن يحظى بحاجته» مجرور بياء زائده ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : «بذى الصبر».

٢٧٢- خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى *** صبورا ، ولكن لا سبيل إلى الصبر (١)

ص: ١٥٨

١- البيت مما احتج به كثير من النحاه - منهم الجرمي - ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين. الإعراب: «خليلي» منادى حذف منه حرف النداء ، وياء المتكلم مضاف إليه «ما» تعجيبه مبتدأ «أحرى» فعل ماضى دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على «ما» التعجيبه فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «بذى» جار ومجرور متعلق بأحرى ، وذى مضاف و «اللب» مضاف إليه «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وهو المفعول الأول «صبورا» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علميه ؛ فإذا قدرتها بصريه اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله : «صبورا» حالا من نائب الفاعل ، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «ولكن» حرف استدراك «لا» نافية للجنس «سبيل» اسم لا- «إلى الصبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفه له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفا. الشاهد فيه : قوله «بذى اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحرى» ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز فى الأشهر من مذاهب النحاه ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاه ، ومن قال بمنعه منهم. ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر : أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر - إذا حالت - بأن أتحوّلا فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذى هو قوله : «أحر» وبين معموله الذى هو قوله : «بأن أتحوّلا» ومن كلام العرب «ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب» وفيه الفصل بين فعل التعجب الذى هو «أحسن» و «أقبح» ومعموله الذى هو «أن يصدق» و «أن يكذب» بالجار والمجرور.

فعالان غير متصرفين

نعم وبئس ، رافعان اسمين (١)

مقارنى «أل» أو مضافين لما

قارنها : ك- «نعم عقبى الكرما» (٢)

ويرفعان مضمرا يفسره

مميّز : ك- «نعم قوما معشره» (٣)

مذهب جمهور النحويين أن «نعم ، وبئس» فعالان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنه عليهما ، نحو «نعمت المرأة هند ، وبئست المرأة دعد» وذهب جماعه من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم «نعم السّير على بئس العبر» وقول

ص: ١٦٠

- ١- «فعالان» خبر مقدم «غير» نعت له ، وغير مضاف و «متصرفين» مضاف إليه «نعم» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وبئس» معطوف على نعم «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل «اسمين» مفعول به لقوله : رافعان.
- ٢- «مقارنى» نعت لقوله : «اسمين» فى البيت السابق ، ومغارنى مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «أو» حرف عطف «مضافين» معطوف على قوله : «مقارنى أل» «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «مضافين» ، و «قارنها» قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا- محل لها صلة الموصول «كنعم عقبى الكرما» الكاف جاره لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبى : فاعل ، وعقبى مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرماء.
- ٣- «ويرفعان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل «مضمرا» مفعول به «يفسره» يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «مميّز» فاعل يفسر ، والجملة فى محل نصب نعت لقوله : «مضمرا» ، وقوله : «كنعم قوما معشره» الكاف فيه جاره لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «قوما» تمييز «معشره» معشر : مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه.

الآخر «والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة» وخرّج على جعل «نعم وبئس» مفعولين لقول محذوف واقع صفه لموصوف محذوف ، وهو المجرور بالحرف ، لا «نعم وبئس» ، والتقدير : نعم السّير على غير مقول فيه بئس العير ، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ؛ فحذف الموصوف والصفه ، وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بدّ لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلّي بالألف واللام ، نحو «نعم الرجل زيد» ومنه قوله تعالى : (نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ) واختلف في هذه اللام ؛ فقال قوم : هي للجنس حقيقه ، فمدحت الجنس كلّه من أجل زيد ، ثم خصصت زيدا بالذكر ؛ فتكون قد مدحته مرتين ، وقيل : هي للجنس مجازا ، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كلّه مبالغه ، وقيل : هي للعهد (1).

الثاني : أن يكون مضافا إلى ما فيه «أل» ، كقوله : «نعم عقبى الكرما» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)

الثالث : أن يكون مضمرا مفسّرا بنكره بعده منصوبه على التمييز ، نحو

ص: ١٦١

١- العهد - عند من قال إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد - قيل : هو العهد الذهني لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزید تفخيما ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي ، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فالرجل في «نعم الرجل زيد» هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت الظاهر - وهو المخصوص - موضع المضمّر ، قصدا إلى زياده التقرير والتفخيم.

«نعم قوما معشره» ففي «نعم» ضمير مستتر يفسره «قوما» و «معشره» مبتدأ ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعض هؤلاء : إن «قوما» حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثل «نعم قوما معشره» قوله تعالى : (بئس للظالمين بدلاً) وقول الشاعر :

٢٧٣- لنعم موثلاً المولى إذا حذرت *** بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن (١)

وقول الآخر :

٢٧٤- تقول عرسى وهى لى فى عومره : *** بئس امرأ ، وإئنى بئس المره (٢)

. * * *

ص : ١٦٢

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها. اللغة : «موثلاً» الموثل هو الملجأ والمرجع «حذرت» مبنى للمجهول - أى : خيفت «بأساء» هى الشده «الإحن» جمع إحنة - بكسر الهمزة فيهما - وهى الحقد وإضممار العداوه. الإعراب : «نعم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «موثلاً» تمييز «المولى» مبتدأ ، والجمله قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : الممدوح المولى «إذا» ظرف زمان متعلق بنعم «حذرت» حذر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «بأساء» نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «البغى» مضاف إليه «واستيلاء» الواو عاطفه ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الإحن» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لنعم موثلاً» فإن «نعم» قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز - الذى هو قوله موثلاً - هذا الضمير.

٢- البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم. اللغة : «عرسى» عرس الرجل - بكسر أوله - امرأته «عومره» صياح وجلبه وصخب. الإعراب : «تقول» فعل مضارع «عرسى» عرس : فاعل ، وعرس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وهى» الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ «لى» ، فى عومره» متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «بئس» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه «امرأ» تمييز ، وجمله الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول «وإئنى» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم اسم إن «بئس» فعل ماض «المره» فاعل ، وجمله الفعل وفاعله - بحسب الظاهر - فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقدير الكلام : وإئنى مقول فى حقى : بئس المره ، وجمله «إن» واسمه وخبره فى محل نصب معطوفه على جمله مقول القول. الشاهد فيه : «بئس امرأ» حيث رفع «بئس» ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز الذى بعده - وهو قوله امرأ - هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جمله إنشائية ، وهى جمله «بئس المره» وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجمله معموله له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب.

اختلاف النحاه فى الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر فى كلام واحد

و جمع تمييز و فاعل ظهر

فيه خلاف عنهم قد اشتهر (1)

اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر فى «نعم» و أخواتها ؛ فقال قوم : لا يجوز ذلك ، و هو المنقول عن سيويه ؛ فلا تقول : «نعم الرجل رجلا زيدا» ، و ذهب قوم إلى الجواز ، و استدلوا بقوله :

ص : ١٦٣

١- «و جمع» مبتدأ أول ، و جمع مضاف و «تمييز» مضاف إليه «و فاعل» معطوف على تمييز ، و جملة «ظهر» و فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل «فيه» جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلاف» مبتدأ ثان مؤخر ، و جملة المبتدأ الثانى و خبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع «عنهم» جار و مجرور متعلق باشتهر الآتى ، و جملة «قد اشتهر» و فاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف.

وقوله :

٢٧٦- تزود مثل زاد أيبك فينا***فنعم الزاد زاد أيبك زادا(٢)

ص: ١٦٤

١- البيت لجرير بن عطيه ، من كلمه له يهجو فيها الأخطل التغلبى. اللغه : «زلاء» بفتح الزاى ، وتشديد اللام ، وآخره همزه - المرأه إذا كانت قليله لحم الأليتين «منطبق» المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ، وأراد بذلك الكنايه عن كونها ممتنه ؛ فهى هزيله ضعيفه الجسم من أجل ذلك. المعنى : يذمهم بدناءه الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم فى شده الفقر ، وسوء العيش ، حتى إن المرأه منهم لتمتهن فى الأعمال ، وتبتذل فى الخدمه ؛ فيذهب عنها اللحم - وذلك عند العرب مما تدم به المرأه - فتضطر إلى أن تتخذ حشيه - وهى كساء غليظ خشن - تعظم بها أليتها وتكبرها سترأ لهزالها ونحافه جسمها. الإعراب : «التغليييون» مبتدأ «بئس» فعل ماض لإنشاء الذم «الفحل» فاعل بئس ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم ، وقوله فحل من «فحلهم» مبتدأ مؤخر ، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام «فحلا» تمييز «وأمهم» الواو للاستئناف ، أو هى عاطفه ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطبق» نعت لزلاء ، أو خبر ثان. الشاهد فيه : قوله «بئس الفحل ... فحلا» حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر - وهو قوله «الفحل» والتمييز ، وهو قوله «فحلا».

٢- البيت لجرير بن عطيه ، من قصيده له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان. اللغه : «تزود» أصل معناه : اتخذ زادا ، وأراد منه هنا السيره الحميده ، والعيشه الطيبه ، وحسن المعامله. المعنى : سر فينا السيره الحميده التى كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشه المرضيه التى كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادى الباراه كما كان يتخذها أبوك ؛ فقد كانت سيره أيبك عاطره ، وأنت خليق بأن تقفو أثره. الإعراب : «تزود» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مثل» مفعول به لتزود ، ومثل مضاف و «زاد» مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من «أيبك» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «فينا» جار ومجرور متعلق بتزود «فنعم» الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء المدح «الزاد» فاعل نعم ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم «زاد» مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من «أيبك» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه «زادا» تمييز. الشاهد فيه : قوله «فنعم الزاد ... زادا» حيث جمع فى الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله «الزاد» والتمييز وهو قوله «زادا» كما فى البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهوره البصريين ، وقوم منهم يعربون «زادا» فى آخر هذا البيت مفعولا به لقوله «تزود» الذى فى أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله «مثل» حالا من «زادا» وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالا ، وتقديره البيت على هذا : تزود زادا مثل زاد أيبك فينا ، فنعم الزاد زاد أيبك.

وفصل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييز فائده زائده على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : «نعم الرَّجُل فارسا زيد» وإلا فلا ، نحو : «نعم الرَّجُل رجلا زيد».

فإن كان الفاعل مضمرا ، جاز الجمع بينه وبين التمييز ، اتفاقا ، نحو : «نعم رجلا زيد».

ص: ١٦٥

إذا وقعت «ما» بعد «نعم» فما إعراب «ما»؟

و «ما» ممّيز ، وقيل : فاعل ،

فى نحو «نعم ما يقول الفاضل» (١)

تقع «ما» بعد «نعم ، وبئس» فتقول : «نعم ما» أو «نعمًا» ، و «بئس ما» ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقوله تعالى : (بِئْسِمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) واختلف فى «ما» هذه ؛ فقال قوم : هى نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعل «نعم» ضمير مستتر ، وقيل : هى الفاعل ، وهى اسم معرفه ، وهذا مذهب ابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه.

المخصوص بالذم أو بالمدح و إعرابه

ويذكر المخصوص بعد مبتدا

أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (٢)

يذكر بعد «نعم ، وبئس» وفاعلها اسم مرفوع ، هو المخصوص بالمدح

ص: ١٦٦

١- «وما» مبتدأ «مميز» خبر «وقيل» فعل ماض مبنى للمجهول «فاعل» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلا ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجمله هى مقول القول «فى نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» أو من الضمير فى خبره «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقيل : ما فاعل ، وجمله «يقول الفاضل» فى محل نصب نعت لما على الأول ، وفى محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف - تقديره : نعم الشىء يقوله الفاضل - على الثانى.

٢- «ويذكر» فعل مضارع مبنى للمجهول «المخصوص» نائب فاعل «بعد» ظرف متعلق ببيذكر ، مبنى على الضم فى محل نصب «مبتدأ» حال من المخصوص «أو» عاطفه «خبر» معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و «اسم» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجمله «يبدو» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجمله ليس واسمه وخبره فى محل جر نعت لقوله اسم ، «أبدا» منصوب على الظرفيه ، وعامله يبدو.

أو الذم ، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه ، نحو : «نعم الرّجل زيد ، وبئس الرّجل عمرو ، ونعم غلام القوم زيد ، وبئس غلام القوم عمرو ، ونعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو» وفي إعرابه وجهان مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجمله قبله خبر عنه .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير «هو زيد ، وهو عمرو» أي : الممدوح زيد ، والمذموم عمرو .

ومنع بعضهم الوجه الثاني ، وأوجب الأول .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : «زيد الممدوح» .

وإن يقدم مشعر به كفى

ك «العلم نعم المقتنى والمقتنى» (١)

إذا تقدّم ما يدلّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرا ، كقوله تعالى في أيوب : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أي : نعم العبد أيوب ؛ فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - لدلاله ما قبله عليه .

ص : ١٦٧

١- «وإن» شرطيه «يقدم» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «مشعر» نائب فاعل يقدم «به» جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهو جواب الشرط «كالعلم» الكاف جاره لقول محذوف ، العلم : مبتدأ «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «المقتنى» فاعل لنعم «والمقتنى» معطوف على المقتنى ، وجمله نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى .

تستعمل «ساء» بمعنى «بئس» و يجوز أن تغير كل فعل ثلاثي إلى مثال كرم للمدح أو للذم

واجعل كبئس «ساء» واجعل فعلا

من ذى ثلاثه كنعم مسجلا (١)

تستعمل «ساء» فى الذم استعمال «بئس» ؛ فلا- يكون فاعلها إلا- ما يكون فاعلا لبئس - وهو المحلى بالألف واللام ، نحو «ساء الرجل زيد» والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو «ساء غلام القوم زيد» ، والمضمر المفسر بنكره بعده ، نحو «ساء رجلا زيد» ومنه قوله تعالى : (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا) - ويذكر بعدها المخصوص بالذم ، كما يذكر بعد «بئس» ، وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله : «واجعل فعلا» إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ، ويعامل معاملة «نعم» ، وبئس» فى جميع ما تقدم لهما من الأحكام ؛ فتقول : «شرف الرجل زيد ، ولؤم الرجل بكر ، وشرف غلام الرجل زيد ، وشرف رجلا زيد».

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز فى علم أن يقال : «علم الرجل زيد» ، بضم عين الكلمه ، وقد مثل هو وابنه به. وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل «علم» ، وجهل ، وسمع» إلى فعل يضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسره عينها ، ولم تحولها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلها ،

ص: ١٦٨

١- «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كبئس» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «ساء» قصد لفظه : مفعول أول لاجعل «واجعل» الواو عاطفه ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على اجعل السابق «فعلا» مفعول أول لاجعل «من ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلا ، وذى مضاف و «ثلاثه» مضاف إليه «كنعم» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «مسجلا» حال من نعم.

بل نبقها على حالها ، كما أبقوها ؛ فتقول : «علم الرجل زيد ، وجهل الرجل عمرو ، وسمع الرجل بكر».

يقال في المدح «حَبْدًا» و في الذم «لا حَبْدًا» و اختلاف العلماء في إعرابهما

ومثل نعم «حَبْدًا» ، الفاعل «ذا»

وإن ترد ذمًا فقل : «لا حَبْدًا» (١)

يقال في المدح : «حَبْدًا زيد» ، وفي الذم : «لا حَبْدًا زيد» كقوله :

٢٧٧- ألا حَبْدًا أهل الملا ، غير أنه *** إذا ذكرت مئى فلا حَبْدًا هيا (٢)

ص : ١٦٩

١- «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «نعم» قصد لفظه : مضاف إليه «حَبْدًا» قصد لفظه أيضا : خبر المبتدأ «الفاعل ذا» مبتدأ وخبر «وإن» شرطيه «ترد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذما» مفعول به لترد «فقل» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» نافية «حَبْدًا» فعل وفاعل ، والجمله مقول القول فى محل نصب ، وجمله قل ومعمولاته فى محل جزم جواب الشرط.

٢- البيت لکنزه - بكاف مفتوحه فنون ساكنه - أم شمله بن برد المنقرى ، من أبيات تهجو فيها ميه صاحبه ذى الرمه ، كذا قال أبو تمام ، وقيل : البيت لذى الرمه نفسه ، قاله التبريزى شارح الحماسه ، وروى بعد بيت الشاهد قوله : على وجه مئى مسحه من ملاحه وتحت الثياب العار ، لو كان باديا للغه : «الملا» بالقصر - الفضاء الواسع. الإعراب : «ألا» أداه استفتاح وتنبیه «حَبْدًا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم «أهل» مبتدأ مؤخر ، وأهل مضاف «الملا» مضاف إليه «غير» نصب على الاستثناء «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القصه والشأن اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «مئى» نائب فاعل ذكر ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «فلا» الفاء واقعه فى جواب إذا ، لا : نافية «حَبْدًا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم «هيا» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وجملتا الشرط وجوابه فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه غير إليه. الشاهد فيه : قوله «حَبْدًا أهل الملا ، ولا حَبْدًا هيا» حيث استعمل «حَبْدًا» فى صدر البيت فى المدح كاستعمال «نعم» واستعمل «لا حَبْدًا» فى عجز البيت فى الذم كاستعمال «بئس» ، ومثل هذا البيت فى استعمال الكلمتين معا قول الآخر : ألا حَبْدًا عاذرى فى الهوى ولا حَبْدًا العاذل الجاهل وقال عمر بن أبى ربيعه المخزومى : فظلت بمرأى شائق وبمسمع ألا حَبْدًا مرأى هناك ومسمع ومن هنا تعلم أنه لا يشترط فى فاعل «حَبْدًا» - إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضيا - أن يكون مقرونا بأل ، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفه.

واختلف فى إعرابها ؛ فذهب أبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن برهان ، وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف ، إلى أن «حبّ» فعل ماض ، و «ذا» فاعله ، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ ، والجمله قبله خبره ، وجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وتقديره «هو زيد» أى : الممدوح أو المذموم زيد ، واختاره المصنف.

وذهب المبرد فى المقتضب ، وابن السراج فى الأصول ، وابن هشام اللّخمى - واختاره ابن عصفور - إلى أن «حبّذا» اسم ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت «حبّ» مع «ذا» وجعلتا اسما واحدا.

ص: ١٧٠

وذهب قوم - منهم ابن درستويه - إلى أن «حبذا» فعل ماض ، و «زيد» فاعله ؛ فركبت «حبّ» مع «ذا» وجعلنا فعلا ، وهذا أضعف المذاهب.

وأول «ذا» المخصوص أيّا كان ، لا

تعديل بذا ؛ فهو يضاهاى المثلا (1)

أى : أوقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أى حال كان ، من الإفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والثنية ، والجمع ، ولا تغير «ذا» لتغير المخصوص ، بل يلزم الإفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثل لا يغير ، فكما تقول «الصيف ضيّعت اللبن» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا- غيره ، تقول : «حبّذا زيد ، [وحبذا هند] والزيدان ، والهندان ، والزيدون ، والهندات» فلا تخرج «ذا» عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت ل قيل «حبّذى هند ، وحبّذان الزيدان ، وحبتان الهندان ، وحب أولئك الزيدون ، أو الهندات».

ص: ١٧١

١- «أول» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول ثان تقدم على المفعول الأول «المخصوص» مفعول أول لأول «أيا» اسم شرط ، خبر لكان مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى المخصوص «لا» ناهية «تعديل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذا» جار ومجرور متعلق بتعديل «فهو» الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ ، وجمله «يضاهاى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل رفع خبر المبتدأ «المثلا» مفعول به ليضاهاى.

وما سوى «ذا» ارفع بحبّ ، أو فجرّ

بالبا ، ودون «ذا» انضمام الحاء كثر (١)

يعنى أنه إذا وقع بعد «حبّ» غير «ذا» من الأسماء جاز فيه وجهان : الرفع بحبّ ، نحو «حبّ زيد» والجر بباء زائده ، نحو «حبّ زيد» وأصل حبّ : حيب ، ثم أدغمت الباء فى الباء فصار حبّ .

ثم إن وقع بعد «حبّ» ذا وجب فتح الحاء ؛ فتقول : «حبّ ذا» وإن وقع بعدها غير «ذا» جاز صم الحاء ، وفتحها ؛ فتقول «حبّ زيد» و «حبّ زيد» . وروى بالوجهين قوله :

٢٧٨- فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها ، ***وحبّ بها مقتوله حين تقتل (٢)

ص : ١٧٢

١- «ما» اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «ارفع» الآنى «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلته الموصول ، وسوى مضاف ، و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق بارفع «أو» عاطفه «فجر» الفاء زائده ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالبا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله جر «ودون» الواو عاطفه ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ، وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و «ذا» مضاف إليه ، والمراد لفظ ذا «انضمام» مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و «الحاء» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجمله «كثر» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذا» كثير .

٢- البيت للأخطل التغلبى ، من كلمه يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد ، أحد أجواد العرب . اللغه : «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها «وحب بها» يروى فى مكانه «وأطيب بها» . الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوها» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجمله فى محل نصب مقول القول «عنكم ، بمزاجها» متعلقان باقتلوا «وحب» الواو حرف عطف ، حب : فعل ماضى دال على إنشاء المدح «بها» الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبنى على السكون فى محل رفع «مقتوله» تمييز ، أو حال «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخمر ، والجمله فى محل جر بإضافه «حين» إليها . الشاهد فيه : قوله «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها ، والفاعل غير «ذا» ، وكلا الوجهين - فى هذه الحالة - جائز ، فإن كان الفاعل «ذا» تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة - تبعا للمصنف - ذلك مفصلا . واعلم أولا أن فاعل «حب» هذه يجوز أن يكون مجرورا بالباء كما فى هذا الشاهد وكما فى قول الطرماح بن حكيم : حبّ بالزور المذى لا يرى منه إلّا صفحه أو لمام واعلم ثانيا أن هذه الباء زائده ؛ لأن الفاعل لا- يكون إلا- مرفوعا كما تعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء فى نحو قول ساعده بن جؤيه : هجرت غضوب وحبّ من يتجنّب وعدت عواد دون وليك تشعب فقد دل بيت ساعده على أن زياده الباء فى فاعل «حب» غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب - وهو قوله : «من يتجنّب» - غير مقترن بالباء .

* * *

ص: ١٧٣

صغ من مصوغ منه للتعجب

«أفعل» للتفضيل ، وأب اللذ أبي (٢)

يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها - للدلالة على التفضيل - وصف على وزن «أفعل (٣)» فتقول : «زيد أفضل من عمرو ، وأكرم من خالد» كما تقول «ما أفضل زيدا ، وما أكرم خالدا» وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه ؛ فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف ، كدحرج واستخرج ، ولا من فعل غير متصرف ، كنعم وبئس ، ولا من فعل «.

ص: ١٧٤

١- هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاه اسما لكل ما دل على زياده ، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زياده في نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنه ؛ فلا ينافى أن يعرض لها التغيير كما في خير وشر.
٢- «صغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ ، وفي الكلام موصوف مقدر ، أى : من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وأب» فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللد» اسم موصول - لغه في الذى - مفعول به لقوله : «أب» والجمله من «أبى» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

٣- هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير منصرف لكونه ملازما للوصفيه ووزن الفعل ، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقا كأفضل أو تقديرا كخير وشر في نحو قوله تعالى : (أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا) وقوله سبحانه (هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز : * بلال خير الناس وابن الأخير* الدال على زياده صاحبه في أصل الفعل».

لا- يقبل المفاضله ، كمات وفنى ، ولا من فعل ناقص ، ككان وأخواتها ، ولا من فعل منفى ، نحو «ما عاج بالدواء ، وما ضرب» ولا من فعل يأتى الوصف منه على أفعال ، نحو «حمر ، وعور» ولا من فعل مبنى للمفعول ، نحو «ضرب ، وجنّ» وشذ منه قولهم : «هو أخصر من كذا» فبنوا أفعال التفضيل من «اختصر» وهو زائد على ثلاثه أحرف ، ومبنى للمفعول ، وقالوا : «أسود من حلك الغراب ، وأبيض من اللبن» فبنوا أفعال التفضيل - شذوذا - من فعل الوصف منه على أفعال.

يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه

وما به إلى تعجب وصل

لمانع ، به إلى التفضيل صل (١)

تقدم - فى باب التعجب - أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التى لم تستكمل الشروط ب- «أشدّ» ونحوها ، وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به فى التعجب ؛ فكما تقول : «ما أشدّ استخراجه» تقول : «هو أشدّ استخراجا من زيد» وكما تقول : «ما أشدّ حمرته» تقول : «هو أشدّ حمره من زيد» لكن المصدر ينتصب فى باب التعجب بعد «أشدّ» مفعولا ، وههنا ينتصب تميزا.

ص: ١٧٥

١- «وما» اسم موصول : مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله : «وصل» الآتى على أنه نائب فاعل له تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل ، وجمله «وصل» ونائب فاعله لا- محل لها صلة الموصول «لمانع» جار ومجرور متعلق بوصل أيضا «به إلى التفضيل» يتعلقان بقوله : «صل» الآتى «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

أفعل التفضيل على ثلاثه أنواع : مضاف، و مقترن بأل، و مجرد منهما و حكم كل نوع من هذه الأنواع

وأفعل التفضيل صله أبدا

: تقديرا ، او لفظا ، بمن إن جرّدا (١)

لا- يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثه أحوال ؛ الأوّل : أن يكون مجردا ، الثانى : أن يكون مضافا ، الثالث : أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجردا فلا بد أن يتصل به «من» : لفظا ، أو تقديرا (٢) ، جازّه للمفضّل ، نحو «زيد أفضل من عمرو ، ومررت برجل أفضل من عمرو» وقد تحذف «من» ومجرورها للدلاله عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا) أى : وأعزّ منك [نفرا].

وفهم من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان ب- «أل» أو مضافا لا تصحبه «من» (٣) ؛ فلا- تقول : «زيد الأفضل من عمرو» ، ولا «زيد أفضل الناس من عمرو». را

ص: ١٧٦

١- «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأفعل مضاف و «التفضيل» مضاف إليه «صله» صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفيه «تقديرا» حال «أو لفظا» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطيه «جردا» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجاره للمفضول بأحد شيئين ، الأوّل : معمول أفعل التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) والثانى : لو الشرطيه ومدخولها ، نحو قول الشاعر : ولفوك أطيب ، لو بدلت لنا ، من ماء موهبه على خمر

٣- ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف من كما فى قول الأعشى ، وسيأتى قريبا ، ونشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠. ولست بالاكتر منهم حصى وإنما العزّه للكاثر وكما فى قول سعد القرقره : نحن بغرس الودىّ أعلمنا منّا برخص الجياد فى السّيدف كما جاء المجرد من أل والإضافه غير مقرون بمن فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى : عليها فتى لم تحمل الأرض مثله أبرّ بميثاق ، وأوفى ، وأصبرا

وأكثر ما يكون ذلك (١) إذا كان أفعال التفضيل خبرا ، كآييه الكريمه ونحوها ، وهو كثير فى القرآن ، وقد تحذف منه وهو غير خبر ، كقوله :

٢٧٩- دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا**فظل فؤادى فى هواك مضللا(٢)

ف- «أجمل» أفعال تفضيل ، وهو منصوب على الحال من التاء فى «دنوت» وحذفت منه «من» ، والتقدير : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر .

ص: ١٧٧

١- يريد «وأكثر ما يكون حذف من مع أفعال التفضيل المجرد من أل والإضافه إذا كان أفعال خبرا - إلخ».

٢- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغه : «دنوت» قربت «خلناك» ظننا شأنك كذا «كالبدر» مشابهه له «أجملا» أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونك أجمل من البدر وقد خلناك مثل البدر. الإعراب : «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «خلناك» فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول «كالبدر» جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثان لخال ، والجملة من الفعل ومفعوليه فى محل نصب حال من التاء فى دنوت «أجملا» حال ثانيه من التاء «فظل» فعل ماض ناقص «فؤادى» فؤاد : اسم ظل ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى هواك» الجار والمجرور متعلق بقوله : «مضللا» الآتى ، وهوى مضاف ، والكاف ضمير المؤنثه المخاطبه مضاف إليه «مضللا» خبر ظل. الشاهد فيه : قوله «أجملا» حيث حذف «من» الجاره للمفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام : أجمل منه ، ونظيره بيت امرىء القيس الذى أنشدناه قريبا ص ١٧٧.

ويلزم أفعال التفضيل المجرد الإفراد والتذكير ، وكذلك المضاف إلى نكره ، وإلى هذا أشار بقوله :

وإن لمنكور يصف ، أو جردا

ألزم تذكيرا ، وأن يوحد (١)

فتقول : «زيد أفضل من عمرو ، وأفضل رجل ، وهند أفضل من عمرو ، وأفضل امرأة ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزيدون أفضل من عمرو ، وأفضل رجال ، والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء» فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكرا ومفردا ، ولا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع.

وتلو «أل» طبق ، وما لمعرفة

أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة (٢).

ص: ١٧٨

١- «وإن» شرطيه «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله : «يصف» الآتي «يصف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعال التفضيل «أو» عاطفه «جردا» معطوف على يصف «ألزم» فعل ماض مبنى للمجهول في محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «تذكيرا» مفعول ثان لألزم «وأن» مصدرية «يوحدا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومعمولها في تأويل مصدر منصوب معطوف على قوله : تذكيرا.

٢- «وتلو» مبتدأ ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «وما» الواو عاطفه ، ما اسم موصول : مبتدأ «لمعرفة» جار ومجرور متعلق بقوله : «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذو» خبر المبتدأ الذي هو ما الموصول ، وذو مضاف و «وجهين» مضاف إليه «عن ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين ، وذو مضاف و «معرفة» مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة.

هذا إذا نويت معنى «من» وإن

لم تنو فهو طبق ما به قرن (١)

إذا كان أفعال التفضيل ب- «أل» لزمّت مطابقتها لما قبله : فى الإفراد ، والتذكير ، وغيرهما ؛ فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضل ، أو الفضليات ، ولا يجوز عدم مطابقتها لما قبله ؛ فلا تقول : «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضل» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهندات الأفضل» ، ولا يجوز أن تقترن به «من» ؛ فلا تقول : «زيد الأفضل من عمرو» فأما قوله :

ص : ١٧٩

١- «هذا» اسم إشاره مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «نويت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «معنى» مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» شرطيه «لم» نافية جازمه «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : وإن لم تنو معنى من «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «طبق» خبر المبتدأ ، و «طبق مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «قرن» الآتى «قرن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة ، والمراد بمعنى من - الذى قد تنويه وقد لا تنويه - هو التفضيل .

فيخرج على زياده الألف واللام ، والأصل : ولست بأكثر منهم ، أو جعل «منهم» متعلقا بمحذوف مجرد عن الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللام ، والتقدير «ولست بالأكثر أكثر منهم».

ص: ١٨٠

١- البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمه له يهجو فيها علقمه بن علاثه ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلك في المنافره التي وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ، اللغه : «الأكثر حصى» كناية عن كثره عدد الأعوان والأنصار «العزه» القوه والغلبه «الكاثر» الغالب في الكثره ، مأخوذه من قولهم : كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أي : غلبتهم كثره. الإعراب : «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق - في الظاهر - بالأكثر ، وستعرف ما فيه «حصى» تمييز «إنما» أده حصر «العزه» مبتدأ «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على اسم التفضيل و «من» الجاره للمفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم في تخريج البيت على مذهبه توجيهاً أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها ، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره الأول : لا نسلم أن «من» في قوله : «منهم» هي الجاره للمفضول ، ولكنها تبعيضية ؛ فهي متعلقه بمحذوف ، والتقدير : لست بالأكثر حصى حال كونك منهم : أي بعضهم. الثاني : أن أل في قوله : «بالأكثر» زائده ، والممنوع هو اقتران من بمدخل أل المعرفه. الثالث : أن «من» ليست متعلقه بالأكثر المذكور في الكلام ، ولكنها متعلقه بأكثر منكرا محذوفا يدل عليه هذا.

وأشار بقوله : «وما لمعرفه أضيف - إلخ» إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفه ، وقصد به التفضيل ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما : استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : «الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند أفضل النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهندات أفضل النساء» والثاني : استعماله كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقتها لما قبله ؛ فتقول : «الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وأفاضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات فضل النساء ، أو فضليات النساء» ، ولا يتعين الاستعمال الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان فى القرآن ؛ فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) ومن استعماله مطابقا قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بأحبكم إليّ ، وأقربكم منى منازل يوم القيامة : أحاسنكم أخلاقا ، الموطنون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون».

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفتح المطابقه ، ولهذا عيب على صاحب الفصيح (1) فى قوله «فاخترنا أفصحهن» قالوا : فكان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول : «فصحاهن».

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقه ، كقولهم : «التاقص والأشج أعدلا بنى مروان» أى : عادلا بنى مروان.

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله : «هذا إذا نويت معنى من - البيت» أى : جواز الوجهين - أعنى المطابقه وعدمها - .

ص: ١٨١

١- هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوى الكوفى ، وله رساله صغيره اشتهرت باسم «فصيح ثعلب».

مشروط بما إذا نوى بالإضافه معنى «من» أى : إذا نوى التفضيل ، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به .

قيل : ومن استعمال صيغه أفعال لغير التفضيل قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقوله تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى : وهو هين عليه ، وربكم عالم بكم ، وقول الشاعر :

وإن مدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل [٧٧] (١)

أى : لم أكن بعجلهم ، وقوله :

٢٨١- إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا *** بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (٢).

ص : ١٨٢

١- تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك فى مباحث زياده الباء فى خبر الناسخ النافى ، والشاهد فيه هنا قوله «بأعجلهم» فإنه فى الظاهر أفعال تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالى من التفضيل ؛ لأن ذلك ، هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ إذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لا ينافى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا ذم لا مدح .

٢- هذا البيت مطلع قصيده للفرزدق ، بفتخر فيها على جرير بن عطيه بن الخطمى ويهجوّه . اللغه : «سمك» يستعمل فعلا متعديا بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» الدعائم : جمع دعامة - بكسر الدال المهملة - وهى فى الأصل ما يسد به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط . الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن ، وجمله «سمك السماء» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسما لإن ، وجمله «بنى لنا» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى محل رفع خبر إن «بيتا» مفعول به لبنى ، وجمله «دعائمه أعز» من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفه لقوله «بيتا» وقوله «وأطول» معطوف على قوله «أعز» . الشاهد فيه : قوله «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتي التفضيل فى غير التفضيل ؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتا دعائمه عزيزه طويله حتى تكون دعائم بيته أكثر عزه وأشد طولاً ، ولو بقى «أعز وأطول» على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

أى : [دعائمه] عزيزه طويله ، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك ، وأن أبا عبيده قال فى قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) إنه بمعنى هين ، وفى بيت الفرزدق - وهو الثانى - إن المعنى عزيزه طويله ، وإن النحويين ردّوا على أبى عبيده ذلك ، وقالوا : لا حجه فى ذلك [له].

لا تتقدم «من» الجاره للمفضول على أفعال التفضيل إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام و ندر فى غير ذلك

وإن تكن بتلو «من» مستفهما

فلهما كن أبدا مقدّما (١)

كمثل «ممن أنت خير»؟ ولدى

إخبار التقديم نورا وردا (٢).

ص: ١٨٣

١- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «بتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «مستفهما» الآتى ، وتلو مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «مستفهما» خير «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله «مقدما» الآتى «كن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفيه متعلق بقوله «مقدما» الآتى «مقدما» خير كن ، والجمله من كن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

٢- «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خير لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله «خير» الآتى «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ ، والجمله فى محل جر بإضافه مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله «ورد» الآتى ، ولدى مضاف و «إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نورا» حال من الضمير المستتر فى قوله «ورد» الآتى «ورد» ورد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التقديم ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التقديم.

تقدّم أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا جىء بعده «بمن» جاره للمفضّل عليه ، نحو «زيد أفضل من عمرو» ، و «من» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمهما عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب - حينئذ - تقديم «من» ومجرورها نحو «ممن أنت خير؟ ومن أيهم أنت أفضل؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل؟» وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله «ولدى إخبار التقديم نرا وردا» ومن ذلك قوله :

٢٨٢- فقالت لنا : أهلا وسهلا ، وزوّدت ***جنى النحل ، بل ما زوّدت منه أطيب (١).

ص: ١٨٤

١- البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها في امرأه من بنى ذهل بن ثعلبه قرته وحملته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بامرأه ضبيه فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده. اللغة : «أهلا- ، وسهلا» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم «جنى النحل» ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها. الإعراب : «فقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «لنا» جار ومجرور متعلق بقال «أهلا وسهلا» منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين : أى أتيتم فوما أهلا ونزلتم موضعا سهلا «وزودت» الواو عاطفه ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث «جنى» مفعول به لزود ، وجنى مضاف و «النحل» مضاف إليه «بل» حرف للاضراب الإبطالى «ما» اسم موصول : مبتدأ ، وجمله «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، أى زودته «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «أطيب» الآتى «أطيب» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام ، وقد جعل جماعه من النحاه قوله «منه» متعلقا بقوله «زودت» أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيه جنى النحل ، وعلى ذلك لا شاهد في البيت ، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح. ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد في مقصوره : واستنزل الزّباء قسرا وهى من عقاب لوح الجوّ أعلى منتمى فقوله : «من عقاب» متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاما ، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل.

والتقدير : بل ما زوّدت أطيب منه ؛ وقول ذى الرّمّه يصف نسوه بالسمن والكسل :

٢٨٣- ولا عيب فيها غير أنّ سريعتها**قطوف ؛ وأن لا شىء منهنّ أكسل (١).

ص: ١٨٥

١- هذا البيت لذى الرمه ؛ من كلمه له مطلعها : ألّزّبع ظلّت عينك الماء تهمل رشاشا كما استنّ الجمان المفصّل؟ اللغه : «تهمل» تسكب «استن» تدد ، وتفرق «الجمان» جمع جمانه - بضم الجيم - وهى حبه من الفضه كالدره «قطوف» بفتح القاف - بطىء ، متقارب الخطو. المعنى : يصف نساء بالسمن والعباله ، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لا عيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعن شديده البطء متكاسله ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمه وعدم الامتهان فى العمل. الإعراب : «ولا» نافية للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا- ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفا ، وهذا متعين على لغه طيبىء «غير» أداه استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعتها» سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن «وأن» الواو عاطفه ، أن : مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف «لا شىء» لا : نافية للجنس ، وشىء : اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتى «أكسل» خبر لا ، والجمله من «لا» واسمها وخبرها فى محل رفع خبر «أن» المخففه من الثقيله. الشاهد فيه : قوله «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المحرور ليس استفهاما ولا مضافا إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله.

[التقدير: وأن لا شيء أكسل منهن] ، وقوله :

٢٨٤- إذا سايرت أسماء يوما ظعينه***فأسماء من تلك الظعينه أملح (١)

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينه.

. * * *

ص: ١٨٦

١- هذا البيت لجريير بن عطيه ، من كلمه له مطلعها : أجدّ رواح البين أم لا تروّح؟ نعم كلّ من يعنى بجمل مبرّح اللغه : «سايرت» جارت ، وباهت «يوما» المراد به مجرد الوقت ، نهارا كان ذلك أم ليلا-«ظعينه» أصله الهودج تكون فيه المرأه ، ثم نقل إلى المرأه فى الهودج بعلاقه الحالیه والمحليه ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأه مطلقا : راکبه ، أو غير راکبه ، ويروى بيت الشاهد هكذا : إذا سايرت أسماء يوما ظعائنا فأسماء من تلك الظعائن أملح المعنى : يقول : إن أسماء فى غايه الملاحه وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجمالها امرأه أخرى فى وقت أى وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير منها ملاحه وأعظم جمالا. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سايرت» ساير : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل سايرت ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «يوما» ظرف متعلق بسايرت «ظعينه» مفعول به لسايرت «فأسماء» الفاء واقعه فى جواب إذا ، أسماء : مبتدأ «من تلك» جار ومجرور متعلق بقوله «أملح» الآتى «الظعينه» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «من تلك ... املح» حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله «من تلك» - على أفعل التفضيل - وهو قوله «أملح» - فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ ، وقد مضى مثله.

ورفعه الظاهر نزر ، ومتى

عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (١)

كلن ترى في الناس من رفيق

أولى به الفضل من الصديق (٢)

لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه ، أولا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا ، وإنما يرفع ضميرا مستترا ، نحو : «زيد أفضل من عمرو» ففي «أفضل» ضمير مستتر عائد على

ص: ١٨٧

١- «ورفعه» رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط ، وهو ظرف متعلق بقوله عاقب الآتى «عاقب» فعل ماض فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعال التفضيل «فعلا» مفعول به لعاقب «فكثيرا» الفاء واقعه في جواب الشرط ، كثيرا : حال من الضمير المستتر في قوله «ثبت» الآتى «ثبتا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجمله في محل جزم جواب الشرط.

٢- «كلن» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، لن : حرف نفى ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديره بلن ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الناس» جار ومجرور متعلق بترى «من» زائده «رفيق» مفعول به لترى «أولى» اسم تفضيل ، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

«زيد» ؛ فلا تقول : «مررت برجل أفضل منه أبوه» فترفع «أبوه» ب- «أفضل» إلا في لغة ضعيفه حكاها سيويه.

فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صحّ أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا ، وذلك في كل موضع وقع فيه أفعال بعد نفى أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيًا ، مفضّلا على نفسه باعتبارين ، نحو : «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» ف- «الكحل» : مرفوع ب- «أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، نحو : «ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كزيد» ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصّوم منه في عشر ذى الحجه» وقول الشاعر ، أنشده سيويه :

٢٨٥- مررت على وادى السباع ، ولا أرى ***كوادى السباع - حين يظلم - واديا(١)

ص: ١٨٨

١- البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي. اللغة : «وادي السباع» اسم موضع بطريق البصره ، وهو الذي قتل فيه الزبير ابن العوام رضى الله عنه «تثيه» - بفتح التاء المثناه ، وكسر الهمزة بعدها ، وتشديد الياء - مصدر تأيا بالمكان ، أى : توقف وتمكث وتأنى وتمهل «ساريا» اسم فاعل من سرى : أى سار في الليل. المعنى : يقول : مررت على وادى السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد حنّده ، فلا- تضاهيه أوديه ، ولا تماثله فى تمهل من يرده من الركبان ، ولا فى ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه ، فى أى وقت ، إلا فى الوقت الذى يقى الله فيه السارين ويؤمن فرعهم ، ويهدىء روعهم. الإعراب : «مررت» فعل وفاعل «على وادى» جار ومجرور متعلق بمررت ، ووادى مضاف و «السباع» مضاف إليه «ولا» الواو واو الحال ، لا : نافية «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «كوادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانيا لأرى إذا قدرتها علميه ، ويقع حالا من قوله : «واديا» الآتى إذا قدرت رأى بصريه ، ووادى مضاف و «السباع» مضاف إليه «حين» ظرف متعلق بمحذوف حال أخرى من «واديا» الآتى ، وجمله «يظلم» مع فاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافه «حين» إليها «واديا» مفعول أول مؤخر عن المفعول الثانى «أقل» نعت لقوله واديا ، وهو أفعال تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتى «ركب» فاعل لأقل ، وجمله «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفه لركب «تثيه» تمييز لأفعال التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل» وقوله «إلا» أداه استثناء ملغاه «ما» مصدرية ظرفيه «وقى» فعل ماض «الله» فاعل وقى «ساريا» قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا أن يكون تمييزا لأفعال التفضيل الذى هو أخوف. الشاهد فيه : قوله «أقل به ركب» حيث رفع أفعال التفضيل اسما ظاهرا.

أقلّ به ركب أتوه تشيه

وأخوف - إلّا ما وقى الله - ساريا

ف- «ركب» مرفوع ب- «أقلّ» ؛ فقول المصنف «ورفعه الظاهر نزر» إشاره إلى الحاله الأولى ، وقوله «ومتى عاقب فعلا» إشاره إلى الحاله الثانيه.

* * *

ص: ١٨٩

يتبع فى الإعراب الأسماء الأول

نعت ، وتوكيد ، وعطف ، وبدل (١)

تعريف التابع وأنواعه

التابع هو : الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقا ؛ فيدخل فى قولك : «الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه» سائر التوابع ، وخير المبتدأ ، نحو : «زيد قائم» ؛ وحال المنصوب ، نحو : «ضربت زيدا مجزّدا» ويخرج بقولك «مطلقا» الخبر وحال المنصوب ؛ فإنهما لا- يشاركان ما قبلهما فى إعرابه مطلقا ، بل فى بعض أحواله ، بحلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله فى سائر أحواله من الإعراب ، نحو : «مررت بزيد الكريم ، ورأيت زيدا الكريم ، وجاء زيد الكريم».

ص : ١٩٠

١- «يتبع» فعل مضارع «فى الإعراب» جار ومجرور متعلق بـ «يتبع» مفعول به ليتبع «الأول» نعت للأسماء «نعت» فاعل يتبع «وعطف ، وتوكيد ، وبدل» معطوفات على نعت. واعلم أن الأسماء وحدها تجرى فيها جميع التوابع ، فلذلك خصها بالذكر ، فلا يقدر فى كلامه أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق تجرى فى غير الأسماء ، إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجرى فى غير الأسماء ، وذلك لا- ينافى أن بعضها يجرى فى غير الأسماء. ثم اعلم أن قوله «الأول» إشاره إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع فى الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، خلافا للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعددا ، خلافا لصاحب البديع.

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

تعريف النعت وما يجيء له

فالنعت تابع متم ما سبق

بوسمه أو وسم ما به اعتلق (١)

عَرَفَ النعت بأنه «التابع، المكْمَل متبوعه: بيان صفه من صفاته» نحو «مررت برجل كريم»، أو من صفات ما تعلق به - وهو سببته - نحو «مررت برجل كريم أبوه» فقوله «التابع» يشمل التوابع كلها، وقوله: «المكمل - إلى آخره» مخرج لما عدا النعت من التوابع (٢).

والنعت يكون للتخصيص، نحو «مررت بزيد الخياط» وللمدح، نحو: «مررت بزيد الكريم» ومنه قوله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وللذم، نحو «مررت بزيد الفاسق» ومنه قوله [تعالى]: (فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ

ص: ١٩١

١- «فالنعت» مبتدأ «تابع» خبر المبتدأ «متم» نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به متم، وجمله «سبق» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «بوسمه» بوسم: جار ومجرور متعلق بتمتم؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «أو وسم» معطوف على وسمه، ووسم مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق باعتلق «اعتلق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

٢- إنما خرج بقيه التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفه المتبوع أو صفه ما تعلق بالمتبوع، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقا ليبدل على الذات وعلى المعنى القائم بها. فإن قلت: فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين، فالجواب أنهما - وإن جاز ذلك فيهما - لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعا.

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وللتَّرخُّمِ نحو: «مررت بزيد المسكين» وللتأكيـد ، نحو: «أمس الدابر لا يعود» وقوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخَهُ وَاحِدَةً) (١).

وليـعط في التـعريف والتـنكير ما

لما تلا ، كـ- «امرر بقوم كرما» (٢)

النعـت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، نحو: «مررت بقوم كرماء ، ومررت بزيد الكريم» فلا- تنعت المعرفة بالنكرة ؛ فلا تقول: «مررت بزيد كريم» ، ولا تنعت النكرة بالمعرفة ؛ فلا تقول: «مررت برجل الكريم».

ص: ١٩٢

١- إنما كان قوله: (واحد) تأكيدا لأن الواحد مفهومه من (نفخه) بسبب تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنه المره ؛ لأن (نفخه) ليس من المصادر التي وضعت مقترنه بالتاء كرحمه.

٢- «وليـعط» الواو عاطفه أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «في التعريف» جار ومجرور متعلق بـيعط «والتنكير» معطوف على التعريف «ما» اسم موصول: مفعول ثان ليعط «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع مفعولا ، وجمله «تلا» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما المجروره محلا باللام «كامرر» الكاف جاره لقول محذوف ، امرر: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بقوم» جار ومجرور متعلق بامرر «كرما» صفه لقوم ، وقد قصره للضرورة.

وهو لدى التوحيد ، والتذكير ، أو

سواهما - كالفعل ، فاقف ماقفوا (١)

تقدّم أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره - وهى :
التثنية ، والجمع - والتذكير وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا ، نحو : «زيد رجل حسن ، والزيدان رجلان حسنان ، والزيدون رجال حسنون ، وهند
امرأه حسنه ، والهندان امرأتان حستان ، والهندات نساء حسنات» ؛ فيطابق فى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ،
كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل ف] قلت : «رجل حسن ، ورجلان حسنا ، ورجال حسنوا ، وامرأه حسنت ،
وامرأتان حستا ، ونساء حسنّ».

وإن رفع [أى النعت اسما] ظاهرا كان بالنسبه إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر ، وأما فى التثنية والجمع فيكون
مفردا ؛ فيجرى مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا ؛ فتقول : «مررت برجل حسنه أمّه» ، كما تقول : «حسنت أمّه» ، و «بامراتين حسن
أبواهما ، وبرجال حسن أبأؤهم» ، كما تقول : «حسن أبواهما ، وحسن أبأؤهم».

ص : ١٩٣

١- «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن
فى الخبر ، ولدى مضاف و «التوحيد» مضاف إليه «والتذكير» معطوف على التوحيد «أو» عاطفه «سواهما» سوى : معطوف على
التذكير ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «كالفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاقف» فعل أمر مبنى على
حذف حرف العله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاقف ، وجمله «قفوا» من الفعل
والفاعل لا محل لها صلة ما الموصوله الواقعه مفعولا ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : فاقف ماقفوه.

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميره طابق المنعوت في أربعة من عشره (١): واحد من ألقاب الإعراب - وهى: الرفع، والنصب، والجر - وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنيه والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقه فى اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية - وهى: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنيه، والجمع - فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً: فإن أسند إلى مؤنث أنث، وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى مذكر ذكر، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع - أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

لا يكون النعت إلا مشتقاً أو شبهه

وانعت بمشتق كصعب وذرب

وشبهه، كذا، وذى، والمنتسب (٢).

ص: ١٩٤

١- إذا لم يمنع من الموافقة فى بعضها مانع، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً، وأفعال التفضيل المضاف إلى نكره كأفضل رجل أو رجلين أو رجال، أو المجرد من أل والإضافه، لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً.

٢- «وانعت» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمشتق» جار ومجرور متعلق بانعت «كصعب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كصعب «وذرب» معطوف على صعب «وشبهه» الواو عاطفه، شبه: معطوف على مشتق، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وذى، والمنتسب» معطوفان على «ذا».

لا ينعى إلا بمشتق لفظاً ، أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا : ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل.

والمؤول بالمشتق : كاسم الإشارة ، نحو : «مررت بزید هذا» أى المشار إليه ، وكذا «ذو» بمعنى صاحب ، والموصول (١) ، نحو : «مررت برجل ذى مال» أى : صاحب مال ، و «بزید ذو قام» أى : القائم ، والمنتسب ، نحو «مررت برجل قرشى» أى : منتسب إلى قریش.

قد يكون النعت جملة و شروط ذلك

ونعتوا بجملة منكرًا

فأعطيت ما أعطيته خيرا (٢)

تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا-، وهى مؤولة بالنكرة ، ولذلك لا- ينعى بها إلا النكرة ، نحو : «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعى بها المعرفة ؛ فلا تقول : «مررت بزید قام أبوه ، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم

ص: ١٩٥

١- قول الناظم «وذى» لا يشمل ذو الموصول إلا على القول بأنها معربة ، أما على القول ببنائها فكان يجب أن يقول «كذا ، وذو» ومثل ذو الموصول فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنه بأل كالذى والتى وفروعها ، وكذا أل الموصول ، بخلاف من وما وأى.

٢- «ونعتوا» فعل وفاعل «بجملة» جار ومجرور متعلق بنعتوا «منكرا» مفعول به لنعنوا «فأعطيت» أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التانيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعطيت «أعطيته» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل ، والهاء مفعول ثان ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خيرا» حال من نائب الفاعل.

أنه يجوز نعت المعرّف بالألف واللام الجنسيه بالجملة ، وجعل منه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقول الشاعر :

٢٨٦- ولقد أمر على اللثيم يسبني *** فمضيت نمت قلت لا يعينني (١)

ص: ١٩٦

١- يروى هذا البيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين أحد اسمه ، والثانى : غضبان ممتلئا على إهابه إني - وحقك - سخطه يرضيني وقد رواه الأصمعي فى الأصمعيات ثالث خمسه أبيات ، ونسبها لشمر بن عمرو الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ لبيسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الأصمعيه رقم ٣٨ طبع مصر) اللغه : «اللثيم» الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع «إهابه» الإهاب - بزنه كتاب - الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شده غضبه ، وكثير موجدته وحنقه. المعنى : يقول : والله إني لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبني فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب. الإعراب : «ولقد» الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعه فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «على اللثيم» جار ومجرور متعلق بأمر «يسبني» جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للثيم ، وستعرف ما فيه «فمضيت» فعل وفاعل «نمت» حرف عطف ، والتاء لتأنيث اللفظ «قلت» فعل ماض ، وفاعله «لا» نافية «يعينني» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل نصب مقول القول. الشاهد فيه : قوله «اللثيم يسبني» حيث وقعت الجملة نعتا للمعرفه ، وهو المقرون بأل ، وإنما ساغ ذلك لأن أُل فيه جنسيه ؛ فهو قريب من النكره. كذا قال جماعه : منهم ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامه : إنه يجوز أن تكون الجملة حالیه. والذى ترجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعيين كون الجملة نعتا فى هذا البيت ؛ لأنه الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللثيم منعوتا بجملة «يسبني» إذ يصير المعنى أنه يمر على اللثيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللثيم فى حال سبه إياه ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملا ، ولكن هذه دلالة التزاميه ، والدلالة الأولى وضعيه.

ف- «نسلخ» صفة «الليل»، و «يسبنى»: صفة «للثيم»، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون «نسلخ»، و «يسبنى» حالين.

وأشار بقوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» إلى أنه لا بد للجمله الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله:

٢٨٧- وما أدرى أغيرهم تناء*** و طول الدهر أم مال أصابوا؟؟(١).

ص: ١٩٧

١- البيت لجريير بن عطيه، من كلمه له مطلعها: ألا- أبلغ معاتبتى وقولى بنى عمى فقد حسن العتاب اللغه: «تناء» بعد «طول الدهر» يروى فى مكانه «و طول العهد...». المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأحبه، أهو التباعد و طول الزمن؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه، فأبطرهم الغنى، وأنساهم حقوق الألفه و واجب الموده. الإعراب: «وما» نافية «أدرى» فعل مضارع - بمعنى أعلم - و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أغيرهم» الهمزه للاستفهام، وقد علقته درى عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول «تناء» فاعل غير، والجمله سدت مسد مفعولى أدرى «و طول» الواو عاطفه، طول: معطوف على تناء، و «العهد» مضاف إليه «أم» عاطفه، وهى - هنا - متصله «مال» معطوف على طول «أصابوا» فعل ماض و فاعله، والجمله فى محل رفع صفة لمال، وقد حذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه. الشاهد فيه: قوله «مال أصابوا» حيث أوقع الجمله نعتا لما قبلها، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل. ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي: كأنّ حفيف النبل من فوق عجسها عواذب نحل أخطأ الغار مطنف تقدير هذا الكلام عندنا: أخطأ الغار مطنّفها، أى دليلها، والنحاه يقولون: أل فى الغار عوض عن المضاف إليه، وأصل الكلام: أخطأ غارها.

التقدير: أم مال أصابوه ، فحذف الهاء ، وكقوله عز وجل : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أى : لا تجزى فيه ، فحذف «فيه» ، وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بجملته دفعه واحده ، والثانى : أنه حذف على التدرىج ؛ فحذف «فى» أولاً ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى.

* * *

لا تكون جملة النعت طلبيه و الفرق بينها و بين جملة الخبر

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

وإن أتت فالقول أضمر تصب (1)

لا تقع الجملة الطلبيه صفه ؛ فلا تقول : «مررت برجل اضربه» ، وتقع

ص: ١٩٨

١- «امنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بامنع «إيقاع» مفعول به لا منع ، وإيقاع مضاف و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف و «الطلب» مضاف إليه «وإن» شرطيه «أتت» أتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «فالقول» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله «أضمر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

خبرا خلافا لابن الأنباري ؛ فتقول : «زيد اضربه» ، ولما كان قوله : «فأعطيت ما أعطيته خبرا» يوهم أن كل جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة قال : «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أى : امنع وقوع الجملة الطلبية فى باب النعت ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول ، ويكون المضمرة صفة ، والجملة الطلبية معمول القول المضمرة ، وذلك كقوله :

٢٨٨- حتى إذا جنّ الظلام واختلط**جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط(١).

ص: ١٩٩

١- البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواه الذين وقفنا على كلامهم. اللغة : «جن الظلام» ستر كل شىء ، والمراد أقبل «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه «مذق» هو اللبن الممزوج بالماء ، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما ؛ لأن فيه غيره وكدره. المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاؤه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب فى لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذى خلطوه به كثير. الإعراب : «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «جن» فعل ماض «الظلام» فاعل جن ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفه على الجملة السابقة بالواو «جاءوا» فعل وفاعل «بمذق» جار ومجرور متعلق بجاء «هل» حرف استفهام «رأيت» فعل ماض وفاعله «الذئب» مفعول به لرأيت «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخلة على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف ، وجملة «هل رأيت الذئب قط» فى محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط. الشاهد فيه : قوله «بمذق هل رأيت ... إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدره بحرف الاستفهام قد وقعت نعتا للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معموله له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيرا ويبقى معموله. وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاه ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنباري ، والسرفى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولا فيقصد المتكلم إلى إفاده السامع إياه بالكلام ، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوما للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

فظاهر هذا أن قوله : «هل رأيت الذئب قط» صفة ل- «مذق» ، وهي جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل «هل رأيت الذئب قط» معمول لقول مضمر هو صفة ل- «مذق» ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر ؛ فيكون تقدير قولك «زيد اضربه» زيد مقول فيه اضربه؟

فالجواب أن فيه خلافا ؛ فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

* * *

قد يكون النعت مصدرا منكرا ؛ فيجب فيه الإفراد والتذكير

ونعتوا بمصدر كثيرا

فالتزموا الإفراد والتذكير (١)

يكثر استعمال المصدر نعتا ، نحو «مررت برجل عدل ، وبرجلين عدل ،

ص: ٢٠٠

١- «ونعتوا» فعل وفاعل «بمصدر» جار ومجرور متعلق بنعتوا «كثيرا» نعت لمحذوف : أى نعتا كثيرا «فالتزموا» فعل وفاعل «الإفراد» مفعول به لالتزموا «والتذكير» معطوف عليه.

وبرجال عدل ، وبمرأه عدل ، وبمرأتين عدل ، وبنساء عدل» ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلّ على المعنى ، لا- على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع «عدل» موضع «عادل» أو على حذف مضاف ، والأصل : مرتت برجل ذى عدل ، ثم حذف «ذى» وأقيم «عدل» مقامه ، وإما على المبالغه بجعل العين نفس المعنى : مجازاً ، أو ادعاء (١).

تعدد النعت لمتعدد

ونعت غير واحد : إذا اختلف

فعاطفا فرقه ، لا إذا اختلف (٢)

ص: ٢٠١

١- حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاه أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات : أولها أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادته محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإرادته الملزوم ، وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف ، والثالث أنه على المبالغه ، ولا مجاز فى هذا.

٢- «نعت» مبتدأ ، ونعت مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «واحد» مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اختلف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «فعاطفا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، عاطفا : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق «فرقه» فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ «لا» عاطفه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط ، وجمله «اختلف» وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف.

إذا نعت غير الواحد : فإمّا أن يختلف النعت ، أو يتفق ؛ فإن اختلف وجب التفريق بالعطف ؛ فتقول : «مررت بالزّيدين الكريم والبخيل ، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر» وإن اتفق جىء به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : «مررت برجلين كريمين ، وبرجال كرماء».

نعت معمولى عاملين متحدين فى المعنى و العمل يجب إتباعه

ونعت معمولى وحيدى معنى

وعمل ، أتبع بغير استثناء (١)

إذا نعت معمولان لعاملين متّحدى المعنى والعمل ، أتبع النعت المنعوت : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، نحو : «ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، وحدّثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين ، ومررت بزيد وجزت على عمرو الصّالحين».

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملهما - وجب القطع وامتنع الإتياع ؛ فتقول : «جاء زيد وذهب عمرو العاقلين» بالنصب على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العاقلان ، ونقول : «انطلق زيد وكلمت عمرا الظّرفين» أى : أعنى الظّرفين ، أو «الظّرفان»

ص: ٢٠٢

١- «نعت» مفعول مقدم لقوله «أتبع» الآتى ، ونعت مضاف و «معمولى» مضاف إليه ، ومعمولى مضاف و «وحيدى» مضاف إليه ، على تقدير موصوف محذوف ، أى معمولى عاملين وحيدى ، ووحيدى مضاف و «معنى» مضاف إليه «وعمل» معطوف على معنى «أتبع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بغير» جار ومجرور متعلق بأتبع ، وغير مضاف و «استثناء» مضاف إليه ، وقصره للضرورة ، والمراد : أتبع بغير استثناء معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل.

أى : هما الظريفان ، و «مررت بزید و خاوزت خالدا الكاتين ، أو الكاتبان».

* * *

تعدد النعت لمنعوت واحد

وإن نعوت كثرت وقد تلت

مفتقرا لذكرهنّ أتبع (1)

إذا تكررت النعوت ، وكان المنعوت لا يتّضح إلا بها جميعا وجب إتباعها كلها ؛ فتقول «مررت بزید الفقيه الشاعر الكاتب».

* * *

واقطع أو اتبع إن يكن معينا

بدونها ، أو بعضها اقطع معلنا (2)

ص: ٢٠٣

١- «وإن» شرطيه «نعوت» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت نعوت «كثرت» كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجمله لا- محل لها مفسره «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجمله «تلت» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال «مفتقرا» مفعول به لتلت «لذكرهن» الجار والمجرور متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه «أتبع» أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.

٢- «واقطع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «اتبع» معطوف على اقطع «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «معينا» خبر يكن «بدونها» الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه «أو» عاطفه «بعضها» بعض : مفعول مقدم لاقطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «اقطع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «معلنا» حال من الضمير المستتر فى اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا كان المنعوت متّصحا بدونها كلها ، جاز فيها جميعها : الإتياع ، والقطع (١) ، وإن كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتياع ، وجاز فيما يتعين بدونه : الإتياع ، والقطع.

النعته المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوبا

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا

مبتدأ ، أو ناصبا ، لن يظهرها (٢)

أى : إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ ، أو نصب على إضمار فعل ، نحو «مررت بزيد الكريم ، أو الكريم» أى : هو الكريم ، أو أعنى الكريم.

ص: ٢٠٤

١- أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفه وقد يكون نكره ، وتعلم - مع ذلك - أن القصد من نعت المعرفه توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكره تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفه على التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتياع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتياع وجاز فيما عداه الإتياع والقطع ، وأما النكره فيجب فى واحد من نعوتها الإتياع ، ويجوز فيما عداه الإتياع والقطع ؛ لأن التخصيص لا يستدعى أكثر من نعت واحد.

٢- «وارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله معطوفه بأو على الجمله قبلها «إن» شرطيه «قطعت» قطع : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف «مضمرا» حال من التاء فى «قطعت» وفيه ضمير مستتر فاعل «مبتدأ» مفعول به لمضممر «أو» عاطفه «ناصبا» معطوف على قوله مبتدأ ، وجمله «لن يظهرها» من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معا ، فالألف ضمير الاثنين ، أو لأولهما فالألف للاطلاق.

وقول المصنف «لن يظهر» معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو «مررت بزيد الكريم» أو ذم ، نحو : «مررت بعمر الخبيث» أو ترخم ، نحو : «مررت بزيد المسكين» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار ، نحو : «مررت بزيد الخياط ، أو الخياط» وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : «هو الخياط ، أو أعنى الخياط ، والمراد بالرفع والناصب لفظه «هو» أو «أعنى».

يجوز حذف ما علم من نعت أو منوعات

وما من المنوعات والنعت عقل

يجوز حذفه ، وفي النعت يقل (1)

أى : يجوز حذف المنوعات وإقامه النعت مقامه ، إذا دل عليه دليل ، نحو : قوله تعالى : (أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دروعا سابغات ، وكذلك يحذف النعت إذ دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قوله تعالى : [قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى : البين ، وقوله تعالى] : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) أى النَّاجِينَ.

ص: ٢٠٥

١- «وما» اسم موصول : مبتدأ «من المنوعات» جار ومجرور متعلق بقوله «عقل» الآتى «والنعت» معطوف على المنوعات ، وجمله «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف : فاعل يجوز ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه «وفى النعت» الواو عاطفه ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله «يقول» الآتى «يقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف.

التوكيد لفظي و معنوي

بالنفس أو بالعين الاسم أكداً

مع ضمير طابق المؤكداً (١)

واجمعهما بأفعل إن تبعاً

ما ليس واحداً تكن متبعاً (٢)

التوكيد قسمان ؛ أحدهما التوكيد اللفظي ، وسيأتي ، والثاني : التوكيد المعنوي ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكداً ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ، وذلك نحو «جاء زيد نفسه» ف- «نفسه»

ص: ٢٠٦

١- «بالنفس» جار ومجرور متعلق بقوله «أكد» الآتي «أو» حرف عطف «بالعين» معطوف على قوله بالنفس «الاسم» مبتدأ «أكد» أكداً : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و «ضمير» مضاف إليه «طابق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ضمير «المؤكد» مفعول به لطابق ، والجمله في محل جر صفة لضمير.

٢- «واجمعهما» الواو عاطفه ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به «بأفعل» جار ومجرور متعلق باجمع «إن» شرطيه «تبعاً» تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل «ما» اسم موصول مفعول به لتبع «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «واحداً» خبر ليس ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «متبعاً» خبره.

توكيد ل- «زيد»، وهو يرفع توهم أن يكون (١) التقدير «جاء خبر زيد، أو رسوله» وكذلك «جاء زيد عينه».

ولا بدّ من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد، نحو «جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها».

ثم إن كان المؤكّد بهما مثني أو مجموعا جمعتهما على مثال أفعال؛ فتقول: «جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما، والهندان أنفسهما، أو أعينهما، والزيدون أنفسهم. أو أعينهم، والهندات أنفسهنّ، أو أعينهنّ».

ثانيهما التوكيد بكل و بكلا و كلتا

وكلا اذكر في الشمول، وكلا

كلتا، جميعا - بالضمير موصلا (٢)

هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهم عدم إرادته الشمول، والمستعمل لذلك «كلّ، وكلا، و كلتا، وجميع».

ص: ٢٠٧

١- إذا قلت «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي، فإذا قلت «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما احتمال المجاز بالحذف، وثانيهما احتمال المجاز العقلي.

٢- «وكلا» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله اذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلا-، كلتا، جميعا» معطوفات على «كل» بعاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتي «موصلا» حال من كل وما عطف عليه.

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، نحو «جاء الركب كله ، أو جميعه ، والقبيله كلها ، أو جميعها ، والرّجال كلّهم ، أو جميعهم ، والهندات كلّهنّ ، أو جميعهنّ» ولا تقول : «جاء زيد كله».

ويؤكد بكلا المثني المذكّر ، نحو «جاء الزّيدان كلاهما» ، وبكلتا المثني المؤنث ، نحو «جاءت الهندان كلتاها».

ولا بدّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكّد كما مثل.

واستعملوا أيضا ككلّ فاعله

من عمّ في التّوكيد مثل النّافله (1)

أى استعمل العرب - للدلاله على الشّمول ككل - «عامّه» مضافا إلى ضمير المؤكّد ، نحو «جاء القوم عامّتهم» وقلّ من عدّها من النحويين فى ألفاظ التوكيد ، وقد عدّها سيبويه ، وإنما قال «مثل النافله» لأنّ عدّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله ، أى : الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

ص: ٢٠٨

١- «واستعملوا» فعل وفاعل «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «ككل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتى «فاعله» مفعول به لاستعملوا «من عم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضا «فى التوكيد» جار ومجرور متعلق باستعملوا «مثل» حال ثالث من فاعله أيضا ، ومثل مضاف و «النافله» مضاف إليه ،

قد يؤكد بعد كل بأجمع و فروعه

وبعد كلّ أكدوا بأجمعا

جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا (١)

أى : يجاء بعد «كل» بأجمع وما بعدها لتقويه قصد الشمول ؛ فيؤتى ب- «أجمع» بعد «كله» نحو «جاء الرّكب كلّهم أجمع» وب «جمعاء» بعد «كلّها» ، نحو «جاءت القبيله كلّها جمعاء» وب «أجمعين» بعد «كلّهم» نحو «جاء الرّجال كلّهم أجمعون» وب «جمع» بعد «كلّهنّ» نحو «جاءت الهندات كلّهنّ جمع».

* * *

و قد يؤكد بأجمع و فروعه دون كل

ودون كلّ قد يجيء : أجمع

جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع (٢)

أى : قد ورد استعمال العرب «أجمع» فى التوكيد غير مسبوقة ب- «كله» نحو «جاء الجيش أجمع» واستعمال «جمعاء» غير مسبوقة ب- «كلّها» نحو «جاءت القبيله جمعاء» واستعمال «أجمعين» غير مسبوقة ب- «كلّهم» نحو «جاء القوم أجمعون» واستعمال «جمع» غير مسبوقة ب- «كلهنّ» نحو «جاء النساء جمع» وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

ص : ٢٠٩

١- «وبعد» ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و «كل» مضاف إليه «أكدوا» فعل وفاعل «بأجمعا» جار ومجرور متعلق بأكدوا «جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا» معطوفات على «أجمعا» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

٢- «ودون» ظرف متعلق بقوله يجيء الآتى ، ودون مضاف و «كل» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «أجمع» فاعل يجيء «جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع» معطوفات على «أجمع» بعاطف مقدر فيما عدا الأخير.

إذا بكيت قبلتني أربعا

إذا ظلت الدهر أبكى أجمعا

ص: ٢١٠

١- هذه الأبيات لراجز لا يعلم اسمه. اللغة: «الذلفاء» أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف - بالتحريك - وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلميه فسميت به امرأه، ويجوز هنا أن يكون علما، وأن يكون باقيا على وصفيته «حولا» عاما «أكتعا» تاما، كاملا، وقد قالوا: «أتى عليه حول أكتع» أى: تام، كذا قال الجوهري. الإعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به «ليتني» ليت: حرف تمن، والنون للوقايه، والياء اسم ليت «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والناء اسمه «صبيا» خبر كان «مرضعا» نعت لصبى. وجمله «كان» واسمه وخبره فى محل رفع خبر «ليت» «تحملنى» تحمل: فعله مضارع، والنون للوقايه، وياء المتكلم مفعول به «الذلفاء» فاعل تحمل «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» توكيد لقوله حولاً، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتا له «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، وجمله «بكيت» فى محل جر بإضافه إذا إليها «قبلتني» قبل: فعل ماض، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الذلفاء، والنون للوقايه، وياء المتكلم مفعول أول «أربعا» مفعول ثان، وأصله نعت لمحدوف، والجمله لا- محل لها جواب «إذا» الشرطيه «إذا» حرف جواب «ظلت» ظل: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «الدهر» ظرف زمان متعلق بأبكى «أبكى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. والجمله فى محل نصب خبر ظل «أجمع» توكيد للدهر. الشاهد فيه: فى هذا البيت ثلاثه شواهد يستدل بها النحاه على مسائل من باب التوكيد، الشاهد الأول - وهو المراد هنا - فى قوله «الدهر... أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكد أوله- بكل، والثانى فى قوله «حولا- أكتعا» فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكره إذا كانت محدوده بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك، وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يابون تأكيد التكره: محدوده، أو غير محدوده، وسيأتى هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن، والثالث فى قوله «الدهر أبكى أجمعا» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنى.

وإن يفد توكيد منكور قبل

وعن نحاه البصره المنع شمل (١)

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكره : سواء كانت محدوده ، كيوم ، وليله ، وشهر ، وحول ، أو غير محدوده ، كوقت ، وزمن ، وحين .

ومذهب الكوفيين - واختاره المصنف - جواز توكيد النكره المحدوده ؛ لحصول الفائده بذلك ، نحو : «صمت شهرا كله» ومنه قوله :

* تحملنى الذلفاء حولاً أكتعا* [٢٨٩]

وقوله :

٢٩٠- * قد صرت البسكره يوما أجمعا* (٢)

ص: ٢١١

١- «وإن» شرطيه «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد ، وتوكيد مضاف ، و «منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف «وعن نحاه» جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتى ، ونحاه مضاف ، و «البصره» مضاف إليه «المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- هذا الشاهد مجهول النسبه إلى قائله ، ويذكر بعض النحاه من البصريين أنه مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله : * إننا إذا خطافنا تقعقا* اللغه : «خطافنا» الخطاب - بضم الخاء المعجمه وتشديد الطاء - هو الحديده المعوجه تكون فى جانب البكره «تقعقا» تحرك وسمع له صوت ، والققععه : تحريك الشئ اليا بس الصلب حتى يسمع له صوت «صرت» صوت «البكره» بفتح فسكون هنا - ما يستقى عليها الماء من البئر. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «صرت» صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البكره» فاعل صرت «يوما» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله يوما. الشاهد فيه : قوله «يوما أجمعا» حيث أكد قوله «يوما» وهو نكره محدوده بقوله «أجمعا» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذى اختاره المصنف فى هذه المسأله ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاه الكوفيون ليصححوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلمسوا له مخلصا.

هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع و جمعاء؟

واغن بكلتا في مثنى وكلا

عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (١)

قد تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك ؛ فلا تقول «جاء الجيشان أجمعان» ولا «جاء القبيلتان جمعاوان» استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون.

توكيد الضمير المتصل المرفوع

وإن تؤكّد الضمير المتّصل

بالنفس والعين فبعد المنفصل (٢).

ص: ٢١٢

١- «اغن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق باغن «في مثنى» جار ومجرور متعلق باغن أيضا «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق باغن أيضا ، ووزن مضاف و «فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله «وزن فعلاء».

٢- «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «فبعد» الفاء واقعه في جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و «المنفصل» مضاف إليه.

عنيت ذا الرفع ، وأكدوا بما

سواهما ، والقيد لن يلتزما (١)

لا- يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل ؛ فتقول : «قوموا أنتم أنفسكم ، أو أعينكم» ولا تقل : «قوموا أنفسكم».

فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك ؛ تقول : «قوموا كلكم» أو «قوموا أنتم كلكم».

وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع : بأن كان ضمير نصب أو جر ؛ فتقول : «مررت بك نفسك ، أو عينك ، ومررت بكم كلكم ، ورأيتك نفسك ، أو عينك ، ورأيتكم كلكم».

* * *

التوكيد اللفظي

وما من التوكيد لفظي يجي

مكررا كقولك «ادرجي ادرجي» (٢).

ص: ٢١٣

١- «عنيت» فعل وفاعل «ذا» مفعول به لعنيت ، وذا مضاف «الرفع» مضاف إليه «وأكدوا» فعل وفاعل «بما» جار ومجرور متعلق بأكدوا «سواهما» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجروره محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «والقيد» مبتدأ «لن» نافية ناصبه «يلتزما» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـلن ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القيد ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ «من التوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في قوله «لفظي» الآتي ؛ لأنه في قوه المشتق ؛ إذ هو منسوب «لفظي» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو لفظي ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «يجي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «مكررا» حال من الضمير المستتر في يجيء «كقولك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ادرجي» فعل أمر ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «ادرجي» توكيد لسابقه.

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظي ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به نحو : «ادرجى ادرجى»
وقوله :

٢٩١- فأين إلى أين النجاه ببغلتى ***أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس (١)

وقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) (٢).

ص: ٢١٤

١- هذا البيت يكثر استشهاد النحاه به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين. الإعراب : «فأين» اسم استفهام ، مبنى على الفتح في محل جر بالي محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فإلى أين - إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاه» مبتدأ مؤخر «ببغلتى» الجار والمجرور متعلق بالنجاه ، وبغله مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى : فعل ماض ، والكاف مفعول به «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل أتى الأول «احبس» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «احبس» توكيد لفظي. الشاهد فيه : قوله «إلى أين إلى أين» وقوله : «أتاك أتاك» وقوله : «احبس احبس» ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظي.

٢- من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك أن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالا- على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثاني غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معا حال ، وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَيًّا ضَعُفًا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاءوا رجلا- رجلا- ، وعلمته الحساب بابا بابا.

توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيا

ولا تعد لفظ ضمير متصل

إلا مع اللفظ الذي به وصل (١)

أى : إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد ، لم يجز ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد ، نحو «مررت بك بك ، ورغبت فيه فيه» ولا تقول : «مررت بكك».

* * *

توكيد الحروف توكيدا لفظيا

كذا الحروف غير ما تحصّلا

به جواب : كنعم ، و كبلى (٢)

أى : كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب ، يجب أن يعاد

ص: ٢١٥

١- «ولا» ناهية «تعد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لفظ» مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و «ضمير» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير «إلا» أداه استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لفظ» الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله «اللفظ» مضاف إليه «الذى» نعت للفظ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتى «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الحروف» مبتدأ مؤخر «غير» منصوب على الاستثناء ، أو - بالرفع - نعت للحروف ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «تحصلا» فعل ماض ، والألف للاطلاق «به» جار ومجرور متعلق بتحصل «جواب» فاعل تحصل ، والجمله لا محل لها صلة «كنعم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنعم «وكيلى» جار ومجرور معطوف على كنعم.

مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، نحو «إنّ زيدا إنّ زيدا قائم» و «فى الدار فى الدار زيد» ، ولا يجوز «إنّ زيدا قائم» (١) ، ولا «فى فى الدار زيد» .

فإن كان الحرف جوابا - كنعم ، وبلى ، وجير ، وأجل ، وإى ، ولا - جاز إعادته وحده ؛ فيقال لك : «أقام زيد»؟ فتقول «نعم نعم» أو «لالا» ، و «ألم يقم زيد»؟ فتقول : «بلى بلى» (٢) .

يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير

ومضمّر الرفع الذى قد انفصل

أكّد به كلّ ضمير اتّصل (٣)

ص: ٢١٦

- ١- قد ورد شاذّا قول الشاعر : إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما
- ٢- من ذلك قول جميل بن معمر العذرى : لا لا أبوح بحبّ بشنه ؛ إنّها أخذت على موثقا وعهودا واعلم أن حروف الجواب على ثلاثه أقسام : الأول ما يقع بعد الإيجاب والنفى جميعا ، وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفى ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثه : تصديق المخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إيعاد الطالب ، والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو «لا» والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولا ، والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفى ، وهو «بلى» خاصه .
- ٣- «ومضمّر» بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ وعلى كل حال هو مضاف ، و «الرفع» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : نعت لمضمّر الرفع «قد» حرف تحقيق «انفصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتا ، والجمله لا محل لها صلته الموصول «أكّد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأكّد «كل» مفعول به لأكّد ، وكل مضاف و «ضمير» مضاف إليه ، وجمله «اتصل» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل جر صفة لضمير المضاف إليه .

أى : يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل : مرفوعا كان ، نحو «قمت أنت» ، أو منصوبا «أكرمتنى أنا» ، أو مجرورا ، نحو «مررت به هو» والله أعلم.

* * *

ص: ٢١٧

العطف ضربان : عطف نسق و عطف بيان

العطف : إما ذو بيان ، أو نسق

والغرض الآن بيان ما سبق (١)

فدو البيان : تابع ، شبه الصفة ،

حقيقه القصد به منكشفه (٢)

العطف - كما ذكر - ضربان ؛ أحدهما : عطف النسق ، وسيأتي ، والثاني : عطف البيان ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، المشبه للصفة : في إيضاح (٣) متبوعه ، وعدم استقلاله ، نحو : .

ص : ٢١٨

١- «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «بيان» مضاف إليه «أو» عاطفه «نسق» معطوف على «ذو بيان» والغرض «مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفيه الزمانيه «بيان» خبر المبتدأ ، وبيان مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، وجمله «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو لا محل لها صلة الموصول .

٢- «فذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ «شبه» نعت لتابع ، وشبه مضاف و «الصفة» مضاف إليه «حقيقه» مبتدأ ، وحقيقه مضاف و «القصد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمنكشفه «منكشفه» خبر المبتدأ ، والجمله في محل رفع صفة ثانيه لتابع .

٣- عباره الشارح في هذا الموضع قاصره ، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيره ، وأن أشهرها أربعة ؛ الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون في المعارف كأقسم بالله أبو حفص عمر ، والثاني تخصيص متبوعه ، وهذا يكون في النكرات نحو قوله تعالى : (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) وقوله سبحانه : (مِنْ شَجَرِهِ مُبَارَكِهِ زَيْتُونَةٍ) عند من جوز مجيء عطف البيان في النكرات ، والثالث المدح ، نحو قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع التأكيد ، وذلك كما في قول الشاعر : * لقاتل يا نصر نصران نصرًا * ذكره بعضهم ، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول .

٢٩٢- * أقسم بالله أبو حفص عمر * **ف- «عمر» عطف بيان ؛ لأنه موضح لأبي حفص. (١)

فخرج بقوله «الجامد» الصّيفه ؛ لأنها مشتقة أو مؤوّله به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيد ، وعطف التّسق ؛ لأنهما لا يوضّحان متبوعهما ، والبدل الجامد ؛ لأنه مستقل.

* * *

ص: ٢١٩

١- هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبه - بفتح الكاف وسكون الياء المثناه - وبعده : ما مسّـها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان فجر وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر - رضى الله عنه - مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحتك ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها ما لا نسيغه. اللغة : «نقب» مصدر نقب - من باب فرح - وهو رقه خف البعير «دبر» مصدر دبر - من باب مرض - وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب «فجر» حث فى يمينه. الإعراب : «أقسم» فعل ماض «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، وأبو مضاف و «حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا. الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» فإن الثانى عطف بيان للأول.

فأولينه من وفاق الأول

ما من وفاق الأول النعت ولى (١)

لما كان عطف البيان مشبها للصفه ، لزم فيه موافقه المتبوع كالنعت ؛ فيوافقه فى : إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

* * *

فقد يكونان منكرين

كما يكونان معرفين (٢)

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك ؛ فيكونان منكرين كما يكونان معرفين ، قيل : ومن تنكيرهما قوله تعالى : (يُوقَدُ مِنْ شَجَرِهِ مُبَارَكٌ زَيْتُونَةٍ) وقوله تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) فزيتونه : عطف بيان لشجره ، وصديد : عطف بيان لماء.

* * *

ص: ٢٢٠

١- «فأولينه» أول : فعل أمر ، مؤكد بالنون الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «من وفاق» جار ومجرور متعلق بأولينه ووافق مضاف ، و «الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأولينه «من وفاق» جار ومجرور متعلق بقوله «ولى» الآتى آخر البيت ، ووافق مضاف ، «الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النعت ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

٢- «فقد» حرف تليل «يكونان» فعل مضارع ناقص ، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جاره ، ما : مصدرية «يكونان معرفين» مضارع ناقص واسمه وخبره ، فى تأويل مصدر بواسطه ما المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بالكاف ، والتقدير : ككونهما معرفين.

وصالحا لبدليته يرى

في غير ، نحو «يا غلام يعمر» (١)

ونحو «بشر» تابع «البكرى»

وليس أن يبدل بالمرضى (٢)

كل ما جاز أن يكون عطف بيان ، جاز أن يكون بدلا ، نحو : «ضربت أبا عبد الله زيدا».

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين ، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان (٣) . :

ص: ٢٢١

١- «وصالحا» مفعول ثان مقدم على عامله ، وهو قوله «يرى» «لبدليته» جار ومجرور متعلق بـ«يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بـ«يرى» ، وغير مضاف ، و «نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبنى على الضم في محل نصب «يعمر» عطف بيان على غلام تبعا للمحل ؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب.

٢- «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق ، ونحو مضاف و «بشر» مضاف «تابع» نعت لبشر ، وتابع مضاف و «البكرى» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضى» الباء زائده ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

٣- ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ، الثانى : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع ، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثانى ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمر مع كونه منصوبا موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علما وليس مقترنا بأل موضع البكرى ، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتغلا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعه خبرا وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو «على سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا.

الأولى : أن يكون التابع مفردا ، معرفه ، معربا ؛ والمتبوع منادى ، نحو : «يا غلام يعمر» فيتعين أن يكون «يعمر» عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء «يعمر» على الضم ؛ لأنه لو لفظ ب- «يا» معه لكان كذلك.

الثانية : أن يكون التابع خاليا من «أل» والمتبوع بأل ، وقد أضيفت إليه صفه بأل ، نحو : «أنا الضارب الرجل زيد» ؛ فيتعين كون «زيد» عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلا من «الرجل» ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أنا الضارب زيد ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت في باب الإضافه من أن الصفه إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أضيف إلى ما فيه أل ، ومثل «أنا الضارب الرجل زيد» قوله :

٢٩٣- أنا ابن التارك البكرى بشر***عليه الطير ترقبه وقوعا(١).

ص: ٢٢٢

١- البيت للمرار بن سعيد الفقعسى. اللغة : «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا مفعولا واحداً «البكرى» نسبه إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحساس الفقعسى ، ورئيس بنى أسد يوم ذاك خالد بن نضله الفقعسى جد المرار ، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلك عن كونه قتله. المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذى ترك بشرا البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه. الإعراب : «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، «التارك» مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و «البكرى» مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «بشر» عطف بيان على البكرى «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر ، والجمله فى محل نصب : إما مفعول ثان للتارك ، وإما حال من البكرى «ترقبه» ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من الطير «وقوعا» حال من الضمير المستتر فى ترقبه. الشاهد فيه : قوله «التارك البكرى بشر» فإن قوله «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله «البكرى» ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

فبشر : عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير . «أنا ابن التارك بشر».

وأشار بقوله : «وليس أن يبدل بالمرضى» إلى أنّ تجويز كون «بشر» بدلا غير مرضى ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفراسى (١).

ص: ٢٢٣

١- مذهب الفراء والفراسى جواز إضافه الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وذلك نحو «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز فى «أنا ابن التارك البكرى بشر» أن يجعل بشر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر - بإضافه التارك الذى هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذى هو علم - ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلك صح فى المتبوع الوجهان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفراسى غير مقبول عند المصنف وجمهره العلماء ، لا جرم لم يجيزوا فى «بشر» إلا وجها واحدا وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول «وليس أن يبدل بالمرضى».

تال بحرف متبع عطف النسق

كاخصص بود و ثناء من صدق (١)

عطف النسق هو : التابع ، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها ، ك- «اخصص بود و ثناء من صدق».

فخرج بقوله «المتوسط - إلى آخره» بقيه التوابع.

حرف العطف على ضربين : ما يشرك لفظا و حكما و ما يشرك لفظا فقط

فالعطف مطلقا : بواو ، ثم ، فا ،

حتى ، أم ، او ، ك- «فيك صدق و وفا» (٢)

ص : ٢٢٤

١- «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و «النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جاره لقول محذوف ، اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «و ثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول : مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصول ، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

٢- «فالعطف» مبتدأ «مطلقا» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله «بواو» بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، أو هو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيويه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم فا ، حتى ، أم ، أو» قصد لفظهن. معطوفات على قوله واو ، بعاطف مقدر في الجميع «كفيك» الكاف جاره لقول محذوف ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «و وفا» الواو عاطفه ، و وفا : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام : كقولك فيك صدق و وفا ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك.

حروف العطف على قسمين :

أحدهما : ما يشترک المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا ، أى : لفظا وحكما ، وهى : الواو ، نحو : «جاء زيد وعمرو». وثمّ ، نحو : «جاء زيد ثمّ عمرو». والفاء ، نحو : «جاء زيد فعمرو». وحتّى ، نحو : «قدم الحجّاج حتّى المشاه». وأمّ ، نحو : «أزيد عندك أم عمرو؟». وأو ، نحو : «جاء زيد أو عمرو».

والثانى : ما يشترک لفظا فقط ، وهو المراد بقوله.

وأتبعت لفظا فحسب : بل ، ولا ،

لكن ، ك- «لم يبد امرؤ لكن طلا» (١)

هذه الثلاثة تشرک الثانى مع الأول فى إعرابه ، لا فى حكمه ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا».

ص: ٢٢٥

١- «وأتبعت» أتبع : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث «لفظا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «فحسب» الفاء زائده لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيك هذا ، مثلا «بل» فاعل أتبعت «ولا ، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر فى الثانى «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بحذف الواو «امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على امرؤ ، والطلا - بفتح الطاء مقصورا ، بزنه عصا وفتى - ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقره الوحشيه ، وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقا ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب.

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا

- فى الحكم - أو مصاحبا موافقا (١)

لما ذكر حروف العطف التسعه شرع فى ذكر معانيها.

فالواو : لمطلق الجمع عند البصريين ؛ فإذا قلت : «جاء زيد وعمرو» دلّ ذلك على اجتماعهما فى نسبه المجرى إليهما ، واحتمل كون «عمرو» جاء بعد «زيد» ، أو جاء قبله ، أو جاء مصاحبا له ، وإنما يتبين ذلك بالقرينه ، نحو : «جاء زيد وعمرو بعده ، وجاء زيد وعمرو قبله ، وجاء زيد وعمرو معه». فيعطف بها : اللاحق ، والسابق ، والمصاحب.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ، وردّ بقوله تعالى : (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) (٢).

* * *

ص: ٢٢٦

١- «فاعطف» الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق باعطف «لا حقا» مفعول به لا اعطف «أو» عاطفه «سابقا» معطوف على قوله لا حقا «فى الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقا ، ولا حقا» «أو» عاطفه «مصاحبا» معطوف على سابقا «موافقا» نعت لقوله مصاحبا ،

٢- لو كانت الواو داله على الترتيب - كما يقول الكوفيون - لكان هذا الكلام اعترافا من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياه المراده من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت ، وهى الحشر ، ومساق الآيه وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له ؛ فالمراد من الحياه فى قولهم «ونحيا» هى الحياه التى يحيونها فى الدنيا ، وهى قبل الموت قطعاً ، فدلت الآيه على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق فى الوجود على المعطوف عليه.

واخصص بها عطف الذى لا يغنى

متبوعه ، ك- «اصطف هذا وابنى» (١)

اختصت الواو - من بين حروف العطف - بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه ، نحو : «اختصم زيد وعمرو» ولو قلت : «اختصم زيد» لم يجز ، ومثله «اصطف هذا وابنى ، وتشارك زيد وعمرو» ، ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا غيرها من حروف العطف ؛ فلا تقول : «اختصم زيد فعمرو».

* * *

الفاء للترتيب بلا مهله

والفاء للترتيب باتصال

و «ثم» للترتيب بانفصال (٢)

أى : تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به ، و «ثم» على تأخره عنه منفصلا ، أى : متراخيا عنه ، نحو : «جاء زيد فعمرو» ، ومنه قوله تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى) و «جاء زيد ثم عمرو» ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ).

* * *

ص: ٢٢٧

١- «واخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف ، و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من الفعل المنفى وهو «لا- يغنى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا- محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جاره لقول محذوف ، واصطف : فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابنى» معطوف على هذا.

٢- «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم» للترتيب بانفصال» مثل الشطر الأول فى الإعراب.

واخصص بفاء عطف ما ليس صلته

على الذى استقرَّ أنه الصَّله (١)

اختصَّت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلته - لخلوه عن ضمير الموصول - على ما يصلح أن يكون صلته - لاشتماله على الضمير - نحو: «الذى يطير فيغضب زيد الذباب»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب زيد» لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستغنى بها عن الرابط، ولو قلت: «الذى يطير ويغضب منه زيد الذباب» جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

* * *

«حتى»

بعضا بحتى اعطف على كل، ولا

يكون إلا غايه الذى تلا (٢)

ص: ٢٢٨

١- «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفاء» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «صلته» خبر ليس، والجمله من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلته ما الموصوله «على الذى» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «الصله» خبر أن، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل استقر، والجمله من الفعل الذى هو استقر والفاعل الذى هو المصدر المنسبك من أن ومعمولها لا محل لها صلته الذى.

٢- «بعضا» مفعول به مقدم لقوله «اعطف» الآتى «بحتى» جار ومجرور متعلق باعطف «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على كل» جار ومجرور متعلق باعطف أيضا «ولا» الواو للحال، لا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا «إلا» أداة استثناء ملغاه «غايه» خبر يكون، وغايه مضاف، و «الذى» اسم موصول مضاف إليه «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا، والجمله لا محل لها صلته الذى، وجمله يكون واسمه وخبره فى محل نصب حال.

يشترط في المعطوف بحيثى أن يكون بعضا مما قبله وغايه له : فى زياده ، أو نقص ، نحو : «مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاه». .

«أم» و أنواعها

و «أم» بها اعطف إثر همز التسويه

أو همزه عن لفظ «أى» مغنيه (١)

«أم» على قسمين : منقطعه ، وستأتى ، ومتصله ، وهى : التى تقع بعد همزه التسويه نحو : «سواء على أقمت أم قعدت» ومنه قوله تعالى : (سواء عَلَيْنَا أجزَعْنَا أم صَبَرْنَا) والتى تقع بعد همزه مغنيه عن «أى» نحو «أزيد عندك أم عمرو» أى : أيهما عندك؟.

وربما أسقطت الهمزه ، إن

كان خفا المعنى بحذفها أمن (٢).

ص : ٢٢٩

١- «وأم» قصد لفظه : مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله اعطف الآتى «اعطف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إثر» ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف ، وإثر مضاف و «همز» مضاف إليه ، وهمز مضاف و «التسويه» مضاف إليه «أو» حرف عطف «همزه» معطوف على همز «عن لفظ» جار ومجرور متعلق بقوله «مغنيه» الآتى ، ولفظ مضاف و «أى» مضاف إليه «مغنيه» نعت لهمزه.

٢- «وربما» رب : حرف تقليل ، ما : كافه «أسقطت» أسقط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «الهمزه» نائب فاعل أسقط «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضرورة : اسم كان ، وخفا مضاف و «المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله «أمن» الآتى ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

أى : قد تحذف الهمزة - يعنى همزه التسويه ، والهمزه المغنيه عن أئى - عند أمن اللبس ، وتكون «أم» متصله كما كانت والهمزه موجوده ، ومنه قراءه ابن محيصرن : (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) ياسقاط الهمزه من «أنذرتهم» ، وقول الشاعر :

٢٩٤- لعمر ك ما أدرى وإن كنت داريا***بسبع رمين الجمر أم بثمان (١)

أى : أبسبع.

ص : ٢٣٠

١- البيت لعمر بن أبى ربيعه المخزومى ، أحد شعراء قريش المعدودين. الإعراب : «لعمر ك» اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر ك قسمى ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدرى» فعل مضارع بتطلب مفعولين ، وقد علق عنهما بالهمزه المقدره قبل قوله بسبع الآتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وإن» الواو واو الحال ، إن زائده «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «داريا» خبره «بسبع» جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتى «رمين» رمى : فعل ماض ، ونون النسوه فاعل «الجمر» مفعول به لرمين «أم» عاطفه «بثمان» جار ومجرور معطوف على قوله بسبع. الشاهد فيه : قوله «بسبع ... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزه المغنيه عن لفظ «أى» وأصل الكلام : أبسبع رمين - إلخ ، وإنما حذفها اعتمادا على انسياق المعنى وعدم خفائه.

وبانقطاع وبمعنى «بل» وفت

إن تك مما قيدت به خلت (١)

أى : إذا لم يتقدم على «أم» همزة التسوية ، ولا همزة مغنية عن أى ؛ فهى منقطعه وتفيد الإصراب كبل ، كقوله تعالى : (لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أى : بل يقولون افتراه ، ومثله «إِنَّهَا لِأَبْلِ أُمِّ شَاء» أى : بل هى شاء.

«أو» و معانيها

خير ، أبح ، قسم - بأو - وأبهم ،

واشكك ، وإضراب بها أيضا نى (٢)

ص: ٢٣١

١- «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفت الآتى «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف إليه «وفت» وفى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم أيضا «إن» شرطيه «تك» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم أيضا «مما» جار ومجرور متعلق بقوله خلت الآتى «قيدت» قيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجمله لا- محل لها صلة «ما» المجروره محلا بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجمله فى نصب خبر «تك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبح ، قسم» معطوفان على خير بعاطف مقدر مع كل منهما «بأو» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم ، واشكك» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «نى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إضراب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

أى : تستعمل «أو» للتخيير ، نحو «خذ من مالى درهما أو ديناراً» وللإباحه نحو «جالس الحسن أو ابن سيرين ، والفرق بين الإباحه والتخيير : أن الإباحه لا تمنع الجمع ، والتخيير يمنعه ، وللتقسيم ، نحو «الكلمه اسم ، أو فعل ، أو حرف» وللإبهام على السامع ، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجائئ منهما وقصدت الإبهام على السامع ، [ومنه قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)] ، وللشك ، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكاً فى الجائئ منهما ، وللاضراب كقوله :

٢٩٥- ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم ***لم أحص عدتهم إلا بعداد(١).

ص: ٢٣٢

١- هذان البيتان لجريير بن عطيه ، يقولهما لهشام بن عبد الملك. اللغه : «عيال» يعنى بهم أولاده ومن يمولهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت. الإعراب : «ما» اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «ذا» اسم موصول : خبر المبتدأ «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجمله لا محل لها صلّه ، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز أن يكون قوله «ماذا» كله اسم استفهام مفعولاً مقديماً لترى «فى عيال» جار ومجرور متعلق بترى «قد» حرف تحقيق «برمت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر صفة لعيال «بهم» جار ومجرور متعلق ببرمت «لم» نافية جازمه «أحص» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عدتهم» عدّه : مفعول به لأحص ، وعدّه مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» أداه استثناء ملغاه «بعداد» جار ومجرور متعلق بأحص «كانوا» كان : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعه اسمه «ثمانين» خبر كان «أو» حرف عطف بمعنى بل ، وقيل : هى بمعنى الواو «زادوا» فعل وفاعل «ثمانيه» مفعول به لزيد «لولا» حرف امتناع لوجود «رجاؤك» رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ورجاء مضاف والكاف مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «قتلت» فعل وفاعل «أولادى» أولاد : مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أو زادوا» حيث استعمل فيه «أو» للاضراب بمعنى بل.

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيه

لولا رجأؤك قد قتلت أولادى

أى : بل زادوا.

وربما عاقبت الواو ، إذا

لم يلف ذو النطق للبس منفذا (١)

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللبس ؛ كقوله :

٢٩٦- جاء الخلافه أو كانت له قدرا***كما أتى ربّه موسى على قدر(٢)

أى وكانت له قدرا

ص: ٢٣٣

١- «وربما» رب : حرف تقليل ، وما : كافه «عاقبت» عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمه «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الياء والكسره قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف ، وذو مضاف ، و «النطق» مضاف إليه ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «اللبس» جار ومجرور متعلق بقوله منفذ الآتى «منفذا» مفعول أول ليلفى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب «إذا» محذوف.

٢- هذا البيت لجرير بن عطيه ، من كلمه يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان. اللغه : «قدر» بفتحيتين - أى : موافقه له ، أو مقدره. الإعراب : «جاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافه» مفعول به لجاء «أو» عاطفه بمعنى الواو «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخلافه «له» جار ومجرور متعلق بقوله قدر الآتى «قدرا» خبر كان «كما» الكاف حاره ، ما : مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، ورب مضاف والهاء مضاف إليه «موسى» فاعل أتى «على قدر» جار ومجرور متعلق بأنى. الشاهد فيه : قوله «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو ، ارتكانا على انفهام المعنى وعدم وقوع السابع فى لبس.

ومثل «أو» في القصد «إما» الثانيه

في نحو: «إما ذى وإما النائيه» (١)

يعنى أن «إميا» المسبوقه بمثلها تفيد ما تفيد «أو»: من التخيير ، نحو: «خذ من مالى إميا درهما وإما ديناراً» والإباحه ، نحو: «جالس إميا الحسن وإميا ابن سيرين» والتقسيم ، نحو: «الكلمه إميا اسم وإميا فعل وإميا حرف» والإبهام والشك ، نحو: «جاء إما زيد وإما عمرو».

وليست «إما» هذه عاطفه ، خلافا لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ، وحرف العطف لا يدخل على حرف [العطف] (٢).

* * *

ص: ٢٣٤

١- «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «أو» قصد لفظه : مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بمثل «إما» قصد لفظه : خبر المبتدأ «الثانيه» نعت لإما «في نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضا «إما» حرف تفصيل «ذى» اسم إشاره للمفرده المؤنثه : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إما هذه لك ، مثلا «وإما» عاطفه «النائيه» معطوف على ذى.

٢- ههبا ثلاثه أمور نرى أن ننبهك إليها ؛ الأول : أن «إما» الثانيه تكون بمعنى أو باتفاق من النحاء ، نعنى أنها تأتي للمعانى المشهوره التى تأتى لها أو ، واختلفوا أهي عاطفه أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إما الأولى ليست عاطفه ، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو «زارنى إما زيد وإما عمرو» ، والأمر الثاني : أن المعانى المشهوره التى تأتى لها إما هى التى ذكرها الشارح ، وهى ما عدا الإضراب والجمع المطلق التى تأتى له أو أحيانا كما فى الشاهد رقم ٢٩٩ ، والأمر الثالث : أن إما الثانيه قد تحذف لذكر ما يعنى عنها ، نحو قولك : إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :
فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غثى من سمينى وإلا فاطرحنى وأخذنى عدواً أتقيك وتقينى

وأول «لكن» نفيًا أو نهياً ، و «لا»

نداء أو أمراً أو إثباتاً تلاً (١)

أى : إنما يعطف بلكن بعد النفي ، نحو : «ما ضربت زيدا لكن عمرا» وبعد النهي ، نحو : «لا تضرب زيدا لكن عمرا» ، ويعطف ب- «لا» بعد النداء ، نحو : «يا زيد لا عمرو» والأمر ، نحو : «اضرب زيدا لا عمرا» وبعد الإثبات ، نحو : «جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف ب- «لا» بعد النفي ، نحو : «ما جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف ب- «لكن» فى الإثبات ، نحو : «جاء زيد لكن عمرو».

* * *

وبل كلكن بعد مصحوبها

كلم أكن فى مربع بل تيتها (٢).

ص: ٢٣٥

١- «وأول» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لكن» قصد لفظه : مفعول به لأول «نفيًا» مفعول ثان لأول «أو» عاطفه «نهياً» معطوف على قوله «نفيًا» «ولا» قصد لفظه : مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله «تلا» الآتى «أو أمراً أو إثباتاً» معطوفان على قوله «نداء» السابق «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «لا» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «لا» المقصود لفظه.

٢- «وبل» قصد لفظه : مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر ، وبعد مضاف ومصحوبى من «مصحوبها» مضاف إليه ، ومصحوبى مضاف وها مضاف إليه «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : نافية جازمه «أكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «فى مربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن «بل» حرف عطف «تيتها» قصر للضرورة ، وأصله تبهاء ، معطوف على مربع.

وانقل بها للثان حكم الأوّل

فى الخبر المثبت ، والأمر الجلى (١)

يعطف ببل فى النفى والنهى ؛ فتكون كلكن : فى أنها تقرّر حكم ما قبلها ، وتثبت تقيضه لما بعدها ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيدا بل عمرا» فقرّرت النفى والنهى السابقين ، وأثبتت القيام لعمرو ، والأمر بضربه.

ويعطف بها فى الخبر المثبت ، والأمر ؛ فتفيد الإضراب عن الأوّل ، وتنقل الحكم إلى الثانى ، حتى يصير الأوّل كأنه مسكوت عنه ، نحو : «قام زيد بل عمرو ، واضرب زيدا بل عمرا».

* * *

العطف على الضمير المرفوع المتصل

وإن على ضمير رفع متّصل

عطف فافصل بالضمير المنفصل (٢).

ص: ٢٣٦

١- «وانقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها ، للثان» جاران ومجروران متعلقان بانقل «حكم» مفعول به لانقل ، وحكم مضاف و «الأول» مضاف إليه «فى الخبر» جار ومجرور متعلق بانقل «المثبت» صفة للخبر «والأمر» معطوف على الخبر «الجلى» صفة للأمر.

٢- «إن» شرطية «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «عطف» الآتى ، وضمير مضاف و «رفع» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير رفع «عطف» عطف : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير ، وجمله فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط.

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ، ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) فقوله : «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل ب- «أنتم» وورد - أيضا - الفصل بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : «أو فاصل ما» وذلك كالمفعول به ، نحو «أكرمتك وزيدا» ، ومنه قوله تعالى : (جَنَاتٌ عِدْنٍ يُدْخَلُونَهَا وَمَنْ صِلَحَ) فمن : معطوف على الواو [في يدخلونها] ، وصح ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من «يدخلونها» ومثله الفصل بلا النافية ، كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) ف- «آباؤنا» معطوف على «نا» ، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بلا.

١- «أو» عاطفه «فاصل» معطوف على «الضمير» في البيت السابق «ما» نكره صفه لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف ، بلا- : جار ومجرور متعلق بقوله «يرد» الآتى ، ولا- التى هى اسم بمعنى غير مضاف و «فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «في النظم» جار ومجرور متعلق ب«يرد» فاشيا» حال من الضمير المستتر في «يرد» «وضعفه» الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول مقدم لاعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالم متصل ، نحو «اضرب أنت وزيد» ، ومنه قوله تعالى : (اسْمِي كُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) ف-
«زوجك» معطوف على الضمير المستتر في «اسكن» وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل - وهو «أنت» - .

وأشار بقوله : «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل ، كقوله :

٢٩٧- قلت إذ أقبلت وزهر تهادى *** كنعاج الفلا تعسفن رملا(١)

فقوله : «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت». لا

ص: ٢٣٨

١- البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي. اللغة : «زهر» جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر الرجل - من باب فرح - إذا أشرق وجهه وابتض «تهادى» أصله «تهادى» - بناء ين - فحذف إحداهما تخفيفا ، ومعناه ، تمايل ، وتمايس ، وتبختر «نعاج» جمع نعجه ، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق ، وملن عن الجاده. الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق بقال «أقبلت» أقبل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجمله في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانيه من فاعل أقبلت ، و «نعاج مضاف و «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» تعسف : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجمله في محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض. الشاهد فيه : قوله «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» المرفوع بالفاعليه ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهور العلماء ، وقد نص سيبويه على قلته. ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطيه يهجو الأخطل : ورجا الأخطل من سفاهه رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

وقد ورد ذلك في النثر قليلا ، حكى سيويوه رحمه الله تعالى : «مررت برجل سواء والعدم» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعلم من كلام المصنف : أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا- يحتاج إلى فصل ، نحو «زيد ما قام إلما هو وعمرو» وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل ، نحو «زيد ضربته وعمرا ، وما أكرمت إلّا إيتاك وعمرا».

العطف على الضمير المخفوض

وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادته الجارّ له ، نحو «مررت بك وبزيد» ولا يجوز «مررت بك وزيد». هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واختاره المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وعود خافض لدى عطف على

ضمير خفض لازما قد جعلنا (١)

وليس عندي لازما ؛ إذ قد أتى

في النثر والنظم الصحيح مثبتا (٢).

ص: ٢٣٩

١- «وعود» مبتدأ ، وعود مضاف و «خافض» مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و «عطف» مضاف إليه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بعطف ، وضمير مضاف و «خفض» مضاف إليه «لازما» مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتى «قد» حرف تحقيق «جعلنا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود. خافض ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وعود خافض قد جعل لازما.

٢- «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض «عندي» عند : ظرف متعلق بقوله «لازما» الآتى ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لازما» خبر ليس «إذ» أداة تعليل «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «في النثر» جار ومجرور متعلق بأتى «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مثبتا» حال من فاعل أتى.

أى : جعل جمهور النحاه إعادته الخافض - إذا عطف على ضمير الخفض - لازما ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثرا ، ونظما ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادته الخافض ؛ فمن النثر قراءة حمزه (وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بجر «الأرحام» عطفًا على الهاء المجروره بالباء ، ومن النظم ما أنشده سيويه ، رحمه الله تعالى :

٢٩٨- فالיום قَرَّبْتَ تهجونا وتشتمنا**فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

بجر «الأيام» عطفًا على الكاف المجروره بالباء. ف

ص: ٢٤٠

١- هذا البيت من شواهد سيويه التي لم يعزها أحد لقائل معين (س ١ / ٣٩٢) اللغه : «قربت» أخذت ، وشرعت ، ويؤيده روايه الكوفيين في مكانه «فاليوم أنشأت ..» وفي بعض النسخ «قدبت» «تهجونا» تسبنا. المعنى : قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريبا منك لأنك أهله ، وليس عجيبا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه. الإعراب : «قربت» قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه «تهجونا» تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول به ، والجمله في محل نصب خير قربت «وتشتمنا» الواو عاطفه ، تشتم : معطوف على تهجونا «فاذهب» الفاء واقعه في جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلك فاذهب إلخ ، اذهب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فما» الفاء للتعليل ، ما : نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجروره محلا بالباء «من» زائده «عجب» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «بك والأيام» حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلا بالباء - وهو الكاف - من غير إعادته الجار ، وجوازه هو مختار المصنف. ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي : نعلق في مثل السوارى سيوفنا فما بينها والكعب غوط نغانف

قد يحذف كل من الفاء و الواو مع معطوفه

والفاء قد تحذف مع ما عطفت

والواو ، إذ لا لبس ، وهي انفردت (١)

بعطف عامل مزال قد بقي

معموله ، دفعا لوهم اتقى (٢)

ص: ٢٤١

١- «والفاء» مبتدأ «قد» حرف تقليل «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الفاء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتحذف الآتى ، ومع مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «عطفت» عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على الفاء ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف «والواو» الواو حرف عطف ، الواو : مبتدأ خبره محذوف ، أى والواو كذلك «إذ» ظرف يتعلق بتحذف «لا» نافية للجنس «لبس» اسم لا ، وخبره محذوف ، أى : لا لبس موجود «وهي» ضمير منفصل مبتدأ ، وجمله «انفردت» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر.

٢- «بعطف» جار ومجرور متعلق بانفردت فى البيت السابق ، وعطف مضاف و «عامل» مضاف إليه «مزال» نعت لعامل «قد» حرف تحقيق «بقي» فعل ماض «معموله» معمول : فاعل بقي ، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله فى محل جر صفة ثانية لعامل «دفعا» مفعول لأجله «لوهم» جار ومجرور متعلق بقوله «دفعا» «اتقى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وهم ، والجمله فى محل جر صفة لوهم.

قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى : فأفطر فعليه عدّه من أيام آخر ، فحذف «أفطر» والفاء الداخلة عليه ، وكذلك الواو ، ومنه قولهم : «راكب النّاقه طليحان» أى : راكب النّاقه والّناقه طليحان.

وانفردت الواو - من بين حروف العطف - بأنها تعطف عاملا محذوفا بقى معموله ، ومنه قوله :

٢٩٩- إذا ما الغانيات برزن يوما***وزججن الحواجب والعيونا(١).

ص: ٢٤٢

١- هذا البيت للراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين. اللغه : «الغانيات» جمع غانيه ، وهى المرأه الجميله ، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج «برزن» ظهرو «زججن الحواجب» دققتها وأطلنها ورققتها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقرسه حسنه. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «الغانيات» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجمله الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «برزن» برز : فعل ماض ، ونون النسوه فاعل ، والجمله لا- محل لها مفسره «يوما» ظرف زمان منصوب ببرزن «وزججن» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه بالواو على جملة برزن يوما «الحواجب» مفعول به لزجج «والعيونا» معطوف عليه بالتوسع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكحلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين. الشاهد فيه : قوله «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفا قد بقى معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا «وكحلن» ، وأما المفعول الباقى فهو قوله : «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور فى الكلام ، وهو قوله «زججن» وهذا العامل المذكور الذى هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله. وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه من قولهم «علفتها تبنا وماء باردا» فيقدر : وسقيتها ماء باردا ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور فى الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر فى البيت «وحسن الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه من قولهم «علفتها - إلخ» يقدر «أنلتها تبنا وماء» أو «قدمت لها تبنا وماء» ونحو ذلك ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ فى باب المفعول معه.

ف- «العيون»: مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيون ، والفعل المحذوف معطوف على «زججن» (١).

* * *

قد يحذف المعطوف عليه

وحذف متبوع بدا - هنا - استبح

وعطفك الفعل على الفعل يصح (٢)

قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه ، وجعل منه قوله تعالى : (أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) قال الزمخشري : التقدير : ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم] فحذف المعطوف عليه ، وهو «ألم تأتكم».

ص: ٢٤٣

١- ذكر المصنف - رحمه الله! - أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما ، ولم يذكر «أم» مع أنها تشاركهما في ذلك ، ومنه قول أبي ذؤيب : دعاني إليها القلب إنني لأمره سميع ؛ فما أدري أرشد طلابها؟ تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غي ، فحذف المعطوف لانسبائه وتبادره إلى الذهن.

٢- «وحذف» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «استبح» الآتي ، وحذف مضاف و «متبوع» مضاف إليه «بدا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجمله في محل جر صفة لمتبوع «هنا» ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا «وعطفك» الواو للاستئناف ، عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل» جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عطفك الفعل ، والجمله في محل رفع خير المبتدأ.

وأشار بقوله: «وعطفك الفعل - إلى آخره» إلى أن العطف ليس مختصاً بالأسماء ، بل يكون فيها وفي الأفعال ، نحو «يقوم زيد ويقعد ، وجاء زيد وركب ، واضرب زيدا وقم».

يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل والعكس

واعطف على اسم شبه فعل فعلا

وعكسا استعمل تجده سهلا (١)

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم الفاعل ، ونحوه ، ويجوز أيضا عكس هذا ، وهو : أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم ؛ فمن الأول قوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزَلَ بِهِ نَفْعًا) وجعل منه [قوله تعالى] : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) ومن الثاني قوله :

٣٠٠- فألفيته يوما يبير عدوه***ومجر عطاء يستحق المعابر(٢).

ص: ٢٤٤

١- «واعطف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه» نعت لاسم ، وشبه مضاف و «فعل» مضاف إليه «فعلا» مفعول به لا عطف «وعكسا» مفعول مقدم لاستعمل الآتي «استعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تجده» تجد : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «سهلا» مفعول ثان لتجد.

٢- البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من قصيده للنابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، وأول هذه القصيدة قوله : كتمتك ليلا بالجمومين ساهرا وهمين : همّا مستكنا ، وظاهرا أحاديث نفس تشتكى ما يريبها وورد هموم لن يجدن مصادرا اللغه : «ألفيته» ألفى : وجد «يوما» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك ، وماضيه أبار ، ويروى «يبيد» بالدال - وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى ، ووقع في نسخه من نسخ ديوان النابغة «وبحر عطاء» ، و «المعابر» جمع معبر - بزنه منبر - وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينه. الإعراب : «فألفيته» ألفى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء مفعول أول «يوما» ظرف زمان متعلق بألفى «يبير» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجمله في محل نصب مفعول ثان لألفى «عدوه» عدو : مفعول به ليبير ، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذي وقعت جملته مفعولا ثانيا ، وكان من حقه أن يقول «ومجريا» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر كما في قول عروه ابن حزام : ولو أن واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا ومجر : اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و «عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابر» مفعول به ليستحق ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل نصب صفة لعطاء. الشاهد فيه : قوله

«يبير .. ومجر» حيث عطف الاسم الذى يشبه الفعل - وهو قوله «ومجر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل - وهو قوله «يبير» - وذلك سائغ جائز.

٣٠١- بات يغشيها بعضب باتر*** يقصد في أسوقها وجائر(١)

ف- «مجر»: معطوف على «يبير» ، و «جائر»: معطوف على «يقصد».

ص: ٢٤٥

١- البيت مما أنشده جماعه من النحويين - منهم أبو على فى الإيضاح الشعرى ، وابن الشجرى فى الأمالى - ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه. اللغة : «يعشيها» بالعين المهملة - فى روايه جماعه من العلماء - أصل معناه يطعمها العشاء ، وبالغين المعجمه - كما هو فى روايه الأثبات - مأخوذ من العشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أى : ظالم مجاوز للحد ، والضمير المتصل فى «يعشيها ، وأسوقها» للابل. المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ فى ضريته يقطع أسوق التى تستحق الذبح ، ويجوز إلى أخرى لا تستحقه. الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح «يعشيها» يغشى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله فى محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق بـ«يعشى» «باتر» صفة لعضب «يقصد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غضب ، والجمله فى محل جر صفة ثانية لعضب «فى أسوقها» الجار والمجرور متعلق بـ«يقصد» ، وأسوق مضاف وها : مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد. الشاهد فيه : قوله «يقصد .. وجائر» حيث عطف اسما يشبه الفعل - وهو قوله «جائر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل - وهو قوله «يقصد» وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد فى النثر العربى ، بل ورد فى أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كآليه التى تلاها الشارح.

تعريف البدل و أنواعه

التابع المقصود بالحكم بلا

واسطه - هو المسمى بدلا (١)

البدل هو : «التابع ، المقصود بالنسبه ، بلا واسطه».

ف- «التابع» : جنس ، و «المقصود بالنسبه» : فصل ، أخرج : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبه ، لا- مقصود بها ، و «بلا- واسطه» : أخرج المعطوف بيل ، نحو «جاء زيد بل عمرو» ؛ فإن «عمرا» هو المقصود بالنسبه ، ولكن بواسطه - وهى بل - وأخرج المعطوف بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبه ، ولكن بواسطه (٢).

* * *

مطابقا ، أو بعضا ، أو ما يشتمل

عليه ، يلفى ، أو كمعطوف بيل (٣).

ص: ٢٤٧

١- «التابع» مبتدأ أول «المقصود» صفه له «بالحكم» جار ومجرور متعلق بالمقصود «بلا واسطه» بلا : جار ومجرور متعلق بالتابع ، ولا- الاسميه مضاف وواسطه : مضاف إليه «هو» ضمير منفصل مبتدأ ثان «المسمى» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وفى المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول «بدلا» مفعوله الثانى.

٢- قول الناظم «التابع المقصود بالحكم» قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبه ، والمعطوف بالواو ونحوها فى نحو «جاء زيد وعمرو» مقصود بالنسبه ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعا مقصودان ؛ فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظا ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره.

٣- «مطابقا» مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يلفى» الآتى «أو بعضا» معطوف على قوله مطابقا «أو» عاطفه «ما» اسم موصول معطوف على قوله «بعضا» السابق «يشتمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل «يلفى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول «أو» عاطفه «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله «ما يشتمل» والكاف الاسميه مضاف ومعطوف مضاف إليه «بيل» جار ومجرور متعلق بقوله معطوف.

وذا للإضراب اعز ، إن قصدا صحب

ودون قصد غلط به سلب (١)

كزره خالدا ، وقبله اليدا ،

واعرفه حقّه ، وخذ نبلا مدى (٢)

ص: ٢٤٨

١- «وذا» اسم إشارة : مفعول به لقوله «اعز» الآتى «للإضراب» جار ومجرور متعلق باعز أيضا «اعز» فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «قصدا» مفعول مقدم لصحب «صحب» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و «قصد» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتى «سلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام.

٢- «كزره» الكاف جاره لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر «خالدا» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفه ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء فى قبله «واعرفه» الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه جوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لا-اعرف ، مبنى على الضم فى محل نصب «حقّه» حق : بدل اشتمال من الهاء فى اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفه ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نبلا» مفعول به لخذ «مدى» بدل إضراب.

البدل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل (١) ، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له فى المعنى ، نحو «مررت بأخيكَ زيد ، وزره خالد».

الثانى : بدل البعض من الكل (٢) ، نحو «أكلت الرغيف ثلثه ، وقبّله اليد».

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الدالّ على معنى فى متبوعه ، نحو «أعجبنى زيد علمه ، واعرفه حقّه».

الرابع : البدل المباين للمبدل منه ، وهو المراد بقوله «أو كمعطوف ببل» وهو على قسمين ؛ أحدهما : ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء (٣) ، نحو «أكلت خبزا لحما» قصدت أولا الإخبار بأنك أكلت خبزا ، ثم بدالك أنك تخبر أنك أكلت لحما أيضا ، وهو المراد بقوله : «وذا للإضراب اعز إن قصدا سحب» أى : البدل الذى هو كمعطوف ببل انسبه للإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم ، فذكر المبدل منه ، ويسمى بدل الغلط والنسيان ، نحو «رأيت رجلا حمارا» أردت أنك تخبر أولا أنك رأيت حمارا ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله : «ودون قصد غلط به سلب» أى : إذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البدل بدل الغلط ؛ لأنه مزيل الغلط الذى سبق ، وهو ذكر غير المقصود.

وقوله : «خذ نبلا مدى» يصلح أن يكون مثلا لكل من القسمين ؛

ص : ٢٤٩

١- نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

٢- نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

٣- البداء - بفتح الباء بزنه السحاب - ظهور الصواب بعد خفائه.

لأنه إن قصد التّبل والمدى فهو بدل الإضراب ، وإن قصد المدى فقط - وهو جمع مديه ، وهى الشّفرة - فهو بدل الغلط.

* * *

متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا

تبدله ، إلا ما إحاطه جلا (١)

أو اقتضى بعضا ، أو اشتمالا

كإنيك ابتهاجك استمالا (٢)

أى : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البديل بدل كل من كل ، واقتضى الإحاطه والشمول ، أو كان بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كل.

فالأول كقوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) ف- «أولنا» بدل من الضمير المجرور باللام - وهو «نا» - فإن لم يدل على الإحاطه امتنع ، نحو «رأيتك زيدا».

ص : ٢٥٠

١- «ومن ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «لا- تبدله» الآتى ، وضمير مضاف ، و«الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «لا» ناهيه «تبدله» تبدل : فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول : مستثنى ، مبنى على السكون فى محل نصب «إحاطه» مفعول به مقدم لجلا الآتى «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، وتقدير البيت : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر - وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب - إلا ما جلا إحاطه.

٢- «أو» عاطفه «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى البديل «بعضا» مفعول به لاقتضى «أو» اشتمالا» معطوف على قوله بعضا «كإنيك» الكاف جاره لقول لمحذوف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «ابتهاجك» ابتهاج : بدل اشتمال من اسم إن ، وابتهاج مضاف والكاف مضاف إليه «استمالا» استمال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابتهاجك ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر إن.

والثاني كقوله :

٣٠٢- ذريني ؛ إن أمرك لن يطاعا***وما ألفتني حلمي مضاعا(١)

ف- «حلمي» بدل اشتمال من الياء في «ألفتني».

والثالث كقوله :

٣٠٣- أو عدني بالسجن والأدهم***رجلي ، فرجلي شثنه المناسم (٢).

ص: ٢٥١

١- البيت لعدى بن زيد العبادى ، ونسب فى كتاب سيبويه (١ / ٧٧) إلى رجل من بجيله أو خثعم. اللغة : «ذريني» دعيني ، واطر كيني ، يخاطب امرأه «ألفتني» وجدتنى «مضاعا» ذاهبا أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترك الركون إليه. الإعراب : «ذريني» ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبه فاعل ، والنون الموجوده للوقايه ، والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه «لن» نافية ناصبه «يطاعا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر إن ، وجمله إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفه للتعليل «وما» الواو عاطفه ، ما : نافية «ألفتني» ألقى : فعل ماض ، وتاء المخاطبه فاعله ، والنون للوقايه ، والياء مفعوله الأول «حلمي» حلم : بدل اشتمال من ياء المتكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه «مضاعا» مفعول ثان لألقى. الشاهد فيه : قوله «ألفتني حلمي» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله «حلمي» - من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم فى «ألفتني» - بدل اشتمال.

٢- نسب العيني تبعا لياقوت هذا البيت للعديل - بزنه التصغير - ابن الفرخ بزنه القتل - وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفى ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فحماه ، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهده إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها فى هجائه. اللغة : «أوعدني» تهددني ، وقال الفراء : يقال وعدته خيرا ، ووعدته شرا - بإسقاط الهمزه فيهما - فإذا لم تذكر المفعول قلت «وعدته» إذا أردت الخير ، و «أوعدته» إذا أردت الشر «السجن» المحبس «الأدهم» ، جمع أدهم ، وهو القيد «شثنه» غليظه ، خشنه «المناسم» جمع منسم - بزنه مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله فى الإنسان ، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلاده والقوه والصبر على احتمال المكروه. الإعراب : «أوعدني» أوعد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأدهم» معطوف على السجن «رجلي» رجل : بدل بعض من ياء المتكلم فى أوعدني ، ورجل مضاف والياء مضاف إليه «فرجلي» الفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «شثنه» خبر المبتدأ ، وشثنه مضاف و «المناسم» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أوعدني .. رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله «رجلي» - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعه مفعولا به لأوعد - بدل بعض من كل.

ف- «رجلى» بدل بعض من الياء فى «أوعدنى».

وفهم من كلامه : أنه يبدل الظاهر من الظاهر مطلقا كما تقدم تمثيله ، وأن ضمير الغيبه يبدل منه الظاهر مطلقا ، نحو «زره خالدا».

* * *

حكم البدل من اسم الاستفهام

وبدل المضمّن الهمز يلى

همزا ، ك- «من ذا أسعيد أم على» (١)؟.

ص: ٢٥٢

١- «وبدل» الواو للاستثناف ، بدل : مبتدأ ، وبدل مضاف و «المضمّن» مضاف إليه ، وفى المضمّن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذى يتعدى لاثنين «الهمز» مفعول ثان للمضمّن «يلى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «همزا» مفعول به ليلى «كمن» الكاف جاره لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم إشارة : خبر المبتدأ «أسعيد» الهمزه للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من «أم» حرف عطف «على» معطوف على سعيد.

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزه الاستفهام على البدل ، نحو «من ذا أسعيد أم عليّ؟ وما تفعل أخيرا أم شرّا؟ ومتى تأتينا أغدا أم بعد غد؟»

يبدل الفعل من الفعل

ويبدل الفعل من الفعل ، ك- «من»

يصل إلينا يستعن بنا يعن (١)

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل ، ف- «يستعن بنا» : بدل من «يصل إلينا» ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) ف- «يضاعف» : بدل من «يلق» فأعرابه بإعرابه ، وهو الجزم ، وكذا قوله :

٣٠٤- إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا***تؤخذ كرها أو تجيء طائعا(٢)

ف- «تؤخذ» : بدل من «تبايعا» ولذلك نصب.

ص: ٢٥٣

١- «ويبدل» الواو للاستثناف ، يبدل : فعل مضارع مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعل يبدل «من الفعل» جار ومجرور متعلق بيبدل «كمن» الكاف جاره لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ «يصل» فعل مضارع فعل الشرط «إلينا» جار ومجرور متعلق بيصل «يستعن» بدل من يصل «بنا» جار ومجرور متعلق بيستعن «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف.

٢- هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لم ينسبها إلى قائل معين ، وقد رواه (١ / ٧٨) وقال عقب روايته : «هذا عربي حسن». اللغة : «تبايع» تدين للسلطان بالطاعة ، وتدخلك فيما دخل فيه الناس. المعنى : يقول لمخاطبه : إنني ألزم نفسي عهدا أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته ؛ فإما التزمت ذلك طائعا مختارا ، وإما أن ألجئك إليه ، وأكرهك عليه ، يبغض إليه الخلاف ، والخروج عن الجماعه ، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس. الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه «الله» اسم إن تأخر عن خبره «أن» حرف مصدرى ونصب «تبايعا» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولا- لأجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضه بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتك كائنه على والله «تؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبايع «كرها» مفعول مطلق ، أو حال على التأويل بكاره «أو» عاطفه «تجىء» فعل مضارع معطوف على تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «طائعا» حال من الضمير المستتر في تجىء. الشاهد فيه : قوله «أن تبايعا تؤخذ» فإنه أبدل الفعل - وهو قوله

«تؤخذ» - من الفعل - وهو قوله «أن تبايعا» - بدل اشتمال. واعلم أن الدليل على أن البدل - في هذا الشاهد ، وفي الآيه الكريمة التي تلاها الشارح - هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونه من الفعل وفاعله - الدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذى اقتضاه العامل فى الفعل الأول - وهو المبدل منه - موجودا بنفسه فى الفعل الثانى الذى نذكر أنه البدل ، ألا ترى أن «تؤخذ» فى هذا الشاهد منصوب كما أن «تبايع» منصوب ، وأن «يضاعف» فى الآيه الكريمة مجزوم كما أن «يلق» مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حرف النداء و مواضع استعمالها

وللمنادى النِّاء أو كالتَّاء «يا ،

وأى ، وآ» كذا «أيا» ثم «هيا» (١)

والهمز للدَّانى ، و «وا» لمن ندب

أو «يا» وغير «وا» لدى اللِّبس اجتنب (٢)

لا- يخلو المنادى من أن يكون مندوبا ، أو غيره ، فإن كان غير مندوب : فإما أن يكون بعيدا ، أو فى حكم البعيد - كالتَّاء والساهى - أو قريبا ، فإن كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء : «يا ، وأى ، وآ ، وهيا» وإن كان قريبا فله الهمزه ، نحو «أزيد أقبل» (٣) ، وإن كان مندوبا - وهو لى

ص: ٢٥٥

١- «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النِّاء» صفة للمنادى «أو كالتَّاء» عطف على النِّاء «يا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وأى وآ» معطوفان على يا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ثم هيا» معطوف على أيا.

٢- «والهمز» مبتدأ «للدانى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وا» قصد لفظه : مبتدأ «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ندب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو يا» معطوف على وا «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «وا» قصد لفظ : مضاف إليه «لدى» ظرف متعلق بقوله «اجتنب» الآتى ، ولدى مضاف و «اللِّبس» مضاف إليه «اجتنب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٣- ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندى فى معلقته : أفاطم مهلا بعض هذا التَّدلُّ وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى

المتفجع عليه ، أو المتوجع منه - فله «وا» نحو «وازيده» ، و «واظراه» و «يا» أيضا ، عند عدم التباسه بغير المندوب ، فإن التباس تعينت «وا» وامتنعت «يا».

متى يجوز حذف حرف النداء؟

وغير مندوب ، ومضمر ، وما

جا مستغاثا قد يعرَى فاعلما (١)

وذاك في اسم الجنس والمشار له

قل ، ومن يمنعه فانصر عاذله (٢)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو «وازيده» ولا مع الضمير ، نحو «يا إياك قد كفيتك» ولا مع المستغاث ، نحو «يا لزيد».

ص: ٢٥٦

١- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «مندوب» مضاف إليه «ومضمر» معطوف على مندوب «وما» اسم موصول : معطوف على مندوب أيضا «جا» قصر للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «مستغاثا» حال من الضمير المستتر في جاء «قد» حرف تقليل «يعرَى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «فاعلما» اعلم : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «وذاك» اسم إشارة : مبتدأ «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله : «قل» الآتى ، واسم مضاف و «الجنس» مضاف إليه «والمشار» معطوف على اسم «له» جار ومجرور متعلق بالمشار «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «ومن» اسم شرط مبتدأ «يمنعه» يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول به «فانصر» الفاء واقعه في جواب الشرط ، انصر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، «عاذله» عاذل : مفعول به لانصر ، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه.

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا ؛ فتقول في «يا زيد أقبل» : «زيد أقبل» وفي «يا عبد الله اركب» : «عبد الله اركب».

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إنّ أكثر النحويين منعه ، ولكن أجازته طائفة منهم ، وتبعهم المصنف ، ولهذا قال : «ومن يمنعه فانصر عاذله» أي : انصر من يعذله على منعه ؛ لورود السماع به ، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) أي : يا هؤلاء ، وقول الشاعر :

٣٠٥- ذا ، ارعواء ، فليس بعد اشتعال الرّ * * * أس شيئا إلى الصّبا من سبيل (١)

أي : يا ذا ، ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم : «أصبح ليل» أي : يا ليل ، و «أطرق كرا» أي : يا كرا.

* * *

ص : ٢٥٧

١- هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. اللغة : «ارعواء» انكفا ، وتركها للصبوه ، وأخذها بالجد ومعالي الأمور. الإعراب : «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، أي : يا هذا «ارعواء» مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأصل الكلام : ارعو ارعواء «فليس» الفاء للتعليل ، ليس : فعل ماض ناقص «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ، وبعد مضاف و «اشتعال» مضاف إليه ، و «اشتعال مضاف و «الرأس» مضاف إليه «شيئا» تمييز «إلى الصبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتي ، وكان أصله نعتا له ، فلما تقدم أعرب حالا على قاعده أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالا ، ضروره أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفة تابعا ، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع. «من» زائده «سبيل» اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بضمه مقدره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد. الشاهد فيه : قوله «ذا» حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ؛ فدل ذلك على أنه وارد ، لا- ممتنع ، خلافا لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل. وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي : هذى برزت لنا فهجت رسيسا ثم انثيت ، وما شفيت نسيسا يريد بقوله هذى : يا هذه ، ومثل ذلك قول الراجز : يا إبلى إمّا سلمت هذى فاستوسقى لصارم هذاذ * أو طارق في الدّجن والرّذاذ*

وابن المعرف المنادى المفردا

على الذى فى رفعه قد عهدا (١)

لا يخلو المنادى من أن يكون : مفردا ، أو مضافا ، أو مشبها به .

فإن كان مفردا : فإما أن يكون معرفه ، أو نكره مقصوده ، أو نكره غير مقصوده .

فإن كان مفردا - معرفه ، أو نكره مقصوده - بنى على ما كان يرفع به ؛ فإن كان يرفع بالضمه بنى عليها ، نحو «يا زيد» و «يا رجل» ، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك ، نحو «يا زيدان ، ويا رجلا» ، و «يا زيدون ، ويا رجيلون» ويكون فى محل نصب على المفعوليه ؛ لأن المنادى مفعول [به] فى المعنى ، وناصبه فعل مضمرة نابت «يا» منابه ، فأصل «يا زيد» : أدعو زيدا ، فحذف «أدعو» ونابت «يا» منابه .

ص : ٢٥٨

١- «وابن» فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المعرف» مفعول به لابن «المنادى» بدل من المعرف «المفردا» نعت للمنادى «على الذى» جار ومجرور متعلق بقوله ابن «فى رفعه» الجار والمجرور متعلق بقوله : «عهد» الآتى ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «عهدا» عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجمله لا محل لها صلة الذى .

وانو انضمام ما بنوا قبل النداء

وليجر مجرى ذى بناء جدداً (١)

أى : إذا كان الاسم المنادى مبتدأ قبل النداء قدّر - بعد النداء - بناؤه على الضم ، نحو «يا هذا». ويجرى مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء كزيد : فى أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدّر فيه ، وبالنصب مراعاة للمحل ؛ فتقول «يا هذا العاقل ، والعاقل» بالرفع والنصب ، كما تقول : «يا زيد الظريف ، والظريف».

والمفرد المنكور ، والمضافا

وشبهه - انصب عادما خلافاً (٢)

تقدّم أن المنادى إذا كان مفردا معرفه أو نكره مقصوده بينى على ما كان يرفع به ، وذكر هنا أنه إذا كان مفردا نكره : أى غير مقصوده ، أو مضافا ، أو مشبها به - نصب.

ص : ٢٥٩

١- «وانو» الواو للاستئناف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «انضمام» مفعول به لانو ، وانضمام مضاف «ما» اسم موصول : مضاف إليه «بنوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى : بنوه «قبل» ظرف زمان متعلق بقوله بنوا ، وقبل مضاف ، و «النداء» مضاف إليه «وليجر» الواو عاطفه ، واللام لام الأمر ، يجر : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى بنوا قبل النداء «مجرى» مفعول مطلق ، ومجرى مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «بناء» مضاف إليه ، وجمله «جددا» من الفعل المبني للمجهول مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر نعت لبناء.

٢- «والمفرد» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «انصب» الآتى «المنكور» نعت للمفرد «والمضافا» معطوف على المفرد «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبهه : معطوف على المفرد أيضا ، وشبهه مضاف وضمير الغائب العائد إلى المضاف : مضاف إليه «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عادما» حال من فاعل انصب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل «خلافا» ، مفعول به لعادم.

فمثال الأول قول الأعمى «يا رجلا خذ بيدي» وقول الشاعر :

٣٠٦- أيا راكبا إماما عرضت فبلغا***نداماي من نجران أن لا تلاقيا(١)

ومثال الثاني قولك : «يا غلام زيد» ، و «يا ضارب عمرو».

ومثال الثالث قولك «يا طالعا جبلا ، ويا حسنا وجهه ، ويا ثلاثة وثلاثين» [فيمن سميته بذلك].

* * *

ص: ٢٦٠

١- هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وكان قد أسر في يوم الكلاب الثاني. اللغة : «عرضت» أتيت العروض ، وهو مكة والمدينه وما حولهما ، قاله الجوهري ، وقيل : معناه بلغت العرض ، وهي جبال نجد «نداماي» جمع ندمان - بفتح النون وسكون الدال - ومعناه النديم المشارب ، وقد يطلق على الجليس المصاحب ، وإن لم يكن مشاركا على الشراب «نجران» مدينه بالحجاز من شق اليمن. الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحه لأنه لا يقصد راكبا بعينه «إماما» كلمه مكونه من إن وما ؛ فإن : شرطيه ، وما زائده «عرضت» عرض : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعه في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط «نداماي» ندامى : مفعول به لبلغ. منصوب بفتحه مقدره على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف «لا» نافية للجنس «تلاقيا» تلاقى : اسم لا ، والألف للاطلاق ، وخبر «لا» محذوف تقديره : لا تلاقى لنا ، والجمله من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففه من الثقيله ، والجمله من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لبلغن. الشاهد فيه : قوله «أيا راكبا» حيث نصب راكبا لكونه نكره غير مقصوده ، وآيه ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه ، فهو يريد راكبا أى راكب منطلقا نحو بلاد قومه يبلغهم حاله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك ، وليس يريد واحدا معينا. وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهى الصوره التى أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إن» بعد فاء الجزاء ، نحو «من يأتني فإنه مكرم» فالكسر على جعل «إن» ومعمولها جملة أجيّب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتني فهو مكرم ، والفتح على جعل «أن» وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «من يأتني فأكرامه موجود» ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا ، والتقدير «فجزاؤه الاكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة تم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ، فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير «فالغفران جزاؤه» أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أن» بعد متبداً هو في المعنى قول وخبر «إن» قول ، والقائل واحد ، نحو «خير القول إني أحمد [الله]» فمن فتح جعل «أن» وصلتها مصدرا خبرا عن «خير» ، والتقدير «خير القول حمد لله» ف- «خير» : مبتدأ ، و «حمد لله» : خبره ، ومن كسر جعلها جملة خبرا عن «خير» كما تقول «أول قراءتي (سبح اسم ربك الأعلى)» فأول : مبتدأ ، و «سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ ، و «إني أحمد الله» خبره ، ولا تحتاج هذه

أى : إذا لم يقع «ابن» بعد علم ، أو [لم] يقع بعده علم ، وجب ضمّ المنادى ، وامتنع فتحه ؛ فمثال الأول نحو «يا غلام ابن عمرو ، ويا زيد الطريف ابن عمرو» ومثال الثانى : «يا زيد ابن أخينا» فيجب بناء «زيد» على الضم فى هذه الأمثلة ، ويجب إثبات ألف «ابن» والحاله هذه.

إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني جاز له رفعه ونصبه

واضمم ، أو انصب - ما اضطرارا نونا

مما له استحقاق ضم بينا (١)

تقدم أنه إذا كان المنادى مفردا معرفه ، أو نكره مقصوده - يجب بناؤه على الضم ، وذكر هنا أنه إذا اضطرَّ شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماع بهما ؛ فمن الأول قوله :

٣٠٧- سلام الله يا مطر عليها***وليس عليك يا مطر السلام (٢)

ص: ٢٤٢

١- «واضمم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» معطوف على اضمم «ما» اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ، كل منهما يطلبه مفعولا «اضطرارا» مفعول لأجله «نونا» نون : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «مما» بيان لما الموصوله «له» جار ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى «استحقاق» مبتدأ ، واستحقاق مضاف و «ضم» مضاف إليه ، وجمله «بيننا» مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجروره بمن.

٢- البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأه ويشبب بها ، ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره ، فقال هذا الشعر. الإعراب : «سلام» مبتدأ ، وسلام مضاف و «الله» مضاف إليه «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضروره «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا مطر» يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبني على الضم فى محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجمله النداء لا محل لها من الإعراب معترضه. الشاهد فيه : قوله «يا مطر» الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضروره ، وأبقى الضم ؛ اكتفاء بما تدعو للضروره إليه.

ومن الثاني قوله :

٣٠٨- ضربت صدرها إلى ، وقالت : ***يا عديا لقد وقتك الأواقي (١)

لا يجمع بين حرف النداء و «أل» إلا في موضعين

وباضطرار خصّ جمع «يا» و «أل»

إلا مع «الله» ومحكى الجمل (٢).

ص: ٢٦٣

١- هذا البيت للمهلل بن ربيعه أخى كليب بن ربيعه ، من أبيات يتغزل فيها بابنه المجلى. اللغة : «وقتك» مأخوذ من الوقايه ، وهى الحفظ ، والكلاءه «الأواقي» جمع واقيه بمعنى حافظه وراعيه ، وكان أصله «الوواقي» فقلبت الواو الأولى همزه. الإعراب : «ضربت» ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «صدرها» صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضررت «وقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحه الظاهره «لقد» اللام واقعته فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق «وقتك» وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به «الأواقي» فاعل وقى. الشاهد فيه : قوله «يا عديا» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه ، ولم يكتف بذلك ، بل نصبه مع كونه مفردا علما ؛ لبشابه به المنادى المعرب المنون بأصله ، وهو النكره غير المقصوده.

٢- «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «خص» الآتى «خص» يجوز أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل إذا جعلت خص ماضيا ، ومفعول به إذا جعلته أمرا ، وجمع مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «وأل» عطف على يا «إلا» أداه استثناء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و «الله» مضاف إليه «ومحكى» معطوف على لفظ الجلاله ، ومحكى مضاف و «الجمل» مضاف إليه.

والأكثر «اللهم» بالتعويض

وشدّ «يا اللهم» فى قريض (١)

لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، و «أل» فى غير اسم الله تعالى ، وما سُمى به من الجمل ، إلا فى ضروره الشعر كقوله :

٣٠٩- فى الغلامان اللذان فراء***إيا كما أن تعقبانا شراً(٢)

ص: ٢٦٤

١- «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه : خبر المبتدأ «بالتعويض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشدّ» فعل ماض «يا اللهم» قصد لفظه : فاعل شدّ «فى قريض» جار ومجرور متعلق بشدّ.

٢- هذا البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبه إلى قائل معين. الإعراب : «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف لأنه مثنى فى محل نصب «اللذان» صفة لقوله : «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا : منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوبا ، تقديره : أحذر كما «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، مقدره «شرا» مفعول ثان. الشاهد فيه : قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل فى غير اسم الله تعالى وما سُمى به من المركبات الإخباريه (الجمل) ، وذلك لا يجوز إلا فى ضروره الشعر. وإنما لم يجز فى سعه الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين ؛ أحدهما : أن كلا من حرف النداء وأل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثانى : أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبه ؛ لأن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان.

وأما مع اسم الله تعالى ومحكىّ الجمل فيجوز ، فتقول : «يا الله» بقطع الهمزة ووصلها ، وتقول فيمن اسمه «الرجل منطلق» : «يا الرجل منطلق أقبل».

والأكثر في نداء اسم الله «اللهم» بميم مشدده معوّضه من حرف النداء ، وشذّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله :

٣١٠- إنّي إذا ما حدث ألماً***أقول : يا اللهم ، يا اللهم(١)

ص: ٢٦٥

١- هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهدلي ، وذكر له بيتا قبل بيت الشاهد ، وهو : إن تغفر اللهم تغفر جمّا وأى عبد لك لا ألماً اللغه : «حدث» هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر «ألما» نزل ، وألم في قوله : «وأى عبد لك لا ألما» من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أو قاربه. المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثه وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به. الإعراب : «إنّي» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بقوله «أقول» الآتى «ما» زائده «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث ألماً «ألما» ألم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث «أقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» الله : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشدده زائده. الشاهد فيه : قوله «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشدده التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه. وقد جمع بينهما ، وزاد ميما ذلك الراجز الذي يقول : وما عليك أن تقولى كلما صلّيت أو سبّحت يا اللهم ما

تابع ذى الضمّ المضاف دون أل

ألزمه نصبا ، كأزيد ذا الحيل (١)

أى : إذا كان تابع المنادى المضموم مضافا (٢) غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه ، نحو «يا زيد صاحب عمرو».

ص: ٢٦٦

١- «تابع» مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : ألزم تابع ذى الضم - إلخ ، وتابع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ، ودون مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ألزمه» ألزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعوله الأول «نصبا» مفعوله الثانى «كأزيد» الكاف جاره لقول محذوف ، والهمزة حرف نداء ، زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاة المحل ، وذا مضاف و «الحيل» مضاف إليه.

٢- ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما : الأول : أن المنادى إذا كان اسما ظاهرا ، فله جهتان : الأولى جهة كونه منادى ، وهى تقتضى الخطاب ، والثانى جهة كونه اسما ظاهرا ، وهى تقتضى الغيبة ؛ فإذا كان تابع المنادى متصلا بضميره جاز فى هذا الضمير وجهان ؛ الأول : أن يؤتى به ضمير غيبة نظرا إلى الجهة الثانى ؛ والثانى أن يؤتى به ضمير خطاب نظرا إلى الجهة الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسك ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا الذى قام أو قمت. والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو ما كانت إضافته محضه ، أما الذى إضافته لفظيه كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو «يا رجل ضارب زيد» فقد اختلفت فيه كلمة العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال السيوطى : يجب نصبه.

وما سواه انصب ، أو ارفع ، واجعلا

كَمَسْتَقَلَّ نَسَقًا وَبَدَلًا (١)

أى : ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه - وهو المضاف المصاحب لأل ، والمفرد - فتقول : «يا زيد الكريم الأب» برفع «الكريم» ونصبه ، و «يا زيد الظريف» برفع «الظريف» ونصبه.

وحكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفه ؛ فتقول : «يا رجل زيد ، وزيدا» بالرفع والنصب ، و «يا تميم أجمعون ، وأجمعين».

وأما عطف النسق والبديل ففي حكم المنادى المستقل ؛ فيجب ضمه إذا كان مفردا ، نحو «يا رجل زيد» و «يا رجل وزيد» كما يجب الضم لو قلت : «يا زيد» ، ويجب نصبه إن كان مضافا ، نحو «يا زيد أبا عبد الله» و «يا زيد وأبا عبد الله» ، كما يجب نصبه لو قلت : «يا أبا عبد الله».

وإن يكن مصحوب «أل» ما نسقا

ففيه وجهان ، ورفع ينتقى (٢).

ص: ٢٦٧

١- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفع» الآتى «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «انصب» معطوف على ارفع «واجعلا» الواو عاطفه أو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كَمَسْتَقَلَّ» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول الثانى له «نسقا» مفعول أول لاجعل «وبدلا» معطوف على قوله نسقا.

٢- «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط «مصحوب» خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ما» اسم موصول : اسم يكن «نسقا» نسق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «ففيه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «ورفع» مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه فى معرض التقسيم ، وجمله «ينتقى» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

أى : إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفردا معرفه بغير «أل». فإن كان ب- «أل» جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ؛ والمختار - عند الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما - الرفع ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : «ورفع ينتقى» أى : يختار ؛ فتقول : «يا زيد والغلام» بالرفع والنصب ، ومنه قوله تعالى : (يا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ) برفع «الطير» ونصبه.

وأيتها ، مصحوب أل بعد صفه

يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه (١)

وأيتها أيتها الذى ورد

ووصف أى بسوى هذا يرد (٢)

ص : ٢٤٨

١- «أيتها» قصد لفظه : مبتدأ «مصحوب» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «يلزم» الآتى - ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل «صفه» حال أخرى منه «يلزم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «أيتها» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بالرفع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثه من مصحوب أل «لدى» ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «المعرفه» مضاف إليه ، وتقدير البيت : وأيتها يلزم مصحوب أل حال كونه صفه مرفوعا واقعا بعده.

٢- «وأيتها» قصد لفظه : مبتدأ «أيتها الذى» معطوف عليه بعاطف مقدر «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ووصف» مبتدأ ، ووصف مضاف و «أى» مضاف إليه «بسوى» جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «هذا» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف أى بسوى هذا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

يقال : «يا أيها الرجل ، ويا أيهذا ، ويا أيها المذى فعل كذا» ، ف- «أى» منادى مفرد مبني على الضم ، و «ها» زائده ، و «الرجل» صفة لأى ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازنيّ نصبه قياساً على جواز نصب «الظريف» فى قولك «يا زيد الظريف» بالرفع والنصب.

ولا توصف «أى» إلا باسم جنس محلّى بأل ، كالرجل ، أو باسم إشاره ، نحو «يا أيهذا أقبل» أو بموصول محلّى بأل «يا أيها الذى فعل كذا».

وذو إشاره كأى فى الصّفه

إن كان تركها يفيت المعرفة (1)

يقال : «يا هذا الرجل» فيجب رفع «الرجل» إن جعل «هذا» وصله لندائه كما يجب رفع صفة «أى» ، وإلى هذا أشار بقوله : «إن كان تركها

ص : ٢٦٩

١- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «إشاره» مضاف إليه «كأى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و «فى الصّفه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «تركها» ترك : اسم كان ، وترك مضاف وها : مضاف إليه «يفيت» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم كان «المعرفة» مفعول به ليفيت ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

يفيت المعرفة» فإن لم يجعل اسم الإشارة وصله لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته ، بل يجوز الرفع والنصب.

فى نحو «سعد سعد الأوس» ينتصب

ثان ، وضمّ وافتح أولاً تصب (١)

يقال : «يا سعد سعد الأوس (٢)» و

٣١١- * يا تيم تيم عدى* (٣).

ص : ٢٧٠

١- «فى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتصب» الآتى «سعد» منادى بحرف ندا ، محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب «سعد» توكيد للأول ، أو بدل منه. أو عطف بيان بمراعاة محله ، أو مفعول به لفعل محذوف ، أو منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و «الأوس» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع «ثان» فاعله «وضم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وافتح» معطوف على ضم «أولاً» تنازعه الفعلان قبله «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. والمراد بنحو «سعد سعد الأوس» كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا ، وكرر ، مضافا ثانى لفظيه إلى غيره ، سواء أكان علما كمثل الناظم ، والشاهدين رقم ٣١١ و٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك : يا رجل رجل القوم ، أم كان وصفا نحو يا صاحب صاحب زيد. وخالف الكوفيون فى هذا ، فإن لم يكن ثانى اللفظين مضافا - نحو يا زيد زيد - لم يجب نصبه ، وجاز فيه وجهان النصب والضم ، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتى.

٢- وقعت هذه العبارة فى قول الشاعر : أيا سعد سعد الأوس كن أنت مانعا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف أجيبا إلى داعى الهدى ونبوآ من الله فى الفردوس زلفه عارف

٣- هذه قطعه من بيت لجرير بن عطيه ، من كلمه يهجو فيها عمر بن لجا التيمى ، والبيت بكماله هكذا : يا تيم تيم عدي لا أبالكُم لا يلقينكُم فى سواه عمُّ اللغه : تيم عدى أضاف تيم الى عدى - وهو أخوه - للاحتراز عن تيم مره ، وعن تيم غالب بن فهر ، وهما فى قريش ، وعن تيم قيس بن ثعلبه ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبه «لا أبالكُم» جمله قد يقصد بها المدح ، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطى : هى كلمه تستعمل عند الغلظه فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب الى غير أب معلوم ، شتما له واحتقاراً ، ثم كثر فى الاستعمال حتى يقال فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، قال أبو الحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول : «لا أبالك» و تستقبح «لا أم لك» أى : مشفقه حنونه ، وقال العينى : وقد تذكر هذه الجملة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درك! وقد تستعمل بمعنى جد فى أمرك وشمر ، لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه . اه و «يلقينكم» بالقاف المثناه ، و من رواه بالفاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرمي و «سواه» هى الفعله القبيحه . المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرمىكم عمر فى بليه لا- قبل لكم بها ، و مكروه لا تحتملونه ، بتعرضه لى ، يريد أن يمنعه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره ، لأنهم إن تركوا عمر و هجاءه جريراً فكأنهم رضوا بذلك ، وحينئذ

يسلط جرير عليهم لسانه . الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ، و يجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني كما هو رأى سيويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثاني كما هو رأى أبى العباس المبرد «تيم» منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتم مضاف و «عدى» مضاف إليه «لا» نافية الجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد ، والكاف فى محل جر بهذه اللام ، ولكنها فى التقدير مجروره بإضافه اسم لا- إليها ، قال اللخمي : اللام فى «لا أبا لك» مقحمه ، والكاف فى محل جر بها ؛ لأنه لو كان الخفض بالإضافه أدى إلى تعليق حرف الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمه كالجر بالباء وهى زائده ، وإنما أقحمت مراعاة لعمل «لا» لأنها لا تعمل إلا فى النكرات ، وثبت الألف مراعاة للإضافه ، فاجتمع فى هذه الكلمه شيان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبت الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافه فى المعنى ، وثبات اللام دليل على الانفصال فى اللفظ مراعاة لعمل «لا» ، فهذه مسأله قد روعيت لفظاً ومعنى ، وخير «لا» محذوف : أى لا أبا لكم بالحضره . الشاهد فيه : قوله «يا تيم تيم عدى» حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثانى اللفظين ، فيجب فى الثانى النصب ، ويجوز فى الأول الضم والنصب ، على ما أوضحناه فى الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامه .

١- وهذه قطعه من بيت لعبد الله بن رواحه الأنصارى ، يقوله فى زيد بن أرقم - وكان يتيما فى حجره - يوم غزاه مؤته ، وهو بكماله : يا زيد زيد اليعملات الذّبل تطاول اللّيل عليك فانزل اللغه : «اليعملات» بفتح الياء والميم : الإبل القويه على العمل «الذبل» جمع ذابل أو ذابله أى ضامره من طول السفر ، وأضاف زيدا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائنها ، وقوله «تطاول الليل عليك - إلخ» يريد انزل عن راحتك واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال ، فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء. الإعراب : «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، أو منصوب بالفتح الظاهره ، كما تقدم فى البيت قبله «زيد» منصوب لا- غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و «اليعملات» مضاف إليه «الذبل» صفه لليعملات. الشاهد فيه : قوله «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى ، وأضيف ثانى اللفظين كما سبق فى الشاهد الذى قبل هذا. ويجوز فى الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفى الثانى النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه ، وقد بينها فى إعراب البيت السابق وذكرها الشارح.

فإن ضمّ الأوّل كان الثاني منصوباً : على التوكيد (١) ، أو على إضمار «أعنى» ، أو على البدليه ، أو عطف البيان ، أو على النداء .

وإن نصب الأوّل : فمذهب سيويوه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ، وأن الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني ، وأن الأصل : «يا تيم عدى تيم عدى» فحذف «عدى» الأول لدلاله الثاني عليه .

* * *

ص : ٢٧٣

١- اعترض جماعه نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً ؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينه معروفه وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً ، لوجهين : أولهما أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول وهو المضاف إليه ، وثانيهما أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلميه السابقه عليه وتعريف الثاني بالإضافه . قال : أبو رجاء : ولمن يذهب إلى أن الثاني تأكيد للأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد في جهه التعريف ، ويكتفى باشتراكهما في جنس التعريف ، فافهم ذلك .

واجعل منادى صحح إن يضيف ليا

كعبد عبدى عبد عبدا عبد يا (١)

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم: فإما أن يكون صحيحا ، أو معتلا.

فإن كان معتلا فحكمه كحكمه غير منادى ، وقد سبق حكمه (٢) فى المضاف إلى ياء المتكلم.

وإن كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه :

أحدها : حذف الياء ، والاستغناء بالكسره ، نحو «يا عبد» ، وهذا هو الأكثر.

الثانى : إثبات الياء ساكنه ، نحو «يا عبدى» وهو دون الأول فى الكثرة.

الثالث : قلب الياء ألفا ، وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحه ، نحو «يا عبد». د؟

ص: ٢٧٤

١- «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منادى» مفعول أول «صحح» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منادى فاعل ، والجمله فى محل نصب صفه لمنادى «إن» شرطيه «يضيف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنادى «ليا» جار ومجرور متعلق ب«كعبد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى محل المفعول الثانى له «عبدى ، عبد ، عبدا ، عبديا» كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر.

٢- خلاصه ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحه فى الأوضح فيما آخره ألف نحو فتاى وعصاى ، أو واو نحو مسلمى ، أو ياء غير مشدده نحو قاضى ، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشدده نحو كرسى ، ولا تنس أنا ذكرنا لك فى هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنه ، وخالفنا فى ذلك ما ذكره العلماء ، وادعوا الإجماع عليه ، واستدللنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بعربيتهم. ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد؟

الرابع : قلبها ألفا ، وإبقاؤها ، وقلب الكسره فتحه ، نحو «يا عبدا».

الخامس : إثبات الياء محرّكه بالفتح ، نحو «يا عبدى».

وفتح أو كسر وحذف اليا استمرّ

فى «يا ابن أمّ ، يا ابن عمّ - لا مفرّ» (١)

إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ، إلا فى «ابن أم» و «ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال ، وتكسر الميم أو تفتح ؛ فتقول : «يا ابن أمّ أقبّل» و «يا ابن عمّ لا مفرّ» بفتح الميم وكسرها (٢).

وفى النداء «أبت ، أمّت» عرض

واكسر أو افتح ، ومن اليا التا عوض (٣).

ص : ٢٧٥

١- «وفتح» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء بالنكره وقوعها فى معرض التقسيم «أو كسر» معطوف على فتح «وحذف» معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ، وحذف مضاف و «اليا» مضاف إليه «استمر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى» حرف جر «يا ابن أم» مجرور بفى على الحكايه «يا ابن عم» معطوف بعاطف مقدر على السابق «لا» نافية للجنس «مفر» اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مفر لى ، أو لا مفر موجود.

٢- قد ورد ثبوت الياء فى «ابن أم» فى قول أبى زييد الطائى يرثى أخاه : يا ابن أمى ويا شقيقى نفسى أنت خلفتنى لدهر شديد وورد قلب الياء ألفا وبقاؤها فى «ابنه عم» فى قول أبى النجم : * يا ابنه عمّا لا تلومى واهجعى * وذكر هذين الوجهين شيخ النحاه سيبويه فى كتابه (١ / ٣١٨)

٣- «وفى النداء» جار ومجرور متعلق بقوله «عرض» الآتى «أبت» مبتدأ «أمّت» معطوف عليه بعاطف مقدر «عرض» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف «اكسر» فعل أمر معطوف على افتح «ومن اليا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله «عوض» الآتى «التا» قصر للمجرور للضروره أيضا : مبتدأ «عوض» خبر المبتدأ.

يقال فى النداء : «يا أبت ، ويا أمت» بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثبات الياء ؛ فلا تقول : «يا أبتى ، ويا أمتى» ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين العوض والمعوض منه (١).

ص: ٢٧٦

١- قد ورد ثبوت الياء فى قول الشاعر: أيا أبتى لا زلت فىنا ؛ فإئما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا وورد ثبوت الألف المنقلبه عن ياء المتكلم فى قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه : تقول بنتى قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا وقول الراجز الآخر : يا أبتا أرقتى القدان فالنوم لا تطعمه العينان

و «فل» بعض ما يخصّ بالندا

«لؤمان ، نومان» كذا ، وأطردا (١)

في سبّ الانثى وزن «يا خباث»

والأمر هكذا من الثلاثي (٢)

وشاع في سبّ الذكور فعل

ولا تقس ، وجرّ في الشعر «فل» (٣)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء ، نحو «يا فل» أي : يا رجل ، و «يا لؤمان» للعظيم اللؤم ، و «يا نومان» للكثير النوم ، وهو مسموع.

وأشار بقوله : «وأطردا في سبّ الانثى» إلى أنه ينقاس في النداء استعمال

ص : ٢٧٧

١- «وفل» مبتدأ «بعض» خبر المبتدأ ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صله «بالندا» جار ومجرور متعلق بقوله يخص «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بعاطف مقدر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأطردا» اطرده : فعل ماض ، والألف للاطلاق.

٢- «في سب» جار ومجرور متعلق باطرده في البيت السابق ، وسب مضاف و «الأنثى» مضاف إليه «وزن» فاعل اطرده ، ووزن مضاف و «يا خباث» مضاف إليه على الحكايه «والأمر» مبتدأ «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر.

٣- «وشاع» فعل ماض «في سب» جار ومجرور متعلق بشاع ، وسب مضاف و «الذكور» مضاف إليه «فعل» فاعل شاع «ولا» ناهيه «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وَجَرَّ» فعل ماض مبني للمجهول «في الشعر» جار ومجرور متعلق بجر «فل» نائب فاعل لجر.

فعال مبتيا على الكسر فى ذمّ الأثنى وسبّها ، من كل فعل ثلاثى ، نحو «يا خباث ، ويا فساق ، ويا لكاع» (١).

وكذلك ينقاس استعمال فعال ، مبتيا على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ، للدلاله على الأمر ، نحو «نزال ، وضراب ، وقتال» ، أى : «انزل ، واضرب ، واقتل».

وكثر استعمال فعل فى النداء خاصه مقصودا به سبّ الذكور ، نحو «يا فسق ، ويا غدر ، ويا لكع» ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقوله : «وجزّ فى الشعر فل» إلى أن بعض الأسماء المخصوصه بالنداء قد تستعمل فى الشعر فى غير النداء ، كقوله :

٣١٣- [تضلّ منه إبلى بالهوجل] *** فى لجه أمسك فلانا عن فل (٢)

ص : ٢٧٨

١- قد ورد «لكاع» سبا للأثنى غير مستعمل فى النداء ، وذلك فى قول الحطيئه ، ويقال : هو لأبى الغريب النصرى : أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف : أى بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.

٢- البيت لأبى النجم العجلى ، من أرجوزه طويله وصف فيها أشياء كثيره اللغه : «لجه» بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبه واختلاط الأصوات فى الحرب. المعنى : شبه تراحم الإبل ، ومدافعه بعضها بعضا ، بقوم شيوخ فى لجه وشر يدفع بعضهم بعضا ؛ يقال : أمسك فلانا عن فلان ، أى : احجز بينهم ، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال ، وقبل بيت الشاهد قوله : تثير أيديها عجاج القسطل إذ عصبت بالعطن المغربل * تدافع الشيب ولم تقتل * والقسطل : الغبار ، والعجاج : ما ارتفع منه ، وعصبت : اجتمعت ، والعطن : مبرك الإبل عند الماء لتشرب عللا- بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشييهى منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت وتدافعت تدافعا كتدافع الشيب. الإعراب : «فى لجه» جار ومجرور متعلق بقول تدافع فى البيت الذى قبل بيت الشاهد «أمسك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله مقول لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسك - إلخ ، «فلانا» مفعول به لأمسك «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك. الشاهد فيه : قوله «عن فل» حيث استعمل «فل» فى غير النداء وجره بالحرف وذلك ضروره ؛ لأن من حقه ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن «فل» هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف ، وبيان هذا أن لفظ «فلان» لا يختص بالنداء ، بل يقع فى جميع مواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو «فل» الذى أصله «فلو» فحذفت لامه اعتباطا - أى لغير عله صرفيه - كما حذفت لام يد ودم. وقد ادعى جماعه من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه فى غير النداء ضروره ، بحذف النون ، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبوقة بثلاثه أحرف ؛ ففيه ضرورتان ، ونظيره قول لبيد : درس المنا بمتالع فأبان فتقادت ، فالحبس فالسويان أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمه مع أن ما قبل الأخير ليس حرف لين.

يجر المستغاث بلام جر مفتوحه

إذا استغيث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا للمرتضى (١).

يقال: «يا لزيد لعمر» فيجر المستغاث بلام مفتوحه ، ويجر المستغاث له بلام مكسوره ، و [إنما] فتحت مع المستغاث لأين المنادى واقع موقع المضمر ، واللام تفتح مع المضمر ، نحو «لك ، وله».

* * *

وافتح مع المعطوف إن كزرت «يا»

وفى سوى ذلك بالكسرا ئتيا (٢).

ص: ٢٨٠

١- «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «استغيث» فعل ماض مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل «منادى» نعت لاسم ، وجمله الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها «خفضا» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله جواب إذا «باللام» جار ومجرور متعلق بـ«مفتوحا» حال من اللام «كيا» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف ، يا : حرف نداء «للمرتضى» اللام جاره عند البصريين ، واختلف فى متعلقها ؛ فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ - ونسب هذا إلى سيبويه - إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذى ناب عنه حرف النداء ، وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائده فلا تتعلق بشىء ، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقتطعه من «آل» فأصل العبارة «يا آل المرتضى» فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وبقيت اللام.

٢- «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : وافتح اللام «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف ، ومع مضاف و «المعطوف» مضاف إليه «إن» شرطيه «كررت» كرر : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله «يا» قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «وفى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «ائتيا» فى آخر البيت ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه «بالكسر» جار ومجرور متعلق بائتيا أيضا «ائتيا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر : فإما أن تتكرر معه «يا» أولاً.

فإن تكررت لزم الفتح ، نحو «يا لزيد ويا لعمر ولبكر».

وإن لم تتكرر لزم الكسر ، نحو «يا لزيد ولعمر ولبكر» كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له ، وإلى هذا أشار بقوله : «وفى سوى ذلك بالكسر اثني» أى : وفى سوى المستغاث والمعطوف عليه الذى تكررت معه «يا» اكسر اللام وجوبا ؛ فتكسر مع المعطوف الذى لم تتكرر معه «يا» ومع المستغاث له.

تحذف لام المستغاث و يؤتى بألف بدلها

ولام ما استغيث عاقبت ألف

ومثله اسم ذو تعجب ألف (١)

تحذف لام المستغاث ، ويؤتى بألف فى آخره عوضا عنها ، نحو «يا زيدا لعمر و» ومثل المستغاث المتعجب منه ، نحو «يا للداهية» و «يا للعجب» فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث ، وتعاقب اللام فى الاسم المتعجب منه ألف ؛ فتقول : «يا عجا لزيد» (٢).

ص : ٢٨١

١- «ولام» مبتدأ ، ولام مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «استغيث» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله لا- محل لها صلة «عاقبت» عاقب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لام ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ألف» مفعول به لعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «ومثله» مثل : خبر مقدم ، والهاء مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر «ذو» صفة لاسم ، وذو مضاف و «تعجب» مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجمله فى محل جر صفة لتعجب.

٢- ومنه قول امرىء القيس بن حجر الكندى : ويوم عقرت للعدارى مطيئى***فيا عجا من كورها المتحمّل

تعريف المندوب و ما يجوز ندبه و ما لا يجوز

ما للمنادى اجعل لمندوب ، وما

نكر لم يندب ، ولا ما أبهما (١)

ويندب الموصول بالذى اشتهر

ك- «بئر زمزم» يلي «وا من حفر» (٢)

المندوب هو : المتفجع عليه ، نحو «وا زيدا» ، والمتوجع منه ، نحو «وا ظهرا».

ولا يندب إلا المعرفه ، فلا تندب النكره ؛ فلا يقال : «وا رجلاه» ، ولا المبهم : كاسم الإشاره ، نحو «وا هذا» ولا الموصول ، إلا إن كان خاليا من «أل» واشتهر بالصله ، كقولهم «وا من حفر بئر زمزماه».

ص: ٢٨٢

١- «ما» اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله «اجعل» الآتى «للمنادى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلته الموصول «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمندوب» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى «وما» اسم موصول : مبتدأ «نكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله لا محل لها صلته «لم» نافية جازمه «يندب» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفه ، لا- : نافية «ما» اسم موصول : معطوف على «مانكر» وجمله «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلته الموصول.

٢- «ويندب» فعل مضارع مبنى للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب «بالذى» جار ومجرور متعلق بيندب «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صلته «كبئر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى «بئر» لأنه فى الأصل مفعول به ، وبئر مضاف و «زمزم» مضاف إليه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بئر زمزم ، والجمله فى محل نصب حال من وا من حفر «وا من حفر» مفعول به ليلى على الحكايه.

يلحق بآخر المندوب ألف و بيان ما يحذف لأجل هذه الألف

ومنتهى المندوب صله بالألف

متلوها إن كان مثلها حذف (١)

كذاك تنوين الذي به كمل

من صله أو غيرها ، نلت الأمل (٢)

يلحق آخر المنادى المندوب ألف ، نحو «وا زيدا لا تبعد» ويحذف ما قبلها إن كان ألفا ، كقولك : «وا موساه» فحذف ألف «موسى» وأتى بالألف للدلالة على الندبه ، أو كان تنوينا في آخر صله أو غيرها ، نحو «وا من حفر بئر زمزماه» ونحو «يا غلام زيدا».

والشکل حتما أوله مجانسا

إن يكن الفتح بوهم لابساً (٣)

ص: ٢٨٣

١- «ومنتهى» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ومنتهى مضاف و «المندوب» مضاف إليه «صله» صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالألف» جار ومجرور متعلق بصل «متلوها» متلو : مبتدأ ، ومتلو مضاف وها مضاف إليه «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه «مثلها» مثل : خبر كان ، ومثل مضاف وها : مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى متلوها ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جمله الخبر.

٢- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تنوين» مبتدأ مؤخر ، وتنوين مضاف و «الذي» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بكمل الآتى «كمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صله الذي «من صله» بيان الذى «أو غيرها» معطوف على صله ، وغير مضاف وها : مضاف إليه «نلت الأمل» نال : فعل ماض ، وفاعله تاء المخاطب ، والأمل : مفعول به.

٣- «والشکل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «حتما» مفعول مطلق لفعل محذوف أيضا ، أو هو حال من هاء أوله «أوله» أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لأول «مجانسا» مفعول ثان لأول «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «الفتح» اسم يكن «بوهم» جار ومجرور متعلق بقوله لابساً الآتى «لابسا» خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف

إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبه فتحه لحقته ألف الندبه من غير تغيير لها ، فتقول : «وا غلام أحمداه» وإن كان غير ذلك وجب فتحه ، إلا إن أوقع في لبس ؛ فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في «غلام زيد» : «واغلام زيدا» ، وفي «زيد» : «وا زيدا» ، ومثال ما يوقع فتحه في لبس : «واغلامهوه ، واغلامكيه» وأصله «واغلامك» بكسر الكاف «واغلامه» بضم الهاء ، فيجب قلب ألف الندبه بعد الكسره ياء ، وبعد الضمه واوا : لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمه والكسره وفتحت وأتيت بألف الندبه ، فقلت : «واغلامكاه ، واغلامها» لا- لتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبه بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب ، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبه ، وإلى هذا أشار بقوله : «والشكل حتما - إلى آخره» أى : إذا شكل آخر المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوله مجانسا له من واو أو ياء إن كان الفتح موقعا في لبس ، نحو «واغلامهوه ، واغلامكيه» وإن لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره ، وأوله ألف الندبه ، نحو «وا زيدا ، وواغلام زيدا».

* * *

تجوز زياده هاء بعد ألف الندبه عند الوقف و زيدت الهاء فى الوصل شذوذا

وواقفا زدهاء سكت ، إن ترد

وإن تشأ فالمدّ ، والها لا تزدد (١).

ص: ٢٨٤

١- «وواقفا» حال من فاعل «زد» الآتى «زد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هاء» مفعول به لزد ، وهاء مضاف و «سكت» مضاف إليه «إن» شرطيه «تردد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضا «وإن» شرطيه «تشأ» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فالمد» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، المد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالمد واجب ، مثلا ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «والها» قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «لا تزدد» الآتى «لا» ناهيه «تردد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

أى : إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت ، نحو : «وازيده» ، أو وقف على الألف ، نحو : «وازيدها» ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضروره ، كقوله :

٣١٤- ألا يا عمرو عمراه *** وعمرو بن الزبيراه (١)

*** ها

ص : ٢٨٥

١- البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات فى السجن. الإعراب : «ألا» أداء افتتاح «يا» حرف نداء وندبه «عمرو» منادى مندوب مبنى على الضم فى محل نصب «عمراه» توكيد لفظى للمنادى المندوب ، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمه أو منصوب بفتحه منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبه ألف الندبه ، والألف زائده لأجل الندبه لأنها تستدعى مد الصوت ، والهاء للسكت «وعمرو» معطوف على عمرو الأول «ابن» صفة له ، وابن مضاف و «الزبيراه» مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبه التى تستوجبها الألف المزيده للندبه ، والهاء للسكت. الشاهد فيه : قوله «عمراه» حيث زيدت الهاء - التى تجتلب للسكت - فى حالة الوصل ضروره. ونظير هذا البيت قول الراجز : يا مرحباه ، بحمار ناجيه إذا أتى قرّبتة للسانيه وقول مجنون ليلى : فقلت : أيا ربّاه ، أوّل سؤلتى لنفسى ليلى ، ثم أنت حسيها

من فى النداء اليا ذا سكون أبدى (١)

أى : إذا نذب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه : «وا عبديا» بفتح الياء ، وإلحاق ألف النديه ، أو «يا عبدا» ، بحذف الياء ، وإلحاق ألف النديه .

وإذا نذب على لغة من يحذف [الياء] أو يستغنى بالكسره ، أو يقلب الياء ألفا والكسره فتحه ويحذف الألف ويستغنى بالفتحه ، أو يقلبها ألفا ويبقيها قيل : «وا عبدا» ليس إلا .

وإذا نذب على لغة من يفتح الياء يقال «وا عبديا» ليس إلا .

فالحاصل : أنه إنما يجوز الوجهان - أعنى «وا عبديا» و «وا عبدا» - على لغة من سكن الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

ص : ٢٨٦

١- «وقائل» خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «وا عبديا» مفعول به لقائل «وا عبدا» معطوف على المفعول «من» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «فى النداء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدى» الآتى «اليا» قصر للضرورة : مفعول مقدم لأبدى «ذا» حال من الياء ، وذا مضاف و «سكون» مضاف إليه «أبدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا محل لها صلة «من» الموصوله الواقعه مبتدأ ، وتقدير البيت : ومن أبدى الياء - أى أظهرها - ساكنه فى النداء قائل : وا عبديا ، أو وا عبدا .

ترخيما احذف آخر المنادى

كياسعا ، فيمن دعا سعادا (١)

الترخيم فى اللغة : ترقيق الصوت ، ومنه قوله :

٣١٥- لها بشر مثل الحرير ، ومنطق ***رخيم الحواشى : لا هراء ، ولا نزر (٢)

ص: ٢٨٧

١- «ترخيما» مفعول مطلق عامله احذف الآتى ، لأنه بمعناه كقعدت جلوسا «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «آخر» مفعول به لا حذف ، و «آخر» مضاف و «المنادى» مضاف إليه «كياسعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «فيمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «كياسعا» السابق «دعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصول «سعادا» مفعول به لدعا ، والجملة لا محل لها صلة من المجروره محلا بفي .

٢- البيت لذى الرمه غيلان بن عقبه صاحب ميه من قصيدته التى مطلعها : ألا- يا اسلمى يا دارمى على البلى ولا- زال منهلاً بجرائك القطر اللغه : «بشر» هو ظاهر الجلد «منطق» هو الكلام الذى يختلج الألباب «رخيم» سهل ، رقيق «الحواشى» الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشيه ، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب «هراء» بزنه غراب - أى كثير ذو فضول «نزر» قليل. المعنى : يصفها بنعومه الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وحديث رقيق ، وأنها لا- تكثر فى كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضبه اقتضابا حتى يحتاج سامعها فى تفهم المعنى إلى زياده. الإعراب : «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بشر» مبتدأ مؤخر «مثل» نعت لبشر ، ومثل مضاف و «الحرير» مضاف إليه «ومنطق» معطوف على بشر «رخيم» نعت لمنطق ، و«رخيم» مضاف و «الحواشى» مضاف إليه «لا» نافية «هراء» نعت ثان لمنطق «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «نزر» معطوف على هراء. الشاهد فيه : قوله «رخيم الحواشى» حيث استعمل كلمه «رخيم» فى معنى الرقه ، وذلك يدل على أن الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت.

أى : رقيق الحواشى ، وفى الاصطلاح : حذف أواخر الكلم فى النداء ، نحو «يا سعا» والأصل «يا سعاد».

بيان ما يجوز ترخيمه و ما لا يجوز

وجوزنه مطلقا فى كل ما

أنت بالها ، والذى قد رخما (١)

بحذفها وفره بعد ، واحظلا

ترخيم ما من هذه الها قد خلا (٢)

إلا الرباعى فما فوق ، العلم ،

دون إضافة ، وإسناد متم (٣).

ص: ٢٨٨

١- «وجوزنه» الواو عاطفه ، جوز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز «مطلقا» حال من المفعول به «فى كل» جار ومجرور متعلق بجوز ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أنت» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلته الموصول «بالها» جار ومجرور متعلق بأنث «والذى» اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «وفره» فى البيت الآتى «قد» حرف تحقيق ، وجمله «رخما» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله لا محل لها من الإعراب صلته الموصول.

٢- «بحذفها» الجار والمجرور متعلق برخما فى البيت السابق ، وحذف مضاف ، وها مضاف إليه «وفره» وفر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لوفر «بعد» ظرف متعلق بوفر ، مبنى على الضم فى محل نصب «واحظلا» الواو عاطفه ، احظل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ترخيم» مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «من هذه» الجار والمجرور متعلق بقوله «خلا» الآتى «الها» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «قد» حرف تحقيق «خلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلته الموصول.

٣- «إلا» أده استثناء «الرباعى» منصوب على الاستثناء «فما» الفاء عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على الرباعى «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلته الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعى ، ودون مضاف و «إضافه» مضاف إليه «وإسناد» معطوف على إضافه «متم» نعت لإسناد.

لا- يخلو المنادى من أن يكون مؤنثا بالهاء ، أولا ؛ فإن كان مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا ، أى : سواء كان علما ، ك- «فاطمه» أو غير علم ، ك- «جاريه» زائدا على ثلاثه أحرف كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثه أحرف ، ك- «شاه» فتقول : «يا فاطم ، ويا جارى (١) ، ويا شا» ومنه قولهم «يا شا ادجنى (٢)» ، [أى : أقيمى] بحذف تاء التانيث للترخيم ، ولا يحذف منه بعد ذلك شىء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : «وجؤزنه» إلى قوله «بعد».

وأشار بقوله : «واحظلا - إلخ» إلى القسم الثانى ، وهو : ما ليس مؤنثا بالهاء ، فذكر أنه لا يرخم إلا [بثلاثه] بشروط :

الأول : أن يكون رباعيا فأكثر.

الثانى : أن يكون علما.

الثالث : أن لا يكون مركبا : تركيب إضافه ، ولا إسناد.

وذلك ك- «عثمان ، وجعفر» ؛ فتقول : «يا عثم ، ويا جعف».

وخرج ما كان على ثلاثه أحرف ، ك- «زيد ، وعمرو» وما كان [على أربعة أحرف] غير علم ، ك- «قائم ، وقاعد» ، وما ركب تركيب إضافه ، ك- «عبد شمس» وما ركب تركيب إسناد ، نحو «شاب قرناها» ؛ فلا يرخم شىء من هذه.

ص : ٢٨٩

١- ومن شواهد ترخيم «جاريه» قول الشاعر : جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على يعيرى

٢- تقول : دجنت الشاه فى البيت تدجن دجوننا - بوزن قعد يقعد قعودا - إذا أقامت فلم تبرح ، وألفته فلم تسرح مع الغنم ، وشا : أصلها شاه ، فرخم بحذف التاء.

وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه ، وهو مفهوم من كلام المصنف ؛ لأنه لم يخرجه ؛ فتقول فيمن اسمه «معدى كرب» : «يا معدى».

يحذف مع الآخر للترخيم ما اتصل بالآخر بشروط

ومع الآخر احذف الذي تلا

إن زيد لنا ساكنا مكَمَلاً (١)

أربعة فصاعدا ، والخلف - فى

واو وياء بهما فتح - قفى (٢)

أى : يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لنا ، أى : حرف لين ، ساكنا ، رابعا فصاعدا ، وذلك نحو «عثمان ، ومنصور ، ومسكين» ؛ فتقول : «يا عثم ، ويا منص ، ويا مسك» ؛ فإن كان غير زائد ، كـمختار ، أو غير لين ، كـقمطر ، أو غير ساكن ، كـقنور ، أو غير رابع كـمجيد - لم يجز

ص : ٢٩٠

١- «ومع» ظرف متعلق باحذف الآتى ، ومع مضاف و «الآخر» مضاف إليه «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الذى» اسم موصول : مفعول به لا حذف ، وجمله «تلا» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى لا محل لها صلة الذى «إن» شرطيه «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى تلا- «لينا» حال من نائب الفاعل «ساكنا» نعت له «مكَمَلاً» نعت لقوله «لينا» أيضا ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

٢- «أربعة» مفعول به لمكمل فى البيت السابق «فصاعدا» الفاء عاطفه ، صاعدا : حال من فاعل فعل محذوف : أى فذهب عدد الحروف صاعدا «والخلف» مبتدأ «فى واو» جار ومجرور متعلق بالخلف «وياء» معطوف على واو «بهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فتح» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لواو وياء «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو الخلف.

حذفه ؛ فتقول : يا مختا ، [ويا قمت ،] ويا قنوّ ، ويا مجى (١) ، وأما فرعون ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحه ، أو قبل يائه فتحه ، كغرنيق - ففيه خلاف ؛ فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معامله مسكين ومنصور ؛ فتقول - عندهما - يا فرع ، ويا غرن ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك ؛ فتقول - عندهم - يا فرعو ، ويا غرنى .

ترخيم المركب و ترخيم الجملة

والعجز احذف من مركب ، وقلّ

ترخيم جمله ، وذا عمرو نقل (٢)

تقدّم أن المركب تركيب مزج يرخم ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه ؛ فتقول فى «معدى كرب» : يا معدى ، وتقدّم أيضا أن المركب تركيب إسناد لا يرخم ، وذكر هنا أنه يرخم قليلا ، وأن عمرا - يعنى سيبويه ، وهذا اسمه ، وكنيته : أبو بشر ، وسيبويه : لقبه - نقل ذلك عنهم ، والذي نصّ عليه سيبويه فى باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ،

ص: ٢٩١

١- ونظير ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه : تنكرت منّا بعد معرفه لمى وبعد التصافى والشباب المكرّم أراد يا لميس ، فحذف السين ، ووفر ما بعدها من الحذف ، ومثله قول يزيد بن مخرم : فقلتم : تعال يا يزى بن مخرم ، فقلت لكم : إنى حليف صداء

٢- «والعجز» مفعول مقدم لا حذف «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من مركب» جار ومجرور متعلق باحذف «وقل» فعل ماض «ترخيم» فاعل قل ، و ترخيم مضاف و «جملة» مضاف إليه «وذا» اسم إشارة : مبتدأ أول «عمرو» مبتدأ ثان ، وجملة «نقل» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والعائد ضمير محذوف كان أصله مفعولا لنقل : أى وهذا عمرو نقله ، وعمرو : اسم سيبويه شيخ النحاه كما سيقول الشارح .

وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك ؛ فتقول في «تأبط شراً»: «يا تأبط».

يجوز في الاسم المرخم لغتان و قد تتعين واحده

وإن نويت - بعد حذف - ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف (١)

واجعله - إن لم تنو محذوفاً - كما

لو كان بالآخر وضعا تَمَّما (٢)

فقل على الأوّل في ثمود : «يا

ثمو» ، و «يا ثمي» على الثاني بيا (٣).

ص: ٢٩٢

١- «وإن» شرطيه «نويت» نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «بعد» ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و «حذف» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجمله «حذف» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلته «فالباقى» الفاء واقعه في جواب الشرط ، الباقى : مفعول مقدم لاستعمل «استعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط «بما» جار ومجرور متعلق باستعمل «فيه» جار ومجرور متعلق بألف «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلته ما المجروره محلا بالباء.

٢- «واجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم فعل الشرط محذوفاً مفعول به لتنو «كما» الكاف جاره ، ما : زائده «لو» مصدرية «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «الباقى» في البيت السابق «بالآخر» جار ومجرور متعلق بقوله تمما الاتى «وضعا» منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز «تمما» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله في محل نصب خبر كان ، و «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق باجعله في أول البيت ، وهو في موضع نصب ، لأنه المفعول الثانى.

٣- «فقل» الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على الأول» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «قل» أى : جاريا على الأول «في ثمو» جار ومجرور متعلق بقل «يا ثمو» قصد لفظه : مفعول به لقل ، وهو مقول القول «ويا» حرف نداء «ثمي» منادى مبنى على ضم مقدر على آخره في محل نصب ، وجمله النداء في محل نصب مقول قول

محذوف لدلاله الأول عليه «على الثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف «بيا» جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من «يا ثمي».

يجوز في المرخّم لغتان ؛ إحداهما : أن ينوى المحذوف منه ، والثانيه : أن لا- ينوى ، ويعبر عن الأولى بلغه من ينتظر الحرف ، وعن الثانيه بلغه من لا ينتظر الحرف.

فإذا رَحّمت على لغه من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه : من حركه ، أو سكون ؛ فتقول في «جعفر» : «يا جعف» وفي «حارث» : «يا حار» (١) ، وفي «قمطر» : «يا قمط».

وإذا رَحّمت على لغه من لا- ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمه وضعا ؛ فتبنيه على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التامّ ؛ فتقول : «يا جعف ، ويا حار ، ويا قمط» بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لغه من ينتظر الحرف : «يا ثمو» بواو ساكنه ، وعلى لغه من لا- ينتظر تقول : «يا ثمى» فتقلب الواو ياء والضمه كسره ؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التامّ ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمّه إلا ويجب قلب الواو ياء والضمه كسره.

* * *

ص: ٢٩٣

١- ومن ذلك قول الشاعر: يا حار لا أرمين منكم بداهيه لم يلقها سوقه قبلي ولا ملك وقول امرئ القيس بن حجر الكندي: أحر ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في حيّ مكلّل

والتزم الأول في كملمه

وجوز الوجهين في كملمه (١)

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث - للفرق بين المذكر والمؤنث ، كملمه - وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف ؛ فتقول : «يا مسلم» بفتح الميم ، ولا- يجوز ترخيمه على لغة من لا- ينتظر [الحرف] ؛ فلا- تقول : «يا مسلم» - بضم الميم - لئلا يلتبس بنداء المذكر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فيرخم على اللغتين ؛ فتقول في «مسلمه» علما : «يا مسلم» بفتح الميم وضمها.

* * *

ترخيم غير المنادى للضرورة

ولاضطرار رخموا دون ندا

ما للندا يصلح نحو أحمدا (٢)

قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء ، وقد يحذف للضرورة آخر الكلمه في غير النداء ، بشرط كونها صالحه للنداء ، ك- «أحمد» ومنه قوله :

ص: ٢٩٤

١- «والتزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأول» مفعول به لالتزم «في» حرف جر «كملمه» الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بفي ، والجار والمجرور متعلق بالترزم ، والكاف الاسميه مضاف ومسلمه : مضاف إليه «وجوز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الوجهين» مفعول به لجوز «في كملمه» مثل السابق.

٢- «ولاضطرار» الواو عاطفه ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله «رخموا» الآتي «رخموا» فعل وفاعل «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» الآتي ، ودون مضاف و «ندا» قصر للضرورة : مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لرخموا «للندا» جار ومجرور متعلق بيصلح الآتي «يصلح» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و «أحمدا» مضاف إليه.

أى : طريف بن مالك.

*** * * ول

ص: ٢٩٥

١- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي. اللغة: «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» بالتحريك - شدة البرد. المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم، وأنه يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يضمن فيه الناس ويبخلون، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره أولى بأن يفعله. الإعراب: «لنعم» اللام للتوكيد، نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح «الفتى» فاعل نعم «تعشو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والجمله في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشو، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أى هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جمله «نعم الفتى» على ما تقدم فى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم «ابن» نعت لطريف، وابن مضاف و «مال» مضاف إليه، وأصله مالك، فحذف آخره ضروره «ليله» ظرف زمان متعلق بتعشو، وليله مضاف و «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع. الشاهد فيه: قوله «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، مع اختصاص الترقيم فى اصطلاح النحاه بالمنادى، وارتكب هذا للاضطرار إليه، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء. هذا، وفى الشعر العربى حذف بعض الكلمه بكل حال، وإن لم تكن صالحه للنداء، للضروره، كحذف بعض الضمير وبعض الحرف وبعض الاسم المقرون بأل، وكل هذه الأنواع لا- تصلح للنداء؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعه: درس المنا بمتالع فأبان فتقادت، فالحبس فالسّوبان أراد «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمه، ومثله قول العجاج وهو الشاهد رقم ٢٦٢ السابق فى إعمال اسم الفاعل: * قواطنا مكّه من ورق الحمى* أراد «الحمام» فاقتطع بعض الكلمه للضروره، وأبقى بعضها؛ لدلاله المبقى على المحذوف منها، وبنائها بناء يدودم، وجبرها بالإضافه، وألحقها الياء فى اللفظ لوصل القافيه، ومثله قول خفاف بن ندبه السلمى: كنواح ريش حمامه نجدية ومسحت باللّثين عصف الإثماد أراد «كنواحى» فحذف الياء فى الإضافه ضروره، تشبيها لها بها فى حال الإفراد والتنوين وحال الوقف، ومنه قول النجاشى: فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل أراد «ولكن اسقنى» فحذف النون من «ولكن» لاجتماع الساكنين، ضروره؛ ليستقيم له الوزن، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس فى العربيه لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني: فإن يك غثا أو سمينا فإننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا أراد «لنفسه» - بإشباع هاء الضمير - فحذف الياء ضروره فى الوصل تشبيها بها فى الوقف، ومثل ذلك كثير فى شعر العرب، وهو - مع كثرته - باب لا يحتمله إلا الشعر، وانظر ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١ فى باب الموصول

الاختصاص يشبه النداء لفظاً و يخالفه من ثلاثة أوجه

الاختصاص : كنداء دون يا

ك «أيها الفتى» يآثر «ارجونيا» (١)

وقد يرى ذا دون «أى» تلو «أل»

كمثل «نحن العرب أسخى من بذل» (٢)

الاختصاص (٣) يشبه النداء لفظاً ، و يخالفه من ثلاثة أوجه :

ص: ٢٩٧

١- «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء ، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «كأياها» الكاف جاره لقول محذوف - كما عرفت مرارا - وأى : مبنى على الضم فى محل نصب بفعل واجب الحذف ، وها : حرف تنبيه «الفتى» نعت لأى «يآثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها ، وإثر مضاف ، و «ارجونيا» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول «ذا» اسم إشارة : نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل ، ودون مضاف و «أى» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى ، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة.

٣- لم يذكر الشارح - رحمه الله! - تعريف الاختصاص ، ولا الباعث عليه ، فأما تعريفه فهو فى اللغة مصدر «اختص فلان فلانا بكذا» أى قصره عليه ، وهو فى الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفه ، يذكر بعده ، معمول لأخص ، محذوفاً وجوباً». وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور : الأول : الفخر ، نحو «على أيها الكريم يعتمد». والثانى : التواضع ، نحو «أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله». والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو «نحن العرب أقرى الناس للضيف». ومن شواهد قول الشاعر : نحن بنى ضبّه أصحاب الجمل ننعى ابن عفان بأطراف الأسل وقد يكون منه : نحن بنات طارق نمشى على التمارق وذلك إذا نصبت «بنات» بالكسرة نيابه عن الفتحة ، فإن رفعته كان خبر المبتدأ ، ولم يكن من هذا الباب.

أحدها : أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

والثاني : أنه لا بدّ أن يسبقه شيء.

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك : «أنا أفعل كذا أيها الرجل ، ونحن العرب أسخى الناس» ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقه».

إعراب المخصوص

وهو منصوب بفعل مضمر ، والتقدير : «أخصّ العرب ، وأخصّ معاشر الأنبياء».

* * *

ص : ٢٩٨

«إيّاك والشرّ» ونحوه - نصب

محذّر ، بما استتاره وجب (١)

ودون عطف ذا لاّيا انصب ، وما

سواه ستر فعله لن يلزما (٢)

إلّا مع العطف ، أو التكرار ،

ك «الضّيغم الضّيغم يا ذا السارى» (٣)

ص: ٢٩٩

١- «إيّاك والشرّ» قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله - وهو قوله نصب - «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «نصب» فعل ماض «محذّر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استتاره» استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والهاء مضاف إليه ، وجمله «وجب» من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خير المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجروره محلا بالباء.

٢- «ودون» ظرف متعلق بانصب الآتي ، ودون مضاف و «عطف» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مفعول به مقدم لانصب «لاّيا» جار ومجرور متعلق بانصب «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وما» اسم موصول مبتدأ أول «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصوله ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبه «يلزما» فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره يعود إلى ستر فعله ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خير المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خير المبتدأ الأول.

٣- «إلّا» أداة استثناء ملغاه «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق ، ومع مضاف و «العطف» مضاف إليه «أو» عاطفه «التكرار» معطوف على العطف «كالضّيغم» الكاف جاره لقول محذوف ، الضّيغم : منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره احذر «الضّيغم» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة : منادى مبنى على ضم مقدر في محل نصب «السارى» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة.

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

فإن كان بإياك وأحواته - وهو إياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكنّ - وجب إضمار الناصب : سواء وجد عطف أم لا ؛ فمثاله مع العطف : «إياك والشرّ» ف- «إياك» : منصوب بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير : إياك أحذر ، ومثاله بدون العطف : «إياك أن تفعل كذا» أى : إياك من أن تفعل كذا.

وإن كان بغير «إياك» وأحواته - وهو المراد بقوله : «وما سواه» - فلا- يجب إضمار الناصب ، إلا مع العطف ، كقولك : «ماز رأسك والسييف» أى : يا مازن ق رأسك واحذر السييف ، أو التكرار ، نحو «الضّيغم الضّيغم» أى : احذر الضيغم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ، نحو «الأسد» أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت.

تحذير المتكلم نفسه شاذ و تحذير الغائب أشد

وشدّ «إيأي» ، و «إياه» أشدّ

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ (1)

حقّ التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله : «إيأي وأن يحذف أحدكم الأرنب (2)» وأشدّ منه مجيئه للغائب في قوله : «إذا بلغ الرجل

ص: ٣٠٠

١- «شدّ» فعل ماضٍ «إيأي» مقصود لفظه : فاعل شدّ «وإياه» مقصود لفظه أيضا : مبتدأ «أشدّ» خبر المبتدأ «وعن سبيل» جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتى ، وسبيل مضاف ، و «القصد» مضاف إليه «من» اسم موصول : مبتدأ ، وجمله «قاس» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، وجمله «انتبذ» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بنماه «لتذك لكم الأسل والرماح ، وإيأي وأن يحذف أحدكم الأرنب» ويحذف : أى يرمى بنحو حجر ، والأسل : كل مادق من الحديد كالسييف والسكين ، والرماح : جمع رمح ، وهو آله من آلات الحرب معروفه ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

الستين فيآيه وإيّا الشوّاب» (١)، ولا يقاس على شيء من ذلك.

الإغراء : معناه و حكمه أسماء الأفعال و الأصوات

وكمحذّر بلا إيّا اجعلا

مغرى به فى كلّ ما قد فصّلا (٢)

الإغراء هو : أمر المخاطب بلزوم ما يحمد [به] ، وهو كالتحذير : فى أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلّا فلا ، ولا تستعمل فيه «إيّا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : «أخاك أخاك» (٣) ، وقولك «أخاك والإحسان إليه» أى : الزم أخاك.

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك : «أخاك» أى : الزم أخاك.

ص : ٣٠١

- ١- وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب فى قول الشاعر فلا تصحب أخا الجهل وإيّاك وإيّاه
- ٢- «كمحذّر» جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتى على أنه مفعوله الثانى «بلا إيّا» جار ومجرور متعلق باجعلا «اجعلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مغرى» مفعول أول لاجعل «به» جار ومجرور متعلق بمغرى «فى كلّ» جار ومجرور متعلق باجعل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق ؛ وجمله «فصلا» من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
- ٣- ومن ذلك قول الشاعر : أخاك أخاك ؛ إنّ من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار و مجرور في الأصل و منها ما يكون مصدرا

ما ناب عن فعل كشتان وصه

هو اسم فعل ، و كذا أوّه ومه (١)

وما بمعنى افعال ، ك- «آمين» كثر

وغيره ك- «وى ، وهيئات» نزر (٢)

أسماء الأفعال : ألفاظ تقوم مقام الأفعال : فى الدلالة على معناها ، وفى عملها ، وتكون بمعنى الأمر - وهو الكثير فيها - كمه ، بمعنى اكفف ، وآمين ، بمعنى استجب ، وتكون بمعنى الماضى ، كشتان ، بمعنى افترق ، تقول : «شّان زيد وعمرو» وهيئات ، بمعنى بعد ، تقول : «هيئات العقيق» (٣)

ص: ٣٠٢

١- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «ناب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «عن فعل» جار ومجرور متعلق بناب «كشتان» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب «وصه» معطوف على شتان «هو» مبتدأ ثان «اسم» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و «فعل» مضاف إليه «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أوه» مبتدأ مؤخر «ومه» معطوف على أوه ، وقد قصد لفظهما جميعا.

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومعنى مضاف و «افعل» مضاف إليه «كآمين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كآمين «كثر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو «ما» الموصول - «وغيره» غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه «كوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كوى «وهيئات» معطوف على وى «نزر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غيره ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ - وهو «غير» - .

٣- ومن ذلك قول جرير بن عطية : فهيات هيئات العقيق ومن به وهيئات خلّ بالعقيق نواصله

[ومعناه : بعد] ، وبمعنى المضارع ، كأوّه ، بمعنى أتوجّع ، ووى ، بمعنى أعجب (١) ، وكلاهما غير مقيس.

وقد سبق فى الأسماء الملازمه للنداء : أنه ينفاس استعمال فعال اسم فعل ، مبني على الكسر ، من كل فعل ثلاثى ؛ فتقول : ضراب [زيدا] ، أى اضرب ، ونزال ، أى : انزل ، وكتاب ، أى اكتب ، ولم يذكره المصنف هنا استغناء بذكره هناك.

* * *

والفعل من أسمائه عليك

وهكذا دونك مع إلكا (٢)

كذا رويد بله ناصيين

ويعملان الخفض مصدرين (٣)

من أسماء الأفعال ما هو فى أصله ظرف ، وما هو مجرور بحرف ، نحو : «عليك زيدا» أى : الزمه ، و «إلك» أى : تنح ، و «دونك زيدا» أى : خذه.

ص : ٣٠٣

١- ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادى : وى! كأن من يكن له نشب يحب ، ومن يفتقر يعيش عيش ضرّ
٢- «والفعل» مبتدأ أول «من أسمائه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه «عليك» قصد لفظه : مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وهكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «دونك» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و «إلكا» قصد لفظه أيضا : مضاف إليه.

٣- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «رويد» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «بله» معطوف على رويد بعاطف مقدر «ناصيين» حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن فى الخبر «ويعملان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل «الخفض» مفعول به ليعملان «مصدرين» حال من ألف الاثنين الواقعه فاعلا.

ومنها : ما يستعمل مصدرا واسم فعل «كرويد ، وبله».

فإن انجرّ ما بعدهما فهما مصدران ، نحو «رويد زيد» أى إرواد زيد ، أى إمهاله ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و «بله زيد» (١) أى : تركه.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو «رويد زيدا» أى أمهل زيدا ، و «بله عمرا» أى اتركه.

* * *

يثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل الذى ينوب هو عنه

وما لما تنوب عنه من عمل

لها ، وأخر ما لذى فيه العمل (٢)

أى : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كصه : بمعنى اسكت ، ومه : بمعنى اكفف ، وهيهات زيد ، بمعنى بعد زيد ؛ ففى «صه خر

ص : ٣٠٤

١- ومن ذلك قول كعب بن مالك : تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكَفَّ كأنها لم تخلق يروى بنصب الأكَفَّ على أن «بله» اسم فعل ، وبجره على أن «بله» مصدر مضاف إلى مفعوله ، كقوله تعالى : (فَصَّزَبَ الرَّقَابِ) ومثله قول الآخر : رويد عليا ، جدّ ما ثدى أمهم إلينا ، ولكن ودّهم متباين

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقعة مبتدأ «تنوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أسماء الأفعال ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا باللام «عنه» جار ومجرور متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الموصوله الواقعة مبتدأ «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وأخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لأخر «لذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتى «العمل» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصوله الواقعة مفعولا به لأخر

ومه» ضميران مستتران ، كما فى اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيهات كما ارتفع بيعد.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك ، ك- «دراك زيدا» أى : أدركه ، و «ضراب عمرا» أى : اضربه ، فى «دراك ، وضراب» ضميران مستتران ، و «زيدا ، وعمرا» منصوبان بهما.

وأشار بقوله : «وأخر ما لذى فيه العمل» إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه ؛ فتقول : «دراك زيدا» ولا يجوز تقديمه عليه ؛ فلا تقول : «زيدا دراك» وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز «زيدا أدرك».

* * *

لمنون من أسماء الأفعال نكرة و ما لم ينون معرفه

واحكم بتنكير الذى ينون

منها ، وتعريف سواه بين (1)

الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها ؛ فتقول فى صه : صه ، وفى حيهل : حيهلا ، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير ؛ فما نون منها كان نكرة ، وما لم ينون كان معرفه.

* * *

ص: ٣٠٥

١- «واحكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتنكير» جار ومجرور متعلق باحكم ، وتنكير مضاف و «الذى» مضاف إليه «ينون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الذى «منها» جار ومجرور متعلق بقوله «ينون» السابق «وتعريف» مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من «سواه» مضاف إليه ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «بين» خبر المبتدأ.

وما به خوطب ما لا يعقل

من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل (١)

كذا الذي أجدى حكاية ، كقب»

والزم بنا النوعين فهو قد وجب (٢)

أسماء الأصوات : ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها ، داله على خطاب ما لا يعقل ، أو على حكاية صوت من الأصوات ؛ فالأول كقولك : هلا ، لاجر الخيل ، وعدس ، لاجر البغل (٣) ، والثاني كقب : لوقوع السيف ، وغاق : للغراب. لم

ص: ٣٠٦

١- «وما» اسم موصول : مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله «خوطب» الآتي «خوطب» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول : نائب فاعل خوطب ، والجمله لا محل لها صلة الموصول الأول «لا» نافية «يعقل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل ، والجمله لا- محل لها صلة «ما» الموصولة الواقعة نائب فاعل «من» مشبه» جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى ، ومشبه مضاف واسم من «اسم الفعل» مضاف إليه ، واسم مضاف والفعل مضاف إليه «صوتا» مفعول ثان ليجعل تقدم عليه «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مفعوله الأول ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «أجدى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجمله لا محل لها صلة «حكاية» مفعول به لأجدى «كقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقب «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة : مفعول به لالزم ، وبنا مضاف و «النوعين» مضاف إليه «فهو» الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «قد» حرف تحقيق «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٣- ومن ذلك قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميري : عدس ما لعباد عليك إماره أمنت ، وهذا تحمليين طليق وربما سموا الفرس نفسها عدسا ، وحينئذ تؤثر فيه العوامل ، لأنه علم كما في قول الراجز : إذا حملت بزّتى على عدس فلا أبالي من مضى ومن جلس ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار «سأ» إذا دعوه للشرب ، وفي مثل من أمثالهم «قرب الحمار من الردهه ولا تقل له سأ» والردهه : نقره في صخره يستنقع فيها الماء ، وقال الشاعر في صفة امرأه : لم تدر ماسا للحمير ، ولم تضرب بكفّ مخابط السلم

وأشار بقوله : «والزم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق في باب المعرب والمبنى أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال «وكنيابه عن الفعل بلا تأثر» وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

* * *

ص: ٣٠٧

للفعل توكيد بنونين ، هما

كنونى اذهبن واقصدنهما (١)

أى يلحق الفعل للتوكيد نونان : إحداهما ثقيله ، ك- «اذهبن» ، والأخرى خفيفه ك- «اقصدنهما» ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى :
(لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ).

يؤكدان افعال ويفعل آتيا

ذا طلب أو شرطاً أما تاليا (٢)

أو مثبتاً فى قسم مستقبلاً

وقل بعد «ما ، ولم» وبعد «لا» (٣)

ص: ٣٠٨

١- «للفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» مبتدأ مؤخر «بنونين» جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفة له «هما» مبتدأ «كنونى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله فى محل جر صفة لنونين ، ونونى مضاف و «اذهبن» قصد لفظه : مضاف إليه «واقصدنهما» قصد لفظه أيضا : معطوف على اذهبن.

٢- «يؤكدان» فعل مضارع ، وألف الاثنين العائده على «نونين» فاعل «افعل» قصد لفظه : مفعول به ليؤكد «ويفعل» معطوف على افعال «آتيا» حال من يفعل ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ذا» حال من الضمير المستتر فى «آتيا» وذا مضاف و «طلب» مضاف إليه «أو» عاطفه «شرطاً» معطوف على ذا طلب «إما» قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله تاليا الآتى «تاليا» نعت لقوله «شرطاً».

٣- «أو» عاطفه «مثبتاً» معطوف على قوله «شرطاً» فى البيت السابق «فى قسم» جار ومجرور متعلق بقوله «مثبتاً» السابق «مستقبلاً» حال من الضمير المستتر فى «مثبتاً» السابق «وقل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التوكيد «بعد» ظرف متعلق بقل ، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «ولم» معطوف على ما «وبعد» الواو عاطفه ، بعد : ظرف معطوف على بعد السابق ، وبعد مضاف و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه.

وغير إِمَّا من طوالب الجزا

وآخر المؤكّد افتح كابرزا (1)

أى : تلحق نونا التوكيد فعل الأمر ، نحو : «اضربنّ زيدا» والفعل المضارع المستقبل الدالّ على طلب ، نحو : «لتضربنّ زيدا ، ولا تضربنّ زيدا ، وهل تضربنّ زيدا» والواقع شرطا بعد «إن» المؤكّده ب- «ما» نحو : «إمّا تضربنّ زيدا أضربه» ومنه قوله تعالى : (فَأِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَزْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ) أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا ، نحو : «والله لتضربنّ زيدا».

فإن لم يكن مثبتا لم يؤكّد بالنون ، نحو : «والله لا تفعل كذا» وكذا إن كان حالا ، نحو : «والله ليقوم زيد الآن».

وقلّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائده التي لا تصحب «إن» نحو : «بعين ما أرينّك ههنا (2)» والواقع بعد «لم» كقوله :

ص : ٣٠٩

١- و «غير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على «لا» في البيت السابق ، وغير مضاف و «إمّا» قصد لفظه : مضاف إليه «من طوالب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «غير إمّا» السابق ، وطوالب مضاف و «الجزا» قصر للضروره : مضاف إليه «وآخر» مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و «المؤكّد» مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كابرزا» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، ابرزا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ١ / ٧٨ بولاق ، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأنى أنظر إليك ، ويضرب في الحث على ترك التواني ، و «ما» زائده للتوكيد.

والواقع بعد «لا» النافية كقوله تعالى : (وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً).

والواقع بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط كقوله :

ص: ٣١٠

١- البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند ، العبسي ، وهو شاعر مخضرم ، وقبلة : وقد حلبن حيث كانت قيما مثني الوطاب والوطاب الزمما * وقمعا يكسى شمالا قشعما* اللغة : «قيما» جمع قائمه على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم «مثني الوطاب» مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثني الوطاب ، والمثني معناه هنا المكرره ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصه «الزمما» بضم الزاي وتشديد الميم - جمع زام ، مأخوذ من «زم القربه» أى مالأها «قمعا» بكسر القاف وفتح الميم - آله تجعل فى فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن «شمالا» بضم الشاء المثله - الرغوه «قشعما» ضخما عظيما ، قاله أبو زيد فى نوادره ، والضمير المتصل فى «يحسبه» يعود إلى القمع الذى امتلأ بالثمال. المعنى : شبه القمع والرغوه التى تعلقه بشيخ معمم جالس على كرسى ، وقد أخطأ الأعلام - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال : وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بعمامته ، اه ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الآيات. الإعراب : «يحسبه» يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل يحسب «ما» مصدرية «لم» نافية جازمه «يعلما» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف فى محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسية» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه «معمما» صفه ثانيه لشيخا. الشاهد فيه : قوله «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع المنفى بلم ، وأصله «ما لم يعلمن» فقلبت النون ألفا للوقف ، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة.

١- هذا صدر بيت لبنت مره بن عاهان أبى الحصين الحارثى ، والبيت بكماله من أبيات ترثى بها أباه ، وكان المنتشر بن وهب الباهلى يغاور أهل اليمن فقتل مره ، وهى : إنا وباهله بن أعصر بيننا داء الضرائر بغضه وتقافى من نثقفن منهم ... أبدا ، وقتل بنى قتيبه شافى ذهبت قتيبه فى اللقاء بفارس لا طائش رعى ولا وقاف اللغه : «باهله» هى بنت صعب بن سعد العشيره ، من مذحج ، تزوجت مالك بن أعصر ، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضره - بفتح الضاد - وضره المرأه : امرأه زوجها ، وهذا الجمع نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداء الضرائر : التباغض والتضارب «بغضه» بكسر الباء - ومثله فى المعنى البغضاء - شدة الكراهيه والبغض «تقافى» مأخوذ من قفيته : أى ضربت قفاه «نثقفن» بنون المضارعه - أى ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، ويروى «من يثقفن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع ، وروى : * من يثقفوا منيا فليس بوائل* و«وائل» أى : ملتجىء ، أو ناج «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذى لا يبارز العدو جبنا. الإعراب : «من» اسم شرط مبتدأ «نثقفن» فعل مضارع فعل الشرط ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بنثقفن «فليس» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصول «بآيب» الباء زائده ، آيب : خبر ليس منصوب بفتح مقدره ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وحدها أو جمله الجواب وحدها أو الجملتان معا فى محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف فى ذلك مشهور نبهنا عليه وعلى اختيارنا مرارا. الشاهد فيه : قوله «من نثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداء الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائده المؤكده لأن الشرطيه ، وهذا التوكيد ضروره من ضرورات الشعر عند سيبويه.

وأشار المصنف بقوله: «وآخر المؤكد افتح» إلى أن الفعل المؤكد بالنون يبنى على الفتح إن لم تله ألف الضمير، أو ياءه، أو واوه، نحو: «أضربن زيدا، واقتلن عمرا».

أحكام اتصال الفعل المسند إلى الضمائر بالنون صحيحا كان أو معتلا

واشكله قبل مضمّر لين بما

جانس من تحرّك قد علما (١)

والمضمّر احذفه إلّا الألف

وإن يكن في آخر الفعل ألف (٢)

ص: ٣١٢

١- «واشكله» اشكل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والهاء مفعول به «قبل» ظرف متعلق باشكله، وقبل مضاف و «مضمّر» مضاف إليه «لين» نعت لمضمّر «بما» جار ومجرور متعلق باشكله «جانس» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالباء «من تحرّك» جار ومجرور متعلق بقوله جانس «قد» حرف تحقيق «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحرّك، والألف للاطلاق، والجمله في محل جر صفة لتحرّك.

٢- «والمضمّر» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي احذف المضمّر «احذفه» احذف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجمله لا محل لها مفسره «إلا» أداء استثناء «الألف» منصوب على الاستثناء من المضمّر «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع نام، فعل الشرط «في آخر» جار ومجرور متعلق بيكن، وآخر مضاف و «الفعل» مضاف إليه «ألف» فاعل يكن.

فاجعله منه - رافعا ، غير اليا

والواو - ياء ، كاسعين سعيًا (١)

واحذفه من رافع هاتين ، وفي

واو ويا - شكل مجانس قفي (٢)

نحو «اخشين يا هند» بالكسر ، و «يا

قوم اخشون» وضمم ، وقس مسويا (٣).

ص: ٣١٣

١- «فاجعله» الفاء واقعه في جواب الشرط ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «منه» جار ومجرور متعلق باجعل «رافعا» حال من الهاء في «منه» وفي رافع ضمير مستتر فاعله «غير» مفعول به لرافع ، وغير مضاف و «اليا» مضاف إليه «والواو» معطوف على الياء «ياء» مفعول ثان لاجعل «كاسعين» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق غير مره ، وجملة «اسعين سعيًا» مقول ذلك القول المحذوف.

٢- «واحذفه» الواو عاطفه ، احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والهاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق باحذفه ، ورافع مضاف و «هاتين» اسم إشارة : مضاف إليه «وفي واو» جار ومجرور متعلق بقفي الآتي «ويا» معطوف على واو «شكل» مبتدأ «مجانس» نعت له «قفي» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شكل مجانس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل.

٣- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو «اخشين» فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبه فاعل ، مبني على السكون في محل رفع ، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد «يا هند» يا : حرف نداء ، هند : منادى مبني على الضم في محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اخشين «ويا» الواو حرف عطف : يا : حرف نداء «قوم» منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفه للاستغناء عنها بالكسره «اخشون» فعل أمر ، وواو الجماعه فاعل ، والنون للتوكيد «واضمم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقس» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «مسويا» حال من الضمير المستتر في «قس».

الفعل المؤكد بالنون : إن اتصل به ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبه - حرّك ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

ويحذف الضمير إن كان واوا أو ياء ، ويبقى إن كان ألفا ؛ فتقول : «يا زيدان هل تضربانّ ، ويا زيدون هل تضربنّ ، ويا هند هل تضربنّ» ، والأصل : هل تضرباننّ ، وهل تضربوننّ ، وهل تضربيننّ ، فحذفت النون لتوالي الأمثال ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار «هل تضربنّ ، وهل تضربنّ» ولم تحذف الألف لخفتها ؛ فصار «هل تضرباننّ» ، وبقيت الضمه داله على الواو ، والكسره داله على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا .

فإن كان معطلا : فإما أن يكون آخره ألفا ، أو واوا ، أو ياء .

فإن كان آخره واوا أو ياء حذفت لأجل واو الضمير أو يائه ، وضمّ ما بقى قبل واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير ؛ فتقول : «يا زيدون هل تغزون ، وهل ترمون ، ويا هند هل تغزين ، وهل ترمين» ؛ فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح : فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير أو ياءه ؛ فتقول : «يا زيدون هل تغزنّ ، وهل ترمنّ ، ويا هند هل تغزنّ ، وهل ترمنّ» هذا إن أسند إلى الواو والياء .

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشكل ما قبلها بحركه تجانس الألف - وهى الفتحة - فتقول : «هل تغزوانّ ، وهل ترميانّ» .

وإن كان آخر الفعل ألفا : فإن رفع الفعل غير الواو والياء - كالألف والضمير المستتر - انقلبت الألف التى فى آخر الفعل ياء ، وفتحت ، نحو : «اسعيانّ ، وهل تسعيانّ ، واسعينّ يا زيد» .

وإن رفع واوا أو ياء حذفت الألف ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها ، وضمت الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، «يا زيدون اخشون ، ويا هند اخشين».

هذا إن لحقته نون التوكيد ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، بل تسكنهما ؛ فتقول : «يا زيدون هل تخشون ، ويا هند هل تخشين ، ويا زيدون اخشوا ، ويا هند اخشى».

لا تقع النون الخفيفة بعد الألف

ولم تقع خفيفه بعد الألف

لكن شديده ، وكسرهما ألف (١)

لا- تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : «اضربان» (٢) بنون مخففه ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : «اضربان» بنون مشدده

ص: ٣١٥

١- «ولم» نافية جازمه «تقع» فعل مضارع مجزوم بلم «خفيفه» بالرفع : فاعل تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله «بعد» ظرف متعلق بتقع ، وبعد مضاف و «الألف» مضاف إليه «لكن» حرف عطف «شديده» معطوف على خفيفه يرتفع إذا رفعتة وينصب إذا نصبته «وكسرهما» الواو عاطفه أو للاستئناف ، كسر : مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كسرهما ، والجمله من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاوز حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاوز ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه ، فلهذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد ثقیله فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين فلهذا جاز.

مكسوره خلافا ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفه بعد الألف ، ويجب عنده كسرها.

تزد ألف فارقه بين نون النسوه زنون التوكيد

وألفا زد قبلها مؤكدا

فعلا إلى نون الإناث أسندا (١)

إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث و نون التوكيد بألف ، كراهيه توالى الأمثال ، فتقول : «اضربنا» بنون مشدده مكسوره قبلها ألف.

وحذف خفيفه لساكن ردف

وبعد غير فتحه إذا تقف (٢)

ص: ٣١٦

١- «وألفا» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «زد» الآتى «زد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قبلها» قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه «مؤكدا» حال من الضمير المستتر فى زد ، وفى مؤكد ضمير مستتر هو فاعله «فعلا» مفعول به لمؤكد «إلى نون» جار ومجرور متعلق بقوله «أسندا» الآتى ، و نون مضاف ، و «الإناث» مضاف إليه «أسندا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا هو نائب فاعله ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله «فعلا».

٢- «واحذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «خفيفه» مفعول به لا حذف «لساكن» جار ومجرور متعلق باحذف «ردف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجمله فى محل جر صفه لساكن «وبعد» ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «فتح» مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق باحذف «تقف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليه.

واردد إذا حذفها في الوقف ما

من أجلها في الوصل كان عدما (١)

وأبدلنها بعد فتح ألفا

وقفا ، كما تقول في قفن : قفا (٢)

إذا ولي الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة ساكن ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين ، فتقول : «اضرب الرجل» بفتح الباء (٣) ، والأصل «اضربن» فحذفت نون التوكيد لملاقاه الساكن - وهو لام التعريف - ومنه قوله : *

ص: ٣١٧

١- «واردد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» ظرف زمان متعلق باردد «حذفها» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «في الوقف» جار ومجرور متعلق باردد «ما» اسم موصول : مفعول به لاردد «من أجلها» ، في الوصل «الجاران والمجروران متعلقان بقوله : «عدما» الآتي «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «عدما» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» الموصوله الواقعة مفعولا به لاردد.

٢- «وأبدلنها» أ بدل : فعل أمر. مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وها : مفعول أول لأبدل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «ألفا» مفعول ثان لأبدل «وقفا» حال من فاعل أ بدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أي في الوقف «كما» الكاف جاره ، ما : مصدرية «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كقولك «في قفن» جار ومجرور متعلق بتقول «قفا» قصد لفظه : مقول القول.

٣- قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكنا ، كقوله : اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وكقول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان : * كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا*

١- البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدى ، أوردها القالى فى أماليه عن ابن دريد عن ابن الأنبارى عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ، وأولها : لكلِّ همٍّ من الهموم سعه والمسى والصَّبح لا فلاح معه اللغه : «المسى» بضم الميم أو كسرهما ، وسكون السين - اسم من الإساء ، وهو الدخول فى المساء «الصباح» اسم من الإصباح ، وهو الدخول فى الصباح ، قالهما الجوهرى واستشهد بهذا البيت «لا تهين» من الإهانه ، وهى : الإيقاع فى الهون - بضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذل والحقاره «تركع» تخضع ، وتذل ، وتنقاد. الإعراب : «لا» ناهيه «تهين» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فصارت كما فى بيت الشاهد المحذوفه لوقوع الساكن بعدها - وهو لام التعريف فى الفقير - وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده «تهين» فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصا من التقاء الساكنين فصار «لا تهين» فلما أريد التأكيد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون مبنيًا على الفتح ؛ فصار «لا تهينن» فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد «الفقير» مفعول به لتهين «علك» عل : حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه «أن» مصدرية «تركع» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله خبر «عل» السابق «يوما» ظرف زمان متعلق بتركع «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى «تركع». الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفه للتخلص من التقاء الساكنين ، وقد أبقي الفتحه على لام الكلمه دليلا- على تلك النون المحذوفه ، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التى تحذف للجازم ، ولا تعود إلا عند التوكيد ، وقد رواه الجاحظ فى البيان والتبيين : * لا تحقرن الفقير ... إلخ* ورواه غيره : * ولا تعاد الفقير* وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت لما نحن فيه.

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفه فى الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحه - أى بعد ضمه أو كسره - ويردّ حينئذ ما كان حذف
لأجل نون التوكيد ؛ فتقول فى : «اضربن يا زيدون» إذا وقفت على الفعل : اضربوا ، وفى : «اضربن يا هند» : اضربى ؛ فتحذف
نون التوكيد الخفيفه للوقف ، وتردّ الواو التى حذفت لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء ؛ فإن وقعت نون التوكيد الخفيفه بعد
فتحه أبدلت النون فى الوقف [أيضاً] ألفا فتقول فى «اضربن يا زيد» : اضربا.

* * *

ص: ٣١٩

ينقسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف و علامه المنصرف

الصّرف تنوين أتى ميّنا

معنى به يكون الاسم أمكنا (1)

الاسم إن أشبه الحرف سمي ميّنا ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمي معربا ، ومتمكنا.

ثم المعرب على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكنا غير أمكنا.

والثاني : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفا ، ومتمكنا أمكنا.

وعلامه المنصرف : أن يجزّ بالكسره مع الألف واللام ، والإضافه ، وبدونهما وأن يدخله الصرف - وهو التنوين [الذى] لغير مقابله أو تعويض ، الدالّ على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكنا ، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل - نحو «مررت بـغلام ، وغلام زيد ، والغلام».

واحترز بقوله «لغير مقابله» من تنوين «أذرعاع» ونحوه ؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كأذرعاع ، وهندات - علم امرأه - وقد سبق الكلام فى تسميته تنوين المقابله.

واحترز بقوله «أو تعويض» من تنوين «جوار ، وغواش» ونحوهما ؛ فإنه عوض من الياء ، والتقدير : جوارى ، وغواشى ، وهو يصحب غير المنصرف ،

ص: ٣٢٠

١- «الصرف» مبتدأ «تنوين» خبر المبتدأ «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تنوين ، والجمله فى محل رفع صفة لتنوين «ميّنا» حال من الضمير المستتر فى أتى ، وفى مبين ضمير مستتر جوازا هو فاعله «معنى» مفعول به لميّننا «به» جار ومجرور متعلق بـيكون الآتى «يكون» فعل مضارع ناقص «الاسم» اسم يكون «أمكنا» خبر يكون ، والجمله فى محل نصب صفة لمعنى.

كهذين المثالين ، وأما المنصرف (١) فلا يدخل عليه هذا التثوين.

ويجزّ بالفتحة : إن لم يصف ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو «مررت بأحمد» ؛ فإن أضيف ، أو دخلت عليه «أل» جزّ بالكسره ، نحو «مررت بأحمدكم ، وبالأحمد».

سبب منع الاسم من الصرف

وإنما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحده منها تقوم مقام العلتين ، والعلل التسع يجمعها قوله (٢) :

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفة

وعجمه ، ثم جمع ، ثم تركيب

والتون زائده من قبلها ألف ،

ووزن فعل ، وهذا القول تقريب

وما يقوم مقام علتين منها اثنان ؛ أحدهما : ألف التأنيث ؛ مقصوره كانت ، ك- «حبلي» أو ممدوده ، ك- «حمراء». والثاني : الجمع المتناهي ، ك- «مساجد ، ومصايح» وسيأتي الكلام عليها مفصلاً.

ألف التأنيث تمنع صرف الاسم

فألف التأنيث مطلقاً منع

صرف الذي حواه كيفما وقع (٣).

ص: ٣٢١

١- في عامه النسخ «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التثوين» وذلك ظاهر الخطأ ، وإنما لم يلحق تثوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تثوين التمكين ، على أن في هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تثوين العوض «كلا ، وبعضا» عوضا عما يضافان إليه.

٢- وقد جمعت في بيت واحد ، وهو قوله : اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة***ركب وزد عجمه فالوصف قد كملا

٣- «فألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «مطلقاً» حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله «منع» الآتي «منع» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و «الذي» اسم موصول : مضاف إليه «حواه» حوى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، وجواب الشرط محذوف لدلاله ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين - وهو المراد هنا - فيمنع ما فيه ألف التأنيث من الصرف مطلقا ، أى : سواء كانت الألف مقصوره ، كـ «حبلى» أو ممدوده ، كـ «حمراء» علما كان ما هى فيه ، كـ «زكرياء» أو غير علم كما مثل.

الوصفيه وزياده الالف و النون

وزائدا فعلان - فى وصف سلم

من أن يرى بتاء تأنيث ختم (1)

أى : يمنع الاسم من الصرف للصفه وزياده الألف والنون ، بشرط أن

ص: ٣٢٢

١- «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر فى «منع» الواقع فى البيت السابق ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين ، وهو مرفوع بالألف نيابه عن الضمه ، وزائدا مضاف و «فعالن» مضاف إليه ، وهو ممنوع من الصرف للعلميه وزياده الألف والنون «فى وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لزائدى فعلان ، أو حال منه «سلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، والجمله فى محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب تقديرا بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ختم» الآتى ، وتاء مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجمله فى محل نصب مفعول ثان ليرى.

لا- يكون المؤنث فى ذلك [مختوما] بقاء التأنىث ، وذلك نحو : سكران ، وعطشان ، وغضبان ؛ فتقول : «هذا سكران ، ورأيت سكران ، ومررت بسكران» ؛ فتمنعه من الصرف للصفه وزياده الألف والنون ، والشرط موجود فيه ؛ لأنك لا- تقول للمؤنثه : سكرانه ، وإنما تقول : سكرى ، وكذلك عطشان ، وغضبان ؛ فتقول : امرأه عطشى ، وغضبى ، ولا تقول : عطشانه ، ولا غضبانه ؛ فإن كان المذكر على فعلاّن ، والمؤنث على فعلاّنه صرفت ؛ فتقول : هذا رجل سيفان ، أى : طويل ، ورأيت رجلا سيفانا ، ومررت برجل سيفان ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثه : سيفانه ، أى : طويله .

* * *

الوصفيه و وزن الفعل

ووصف اصلىّ ، ووزن أفعلا

ممنوع تأنىث بتا : كأشهلا (1)

أى : وتمنع الصفه أيضا ، بشرط كونها أصليه ، أى غير عارضه ، إذا انضم إليها كونها على وزن أفعال ، ولم تقبل التاء ، نحو : أحمر ، وأخضر .

فإن قبلت التاء صرفت ، نحو «مررت برجل أرمل» أى : فقير ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثه : أرمله ، بخلاف أحمر ، وأخضر ؛ فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثه : حمراء ، وخضراء ، ولا يقال : أحمره . وأخضره ؛ فمنعا للصفه ووزن الفعل .

لوصفيه العارضه لا تأنىث لها و بعضهم يعتبرها

وإن كانت الصفه عارضه كأربع - فإنه ليس صفه فى الأصل ، بل اسم

ص: ٣٢٣

١- «ووصف» معطوف على «زائدا فعلاّن» فى البيت السابق «أصلى» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف ، ووزن مضاف و «أفعلا» مضاف إليه ، و «ممنوع» حال من أفعلا- ، وممنوع مضاف و «تأنىث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنىث ، أو بمحذوف صفه له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأشهل .

عدد ، ثم استعمل صفه في قولهم «مررت بنسوه أربع» - فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ، وإليه أشار بقوله :

وألغين عارض الوصفية

كأربع ، وعارض الإسمية (١)

فالأدهم القيد لكونه وضع

في الأصل وصفا انصرافه منع (٢)

وأجدل وأخيل وأفعي

مصروفة ، وقد ينلن المنعا (٣)

أى : إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفه ليس بأصل ، وإنما هو عارض كأربع فألغته : أى لا تعتدّ به في منع الصرف ، كما لا تعتدّ بعروض

ص: ٣٢٤

١- «وألغين» ألغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ ، وعارض مضاف و «الوصفيه» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و «الإسمية» مضاف إليه.

٢- «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله «منع» الآتي آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائده إلى الأدهم مضاف إليه من إضافه المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد ، والجمله في محل نصب خبر الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفا» حال من الضمير المستتر في وضع «انصرافه» انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انصرافه ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٣- «وأجدل» مبتدأ «وأخيل ، وأفعي» معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوه ، ونون النسوه فاعله «المنعا» مفعول به لينلن.

الاسميه فيما هو صفه في الأصل : ك- «أدهم» للقيد ، فإنه صفه في الأصل [لشيء فيه سواد] ، ثم استعمل استعمال الأسماء ؛ فيطلق على كل قيد أدهم ، ومع هذا تمنعه نظرا إلى الأصل.

وأشار بقوله : «وأجدل - إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ - أعني : أجدلا للَصَّقر ، وأخيلا لطائر ، وأفعى للحيه - ليست بصفات ؛ فكان حقها أن لا- تمنع من الصرف ، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها ، فتخيل في «أجدل» معنى القوه ، وفي «أخيل» معنى التخيل ، وفي «أفعى» معنى الخبث ؛ فمنعها لوزن الفعل والصفه المتخيله ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفه فيها محققه.

الوصيه و العدل

ومنع عدل مع وصف معتبر

في لفظ مثنى وثلاث وآخر (١)

ووزن مثنى وثلاث كهما ،

من واحد لأربع فليعلما (٢)

ص: ٣٢٥

١- «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف و «عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفه لعدل ، ومع مضاف و «وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «في لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث ، وآخر» معطوفان على مثنى.

٢- «ووزن» مبتدأ ، ووزن مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما شرحه في باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر ، ويعلما : فعل مضارع مبني للمجهول ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

مما يمنع صرف الاسم : العدل والصفه ، وذلك فى أسماء العدد المبنيه على فعال ومفعل ، كثلاث ومثنى ؛ فثلاث : معدوله عن ثلاثه ثلاثه ، ومثنى : معدوله عن اثنين اثنين ؛ فتقول : «جاء القوم ثلاث» أى ثلاثه ثلاثه ، و «مثنى» أى اثنين اثنين.

وسمع استعمال هذين الوزنين - أعنى فعال ، ومفعل - من واحد واثنين وثلاثه وأربعه ، نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وسمع أيضا فى خمسه وعشره ، نحو : خماس ومخمس ، وعشار ومعشر .

وزعم بعضهم أنه سمع أيضا فى ستة وسبعه وثمانيه وتسعه ، نحو سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمان ، وتساع ومتسع .

ومما يمنع من الصرف للعدل والصفه «أخر» التى فى قولك : «مررت بنسوه آخر» وهو معدول عن الآخر .

وتلخص من كلام المصنف : أن الصفه تمنع مع الألف والنون الزائدين ، ومع وزن الفعل ، ومع العدل .

* * *

صيغه منتهى الجموع

وكن لجمع مشبه مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا (1)

ص: ٣٢٦

١- «وكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلا» الآتى فى آخر البيت «مشبه» نعت لجمع ، وفى مشبه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلا» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله «مفاعلا» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلا» الآتى «كافلا» خبر كن .

هذه هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع ، وهي : الجمع المتناهي ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، نحو : مساجد ومصايح .

ونبه بقوله : «مشبه مفاعلا أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله ميم ؛ فيدخل «ضوارب ، وقناديل» في ذلك ، فإن تحرك الثاني صرف نحو صياقله (١).

وذا اعتلال منه كالجواري

رفعا وجزا أجره كساري (٢)

إذا كان هذا الجمع - أعني صيغه منتهى الجموع - معتل الآخر أجرته في الجر والرفع مجرى المنقوص ك- «ساري» فتنونه ، وتقدر رفعه أو جره ، ويكون التنوين عوضا عن الياء المحذوفه ، وأما في النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ؛ فتقول : «هؤلاء جوار وغواش ، ومررت بجوار

ص : ٣٢٧

١- وكذا صيارفه وأشاعره وأحامره وعباقره وأشاعته ومناذره وغساسنه ، وقد قالوا للمحاويج : أرامله ، وقالوا للصعاليك : عمارطه ، ولجماعه الرجاله - أي : الذين يسيرون على أرجلهم - : عراجله ، وأنشد ابن السكيت في الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائي : عراجله شعث الرؤوس ، كأنهم بنو الجنّ لم تطبخ بقدر جزورها

٢- «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله «أجره» الآتي ، وذا مضاف و «اعتلال» مضاف إليه «منه ، كالجواري» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صله لذا ، أو حال منه «رفعا» منصوب بنزع الخافض «وجرا» معطوف على قوله رفعا «أجره» أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «كساري» جار ومجرور متعلق بأجر .

وغواش ، ورأيت جوارى وغواشى» والأصل فى الجبر والرفع «جوارى» و «غواشى» فحذفت الياء ، وعوّض منها التنوين.

ولسراويل بهذا الجمع

شبه اقتضى عموم المنع (١).

يعنى أن «سراويل» لما كانت صيغته كصيغته منتهى (٢) الجموع امتنع من الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واختار المصنف أنه لا ينصرف ، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

وإن به سَمَى أو بما لحق

به فالانصراف منعه يحق (٣).

ص: ٣٢٨

١- «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شبه» الآتى «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه ، والجمله فى محل رفع صفة لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى ، وعموم مضاف و «المنع» مضاف إليه.

٢- من النحاه من يقول : إن سراويل جمع حقيقه ، ومفردة سرواله ، ويستدل على هذا بقول الشاعر : عليه من اللؤم سرواله فليس يرقّ لمستعطف وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعا من الصرف لزوما كأخواته من الجموع ، ومنهم من يجعله مفردا ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنعه من الصرف نظرا إلى لفظه ، ويقول : هو مفرد جاء على صورته الجمع ، ومنهم من يصرفه نظرا إلى حقيقته ومعناه.

٣- «وإن» شرطيه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «سمى» الآتى على أنه نائب فاعل ؛ وجاز تقديمه لما مر غير مره من أن النائب إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه ، لكونه فى صورته الفضله ، ولعدم إيقاعه فى اللبس المخوف «سمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «أو» عاطفه «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصوله المجروره محلا- بالباء ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول «منعه» منع : مبتدأ ثان ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المنع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجمله المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

أى : إذا سُمِّي بالجمع المتناهي ، أو بما ألحق به لكونه على زنته ، كسراويل ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمه ؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته ؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصاييح أو سراويل : «هذا مساجد ، ورأيت مساجد ، ومررت بمساجد» وكذا البواقي.

* * *

العلمية و التركيب المزجي

والعلم امنع صرفه مركبا

تركيب مزج نحو «معديكربا» (1)

مما يمنع صرف الاسم : العلمية والتركيب ، نحو «معديكرب ، وبعلبك» فتقول : «هذا معديكرب ، ورأيت معديكرب ، ومررت بمعديكرب» ؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم.

* * *

ص: ٣٢٩

١- «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «صرفه» صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «مركبا» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق ، و تركيب مضاف و «مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و «معديكرب» مضاف إليه ، والألف فيه للاطلاق.

كذاك حاوى زائدى فعلانا

كغطفان ، وكأصبهاننا (١)

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما ، وفيه ألف ونون زائدتان : كغطفان ، وأصبهان - بفتح الهمزة وكسرهما - فتقول : «هذا غطفان ، ورأيت غطفان ، ومررت بغطفان» فتمنعه من الصرف للعلميه وزياده الألف والنون.

العلميه و التانيث

كذا مؤنث بهاء مطلقا

وشرط منع العار كونه ارتقى (٢)

فوق الثلاث ، أو كجور ، أو سقر

أو زيد : اسم امرأه لا اسم ذكر (٣)

ص : ٣٣٠

١- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوى» مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و «زائدى» مضاف إليه وزائدى مضاف و «فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كغطفان «وكأصبهاننا» معطوف على كغطفان.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من الضمير المستكن فى الخبر «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف ، و «منع» مضاف إليه ، ومنع مضاف و «العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «كونه» كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه ، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو فى محل نصب خبر الكون الناقص.

٣- «فوق» ظرف متعلق بارتقى فى البيت السابق ، وفوق مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفه «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أوسقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضا «اسم» حال من زيد ، واسم مضاف و «امرأه» مضاف إليه «لا» عاطفه «اسم ذكر» معطوف بلا على «اسم امرأه» ومضاف إليه.

وجهان فى العادم تذكيرا سبق

وعجمه - كهند - والمنع أحق (١)

و [مما] يمنع صرفه أيضا العلميه والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا ، أى : سواء كان علما لمذكر كطلحه أو لمؤنث كفاطمه ، زائدا على ثلاثه أحرف كما مثل ، أم لم يكن كذلك كثبه وقله ، علمين.

وإن كان مؤنثا بالتعليق - أى بكونه علم أنثى - فإما أن يكون على ثلاثه أحرف ، أو على أزيد من ذلك ؛ فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب ، وسعاد ، علمين ؛ فتقول : «هذه زينب ، ورأيت زينب ، ومررت بزينب» وإن كان على ثلاثه أحرف ؛ فإن كان محرّك الوسط منع أيضا كسقر ، وإن كان ساكن للوسط ؛ فإن كان أعجميا كجور - اسم بلد - أو منقولا من مذكر إلى مؤنث كزيد - اسم امرأه - منع أيضا ، فإن لم يكن كذلك : بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميا ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان : المنع (٢) ، والصرف ، والمنع أولى ؛ فتقول : «هذه هند ، ورأيت هند ، ومررت بهند».

ص : ٣٣١

١- «وجهان» مبتدأ «فى العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفى العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيرا» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تذكير ، والجمله فى محل نصب نعت لتذكيرا «وعجمه» معطوف على قوله تذكيرا «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.

٢- وقد ورد بالوجهين قول جرير ، وينسب لابن قيس الرقيات : لم تتلفع بفضل مئزها دعد ، ولم تسق دعد فى العلب فقد صرف «دعد» فى أول عجز البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلك.

والعجميّ الوضع والتّعريف ، مع

زيد على الثلاث - صرفه امتنع (1)

ويمنع صرف الاسم أيضا العجمه والتعريف ، وشرطه : أن يكون علما في اللسان الأعجمي ، وزائدا على ثلاثه أحرف ، كإبراهيم ، وإسماعيل ؛ فتقول : «هذا إبراهيم ، ورأيت إبراهيم ، ومررت بإبراهيم» فمنعه من الصرف للعلميه والعجمه.

فإن لم يكن الأعجميّ علما في لسان العجم ، بل في لسان العرب ، أو كان نكره فيهما ، كإجم - علما أو غير علم - صرفته ؛ فتقول : «هذا إجم ، ورأيت إجم ، ومررت بإجم» ، وكذلك تصرف ما كان علما أعجميا على ثلاثه أحرف ، سواء كان محرك الوسط كشر ، أو ساكنه كنوح ولوط.

* * *

العلميه و وزن الفعل

كذاك ذو وزن يخصّ الفعلا

أو غالب : كأحمد ، ويعلى (2)

ص: ٣٣٢

١- «والعجمي» مبتدأ أول ، والعجمي مضاف و «الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمي ؛ لأنهم يؤولونه بالمشق ، ومع مضاف و «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زياده «صرفه» صرف : مبتدأ ثان ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٢- «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص ، والجمله في محل جر صفة لوزن «أو» عاطفه «غالب» عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأحمد «ويعلى» معطوف على أحمد.

أى : كذلك يمنع صرف الاسم إذا كان علما ، وهو على وزن يخصّ الفعل ، أو يغلب فيه ، والمراد بالوزن الذى يخص الفعل : ما لا يوجد فى غيره إلا ندورا ، وذلك كفعل وفعل ؛ فلو سميت رجلا بضرب أو كلم منعته من الصرف ؛ فتقول : «هذا ضرب أو كلم ، ورأيت ضرب أو كلم ، ومررت بضرب أو كلم» والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزن يوجد فى الفعل كثيرا ، أو يكون فيه زياده تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم ؛ فالأول كإثمد وإصبع ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضرب ، واسمع ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثى ؛ فلو سميت [رجلا] بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلميه ووزن الفعل ؛ فتقول : «هذا إثمد ، ورأيت إثمد ، ومررت بإثمد» والثانى كأحمد ، ويزيد ، فإن كلا من الهمزه والياء يدل على معنى فى الفعل - وهو التكلم والغيبه - ولا يدل على معنى فى الاسم ؛ فهذا الوزن غالب فى الفعل ، بمعنى أنه به أولى [فتقول : «هذا أحمد ويزيد ، ورأيت أحمد ويزيد ، ومررت بأحمد ويزيد»] فيمنع للعلميه ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختصّ بالفعل ، ولا غالب فيه - لم يمنع من الصرف ، فتقول فى رجل اسمه ضرب : «هذا ضرب ، ورأيت ضربا ، ومررت بضرب» ، لأنه يوجد فى الاسم كحجر وفى الفعل كضرب.

وما يصير علما من ذى ألف

زيدت لإلحاق فليس ينصرف (١)

أى : ويمنع صرف الاسم - أيضا - للعلميه وألف الإلحاق المقصوره كعلقى ، وأرطى ؛ فتقول فيهما علمين : «هذا علقي ، ورأيت علقي ، ومررت بعلقي» فتمنعه من الصرف للعلميه وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، من جهه أن ما هي فيه والحاله هذه - أعنى حال كونه علما - لا يقبل تاء التأنيث ؛ فلا تقول فيمن اسمه علقي «علقاه» كما لا تقول فى حبلى «حبلاه» فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى - قبل التسميه بهما - صرفته ؛ لأنها والحاله هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدوه كعلباء ، فإنك تصرف ما هي فيه : علما كان ، أو نكره.

والعلم امنع صرفه إن عدلا

كفعل التوكيد أو كثعلا (٢).

ص: ٣٣٤

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما «علما» خبر يصير ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «من ذى» جار ومجرور متعلق بقوله يصير ، وذى مضاف و «ألف» مضاف إليه «زيدت» زيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألف ، والجمله فى محل جر صفة لألف «لإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائده ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، وجمله «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس ، وجمله ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصول ، وزيدت الفاء فى الجمله الواقعه خبرا ؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.

٢- «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده : أى وامنع العلم «امنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «صرفه» صرف : مفعول به لا منع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطيه «عدلا» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و «التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفه «كثعلا» جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد.

يمنع صرف الاسم للعلميه - أو شبهها - وللعدل ، وذلك في ثلاثه مواضع :

الأول : ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يمنع من الصرف لشبهه العلميه والعدل ، وذلك نحو «جاء النساء جمع ، ورأيت النساء جمع ، ومررت بالنساء جمع» والأصل جمعاوات ؛ لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلى جمع ، وهو معرف بالإضافة المقدره أى : جمعهن ، فأشبهه تعريفه تعريف العلميه من جهه أنه معرفه ، وليس فى اللفظ ما يعرفه .

الثانى : العلم المعدول إلى فعل : كعمر ، وزفر ، وثعل ، والأصل عامر وزافر وثاعل ؛ فمنعه من الصرف للعلميه والعدل .

الثالث : «سحر» إذا أريد من يوم بعينه ، نحو «جئتك يوم الجمعة سحر» فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلميه ، وذلك أنه معدول عن السحر ؛

ص : ٣٣٥

١- «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ ، ومانعا مضاف و «سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بـ «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتى «قصدا» حال من الضمير المستتر فى «يعتبر» الآتى «يعتبر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجمله من الفعل الذى هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسره .

لأنه معرفه ، والأصل فى التعريف أن يكون بأل ، فعدل به عن ذلك ، وصار تعريفه مشبها لتعريف العلميه ، من جهه أنه لم يلفظ معه بمعرف .

العلم المؤنث الموازن لقطام و حكمه و اختلاف لغات العرب فيه

وابن على الكسر فعال علما

مؤنثا ، وهو نظير جشما (١)

عند تميم ، واصرفن ما نكرا

من كل ما التعريف فيه أثرا (٢)

أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فعال - كحذام ، ورقاش - فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر ؛ فتقول : «هذه حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام» (٣) ..

ص: ٣٣٦

١- «وابن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علما» حال من فعال «مؤنثا» حال ثانيه ، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ ، ونظير مضاف و «جشما» مضاف إليه .
٢- «عند» ظرف متعلق بنظير فى البيت السابق ، وعند مضاف و «تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاصرف «نكرا» نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولا- ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بأثر الآتى «أثرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .

٣- وعلى ذلك جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق : إذا قالت حذام فصدقوها فإنّ القول ما قالت حذام وقول النابغه الديقاني : أثاركه تدللها قطام وضنا بالتحيه والسلام وقول جذيمه الأبرش : خبىرنى رقاش لا تكذبنى أبحرّ زيت أم بهجين وقول الجعدى ، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨) : أهان لها الطعام فلم تضعه غداه الزوع إذ أزمّت أزام أزام : علم على الشده المجدبه ، وقد سموها «تحوط» أيضا ؛ وقالوا فى مثل من أمثالهم «باءت عرار بكحل» وعرار وكحل : بقرتان انتطحتا فماتتا جميعا ؛ والمثل يضرب لكل مستوين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا «عرار» على الكسر ، وجروا «كحل» بالفتح لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم ٤٣٨ فى مجمع الأمثال ١ / ٩١ بتحقيقنا .

والثانى - وهو مذهب بنى تميم - إعرابه كإعراب ما لا- ينصرف للعلميه والعدل ، والأصل حاذمه وراقشه ، فعدل إلى حذام ورقاش ، كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وهو نظير جشما عند تميم» (1).

وأشار بقوله «واصرفن ما نكرا» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلميه وعله أخرى إذا زالت عنه العلميه بتكبيره صرف لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعله واحده لا يقتضى منع الصرف ، وذلك نحو معديكرب ، وغطفان ، وفاطمه ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقى ، وعمر - أعلاما ؛ فهذه ممنوعه من الصرف للعلميه وشيء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببها - وهو العلميه - فتقول : «ربّ معديكرب رأيت» وكذا الباقي. ار

ص: ٣٣٧

١- وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو تميمي : ندمت ندامه الكسعيّ لَمّا غدت منّي مطلقه نوار ولو أنى ملكت يدي ونفسي لكان إلىّ للقدر الخيار

وتلخص من كلامه أن العلميه تمنع الصرف مع التركيب ، ومع زياده الألف والنون ، ومع التانيث ، ومع العجمه ، ومع وزن الفعل ، ومع ألف الإلحاق المقصوره ، ومع العدل.

بصرف الممنوع من الصرف و يمنع المصروف للضروه

وما يكون منه منقوصا ففي

إعرابه نهج جوار يقتفى (١)

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوار في أنه ينون في الرفع والجرتوين العوض ، وينصب بفتحه من غير تنوين ، وذلك نحو قاض - علم امرأه - فإن نظيره من الصحيح ضارب - علم امرأه - وهو ممنوع من الصرف للعلميه والتانيث ، فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلميه والتانيث ، وهو مشبه بجوار من جهه أن في آخره ياء قبلها كسره ، فيعامل معاملته ؛ فتقول : «هذه قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضى» كما تقول : «هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، ورأيت جوارى».

ولا اضطرار ، أو تناسب صرف

ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف (٢).

ص : ٣٣٨

١- «وما» اسم موصول : مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ب«يكون» منقوصا» خبر يكون ، والجمله من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول «ففي إعرابه» الفاء زائده ، والجار والمجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى ، وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفى ، ونهج مضاف و «جوار» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ في أول البيت ، والجمله من الفعل الذى هو يقتفى وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «لا اضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «صرف» الآتى «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل ماض مبنى للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف ، في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ودخلت الفاء فيه - وذلك في قوله «فالمدة» - لشبه الموصول بالشرط.

بهمز وصل : كارعوى و كارتأى (١)

لما فرغ من المقصور شرع فى الممدود ، وهو : الاسم الذى [فى] آخره همزه ، تلى ألفا زائده ، نحو حمراء ، وكساء ، ورداء .
فخرج بالاسم الفعل نحو «يشاء» ، بقوله «تلى ألفا زائده» ما كان فى آخره همزه تلى ألفا غير زائده ، كماء ، وآء جمع آء ، وهو شجر .

والممدود أيضا كالمقصور : قياسى ، وسماعى .

فالقياسى : كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ، ملتزم زياده ألف قبل آخره ، وذلك كمصدر ما أوله همزه وصل ، نحو ارعوى ارعواء ، وارتأى ارتئاء ، واستقصى استقصاء ، فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، واستخرج استخراجا ، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل ، نحو أعطى إعطاء ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما (٢)

* * *

ص : ٣٣٩

- ١- «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ومصدر مضاف و «الفعل» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : نعت للفعل «قد» حرف تحقيق «بدأ» بدئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والألف للاطلاق ، والجمله لا- محل لها صلة «بهمز» جار ومجرور متعلق بقوله بدئ السابق ، وهمز مضاف ، و «وصل» مضاف إليه «كارعوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «و كارتأى» معطوف على كارعوى .
- ٢- ومثل ذلك مصدر الفعل الذى على مثال نصر ينصر إذا كان دالا على صوت كرها و ثغاء ومكاء دعاء وحداء ، أو كان دالا على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل الذى على مثال قاتل قتالا ، نحو والى ولاء ، وعادى عداء .

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة ؛ فأجازه قوم ، ومنعه آخرون ، وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا لمنعه بقوله :

٣٢١- وممن ولدوا عامر*** ذو الطول وذو العرض(١)

فمنع «عامر» من الصرف ، وليس فيه سوى العلميه ، ولهذا أشار بقوله : «والمصروف قد لا ينصرف».

ص: ٣٤٠

١- البيت لذى الإصبع العدواني ، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث. اللغة : «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به ، وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاه فى باب الإبدال : تبين لى أنّ القماءه ذلّه وأنّ أعزّاء الرّجال طيالها الإعراب : «ممن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولدوا» فعل ماض ، وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجروره محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر ممن ولدوه «عامر» مبتدأ مؤخر «ذو» نعت لعامر ، وذو مضاف و «الطول» مضاف إليه «وذو» الواو عاطفه ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و «العرض» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «عامر» بلا- تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلميه ، وهى وحدها غير كافيه فى المنع من الصرف ، بل لا بد من انضمام عله أخرى إليها ؛ ليكون اجتماعهما سببا فى منع الاسم من الصرف. ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس : فما كان حصن ولا حابس*** يفوقان مرداس فى مجمع حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلميه. ومن ذلك أيضا قول الأخطل التغلبى النصرانى من كلمه يمدح فيها سفيان بن الأبيرد : طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت*** بشيب غائله النفوس غدور فإنه منع «شيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلميه. ومن ذلك قول دوسر الفرعى : وقائله : ما بال دوسر بعدنا*** صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند؟

تم - بتوفيق الله تعالى و تأييده - الجزء الثالث من شرح «ابن عقيل» على ألفيه إمام النجاه ابن مالك ، مع حواشينا التي أسميناها «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقه زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشره زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغنى عنها ، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه و إتقان إخراجه ، و يليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الرابع ، مفتتحا بيباب «إعراب الفعل» نسأله - سبحانه - أن يمنَّ بإكمالهِ على الوجه الذي رسمناه له ، إنه ولي ذلك ، و هو حسينا و نعم الوكيل.

فهرس الموضوعات الوارده فى الجزء الثالث من كتاب «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالك وحواشينا عليه المسماه «منحه
الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص: ٣٤٣

الوارده فى الجزء الثالث من كتاب «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالك وحواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص: ٣٤٥

المجلد ٤

اشاره

ص: ١

يرفع المضارع إذا تجرد من الناصب والجوازم

ارفع مضارعا إذا يجرد

من ناصب وجازم ، ك- «تسعد» (١)

إذا جرد [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رفع ، واختلف في رافعه ؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، ف- «يضرب» في قولك : «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك ، وقيل : ارتفع لتجرده من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف.

* * *

وبلن انصبه وكي ، كذا بأن

لا بعد علم ، والتي من بعد ظن (٢)

فانصب بها ، والرفع صحح ، واعتقد

تخفيفها من أن ، فهو مطرد (٣).

ص: ٣

١- «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضارعا» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجمله في محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كتسعد ، وقصد لفظ تسعد.

٢- «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا ، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفه «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ، والتقدير : فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول : مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه.

٣- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ - وهو قوله «التي» في البيت السابق - «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف : مفعول به لاعتقد ، وتخفيف

مضاف وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

ينصب المضارع إذا صحبه حرف ناصب ، وهو «لن ، أو كى ، أو أن ، أو إذن» نحو «لن أضرب ، وجئت كى أتعلّم ، وأريد أن تقوم ، وإذن أكرمك - فى جواب من قال لك : آتيك».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إن وقعت «أن» بعد علم ونحوه - مما يدلّ على اليقين - وجب رفع الفعل بعدها ، وتكون حينئذ مخفّفه من الثقيله ، نحو «علمت أن يقوم» (1) ، التقدير : أنه يقوم ، فخففت أنّ ، وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهذه هى غير الناصبه للمضارع ؛ لأن هذه ثنائيه لفظا ثلاثيه وضعاً ، وتلك ثنائيه لفظا ووضعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه - مما يدل على الرّجحان - جاز فى الفعل بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جعل «أن» من نواصب المضارع.

الثانى : الرفع ، على جعل «أن» مخفّفه من الثقيله.

فتقول : «ظننت أن يقوم ، وأن يقوم» والتقدير - مع الرفع - ظننت أنه يقوم ، فخففت «أنّ» وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهو الفعل وفاعله.

ص : ٤

١- ومن ذلك قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق فى باب إن وأخواتها : علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وبعضهم أهمل «أن» حملا على

«ما» أختها حيث استحقت عملا (١)

يعنى أن من العرب من لم يعمل «أن» الناصبه للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان (٢) ؛ فيرفع الفعل بعدها حملا على أختها «ما» المصدرية ؛ لاشتراكهما فى أنهما يقدران بالمصدر ؛ فتقول : «أريد أن تقوم» كما تقول : «عجبت مما تفعل».

من نواصب المضارع «إذن» بشروط

ونصبوا بإذن المستقبل

إن صدرت ، والفعل بعد ، موصلا (٣).

ص: ٥

١- «وبعضهم» بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعضهم «أن» قصد لفظه : مفعول به لأهمل ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «حملا» منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر فى أهمل «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله حملا «أختها» أخت : بدل من «ما» أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبه العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبنى على الضم فى محل نصب «استحقت» استحق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المصدرية «عملا» مفعول به لاستحقت ، والجمله من استحقت وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

٢- وقد قرىء بالرفع فى قوله تعالى (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ) وعلى هذا ورد قول الشاعر : أن تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام ، وألا تشعرا أحدا وقول الآخر : إني زعيم يا نويقه إن نجوت من الرزاح أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح

٣- «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به لنصبوا «إن» شرطيه «صدرت» صدر : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال ، والفعل : مبتدأ «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «موصلا» حال من الضمير المستكن فى الظرف.

أو قبله اليمين ، وانصب وارفعاً

إذا «إذن» من بعد عطف وقعا (1)

تقدّم أن من جمله نواصب المضارع «إذن» ولا ينصب بها إلا بشروط :

أحدها : أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثاني : أن تكون مصدره.

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك ؛ فتقول : «إذن أكرمك».

فلو كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب ، نحو أن يقال : أحبك ؛ فتقول : «إذن أظنك صادقاً» ؛ فيجب رفع «أظن» وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدّر ، نحو «زيد إذن يكرمك» ؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل : الرفع ، والنصب ، نحو «وإذن أكرمك» ، وكذلك يجب

ص: ٦

١- «أو» عاطفه «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وارفعاً» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا وقع إذن ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور متعلق بوقع ، وبعد مضاف و «عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً ، والجمله لا محل لها مفسره.

رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه ، نحو «إذن زيد يكرمك» فإن فصلت بالقسم نصبت ، نحو «إذن والله أكرمك» (١).

تنصب «أن» مضمرة بعد اللام و أو

وبين «لا» ولام جرّ التزم

إظهار «أن» ناصبه ، وإن عدم (٢)

«لا» فأن اعمل مظهرا أو مضمرا

وبعد نفى كان حتما أضمر (٣)

كذلك بعد «أو» إذا يصلح في

موضعها «حتى» أو «أل» أن خفي (٤).

ص: ٧

- ١- ومن ذلك قول الشاعر: إذن والله نرميهم بحرب***يشيب الطفل من قبل المشيب
- ٢- «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتي ، وبين مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ولام» معطوف على لا ، ولام مضاف و «جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لا لتزم ، وإظهار مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه ، من إضافه المصدر لمفعوله «ناصبه» حال من أن «وإن» شرطيه «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.
- ٣- «لا» قصد لفظه : نائب فاعل «عدم» في البيت السابق «فأن» الفاء واقعه في جواب الشرط ، أن - قصد لفظه : مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط «مظهرا» بزنه اسم المفعول - حال من «أن» الواقعة مفعولا «أو مضمرا» معطوف على قوله مظهرا «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتي آخر البيت ، وبعد مضاف و «نفى» مضاف إليه ، ونفى مضاف و «كان» قصد لفظه : مضاف إليه «حتما» نعت لمصدر محذوف ، أي إضمرا حتما «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والألف للاطلاق.
- ٤- «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله «خفي» الآتي في آخر البيت ، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لخفي ، أي : خفي خفاء مثل ذلك «بعد» ظرف متعلق بخفي ، وبعد مضاف و «أو» قصد لفظه : مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضا «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح ، وموضع مضاف وها : مضاف إليه «حتى» قصد لفظه : فاعل يصلح «أو» عاطفه «إلا» معطوف على حتى «أن» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أن ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن. وتقدير البيت : أن خفي خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح في موضع أو حتى أو إلا.

اختصت «أن» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مظهره ، ومضمرة.

فتظهر وجوبا إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية ، نحو «جتتك لئلا تضرب زيدا».

وتظهر جوازا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية ، نحو «جتتك لأقرأ» و «لأن أقرأ» ، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفيه.

فإن سبقتها «كان» المنفيه وجب إضمار «أن» ، نحو «ما كان زيد ليفعل» ولا- تقول : «لأن يفعل» قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المقدره بحتى ، أو إلّا ؛ فتقدّر بحتى إذا كان الفعل الذى قبلها [مما] ينقضى شيئا فشيئا ، وتقدّر بإلّا إن لم يكن كذلك ؛ فالأول كقوله :

٣٢٢- لأستسهلن الصّعب أو أدرك المنى ***فما انقادت الآمال إلّا لصابر(١).

ص: ٨

١- هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاه ، ولم ينسبها إلى قائل معين. الإعراب : «لأستسهلن» اللام موطنه للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا- محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف ، ومعناه هنا حتى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية ، «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلّا» أداه استثناء ملغاه «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد. الشاهد فيه : قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله «أدرك» بعد أو التى بمعنى حتى ، بأن مضمرة وجوبا.

أى : لأستسهلن الصّعب حتى أدرك المنى ؛ ف- «أدرك» : منصوب ب- «أن» المقدره بعد أو التي بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :

٣٢٣- و كنت إذا غمزت قناه قوم *** كسرت كعوبها أو تستقيما(١)

ص: ٩

١- هذا البيت لزيادة الأعمام. اللغة : «غمزت» الغمز : جس باليد يشبه النخس «قناه» هى الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الأنبوبه الناشز. المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهى وقذفهم بالشدائد والأوباد وضرب ما ذكره مثلا لهذا. الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «غمزت» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «قناه» مفعول به لغمزت ، وقناه مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله ، والجمله جواب إذا ، وجملتا الشرط والجواب فى محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها : مضاف إليه «أو» عاطفه ، وهى هنا بمعنى إلا «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كعوب قوم. الشاهد فيه : قوله «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى إلا.

أى : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، ف- «تستقيم» : منصوب ب- «أن» بعد «أو» واجبه الإضمار.

تنصب «أن» مضمرة بعد حتى

وبعد حتى هكذا إضمار «أن»

حتم ، ك- «جد حتى تسرّ ذا حزن» (١)

ومما يجب إضمار «أن» بعده : حتى ، نحو «سرت حتى أدخل البلد» ؛ ف- «حتى» : حرف [جر] و «أدخل» : منصوب بأن المقدّره بعد حتى ، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلا.

فإن كان حالا ، أو مؤوّلا بالحال - وجب رفعه ، وإليه الإشارة بقوله :

وتلو حتى حالا او مؤوّلا

به ارفعنّ ، وانصب المستقبل (٢)

ص: ١٠

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «إضمار» الآتى ، وبعد مضاف و «حتى» قصد لفظه : مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فيه الخبر الآتى «إضمار» مبتدأ ، وإضمار مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كى «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر ، وذا مضاف و «حزن» مضاف إليه ، والفعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطه أن المحذوفه ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد.

٢- «وتلو» معناه تالى ، أى واقع بعد حتى - مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفعن» الآتى ، وتلو مضاف و «حتى» قصد لفظه : مضاف إليه «حالا» منصوب على الحالیه من تلو حتى «أو مؤولا» معطوف على قوله حالا «به» جار ومجرور متعلق بقوله «مؤولا» «ارفعن» ارفع : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

فتقول : «سرت حتى أدخل البلد» بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وقع ، وقصدت به حكاية تلك الحال ، نحو «كنت سرت حتى أدخلها».

* * *

وبعد فاجواب نفى أو طلب

محضين «أن» وسترها حتم ، نصب (١)

يعنى أن «أن» تنصب - وهى واجبه الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفى محض ، أو طلب محض ؛ فمثال النفى «ما تأتينا فتحدثنا» وقد قال تعالى : (لا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (٢) ، ومعنى كون النفى محضا : أن يكون خالصا من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو

ص: ١١

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف و «فا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و «جواب» مضاف إليه ، وجواب مضاف و «نفى» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفى «محضين» نعت لنفى وطلب «أن» قصد لفظه : مبتدأ «وسترها» الواو للحال ، ستر : مبتدأ ، وستر مضاف وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، أو لا- محل لها اعتراضيه بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن» ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استتارها واجبا بعد فاء جواب نفى محض أو طلب محض.

٢- ومثل الآيه الكريمة - فى نصب المضارع المقترن بفاء السببيه بعد النفى - قول جميل بن معمر العذرى : فكيف ولا توفى دماؤهم دمي ولا- مالهم ذو ندهه فيدونى؟ الشاهد فى قوله «فيدونى» أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله «يدوننى» وقوله «ما لهم ذو ندهه» هو بفتح فسكون - ومعناه ذو كثره.

«ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» (١)، ومثال الطلب - وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنى - فالأمر نحو «ائتني فأكرمك» ومنه:

٣٢٤- يا ناق سيرى عنقا فسيحا*** إلى سليمان فنستريحا (٢)

والنهي نحو «لا- تضرب زيدا فيضربك» ومنه قوله تعالى: (لا- تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) والدعاء نحو «ربّ انصرني فلا أخذل» ومنه:

٣٢٥- ربّ وفّقني فلا أعدل عن ***سنن السّاعين في خير سنن (٣).

ص: ١٢

١- هذا الوجود مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا- قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل نحو «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع، والنصب، وزعم الناظم وابنه أنا يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر: وما قام ممّا قائم في ندينا فينطق إلما بالتي هي أعرف يروى قوله «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

٢- البيت لأبي النجم - الفضل بن قدامه - العجلى. اللغة: «عنقا» بفتح العين المهملة والنون جميعا - هو ضرب من السير «فسيحا» واسع الخطى، وأراد سريعا. الإعراب: «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم «سيرى» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «عنقا» مفعول مطلق عامله سيرى، وأصله نعت لمحذوف «فسيحا» صفة لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور، متعلق بسيرى «فنستريحا» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، والألف للاطلاق، وفي نستريح ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن. الشاهد فيه: قوله «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر.

٣- البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين. الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وفّقني» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخبر مضاف و«سنن» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

والاستفهام نحو «هل تكرم زيدا فيكرمك؟» ومنه قوله تعالى : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) والعرض نحو «ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا» ومنه قوله :

٣٢٦- يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما***قد حدّثوك فما راء كمن سمعا؟(١).

ص: ١٣

١- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهره ، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه «ألا» أداة عرض «تدنو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببيه ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوك» فعل وفاعل ومفعول به أول ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والعاث ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوكه «فما» الفاء للتعليل ، ما : نافية «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» ، سمع : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصوله المجروره محلا بالكاف ، والجمله لا محل لها صلة «من» المجروره محلا بالكاف. الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوبا بعد فاء السببيه في جواب العرض.

والتحضيض نحو «لو لا تأتينا فتحدثنا» ، ومنه [قوله تعالى]: (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) والتمنى نحو «ليت لى مالا فأصدق منه» ، ومنه قوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا).

ومعنى «أن يكون الطلب محضاً» أن لا- يكون مدلولاً عليه باسم فعل ، ولا- بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو «صه فأحسن إليك ، وحسبك الحديث فينام الناس».

واو المعية كالفاء فيما ذكر

والواو كالفاء ، إن تفد مفهوم مع ،

كلا تكن جلدا وتظهر الجزع (١)

يعنى أن المواضع التي ينصب فيها المضارع بإضمار «أن» وجوبا بعد الفاء ينصب فيها كلها ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الواو إذا قصد بها المصاحبه ، نحو (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وقوله :

ص: ١٤

١- «الواو» مبتدأ «كالفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تفد» فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جاره لقول محذوف على غرار ما سبق مرارا ، لا : ناهيه «تكن» فعل مضارع ناقص معزوم بلا الناهيه ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «جلدا» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وهو محل الشاهد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر ، منصوب بالفتحة الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

وقوله :

٣٢٨- لا تنه عن خلق وتأتى مثله *** عار عليك - إذا فعلت - عظيم (٢).

ص: ١٥

١- البيت لدثار بن شيبان النمري ، أحد بني النمر بن قاسط ، من كلمه عدّه أبياتها ثلاثه عشر بيتا رواها له أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته (ص ٦ ق ٣) فى أثناء مختار شعر الحطيئه ، والبيت من شواهد سيويه (١ / ٤٢٦) ونسب فى الكتاب للأعشى ، وليس فى شعره ، وهو أيضا من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأبارى فى الإنصاف (رقم ٣٥١) وروايته «ادعى وأدع فإن أندى» كروايه ابن الشجرى ، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام الأمر محذوفاً : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله : تقول حليلتى لما اشتكىنا : سيدركنا بنو القرم الهجان سيدركنا بنو القمر ابن بدر سراج الليل للشمس الحصان اللغه : «أندى» أفعل تفضيل من الندى - بفتح النون مقصورا - وهو بعد الصوت. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «ادعى» فعل أمر ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «وأدعو» الواو واو المعيه ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن «لصوت» اللام زائده ، وصوت : مضاف إليه «أن» مصدرية «ينادى» فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما عملت فيه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادى ، وتقدير الكلام : إن أجهر صوت مناداه داعيين. الشاهد فيه : قوله «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيه فى جواب الأمر.

٢- البيت لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغانى ١١ / ٣٩ بولاق) للمتوكل الكنانى. الإعراب : «لا» ناهيه «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه حذف الألف والفتحه قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بتنه «وتأتى» الواو واو المعيه ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مثله» مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلك عار «عليك» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط ، والجمله بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجمله من الشرط وجوابه معترضه بين الصفه وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفه لعار. الشاهد فيه : قوله «وتأتى» حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعيه فى جواب النهى ، بأن مضمرة وجوبا.

٣٢٩- ألم أك جاركم ويكون بيني ***ويبينكم المودّه والإخاء؟(١)

ص: ١٦

١- هذا البيت للحطيئة ، من قصيده أولها في روايه الأكثرين : أَلَا أبلغ بنى عوف بن كعب وهل قوم على خلق سواء؟ وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى أولها نسيبا وأوله : أَلَا- قالت أمامه : هل تعزى؟ فقلت : أمام ، قد غلب الغزاء اللغه : «جاركم» يطلق الجار فى العريه على عده معان : منها المجير ، والمستجير ، والحليف ، والناصر. الإعراب : «ألم» الهمزه للتقرير ، ولم : نافية جازمه «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «جاركم» جار : خبر أك ، وجار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعيه ، يكون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعيه «بينى» بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويبينكم» معطوف على بينى «الموده» اسم يكون تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف على الموده. الشاهد فيه : قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعيه فى جواب الاستفهام. ومثل هذا البيت قول صخر الغى الهذلى : فلا تقعدنّ على زحّه وتضمّر فى القلب وجدا وخيفا

واحترز بقوله : «إن تفقد مفهوم مع» عما إذا لم تفقد ذلك ، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل ، أو أردت جعل ما بعد الواو خبرا لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلثه أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» والثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أى : وأنت تشرب اللبن ، والثالث : النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما ، نحو : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أى : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

إذا سقطت الفاء بعد غير النفي جزم المضارع

وبعد غير النفي جزم ما اعتمد

إن تسقط الفاء والجزء قد قصد (١)

يجوز في جواب غير النفي ، من الأشياء التي سبق ذكرها ، أن تجزم إذا

ص: ١٧

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اعتمد» الآتي ، وبعد مضاف ، و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «النفي» مضاف إليه «جزما» مفعول مقدم لاعتماد «اعتمد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطية «تسقط» فعل مضارع ، فعل الشرط «الفا» قصر ضروره : فاعل تسقط «والجزء» الواو واو الحال ، الجزء : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجزء ، والجمله محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

سقطت الفاء وقصد الجزاء ، نحو «زرني أزرک» ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مقدر ، أى : زرني فإن ترزني أزرک ، أو بالجملة قبله؟ قولان (١) ، ولا يجوز الجزم فى النفي ؛ فلا تقول : «ما تأتينا تحدّثنا» .

شرط الجزم بعد النهى أن تضع إن و لا بين النهى و المضارع

وشرط جزم بعد نهى أن تضع

«إن» قبل «لا» دون تخالف يقع (٢)

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا ؛ فتقول : «لا تدن من الأسد تسلم» بجزم «تسلم» ؛ إذ يصح «إن لا تدن من الأسد تسلم» ولا يجوز الجزم فى قولك : «لا تدن من الأسد يأكلك» ؛ إذ لا يصح «إن لا تدن من الأسد يأكلك» ،

ص: ١٨

١- ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضا إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل «ضربا» فى نحو قولك «ضربا زيدا» عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداء الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدره ؛ فالأقوال أربعة عند التحقيق .

٢- «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف و «جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعد مضاف و «نهى» مضاف إليه «أن» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «إن» قصد لفظه : مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إن» السابق ، ودون مضاف و «تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجملة فى محل جر نعت لتخالف .

وأجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إن» على «لا» ؛ فجزمه على معنى «إن تدن من الأسد يأكلك».

والأمر إن كان بغير افعال فلا

تنصب جوابه ، وجزمه اقبالاً (١).

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يجز نصبه بعد الفاء (٢) ، وقد صرح بذلك هنا ، فقال : متى كان الأمر بغير صيغته افعال ونحوها فلا ينتصب جوابه ، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك : «صه أحسن إليك ، وحسبك الحديث ينم الناس» وإليه أشار بقوله : «وجزمه اقبالاً».

والفعل بعد الفاء في الرّجا نصب

كنصب ما إلى التّمنى ينتسب (٣).

ص: ١٩

١- «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف و «افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط ، لا : ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جوابه» جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفه أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله «اقبالاً» الآتى ، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه «اقبالاً» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

٢- يريد «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

٣- «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «نصب» الآتى ، وبعد مضاف و «الفاء» مضاف إليه «في الرّجا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق بقوله «نصب» الآتى «نصب» فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف : أى نصب نصبا كائنا كنصب - إلخ ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «إلى التّمنى» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتسب» الآتى «ينتسب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

أجاز الكوفيون قاطبه أن يعامل الرجاء معاملة التمني ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني ، وتابعهم المصنف ، ومما ورد منه قوله تعالى : (لَعَلِّي أُنَبِّئُ الْأَسْيَابَ الْأَسْيَابِ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ) في قراءه من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

* * *

إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن المذكوره أو محذوفه

وإن على اسم خالص فعل عطف

تنصبه «أن» : ثابتا ، أو منحذف (١)

يجوز أن ينصب بأن محذوفه أو المذكوره ، بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص : أي غير مقصود به معنى الفعل ، وذلك كقوله :

٣٣٠- ولبس عباءه وتقرّ عيني *** أحبّ إليّ من لبس الشّفوف (٢).

ص: ٢٠

١- «إن» شرطيه «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «عطف» الآتى «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، والجمله لا- محل لها من الإعراب مفسره «تنصبه» تنصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه : فاعل تنصب «ثابتا» حال من «أن» «أو» عاطفه «منحذف» معطوف على قوله «ثابتا» ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه.

٢- البيت لميسون بنت بحدل زوج معاويه بن أبى سفيان وأم ابنه يزيد. اللغة : «عباءه» جبه من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عبايه أيضا «تقرّ عيني» كناية عن سكون النفس ، وعدم طموحها إلى ما ليس فى يدها «الشّفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه. الإعراب : «ولبس» مبتدأ ، ولبس مضاف و «عباءه» مضاف إليه «وتقرّ» الواو واو العطف ، تقرّ : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو عاطفه على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» عين : فاعل تقرّ ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أحبّ» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا ، ولبس مضاف و «الشّفوف» مضاف إليه. الشاهد فيه : قولها «وتقرّ» حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس. والمراد بالاسم الخالص : الاسم الذى لا تشوبه شائبه الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا كلبس فى هذا الشاهد ، وقد يكون اسما علما كما تقول : لو لا زيد ويحسن إلى لهلك ، أى لو لا- زيد وإحسانه إلى ، ومن هذا القليل قول الشاعر : ولو لا- رجال من رزام أعزّه وآل سبيع أو أسوأك علقما أسوأك : منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال ، وعلقم : منادى بحرف نداء محذوف.

ف- «تقرّ» منصوب ب- «أن» محذوفه ، وهى جائزه الحذف ؛ لأن قبله اسما صريحا ، وهو لبس ، وكذلك قوله :

٣٣١- [إنى وقتلى سليسكا ثم أعقله *** كالثور يضرب لما عافت البقر(١)].

ص: ٢١

١- البيت لأنس بن مدركه الخثعمى ، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح. اللغه : «سليكا» بصيغه المصغر - هو سليك بن السلكه - بزنه همزه ، وهى أمه - أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر بيت من خثعم ، وأهله خلوف ، فرأى امرأه شابه بضمه ، فقال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركه الخثعمى ، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتل ، أى : أدى ديته «عافت» كرهت ، وامتنعت ، وأراد : أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب ، ويقال : الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود ، فيضربه البقر ؛ لينجيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ (١ / ١٨) والأول أشهر وأعرف ، ووقع فى شعر الأعشى ما بينه ، وقال الهيبان الفقىمى وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه : كما ضرب اليعسوب أن عاف باقر وما ذنبه إن عافت الماء باقر المعنى : شابه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه - أى : أدى ديته - بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر ، والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى ليتنفع سواه. الإعراب : «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «وقتلى» الواو عاطفه ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل : فعل مضارع منصوب بأن محذوفه جوازا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الثور ، والجمله فى محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف. الشاهد فيه : قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد ثم التى للعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل. والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أكان مصدرا كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتى (رقم ٣٣٢) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فى شرح البيت السابق.

ف- «أعقله»: منصوب ب- «أن» محذوفه ، وهى جائزه الحذف ؛ لأن قبله اسما صريحا ، وهو «قتلى» ، وكذلك قوله]:

٣٣٢- لو لا توقع معترّ فأرضيه *** ما كنت أوثر إترابا على ترب (١).

ص: ٢٢

١- البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغة: «توقع» انتظار ، وارتقاب «معتر» هو الفقير الذى يتعرض للجدى والمعروف «أوثر» أفضل ، وأرجح «إترابا» مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز ، وأصله لصوق اليد بالتراب. المعنى: يقول: لو لا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجه فأفضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعلامه الصبان - وتبعه العلامه الخضرى - هنا زله سببها عدم الوقوف على معانى الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يغفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنّه. الإعراب: «لو لا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام: لو لا توقع معتر موجود ، وتوقع مضاف و «معتر» مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفه ، أرضى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أوثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجمله كان واسمه وخبره جواب لو لا «إترابا» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر. الشاهد فيه: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفه التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله «توقع».

ف- «أرضيه»: منصوب «بأن» محذوفه جوازا بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسما صريحا - وهو «توقع» - وكذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) ف- «يرسل»: منصوب ب- «أن» الجائزه الحذف ، لأن قبله «وحيا» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح - أى : مقصودا به معنى الفعل - لم يجز النصب ، نحو «الطائر فيغضب زيد الذباب» ف- «يغضب»: يجب رفعه ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، من جهة أنه صله لأل ، وحق الصله أن تكون جملة ، فوضع «طائر» موضع «يطير»

- والأصل «الذى يطير» - فلما جىء بأل عدل عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

يشذ نصب المضارع بأن محذوفه فى غير المواضع المذكوره

وشذ حذف «أن» ونصب ، فى سوى

ما مرّ ، فاقبل منه ما عدل روى (١)

لما فرغ من ذكر الأماكن التى ينصب فيها ب- «أن» محذوفه - إما وجوبا ، وإما جوازا - ذكر أنّ حذف «أن» والنصب بها فى غير ما ذكر شاذ لا- يقاس عليه ، ومنه قولهم : «مره يحفرها» بنصب «يحفر» أى : مره أن يحفرها ، ومنه [قولهم] «خذ اللص قبل يأخذك» أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :

٣٣٣- ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى *** وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدى؟ (٢)

فى روايه من نصب «أحضر» أى : أن أحضر.

ص: ٢٤

١- «وشذ» فعل ماض «حذف» فاعل شذ ، وحذف مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «فى سوى» جار ومجرور متعلق بنصب ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «مر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصوله ، والجمله لا محل لها صلّه «فاقبل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول : مفعول به لا قبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عدل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا- محل لها صلّه الموصول الواقع مفعولا به لا قبل ، والعائد ضمير منصوب بروى ، والتقدير : فاقبل الذى رواه عدل.

٢- هذا البيت من معلقه طرفه بن العبد البكرى. اللغه : «الزاجرى» الذى يزجرنى ، أى : يكفنى ويمنعنى «الوغى» القتال والحرب ، وهو فى الأصل : الجلبه والأصوات «مخلدى» أراد هل تضمن لى الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازله الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك ، ويأمره بالقعود والإحجام. الإعراب : «ألا» أداه تنبيه «أيهذا» أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشاره نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع «الزاجرى» الزاجر : بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره ، والزاجر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و «أن» المحذوفه وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى يزجرنى عن حضور الوغى «الوغى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن

المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدی» مخلد : خبر المبتدأ ، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل لمفعوله. الشاهد فيه : قوله «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوفه في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها ، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبه لمضارع آخر في البيت - وذلك في قوله «وأن أشهد الذات» - . واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله : «أحضر» أحدهما رفعه ، وهي روايه البصريين وعلى رأسهم سيويه رحمه الله ، وثانيهما نصبه ، وهي روايه الكوفيين. قال الأعلام الشنتمري : «والشاهد في البيت - عند سيويه - رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه ، والمعنى لأن أحضر الوغى ، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضروره ، وهو مذهب الكوفيين» اه. واعلم أيضا أن النحاه يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجه إلى السبك - سواء أرفعت المضارع بعد حذفها ، أم أبقيته على نصبه - فذهب الأبخفش إلى جواز الحذف ، وجعل منه قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تُؤْمَرُونَ بِالْعِبَادَةِ) جعل «أعبد» مسبوكا بأن المصدرية محذوفه ، والمصدر مجرورا بحرف جر محذوف : أى بالعباده ، ومنه قولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» : أى سماعك ، وذهب أكثر النحاه إلى أن ذلك لا يسوغ في السعه ، فلا يخرج عليه القرآن الكريم.

الأدوات الجازمه ضربان و الاستشهاد لكل أداه منها

بلا ولام طالبا ضع جزما

فى الفعل ، هكذا بلم ولما (١)

واجزم بيان ومن وما ومهما

أى متى أيان أين إذ ما (٢)

وحيثما أئى ، وحرف إذ ما

كإن ، وباقى الأدوات أسما (٣)

الأدوات الجازمه للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحدا ، وهو اللام الداله على الأمر ، نحو «ليقم زيد» ، أو على الدعاء ، نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) و «لا» الداله على النهى ، نحو قوله تعالى : (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) أو على الدعاء ، نحو (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) و «لم» و «لما» وهما للنفى ، ويختصان بالمضارع ، ويقلبان معناه إلى المضى ، نحو «لم يقم زيد ، ولما يقم عمرو» ولا يكون النفى بلما إلا متصلا بالحال.

ص: ٢٦

١- «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله «ضع» الآتى «ولام» معطوف على «لا» «طالبا» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «فى الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا ، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أى ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

٢- «واجزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بيان» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن ، وما ، ومهما ، أى ، متى ، أيان ، أين ، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر فى بعضهن ومذكور فى الباقى.

٣- «وحيثما ، أئى» معطوفان على «إن» فى البيت السابق أيضا «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقى» مبتدأ ، وباقى مضاف ، و «الأدوات» مضاف إليه «أسما» خبر المبتدأ ، وقصره للضرورة.

والثانى : ما يجزم فعلين ، وهو «إن» نحو (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبَنَّكُمْ بِهِ اللَّهُ) و «من» نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) و «ما» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) و «مهما» نحو (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسِيَ حَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و «أى» نحو (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و «متى» كقوله :

٣٣٤- متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ***تجد خير نار عندها خير موقد(١).

ص: ٢٧

١- البيت للحطية ، من قصيده يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها : آثرت إدلاجى على ليل حرّه هضيم الحشا حسانه المتجرد اللغه : «تعشو» أى : تجيئه على غير هدايه ، قاله اللخمي عن الأصمعي ، أو تجيئه على غير بصر ثابت ، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أراد الغلمان الذى يقومون على النار ويوقدونها ، يريد كثره إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه ، وإنما جعله موقدا - مع أنه سيد - لأنه الأمر بالإيقاد ، فجعله فاعلا لكونه سبب الفعل ، كما فى قوله تعالى : (يا هامان ابن لى صيرحاً) وكما فى قولهم «هزم الأمير الجيش وهو فى قصره ، وبنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك. الإعراب : «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو - مع هذا - ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد «تأته» تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعوله «تعشو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والجمله فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله «تعشو» السابق ، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد ، وخير مضاف و «نار» مضاف إليه «عندها» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر ، وخير مضاف و «موقد» مضاف إليه ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتجد. الشاهد فيه : قوله «متى تأته ... تجد - إلخ» حيث جزم بمتى فعلين ، أولهما قوله تأته ، وهو فعل الشرط ، والثانى قوله «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه ، على ما فصلناه فى الإعراب.

٣٣٥- أَيَان نُوْمَنُكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا ، وَإِذَا**مَّا** لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مَّا لَمْ تَزَلِ حَذْرًا(١)

ص: ٢٨

١- هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبه إلى قائل معين. الإعراب «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفا ، وجلا. الإعراب : «أيان» اسم شرط جازم ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية «نؤمنك» تؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والكاف مفعول به «تؤمن» فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمه «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمه «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حذرا» خبر تزل ، وجمله «تزل حذرا» جواب «إذا». الشاهد فيه : قوله «أيان تؤمنك تأمن - إلخ» حيث جزم بأيان فعلين ، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله «تؤمنك» - والثاني جوابه وجزاؤه - وهو قوله «تأمن» - على ما بيناه في الإعراب.

٣٣٦- * أينما الرّيح تميلها تمل * **و «إذ ما» نحو قوله : (١)

٣٣٧- وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر*** به تلف من إياه تأمر آتيا(٢).

ص : ٢٩

١- هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، وصدرة : * صعده نابتة في حائر* اللغة : «صعده» بفتح الصاد وسكون العين - هي القناه التي تنبت مستويه ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف ، ويقولون : امرأه صعده ، أى مستقيمه القامه مستويه ، على التشبيه بالقناه ، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذى يكون وسطه مطمئا منخفضا ، وحروفه مرتفعه عاليه ، وإنما جعل الصعده فى هذا المكان خاصه لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتتها. المعنى : شبه امرأه - ذكرها فى بيت سابق - بقناه مستويه لدنه قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها وتميلها ، وهى تميل مع الريح. والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله : وضجيع قد تعلّت به طيب أردانه غير تفل الإعراب : «أينما» أين : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفيه ، وما : زائده «الريح» فاعل بفعل محذوف بقع فعلا للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و «تميلها» جملته لا محل لها مفسره للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الصعده فاعل. الشاهد فيه : قوله «أينما ... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما - وهو الذى يفسره قوله «تميلها» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله «تمل» - جوابه وجزاؤه.

٢- البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبه إلى قائل معين. المعنى : يقول : إنك إذا فعلت الشىء الذى تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيا به ، يريد أن الأمر بالمعروف لا- يؤتى تمرته إلا- إن كان الأمر مؤتمرا به. الإعراب : «وإنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «إذ ما» حرف شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «أمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بأمر ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامه جزمه حذف الياء ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «من» اسم موصول : مفعول أول لتلف «إياه» ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلك العامل هو قوله «تأمر» الآتى «تأمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها صله «من» الموصوله «آتيا» مفعول ثان لتلف. الشاهد فيه : قوله «إذ ما تأت ... تلف» حيث جزم بإذما فعلين : أحدهما - وهو قوله : «تأت» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله : «تلف» - جوابه وجزاؤه.

٣٣٨- حيثما تستقم يقدر لك الله ***نجاحا في غابر الأزمان (١).

ص: ٣٠

١- البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا. اللغة : «تستقم» نعتدل ، وتأخذ في الطريق السوى «تجاحا» ظفرا بما تريد ونوالا لما تأمل «غابر» باقى. الإعراب : «حيثما» حيث. اسم شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب على الظرفيه ، وما : زائده «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامه جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحا» مفعول به ليقدر «فى غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر. وعابر مضاف و «الأزمان» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «حيثما تستقم يقدر - إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين : أحدهما - وهو قوله «تستقم» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله «يقدر» - جواب الشرط وجزاؤه.

٣٣٩- خليلي أنى تأتيانى تأتيا***أخا غير ما يرضيكما لا يحاول (١)

وهذه الأدوات - التى تجزم فعلين - كلّها أسماء ، إلا «إن ، وإذ ما» فإنهما حرفان ، وكذلك الأدوات التى تجزم فعلا واحدا كلّها حروف.

ص: ٣١

١- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. الإعراب : «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمه فى ياء التثنيه مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مبنى على السكون فى محل نصب بجواب الشرط الذى هو تأتيا الثانى «تأتيا» تأتيا : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحه الظاهره «غير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «لا يحاول» الآتى - وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يرضيكما» يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصوله ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق ، والجمله فى محل نصب صفه لقوله أخا. الشاهد فيه : قوله «أنى تأتيانى تأتيا - إلخ» حيث جزم بأنى فعلين : أحدهما - وهو قوله «تأتيا» - فعل الشرط ، والثانى - وهو قوله «تأتيا» - جواب الشرط وجزاؤه. ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهى المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

الأدوات التي تقتضى فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين

فعلين يقتضين : شرط قَدَمَا

يتلو الجزاء ، وجوابا وسما (١)

يعنى أن هذه الأدوات المذكوره فى قوله : «واجزم بان - إلى قوله : وأنى» يقتضين جملتين : إحداهما - وهى المتقدمه - تسمى شرطاً ، والثانيه - وهى المتأخره - تسمى جواباً وجزاء ، ويجب فى الجمله الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانيه فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسميه ، نحو : «إن جاء زيد أكرمته ، وإن جاء زيد فله الفضل».

* * *

وماضيين ، أو مضارعين

تلفيهما - أو متخالفين (٢)

ص : ٣٢

١- «فعلين» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «يقتضين» - «يقتضين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه العائده على الأدوات السابقه ، ونون النسوه فاعل «شرط» مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكره لوقوعه فى معرض التفصيل «قدما» قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «وسم» الآتى - «وسما» وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء ، وهو المفعول الأول.

٢- «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «تلفيهما» الآتى «أو» عاطفه «مضارعين» معطوف على قوله «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلفى الأول «أو» عاطفه «متخالفين» معطوف على قوله مضارعين.

إذا كان الشرط والجزاء جملتين (1) فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو «إن قام زيد قام عمرو» ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ).

والثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو «إن يقيم زيد يقيم عمرو» ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ).

والثالث : أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا ، نحو «إن قام زيد يقيم عمرو» ومنه قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا).

والرابع : أن يكون الأول مضارعا ، والثاني ماضيا ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٣٤٠- مَنْ يَكْدُنِي بَسِيءٌ كُنْتُ مِنْهُ *** كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢).

ص : ٣٣

١- لا- عذر للشارح في قوله «جملتين» من وجهين ؛ الأول : أن الناظم قال «فعلين يقتضين» والوجه الثاني : أن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلا ، فأما الجواب فقد يكون فعلا وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلا ماضيا كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه.

٢- هذا البيت لأبي زيد الطائي ، من قصيده أولها : إن طول الحياه غير سعود وضلال تأميل نيل الخلود اللغه : «يكدني» من الكيد - من باب باع - يخدعني ، وبمكربي «الشجا» ما يعترض في الحلق كالعظم «الوريد» هو الودج ، وقيل بجنبه. المعنى : يرثي ابن أخته ، ويعدد محاسنه ، فيقول : كنت لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكربي فإنك تقف في طريقه ولا- تمكنه من نيل مأربه ، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف ، وكنى بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه. الإعراب : «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ «يكدني» يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه «منه ، كالشجا» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وحلق من «حلقة» مضاف إليه ، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه «والوريد» معطوف على حلقة. الشاهد فيه : قوله «من يكدني .. كنت - إلخ» حيث جزم بمن الشرطيه فعلين : أحدهما - وهو قوله «من يكدني» - فعل الشرط ، والثاني - وهو قوله «كنت» - جواب الشرط وجزاؤه ، وأولهما فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وستكلم على هذه المسأله ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت قريبا جدا.

وقوله صلى الله عليه وسلم : «من يقم ليله القدر غفر له ما تقدم من ذنبه» (١).

* * *

ص: ٣٤

١- ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا ، يختص بالضرورة الشعريه ، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ في الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحه من الشواهد نثرا ونظما ، فمن النثر الحديث الذى أثره الشارح ، ومنه قول عائشه رضى الله عنها «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق» ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح ، ومنه قول قعنب بن أم صاحب : إن يسمعوا ريبه طاروا بها فرحا منى ، وما سمعوا من صالح دفنوا فقد جزم بإن قوله «يسمعوا» شرطا ، وهو فعل مضارع ، وقوله «طاروا» جوابا وهو فعل ماض ، ويروى عجزه «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسأله أيضا.

إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز في الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعا

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن (١)

أى : إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا - جاز جزم الجزاء ، ورفع ، وكلاهما حسن : فتقول : «إن قام زيد يقيم عمرو ، ويقوم عمرو» ومنه قوله :

٣٤١- وإن أناه خليل يوم مسأله***يقول : لا غائب مالى ولا حرم (٢).

ص: ٣٥

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله «حسن» الآتى ، وبعد مضاف و «ماض» مضاف إليه «رفعك» رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى فاعله «الجزا» قصر للضرورة : مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله «وهن» الآتى ، وبعد مضاف ، و «مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيده مطلعها : قف بالدبار التى لم يعفها القدم بلى ، وغيرها الأرواح والديم اللغه : «خليل» أى فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخله - بفتح الخاء - وهى الفقر والحاجه «مسأله» مصدر سأل يسأل : أى طلب العطاء ، واسترشد المعونه ، ويروى «يوم مسغبه» والمسغبه هى الجوع «حرم» بزنه كتف - أى ممنوع. المعنى يقول : إن هذا الممدوح كريم جواد ، سخى يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترشد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابته سؤاله. الإعراب : «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله أتاه ، ويوم مضاف و «مسأله» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط - وستعرف ما فيه «لا» نافية عامله عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب ، هكذا قالوا ، والأحسن عندى أن يكون حرم خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جمله على جمله. الشاهد فيه : قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط ماضيا ، وهو قوله «أتاه» - وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد ، أى : إن أتاه فيقول - إلخ ، وهو - عند سيبويه - على التقديم والتأخير ، أى : يقول إن أتاه خليل يوم مسأله لا غائب - إلخ ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوف والمذكور إنما هو دليله.

وإن كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم [فيهما] ورفع الجزاء ضعيف كقوله :

٣٤٢- يا أقرع بن حابس يا أقرع *** إنك إن يصرع أخوك تصرع (١)

ص: ٣٦

١- هذا البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي ، وخالد بن أرتاه الكلبي ، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع ابن حابس - وكان عالم العرب في زمانه - ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس. الإعراب : «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاة محله ، وابن مضاف و «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» وكيد للنداء الأول «إنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «إن» شرطيه «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» أخو : نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمه لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن ، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر إن. الشاهد فيه : قوله «إن يصرع .. تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف واه ، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟. والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وفاقا للمحقق الرضى ، بدليل وقوعه في القرآن الكريم ، وذلك في قراءه طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرك.

إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطا وجب اقترانه بالفا

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل

شرطا لأن أو غيرها ، لم ينجعل (1)

أى : إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء ، وذلك كالجمله الاسميه ، نحو «إن جاء زيد فهو محسن» وكفعل الأمر ، نحو «إن جاء زيد فاضربه» وكالفعليه المنفيه بما ، نحو «إن جاء زيد فما أضربه» أو «لن» نحو «إن جاء زيد فلن أضربه».

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطا - كالمضارع الذى ليس منفيًا بما ، ولا بلن ، ولا مقرونا بحرف التنفيس ، ولا بقد ، وكالماضى المتصرف

ص: ٣٧

١- «واقرن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باقرن «حتما» حال بتأويل اسم الفاعل : أى حاتما «جوابا» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جواب ، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطا» مفعول ثان لجعل «لأن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطا «أو» عاطفه «غيرها» غير : معطوف على إن ، وغير مضاف وها مضاف إليه «لم» نافية جازمه «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جواب ، وهذه الجمله جواب لو ، ولو وشرطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله جوابا.

الذى هو غير مقرون بقد - لم يجب اقترانه بالفاء ، نحو «إن جاء زيد يجيء عمرو» أو «قام عمرو».

* * *

إذا الفجائية تقوم مقام الفاء

وتخلف الفاء إذا المفاجأة

ك «إن تجد إذا لنا مكافأه» (١)

أى : إذا كان الجواب جملة اسميه وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إقامه «إذا» الفجائية مقام الفاء ، ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسميه استغناء بفهم ذلك من التمثيل ، وهو «إن تجد إذا لنا مكافأه».

* * *

إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه

والفعل من بعد الجزا إن يقترن

بالفا أو الواو بتثليث قمن (٢)

ص: ٣٨

١- «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعوله «إذا» قصد لفظه : فاعل تخلف ، وإذا مضاف و «المفاجأة» مضاف إليه من إضافه الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جاره لقول محذوف ، إن : شرطيه «تجد» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إذا» رابطه للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأه» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط.

٢- «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» الآتى ، وبعد مضاف ، و «الجزا» قصر للضرورة : مضاف إليه «إن» شرطيه «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى «قمن» خبر المبتدأ - وهو قوله «الفعل» - وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل [مضارع] مقرون بالفاء أو الواو - جاز فيه ثلاثه أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرئ بالثلاثه قوله تعالى : (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْضَعُوا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بجزم «يغفر» ورفع ، ونصبه ، وكذلك روى بالثلاثه قوله :

٣٤٣- فإن يهلك أبو قابوس يهلك ***ربيع الناس والبلد الحرام (١)

ونأخذ بعده بذناب عيش

أجب الظهر ليس له سنام .

ص : ٣٩

١- البيتان للنابعه الذيباني ، وقبلهما بيت يخاطب به عصاما حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله : ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على التعش الهمام؟ اللغة : «يهلك» من باب ضرب يضرب - فعل لازم يتعدى بالهمزه كما فى قوله تعالى (أَهْلَكْتُ مَالًا لَيْدًا) وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هى كنيه النعمان ابن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للعلميه والعجمه «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعه العيش ورفاغته ، وجعل النعمان ربيعا لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحه بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سببا فيه ؛ إذ أنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذناب عيش» ذناب كل شىء - بكسر الذال - عقبه وآخره «أجب الظهر» أى : مقطوع السنام ، شبه الحياه بعد النعمان والعيش فى ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقه وصعوبه المعيشه وعسرها ، بغير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيها مضمرا فى النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله «ليس له سنام» فضل فى الكلام وزياده يدل عليها سابقه. الإعراب : «فإن» شرطيه «يهلك» فعل مضارع ، فعل الشرط «أبو» فاعل يهلك ، وأبو مضاف ، و «قابوس» مضاف إليه «يهلك» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل يهلك ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع «الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع فالواو للاستئناف ، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التى تقتضى جزمه أو نصبه ، ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعيه ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وإنما ساغ ذلك - مع أن شرط النصب بعد واو المعيه أن تكون واقعه بعد نفي ، أو استفهام ، أو نحوهما - لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه معلقا بالشرط ؛ فأشبهه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد : ظرف متعلق بنأخذ ، وبعد مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه «بذناب» جار ومجرور متعلق بنأخذ ، وذناب مضاف و «عيش» مضاف إليه «أجب» صفه لعيش مجروره بالكسره الظاهره ، وأجب مضاف ، و «الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجمله من ليس واسمها وخبرها فى محل جر صفه ثانيه لعيش. الشاهد فيه : قوله «ونأخذ» حيث روى بالأوجه الثلاثه ، وقد بينا ذلك مع إعراب البيتين.

روى بجزم «نأخذ» ورفعته ، ونصبه.

* * *

إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط و الجزاء جاز فيه وجهان

وجزم او نصب لفعل إثرفا

أو واو ان بالجملتين اکتففا (١)

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو - جاز نصبه وجزمه ، نحو «إن يقيم زيد ، ويخرج خالد ، أكرمك» بجزم «يخرج» ونصبه ، ومن النصب قوله :

ص: ٤٠

١- «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفه «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق ، تقديره : حائر ، أو نحوه ، وإما الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفه لفعل ، وإثر مضاف و «فا» قصر للضرورة : مضاف إليه «أو» عاطفه «واو» معطوف على فا «إن» شرطيه «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتففا الآتي «اكتففا» فعل ماض فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف.

يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل

والشَّرطُ يغنى عن جواب قد علم

والعكس قد يأتي إن المعنى فهم (٢).

ص: ٤١

١- البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغة: «يقترب» يدنو، ويقرب «يخضع» يستكين، ويدل «نؤوه» ننزله عندنا «هضما» ظلما، وضياعا لحقوقه. الإعراب: «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يقترب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله يقترب «ويخضع» الواو واو المعية، ويخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزله الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضا «نؤوه» نؤو: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفه، لا: نافية «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضا «ظلما» مفعول به ليخش «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» الواو عاطفه، لا: نافية «هضما» معطوف على قوله «ظلما». الشاهد فيه: قوله «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه. ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه: ومن لا يقدم رجله مطمئن فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

٢- «والشرط» مبتدأ «يغنى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الشرط، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق بيغنى «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على جواب، والجمله في محل جر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المعنى، والجمله لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

يجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء [بالشرط] عنه ، وذلك عند ما يدلّ دليل على حذفه ، نحو «أنت ظالم إن فعلت» فحذف جواب الشرط لدلاله «أنت ظالم» عليه ، والتقدير : «أنت ظالم ، إن فعلت فأنت ظالم» ، وهذا كثير في لسانهم .

وأما عكسه - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليل ، ومنه قوله :

٣٤٥- فطلّقتها فلست لها بكفء***وإلا يعل مفرقك الحسام (١).

ص: ٤٢

١- البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص ، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأه كان يحبها - واسمه مطر - وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشاره إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧). اللغه : «بكفء» - بوزان قفل - أي نظير مكافئ «مفرق» بكسر الراء أو فتحها - وسط الرأس «الحسام» السيف. الإعراب : «فطلّقتها» طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به «فلست» الفاء تعليليه ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بقوله «كفء» الآتي «بكفء» الباء زائده ، كفء : خبر ليس منصوب بالفتحه المقدره «وإلا» الواو عاطفه ، إن : شرطيه أدغمت في لا النافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أي وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق : مفعول به ليعل ، ومفرق مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل. الشاهد فيه : قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب ، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامه.

[أى : وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام].

إذا اجتمع شرط و قسم حذف جواب المتأخر منهما

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

جواب ما أخرت فهو ملتزم (1)

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جوابا ، وجواب الشرط : إما مجزوم ، أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مصدره بمضارع - أكد باللام والنون نحو : «والله لأضربن زيدا» وإن صدرت بماض اقترن باللام وقد (2) ، نحو «والله لقد قام زيد» وإن كان جملة اسمية فيان واللام ، أو اللام وحدها ، أو بيان وحدها ، نحو «والله إن زيدا لقائم» .

ص: ٤٣

١- «واحذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ، ولدى مضاف و «اجتماع» مضاف إليه ، واجتماع مضاف و «شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لا حذف ، وجواب مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أخرت» أخر : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف ، والتقدير ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.

٢- وربما حذف اللام وقد جميعا ، وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله تعالى : (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ) فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة ، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترن باللام وقد معا هو الماضى المتصرف ، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها ، نحو «والله لعسى زيد أن يقوم ، ووالله لنعم الرجل زيد» .

و «والله لزيد قائم» و «والله إن زيدا قائم» وإن كان جملة فعلية منفيه [فينفى] بما أو لا أو إن ، نحو «والله ما يقوم زيد ، ولا يقوم زيد ، وإن يقوم زيد» والاسميه كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلاله جواب الأول عليه ؛ فتقول : «إن قام زيد والله يقيم عمرو» ؛ فتحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه ، وتقول : «والله إن يقيم زيد ليقومن عمرو» ؛ فتحذف جواب الشرط لدلاله جواب القسم عليه.

* * *

وإن تواليا وقبل ذو خبر

فالشَّرط رَجَح ، مطلقا ، بلا حذر (١)

أى : إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما ، وحذف جواب المتأخر ، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر ؛ فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقا ، أى : سواء كان متقدما أو متأخرا ؛ فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم ؛ فتقول : «زيد إن قام والله أكرمه» و «زيد والله إن قام أكرمه».

* * *

ص : ٤٤

١- «إن» شرطيه «تواليا» توالى : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحال ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «خبر» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من ألف الاثنين فى «تواليا» السابق «فالشَّرط» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، الشرط : مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «رجح» الآتى - «رجح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «مطلقا» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق بـ «رجح».

وربما رَجَّح بعد قسم

شرط بلا ذى خبر مقدّم (١)

أى : وقد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدّم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله :

٣٤٦- لئن منيت بنا عن غبِّ معركة*** لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل (٢)

ص: ٤٥

١- «وربما» رب : حرف تقليل ، وما : كافه «رجح» فعل ماض مبني للمجهول «بعد» ظرف متعلق برجح ، وبعد مضاف و «قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح ، و «بلا ذى» جار ومجرور متعلق برجح ، وذى مضاف ، و «خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذى خبر.

٢- البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيده له مشهوره ، معدوده فى المعلقات ، مطلعها : ودّع هريره إنَّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعا أيّها الرّجل؟ غزّاء فرعاء مصقول عوارضها تمشى الهويّنا كما يمشى الوجى الوحل كأنّ مشيتها من بيت جارتها مرّ السّحابه لا ريث ولا عجل اللغه : «منيت» ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن - هنا - تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، وغب كذا - بكسر الغين - أى : عقبه ، ويروى* .. عن جد* والجد - بكسر الجيم - المجاهده ، أى الشده «لا تلفنا» لا- تجدنا «نتنفل» نتملص ونتخلص. الإعراب : «لئن» اللام موطئه للقسم ، أى : والله لئن - إن : شرطيه «منيت» منى : فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت أيضا ، وغب مضاف و «معركة» مضاف إليه «لا» نافية «تلفنا» تلف : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله «نتنفل» الآتى ، ودماء مضاف ، «القوم» مضاف إليه «نتنفل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثانى لتلقى : الشاهد فيه : «قوله لا- تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجا به مرفوعا ، لا مجزوما ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

فلام «لئن» موطنه لقسم محذوف - والتقدير: والله لئن - و«إن»: شرط، وجوابه «لا تلفنا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجب القسم، بل حذف جوابه لدلاله جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابته القسم لتقدمه - ل قيل: لا تلفينا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

* * *

ص: ٤٤

تستعمل «لو» استعمالين

«لو» حرف شرط ، فى مضى ، ويقل

إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل (١).

لو تستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مصدرية ، وعلامتها صحه وقوع «أن» موقعها ، نحو «وددت لو قام زيد» أى : قيامه ، وقد سبق ذكرها فى باب الموصول (٢).

الثانى : أن تكون شرطية ، ولا يليها - غالبا - إلا ماض معنى ، ولهذا قال : «لو حرف شرط فى مضى» وذلك نحو قولك : «لو قام زيد لقت» وفسرها سيويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع ، وهذه العبارة الأخيره هى المشهوره ، والأولى الأصح ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى ، وإليه أشار بقوله «ويقل إيلاؤها مستقبلا» ومنه قوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) وقوله :

ص : ٤٧

١- «لو» قصد لفظه : مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، و «شرط» مضاف إليه «فى مضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إيلاؤها» إيلاء : فاعل يقل ، وإيلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مستقبلا» مفعول ثان للمصدر «لكن» حرف استدراك «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى إيلائها المستقبل هو نائب الفاعل.

٢- قد أنكر جماعه من النحاه مجيء لو مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلا فى ص ٣٨٩ الآتية.

لسلمت تسليم البشاشه ، أوزقا

إليها صدى من جانب القبر صائح

ص: ٤٨

١- البيتان لنوبه بن الحمير - بضم الحاء المهمله ، وفتح الميم ، وتشديد الياء المثناه. اللغه : «جندل» بفتحيتين بينهما سكون - أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبور «البشاشه» طلاقه الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم ، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك. المعنى : يريد أن ليلي لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبتة عنها الجنادل والأحجار العريضه ، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشه ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح من جانب القبر. الإعراب : «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلي» اسم أن «الأخييه» نعت لليلي «سلمت» سلم : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلي ، والجمله فى محل رفع خبر أن و «أن» ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلي ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلي حاصل ، مثلا ، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريبا (ص ٣٨٧) وعلى أى حال فهذه الجمله هى جمله الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودوني» الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «لسلمت» اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وسلم : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعوليه المطلقه ، وتسليم مضاف و «البشاشه» مضاف إليه ، «أو» عاطفه «زقا» فعل ماض ، معطوف على «سلمت» الماضى «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله «صائح» الآتى ، وجانب مضاف ، و «القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى. الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل.

تختص لو الشرطيه بالفعل

وهي في الاختصاص بالفعل كإن

لكنّ لو أنّ بها قد تقترن (١)

يعنى أن «لو» الشرطيه تختصّ بالفعل ؛ فلا تدخل على الاسم ، كما أنّ «إن» الشرطيه كذلك ، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها ، نحو : «لو أنّ زيدا قائم لقلت». واختلف فيها ، والحاله هذه ؛ فقليل : هي بافيه على اختصاصها ، و «أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف ، والتقدير «لو ثبت أن زيدا قائم لقلت» [أى : لو ثبت قيام زيد] ، وقيل : زالت عن الاختصاص ، و «أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير «لو أنّ زيدا قائم ثابت لقلت» أى : لو قيام زيد ثابت ، وهذا مذهب سيويه .

إذا وقع بعد لو الشرطيه مضارع انصرف إلى الماضى

وإن مضارع تلاها صرفا

إلى الماضى ، نحو لو يفى كفى (٢).

ص : ٤٩

١- «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه : اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضا : مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله «تقترن» الآتى «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى «أن» ، والجمله من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

٢- «وإن» شرطيه «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، وها مفعول ، والجمله لا محل لها مفسره «صرفا» صرف : فعل ماض مبنى للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق ، والألف للاطلاق «إلى الماضى» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف - أى وذلك نحو - «لو» حرف شرط غير جازم «يفى» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كفى» جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه في محل جر بإضافه «نحو» إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو يفى كفى.

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها - فى الغالب - إلا ما كان ماضياً فى المعنى ، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضى ، كقوله :

٣٤٨- رهبان مدين والذين عهدتهم ***يبكون من حذر العذاب قعوداً(١).

ص: ٥٠

١- البيتان لكثير عزه ، يتحدث فيهما عن تأثير عزه عليه ومنشئه. اللغة : «رهبان» جمع راهب ، وهو عابد النصارى «مدين» قريه بساحل الطور «قعودا» جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه. الإعراب : «رهبان» مبتدأ ، ورهبان مضاف و «مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابه عن الكسره «والذين» اسم موصول معطوف على رهبان «عهدتهم» ، عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير جماعه الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة «يبكون» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعله ، والنون علامه الرفع ، والجمله فى محل نصب حال من المفعول فى عهدتهم «من حذر» جار ومجرور متعلق بقوله «يبكون» السابق ، وحذر مضاف و «العذاب» مضاف إليه «قعودا» منصوب على الحال : إما من المفعول فى عهدتهم كجمله ييكون فتكون الحال مترادفه ، وإما من الفاعل فى ييكون فتكون الحال متداخله «لو» حرف امتناع لامتناع «يسمعون» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعل ، والنون علامه الرفع ، والجمله شرط لو لا- محل لها من الإعراب «كما» الكاف جاره ، ما : مصدرية «سمعت» فعل وفاعل ، و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سماعاً مثل سماعى «كلامها» كلام : تنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً ، وكلام مضاف ، وها : مضاف إليه «خروا» خر : فعل ماض ، وواو الجماعه فاعل ، والجمله جواب لو لا محل لها من الإعراب ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رهبان مدين «لعزه» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» السابق «ركعا» حال من الواو فى خروا «وسجودا» معطوف على قوله ركعا. الشاهد فيه : قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى ؛ فهو فى معنى قولك «لو سمعوا».

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خزّوا لعزّه ركعاً وسجوداً

أى : لو سمعوا.

ولا بدّ للو هذه من جواب ، وجوابها : إما فعل ماض ، أو مضارع منفي بلم.

وإذا كان جوابها مثبتاً ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : «لو قام زيد لقام عمرو» ويجوز حذفها ؛ فتقول : «لو قام زيد قام عمرو».

وإن كان منفيًا بلم لم تصحبها اللام ؛ فتقول : «لو قام زيد لم يقيم عمرو».

وإن نفي بما فالأكثر تجرّده من اللام ، نحو : «لو قام زيد ما قام عمرو» ، ويجوز اقترانه بها ، نحو : «لو قام زيد لما قام عمرو» (1).

*** **

ص: ٥١

١- اعلم أن كثيراً من النحاه ينكرون «لو» المصدرية ، ويقولون لا- تكون لو إلا- شرطية ، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر ، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف ، والذين أثبتوها قالوا : إنها توافق أن المصدرية : في المعنى ، وفي سبب الفعل بعدها بمصدر ، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال ، وتفارقها في العمل ، فإن لو لا- تنصب ، ولا- بد لهما من أن يطلبهما عامل ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً نحو «يعجبني أن تقوم ، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً- به ، نحو «أحب أن تقوم ، ويود أحدهم لو يعمر» وخير مبتدأ نحو «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو قول الأعشى : وربّما فات قوماً جلّ أمرهم من التأتى وكان الحزم لو عجلوا وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ نحو «وأن تصوموا خير لكم».

«أما» حرف شرط و تفصيل و يجب اقتران نالي تاليها بالفاء و قد تحذف هذه الفاء في الضروره

أما كمهما يك من شيء ، وفا

- لتلو تلوها وجوبا - ألفا (١)

أما : حرف تفصيل ، وهي قائمه مقام [أداة] الشرط ، وفعل الشرط ؛ ولهذا فسرها سيويه بمهما يك من شيء ، والمذكور بعدها جواب الشرط ؛ فلذلك لزمته الفاء ، نحو : «أما زيد فمنطلق» والأصل «مهما يك من شيء فزيد منطلق» فأنيبت «أما» مناب «مهما يك من شيء» ؛ فصار «أما فزيد منطلق» ثم أخرجت الفاء إلى الخبر ، فصار «أما زيد فمنطلق» ؛ ولهذا قال : «وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا».

* * *

وحذف ذى الفاعل في نثر ، إذا

لم يك قول معها قد نبذا (٢).

ص: ٥٢

١- «أما» قصد لفظه : مبتدأ «كمهما يك من شيء» المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجاره أيضا ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفا» قصر للضرورة : مبتدأ «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «ألفا» الآتي في آخر البيت ، ونلو مضاف وتلو من «تلوها» مضاف إليه ، وتلو مضاف وها. مضاف إليه «وجوبا» حال من الضمير المستتر في قوله «ألفا» الآتي «ألفا» ألف : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «ذى» اسم إشاره مضاف إليه «ألفا» قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «قل» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نثر» جار ومجرور متعلق بقوله «قل» السابق «إذا ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمه «يك» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع : ظرف متعلق بقوله «نبذا» الآتي ، ومع مضاف وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «نبذا» نبذا : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يك وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهي جملة الشرط ، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه ، والتقدير : إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

[قد] سبق أن هذه الفاء ملتزمه الذكر ، وقد جاء حذفها في الشعر ، كقوله :

٣٤٩- فأما القتال لا قتال لديكم ***ولكن سيرا في عراض المواكب (١).

ص: ٥٣

١- هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديما - وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي ، وقبلة : فضحتم قريشا بالفرار ، وأنتم قمدون سودان عظام المناكب اللغه : «قمدون» جمع قمد ، وهو - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنه عتل - الطويل ، وقيل : الطويل العتق الضخمه «سودان» أراد به الأشراف ، وقيل : هو جمع سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض - بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمه - بمعنى الناحية «المواكب» الجماعه ركباننا أو مشاه ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصه. الإعراب : «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والجمله من لا- واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جملته المبتدأ والخبر هو العموم الذى فى اسم لا ، كذا قيل ، ورده الجمهور ، واستظهر جماعه منهم أن الرابط هنا إعادته المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) «ولكن» حرف استدراك ونصب ، واسمه محذوف ، أى : ولكنكم «سيرا» مفعول مطلق لفاعل محذوف : أى تسيرون سيرا ، وجمله هذا الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكون قوله «سيرا» هو اسم لكن ، وخبره محذوف ، والتقدير. ولكن لكم سيرا - إلخ «فى عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول ، وبقوله سيرا على الثانى ، وعراض مضاف و «المراكب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك للضرورة ، ومثله قول الآخر : فأما الصّيدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول ، وقوله «ولكن أعجازا» تقديره «ولكن لهم أعجازا» نظير ما ذكرناه فى قول الحارث «ولكن سيرا» فى أحد الوجهين.

أى : فلا-قتال ، وحذفت فى النشر أيضا : بكثره ، وبقله ؛ فالكثره عند حذف القول معها ، كقوله عز وجل : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟) أى فىقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله» (1) هكذا وقع فى صحيح البخارى «ما بال» بحذف الفاء ، والأصل : أما بعد فما بال رجال ، فحذفت الفاء.

* * *

ص: ٥٤

١- يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فتكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كآياه ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السیده عائشه - رضى الله تعالى عنها! - قالت «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا» فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعا ، لأنه إخبار عن شىء مضى.

لولا و لو ما يلزمان الابتدا

إذا امتناعا بوجود عقدا (١)

للولا و لو ما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله : «إذا امتناعا بوجود عقدا» ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ ، ويكون الخبر بعدهما محذوفا وجوبا ، ولا بدّ لهما من جواب (٢) ، فإن كان مثنيا قرن باللام ، غالبا ، وإن كان منفيا بما تجرّد عنها (٣) غالبا ، وإن كان منفيا بلم لم يقترن بها ، نحو : «لو لا زيد لأكرمتك ، ولو ما زيد لأكرمتك ، ولو ما زيد ما جاء عمرو ، ولو ما زيد لم يجيء عمرو» ؛ فزيد - في دا

ص : ٥٥

١- «لو لا» قصد لفظه : مبتدأ «ولو ما» معطوف على لو لا- «يلزمان» فعل مضارع ، وألف الا-ثنين فاعل ، والنون علامه الرفع ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «الابتداء» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله «عقدا» الآتى «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتى أيضا «عقدا» عقد : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله من الفعل وفاعله في محل جر بإضافه إذا إليها.

٢- قد يحذف جواب لو لا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) التقدير : لو لا فضله عليكم لهلكتم.

٣- ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلك نحو قول الشاعر : لو لا زهير جفاني كنت معتذرا ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا وقد يقترن الجواب المنفى بما باللام نحو قول الشاعر : لو لا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

هذه المثل ونحوها - مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لو لا زيد موجود ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء

قد يلي أداة التحضيض اسم معمول لفعل محذوف

وبهما التحضيض مز ، وهلا ،

ألا ، ألا ، وأو لينها الفعلا (١)

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثانى للولا ولوما ، وهو الدلالة على التحضيض ، ويختصان حينئذ بالفعل ، نحو «لو لا ضربت زيدا ، ولوما قتلت بكرا» فإن قصدت بهما التويخ كان الفعل ماضيا ، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلا بمنزله فعل الأمر ، كقوله تعالى : (فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا) أى : لينفر ، وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك ، فتقول : «هلا ضربت زيدا ، وألا فعلت كذا» وألا مخففه كألا مشدده.

وقد يليها اسم بفعل مضمر

علق ، أو بظاهر مؤخر (٢).

ص: ٥٦

١- «وبهما» الواو عاطفه أو للاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله «مز» الآتى «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله بهما «ألا ، ألا» معطوفان أيضا على الضمير المجرور محلا بالباء ، بعاطف مقدر «وأوليتها» أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.

٢- «وقد» حرف تقليل «يليا» يلى : فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدره على الياء ، وها : مفعول به ليلى «اسم» فاعل يلى «بفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «علق» الآتى «مضمر» نعت لفعل «علق» فعل ماضى مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة فى محل رفع نعت لاسم «أو» عاطفه «بظاهر» معطوف على قوله «بفعل» السابق مع ملاحظه منعت محذوف ، أى أو بفعل ظاهر - إلخ «مؤخر» نعت لظاهر.

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصّ بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ، ويكون معمولاً لفعل مصمر ، أو لفعل مؤخر عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

٣٥٠- * هلاّ التّفدّم والقلوب صحاح*(١).

ص: ٥٧

١- هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصدره : * ألآن بعد لجاجتى تلحوننى* اللغه : «لجاجتى» بفتح اللام - مصدر لججج فى الأمر - من باب تعب - إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله «تلحوننى» تلوموننى وتعذلوننى «صحاح» جمع صحيح أى : والقلوب خاليه من الغضب والحقد والضغينه. المعنى : يقول : أبعد لجاجتى وغضبى وامتلأ قلوبنا بالغل والحقد تلوموننى وتعذلوننى ، وتتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم. وهلا- كان ذلك منكم قبل أن تمتلىء القلوب إحنه ، وتحمل الضغينه عليكم بسبب سوء عملكم؟. الإعراب : «الآن» الهمزة للانكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله «تلحوننى» الآتى «بعد» ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجه من «لجاجتى» مضاف إليه ، ولجاجه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تلحوننى» تلحو : فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعل ، والنون علامه الرفع ، والنون الثانيه للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به «هلا» أداه تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف : أى هلا حصل التقدم «والقلوب» الواو للحال ، القلوب : مبتدأ «صحاح» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «هلا التقدم» حيث ولى أداه التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصه بالدخول على الأفعال ، وهذا الفعل ليس فى الكلام فعل آخر يدل عليه كما فى نحو «زيدا أكرمه». ونظير هذا البيت قول الشاعر : ألا- رجلا- جزاه الله خيرا يدلّ على محصّيله تبيت فإن «رجلا» منصوب بفعل محذوف - وذلك فى بعض تخريجاته - وهذا الفعل المحذوف ليس فى الكلام فعل يفسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفوننى رجلا ، أو نحو ذلك.

ف- «التقدم» مرفوع بفعل محذوف ، وتقديره : هَلَّا وجد التقدّم ، ومثله قوله :

٣٥١- تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم ***بني ضوطفى ، لو لا الكميّ المقنعا(١)

ص: ٥٨

١- البيت لجرير ، من قصيده له يهجو فيها الفرزدق. اللغة : «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلك آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك عقر الناقة ، أى : ضرب قوائمها بالسيف «النّيب» جمع ناب ، وهى الناقة المسنه «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطفى» هو الرجل الضخم اللثيم الذى لاغناء عنده ، والضوطفى أيضا : المرأه الحمقاء «الكمي» الشجاع المنكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه «المقنعا» بصيغه اسم المفعول - الذى على رأسه البيضه والمغفر. المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنه التى لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها - بالسيف ، أفضل عزكم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم؟! الإعراب : «تعدون» تعد : فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعل ، والنون علامه الرفع «عقر» مفعول أول ، وعقر مضاف و «النّيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان ، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم» مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه «بني» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و «ضوطفى» مضاف إليه «لو لا» أداة تحضيض «الكمي» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أى : لو لا تعدون قتل الكمي «المقنعا» صفة للكمي ، والمفعول الثانى محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير : لو لا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم. الشاهد فيه : قوله «لو لا- الكمي المقنعا» حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب ؛ فجعل منصوبا بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال. ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فى الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثه أقسام تفصيلا : أولها : أن يكون هذا الفعل العامل فى ذلك الاسم متأخرا عن الاسم نحو «هلا زيدا ضربت». وثانيها : أن يكون هذا العامل محذوفا مفسرا بفعل آخر مذكور بعد الاسم ، نحو «ألا خالدا أكرمته» تقدير هذا الكلام : ألا أكرمت خالدا أكرمته. وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفا ، وليس فى اللفظ فعل آخر يدل عليه ، ولكن سياق الكلام ينبىء عنه ؛ فيمكنك أن تتصيده منه ، وقد استشهدنا لهذا النوع فى شرح الشاهد رقم ٣٥٠.

ف- «الكمي»: مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : لو لا تعدون الكمي المقنع ، والثاني كقولك : لو لا زيدا ضربت ، ف- «زيدا»
مفعول «ضربت».

* * *

ص: ٥٩

ما قيل «أخبر عنه بالذی» خبر

عن الذی مبتدأ قبل استقر (١)

وما سواهما فوسطه صله

عائدها خلف معطى التكملة (٢)

نحو «الذی ضربته زيد» ؛ فذا

«ضربت زيدا» كان ، فادر المأخذا (٣)

ص: ٦٠

١- «ما» اسم موصول : مبتدأ «قيل» فعل ماض مبني للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صله الموصول «أخبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عنه ، بالذی» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر ، وجمله «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذی» جار ومجرور متعلق بقوله «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذی» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله «استقر» الآتى ، أو مبني على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانيه ، وجمله «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو لا محل لها من الإعراب صله الموصول المجرور محلا بعن.

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ «سواهما» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائده ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ودخلت الفاء لشبهه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صله» حال من الهاء الواقعة مفعولا به فى قوله فوسطه «عائدها» عائد : مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الصله مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و «معطى» مضاف إليه ، ومعطى مضاف ، و «التكملة» مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله.

٣- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «الذی» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول ، والجمله لا محل لها صله الموصول «زيد» خبر الذى الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيدا» أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجمله كان

هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك.

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء ب- «الذى» ؛ فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل «الذى» خبرا عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل المجعول خبرا هو ذلك الاسم ، والمخبر عنه إنما هو «الذى» كما ستعرفه ، فقيل : إن الباء في «بالذى» بمعنى «عن» ، فكأنه قيل : أخبر عن الذى.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ؛ فجاء بالذى ، واجعله مبتدأ ، واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى ، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسّطها بين الذى وبين خبره ، وهو ذلك الاسم ، واجعل الجملة صلة الذى ، واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا ، تجعله عوضا عن ذلك الاسم الذى صيّرتة خبرا.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» ؛ فتقول : الذى ضربته زيد ، فالذى : مبتدأ ، وزيد : خبره ، وضربته : صلة الذى ، والهاء في «ضربته» خلف عن «زيد» الذى جعلته خبرا ، وهى عائده على «الذى» واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المأخذا» مفعول به لا در ، والألف للاطلاق.

إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه مثنى فإنه يجب تشبيه الموصول و إذا كان مجموعا وجب جمع الموصول

وباللذين والذين والتى

أخبر مراعيًا وفاق المثلث (١)

ص: ٦١

١- «وباللذين» الواو عاطفه أو للاستئناف. وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله «أخبر» الآتى «والذين ، والتى» معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مراعيًا» حال من فاعل «أخبر» وفى مراعى ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله مراعيًا ، ووافق مضاف ، و «المثلث» مضاف إليه.

أى : إذا كان الاسم - الذى قيل لك أخبر عنه - مثنى فجىء بالموصول مثنى كاللذين ، وإن كان مجموعا فجىء به كذلك كالذين ، وإن كان مؤنثا فجىء به كذلك كالتى .

والحاصل أنه لا بد من مطابقه الموصول للاسم المخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ، ولا بد من مطابقه الخبر للمخبر عنه : إن مفردا فمفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعا فمجموع ، وإن مذكرا فمذكر ، وإن مؤنثا فمؤنث .

فإذا قيل لك : أخبر عن «الزيدين» من «ضربت الزيدين» قلت : «اللذان ضربتهما الزيدان» وإذا قيل : أخبر عن «الزيدين» من «ضربت الزيدين» قلت : «الذين ضربتهم الزيدون» وإذا قيل : أخبر عن «هند» من «ضربت هنداً» قلت : «التي ضربتها هند» .

هذا ، ومثل اللذين والذين والتى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللاتى واللائى فى الجمع المؤنث . والألى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصرا على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال «وبفروع الذى نحو التى» لكان وافيا بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفه والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وباللذين والذين والتى ونحوهن ، فافهم ذلك ، والله تعالى المسئول أن يرشدك .

* * *

يشترط فى الاسم الذى يراد الإخبار عنه أربعة شروط

قبول تأخير وتعريف لما

أخبر عنه ههنا قد حتما (1)

ص : ٦٢

١- «قبول» مبتدأ ، وقبول مضاف و «تأخير» مضاف إليه «وتعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» الآتى «أخبر» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا باللام «ههنا» ها : حرف تنبيه ، وهنا : ظرف متعلق بقوله «حتما» الآتى «قد» حرف تحقيق «حتما» حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف» ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

كذا الغنى عنه بأجنبي أو

بمضمّر شرط ، فراع مارعوا (1)

يشترط في الاسم المخبر عنه بالذی شروط :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يخبر بالذی عمّا له صدر الكلام ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : من ، وما .

الثاني : أن يكون قابلا للتعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز .

الثالث : أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي ؛ فلا يخبر عن الضمير الرابط للجمله الواقعه خيرا ، كالهاء في «زيد ضربته» .

الرابع : أن يكون صالحا للاستغناء عنه بمضمّر ؛ فلا- يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه ؛ فلا تخبر عن «رجل» وحده ، من قولك «ضربت رجلا ظريفا» ؛ فلا تقول : الذی ضربته ظريفا رجل ؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميرا ، وحينئذ يلزم وصف الضمير ، والضمير لا- يوصف ، ولا يوصف به ؛ فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك ؛ لانتفاء هذا المحذور ، كقوله «الذی ضربته رجل ظريف» .

وكذلك لا تخبر عن المضاف وحده ؛ فلا تخبر عن «غلام» وحده من

ص : ٦٣

١- «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شرط» الآتي «الغنى» مبتدأ «عنه ، بأجنبي» جاران ومجروران متعلقان بقوله «الغنى» السابق «أو» عاطفه «بمضمّر» معطوف على قوله «بأجنبي» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء حرف دال على التفریع ، راع : فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعوا» فعل ماض ، وواو الجماعه فاعله ، والجمله من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها صلّه ما الواقعه مفعولا به ، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف ، وتقدير الكلام : فراع مارعوه .

«ضربت غلام زيد» ؛ لأنك تضع مكانه ضميرا كما تقرر ، والضمير لا يضاف ؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول «الذى ضربته غلام زيد».

لا يخبر الإخبار بالألف واللام إلا عن اسم في جملة فعلية

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما

يكون فيه الفعل قد تقدما (١)

إن صح صوغ صله منه لأل

كصوغ «واق» من «وقى الله البطل» (٢)

يخبر ب- «الذى» عن الاسم الواقع في جملة اسميه أو فعلية ؛ فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «زيد قائم» : «الذى هو قائم زيد» ،

ص: ٦٤

١- «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «بأل ، عن بعض» جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضا ، وبعض مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «تقدما» الآتى «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالإضافة.

٢- «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح ، وصوغ مضاف ، و «صله» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصله «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كصوغ ، وصوغ مضاف ، و «واق» مضاف إليه «من» حرف جر ، ومجروره محذوف ، أى : من قولك ، أو أن جملة «وقى الله» قصد لفظها ؛ فهي مجروره تقديرا بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله صوغ.

وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا»: «الذي ضربته زيد».

ولا- يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا- إذا كان واقعا في جملة فعلية ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صله الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

ولا- يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسميه ، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف : كالرجل من قولك «نعم الرجل» ؛ إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صله الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك : «وقى الله البطل» فتقول «الواقى البطل الله» وتخبر أيضا عن «البطل» ؛ فتقول : «الواقى الله البطل».

* * *

إذا رفعت صله «أل» ضميرا عائدا على غير أل وجب فصله

وإن يكن ما رفعت صله أل

ضمير غيرها أبين وانفصل (1)

الوصف الواقع صله لأل ، إن رفع ضميرا : فإما أن يكون عائدا على الألف

ص: ٦٥

١- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول : اسم يكن «رفعت» رفع : فعل ماض ، والتاء علامه التانيث «صله» فاعل رفعت ، وصله مضاف و «أل» مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صله الموصول «ضمير» خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من «غيرها» مضاف إليه ، وغير مضاف وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفه ، انفصل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله أيضا ، والفعل في محل جزم معطوف على «أبين» الذي هو جواب الشرط.

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائدا عليها استتر ، وإن كان عائدا على غيرها انفصل .

فإذا قلت : «بلغت من الزيدتين إلى العميرين رساله» فإن أخبرت عن التاء في «بلغت» قلت : «المبلغ من الزيدتين إلى العميرين رساله أنا» ؛ ففي «المبلغ» ضمير عائدا على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإن أخبرت عن «الزيدتين» من المثال المذكور قلت : «المبلغ أنا منهنما إلى العميرين رساله الزيدان» ف- «أنا» : مرفوع ب- «المبلغ» وليس عائدا على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مثني ، وهو المخبر عنه ؛ فيجب إبراز الضمير .

وإن أخبرت عن «العميرين» من المثال المذكور ، قلت : «المبلغ أنا من الزيدتين إليهم رساله العمرون» ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم .

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رساله» من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرساله ، والمراد بالضمير الذي ترفعه صله [أل] المتكلم ؛ فتقول : «المبلغها أنا من الزيدتين إلى العميرين رساله»].

* * *

ص : ٦٦

الثلاثة والعشرون وما بينهما وتمييزها

ثلاثة بالتاء قل للعشرون

في عدّ ما آحاده مذكّره (١)

في الضدّ جرّد ، والمميّز اجرر

جمعا بلفظ قلّه في الأكثر (٢)

ثبت التاء في ثلاثة ، وأربعه ، وما بعدهما إلى عشرون (٣) ، إن كان المعدود بهما مذكرا ، وتسقط إن كان مؤنثا ، ويضاف إلى جمع ، نحو «عندي ثلاثة رجال ، وأربع نساء» وهكذا إلى عشرون.

ص: ٦٧

١- «ثلاثة» بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء ، والرابط ضمير منصوب محذوف «للعشرون» ، في عدّ» جاران ومجروران متعلقان بقوله «قل» السابق ، وعد مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «آحاده» آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه «مذكّره» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة.

٢- «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله «جرّد» الآتي «جرّد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «والمميّز» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «اجرر» الآتي «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جمعا» حال من المميّز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله : «جمعا» السابق ، ولفظ مضاف ، و «قلّه» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله : «قلّه».

٣- العشرون داخله. متى كانت مفردة ، كعشرون أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمره وفرقه وأمه ؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر ؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عد المذكور ؛ لكونه سابق الرتبة ، فلما أرادوا عد المؤنث لز مهم أن يفرقوا بينه وبين المذكور ؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

وأشار بقوله : «جمعا بلفظ قله في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قله وكثره لم يضاف العدد في الغالب إلا إلى جمع القله ؛ فتقول : «عندي ثلاثة أفلس ، وثلاث أنفس» ويقلّ «عندي ثلاثة فلوس ، وثلاث نفوس».

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثره مع وجود جمع القله ، وهو «أقراء» (١).

فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثره لم يضاف إلا إليه ، نحو «ثلاثة رجال».

* * *

ومائه والألف للفرد أضف

ومائه بالجمع نذرا قد ردف (٢)

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشره» لا تضاف إلا إلى جمع ، وذكر هنا أن «مائه» و «ألفا» من الأعداد المضافه ، وأنهما لا يضافان إلا

ص: ٦٨

١- الأصل في جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعال ، نظير فليس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو أقراء - شاذ بالنسبه إليه ، وإذا كان جمع القله شاذاً ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابة غير الموجود ، وهذا هو سر استعمال جمع الكثره في الآيه الكريمه.

٢- «ومائه» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مائه «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتي «أضف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ومائه» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «ردف» الآتي «نذرا» حال من الضمير المستتر في قوله ردف «ردف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «مائه» الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

إلى مفرد ، نحو «عندي مائة رجل ، وألف درهم» وورد إضافه «مائة» إلى جمع قليلا ، ومنه قراءة حمزه والكسائي : (وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بإضافه مائه إلى سنين (١).

والحاصل : أن العدد المضاف على قسمين :

أحدهما : ما لا يضاف إلا إلى جمع ، وهو : من ثلاثه إلى عشره.

والثاني : ما لا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائه ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو «مائتا درهم ، وألفا درهم» ، وأما إضافه «مائة» إلى جمع فقليل.

* * *

تمييز العدد المركب

وأحد اذكر ، وصلنه بعشر

مركبا قاصد معدود ذكر (٢)

وقل لدى التأنيث إحدى عشره

والشّين فيها عن تميم كسره (٣)

ص : ٦٩

١- قرىء فى هذه الآيه بإضافه مائه إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفى ذلك شذوذ من جهه واحده ، وسهله شبه المائه بالعشر ، فى أن كل واحد منهما عشره من آحاد الذى قبله فى المرتبه ؛ فالعشره والمائه كل واحد منهما عشره من آحاد المرتبه التى قبله ، وقرىء بتنوين مائه فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثمائه أو بيانا له ، ولا يجوز جعله تمييزا ؛ لأنك لو جعلته تمييزا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثمائه سنين ، فتكون مده لبثهم تسعمائه سنه على الأقل ، وليس ذلك بمراد قطعا.

٢- «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وصلنه» الواو عاطفه ، وصل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركبا» حال من الضمير المستتر فى قوله صله السابق «قاصد» حال ثانيه ، وقاصد مضاف ، و «معدود» مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

٣- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل ، ولدى مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «إحدى عشره» قصد لفظه : مفعول به لقل «والشّين» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسره» مبتدأ ثان مؤخر ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

ومع غير أحد وإحدى

ما معهما فعلت فافعل قصدا (١)

ولثلاثه وتسعه وما

بينهما إن ركبا ما قدما (٢)

لما فرغ من [ذكر] العدد المضاف ، ذكر العدد المركب ؛ فيركب «عشره» مع ما دونها إلى واحد ، نحو «أحد عشر ، واثنان عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر» هذا للمذكر ، وتقول في المؤنث : «إحدى عشره ، واثنان عشره ، وثلاث عشره ، وأربع عشره - إلى تسع عشره» فللمذكر : أحد واثنان ، وللمؤنث إحدى واثنان.

ص : ٧٠

١- «ومع» ظرف متعلق بقوله «افعل» الآتي ، ومع مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «افعل» الآتي «معهما» مع : ظرف متعلق بقوله «فعلت» الآتي ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صله «فافعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قصدا» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصدا.

٢- «لثلاثه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعه» معطوف على ثلاثه «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثه أيضا «بينهما» بين : ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» الموصوله ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «إن» شرطيه «ركبا» ركب : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم ، فعل الشرط ، وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «قدما» قدم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعة مبتدأ ، والجمله لا محل لها صله الموصوله ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضيه.

وأما «ثلاثه» وما بعدها إلى «تسعه» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ فثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرا ، وتسقط إن كان مؤنثا.

وأما «عشره» - وهو الجزء الأخير - فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرا ، وتثبت إن كان مؤنثا ، على العكس من «ثلاثه» فما بعدها ؛ فتقول : «عندى ثلاثه عشر رجلا ، وثلاث عشره امرأه» ، وكذلك حكم «عشره» مع أحد وإحدى ، واثنين واثنتين ؛ فتقول : «أحد عشر رجلا ، واثنان عشر رجلا» بإسقاط التاء ، وتقول : «إحدى عشره امرأه ، واثنان عشره امرأه» بإثبات التاء.

ويجوز فى شين «عشره» مع المؤنث التسكين ، ويجوز أيضا كسرهما ، وهى لغه تميم.

وأول عشره اثنتى ، وعشرا

اثنى ، إذا أنثى تشا أو ذكرا (١)

واليا لغير الرفع ، وارفح بالألف

والفتح فى جزءى سواهما ألف (٢).

ص: ٧١

١- «وأول» فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عشره» مفعول أول لأول «اثنتى» مفعول ثان «وعشرا» معطوف على المفعول الأول «اثنى» معطوف على المفعول الثانى ، ولا حظر فى العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أنثى» مفعول به لقوله تشا الآتى «تشا» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «أو» عاطفه «ذكرا» معطوف على أنثى.

٢- «واليا» قصر للضرورة : مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وغير مضاف و «الرفع» مضاف إليه «وارفح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله : «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ «فى جزءى» جار ومجرور متعلق بقوله : «ألف» الآتى ، وجزءى مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ ، والجمله من ألف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير ، و «عشره» في التأنيث ، وسبق أيضا أنه يقال «أحد» في المذكر ، و «إحدى» في المؤنث ، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة» - إلى تسعه» بالتاء للمذكر ، وسقوطها للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال «اثنا عشر» للمذكر ، بلا تاء في الصدر والعجز ، نحو «عندى اثنا عشر رجلا» ويقال : «اثنا عشره امرأه» للمؤنث ، بناء في الصدر والعجز.

وتبته بقوله : «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية : صدرها وعجزها ، وتبنى على الفتح ، نحو «أحد عشر» بفتح الجزئين ، و «ثلاث عشره» بفتح الجزئين.

ويستثنى من ذلك «اثنا عشر ، واثنا عشره» ؛ فإن صدرهما يعرب بالألف (1) رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، كما يعرب المثنى ، وأما عجزهما فيبنى على الفتح ؛ فتقول : «جاء اثنا عشر رجلا ، ورأيت اثني عشر رجلا ، ومررت باثني عشر رجلا ، وجاءت اثنا عشره امرأه ، ورأيت اثنتي عشره امرأه ، ومررت باثنتي عشره امرأه».

* * *

ص: ٧٢

١- اعلم أن «اثني عشر ، واثنتي عشره» معربا الصدر كالمثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم ، وهما مبنيان العجز على الفتح ؛ لتضمنه معنى واو العطف ، ولا محل له من الإعراب ؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو «الزيدين» وليس الصدر مضافا إلى العجز قطعا.

وتمييز العشرين للتسعينا

بواحد ، كأربعين حيناً (١)

قد سبق أن العدد مضاف ومركب ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من «عشرين» إلى «تسعين» ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ولا- يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً ، نحو «عشرون رجلاً ، وعشرون امرأة» ويذكر قبله الّتيّف ، ويعطف هو عليه ؛ فيقال : «أحد وعشرون ، واثنان وعشرون ، وثلاثة وعشرون» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث : «إحدى وعشرون ، واثنان وعشرون ، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتلخّص مما سبق ، ومن هذا ، أن أسماء العدد على أربعة أقسام : مضافه ، ومركبه ، ومفرده ، ومعطوفه.

* * *

وتمييزوا مركباً بمثل ما

تمييز عشرون فسويْنهما (٢)

ص: ٧٣

١- «وميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين ، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين ، منصوب بالفتحة الظاهره.

٢- «وميزوا» فعل وفاعل «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا ، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبنى للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز ، والجمله من ميز المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره به «فسويْنهما» سو : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به.

أى : تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته ؛ فيكون مفردا منصوبا ، نحو «أحد عشر رجلا ، وإحدى عشره امرأة».

إضافة العدد المركب إلى غير مميزه

وإن أضيف عدد مركب

يبقى البنا ، وعجز قد يعرب (١)

يجوز في الأعداد المركبه إضافتها إلى غير مميزها ، ما عدا «اثني عشر» فإنه لا يضاف ؛ فلا يقال : «اثنا عشرك».

وإذا أضيف العدد المركب : فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما ؛ فتقول : «هذه خمسه عشرك ، ومررت بخمسه عشرك» بفتح آخر الجزءين ، وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه ؛ فتقول : «هذه خمسه عشرك ، ورأيت خمسه عشرك ، ومررت بخمسه عشرك» (٢).

ص: ٧٤

١- «وإن» شرطيه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبقى» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضرورة : فاعل يبقى «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجمله من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- اعلم أولا أن العدد مطلقا قد يضاف إلى غير مميزه ، سواء أكان مفردا نحو ثلاثه ونحو عشرون ، أم كان مركبا كخمسه عشر ، فإنه يجوز أن نقول : ثلاثه زيد ، وثلاثتنا ، وأن نقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلا ، وهذا من أجل أنك لا تقول «عشرو زيد» ولا «ثلاثه زيد» إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجه إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم أن «اثني عشر» و «اثنتي عشر» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود ؛ لأن «عشر» فهما واقع موقع نون المثني كما قلنا قريبا ، وهذه النون لا تجامع الإضافة ، ولو أنك حذف «عشر» كما تحذف نون المثني عند الإضافة فقلت «اثنا زيد» لا لتبس بإضافه الاثني وحدهما ، ثم اعلم أن اللغات الجائزه في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثه ، الأولى : بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافه جملته إلى ما يضاف إليه ، والثانيه : بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافه ، ثم جر ما بعده لفظا أو محلا ، وقد استحسن ذلك الأخصش ، وذكر ابن عصفور أنه الأنصح ، والثالثه : أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبدا على هذه اللغه ، ثم يكون العجز مضافا إلى ما يذكر بعده ؛ فتقول «زارني خمسه عشر زيد» برفع خمسه على الفاعليه ، وجر زيد ، وقد جوز ذلك الكوفيون ، وأباه البصريون.

وصغ من اثنين فما فوق إلى

عشره كفاعل من فعلا (١)

واختمه في التأنيت بالتا ، ومتى

ذكرت فاذا ذكر فاعلا بغير تا (٢)

ص: ٧٥

١- «وصغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول «إلى عشره» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يقع مفعولا- به لصغ ، أى : صغ وزنا مماثلا لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.

٢- «واختمه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «في التأنيت» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء فى قوله «واختمه» السابق «بالتا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله : اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب باذكر الآتى «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «فاذا ذكر» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «فاعلا» مفعول به لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلا» السابق ، وغير مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه.

يصاغ «من اثنين» إلى «عشره» اسم موازن لفاعل ، كما يصاغ من «فعل» نحو ضارب من ضرب ؛ فيقال : ثان ، وثالث ، ورابع - إلى عاشر ، بلا تاء في التذكير ، وبتاء في التأنيث.

وإن ترد بعض الذي منه بنى

تضف إليه مثل بعض بين (١)

وإن ترد جعل الأقل مثل ما

فوق فحكم جاعل له احكما (٢)

ص: ٧٤

١- «إن» شرطيه «ترد» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد ، وبعض مضاف و «الذي» اسم موصول : مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «بنى» الآتي «بنى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة «تضف» فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضف «مثل» حال من مفعول تضف المحذوف ، ومثل مضاف و «بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلا للبعض : أى فى معناه.

٢- «وإن» شرطيه «ترد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد ، وجعل مضاف و «الأقل» مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهره ، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكم» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكما الآتى ، وحكم مضاف و «جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكم الآتى «احكما» احكم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب.

لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يفرد ؛ فيقال : ثان ، وثانيه ، وثالث ، وثالثه ، كما سبق.

والثاني : أن لا يفرد ، وحينئذ : إما أن يستعمل مع ما اشتق منه ، وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه.

ففى الصورة الأولى يجب إضافه فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول فى التذكير : «ثانى اثنين ، وثالث ثلاثه ، ورابع أربعة - إلى عاشر عشره» وتقول فى التأنيث : «ثانيه اثنتين ، وثالثه ثلاث ، ورابعه أربع - إلى عاشره عشر» ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشر ، وإحدى عشره.

وهذا هو المراد بقوله : «وإن ترد بعض الذى - البيت» أى : وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشره - بعض الذى بنى فاعل منه : أى واحدا مما اشتق منه ، فأضف إليه مثل بعض ، والذى يضاف إليه هو الذى اشتق منه.

وفى الصورة الثانيه يجوز وجهان ؛ أحدهما : إضافه فاعل إلى ما يليه ، والثانى : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يفعل باسم الفاعل ، نحو «ضارب زيد ، وضارب زيدا» فتقول فى التذكير «ثالث اثنين ، وثالث اثنين ، ورابع ثلاثه ، ورابع ثلاثه» ، وهكذا إلى «عاشر تسعه ، وعاشر تسعه» ، وتقول فى التأنيث : «ثالثه اثنتين ، وثالثه اثنتين ، ورابعه ثلاث ، ورابعه ثلاثا» وهكذا إلى «عاشره تسع ، وعاشره تسعا» ، والمعنى : جاعل الاثنين ثلاثه ، والثلاثه أربعة.

وهذا هو المراد بقوله : «وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق» ، أى : وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه - جعل ما هو أقل عددا مثل

ص : ٧٧

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافة إلى مفعوله ، [وتنوينه] ونصبه.

وإن أردت مثل ثاني اثنين

مرکبا فجىء بترکيبين (١)

أو فاعلا بحالتيه أضف

إلى مرکب بما تنوى يفى (٢)

وشاع الاستغنا بحادى عشر

ونحوه ، وقبل عشرين اذكرا (٣).

ص: ٧٨

١- «وإن» شرطيه «أردت» أراد: فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت ، ومثل مضاف و «ثاني اثنين» مضاف إليه «مرکبا» حال من مثل «فجىء» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بترکيبين» جار ومجرور متعلق بقوله «جىء».

٢- «أو» حرف عطف «فاعلا» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أضف» الآتى «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلا» وحالتي المجرور بالياء مضاف لأنه مثنى وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جىء» فى البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلى مرکب» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله : «يفى» الآتى «تنوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجروره محلا بالياء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولا به لتنوى «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مرکب ، والجمله من يفى وفاعله فى محل جر صفة لمرکب.

٣- «وشاع» فعل ماض «الاستغنا» قصر للضرورة : فاعل شاع «بحادى عشر» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : معطوف على حادى عشر ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتى ، وقبل مضاف و «عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه.

قد سبق أنه يبني فاعل من اسم العدد على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون مرادا به بعض ما اشتق منه : كثنائي اثنين ، والثاني : أن يراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه : كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول - وهو أنه بعض ما اشتق منه - يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجيء بتركيبين صدر أولهما «فاعل» في التذكير ، و «فاعله» في التأنيث ، وعجزهما «عشر» في التذكير ، و «عشره» في التأنيث ، وصدر الثاني منهما في التذكير : «أحد ، واثان ، وثلاثة - بالتاء - إلى تسعه» ، وفي التأنيث : «إحدى ، واثنتان ، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع» ، نحو «ثالث عشر ، ثلاثة عشر» وهكذا إلى «تاسع عشر ، تسعه عشر» ،

ص: ٧٩

١- «وبابه» معطوف على قوله «عشرين» في البيت السابق «الفاعل» مفعول به لا- ذكر في البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذکر ، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ ، ولفظ مضاف و «العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق باذکر ، وحالتي مضاف والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف و «واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

و «ثالثه عشره ، ثلاث عشره - إلى تاسعه عشره ، تسع عشره» ، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح.

الثانى : أن يقتصر على صدر المركب الأول ، فيعرب ويضاف إلى المركب الثانى باقيا الثانى على بناء جزئيه ، نحو «هذا ثالث ثلاثه عشر ، وهذه ثالثه ثلاث عشره».

الثالث : أن يقتصر على المركب الأول باقيا [على] بناء صدره وعجزه ، نحو «هذا ثالث عشر ، وثالثه عشره» ، وإليه أشار بقوله : «وشاع الاستغنا بحادى عشرا ، ونحوه».

ولا- يستعمل فاعل من العدد المركب للدلاله على المعنى الثانى - وهو أن يراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه - فلا يقال «رابع عشر ثلاثه عشر» وكذلك الجميع ؛ ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول (1).

وحادى : مقلوب واحد ، وحاديه : مقلوب واحده ، جعلوا فاءهما بعد لامهما ، ولا يستعمل «حادى» إلا مع «عشر» ، ولا تستعمل «حاديه» إلا مع

ص : ٨٠

١- هذا الذى ذكره الشارح - من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلاله على جعل الأقل مساويا للأكثر - هو الذى ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين ، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك ؛ ومستنده فى ذلك القياس ؛ ولك حينئذ فى ذلك وجهان : أولهما : أن تأتى بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فتقول : «رابع عشر ثلاثه عشر» ويجب فى هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثانى ؛ لأن تنوين الأول ونصب الثانى غير ممكن. والوجه الثانى : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فتقول : «رابع ثلاثه عشر» ويجوز لك فى هذا الوجه إضافة الأول إلى الثانى ، وتنوين الأول ونصب الثانى محلا به.

«عشره» ويستعملان أيضا مع «عشرين» وأخواتها ، نحو «حادى وتسعون ، وحاديه وتسعون».

وأشار بقوله : «وقبل عشرين - البيت» إلى أن فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود ، نحو «حادى وعشرون ، وتاسع وعشرون - إلى التسعين» وقوله : «بحالتيه» معناه أنه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا ، وهو أنه يقال : «فاعل» فى التذكير ، و «فاعله» فى التأنى

ص: ٨١

مَيِّز في الاستفهام «كم» بمثل ما

مَيِّزت عشرين ككم شخصا سما (١)

وأجز ان تجرّه «من» مضمرا

إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا (٢)

«كم» اسم ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ، ومنه قولهم : «على كم جذع سقفت بيتك» وهى اسم لعدد مبهم ، ولا بدّ لها من تمييز ، نحو «كم رجلا عندك؟» وقد يحذف للدلاله ، نحو «كم صمت؟» أى : كم يوما صمت.

ص: ٨٢

١- «ميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الاستفهام» جار ومجرور متعلق بـ «كم» قصد لفظه : مفعول به لـ «ميز» بمثل» جار ومجرور متعلق بـ «ميز» ، ومثل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميزت ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى ميزت به عشرين «ككم» الكاف جاره ، ومجرورها قول محذوف ، وكم : اسم استفهام مبتدأ «شخصا» تمييز لـ «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كم الواقعه مبتدأ ، والجمله من سما وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول للقول المحذوف.

٢- «وأجز» الواو عاطفه أو للاستئناف ، أجز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر : فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه : فاعل تجر ، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمرا» حال من «من» «إن» شرطيه «وليت» ولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «كم» قصد لفظه : فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «مظهرا» نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وتكون استفهاميه ، وخبريه ؛ فالخبريه سيدكرها ، والاستفهاميه يكون مميزها كـ «عشرين» وأخواته ؛ فيكون مفردا منصوبا ، نحو «كم درهما قبضت» ويجوز جره بـ «من» [مضمرة] إن وليت «كم» حرف جرّ ، نحو «بكم درهم اشترت هذا» أي : بكم من درهم ؛ فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه.

«كم» الخبريه

واستعملنها مخبرا كعشره

أو مائه : ككم رجال أو مره (١)

ككم كأي ، وكذا ، وينتصب

تميز ذين ، أو به صل «من» تصب (٢)

تستعمل «كم» للتكثير ، فتميز بجمع مجرور كعشره ، أو بمفرد مجرور كمائه ،

ص: ٨٣

١- «واستعملنها» الواو عاطفه أو للاستثناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به لاستعمل «مخبرا» حال من فاعل استعمل «كعشره» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أي : واستعملنها استعمالا كائنا كاستعمال عشره «أو» حرف عطف «مائه» معطوف على عشره «ككم» الكاف جاره لقول محذوف ، وكم : خبريه بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : كثير عندي ؛ مثلا- ، ويجوز أن يكون كم مفعولا به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت كثيرا ، أو نحو ذلك ، وكم مضاف و «رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مره» معطوف على رجال.

٢- «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأي» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأي «وينتصب» الواو عاطفه ، ينتصب : فعل مضارع «تميز» فاعل ينتصب ، وتميز مضاف و «ذين» مضاف إليه «أو» عاطفه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «صل» الآتي «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» قصد لفظه : مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

نحو «كم غلمان ملكت ، وكم درهم أنفقت» والمعنى : كثيرا من الغلمان ملكت ، وكثيرا من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» - فى الدلالة على التكثير - كذا ، وكأى ، ومميّزهما منصوب أو مجرور بمن - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى : (وكأى من نبى قاتل معه) ، و «ملكك كذا درهما».

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثل ، ومركبه ، نحو «ملكك كذا كذا درهما» ومعطوفا عليها مثلها ، نحو «ملكك كذا وكذا درهما» (١).

«كم» بنوعها لها الصدارة

و «كم» لها صدر الكلام : استفهاميه كانت ، أو خبريه ؛ فلا تقول : «ضربت كم رجلا» ولا «ملكك كم غلمان» وكذلك «كأى» بخلاف «كذا» ، نحو «ملكك كذا درهما».

ص: ٨٤

١- يجعل الفقهاء فى الإقرارات كذا المركبه نحو «له على كذا كذا قرشا» مكنيا بها عن أحد عشر - إلى تسعه عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو «له عندى كذا وكذا دينار» مكنيا بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعه وتسعين ، وهو كلام حسن.

الحكاية بـ «أى» و بـ «من»

احك «بأى» ما لمنكور سئل

عنه بها : فى الوقف ، أو حين تصل (١)

ووقف احك ما لمنكور «بمن»

والنون حرّك مطلقا ؛ وأشبعن (٢)

وقل : «منان ، ومنين» بعد «لى

إلفان بابنين» وسكن تعدل (٣).

ص : ٨٥

١- «احك» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بأى» جار ومجرور متعلق باحك «ما» اسم موصول : مفعول به لاحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجمله فى محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضا «فى الوقف» جار ومجرور متعلق باحك «أو» عاطفه «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافه حين إليها.

٢- «ووقفًا» يجوز أن يكون حالا من فاعل «احك» الآتى بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفا ، ويجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض ، أى : فى الوقف «احك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق باحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرّك الآتى «حرّك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقا» نعت لمصدر محذوف ، أى : تحريكا مطلقا «وأشبعن» الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرّك ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٣- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منان» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضا : معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إلفان ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه ، أى : بعد قولك - إلخ «وسكن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرّك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

وقل لمن قال «أت بنت»: «منه»

والنون قبل تا المثني مسكنه (١)

والفتح نزر ، وصل التا والألف

بمن يآثر «ذا بنسوه كلف» (٢)

وقل : «منون ، ومنين» مسكنا

إن قيل : جا قوم لقوم فطنا (٣)

ص: ٨٦

١- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقول «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من المجروره محلا- باللام ، والجمله لا- محل لها صلة «أت» أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى ، والجمله فى محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه : مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله «مسكنه» الآتى ، وقبل مضاف و «تا» مضاف إليه ، وتا مضاف و «المثني» مضاف إليه «مسكنه» خبر المبتدأ الذى هو قوله النون.

٢- «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «التا» قصر للضرورة : مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن يآثر» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة : مبتدأ «بنسوه» جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتى «كلف» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : يآثر قولك ذا - إلخ.

٣- «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منون» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» معطوف عليه «مسكنا» حال من فاعل قل «إن» شرطيه «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة : فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور ، وجمله الفعل وفاعله فى محل رفع نائب فاعل لقليل ، وقصد لفظها ، وجواب الشرط محذوف.

وإن تصل فلفظ «من» لا يختلف

ونادر «منون» في نظم عرف (١)

إن سئل ب- «أى» عن منكور المذكور في كلام سابق حكى في «أى» ما لذلك المنكور من إعراب ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنيه وجمع ، ويفعل بها ذلك وصلاً ووقفاً ؛ فتقول لمن قال «جاءنى رجل» : «أى» ولمن قال «رأيت رجلاً» : «أيا» ولمن قال «مررت برجل» : «أى» وكذلك تفعل في الوصل ، نحو «أى يا فتى ، وأيا يا فتى ، وأى يا فتى» وتقول في التأنيث : «أيه» وفي التثنيه «أيان ، وأيتان» رفعا ، و «أيين ، وأيتين» جرا ونصبا ، وفي الجمع «أيون ، وأيات» رفعا ، و «أيين ، وأيات» جرا ونصبا .

وإن سئل عن المنكور المذكور ب- «من» حكى فيها ماله من إعراب ، وتشيع الحركة التى على النون ؛ فيتولد منها حرف مجانس لها ، ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير ، وتثنيه وجمع ، ولا- تفعل بها ذلك كله إلا وقفا ، فتقول لمن قال «جاءنى رجل» : «منو» ولمن قال «رأيت رجلاً» : «منا» ولمن قال «مررت برجل» : «منى» وتقول في تثنيه المذكر : «منان» رفعا ، و «منين» نصبا وجرا ، وتسكن النون فيهما ؛ فتقول لمن قال «جاءنى

ص: ٨٧

١- «وإن» شرطية «تصل» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لفظ» الفاء واقعه في جواب الشرط ، ولفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف و «من» مضاف إليه «لا» نافية «يختلف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر مقدم «منون» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «فى نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نظم ، والجمله من الفعل ونائب فاعله في محل جر نعت لنظم .

رجلان: «منان» ولمن قال «رأيت رجلين»: «منين» ولمن قال «مررت برجلين»: «منين» وتقول للمؤنث: «منه» رفعا ونصبا وجرا؛ فإذا قيل «أت بنت» فقل: «منه» رفعا، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنيه المؤنث «منتان» رفعا، و«منتين» جرا ونصبا، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنيه، وقد ورد قليلا فتح النون التي قبل التاء، نحو «منتان ومنتين» وإليه أشار بقوله: «والفتح نزر» وتقول في جمع المؤنث: «منات» بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: «جاء نسوه» فقل: «منات» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعا: «منون» رفعا، و«منين» نصبا وجرا، بسكون النون فيهما؛ فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «منون» وإذا قيل: «مررت بقوم» أو «رأيت قوما» فقل: «منين».

هذا حكم «من» إذا حكى بها في الوقف، فإذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك؛ لكن تكون بلفظ واحد في الجميع؛ فتقول: «من يافتي» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلا «منون» وصلا، قال الشاعر:

٣٥٢- أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟ *** فقالوا: الجنّ، قلت: عموا ظلما! (١).

ص: ٨٨

١- روى أبو زيد في نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثه، وهى: ونار قد حضأت لها بليل بدار لا أريد بها مقاما سوى تحليل راحله وعين أكلتها مخافه أن تناما أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟ فقالوا.... البيت، وبعده: فقلت: إلى الطعام، فقال منهم زعيم: نحسد الأنس الطعاما ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبى. اللغة: «حضأت» فى القاموس: «حضا النار كمنع أوقدها أو فتحها لتلتهب كاحتضأها فاحتضأت» اه، ومعنى فتحها فى كلام المجد حركها «عموا ظلما» دعاء مثل «عم صباحا» و«عم مساء». الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «نارى» نار: مفعول به لأتوا، ونار مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «فقلت» الفاء للترتيب الذكري، قلت: فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجمله فى محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى فقالوا: نحن الجن، والجمله فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل ماضى وفاعله «عموا» فعل أمر، وواو الجماعه فاعله، والجمله فى محل نصب مقول القول «ظلما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل، الأصل لينعم ظلماكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفيه: أى فى ظلماكم. الشاهد فيه: قوله «منون أنتم» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل، وذلك شاذ.

فقال : «منون أنتم» والقياس «من أنتم».

* * *

والعلم احكيته من بعد «من»

إن عريت من عاطف بها اقترن (1)

يجوز أن يحكى العلم ب- «من» إن لم يتقدم عليها عاطف ؛ فتقول لمن قال «جاءني زيد» : «من زيد» ولمن قال «رأيت زيدا» : «من زيدا» ولمن

ص: ٨٩

١- «العلم» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «احكيته» احكك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به «من بعد» جار ومجرور متعلق باحكك ، وبعد مضاف ، و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «إن» شرطيه «عريت» عرى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى من «من عاطف ، بها» كل منهما جار ومجرور متعلق باقترن الآتى «اقترن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عاطف ، والجمله من اقترن وفاعله فى محل جر صفة لعاطف.

قال «مررت بزيد» «من زيد» فتحكى فى العلم المذكور بعد «من» ما للعلم المذكور فى الكلام السابق من الإعراب.

ومن : مبتدأ ، والعلم الذى بعدها خبر عنها ، أو خبر (١) عن الاسم المذكور بعد [من].

فإن سبق «من» عاطف لم يجز أن يحكى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبر عن «من» أو مبتدأ خبره «من» ؛ فتقول لقائل «جاء زيد ، أو رأيت زيدا ، أو مررت بزيد» : «ومن زيد».

ولا- يحكى من المعارف إلا العلم ؛ فلا تقول لقائل : «رأيت غلام زيدا» «من غلام زيدا؟» بنصب غلام ، بل يجب رفعه ؛ فتقول : «من غلام زيدا» ، وكذلك فى الرفع والجر.

* * *

ص : ٩٠

١- يقصد أن «من» يجوز أن تكون هى الخبر مقدا ، كما جاز أن تكون مبتدأ.

علامة التأنيث التاء أو الألف مقصوره أو ممدوده

علامة التأنيث تاء أو ألف

وفى أسام قَدَرُوا التَّاءُ : كالكتف (١)

ويعرف التَّقْدِيرُ : بالضَّمِيرِ ،

ونحوه ، كالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ (٢)

أصل الاسم أن يكون مذكراً ، والتأنيث فرع عن التذكير ، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامه تدلّ على التذكير ، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامه تدلّ عليه - وهى : التاء ، والألف المقصوره ، أو الممدوده - والتاء أكثر فى الاستعمال من الألف ، ولذلك قَدَرْتُ فى بعض الأسماء كعين وكتف.

ويستدلّ على تأنيث ما لا علامه فيه ظاهره من الأسماء المؤنثه : بعود الضمير إليه مؤنثاً ، نحو «الكتف نهشتها ، والعين كحلتها» وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو «أكلت كتفا مشويّه» وكرّد التاء إليه فى التصغير : ككتيفه ، ويديّه.

ص: ٩١

١- «علامه» مبتدأ ، وعلامه مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفه «ألف» معطوف على تاء «وفى أسام» الواو عاطفه أو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدرُوا الآتى «قدرُوا» فعل وفاعل «التاء» قصر للضرورة : مفعول به لقدورا «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالكتف.

٢- «ويعرف» فعل مضارع مبنى للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله يعرف «ونحوه» الواو عاطفه ، نحو : معطوف على الضمير ، ونحو مضاف ، وضمير الغيبه العائد إلى الضمير مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالرد «فى التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

أصلا ، ولا المفعال والمفعيلا (١)

كذاك مفعل ، وما تليه

تا الفرق من ذى فشدوذ فيه (٢)

ومن فعيل كقتيل إن تبع

موصوفه غالبا التا تمتنع (٣)

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات : كقائم وقائمه ، وقاعد وقاعده ، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات : كرجل ورجله ، وإنسان وإنسانه ، وامرئ وامرأه.

ص: ٩٢

١- «ولا» الواو عاطفه ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفى «تلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث «فارقة» حال من الضمير المستتر في تلى «فعولا» مفعول به لتلى «أصلا» حال من فعولا «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافية «المفعال ، والمفعيلا» معطوفان على قوله «فعولا».

٢- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف أو استئنافه ، ما : اسم موصول مبتدأ «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به لتلى «تا» قصر للضرورة : فاعل تلى ، وتا مضاف و «الفرق» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما الموصوله الواقعه مبتدأ «فشدوذ» الفاء زائده ، وشدوذ : مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ووقعت الفاء فيه لشبهه الموصول بالشرط.

٣- «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله «تمتنع» الآتى فى آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطيه «تبع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعيل «موصوفه» موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه «غالبا» حال من الضمير المستتر فى تبع «التا» قصر للضرورة : مبتدأ «تمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى التا ، والجمله من تمتنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جمله المبتدأ والخبر.

وأشار بقوله : «ولا تلى فارقه فعولا - الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصقات على «فعلول» (١) وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله «أصلا» واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلا لأنه أكثر من الثانى ، وذلك نحو «شكور ، وصبور» بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث «صبور ، وشكور» بلا تاء ، نحو «هذا رجل شكور ، وامراه صبور».

فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء فى التأنيث ، نحو «ركوبه» - بمعنى مركوبه - .

وكذلك لا تلحق التاء وصفا على «مفعال» كامراه مهذار - وهى الكثيره الهذر ، وهو الهذيان - أو على «مفعيل» كامراه معطير - من «عطرت المرأه» إذا استعملت الطيب - أو على «مفعل» كمغشم - وهو : الذى لا يثنيه شىء عما يريد به وبهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذا لا يقاس عليه ، نحو «عدو وعدوه ، وميقان وميقانه ، ومسكين ومسكينه».

وأما «فعليل» فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث ، نحو «رجل كريم ، وامراه كريمه» وقد حذف منه قليلا- ، قال الله تعالى : (مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) وقال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وإن كان بمعنى

ص : ٩٣

١- بهذا استدلل على أن «بغيا» فى قوله تعالى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) وفى قوله سبحانه (وَمَا كَأَنْتَ أُمَّكٍ بَغِيًّا) على زنه فعول لا فعيل ؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال «بغيه» فى الموضعين ؛ لأنها بمعنى فاعل . والأصل «بغويا» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار كما ترى .

مفعول - وإليه أشار بقوله «كقتيل» - فإما أن يستعمل الأسماء أو لا ؛ فإن استعمل الأسماء - أى : لم يتبع موصوفه - لحقته التاء ، نحو «هذه ذبيحه ، ونطيحه ، وأكيله» أى : مذبوحه ومنطوحه ومأكوله السبع ، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء - أى : بأن يتبع موصوفه - حذفت منه التاء غالبا ، نحو «مررت بامرأه جريح ، وبعين كحيل» أى : مجروحه ومكحوله ، وقد تلحقه التاء قليلا ، نحو «خصله ذميمه» أى : مذمومه ، و «فعله حميده» أى : محموده.

ألف التأنيث مقصوره أو ممدوده و أوزان المقصوره المشهوره

وألف التأنيث : ذات قصر

وذات مد ، نحو أنثى الغرّ (١)

والاشتهار فى مبانى الأولى

يبيديه وزن «أربى ، والطولى (٢)

ومرطى ووزن «فعلى» جمعا

أو مصدرا ، أو صفه : كشبعى (٣)

ص: ٩٤

١- «ألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ ، وذات مضاف و «قصر» مضاف إليه «وذات» معطوف على «ذات» السابق ، وذات مضاف و «مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و «أنثى» مضاف إليه ، وأنثى مضاف ، و «الغر» مضاف إليه ، وأنثى الغر هي الغراء بألف تأنيث ممدوده.

٢- «والاشتهار» مبتدأ «فى مبانى» جار ومجرور متعلق بالاشتهار ، ومبانى مضاف و «الأولى» مضاف إليه «يبيديه» يبدى : فعل مضارع ، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبدى «وزن» فاعل يبدى ، ووزن مضاف ، و «أربى» مضاف إليه ، و «الطولى» معطوف على أربى ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٣- «ومرطى» معطوف على «أربى» فى البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» فى البيت السابق أيضا ، ووزن مضاف و «فعلى» مضاف إليه «جمعا» حال من فعلى «أو مصدرا أو صفه» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كشبعى.

وكجبارى ، سمهى ، سببرى ،

ذكرى ، وحثى ، مع الكفرى (١)

كذاك خلىطى ، مع الشقارى ،

واعز لغير هذه استندارا (٢)

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين ؛ أحدهما : المقصوره ، كجبلى وسكرى ، والثانى : الممدوده ، كحمراء وغزاء ، ولكل منهما أوزان تعرف بها.

فأما المقصوره فلها أوزان مشهوره ، وأوزان نادره

فمن المشهوره : فعلى ، نحو : أربى - للداهيه ، وشعبى - لموضع .

ومنها : فعلى ، اسما كبهى - لنبت ، أو صفه كجبلى ، والطولى ، أو مصدرا كرجعى .

ومنها : فعلى ، اسما كبرى - لنهر [بدمشق] ، أو مصدرا كمرطى -

ص : ٩٥

١- «وكجبارى» الواو عاطفه ، كجبارى : جار ومجرور معطوف على «كشعبى» فى البيت السابق «سمهى ، سببرى ، ذكرى ، وحثى» معطوفات على جبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدّمات ، ومع مضاف و «الكفرى» مضاف إليه .

٢- «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «خلىطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خلىطى ، ومع مضاف و «الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفه ، واعز : فعل أمر مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق باعز ، وغير مضاف واسم الإشارة فى قوله «هذه» مضاف إليه «استندارا» مفعول به لاعز .

لضرب من العدو ، أو صفه كحيدى ، يقال : حمار حيدى ، أى : يحيد عن ظلّه لنشاطه .

قال الجوهري : ولم يجيء فى نعوت المذكر شىء على فعلى غيره .

ومنها : فعلى ، جمعا ، كصرعى جمع صريع ، أو مصدرا كدعوى ، أو صفه كشبعى وكسلى .

ومنها : فعالى ، كجبارى لطائر ، ويقع على الذكر والأنثى .

ومنها : فعلى ، كسمهى للباطل .

ومنها : فعلى ، كسبىرى ، لضرب من المثنى (١) .

ومنها : فعلى ، مصدرا كذكري ، أو جمعا كظربى جمع ظربان ، وهى : دويبه كالهرة منتنه الريح ، تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها ، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب ، وكحجلى جمع حجل ؛ وليس فى الجموع ما هو على [وزن] فعلى غيرهما .

ومنها : فعلى ، كحئى ، بمعنى الحثّ (٢) .

ومنها : فعلى ، نحو كقرى - لوعاء الطلع .

ومنها : فعلى ، نحو خلىطى - للاختلاط ، ويقال : وقعوا فى خلىطى ، أى : اختلط عليهم أمرهم .

ومنها : فعلى ، نحو شقارى - لنبت .

ص : ٩٦

١- سبىرى : ضرب من المشى فيه تبخر ، ونظيره «دقى» بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحه - وهو ضرب من المشى فيه إسراع وتدقق .

٢- ونظيره «خلىطى» بمعنى الخلافه عن رسول الله ، وفى حديث عمر بن الخطاب - رضى الله عنه! - «لو لا الخلىطى لأذنت» يريد لو لا اشتغاله بشؤون الخلافه لكان مؤذنا .

لمدّها : فعلاء ، أفعلاء

- مثلت العين - وفعلاء (١)

ثمّ فعالا ، فعلا ، فاعولا

وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا (٢)

ومطلق العين فعالا ، وكذا

مطلق فاء فعلاء أخذا (٣)

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة ، تبه المصنف على بعضها.

فمنها : فعلاء ، اسما كصحراء ، أو صفة مذكّرها على أفعال كحمراء ، وعلى غير أفعال كديمه هطلاء ، ولا يقال : سحب أهطل ، بل سحب هطل ؛ وقولهم : فرس أو ناقه روغاء ، أى : حديده القيادة ، ولا يوصف به المذكّر منهما ؛ فلا يقال : جمل أروغ ، وكامراه حسناء ، ولا- يقال : رجل أحسن ، والهطل : تتابع المطر والدّمع وسيلانه ، يقال : هطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا. دأ

ص: ٩٧

- ١- «لمدّها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير المؤنث مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» معطوف على فعلاء بعاطف مقدر «مثلت» حال من أفعلاء ، ومثلت مضاف و «العين» مضاف إليه «وفعلاء» معطوف فعلاء.
- ٢- «ثمّ فعالا-، فعلا ، فاعولا ، وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا» كلهن معطوفات على فعلاء فى البيت السابق بعاطف مقدر فى أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكانا على فهم القارىء من قوله «لمدّها» فى البيت السابق.
- ٣- «ومطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعالا» الآتى ، ومطلق مضاف و «العين» مضاف إليه «فعالا» قصر للضرورة أيضا : معطوف على الأوزان السابقة «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتى فى آخر البيت «مطلق» حال تقدم على صاحبه وهو قوله «فعلاء» الآتى - ومطلق مضاف و «فاء» مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ «أخذا» أخذ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلاء ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ

ومنها: أفعلاء - مثلت العين - نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أربعاء - بضم الباء وفتحها وكسرهما.

ومنها: فعلاء، نحو عقرباء - لأنثى العقارب.

ومنها: فعلاء، نحو قصاصاء - للقصاص.

ومنها: فعلاء، كقرفصاء.

ومنها: فاعولاء، كعاشوراء.

ومنها: فاعلاء، كقاصعاء - لجحر من جحره اليربوع.

ومنها: فعلياء، نحو: كبرياء، وهى العظمه.

ومنها: مفعولاء، نحو: مشيوخاء، جمع شيخ.

ومنها: فعلاء - مطلق العين، أى: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها - نحو: دبوقاء - للعدرة، وبراساء، لغه فى البرنساء، وهم الناس، وقال ابن السكيت: يقال ما أدرى أى البرنساء هو، أى: أى الناس هو، وكثيراء.

ومنها: فعلاء - مطلق الفاء، أى: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها - نحو: خيلاء - للتكبر، وجنفاء - اسم مكان، وسيراء - لبرد فيه خطوط صفر.

ضابط المقصور و الممدود و أنواعهما و ضابط القياسي منهما

إذا اسم استوجب من قبل الطرف

فتحا ، وكان ذا نظير كالأسف (١)

فلنظيره المعل الآخر

ثبوت قصر بقياس ظاهر (٢)

كفعل وفعل فى جمع ما

كفعله وفعله ، نحو الدمى (٣)

المقصور : هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمه.

ص: ٩٩

١- «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «استوجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة لا محل لها مفسره «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «فتحا» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابه عن الفتحة ، وذا مضاف و «نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالأسف.

٢- «فلنظيره» الفاء داخله على جواب إذا الواقعة فى البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه «المعل» نعت لنظير ، والمعل مضاف و «الآخر» مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف و «قصر» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا فى البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

٣- «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وفعل» معطوف على المجرور فى كفعل «فى جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «كفعله» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وفعله» معطوف على المجرور فى كفعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و «الدمى» مضاف إليه.

فخرج بالاسم : الفعل ، نحو يرضى ، وبحرف إعرابه : المبنى ، نحو إذا ، وبلازمه : المثني ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه تنقلب ياء في الجبر والنصب .

والمقصود على قسمين : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كل اسم معتل له نظير من الصحيح ، ملتزم فتح ما قبل آخره ، وذلك : كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فعل ؛ فإنه يكون فعلا ، بفتح الفاء والعين ، نحو أسف أسفا ، فإذا كان معتلا وجب قصره ، نحو جوى جوى [لأن نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره] ونحو فعل فى جمع فعله بكسر الفاء ، وفعل فى جمع فعله بضم الفاء ، نحو مرى جمع مريه ، ومدى جمع مديه ، فإن نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربه وقربه ؛ لأن جمع فعله بكسر الفاء يكون على فعل ، بكسر الأول وفتح الثانى ، وجمع فعله بضم الفاء يكون على فعل ، بضم الأول وفتح الثانى ، والدمى : جمع دمية ، وهى الصوره من العاج ونحوه .

وما استحقّ قبل آخر ألف

فالمدّ فى نظيره حتما عرف (1)

ص : ١٠٠

١- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «استحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق وقبل مضاف و «آخر» مضاف إليه «ألف» مفعول به لاستحق ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلته الموصول «فالمد» الفاء زائده ، والمد : مبتدأ ثان «فى نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله «عرف» الآتى ، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذى استحق قبل آخره ألفا مضاف إليه «حتما» حال من الضمير المستتر فى عرف الآتى «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المد ، والجمله «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعه الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من «أن» المؤكد مع اسمها وخبرها ، أو من «أن» المصدريه مع منصوبها . ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنى مررن الطريقاً ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطريقاً» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ؛ وذلك فى قوله «غضبت أن نظرت» وأصله : غضبت من أن نظرت .

أى : تمرون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أن» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن على ابن سليمان البغدادي وهو] الأَخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط تعيين الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : «بريت القلم بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء ، فتقول : «بريت القلم السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف ، نحو : «رغبت في زيد» فلا يجوز حذف «في» ، لأنه لا يدري حينئذ : هل التقدير «رغبت عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز ، نحو «اخترت القوم من بني تميم» فلا يجوز الحذف ، فلا تقول : «اخترت القوم بني تميم» ، إذ لا يدري : هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم» أو «اخترت من القوم بني تميم».

وأما «أن ، وأن» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا ، بشرط أمن اللبس ، كقولك «عجبت أن يدوا» والأصل «عجبت من أن يدوا» أى : من أن يعطوا اليه ، ومثال ذلك مع أن - بالتشديد - «عجبت من أنك قائم» فيجوز حذف «من» فتقول : «عجبت أنك قائم» ، فإن حصل لبس لم يجز

والعادم النظير ذا قصر وذا

مدّ ، بنقل : كالحجا و كالحذا (١)

هذا هو القسم الثاني ، وهو المقصور السماعي ، والممدود السماعي .

وضابطهما : أنّ ما ليس له نظير أطرد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع ، وما ليس له نظير أطرد زياده ألف قبل آخره فمدّه مقصور على السماع .

فمن المقصور السماعي : الفتى ، واحد الفتیان ، والحجا : العقل ، والثرى : التراب ، والسنا : الضوء .

ومن الممدود السماعي : الفتاء : حدائث السنّ ، والسنا : الشرف ، والثراء : كثره المال ، والحذاء : التعل .

يجوز قصر الممدود للضرورة إجماعا و اختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع

عليه ، والعكس بخلف يقع (٢)

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة .

واختلف في جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

ص : ١٠٢

١- «والعادم» مبتدأ ، والعادم مضاف و «النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر في قوله بنقل الآتى ، وذا مضاف و «قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافي معطوف على قوله ذا قصر «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كالحجا «و كالحذا» معطوف على قوله كالحجا .

٢- «وقصر» مبتدأ ، وقصر مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «المد» مضاف إليه «اضطرارا» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول «والعكس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

فمَدَّ «اللهاء» للضرورة ، وهو مقصور.

ص: ١٠٣

١- نسب أبو عبيد البكري في شرح الأملالي هذا البيت إلى أبي المقدم الراجز ، وقال الفراء : هو لأعرابي من أهل البادية ، ولم يسمه. اللغه : «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسوره وبينهما ياء مثناه ، ممدودا - هو الشيص ، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهري : الشيش والشيشاء : لغه في الشيص والشيصاء «ينشب» أى : يعلق «المسعل» بفتحتين بينهما سكون - موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد ، وأصله القصر - وهى هنه مطبقه فى أفصى سقف الفم. الإعراب : «يا» أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لك شىء ، مثلا- «من تمر» بيان للكاف فى لك : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف فى لك ، وقيل : إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «من» زائده ، و «تمر» مبتدأ مؤخر ، وفيه أعراب آخر «ومن شيشاء» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله «من تمر» «ينشب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شيشاء «فى المسعل» جار ومجرور متعلق بينشب «واللهاء» معطوف على المسعل. الشاهد فيه : قوله «واللهاء» حيث مده للضرورة ، وأصله «اللها» بالقصر - كما ذكرناه فى لغه البيت.

إشارة

آخر مقصور تنبئ اجعله يا

إن كان عن ثلاثه مرتقيا (١)

كذا الذى اليا أصله ، نحو الفتى

والجامد الذى أميل كمتى (٢)

فى غير ذا تقلب واوا الألف

وأولها ما كان قبل قد ألف (٣)

ص: ١٠٤

١- «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله اجعله الآتى ، وآخر مضاف و «مقصور» مضاف إليه «تنبئ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جر صفة لمقصور «اجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة : مفعول ثان لاجعل «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثه» جار ومجرور متعلق بقوله مرتقيا الآتى «مرتقيا» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضرورة : مبتدأ «أصله» أصل : خبر المبتدأ ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذى» السابق «الذى» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمتى.

٣- «فى غير» جار ومجرور متعلق بقوله «تقلب» الآتى ، وغير مضاف ، و «ذا» اسم إشارة : مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبنى للمجهول «واوا» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب ، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، أول : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول «قبل» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بقوله «ألف» الآتى «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر ، أو كان منقوصا ، لحقته علامه التشبيه من غير تغيير ؛ فتقول فى «رجل ، وجاريه ، وقاض» :
«رجلان ، وجاريتان ، وقاضيان».

وإن كان مقصورا فلا بدّ من تغييره ، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدودا فسيأتى حكمه.

فإن كانت ألف المقصور رابعه فصاعدا قلبت ياء ؛ فتقول فى «ملهى» : «ملهيان» وفى «مستقى» : «مستقيان» وإن كانت ثالثة :
فإن كانت بدلا من الياء - كفتى ورحى - قلبت أيضا ياء ؛ فتقول : «فتيان ، ورحيان» ، وكذا إذا كانت ثالثة مجهوله الأصل
وأملت ؛ فتقول فى «متى» علما : «متيان» وإن كانت ثالثة بدلا من واو - كعصا وقفا - قلبت واوا ؛ فتقول : «عصوان ، وقفوان» ،
وكذا إن كانت ثالثة مجهوله الأصل ولم تمل ، كإلى علما ؛ فتقول : «إلوان».

فالحاصل : أن ألف المقصور تقلب ياء فى ثلاثه مواضع :

الأول : إذا كانت رابعه فصاعدا.

الثانى : إذا كانت ثالثة بدلا من ياء.

الثالث : إذا كانت [ثالثه] مجهوله الأصل وأملت.

ص: ١٠٥

وتقلب واوا في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثة بدلا من الواو.

الثاني : إذا كانت ثالثة مجهوله الأصل ولم تمل.

وأشار بقوله : «وأولها ما كان قبل قد ألف» إلى أنه إذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور - أعنى قلب الألف ياء أو واوا - لحقتها علامه التنبيه ، التي سبق ذكرها أول الكتاب ، وهى الألف والنون المكسوره رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسوره جرا ونصبا.

* * *

همزه الممدود على أربعة أنواع و حكم كل نوع منها عند التنبيه

وما كصحراء بواو ثنيا

ونحو علباء كساء و حيا (١)

بواو او همز ، وغير ما ذكر

صحح ، وما شد على نقل قصر (٢).

ص: ١٠٦

١- «ما» اسم موصول : مبتدأ «كصحراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله «ثنيا» ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «ونحو» الواو حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و «علباء» مضاف إليه «كساء ، وحيا» معطوفان على علباء بعاطف مقدر فى الأول ، وقد قصر الثانى للضروره.

٢- «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ - وهو قوله «نحو» فى البيت السابق - «أو» عاطفه «همز» معطوف على واو «وغير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «صحح» الآتى - وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة «صحح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وما» اسم موصول : مبتدأ «شد» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله هو فاعل ، والجمله لا- محل لها صلة «على نقل» جار ومجرور متعلق بقوله قصر الآتى «قصر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

لما فرغ من الكلام على كيفية تنبيه المقصور شرع في ذكر كيفية تنبيه الممدود.

والممدود : إما أن تكون همزته بدلا من ألف التانيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أصلا.

فإن كانت بدلا من ألف التانيث ؛ فالمشهور قلبها واوا ؛ فتقول في «صحراء ، وحمراء» : «صحراوان ، وحمراوان».

وإن كانت للإلحاق ، كعلباء ، أو بدلا من أصل ، نحو «كساء ، وحياء» (١) جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واوا ؛ فتقول : «علباوان ، وكساوان ، وحياوان» والثاني : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : «علباءان ، وكساءان ، وحياءان» والقلب في اللحقه أولى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدله من أصل أولى من قلبها واوا.

وإن كانت الهمزة الممدوده أصلا وجب إبقاؤها ؛ فتقول في «قراء ، ووضاء» (٢) : «قراءان ، ووضاءان» .

ص: ١٠٧

١- أصل كساء كساو ؛ بدليل قولك «كسوت فلانا كسوه» فوqعت الواو في كساء إثر ألف زائده فقلبت همزه ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولك «حييت» وقولك «حبي فلان يحيا» و «حى» فوqعت ياء حياى إثر ألف زائده فقلبت همزه ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائده قلبت همزه ، سواء أكانت متطرفه كما هنا ، أم كانت في وسط الكلمه كما في «صائم ، وقائم ، وقائل» من القول ، وكما في «بائع ، وصائر ، وقائل» من القيلولة.

٢- قراء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراء ، تقول : «رجل قراء» : أى حسن القراءه ، و «وضاء» بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاءه وهى حسن الوجه.

وأشار بقوله : «وما شذَّ على نقل قصر» إلى أن ما جاء من تشنيه المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم فى «الخوزلى» : «الخوزلان» والقياس «الخوزليان» وقولهم فى «حمراء» : «حمرايان» والقياس «حمراوان».

جمع المنقوص والمقصور جمع مذكر سالما

واحذف من المقصور فى جمع على

حدّ المثنى ما به تكمّلا (١)

ولفتح أبى مشعرا بما حذف

وإن جمعته بتاء وألف (٢)

فالألف اقلب قلبها فى التثنيه

وتاء ذى التنا ألزمن تنحيه (٣)

ص: ١٠٨

١- «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من المقصور ، فى جمع» جاران ومجروران متعلقان باحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و «المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لاحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله تكمّلا- الآتى «تكمّلا» تكمل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

٢- «والفتح» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أبى» الآتى - «أبى» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مشعرا» حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر فى أبى «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا بالباء ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالباء «وإن» شرطيه «جمعته» جمع : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول «بتاء» جار ومجرور متعلق بجمعت «وألف» معطوف على تاء.

٣- «فالألف» الفاء واقعه فى جواب الشرط فى البيت السابق ، والألف : مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «اقلب» الآتى - «اقلب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قلبها» قلب : مفعول مطلق ، وقلب مضاف وها مضاف إليه «فى التثنيه» جار ومجرور متعلق بقلب ، وجمله اقلب وفاعله ومفعوله فى محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله - وهو قوله «ألزمن» الآتى - وتاء مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «التنا» مضاف إليه «ألزمن» ألزم : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تنحيه» مفعول ثان لألزم.

إذا جمع صحيح الآخر على حدّ المثني - وهو الجمع بالواو والنون - لحقته العلامه من غير تغيير ؛ فتقول في «زيد» : زيدون.

وإن جمع المنقوص هذا الجمع حذف ياءه ، وضّم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ؛ فتقول [في قاض] : قاضون ، رفعا ، وقاضين ، جرّا ونصبا.

وإن جمع الممدود في هذا الجمع عومل معاملته في التشبيه ؛ فإن كانت الهمزه بدلا من أصل ، أو للإلحاق - جاز [فيه] وجهان : إبقاء الهمزه ، وإبدالها واوا ؛ فيقال في «كساء» علما : «كساؤون ، وكساوون» ، وكذلك علباء ، وإن كانت الهمزه أصلية وجب إبقاؤها ؛ فتقول في «قرأ» : «قرأؤون».

وأما المقصور - وهو الذي ذكره المصنف - فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون ، وتبقى الفتحة داله عليها ؛ فتقول في مصطفي : «مصطفون» رفعا ، و «مصطفين» جرّا ونصبا ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جمع بألف وتاء قلبت ألفه ، كما تقلب في التشبيه ؛ فتقول في «جبلي» : «جبليات» وفي «فتى ، وعصا» علمى مؤنث : «فتيات ، وعصوات».

ص: ١٠٩

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها ؛ فتقول في «فتاه» : «فتيات» ، وفي «قناه» : «قنوات».

متى تتبع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالما

والسالم العين الثلاثيَّ اسما أنل

إتباع عين فاءه بما شكل (١)

إن ساكن العين مؤنثا بدا

مختتما بالتاء أو مجردا (٢)

وسكن التالي غير الفتح أو

خففه بالفتح ؛ فكلا قد رووا (٣)

ص: ١١٠

١- «السالم» مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أنل» الآتي - والسالم مضاف و «العين» مضاف إليه «الثلاثي» نعت للسالم «اسما» حال من الثلاثي «أنل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إتباع» مفعول ثان لأنل ، وإتباع مضاف و «عين» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء : مفعول ثان لإتباع ، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاء ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول المجرور محلا- بالباء ، والعائد ضمير محذوف مجرور بباء أخرى ، ومتى اختلف متعلق الجارين : الذي جر الموصول ، والذي جر العائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه.

٢- «إن» شرطيه «ساكن» حال من الضمير المستتر في قوله «بدا» الآتي ، وساكن مضاف و «العين» مضاف إليه «مؤنثا» حال ثانيه «بدا» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السالم العين «مختتما» حال ثالثه «التاء» جار ومجرور متعلق بمختتم «أو» عاطفه «مجردا» معطوف على قوله «مختتما» السابق.

٣- «وسكن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «التالي» مفعول به لسكن «غير» بالنصب مفعول للتالي ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفه «خففه» خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالفتح» جار ومجرور متعلق بخفف «فكلا» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «رووا» الآتي - «قد» حرف تحقيق «رووا» فعل ماض وفاعله.

إذا جمع الاسم الثلاثي ، الصحيح العين ، الساكنها ، المؤنث ، المختوم بالتاء أو المجرد عنها ، بألف وتاء ، أتبعته عينه فاءه في الحركة مطلقاً ؛ فتقول : في «دعد» : «دعات» ، وفي «جفنه» : «جفنات» ، وفي «جمل ، وبسره» : «جملات ، وبسرات» بضم الفاء والعين ، وفي «هند ، وكسره» : «هندات ، وكسرات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز في العين بعد الضمه والكسره التسكين والفتح ؛ فتقول : «جملات ، وجملات ، وبسرات ، وبسرات ، وهندات ، وهندات ، وكسرات ، وكسرات» ، ولا يجوز ذلك بعد الفتحه ، بل يجب الإتيان.

واحترز بالثلاثي من غيره كجعفر - علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفه ، كضخمه ، وبالصحيح العين من معتلها كجوزه ، وبالساكن العين من محركها ، كشجره ؛ فإنه لا إتيان في هذه كلها ، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ؛ فتقول : «جعفرات ، وضخمات ، وجوزات ، وشجرات» ، واحترز بالمؤنث من المذكر كبدر ؛ فإنه لا يجمع بالألف والتاء.

* * *

متى لا يجوز إتيان عين الاسم لفائه في جمع المؤنث؟

ومنعوا إتيان نحو ذروه

وزبيه ، وشذ كسر جروه (1)

يعنى أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء ، وكانت لامه واوا ؛ فإنه يمتنع فيه إتيان العين للفاء ؛ فلا يقال في «ذروه» ذروات - بكسر

ص: ١١١

١- «ومنعوا» فعل وفاعل «إتيان» مفعول به لمنعوا ، وإتيان مضاف و «نحو» مضاف إليه ، ونحو مضاف و «ذروه» مضاف إليه «وزبيه» معطوف على ذروه «وشذ» فعل ماض «كسر» فاعل شذ ، وكسر مضاف و «جروه» مضاف إليه.

الفاء والعين - استثقلا للكسره قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛ فتقول : ذروات ، أو ذروات ، وشذ قولهم «جروات» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتيان إذا كانت الفاء مضمومه واللام ياء ، نحو «زبيه» ؛ فلا تقول «زبيات» بضم الفاء والعين - استثقلا للضمه قبل الياء ، بل يجب الفتح أو التسكين ؛ فتقول : «زبيات. أو زبيات».

ونادر ، أو ذو اضطرار - غير ما

قدّمته ، أو لأناس انتمى (١)

يعنى أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عدّ نادرا ، أو ضروره ، أو لغه لقوم.

فالأول كقولهم فى «جروه» : «جروات» بكسر الفاء والعين.

والثانى كقوله :

٣٥٤- وحملت زفرات الضحى فأطقتها***ومالى بزفرات العشى يدان (٢)

فسكن عين «زفرات» ضروره ، والقياس فتحها إتباعا.

ص: ١١٢

١- «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفه «ذو» معطوف على نادر ، وذو مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أو» عاطفه «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى» الآتى «انتمى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجمله معطوفه على الخبر فهى فى محل رفع.

٢- هذا البيت لعروه بن حزام ، أحد بنى عذره ، من قصيده له ممتعه يقولها فى عفراء ابنه عمه ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه ، ومطلعها قوله : خليلي من عليا هلال بن عامر بعفراء عوجا اليوم وانتظرانى اللغه : «زفرات» جمع زفره ، وهى : إدخال النفس فى الصدر ، والشهيق إخراجها ، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشى لأن من عادته المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم فى هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها ، وقدرت عليها «يدان» قوه وقدره. الإعراب : «وحملت» حمل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل ، وزفرات مضاف و «الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء عاطفه ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «وما» الواو عاطفه ، ما : نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وزفرات مضاف ، و «العشى» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «زفرات» فى الموضعين ، حيث سكن العين لضروره إقامه الوزن وقياسها الفتح إتباعا لحركه فاء الكلمه ، وهى الزاى ، قال

أبو العباس المبرد : وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

والتالث كقول هذبل فى جوزة وبلضه ونحوهما : «جوزات وبلضات» - بفتح الفاء والعفن - والمشهور فى لسان العرب تسكن العفن إذا كانت غير صحلحه.

* * *

ص: ١١٣

أبنية جموع القله و ما تكون جمعا له

أفعله أفعال ثم فعله

ثُمَّ أفعال - جموع قَلَه (١)

جمع التكسير هو : ما دلّ على أكثر من اثنين ، بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك - للمفرد والجمع ، والضمه التي في المفرد كضمه قفل والضمه التي في الجمع كضمه أسد ، وهو على قسمين : جمع قله ، وجمع كثره ؛ فجمع القله يدلّ حقيقه على ثلاثه فما فوقها إلى العشره ، وجمع الكثره يدل على ما فوق العشره إلى غير نهايه (٢) ، ويستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازا.

وأمثله جمع القله : أفعله كأسلحه ، وأفعل كأفلس ، وفعله كفتيه ، وأفعال كأفراس.

وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثره.

وبعض ذى بكثره وضعا يفي

كأرجل ، والعكس جاء كالصّفى (٣)

ص: ١١٤

١- «أفعله» مبتدا «أفعل ، ثم فعله ، ثمه أفعال» معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف و «قله» مضاف إليه.

٢- هذا أحد قولين ، والقول الثانى أن جمع الكثره يدل على الثلاثه إلى ما لا نهايه ، وعلى هذا يكون جمع القله وجمع الكثره متفقين فى المبدأ ؛ ولكنهما مختلفان فى النهايه ؛ ويكون الذى ينوب عن الآخر جمع القله ؛ إذ ينوب عن جمع الكثره فى الدلاله على أحد عشر فصاعدا ، أما جمع الكثره فدلالته حينئذ على الثلاثه إلى العشره ليست بالنيابه عن جمع القله ، ولكن بالأصالة ، ودلالته هذه حقيقه ، لا مجاز.

٣- «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «ذى» مضاف إليه «بكثره» جار ومجرور متعلق بقوله يفي الآتى «وضعا» تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على نزع الخافض «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ذى ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كالصّفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

قد يستغنى ببعض أبنية القله عن بعض أبنية الكثره : كرجل وأرجل ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئده.

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثره عن بعض أبنية القله : كرجل ورجال ، وقلب وقلوب.

لفعل اسما صحّ عينا أفعال

وللرباعي اسما أيضا يجعل (١)

إن كان كالعناق والذراع : في

مدّ ، وتأنيث ، وعدّ الأحرف (٢)

ص: ١١٥

١- «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسما» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله اسما. والجمله في محل نصب صفه لقوله اسما «عينا» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله «يجعل» الآتى مقدم عليه ، وأصله مفعوله الثانى «اسما» حال من الرباعي «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعل ، وهو المفعول الأول.

٢- «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما في الكاف - في قوله كالعناق - من معنى التشبيه ، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان ، وقوله «وتأنيث ، وعدّ الأحرف» معطوفان على مد.

أفعل : جمع لكلّ اسم [ثلاثي] على فعل ، صحيح العين ، نحو : كلب وأكلب ، وظبي وأظب ، وأصله أظبي ؛ فقلبت الضمه كسره لتصح الياء فصار أظبي ؛ فعومل معاملة قاض.

وخرج بالاسم الصفه ؛ فلا يجوز [نحو] صخم وأضحخ ، وجاء عبد وأعبد ، لاستعمال هذه الصفه استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتلّ العين ، نحو : ثوب وعين ، وشذ عين وأعين ، وثوب وأثوب (1).

وأفعل - أيضا - جمع لكلّ اسم ، مؤنث ، رباعيّ ، قبل آخره مدّه كعناق وأعناق ، ويمين وأيمن.

وشذ من المذكر : شهاب وأشهب ، وغراب وأغرب.

* * *

ص: ١١٦

١- قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثره كما في قول امرئ القيس : وإن تك قد ساءت تك منى خليقه فسلى ثيابي من ثيابك تنسل وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن : لكلّ دهر قد لبست أثوبا حتّى اكتسى الرّأس قناعا أشيبا * أملك لا لدا ولا محببا * وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وأتور ، وقالوا : ناب - وهو المسن من الإبل - وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه. وربما همزوا الواو لثقل الضمه على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي : فلما فقدت الصّوت منهم وأطفئت مصابيح شبت بالعشاء وأنور

وغير ما أفعل فيه مطرد

من الثلاثي اسما - بأفعال يرد (١)

وغالبا أغناهم فعلان

في فعل : كقولهم صردان (٢)

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين ؛ وذكر هنا أنّ ما لا يطرد فيه من الثلاثي أفعل يجمع على أفعال ، وذلك كثوب وأثواب ، [وجمل وأجمال] وعضد وأعضاد ، وحمل وأحمال ، وعنب وأعناب ، وإبل وآبال ، وقفل وأقفال.

وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ : كفرخ وأفراخ (٣).

ص: ١١٧

١- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتي «مطرد» خبر المبتدأ ، الذي هو أفعل ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد «اسما» حال من الثلاثي «بأفعال» جار ومجرور متعلق بقوله «يرد» الآتي «يرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وهو غير.

٢- «وغالبا» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى : فعل ماض ، وهم : مفعول به لأغنى «فعالين» فاعل أغنى «في فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضا ، أي : هذه صردان ، والجمله في محل نصب مقول القول.

٣- ومن ذلك قول الحطيئة من كلمه يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب : ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر ألقىت كاسبهم في قعر مظلمه فاغفر عليك سلام الله يا عمر

وأما فعل فجاء بعضه على أفعال : كرطب وأرطاب ، والغالب مجيئه على فعلان كصرد وصردان ، ونغر ونغران (١).

فى اسم مذكر رباعى بمدّ

ثالث افعله عنهم اطرّد (٢)

والزمه فى فعال ، او فعال

مصاحبى تضعيف ، او إعلال (٣)

«أفعله» جمع لكل اسم ، مذكر ، رباعى ، ثالثه مده نحو : قذال وأقذله ، ورغيف وأرغفه ، وعمود وأعمده ، والترم أفعله فى جمع المضاعف أو المعتل اللام من فعال أو فعال : كبتات وأبته ، وزمام وأزمّه ، وقباء وأقبيه ؛ وفناء وأفنيه.

أبنيه جموع الكثره و ما تكون جمعا له

فعل لنحو أحمر وحمرا

وفعله جمعا بنقل يدرى (٤).

ص: ١١٨

١- النغر - بضم النون وفتح الغين - البلبل ، أو فرخ العصفور ، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

٢- «فى اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرّد» الآتى فى آخر البيت «مذكر رباعى» صفتان لا-اسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لا-اسم ، أو حال منه ، ومد مضاف ، و «ثالث» مضاف إليه «أفعله» مبتدأ «عنهم» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرّد» الآتى «اطرّد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أفعله ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله أفعله.

٣- «والزمه» الزم : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والضمير البارز الذى يعود إلى أفعله فى البيت السابق مفعول به «فى فعال» جار ومجرور متعلق بالزم «أو فعال» معطوف عليه «مصاحبى» حال من المتعاطفين ، ومصاحبى مضاف و «تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف.

٤- «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحو مضاف و «أحمر» مضاف إليه «وحمرا» معطوف على أحمر «وفعله» مبتدأ «جمعا» مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يدرى» الآتى «بنقل» جار ومجرور متعلق بقوله يدرى الآتى «يدرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعله الواقع مبتدأ ، وهو مفعوله

الأول ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

من أمثله جمع الكثرة : فعل ، وهو مطرد في [كل] وصف يكون المذكر منه على أفعل ، والمؤنث [منه على] فعلاء ، نحو : أحمر وحمراء وحمراء وحمراء .

ومن أمثله جمع القلة : فعله ، ولم يطرد في شيء من الأبنية ، وإنما هو محفوظ ، ومن الذي حفظ منه فتى وفتية ، وشيخ وشيخة ، وغلام وغلما ، وصبي وصبيه .

* * *

وفعل لاسم رباعي ، بمدّ

قد زيد قبل لام ، اعلالا فقد (١)

ما لم يضاعف في الأعمّ ذو الألف

وفعل جمعا لفعله عرف (٢).

ص: ١١٩

١- «وفعل» مبتدأ «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعي» نعت لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ، أو نعت ثان له «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مد ، والجمله في محل جر صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد ، وقبل مضاف و «لام» مضاف إليه «اعلالا» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله فقد الآتي «فقد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لام ، والجمله في محل جر صفة للام .

٢- «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمه «يضاعف» فعل مضارع ، مبني للمجهول «في الأعم» جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف وذو مضاف و «الألف» مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «جمعا» حال من الضمير المستتر في «عرف» الآتي «لفعله» جار ومجرور متعلق بقوله جمعا ، أو بقوله عرف «عرف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجمله من عرف ونائب فاعله محل في رفع خبر المبتدأ .

ونحو كبرى ، ولفعله فعل ،

وقد يجيء جمعه على فعل (١)

من أمثله جمع الكثرة : فعل ، وهو مطرد في كل اسم (٢) ، رباعى ، قد زيد قبل آخره مدّه ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وغير مضاعف إن كانت المده ألفا ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث ، نحو : قذال وقذل ، وحمار وحمر ، وكراع وكرع ، وذراع وذرع ، وقضيب وقضب ، وعمود وعمد.

وأما المضاعف : فإن كانت مدته ألفا فجمعه على فعل غير مطرد ، نحو :

ص: ١٢٠

١- «ونحو» معطوف على فعله في البيت السابق ، ونحو مضاف و «كبرى» مضاف إليه «ولفعله» الواو للاستئناف ، لفعله : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقييد «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع : فاعل يجيء ، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله جمعه أو بقوله يجيء .

٢- أما الصفه التى على أربعة أحرف ثالثها مده فإن كانت المده واوا - بأن تكون الصفه على فعول بفتح الفاء - كثر جمعها على فعل ، نحو صبور وغبور وفخور ، تقول فى جمعهن : صبر ، وغفر ، وفخر ، وإن كانت المده ألفا أو ياء فإن جمع الصفه على فعل حيثئذ شاذ ، نحو ، نذير ونذر وصناع وصنع وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع ؛ فإن كانت عينه واوا نحو سوار وسواك وجب أن تسكن هذه الواو فى الجمع ، إلا- أن تهمزها ، فتقول : سور ، وسوك ، لأن الواو المضمومه نهايه فى الثقل ، وإن كانت العين ياء نحو سيال - بزنه كتاب ، اسم نوع من الشجر - جاز بقاؤها مضمومه ، وجاز تسكينها ، وحيثئذ تقلب ضمه الفاء كسره ؛ لثلا تنقلب الياء واوا فيلتبس بالواوى العين.

عان وعنن ، وحجاج وحجج ؛ فإن كانت مدته غير ألف فجمعه على فعل مطّرد ، نحو : سرير وسرر ، وذلول وذلل.

ومن أمثله جمع الكثره فعل ، وهو جمع لاسم على فعله أو على فعلى - أنثى الأفعال - فالأول : كقربه وقرب ، وغرفه وغرف ؛ والثانى : ككبرى وكبر ، وصغرى وصغر.

ومن أمثله جمع الكثره فعل ، وهو جمع لاسم على فعله ، نحو : كسره وكسر ، وحجّه وحجج ، ومريه ومرى ، وقد يجىء جمع فعله على فعل ، نحو : لحيه ولحى ، وحليه وحلى.

فى نحو رام ذو اطّراد فعله

وشاع نحو كامل وكمله (١)

ومن أمثله جمع الكثره : فعله ، وهو مطّرد فى [كل] وصف ، على فاعل ، معتلّ اللام لمذكّر عاقل ، كرام ورماء ، وقاض وقضاء.

ومنها : فعله ، وهو مطّرد فى وصف ، على فاعل صحيح اللام ، لمذكّر عاقل ، نحو : كامل وكمله ، وساحر وسحره ، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكوره بالتمثيل بما اشتمل عليها ، وهو رام وكامل.

ص: ١٢١

١- «فى نحو» جار ومجرور متعلق باطّراد الآتى ، أو بفعل يدل عليه اطّراد ، ونحو مضاف ، و «رام» مضاف إليه «ذو» خبر مقدم ، وذو مضاف و «اطّراد» مضاف إليه «فعله» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفه أو للاستئناف ، شاع : فعل ماض «نحو» فاعل شاع ، ونحو مضاف و «كامل» مضاف إليه «وكمله» معطوف على كامل.

فعلى لوصف كقتيل ، وزمن ،

وهالك ، وميت به قمن (١)

من أمثله جمع الكثره : فعلى ، وهو جمع لوصف ، على فعيل بمعنى مفعول ، دال على هلاك أو توجع : كقتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى ، من فعيل بمعنى فاعل : كمريض ومرضى ، ومن فعل ، كزمن وزمنى ، ومن فاعل : كهالك وهلكى ، ومن فعيل : كميت وموتى [وأفعل نحو : أحقق وحمقى] (٢).

لفعل اسما صحح لاما فعله

والوضع فى فعل وفعل قلله (٣)

من أمثله جمع الكثره فعله ؛ وهو جمع لفعل ، اسما ، صحيح اللام ، نحو

ص: ١٢٢

-
- ١- «فعلى» مبتدأ «لوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وزمن ، وهالك» معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى «قمن» خبر المبتدأ.
 - ٢- سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين ، فتكون الأوزان التى تلحق بفعيل بمعنى مفعول فى الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو فى أكثر النسخ ، وخمسه على ما فى هذه النسخه ، وبقي سادس وهو فعلا ن نحو سكران وسكرى ، وقرأ حمزه (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى)
 - ٣- «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسما» حال من فعل «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله اسما ، والجمله فى محل نصب نعت لقوله اسما «لاما» تمييز «فعله» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «فى فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «قلله» الآتى «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الوضع ، والهاء مفعول به ، والجمله من قلل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

قرط وقرطه ، ودرج ودرجه ، وكوز وكوزه ، ويحفظ في اسم على فعل نحو قرد وقرده ، أو على فعل نحو غرد وقرده (١).

وفعل لفاعل وفاعله

وصفين ، نحو عاذل وعاذله (٢)

ومثله الفعّال فيما ذكرنا

وذاًن في المعلّ لا ما ندرا (٣)

من أمثله جمع الكثرة : فعيل ، وهو مقيس في وصف ، صحيح اللام ، على فاعل أو فاعله ، نحو ضارب وضرب وصائم وصوم ، وضاربه وضرب وصائمه وصوم .

ومنها فعّال ، وهو مقيس في وصف ، صحيح اللام على فاعل ، لمذكر ، نحو صائم وصوام ، وقائم وقوام .

وندر فعّل وفعّال في المعتل اللام المذكر ، نحو غاز وغزى ، وسار وسرى ،

ص: ١٢٣

١- الغرد - بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتي أيضا بفتح الغين والراء جميعا - ضرب من الكمأه ، وجمعه غرده بوزن قرده ، وغراد كجبال .

٢- «وفعل» مبتدأ «لفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفين» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «عاذل» مضاف إليه «وعاذله» معطوف على عادل .

٣- «ومثله» مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة «ذكرا» : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بفي «وذاًن» اسم إشارة مبتدأ «في المعل» جار ومجرور متعلق بقوله «ندرا» الآتى «لما» تمييز «ندرا» فعل وفاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ .

وعاف وعَفَى ، وقالوا : غَزَاءٌ فِي جَمْعِ غَازٍ ، وَسَرَاءٌ فِي جَمْعِ سَارٍ ، وَنَدْرٌ أَيْضًا [فِي جَمْعِ] فَاعِلُهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٣٥٥- أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَائِلَةٌ**وقد أراهنَّ عَنِّي غير صَدَادٍ(١)

[يعنى جمع صَادَهُ.]

فعل وفعله فعال لهما

وقلَّ فيما عينه اليا منهما (٢).

ص: ١٢٤

١- البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شميم بن عمرو التغلبي ، وقبل البيت المستشهد به قوله : ما للكواعب - ودَّعن الحياه! كما ودَّعنتي وجعلن الشَّيب ميعادى اللغه : «الكواعب» جمع كاعب ، وهى المرأه التى كعب ثديها ونهد «ودعن الحياه» دعاء عليهن بالموت ، لأنهن قطعنه وبتتن جبل وصاله «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن فى الصبايه ، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضبا. الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وأبصار مضاف وضمير النسوه مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله «مائله» الآتى «مائله» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز مفعول أول «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله «صداد» الآتى ، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين ، أولهما : أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه ، والثانى أن المضاف يشبه حرف النفى فكأنه ليس فى الكلام إضافه «غير» مفعول ثان لأرى ، وغير مضاف و «صداد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «صداد» الذى هو جمع صاده ، حيث استعمل فعلا - بضم الفاء وتشديد العين مفتوحه - فى جمع فاعله.

٢- «فعل» مبتدأ أول «وفعله» معطوف عليه «فعال» مبتدأ ثان «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «قل» السابق «عينه» عين : مبتدأ ، وعين مضاف ضمير الغائب العائد إلى ما الموصوله مضاف إليه «اليا» قصر للضروره : خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صلّه «ما» المجروره محلا بفى «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله.

من أمثله جمع الكثرة : فعال ، وهو مطرد في فعل وفعله ، اسمين ، نحو كعب وكعاب ، وثوب وثياب ، وقصعه وقصاع ، أو وصفين ، نحو صعب وصعاب ، وضعبه وصعاب ، وقلّ فيما عينه ياء ، نحو ضيف وضياف ، وضعه وضياع.

* * *

وفعل أيضا له فعال

ما لم يكن في لامه اعتلال (١)

أو يك مضعفا ، ومثل فعل

ذو التا ، وفعل مع فعل ، فاقبل (٢)

أى : اطرد أيضا فعال في فعل وفعله ، ما لم يكن لهما معتلا أو مضاعفا ، نحو «جبل وجبال ، وجمل وجمال ، ورقبه ورقاب ، وثمره وثمار».

واطرد أيضا فعال في فعل وفعل ، نحو ذئب وذئاب ، ورمح ورماح.

واحترز من المعتل اللام : كفتى ، ومن المضعف كطلل.

* * *

ص: ١٢٥

١- «وفعل» مبتدأ أول «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ ثان مؤخر ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «في لامه» في لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه ، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن.

٢- «أو» عاطفه «يك» فعل مضارع ناقص ، معطوف على «يكن» في البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفا» خبريك ، و «مثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «وفعل» مضاف إليه «ذو» مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «التا» قصر للضرورة : مضاف إليه «وفعل» معطوف على ذو التاء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و «فعل» مضاف إليه «فاقبل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

وفى فعيل وصف فاعل ورد

كذاك فى أئناه أيضا اطرْد (١)

واطرْد أيضا فعال فى كل صفه على فعيل بمعنى فاعل : مقترنه بالتاء أو مجردة عنها ، ككريم وكرام ، وكريمه وكرام ، ومريض ومراض ، ومريضه ومراض .

وشاع فى وصف على فعلانا ،

أو أنثيه ، أو على فعلانا (٢)

ومثله فعلانه ، والزمه فى

نحو طويل وطويله تفى (٣)

أى : واطرْد أيضا مجيء فعال جمعا ، لوصف على فعلا-ن ، أو على فعلا-نه ، أو على فعلى ، نحو : عطشان وعطاش ، وعطشى وعطاش ، وندمانه وندام .

ص: ١٢٦

١- «وفى فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله «ورد» الآتى «وصف» حال من فعيل ، ووصف مضاف و «فاعل» مضاف إليه «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله «اطرْد» الآتى «فى أئناه» مثله «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرْد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال.

٢- «وشاع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعال «فى وصف» جار ومجرور متعلق بقوله «شاع» السابق «على فعلانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو أنثيه» معطوف على قوله «فعلانا» السابق «أو» عاطفه «على فعلانا» معطوف على قوله «على فعلانا» السابق :

٣- «ومثله» مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فعلانه» مبتدأ مؤخر «الزمه» الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به «فى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «الزمه» السابق ، ونحو مضاف و «طويل» مضاف إليه «وطويله» معطوف على طويل «تفى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر - وهو قوله «الزمه» - والياء للاشباع.

وكذلك اطرء فعال في وصف ، على فعلان ، أو على فعلايه ، نحو «خمسان وخماص ، وخمصانه وخماص».

والتزم فعال في كل وصف على فعيل أو فعيله ، معتلّ العين ، نحو «طويل وطوال ، وطويله وطوال».

وبفعول فعل نحو كبد

يخصّ غالبا ، كذاك يطرء (١)

في فعل اسما مطلق الفا ، وفعل

له ، وللفعال فعلا حصل (٢)

ص: ١٢٧

١- «وبفعول» الواو عاطفه أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله «يخص» الآتي «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و «كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ - وهو قوله «فعل» - «غالبا» حال من الضمير المستتر في يخص «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي ، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعول في أول البيت.

٢- «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله «يطرد» في البيت السابق «اسما» حال من فعل «مطلق» مثله ، ومطلق مضاف و «الفا» قصر للضرورة : مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفه أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي «فعلا» مبتدأ «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلا ، والجمله من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

وشاع في حوت وقاع مع ما

ضاهاهما ، وقل في غيرهما (١)

ومن أمثله جمع الكثرة : فعول ، وهو مطرد في اسم ثلاثي على فعل نحو «كبد وكبود ، ووعل ووعول» وهو ملتزم فيه غالبا.

وأطرد فعول أيضا في اسم على فعل - بفتح الفاء - نحو «كعب وكعوب ، وفلس وفلوس» أو على فعل - بكسر الفاء - نحو «حمل وحمول ، وضرس وضروس» أو على فعل - بضم الفاء - نحو «جند وجنود ، وبرد وبرود».

ويحفظ فعول في فعل ، نحو «أسد وأسود» ويفهم كونه غير مطرد من قوله «وفعل له» ولم يقيد باطراد.

وأشار بقوله : «وللفعال فعلاّن حصل» إلى أن من أمثله جمع الكثرة فعلاّن ؛ وهو مطرد في اسم على فعال ؛ نحو «غلام وغلمان ، وغراب وغربان».

وقد سبق أنه مطرد في فعل : كصرد وصردان.

ص: ١٢٨

١- «شاع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلاّن «في حوت» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضا «ضاهاهما» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «وقل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعلاّن «في غيرهما» في غير : جار ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه.

واطرْد فعلاَن - أيضا - فى جمع ما عينه واو : من فعل ، أو فعل ؛ نحو «عود وعيدان ، وحوت وحيتان (١) ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان» (٢).

وقلّ فعلاَن فى غير ما ذكر ، نحو «أخ وإخوان ، وغزال وغزلان».

وفعلا اسما ، وفعيلا ، وفعل

غير معلّ العين - فعلاَن شمل (٣)

من أبنيه جمع الكثرة : فعلاَن ، وهو مقيس فى اسم صحيح العين ، على فعل ، نحو «ظهر وظهران ، وبطن وبطنان» أو على فعيل ، نحو «قضيْب وقضبان ، ورغيف ورغفان» أو على فعل ، نحو «ذكر وذكران ، وحمل وحملان».

ولكريم وبخيل فعلا

كذا لما ضاهاهما قد جعل (٤)

ص: ١٢٩

١- وكذلك نون ونينان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت.

٢- وكذلك دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعا.

٣- «وفعلا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله «شمل» الآتى آخر البيت «اسما» حال من قوله فعلا «وفعلا ، وفعل» معطوفان على قوله «فعلا» السابق ، ووقف على الثانى بالسكون على لغة ربيعه «غير» حال من «فعل» وغير مضاف و «معل» مضاف و «العين» مضاف إليه «فعلاَن» مبتدأ «شمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلاَن ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فعلاَن شمل فعلا اسما وفعيلا وفعل بشرط كون الأخير غير معتل العين.

٤- «ولكريم» الواو عاطفه أو للاستئناف ، لكريم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وبخيل» معطوف على كريم «فعلا» قصر للضرورة : مبتدأ مؤخر «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «جعلا» الآتى على أنه مفعوله الثانى «لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلا باللام «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلا ، وهو مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثانى ، والألف للاطلاق.

لاما ، ومضعف ، وغير ذاك قلّ (١)

من أمثله جمع الكثره : فعلاء ، وهو مقيس فى فعيل - بمعنى فاعل - صفه لمذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو «ظريف وظرفاء ، وكريم وكرماء ، وبخيل وبخلاء».

وأشار بقوله : «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه فعيلًا - فى كونه دالا على معنى هو كالغريزه - يجمع على فعلاء ، نحو عاقل وعقلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء.

وينوب عن فعلاء فى المضاعف والمعتلّ : أفعلاء ، نحو «شديد وأشدّاء ، وولّى وأولياء».

[وقد يجىء «أفعلاء» جمعا لغير ما ذكر ، نحو «نصيب وأنصباء ، وهين وأهوناء»].

* * *

ص: ١٣٠

١- «وناب» فعل ماض «عنه» جار ومجرور متعلق به «أفعلاء» فاعل ناب «فى المعلّ» جار ومجرور متعلق بناب «لاما» تمييز «ومضعف» معطوف على المعلّ لاما «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف واسم الإشاره من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «قلّ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

فواعل لفعول وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل (١)

وحائض ، وصاهل ، وفاعله ،

وشذّ في الفارس ، مع ما مثله (٢)

من أمثله جمع الكثرة : فواعل ، وهو لاسم على فوعل ، نحو «جوهر وجواهر» أو على فاعل ، نحو «طابع وطوابع» ، أو على فاعلاء ، نحو «قاصعاء وقواصع» أو على فاعل ، نحو «كاهل ، وكواهل».

وفواعل - أيضا - جمع لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل ، نحو «حائض وحوائض» ، أو لمذكر ما لا يعقل ، نحو «صاهل وصواهل».

فإن كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل ، لم يجمع على فواعل ، وشذّ «فارس وفوارس ، وسابق وسوابق».

وفواعل - أيضا - جمع لفاعله ، نحو «صاحبه وصواحب ، وفاطمه وفواطم».

وبفعائل اجمعن فعاله

وشبهه ذا تاء او مزاله (٣).

ص: ١٣١

١- «فواعل» مبتدأ «لفعول» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاعل ، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و «نحو» مضاف إليه ، ونحو مضاف و «كاهل» مضاف إليه.

٢- «وحائض ، وصاهل ، وفاعله» معطوفات على «كاهل» في البيت السابق «وشذّ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فواعل «في الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله «شذّ» «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ماثله» مائل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا بإضافه مع إليها ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله لا محل لها صلة.

٣- «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله «اجمعن» الآتي «اجمعن» اجمع : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعاله» مفعول به لاجمعن «وشبهه» معطوف على فعاله «ذا» حال من المفعول به ، وذا مضاف و «تاء» مضاف إليه «أو» عاطفه «مزاله» مزال : معطوف على ذا تاء ، ومزال مضاف والهاء - الذي يعود على تاء - مضاف إليه ، من إضافه اسم المفعول إلى مفعوله الثاني ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازا هو نائب فاعل له.

من أمثله جمع الكثرة : فعائل ، وهو : لكل اسم ، رباعى ، بمدّه قبل آخره ، مؤنثا بالتاء ، نحو «سحابه وسحاب ، ورساله ورسائل ، وكناسه وكنائس ، وصحيفه وصحائف ، وحلويه وحلائب» أو مجردا منها ، نحو «شمال وشمائل ، وعقاب وعقائب ، وعجوز وعجائز».

* * *

وبالفعالى والفعالى جمعا

صحراء والعذراء ، والقيس اتبعا (١)

من أمثله جمع الكثرة : فعالى ، وفعالى ، ويشتركان فيما كان على فعلاء ، اسما كصحراء وصحارى وصحارى ، أو صفة كعذراء وعذارى وعذارى.

* * *

واجعل فعالى لغير ذى نسب

جدد ، كالكرسى تتبع العرب (٢)

ص: ١٣٢

١- «وبالفعالى» جار ومجرور متعلق بقوله «جمعا» الآتى «والفعالى» معطوف على الفعالى «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعذراء» معطوف على صحراء «والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبعا» اتبع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه.

٢- «واجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعالى» مفعول أول لاجعل «لغير» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثانى ، وغير مضاف «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «نسب» مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نسب ، والجمله فى محل جر نعت لنسب «كالكرسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «تتبع» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر - وهو قوله اجعل - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.

من أمثله جمع الكثره : فعاليّ ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثي ، آخره ياء مشدّده غير متجدده للنسب ، نحو «كرسيّ وكراسيّ ، وبردّي وبرادّي» ، ولا يقال «بصريّ وبصاريّ».

وبفعالل وشبهه انطقا

في جمع ما فوق الثلاثه ارتقى (١)

من غير ما مضى ، ومن خماسي

جرّد ، الآخر انف بالقياس (٢)

ص: ١٣٣

١- «وبفعالل» الواو عاطفه أو للاستئناف ، بفعالل : جار ومجرور متعلق بقوله «انطقا» الآتي «وشبهه» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على فعالل ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه للوقف «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله انطقا ، وجمع مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله ارتقى ، وفوق مضاف و «الثلاثه» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

٢- «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله في البيت السابق ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «مضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا- محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف على قوله من غير - إلخ «جرّد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخماسي ، والجمله في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله انف الآتي «انف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

يُحذفُ دُونَ ما بِهِ تَمَّ العَدَدُ (١)

وزائد العادى الرباعى احذفه ، ما

لم يك لنا إثره اللذ ختما (٢)

من أمثله جمع الكثرة : «فعالل» وشبهه ، وهو : كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان ؛ فيجمع بفعالل : كل اسم ، رباعى ، غير مزيد فيه ، نحو «جعفر وجعفر ، وزبرج وزبارج ، وبرثن وبراثن» ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعى ، مزيد فيه ، كـ «جواهر وجواهر ، وصيرف وصيارف ، ومسجد ومساجد».

ص: ١٣٤

١- «والرابع» مبتدأ «الشبيه» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشبيه «قد» حرف تفليل «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله «تم» الآتى «تم» فعل ماض «العدد» فاعله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والمراد بما به تم العدد الحرف الخامس من الخماسى .

٢- «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله «احذفه» الآتى ، وزائد مضاف و «العادى» مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه «الرباعى» مفعول به للعادى ، وقد سكن ياءه ضروره «احذفه» احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمه «يك» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزائد «لينا» خبر يك «إثره» إثر : منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «الذ» اسم موصول لعه فى الذى : مبتدأ مؤخر «ختما» ختم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأراد بالذى ختم الحرف الأخير ، يعنى أن حرف اللين يأتى عقبه الحرف الآخر من الكلمه .

واحترز بقوله : «من غير ما مضى» من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه : كأحمر ، وحمراء ، ونحوهما مما سبق [ذكره].

وأشار بقوله : «ومن خماسى جرد الآخر انف بالقياس» إلى أن الخماسىّ المجرد عن الزيادة يجمع على فعالل قياسا ، ويحذف خامسه ، نحو «سفارج» فى سفرجل ، و «فرازد» فى فرزدق ، و «خوارن» فى خورتق.

وأشار بقوله : «والرابع الشبيه بالمزيد - البيت» إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسىّ المجرد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مشبها للحرف الزائد - بأن كان من حروف الزيادة ، كنون «خورتق» ، أو كان من مخرج حروف الزيادة ، كدال «فرزدق» - فيجوز أن يقال : «خوارق ، وفرازق» ، والكثير الأول ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو «خوارن ، وفرازد».

فإن كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجر حذفه ، بل يتعين حذف الخامس ؛ فتقول فى «سفرجل» : «سفارج» ولا يجوز «سفارل».

وأشار بقوله : «وزائد العادى الرباعى - البيت» إلى أنه إذا كان الخماسىّ مزيدا فيه حرف حذف ذلك الحرف ، إن لم يكن حرف مدّ قبل الآخر ؛ فتقول فى «سبطرى» : «سباطر» ، وفى «فدوكس» : «فداكس» ، وفى «مدحرج» : «دحارج».

فإن كان الحرف الزائد حرف مدّ قبل الآخر لم يحذف ، بل يجمع الاسم على «فعاليل» نحو «قرطاس وقراطيس ، وقناديل وعصفور وعصافير».

* * *

والسین والتامن ك- «مستدع أزل

إذ بنا الجمع بقاهما مخلاً (١)

والميم أولى من سواه بالبقا

والهمز واليا مثله إن سبقا (٢)

إذا اشتمل الاسم على زياده ، لو أبقيت لاحتلّ بناء الجمع ، الذى هو نهايه ما ترتقى إليه الجموع - وهو فعائل ، وفعاليل - حذفت الزياده ، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ؛ فله حالتان :

إحداهما : أن يكون للبعض مزيه على الآخر.

والثانيه : أن لا يكون كذلك.

والأولى هي المراده هنا ، والثانيه ستأنى فى البيت الذى فى آخر الباب.

ومثال الأولى «مستدع» فنقول فى جمعه : «مداع» فتحذف السين والتاء ، وتبقى الميم ؛ لأنها مصدره ومجرده للدلاله على معنى ، وتقول فى «أندد» ،

ص: ١٣٦

١- «والسين» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أزل» الآتى - «والتا» قصر للضرورة : معطوف على السين «من» جاره «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «بنا» جار ومجرور متعلق بقوله «مخل» الآتى ، وبنا مضاف ، و «الجمع» مضاف إليه «بقاهما» بقا : مبتدأ ، وقد قصره للضرورة ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.

٢- «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل : خبر المبتدأ ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الميم أيضا مضاف إليه «إن» شرطيه «سبقا» فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

و «يلندد» : «الآد» ، و «يلاذ» فتحذف النون ، وتبقى الهمزة من «ألندد» ، والياء من «يلندد» ؛ لتصدّرها ، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنى ، نحو : أقوم ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

والألندد ، واليلندد : الخصم ، يقال : رجل ألندد ، ويلندد ، أى : خصم ، مثل الألدّ .

والياء لا الواو احذف ان جمعت ما

ك «حيزبون» فهو حكم حتما (1)

إذا اشتمل الاسم على زيادتين ، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغه الجمع ، وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك - حذف ما يتأتى معه [صيغه الجمع] وأبقى الآخر ؛ فتقول في «حيزبون» : «حزابين» ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الواو ، فتقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأوثر الواو بالبقاء لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنّ بقاء الياء مفوّت لصيغه منتهى الجموع .

والحيزبون : العجوز .

ص : ١٣٧

١- «والياء» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذف الآتى - «لا» عاطفه «الواو» معطوف على الياء «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «جمعت» جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «ما» اسم موصول : مفعول به لجمعت ، مبنى على السكون فى محل نصب «كحيزبون» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «فهو» الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «حكم» خبر المبتدأ «حتما» حتم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع صفة لحكم .

وكل ما ضاهاه ك- «العلندي» (١)

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزيه على الآخر كنت بالخيار؛ فتقول في «سرندي»: «سراند» بحذف الألف وإبقاء النون، و «سراد» بحذف النون وإبقاء الألف (٢)، وكذلك «علندي»؛ فتقول: «علاند» و «علاَد» ومثلهما «حنطي»؛ فتقول: «حباط» و «حباط»؛ لأنهما زيادتان، زيديتا معا للإلحاق بسفرجل، ولا- مزيه لإحدهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيديتين زيديتا للإلحاق.

والسرندي: الشديد، والأنثى سرنده، والعلندي - بالفتح - الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندي - بالضم - والحنطي: القصير البطين، يقال: رجل حنطي - بالتنوين - وامراه حنطاه.

* * *

ص: ١٣٨

١- «وخيروا» فعل وفاعل «في زائدي» جار ومجرور متعلق بخيروا، وزائدي مضاف، و «سرندي» مضاف إليه «وكل» معطوف على سرندي، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «ضاهاه» ضاهي: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول، والهاء العائده إلى سرندي مفعول به، والجمله لا- محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة «كالعلندي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كالعلندي.

٢- الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصوره التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثه أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسره الحرف الذي يلي ألف الجمع؛ فتقلب هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصا؛ فتعامل هذه الألف معاملة جوار وغواش ودواع.

ما يعمل في كل اسم يراد تصغيره و أمثله التصغير

فعيلا اجعل الثلاثي ، إذا

صغرتَه ، نحو «قذى» في «قذى» (١)

فيعيل مع فعييل لما

فاق كجعل درهم دريهما (٢)

إذا صغر الاسم (٣) المتمكن ضمّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيد بعد ثانيه ياء .

ص: ١٣٩

١- «فعيلا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «اجعل» الآتي - «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثلاثي» مفعول أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرتَه» صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة الكلام السابق عليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و «قذى» مضاف إليه «في قذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قذى المصغر .

٢- «فيعيل» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي ، ومع مضاف و «فيعيل» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلا باللام ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، «درهم» مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول «درههما» مفعول ثان للمصدر .

٣- فوائد التصغير خمس : الأولى : تصغير ما يتوهم كبره نحو جليل ، تصغير جبل الثانيه : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو سبع ، تصغير سبع . الثالثه : تقليل ما تتوهم كثرته ، نحو دريهما ، تصغير جمع درهم . الرابعه : تقريب ما يتوهم بعده : إما في الزمن نحو قبيل العصر ، وإما في المكان نحو فوق الدار ، وإما في الرتبة نحو أصيغر منك . الخامسه : التعظيم ، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري : وكلّ أناس سوف تدخل بينهم دويهيّه تصفّر منها الأنامل وأنكر هذه الفائده البصريون ، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم ؛ لأنهما متنافيان .

ساكنه ، ويقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيا ؛ فتقول في «فلس» : «فليس» وفي «قذى» : «قذى».

وإن كان رباعيا فأكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء ؛ فتقول في «درهم» : «دريهم» ، وفي «عصفور» : «عصيفير».

فأمثله التصغير ثلاثه : فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل.

يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التفسير على صيغه منتهى الجموع

وما به لمنتهى الجمع وصل

به إلى أمثله التصغير صل (١)

أى : إذا كان الاسم مما يصغر على فعيل ، أو على فعيعل - توصل إلى تصغيره بما سبق أنه يتوصل به إلى تكسيره على فعال أو فعائل : من حذف حرف أصلى أو زائد ؛ فتقول في «سفرجل» : «سفيرج» ، كما تقول : «سفارج» ، وفي «مستدع» : «مديع» ، كما تقول : «مداع» فتحذف

ص : ١٤٠

١- «وما» اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتى «لمنتهى» مثله ، ومنتهى مضاف و «الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «به» ، إلى أمثله «جاران ومجروران متعلقان بقوله «صل» الآتى فى آخر البيت ، وأمثله مضاف و «التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره.

فى التصغير ما حذف فى الجمع ، وتقول فى «عندى» : «عندى» وإن شئت [قلت] : «عندى» ، كما تقول فى الجمع : «عندى» و «عندى».

يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم

وجائز تعويض ياء قبل الطرف

إن كان بعض الاسم فيهما انحذف (١)

أى : يجوز أن يعوّض مما حذف فى التصغير أو التكمير ياء قبل الآخر ؛ فتقول فى «سفرجل» : «سفيريج» و «سفاريج» ، وفى «جنطى» : «حبيبط» و «حبانيط».

وحائد عن القياس كل ما

خالف فى البابين حكما رسما (٢)

ص : ١٤١

١- «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و «يا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض ، وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «بعض» اسم كان ، وبعض مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله «انحذف» الآتى «انحذف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله حائد «كل» مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «خالف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «فى البابين» جار ومجرور متعلق بخالف «حكما» مفعول به لخالف «رسما» رسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب صفة لقوله «حكما»

أى : قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى تصغير مغرب «مغيربان» وفى عشيه «عشيشيه». وقولهم فى جمع رهط «أراهط» (١) وفى باطل «أباطيل».

المواضع التى يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

لتلوياء التصغير - من قبل علم

تأنيث ، او مدته - الفتح انحتم (٢)

كذاك ما مده أفعال سبق

أو مد سكران وما به التحق (٣).

ص: ١٤٢

١- ومن ذلك قول الشاعر : يا بؤس للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهطاً على أراهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أراهطاً على أراهط كأكلب وأكالب.

٢- «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «انحتم» الآتى فى آخر البيت ، وتلو مضاف و «يا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، والتلو بمعنى التالى ، فالإضافة من إضافه اسم الفاعل الى مفعوله ، وياء مضاف و «التصغير» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و «علم» مضاف إليه ، وعلم مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفه «مدته» مده : معطوف على علم تأنيث ، ومده مضاف والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٣- «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع «مده» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «سبق» الآتى - ومده مضاف و «أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة ما الموصوله «أو» عاطفه «مد» معطوف على مده أفعال ، ومد مضاف و «سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول : معطوف على سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله التحق الآتى «التحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة.

أى : يجب فتح ما ولى ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ، أو ألفه المقصوره ، أو الممدوده ، أو ألف أفعال جمعا ، أو ألف فعلان الذى مؤنثه فعلى (1) ؛ فتقول : فى تمره : «تميره» ، وفى حبلى : «حبلى» ، وفى حمراء : «حمراء» ، وفى أجمال : «أجمال» ، وفى سكران : «سكران».

فإن كان فعلان من غير باب سكران ، لم يفتح ما قبل ألفه ، بل يكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى «سرحان» : «سريحين» كما تقول فى الجمع «سراحين».

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حرف إعراب ؛ فتقول فى «درهم» : «دريهم» ، وفى «عصفور» : «عصيفير» ، فإن كان حرف إعراب حرّكته بحركه الإعراب ، نحو «هذا فليس ، ورأيت فليسا ومررت بفليس».

* * *

ص: ١٤٣

١- يشترط فى فعلان - الذى تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء - ثلاثه شروط : الأول أن تكون الألف والنون زائدتين ، والثانى ألا يكون مؤنثه على فعلايه ، والثالث ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين ؛ فلو كانت نونه أصلية كحسان من الحسن وعفان من العفونه قيل فى مصغره : حسيين وعفيفين ، ولو كانت أنثاه على فعلايه كسيفان قيل فى تصغيره : سيفين ، ولو كانوا جمعوه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين.

وألف التأنيث حيث مداً

وتأؤه منفصلين عدداً (١)

كذا المزيد آخرها للنسب

وعجز المضاف والمركب (٢)

وهكذا زيادتا فعلانا

من بعد أربع كزعفرانا (٣)

وقدر انفصال ما دلّ على

تثنيه أو جمع تصحيح جلا (٤).

ص: ١٤٤

١- «وألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من ضميره المستكن في الخبر «مدا» مد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل جر بإضافه حيث إليها «وتأؤه» الواو عاطفه ، تاء معطوف على ألف التأنيث ، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» مفعول ثان تقدم على عامله «عدا» فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخر» منصوب على نزع الخافض «للسب» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد ، وعجز مضاف و «المضاف» مضاف إليه «والمركب» معطوف على قوله المضاف.

٣- «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر ، وزيادتا مضاف ، و «فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ، وبعد مضاف و «أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

٤- «وقدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر ، وانفصال مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «على تثنيه» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفه «جمع» معطوف على تثنيه ، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جمع ، والجمله في محل جر صفة لجمع ، وجعل المكودي

قوله «جمع» بالنصب مفعولاً مقديماً لقوله «جلا» وجملة «جلا - إلخ» عطفاً على جملة «دل على تشبيه» وهو عندي أحسن.

لا يعتدّ في التصغير بألف التأنيث الممدوده ، ولا بتاء التأنيث ، ولا بزيادة ياء النسب ، ولا بعجز المضاف ، ولا بعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعدا ، ولا بعلامه التثنيه ، ولا بعلامه جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يعتدّ بها : أنه لا يضرّ بقاؤها مفصوله عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال في «جخدباء» (١) : «جخدباء» ، وفي «حنظله» : «حنظله» ، وفي «عبقريّ» : «عبيقرىّ» ، وفي «بعلبك» : «بعيلبك» ، وفي «عبد الله» : «عبيد الله» وفي «زعفران» : «زعفران» ، وفي «مسلمين» : «مسيلمين» ، وفي «مسلمين» : «مسيلمين» وفي «مسلمات» : «مسيلمات» .

تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث

وألف التأنيث ذو القصر متى

زاد على أربعة لن يثبتا (٢)

ص: ١٤٥

١- الجخدبا - بضم الجيم والذال جميعا بينهما خاء ساكنه - ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين .
٢- «وألف» مبتدأ ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «ذو» نعت لألف التأنيث ، وذو مضاف و «القصر» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «زاد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث «على أربعة» جار ومجرور متعلق بزاد «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «يثبتا» فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تقترن بالفاء ، لكنه حذف الفاء لضروره إقامة الوزن ، وجمله الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

بين الحبيرى فادر والحبير (١)

أى : إذا كانت ألف التأنيث المقصوره خامسه فصاعدا وجب حذفها فى التصغير ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل ، وفعيعل ؛ فتقول فى «قرقرى» : «قرقر» ، وفى «لغيزى» : «لغيز».

فإن كانت خامسه وقبلها مدّه زائده جاز حذف المدّه المزيده وإبقاء ألف التأنيث ؛ فتقول فى «حبارى» : «حبيرى» وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وإبقاء المده ؛ فتقول : «حبير».

* * *

إذا كان ثانى الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير

واردد لأصل ثانيا لينا قلب

فقيمه صير قويمه تصب (٢)

ص: ١٤٦

١- «وعند» ظرف متعلق بقوله «خير» الآتى ، وعند مضاف و «تصغير» مضاف إليه ، وتصغير مضاف و «حبارى» مضاف إليه «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بين» ظرف متعلق بقوله خير أيضا ، وبين مضاف و «الحبيرى» مضاف إليه «فادر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضيه بين المعطوف والمعطوف عليه «والحبير» معطوف على الحبيرى.

٢- «واردد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثانى «ثانيا» مفعول أول لاردد «لينا» صفة لقوله ثانيا «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله ثانيا ، والجمله فى محل نصب نعت ثان لقوله «ثانيا» السابق «فقيمه» الفاء للتفريع ، قيمه : مفعول تقدم على عامله «صير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «قويمه» مفعول ثان لصير «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

وشدّ في عيد عبيد ، وحتم

للجمع من ذا ما لتصغير علم (١)

والألف الثاني المزيد يجعل

واوا ، كذا ما الأصل فيه يجهل (٢)

أى : إذا كان ثانی الاسم المصغر من حروف اللين ، وجب ردّه إلى أصله.

فإن كان أصله الواو قلب واوا ؛ فتقول في «قيمه» : «قوبمه» ، وفي «باب» : «بويب».

وإن كان أصله الياء قلب ياء ؛ فتقول في «موقن» : «مبيقن» ، وفي «ناب» : «نييب».

وشدّ قولهم في «عيد» : «عبيد» ، والقياس «عويد» بقلب الياء واوا ؛ لأنها أصله ؛ لأنه من عاد يعود.

فإن كان ثانی الاسم المصغر ألفا مزيده أو مجهوله الأصل وجب قلبها واوا ؛ فتقول في «ضارب» : «ضويرب» ، وفي «عاج» : «عويج».

ص: ١٤٧

١- «شدّ» فعل ماض «في عيد» جار ومجرور متعلق بشدّ «عبيد» فاعل شدّ «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول «للجمع ، من ذا» جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبني على السكون في محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتي «علم» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

٢- «والألف» مبتدأ «الثاني ، المزيد» نعتان للألف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الألف ، وهو المفعول الأول «واوا» مفعول ثان ليجعل ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الألف «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «يجهل» الآتي «يجهل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «الأصل» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والتكسير - فيما ذكرناه - كالتصغير ؛ فتقول في «باب» : «أبواب» ، وفي «ناب» : «أنياب» ، وفي «ضاربه» : «ضوارب».

وأكمل المنقوص في التصغير ما

لم يحو غير التاء ثالثا كما (1)

المراد بالمنقوص - هنا - ما نقص منه حرف ؛ فإذا صغّر هذا النوع من الأسماء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ثانيا ، مجردا عن التاء ، أو ثانيا ملتبسا بها ، أو ثالثا مجردا عنها.

فإن كان ثانيا مجردا عن التاء أو ملتبسا بها - ردّ إليه في التصغير ما نقص منه ؛ فيقال في «دم» : «دمي» ، وفي «شفه» : «شفيه» ، وفي «عده» : «وعيد» ، وفي «ماء» - مسمّى به - : «موي».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغّر على لفظه ، ولم يردّ إليه شيء ؛ فتقول في «شاك السلاح» : «شويك».

ص: ١٤٨

١- «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «في التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمه «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه ، وهو قوله «ثالثا» الآتي ، وغير مضاف و «التاء» مضاف إليه «ثالثا» مفعول به لقوله «يحو» السابق «كما» بالقصر لغه في ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كما.

ومن بترخيم يصغر اکتفی

بالأصل كالعطيف يعنى المعطفا (١)

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارته عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه.

فإن كانت أصوله ثلاثه صغر على فعيل ، ثم إن كان المسمى به مذكرا جرد عن التاء ، وإن كان مؤنثا ألحق تاء التانيث ؛ فيقال في «المعطف» : «عطيف» ، وفي «حامد» : «حميد» ، وفي «حبلی» : «حيله» ، وفي «سوداء» : «سويده».

وإن كانت أصوله أربعة صغر على فاعل ؛ فتقول في «قرطاس» : «قريطس» ، وفي «عصفور» : «عصيفر».

تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بلا تاء

واختتم بتا التانيث ما صغرت من

مؤنث عار ثلاثي ، كسن (٢)

ص: ١٤٩

١- «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترخيم» جار ومجرور متعلق بقوله «يصغر» الآتي «يصغر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصول ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «أكتفی» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصول الواقعة مبتدأ ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله اکتفی «كالعطيف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «المعطفا» مفعول به ليعنى ، والألف للاطلاق

٢- «واختتم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتا» قصر للضروره : جار ومجرور متعلق باختتم ، وتا مضاف و «التانيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله صغرت «عار ، ثلاثي» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كسن.

ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس

كشجر وبقر وخمس (١)

وشدّ ترك دون لبس ، وندر

لحاق تا فيما ثلاثيا كثر (٢)

إذا صغّر الثلاثي ، المؤنث ، الخالي من علامه التأنيث - لحقته [التاء] عند أمن اللبس ، وشدّ حذفها حينئذ ؛ فتقول في «سنّ» :
«سنيه» ، وفي «دار» : «دويره» ، وفي «يد» : «يديه».

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ؛ فتقول في «شجر ، وبقر ، وخمس» : «شجير ، وبقير ، وخميس» - بلا تاء - إذ لو قلت «شجيره ،
وبقيره ، وخميسه» لالتبس بتصغير «شجره ، وبقره ، وخمسه» المعدود به مذكر.

ومما شدّ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في «ذود ، و حرب ، وقوس ، ونعل» : «ذويد ، و حريب ، وقويس ، ونعيل».

ص: ١٥٠

١- «ما» مصدرية ظرفيه «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المؤنث الذي هو اسم يكن ، وهو مفعوله الأول «ذا» مفعول ثان ليرى ، وذا مضاف و «لبس» مضاف إليه ، وجمله الفعل المبني للمجهول مع مفعوليه في محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر ، وخمس» معطوفان على شجر.

٢- «وشدّ» فعل ماض «ترك» فاعل شدّ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل ، ودون مضاف ، و «لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماض «لحاق» فاعل ندر ، ولحاق مضاف ، و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «ندر» السابق «ثلاثيا» مفعول به تقدم على عامله - وهو قوله «كثر» الآتي - «كثر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجروره محلا بفي ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وشذّ أيضا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف ، كقولهم في «قَدَام»: «قديديه».

صغروا بعض المبنيات شذوذا

وصغروا شذوذا: «الذى ، التى

وذا» مع الفروع منها «تا ، وتى» (١)

التصغير من خواصّ الأسماء المتمكنة ؛ فلا- تصغّر المبنيات ، وشذّ تصغير «الذى» وفروعه ، و «ذا» وفروعه ، قالوا فى «الذى» :
«اللذيا» وفى «التى» : «اللّتيا» وفى «ذا ، وتا» : «ذيا ، وتيا» (٢).

ص: ١٥١

١- «وصغروا» فعل وفاعل «شذوذا» حال من الواو فى صغروا : أى شاذين «الذى» مفعول به لصغروا «التى» معطوف على الذى بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذى «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» أو متعلق بقوله «صغروا» السابق ، ومع مضاف و «الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتى» معطوف على تا.

٢- من ذلك - فى التى - قولهم فى مثل من أمثالهم «بعد اللتيا والتى» وقول الراجز : بعد اللتيا واللّتيا والتى إذا علتها أنفس تردّت ومن ذلك فى «ذا» قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق : أو تحلفى برّبك العلىّ أنى أبو ذيّالك الصبى

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب

وكل ما تليه كسره وجب (١)

إذا أريد إضافه شيء إلى بلد ، أو قبيله ، أو نحو ذلك - جعل آخره ياء مشدده ، مكسورا ما قبلها ؛ فيقال فى النسب إلى «دمشق» : «دمشقى» ، وإلى «تميم» : «تميمى» ، وإلى «أحمد» : «أحمدى».

تحذف للنسب الياء المشدده فى آخر المنسوب إليه إذا سبقها ثلاثة أحرف

ومثله مما حواه احذف ، وتا

تأنيث او مدته ، لا تثبتا (٢).

ص: ١٥٢

١- «ياء» مفعول به تقدم على عامله - وهو قوله «زادوا» الآتى - «كيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء ، ويا مضاف و «الكرسى» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «للسب» جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «تليه» تلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «كسره» كسر : مبتدأ ثان ، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كسر ، والجمله من هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٢- «مثله» مثل : مفعول به تقدم على عامله - وهو قوله «احذف» الآتى - ومثل مضاف والهاء مضاف إليه ، وهي عائده إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله «احذف» «حواه» حوى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصول المجروره محلا- بمن ، والهاء العائده إلى الياء مفعول به ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا- محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة : مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله «لا- تثبتا» الآتى - وتا مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفه «مدته» مده : معطوف على تاء ، ومده مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «لا- ناهيه» تثبتا» فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا للوقف فى محل جزم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبه ألفا للتوكيد.

وإن تكن تربيع ذا ثان سكن

فقلبها واوا وحذفها حسن (١)

يعنى أنه إذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسيّ - فى كونها مشدده ، واقعه بعد ثلاثه أحرف فصاعدا - وجب حذفها ، وجعل ياء النسب موضعها ؛ فيقال فى النسب إلى «الشافعيّ» : «شافعيّ» وفى [النسب إلى] «مرميّ» : «مرميّ» .
وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التانيث وجب حذفها للنسب ؛ فيقال فى النسب إلى «مكه» : «مكيّ» .

النسب إلى ما آخره ألف

ومثل تاء التانيث - فى وجوب الحذف للنسب - ألف التانيث المقصوره إذا كانت خامسه فصاعدا ، كجبارى وحبارىّ ، أو رابعه متحر كما تانى ما هي

ص: ١٥٣

١- «إن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى مده التانيث المقصوره «تربيع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى اسم تكن ، والجمله فى محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربيع ، وذا مضاف و «ثان» مضاف إليه «سكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجمله فى محل جر صفة لثان «فقلبها» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف وها : مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أى فقلبها واوا جائز ، مثلا «واوا» مفعول ثان للمصدر الذى هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف ، وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافه المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ .

فيه ، كجمزى وجمزى ، وإن كانت رابعه ساكنا ثانيا ما هي فيه - كحبلى - جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف - وهو المختار - فتقول : «حبلى» ، والثانى قلبها واوا ؛ فتقول : «حبلوى».

لشبهها الملحق ، والأصلى - ما

لها ، وللأصلى قلب يعتمى (١)

والألف الجائز أربعا أزل

كذاك يا المنقوص خامسا عزل (٢)

والحذف فى اليا رابعا أحق من

قلب ، وحتم قلب ثالث يعن (٣)

ص: ١٥٤

١- «لشبهها» لشبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وشبه مضاف وها : مضاف إليه «الملحق» نعت لشبه «والأصلى» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وللأصلى» الواو للعطف أو للاستئناف ، للأصلى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبنى للمجهول - ومعناه يختار - ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «قلب» السابق ، والجمله فى محل رفع نعت لقلب .

٢- «والألف» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أزل» الآتى - «الجائز» نعت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعا» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كذاك» جار ومجرور متعلق بعزل الآتى «يا» قصر للضرورة : مبتدأ ، ويا مضاف و «المنقوص» مضاف إليه «خامسا» حال من الضمير المستتر فى قوله عزل الآتى «عزل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

٣- «والحذف» مبتدأ «فى اليا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعا» حال من الياء «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر ، وقلب مضاف ، و «ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثالث ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لثالث .

يعنى أن ألف الإلحاق المقصوره كألف التأنيث : فى وجوب الحذف إن كانت خامسه كحبركى وحبركى ، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعه : كعلقى وعلقى وعلقوى ، ولكن المختار هنا القلب ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصليه ؛ فإن كانت ثلثه قلبت واوا : كعصا وعصوى ، وفتى وفتوى ، وإن كانت رابعه قلبت أيضا واوا : كملهوى ، وربما حذفت كملهى ، والأول هو المختار ، وإليه أشار بقوله : «وللأصلى قلب يعتمى» أى : يختار ، يقال : اعتميت الشىء - أى : اخترته - وإن كانت خامسه فصاعدا وجب الحذف كمصطفى فى مصطفى ، وإلى ذلك أشار بقوله : «والألف الجائز أربعا أزل».

النسب إلى المنقوص

وأشار بقوله : «كذلك يا المنقوص - إلى آخره» إلى أنه إذا نسب إلى المنقوص ؛ فإن كانت ياؤه ثلثه قلبت واوا وفتح ما قبلها ، نحو «شجوى» فى شج ، وإن كانت رابعه حذفت ، نحو «قاضى» [فى قاض] ، وقد تقلب واوا ، نحو «قاضوى» ، وإن كانت خامسه فصاعدا وجب حذفها «كمعتدى» فى معتد ، و «مستعلى» فى مستعل.

والحبركى : ذكر القراد ، والأنثى : حبركاه ، والعلقى : نبت ، واحده علقاه.

وأول ذا القلب انفتاحا ، وفعل

وفعل عينهما افتح وفعل (١).

ص: ١٥٥

١- «أول» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسره قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول ، وذا مضاف و «القلب» مضاف إليه «انفتاحا» مفعول ثان لأول «وفعل» بفتح الفاء وكسر العين - مبتدأ «وفعل» بضم الفاء وكسر العين - معطوف عليه «عينهما» عين : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله افتح الآتى ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفعل» - بكسر الفاء والعين جميعا - معطوف على الضمير المجرور محلا بالإضافة ، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمه عنده كما سبق.

يعنى أنه إذا قلبت ياء المنقوص واوا وجب فتح ما قبلها ، نحو : «شجوى وقاضوى».

وأشار بقوله : «وفعل - إلى آخره» إلى أنه إذا نسب إلى ما قبل آخره كسره ، وكانت الكسره مسبوقة بحرف واحد - وجب التخفيف بجعل الكسره فتحه ، فيقال فى نمر : «نمرى» وفى دئل : «دولى» ، وفى «إبل» : «إبلى».

* * *

وقيل فى المرمى مرموى

واختير فى استعمالهم مرمى (١)

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشدده مسبوقة بأكثر من حرفين ، وجب حذفها فى النسب ؛ فيقال فى «الشافعى» : «شافعى» ، وفى «مرمى» : «مرمى».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلا ، والأخرى زائده ؛ فمن

ص: ١٥٦

١- «وقيل» فعل ماض مبنى للمجهول «فى المرمى» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموى» قصد لفظه : نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبنى للمجهول «فى استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختيار ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «مرمى» نائب فاعل لاختير.

العرب من يكتفى بحذف الزائده منهما ، ويبقى الأصلية ، ويقلبها واوا ، فيقول في «المرمي» : «مرموي» ، وهي لغه قليله ؛ والمختار اللغه الأولى - وهي الحذف - سواء كانتا زائدتين ، أم لا ؛ فتقول في «الشافعي» : «شافعي» وفي «مرمي» : «مرمي».

النسب إلى ما آخره ياء مشدده مسبوقة بحرف واحد

ونحو حيّ فتح ثانيه يجب

واردده واوا إن يكن عنه قلب (١)

قد سبق حكم الياء المشدده المسبوقة بأكثر من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيء ، بل يفتح ثانيه ويقلب ثالثه واوا ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلا من واو لم يغير ، وإن كان بدلا من واو قلب واوا ؛ فنقول في «حيّ» : «حيوي» ؛ لأنه من حييت ، وفي «طيّ» : «طويّ» ؛ لأنه من طويت.

ص: ١٥٧

١- «ونحو» مبتدأ أول ، ونحو مضاف و «حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان ، وفتح مضاف ، وثان من «ثانيه» مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى نحو حي مضاف إليه «يجب» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «واردده» اردد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاردد «واوا» مفعول ثان لاردد «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله «قلب» الآتى ، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجمله من قلب ونائب فاعله في محل نصب خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

النسب إلى ما آخره علامه تثنيه أو جمع

وعلم التثنيه احذف للنسب

ومثل ذا في جمع تصحيح وجب (١)

يحذف من المنسوب إليه [ما فيه من] علامه تثنيه ، أو جمع تصحيح ؛ فإذا سميت رجلا «زيدان» - وأعربته بالألف رفعا ، وبالياء جزًا ونصبا - قلت : «زيدى» وتقول فيمن اسمه : «زيدون» - إذا أعربته بالحروف - : «زيدى» وفيمن اسمه هندات : «هندى».

النسب إلى نحو طيب

وثالث من نحو طيب حذف

وشدّ طائى مقولا بالألف (٢)

قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب ؛ فإذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ياء [مكسوره] مدغم فيها ياء - وجب حذف الياء المكسوره ، فتقول فى طيب : «طيبى» .».

ص: ١٥٨

١- «وعلم» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذف» الآتى - وعلم مضاف و «التثنيه» مضاف إليه «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للسب» جار ومجرور متعلق بقوله احذف «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «ذا» مضاف إليه «فى جمع» جار ومجرور متعلق بقوله : «وجب» الآتى ، وجمع مضاف ، و «تصحيح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «وثالث» مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف ، والتقدير : وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتى ، ونحو مضاف ، و «طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وشدّ» فعل ماض «طائى» فاعل شدّ «مقولا» حال من طائى «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله «مقولا».

وقياس النسب في طيء : «طيئى» ، لكن تركوا القياس ، وقالوا : «طائى» يبدال الياء ألفا.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحه لم تحذف ، نحو «هيئخى» في هبيخ.

والهبيخ : الغلام الممتلىء ، والأنثى هيئخه.

النسب إلى نحو فعيله و فعيله

وفعلى في فعيله التزم

وفعلى في فعيله حتم (١)

يقال في النسب إلى فعيله : فعلى - بفتح عينه وحذف يائه - إن لم يكن معتل العين ، ولا مضاعفا ، كما يأتي ؛ فتقول في حنيفه : «حنفى».

ويقال في النسب إلى فعيله : فعلى - بحذف الياء - إن لم يكن مضاعفا ؛ فتقول في جهينه : «جهنى» (٢).

ص: ١٥٩

١- «وفعلى» مبتدأ «فى فعيله» جار ومجرور متعلق بقوله «الترم» الآتى «الترم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلى الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفعلى» مبتدأ «فى فعيله» جار ومجرور متعلق بقوله «حتم» الآتى «حتم» فعل ماض مبنى للمجهول وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعلى نائب فاعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- الأصل فى النسب إلى فعيل بفتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء فى آخره - أن ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال فى النسب إلى أمير وكريم : أميرى ، وكريمى ، والأصل فى النسب إلى فعيل - بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء - أن ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال فى النسب إلى نمير وكليب : نميرى ، وكليبى ، والأصل فى النسب إلى فعيله - بفتح الفاء - وإلى فعيله - بضم الفاء - أن تحذف يائه ، وتحذف مع ذلك تائه ، ثم تقلب كسره العين من الأول فتحه ؛ فيقال فى النسب إلى جهينه وأذينه : جهنى ، وأذنى ، ويقال فى النسب إلى حنيفه وشريفه : حنفى . وشرفى ، وإنما فعلوا ذلك فرقا بين المذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء فى المؤنث ولم يجعلوه فى المذكر لأن التاء التى للتأنيث تحذف حتما ، فلما وجد الحذف فى المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف ، وقد شذت فى كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاءوا بها على خلاف الأصل ، قالوا فى النسب إلى سليقه : سلقى ، وقالوا فى النسب إلى عميره : عميرى ، وقالوا فى النسب إلى ردينه - بضم ففتح - ردينى ، وقالوا فى النسب إلى ثقيف : ثقفى ، وقالوا فى النسب إلى قريش وهذيل - بضم ففتح - قرشى ، وهذلى .

يعنى أن ما كان على فعيل أو فعيل ، بلا تاء ، وكان معتلّ اللام - فحكمه حكم ما فيه التاء : فى وجوب حذف يائه وفتح عينه ؛ فتقول فى «عدى» : «عدوى» ، وفى «قصى» : «قصوى» ، كما تقول فى «أميه» : «أموى» فإن كان فعيل وفعيل صحيحى اللام ، لم يحذف شىء منهما ؛ فتقول فى «عقيل» : «عقيلى» ، وفى «عقيل» : «عقيلى» (٢).

ص: ١٦٠

١- «وَأَلْحَقُوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا ، ومعل مضاف و «لام» مضاف إليه «عريا» عرى : فعل ماض ، ومتعلقه محذوف ، وتقديره : عرى من التاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى معل لام ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب نعت لقوله «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى «عرى» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التا» قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «أوليا» الآتى - «أوليا» أولى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجروره محلا بالباء وهو مفعوله الأول ، والجمله من الفعل ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالباء.

٢- ومن ذلك قول الشاعر : عقيلته أما ملات إزارها فدعص ، وأما خصرها فبثيل

وتَمَمُوا ما كان كالطويله

وهكذا ما كان كالجليله (١)

يعنى أن ما كان على فعيله ، وكان معتلّ العين ، أو مضاعفا - لا تحذف ياؤه فى النسب ؛ فتقول فى طويله : «طويلي» ، وفى جليله «جليلي» وكذلك أيضا ما كان على فعيله وكان مضاعفا ، فتقول فى قليله : «قليلي».

* * *

النسب إلى نحو الممدود

وهمز ذى مدّ ينال فى النسب

ما كان فى تشبيه له انتسب (٢)

حكم همزه الممدود فى النسب كحكمها فى التشبيه : فإن كانت زائده للتأنيث قلبت واوا نحو «حمراوى» فى حمراء ، أو زائده للاحاق كعلاء ، أو بدلا

ص: ١٦١

١- «وتَمَمُوا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول : مفعول به «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان واسمها وخبرها لا- محل لها صلة الموصول الواقع مفعولا- به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

٢- «وهمز» مبتدأ ، وهمز مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى النسب» جار ومجرور متعلق بقوله «ينال» السابق «ما» اسم موصول : مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «فى تشبيه ، له» جار ومجروران متعلقان بقوله «انتسب» الآتى «انتسب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من انتسب وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيح نحو علبائي وكسائي ، والقلب نحو علباوي وكساوي ، أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو قرآني في قرآء.

النسب إلى نحو المركب بأنواعه

وانسب لصدر جمله وصدر ما

رَكْب مزجا ، ولثان تَمَّا (١)

إضافه مبدوءه بابن أو اب

أو ماله التعريف بالثاني وجب (٢)

فيما سوى هذا انسبن للأول

ما لم يخف لبس ، ك- «عبد الأشهل» (٣).

ص: ١٦٢

١- «وانسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب ، وصدر مضاف و «جمله» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق ، ومصدر مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من ركب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «مزجا» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف : أي تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفه ، لثان : جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر «تمما» تمم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل جر نعت لثان.

٢- «إضافه» مفعول به لقوله «تمما» في البيت السابق «مبدوءه» نعت لقوله «بابن» جار ومجرور متعلق بمبدوءه «أو» عاطفه «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفه أيضا «ما» اسم موصول : معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله وجب الآتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ ، والجمله من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

٣- «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «انسبن» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجروره محلا بنفي ، وسوى مضاف و «هذا» اسم إشارة مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «انسبن» انسب : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لأول» جار ومجرور متعلق بقوله انسبن «ما» مصدرية ظرفيه «لم» نافية جازمه «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر

لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و «الأشهل» مضاف إليه.

إذا نسب إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركبا تركيب جملة ، أو تركيب مزج ، حذف عجزه ، وألحق صدره ياء النسب ؛ فتقول في تأبط شراً : «تأبطى» ، وفي بعلبك «بعلبى» وإن كان مركبا تركيب إضافة ، فإن كان صدره ابنا ، أو كان معرّفا بعجزه - حذف صدره ، وألحق عجزه ياء النسب ؛ فتقول في ابن الزبير : «زبيرى» وفي أبى بكر : «بكرى» ، وفي غلام زيد : «زيدى» فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب إلى صدره ؛ فتقول في امرىء القيس : «امرئى» وإن خيف لبس حذف صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ فتقول في عبد الأشهل ، وعبد القيس : «أشهلى ، وقيسى».

النسب إلى نحو محذوف اللام

واجبر برد اللام ما منه حذف

جوازا ان لم يك رده ألف (1).

ص: ١٦٣

١- «واجبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر ، ورد مضاف و «اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «حذف» الآتى «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «جوازا» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبرا إذا جواز «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يك» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف «رده» رد : اسم يك ، ورد مضاف ، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب خبر يك ، وجمله يك واسمها وخبرها فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لامة مألوف فى التشبيه أو الجمع فاجبره برد لامة.

فى جمعى التصحيح ، أو فى التثنيه

وحتى مجبور بهذى توفيه (١)

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه ، أولاً .

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الرد وتركه ؛ فتقول فى «يد وابن» : «يدوى ، وبنوى ، وابنى ، ويدى» كقولهم فى التثنيه : «يدان ، وابنان» وفى «يد» علماً لمذكر : «يدون» .

وإن كانت مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه وجب ردها فى النسب ؛ فتقول فى «أب ، وأخ ، وأخت» : «أبوى ، وأخوى» كقولهم : «أبوان ، وأخوان ، وأخوات» .

وبأخ أختا ، وبابن بنتا

ألحق ، ويونس أبى حذف التا (٢) .

ص : ١٦٤

١- «فى جمعى» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» فى البيت السابق ، وجمعى مضاف و «التصحيح» مضاف إليه ، «أو» عاطفه «فى التثنيه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحتى» مبتدأ ، و حتى مضاف و «مجبور» مضاف إليه «بهذى» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفيه» خبر المبتدأ .

٢- «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله «ألحق» الآتى «أختا» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ألحق» الآتى - «وبابن» معطوف على قوله بأخ «بنتا» معطوف على قوله «أختا» السابق ، وقد علمت أن العطف على معمولى عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ويونس» مبتدأ ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبيه إمام النحاه «أبى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبى ، وحذف مضاف ، و «التا» قصر للضرورة : مضاف إليه .

مذهب الخليل وسيبويه - رحمهما الله تعالى! - إلحاق أخت و بنت في النسب بأخ وابن ؛ فتحذف منهما تاء التأنيث ، ويردّ إليهما المحذوف ؛ فيقال : «أخوي ، وبنوي» كما يفعل بأخ وابن ، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما ؛ فتقول : «أختي ، وبنتي».

ا

النسب إلى نحو ما وضع على حرفين

وضاعف الثاني من ثنائي

ثانيه ذولين ك- «لا ولائي» (1)

إذا نسب إلى ثنائي لا ثالث له ، فلا يخلو الثاني : إما أن يكون حرفا صحيحا ، أو حرفا معتلا.

فإن كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه ؛ فتقول في كم : «كمي ، وكمي».

وإن كان حرفا معتلا وجب تضعيفه : فتقول في لو : «لوي».

وإن كان الحرف الثاني ألفا ضوعفت وأبدلت الثانيه همزه ؛ فتقول في رجل اسمه لا : «لائي» ويجوز قلب الهمزه واوا ؛ فتقول : «لا وي».

ص: ١٦٥

١- «وضاعف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني : مبتدأ ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «لين» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كلا ، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

وإن يكن كشيء ما الفاء عدم

فجبره وفتح عينه التزم (١)

إذا نسب إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيح اللام ، أو معتلها .

فإن كان صحيحها لم يرد إليه المحذوف ؛ فتقول في «عده وصفه» : «عدى وصفى» .

وإن كان معتلها وجب الرد ، ويجب أيضا - عند سيبويه رحمه الله! - فتح عينه ؛ فتقول في شيء : «وشوى» .

ص: ١٦٦

١- «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط «كشيء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول : اسم يكن «الفا» قصر للضرورة : مفعول تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتى «عدم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعه في جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من «عينه» مضاف إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير - مع أن المبتدأ في قوة المثني - للتأويل بالمذكور ، ويجوز أن تكون الجمله خبر المبتدأ وحده ، ويكون هناك خبر محذوف - مماثل لهذا المذكور - للمعطوف ؛ فتكون الواو عطفت جملة على جملة ، والتقدير على هذا الوجه الأخير : فجبره التزم وفتح عينه التزم ، وهذا أولى من جعل المذكور خبرا للمعطوف وحده ، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفا ، وذلك لأن الحذف من الأول لدلاله الثانى عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه .

النسب إلى نحو الجمع

والواحد اذكر ناسبا للجمع

إن لم يشابه واحدا بالوضع (١)

إذا نسب إلى جمع باق على جمعيته جىء بواحد ونسب إليه ، كقولك فى النسب إلى الفرائض : «فرضي».

هذا إن لم يكن جاريا مجرى العلم ، فإن جرى مجراه - كأنصار - نسب إليه على لفظه ؛ فتقول فى أنصار : «أنصاري» ، وكذا إن كان علما ؛ فتقول فى أنمار : «أنماري».

* * *

يستغنى عن ياء النسب بمجىء الاسم على بعض الصيغ

ومع فاعل وفعال فعل

فى نسب أغنى عن اليا فقبل (٢)

يستغنى غالبا فى النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل - بمعنى صاحب كذا - نحو «تامر ، ولابن (٣)» أى صاحب تمر وصاحب لبن ، وبنيائه على فَعَال فى .

ص: ١٦٧

١- «الواحد» مفعول تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتى «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ناسبا» حال من الضمير المستتر فى قوله اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسبا «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجمع «واحد» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله «أغنى» الآتى ، ومع مضاف و «فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «فى نسب» جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتى «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «فعل» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفه ، وقبل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

٣- «قد ورد من ذلك قول الحطيئة : وغررتنى وزعمت أنك لابن فى الصييف تامر وقول الآخر : * إلى عطن رحب المباءه أهل* والشاهد فيه قوله «أهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى أهل ، وليس هو بجار على الفعل ؛ لأنه لو جرى لقال «مأهول» ؛ إذ الفعل المستعمل فى هذا المعنى مبنى للمجهول.

الحرف غالبا ، كِبْقَالِ وَبِزَارِ ، وقد يكون فَعَالِ بمعنى صاحب كَذَا ، وجعل منه قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بذى ظلم .

وقد يستغنى - عن ياء النسب أيضا - بفعل بمعنى صاحب كَذَا ، نحو : «رجل طعم ولبس» أى : صاحب طعام ولباس ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى :

٣٥٦- لست بليلى ، ولكنى نهر***لا أدلج الليل ولكن أبتكر(١)

أى : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

. * * *

ص : ١٦٨

١- أنشد سيبويه - رحمه الله - هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنمري - رحمه الله! - فى شرح شواهد. اللغة : «ليلى» معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل فى الليل «نهر» بفتح فكسر - أى : صاحب عمل بالنهار ، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التى إذا بنى الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة فى آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل ، والادلاج - على زنه الافتعال ، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالا - السير فى آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله. المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعه وعدم المبالاه ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلا وهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفيه كما يسير اللصوص ، ولكنه يذهب إليهم فى وضح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم. الإعراب : «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «بليلى» الباء زائده ، ليلي : خبر ليس ، منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «ولكنى» لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الليل» منصوب على الظرفيه الزمانيه بأدلج «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. الشاهد فيه : قوله «نهر» حيث بناه على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهارى ، كما قال : لست بليلى ، قال سيبويه : «وقالوا نهر ، وإنما يريدون نهارى ، ويجعلونه بمنزله عمل وطعم وفيه معنى ذلك» اه .

أى : ما جاء من المنسوب مخالفا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى النسب إلى البصره : «بصرى (٢)» ، وإلى الدهر : «دهرى (٣)» وإلى مرو «مروزى».

ص : ١٦٩

- ١- «وغير» مبتدأ ، و غير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «أسلفته» أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء مفعوله ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «مقررا» حال من الهاء فى أسلفته «على الذى» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتصر» الآتى فى آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبنى للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله لا محل صله الذى «اقتصر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله من اقتصر ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
- ٢- المشهور فى «البصره» فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها «بصرى» بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً ، وقد ورد فى «البصره» كسر الباء وضمها أيضا ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ما ورد فى لفظ المنسوب إليه من الفتح أولا- ، ولا-حظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً ، ولم يرد فى المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغيره فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنه حبلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف ، كما يجوز قلبها واوا ، فيقال «بصروى».
- ٣- الدهرى - بضم الدال ، والقياس فتح الدال - هو الشيخ الفانى.

تنويننا اثر فتح اجعل ألفا

وقفا ، وتلو غير فتح احذفا (١)

أى : إذا وقف على الاسم المنون ، فان كان التنوين واقعا بعد فتحه أبدال ألفا ، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب ، نحو «رأيت زيدا» ، وما فتحته لغير الإعراب ، كقولك فى إِيها وويها : «إِيها ، وويها».

وإن كان التنوين واقعا بعد ضمه أو كسره حذف وسكن ما قبله ، كقولك فى «جاء زيد» ، و «مررت بزويد» : «جاء زيد» ، و «مررت بزويد».

* * *

واحذف لوقف فى سوى اضطرار

صله غير الفتح فى الإضمار (٢)

ص: ١٧٠

١- «تنويننا» مفعول أول لقوله «اجعل» الآتى «إثر» ظرف متعلق باجعل ، وإثر مضاف و «فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ألفا» مفعول ثان لاجعل «وقفا» مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «احذفا» الآتى - وتلو مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «فتح» مضاف إليه «احذفا» فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «واحذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لوقف فى سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف ، وسوى مضاف و «اضطرار» مضاف إليه «صله» مفعول به لاحذف ، وصله مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «الفتح» مضاف إليه «فى الإضمار» جار ومجرور متعلق بصله.

وأشبهت «إذا» منونا نصب

فألغا فى الوقف نونها قلب (١)

إذا وقف على هاء الضمير : فإن كانت مضمومه نحو «رأيتها» أو مكسوره نحو «مررت به» حذفت صلتها ، ووقف على الهاء ساكنه ، إلا فى الضروره ، وإن كانت مفتوحه نحو «هند رأيتها» وقف على الألف ولم تحذف .

وشبهوا «إذا» بالمنصوب المنون ، فأبدلوا نونها ألفا فى الوقف .

وحذف يا المنقوص ذى التّونين - ما

لم ينصب - اولى من ثبوت فاعلما (٢)

وغير ذى التّونين بالعكس ، وفى

نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى (٣) .

ص: ١٧١

١- «أشبهت» أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه «منونا» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منون ، والجمله فى محل نصب نعت لقوله «منونا» السابق «فألغا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «قلب» الآتى - «فى الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون : مبتدأ ، ونون مضاف وها : مضاف إليه «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «يا» قصر للضروره : مضاف إليه ، ويا مضاف و «المنقوص» مضاف إليه «ذى» نعت للمنقوص ، وذى مضاف و «التّونين» مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفيه «لم» نافية جازمه «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، والفتحه ملقاء على الباء من الهمزة فى قوله اولى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

٣- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «التّونين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتى ، ونحو مضاف و «مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ ، ولزوم مضاف و «رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و «اليا» قصر للضروره : مضاف إليه «اقتفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ .

إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف ، نحو «رأيت قاضيا» ؛ فإن لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه بالحذف ، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء ، كما سيأتي ؛ فتقول : «هذا قاض ، ومررت بقاض» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءه ابن كثير : (ولكل قوم هادي).

فإن كان المنقوص محذوف العين : كمر - اسم فاعل من أرى - أو الفاء : كيفى - علما - لم يوقف إلا بإثبات الياء ؛ فتقول : «هذا مرى ، وهذا يفى» وإليه أشار بقوله : «وفى نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى».

فإن كان المنقوص غير منون ؛ فإن كان منصوبا ثبتت ياؤه ساكنه ، نحو «رأيت القاضي» وإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز إثبات الياء وحذفها ، والإثبات أجود ، نحو «هذا القاضي ، ومررت بالقاضي».

* * *

وغيرها التأنيث من محرّك

سكّنه ، أوقف رائم التّحرّك (1)

ص: ١٧٢

١- «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله «سكّنه» الآتى ، وغير مضاف و «ها» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وها مضاف ، و «التأنيث» مضاف إليه «من محرّك» جار ومجرور متعلق بسكّنه «سكّنه» سكن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أو» عاطفه «قف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف ، ورائم مضاف و «التحرّك» مضاف إليه.

أو أشمم الضمه ، أوقف مضعفا

ما ليس همزا أو عليلا ، إن قفا (١)

محركا ، وحرركات انقلا

لساكن تحريكه لن يحظلا (٢)

إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التانيث ، أو غيرها.

فإن كان [آخره] هاء التانيث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولك في «هذه فاطمه أفبت» : «هذه فاطمه».

ص: ١٧٣

١- «أو» عاطفه «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الضمه» مفعول به لأشمم «أو» عاطفه «قف» فعل أمر معطوف على أشمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضعفا» حال من الضمير المستتر في «قف» وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لقوله «مضعفا» «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول «همزا» خبر ليس ، والجمله من ليس واسمه وخبره لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفه «عليلا» معطوف على قوله «همزا» «إن» شرطيه «قفا» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ليس همزا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «محركا» مفعول به لقوله «قفا» في البيت السابق «وحرركات» مفعول تقدم عامله - وهو قوله «انقلا» الآتى - «انقلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله انقلا- «تحريكه» تحريك : مبتدأ ، وتحريك مضاف والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريكه ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكن.

وإن كان [آخره] غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسه أوجه : التسكين ، والرّوم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

فالرّوم : عبارته عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيّ .

والإشمام : عبارته عن ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلا فيما حركته ضمه .

وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزه كخطأ ، ولا معتلاً كفتى ، وأن يلي حركه ، كالجمل ؛ فتقول في الوقف عليه :
الجمل - بتشديد اللام - فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ، كالحمل .

والوقف بالنقل عبارته عن : تسكين الحرف الأخير ، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله ، وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، قابلاً للحركة ، نحو «هذا الضرب ، ورأيت الضرب ، ومررت بالضرب» .

فإن كان ما قبل الآخر محرراً لم يوقف بالنقل كجعفر .

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : باب [وإنسان] .

ونقل فتح من سوى المهموز لا

يراه بصريّ ، وكوف نقلاً (1)

ص : ١٧٤

١- «ونقل» مبتدأ ، ونقل مضاف و «فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف و «المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى ، وجمله الفعل المنفي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة : مبتدأ «نقلاً» نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفي ، والألف للاطلاق ، والجمله من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحه ، أو ضمه ، أو كسره ، وسواء كان الأخير مهموزا ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : «هذا الضرب ، ورأيت الضرب ، ومررت بالضرب» في الوقف على «الضرب» ، و «هذا الردء (١) ، ورأيت الردء ، ومررت بالردء» في الوقف على «الردء».

ومذهب البصريين أنه لا- يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحه إلا- إذا كان الآخر مهموزا ؛ فيجوز عندهم «رأيت الردء» ويمتنع «[رأيت] الضرب».

ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

والنقل إن يعدم نظير ممتنع

وذاك في المهموز ليس يمتنع (٢)

يعنى أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمه على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك ، إلا- إن كان الآخر همزه فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع «هذا العلم»

ص: ١٧٥

١- الردء - بكسر الراء وسكون الدال ، وآخره همزه - هو المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : (فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ).

٢- «والنقل» مبتدأ «إن» شرطيه «يعدم» فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن يعدم نظير فالنقل ممتنع ، وجمله الشرط وجوابه لا- محل لها من الإعراب معترضه بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاك» اسم إشاره مبتدأ «في المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله «يتمتع» الآتى «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك الواقع مبتدأ «يتمتع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجمله في محل نصب خبر ليس ، والجمله من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة.

فى الوقف على «العلم» لأن فعلا مفقود فى كلامهم ، ويجوز «هذا الردء» لأن الآخر همزه.

فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل

إن لم يكن ساكن صح وصل (١)

وقلّ ذا فى جمع تصحيح ، وما

ضاهى ، وغير ذين بالعكس انتمى (٢)

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كان فعلا وقف عليه بالتاء ، نحو «هند قامت» وإن كان اسما فإن كان مفردا فلا يخلو : إما أن يكون ما قبلها ساكنا

ص: ١٧٦

١- «فى الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتى «تا» قصر للضرورة : مبتدأ ، وتا مضاف و «تأنيث» مضاف إليه ، وتأنيث مضاف و «الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة : مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «ساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» الآتى «صح» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجمله فى محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل نصب خبر يكن ، وجمله يكن ومعموليه فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة : فاعل قل «فى جمع» جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح «ضاهى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف و «ذين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجمله من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

صحيحا ، أولا-؛ فإن كان ما قبلها ساكنا صحيحا وقف عليه بالتاء ، نحو «بنت ، وأخت» ، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء ، نحو «فاطمه ، وحمزه ، وفتاه» وإن كان جمعا أو شبهه وقف عليه بالتاء ، نحو «هندات ، وهيئات» وقلّ الوقف على المفرد بالتاء ، نحو «فاطمت» وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو «هنداه ، وهيهاه».

* * *

وقف بها السكت على الفعل المَعْل

بحذف آخر كأعط من سأل (١)

وليس حتما في سوى ما كع أو

كيع مجزوما ؛ فراع ما رعوا (٢)

ص: ١٧٧

١- «وقف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بوقف ، وها مضاف و «السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بوقف «المعل» صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله «المعل» وحذف مضاف و «آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جاره لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبني على حذف الياء والكسره في آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت «من» اسم موصول : مفعول به لأعط «سأل» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجمله من سأل وفاعله لا- محل لها صلة الموصول ، وجمله فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف.

٢- «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتما» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بحتم ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوما» حال من المجرور الثاني «فراع» راع : فعل أمر مبني على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لراع «رعوا» رعى : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذي رعه.

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حذف آخره : للجزم ، أو الوقف ، كقولك في لم يعط : «لم يعطه» وفي أعط : «أعطه» ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذى حذف آخره قد بقى على حرف واحد ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك في «ع» و «ق» : «عه ، وقه» والثانى كقولك في «لم يع» و «لم يق» : «لم يعه ، ولم يقه» (١).

* * *

وما فى الاستفهام إن جرّت حذف

ألفها ، وأولها لها إن تقف (٢)

وليس حتما فى سوى ما انخفضا

باسم ، كقولك «اقتضاءم اقتضى» (٣).

ص : ١٧٨

١- قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الشارح هنا - من أنه يجب لحاق هاء السكت فى الوقف على نحو «لم يع ، ولم يف» - ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء فى الوقف على قوله تعالى (وَلَمْ أَكُ) وقوله سبحانه (وَمَنْ تَقِ) والقراء مع كونها سنه متبعه لا تخالف العرييه ، ولا تأتى على وجه يمتنع عرييه.

٢- «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «فى الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على ما الاستفهاميه «حذف» فعل ماض مبنى للمجهول ، جواب الشرط «ألفها» ألف : نائب فاعل لحذف ، وألف مضاف وها : مضاف إليه «وأولها» أول : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة : مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تقف فأولها الهاء.

٣- «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهاميه الهاء فى الوقف «حتما» خبر ليس «فى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» وسوى مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «انخفضا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجملة لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفاض «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مبتدأ محذوف «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوبا لإضافته إلى اسم الاستفهام الذى له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف و «م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

إذا دخل على «ما» الاستفهامية جازّ وجب حذف ألفها ، نحو «عمّ تسأل؟» و «بم جئت؟» و «اقتضاء م اقتضى زيد» وإذا وقف عليها بعد دخول الجار ؛ فإما أن يكون الجار لها حرفا ، أو اسما ؛ فإن كان حرفا جاز إلحاق هاء السّكت ، نحو «عمّه» و «فيمه» وإن كان اسما وجب إلحاقها ، نحو «اقتضاء مه» و «مجيء مه».

ووصل ذى الهاء أجز بكلّ ما

حرّك تحريك بناء لزمّا (١)

ووصلها بغير تحريك بنا

أديم شدّ ، فى المدام استحسنا (٢).

ص : ١٧٩

١- «ووصل» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أجز» الآتى - ووصل مضاف و «ذى» اسم إشارة : مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أجز» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بكلّ» جار ومجرور متعلق بقوله أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول مطلق مبين للنوع ، وتحريك مضاف و «بناء» مضاف إليه «لزمّا» لزم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بناء ، والجمله فى محل جر صفة لبناء.

٢- «ووصلها» وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وها : مضاف إليه ، «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و «تحريك» مضاف إليه ، وتحريك مضاف و «بنا» قصر للضرورة : مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريك بناء ، والجمله فى محل جر صفة لتحريك بناء «شدّ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجمله من شدّ وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى المدام» جار ومجرور متعلق بقوله «استحسن» الآتى «استحسن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهذه الجمله معطوفه على جملة الخبر بعاطف مقدر ، أى : واستحسن فى المدام.

يجوز الوقف بهاء السِّكِّت على كل متحرك بحركة بناء ، لانزمه ، لا- تشبه حركه إعراب ، كقولك في « كيف » : « كيفه » ولا يوقف بها على ما حركته إعرابيه ، نحو « جاء زيد » ولا على ما حركته مشبهه للحركه الإعرابيه ، كحركه الفعل الماضى ، ولا على ما حركته البنائيه غير لازمه ، نحو « قبل » و « بعد » والمنادى المفرد ، نحو « يا زيد ، يا رجل » واسم « لا » التى لطفى الجنس ، نحو « لا رجل » وشذَّ وصلها بما حركته البنائيه غير لازمه ، كقولهم فى « من عل » : « من عله » (١) ، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمه لازمه.

* * *

وربما أعطى لفظ الوصل ما

للوقف نثرا ، وفشا منتظما (٢)

ص: ١٨٠

-
- ١- وذلك كما فى قول الراجز : يا ربَّ يوم لى لا أظلله أرمض من تحت وأضحى من عله
 - ٢- «وربما» رب : حرف تقليل ، وما : كافه «أعطى» فعل ماض مبنى للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطى ، وهو المفعول الأول ، ولفظ مضاف و «الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعطى «للوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نثرا» منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل ، أى : ذا نثر ، أى : واقعا فى نثر «وفشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظما» حال من فاعل فشا.

قد يعطى الوصل حكم الوقف ، وذلك كثير فى النظم ، قليل فى النثر ، ومنه فى النثر قوله تعالى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ) ومن النظم قوله :

٣٥٧- * مثل الحريق وافق القصبًا *** فضعف الباء وهى موصوله بحرف الإطلاق [وهو الألف]. (١)

ص: ١٨١

١- هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب فى كتاب سيبويه إلى رؤبه بن العجاج بن رؤبه ، ونسبه أبو حاتم فى كتاب الطير إلى أعرابى - ولم يسمه - ونسبه الجرمى إلى ربيعه بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله : * كأنه السَّيل إذا اسلحبا* ويروى أول بيت الشاهد : أو كالحريق - إلخ. اللغة : «كأنه» الضمير يعود إلى الجذب الذى خشيه الراجز وتوقعه فى أول هذه الكلمه ، فى قوله : لقد خشيت أن أرى جدبًا فى عامنا ذا بعد ما أخصبًا «اسلحبا» أى : امتد وانبطح ، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ، ويعم الأودية «الحريق» أراد به النار «القصبًا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا. الإعراب : «مثل» بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، ومثل مضاف و «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من الحريق «القصبًا» مفعول به لوافق. الشاهد فيه : قوله «القصبًا» حيث ضعف الباء مع كونها موصوله بألف الإطلاق.

الألف المبديل من «يا» فى طرف

أمل ، كذا الواقع منه اليا خلف (١)

دون مزيد ، أو شذوذ ، ولما

تليه ها التأنيث ما الها عدما (٢)

الإمالة : عبارته عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسره ، وبالألف نحو الياء (٣).

ص: ١٨٢

١- «الألف» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتى - «المبديل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبديل «فى طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لياء «أمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله الواقع «اليا» قصر للضرورة : فاعل للواقع «خلف» حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه.

٢- «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع فى البيت السابق ، ودون مضاف و «مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفه «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة : فاعل تلى ، وها مضاف و «التأنيث» مضاف إليه ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا باللام «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله - وهو قوله عدم الآتى - «عدما» عدم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول.

٣- الغرض من الإمالة أحد أمرين ؛ أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها ، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسره مستقل منحدر ، والنطق بالفتحة والألف مستعل متصعد ، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء فى الانحدار والتسفل ، وثانيهما : التنبه على أصل أو غيره. وحكم الإمالة الجواز ؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز ، والأسباب التى سيدكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب. والإمالة لغه تميم ومن جاورهم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلا.

وتمال الألف إذا كانت طرفا : بدلا من ياء ، أو صائره إلى الياء ، دون زياده أو شذوذ ؛ فالأول كألف «رمى ، ومرمى» والثانى كألف «ملهى» فإنها تصير ياء فى التثنيه نحو «ملهيان».

واحترز بقوله : «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زياده ياء التصغير ، نحو «قفى» أو فى لغه شاذه ، كقول هذيل فى «قفا» إذا أضيف إلى ياء المتكلم «قفى».

وأشار بقوله : «ولما تليه ها التانيث ما الها عدما» إلى أن الألف التى وجد فيها سبب الإماله تمال ، وإن وليتها هاء التانيث كفتاه.

* * *

وهكذا بدل عين الفعل إن

يؤول إلى فلت ، كماضى خف وذن (1)

أى : كما تمال الألف المتطرفه كما سبق تمال الألف الواقعه بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فلت [بكسر الفاء] : سواء كانت العين واوا كخاف ، أو ياء كباع وكدان ؛ فيجوز إمالتها كقولك : «خفت ، ودنت ، [وبعت]».

ص : ١٨٣

١- «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر وبدل مضاف و «عين» مضاف إليه ، وعين مضاف و «الفعل» مضاف إليه «إن» شرطيه «يؤول» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى فلت» جار ومجرور متعلق بقوله يؤول «كماضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كماضى ، وماضى مضاف و «خف» قصد لفظه : مضاف إليه «ودن» معطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضا.

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فلت - بضم الفاء - امتنعت الإيماله ، نحو «قال ، وجال» فلا تملها ، كقولك : قلت ، وجلت.

كذاك تالي الياء ، والفصل اغتفر

بحرف او مع ها ك- «جيبها أدر» (١)

كذاك تمال الألف الواقعه بعد الياء : متصله بها نحو بيان ، أو منفصله بحرف نحو يسار ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : أدر جيبها ؛ فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإيماله ؛ لبعء الألف عن الياء ، نحو بيننا ، والله أعلم.

كذاك ما يليه كسر ، أو يلي

تالي كسر أو سكون قد ولي (٢).

ص: ١٨٤

١- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر ، وتالي مضاف و «اليا» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغتفر» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجمله من اغتفر ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفه «مع» معطوف على محذوف ، ومع مضاف و «ها» قصر للضرورة : مضاف إليه «كجيبها» الكاف جاره لقول محذوف ، جيب : مفعول مقدم لأدر ، وجيب مضاف وها : مضاف إليه «أدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «يليه» يلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلّه «أو» عاطفه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «تالي» مفعول به ليلي ، وتالي مضاف و «كسر» مضاف إليه ، والجمله لا محل لها معطوفه على جمله الصلّه «أو» عاطفه «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سكون ، والجمله في محل جر صفة لسكون.

كسرا ، وفصل الها كلا فصل يعدّ

ف- «درهماك» من يمله لم يصد (١)

أى : كذلك تمال الألف إذا وليتها كسره ، نحو عالم ، أو وقعت بعد حرف يلي كسره ، نحو كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسره أولهما ساكن ، نحو شمال ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، وكذلك يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسره أولهما ساكن ، نحو «هذان درهماك» والله أعلم.

وحرف الاستعلا يكفّ مظهرا

من كسر او يا ، وكذا تكفّ را (٢).

ص: ١٨٥

١- «كسرا» مفعول به لقوله «ولى» فى آخر البيت السابق «وفصل» مبتدأ ، وفصل مضاف و «الها» قصر للضرورة : مضاف إليه «كلا فصل» جار ومجرور متعلق بقوله «يعد» الآتى «يعد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «فدرهماك» الفاء للتفريع ، ودرهما : مبتدأ أول ، ودرهما مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم شرط : مبتدأ ثان «يمله» يمل : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، والهاء مفعول به ليمل «لم» نافية جازمه «يصد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وجملة المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله درهماك.

٢- «وحرف» مبتدأ ، وحرف مضاف و «الاستعلا» مضاف إليه «يكف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجملة من يكف وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «مظهرا» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله مظهراً ، أو متعلق به ، أو متعلق بيكف «أو» عاطفه «يا» قصر للضرورة : معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتى «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضرورة : فاعل تكف.

إن كان ما يكفّ بعد متّصل

أو بعد حرف أو بحرفين فصل (١)

كذا إذا قدّم ما لم ينكسر

أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر (٢)

حروف الاستعلاء سبعة ، وهي : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والقاف ، وكل واحد منها يمنع الإماله ، إذا كان سببها كسره ظاهره ، أو ياء موجوده ، ووقع بعد الألف متصلا بها ، كساخط ، وحاصل ، أو مفصولا بحرف كنافخ وناعق ، أو حرفين كمناشيط وموائيق .

ص : ١٨٦

١- «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «ما» اسم موصول : اسم كان ، وجمله «يكف» صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «أو» عاطفه «بعد» معطوف على بعد الأول ، وبعد مضاف و «حرف» مضاف إليه «أو» عاطفه «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «فصل» الآتي «فصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جمله «قدم» الآتى ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفيه «لم» نافية جازمه «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفه «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر» ظرف متعلق بقوله يسكن ، وإثر مضاف و «الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جاره لقول محذوف ، المطواع : مفعول تقدم على عامله «مر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره يميره ، أى أطعمه ، والميره : الطعام .

وحكم حرف الاستعلاء في منع الإماله يعطى للراء التى هى غير مكسوره - وهى المضمومه ، نحو هذا عذار ، والمفتوحه ، نحو هذان عذاران - بخلاف المكسوره على ما سيأتى ، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله : «كذا إذا قَدَم - البيت» إلى أنّ حرف الاستعلاء المتقدم يكفّ سبب الإماله ، ما لم يكن مكسورا ، أو ساكنا إثر كسره ؛ فلا يمال نحو صالح ، وظالم ، وقاتل ، ويمال نحو طلاب ، وغلاب ، وإصلاح.

وكفّ مستعل ورا ينكفّ

بكسر را كغارما لا أجفو (١)

يعنى أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسوره ، مع المكسوره غلبتهما المكسوره وأميلت الألف لأجلها ؛ فيمال نحو «على أبصارهم ، ودار القرار».

وفهم منه جواز إماله نحو «حمارك» ؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسوره مع وجود المقتضى لترك الإماله - وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسوره - فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى.

ص: ١٨٧

١- «وكف» مبتدأ ، وكف مضاف و «مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضرورة : معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كف مستعل ، والجمله من ينكف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله ينكف ، وكسر مضاف و «را» مضاف إليه «كغارما» الكاف جاره لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتى «لا» نافية «أجفو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.

ولا تمل لسبب لم يتصل

والكف قد يوجه ما ينفصل (١)

إذا انفصل سبب الإماله لم يؤثر ، بخلاف سبب المنع ؛ فإنه قد يؤثر منفصلا ؛ فلا يمال «أتى قاسم» بخلاف «أتى أحمد».

وقد أمالوا لتناسب بلا

داع سواه ، كعمادا ، وتلا (٢)

قد تمال الألف الخاليه من سبب الإماله ؛ لمناسبه ألف قبلها ، مشتمله على سبب الإماله ، كإماله الألف الثانيه من نحو «عمادا» لمناسبه الألف المماله قبلها ، وكإماله ألف «تلا» كذلك.

ص: ١٨٨

١- «ولا» ناهيه «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافية جازمه «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود سبب ، والجمله من يتصل المجزوم بلم فاعله فى محل جر صفة لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يوجه» يوجب : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليوجب «ما» اسم موصول : فاعل يوجب ، والجمله من يوجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الاسم الموصول.

٢- «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب ، بلا داع» جاران ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا «سواه» سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «كعمادا» الكاف جاره لقول محذوف ، عمادا : مقول لذلك القول المحذوف على إرادته لفظه «وتلا» قصد لفظه : معطوف على قوله عمادا.

ولا تمل ما لم ينل تمكنا

دون سماع غير «ها» وغير «نا» (١).

الإمالة من خواصّ الأسماء المتمكّنه ؛ فلا يمال غير المتمكن إلا سماعا ، إلا «ها» و «نا» ؛ فإنهما يمالان قياسا مطّردا ، نحو «يريد أن يضربها» و «مرّ بنا» (٢).

والفتح قبل كسر راء في طرف

أمل ، ك- «للأيسر مل تكف الكلف» (٣).

ص: ١٨٩

١- «لا» ناهيه «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتمل «لم» نافية جازمه «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول هو فاعله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و «سماع» مضاف إليه ، «غير» منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف و «ها» مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثه الغائبه «وغير» معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، و «نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضا.

٢- قد أمالوا من الأسماء غير المتمكّنه «ذا» الإشاريه ، و «متى» و «أنى» و «ها» و «نا» وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» فى النداء ، و «لا» الجوابيه وفى نحو قولهم «افعل هذا إمالا» قال قطرب : ولا يمال غير ذلك من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة ، فلو سميت إنسانا بحتى أملتها ، لأن ألفها تصير ياء فى الثنيه لكونها رابعه ، وإذا سميت يالى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واوا فى الثنيه ، لكون ذى الواو فى الثلاثى أكثر من ذى الياء.

٣- «والفتح» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتى - «قبل» ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «راء» مضاف إليه «فى طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جاره لقول محذوف للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله «مل» الآتى «مل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الكلف» مفعول ثان لتكف.

كذا الذى تليه «ها» التانيث فى

وقف إذا ما كان غير ألف (1)

أى : تمال الفتحه قبل الراء المكسوره : وصلًا ، ووقفًا ، نحو «بشرر» و «للايسر مل» وكذلك يمال ما وليه هاء التانيث من [نحو] «قيمه ، ونعمه».

ص: ١٩٠

١- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول : مبتدأ مؤخر «تليه» تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة : فاعل تلى ، وهاء مضاف و «التانيث» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول «فى وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى تليه ها التانيث «غير» خبر كان ، وغير مضاف و «ألف» مضاف إليه. ***

حرف وشبهه من الصّرف برى

وما سواهما بتصريف حرى (١).

التصريف عبارته عن : علم يبحث فيه عن أحكام بنيه الكلمه العرييه ، وما لحروفها من أصاله وزياده ، وصحه وإعلال ، وشبهه ذلك.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنه والأفعال (٢) ؛ فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها.

لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثة ولا يدخل الحروف وشبهها

وليس أدنى من ثلاثيّ يرى

قابل تصريف سوى ما غيرا (٣).

ص: ١٩١

١- «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبهه : معطوف على حرف ، وشبهه مضاف والهاء مضاف إليه «من الصّرف» جار ومجرور متعلق بقوله برى الآتى «برى» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنه فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صله الموصول ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتى «حرى» خبر المبتدأ.

٢- المراد بالأفعال هنا المتصرفه ، لا مطلقا ، والتصريف أصل فى الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء.

٣- «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس ، وخبرها جمله يرى ومعمولاته «من ثلاثيّ» جار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أدنى ، والجمله فى محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثان ليرى ، وقابل مضاف و «تصريف» مضاف إليه «سوى» أذاه استثناء ، وسوى مضاف و «ما» نكرة موصوفه أو اسم موصول : مضاف إليه «غيرا» غير : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوفه أو الموصوله ، والجمله من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله ما الموصوله ، أو فى محل جر صفة لما النكرة.

يعنى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين ، إلا إن كان محذوفاً منه ؛ فأقل ما تبني عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثه أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ «يد» و «قل» و «م الله» و «ق زيدا».

الاسم ضربان : مجرد و مزيد فيه و بيان كل منهما

ومنتهى اسم خمس ان تجردا

وإن يزد فيه فما سبعا عدا (١)

الاسم قسمان : مزيد فيه ، ومجرد عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو : ما بعض حروفه ساقط وضعا ، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : احرنجام ، واشهيباب.

والمجرد عن الزيادة هو : ما بعض حروفه ليس ساقطا في أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثي كفلس ، أو رباعي كجعفر ، وإما خماسي - وهو غايته - كسفرجل.

ص: ١٩٢

١- «ومنتهى» مبتدأ ، ومنتهى مضاف و «اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تجردا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف «وإن» شرطيه «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعه في جواب الشرط. ما : نافية «سبعا» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا - بمعنى زاد - الآتي «عدا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل جزم جواب الشرط.

وغير آخر الثلاثي افتح وضمّ

واكسر ، وزد تسكين ثانيه تعم (١)

العبره في وزن الكلمه بما عدا الحرف الأخير منها ، وحينئذ فالاسم الثلاثي : إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه ، وعلى كل من هذه التقادير : إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه ، أو ساكنه ، فتخرج من هذا اثنا عشر بناء حاصله من ضرب ثلاثه في أربعه ، وذلك نحو : قفل ، وعنق ، ودئل ، وصرد ، ونحو : علم ، وحبك ، وإبل ، وعنب ، ونحو : فلس ، وفرس ، وعضد ، وكبد.

* * *

الفعل ضربان : مجرد و مزيد فيه و أوزان المجرد ثلاثيا أو رباعيا

وفعل أهمل ، والعكس يقلّ

لقصدهم تخصيص فعل بفعل (٢)

ص: ١٩٣

١- «وغير» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله افتح الآتي - وغير مضاف و «آخر» مضاف إليه ، وآخر مضاف و «الثلاثي» مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وضم ، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد ، وتسكين مضاف وثاني من «ثانيه» مضاف إليه ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «يقل» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقل ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر - وهو قصد - وتخصيص مضاف و «فعل» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

يعنى أن من الأبنية الاثنى عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل.

فالأول : ما كان على وزن فعل - بكسر الأول ، وضم الثانى - وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حيك.

والثانى : ما كان على وزن فعل - بضم الأول ، وكسر الثانى - كدئل ، وإنما قلّ ذلك فى الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسمّ فاعله كضرب وقتل.

وافتح وضمّ واكسر الثانى من

فعل ثلاثى ، وزد نحو ضمن (١)

ومنتهاه أربع إن جرّدا

وإن يزد فيه فما ستا عدا (٢)

الفعل ينقسم إلى مجرد ، و [إلى] مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلك ،

ص: ١٩٤

١- «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وضم ، واكسر» كذلك «الثانى» تنازعه الأفعال الثلاثة ، وكل منها يطلبه مفعولا- به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى «ثلاثى» نعت لفعل «وزد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد ، ونحو مضاف و «ضمن» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- «ومنتهاه» منتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «جردا» جرد : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف ، إن : شرطيه «يزد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله يزد «فما» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وما : نافية «ستا» مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله عدا الآتى «عدا» فعل ماض - ومعناه جاوز - وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط.

وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان : ثلاثه لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ؛ فالتى لفعل الفاعل فعل - بفتح العين - كضرب ، وفعل - بكسرهما - كشرب ، وفعل - بضمها - كحرف.

والذى لفعل المفعول فعل - بضم الفاء ، وكسر العين - كضمن.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحه ، ولهذا قال المصنف «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مثلثا ، وسكت عن الأول ؛ فعلم أنه يكون على حاله واحده ، وتلك الحاله هي الفتح.

[وللرباعي المجرد ثلاثه أوزان : واحد لفعل الفاعل ، كدحرج ، وواحد لفعل المفعول كدحرج ، وواحد لفعل الأمر كدحرج] (١).

وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضارب ، أو على خمسة : كانطلق ، أو على ستة : كاستخرج ، وإن كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة : كتدحرج ، أو على ستة : كاحرنجم.

ص: ١٩٥

١- الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثه وزن واحد ، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن المبني للمجهول ففرعان عنه. فإن قلت : فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؟ فهو لم يسلك طريقا واحدا في الموضعين ، ولو أنه سلك طريقا واحدا لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك. فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي ، فعده منه ، أما في الثلاثي فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدا فيه همزه الوصل في أوله ، فلم يعده هناك ؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان.

لاسم مجرّد رباع فعلل

وفعلل وفعلل وفعلل (١)

ومع فعلّ فعلل ، وإن علا

فمع فعلّ حوى فعلللا (٢)

كذا فعلّ وفعلّ ، وما

غاير للزّيد أو النّقص انتمى (٣)

الاسم الرباعيّ المجرد له ستة أوزان :

الأول : فعلل - بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : جعفر (٤) را

ص : ١٩٦

١- «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفت منه ياء النسبه للضروره : نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل ، وفعلل ، وفعلل» معطوفات على المبتدأ.

٢- «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله ، ومع مضاف و «فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطيه «علا» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى علا زاد «فمع» الفاء واقعه في جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي ، ومع مضاف و «فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم أيضا «فعللا» مفعول به لحوى ، والجمله في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخله على الفعل الماضي.

٣- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر ، «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «غاير» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «الزّيد» جار ومجرور متعلق بقوله «انتمى» الآتي «أو» عاطفه «النقص» معطوف على الزّيد «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٤- الجعفر في الأصل : النهر ، وقيل : النهر المألآن خاصه ، وأنشد ابن جنى : إلى بلد لا بقّ فيه ولا أذى ولا نبطيات يفجرن جعفرا

الثانى : فعلل - بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : زبرج (١).

الثالث : فعلل - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه - نحو : درهم [وهجرع] (٢).

الرابع : فعلل - بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : برثن (٣).

الخامس : فعلل - بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه - نحو هزبر (٤).

السادس : فعلل - بضم أوله ، وفتح ثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : جخذب (٥).

وأشار بقوله : «فإن علا - إلخ» إلى أبنيه الخماسى ، وهى أربعه :

الأول : فعلل - بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثه ، وفتح رابعه - نحو : سفرجل.

الثانى : فعللل - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه - نحو : جحمرش (٦).

الثالث : فعلل - بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ، وكسر رابعه - نحو : قذعمل (٧).

ص: ١٩٧

١- الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضا الذهب.

٢- الهجرع : الطويل الممشوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغة بوزن جعفر.

٣- البرثن - بئاء مثلثه - واحد برائن الأسد ، وهى مخالبه.

٤- الهزبر : الأسد.

٥- الجخذب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد.

٦- الجحموش ، من النساء : الثقيله السمجه ، أو هى العجوز الكبيره ، والجحموش من الإبل : الكبيره السن ، وتجمع على جحامر.

وتصغر على جحيمر ، بحذف الشين ؛ لأنها تخل بالصيغه.

٧- القذعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيره.

الرابع : فعللّ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه - نحو : قرطعب (١).

وأشار بقوله : «وما غير - إلخ» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر ، فهو إما ناقص ، وإما مزيد فيه ؛ فالأول كيد ودم ، والثاني كاستخراج واقتدار.

ضابط الحرف الأصلي و الحرف الزائد (الميزان)

والحرف إن يلزم فأصل ، والذي

لا يلزم الزائد ، مثل تا احتدى (٢)

الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمه هو الحرف الأصلي ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمه هو الزائد ، نحو ضارب ومضروب.

بضمن فعل قابل الأصول في

وزن ، وزائد بلفظه اكتفى (٣)

ص: ١٩٨

١- القرطعبه : الخرقه الباليه ، وليس له قرطعبه : أى ليس له شيء.

٢- «والحرف» مبتدأ «إن» شرطيه «يلزم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعه في جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول : مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذي لا- يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل ، ومثل مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتا مضاف و «احتدى» قصد لفظه : مضاف إليه.

٣- «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله «قابل» الآتى ، وضمن مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «في وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اكتفى» الآتى على أنه نائب فاعله ، وجاز تقدمه لأنه في صورته الفضله ولا يلتبس بالمبتدأ ، وقد تقدم ذكر ذلك مرارا في نظائره من كلام الناظم ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه «اكتفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، والجمله منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وضاعف اللّام إذا أصل بقى

كراء جعفر وقاف فستق (١)

إذا أريد وزن الكلمه قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام ؛ فيقابل أولها بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، فإن بقى بعد هذه الثلاثه أصل عبّر عنه باللام.

فإن قيل : ما وزن ضرب؟ فقل : فعل ، وما وزن زيد؟ فقل : فغل ، وما وزن جعفر؟ فقل : فعلل ، وما وزن فستق؟ فقل : فعلل ، وتكرّر اللام على حسب الأصول.

وإن كان فى الكلمه زائد عبّر عنه بلفظه ؛ فإذا قيل : ما وزن ضارب؟ فقل : فاعل ، وما وزن جوهر؟ فقل : فوعل ، وما وزن مستخرج؟ فقل : مستفعل.

هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرف أصلى ؛ فإن كان ضعفه عبر عنه بما عبّر به عن ذلك الأصلي ، وهو المراد بقوله :

* * *

ص: ١٩٩

١- «وضاعف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللام» مفعول به لضعف «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا بقى أصل ، والجمله من بقى المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «بقى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من بقى المذكور وفاعله لا محل لها مفسره «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كراء ، وراء مضاف ، و «جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء ، وقاف مضاف و «فستق» مضاف إليه.

وإن يك الزائد ضعف أصلي

فاجعل له في الوزن ما للأصل (١)

فتقول في وزن اغدودن (٢): افوعل ؛ فتعبر عن الدال الثانيه بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانيه ضعفها ، وتقول في وزن قتل : فَعَل ، ووزن كرم فَعَل ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول في وزن اغدودن افعودل ، ولا في وزن قتل فعتل ، ولا في وزن كرم فعزل (٣)

واحكم بتأصيل حروف سمس

ونحوه ، والخلف في كلم (٤)

ص: ٢٠٠

١- «وإن» شرطيه «يك» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك ، وضعف مضاف و «أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعه في جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «له ، في الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله الموصول الواقع مفعولا أول لاجعل.

٢- تقول : اغدودن الشعر ، وذلك إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.

٣- حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه في الميزان بلفظه ، إلا شئين ؛ أولهما الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي ؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصلي ، فإن كان تكريرا للعين نحو قتل وكرم عبر عنه بالعين ، وإن كان تكريرا لللام نحو اقعنسس عبر عنه باللام ، وثانيهما : الحرف المبدل من تاء افتعال .. نحو اصطر - فإنه يعبر عنه بالتاء.

٤- «واحكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتأصيل» جار ومجرور متعلق باحكم ، وتأصيل مضاف ، و «حروف» مضاف إليه ، وحروف مضاف و «سمس» مضاف إليه «ونحوه» نحو : معطوف بالواو على سمس ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كلمم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفي ، والكاف مضاف ولملم : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله : الخلف.

المراد يسمسم الرباعي الذي تكررت فائوه وعينه ، ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ؛ فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف - وذلك نحو «لملم» أمر من لملم ، و «كفكف» أمر من كفكف ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحه لم وكف - فاختلف الناس في ذلك ؛ فقيل : هما مادتان ، وليس كفكف من كف ولا لملم من لم ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين ؛ وقيل : اللام زائده وكذا الكاف ، وقيل : هما بدلان من حرف مضاعف ، والأصل لَمَم وكَفَف ، ثم أُبدل من أحد المضاعفين : لام في لملم ، وكاف في كفكف.

* * *

مواضع زياده الألف

فألف أكثر من أصلين

صاحب - زائد بغير مين (1)

إذا صحبت الألف ثلاثه أحرف أصول حكم بزيادتها ، نحو : ضارب

ص: ٢٠١

١- «فألف» مبتدأ «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «صاحب» الآتى - «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف ، والجمله فى محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد ، وغير مضاف و «مين» مضاف إليه.

وغضبي ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائده ، بل هي إما أصل : كإلى (١) ، وإما بدل من أصل : كقال وباع.

مواضع زيادة الياء و الواو

واليا كذا والواو إن لم يقعا

كما هما في يؤيؤ ووعوعا (٢).

أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثه أحرف أصول ، فإنه يحكم بزيادتهما ، إلا فى الثنائى المكرر.

فالأول : كصيرف (٣) ، ويعمل (٤) ، وجوهر ، وعجوز.

والثانى : كيؤيؤ (٥) - لطائر ذى مخلب - ووعوعه - مصدر ووعوع إذا صوّت.

ص: ٢٠٢

١- الإلى - بكسر الهمز ، بزنه الرضى - النعمه ، وهو واحد الآلاء ، فى نحو قوله تعالى : (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ)
٢- «اليا» قصر للضرورة : مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ ، وخبره محذوف لدلاله خبر الأول عليه :
أى والواو كذلك «إن» «شرطيه» و «لم» نافية جازمه «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله فى محل جزم
فعل الشرط «كماهما» فى موضع الحال من ألف الاثنين ، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها ،
والتقدير : إن لم يقعا وقوعا كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير ، و «فى يؤيؤ» جار ومجرور متعلق :
إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف ، ووعوعا : أصله فعل ماض
معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.

٣- الصيرف : الحمال المتصرف فى أمره.

٤- يعمل : البعير القوى على العمل ، والناقه يعمله.

٥- اليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يأيىء بزنه مساجد.

فالياء والواو في الأول زائدتان ، وفي الثاني أصليتان.

وهكذا همز وميم سبقا

ثلاثه تأصيلها تحقّقا (١)

أى : كذلك يحكم على الهمزه والميم بالزيادة إذا تقدّمتا على ثلاثه أحرف أصول ، كأحمد ومكرم ، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومهد.

مواضع زياده الهمزه و الميم

كذاك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين لفظها ردف (٢)

أى : كذلك يحكم على الهمزه بالزيادة إذا وقعت آخرها بعد ألف تقدّمتا أكثر من حرفين ، نحو : حمراء ، وعاشوراء ، وقاصعاء (٣). ع

ص: ٢٠٣

١- «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل رفع نعت للمبتدأ ، وما عطف عليه «ثلاثه» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل : مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لثلاثه.

٢- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و «ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ردف» الآتى - «من حرفين» جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه «ردف» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

٣- القاصعاء : جحر من جحره اليربوع ، وقال الفرزدق : وإذا أخذت بقاصعائك لم تجد أحدا يعينك غير من يتقصّع

قإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائده ، نحو : كساء ، ورداء ؛ فالهمزة فى الأول بدل من واو ، وفى الثانى بدل من ياء (١) ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كماء ، وداء.

* * *

مواضع زياده النون

والنون فى الآخر كالمهمز ، وفى

نحو «غضنفر» أصاله كفى (٢)

النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف ، تقدمها أكثر من حرفين - حكم عليها بالزيادة ، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو زعفران ، وسكران.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهى أصلية ، نحو مكان ، وزمان.

ويحكم أيضا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (٣)

* * *

ص: ٢٠٤

١- أصل كساء كساو - بواو فى آخره ؛ لأنه من الكسوه ، وفعله كسوته أكسوه - فووقت الواو متطرفه إثر ألف زائده فقلبت همزه. وأصل بناء بناى - بياء فى آخره ، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقلبت الياء همزه لتطرفها إثر ألف زائده.

٢- «والنون» مبتدأ «فى الآخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الآتى خبرا «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفى نحو» جار ومجرور متعلق بقوله «كفى» الآتى ، ونحو مضاف و «غضنفر» مضاف إليه «أصاله» مفعول ثان لكفى تقدم عليه «كفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول.

٣- الغضنفر : الأسد

والتاء فى التأنىث والمضارعه

ونحو الاستفعال والمطاوعه (١)

تزداد التاء إذا كانت للتأنىث ، كقائمه ، وللمضارعه ، نحو أنت تفعل ، أو مع السين فى الاستفعال وفروعه ، نحو استخراج ومستخرج واستخرج ، أو مطاوعه فعل نحو علمته فتعلم ، أو فعلل كندحرج .

* * *

والهاء وقفا كلمه ولم تره

واللام فى الإشاره المشتهره (٢)

تزداد الهاء فى الوقف ، نحو لمه ولم تره ، وقد سبق فى باب الوقف بيان ما تزداد فيه ، وهو «ما» الاستفهاميه المجروره ، والفعل المحذوف اللام للوقف ، نحو «ره» ، أو المجزوم ، نحو «لم تره» وكل مبنى على حركه (٣) نحو «كيفه» إلا ما قطع عن الإضافه كقبل وبعد ، واسم «لا» التى لنفى الجنس نحو «لا رجل» والمنادى نحو «يا زيد» والفعل الماضى نحو «ضرب» .

ص: ٢٠٥

١- «والتاء» مبتدأ ، وخبره محذوف لدلاله السياق والسياق عليه ، وتقديره : والتاء زائده ، أو تزداد ، أو نحو ذلك «فى التأنىث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعه» معطوف على التأنىث «ونحو» معطوف على التأنىث أيضا ، ونحو مضاف و «الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعه» معطوف على الاستفعال .

٢- «والهاء» مبتدأ ، وخبره محذوف كما تقدم فى البيت السابق «وقفا» حال بتقدير اسم الفاعل : أى واقفا ، أو منصوب بنزع الخافض : أى فى وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «فى الإشاره» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهره» نعت للإشاره .

٣- تذكر أنه اشترط فى الحركه : أن تكون حركه بناء ، فخرجت حركه الإعراب ، وأن لا يشبه المبنى على الحركه المعرب كالفعل الماضى فإنه يشبه المضارع المعرب ، وأن تكون حركه البناء دائمه لا تتغير ، فما تغيرت حركه بنائه فى بعض الأحوال كالمقطوع عن الإضافه واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل .

وأُطرد أيضا زياده اللام في أسماء الإِشارة ، نحو ذلك ، وتلك ، وهنالِك.

لا يحكم بالزيادة التي تجيء على غير وجهها إلا بحجه و ثبت

وامنع زياده بلا قيد ثبت

إن لم تبين حججه كحظلت (1)

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : «سألتمونيها (2)» خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته ، إلا إن قام على زيادته حجه بينه : كسقوط همزه «شأل» في قولهم : «شملت الرِّيح شمولا» إذا هبَّت شمالا ، وكسقوط نون «حنظل» في قولهم «حظلت الإبل» إذا آذاها أكل الحنظل ، وكسقوط تاء «ملكوت» في «الملك».

ص: ٢٠٦

١- «وامنع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «زيادة» مفعول به لا منع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزيادة «ثبت» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «قيد» ، والجمله في محل جر نعت لقيد «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «تبين» فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله تبين «حجه» فاعل تبين ، والجمله فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كحظلت» الكاف جاره لقول محذوف كما عرفت مرارا.

٢- قد عنى العلماء قديما بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة ، فمنها قولهم «سألتمونيها» ومنها «اليوم تنساء» ومنها «هم يتساءلون» وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد ، وهو : هناء وتسليم ، تلا يوم أنسه نهايه مسؤول ، أمان وتسهيل ويروى أن طالبا سأل أستاذه عن حروف الزيادة ، فقال له «سألتمونيها» فقال التلميذ : لم أسأل ، فقال الأستاذ «اليوم تنساء» فقال : لم يحدث شيء ، فقال الأستاذ : قد أجبتك مرتين ، ولكنك لم تفتن.

فصل في زياده همزه الوصل

للوصل همز سابق لا يثبت

إلا إذا ابتدئ به كاستثبوا (١)

لا يتبدأ بساكن ، كما لا يوقف على متحرك ، فإذا كان أول الكلمه ساكنا وجب الإتيان بهمزه متحركه ، توصلا للنطق بالساكن ، وتسمى [هذه الهمزه] همزه وصل ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدّرج ، نحو استثبوا - أمر للجماعه بالاستثبات.

وهو لفعل ماض احتوى على

أكثر من أربعة ، نحو انجلى (٢)

والأمر والمصدر منه ، وكذا

أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا (٣).

ص: ٢٠٧

١- «للوصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز ، والجمله في محل رفع نعت ثان لهمز «إلا» أداه استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بقوله يثبت «ابتدى» فعل ماض مبني للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدى «كاستثبوا» الكاف جاره لقول محذوف ، والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكررا.

٢- «وهو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماض» صفة لفعل «احتوى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى ، وجمله احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «انجلى» قصد لفظه : مضاف إليه.

٣- «والأمر» معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر ، وأمر مضاف و «الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جاره لقول محذوف ، كما علمت مرارا ، واخش : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وامض ، وانفذا» معطوفان على اخش.

لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختصّ بكثرة مجيء أوله ساكناً ، فاحتاج إلى همزة الوصل ، فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل ، نحو استخرج ، وانطلق ، وكذلك الأمر منه نحو استخرج وانطلق ، والمصدر نحو استخراج وانطلاق ، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي ، نحو اخش وامض وانفذ ، من خشى ومضى ونفذ.

وفي اسم است ابن ابنم سمع

واثنين وامرئ وتأنيث تبع (١)

وايمن ، همز أل كذا ، ويبدل

مدًا في الاستفهام أو يسهل (٢)

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ، إلا في عشرة أسماء : اسم ، واست ، وابن ، وابنم ، واثنين ، وامرئ ، وامرأه ، وابنه ، واثنين ، وايمن - في القسم.

ص: ٢٠٨

١- «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «سمع» الآتي «است ، ابن ، ابنم» معطوفات على اسم «سمع» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «واثنين ، وامرئ ، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع» فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأنيث ، والجمله في محل جر نعت لتأنيث.

٢- «وايمن» معطوف على اسم في البيت السابق ، ورفع على الحكاية ؛ لأنه ملازم للرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ «همز» مبتدأ ، وهمز مضاف و «أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، «ويبدل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أل «مدًا» مفعول ثانٍ ليبدل «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبني للمجهول ، معطوف على قوله «يبدل» السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

ولم تحفظ في الحروف إلا- في «أل» ، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة ، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة - لم يجر حذف همزة الاستفهام ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل وجب إبدال همزة الوصل ألفا ، نحو : آلأمير قائم؟ أو تسهيلها ، ومنه قوله :

٣٥٨- أألحقّ - إن دار الرباب تباعدت *** أو انبتّ جبل - أنّ قلبك طائر(١)

ص: ٢٠٩

١- نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي ، وهو واقع ثانی أبيات قطعه عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا) اللغة : «أألحق» هو بهمزتين أو لهما همزة الاستفهام وثانيتها همزة أل ، وقد سهلت الثانية ، فلم تحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء ، بزنه سحاب - اسم امرأه «انبت» انقطع «جبل» أراد به التواصل والألفه «طائر» أراد أنه غير مستقر. الإعراب : «أألحق» الهمزة الأولى للاستفهام ، الحق : منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أي : إن تباعدت دار ، ودار مضاف و «الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد : فعل ماض ، والتاء علامه التأنيث «أو» عاطفه «انبت» فعل ماض «جبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب : اسم أن ، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن ، و «أن» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفا ، أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر. الشاهد فيه : قوله «أألحق» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قررناه لك في لغة البيت.

ذكر الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا

أحرف الإبدال «هدأت موطيا»

فأبدل الهمزه من واو ويا (١)

آخرا اثر ألف زيد ، وفي

فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى (٢)

هذا الباب عفده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا ، وهي تسعه أحرف ، جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله «هدأت موطيا» ومعنى «هدأت» سكنت ، و «موطيا» اسم فاعل من «أوطأت الرّحل» إذا جعلته وطينا ؛ لكنه خفف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض المصنف له ، وذلك كقولهم في اضطجع : «الطجع» (٣) وفي أصيلان : جمع

ص: ٢١٠

١- «أحرف» مبتدأ ، وأحرف مضاف و «الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطيا» قصد لفظه : خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفرعيه ، أبدل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الهمزه» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة : معطوف على واو.

٢- «آخرا ، إثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله «واو ويا» في البيت السابق ، وإثر مضاف و «ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف ، والجمله من زيد ونائب فاعله في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله «اقتفى» الآتى ، و فاعل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «أعلّ» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عينا» تمييز «ذا» اسم إشارة : مبتدأ «اقتفى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، والجمله من اقتفى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٣- ومن ذلك قول الراجز : لما رأى ألا دعه ولا شيع مال إلى أراطه حقف فالطجع

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء ، تطرّفتا ، ووقعتا بعد ألف زائده ، نحو دعاء ، وبناء ، والأصل دعاو وبنأى ، فإن كانت الألف التى قبل الياء أو الواو غير زائده ، لم تبدل ، نحو آيه ورايه ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كتبان وتعاون.

وأشار بقوله : «وفى فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى» إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا [متبعا] إذا وقعت كلّ منهما عين اسم فاعل وأعلّت فى فعله ، نحو قائل وبائع ، وأصلهما قاول وبائع ، ولكن أعلّوا حملا على الفعل ؛ فكما قالوا قال وباع فقلبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزة ؛ فإن لم تعلّ العين فى الفعل صحت فى اسم الفاعل ، نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين.

والمدّ زيد ثالثا فى الواحد

همزا يرى فى مثل كالقلائد (٢).

ص: ٢١١

١- ومن ذلك قول النابغه الذبباني : وقفت فيها أصيلا لا أسائلها عيت جوابا وما بالزيع من أحد وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات ، والرواية الثانية «وقفت فيها أصيلا كي أسائلها» والرواية الثالثة «وقفت فيها أصيلا نا أسائلها» والمستشهد بها اللام فيها مبدله من نون هذه ، وأصيلا ن : تصغير أصلان جمع أصيل على لفظه ؛ والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان - مثال رغيغ ورغفان ، ثم صغر أصلان على أصيلا ن ، ثم أبدلت النون الأخيره لاما ، فقليل : أصيلا ن.

٢- «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع حال من الضمير المستتر فى «يرى» الآتى «ثالثا» حال إما من الضمير فى يرى أيضا فيكون من قبيل الأحوال المترادفه ، وإما من الضمير فى زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة «فى الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزا» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علميه ، أو حال من الضمير المستتر فى يرى إن كانت بصريه «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المد ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى مثل» جار ومجرور متعلق بيرى «كالقلائد» الكاف زائده ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه.

تبدل الهمزة - [أيضا] - مما ولى ألف الجمع الذى على مثال مفاعل ؛ إن كان مدّه مزيده فى الواحد ، نحو قلاده وقلائد ، وصحيفه وصحائف ، وعجوز وعجائز ؛ فلو كان غير مده لم تبدل ، نحو قسوره وقساور (١) ، وهكذا إن كان مده غير زائده نحو مفازه (٢) ومفاوز ، ومعيشه ومعایش ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو مصبيه ومصائب .

* * *

كذاك ثانى لينين اکتنفا

مدّ مفاعل كجمع نيفا (٣)

أى : كذلك تبدل الهمزة من ثانى حرفين لينين ، توسط بينهما مدّه مفاعل ، كما لو سميت [رجلا] بتيف ثم كسرتة فإنك تقول : نياثف - بإبدال الياء

ص : ٢١٢

١- القسوره : الأسد ، وفى القرآن الكريم : (كَانَهُمْ حُمْرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ ، فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ).

٢- المفازه : الصحراء ، وهى مهلكه ، لكنهم سموها بذلك تفاؤلا لسالكها بالفوز.

٣- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثانى» مبتدأ مؤخر ، وثانى مضاف و «لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اکتنف : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا ، ومد مضاف و «مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كجمعهم نيفا ، و «نيفا» مفعول به لجمع الذى هو مصدر جمع يجمع .

الواقعه بعد ألف الجمع همزه - ومثله وُلّ وأوائل ؛ فلو توسّط بينهما مده مفاعيل ؛ امتنع قلب الثانى منهما همزه ، كطواويس ؛ ولهذا قيد المصنف - رحمه الله تعالى! - ذلك بمدّه مفاعل.

وافتح وردّ الهمزيا فيما أعلّ

لاما ، وفى مثل هراوه جعل (١)

واوا ، وهمزا أول الواو بن ردّ

فى بدء غير شبه ووفى الأشدّ (٢)

قد سبق أنه يجب إبدال المده الزائده فى الواحد همزه ، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفه وصحائف ، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثانى منهما همزه ؛ نحو تيّف ونيائف

ص: ٢١٣

١- «وافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضا معطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضا من جهه المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضروره : مفعول ثان لرد ، «فيما» جار ومجرور متعلق برد «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «لاما» تمييز «وفى مثل» جار ومجرور متعلق بقوله «جعل» الآتى ومثل مضاف و «هراوه» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه.

٢- «واوا» مفعول ثان لجعل فى البيت السابق «وهمزا» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «رد» الآتى - «أول» هو المفعول الأول تقدم أيضا ، وأول مضاف و «الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى بدء» جار ومجرور متعلق برد ، وبدء مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «شبه» مضاف إليه ، وشبه مضاف و «ووفى الأشد» قصد لفظه : مضاف إليه.

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لام أحد هذين النوعين فإنه يخفّف بإبدال كسره الهمزة فتحه ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول قضيه وقضايا - وأصله قضائي ، بإبدال مده الواحد همزه ، كما فعل في صحيفه وصحائف ، فأبدلوا كسره الهمزه فتحه ، فحيثئذ : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت قضاء ، فأبدلت الهمزه ياء ، فصار «قضايا».

ومثال الثاني زاويه وزوايا - وأصله : زوائي ، بإبدال الواو الواقعه بعد ألف الجمع همزه كتيّف ونيائف ، فقلبوا كسره الهمزه فتحه ، فحيثئذ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زوايا] ، ثم قلبوا الهمزه ياء ، فصار زوايا.

وأشار بقوله : «وفى مثل هراوه جعل واوا» إلى أنه إنما تبدل الهمزه ياء إذا لم تكن اللام واوا سلمت في المفرد كما مثل ؛ فإن كانت اللام واوا سلمت في المفرد ، لم تقلب الهمزه ياء ، بل تقلب واوا ؛ ليشاكل الجمع واحده ، وذلك حيث وقعت الواو رابعه بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : «هراوه وهراوى» وأصلها هراؤ كصحائف ، فقلبت كسره الهمزه فتحه ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هراء ، ثم قلبوا الهمزه واوا ؛ فصار «هراوى».

وأشار بقوله : «وهمزا أول الواوين ردّ» إلى أنه يجب ردّ أول الواوين المصدّرتين همزه ، ما لم تكن الثانيه بدلا من ألف فاعل ، نحو أواصل في جمع واصله ، والأصل «وواصل» بواوين : الأولى فاء الكلمه ، والثانيه بدل من ألف فاعله ؛ فإن كانت الثانيه بدلا من ألف فاعل لم يجب الإبدال ؛ نحو ووفى ووورى - أصله وافي ووارى ، فلما بنى للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واوا.

* * *

المواضع التي تبدل فيها الهمزة

ومدًا ابدل ثاني الهمزين من

كلمه ان يسكن كآثر واثمن (١)

إن يفتح اثر ضمّ او فتح قلب

واوا، وياء إثر كسر ينقلب (٢)

ذو الكسر مطلقا كذا، وما يضمّ

واوا أصر، ما لم يكن لفظا أتمّ (٣)

ص: ٢١٥

١- «ومدًا» مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله أبدل الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ثاني» مفعول أول لأبدل، وثاني مضاف و «الهمزين» مضاف إليه «من كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطيه «يسكن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين، وجواب الشرط محذوف. والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدا.

٢- «إن» شرطيه «يفتح» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «إثر» ظرف متعلق بقوله يفتح، وإثر مضاف و «ضم» مضاف إليه «أو» عاطفه «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبنى للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول «واوا» مفعوله الثاني «وياء» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «ينقلب» الآتي - «إثر» ظرف متعلق بينقلب، وإثر مضاف و «كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه.

٣- «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و «الكسر» مضاف إليه «مطلقا» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله «أصر» الآتي - «يضم» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجمله لا محل لها صلة الموصول «واوا» مفعول ثان لأصر الآتي «أصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» مصدرية ظرفيه «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «لفظا» خبر يكن «أتم» نعت لقوله لفظا، أو مفعول به لأتم، وأتم - على هذا - فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه، وجملته خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمه: أى وقع فى آخرها.

فذاك ياء مطلقا جا ، وأؤمّ

ونحوه وجهين في ثانيه أم (1)

إذا اجتمع في كلمه همزتان وجب التخفيف ، إن لم يكونا في موضع العين ، نحو سئال ورأس ، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما ، وجب إبدال الثانيه مده تجانس حركه الأولى ، فإن كانت حركتها فتحه أبدلت الثانيه ألفا ، نحو آثرت ، وإن كانت ضمه أبدلت واوا ، نحو أوتر ، وإن كانت كسره أبدلت ياء ، نحو إيثار ، وهذا هو المراد بقوله «ومدا ابدل - البيت».

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتها فتحه وحركه ما قبلها فتحه أو ضمه قلبت واوا ؛ فالأول نحو : أودم جمع آدم ، وأصله آدم ، والثاني نحو أويدم ، تصغير آدم ، وهذا هو المراد بقوله : «إن يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا».

وإن كانت حركه ما قبلها كسره قلبت ياء ، نحو إيّم - وهو مثال إصبع من أمّ ، وأصله إئمم ، فنقلت حركه الميم الأولى إلى الهمزه التي قبلها ، وأدغمت الميم في الميم فصار إيّم ، ثم قلبت الهمزه الثانيه ياء ، فصار إيّم ، وهذا هو المراد من قوله «وياء اثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله : «ذو الكسر مطلقا كذا» إلى أن الهمزه الثانيه إذا كانت

ص: ٢١٦

١- «فذاك» اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «ياء ، مطلقا» حالان من فاعل جاء «جا» قصر للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «وأؤمّ» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو : معطوف بالواو على أؤم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه «وجهين» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أم» الآتي - «في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثاني مضاف والضمير مضاف إليه «أم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ - وهو أؤم المقصود لفظه - وما عطف عليه.

مكسوره تقلب ياء مطلقا - أى : سواء كانت التى قبلها مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه - فالأول نحو أين - مضارع أن - وأصلها ائن ؛ فخففت بإبدال الثانيه من جنس حركتها [فصار أين] وقد تحقّق ، نحو أئن - بهمزتين - ولم تعامل بهذه المعامله فى غير الفعل إلا- فى «أئمه» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثانى نحو : إيمّ مثال إصبع من أمّ ، وأصله إئمم ، نقلت حركه الميم الأولى إلى الهمزه الثانيه ، وأدغمت الميم فى الميم فصار إئمم ، فخففت الهمزه الثانيه بإبدالها من جنس حركتها ، فصار إيم ، والثالث نحو : أين - أصله أئن [والأصل أؤئن] لأنه مضارع أنته : أى جعلته يئن - فدخله النقل ولادغام ، ثم خفف بإبدال ثانى همزتيه من جنس حركتها [فصار أين].

وأشار بقوله : «وما يضم واوا أصر» إلى أنه إذا كانت الهمزه الثانيه مضمومه ، قلبت واوا ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو أوبّ - جمع أّب ، وهو المرعى - أصله أأب ؛ لأنه أفعل ، فنقلت حركه عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار أوبّ ، ثم حفت ثانيه الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار أوبّ ، والثانى نحو إومّ - مثال إصبع من أمّ ، والثالث نحو أومّ - مثال أبلم من أمّ.

وأشار بقوله : «ما لم يكن لفظا أتم ، فذاك ياء مطلقا جا» إلى أن الهمزه الثانيه المضمومه إنما تصير واوا إذا لم تكن طرفا ، فإن كانت طرفا صيرت ياء مطلقا ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول فى مثال جعفر من قرأ «قرأأ» ثم تقلب الهمزه ياء ، فتصير قرأيا ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، فصار قرأى ، وتقول فى مثال زبرج من قرأ «قرئىء» ثم تقلب الهمزه ياء فتصير قرئيا ، كالمقوص ، وتقول

فى مثال برثن من قرأ «قرؤؤ» ثم تقلب الضمه التى على الهمزة الأولى كسره ؛ فيصير قرئيا مثل القاضى (١).

وأشار بقوله : «وأؤمّ ونحوه وجهين فى ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك فى الثانية وجهان : الإبدال ، والتحقيق ، وذلك نحو أؤم - مضارع أم ، فإن شئت أبدلت ، فقلت : أؤمّ ، وإن شئت حَقَّقت ، فقلت : أؤمّ - وكذا ما كان نحو أؤمّ فى كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ، يجوز فى الثانية منهما : الإبدال ، والتحقيق ، نحو أينّ مضارع أنّ ؛ فإن شئت أبدلت فقلت : أينّ ، وإن شئت حَقَّقت فقلت : أننّ.

المواضع التى تبدل فيها الألف ياء

وياء اقلب ألفا كسرا تلا

أو ياء تصغير ، بواو ذا افعلا (٢).

ص: ٢١٨

١- فى نسخه «مثل المولى» وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ، أى أعطى ، أو آلى بمعنى حلف ، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنه وذلك أن تبنى من قرأ على وزن قمطر وخذب ، فتقول قرأاً - بكسر القاف ، وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين - ثم تقلب الهمزة الثانية ياء ؛ فيصير «قرأيا» بسكون الهمزة ، وهو نظير ظبى فلا تقلب ياؤه ألفا لسكون ما قبلها.

٢- «وياء» مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «اقلب» الآتى - «اقلب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ألفا» مفعول أول لقوله اقلب «كسرا» مفعول مقدم ، وعامله قوله «تلا» الآتى «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله «ألفا» والجمله فى محل نصب نعت لألفا «أو» عاطفه «ياء» معطوف على قوله كسرا ، وياء مضاف و «تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله «افعلا» الآتى «ذا» اسم إشارة : مفعول به مقدم لافعلا «افعلا» فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

متى تقلب الألف و الواو ياء؟

فى آخر ، أو قبل تا التأنيث ، أو

زيادتى فعلان ، ذا أيضا رأوا (١)

فى مصدر المعتلّ عينا ، والفعل

منه صحيح غالبا ، نحو الحول (٢)

إذا وقعت الألف بعد كسره وجب قلبها ياء ، كقولك فى جمع مصباح ودينار : «مصباح ، ودنانير» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير ، كقولك فى غزال : «غزِيل» وفى قذال : «قذِيل».

وأشار بقوله «بواو ذا افعلا فى آخر - إلى آخر البيت» إلى أن الواو تقلب أيضا ياء : إذا تطرّفت بعد كسره ، أو بعد ياء التصغير ، أو وقعت قبل تاء التأنيث ، أو قبل زيادتى فعلان ، مكسورا ما قبلها.

ص: ٢١٩

١- «فى آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «واوا» فى البيت السابق «أو» عاطفه «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذى هو قوله فى آخر ، وقبل مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتا مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفه «زيادتى» معطوف بأوعلى تا ، وزيادتى مضاف و «فعالن» مضاف إليه «ذا» اسم إشاره : مفعول لرأوا الآتى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

٢- «فى مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا فى البيت السابق ، ومصدر مضاف والمعتلّ «عينا» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين - مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن فى الخبر «صحيح» خبر المبتدأ «غالبا» حال من الضمير المستكن فى الخبر أيضا «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «الحول» مضاف إليه.

فالأول نحو «رضى ، وقوى» أصلهما رضو وقوو ؛ لأنهما من الرضوان والقوّه ؛ فقلبت الواو ياء.

والثانى نحو «جرى» تصغير جرو ، وأصله جريو ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء.

والثالث نحو : شجيه ، وهى اسم فاعل للمؤنث ، وكذا شجّيه - مصغّرا ، وأصله شجيوه - من الشّجو.

والرابع نحو «غزيان» وهو مثال ظريان من الغزو.

وأشار بقوله : «ذا أبضا رأوا فى مصدر المعتل عينا» إلى أن الواو تقلب بعد الكسره ياء فى مصدر كلّ فعل اعتلت عينه ، نحو «صام صياما ، وقام قياما» والأصل صوام وقوام ، فأعلت الواو فى المصدر حملا له على فعله.

فلو صحت الواو فى الفعل لم تعتل فى المصدر ، نحو : لاوذ لواذا ، وجاور جوارا.

وكذلك تصحّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت فى الفعل ، نحو : حال حولا.

وجمع ذى عين أعلّ أو سكن

فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عنّ (1).

ص: ٢٢٠

١- «وجمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «عين» مضاف إليه «أعلّ» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عين ، والجمله فى محل جر نعت لعين «أو» عاطفه «سكن» فعل ماض معطوف على أعلّ «فاحكم» الفاء زائده ، احكم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «بذا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه ، حيث» متعلقان باحكم «عن» فعل ماض ، ومعناه عرض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

أى : متى وقعت الواو عين جمع ، وأعلت في واحده أو سكنت ، وجب قلبها ياء : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو ديار ، وثياب - أصلهما دوار وثواب ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجىء الألف بعدها ، مع كونها في الواحد إما معتله كدار ، أو شبيهه بالمعتل في كونها حرف لين ساكنا كثوب.

وصححوا فعله ، وفي فعل

وجهان ، والإعلال أولى كالحيل (١)

إذا وقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعتلت في واحده ، أو سكنت ، ولم يقع بعدها الألف ، وكان على فعله - وجب تصحيحها ، نحو عود وعوده (٢) ، وكوز (٣) وكوزه ، وشذ ثور وثيره (٤).

ومن هنا يعلم أنه إنما تعتل في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره ؛ لأنه حكم على فعله بوجوب التصحيح ، وعلى فعل بجواز التصحيح والإعلال ؛

ص : ٢٢١

١- «وصححوا» فعل وفاعل «فعله» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالحيل.

٢- العود : المسن من الإبل ، وقد جمعه على عيده - بالقلب - في لغة قبيحه.

٣- الكوز : إناء من فخار له عروه وبلبل ، وهو دخيل.

٤- قد جاء جمع ثور - بمعنى القطعه من الأقط - على ثوره كما هو الأصل.

فالتصحيح نحو : حاجه وحوج ، والإعلال نحو : قامه وقيم ، وديمه وديم ، والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب .

متى تقلب الياء واوا؟

والواو لاما بعد فتح يا انقلب

كالمعطيان يرضيان ، ووجب (١)

إبدال واو بعد ضمّ من ألف

ويا كموقن ، بذالها اعترف (٢)

إذا وقعت الواو طرفا ، رابعه فصاعدا ، بعد فتحه ؛ قلبت ياء ، نحو : أعطيت - أصله أعطوت ؛ لأنه من «عطا يعطو» إذا تناول - فقلبت الواو فى الماضى ياء حملا على المضارع نحو «يعطى» كما حمل اسم المفعول نحو : معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان ؛ وكذلك يرضيان - أصله يرضوان ؛

ص: ٢٢٢

١- «الواو» مبتدأ «لاما» حال من الواو ، أو من الضمير المستتر فى «انقلب» الآتى «بعد» ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضرورة : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتى «انقلب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيان» الكاف جاره لقول محذوف : أى كقولك ، والمعطيان : مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف «ووجب» فعل ماض .

٢- «إبدال» فاعل وجب فى البيت السابق ، وإبدال مضاف و «واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و «ضم» مضاف إليه «من ألف» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضرورة : معطوف على يا «كموقن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : وياء كائنه كياء موقن «بذالها» جاران ومجروران متعلقان بقوله «اعترف» الآتى «اعترف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أو هو فعل ماض مبنى للمجهول ، وعلى كل حال فالجمله فى محل رفع خبر المبتدأ .

لأنه من الرضوان - فقلبت واوه بعد الفتحة ياء ، حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يرضيان.

وقوله «ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف» معناه أنه يجب أن يبدل من الألف واو إذا وقعت بعد ضمه كقولك في «بايع» : «بويع» ، وفي «ضارب» : «ضورب».

وقوله «ويا كموقن بذالها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمه ؛ وجب إبدالها واوا ، نحو موقن وموسر - أصلهما ميقتن وميسر ؛ لأنهما من أيقن وأيسر - فلو تحركت الياء لم تغلّ ، نحو هيام.

ويكسر المضموم في جمع كما

يقال «هيم» عند جمع «أهيما» (1)

يجمع فعلاء وأفعل على فعل - بضم الفاء ، وسكون العين - كما سبق في التكسير ، كحمراء وحمراء وأحمر وحمراء ؛ فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمه كسره لتصح الياء ، نحو : هيما وهيم ، وبيضاء وبيض ، ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد - كموقن - استتقالا لذلك في الجمع.

ص: ٢٢٣

١- «ويكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «في جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «يقال» فعل مضارع مبنى للمجهول «هيم» قصد لفظه : نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال ، وعند مضاف و «جمع» مضاف إليه ، وجمع مضاف و «أهيما» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابه عن الكسره لأنه لا ينصرف للوصفيه ووزن الفعل.

وواوا اثر الضمّ ردّ اليا متى

ألفى لام فعل او من قبل تا (١)

كتاء بان من رمى كمقدره

كذا إذا كسبعان صيره (٢)

إذا وقعت الياء لام فعل ، أو من قبل تاء التأنيث ، أو زيادتي فعلا ، وانضمّ ما قبلها في الأصول الثلاثة - وجب قلبها واوا.

فالأول : نحو قضا الرجل (٣).

ص : ٢٢٤

- ١- «وواوا» مفعول ثان لقوله «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق برد ، وإثر مضاف و «الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اليا» قصر للضرورة : مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بألفى «ألفى» فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «لام» مفعول ثان لألفى ، ولام مضاف و «فعل» مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلاله ما تقدم عليه ، وتقديره : متى ألفى الياء لام فعل فرده واوا «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألفى ، وقبل مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه.
- ٢- «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و «بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق ببيان «كمقدره» جار ومجرور متعلق ببيان أيضا «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير.
- ٣- قضا الرجل : معناه ما أقضاه ، وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال ظرف للدلاله على التعجب على ما مر في بابها ، ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أى ما أقوى سيره ليلا ، أما سرو الرجل - بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته - فواوه أصله.

والثاني : كما إذا بنيت من رمى اسما على وزن مقدره ؛ فإنك تقول : مرموه.

والثالث : كما إذا بنيت من رمى اسما على وزن سبعان ؛ فإنك تقول : رموان.

فتقلب الياء واوا في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

* * *

وإن تكن عينا لفعلى وصفا

فذاك بالوجهين عنهم يلفى (١)

إذا وقعت الياء عينا لصفه ، على وزن فعلى - جاز فيها وجهان :

أحدهما : قلب الضمه كسره لتصح الياء.

والثاني : إبقاء الضمه ؛ فتقلب الياء واوا ، نحو : الضيقي ، والكيسي ، والضوقي ، والكوسي ، وهما تأنيث الأضيقي والأكيس.

* * *

ص: ٢٢٥

١- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الياء «عينا» خبر تكن «لفعلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعينا «وصفا» حال من فعلى «فذاك» الفاء واقعه في جواب الشرط ، وذا اسم إشاره : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «يلفى» الآتى على أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه ، وجمله يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

من لام فعلى اسما أتى الواو بدل

ياء ، كتقوى ، غالبا جاذا البدل (١)

تبدل الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن فعلى ، نحو تقوى ، وأصله تقيا ؛ لأنه من تقيت - فإن كانت فعلى صفة لم تبدل الياء واوا ، نحو صديا وخزيا ، ومثل تقوى : فتوى - بمعنى الفتيا ، وبقوى - بمعنى البقيا ، واحترز بقوله «غالبا» مما لم تبدل الياء فيه واوا وهى لام اسم على فعلى كقولهم للرائحة : رياء.

* * *

بالعكس جاء لام فعلى وصفا

وكون قصوى نادرا لا يخفى (٢)

أى : تبدل الواو الواقعة لاما لفعلى وصفا ياء ، نحو الدنيا ، والعليا ، وشذ

ص: ٢٢٦

١- «من لام» جار ومجرور متعلق بقوله «بدل» الآتى ، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «اسما» حال من فعلى «أتى» فعل ماض «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو ، ووقف عليه بالسكون على لغه ربيعه ، وبدل مضاف و «ياء» مضاف إليه «كتقوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «غالبا» حال من قوله «ذا» الآتى «جا» قصر للضرورة : فعل ماض «ذا» اسم إشارة فاعل جاء «البدل» بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له.

٢- «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتى «جاء» فعل ماض «لام» فاعل جاء ، ولام مضاف و «فعلى» مضاف إليه «وصفا» حال من فعلى «وكون» مبتدأ ، وكون مضاف و «قصوى» مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «نادرا» خير المصدر الناقص «لا» نافية «يخفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

قول أهل الحجاز: القصوى؛ فإن كان فعلى اسما سلمت الواو، كحزوى (١).

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا

وأتصلا ومن عروض عريا (٢)

فياء الواو اقلبن مدغما

وشدّ معطى غير ما قد رسما (٣)

إذا اجتمعت الواو والياء فى كلمه ، وسبقت إحداهما بالسكون ، وكان ول

ص: ٢٢٧

١- حزوى - بضم الحاء وسكون الزاى - اسم مكان بعينه ، ويرد كثيرا فى شعر ذى الرمه ؛ فمن ذلك قوله : أدارا بجزوى هجت للعين عبره فماء الهوى يرفض أو يترقرق

٢- «إن» شرطيه «يسكن» فعل مضارع ، فعل الشرط «السابق» فاعل «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله يسكن «ويا» قصر للضرورة : معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفه ، اتصل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله «عريا» الآتى «عريا» عرى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو - أيضا - معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

٣- «فياء» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، ياء : مفعول ثان لاقبلن الآتى «الواو» مفعول أول لاقبلن «اقلبن» اقلب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مدغما» بصيغه اسم الفاعل : حال من فاعل اقلبن «وشدّ» فعل ماض «معطى» فاعل شدّ ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثان لمعطى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسما» رسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلّه الموصول

سكونها أصلياً - أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وذلك نحو «سَيِّد ، ومَيِّت» - والأصل سيود وميوت ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار سَيِّد ومَيِّت - فإن كانت الياء والواو فى كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو يعطى واقد ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك فى رؤيه : «رويه» وفى «قوى» : «قوى» وشذَّ التصحيح فى قولهم : «يوم أيوم» وشذَّ - أيضاً - إبدال الياء واوا فى قولهم : «عوى الكلب عَوْه (١)».

متى تقلب الواو والياء ألفا؟

من ياء او واو بتحريك أصل

ألفا ابدل بعد فتح متّصل (٢)

ص: ٢٢٨

- ١- يقال : عوى الكلب يعوى - مثل رمى يرمى - عيا - بوزن رمى - وعواء وعوه ، وعويه - على فعله كرميه - إذا لوى خطمه ثم صوت ، أو مد صوته ولم يفصح ، والأخيرتان نادرتان ، والقياس عيه - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحه - وشذوذ أولاهما من جهه قلب الياء التى هى لام الكلمه واوا ، عكس القياس القاضى بقلب الواو ياء لما ذكر الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهه بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا فى كلمه واحده وسبقت إحداهما بالسكون.
- ٢- «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدل» الآتى «أو» عاطفه «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريك ، والجمله فى محل جر نعت لتحريك «ألفا» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أبدل» الآتى - «أبدل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

إن حرك التالى ، وإن سكن كَفَّ

إعلال غير اللام ، وهى لا يكفّ (١)

إعلالها بساكن غير ألف

أو ياء التشديد فيها قد ألف (٢)

إذا وقعت الواو والياء متحركه بعد فتحه قلبت ألفا ، نحو قال وباع ، أصلهما قول وبيع ، فقلبت [الواو والياء] ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، هذا إن كانت حركتهما أصليه ؛ فإن كانت عارضه لم يعتدّ بها كجبل وتوم - أصلهما جيال وتوأم ، نقلت حركه الهمزه إلى الياء والواو فصار جيلا وتوما.

فلو سكن ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاما وجب التصحيح ، نحو بيان وطويل ؛ فإن كانتا لاما وجب الإعلال ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا

ص: ٢٢٩

١- «إن» شرطيه «حرك» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «التالى» نائب فاعل حرك ، وجواب الشرط محذوف لدلاله سابق الكلام عليه «وإن» شرطيه «سكن» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التالى «كف» فعل ماض ، جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعلال» مفعول به لكف ، وإعلال مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف و «اللام» مضاف إليه «وهى» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعل مضارع مبنى للمجهول.

٢- «إعلالها» إعلال : نائب فاعل «يكف» فى آخر البيت السابق ، وإعلال مضاف ، وها : مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «وهى» فى البيت السابق «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «يكف» السابق «غير» نعت لساكن ، وغير مضاف و «ألف» مضاف إليه «أو» عاطفه «ياء» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله «ألف» الآتى «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجمله من ألف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لياء.

أو ياء مشددة - كرميا وعلويّ ، وذلك نحو يخشون - أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاءها ساكنه مع الواو الساكنه.

وصحّ عين فعل وفعلا

ذا أفعل كأغيد وأحولا (١)

كلّ فعل كان اسم الفاعل منه على وزن أفعل فإنه يلزم عينه التصحيح ، نحو عور فهو أعور ، وهيف فهو أهيف ، وغيد فهو أغيد ، [وحول فهو أحو] وحمل المصدر على فعله ، نحو هيف وغيد وعور وحو.

وإن بين تفاعل من افتعل

والعين واو سلمت ولم تعلّ (٢)

إذا كان افتعل معتلّ العين فحقه أن تبدل عينه ألفا - نحو اعتاد وارتاد - لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإن أبان افتعل معنى تفاعل - وهو

ص: ٢٣٠

١- «وصحّ» فعل ماض «عين» فاعل صح ، وعين مضاف و «فعل» بفتحتين - مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر ، وأصله فعل ماض فحكاه : معطوف على فعل ، والألف للاطلاق «ذا» بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، وذا مضاف و «أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وأحولا» معطوف على أغيد ، والألف للاطلاق.

٢- «إن» شرطيه «بين» فعل مضارع ، فعل الشرط «تفاعل» فاعل بين «من افتعل» جار ومجرور متعلق ببين «والعين» الواو واو الحال ، العين : مبتدأ «واو» خبر ، والجمله في محل نصب حال ، والرابط الواو «سلمت» سلم : فعل ماض جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا القيد ، والتاء للتأنيث «ولم» الواو حاله ، لم : نافية جازمه «تعلّ» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل نصب حال.

الاشتراك في الفاعليه والمفعوليه - حمل عليه في التصحيح إن كان واوياً نحو اشتوروا (١)؛ فإن كانت العين ياء وجب إعلالها ،
نحو ابتاعوا ، واستافوا - أى : تضاربوا بالسيوف.

لا يتوالى إعلالان في كلمه

وإن لحرفين ذا الاعلال استحقّ

صحّ أول ، وعكس قد يحقّ (٢)

إذا كان في كلمه حرفا علّه ، كلّ واحد متحرك ، مفتوح ما قبله - لم يجز إعلالهما معا ؛ لثلا يتوالى في كلمه واحده إعلالان ؛
فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر ، والأحقّ منهما بالإعلال الثانى ، نحو الحيا والهوى ، والأصل حياى وهوى ، فوجد في كل
من العين واللام سبب الإعلال ؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفا ، والأطراف محلّ التغيير. وشدّ إعلال العين وتصحيح اللام
نحو «غايه».

ص: ٢٣١

١- اشتوروا : أى تشاوروا ، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر فى الأمر الذى يشير الآخر عليه فيه ؛ وأما «اشتار فلان العسل»
فإنه يعل بقلب الواو ألفا لتحركها مع انفتاح ما قبلها ، لأنه لا يدل على التفاعل ، ومعنى اشتار العسل : أخذه من كوارته ، مثل
«شاره يشوره».

٢- «إن» شرطيه «لحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «استحق» الآتى «ذا» اسم إشاره : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده
«الإعلال» بدل من الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «استحق» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ،
والجمله لا محل لها مفسره «صحح» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، جواب الشرط «أول» نائب الفاعل «وعكس» مبتدأ ، وهو على
تقدير الإضافه إلى محذوف ، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قد» حرف تقليل «يحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
يعود إلى عكس ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله عكس.

وعين ما آخره قد زيد ما

يخصّ الاسم واجب أن يسلم (١)

إذا كان عين الكلمه واوا ، متحركه ، مفتوحا ما قبلها ، أو ياء متحركه مفتوحا ما قبلها ، وكان في آخرها زياده تخصّ الاسم - لم يجز قلبها ألفا ، بل يجب تصحيحها ، وذلك نحو «جولان ، وهيمان» وشد «ماهان ، وداران».

* * *

متى تبدل النون ميما؟

وقبل با اقلب ميما النون ، إذا

كان مسكنا كمن بتّ انبذا (٢)

لما كان التطق بالنون الساكنه قبل الباء عسرا وجب قلب النون ميما ،

ص: ٢٣٢

١- «وعين» مبتدأ ، وعين مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «آخره» آخر : ظرف متعلق بقوله «زيد» الآتى ، منصوب على الظرفيه المكانيه ، و آخر مضاف والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبنى للمجهول «ما» اسم موصول : نائب فاعل زيد ، والجمله لا محل صله الموصول الأول «يخص» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص ، والجمله لا محل لها صله الموصول الثانى «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يسلما» يسلم : فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لواجب ، وتقدير البيت : وعين ما قد زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

٢- «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اقلب» الآتى ، وقبل مضاف و «با» قصر للضرورة : مضاف إليه «اقلب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ميما» مفعول ثان لاقلب تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لاقلب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكنا» خبر كان ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف لدلاله سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جاره لقول محذوف ، وإعراب باقى الكلام ظاهر.

ولا- فرق فى ذلك بين المتصله والمنفصله ، ويجمعهما قوله «من بتّ انبذا» أى : من قطعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف «انبذا» مبدله من نون التوكيد الخفيفه.

* * *

الإعلال بالنقل و مواضعه

لساكن صحّ انقل التحريك من

ذى لين آت عين فعل كأبن (١)

إذا كانت عين الفعل ياء أو واوا متحركه ، وكان ما قبلها ساكنا صحيحا - وجب نقل حركه العين إلى الساكن قبلها ، نحو : يبين ويقوم ، والأصل يبين ويقوم - بكسر الياء ، وضم الواو - فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما - وهو الباء ، والقاف - وكذلك فى «أبن» (٢).

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركه ، نحو : بايع وبين وعوق (٣).

* * *

ص: ٢٣٣

١- «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله «انقل» الآتى «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل جر صفة لساكن «انقل» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعل «التحريك» مفعول به لانقل «من ذى» جار ومجرور متعلق بانقل ، وذى مضاف و «لين» مضاف إليه «آت» نعت للين ، أو لذى لين ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر فى آت ، وعين مضاف و «فعل» مضاف إليه «كأبن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

٢- أصل «أبن» أبين كأكرم ، نقلت حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها - وهو الباء الموحده - فالتقى ساكنان : الياء التى نقلت حركتها ، والنون الساكنه للبناء ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

٣- ومثال ذلك من يائى العين : زين ، ولين ، وطنين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، وروق ، وسوف ، ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتعاور ، وتقاولوا ، وتباين ، وتبايعوا.

ما لم يكن فعل تعجب ، ولا

كأبيض أو أهوى بلام عللا (١)

أى : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفا ، أو معتل اللام ؛ فإن كان كذلك فلا نقل ، نحو : ما أبين الشيء وأبين به ، وما أقومه أقوم به ، ونحو : أبيض واسود ، ونحو : أهوى.

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم

ضاهى مضارعا وفيه وسم (٢)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يشبه الفعل المضارع - فى زيادته فقط ، أو فى وزنه فقط - من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

ص: ٢٣٤

١- «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن ، وفعل مضاف و «تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده «كأبيض» معطوف على خبر يكن «أو» عاطفه «أهوى» معطوف على أبيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله علل الآتى «عللا» علل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجله فى محل جر صفة لأهوى.

٢- «ومثل» مبتدأ ، ومثل مضاف و «فعل» مضاف إليه «فى ذا» جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإعلال» بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجمله «ضاهى مضارعا» فى محل رفع نعت لاسم ، وجمله «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر فى محل نصب حال رابطها الواو.

فالذى أشبه المضارع فى زيادته فقط تبيع ، وهو مثال تحلىء من البيع ، الأصل تبيع - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركه الياء إلى الباء فصار تبيع.

والذى أشبه المضارع فى وزنه فقط مقام ، والأصل مقوم ؛ فنقلت حركه الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا لمجانسه الفتحة.

فإن أشبهه فى الزيادة والزنه ؛ فإما أن يكون منقولاً من فعل ، أولاً ، فإن كان منقولاً منه أصل كيزيد ، وإلا صح كأيض وأسود.

ومفعل صحح كالمفعال

وألف الإفعال واستفعال (١)

أزل لذا الإعلال ، والتأ الزم عوض ،

وحذفها بالنقل ربما عرض (٢)

ص: ٢٣٥

١- «ومفعل» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى «صحح» السابق «وألف» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أزل» فى البيت الآتى ، وألف مضاف و «الإفعال» مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال.

٢- «أزل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإعلال» بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له «والتأ» قصر للضرورة : مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عوض» حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعه «وحذفها» الواو عاطفه ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتى ، ويروى بعد ذلك «نادرا» وهو حال من الضمير المستتر فى قوله «عرض» الآتى ، ويروى مكانه «ربما» وهو مركب من رب الذى هو حرف تقليل ، وما الكافه «عرض» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو حذف.

لما كان مفعال غير مشبه للفعل استحقَّ التصحيح كمسواك ، وحمل أيضا مفعل عليه ؛ لمشابهته له في المعنى ، فصحح كما صحح مفعال كمقول ومقوال (١).

وأشار بقوله «وألّف الإفعال واستفعال أزل - إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعال أو استفعال ، وكان معتلّ العين ، فإن ألفه تحذف لا لبقائها ساكنه مع الألف المبدله من عين المصدر ، وذلك نحو إقامه واستقامه ، وأصله إقوام واستقوام ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، وقلبت الواو ألفا لمجانسه الفتحة قبلها ، فالتقى الفان ، فحذفت الثانيه منهما ، ثم عوّض منها تاء التانيث ، فصار إقامه واستقامه ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أجاب إجابا ، ومنه قوله تعالى : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) (٢).

ص: ٢٣٦

١- اعلم أولا- أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنه ، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفا فيه ؛ لوجود ألف بعدها. ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول : حمل على مفعال ؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظا فلأنه لا- فرق بينهما لفظا إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آله كمخيط ومخياط ، ويأتي صيغه مبالغه كمقول ومقوال ، وهذا هو الذي ذكره الشارح ، ومن العلماء من يقول : إن مفعلا هو نفس مفعال غايه ما في الباب أن الألف حذفت منه.

٢- وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ ، منها قولهم : أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياما ، واستحوذ عليه استحواذا ، وأغيلت المرأه ولدها إغيالا ، واستغيل الصبي استغيعالا ، وأسود الرجل إسوادا ، إذا ولد له الساده أو السود ، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاه.

وما لإفعال - من الحذف ، ومن

نقل فمفعول به أيضا قمن (١)

نحو مبيع ومصون ، وندر

تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر (٢)

إذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين - بالياء أو الواو - وجب فيه ما وجب فى إفعال واستفعال من النقل والحذف ؛ فتقول فى مفعول من باع وقال : «مبيع ومقول» والأصل مبيوع ومقول ، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، وواو مفعول ، فحذفت واو مفعول ، فصار مبيع ومقول - وكان حقّ مبيع أن يقال فيه : مبيع (٣) ، لكن قلبوا الضمه كسره لتصح الياء ، وندر التصحيح فيما عينه واو ، قالوا : ثوب مصوون ،

ص: ٢٣٧

١- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف وصله الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله من الحذف «فمفعول» الفاء زائده ، ومفعول : مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٢- «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفه ، وندر : فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر وتصحيح مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الواو» مضاف إليه «وفى ذى» جار ومجرور متعلق بقوله «اشتهر» الآتى ، وذى مضاف و «اليا» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على تصحيح.

٣- لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومه وبعدها ياء ساكنه ، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنه بعد ضمه قلبت واوا إن كان ما هى فيه مفردا كما حصل فى موقن وموسر ، وأصلهما ميقتن وميسر ، وفعلهما أيقن وأيسر ، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمه الباء كسره لتسلم الياء ؛ ليظهر الفرق بين الواوى والياى.

والقياس مصون ، ولغه تميم تصحيح ما عينه ياء ؛ فيقولون : مبيوع ، ومخيوط ، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : «وندر تصحيح ذى الواو ، وفي ذى اليا اشتهر» (١).

ص: ٢٣٨

١- أصل مبيع مبيوع ؛ فنقلت ضمه الياء إلى الباء الساكنة قبلها ، فالتقى ساكنان : الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش ، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة ، أم هو الواو الزائده في صيغه المفعول؟ فقال سيبويه : حذفت واو مفعول ، وقال الأخفش : حذفت عين الكلمة ، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول داله على اسم المفعول ، وما جرى به للدلالة على معنى لا- يحذف ، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا- ثانيهما ، والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه ، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفه عين الكلمة لم يختلف الواوى واليائى لكننا رأيناهم يقولون فى الواوى مقول ومصون ومدوف ، وفى اليائى : مبيع ومعين ومعيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء فى اليائى دعوى لا- يقوم عليها دليل ، فوق أنها تنقض ما احتج به الأ-خفش من أن واو مفعول داله على اسم المفعول ، والجواب عما ذكره الأ-خفش : أما قوله «إن واو مفعول داله على صيغه اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف» فالجواب عنه من وجهين ، أولهما : أنا لا نسلم أن الواو هى الداله على معنى اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ، وذلك نحو مكرم ومستعان به ، وثانيهما : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلا فى الدلالة على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها ؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن فى الصيغه ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم داله على المعنى ، وأما قوله : «إن الذى يحذف هو أول الساكنين كما فى نحو قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه أنا لا نسلم أن هذا مطرد فى كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلا ، وثانيهما صحيحا كما فى الأمثلة التى ذكرها ، فأما إذا كان الساكنان جميعا معتلين - كما فى الذى نحن بصدده - فلا يلزم حذف الأول منهما.

وصحح المفعول من نحو عدا

وأعلل ان لم تتحرّ الأجودا (١)

إذا بنى مفعول من فعل معتلّ اللام ، فلا يخلو : إما أن يكون معتلا بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلا- بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمه ، نحو مرمئ - والأصل - مرموى ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء - وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلا بالواو ، فالأجود التصحيح ، إن لم يكن الفعل على فعل ، نحو «معدوّ» من عدا ، ولهذا قال المصنف : «من نحو عدا» ، ومنهم من يعلّ ، فيقول : معدّي (٢) ، فإن كان الواو على فعل ، فالصحيح الإعلال ؛ نحو : «مرضئ» من رضئ ؛ قال الله تعالى : (ازجعي إلى ربك راضية مرضية) والتصحيح قليل ؛ نحو مرضؤ.

ص: ٢٣٩

١- «وصحح» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول ، ونحو مضاف و «عدا» قصد لفظه : مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «تتحر» فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف الألف والفتحه قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله لم تتحر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحر ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلاله سابق الكلام عليه ، وتقدير الكلام : إن لم تتحر الأجود فأعلل.

٢- ومن الإعلال قول الشاعر : لقد علمت عرسي مليكه أنني أنا الليث : معديا عليه ، وعاديا

إذا بنى اسم على فعول ، فإن كان جمعا ، وكانت لامه واوا - جاز فيه وجهان : التصحيح ، والإعلال ، نحو : عصى ودلى ، فى جمع عصا ودلو ، وأبو ، ونجو ، جمع أب ونجو (٢) ، والإعلال أجود من التصحيح فى الجمع (٣) ، وإن

ص : ٢٤٠

١- «كذاك» كذا : جار ومجرور متعلق بقوله «جاء» الآتى ، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب : حال من الفعول وذا مضاف و «وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة : فعل ماض «الفعول» فاعل جاء «من ذى» جار ومجرور متعلق بجاء ، أو بمحذوف حال من الفعول ، وذى مضاف و «الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو ، ولام مضاف و «جمع» مضاف إليه «أو» عاطفه «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فرد ، والجمله فى محل جر نعت لفرد ، ومعنى يعن يبدو ويظهر.

٢- أما عصى فأصله الأصيل عصو - بضم العين والصاد - فقلبت الواو المتطرفه ياء تخلصا من ثقل اجتماع واوين فى آخر الكلمه مع ضمه قبلهما ، فصار عصى ، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار عصى - بضميتين وياء مشدده - فقلبت ضمه الصاد كسره لتناسب الياء ، ثم يجوز لك أن تقلب ضمه العين كسره لتناسب ويجوز أن تبقيها ، وأما دلى فأصلها دلو ، ثم دلوى ، ثم دلى ، وبيانه كما سبق ، وأما أبو فظاهر ، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نجو ، وهو السحاب الذى أهرق ماءه ، ويجوز أن يكون بالحاء المهمله على أنه جمع نحو ، بمعنى الجبهه ، وقد حكى سيبويه : إنكم لتطيرون فى نحو كثيره ، ومعناه إنكم لتسيرون فى أنحاء وجهات كثيره مختلفه.

٣- ظاهر عباره الناظم التسويه بين الجمع والمفرد فى جواز الوجهين فى كل منهما ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع ، وقد قال ابن مالك نفسه فى كتابه الكافيه الشافيه الذى اختصر منه الألفيه : ورتجح الإعلال فى الجمع ، وفى مفرد التصحيح أولى ما قفى هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين فى فعول ، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال.

كان مفردا جاز فيه وجهان : الإعلال ، والتصحيح ، والتصحيح أجود ، نحو علا علوا ، وعنا عتوا ، ويقلّ الإعلال نحو «قساقيًا» -
أى قسوه -.

وشاع نحو نيم فى نوم

ونحو نيام شذوذه نيمى (١)

إذا كان فعّل جمعا لما عينه واو جاز تصحيحه وإعلاله ، إن لم يكن قبل لامه ألف ، كقولك فى جمع صائم : صوم وصيم ، وفى
جمع نائم : نوم ونيم.

فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح ، والإعلال شاذ ، نحو «صوام» ، و «نوام» ومن الإعلال قوله :

٣٥٩- * فما أرق التيام إلا كلامها* (٢)

ص: ٢٤١

١- «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع ، ونحو مضاف و «نيم» مضاف إليه «فى نوم» جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف
حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول ، ونحو مضاف و «نيام» مضاف إليه «شذوذه» شذوذ : مبتدأ ثان ، وشذوذ مضاف والهاء مضاف
إليه «نمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ
الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٢- هذا عجز بيت لأبى الغمر الكلابى ، وصدره قوله : * ألا طرقتنا ميه بنه منذر* اللغه : «طرقتنا» جاءتنا ليلا «أرق» أسهد ، وأطار
النوم عن الأجنان «النيام» جمع نائم ، وستعرف ما فيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه الإعراب : «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» طرق :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به لطرقت «ميه» فاعل طرق «ابنه» نعت لميه ، وابنه مضاف و «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء
عاطفه ، وما : نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاه «كلامها» كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف
وها : مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «النيام» فى جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياء ، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح ، وهو
الأكثر استعمالا فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر : ألا أيها التوام ويحكم هبوا أسائلكم هل يقتل الرجل الحبّ

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا

وشدّ فى ذى الهمز نحو ائتكللا (١)

إذا بنى افتعال وفروعه من كلمه فإؤها حرف لين - وجب إبدال حرف اللين تاء نحو: اتّصال ، واتّصل ، ومّتصل - والأصل فيه :
او اتصال ، واوتصل ، وموتصل (٢) ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزه لم يجر إبداله تاء ؛ .

ص: ٢٤٢

١- «ذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة : حال من الضمير المستتر فى قوله «أبدلا» الآتى «تا» قصر للضرورة أيضا : مفعول ثان لأبدل «فى افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا» أبدل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثانى ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «وشدّ» فعل ماض «فى ذى» جار ومجرور متعلق بشدّ ، وذى مضاف و «الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شدّ ، ونحو مضاف و «ائتكلا» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوا ، فأما مثال الياى فقولك من يسر : اتسر يتسر اتسارا فهو متسر ، وههنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو والياء تاء فى هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولها الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافى صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسه ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو يتصل وابتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله ، ويكون ألفا إذا انفتحت الفاء نحو ياتصل وياتسر ، وواوا إذا انضمت الفاء نحو موتصل وموتسر ، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء ؛ ليكون حرفا جلدًا يقوى على حركات فاء الكلمه فلا يتغير بتغيرها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء فى التاء التالى ليزول عسر النطق ، والأمر الثانى : أن قلب حرف اللين تاء فى هذا الموضع هو اللغه الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يقيه ويتركه تتلاعب حركه الفاء به ، فيقول : يتصل ياتصل ايتصلا فهو موتصل ، وياتسر ياتسر ايتسارا فهو موتسر ، ومنهم من يهمزه فيقول ايتسر ياتسر ايتسارا فهو مؤنسر وأتصل يأتصل ايتصلا فهو مؤتصل ، وهذه لغه غريبه .

فتقول فى افتعل من الأكل : ائكل ، ثم تبدل الهمزه ياء ، فتقول : ايتكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قولهم «أتر» بإبدال الياء تاء (١).

طا تا افتعال ردّ إثر مطبق

فى اذان وازدد وادّكر دالا بقى (٢).

ص: ٢٤٣

-
- ١- يروى المحدثون من حديث عائشه رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبى صلى الله عليه وسلم «وكان يأمرنى أن أنزر» بفتح الهمزه وتشديد التاء من الإزار - على أنه قد قلبت الهمزه ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، ونص النحاه على أن هذا خطأ ، وأن صواب الروايه «أن آتر» بهمزه ممدوده ثم تاء مخففه.
 - ٢- «طا» قصر للضروره : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضروره أيضا : مفعول أول لرد ، وتا مضاف و «افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله رد ، وإثر مضاف و «مطبق» مضاف إليه «فى اذان» جار ومجرور متعلق بقوله بقى «وازدد ، وادّكر» معطوفان على اذان «دالا» حال من الضمير المستتر فى بقى الآتى «بقى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال.

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق - وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء - وجب إبداله طاء ، كقولك : اصطبر ، واضطجع ، واضطعنوا ، واضظلموا.

والأصل : اصتبر ، واضتجع ، واضتعنوا ، واضظلموا ؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء.

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالا ، نحو اذّان ، وازدد ، واذّكر.

والأصل : ادتان ، وازتد ، واذتكر ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف ، فأبدلت دالا ، وأدغمت الدال في الدال.

* * *

حذف الواو من المثال الواوي

فا أمر او مضارع من كوعد

احذف ، وفي كعده ذاك اطرِد (1)

ص: ٢٤٤

١- «فا» قصر للضرورة : مفعول مقدم لاحذف ، وفا مضاف و «أمر» مضاف إليه «أو» عاطفه «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والكاف مضاف ، ووعد - قصد لفظه - مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «وفي كعده» الواو عاطفه ، والجار والمجرور متعلق بقوله «اطرِد» الآتي ، والكاف الاسميه مضاف وعده : مضاف إليه ، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «اطرِد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

وحذف همز أفعال استمرّ في

مضارع وبنيتي متّصف (١)

إذا كان الفعل الماضي معتلّ الفاء كوعد (٢) - وجب حذف الفاء : في الأمر ، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : عد ، ويعد ، وعده ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجر حذف الفاء ، كوعد .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانيه في الماضي مع المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو قولك في أكرم : يكرم ، والأصل يؤكرم ، ونحو :

ص : ٢٤٥

١- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «همز» مضاف إليه ، وهمز مضاف و «أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع ، وبنيتي مضاف ، و «متّصف» مضاف إليه .

٢- هذا خاص بواوى الفاء من المثال ، دون يائى الفاء ، وههنا أمران ؛ الأول : أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعه نحو يعد ويصف ويجب ويثب ، وحمل على هذه الصيغه بقيه المضارع نحو أعد ، ونعد ، وتعد ، والأمر ، نحو عد وصف ، والمصدر نحو عده وصفه . والأمر الثانى : أن عله الحذف فى المضارع المبدوء بياء المضارعه هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحه وكسره ، وذلك لأن الياء فى طبيعتها عدو الواو ، والفتحه التى عليها لا تخفف من شأن هذه العداوه لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو ، والكسره أيضا فى طبيعتها عدو للواو ، وآيه ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزله من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومه لم تحذف الواو نحو يوجب ويوعد ويورث ، وذلك لأن الضمه هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسه للواو ، وآيه ما ذكرنا من أمر الكسره أنك ترى نحو يوجل ويوهل - بفتح ما بعد الواو - لم تحذف منهما الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين ، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو .

مكرم ، ومكرم ، والأصل مؤكرم ومؤكرم ؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

حذف أحد المتلين

ظلت وظلت في ظللت استعمالاً

وقرن في اقررن ، وقرن نقلاً (١)

إذا أسند الفعل الماضي ، المضاعف ، المكسور العين ، إلى تاء الضمير أو نونه - جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظللت أفعل كذا ، إذا عملته بالنهار.

والثاني : حذف لامه ، ونقل حركة العين إلى الفاء ، نحو : ظللت.

والثالث : حذف لامه ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظللت.

وأشار بقوله «وقرن في اقررن» إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذي على وزن يفعلن ، إذا اتصل بنون الإناث - جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك في يقررن : «يقرن» ، وفي اقررن : «قرن».

ص : ٢٤٤

١- «ظللت» بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبتدأ «وظللت» بفتح الظاء قصد لفظه أيضا : معطوف عليه «في ظللت» قصد لفظه ، جار ومجرور متعلق بقوله «استعملا» الآتي «استعملا» استعمال : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف ، قصد لفظه : مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضا : جار ومجرور متعلق بقوله نقلاً الآتي «وقرن» بفتح القاف ، قصد لفظه أيضا : معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلاً» نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله «وقرن نقلا» إلى قراءه نافع وعاصم : (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) - بفتح القاف - وأصله اقررن ، من قولهم : قرّ بالمكان يقرّ ، بمعنى يقرّ ، حكاه ابن القطّاع ، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة - وهو نادر ؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين (١).

* * *

ص: ٢٤٧

١- ههنا أمران نحب أن نبهك إليهما ، الأول : أنه لا خلاف بين أحد من النحاه في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه ، نحو قراءه نافع عن عاصم في قوله تعالى : (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلّفوا فيه : أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جراه الشارح عليه أنه مطرد ، وهو ما نص عليه صراحه في شرح الكافية ويؤخذ من ظاهر عبارته في التسهيل ، وهذا هو الذي ذهب إليه الشلوّيين من النحاه ، ونص العلماء على أنه لغة سليم ، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضى المضعف الثلاثي المكسور العين ، وذهب سيويوه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد ، وهما ظلت ومست وكلمه من المزيد فيه وهي أحست ، والأمر الثاني : أن تخريج قراءه نافع على أن (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) من المضعف أحد وجهين ، والثاني أنه من الأجوف ، والأصل قار يقار - على مثال خاف يخاف - وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريا على النادر القليل.

ما لا يجوز إدغام المثلين فيه و ما يجوز

أول مثلين محرّكين في

كلمه ادغم لا كمثل صفف (١)

وذلل و كلل و للب

ولا كجسس ولا كاخصص ابى (٢)

ولا كهليل ، وشد في ألل

ونحوه فكّ بنقل فقبل (٣)

إذا تحرك المثلان في كلمه أدغم أولهما في ثانيهما ، إن لم يتصدّرا ، ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فعل ، أو على وزن فعل ، أو فعل ، أو فعل ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم ، ولم تكن حركة الثانى منهما عارضه ، ولا ما هما فيه ملحقا بغيره.

ص: ٢٤٨

١- «أول» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أدغم» الآتى - وأول مضاف و «مثلين» مضاف إليه «محرّكين» نعت لمثلين «في» كلمه جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أول مثلين محرّكين أدغم في أوزان مخصوصه لا كمثل - إلخ «كمثل» الكاف زائده ، ومثل : معطوف على المحذوف الذى قدرناه ، ويجوز أن تكون «لا» ناهيه ، فيكون المجزوم بها محذوفا تقديره لا- تدغم ، ويكون «مثل» مفعولا لذلك المحذوف ، وهذا الثانى ضعيف ؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهيه ضروره ، ومثل مضاف و «صفف» مضاف إليه.

٢- «وذلل» معطوف على «صفف» فى البيت السابق «وكلل ، ولبب» معطوفان على صفف أيضا «ولا كجسس» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفي ، كجسس : معطوف على كمثل صفف «ولا كاخصص ابى» مثله.

٣- «ولا كهليل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشد» فعل ماض «فى ألل» جار ومجرور متعلق بشد «ونحوه» معطوف على ألل «فكّ» فاعل شد «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفكّ «فقبل» الفاء عاطفه ، قبل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

فإن تصدّرا فلا إدغام كدندن ، وكذا إن وجد واحد مما سبق ذكره ؛ فالأول كصف ودرر ، والثاني : كذلل (١) ووجد ، والثالث : ككلل ولمم (٢) ، والرابع : كطلل ولبب (٣) ، والخامس : كجسس - جمع جاسّ - والسادس : كاخصص ابى ، [وأصله اخصص أبى] فنقلت الهمزة إلى الصاد ، والسابع : كهليل - أى أكثر من قول لا إله إلا الله ، ونحوه : قردد ، ومهدد .

فإن لم يكن شىء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : ردّ ، وضنّ - أى : بخل - ولبّ (٤) ، والأصل : ردد ، وضنن ، ولبب .

وأشار بقوله «وشذ فى ألل ونحوه فكّ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء الفك فى ألفاظ قياسها وجوب الإدغام ؛ فجعل شاذا يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو «ألل السقاء» إذا تغيّرت رائحته ، و «لححت عينه» إذ التصت بالرمص . (٥)

ص : ٢٤٩

- ١- ذلل - بضمّتين - جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، ووجد - بضمّتين أيضا - جمع جديد ، وهو ضد القديم .
- ٢- الكلل : جمع كله - بكسر الكاف فيهما - وهى الستر ، واللمم : جمع لمة - بكسر اللام فيهما - وهى الشعر الذى يجاوز شحمه الأذن .
- ٣- الطلل : ما شخص وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع الفلاده من الصدر .
- ٤- لبب - على وزان كرم - أى صار لبيبا ، واللييب : التام العقل .
- ٥- الرمص - بفتح الراء والميم جميعا - هو الوسخ الذى يجتمع فى موق العين إذا كان جامدا ، فإن كان سائلا فهو الغمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم : دب الإنسان - من باب ضرب أو فرح - إذا نبت الشعر فى جبهته . وقولهم : صكك الفرس - من باب دخل - إذا اصطك عرقوباه ، وقولهم : ضببت الأرض - من باب فرح - إذا كثر فيها الضب ، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم : قطط الشعر - من باب فرح - إذا اشتدت جعودته ، وقولهم : مششت الدابة - من باب فرح - إذا برز فى ساقها أو ذراعها شىء دون صلابه العظم ، وقولهم : عززت الناقه - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لينها . هذا ، وقد قال قعنب بن أم صاحب : * أتى أجود لأقوام وإن ضننوا* فهذا شاذ قياسا واستعمالا ، أما شذوذه قياسا فظاهر . وأما شذوذه استعمالا فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التى ذكرنا أنهم استعملوها فى غير ضروره مفكوكه .

وحىى افككك وادغم دون حذر

كذاك نحو تتجلى واستتر (١)

أشار فى هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفكّ.

وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بحىى : ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما ، نحو : حىى وعىى ؛ فيجوز الإدغام ، نحو : حىى وعىى (٢) ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضه بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقا نحو : لن يحىى (٣) .

ص : ٢٥٠

١- «وحىى» قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله «افككك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افككك ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل ، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافككك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعالين ، ودون مضاف و «حذر» مضاف إليه «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر ، ونحو مضاف و «تتجلى» قصد لفظه : مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضا.

٢- ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص : عَيُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَبِيضَتِهَا النَّعَامَهُ

٣- يحىى : هو مضارع أحيا ، على وزان أعطى ، ومنه قوله تعالى : (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ).

وأشار بقوله : «كذاك نحو تتجلى واستتر» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل «تتجلى» يجوز فيه الفك والإدغام ؛ فمن فك - وهو القياس - نظر إلى أن المثلين مصدران ، ومن أدغم أراد التخفيف ، فيقول : أتجلى ؛ فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين ؛ فيؤتى بهمهز الوصل توصلاً للنطق بالساكن.

وكذلك قياس تاء «استتر» الفك لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : ستر يستر ستارا (١).

وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر

فيه على تائكتين العبر (٢).

ص : ٢٥١

١- أما استر فأصله استتر على وزن اجتمع ، فنقلت حركه التاء الأولى إلى السين الساكنه قبلها فاستغنى عن همزه الوصل فحذفت ، وأدغمت التاء فى التاء ، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحه ، وأما يستر فأصله يستتر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحه التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء فى التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعه وفتح السين وتشديد التاء مكسوره ، وأما ستارا فأصله استتار على مثال اجتماع ، فنقلت كسره التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزه الوصل ، وأدغمت التاء فى التاء ؛ فصار ستارا ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحه. فإن قلت : فهذا الفعل الماضى يلبس بالماضى من الثلاثى المضعف العين نحو عظم إذا قلت : ستر فلان فلانا. فالجواب أن لفظ الماضى يشبه ذلك الماضى الذى ذكرته ، ولكن المضارعين يختلفان ؛ فأنت تقول فى المضارع يستر فتضم حرف المضارعه إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعه إن كان ماضيه استتر ، وكذلك المصدران مختلفان ، فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاك تستير.

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ «بتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدى «ابتدى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبنى للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقصر إما على أنه نائب فاعل له ، أولا ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله - على الحالين - فى محل رفع خبر المبتدأ «على تا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بيقصر «كتبين» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، تبين : فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

يقال فى تتعلم وتتزل وتتبن ونحوها : «تعلّم ، وتنزّل ، وتبيّن» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جدا ، ومنه قوله تعالى : (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا)

متى يجب الفك؟

وفكّ حيث مدغم فيه سكن

لكونه بمضمّر الرفع اقترن (١)

نحو : حللت ما حللته ، وفى

جزم وشبه الجزم تخيير قفى (٢)

ص : ٢٥٢

١- «وفكّ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفكّ «مدغم» مبتدأ ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكره - عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفكّ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه الكون الناقص إلى اسمه «بمضمّر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتى ، ومضمّر مضاف و «الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل نصب خبر الكون الناقص.

٢- «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و «حللت ما حللته» قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يجعل «نحو» مضافا إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلك القول ، وعليه فإعرابه تفصيلا غير خفى «وفى جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم ، وشبه مضاف و «الجزم» مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع نعت لتخيير.

إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره ؛ فيجب حينئذ الفكّ ، نحو : حللت ، وحللنا ، والهندات حللن ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفكّ ، نحو : لم يحلل ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) وقوله : (وَمَنْ يَزْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) والفكّ لغه أهل الحجاز ، وجاز الإدغام ، نحو «لم يحلّ» ، ومنه قوله تعالى : (ومن يشاق الله ورسوله -) في سورة الحشر) وهى لغه تميم ، والمراد بشبه الجزم سكن الآخر فى الأمر ، نحو : احلل ، وإن شئت قلت : حلّ ؛ لأن حكم الأمر كحكم [المضارع] المجزوم.

وفكّ أفعل فى التّعجب التزم

والتزم الإدغام أيضا فى هلم (1)

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان - نحو احلل ، وحلّ - استثنى من ذلك شيئين :

أحدهما : أفعل فى التعجب ؛ فإنه يجب فكّه ، نحو : أحبب بزيد ، وأشدد ببياض وجهه.

الثانى : هلم ؛ فإنهم التزموا إدغامه ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ص: ٢٥٣

١- «وفكّ» مبتدأ ، وفكّ مضاف و «أفعل» مضاف إليه «فى التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبنى للمجهول «الإدغام» نائب فاعل لالتزم «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «فى هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

وما بجمعه عنيت قد كمل

نظما على جلّ المهمّات اشتمل (١)

أحصى من الكافيه الخلاصه

كما اقتضى غنى بلا خصاصه (٢)

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبيّ أرسلا (٣)

وآله الغرّ الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره (٤)

ص: ٢٥٤

١- «ما» اسم موصول : مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت ، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافه المصدر لمفعوله ، وجمله «عنيت» لا- محل لها من الإعراب صله الموصول ، وجمله «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعه مبتدأ فى محل رفع خبر المبتدأ «نظما» حال من الهاء فى بجمعه بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل ، وجل مضاف ، و «المهمّات» مضاف إليه ، وجمله «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب نعت لقوله نظما.

٢- «أحصى» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافيه» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصه» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جار ، وما : مصدرية ، وجمله «اقتضى» صله ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصه» جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له.

٣- «فأحمد» الفاء للسببيه ، أحمد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصليا» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله مصليا «خير» نعت لمحمد ، وخير مضاف و «نبي» مضاف إليه ، وجمله «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نبي فى محل جر نعت لنبي.

٤- «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام ، البرره» نعتان للآل أيضا «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين ، الخيره» نعتان للصحب. والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه.

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد ، عفا الله عنه ، وغفر له ولوالديه والمسلمين .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات ، والصلاه والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الذين بهداهم نهتدى ، وعلى ضوء حجّتهم نعبّر الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبهته .

وبعد ؛ فقد كمل - بتوفيق الله وحسن تأييده - ما وفقنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصه الألفيه ، لقاضى القضاء بهاء الدين ابن عقيل ، شرحا موجزا على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان مجال القول ذا سعه لو أننا أردنا أن نتعرّض للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلّتها ، ولكننا اجتزأنا من ذلك كله باللباب وما لا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفيه إعرابا مبسوطا ، سهل العبارة ؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجه إلى أن يصطحب مع هذه النسخه كتابا آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه - وقد تم ذلك كله في منتصف ليله التاسع من شهر رمضان المعظم من سنه خمسین وثلثمائه وألف من هجره أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . والله المسئول أن ينفع بعملى هذا ، وأن يجعله خالصا لوجهه! وأن يجنبنى الغرور ، ويحول بينى وبين العجب والزّلل ، آمين .

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءة هذه النسخه ، حتى نفذت طبعتها الأولى فى وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادته طبعه أعملت فى تعليقاتى يد الإصلاح ؛ فزدت زيادات هامه ، وتداركت ما فرط منى فى الطبعه السابقه ، وأكثرت من وجوه التحسين ؛ لأكافىء بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به ، ثم كان من جميل المصادفه أننى فرغت من مراجعه الكتاب قبل منتصف ليله الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنه أربع وخمسين وثلثمائه وألف من هجره الرسول الأكرم ، صلى الله عليه وسلم.

والله تعالى المسئول أن يوفقنى إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين.

وها هى ذى الطبعه الرابعه عشره أقدمها إلى الذين ألحوا علىّ فى إعادته طبع الكتاب فى وقت ندر فيه الورق الجيد ، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه ، وقد أبيت إلا أن أزيد فى شرحى زيادات ذات بال ، وتحقيقات قلما يعثر عليها القارىء إلا بعد الجهد ، وقد تضاعف بها حجم الكتاب ، فلا غرو إن أعلنت أنه «قد تلاقى فى هذا الكتاب كتب ؛ فأغنى عنها جميعا ، فى حين أنه لا يغنى عنه شىء منها».

ربّ وفقنى إلى الخير ، إنه لا يوفق إلى الخير سواك!

كتبه

محّمّد محبى الدين عبد الحميد

ص: ٢٥٦

حررها محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٢٥٧

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

أما بعد ؛ فهذه خلاصه موجزه فيما أغفله صاحب الخلاصه (الألفية) أو أجمل القول فيه إجمالاً من تصريف الأفعال ، عملتها لقارئى شرح بهاء الدين ابن عقيل ، حين حققت مباحثه ، وشرحت شواهده ، وتركت تفصيل القول والإسهاب فيه لكتابتى (دروس التصريف) الذى صنفته لطلاب كليه اللغه العربيه فى الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق فى كتب الفن بأسلوب بديع ونظام أنيق ، وتحقيق بارع . ومن الله أستمدّ المعونه ، وهو حسبى ، وبه أعتصم .

وفيه ثلاثه فصول

الفصل الأول : فى أوزانها

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزىء فىه ؛ فالمجرى إما ثلاثى ، وإما رباعى ، وكل منهما ينتهى بالزىءه إلى سته أحرف ؛ فتكون أنواع المزىء فىه خمسة.

١- فلماضى المجرى الثلاثى ثلاثه أبنيه ، الأول : فعل - بفتح العين - ويكون لازما ، نحو جلس وقعد ، ومتعدّيا ، نحو ضرب ونصر وفتح ، والثانى : فعل - بكسر العين - ويكون لازما ، نحو فرح وجذل ، ومتعدّيا نحو علم وفهم ، والثالث : فعل - بضم العين - ولا يكون إلا لازما ، نحو ظرف وكرم (١).

٢- ولماضى المجرى الرباعى بناء واحد ، وهو فعلل - بفتح ما عدا العين منه - ويكون لازما ، نحو حشرج ودربخ (٢) ، ومتعديا ، نحو بعثر ودحرج

٣- ولمزىء الثلاثى بحرف واحد ثلاثه أبنيه ؛ الأول : فعلل - بتضعيف عينه - نحو قطع وقدم ، والثانى : فاعل - بزيادة ألف بين الفاء والعين - نحو قاتل وخاصم ، والثالث : أفعال - بزيادة همزه قبل الفاء - نحو أحسن وأكرم.

ص: ٢٥٩

١- وفاء الثلاثى مفتوحه دائما كما رأيت ؛ لقصد هم الخفه فى الفعل ، والفتحه أخف الحركات ، ولامه لا- يعتد بها ؛ لأنها متحركه أو ساكنه على ما يقتضيه البناء.

٢- حشرج : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودرنج : طأطأ رأسه وبسط ظهره.

٤- ولمزيد الثلاثى بحرفين خمسه أبنيه ، الأول : انفعل - بزيادة همزه وصل ونون قبل الفاء - نحو انكسر وانشعب ، والثانى : افتعل - بزيادة همزه وصل قبل الفاء ، وتاء بين الفاء والعين - نحو اجتمع واتصل ، والثالث : افعل - بزيادة همزه وصل قبل الفاء ، وتضعيف اللام - نحو احمرّ واصفرّ ، والرابع : تفعل - بزيادة تاء قبل الفاء ، وتضعيف العين - نحو تقدّم وتصدّع ، والخامس : تفاعل - بزيادة التاء قبل فائه ، وألف بين الفاء والعين - نحو تقاتل وتخاصم.

٥- ولمزيد الثلاثى بثلاثه أحرف أربعه أبنيه ، الأول : استفعل - بزيادة همزه الوصل والسين والتاء قبل الفاء - نحو استغفر واستقام ، والثانى : افوعل - بزيادة همزه الوصل قبل الفاء ، وتضعيف العين ، وزيادة واو بين العينين - نحو اغدودن واعشوشب ، والثالث : افعوّل - بزيادة همزه الوصل قبل الفاء ، وواو مشدّده بين العين واللام - نحو اجلوّذ واعلوّط (١) ، والرابع : افعال - بزيادة همزه الوصل قبل الفاء ، وألف بعد العين ، وتضعيف اللام - نحو احمازّ واعوازّ.

٦- ولمزيد الرباعى بواحد بناء واحد ، وهو تفعّلل - بزيادة التاء قبل فائه - نحو تدحرج وتبعثر.

٧- ولمزيد الرباعى بحرفين بناءان ، أولهما : افعللل - بزيادة همزه الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى - نحو احرنجم وافرنقع ، وثانيهما : افعلّل - بزيادة همزه الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانيه - نحو اسبطرّ واقشعرّ ، واطمأنّ.

٨- ويلحق بالرباعى المجرد (وهو بناء «دحرج») ثمانيه أبنيه أصلها من الثلاثى فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق ، الأول : فعلل نحو جلبب وشملل ،

ص: ٢٦٠

١- اجلوذ : أسرع فى السير ، واعلوّط البعير : ركبه بغير خطام.

والثانى : فوعل نحو رودن وهو جل ، والثالث : فعول نحو جهور ودهور ، والرابع : فيعل نحو بيطر وسيطر ، والخامس : فعيل نحو شريف ورهياً ، والسادس : فنعل نحو سنبل وشنتر ، والسابع : فعنل نحو قلنس ، والثامن : فعلى نحو سلقى .

٩- ويلحق بالرباعى المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تفعّل») سبعة أبنية أصلها من الثلاثى فزيد فيه حرف للإلحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول : تفعّل نحو تجلبب وتشملل ، والثانى : تمفعّل نحو تمندل ، والثالث : تفوعل ، نحو تكوثر وتجورب ، والرابع : تفعول ، نحو تسرول وترهوك ، والخامس : تفيعل ، نحو تسيطر وتشيطان ، والسادس : تفعيل ، نحو ترهياً ، والسابع : تفعلى ، نحو تقلسى وتجعبى .

١٠- ويلحق بالرباعى المزيد فيه بحرفين ثلاثه أبنية ، وأصلها من الثلاثى ، فزيد فيه حرف الإلحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : افعلنل نحو اقعنسس واقعندد ، والثانى : افعلنلى ، نحو احرنبى واسلنقى ، والثالث : افعلنلى . نحو استلقى واجتعبى .

والإلحاق : أن تزيد على أصول الكلمه حرفاً ، لا- لغرض معنوى ، بل لتوازن بها كلمه أخرى كى تجرى الكلمه الملحقه فى تصريفها على ما تجرى عليه الكلمه الملحق بها. وضابط الإلحاق فى الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضى من الأفعال - مجردها ، ومزيدها ، وملحقها - سبعة وثلاثون بناء.

الفصل الثانى : فى معانى هذه الأبنية

١- لا يجىء بناء فعل - بضم العين - إلا للدلاله على غريزه أو طبيعه أو ما أشبه ذلك ، نحو جدر فلان بالأمر ، وخطر قدره. وإذا أريد التعجب

ص: ٢٦١

من فعل أو المدح به حوّل إلى هذه الزنه ، نحو قضو الرجل وعلم ، بمعنى ما أقضاه وما أعلمه .

٢- ويجيء بناء فعل - بكسر العين - للدلالة على النعوت الملازمه ، نحو ذرب لسانه وبلغ جبينه ، أو للدلالة على عرض ، نحو جرب وعرج وعمص ومرض ، أو للدلالة على كبر عضو ، وذلك إذا أخذ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعه على ثلاثه أحرف ، نحو رقب وكبد وطحل وجبه ، وعجزت المرأه . ويأتى لغير ذلك ، نحو ظمىء ، ورهب .

٣- ويجيء بناء فعل - بفتح العين - للدلالة على الجمع نحو جمع وحشر وحشد ، أو على التفريق ، نحو بذر وقسم ، أو على الإعطاء ، نحو منح ونحل ، أو على المنع ، نحو حبس ومنع ، أو على الامتناع ، نحو أبى وشرد وجمح ، أو على الغلبه ، نحو قهر وملك ، أو على التحويل ، نحو نقل وصرف أو على التحول ، نحو رحل وذهب ، أو على الاستقرار ، نحو ثوى وسكن ، أو على السير ، نحو ذمل ومشى ، أو على السّتر ، نحو حجب وخبأ ، أو على غير ذلك مما يصعب حصره من المعانى .

٤- ويجيء بناء فعل للدلالة على الاتخاذ . نحو قمطرت الكتاب وقرمضت : أى اتخذت قمطرا وقرموضا (١) ، أو للدلالة على المشابهه ، نحو حنظل خلق محمد وعلقم ، أى أشبه الحنظل والعلقم ، أو للدلالة على جعل شىء فى شىء ، نحو عندم ثوبه ونرجس الدواء ، أى جعل فيه العندم والنرجس ، أو للدلالة على الإصابه ، نحو عرقبه وغلصمه ، أى : أصاب عرقوبه وغلصمته ، أو لاختصار المركّب للدلالة على حكايته ، نحو بسمل وسبحل وحمدل وطلبق (٢) ، أو لغير ذلك .» .

ص: ٢٦٢

١- القرموض - بزنه عصفور - حفره صغيره يكن فيها من البرد .

٢- سبحل : أى قال «سبحان الله» وحمدل : أى قال «الحمد لله» وطلبق : أى قال «أطال الله بقاءك» ومن أمثله «جعفد» أى قال «جعلت فداك» و «مشأل» : أى قال «ما شاء الله» .

٥- ويجيء بناء أفعل للتعدييه ، نحو أجلس وأخرج وأقام ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب ما اشتق منه الفعل ، نحو ألينت الشاه ، وأثمر البستان ، أو للدلالة على المصادفه ، نحو أبخلته وأعظمته ، أو للدلالة على السلب ، نحو أشكيتته وأقديته ، أى : أزلت شكواه وقذى عينه ، أو للدلالة على الدخول فى زمان أو مكان ، نحو أصرح وأعرق وأتهم وأنجد وأصبح وأمسى وأضحى ، أو للدلالة على الحينونه ، وهى قرب الفاعل من الدخول فى أصل الفعل ، نحو أحصد الزرع وأصرم النخل : أى قرب حصاده وصرامه ، أو لغير ذلك.

٦- ويجيء بناء فَعَل للدلالة على التكثير ، نحو جَوَلت وطَوَّفت ، أو للتعدييه ، نحو خرَّجته وفرَّحته ، أو للدلالة على نسبه المفعول إلى أصل الفعل نحو كذَّبته وفسَّدته ؛ أو للدلالة على السلب ، نحو قَرَدت البعير وقشَّرت الفاكهه : أى أزلت قراده وقشرها ، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذ الفعل منه ، نحو شرَّق وغرَّب وصعد ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو كبر وهلَّل وحمَّد وسبَّح ، أو للدلالة على أن الفاعل يشبه ما أخذ منه الفعل ، نحو قوس ظهر علىّ ، أى : انحنى حتى أشبه القوس ، أو غير ذلك.

٧- ويجيء بناء فاعل للدلالة على المفاعله ، نحو جاذبت عليا ثوبه ، أو للدلالة على التكثير ، نحو ضاعفت أجر المجتهد ، وكاثرت إحسانى عليه ، أو للدلالة على الموالاه ، نحو تابعت للقراءه ، وواليت الصَّوم ، أو لغير ذلك.

٨- ويجيء بناء انفعال للدلالة على المطاوعه ، وأكثر ما تكون مطاوعه هذا البناء للثلاثى المتعدى لواحد ، نحو كسرتة قانكسر ، وقده فانقاد ، وقد يأتى لمطاوعه صيغه أفعل ، نحو أغلقت الباب فانغلق ، وأزعجت عليا فانزعج.

٩- ويجيء بناء افتعل للدلالة على المطاوعه ، ويطاوع الثلاثى ، نحو جمعته فاجتمع ، وغمتمته فاغتمم ، ويطاوع بناء أفعل ، نحو أنصفته فانصف ،

ويطاوع بناء فعل ، نحو عدلت الرمح فاعتدل ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ ، نحو اشتوى واختتم (١) ، أو للدلالة على الشارح ، نحو اجتورا واشتورا ، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغه ، نحو اكتسب واكتتب ، أو للدلالة على الاختيار ، نحو انتقى واصطفى واختار ، أو لغير ذلك.

١٠- ويجيء بناء افعّل من الأفعال الداله على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغه فيها وإظهار قوتها ، نحو احمرّ واصفرّ واعورّ واحولّ.

١١- ويجيء بناء تفعلّل للدلالة على المطاوعه ، وهو يطاوع فَعَل ، نحو هدّبه فتهدّب وعلمته فتعلّم ، أو للدلالة على التكلف (٢) ، نحو تكزّم وتشجّع ، أو للدلالة على الطلب ، نحو تعظّم وتيقّن ، أى : طلب أن يكون عظيما وذا يقين ، أو لغير ذلك.

١٢- ويجيء بناء تفاعل للدلالة على المشاركه ، نحو تخاصما وتعاركا ، أو للدلالة على التكلف ، نحو تجاهل وتكاسل وتغابى (٣) ، أو للدلالة على المطاوعه ، وهو يطاوع فاعل ، نحو باعدته فتباعد وتابعته فتتابع.

١٣- ويجيء بناء استفعل للدلالة على الطلب ، نحو استغفرت الله واستوهبته ، أو للدلالة على التحول من حال إلى حال ، نحو استنوق الجمّل ، واستنسر البغات ، واستتيست الشاه ، واستحجر الطين ، أو للدلالة على

ص: ٢٤٤

١- اشتوى : انخذ شواء ، واختتم : أى اتخذ خاتما.

٢- الفرق بين التكلف بصيغه تفعل والتكلف بصيغه تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه ، والثانى يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل فى لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذى يتكلف الكرم يحب أن يكون كريما ، ثم تأمل فى لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غيبا أو جاهلا أو كسولا ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحموده على مثال تفاعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تكارم ولا تشاجع ، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومه على مثال تفعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تجهل ولا تكسل.

٣- الفرق بين التكلف بصيغه تفعل والتكلف بصيغه تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه ، والثانى يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل فى لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذى يتكلف الكرم يحب أن يكون كريما ، ثم تأمل فى لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غيبا أو جاهلا أو كسولا ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحموده على مثال تفاعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تكارم ولا تشاجع ، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومه على مثال تفعل لمعنى التكلف ؛ فلا تقول تجهل ولا تكسل.

المصادفه ، نحو استكرمته واستسمنته ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو استرجع ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلك.

١٤- ويجيء بناء تفعلل لمطاوعه بناء فعلل ، نحو دحرجت الكره فتدحرجت ، وبعثرت الحبّ فتبعثر.

١٥- ويجيء بناء افعللل لمطاوعه بناء فعلل أيضا ، نحو حرجمت الإبل فاحرنجمت.

١٦- ويجيء بناء افعللل للدلالة على المبالغه ، نحو اشمعلّ في مشيه ، واشمازّ ، واطمأنّ ، واقشعرّ.

الفصل الثالث : في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عرفت أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثه أوجه ؛ لأن عينه إما مفتوحه ، وإما مكسوره ، وإما مضمومه ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين ، أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين ، أو مكسورها ، ولا يأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضا ؛ فهذه ستة أوجه وردت مستعمله بكثره في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالا من بعض.

١- الوجه الأول : فعل يفعل - بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع - ويجيء متعديا ، نحو ضربه يضربه ورماه يرميه وباعه يبيعه ، ولازما نحو جلس يجلس ؛ وهو مقيس مطرد في واوَي (١) ، الفاء ، نحو وعد يعد

ص: ٢٦٥

١- بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح ، نحو وجأ يجأ.

ووصف يصف ووجب يجب ، وفي يائي العين ، نحو جاء يجيء وفاء يفىء (١) وباع يبيع ومان يمين (٢) ، وفي يائي اللام (٣) ، نحو أوى يأوى وبرى يبرى وثوى يثوى وجرى يجرى ، وفي المضعّف اللّازم ، نحو تبتّ يده تتبّ ورثّ الحبل يرثّ وصحّ الأمر يصحّ ؛ وهو مسموع في غير هذه الأنواع.

٢- الوجه الثاني : فعل يفعل - بفتح عين الماضى ، وضم عين المضارع - ويجىء متعديا نحو نصره ينصره وكتبه يكتبه وأمره يأمره ، ويجىء لازما ، نحو قعد يقعد وخرج يخرج ؛ وهو مقيس مطرد فى واوى العين ، نحو باء يبوء وجاب يجوب وناء ينوء وآب يثوب ، وفى واوى اللّام ، نحو أسا يأسو وتلا- يتلو وجفا يجفو ووصفا يصفو ، وفى المضعّف المتعدّى ، نحو صبّ الماء يصعّه وعبّه يعبّه وحثّه يحثّه ومجّ الشراب يمجّه ، وفى كل فعل قصد به الدلالة على أن اثنين تفاخرا فى أمر فغلب أحدهما الآخر فيه ، سواء أكان قد سمع على غير هذا الوجه أم لم يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التى يجب فيها كسر عين المضارع ، وقد ذكرناها فى الوجه السابق ، فتقول : تضاربنا فضربته فأنا أضربه ، وتناصرنا فنصرته فأنا أنصره.

٣- الوجه الثالث : فعل يفعل - يفتح عين الماضى والمضارع جميعا - ولم يجىء هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف

ص: ٢٦٦

١- فاء إلى الأمر : رجع.

٢- مان يمين : كذب.

٣- بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق ، فإن وقعت عينه حرفا من أحرف الحلق كان من باب فتح ، نحو رعى يرمى ، وسعى يسعى ، ونأى ينأى ، ونهى ينهى ، وبأى يبأى.

الحلق الستة التي هي الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، نحو : فتح يفتح وبدأ يبداً وبهته يبهته ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العين أو اللام حرفاً من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : نأى ينأى ، ومتعدياً نحو : فتح يفتح ، ونهى ينهى .

٤- الوجه الرابع : فعل يفعل - بكسر عين الماضى ، وفتح عين المضارع - وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجىء عليهما مضارع الفعل الماضى المكسور العين ؛ لأنه أخف ، وأدلّ على التصرف ، وأكثر مادة ، وكل فعل ماض سمعته مكسور العين فاعلم أن مضارعه مفتوح العين ، إلا - خمسة عشر فعلاً - من الواوئى الفاء فإنها وردت مكسوره العين فى الماضى والمضارع . وسنذكرها فى الوجه الخامس .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو ظفر بحقّه يظفر ، ومتعدياً نحو علم الأمر يعلمه وفهم المسأله يفهمها .

٥- الوجه الخامس : فعل يفعل - بكسر عين الماضى والمضارع جميعاً - وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا فى خمسة عشر فعلاً من المعتل ، وهى : ورث ، وولى ، وورم ، وورع ، وومق ، ووفق ، ووثق ، وورى المَحّ ، ووجد به ، ووعق عليه ، وورك ، ووكم ، ووقه ، ووهم ، ووعم .

٦- الوجه السادس : فعل يفعل - بضم عين الماضى والمضارع جميعاً - وقد عرفت أنه لا يأتى إلا لازماً ، ولا يكون إلا دالاً على وصف خلقى ، أى : ذى مكث .

ولك أن تنقل إلى هذا البناء كلّ فعل أردت الدلالة على أنه صار كالغريزه ، أو أردت التعجب منه ، أو التمدح به ، ومن أمثله هذا الوجه : حسن يحسن ، وكرم يكرم ، ورفه يرفه .

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل.

فالصحيح : ما خلت حروفه الأصول من أحرف العله الثلاثه - وهى الألف ، والواو ، والياء -

والمعتل : ما كان فى أصوله حرف منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثه أقسام : سالم ، ومهموز ، ومضعف.

فالسالم : ما ليس فى أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خلوه من أحرف العله ، نحو ضرب ، ونصر ، وفتح ، وفهم ، وحسب ، وكرم.

والمهموز : ما كان أحد أصوله همزا ، نحو أخذ وأكل ، وسأل ودأب ، وقرأ وبدأ.

والمضعف نوعان : مضعف الثلاثى ، ومضعف الرباعى ، فأما مضعف الثلاثى فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو عض ، وشد ، ومد ، وأما مضعف الرباعى فهو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو زلزل ، ووسوس ، وشأشأ.

والمعتل خمسہ أقسام : مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف مفروق ، ولفيف مقرون.

فالمثال : ما كانت فاؤه حرف عله ، نحو وعد وورث وينع ويسر.

والأجوف : ما كانت عينه حرف عله ، نحو قال : وباع ، وهاب ، وخاف.

والناقص : ما كانت لامه حرف عله ، نحو رضى ، وسرو ، ونهى.

واللفيف المفروق : ما كانت فاؤه ولامه حرفى عله ، نحو وفى ، ووعى ، ووقى.

واللفيف المقرون : ما كانت عينه ولامه حرفى عله ، نحو طوى ، وهوى ، وحيى.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلا يقع فى ثمانية فصول.

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز ، والتضعيف ، وحروف العله

وقولنا : «حروفه الأصلية» للإشارة إلى أنه لا يضرّ اشتماله على حرف زائد : من همزه ، أو حرف عله ، أو غير ذلك ، وعلى هذا فنحو «أكرم ، وأسلم ، وأنعم» يسمى سالما ، وإن كانت فيه الهمزة ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه ، وإنما هى حرف زائد ، وكذا نحو «قاتل ، وناصر ، وشارك» ونحو «بيطر ، وشريف ، ورودن ، وهوجل» يسمى سالما وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنهن لسن فى مقابله واحد من أصول الكلمه ، وإنما هن أحرف زائده ، وكذا نحو «اعلوّط واهبيخ» يسمى سالما وإن كان فيه حرفان من جنس واحد ؛ لأن أحدهما ليس فى مقابل أصل ، وإنما هما زائدان .

وحكم السالم بجميع فروعہ : أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ، أو نحوها (١) به ، ولا عند اشتقاق غير الماضى ، لكن يجب أن تلحق به تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا (٢) ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (٣) ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان ألفا فتح آخر الفعل

ص : ٢٦٩

١- كتاء التأنيث.

٢- فى مواضع تذكر فى باب الفاعل من علم الإعراب (النحو)

٣- لأن الفعل والفاعل كالكلمه الواحده وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات فى الكلمه الواحده أو ما يشابهها ؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به ، نحو «ضربنى ، وضربك ، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمه الواحده.

إن لم يكن مفتوحا ، نحو «يضربان ، وينصران ، واضربا ، وانصرا» وإن كان آخر الفعل مفتوحا بقي ذلك الفتح ، نحو «ضربا ، ونصرا» (١) ، وإن كان الضمير واوا ضمَّ له آخر الفعل ، نحو «ضربوا ، ونصروا ، ويضربون ، وينصرون ، واضربوا ، وانصروا» وإن كان الضمير ياء كسر له آخر الفعل (٢) ، نحو «تضربين ، وتنصرين ، واضربي ، وانصري» ، وإنما يفتح آخره أو يضم أو يكسر لمناسبه أحرف الضمائر.

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع ؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بد أن يكون له سبب اقتضاه ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغيرات وأسبابها ، إن شاء الله.

ص: ٢٧٠

١- ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحه التي كانت في «ضرب ، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحه أخرى لمناسبه ألف الاثنين في «ضربا ، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا» : مبنى على الفتح لا- محل له من الإعراب ، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا» : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركه المناسبه ؛ لأن الفتحه في «ضربا» على الأول فتحه البناء ، وعلى الآخر هي فتحه اجتلبت لمناسبه الألف ، فأما فتحه البناء فليست موجوده في اللفظ ، فافهم ذلك.

٢- إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثه المخاطبه لكونها فاعلا نحو «اضربي» وراعت أنهم التزموا أن يجيئوا بتون الوقايه قبل ياء المتكلم - نحو «ضربني ونصرتني» تحرزا عن كسر آخر الفعل ؛ لكون ياء المتكلم مفعولا - علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمه الواحده ؛ فالكسره التي قبل ياء المخاطبه كأنها وقعت حشوا ، ككسره اللام في علم ، وكسره الراء في يضرب وفي اضرب ، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولا كانت منفصله حقيقه وحكما ، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

الفصل الثاني : فى المضعف و أحكامه

هو - كما علمت - نوعان : مضعف الرباعى ، ومضعف الثلاثى .

فأما مضعف الرباعى فهو الذى تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر (١) ، نحو «زلزل ، ودمدم ، وعسعس» ، ويسمى مطابقا أيضا .

ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم فى جميع أحكامه ؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شىء عنه . بعد أن فصّلنا لك أحكام السالم فى الفصل السابق .

وأما مضعف الثلاثى - ويقال له «الأصم» أيضا - فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد .

وقولنا «عينه ولامه» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، ولكن ليس أحدهما فى مقابل العين والآخر فى مقابل اللام ، نحو «اجلوذ ، واعلوط» فإن هذه الواو المشدده لا تقابل العين ولا اللام ، بل هى زائده ، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، وأحدهما فى مقابل العين والثانى ليس فى مقابل اللام ، نحو «قطع وذهب» فإن الحرف الثانى من الحرفين المتجانسين فى هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمه ، وإنما هو تكرير لعينها ، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين فى مقابل اللام والآخر ليس فى مقابل العين ، نحو «احمرّ ، واحمارّ» (٢) ، ونحو «اقشعرّ ، واطمانّ» (٣) ؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين فى هذه المثل ونحوها ليس فى مقابله العين ، بل هو تكرير للام الكلمه .

ص : ٢٧١

- ١- يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيرا بتكرير الصوت ، نحو : سأسأ ، وشأشأ ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقهه ، وبسبس .
- ٢- لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحا ، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك .
- ٣- لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحا ، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك .

والمثال الذى ينطبق عليه التعريف قولك : «مدّ ، وشدّ ، وامتدّ ، واشتدّ ، واستمدّ ، واستمرّ» (١).

ولم يجيء المضاعف من بابى «فتح يفتح ، وحسب يحسب» - بفتح العين فى الماضى والمضارع ، أو كسرهما فيهما - أصاله ، كما لم يجيء من باب «كرم يكرم» - بضم العين فيهما - إلا فى ألفاظ قليلة : منها لبيت وفككت (٢) ، أى : صرت ذا لبّ وفكّه ، وإنما يجيء من ثلاثة الأبواب الباقية ، نحو شدّ يشدّ ، وشدّ يشدّ ، وظلّ يظلّ.

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو ضمير رفع متصل ساكن - وذلك : ألف الاثنين ، وواو الجماعه - أو اتصلت به تاء التانيث ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : «مدّ علىّ ، وخفّ محمود ، وملّ خالد» وتقول : «المحمدان مدّا ، وخفّا ، وملّا» وتقول : «البكرون مدّوا ، وخفّوا ، وملّوا» وتقول : «ملّت فاطمه ، وخفّت ، ومدّت».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك - وذلك : تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوه - وجب فيه فكّ الإدغام (٣) ، تقول : «مددت ، وخففت ، ومللت ، ومددنا ، وخففنا ، ومللنا ، ومددن ، وخففن ، ومللن».

ثم إن كان ذلك الماضى المسند للضمير المتحرك مكسور العين - نحو ظلّ ، وملّ (٤) - جاز فيه ثلاثة أوجه : «.

ص : ٢٧٢

١- من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان فى مقابل العين واللام.

٢- ومن ذلك أيضا قولهم «عززت الناقه تعزز» - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها ، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغما ومفكوكا ، والأصل هو الإدغام

٣- ومن العرب من يبقى الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر ، وهى لغه رديئه.

٤- أصلهما : «ظلل ، وملل» بوزن «علم».

الأول : بقاؤه على حاله الذى ذكرناه ، وهذه لغه أكثر العرب .

الثانى : حذف عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها - وهى الفتحة - فتقول : «ظلت ، وملت» وهذه لغه بنى عامر ، وعليها جاء قوله تعالى (٥٦ - ٦٥) : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) وقوله جلت كلمته (٢٠ - ٩٨) : (الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا) (١).

الثالث : حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول : «ظلت ، وملت» وهذه لغه بعض أهل الحجاز .

حكم مضارعه :

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلك ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المؤنثه المخاطبه - مجزوما كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوما ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : «المحمدان يمدّان ، ويخفّان ، ويملّان ، ولن يمدّا ، ولن يخفّا ، ولن يملّا ، ولم يمدّا ، ولم يخفّا ، ولم يملّا» وتقول : «المحمدون يمدّون ، ويخفّون ، ويملّون ، ولن يملّوا ، ولم يمدّوا» وتقول : «أنت تملّين يا زينب ، ولن تملّى ، ولم تملّى» وكذلك تقول : «يملّ زيد ، ولن يملّ ، ومحمد يملّ ، ولن يملّ» ، قال الله تعالى (٢٨ - ٣٥) : (سَنَسُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) وقال : (٢٠ - ٨١) : (وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) وفى الحديث : «لن يملّ الله حتّى تملّوا» .

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك - وذلك نون النسوه - وجب فكّ الإدغام ، تقول : «النساء يملن ، ويشدّدن ، ويخففن» . در

ص : ٢٧٣

١- ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : فظلت بمرأى شائق وبمسمع ألا حبّذا مرأى هناك ومسمع وقوله أيضا : ظلت فيها ذات يوم واقفا أسأل المنزل هل فيه خبر؟ وقد جمع عمر أيضا بين الإتمام والحذف فى بيت واحد ، وهو قوله : وما مللت ولكن زاد حبّكم وما ذكرتك إلّا ظلت كالسدر

وإن كان مسندا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر ، وكان مجزوما - جاز فيه الإدغام ، والفك ، تقول : «لم يشدّ ، ولم يملّ ، ولم يخفّ» وتقول : «لم يشدد ، ولم يملل ، ولم يخفف» والفك أكثر استعمالا ، قال الله تعالى (٢٠ - ٨١) : (وَمَنْ يَخْلِفْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى) وقال (٧٤ - ٦) : (وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُ) وقال (٢ - ٢٨٢) : (وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) - (فَلِيُمْلِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ) .

حكم أمره :

إذا أسند إلى ضمير ساكن وجب فيه الإدغام ، نحو «مدّا ، ومدّوا ، ومدّى» وإذا أسند إلى ضمير متحرك - وهو نون النسوة - وجب فيه الفك ، نحو «امددن» وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام ، والفك ، والفك أكثر استعمالا ، وهو لغه أهل الحجاز ، قال الله تعالى (٣١ - ١٩) : (وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) .

وسائر العرب على الإدغام ، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر :

فلغه أهل نجد فتحه ؛ قصدا إلى التخفيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه ، وتشبيها له بنحو «أين ، وكيف» مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛ فهم يقولون : «غضّ ، وظلّ (١) ، وخفّ» .

ولغه بنى أسد كلغه أهل نجد ، إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : «غضّ طرفك ، وغضّ الطرف» .

ولغه بنى كعب الكسر مطلقا ؛ فيقولون : «غضّ طرفك ، وغضّ الطرف»

ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول ؛ فيقولون : «غضّ ، وخفّ ، وظلّ (٢)» .

ص : ٢٧٤

١- من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذى من باب «علم يعلم» نحو «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام ، فتقول : «اظلل ، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافه التباس صوره الأمر بصوره الماضى ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محرکه فى المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجه إلى الألف .

٢- من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذى من باب «علم يعلم» نحو «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام ، فتقول : «اظلل ، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافه التباس صوره الأمر بصوره الماضى ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محرکه فى المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجه إلى الألف .

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول :

١- كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام ، ألا ترى أن «مدّ» في قولك : «مدّ على ، والمحمدان مدّ» تقابل الدال الأولى صاد «نصر ، نصرا» وتقابل الدال الثانية الراء ، وهما متحركان؟

٢- وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرف ساكن لعله الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفك ، ألا ترى أن «مد» في قولك : «مددت ، ومددن» وكذلك «يمدّ ، ومدّ» في قولك : «يمددن ، وامددن» تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في «نصرت ، ونصرن ، وينصرن ، وانصرن» وهي متحركة ، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة؟

٢- وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرف ساكن لغير العله المذكوره يجوز فيه الفك والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو «لم يمدد ، وامدد» تقابل الصاد في نحو «لم ينصر ، وانصر» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك (١)؟

وهذا الضابط مطّرد في جميع ما ذكرنا.

ص: ٢٧٥

١- لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم ، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

وهو - كما يعلم مما سبق - ما كان فى مقابله فائه ، أو عينه ، أو لامه همز.

فأما مهموز الفاء (١) فيجىء على مثال نصر ينصر ، نحو أخذ يأخذ ، وأمر يأمر ، وأجر يأجر ، وأكل يأكل ، وعلى مثال ضرب يضرب ، نحو أدب يأدب (٢) ، وأبر النخل يأبره (٣) وأفر يأفر (٤) وأسر يأسر ، وعلى مثال فتح يفتح ، نحو أهب يأهب (٥) وأله يأله (٦) ، وعلى مثال علم يعلم ، نحو أرج يأرج ، وأشر يأشر ، وأزبت الإبل تأزب (٧) وأشح يأشح (٨) ، وعلى مثال حسن يحسن ، نحو أسل يأسل (٩).

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فتح بفتح (١٠) ، نحو رأس يرأس ، وسأل يسأل ، ودأب يدأب ، ورأب الصدع يرأبه ، وعلى مثال علم

ص: ٢٧٦

- ١- وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.
- ٢- أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم.
- ٣- أبر النخل والزرع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضا.
- ٤- أفر : عدا ، ووثب.
- ٥- أهب : استعد.
- ٦- أله : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تحير.
- ٧- أزبت الإبل : لم تجتر.
- ٨- أشح - من باب فرح - غضب.
- ٩- يقال : رجل أسيل الخد ، أى لين الخد طويله.
- ١٠- ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرا ، نحو : وأل يئل ، ووأى يئى.

يعلم ، نحو يئس يئس ، وسم يئس ، ورثم يرأم ، وبئس يئس ، وعلى مثال حسن يحسن ، نحو لؤم يلؤم .

وأما مهموز اللام فيجىء على مثال ضرب يضرب ، نحو : هنا الطعام يهنئه (١) ، وعلى مثال فتح يفتح ، نحو سبأ يسبأ ، وختأه يختؤه ، وخبأه يخبؤه ، وخبأه يخسؤه ، وخبأه يحكؤها (٢) ، وردأه يردؤه (٣) ، وعلى مثال علم يعلم ، نحو صدىء يصدأ ، وخطىء يخطأ ، ورزىء يرزأ ، وجبىء يجبأ (٤) ، وعلى مثال حسن يحسن ، نحو بطؤ يبطؤ ، وجرؤ يجرؤ ، ودنؤ يدنؤ ، وعلى مثال تصر ينصر ، نحو برأ يبرؤ (٥) .

حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغته غير الماضى منه ؛ إلا كلمات محصوره : قد كثر دورانها فى كلامهم فحذفوا همزتها قصدا إلى التخفيف ، وهى :

أولاً : أخذ وأكل . حذفوا همزتهما من صيغته الأمر ، ثم حذفوا همزه الوصل فقالوا : «خذ و كل» (٦) وهم يلتزمون حذف الهمزه عند وقوع الكلمه ابتداء .» .

ص : ٢٧٧

- ١- وقد جاء هذا الفعل من بابى نصر وفتح . ويجىء على هذا المثال كثير من المعتل نحو : جاء يجىء ، وقاء يقىء ، وفاء يفىء .
- ٢- حكأ العقده ، أى : شدها ، ومثله أحكأها ، واحتكأها .
- ٣- ردأه به : جعله ردها وقوه وعمادا .
- ٤- جبىء : ارتدع ، وكره ، وخرج ، وتوارى ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح .
- ٥- برأ المريض : نقه من مرضه ، وجاء على مثال فتح وكرم وفرح . ويجىء مثال نصر من مهموز اللام فى المعتل الأجوف كثيرا ، نحو : ياء ييوء ، وساءه يسوؤه ، وناء ينوء .
- ٦- أصلهما : «أأخذ ، أأكل» على مثال انصر ، فحذفوا فاء الكلمه منهما فصارا «أخذ ، أكل» فاستغنوا عن همزه الوصل ؛ لأنها كانت مجتلبه للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال ، فحذفوها ، فصارا «خذ ، و كل» .

ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء ، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء (١) قال الله تعالى (٢ - ٣٢) : (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) وقال سبحانه (٧ - ٣١) : (خُذُوا زِينَتَكُمْ) وقال (٢ - ١٧٧) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ) وقال (٧ - ٣١) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا).

فأما في المضارع : فلم يحذفوا الهمزة منهما ، بل أبقوها على قياس نظائرها ، قال الله تعالى (٧ - ١٤٤) : (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَا أُخُدُوا بِأَحْسَنِهَا) وقال جل شأنه (٢ - ٤) : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ).

ثانيا : أمر وسأل ، حذفوا همزتهما من صيغه الأمر أيضا ، ثم حذفوا همزه الوصل استغناء عنها ، فقالوا : «مر ، وسل» إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة ؛ فإن كانت مسبوقة بشيء لم يلتزموا حذفها ، بل الأكثر استعمالا عندهم في هاتين الكلمتين حينئذ إعادة الهمزة - التي هي الفاء أو العين - إليهما ؛ قال الله تعالى (٣ - ٢١١) : (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) وقال (٧ - ٢١) : (فَسئَلُوا أَهْلَ الدُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) وقال (٢٠ - ١٣٢) : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ).

فأما في صيغه المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى (٢ - ٤٤) : (اتَّأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) وقال (٣ - ١١٠) : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) وقال (٥ - ١٠١) : (لَا تَسئَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسئَلُونَ ، وَإِنْ تَسئَلُوا عَنْهَا).

فوزن «مر ، وخذ ، وكل» عل ، ووزن «سل» فل .

ص : ٢٧٨

١- وتتميمهما على قياس نظائرها - حينئذ - نادر ، بل قيل : لا يجوز.

ثالثا: رأى ، حذفوا همزه الكلمه فى صيغتى المضارع والأمر ، بعد نقل حركه الهمز إلى الفاء ، فقالوا : «يرى ، وره» (١) ، قال تعالى (٩٦ - ١٤) : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى).

فوزن «يرى» يفل ، ووزن «ره» فه.

رابعا: أرى ، حذفوا همزه الكلمه ، وهى عينها فى جميع صيغه : الماضى ، والمضارع ، والأمر (٢) ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى (٣١ - ٥٣) : (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ) وقال (٧ - ١٤٣) : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) وقال (٤ - ١٥٣) : (أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) وقال (٣١ - ٢٩) : (أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا).

فوزن «أرى» أفل ، ووزن «يرى» يفل ، ووزن «أر» أف.

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فعل ، نحو «قرأ ، ونشأ ، وبدأ» ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامه العرب على تحقيق الهمزه ؛ فتقول : قرأت ،

ص: ٢٧٩

١- أصل «يرى» يرأى ، على مثال يفتح ، تحركت الياء - التى هى لام الكلمه - وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم نقلوا حركه الهمزه - الى هى العين - إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين. وأصل «ره» «أرأ» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركه الهمزه ، ثم حذفوها حملا على حذفها فى المضارع ، ثم استغنوا عن همزه الوصل فحذفوها ، فصار الفعل على حرف واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت.

٢- أصل أرى الماضى «أرأى» على مثال أكرم ، تحركت الياء - التى هى اللام - وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، ثم نقلت حركه الهمزه - التى هى العين - إلى الفاء ، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع «يرئى» على مثال يكرم ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركه الهمزه إلى الفاء ، ثم حذفت ، وأصل «أر» الأمر «أرء» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت حركه الهمزه التى هى عين الكلمه إلى الراء ، ثم حذفت الهمزه حملا على حذفها فى المضارع.

ونشأت ، وبدأت ، وحكى سيويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزه ؛ فيقول : قرئت ، ونشيت ، وبديت ، ومليت الإناء ، وخبيت المتاع ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه : أقرأ ، وأخبا ، وأنشا - بالتخفيف أيضا - فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم : فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان التخفيف قياسيا ، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حظّه قبل التخفيف ، تقول : لم أقرأ ، ولم أبدا ، ولم أنشا ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي ، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم ، كما تصنع في الناقص ، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقّيها ؛ فتقول : لم أقر ، ولم أبد ، ولم أنش ، وتقول : لم أقرأ ، ولم أبدا ، ولم أنشا ، وهو الأكثر .

وقد يخفف مهموز العين - نحو سأل - فيقال فيه : سال ، وفي مضارعه : يسال ، وفي أمره : سل (1).

وقد جاء على هذا قول الشاعر :

سالت هذيل رسول الله فاحشه

ضلت هذيل بما قالوا ، وما صدقوا

ص : ٢٨٠

١- وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذاً في القياس كما ذكرنا آنفاً ، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين : كالحذف في «خف ، ونم» وأصل «سل» على هذا : أسأل ، نقلت حركه الهمزه إلى الساكن قبلها ، ثم خففت الهمزه ، واستغنى عن همزه الوصل ، فصار «سال» فحذفت العين تخلصاً من التقاء الساكنين ، ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمه . قال أبو رجاء : ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغه من يخفف الهمزه وحدهم ، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزه لغه عامه العرب .

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فائوه حرف عله (١) ، وتكون فائوه واوا ، أو ياء ، ولا يمكن أن تكون ألفا (٢) ، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه.

فأما المثال الواوئى فيجىء على خمسة أوجه ؛ الأول : «علم يعلم» نحو «وبىء ، ووجع ، ووجل ، ووحل ، ووحمت ، ووذر ، ووسخ ، ووسع ، ووسن ، ووصب ، ووضر ، ووظف ، ووظىء ، ووغر ، ووقرت أذنه ، ووكع ، وولع ، ووله ، ووهل». الثانى : مثال «كرم يكرم» نحو «وثر ، ووثق ، ووجز ، ووجه ، ووخم ، ووضؤ ، ووقح». الثالث : مثال «نفع ينفع» نحو «وجأ ، وودع ، ووزع ، ووقع ، ووهب ، ووضع ، وولغ». الرابع : مثال «حسب يحسب» نحو «ورث ، وورع ، وورم ، ووفق ، وولغ». الخامس : مثال «ضرب يضرب» نحو «وعد ، ووذب ، ووجب».

ولم يجىء من الواوى على مثال «نصر ينصر» إلا كلمه واحده فى لغه بنى عامر ، وهى قولهم : «وجد يجد» (٣). وعليها قول جرير :

ص: ٢٨١

- ١- إنما سمي «مثالا» لأن ماضيه مثل السالم فى الصحه وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل أمر الأجوف ، وقد يقال له «المعتل» بالإطلاق.
- ٢- لأن الألف لا- تكون إلا- ساكنه ، والساكن لا يقع ابتداء ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركه وقعا فاء ، أما الألف فإنها تقع وسطا وآخرا وإن لم تكن أصلية ، نحو : «قال ، وباع ، وخاف ، ورمى ، وغزا».
- ٣- كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التى هى فاء الكلمه ، ولا تحذف ، لما ستعلمه قريبا ، فكان حقهم أن يقولوا : يوجد - بوزان «ينصر» - غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمه كما يحذفها العرب كافه قبل الكسره : شذوذا ، واستثقالا.

وعدتنّ ، وعد ، وعدت ، وعدا ، وعدتا ، وعدوا ، وعدن» وتقول : «يسرت ، يسرنا ، يسرت ، يسرت ، يسرتما ، يسرتنّ ، يسرتنّ ، يسر ، يسرا ، يسرنا ، يسروا ، يسرن».

حكم مضارعه وأمره :

أما اليائى فمثل السالم لا يحذف منه شيء (1) ، ولا يعلّ بأى نوع من أنواع الإعلال.

وأما الواوى فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :

الأول : أن يكون الماضى ثلاثيا مجردا (2) نحو «وصل ، وورث».

الثانى : أن تكون عين المضارع مكسوره : سواء أكانت عين الماضى مكسوره أيضا ، نحو «ورث يرث ، ووثق يثق ، ووفق يوفق ، ووعم يعم» أم كانت عين الماضى مفتوحه ، نحو «وصل يصل ، ووعد يعد ، ووجب يجب ، ووصف يصف».

فإن اختل الشرط الأوّل : بأن كان الفعل مزيدا فيه نحو «أوجب ، وأورق ، وأوعد ، وأوجف» ونحو «واعد ، وواصل ، ووازر ، وواءل» لم تحذف الواو لعدم الياء المفتوحه (3) ، تقول : يوجب ، ويورق ، ويوعد ، ويوجف ، وبواعد ، ويواصل ، ويوازر ، ويوائل».

وإن اختل الشرط الثانى : بأن كانت عين المضارع مضمومه ، أو مفتوحه - لم تحذف الواو لعدم الكسره (4) تقول : «يوجه ، ويوجز ، ويوضؤ ،

ص : ٢٨٣

١- وشد من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر - كوعد يعد - ويثس يثس ؛ - كوهم يهم - فى لغه.

٢- وحينئذ يكون حرف المضارعه مفتوحا ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعه.

٣- ولهذا لو كان نحو «وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم» مبنيا للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه ، تقول : «يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم» بضم حرف المضارعه وفتح ما قبل الآخر.

٤- ولهذا لو كان نحو «وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم» مبنيا للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه ، تقول : «يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم» بضم حرف المضارعه وفتح ما قبل الآخر.

ويوخم ، ويوقح» وكذا «يوجل ، ويوهل» وفي القرآن الكريم : (١٥ - ٥٣) : (لا تَوَجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ).

ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمه واحده ، وهى «يجد» فى لغه عامر ، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدّه أفعال : فسقطت الواو فيها ، وقياسها البقاء ، وهى : «يذر ، ويسع ، يبطأ ، ويلع ، ويهب ، ويدع ، ويزع ، ويقع ، ويضع ، ويلغ» (١).

وشذت أفعال مكسوره العين فى المضارع وقد سلمت من الحذف فى لغه عقيل ، وهى : «يوغر ، ويوله ، ويولغ ، ويوحل ، ويوهل» وهى عند غير عقيل : مفتوحه العين ، أو محذوفه الفاء.

والأمر - فى هذا كله - كالمضارع ، إلّا فيما سلمت واوه من الحذف ، وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو فى هذين تقلب باء ؛ لوقوعها ساكنه إثر همزه الوصل المكسوره ، تقول : «إيجل ، إيهل ، إيغر» بكسر العين عند عقيل ، وفتحها عند غيرهم.

وتقول فى أمر المحذوف الفاء : «رث ، وثق ، وفق ، وعم ، وصل ،

ص : ٢٨٤

١- اعلم أن كثيرا من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقا للقياس ، مدعيا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرِب» وقد حذفت الواو للياء المفتوحه والكسره ، وبعد الحذف فتحوا العين استثقالا لاجتماع الكسره وحرف الحلق ، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو ، أما «يطأ ، ويسع» فهما شاذان إجماعا ؛ لأن ماضيهما مكسور العين ، فقياسه فتح عين المضارع ، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

وعد ، وصف» وتقول أيضا : «ذر ، وسع ، وطأ ، ولع ، وهب ، ودع ، وزع ، ولغ».

وإنما حذفت الواو في الأمر مع عدم وجود الياء المفتوحة - حملا على حذفها في المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه.

(تنبيهان) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثل الواو على مثال «فعل» - بكسر الفاء - جاز لك أن تحذف فاءه (١) ، وتعوض عنها التاء بعد لامه ، نحو «عده ، وزنه ، وصفه» وتعويض هذه التاء واجب : لا يجوز عدمه عند الفراء ، ومذهب سيبويه - رحمه الله! - أن التعويض ليس لازما ، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه (٢) ، تمسكا بقول الفضل بن العباس :

إن الخليط أجّدوا البين فانجدوا

و أخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

الثاني : إذا أردت أن تبنى على مثال «افتعل» من المثل الواو أو اليائي لزمك أن تقلب فاءه تاء ، ثم تدغمها في تاء افتعل ، ولا يختص ذلك بالماضي ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء ، تقول : «اتّصل ، واتّعد ، واتّقى ، يتّصل ، ويتّعد ، ويتّقى ، اتّصل ، واتّعد ، واتّقى ، اتّصالا ، واتّعادا ، واتّقاء ؛ فهو متّصل ، ومتّعد ، ومتّقى - إلخ» ، وتقول : «اتّسر ، يتّسر ، اتّسارا - إلخ».

والأصل «اوصل» فقلبت الواو تاء فصار «اتصل» فلم يكن بدّ من الإدغام ، لوقوع أوّل المتجانسين ساكنا ، وثانيهما متحركا ، وكذا الباقي.

ص: ٢٨٥

١- وشد الحذف مع التعويض في غير المصدر ، نحو «رقه - اسم للفضه ، وحشه - اسم للأرض الموحشه - وجهه - اسم للمكان الذي تتوجه إليه»

٢- بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئه.

وهو (١) - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عينه حرفا من أحرف العله وهو على أربعة أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واوا ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقيه على أصلها ، وإما أن تقلب ألفا.

فمثال ما عينه واو باقيه على أصلها «حول ، وعور ، وصال ، وقاول ، وحاول ، وتقاولا ، وتحاورا ، واشتورا ، واجتورا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفا «قام ، وصام ، ونام ، وخاف ، وأقام ، وأجاع ، وانقاد ، وآنآد ، واستقام ، واستضاء».

ومثال ما عينه ياء باقيه على أصلها «غيد ، وحيد ، وصيد ، وباع ، وشايح ، وتبايعا ، وتسايفا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفا «باع ، وجاء ، وأذاع ، وأفاء ، وامتار ، واستراب ، واستخار».

ويجىء مجردة بالاستقراء على ثلاثه أوجه ، الأول : مثال «علم يعلم» واويا كان أو يائيا ، نحو «خاف يخاف ، ومات يمات (٢) ، وهاب يهاب ، وعور يعور ، وغيد يغيد» والثانى : مثال «نصر ينصر» ولا يكون إلا واويا ، نحو «ماج يموج ، وذاب يذوب» ، الثالث : مثال «ضرب يضرب» ولا يكون «.

ص: ٢٨٦

١- ويقال له : «ذو الثلاثه» لأن أكثره يكون على ثلاثه أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت عله التسميه على ما هو معلوم.

٢- لغه فى «مات يموت».

إلا يائيا ، نحو «طاب يطيب ، وعاش يعيش» ولم يجيء على غير هذه الأوجه (١).

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه - أى بقاؤها على حالها ، واوا كانت أو ياء - فى المواضع الآتية ، وهى :

أولا : أن يكون على مثال فعل - بكسر العين (٢) - بشرط أن يكون الوصف منه على زنه «أفعل» وذلك فيما دلّ على حسن أو قبح ، نحو «حول فهو أحول ، وعور فهو أعور ، وحيد فهو أحيـد ، وغيد فهو أغيد» فإن كان على مثال فعل - بفتح العين - اعتلت عينه - أى : قلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو «باع ، وعاث ، وقال ، وصام» وإن كان على مثال فعل - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مثال افعل وجب إعلاله أيضا ، نحو «خاف فهو خائف ، ومات فهو ميّت».

وشدّ الإعلال فى نحو قول الشاعر :

ص : ٢٨٧

١- وردت كلمه واحده على مثال كرم يكرم ، وهى قولهم «طال يطول» عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر.
٢- إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العله المقتضيه للإعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما - لعله اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه ، وهى أن الأصل فى الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا : افعل ، وافعال - بتشديد اللام فىهما - نحو اعمش واعماش ، واحمر واحمار ، وهاتان الصيغتان يجب فىهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو احول واعور ، واحوال واعوار ، واغيد ، واحيد ، واغياذ ، واحياذ ، وصيغه فعل - بكسر العين - الذى الوصف منه على أفعل - مقتطعه من هاتين ؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح.

أعارت عينه أم لم تعارا (١)

ثانيا: أن يكون على صيغته «فاعل»: سواء أكانت العين واوا، نحو «حاول، وجاول، وقاول، وضاول» أم كانت العين ياء نحو «بايع، وضايق، وباين، وداین» وعله وجوب تصحيح هذه الصيغته أن ما قبل العين ساكن معتلّ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثا: أن يكون على مثال «تفاعل»: سواء أكانت العين واوا، نحو «تجاولا، وتضاولا، وتقاولا، وتفاوتا، وتناوشا، وتهاونا» أم كانت العين ياء نحو «تداينا، وتبايعا، وتباينا، وتزايد، وتمايد» والعله في وجوب تصحيح هذه الصيغته هي العله السابقه في «فاعل» قال تعالى (٢ - ٢٨٢): (إِذَا تَدَايَيْتُمْ).

رابعا: أن يكون على مثال «فعل» - بتشديد العين - سواء أكان واويا، نحو «سؤل، وعؤل، وسؤف، وكؤور، وهؤون، وهؤوم» أم كان يائيا، نحو «بين، وبيت، وسير، وخير، وزين، وصير» ولم تعتل العين فرارا من الإلباس؛ إذ لو قلبتها ألفا لقلت في «بين» مثلا: «باين»، قال تعالى (٥ - ٣٠): (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ).

خامسا: أن يكون على مثال «تفعل» سواء أكان واويا نحو «تسؤل، وتسور، وتهوع، وتقؤل، وتلؤن، وتأؤل» أم كان يائيا، نحو «تطيب، وتغيب، وتميز، وتصيد، وتشيع، وتريث» والعله هي عله السابق، قال الله تعالى (٣٨ - ٢١): (إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) وقال سبحانه (١٤ - ٤٥): (وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ).

ص: ٢٨٨

١- الهمزه في قوله «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله «تعارا» منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه للوقف.

سادسا : أن يكون على مثال «افعلّ» سواء أكان واويا نحو «احولّ ، واعورّ ، واسودّ» أم كان يائيا ، نحو «ايضّ ، واغيدّ ، واحيدّ» ولم تعلّ العين لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن - مع أنه حرف جلد يقبل الحركة ثم تعلّ فرارا من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى (٣ - ١٠٦) : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) وقال (٣ - ١٠٧) : (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ).

سابعا : أن يكون على مثال «افعال» سواء أكان واويا نحو «احوال ، واعواز» أم كان يائيا ، نحو «ابياضّ ، واغياذ» والعله في وجوب تصحيحه هي عله السابق.

ثامنا : أن يكون على مثال «افتعل» وذلك بشرطين ؛ أحدهما : أن تكون عينه واوا ، والثاني : أن تدل الصيغه على المفاعله ، نحو «اجتوروا ، واشتوروا ، وازدوجوا» فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغه داله على المفاعله أم لم تكن ، نحو «ابتاعوا ، واستافوا ، واكتال ، وامتار» - وجب إعلاله ، وكذلك إن كانت العين واوا ولم تدل الصيغه على المفاعله ، نحو «استاك ، واستاق ، واستاء ، واقتاد».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك ، وهو - عدا ما سبق - صيغ : «أفعل ، وانفعل ، واستفعل» نحو «أجاب ، وأقام ، وأهاب ، وأخاف» ، (١)

ص : ٢٨٩

١- أصل «أقام» ونحوه : أقوم - على مثل أكرم - نقلت حركة الواو - أو الياء - إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقلبت ألفا ، فصار أقام ، فالإعلال في هذه الصيغه بالنقل أولا وبالقلب بعده.

ونحو «انقاد ، وانداح ، وانماح ، وانماع» (١) ، ونحو : «استقام ، واستقال ، واستراح ، واستفاد» (٢).

وقد وردت كلمات على صيغته «أفعل» وكلمات أخرى على صيغته «استفعل» مما عينه حرف عله من غير إعلال ، من ذلك قولهم : «أغيمت السماء ، وأعول الصبى ، واستحوذ عليهم الشيطان ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاه ، واستغيل (٣) الصبى ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصّدود ؛ وقلما

وصال على طول الصّدود يدوم

وقد اختلف العلماء فى هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لغة فصيحته لجماعه من العرب بأعيانهم (٤) وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وفرق ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثى مجرد - نحو «أغيمت السماء» ، فإنه يقال «غامت السماء» فمنع أن يكون التصحيح فى هذا النوع مطردا ، وما ليس له ثلاثى مجرد - نحو «استنوق الجمل» - فأجاز التصحيح فيه (٥) .

ص : ٢٩٠

١- أصل «انقاد» ونحوه : انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، فلزم قلبها ألفا ، فصار «انقاد» فالإعلال فى هذه الصيغته بالقلب وحده.

٢- أصل استفاد ونحوه : استفيد - على مثال استغفر - فنقلت حركه حرف العله إلى الساكن قبله ، ثم قلب حرف العله ألفا كما فى أقام ؛ فالإعلال فى هذه الصيغته بالنقل ثم بالقلب.

٣- أى : شرب الغيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل.

٤- أى : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع.

٥- والذى نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحدا من العلماء ذكره صراحة - هو أن مسأله نقل حركه حرف العله إلى الساكن الصحيح قبله فى مواضعها الأربعة - ونستثنى من ذلك أن تكون حركه حرف العله ضمه أو كسره فى الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ - ليست أمرا واجبا كقلب الواو أو الياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقه ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه ؛ فالعلل المقتضيه للاعلال عندنا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء فى كل ما جاء مصححا منها خلافا فى أنه شاذ أو لغة لجماعه من العرب.

أما الصيغ التى يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها كحكم السالم : لا- يحذف منها شىء ، سواء أكان الضمير ساكنا أم كان متحركا ، تقول : «غيدت ، وحولت ، وغيدا ، وحولا ، وغيدوا ، وحولوا» وتقول : «حاولت ، وداينت ، وحاولا ، وداينا ، وحاولوا ، وداينوا» وكذا «تقاوت ، وتمايدت ، وتقاولا ، وتمايدا» وكذا «عولت ، وبيئت ، وعولا ، وبيتا - إلخ».

أما الصيغ التى يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : باعا ، وقالا ، وخافا ، وابتاعا ، واستاكا ، وابتاعوا ، واستاكوا ، وأجابا ، وأهابا ، وأجابوا ، وأهابوا ، وانقادا ، وانماعا ، وانقادوا ، وانماعوا ، واستقاما ، واستفادا ، واستقاموا ، واستفادوا».

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين : تخلصا من التقاء الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التى تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : «ابتعت ، واستكت ، وأجبت ، وأهبت ، وانقدت ، واستقمت ، واستفدت» (1) إلخ..

ص: ٢٩١

١- لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنه ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما الثلاثي المجرد : فإن كان على «فعل» بكسر العين - وذلك باب «علم» - وجب كسر الفاء إيذانا بحركة العين المحذوفه ، ولا فرق في هذا النوع بين الواوى واليائي ، تقول : «خفت ، ومّت ، وهبت» (١) وإن كان على مثال «فعل» - بفتح العين - وذلك باب «ضرب» وباب «نصر» فرق بين الواوى واليائي ؛ فتضم فاء الواوى - وهو باب «نصر» - إيذانا بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائي - وهو باب «ضرب» - لذلك السبب. تقول : «صمت ، وقدت ، وقلت (٢)» وتقول : «بعث ، وطبت. وعشت (٣)» وإن كان مضموم العين على فعل - حذفت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو ؛ نحو «طلت» قال الله تعالى : (١٩ - ٥) :
(وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) وقال سبحانه (٢٠ - ٦٨) : (قُلْنَا

ص: ٢٩٢

- ١- أصل «خفت» وأخواته «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه ، وحذفوا حرف العله عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسره دلالة على حركة العين التي حذفوها.
- ٢- أصل «قلت» وأخوانه «قال» فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعله التي سبق بيانها ، وحركوا الفاء بالضمه إشعارا بأن المحذوف واو.
- ٣- أصل «طبت» وأخواته «طاب» فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسره إيذانا بأن المحذوف ياء. ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأ-جوف الثلاثي إذا أسند إلى الضمير المتحرك في موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفه مكسوره ، والثاني : إذا كانت العين مفتوحه وأصلها الياء ، ولكن الكسره في الأول إيذان بالحركة ، وفي الثاني إيذان بالحرف ، وتضم في موضعين أيضا بهذه المنزله.

لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى) وقال جل شأنه (١٩ - ٢٣): (يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا) (١)؛ وقال (١٤ - ١٠): (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ) وقال (٤١ - ١١): (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) وقال (١٥ - ١٩): (قالوا إن نحن إلا بشر مثلكم).

حكم مضارعه :

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم : لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير ، تقول : «غيد يغيد ، وهور يحور ، وناول يناول ، وباع يباع ، وسؤل يسؤل ، وبين يبين ، وتقول يتقول ، وتبين يتبين ، وتباع يتباع ، وتهاون يتهاون ، واحول يحول ، واغيد يغيد ، واجتور يجتور ، واحوال يحوال ، واغياذ يغياذ».

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال ؛ فإنه يعتل أيضا ، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يعتل بالقلب وحده ، وذلك المضارع من صيغتي «انفعل وافتعل» (٢) ؛ فإن حرف العلة فيهما ينقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، نحو «انقاد ينقاد ، وانداح ينداح ، واختار يختار ، واشتار العسل يشتاره».

والأصل في المضارع «ينقود ، ويختير» على مثال ينطلق ويجمع ، فوقع كل من الواو والياء متحركا بعد فتحه فانقلب ألفا ؛ فصارا «يختار ، وينقاد».

ص: ٢٩٣

١- قرىء في هذه الآية بكسر الميم وضمها : أما من كسرهما فعنده أن الكلمه من باب علم يعلم كخاف ، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر بنصر كقال يقول ، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

٢- أما صيغه انفعل فتعل دائما : واوا كانت العين أو ياء ، ولا فرق في هذه الصيغه بين جميع معانيها ، وأما صيغه افتعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوا وكانت الصيغه داله على المفاعله ، فالكلام هنا على غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغه.

الثانى : نوع يعتل بالنقل وحده ، وذلك المضارع من الثلاثى ، الذى يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب «علم يعلم» ؛ فإنك تنقل حركه الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذى قبله ، نحو «قال يقول ، وباع يبيع».

والأصل فى المضارع : «يقول ، ويبيع» على مثال ينصر ويضرب ؛ نقلت الضمه من الواو والكسره من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار «يقول ، ويبيع».

الثالث : نوع يعتل بالنقل والقلب جميعا ، وذلك مضارع الثلاثى الذى يجب فيه الإعلال إذا كان من باب «علم يعلم» والمضارع الواوى من صيغتي «أفعل واستفعل» نحو «خاف يخاف ، وهاب يهاب ، وكاد يكاد» ونحو «أقام يقيم ، وأجاب يجيب ، وأفاد يفيد» ونحو «استقام يستقيم ، واستجاب يستجيب ، واستفاد يستفيد».

والأصل فى مضارع الأمثله الأولى : «يخوف» على مثال يعلم - فنقلت فتحه الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار «يخوف» ثم قلبت الواو ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ؛ فصار «يخاف».

والأصل فى مضارع الأمثله الثانيه : «يقوم» على مثال يكرم ، فنقلت كسره الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار «يقوم» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنه إثر كسره (١) ، فصار «يقيم».

والأصل فى مضارع الأمثله الثالثه : «يستقوم» على مثال يستغفر ، فنقلت حركه الواو إلى الساكن قبلها ، فصار «يستقوم» ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنه إثر كسره ، فصار «يستقيم» (٢).

ص: ٢٩٤

- ١- من هنا نعلم أنه لو كانت العين فى صيغتي «أفعل ، واستفعل» ياء فى الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت : «أبان يبين واستبان يستبين» ولم يكن فى المضارع إلا نقل حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.
- ٢- من هنا نعلم أنه لو كانت العين فى صيغتي «أفعل ، واستفعل» ياء فى الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت : «أبان يبين واستبان يستبين» ولم يكن فى المضارع إلا نقل حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وقس على ذلك أحواتهم.

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً ، فإذا جزم : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإذا كان مما يجب إعلاله - بأى نوع من أنواع الإعلال - وجب حذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين ، تقول : « يخاف التقى من عذاب الله ، ولن يستقيم الظلّ والعود أعوج ، ولو لم يخف الله لم يعصه ، وإن تستقم تنجح » ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو « لا تخافوا » أو أكد بإحدى نونى التوكيد ، نحو « وإمّا تخافن » ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى.

حكم أمره :

قد عرفت غير مره أن الأمر مقتطع من المضارع : بحذف حرف المضارعه ، واجتلاب همزه الوصل مكسوره أو مضمومه إذا كان ما بعد حرف المضارعه ساكناً ، وعلى هذا فالأمر من الأجوف الذى تصحّ عينه فى الماضى والمضارع مثل الأمر من السالم ، تقول : « اغيد ، ويّين ، واجتورا » وما أشبه ذلك.

والأمر من الأجوف الذى تعتل عين ماضيه ومضارعه مثل مضارعه المجزوم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : « خف ، واستقم ، وأجب » وتقول : « خافى ربّيك ، وهابى عقابه » وتقول : « خافن خالقك » ونحو ذلك.

حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : « يخافان ، ويخافون ، وتخافين ، ولن يخافا ، ولن يخافوا ، ولن تخافى ، ولم تخافا ، ولم

ص : ٢٩٥

تخافوا ، ولم تخافى» وكذا الباقي من المثل. وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حذفت عينه (١) إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : «النساء يقلن ، ولن يشبن ، ولم يرعن».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رجعت إليه العين التى حذفت منه حال إسناده للضمير المستتر ، تقول : «قولا- ، وخافا ، وبيعا وقولوا ، وخافوا ، وبيعوا ، وقولى ، وخافى ، وبيعى» وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفه (٢) ، تقول : «قلن ، وخفن ، وبعن» قال الله تعالى (٢٠ - ٤٤) : «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا» وقال (٢ - ٨٣) : «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» وقال (١٠ - ٨٩) : «فَاشْرِي تَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانَّ» وقال (٧٣ - ٢٠) : «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» وقال (١٧ - ٧٨) : «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِإِدْلُوكِ الشَّمْسِ» وقال (٣٣ - ٣٢) : «وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا» وقال (٤٦ - ٣١) : «أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ».

ص: ٢٩٦

١- حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة بينى على السكون ، وحرف العلة قبله ساكن أيضا ، والأمر ساكن الآخر فى حالتى تجرده عن الضمائر البارزه واتصاله بنون النسوة ، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره ، فزالت العلة المقتضيه للحذف فترجع العين.

٢- صورته فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورته الفعل الماضى المسند إليها ، ولكنهما يختلفان فى التقدير ، فأصل «قلن» الأمر : «قولن» فالمحذوف واو ، وضمه القاف أصل فى صيغته الأمر ، وأصل «قلن» الماضى : «قالن» فالمحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبه عن واو ، وضمه القاف عارضه عند الإسناد ؛ للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم ، ومثله الباقي.

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما كانت لامه حرف عله ، وتكون اللام واوا أو ياء ، ولا تكون ألفا إلا منقلبه عن واو أو ياء.

وأنواعه - على التفصيل - ستة ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ، وإما أن ينقلب ألفا ، وإما أن تنقلب الواو ياء ، وإما أن تنقلب الياء واوا ، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبه عن واو ، وإما أن تكون منقلبه عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية : «بذو ، ورخو ، وسرو».

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء (١) : حظى ، وحنى ، وحلى ، ورجى ، ورضى ، وشقى و كذا «حوى ، وقوى ، ولوى» وستأتى فى اللفيف.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفا (٢) : «سما ، ودعا ، وغزا» .

ص : ٢٩٧

١- هذا إنما يكون فى الماضى المكسور العين - وهو باب علم يعلم ليس غير - وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسره قلبت ياء. والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة ، فمثلا «حنى» تجد مكان هذه الياء واوا فى «الحفوه» بضم الحاء أو كسرهما ، وهى الاسم من الحفا ، وهو رقه القدم ، وكذلك تجد فى مكان الياء من «حلى» واوا فى مثل «الحلو ، والحلاوه ، والحلوان» وكلها مصادر حلى الشئ - من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو - ضدمر ، وكذلك تجد فى مكان الياء من «رضى» واوا فى نحو «الرضوان ، والرضوه» - بكسر فسكون فيهما - وهكذا.

٢- هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين - وهو بالاستقراء بابان ؛ أحدهما باب نصر ينصر ، نحو «دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو» والثانى باب فتح يفتح ، نحو «صغى يصغى ، وضحى يضحى». والسرف فى قلب الواو ألفا وقوعها متحركه مفتوحا ما قبلها ، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو ، والغزو ، والدعوه ، ونحو ذلك ، على المنهج الذى بيناه قبل هذا ، ولم يجىء الناقد الواوى من باب ضرب يضرب أصلا.

ومثال الياء الأصلية الباقية : «رقى ، وزكى ، وشصى ، وطغى ، وصغى» ، ومثله «ضوى ، وعيى ، وهوى» وستأتى فى الليفىف .

ومثال ما أصل لامة الياء وقد انقلبت واوا (١) : «نهو» وليس فى العربيه من هذا النوع سوى هذه الكلمه .

ومثال ما أصل لامة الياء وقد انقلبت ألفا (٢) : «رمى ، وكفى ، وهمى ، ومأى» .

* * *

ويجىء الناقص على خمسسه أوجه ؛ الأول : مثال «ضرب يضرب» (٣) ، نحو «مرى يمرى ، وفلى يفلى» . الثانى : مثال «نصر ينصر» (٤) ، نحو «دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعلا يعلو» . الثالث : مثال «فتح يفتح» (٥) ،

ص : ٢٩٨

- ١- إنما يكون ذلك فى الماضى المضموم العين - وهو باب كرم يكرم - وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفه إثر ضممه انقلبت واوا ، والذى يدل على أن أصل الواو فى «نهو» ياء وجود الياء فى بعض تصاريف هذه الكلمه ، وذلك قولهم : «نهيه» للعقل .
- ٢- هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح العين - وذلك بالاستقراء بابان ؛ أحدهما باب فتح يفتح ، نحو «رأى يرى ، ونهى ينهى ، ونأى ينأى ، وسعى يسعى» والثانى باب ضرب يضرب ، نحو «هداه الله يهديه ، وقرى ضيفه يقريه ، وعصى يعصى ، وسقى يسقى» .
- ٣- ولا يكون إلا يائيا ، وتنقلب ياؤه فى الماضى ألفا كما علمت .
- ٤- ولا يكون إلا واويا ، وتنقلب واوه فى ماضيه ألفا كما علمت .
- ٥- وهذا يكون يائيا كما يكون واويا ؛ فمثال اليائى نهى ينهى ، ومثال الواوى صغا يصغى ، وتنقلب الواو والياء فى ماضيه ألفا كما أنبأتك .

نحو «نحا ينحى ، وطفى يطفى ، ورعى يرعى ، وسعى يسعى». الرابع : مثال «كرم يكرم» (١) ، نحو «رخو برخو ، وسرو يسرو». الخامس : مثال «علم يعلم» (٢) ، نحو «حفى يحفى ، ورضى يرضى ، ورقى يرقى».

حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثى المجرد فيجب فى جميعه قلب اللام ألفا ، وذلك لأن اللام فى جميعها متحركه الأصل مفتوح ما قبلها ، فحيثما وقعت الياء أو الواو فى إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجه لقلبها ألفا (٣).

نحو : «سلقى ، وقلسى ، وأعطى ، وأبقى ، ودارى ، ونادى ، واهتدى ، واقتدى ، وانجلى ، وانهوى ، وتلقى ، وتزكى ، وتراضى ، وتعامى ، واستدعى ، واستغشى».

ص : ٢٩٩

١- ولا يكون إلا واويا سوى كلمه «نهو» التى أشرنا إليها.

٢- ويكون واويا كما يكون يائيا ؛ فمثال الواوى «حظى يحظى» ، ومثال اليائى «رقى يرقى» لكن تنقلب فى ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.

٣- غير أن الذى أصله الياء فى هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياءه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطه شىء آخر ، بخلاف ما أصله الواو منها - نحو أعطى - إذ أصله أعطو - على مثال أحسن - فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا- ، لكونها وقعت رابعه فصاعدا ، فيصير : أعطى ، ثم قلب الياء ألفا ، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون فى غير الثلاثى المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو فى الكتابه ، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلا ، بل يكتبون الجميع بالياء ، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين إشاره إلى أن الذى أصله الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفا ، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركه نحو أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى. فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص فى ماضى ما زاد على الثلاثه تعتل بالقلب ألفا البته ، ولكنها على نوعين فى ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطه وهو اليائى ، والثانى : ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العله فيه ياء وهو الواوى.

والأصل فى جميع ذلك «أبقى» مثلا : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ؛ فصار «أبقى» ، وقس الباقى .

أما الثلاثى المجرد : فإما أن تكون عينه مضمومه ، أو مكسوره ، أو مفتوحه .

فإن كانت عينه مضمومه ؛ فإن كانت اللام واوا سلمت ، نحو «سرو» وإن كانت ياء انقلبت واوا لتطرفها أثر ضممه ، نحو «نهو» .

وإن كانت عينه مكسوره ؛ فإن كانت اللام ياء سلمت ، نحو «بقى» وإن كانت واوا انقلبت ياء لتطرفها إثر كسره ، نحو «رضى» .

وإن كانت عينه مفتوحه وجب قلب لامه ألفا - واوا كان أصلها ، أو ياء - لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله ، نحو «سما ، ورمى» .

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر فى المضارع يتبع حركه ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضممه - وهذا لا يكون إلا فى مضارع الثلاثى الواوى (1) - صارت اللام واوا (2) ، نحو «يسرو ، ويدعو» وإن كانت كسره - ويكون ذلك فى مضارع الثلاثى اليائى ، وفى مضارع الرباعى كله ، وفى مضارع المبدوء بهمزه الوصل من الخماسى والسداسى - صارت اللام ياء (3) ، نحو «يرمى ويعطى ، وينهوى ، ويستولى» وإن كانت الحركه فتحه - ويكون هذا فى مضارع الثلاثى من بابى علم وفتح ، وفى

ص: ٣٠٠

١- سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو «دعا يدعو» ، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو «سرو يسرو» .

٢- ساكنه فى حاله الرفع لاستثقال الضمه على الواو ، ومفتوحه فى حاله النصب لخفه الفتحة ، وتحذف فى حاله الجزم .

٣- وتأخذ ما أخذته الواو : من التسكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ، والمحذف حال الجزم .

مضارع المبدوء بالتاء الزائده من الخماسى - صارت ألفا (1)، نحو «يرضى ، ويطغى ، ويتولى ، ويتزكى».

حكم الماضى عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها :

إذا أسند الماضى إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واوا (2) أو ياء سلمتا ؛ تقول «سروت ، ورضيت» وإن كانت اللام ألفا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثه ، وردّت إلى أصلها فى الثلاثى ؛ تقول : «أعطيت ، واستدعيت» وتقول : «غزوت ، ردعوت ، وسموت» وتقول : «رميت ، وكنيت . وبغيت».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واوا أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛ تقول : «سروت ، ورضيت» وإن كانت اللام ألفا حذفت (3) فى الثلاثى وغيره ؛ تقول : «دعت ، وسمت ، وغزت ، ورمت ، وبنيت ، وكنت» وتقول : «أعطت ، ووالت ، واستدعت».

وإذا أسند الماضى إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألف الاثنيين بقى الفعل على حاله إذا كان واويا أو يائيا ؛ تقول : «سروا ، ورضيا». وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء فى ما عدا الثلاثى ، وردّت إلى أصلها فى الثلاثى ؛

ص: ٣٠١

- ١- ولا تظهر عليها حركه أصلا ؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ، وتحذف فى حاله الجزم كأختيها.
- ٢- النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابه ، والمدار على حاله الفعل الراهنه لا على أصله ؛ فمثلا «رمى ، وأعطى ، واستدعى» تعتبر لاما تهن ألفا لا ياء ، ونحو «رضى ، ورجى ، وجوى» تعتبر لاما تهن ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا.
- ٣- عله ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل «رمت» مثلا- «رميت» على مثال ضربت - وقعت الياء متحركه مفتوحا ما قبلها فانقلبت ألفا ، فصار «رمت» فالتقى ساكنان : الألف ، وتاء التأنيث ، فحذفت الألف فرارا من التقائهما.

تقول : «أعطيا ، وناديا ، وناجيا ، واستدعيا» ، وتقول : «غزوا ، ودعوا ، ورميا ، وبغيا» (١) ، وإن كان الضمير واو الجماعة حذفت لام الفعل : واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا ، وبقي الحرف الذى قبل الألف مفتوحا للايذان بالحرف لمحذوف ، وضم الحرف الذى قبل الواو والياء لمناسبه واو الجماعة ؛ تقول : «أعطوا ، واستدعوا ، ونادوا ، وغزوا ، ودعوا ، ورموا ، وبغوا» ، وتقول : «سروا ، وبدوا ، ورضوا ، وبقوا» قال الله تعالى (٧٧ - ٤٣) : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ) وقال (٧١ - ٧) : (وَاسْتَعْشُوا نِيَابَهُمْ) وقال (١٠ - ٢٢) : (دَعَا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) وقال (٩٨ - ٨) : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقال (١٤ - ٥) : (فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ).

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة : فإن كانت لامه واوا أو ياء سلمتا ؛ تقول : «النسوة يسرون ، ويدعون ، ويغزون» (٢) وتقول : «النسوة يرمين ، ويسرين ، ويعطين ، ويستدعين ، وينادين» (٣) قال الله تعالى (٢ - ٢٣٧) :

ص : ٣٠٢

- ١- لم تقلب هنا الواو والياء ألفا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنه ، فلو انقلبت إحداهما ألفا لالتقى ساكنان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ «غزا» مثلا ، فيلتبس الواحد بالمشى.
- ٢- يجب أن تنبه إلى أن الواو فى هذه الكلمات كالراء فى «ينصرون» تماما ؛ فهى لام الكلمة ، بخلاف الواو فى قولك : «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتى قريبا ، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.
- ٣- الياء فى نحو «النساء يرمين» كالباء فى «يضرين» تماما ، فهى لام الكلمة بخلاف الياء فى نحو : «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبه ، ولام الكلمة محذوفه على ما ستعرف.

(إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ) وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء مطلقا ، نحو «يرضين ، ويخشين ، ويتزكين ، ويتداعين ، ويتناجين».

وإسناده لألف الاثنتين مثل إسناده إلى نون النسوة : تسلم فيه الواو والياء ، وتنقلب الألف ياء مطلقا ، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن ، وما قبل ألف الاثنتين مفتوح ؛ تقول «المحمدان يسروان ، ويدعوان ، ويغزوان ، ويرميان ، ويسريان ، ويعطيان ، ويستدعيان ، ويناديان ، ويرضيان ، ويخشان ، ويتزكيان ، ويتداعيان ، ويتناجيان».

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعه حذفت لامه مطلقا - واوا كانت ، أو ياء أو ألفا - وبقي ما قبل الألف مفتوحا للإيدان بنفس الحرف المحذوف ، وضم ما قبل الواو من ذى الواو أو الياء لمناسبه واو الجماعه ؛ تقول : «يرضون ، ويخشون ، ويتزكون ، ويتداعون ، ويتناجون» وتقول «يسرون ، ويدعون ، ويغزون (١) ، ويرمون ، ويسرون (٢) ، ويعطون ، ويستدعون ، وينادون» قال الله تعالى (٦٧ - ١٢) : (يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ) وقال سبحانه (٥٨ - ٩) : (فَلَا تَتَّخِذُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) وقال (٤٦ - ٤) : (إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ).

ص: ٣٠٣

١- قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات ، ونحو قولهم : «النساء يدعون» من أن الواو لام الكلمه فى المسند إلى النون ، وضمير جماعه المذكور فى المسند إلى الواو ، وهناك فرق آخر ، وهو أن النون فى نحو «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل ، فلا تسقط فى نصب ولا جزم ، بخلاف النون فى نحو «الرجال يدعون» فإنها علامه على رفع الفعل تزول بزواله. هذا ، و «يسرون» فى هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرم ولامه واو.

٢- «يسرون» فى هذه المثل مضارع «سرى يسرى» من السرى - وهو السير ليلا - ولامه ياء.

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثه المخاطبه حذفت اللام مطلقا - واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا - وبقي ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف ، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبه ياء المخاطبه ، تقول : «نخشين يا زينب ، وترضين ، وندعين ، وتعلين ، وترمين ، وتبين ، وتعطين ، وتسترضين».

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف فى الأمر ، لبناء الأمر على حذف حرف العله ، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام (1).

ثم إذا أسند لنون النسوه أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوا ، وقلبت ياء إن كانت ألفا ، تقول : «يا نسوه اسرون ، وادعون ، واغزوا ، وارمين ، واسرين ، وأعطين ، واستدعين ، ونادين ، وارضين ، واخشين ، وتزكّين ، وتداعين ، وتناجين» ، وتقول : «يا محمّدان اسروا ، وادعوا ، واغزوا ، وارميا ، واسريا ، وأعطيا ، واستدعيا ، وناديا ، وارضيا ، واخشيا ، وتزكّيا ، وتداعيا ، وتناجيا».

وإذا أسند إلى واو الجماعه أو ياء المخاطبه حذفت لامه مطلقا - واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا - وبقي ما قبل الألف فى الموضعين مفتوحا ، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبه ، وضم قبل واو الجماعه ، تقول : «ارضوا ، واخشوا ، وتزكّوا ، واسروا ، وادعوا ، واغزوا ، وارموا ، وأعطوا ، واستدعوا» وتقول : «ارضى ، واخشى ، وتزكّى ، واسرى ، وأعطى ، واستدعى».

ص: ٣٠٤

١- أما مع الضمائر الساكنه فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون النسوه فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العله ساكن بطبعه.

الفصل السابع : فى اللفیف المفروق و أحكامه

وهو - كما عرفت - ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العله.

وتقع فاؤه واوا فى كلمات كثيره ، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم : «يدى» (١).

وتكون لامه ياء : إما باقيه على أصلها ، وإما أن تنقلب ألفا. ولا تكون لامه واوا (٢).

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفا : «وحى ، وودى ، ووشى».

ومثال ما لامه ياء باقيه على حالها : «وجى ، ورى ، ولى».

ويجىء اللفیف المفروق على ثلاثة أوجه ؛ أحدها : مثال «ضرب يضرب»

ص : ٣٠٥

١- يدى - من باب رضى - أى : ذهب يده ويبيست ، ويداه - من باب ضرب - أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويداه - ومثله أيداه - أى : اتخذ عنده يدا ، وياداه مياداه : جازاه يدا بيد على التعجيل ، وأنشد الجوهري لبعض بنى أسد : يديت على ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذى الجذاه يد الكريم

٢- فى ماده «وزا» من القاموس تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ، فتعثر بهذا الصنيع ، فتتوهم أن أصل الألف فى هذا الفعل الواو ، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك ، قال الشارح : كأنه اغتر بماقى نسخ الصحاح من كتابه الوزا بالألف فحسب أنه واوى ، وقد صرح غيره من الأئمه نقلا- عن البطليوسى أن الوزى يكتب بالياء ، لأن الفاء واللام لا يكونان واوا فى حرف واحد ، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوا ، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء ، كما فى نحو : «قوى» وشبهه ، اه بايضاح.

نحو «وعى يعى ، ونى ينى ، وهى يهى» الثانى : مثال «علم يعلم» نحو : «وجى يوجى» (١) الثالث : مثال «حسب يحسب» نحو «ولى يلى ، ورى ىرى» (٢).

حكمه :

يعامل اللفيف المفروق : من جهه فائه معاملة المثل ، ومن جهه لامه معاملة الناقص .

وعلى هذا تثبت فاؤه فى المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقا ، وكذا إن كانت واوا والعين مفتوحه ، تقول : «يدى ييدى ، وايد» وتقول : «وجى يوجى واوج» (٣) ، وتحذف فاؤه فى المضارع من الثلاثى المجرد والأمر إذا كانت واوا والعين مكسوره - وذلك باب ضرب ، وباب حسب - تقول : «وعى يعى ، وونى ينى ، ووهى يهى» ، وتقول : «ولى يلى ، وورى ىرى».

وتحذف لامه فى المضارع المجزوم ، وفى الأمر أيضا ، إلا إذا أسند إلى نون النسوه أو ألف الاثنين ، تقول «النسوه لم يعين ، وينين ، ويهين ، ويلين ، ويوجين». وتقول أيضا : «يا نسوه عين ، ونين ، وهين ، ولين ، واوجين» (٤). وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين : المحمدان يعيان ، وينيان ، ويهيان ، ويليان ، ويوجيان ، وتحذف نون الرفع فى الجزم والنصب ، وتقول أيضا «يا محمدان عيا ، ونيا ، وهيا ، وليا ، واوجيا» (٥).

ص: ٣٠٦

١- تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث ، والعله فى ذلك قله الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما يا لك بالمعتل؟

٢- تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث ، والعله فى ذلك قله الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما يا لك بالمعتل؟

٣- إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول : إيج ، كما تقول : إيجل .

٤- إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول : إيج ، كما تقول : إيجل .

٥- إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول : إيج ، كما تقول : إيجل .

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعه أو ياء المخاطبه (1)، أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه : فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فآؤه صار الباقي من الفعل حرفا واحدا ، وهو العين ؛ فيجب - حينئذ - اجتلاب هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : «قه ، له ، عه ، فه ، نه ، ده».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف (2)، تقول : «لم يقه ، ولم يله» إلخ ، ويجوز أن تقول : «لم يل ولم يق» وصلا ووقفا.

ص: ٣٠٧

١- وتراعى عند الإسناد لواو الجماعه أو ياء المخاطبه ، ما كنت تراعيه في الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفه في الموضوعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعه ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبه.

٢- ضروره الابتداء والوقف تستدعى أن تكون الكلمه على حرفين على الأقل : حرف متحرك يبتدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمه بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبا لسيورته على حرف واحد ، وكان مع المضارع جائزا ؛ لأن حرف المضارعه يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعا لعباره ابن مالك في الألفيه - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاه ؛ قال ابن هشام : «ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثه مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو «لم يغزه» و «لم يخشه» و «لم يرمه» ومنه (لَمْ يَتَسَنَّه) أو لأجل البناء نحو «اغزه» و «اخشه» و «ارمه» ومنه (فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ) والهاء في كل ذلك جائزه. لا واجبه ، إلا في مسأله واحده - وهى : أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحد - كالأمر من وعى يعى ، فإنك تقول «عه» قال الناظم : وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (وَلَمْ أَكْ) (ومن تق) بترك الهاء» ا هـ.

الفصل الثامن : فى اللفیف المقرون و أحكامه

وهو - كما سبق - ما كانت عينه ولامه حرفين من أحرف العله.

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلا (١)، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما «حى، وعى»، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقيه على حالها أصلا (٢).

والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسه الآتیه.

النوع الأول : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفا ، نحو «حوى ، وعوى ، وغوى ، وزوى ، وبوى» (٣).

ص : ٣٠٨

١- ذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الواو فى «الحيوان» غير مبدله من الياء ، وأنها أصل ، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبه عن الياء ، وأن أصله «حيان» فاستكروهوا توالى الياءين ، قال أبو على : «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضى ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوا لغير عله - وإن كانت الواو أثقل من الياء - ليكون ذلك عوضا للواو من كثره دخول الياء وغلبتها عليها» ا .

٢- توالى الواوين ثقيل مستكره جدا ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاما وكانت العين مع ذلك واوا ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا فى اللفیف الثلاثى الألف المنقلبه عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك فى الناقص فى نحو «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : «غويت ، وحويت» قال دريد بن الصمه : وما أنا إلا من غزيه : إن غوت غويت ، وإن ترشد غزيه أرشد وستعرف قريبا سر هذه المسأله.

٣- اعتبر صاحب القاموس - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثله الخمسه منقلبه عن واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبه عن الياء ؛ لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واوا ولامه واوا يجب أن يكون على مثال «علم» لكى تنقلب لامه ياء لثقل الواوين.

النوع الثاني : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو «غوى ، وقوى ، وجوى ، وحوى ، ولوى».

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقيه على حالها ، نحو «دوى ، وذوى ، وروى ، وضوى ، وهوى ، وتوى ، وصوى».

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفا ، نحو «أوى ، ثوى ، حوى ، ذوى ، روى ، شوى ، صوى ، ضوى ، طوى ، كوى ، لوى ، نوى ، هوى».

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقيه على حالها ، وهو «حبي ، وعبي».

ويجىء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين ؛ الأول : مثال «ضرب يضرب» نحو «عوى ، وحوى» ونحو «ذوى ، ونوى» ، الثاني : مثال «علم يعلم» نحو «غوى ، وقوى» ونحو «عبي ، ودوى».

حكمه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأى نوع من أنواعه ، ولو وجد السبب الموجب للإعلال ، بل تعامل معاملة عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها (١).

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق (٢) ، فإن وجد ما يقتضى قلبها ألفا.

ص: ٣٠٩

١- لأنك لو أعللتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف عله متعرضا للإعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين فى حرفين متقاورين فى الكلمه الواحده ، وهو غير جائز ، فوفروا العين ، وأبقوها صحيحه ، ليتمكنوا من إعلال اللام ، وإنما لم يعكسوا فعملوا العين وبصحوا اللام - مع أن العين أسبق - لكون أواخر الكلمات هى محال التغييرات.

٢- كان مقتضى هذه القاعده أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذى صارت لامه ألفا إلى ضمائر الرفع المتحركه أو إلى ألف الاثنتين يجب عليك أن تردّها إلى أصلها واوا كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنك تقول فى «غوى» مثلا: «غويت ، وغوين ، وغويا» فإن كان صحيحا ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف فى جميع اللفيف المقرون منقلبه عن الياء ، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فرارا من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعده صحيحه ، وعلى مقتضى ما فى القاموس وشرحه لا تتم القاعده ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واوا أولا كما تقتضيه قاعده معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فرارا من الواوين.

انقلبت ألفا ، نحو «طوى ، ولوى ، وغوى ، وعوى» ونحو «يهوى ، ويضوى ، ويقوى ، ويجوى» وإن وجد ما يقتضى سلب حركتها حذفت الحركة ، نحو «يطوى ، ويهوى ، ويلوى ، وينوى» وإن وجد ما يقتضى حذف اللام حذفت كما فى المضارع المجزوء مسندا إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما فى الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما فى سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة (١) أو ياء المخاطبه ، تقول : «لم يطو محمد ، ولم يلو ، واطويا يا محمدان ، والويا» وتقول : «المحمدون طووا ولووا ، وهم يطوون ويلوون ، واطووا والووا ، وأنت يا زينب تطوين وتلوين ، واطوى ، والوى» وإن لم توجد عله تقتضى شيئا من هذا بقيت اللام بحالها كما فى «حى وعى» (٢).

ص: ٣١٠

- ١- تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصا من التقاء الساكنين ؛ فمثلا : أصل «يلوون» «يلويون» على مثال يضربون - فاستثقلت الضمه على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، ثم قلبت كسره العين ضمه لمناسبه واو الجماعة.
- ٢- يجوز فى هاتين الكلمتين إدغام العين فى اللام ؛ لأنهما مثلان فى كلمه ، وثانيهما متحرك لزوما ، ويجوز فيهما الفك ، وهو الأ-كثر ؛ إذ الإدغام فى الماضى يستدعى الإدغام فى المضارع ، ويلزم على الإدغام فى المضارع وقوع ياء مضمومه فى الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذه العله نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص : عَيُوا بأمرهم كما عَيَّت بيضتها الحمامه وقول النابغه الديقاني : وقفت فيها أصيلا كى أسائلها عَيَّت جوابا ، وما بالزُبع من أحد

إشارة

و فيه فصلان :

الفصل الأول : فى أحكام عامه.

الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض الأنواع.

الفصل الأول : فى الأحكام العامه

تشتق صيغه المضارع من الماضى بزياده حرف من أحرف المضارعه فى أوله : للدلاله على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبه ، وهذه الأحرف أربعه يجمعها قولك : «نأتى» أو «أنيت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضى على أربعه أحرف - سواء أكان كلهنّ أصولا- نحو دحرج أم كان بعضهن زائدا نحو قدّم وأكرم وقاتل - وجب أن يكون حرف المضارعه مضموما ، تقول : «تدحرج ، ويقدّم ، ويكرم ، ويقاتل» وإن كان الماضى على ثلاثه أحرف نحو ضرب ، ونصر ، وعلم ، أو على خمسه نحو : تدحرج ، وانطلق ، أو على سته نحو استغفر واقعدد - وجب أن يكون حرف المضارعه مفتوحا ، تقول : «يضرب ، ينصر ، يعلم ، يتعلم ، يتدحرج ، ينطلق ، يستغفر ، يقعدد».

وحركه الحرف الذى قبل الآخر هى الكسر فى مضارع الرباعى ؛ نحو «يكرم ، ويقدّم ، ويقاتل ، ويدحرج» ، وكذا فى مضارع الخماسى والسداسى إذا كان الماضى مبدوءا بهمزه وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول فى المضارع منهن : «ينطلق ، ويجتمع ، ويستخرج» فإن كان ماضى الخماسى مبدوءا بتاء زائده نحو «تقدّم ، وتقاتل ، وتدحرج» فما قبل الآخر فى مضارعه مفتوح ؛ تقول : «يتقدّم ، ويتقاتل ، ويتدحرج» فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثى

فمفتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريق معرفه ذلك فيه السماع (١) من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعه من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعه متحركا - نحو يتعلم ، ويتشاور ، ويصوم ، ويبيع - تركت الباقي على حاله ، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول : تعلم ، وتشارك ، ووصم ، وبع ؛ وإن كان ما بعد حرف المضارعه ساكنا - نحو يكتب ، ويعلم ، ويضرب ، ويجتمع ، وينصرف ، ويستغفر - اجتلبت همزه وصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزه يجب كسرها ، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومه أصاله ؛ فتقول : «اكتب ، أعلم ، أضرب ، اجتمع ، إنصرف ، إستغفر».

الفصل الثاني : فى أحكام تخص بعض الأنواع

(٢)

أولا : المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتهما - وهى عين الفعل - تقول : «يرى البصير ما لا يرى الأعشى ، وره» وتحذف الهمزه من «أخذ ، وأكل ، وسأل» فى صيغه الأمر إذا بدىء بها ، تقول : خذ ، كل ، مر ، قال الله تعالى : (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ) وفى الحديث : «مروا أبا بكر فليصل بالناس» فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزه ، وبقاؤها ، تقول : «التفت لما يعينيك وخذ فى شأن نفسك» وإن شئت قلت : «وأخذ فى شأن نفسك» قال الله تعالى (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) وقال سبحانه : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ) (٣).

ص: ٣١٢

١- ولذلك قواعد تجرى فى أكثره ، وقد ذكرنا لك بعضها فى الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعنا القول فيها فى كتابنا «دروس التصريف».

٢- ستجد فى هذا الفصل تكرارا لما ذكر فى الفصول الثمانية من الباب الثانى ؛ إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

٣- انظر مباحث المهموز

ثانيا : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك ، تقول : شدّ يشدّ ، ومدّ يمدّ ، وفرّ يفرّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوه وجب الفك ؛ تقول : الفاطمات شددن ويشددن ، ومددن ويمددن ، وفررن ويفررن وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام ؛ تقول : اشدد ولا تشدد ، وإن شئت قلت : شدّ ولا تشدّ.

ثالثا : يجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واوا ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تخلصا من وقوع الواو بين عدوتيهما : الياء المفتوحة (1) ، والكسره ، تقول فى مضارع «وعد ، وورث» وأمرهما : «يعد ، ويرث ، وعد ، ورث».

رابعا : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبني على السكون ، تقول فى «قال ، وباع ، وخاف» : «لم يقل ، ولم يبع ، ولم يخف ، وقل ، وبع ، وخف» فإن كان المضارع مجزوما بحذف النون أو كان الأمر مبني على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : «لم يقولوا ، ولم يبيعوا ، ولم يخافوا» وتقول : «قولوا ، وقولوا- ، وقولى ، وبيعوا ، وبيعا ، وبيعى ، وخافوا ، وخافا ، وحافى».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدها الضمير المتحرك نحو «الفاطمات قلن ، وبعن ، وخفن ، ويقلن ، وبيعن ، ويخفن» وتقول : «يا فاطمات قلن خيرا ، وبعن الدنيا ، وخفن الله» (2).

ص: ٣١٣

- ١- هذا ظاهر فى المضارع المبدوء بالياء ، إلا- أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشىء على نظيره ، كما قد يحملونه على ضده.
- ٢- أنت ترى أن صيغه ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوه مثل صيغه أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يتبين بالقرائن ، فأنت خير أن الماضى خبر ، وأن الأمر إنشاء.

خامسا : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول فى «خشى ، ورضى ، وسرو ، ورمى ، وطوى» :
«لم يخش ، ولم يرض ، ولم يسر ، ولم يرم ، ولم يطو» وكذا «اخش ، وارض ، واسر ، واغز ، وارم ، واطو».

سادسا : يعامل اللفيف المفروق من جهه فائه معامله المثال ، ومن جهه لامه معامله الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ، تقول فى الأمر من «وقى ، ووفى ، وونى ، وودى ، وولى ، ووعى» : «قه ، وفه ، ونه ، وده ، وله ، وعه».

سابعا : تحذف الهمزة الزائده من مضارع الفعل الذى على زنه أفعل ، نحو أكرم ، وأبقى ، وأوعد ، ومن أمره ، ومن اسمى الفاعل والمفعول منه ؛ تقول : يكرم ، ويبقى ، ويوعد ، وتقول : أكرم ، وأبق ، وأوعد ، وتقول : هو مكرم ، ومبقى ، وموعد ، وهو مكرم ، ومبقى ، وموعد.

والأصل فى هذا الحذف المضارع المبدوء بهمزة المضارعه ، ثم حمل عليه بقيه صيغ المضارع ، وفعل الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول.

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعه لأنه يجتمع فيه لو بقى على الأصل همزتان متحركتان فى أول الكلمه فكان يقال «أأكرم» وقياس نظائر ذلك أن تقلب ثانيه الهمزتين واوا طلبا للتخفيف ، ولكنهم حذفوا فى هذا الموضع وحده ثانيه الهمزتين.

وقد ورد شاذا (1) قول الشاعر :

* فإنه أهل لأن يؤكرما*

وقول الراجز :

* وصاليات ككما يؤثفين*

ص: ٣١٤

الباب الرابع : فى تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضى - باعتبار اتصال ضمائر الرفع به - إلى ثلاثة عشر وجهاً : اثنان للمتكلم ، وهما : نصرت ، ونصرنا (١) ، وخمسه للمخاطب ، وهى : نصرت ، نصرت ، نصرتما ، نصرتن (٢) ، وستة للغائب ، وهى : نصر ، نصرت ، نصرا ، نصروا ، نصرن (٣).

وللمضارع فى تصاريفه ثلاثة عشر وجهاً أيضاً : اثنان للمتكلم ، وهما ، أنصر ونصير ، وخمسه للمخاطب ، وهى : تنصر ، وتنصرين ، وتنصران ، وتنصرون ، وتنصرن ، وستة للغائب ، وهى : ينصر محمد ، وتنصر هند ، وينصران ، وينصرون ، وينصرن (٤).

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير - وهى : انصر ، وانصرى ، وانصرا ، وانصروا ، وانصرن - وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب (٥).

ص: ٣١٥

- ١- أولهما للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.
- ٢- الأول للمخاطب المذكر ، والثانى للمخاطبه المؤنثه ، والثالث للاتنين المخاطبين مطلقاً أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات.
- ٣- الأول للغائب المذكر ، والثانى للغائبه المؤنثه ، والثالث للاتنين الغائبين ، والرابع للاتنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات.
- ٤- وتفصيل المراد بها كما ذكرناه فى الماضى.
- ٥- وتفصيل المراد بها كما فى المخاطب بالمضارع والماضى.

الفصل الأول : فى بيان ما يجوز تأكّيده و ما يجب و ما يمتنع

والأصل أنك توجّه كلامك إلى المخاطب لتبيّن له ما فى نفسك : خبرا كان ، أو طلبا ، وقد تعرض لك حال تستدعى أن تبرز ما يتلجج فى صدرك على صورته التأكيد ؛ لتفيد الكلام قوه لا تكون له إذا ذكرته على غير صورته التوكيد ، وقد تكفّل علم المعانى ببيان هذه الحالات ؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها ، كما أننا لا نتعرض هنا لما تؤكّد به الجمل الاسميّه.

وفى اللغة العربيه لتوكيد الفعل نونان (1) ، إحداهما : نون مشدده ، كالواقعه

ص: ٣١٦

١- لهذين النونين تأثير فى لفظ الفعل ، وتأثير فى معناه : أما تأثيرهما فى لفظه فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصلا به لفظا وتقديرا ، وأما تأثيرهما فى معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ، ويمحضه له ، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال. وبين النونين فرق ؛ فإن الشديده أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفه ، لأن تكرير النون قد جعل بمنزله تكرير التأكيد ، فإذا قلت : «اضربن» بضم الباء وبنون خفيفه فكأنك قد قلت : «اضربوا كلكم» فإذا قلت «اضربن» بضم الباء وتشديد النون فكأنك قد قلت «اضربوا كلكم أجمعون» وقد اختلف العلماء فى هذين النونين على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن الخفيفه أصل لبساطتها ، والشديده فرع عنها ، الثانى عكس هذا الرأى ، الثالث : أن كلا منهما أصل قائم بنفسه ، وإليه نذهب.

فى نحو قوله تعالى (١٤ - ١٢). (وَلَنْضَبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا) والثانيه نون ساكنه ، مثل الواقعه فى قول النابغه الجعدى.

فمن يك لم يثار بأعراض قومه

فإنى - ورب الراقصات - لأثارا

وقد اجتمعتا فى قوله تعالت كلمته (١٢ - ٣٢): (لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ).

وليس كل فعل يجوز تأكيده ، بل الأفعال فى جواز التأكيد وعدمه على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما لا يجوز تأكيده أصلا ، وهو الماضى ؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثانى : ما يجوز تأكيده دائما ، وهو الأمر ، وذلك لأنه للاستقبال البته.

النوع الثالث : ما يجوز تأكيده أحيانا ، ولا يجوز تأكيده أحيانا أخرى ، وهو المضارع ، والأحيان التى يجوز فيها تأكيده هى (١).

أولا : أن يقع شرطا بعد «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده المؤكده ، نحو «إما تجتهدن فأبشر بحسن النتيجة» ، وقال الله تعالى (٨ - ٥٨) : (وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً) وقال (١٩ - ٢٦) : (فَأِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وقال (٨ - ٤٧) : (فَأِمَّا تَثَقَفَنَّهْم) وقال (٧ - ٢٠٠) : (إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ).

ثانيا : أن يكون واقعا بعد أداه طلب ، نحو «لتجتهدن ، ولا تغفلن ، وهل تفعلن الخير؟ وليتك تبصرن العواقب ، وازرع المعروف لعلمك تجنين ثوابه ، وألا- تقبلن على ما ينفعك ، وهلا تعودن صديقك المريض» ، قال الله تعالى (١٤ - ٤٢) : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا).

ص: ٣١٧

١- الجامع لهذه المسائل كلها دلالتة على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء بيانها تفصيل مواضع دلالتة على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

ثالثاً: أن يكون منفياً بلا ، نحو «لا يلعبن الكسول وهو يظن في اللعب خيراً» وقال تعالى (٨ - ٢٥) : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ).

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها (١) ، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة.

وقد تعرض له حاله توجب تأكيده بحيث لا يوغ المجيء به غير مؤكد ، وذلك - بعد كونه مستقبلاً - إذا كان مثبتاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لأمه بفاصل ، نحو «والله لينجحن المجتهد ، وليندمن الكسول» وقال الله تعالى (٢١ - ٥٧) : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ).

فإذا لم يكن مستقبلاً ، أو لم يكن مثبتاً ، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى (١٢ - ٨٥) : (تَاللَّهِ تَفْتُوا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) (٢) ، وقال جل شأنه (٧٥ - ١) : (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٣) ، وقال (٩٣ - ٥) : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) وقال (٣ - ١٥٨) : (وَلَئِنْ مُمُّ أَوْ قُتِلْتُمْ لَأِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ).

ص: ٣١٨

- ١- حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضروره الشعر.
- ٢- إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتىء» من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنفى أو شبهه.
- ٣- في قراءه ابن كثير.

الفصل الثاني : فى أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذى تريد تأكيدہ إما صحيح الآخر - وذلك يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف - وإما معتل الآخر - وهو يشمل الناقص ، واللفيف بنوعيه - ثم المعتل إما أن يكون معتلا بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء .

وعلى أية حال ، فإما أن يكون مسندا إلى الواحد - ظاهرا ، أو مستترا - أو إلى ياء الواحد ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوة .

فإن كان الفعل مسندا إلى الواحد - ظاهرا كان أو مستترا - بنى آخره على الفتح ، صحيحا كان آخر الفعل أو معتلا ، ولزمك أن تردّ إليه لامه إن كانت قد حذفت - كما فى الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منهما - وأن تردّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضا ، كما فى الأمر من الأ-جوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألفا لزمك أن تقلبها ياء مطلقا لتقبل الفتحه . تقول «لتجتهدنّ يا علىّ ولتدعونّ إلى الخير ، ولتطوبنّ ذكر الشر ، ولترضينّ بما قسم الله لك ، ولتقولنّ الحق وإن كان مرا» وتقول : «اجتهدنّ ، وادعون ، واطوينّ ، وارضينّ ، وقولنّ» .

وإن كان الفعل مسندا إلى (1) الألف حذفت نون الرفع إن كان مرفوعا (2)

ص : ٣١٩

- ١- لا- تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفا وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكدا : «غضان» وإن كان أجوف لم تحذف عينه ، وإن كان ناقصا أو لفيفا لم تحذف لامه ، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفا ياء ، فى المضارع والأمر مطلقا .
- ٢- العله فى حذف نون الرفع كراهه اجتماع الأمثال ، إذ أصل «لتجتهدان» مثلا «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيله ، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا .

وكسرت نون التوكيد تقول: «لتجهداً ، ولتدعواً ، ولتطويان ، ولترضيان ، ولتقولان ، واجتهداً ، وادعوان ، واطويان ، وارضيان ، وقولان».

وإن كان الفعل مسندا إلى الواو حذفت نون الرفع (١) أيضا إن كان مرفوعا ، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت واو الجماعه (٢) وأبقيت ضم ما قبلها (٣) ؛ تقول : «لتجهداً ، واجتهداً» وإن كان الفعل معتلاً الآخر حذفت آخر الفعل مطلقا ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعه مفتوحا ما قبلها (٤) وضممت او او ، تقول : «لترضون ، وارضون» وإن كان الفعل معتلاً الآخر بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعه ، وضممت ما قبلها ، تقول : «لتدعن ، ولتطون ، وادعن ، واطون».

وإن كان الفعل مسندا إلى ياء المخاطبه حذفت نون الرفع أيضا إن كان مرفوعا.

ص: ٣٢٠

- ١- بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحه لأن أصلها كذلك ، فكسروها مخافه الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين ، لأن الألف ليس لها فى النطق سوى ما قد يظن مدا للصوت ، وتشبيها لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفه. واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيله ، لأن الألف ساكنه والنون الخفيفه ساكنه ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع الثقيله - فلما كان أول الساكنين حرف مد ، والثانى حرف مدغم فى مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين.
- ٢- إنما حذفت واو الجماعه للنخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعه ، ونون التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المسند للاثنين ؛ فإنه لو حذفت الألف لا لتبس بالمسند إلى الواحد للفتحه.
- ٣- فرقا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلاله على المحذوف وهو الواو.
- ٤- أما بقاء واو الجماعه هنا فلأن حذفها موقع فى الالتباس ؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لا لتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفتها وكسرت لا لتبس بالمسند إلى الواحد. ولو حذفتها وضممت لا لتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلاله على أن آخر الفعل كان ألفا ، وأما تحريك الواو فللنخلص من التقاء الساكنين.

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبه وأبقيت كسر ما قبلها (١)! تقول: «لتجتهدنَّ يا فاطمه ، واجتهدنَّ» وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت آخر الفعل مطلقا ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت ياء المخاطبه مفتوحا ما قبلها وكسرت الياء (٢)؛ تقول: «لترضينَّ ، وارضينَّ» وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبه وكسرت ما قبلها ، تقول: «لتدعنَّ ، ولتطونَّ ، وادعنَّ ، واطونَّ».

وإن كان الفعل (٣) مسندا إلى نون جماعه الإناث جئت بألف فارقه (٤) بين النونين : نون النسوه ، ونون التوكيد الثقيله ، وكسرت نون التوكيد ، تقول: «لتكتبنَّ ، واكتبنَّ ، ولترضينَّ ، وارضينَّ ، ولتدعونَّ ، وادعونَّ ، ولتطوينَّ ، واطوينَّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

ص: ٣٢١

١- التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعه.

٢- تعرف عله ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

٣- لا- تنس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن كان مضعفا وجب فيه الفك ، وإن كان أجوف حذفت عينه ، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء ، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

٤- كراهيه توالي الأمثال ، ولم تحذف نون النسوه لأنها اسم ، بخلاف نون الرفع ، ولأنها لو حذفت لما بقى فى الكلمه ما يدل عليها ، وأيضا يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أيه صورته جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لا لتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو كسرت لا- لتبس بالمسند إلى الواحده ، ولو ضمته لا- لتبس بالمسند إلى جمع الذكور ، وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد. والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم والحمد لله أولا- وآخرا ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفيه ، من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل ، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل النادر ، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات قريبه واضحه.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي المرجمه وعلى آله وصحبه و سلم.

ص: ٣٢٢

الوارده فى شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك

حرف الهمزة

..... ٧٣

من لد شولا فيلى إتلاثها

١٠٢ وأعلم إن تسليمًا وتركا

للا متشابهان ولا سواء

١٣٩ أو منعتم ما تسألون فمن حد

تتموه له علينا الولاء

١٦٣ لا أقعد الجين عن الهيجاء

[ولو توالى زمر الأعداء]

١٧٩ فجاءت به سبط العظام ، كأنما

عمامته بين الرجال لواء

٢٥٢ بعشركم الكرام تعد منهم

فلا ترين لغيرهم الوفاء

٣٢٩ ألم أك جاركم ويكون بينى

وبينكم الموده والإخاء؟

٣٥٣ يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاة

حرف الباء الموحده

١ ألقى اللوم عاذل والعتابا

وقولى ، إن أصبت : لقد أصابا

١٠ على أحوذيين استقلت عشيه

فما هي إلا لمحاه وتغيب

٢٢ بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا

بيطن شريان يعوى حوله الذيب

٤٤ مرسه بين أرساغه

به عسم ، يبتغى أرنبا

٥٤ أهابك إجلالا ، وما بك قدره

على ، ولكن ملء عين حبيها

٧٠ سراه بنى أبى بكر تسامى

على كان المسومه العراب

٧٦ فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلاه عن سواد بن قارب

٨٦ عسى الكرب الذى أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

٩١ كرب القلب من جواه يذوب

حين قال الوشاه : هند غضوب

٩٣ فموشكه أرضنا أن تعود

خلاف الأئيس وحوشا يبابا

١٠١ أم الحليس لعجوز شهره

ترضى من اللحم بعظم الرقبه

١٠٩ إن الشباب الذى مجد عواقبه

فيه نلذ ، ولا لذات للشيب

١١١ هذا - لعمر كم - الصغار بعينه

لا أم لى - إن كان ذاك - ولا أب

ص: ٣٢٣

١٢٧ وربيتته حتى إذا ما تركته

أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

١٣٠ كذاك أدبت حتى صار من خلقى

أنى وجدت ملاك الشيمه الأدب

١٣٢ بأى كتاب أم بأيه سنه

ترى حبههم عارا على وتحسب؟

١٤٢ يمرون بالدها خفافا عياهم

ويرجعن من دارين بجر الحقائق

على حين ألهى الناس جل أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب

١٤٧ فمالى إلا آل أحمد شيعه

ومالى إلا مذهب الحق مذهب

١٨٧ لئن كان برد الماء هيمان صاديا

إلى حيبا إنها لحبيب

١٩٤ أتتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب؟

١٩٤ [فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره]

لعل أبى المغوار منك قريب

٢٠٢ واه رأبت وشيكا صدع أعظمه

وربه عطبا أنقذت من عطبه

٢٠٣ خلى الذنابات شمالا كثبا

وأم أو عال كها أو أقربا

٢٠٥ تخيرن من أزمان يوم حلیمه

إلى اليوم قد جربن كل التجارب

٢٣٣ وما زال مهري مزجر الكلب منهم

لذن غدوه حتى دنت لغروب

٢٤١ نجوت وقد بل المرادى سيفه

من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

٢٨٢ فقلت لنا : أهلا وسهلا ، وزودت

جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

٢٨٧ وما أدري أغيرهم تناء

وطول الدهر أم مال أصابوا!!؟

٢٩٨ فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب

٣٢٠ تبصر خليلي هل ترى من طعائن

[سوالك نقباين حزمى شععب]

٣٣٢ لو لا توقع معتر فأرضيه

ما كنت أوثر إترابا على ترب

٣٤٩ فأما القتال لا قتال لديكم

ولكن سيرا فى عراض المواكب

٣٥٧ [كأنه السيل إذا اسلحبا]

مثل الحريق وافق القصبا

حرف التاء المثناه

٤١ خبير بنو لهب ؛ فلا تك ملغيا

مقاله لهبي إذا الطير مرت

٥٨ من يك ذابت فهذا بتي

مقيظ مصيف مشتي

١١٥ ألا عمر ولي مستطاع رجوعه

فيرأب ما أثأت يد الغفلات!

١٢٥ قد كنت أحجو أبا عمرو أخائته

حتى أمت بنا يوما ملمات

ص: ٣٢٤

١٥٥ ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت!؟

ليت شبايا يوع فاشترت

٢٢٩ كلا أخى وخليلى واجدى عضدا

فى النائبات وإمام الملمات

٢٦٧ يا قوم قد حوقلت أو دنوت

وشر حيقال الرجال الموت

حرف الجيم

١٩٨ شربن بماء البحر ، ثم ترفعت

متى لجج خضر لهن نثيج

٢٥٩ عشيه سعدى لو تراءت لراهب

بدومه تجر دونه وحجيج

قلى دينه ، واهتاج للشوق ؛ إنها

على الشوق إخوان العزاء هيوج

حرف الحاء المهمله

٢٧ نحن الذون صبحوا الصباحا

يوم النخيل غاره ملحاحا

٣٥ وقد كنت تخفى حب سمراء حقه

فبح لان منها بالذى أنت بائح

١١٦ [إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها]

ولا كريم من الولدان مصبوح

٢٨٤ إذا سايرت أسماء يوما ظعينه

فأسماء من تلك الظعينه أملح

٣٢٤ يا ناق سيرى عنقا فسيحا

إلى سليمان فنستريحا

٣٤٧ ولو أن ليلي الأخيليه سلمت

على ودونى جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشه ، أوزقا

إليها صدى من جانب القبر صائح

٣٥٠ [الآن بعد لجاجتى تلحوننى]

هلا التقدّم والقلوب صحاح

حرف الدال المهمله

٢ أزف الترحل ، غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا ، وكأن قد

٧ دعانى من نجد ؛ فإن سنيه

لعبن بنا شيبا ، وشيننا مردا

١٩ فقلت : أعيرانى القدوم ، لعلى

أخط بها قبرا لأبيض ماجد

٢١ قدنى من نصر الخبيبين قدى

ليس الإمام بالشحيح الملحد

٢٤ رأيت بنى غرباء لا ينكروننى

ولا أهل هذاك الطرف الممدد

٣١ من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بني معد

٤٩ قد ثكلت أمه من كنت واحده

وبات منتشبا في برثن الأسد

٥١ بنونا بنو أبنائنا ، وبنائنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد

ص: ٣٢٥

٥٦ لو لا أبوك ولو لا قبله عمر

ألقت إليك معد بالمقاليد

٦٠ وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منتظما مجيدا

٦٣ وما كل من يبدى البشاشه كائنا

أخاك ، إذا لم تلفه لك منجدا

٦٧ قنافذ هداجون حول بيوتهم

بما كان إياهم عطيه عودا

٧٥ أبناؤها متكنفون أباهم

حنقو الصدور ، وما هم أولادها

٨٨ كادت النفس أن تفيض عليه

إذ غدا حشو ريطه وبرود

٩٤ أموت أسي يوم الرجام ، وإننى

يقينا لرهن بالذى أنا كائد

٩٩ يلوموننى فى حب ليلى عواذلى

ولكننى من حبها لعميد

١٠٠ مرو اعجالى فقالوا : كيف سيدكم؟

فقال من سألوا : أمسى لمجهودا

١٠٤ شلت يمينك ؛ إن قتلت لمسلما

حلت عليك عقوبه المتعمد

١١٧ رأيت الله أكبر كل شيء

محاولة وأكثرهم جنودا

١١٩ دريت الوفي العهد يا عرو؛ فاغبت

فإن اغتياطا بالوفاء حميد

١٢٨ رمى الحدثان نسوه آل حرب

بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضا

ورد وجوههن البيض سودا

١٤١ وخبرت سوداء الغميم مريضه

فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

١٥٠ كسا ملمه ذا الحلم أثواب سؤدد

ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد

١٥٦ لم يعن بالعلياء إلا سيذا

ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى

١٦٠ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد

وألغ أحاديث الوشاه؛ فقلما

يحاول واش غير هجران ذى ود

١٦٦ [لما حطت الرحل عنها واردا]

علفتها تبنا وماء باردا

١٨١ وبالجمس منى بينا لو علمته

شحبوب وإن تستشهدى العين تشهد

١٨٢ وما لام نفسى مثلها لى لائم

ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى

٢٠١ فلا والله لا يلفى أناس

فتى حتاك يا ابن أبى زياد

٢٤١ أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملىن لها فديد

٢٧٤ تزود مثل زاد أيبك فىنا

فنعم الزاد زاد أيبك زادا

ص: ٣٢٤

٢٩٥ ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم

لم أحص عدتهم إلا بعداد؟

كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانيه

لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

٣٣٣ ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

٣٣٤ متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

٣٤٠ من يكدننى بسيىء كنت منه

كالشجا بين حلقه والوريد

٣٤٨ رهبان مدين والذين عهدتهم

يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خروا لعزه ركعا وسجودا

٣٥٥ أبصارهن إلى الشبان مائله

وقد أراهن عنى غير صداد

حرف الرء المهمله

١٣ أعوذ برب العرش من فئه بغت

على ، فمالي عوض إلاه ناصر

١٤ وما علينا إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاورنا إلاك ديار؟

٥ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير

٢٨ فما آباؤنا بأمن منه

علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

٢٩ بكيت على سرب القطا إذ مررن بي

فقلت ومثلى بالبكاء جدير

أسرب القطاهل من يعير جناحه

لعلى إلى من قد هويت أطيرو؟

٣٤ ما الله موليك فضل ، فاحمدنه به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

٣٦ ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلأ

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

٣٧ رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

٤٤ فأقبلت زحفا على الركبتين

فثوب نسيت ، وثوب أجر

٤٨ كم عمه لك يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت على عشاري

٥٠ إلى ملك ما أمه من محارب

أبوه ولا كانت كليب تصاهره

٦٢ ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى

ولا زال منهلا بجرعائك القطر

٦٤ ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى

وكونك إياه عليك يسير

٨٥ فأبت إلى فهم ، وما كدت آثبا

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر؟

٨٧ عسى فرج يأتى به الله ؛ إنه

له كل يوم فى خليقته أمر

ص: ٣٢٧

١٠٦ واعلم فعلم المرء ينفعه

أن سوف يأتي كل ما قدرا

١٢٠ تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

١٣٧ نبئت زرعه والسفاهه كاسمها

يهدى إلى غرائب الأشعار

١٤٤ رأين الغواني الشيب لاح بعارضى

فأعرضن عنى بالخدود النواضر

١٤٩ لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا

وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر

١٥٣ جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمار

١٦٩ هل الدهر إلا ليله ونهارها

وإلا طلوع الشمس ثم غيارها؟

١٧٢ وإذا تباع كريمه أو تشتري

فسواك بائعها ، وأنت المشتري

١٧٦ تركنا فى الحضيض بنات عوج

عواكف قد خضعن إلى النسور

أبحنا حيهم قتلا وأسرا

عدا الشمطاء والطفل الصغير

١٩١ أنا ابن داره معروفًا بها نسبي

وهل بداره يا للناس من عار؟!

١٩٣ [بانث لتحنزنا عفاره]

يا جارتا ما أنت جاره

٢٠٧ وإنى لتعروني لذكراك هزه

كما انتفض العصفور بلله القطر

٢١٥ ربما الجامل المؤبل فيهم

وعناجيج بينهن المهيار

٢٢٥ دعوت لما نابنى مسورا

فلبى ، فلبى يدى مسور

٢٣٢ تنتهض الرعده فى ظهيرى

من لدن الظهر إلى العصير

٢٣٨ أكل امرىء تحسبين امرءا

ونار توقد بالليل نارا؟

٢٤٣ وفاق كعب بجير منقذ لك من

تعجيل تهلكه والخلد فى سقر

٢٥١ إذا صح عون الخالق المرء لم يجد

عسيرا من الآمال إلا ميسرا

٢٦٠ حذر أمورا لا تضير ، وآمن

ما ليس منجيه من الأقدار

٢٤٣ ثم زادوا أنهم في قومهم

غفر ذنبهم غير فحر

٢٤٩ أرى أم عمرو دمعها قد تحدر

بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا

٢٧٠ فذلك إن يلق المنيه يلقها

حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر

٢٧٢ خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى

صبورا ، ولكن لا سبيل إلى الصبر

٢٧٤ تقول عرسي ، وهي لي في عومره :

بئس امرأ ، وإنني بئس المره

٢٨٠ ولست بالأكثر منهم حصي

وإنما العزه للكاثر

ص: ٣٢٨

٢٩٢ أقسم بالله أبو حفص عمر

[ما مسها من نقب ولا دبر

* فاغفر له اللهم إن كان فجر*]

٢٩٦ جاء الخلفه أو كانت له قدرا

كما أتى ربه موسى على قدر

٣٠٠ فألفيته يوما يبير عدوه

ومجر عطاء يستحق المعابرا

٣٠١ بات يعيشها بعضب باتر

يقصد فى أسوقها وجائر

٣٠٩ فى الغلامان اللذان فرا

إياكما أن تعقبانا شرا

٣١١ يا تيم تيم عدى [لا أبالكم

لا يلقينكم فى سوءه عمر]

٣١٥ لها بشر مثل الحرير ، ومنطق

رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر

٣١٦ لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره

طريف بن مال ليله الجوع والخصر

٣٢٢ لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

٣٣١ إنى وقتلى سليكا ثم أعقله

كالثور يضرب لما عافت البقر

٣٣٥ أيا ن تؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا

لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

٢٥٦ لست بليلى ، ولكنى نهر

لا أدلج الليل ، ولكن أبتكر

٣٥٨ أألحق - إن دار الرباب تباعدت

أو انبت جبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهمله

٧ عددت قومي كعديد الطيس

إذ ذهب القوم الكرام ليسى

٢٩ فأين إلى أين النجاه ببغلتى؟

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمه

٣٢١ وممن ولدوا

عامر ذو الطول وذو العرض

حرف الطاء المهمله

٢٨٧ حتى إذا جن الظلام واختلط

جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط

حرف العين المهمله

٢٥ أطوف ما أطوف ثم آوى

إلى بيت قعيدته لكاع

٣٢ من لا يزال شاكرا على المعه

فهو حر بعيشه ذات سعه

٧٤ أبا خراشه ، أما أنت ذا نفر

فإن قومي لم تأكلهم الضبع

ص: ٣٢٩

٨٩ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

٩٢ سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما

وقد كربت أعناقها أن تقطعا

١١٠ لا نسب اليوم ولا خله

اتسع الخرق على الراقع

١٤٥ [طوى النحر والأجزاء ما فى غروضها]

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

١٥٧ لا تجزعى إن منفس أهلكنه

فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعى

١٦١ بعكاظ بعشى الناظرين

إذا هم لمحوا شعاعه

١٦٨ فإنهم يرجون منه شفاعه

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

٢٢١ إذا قيل أى الناس شر قبيله

أشارت كليب بالأكف الأصابع

٢٢٦ أما ترى حيث سهيل طالعا

نجما يضىء كالشهاب لامعا

٢٣٧ على حين عاتبت المشيب على الصبا

[فقلت : ألما تصح والشيب وازع؟]

٢٣٩ سقى الأرضين الغيث سهل وحرزها

[فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]

٢٤٥ سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم

فتخرموا ، ولكل جنب مصرع

٢٤٨ فإنك والتأبين عروه بعد ما

دعاك وأيدنا إليه شوارع

٢٤٩ لقد علمت أولى المغيره أننى

كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

٢٥٠ أكفرا بعد رد الموت عنى

وبعد عطائك المائه الرتاعا!

٢٨٩ يا ليتنى كنت صبيا مرضعا

تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتنى أربعا

إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا

٢٩٠

قد صرت البكره يوما أجمعا

٢٩٣ أنا ابن التارك البكرى بشر

عليه الطبر ترقبه وقوعا

٣٠٢ ذرينى ؛ إن أمرك لن يطاعا

وما ألفتى حلمى مضاعا

٣٠٤ إن على الله أن تبايعا

تأتي كرها أو تجيء طائعا

٣١٩ لا تهين الفقير عليك أن

تركع يوما والدهر قد رفعه

٣٢٦ يا ين الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك ، فمأراء كمن سمعا!

٣٤٢ يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

٣٥١ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بنى ضوطوى لو لا الكمي المقنعا

ص: ٣٣٠

حرف الفاء

٥٥ نحن بما عندنا ، وأنت بما

عندك راض ، والرأى مختلف

٢٣٥ ومن قبل نادى كل مولى قرابه

فما عطفت مولى عليه العواطف

٢٥٢ بعشرتك الكرام تعد منهم

فلا ترين لغيرهم ألوفا

٢٥٣ تنفى يداها الحصى فى كل هاجره

نفى الدراهم تنقاد الصياريف

٣١٨ من نثقفن منهم فليس بأيب

[أبدا ، وقتل بنى قتيبه شافى]

٣٣٠ ولبس عباءه وتقر عيني

أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

٣ وقاتم الأعماق حاوى المخترق

[مشتبه الأعلام لماع الخفق]

٤٥ سرينا ونجم قد أضاء فمد بدا

محياك أخفى ضوءه كل شارق

٩٠ يوشك من فر من منيته

فى بعض غراته يوافقها

١٠٥ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني

طلاقك لم أبخل وأنت صديق

١٧٤ لديك كفيل بالمنى لمؤمل

وإن سواك من يؤمله يشقى

٢٠٦ جاريه لم تأكل المرفقا

ولم تذق من البقول الفستقا

..... ٢١٠

لواحق الأقراب فيها كالمق

٢٤٥ هل أنت باعث دينار لحاجتا

أو عبد رب أخاعون بن مخراق

٢٧٥ والتغليون بئس الفحل فحلهم

فحلا ، وأمهم زلاء منطق

٣٠٨ ضربت صدرها إلى ، وقالت :

يا عديا لقد وقتك الأواقي

حرف الكاف

١٢٦ فقلت : أجرني أبا مالك

وإلا فهبنى امرأ هالكا

١٥٤ حيكت على نيربن إذ تحاك

تختبط الشوك ولا تشاك

١٧٥ خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما

أعد عيالي شعبه من عيالكا

١٩٢ فلما خشيت أظافيرهم

نجوت ، وأرهنهم مالكا

ص: ٣٣١

حرف اللام

١٢ تنورتها من أذرعها ، وأهلها

بيثرب ، أدنى دارها نظر عالي

١٨ كميّه جابر إذ قال : ليتي

أصادفه ، وأفقد جل مالي

٢٦ وتبلى الأولى يستلثمون على الأولى

تراهن يوم الروع كالحدا قبل

٣٠ ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

٣٣ إذا ما لقيت بنى مالك

فسلم على أيهم أفضل

٤٠ فخير نحن عند البأس منكم

إذا الداعى المثوب قال : يا لا

٥٢ فيارب هل إلا بك النصر يرتجى

عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟

٥٣ خالى لأنت ، ومن جرير خاله

ينل العلاء ويكرم الأخوالا

٥٧ يذيب الرعب منه كل غضب

فلولا الغمد يمسكه لسالا

٦٥ سلى إن جهلت الناس عناو عنهم

فليس سواء عالم وجهول

٧١ أنت تكون ماجد نبيل

إذا تهب شمأل بليل

٧٢ قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا

فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟

٧٧ وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل

٨٢ إن المرء ميتا بانقضاء حياته

ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا

٩٥ فلا تلحنى فيها ؛ فإن بحبها

أخاك مصاب القلب جم بلابله

١٠٧ علموا أن يؤملون ؛ فجادوا

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

١١٤ ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد

إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى؟

١١٨ علمتك البازل المعروف ، فانبعثت

إليك بى واجفات الشوق والأمل

١٢١ دعانى الغوانى عمهن ، وختنى

لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول

١٢٢ حسبت التقى والجود خير تجاره

رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا

١٢٣ فإن تزعميني كنت أجهل فيكم

فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

١٢٩ أرجو وآمل أن تدنو مودتها

وما إخال لدينا منك تنويل

١٣١ أبو حنش يؤرقني ، وطلق ،

وعمار ، وآونه أثالا

أراهم رفقتي ، حتى إذا ما

تجافى الليل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذي يسعى لورد

إلى آل ، فلم يدرك بلالا

ص: ٣٣٢

١٤٣ يلوموننى فى اشتراء النخيل

أهلى فكلهم يعذل

١٤٦ فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها

١٥٢ جزى ربه عنى عدى بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل

١٥٨ فارسا ما غادروه ملحما

غير زميل ولا نكس وكل

١٧٠ مالك من شيخك إلا عمله

إلا رسيمه وإلا رمله

١٧٨ رأيت الناس ما حاشا قریشا

فإننا نحن أفضلهم فعالا

١٨٠ فأرسلها العراقك [ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدخال]

١٨٥ يا صاح هل حم عيش باقيا فترى

لنفسك العذر فى إبعادها الأملأ؟

١٨٨ فإن تك أذواد أصبن ونسوه

فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

١٩٥ ضيعت حزمى فى إبعادى الأملأ

وما ارعويت ، وشيبا رأسى اشتعلا

٢٠٤ ولا ترى بعلا ولا حالئلا

كه ولا كهن إلا حاظلا

٢١١ أنتتهون ولن ينهى ذوى شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

٢١٢ غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها

تصل ، وعن قيض بزيزاء مجهل

٢١٨ فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيتهها عن ذى ترائم محول

٢٢٠ رسم دار وقفت فى طلله

كدت أفضى الحياه من جلله

٢٢٨ إن للخير وللشر مدى

وكلا ذلك وجه قبل

..... ٢٣٧

أفب من تحت عريض من عل

٢٤٠ كما خط الكتاب بكف يوما

يهودى يقارب أو يزيل

٢٤٦ بضرب بالسيوف رؤوس قوم

أزلنا هامهن عن المقييل

٢٤٧ ضعيف النكايه أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل

٢٥٧ كناطق صخره يوما ليوهنها

فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل

٢٥٨ أخوا الحرب لباسا إليها جلالها

وليس بولاج الخوالف أعقلا

٢٦٤ الواهب المائه الهجان وعبدها

عوذا تزجي بينها أطفالها

٢٧٨ فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها

وحب بها مقتوله حين تقتل

٢٧٩ دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا

فضل فؤادي عن هواك مضللا

٢٨١ إن الذي سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول

ص: ٣٣٣

٢٨٣ ولا عيب فيها غير أن سريعها

قطوف ، وأن لا شيء منهن أكسل

٢٩٧ قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الفلا تعسفن رملا

٣٠٥ ذا ، ارعواء ؛ فليس بعد اشتعال

الرأس شيبا إلى الصبا من سبيل

٣١٢ يا زيد زيد اليعملات [الذبل

تطاول الليل عليك فانزل]

٣١٣ تضل منه إبلى بالهوجل

في لجه أمسك فلانا عن فل

٣٣٦ [صعده نابته في حائر]

أينما الريح تميلها تمل

٣٣٩ خليلي ، أنى تأنيانى تأنيا

أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

٣٤٦ لئن منيت بنا عن غب معركة

لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

حرف الميم

٥ بأبه اقتدى عدى فى الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم

١٦ إذا قالت حذام فصدقوها

فإن القول ما قالت حذام

٢٣ ذم المنازل بعد منزله اللوى

والعيش بعد أولئك الأيام

٣٨ غير لاه عداك ، فاطرح اللهو ،

ولا تغترر بعارض سلم

٥٩ ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى

بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم

٦٦ لا طيب للعيش ما دامت منغصه

لذاته بادكار الموت والهرم

٦٩ فكيف إذا مررت بدار قوم

وجيران لنا كانوا كرام؟

٧٣ ندم البغاه ولات ساعه مندم

والبغى مرتع مبتغيه وخيم

٨٤ أكثرت فى العذل ملحا دائما

لا تكثرن ؛ إني عسيت صائما

٩٦ ما أعطيانى ولا سألتهما

إلا وإنى لحاجزى كرمى

٩٧ وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

إذا أنه عبد القفا واللهازم

١١٢ فلا لغو ولا تأثيم فيها

وما فاهوا به أبدا مقيم

١١٣ ألا ارعوا لمن ولت شيبته

وآذنت بمشيب بعده هرم؟

١٢٤ فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى

ولكنما المولى شريكك فى العدم

ص: ٣٣٤

١٣٣ ولقد نزلت فلا تظنى غيره

منى بمنزله المحب المكرم

١٣٤ متى تقول القلص الرواسما

يدنين أم قاسم وقاسما؟

١٤٢ تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلماه مبعد وحميم

١٤٧ فلم يدر إلى الله ما هيجت لنا

عشيه آناء الديار وشامها

١٤٨ تزودت من ليلي بتكليم ساعه

فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها

١٥١ ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا

من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

١٥٩ تمرور الديار ولم تعوجوا

كلامكم على إذا حرام

١٦٤ وأغفر عوراء الكريم ادخاره

وأعرض عن شتم اللثيم تكرما

١٨٦ لا يركن أحد إلى الإحجام

يوم الوغى متخوفا لحمام

١٩٠ لقي ابني أخويه خائفا

منجديه فأصابوا مغنما

١٩٧ لعل الله فضلكم علينا

بشيء ؛ أن أمكم شريم

٢١٣ ولقد أراني للرماح دريئه

من عن يميني تاره وأمامي

٢١٤ فإن الحمر من شر المطايا

كما الخبطات شر بني تميم

٢١٦ ماوى يا ربتما غاره

شعواء كاللدعه بالميسم

٢١٧ وننصر مولانا ، ونعلم أنه

كما الناس مجروم عليه وجارم

٢١٩ بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشتري كتانه وجهرمه

٢٢٢ وكريمه من آل قيس ألفته

حتى تبذخ فارتقى الأعلام

٢٢٣ مشين كما اهترت رماح تسفهت

أعاليها مر الرياح النواسم

٢٣٠ ألا تسألون الناس أيى وأيكم

غداه التقينا كان خيرا وأكرما

٢٣٤ فريشى منكم ، وهوأى معكم

وإن كانت مودتكم لماما

٢٣٦ فساغ لى الشراب ، وكنت قبلا

أكاد أغص بالماء الحميم

٢٤٢ ولئن حلفت على يديك لأحلفن

بيمين أصدق من يمينك مقسم

٢٤٤ كأن برزون أبا عصام

زيد حمار دق باللجام

٢٥٤ حتى تهجر فى الرواح ، وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم

٢٥٦ وكم مالىء عينيه من شىء غيره

إذا راح نحو الجمره البيض كالدمى

..... ٢٦٢

أوالفا مكه من ورق الحمى

٢٧١ وقال نبى المسلمين : تقدموا

وأحب إلينا أن تكون المقدما

٣٠٣ أوعدنى بالسجن والأداهم

رجلى ، فرجلى شثنه المناسم

ص: ٣٣٥

٣٠٧ سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلام

٣١٠ إني إذا ما حدث ألما

أقول : يا اللهم ، يا اللهم

٣١٧ يحسبه الجاهل ما لم يعلم

شيخا على كرسية معما

٣٢٣ وكنت إذا غمزت قناه قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما

٣٢٨ لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك - إذا فعلت - عظيم

٣٤١ وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول : لا غائب مالي ، ولا حرم

٣٤٢ فإن يهلك أبو قابوس يهلك

ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش

أجب الظهر ، ليس له سنام

٣٤٤ ومن يقترب منا ويخضع ثؤوه

ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

٣٤٥ فطلقها فلست لها بكفء

وإلا يعل مفرقك الحسام

٣٥٢ أتوا نارى فقلت : منون أنتم؟

فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما

٣٥٩ [ألا طرقتنا ميه بنه منذر]

فما أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

٨ عرفنا جعفرنا وبنى أبيه

وأنكرنا زعانف آخرين

٩ أكل الدهر حل وارتحال

أما يبقى على ولا يقينى؟

وماذا يبتغى الشعراء منى

وقد جاوزت حد الأربعين؟

١١ أعرف منها الجيد والعينا

ومنخرين أشبها ظيانا

٢٠ أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ، ولا قيس منى

٣٩ غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهم والحزن

٤٢ قومى ذرا المجد بانوها ، وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وقحطان

٤٣ لك العز إن مولاك عز ، وإن يهن

فأنت لدى بحبوحه الهون كائن

٤٧ لو لا اصطبار لأودی كل ذو مقه

لما استقلت مطاياهن للظعن

٤١ صاح شمر ، ولا تنزل ذاكر المو

ت ، فنسيانه ضلال مبین

٤٨ فأصبحوا والنوى عالی معرسهم

وليس كل النوى تلقى المساكين

٧٩ نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل

فبوئت حصنا بالكماء حصينا

٨١ إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين

١٠٣ ونحن أباه الضيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن

١٠٨ وصدر مشرق النحر

كأن ثدياه حقان

ص: ٣٣٤

١٣٥ أجهالا تقول بنى لؤى

لعمر أبيك ، أم متجاهلينا؟

١٣٦ قالت و كنت رجلا فطينا :

هذا لعمر الله إسرائينا

١٣٨ وما عليك إذا أخبرتنى دنفا

وغاب بعلك يوما أن تعودينى؟

١٤ وأنبت قيسا ولم أبله

كما زعموا خير أهل اليمن

١٤٤ فليت لى بهم قوما إذا ركبوا

شئوا الإغاره فرسانا وركبانا

١٧١ ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

١٧٣ ولم يبق سوى العدو

ن دناهم كما دانوا

١٧٧ حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم

على البربه بالإسلام والدين

١٨٣ نجيت يا رب نوحا واستجبت له

فى فلک ما خرفى اليم مشحونا

وعاش يدعو بآيات ميينه

فى قومه ألف عام غير خمسينا

١٩٩ أتطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن؟

٢٠٨ لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب

عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى

٢٢٤ إنك لو دعوتنى ودونى

زوراء ذات مترع بيون

* لقلت «لبيه» لمن يدعونى*

٢٥٥ قد كنت داينت بها حسانا

مخافه الإفلاس والليانا

٢٧٣ لنعم موثلا المولى إذا حذرت

بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن

٢٨٦ ولقد أمر على اللثيم بسبنى

فمضيت ، ثم قلت : لا يعنبنى

٢٩٤ لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا

بسبع رمين الجمر أم بثمان

٢٩٩ إذا ما الغانيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

٣٢٥ رب وفقنى فلا أعدل عن

سنن الساعين فى خير سنن

٣٢٧ فقلت : ادعى وأدعو ، إن أندى

لصوت أن ينادى داعيان

٣٣٨ حيشما تستقم يقدر لك الله

نجاحا فى غابر الأزمان

٣٥٤ وحملت زفرات الضحى فأطقتها

ومالى بزفرات العشى يدان

حرف الهاء

٦ إن أباهما وأبا أباهما

قد بلغا فى المجد غايتها

١٦٦ علفتها تبنا وماء باردا

[حتى غمدت هماله عيناها]

ص: ٣٣٧

حرف الهاء

٢٠٩ إذا رضيت على بنو قشير

لعمرك الله أعجبنى رضاها

٢٧٤ تقول عرسي ، وهي لي في عومره :

بئس امرأ ، وإنني بئس المره

٣١٤ ألا يا عمرو عمراه

وعمر بن الزبيراه

حرف الواو

٢٠٠ وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قنه النيق منهوى

حرف الألف اللينه

٢٣١ فأومات إيماء خفيا لحيتر

فله عينا حبت أيا فتى

حرف الياء المثناه التحتيه

٤٤ فإما كرام موسرون لقيتهم

فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

٧٨ تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا

٨٠ بدت فعل ذي ود ، فلما تبعتها

تولت ، وبقث حاجتى فى فؤاديا

وحلت سواد القلب ، لا أنا باغبا

سواها ، ولا عن حبها متراخيا

٩٨ لتقعدن مقعد القصى

منى ذى القاذوره المقلى

أو تحلفى بربك العلى

أنى أبو ذىالك الصبى

١٨٤ ما حم من موت حمى واقيا

ولا ترى من أحد باقيا

١٨٩ تقول ابنتى : إن انطلقك واحدا

إلى الروع يوما تاركى لا أباليا

٢٦٦ باتت تنزى دلوها تنزيا

كما تنزى شهله صبيا

٢٦٨ ومستبدل من بعد غضيا صريمه

فأحربه من طول فقر وأحريا

٢٧٧ ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه

إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

٢٨٥ مررت على وادى السباع ، ولا أرى

كوادى السباع حين يظلم وادايا

أقل به ركب أتوه تئيه

وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

٣٠٦ أيا راكبا إما عرضت فبلغن

ندامای من نجران أن لا تلاقيا

٣٣٧ وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر

به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة في شرح ابن عقيل

مرتبہ علی حروف المعجم حسب القوافی

ص: ٣٣٨

الوارده فى الجزء الرابع من شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك و حواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص: ٣٣٩

تمت فهرس الموضوعات

الوارده فى الجزء الرابع من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

ص: ٣٤٢

فهرس التكملة الموضوعه فى تصريف الأفعال

التكملة الموضوعه فى تصريف الأفعال

٥٩٥

تكملة فى تصريف الأفعال

٦٤٦

الفصل الثامن : فى الليف المقرون ، وأحكامه

٥٩٧

الباب الأول : فى المجرى والمزيد ، وفيه ثلاثة فصول

٦٤٩

الباب الثالث : فى اشتقاق صيغتى المضارع والأمر ،

وفيه فصلان

٥٩٧

الفصل الأول : فى أوزانهما

-

الفصل الأول : فى أحكام عامه

٥٩٩

الفصل الثانى : فى معانى الأبنيه

٦٥٠

الفصل الثانى : فى أحكام تخص بعض أنواع الفعل

٦٠٣

الفصل الثالث : فى وجوه مضارع الفعل الثلاثى

٤٥٣

الباب الرابع : فى وجوه تصرف الأفعال مع الضمائر

٤٠٤

الباب الثانى : فى الصحيح والمعتل وأقسامهما ، وفىه

ثمانىة فصول

٤٥٤

الباب الخامس : فى تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد

، وفىه فصلان

٤٠٧

الفصل الأول : فى السالم وأحكامه

٤٥٤

الفصل الأول : فى بيان ما يجب توكيده منه ، وما

يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده

٤٠٩

الفصل الثانى : فى المضعف وأحكامه

٤٥٧

الفصل الثانى : فى أحكام آخر الفعل صحيحا كان أو

معتلا عند توكيده بإحدى نونى التوكيد

٤١٤

الفصل الثالث : فى المهموز وأحكامه

٤١٩

الفصل الرابع : فى المثال وأحكامه

٤٢٤

الفصل الخامس : فى الأجوف وأحكامه

٤٣٥

الفصل السادس : فى الناقص وأحكامه

٤٤٣

الفصل السابع : فى اللفيف المفروق ، وأحكامه

تمت الفهرس ، والحمد لله أولاً وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

ص : ٣٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

